



لعمري

٩٧١

من كتب العبد المذنب
عبد الله بن عبد القادر
غفر له

٥٥٢ - ٥٧٧ - ٥٧٧

٣٦٠

Handwritten text in Arabic script, mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. Some legible fragments include "من كتب", "عبد الله بن عبد القادر", and "غفر له".

MURAD MOTA KETHURASI	
Km. 8	11
...	...
...	...
...	...

[illegible][illegible]

باب النصف من النصف كتاب الحساب باب ما هو الفضل من الفضل ٢٢٣ ٢١٦

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

باب النصف من القتل كتاب ما هو الفضل من القتل ٢٢٤ ٢٢٣

على سوم السرى من القصد باجماع الفقهاء ولا ان المالك لم يرض بعضه بالثمن فله ان يرضى على وجهه بمالك الضمير
فلا يجوز اخلاؤه عن الضمان فالضمان من اصابه القصد وانما يحول منها الى الممنوعين ام السج ولم يوجد **قوله**
وخيار المسددي لا يمنع خروج المسج عن ملك البائع الى اخيه اعلم ان اصل الخيار مع العقد في حق الحكم اطلاق
كان الخيار فيها وان كان الخيار للمبايع او للمشترى مع العقد في جانب من الجانبين لا يمنع في جانب من الجانبين
لان العقد لازم في جانبه حتى السج الفسخ واذا كان كذلك فالبدل الذي من خيار الخيار لا يخرج عن ملكه والبدل
الذي من جانب من خيار يخرج من ملكه **قوله** وتارة ملكه ما عدا السج لان في جانب من خياره فهو على البدل الذي
من جانبه حكم السج اللازم وهو لا يسأل من ملكه الى ملكه من خياره يخرج عن ملكه فلو لم يدخل ملكه صاحبه
ان في ملكه ما عدا السج وهو لا يسأل من ملكه الى ملكه من خياره يخرج عن ملكه فلو لم يدخل ملكه صاحبه
لا يخرج البدل من ملك رجل احد حكم المعاضضة مع انه محل النقل واما لا يعرضه المعاضضة لانها تعضض على الباع
والسج لا يخرج من ملكه ودخوله في ملكه من غير خروج البدل من ملكه لكان ما كانا بلا عرض
وذا السن بموجب المعاضضة **قوله** منها حق المسددي على المشترى او اسددي ارجح محم منه لم يحتج عليه
عنده لانه لم يملكه وتبقى خياره وعندهما يحتج عليه ويطلب خياره **قوله** بخلافه اذا قال لرب السج عبد افوض
فاسدده عن عندهم لانه عند وجود السج كان انفسا العتق او المعاق بالسج كما مرسل عند وجود السج لا لغيره
ذلك يحتج فان لم يكن لو كان كالمشترى لاحتج به السرى لوقع عتق من خلفه جفته بالسرى عن الكفارة لو اسددها او باع
الكفارة فلبا ما جعلنا كالمشترى بصحتها لجزا اعي قوله فهو حر وليس من ضرر ووق جعله كالمشترى حتى انجزا جعله
كالمشترى صحته نكته الكفارة **قوله** ومنها حق السج من اسددي ارجح محم منه لم يحتج عليه
الخيار فاجار المشترى العقد لا يحترق بذلك الخسفة من الشبهة وعندهما يحتج عليه ولوردها حكم الخيار عند
لا يجب على البائع استبراء جديد لانها لم تدخل ملك غيره وعندهما يحتج عليه اذا ردت بعد القبض فاسا واستحسانا وان
ردت قبل القبض فاسا واستحسانا **قوله** منها اذا ولدت المسدده في بين الحمار والكاح لم يهرم ولده
وتبقى خياره وعندهما بصرام ولده ويطلب خياره **قوله** ثم او دعه عند البائع في مدة الخيار فهدمك في مدة البائع في مدة
الخيار او دعه عند البائع على البائع وعنده ويطلب السج لانه لم يملكه المسددي وعنده ويطلب السج على البائع فهدمك
المسج قبل القبض فهدمك على البائع وعندهما يملك على المشترى بل منعه اليه في المشترى ملكه عند فصار مودعا
ملك نفسه ودا المودع في المودع فصار هلاك في يد البائع كهدمك في يد المسددي **قوله** لو كان المشترى
بالخيار عند مادونا فابراه البائع عن المدة صح الا برأى وتبقى خياره فان احسار كان له حرج له بلا من ان السج
عاد المسج الى البائع فلا من ان عنده لم يملكه وكان الودا مساعا على المملك والمادون ملكه كما لو ذهب له
هبة فامسح عن قبوله عند خياره لانه ملكه عند فکان الرد والفسخ من تملك كاس البائع بل ابدل
وهو يدعي والمادون لا يملكه **قوله** انه مسلط على الفسخ من صاحبه لملكه نه بالسج واسددي



٩٧١

Murat Molla Halk Kütüphanesi	
Eski Kayıt No :	986
Yeni Kayıt No :	73412
Tasnif No :	287

الملك والمسلط على المصروف يغير بغيره بغير محض من المصلط فما سلف بغيره لو كان السبع اذا ما عثر محض
من الموكل ولهذا لا يسلط رضى الاخر فكذلك لا يسلط حضوره واعتبر النفس بالاجابة فانه محض من النفس والواجبة
بما لا يحاط به بغير محض الاخر فكذلك النفس ولها انما بالنفس يلزم غيره حيا فلا يسلط حكم بغيره في حقه ما لم يعلم به
كالموكل اذا عزل الموكل حال غيبته لا يسلط حكم بغيره في حقه ما لم يعلم الا ان حكم ايجاب السبع لا يلزم العبد ما لم يعلم
وفما للضرر عنه فحكم ايجاب العبد احق وهذا لان العقد معقد مع الخمار والنفس يرتفع الاحتقاد في حوال الخمر والاعلو
عن الضرر فانه اذا مضى المدة نظر في السبع ثم تنظر في الظاهر بغيره ما لم يغيره فالحققة الضمان بالهلاك فيها اذا كان
الخمار واللباع واذا كان الخمار للمشتري فاللباع لا يسلط لسلطه مسددا آخر بناء على ان السبع بمعنى المدة فاذا جاء
المشتري بعده واخرانه كان فسخ العقد فلو سبب حكم النفس في حقه لتضرر به الباع وهذا ضرر بالحقة بغيره المشتري
موقوف على علمه ولو بضرر به المشتري فهو ضرر بالحقة لاسيما جهه الباع بل يحرم عن حصيل شرط صحة الفسخ وبه
فارق الاجابة فانه لا يلزم الاخر باحاربه سنا لان العقد لازم من جانب المشتري ووط عليه الخمار وكف نقال هو مسلط
على الفسخ حجه صاحبه وصاحبه لا يملك الفسخ ولا يسلط فاما لا يملكه المصلط ولكن انما يمكن من الفسخ لان العقد
غير لازم في حقه ولغوات صفة لزوم بلا رضى صاحبه ولكن لا يمكن من الفسخ بلا علمه كافي الوكالات السكاك والمضاربات
وهذا بخلاف الموكل حيث بغير علم الموكل لانه مسلط على المصروف حجه الموكل بمسلطه اياه على التصرف
فوق علمه ولا يلزم ما اذا كان الخمار للباع فاعلم السبع او دبر او كاتل ورفق او طي وقيل سبعة او ذهب
او اجر فانه سلف السبع وان لم يعلم المشتري ان سوز الفسخ هنا ضمنى لا يقصد المصروف فلا يوقف على العلم
كالموكل اذا اعطى العبد الذي كل بيعه سخر الموكل وان لم يعلم به خلاف المثل اذا عزل قصدا **قوله** ثم العقد
بمعنى المدة من الفسخ لان تمام المدة لا لزوم السبع فاذا اختلف في حال يوقف الفسخ ابطال الفسخ ونم السبع يموت
من له الخمار ويطلق خماره وقال مالك في سفسخ السبع لانه وجد مع الخمار وقد عذرنا لانه لا يملكه ففسخ ولنا ان المانع
من لزوم العقد الخمار وقد بطل يلزم العقد **قوله** وقال السافعي في تورع عنه ونعوم وارث من له الخمار
مقامه في المصروف حكم الخمار واجمعوا انه لو مات من علمه الخمار سقى الخمار له انه حق لا رجة لملك من علمه ابطاله
سفسخ السبع فورث كملك السبع والتمس حق الكفالة والرهق ضار والعيب الحسد ولنا ان الخمار مشبه في ردة
فان معنى قولنا فلا يلزم الخمار في كذا اي المشبه اليه ان شاء فعل وان شاء لم يفعل ومبني صفة ان لا يلزم فلا
يحتل الا سقال منه الى غيره ولا يورث فيما احتمل الا سقال الى الوارث فاما ما لا يحتمل الا سقال فلا يورث كملكه في مكره
وام ولده والعقد لا يسقط الى الوارث لانه انما يورث ما كان باعيا والعقد قول فوضعي فلا سبي الا بصحة السقال
الى الوارث بخلاف الحب لا يورث فان الخمار الذي للمسلط بطل انما سب له خمار مسددا وارثها لو حب الخمار وهو
ملك المسح سلما عن الحب كل او جبه العقد للمسلم سلما عن الحب فلو وارث بهذا الوصف لما استحق سلما عن
الحب اصحى مطالبة الباع بالتسليم الا انى لم يخاد قد سب للوارث ابتداء وان لم يكن باع المورث لان حب المبيع

في حقه من حرج عند المشتري ففسخه فهو عيب يرد به لا اتحاد الحب باحاد السبب وان حرج هذا السبب في حقه
بباعه فوجرت عند المشتري بحد البلوغ لم يرد به لا خلافا لالحب بخلاف السبب وان حرج هذه الاشياء
بعد البلوغ عند الباع بم وحدت عند المشتري يرد به لان شرط استحقاق الرد وجود الحب الواحد عند المشتري
واما الحب بدل الباع فلا يوجب الرد للمشتري بحسب حرجه واداء الحال بل اتحاد السبب اذا دلت على اتحاد
الحب اخلاف الحال دلت على اخلاف السبب فاداء لحد اخلاف الحب **قوله** والاباق والبوق في الفاس في
حال الصغر لحب الحب وضعف الممانه وقله السامع في الحواب في حال الكبر لحب الحب في البطن فورا عن العبد في الباطن
وخف في الطمحة رغبة في المال اخلاف السبب بخلاف الحال بخلاف الحب لان اخلاف الاسباب دليل اخلاف
المسببات والمراد بالصغر من عقل فاما الذي لا يحفل فهو بطلان لا يوفى لا يكون عيبا لان لا يكون عن قصد
والسرف والبوق في الفاس كذلك لا يكون عيبا في الصغر حد الحدم الفصد وضعف البسمة **قوله** والحنون في الصغر
عيبا بلامعناه اذا حرج عند الباع في الصغر من حرج المشتري في الصغر وفي الكبر يرد به لانه عيب من كذا السبب بخلاف
في الحال وهو آفة تمل الدماغ ومثل اذا اسرى عيدا ورجع عند الباع فله ليرده ولم يحج عند المشتري لان سببه آفة
تخل الدماغ وهي اذا امكنت لا تزول كالحجور على انه لا يرد ما لم يحاو عند المشتري وهو الصحيح لان الباطن قادر على
ازاله ملك الافة كسائر الخلل فلم يكره رده وجودها هو ما نالها وها ابد **قوله** البخر من تحت الفم والدفرا حكة
مودبه يحج من لا يبط كذا في المبسوط وفي المحرر لدفر مصدر رد فراد خبث اعته وبالسكون السنن اما الدفر بالادال
المعجمه وبالحج من غير وهو حدة الراحة ايها كانت وهو مراد الفقهاء من قولهم والنحو والدفرا عيب وهكذا في الرواية
قوله ولا يحلان به اي النحو والدفرا يحلان لا استخدام الا ان يكون خاشعا في ادل على آفة في البطن فالداء نفسه
قوله والزنا وولد الزنا عيب الجارية لان المقصود حده في حجه بدهب سبعة لهواه ويترك حده مولاه **قوله**
السافعي حجه الله الزنا عيب مطلقا كالسرة **قوله** والكفر عيب فيها لان المسلم يفر من حجه للعداوة والدينية
ولا يقد على استخدام في الامور الدينية كاخاد الماء للوضوء وحمل المصحف اليه ولا يقد على حمله في مكان الفناء
ولو اسمره على انه كافر فوجده مسلما ليرده لان الكفر عيب قد اشتراه على انه محب فاذا ما وسلم وعند الشافعي
له ليرده لغوات السرة المرغوة فاستعباد الكفر مطلوب المسلم لان فيه اذلاله فلما دارجح الى الدار ان لا ياله **قوله**
ولو كانت الجارية بالخاء لا يحضر وهي سخاضة فهي عيب بناء على ان سبطا الخضر او انه والاستخاضة دليل داء
في البطن اذ العادة الاصلية في النساء الداء في جيلن على السلامة لرخصه او انه ويظهر ان اياه فاذا كان بخلافه كان
لداء في الباطن ويحبر في ذلك اقصى ما ينهي اليه ابداء الحضر واسبغ عشرين لان اقصى غايته بلوغه عن عذابي حمله
وانما يعرف ذلك بقول الله انه لا يبطق لعرفه ذلك الا هذا لم يستعمل الباع مع هذا ان كان بعد البصر لم يكن قبل البص
فذلك العيب وعثر بخر يرد به لا عيب الباع لان السبع قبل البص صنف قالوا في طاهر الرواية في قول الامة في ذلك لم يعلم
ان المشتري اذا ادعى النقص فالتقاضى لسالة عن مدة الانقطاع فان ادعى الانقطاع في مدة قصده لا يسمع دعواه

سنة في راحة على هذا السبب
في راحة الله على كل حال
خمس فلكا حجه هو

ولم يرد على الانقطاع في مدة مدونة سمح دعواه والمدونة مقدرة ثلثة اشهر عند الميوسف واربع اشهر عند محمد وعنه الحسنه
وزفرهما الله يستتر فاذا عرفت المدونة فادونها بصرته ثم بعد ذلك لربك ان المانع بجهته النقص ما ادى اليه اجتهاده والماخذ
بالمعق وهو سنان فاذا ادعى الانقطاع في مدة كبرى لا سمح دعواه فادونها بصرته ثم بعد ذلك لربك ان المانع بجهته النقص ما ادى اليه اجتهاده والماخذ
ادعى في كبره سنان البائع او هو كادعى المشتري فان لم يرد على المانع ما قراره ولم يرد على كبره كماله ولكن ما كانت
مسقطه المحضه عندي انا حدث هذا الحب عند المشتري بوجهه المحضه على البائع لتصادقهما على قيام الحب للحال
فان طلب المشتري من البائع على ذلك كما خلفه سائر الحبوب فان خلف يركى وان نكل يرد عليه لان كونه كافراره
فان يهدد المشتري بهود على انقطاع المحض عند البائع لا يسبل سبادهم بخلاف ما لو شهدوا على كونهما مستحاضه
لان (استحاضه) دور والدم مقطوع عليه اما انقطاع المحض على وجهه محضه فلا يرد عليه السهود فقد يتيقن النافخ
كذلكهم فلا يسبل سبادهم ولا يركى البائع انقطاع محضه في الحال الاستحاضه على كبره عند الحسنه وعندهما يستحاضه
لما سئل ان يناله الله واعلم ان الثولول عيب وكذا الحال في حياض ما كان نقصان الثمن بالانكسار او الصهوبه هي حرم في الشجر
ادخلت تحت بصره الى السامر وكذا الشريط وهو اخلاط السواد في السحران في غيراوانه دليل الدوا وفي اوانه
دليل الكبر والادرعيب وهو اسفنج في الخصى والخصي عيب وهو صنف البصره كحصى البصره بالليل والنهار
عيب ضرر ساكن او غيره لانه شبيهه ومقصود المروك السواد والطفه اسود عيب اذا كان يضر البصر والخراب
وهو لرجل يساكن والكنى عيب اذا كان مزكرا والآله كما في الحبسه والقروح عيب الخرن عيب هو الكسول
في الدابة على وجهه لاسر الا بتسديد رجليه والجمع عيب وهو ان لا يملأ عند الحام **قوله** واذا حدث عند المشتري
عيب الطلع على عيب كان عند البائع فله الرجوع بالنقصان لان الخراوات الفات صار مسحا بالعند وقد عذر تسليم الله
فرد حصته من الميراث لانه صار مقصودا بالمنع فيكون له حصته الميراثية مع فساد يقوم ويده عيب يقوم ولا عيب به
فان كان نقا من ماله العقبان العشر رجب بعشره والشرط في كل نصف العشر رجب بعشره **قوله** فان قال البائع
اما اصله كذلك كان له ذلك لان المانع الردي حق البائع وقد رآه كذلك حتى رضى به واراد المسح وقالوا لكون جهده بوجه
نقصان العيب الحاد لان ذلك عند حذر رد العتق والمبدل فصار راد كل المسح فرجع بكل الميراث الحق الردي
بنت للمشتري فندفع به الضرر عن نفسه على وجهه لا يضره باعه ويحل له حبسه لورده لضرره به باعه لانه خرج
عن ملكه سالما ونحوه عيبا فامسح ولا يرد من دفع الضرر عنه والضرر يندفع عنه بغير حق الرجوع بحصة الحب
من الميراث صارا الله فان قلت منى الرجوع جانب المشتري فندفع الضرر عنه لان البائع قد تسلم الحب للمشتري صارا
مخروا من حصته فله المصلحة الصادرة له لا منى عيب المال كما في العاصبه اذا علمت في اليوم المختص بالخاطه او الصبيغ
ما لم يكن السهم منظر لها فالضرر عن المشتري يندفع اذا انشأ حق الرجوع له بحصة الحب الميراثية فادام يندفع فذلك
لجميع عن الرد كما فصل في الضرر البائع ولورده لضرر البائع يتصرف به المشتري وهو رده عليه فكان مراعاة
جانب البائع اولى من هذا الوجه **قوله** والمشتري يوافق بوجهه عيبا رجع بقصان الميراث

الرد بالقطع لكونه عيبا حاد فان قال البائع اما اصله كذلك كان له ذلك لان المانع الردي حق البائع وقد رضى به فقال المانع
قوله فان رآه المشتري يوافق بوجهه عيبا رجع بقصان الميراثية فادام يندفع فذلك
اناه وهذا لانه مسك بدمه وامسك بالبدل كما مسك بالبدل لو كان البدل في يده لسله لمسكه ويرجع بقصان الحب
كدها **قوله** فان قطع المورث خاطه وصبيحه احمر او اصفر او لث السويق سمى اطلح على عيب رجع بقصانه
لا مساع الرد بسبب الزيادة اذا الفسخ في اصله دون الزيادة لا يمكن لانها لا تسلك عنه ومع الزيادة لا يمكن ايضا
لان العقد لم يرد على الزيادة ولا رد عليه الفسخ ضرورة اذ فسخ العقد رفعه فلا يرد على ما لم يرد عليه العقد فان
قلت مشكل الزيادة المتصلة المتولده من المسح كالسمن والحماك انهما لا مسح الرد بالحبس ظاهر الرواية فقلت لا يفسخ
العقد في الزيادة ممكن لان الزيادة بيع محض عيبا بالثولول والنفخ والاتصال الحاصل الزيادة متصلة ومنفصلة
والمتصلة نوعان متولدة كالسمن والحماك هي لا تمنع الرد بالحبس من منفصلة غير متولدة كالصنغ والخاطه
واللث وهن تمنع الرد بالحبس لانه لا يسبل فسخه مقصودا لان العقد لم يرد على الزيادة ولا يسبل في فسخه
لانقطاع السحنه بالنقصان غير متولدة من المسح فيكون كالسمن في الرد بالحبس لا يفسخ العقد في اصل
دون الزيادة وسلم الزيادة للمشتري بخلاف الولد والفرق في الكسب لم مسح كماله لانه تولد من المانع وهن
غير الاعيان والولد يولد من المسح فيكون حكم المسح فلا يجوز التسليم له بخلاف ما في الميراثية من الميراثية بل يجوز
في عقد المعاوضه والرواسم لا يسحق بالمعاوضه ولا عوضه بله فليس للمانع ان اخذه لان مساع الرد الحق الشرج
للزيادة اعادته الخالصة عن الحوض لا تمنع **قوله** فان رآه المشتري يوافق بوجهه عيبا رجع بقصان
انصافا لان الرد كان منسفا قبل السع للزيادة الحاديه في الميراثية فله الرجوع بقصان الميراثية بالسع حاسب
المسح في اصله في كل موضع لو كان المسح قائما على ملكه عكسه رده برضا البائع فاذا رآه لا يرجع بقصان الحب
لا مساع الرد بفعله لانه بالسع صار مسكا المسح معنى لتمام المشتري مقامه في مسك المسح فصار حصيل المشتري
المسح كحبسه فكان المسح في يده وهو يرد ان يرجع بقصان الحب ثم لسله ذلك كذا هنا وفي كل موضع لو كان
المسح قائما في ملكه لا يمكن رده وان رضى البائع به فاذا اخرجته عن ملكه يرجع بقصان الحب لان الرد كان منسفا
قبل سعه فلم يضر المشتري بمسكا المسح بسعه فبقا رضى الحب بحاله **قوله** فوطعه لاسا لولده الصغار
وخاطه ثم وحده عيبا لا يرجع بقصان الحب لانه صار واحدا للصغار بالقطع مسما الله قبل الخاطه فلم يمسح
الرد قبل الحبسه فكان هو حاسب المسح فلا يرجع ولو كان الولد كسيرا يرجع بقصان الحب لانه لم يضر مسما الله
الاجد الخاطه فكان الرد بمنسفا قبل الحبسه فلم يضر حاسبه **قوله** واما الاعيان فالفاسخ لا يرجع
بالنقصان وهو قول السافحي لا مساع الرد بفعله فصار كالسمن وهذا لانه لما اكتسب حبسه بغير الرد فيه كان
حاسبه حكما وكان محسوسا بوجهه بغير الرجوع بقصانه في الاشخاص يرجع بقصان الحب لان اعتاقها لملكها
انما له لان الملك الادعي يندفع على ما فاه الدليل له اعاد الحق والشئ يندفع في يده والمشتري يندفع في نفسه

ولهذا يثبت الولاء بالحق والولاء من آثار الملك متساوية كبقا واصل الملك **قوله** والتدبير والاستعداد عمنزله
لأنها لربلان الملك لكن المحل بها يخرج من ملكه فلا يملكه من ملكه إلى ملكه عند حذر من لبا الملك المستند بالمثل
حقيقه او حكما فخرج سقضا ان الحب لا يستحق في الملك بوصف السلامة كما لو تحبب عبده **قوله** وان اعقبة
على مال او كاتبه لم اطلع لم يرجع لشيء لانه ازال الملك بحوض فصار كالسبع وهذا لان حبس المبدل لو حبس
عنه لا يرجع فكذلك اذا حبس بده وعمل في حقه وهو قول في يمين رجمها الله انه يرجع لان المبدل ملكه فصار
كالاشفاق بل مال لان الاعناق منهي للملك سواء كان بحوض لا بحوض حتى يثبت الولاء في الموضوع والرافع علم
بحب لم يرجع سقضا نه مادام حاضرا في حقه وعندا في يمين رج انه يرجع لان الحجة في الحال بحقوق العود وهو موم
وله ان الرجوع سقضا ان الحب حلف عن الرد بالحب انما صار الى الحلف عند وقوع الناس عن اصل مادام حاضرا العود
حينئذ فكان الرد وهو ما يمنع الرجوع بالنقصان **قوله** وان لم يسرى العدا وكان طعاما فاكل او باع كلبه
او بعضه او لبس فيرجع بشي اصله ان اساع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشرك لا يرجع لانه مني كان
مضمونا كان ممسكا للمسح مع من شرط الرجوع بالنقصان لم يكون ممسكا اياه واذا اسع الرد لا يفعل منه بان
هكذا وفعل غير مضمون منه يرجع لانه لا يسهو ولا يكون ممسكا كالمسح فحل مضمون لو باع في ملكه الخافض
وانما استفاد المرأة عن الضمان هنا ملكه فنه يجعل سقوط الضمان عنه بسبب الملك وقد زال عنه الملك بالقتل اعسافا
عن الملك ولهذا ما لم يحبس عليه الكفارة وان كان خطأ وبفسد لم يكن مبرورا لعدم العادة لا سيما لو حوّل عليه فصار
الضمان كالسالم له من هذا الاعتبار بخلاف الاعناق لانه لا يوجب الضمان عليه مطلقا لو فعله في ملك غيره لعدم السلا
ومن احد السريكر ولربعد فلا سحاق في الضمان مطلقا لانه اذا كان حرسا لم يضمن وهذا لان الاعناق بصرف شرعي واعتبار
شرطه وهو الملك بخلاف القتل فانه مضمون في الملك غيره وهو لم يستفد بالاعناق عوضا حقيقه وحكما فلا يكون طابعا
السع فخرج بالنقصان وعن ان يوف رج انه يرجع لان المقتول ميتا جله فكانه مات حيفا له واما السع فلما سورا اما
الاكل واللبس فحلي الخلاف عندا في حقه الرجوع وعندا يرجع لانه ضح في المسح ما سعاد فعله فيه ويسرى لاجله
ولا يمنع سقضا ان الحب كالاقتناع لاني حقه رج انه حذر الرد بفعل مضمون منه في المسح فلا يرجع سقضا ان الحب
كالاحراق والقتل وهذا لانها لو حان الضمان في ملك الغنم وانا استفاد البركة عنه ملكه في المحل فذا غنمه عوض سلم له
وان باع بعضه وجده عيبا لا يرجع بالنقصان الباقي اعتبارا للعض بالكل والكل بعضه علم الحب عندا في حقه
لا رد ما بقي لا يرجع سقضا ان ما اكل وما بقي لان الطعام في الحكم كشيء واحد فلا رد بفضه بالحب وان البعض كالوباغ
السع عنه يرجع سقضا ان الحب فاكل البعض او في غنمها رد ما بقي لانه لا يضر السع بغيره هو قادر على الرد كما بفضه
قوله وقال السافعي بوجه في ملك نفسه لا في ملك غيره بحيث عانه حقيقه ما وذا الرجوع بالنقصان في مال لو كان
لوما قطع الا ان يرضى الباع ان يأخذه مكسورا فلو وجد بهذه الصفة قبل الكسر رده لا مكانه وان لم يرضه رده

من الرجوع

ورجع بكل البع لا يحكم الحب بل المطلق السع اذا المسح ليس بال لانه ما يفسخ به وينق كان عال لا يفسخ به اصلا بان
انه ليس عال فلم يصادف السع محله فرده ويرجع بكل البع فالوا هذا سيقم في السع لانه لا يفسخ به وكذا في الجوز اذا انكر
لعشره فمعه اما اذا كان لعشره فمعه بان كان في موضع يحد نفسه وقودا فوجده خاوا واصل يرجع حصدا للثب ونصحه لحد
في الفسح لانه لحد في حق الفسح صادف محله واصل يرد العشر ويرجع بكل البع لان مال الجوز اصل الكسر باعتبار الثب
دون العشر فاذا لم يفسخ ببلته فارجع السع بطل السع وركب للعشر فمعه والحواشي في العشاء والمطبخ كالحواشي في الجوز
في موضع تحرقه الخطيب هذا اذا وجد الكفا سدا وان وجد الحفظ فاسدا وهو مليل صبح السع اسحسانا لان الكسر في الجوز
لا يحوّل عن قليل فاسد كالبراق في الخطبة **قوله** وان كان الناسد كرا لا يفسخ في الكل ويرجع بكل البع عندا في حقه
بحقه في العتد من ماله فمعه وبن ماله فمعه له فصار كالجميع من حر وعبد في السع وعندا هما يصح العتد فيما كان صححا
وعل يفسد العتد في الكل اجماعا لان الثمن لم يفصل **قوله** ومن اع عندا فباعه المسري فرده عليه بحسب بعضا
رده على ما معه ويرضى المسري لا يرد على ما حقه اعلم من مشري عتدا بم باعه من آخره وجد المشري الاخره عتدا
فرده على المشري الاول لانه قبل البيع بعتدا او برضا فله مشري الاول لانه يرد على ما حقه لان الرد بالحب قبل
البيع فصح من اصل في حق الكلا حتى لا يوقف على العتد فصار كانه لم يسع وركب المسري لا يرضى بغيره بغيره رد
على المشري الاول فان كان الرد بعتدا بالثمن او بكتول المسري الاول وانما فاره بالحب فله ليرده على ما حقه اذ ابيد الحب
كان عند الباع الاول ما في الرد بالثمن فلا يفسخ في حق الكل لحدرا عتدا به ساجدوا لفساد الرضا من المشري الاول
بالسعي والسعي الجديد لا يفسخ لانه ارضها واذا كان النسخ صادرا بالحال بعد النسخ كالحال قبل السعي وعل السعي المسري
الاول اذا وجدته عتدا بده على الباع الاول اذا ثبت له العتد كان عند الباع الاول كذا هنا وعند محمد رج لا يملك رده
على باعه لان اتمام المسري بغيره فمعه انه كان عند الباع الاول لانه انكر تمام الحب فكيف يرد عتدا وهو ما يفسد فله ان قد
صار مكذبا شرعا بالعتد بالثمن كذا الرد شكول او اقرار بفسخ عندا عتدا به ساجدوا المكان الاضطرار الى قضاء
بغير رضا المسري الاول **قوله** وان رد عليه بغير قضاء بحسب لا يرد عليه كالا سعي الزائدة او الناقصة
لم يكن له ان يرضى به وعل هذا من الجواب فيما عتد بده كالتقوج والامراض سواء **قوله** وفي بعض الرامات
البسوع ان فيما لا يرد بده على ما حقه سواء كان الرد بعتدا او بغيره لفساد الجوز العتد الباع الاول
وقد فحل بدون الناضع عن ما فعله الناضع لو رفا الله الامر ان الرد بعتد في هذا فيجعل فاعلمها كفحل القاضي
قوله لم يحرم على فوج المرحه حلف الباع او بقتل المسري بینه في هذا المركب طرانه جعل خدما عامه ليس
الاجار على الدخ وعل الاجار لا يفتي باقامة الثمن بل يستمر وانما يصح باضمار شيء بان يقال لو بقتل المسري بینه
فستمر عدم الاجار وانما لم يحرم على الاداء لان القاضي لا يشنحل بالانفاد ولا يقص سبالحد وان كان يحق
هذا المحنى بالعلوم والاشطار الى انكشاف الحال **قوله** فان قال المسري سهرودي بالسام امه لى حتى يحضر
سهرودي لم يملك القاضي الله ولكن حلف الباع وما مر سقد الثمن لرجل فانه لان الاستظار ضررا بالباع لان الاخير

لا الى فانه معلوم بحري تجري الا بطلان السعي الدفوع زادة ضرر فانه سعي على حجة اذا حضره هود ولا لانه اعلم
انه صادق لم كادب فلا يترك ما هو المعلوم وهو وجوب دفع الممنوع من المسح بما هو الموصوف ولا كذلك اذا قال
سهردي حضور لان الامهال الى المجلس الذي لا ينكس في الحال فليس فيه ابطال حتى البايح وفيه صيانة عن البعض
قول ومن اسرى عبد افاد عني باقا اي حاكم المشرك الجدي الى البايح وما لم يحسب ابقا لم يخلط احد انه لم يابو
عنده حتى يتم المشرك منه انه ابو عنده اي عند المساري لا سطر سماع الخصومة في الحب قيام الحب ووت
الخصومة فلا يصح انكار البايح الا ما لم يثبت لا باق عند المشرك فيسأل البايح ابيه هذا الحب لان
الربيت الحب حتى سماع الدعوى بعده ان انكر البايح فقام الحب يده خلف البايح على البسائر لم يكر فقام هذا الحب
لحال يوم المساري فامة الدفعة على ذلك قال قام المساري الدفعة على انه ابو عنده فثبت الحب لحال لم يخلط
البايح بانه لعدا بعه وسله الله وما اتفق قط او خلف الله ما اتفق عند كقط او خلف الله ما اتفق عند كقط او خلف الله ما اتفق عند كقط
الذي يدعي لا خلفه بالله لعدا بعه وما به هذا الحب لان فيه ترك النظر للمشرك لحوار انه ابو بعد السمع التسليم قوله
وذا انطلق الرد للمشرك يكون عن البايح صادقة دافعه للرد عنه فمضرب به المشرك **قول** واخذه
المساري على قول في حقه فسل خلف عنه ايضا وقل خلف عنه وهو الاصح بناء على ان خلف سري لدفع
خصومه محقة لا لا سائرهما ولو خلف البايح هنا لا تقطاع الخصومة بينهما بل يحق بينهما اخرى فانه منكر
عن المحرم يحق الحب لحال محرم منها خصومه اخرى ان هذا الحب هل كان عند البايح ويحتاج الى استخلاف
البايح مرة اخرى لهما انه ادعى عليه معنى لوافيه لزمه فاذا انكره سخط رجاء النكول كافي سائر الدعوى الا انه
خلف على العلم انه خلف على فعل الغير وهو العبد فان خلف لم يثبت لرب كل يثبت بخلف البايح بعده للرد **قول**
ومن اسرى عندين صفقة واحدة الى اخيه اعلم انه لو اسرى عندين صفقة واحدة ومبضل احدهما ووجد باطلها
عنها اخذها او دهرها سواء وجد غير المقبوض عينا او بالآخر با دأ عن يمين الصفقة قبل التمام لهما عينا
والقبض بالصفقة لا يفرق العقد لما عرفت عن ان لا يفرق اوجدها بالمقبوض عينا رده خاصة ان الصفقة تمت في
المقبوض الاول اصح لان تمام الصفقة يتعلق ببعض المسح وهو اسم للكل فانه بعض الكل لان تمام الصفقة لا يترك
لرجس المسح لما يتعلق بطلانه ببعض العمل لا بطلان الصفقة بغيره سعي ببيعها على الصفقة لزمها صحت فيما مضى فانه
فما لم يبيع فدار الصفقة من الجواز وعدمه فلم يأكده ولو مضى تمام وجدنا حدها عينا فقط قال قوله ودها لارده
احدها ساء على ان فيه يفرق الصفقة فمضرب به البايح برد الحب فقط فصاد كالموصل للعض خوار الرؤية
والسوط ولنا انه يفرق الصفقة بعد التمام لانها تمت بالبعض لان الحب لا يمنع تمام الصفقة وعلى الرد الحب
وذا وجد في احدهما الحكم بسبب الحكم الا ترى ان لو استحق احدهما بعد مضى تمام الصفقة لم يتغير الاخر لان الاحتفاظ
لا يمنع تمام الصفقة بالصفقة فكذلك اذا وجد الحب احدهما ولو استحق احدهما قبل البعض له الخار في الاخر يعرف
الصفقة قبل التمام بخلاف خوار الرؤية والسوط لان الصفقة لا تتم بالصفقة لان تمامها ساقط تمام الرضا ولم يوجد

في البايح بعد موت المشرك قبل ان ينفذ الوارث بخلاف خوار السوط فان السوط لم يوجبه في
حق الوارث فلا يمكن المورث فيه وضار المحض الثالث بالسوط لا يورث بسوطه ولكن يورث المسح محمول
بمختلفا ملك الغير مثبت له وضار المحض ابدأ كمن خلد ما له مال رجل سله خوار التعس **قول** وفي التباكر
لا يجوز وهو قول فرج فان عنده نفس الحق فناء على الخار اذا اسرط في الحد صار حكما من احكام الحدود حتى
من حوته فاستراطة لغيره خلاف ما يعضه الحد ففسد كسوط الملك لغيره العاقد في الممسح ولنا ان الخار
لغير العاقد لا يصح الا سانه عن الحاقه فوجب تقديم الخار ومضى صحته بمحمل غير العاقد ساعا عن العاقد تقصيرا
لتصرفه لان استراطة ما وجب الحد لغيره العاقد يجوز بحكم السابيه وان لم يحمل صاله فصح من هذا الوجه وروى جلد
لا يرى عدم الزيادة ايضا لما عرفت من مذهبه واذا صح ذلك يكون لكل واحد منهما الخار واما اجارا وبفض
من كل واحد منهما ملك التصرف لهما المشرك في الاصله واما الاخر فبالنايه **قول** بحسب السابو بناء على الرد
السابو منها الفسخ العقد والمفسوخ لا عاز واجاز السابو منها ان يرمي الحد ويعد ابرام العقد لا يفراد
احد الحاد من نسخة **قول** ولو خرج الكلامان منها معا فانفسخ احدهما والماذون وقال سوع الاصل
بصرف المالك ولي بقضا كان واجاز لان العباد عن ثابته لا يصلح معارضا للصاد وعن صاله الا ترى انه لا يقدور
على منع قصدا فلا يصلح ما نأخذ له بغيره ونصرف الثالث جارضة تقصر في اصل الا ترى انه لا يقدور على منعه
قصدا فاصل ما نأخذ له لا تصرف لان الحاجة الى العاقد عند سماع المنوب عنه عن التصرف بنفسه فاذا تصرف
بنفسه فالتحاجة فاذن تصرف احدهما لم يعارضه ما يخرجه ونصرف الرابع جارضة فكل الحالى عن
المعارض اقوى وكان **قول** ان الفسخ اقوى وهو الاصح بناء على العمل بها لما عرفت اذ العقد لو اذ انكر
مفسوخا ومجازا وجب العمل بالراجح ولا يمكن الرجوع بحال العاقد لان كل واحد منهما ملك لا تصرف من تحتنا بحال
الصفقة فكلما الفسخ اولى لانه اقوى دلا جان لا يرد على الفسخ والمفسوخ لا يجاز الفسخ لرد على الاجاز فالجار
يفسخ فاذا اجمعتا كان الفسخ اولى كنكاح الحق مع نكاح الامة ونكاح الامة لا يرد على نكاح الحق ولا ان احصا
فيه فالفسخ بوجوب الحرمة على المشرك الاجاز بوجوب الباحة والمحرم راجح على المباح فان لم يفسخ اعبا رجايب
المشرك في اعبا رجايب البايح بوجوب رجحان الاجاز لانها بوجوب الحرمة في حقه والفسخ بوجوب الباحة في حقه
فلن مراعات جانبنا المسمى حتى لا يحتاج في جانه الى العمل بالحل ابتداء لانه لم يكن ساء في جانه البايح الى البقاء الحل
لان الحل كان ثابته له والفسخ بحدود الله قدم ملكه والبقاء اسهل من الابتداء ولا ان البقاء مع الشك احق من البطلان
مع السك لان الشيء سقي مع السك لا يفسخ مع السك كان اعتبار الفسخ اولى **قول** فمجد يعتبر فيه تصرف المالك
لكونه اصلا والصاد عن الثابته لا يعارض الاصل الا يفسخ في تحصيلها ويجعل الجدي بينهما بصفقة وخير كل واحد
منهما ان شاء اخذ الصفقة صف المسمى ان شاء بعض السبع لصفقة **قول** وفسا في جماله الفسخ المسح
لان مرفه الخار غير داخل في الحكم بغير الاخر وحده في الحكم وهو محمول منه مجهول لانه يثبت الحصة بطريق التقسيم

عليه وعلى ما لم يدخل في الحكم والحصة مجهولة فصار كسبح احد العددين **قوله** وانما جازى على ان المسح معلوم
والنمر معلوم فلا فساد من قبل الجمل غير انه يتعلق بالبيع الذي لا خافه لغيره لانه لا يملكه بشرط صحيح
لان الذي فيه الخمار داخل في العقد وان لم يدخل في الحكم واذا دخل في العقد صار قبوله بشرطاً بمنزلة المدبر
وام الولد بخلافه لو اشترى بوجه على انها هرومان فاذا احدى ما يرى لانه غير داخل في العقد اصلاً **قوله**
واما الجمله للمسح بناء على ان فيه الخمار غير داخل في الحكم في الاخر وحده وهو مجهول فصار المسح مجهولاً **قوله**
او الجمله للمسح بناء على ان فيه الخمار غير داخل في الحكم في الاخر وحده وعنده مجهول لانه يثبت بطريق الحصة بالتقسيم
فصار كالذي لم يدخل تحت العقد اصلاً فان لم يمسك السراية لو اشترى من غير ان يملكها فاداً احدى ما يراها ومكاتبان في الحصة
سعدت صحصا في القرض ان كان لا احتياج في حق القرض بالحصة فليس قال يحض شياً على ما سار ما ذكره هذا لا يصح العقد
في العزق فملك المسك وصار ما ذكره صار وانه في ملك المسك وبعضهم فترقوا ووجهه ان المخاد يمنع العقد في
حق الحكم ويجعل العقد كالمعذور في حق الحكم فيما سطر فيه الخمار فلو ان العقد في حق الاخر سجدت عصبته ابتداءً وذا لا يجوز
وفي المدبر والمكاتب السح مسعدت في حق الحكم اذ لم يوجد في حقها ما يمنع انعقاد العقد وهذا الوضعي لجوارسهما
يجوز ولكن لم يمسك الحكم صيانة لحقها والصيانة يحصل بمجرد منع الحكم فلا ضروره الى جعل العقد غير منع في حق
الحكم واد ان العقد الحقد في حقها في حق الحكم كما ان العقد في حق الفز كان انقسام المهر طاله المعام عند الفسخ الحقد
عليها واذ لا يمنع الجواز كما لو باع عبداً هلكا احدى قبل التسليم فان العقد سقي في الباقي عصبته **قوله**
فان كانت رجة اثواب فالسح فاسد وعندهما لك ح صحح كافي في الملهه وعندهم في السافعي رجهما الله لا يصح في الكلا
فما سالا ان المسح احد النوبل والاثواب وهو مجهول بمناوت وجمله المسح فيما سنا وتخرج صحة العقد لافضائها
الى المراء كسواء من القطع ونوبل من الحد فصار كالم سطرط الخمار ولنا انه في محنت شرط الخمار اذا جوارحه
للمحاجة الى التاملة المروى لخصار لا وفوق مع مخالف موجباً لحد فكذا احتاج هذا الى احسان من سبق به
او من بعده لاجله فربما سمرى ثما لجماله ولا عجيبة اصحاب الاحمال مع نفسه الى السوق الباع لا يمكنه من الجمل
المد الا بالهنايمان بان يباعه ولا يرى بلق بحاله فجور السح على هذا الوجه دفعا للمحاجة والجماله لا توجب الفساد
لحتمها بل في قضائهما الى المنازعة ولهذا صحح مع فم من صبرة مع جهالة لانه لا يفتنى الى النزاع الا للمشرك
يطالب بتسليم الارفع والباع تسلم لا ردى معقاف في المنازعة واذا سطرط الخمار للمشرى فله الجماله لا يعفى الى
النزاع لان الامر صار مفوضاً الى المشرى في اختياره او ياشا ويرد الاخر والحاجة تدفع بالملك كما قال المتن
قوله والاول يجوز واستعارة لاحتمال تركه ككل احدى ما هو المسح ولجوار الإضافة الى السمرى المراد
احدها كقول عليه السلام اذا سافر بما قادما واما **قوله** ولو هلك احدى ما هو المسح لزم السح فيه اي في الهلاك
او المحجب فان قلت اذا اطلق احدى امراته ثم ماتت احدى ما كانتا حلفت العاقبة للطلاق وزل لها لكة وهذا
سعن لها لك المسح قلت لان لها لك ملك على ملكه وفي الفصل من ما النور فلما انه يملك على ملكه حيث

سعن لها في الرد وفي الطلاق ملكا لملكها على ملكه حيث حلفت العاقبة للطلاق **قوله** فافضلها بالسفحة
فهو رضا فان قلت سعي لا يجب السفحة عند اى حصة رج لان المشرى لم يملك الدار المسعاه عند كالموسيت
له السفحة اذا كان الخمار للمسح فقلت طلب السفحة من المشرى لعل على احسان الملك الدار المسعاه لان الاخذ
بالسفحة لرفع ضرر الجوار وذا ما استدنا منه الملك فسخر في كسقوط الخمار سابعاً عليه فملك الملك المشرى الدار
المسعاه من المشرى فظهر له الجواب سابقاً لهذا وحسب السفحة وصار رضا السح **قوله** لهما ان سار الخمار
لها ان سار لكل واحد منهما لانه يسرع لروح الحزن وكل واحد منهما يحتاج الى روح الحزن لنفسه وخمار من الخمار
الاروق لا وفوق فلو بطل باطل الاخر لما حصل هذا المقصود ولا في حصة ان المسح وط خمار مما لا خمار كل واحد
فلا تنفرد احدهما بالرد وحق الرد سعي على جده لا ضرر به الباع وفي رد احدهما تضييعه اضرار الباع اذ المسح خرج
عن ملكه غير معيب بمسك السركه فلو رد احدهما ففسد لرد من حسا حسا السركه اذ السركه في رعا ان المحقة عيب
لا يمكن من سنا عيه الا بطريق التهاون وقد كان قبل السح ممكناً من الاسفاح مع شاء والخمار لخصار من له الخمار لا يرضى
والاروق على وجه لا يلقى الضرر من غير ضرر وان اسلمت الخمار لهما الرضا بركة احدهما لتصور اجتماعها على الرد ثم
بضرر الراد في مساع الرد الا انه ضرر بالمحقة ليجر عن محقق شرط الرد لا يضر في الباع والباع بضرر رصير في الدار
فكان رعا به كما ان الباع احوى لان ان هذا الحب حدث في الباع لان يعرف الملك بسبب الرد قبل الفسخ لانه وان خذ
في رد الباع فانما حدث في نخل المشرى المشرى اذا عيب المحقود عليه في رد الباع لم يكن له ان يرد به حكم خمار **قوله**
فستحق في العقد بالسرط والانتقال هذا شرط عداق بمعنى العقد موجب ليركض منفسد لان هذا شرط رجح الى مان
صفه المسح وكل شرط رجح الى مان صفه المشرى او المتضمن في ملام لا يفسد به العقد كسوط كونه ذكر او انثى شرط كونه
المن من هو ثابته او مكفولة به **باب** **خالف الرئيس** وجه المنا سببه ان كل
واحد من الباعين عقد غير لازم وانما قدم خمار السرط كونه مسقاً عليه وهذا محقق فيه اعلم انه اذا اشترى الرجل
زنا في زق او برافى جواني او ذرة في حقة او بوا في كم واتقانا ان وجود في ملكه ولم يمسك السركه ساق في كسح السح
عندنا وله الخمار اذا راه في ملكه ان ساء احده وان شاء رده وقال السافعي رجه لا يصح العقد لانه باع ساجه في اضرار
كالموا مع عبداً من عبده وهذا لان المقصود من سمرى الحزن من السح ولهذا لا مرد على التسليم والماله في الاوصاف
ولهذا ان زاد وسقص بها وهي مجهول لانه انحرث في الرد فصادت كجماله العفن وهو مفسد فكذا اجماله الوصف ولنا
الحمومات المحجورة بلاقدر الرد فلا يرد في الرد عليها لانها كالنسخ وفي المساهة رايه صلى الله عليه وسلم
قال من اشترى سار منه فهو الخمار اذا راه حقيق السركه وبني عليه حكماً وهذه الامر بخلافه لان المسح معلوم العين
مقدور التسليم صحح كالمركى وهذا الال خلاف امه فاعده من درهما منفقته والاسك لغيرها معلوم صان
السلام بها الخ سبب التعريف وكذا اشار الى مكانها وليس ذلك المكان يسمى بذلك الاسم غيرهما فاما كونها امه
وملكه فانه يعرف بخمار الباع اياه لانه وان رقت النقب لا يحل ذلك ليعول الباع وقد اخبر به وانما يبعي بخدم

رويه وجهها المجهل بعض صفات لوجه من فوات بعض لا و صاف كالسمع والبصر وغيرها وفي الامنع
الجواز ولعلك تمنع لزوم الحذف فكذا هذا ولا يلزم له انما يفسد الحذف اذا انقضت النزاع كما في شاة
من القطع لا في عندهما لم ينق الحذف من النزاع فلا كسح فغير من الصبره وجهه الاوضا
مسبب عدم الرؤية لا ينفي في النزاع لحد ما صار معلوم العين لو لم يوفقه برده فصار كجهالة الوصف
في المعارض المشار اليه اسمرى بوباء ولم يعلم عدد درعانه وانما تاسر بها في بقوت تمام الرضا وذا شرط انبرام
الحذف لا شرط جواز الا يرى في البيع مع خاار السطره يصح ولا يلزم لغواب تمام الرضا **قول** وكذا اذا قال
رضيت بم تاة له ان يرد لان الخنازير خلق شبيهة بالرؤية بالسنة فكان عدم ما قبل الرؤية فلا يصح سقوطه
فان قلت لو لم يكن له خاار الرؤية لما كان له حق النسخ فله النسخ عند قبل الرؤية فله حق النسخ قبلها لعدم لزوم
الحذف لا بمعنى الحديث وهذا لان صحة النسخ عند عدم لزوم الحذف والحذف هنا قبل الرؤية غير لازم يمكن
الخلق الرضا اذ هو عبارة عن الاستحسان استحسن الشئ مع جهل اوصافه لا يتحقق لزوم الحذف تمام
الرضا وبما به العلم باوصافه هي مقصودة وانما يصح بطلان الرؤية فكذا لا يحذف قوله رضيت بالرؤية ولانه
لو لم يرد الحذف بالرضا قبل الرؤية يلزم امتناع الخيار بتقدير الرؤية والخيار ثابت بتقديرها بالحديث فما ادى الى
ابطاله كون بطلا وهذا لانه حينئذ لو حذر روية المعقود علمه خاار الخنازير والرضا بالحب قبل رؤيته انما
يصح لاسيما الحبيب كوز المسح محبا سابقا على الرضا فاعبر لوجود سبب الخنازير وهذا السبب الرؤية فلا يجب
الخنازير **قول** ومنع ما لم يره بان ورث سافا عنه قبل الرؤية فلا خاار له وكان ابو حنيفة رضي الله عنه
يقول ولا له الخنازير اعتبارا لغير السطره فانما يمسك للبائع والمسري وهذا لان لزوم الحذف تمام الرضا
زوالا في جوب البائع وسوا في حق المشتري اذ البيع مبادله المال بالمال بالتراضي فسرط كمال الرضا تمام السبب وذا
لا يصحق العلم باوصاف المسح وذا بالرؤية فلم يكن راضيا بالزوال قبلها ثم رجع وقال لا خاار له لانا الخنازير
ان سبب البائع فاما ان يمسك ما رونا او بدالته او عدل اخر لا يجوز الاول لانه محلوق بالشر فكيف يمسك المسح ولم يور
حدث في المسح وهو ليس بمعنى الشرا الست الحكم فيه دلاله لان المسري لم يمسك حراما ما اشترافه بقوات الوصف
المعروف به والبائع لو رده لرد ما عباا لشر المسح ان يمسك ما طنه فصار كما لو باع عبدا اشترط انه محب فاذا علم
فانه لم يمسك للبائع خاار وروي عثمان بن عفان رضي الله عنه باع ارضاه بالبصر الى اخيه وفيه دليل جواز المسح على
ما يقوله السافعي رحمه الله انه لا يجوز **قول** ثم خاار الرؤية غير موقوف لان الحديث ورد عن ابي موسى لم يمسك
فالسوق فيه زيادة على النص من غير حرج ما سطره **قول** لانه لا يوجب على صريح الرضا اي الخنازير لا يطل قبل اذ
تصريح الرضا لا لانه احق الا انه اذا علق به حق الخنازير ذلك الحق ما نفا من النسخ ولا حق هنا وان كان ذلك
بعد الرؤية بطل خااره لان حرجها سقط خااره تصريح الرضا بسطره بدله ايضا ولو اشترى راضيا ولها
اكاره رعاها الاكار رضا المشتري ثم راعها فللمسري ليرد هال ان فعل الاكار كفعل المشتري **قول** وكذا النطر

الحاها هو العوب عند ما وعند فرجه الله لا بد من شيء ورؤية كلة لانه ليس على لا حرج في كلة روية بعضه ولما انه
يستدل برؤية طرف منه على ما بقي اذ لا ينفك طرف الثوب الواحد لا يمسك او دا غير مختبر **قول** والاصح ان
جواب الكتاب على ما قاله عادتهم على عادة اهل الكوفة في رضى الوصف رجلا منها يكون على سطح واحد ولا يختلف
بالضغنة والكبر فاذا راعها طاهرا يستدل بذلك على داخلها فاما اليوم فصنفان الدور وعطف بالنظر الى الطاهر لا يرفع
العلم بالداخل فالاصح ما قاله فرجه الله **قول** ونظر الوكيل كنظر المسري صور التوكيد لم يقول المسري لغيره
كن وكذا اعني بعض المسح وصور الرسول لم يقول كن سواي في بعضه واصل المسح الوكيل بالبصر يمكن بطلان خاار
الرؤية عنه خلافا لهما وانما علمك عند اذ افضنه وهو ينظر اليه فان بعضه مستورا ان اراد بحد ما ينظر اليه ابطال الخنازير
فصدا لم يمسك ذلك بها انه وكله بالبصر ابطال خنازير الرؤية ليس ببعض فلا يملكه ولهذا لا يملك ابطاله قضاء فلا يملك
ابطال خنازير السطره والحب ولا يوجب حجة البصر على نوعين تام بحسب الارادة عليه البعض هو ان بعضه وهو راء
وهو سقط الخنازير لانه لم يمسك على الرضا وناقض بحسب برده عليه البعض هو ان بعضه مستورا وهو لا يسقط الخنازير
لعدم الرضا وهذا لان تمام البعض تمام الصفقة وخاار الرؤية يمنع تمام الصفقة لان ما يمسك كونه تمام الرضا ولا يمسك
نقا وخنازير الرؤية والموكل يملك نوعي البعض فكذا الوكيل لانه يملك الوكيل ما يملكه لكن على البدل لا على السمول لان اللفظ
مطلق لا عام فاذا افضنه وهو ينظر اليه بطل الخنازير معنى تمام البعض كما لو قبضه الموكل وهو ينظر اليه واذا افضنه
مستورا فعدا خنازير الباطن فامسك الوكيله بالناقض بحسب ذلك للوكيل فلا يملك استقاطه فعدا بحد لغيره
اجنبيا عنه بخلاف خنازير الحب فانه لا يطل بعض الوكيل في الصفقة لانه لا يمنع تمام الصفقة سم البعض مع بقاء ما فاضا
الهام كان يطل الخنازير ودر عدم واما خاار السطره فتد ذكر لو اشترى شيئا على انه الخنازير فوكل كلة بالبصر بعضه بعد
ما رآه فهو على الخلاف ليس سلبا وما هو اصح فالوكيل تمام مقام الموكل الموكل لو قبض المسح في خنازير السطره وهو راء لا يطل
خاار فكذا من يعوم مقامه اذا افضنه وهو راء وهذا لان الخنازير سبب للاختار وروى انما لم يمسك بعد البعض
حتى اذا استحسنه اخذه واذا استعجزه تركه وهذا يعون بطلان الخنازير بقدر البعض بخلاف الرسول فانه لا يملك
سكا وانما الله يسلخ الرسالة لا يرى في الرسول المسح لانه يملك البعض الوكيل المسح بملكه واما صورة الاستقاط قضاء
فهو الوكيل بالبصر اذ افضنه مستورا ثم رآه فاسقط الخنازير قضاء لا يسقط الخنازير **قول** لان الوصف تمام
مقام الرؤية بحسب ذكر الوصف يعوم مقام الرؤية في مواضع كما في السلم والمقصود دفع العار عنه وذا
عصلا بذكر الوصف لكان بالرؤية **قول** لان الصفقة لا تتم مع خنازير الرؤية قبل البعض بحد لان ما يمسك تمام
الرضا وذا لا يكون قبل الرؤية ولهذا يمكن من الراد بلافضا ولا رضا ويكون من خارج الاصل **قول** وحرار لم خاار
الرؤية بطل خااره بناء على الخنازير انما يثبت للحاقا بالنصر الوارث ليس بها فكذا لا يثبت الخنازير ودر من قبل
قول وان احلنا في النسخ فقال المسري وخرم وقال البائع لم يحرف القول للبائع مع منعه وعلى المشتري
المنعه لان سبب لزوم الحذف وهو الرؤية السابقة طاهرا النسخ حادث والقول لمن يمسك بالظاهر وهذا

اذا كان المدة قسمة علم انه لا يسخر في مثل تلك المدة فان حدثت المدة ما في رايه شابه م اشهر او اقل من عشر سنين
وزعم الناج انهم لا يسخر في القول للمصري لان الظاهر بان المدة **قوله** وحاشي على عدل وظي الزط جبل من الهند
نسب المدة الساب لوطه فدا العوض لا نه لولم يكن بمبوضا لا يصح بصره للمصري فيه بيع وغيره ولا اصل في هذا
ان خيار الرؤية والسرط يمنع مام الصفة لظلال الرضا وكذا خيار الحب قبل العوض لان الحق قبل البصر غير تام
اذا لم يند ملك التصرف في مائة ملك الرقيب واما خيار الحب بعد العوض فلا يمنع تمام الصفة في الباقي اذا اتصل به
العوض بغير الصفة قبل التمام لا عوزا عسارا بائنا الصفة فانه اذا اوجب الباع في ستره لا ملك للمصري العوض
في احداهما فانه لا يضر الباع لحران العادة فاما من الجار ضم الجدة الى الردى وكما للردى الجدة فان قلت هذا
موجود في خيار الحب بعد العوض مع هذا ملك المرفق قبل المرفق قبل البصل فانه لا يستداده وبفرد به بالرد
اذا لم يرد الرد بلا وضو ولا رضاء والمرفق بعد العوض خضر الرضا والرد بعد العوض في العضا والرضا فاذا ثبت
هذا فيقول قد عجز الرد فخرج عن ملكه فلورد ساسا من الباقي بخار السرط والرؤية لم يردت الصفة على الباع قبل
التمام وهذا الجوز خلاف خيار الحب لان الصفة يتم مع خاها الحب بعد البصر للرؤية يتم ببله ووضع المسئلة فلو كان البصر
فلو عاد المدة ذلك المدة بسبب طوفان في حارة الارض من المانع من الاصل هو بغير الصفة كذا ذكره سمسرايعة
وعلى ان يورث في ان خياره بعدا سقط لا يعود لان الساقط لا يعود وهو اختيار القدر في حقه الله عليه
باب خيار الحب ويرتبط بواب الخارات من الشرط
والرؤية على حسب ترتيبه فانه انما في البيع وورد ذكرناه الحب ما علمو عنه اصل القطر السليمة كذا في المبسوط
اعلم ان مسائل خيار الحب في مواضع في بيان سرعته وفي بيان الحب التي بوجوب الخار حله ونفصلا وفي بيان ما يمنع
الرد ويسقط الخار وفي بيان ما يمنع الرجوع بنقصان الحب ما لا يمنع وفي بيان اثره على الحيوان ساسا في بيان
الكل في ابناء المسائل علم ان المشرك اذا اوجد المصح عبا فهو بالخيار لرسا واخذه بكل العين والشراء رده لان طلق
الحق يقتضي سلامة المصح عن العيب لان كل واحد من العاقد من صاحب عقل وعنده في الرضا والغير والمراد عيب
كان عند الباع ولم يره المشرك عند البيع وانما العوض لان ذلك في **قوله** وليس له لمسكه واما خذ النقص
لان الاوصاف لا تقابل شي من الممن بخره العند بناء على الرضا عن يكون معا بل لا الخبز في الوصف لانه غير مستقيم
ولان الممن لا يملك الوصف الاصل فيه يسويه من المصح والاصل بالوصف فقط وفيه يرجع البيع على
الاصل وبلا اصل وان الوصف هو المرام الا اذا صار معصوده بالسؤال جمعة كما لو قطع الباع يد المصح
قبل العوض فانه يسقط بصف الممن لانه صار مقصودا بالسؤال حكما فان مسح الرد لمحق الباع بالمحب عند المشرك
او لمحق السريع بالجنان ولا لانه لو اسك واخذ النقصان لمصر ربه الباع لانه ما رضى بوزال المصح عن ملكه الا
بكل الممن لو اسك ولا ماخذ النقصان لمصر ربه المشرك بالرد نذخ الضرر عنه بلا نص الباع بصف الممن **قوله**
حتى تعاوده بعد البلوغ في يد الباع ثم يسلحه صحاوده في يد المشرك في معنى هذا انه اذا ظهرت الحيوان عند الباع

وتقتصر الباع من قبل بوليصة فلا يصح في حق المشرك كذا في المبسوط وذكر في المختلف ما قاله هذا فقال اذا اشرك عدل
ووجد احداهما عبا قبل العوض حصة من المصح واما لو وجد به عبا بعد العوض فانه رده خاصة فكذا اصل العوض
قوله ومن اشرك ساسا كما لا يورث ان علم ان المصح اذا كان كليا او ورثا من نوع واحد وجد بعضه عبا
رده كله او اخذه وليس له ليرد المحب فانه سواء كان قبل البصل واخذه اما قبل العوض فطاهرا لانه بغير الصفة
على الباع قبل التمام وكذا بعد العوض علفا ليوين والحب والفرق المكنى الموزون كشيء واحد حكما وقد روي
اسيا عمتا لان المالمه والبقوم في المكنات والموزونات باعيا والاجتماع فالحمد الواحد ليست بمشقة حتى
لا يصح بيعها واذا كانت المالمه والقابلية بالاجتماع صار الكل حق المصح كشيء واحد ولهذا السمي باسم واحد وهو الكو
ونحوه وجعل ربه البعض كروية الكل كالبوب الواحد ولو كان ساسا واحدا صفة ووجد بعضه عبا بعد العوض
لا يرد المحب فقط خلاف الجدة فان كل واحد من الصفتين **قوله** خلاف المكنى الموزون اي او اسحق
بعض المكنى او الموزون فلا حصار له في رد ما بقي ان الشك في المكنى الموزون لا يحد عبا لان الشك في بعضها لا يحد في
لا يمنع تمام الصفة لان الحق في العادة فتمامه لست في تمام الرضا من العاقد لغير المالك ووجدوا ان كان يوافقه الخار
لان العوض فيه عيب عفا وقد كان عند الباع يظهر المسمى **قوله** ومن اشرك جارية فوجد بها رجلا فاداهما
او كانت رابه فركها في حارة فهي رضى كذا ايجان المشرك المصح وعرضه على السح ولبسه وفدا وانه رضى بالمحب
وبلا صدر المشرك اذا تصرف في المصح بعد ما علم بالحب نص في الملاك طلق حقه بالرد لان ليل الرضى بالحب لا يساكن
وذا كان الجار والرهن الكفاة والاستخدام من ثمانية والعرض على المصح واللبس الركوب السكنى المداهاة بخلاف
خيار السرط فان الركوب واللبس ليس ليل اخيار المالك لانه لا يملك الشرط بشرع للاخيار الركوب واللبس فيحتاج
المدة للاخيار فلو جعل في اخيار المالك يجوز فانه خيار الشرط واما خيار العيب فاسرع للاخيار واما سرع الرد
ليصل الى اسرعه عند عجزه والوصول الى الجزاء الثالث قد تصرف في المصح فالاصل المالك فجلد ليل الرضى المسالك **قوله** وان
ركبها الرد فاعلم بانها لا يسقطها او يسري علفها لا يكون رضا استيسا لانه يحتاج في ردها الى سوقها وبلا استقلال
مالم يركبها وكذا في سقيها وعلفها فالركوب لا يملك لانه لا يكون رضا منه وانما يكون ليل الرضى لانه في ردها في حقه نفسه
وقل تاويله اذا لم يمكن الرد والسكنى استراة العلف لا بالركوب كذا في الممن قبل الركوب للرد لا يكون رضا وان امكنه
ردون الركوب لانه يعرض الى الرد ويعدده ولا كذا الركوب للسكنى والعلف **قوله** ومن اشرك عبا او سرقة لم يعلم
مقطع عند المشرك اعلم انه اذا اسري عبا فوجد مباح الدم لقودا ورده او قطع طريقه لم يملك او قطع عند
المصري ليرده على الباع ويرجع لكل الممن الذي حلف رضى بصفه وبلا لانه ولكن يقوم مباح الدم ويحصى الدم
فمخرج بفضل ما بينهما وكذا في السارق يرجع بصفته يقوم سارقا غير سارق فمخرج بفضل ما بينهما وانما اللطف هو
في يد المشرك فانه اذا اللطف حكم حكم اللطف في جوفه في ضمان المشرك فيكون اللطف موجودا في ضمانه ضرور وانما
الموجود في يد الباع سبب القتل والقطع ولانه لا يملك في المالمه الا في سحر مباح الدم صحيح والعوض ان يملك في ضمان المشرك

حتى لو مات بقر الله ولو تصرف فيه المشرك بعد ذلك لكنه يوجب نقضا او عيبا في الماله فخرج سقائه عند حذر
 وده كالمواشرك حاملا وهو لا يعلم فان كان بالولادة فانه يخرج بفصل ما فيه من غير حامل من النمل والارض
 بكل النمل وان كان اصل النمل يد البائع ولا يوجب حنقه رحمه الله ان المسح استحق من الماشرك سبب ان انما البائع
 قد مضى عنه كالمواشرك ماله وهلك يد البائع وهذا لان السبب الموجود عند البائع اوجب استحقاق النحل
 واستحقاقه اوجب جوده او حب فوته فصار ذلك مضافا الى هذه الوساطة كما في سرى القرب والدليل على النسبية التلف
 الى سبب الاستحقاق اوجب النحل على الاستحقاق نصير كالتلفان لو حصل سبب استحقاق التلف المخصوص في ضمان
 الغاصب فرده على المالك ثم قبل فطرحناه على ذلك السبب يرجع المالك لكل القيمة او نصف القيمة على الغاصب مسئلة
 الحامل ممنوعه وليس سلم فالسبب الذي كان عند البائع نعم يوجب انفصال الولد لا موت الام اذا الغالب عند الولادة السلالة
قوله وعندك بده دون رضى البائع للحب الحادث نرجع ربح الدم لا ربح الدم الا في مضمون وقد يفت عتاسان
 وله في احد ما حق الرجوع نصف المهر من الاخر ونصف النصف وان لم يملك البائع كذلك جع المشرك على البائع سلمه رباح
 المهر ان نصف المهر فله رده نصف العبد والنصف الذي فاقه انقطع اصنفه كقول السرخسي بربيل بطلان الخصمة فانقسم
 عليها نصفان في احد ما الرجوع فصفه لهذا رجع عليه سلمه ارباع المهر فان رده السوء والادري م قطع او قل
 عند الاخر رجوع الباعه حصه على نصفه عند كافي الاستحقاق عندهما من العبد فخرج الاخر على اية لانه لم يصرف حاسا
 المسح خبث لم يصبه ولا يرجع الباعه على اية لانه صار المسح حاسا المسح وهذا اذا لم يعلم المشرك به فان علم به لم يرجع
 بشئ عندها لان العلم بالحب حاسا وعنده رجع في اصله واسن لانه من له الاستحقاق عند العلم بالحب لا يمنع
 الرجوع وفي رواية عنه لا يرجع لان حل الدم من وجهه كالا استحقاق ووجهه الحب حتى تنسخ صحة المسح فله شبهه بالاستحقاق
 عند الجهل به رجع بكل المهر ليس به بالحب لا يرجع عند العلم بشئ عندها **قوله** وقال السرخسي ربح ربح البراءة نكاه
 على مذهبه اعلم ان الكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب نكاه على صحة البراءة عن المحرق والمجهول كالدون عند الشافعي
 لا يصح لان البراءة من العيب كونه رده بالرد ولا يصح حلقه بالاحطار والاستقاطات كالطلاق والحقاق صح حلقه بها
 بالاحطار ولا يرد بالرد وهذا لو قال ابراك عن العيب من الدون لم يخلت كذا لا يصح وملك المجهول لا يصح كسح شاه من
 القطع وعنده ما يصح لان البراءة استقاط حتى يتم لا قبول كالطلاق والحقاق لا يصح بعهده اسقطت عنه نوى الجماله في
 الاستقاط لا يفتى في النزاع وان كان في صمته القليل باعتبار انه يرد بالرد لانه لا يحتاج في التسليم الواجب الحقد لانه
 عند ذلك يحق النزاع والمسقط لا شئ لا يحتاج في التسليم فالحاله لا يفتى في النزاع فلا يكون مفسده وقد
 احتج الصحابه رضى الله عنهم على جواز المسح بهذا الشرط **قوله** ويدخل في هذه البراءة الحب الموجود عند الحقد
 والحب الحادث بعد الحقد قبل القبض عند في حقه واخي يوسف جميعا الله وعند محمد وزر جميعا الله لا يدخل الحادث
 لان البراءة نكاه الباعه صفة الموجود عنده دون الحادث ولها ان العرض لهذا الشرط ابرام الحقد ولزومه
 على وجه لا يرد عليه البعض استقاط حقه عن صفة السلامة ولا يحصل الا اذا دخل الموجود عند الحقد والحادث قبل

ووجه مع

سلم

في قوله
 في قوله
 في قوله

قبل القبض البراءة عند القول للبائع لانه سكر حتى الرده على كالأبراء عن كل من ادعى نكاحا ما يكون القول المدعى عليه
 لان رتب الدين تدعى الوجوب عند البراءة والمطابور سكر **قوله** **السج الفاسد**
 اعلم ان السج نوعان صحيح وفاسد فالصحيح نوعان لازم وغير لازم وفاسد نوعان م شروع في الفاسد واخره لان الصحيح
 هو الاصل الفاسد هو نوعان قوي صلب الحقد وضخف وهذا الباب لما فيها **قوله** احد العوضين مطر من الحليب
 لان احدهما معوض الفاسد اعظم من الباطل لان كل باطل اسد ولا يمكن نيل ذلك احرازه لانه ذكره صولا في بعضها السج
 باطل في بعضها السج فاسد **قوله** السج بالمسه والدم باطل وكذا بالجر لا نكاح ركنه كما قال في المتن **قوله**
 ولو هلك المسح في يد المسمى في السج الباطل الى اخره اعلم ان السج الباطل انفسد الحكم اصلا ويكون المعبوض فيه امانه
 عند القابض كما ذكر في المتن والبطل ان اعتبار فوات كمن السج وهو مبادلة المالك المال الفاسد بقدر الملك عند النكاح
 القبض كما ورد في المتن والفساد اما المعنى في المحل مع تمام الماله واما معن في الحاقه واما المعنى في العقد مع قبض
 اصله واما المعنى في البطلان فانه لا يفسد السج المسح والدم والجر باطل وكذا السج بالمسه والدم والجر لغوات
 الركن لان هذه الاشياء لا تعدل احد لا من صفه الماله للشئ يمول كل الناس ويمول البعض اياه والقيمة اما
 طبقت باحة الاستفاد سرعا وديبت صفه المقوم بدون صفه الماله فان جبه من الخطه ليست بما لا يصح سحها
 وان ارجع الاستفاد بها سرعا لخدم ممول الناس **قوله** واما سح الخمر والخمر بركان الدين كالدراهم
 او الدينان فالسج باطل لانه لا يفسد الحكم في طرف المسح اصلا وهذا لان المسح هو الاصل في السج لسوق السج على
 وجوده لا على وجود الثمن والاصل للمسح كذا السج لا يثبت في الذمة انما يكون حكما لملكه مقابل ما لا خير
 فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة موت الملك المحدث **قوله** غلافه اذا اشرك
 العوب بالخمر حتى يربح العوب خمر او خمر فاسد لوجود حقيقة السج وهو مبادلة المالك المال فاما ما لان عند
 اهل الذمة **قوله** وكذا اذا باع الخمر بالشوب حتى لا يماوت الحكم من سخر الباطل في الخمر او في الشوب فان
 نفس السج في الوهم والفرق بين الخمر والخمر مال لانه غير مقوم لان السج امر باهاهاته وبرك اعذاره وفي ملكه
 بالعقد مضمون اما ان يشترها بالدرهم اعترارها فرد السج هذا التصرف في بطله اهانته لها ودفعها لغيرها
 اما اذا اشرك الشوب بالخمر مشرك العوب فاقصد ملك الشوب بالخمر وما يملك الشوب اعزاز الخمر في اعزاز الشوب
 ففي ذلك الخمر حصر في ملك العوب حتى مشرك الخمر يقصوده بملك الخمر فكم يظهر حكم المقوم في حقه لئلا يكون اعزازا
 لها فظهر في حق ملك العوب فصار الحقد مستحقا في حق العوب لم يصح تسمية الخمر حتى يفسد فكون الحقد واقعا بغيره
 العوب ان لم يملكه بما يملكه فحوض مقابله بذكر الحوض في لافيه لذلك العرض فصار الى قيمه هذا العرض
قوله وان مات المولى لومات المدين او المكاتبة ام الولد في يد المسمى لم يضره وقال في المديون
 الولد قيمتها وهو رايه عن محمد بن حنبل رحمه الله لانها معبوضان بحمة السج فضمنان القيمة لان المعبوض بحمة
 السج فالحق بالمعبوض الفاسد كما المعبوض على سبب السج اذا صرح به وهذا لانها مضافت السج حتى يملك

ولا يملكه

والاستعداد فاشترط حقيقة الحق في سحر الجديسمة لا يكون شرط الحق بل يكون ذلك عند من المسمى ثم يحدد
السحر مطلقا **قوله** فلو اعقب المسمى بعد ما اسره شرط الحق في سحر الحق حتى يحل عليه المسمى في حقه وفيه
استحسانا وقال سفيان سدا حتى يحل عليه القصة فاسانها ان شرط الاعتقاد في كانه مفسدا كان حقيقة تعدد النفس
لا رضا للفساد كسائر السروط المفسدة الا ترى انه لو اسره ملكه بوجه آخر لا سلب جانه او الى حقه انه زال المفسد
فل يقره في سحر المسمى لو اسره ما جعل مجهول ثم اسقط قبل مضيه وهذا لان هذا لا يلام العقد نفسه لان قصته
جواز الاعتقاد في الالتزام حما ولكن لا يلام حكمه لان الحق في المسمى ان الملك في ادم ما يابى الى الحق والشيء ما بهما
مقرر ومقدر الشيء مقرر ولهذا لو اسرى عبدا فاعقه فعلم بحسب رجع سقطا ما لو باعه فاذا استملكه
فقد بطل الفساد لوجود صورته السروط دون الحكم واذا اعتقه فعقبت الملامه حكم الحق ولو اساء الملك في رجع جانب
الجواز فكان الحال قبل ذلك موقوفا وهذا معنى قوله ان شرط الحق حصة اية ملائمة الى **قوله** اذا باع
على السحر حذمه البايح الى اخره والحمله في هذا ان هذه السروط لا يفسد العقد كالاتي في المسمى ولا يلامه وليس فيه
عرق ظاهر ولم يرد السحر بجوازه وبسقوط احد العاقد من فدر رد النهي عنه صلى الله عليه وسلم عن سحر وسلف
اي فرض **قوله** ومن اسرى جارية الاحياء فسد السحر لانه لا يصح افراد الجمل للعقد لانه منزه جرها حتى يتناول
سحر الاصل احترازا لان السحر العقد مقصودا فلا يصح استثناءها لان الاستثناء انما يحل فيما عدا العقد في الصدر
واذا لم يصح استثناءه بقي سوطا فاسدا وفيه نفع للبايع فالسحر نفسا بشرط الفاسد كالكاتبه والاجاره والزر
الا ان كاتبه انما يفسد اذا كان المفسد متمكنا في صلته الحق اي ما يقوم به العقد بان كانت عليه درهم وميزج
حتى لو لم يمكن في صلب الجدي بان كانت شرط ان لا يخرج الكوفه لا يفسد الكتابه لان الكتابه لها سببه بالمبادله
وبالاعتقاد في سببها بالمبادله يفسد سوطا يدخل في صلب العقد ولست بها بالاعتقاد في انفسه بشرط لم يدخل في صلب
العقد وحلها بالسبب في الحالين الهبة والصدقة والتكاح بان جعل الامه مبرا الاحلها والخلع والصلح
منه ثم العقد لا يفسد بالاستثناء المحل بل يفسد بالاستثناء لانها لا يفسد بشرط الفاسد لان الفساد به باعتبار
افصانه الى الربوا في حقوقه المحاوضات دون التبرعات والاستقاطات الوصية لا يفسد بالاستثناء المحل وهو
الاستثناء حتى يكون له امة وصيه والحمل اذا كان في المسمى **قوله** ومن اسرى جارية على تركه البايح
او اسرى شرك النخل وصح المسمى علمها وهو سريها الذي على ظهر القدم واداد النخل الصرم **قوله**
ووجه ما يفتاه وهو قوله لانه سوطا لا يفسد العقد وفيه منفعة لا احد العاقد من **قوله** ما ذكر جواب
القاسم هو قول فرج ولنا ان فيه عرفا ظاهرا وفي التورع عن العاقد حرج يثبت وصار كصبيخ الثوب فان
القاسم لم يحوز لان الجار سحر المنافع والصبيخ عمر وجوزاه للتخامل كالا صنعنا وان سحر المحدثوم
لا يجوز قايما جوزاه بالتخامل اعلم انه لو اشري ساه على انها حامل وعلى انها حاملة كذا فسد السحر لان فيه
سوطا زادة عن سحر المسح ولم يرد يكون او لا يدخل فيه **قوله** والبيع الى المهرور والمهرطان

مختلف

وهو مهرب يورور وهو في طرف الرشح والمهرجان حيث كان وهو في طرف الجوف وصوم النصارى وفطر
اليهود ان لم يعرف العاقدان ذلك من اجل مجهول وجهاله يودي الى النزاع سائر على السور مبنية على المكسنة
والمضايقة لو كان محلوها حاركا بين المسمى **قوله** ولا يجوز السحر الى قديم الحاج والحصاد والرياسة
والقطاف والجزار الجمل لانها تقدم وساخ من افعال الحيا وندست حسب سد ولهم الاجال سرعت لاوقات
قال بحالي شملوك عن الاصله قل هي مواقيت الناس **قوله** ولو كفل هذه الاوقات جاز لان الجمل
المسمى محمله في الكفالة وهذه جهاله سحر مستدركة لاحد الاصحاحه رضيا له عنهم فيها فروى عن ابي عيسى
ان السحر الى القطاف يجوز وعمر عاصه رضيا له عنها انها كانت سحر السحر الى السوطا ولكنها ما خذ يقول يقول ابن عباس
قوله ولا نه محلول الاصل وحينئذ قد بان ان المكفول به وهو اصل الدين معلوم وانما المجهول في صفة وهو اجل
والوصف باج للاصل في الجمل لانه في اصل الدين محله في الكفالة بان تكفل ما اذ اب على قائل في الوصف اولى الجمل
لا يحل في سحر المسح فكذا في وصفه اذ الوصف لا يحل في اصله الثاني لاصل هذه الاسماء معلوم الوقوع في ملك
السنة وانما المجهول في وصف المقدم والباخر كانت الجمل سحر حتى لو كفل الى هبوط الروح ونحو المطر لا يصح لان
اصله غير معلوم في ملك السنة بحقيقة ان هذه الاسماء معلومة باعتبار اصلها وانما الجمل له في غيرها ويمكن
رفعها باعتبار الاقصى الجمل السبيخ محله فيها لا الناحية كالكفالة الى هبوط الروح لانها سببه بهذا ابتدا
تكونها التراما محضا من غير سبب بلها شيء وفي هذا النذر يحل الجمل له ولكن بشا حشه ومي يحاوضه انها باعتبار
الدخول على المكفول عنه ولا يتحمل الجمل له في المحاوضات ولكن سبب سرق فعلنا بالشبه في الحالين لان معنى
الاقصى الى النزاع لسلها ولا مزارعه في الكفالة لانها سحر ابتداء فتدنى على المساحبة بخلاف المعاوضه **قوله**
ولا كذا اشترط اي بشرط الاجل المجهول اصل العقد فانه يفسد العقد **قوله** وقال فرج لا يجوز وهو قول
المسافعي لهما ان العقد وقع فاسدا فلا سلب جازنا ما سقاطا المفسد كما لو اسقط الدرهم الزائد عن سحر الدرهم
بالدرهم من كمال وزوجها الى عسرة ايام ثم اسقط الاجل لنا ان المفسد بشرط خارج عن صلب العقد وتند سقط قبل
المقرر مسقطا العقد جازنا بخلاف الدرهم الزائد لان الفساد في صلب العقد لانه في احد العوضين بخلاف الزكاج
الى اجل لانه عقد آخر غير عقد التكاح وهو المسح والعقد لا سلب عندا **قوله** لانه ظاهرا حتى انفسه
ما سولي اسقاطه واسانه **قوله** ونال ففسد فيها لانه محله العقد المجموع ولا محله المجموع لاستثناء محله السحر
في المذهب والمكاتب ام الولد لانه سحر حق الحق وجعل ذلك بشرط القبول العقد في العن يفسد العقد كله كما لو جمع
من حرو وعبد وبها اعبر المحض الكل كما لو جمع من جنس واحد ومحرم في التكاح بخلاف ما اذا لم يسم لم يكره احدا لانه
لو جار في العن لجاز بفسطه من الممنوع والمجهول الجمل مفسد بعينه ما قال ابو حنيفة رحمه الله ما جمع السباح منها
في الاجاب جعل قبول العقد في كل واحد منها سوطا القبول في ابراهيم ليل المسمى لا يملك قبول احدهما دون الآخر
والحرو المنة لا يدخل في سحر اصلا لعدم المال فيه فكان جاعلا قبول العقد فيما لا يقبل العقد اصلا شرط القبول

على الجبر والذكى وهو شرط فاسد والسبع نفسا بالسرط الفاسد على النكاح لانه يسلط بالسرط الفاسد **قوله**
واما السبع في مال ولا يوقوف قد دخلوا تحت العقد لوجوب المال له ولهذا ينفذ في عبدا لغير ما جاز به وسند سحر المدر
وام الولد والمكاتب من انفسهم وسبح المكاتب من غير رضا في اصح الروايات لو قضى باخره عوارس المدر من غير منفذ
مضاه وكذا في ام الولد سفي غدا في حقه ولو في غيره خلا فالمرجح ومضاه النافذ في غير محله السند فليعلم
انهم دخلوا في العقد مخرج عند الغرر باسحقان سنده ومولاه باسحقانهم انفسهم فكان هذا باعنا بالحصه
لما كمالوا اشهرى عبد من هؤلاء قبل التسليم فلم يكن سريحا لغيره من المسح ولا باعنا بالحصه ابتداء ولهذا
لا يسلط بان من كل واحد ههنا ومروك التسميه عامدا كالمسته فان قلت يسخى لم يحز العقد فيما ختم اليه لانه
يجتهد فيه كالمدر فسفد السبع فيه بعضا النافذى قلت حرمه منصوص عليها ولا يساع الاجتهاد في مورد النص
فلا يعتبر خلا لانه ولا يفسد البضاء **فصل في احكامه** لما ذكرنا انواع السبع الفاسد سريخ في مال احكامه
اد الحكم لمع موجه ونقصه وجود **قوله** واذا مضى المسمى في المسح في الفاسد احذر من ان يسبح بالمال
قلت سار المصنف رحمه الله الى محال يسه في حكم السبع الفاسد اشراطا للبعض للملك وكونه بامر الباع وما له
الدائن لزوم القمه وولائه الفسخ ليحكي احاقدر في بادئ سحر المسمى **قوله** ملك المسح وان لم يجز البايح
لعمته وقال القضاة في ملكه وان مضى لانه محظور لكونه منهيا عنه والنهي بضم النون والملك به لكونه ذريه
الى مضاء الما ورث ووسيلة الى ذلك المطالب فلا ساط به لاشراط المالكه من المور والار والار والار والار والار والار
للمشروع عنه للمضاد من كونه مسروعا ومن كونه منها عنه اذ من ضرره كونه الشيء منها ان يكون قسما ضرره
حكمه النامي وضرره كونه مشروعا ان يكون حسبا لانه مما يوصى به نوحا وفي سورت الملكيه وترويب الاحكام عليه
قول المشروعه وهو بالجل لا يرى انه لا ينفذ قبل المضى به بزيادة الفساد والحرمه فان يملك الملكيه وصار
كالسبع بالمسته وسبح الخيال لدرهم بغير ما قاله انا شارح انه يحقق لزوم الملك هو السبع فيحق الملك وهذا
لانه سب حقيقه لصدور ركنه وهو مبادله المال بالمال التراضي اهلها فاهل الشيء من كونه قادرا عليه لسد في
حاجته مضاه الى محله فان قيل حكمه اذا الكلام فيه فمرتب عليه حكمه والنهي الوارد في النقصات السريعه بعضي بغير السريعه
لا سيما لانه بعضي بصور المنهي عنه اذ النهي عملا بصور لغيره لانه بتراده عدم الفحل مضاه الى اخيار الجبر
فمحتد بصوره لكون الجبر مسمى به ليرتكب عنه فاحضاره بغير عليه وليس لغيره فاحضاره فمحتد بغيره
وبصور المشروع سريعه فكان النهي لمعني في غير النهي عنه فمضى مشروع ما صله غير مشروع بوصفه
فمضى فاسدا بان ان يحرم الملك ما يملك بالمشروع غير مشروع وانما المحظور ما يتصل به
وماو السبط الفاسد ونحوه كما في السبع وقت النداء فان النهي قد ورد لمعني في غير السبع وماو الاستخال عن
السبع بسبب السبع والاستخال عن السبع غير السبع فان قلت ذلك السبع سكره وهذا فاسد فوجه الحاق قلت
فما يسيان في ان النهي فيها غير راجح الى غير المنهي عنه وانما راجح الى غير المنهي عنه لكونه ذكرا لغيره فمضاه فاسدا

في النفس كونه كما وراثة في الكراهه اظهر بالامصور وانما الاست الملك قبل الفسخ لانه لو سئل هل يستلغوض
اذ المسمى تحت الفساد وضمان العمة لا يجب له بالبعض لانه واجب الرفع والبعض بالاسترداد بعد القبض ففخ
للفساد المتصل به فلان لا يجب الملك قبل القبض حتى يستلغوا عن المطالبه والى لان العقد الفاسد ضعيف
لا يبرانه بالبعض فمناخر الحكم الى انضمام ما يقر به اليه وهو القبض كعقد التبرع والمسته ليست مال حتى لو لم يعم
ركن السبع لا يستعد واذا باع الخيال لانه ما لم يقدحها بمنا والواجب الخيال القمه وما يصلح منها لمنا وشرط
ان يكون القبض اذن البايح الا ان لا يراه يكون صريحا وطورا يكون لانه بان بعض عرض البايح في مجلس العقد
وهو منها لانه السبع يسلط منه على القبض فاذا مضى بخصه قبل الاوراق لم ينفذ صح استحقاقا الى السبع
كما في الهبة وان مضى بعد الاوراق من المجلس لا يصح بخصه ولا يست الملك **قوله** كل واحد منهما مال الشئ
ركن السبع وهو مبادله المال بالمال فخرج عنه السبع بالمسته والدم والخمر والرجح اى سحر السبع بالرجح الذي ثبت
والسبع مع نفى المسمى وانه لانه نفى المسمى من الركن من العقد فلم يكن سحا وفي وانه سقته لانه نفى لا يصح لانه نفى
الحكم العقد ولم يصح بخصه فصار كانه سكت عن ذكر المسمى ولو باع وسكت بعقد العقد وسكت الملك القبض لان مطلق
العقد بعضي المحاضره فاذا سكت عن عوضه فكانه باع بعمته وان لا يكون للبايح خذ السبط لان سبط الخمار
منع الملك الخمار في الفاسد **قوله** لونه وممته اذا كان من ذوات القمم والركن من ذوات الامثال
لونه المثل لانه مضمون بالبعض كالحصه المثل صوره ومعنى اعدل من اصل محض فلا يصار الى المثل معنى
مع امكان المصير الى الاول بعينه وممته يوم القبض ويزاد في ممته في يده فالبفقه لانه دخل اضمنا بالبعض
فلا يغيره كالمضروب قال محمد بن علي بن ميمون لانه لا يملك لغيره عليه ممته يوم البفقه لانه لا يستهلك
لغيره عليه فمحتد وممته **قوله** ولكل احدى من المتعاقدين قبل القبض محض من الاخر ففخا
لسبب الفساد وهذا لانه لما لم يقدح حكمه كان الفسخ اسما عنه ولكنه يوقف على حضرة فلا يلزمه الاستحلال
وكذا بعد القبض لكان الفساد في صلب العقد باع خمارا وضرب لغيره الفساد ففخا اعداده حقا للسريع وان كان
الفساد سبطا ليدان باع الى اجل مجهول فلم له مسفحة السبط دون من علمه محمد بن لانه مسفحة السبط اذ كانت
عاده اليه صح الفساد منه لانه قد ران بسقط الاجل مضى العقد فاذا فسخ الاخر فمضى ابطال حقه لدرته
على تصحيح العقد وعندنا بالكل احدى من المتعاقدين الفسخ لانه مستحق حقا للسريع فاسمى لزوم عن العقد
ومر الخمار فاد ر على تصحيحه بالحد في الكلام قبله **قوله** فان اعد المسمى بغير سجد لانه ملكه وسقط حق
الاسترداد لعلحق حتى الجبر بالسبع الثاني بعض الاول الحق السريع وحقه تعالى اذا اجتمع مع حق الجبر سد حق
الجبر لان الله تعالى اعني الخفوع عند ارجح لا تها وبالحق الشرع وان الاول سرور ماضيه دون صفه لما مر
والثاني سرور ماضيه فكان الثاني اقوى لانه حصل بتسلط من جهة البايح فلا يملك بخصه لان سعي انفسه
في بعض ما من جهة سرور ودخلاف تصرف المشهور في الدار المشفوعه حيث يملك السبع بعضه من كل احدى

القبول فان القبول في آخر المجلس سطر بالاجاب وان حلت منها ساعات فكذلك العلم الحاصل في آخر المجلس كالحاصل في اوله
يصح على سبيل الاستدلال فاما بعد لا يتوافق فاصلاح لاسد المقرر الفساد بالافتراء وهذا فساد لا يحتمل اصلاح في طهر
سبح السبح رحمه فان السبح فاسد فان علم البائع في المجلس صحيح والآلة وانما يحتمل كمال الرضا لا الرضى لم يكمل قبل المحرقة
مقدار العلم كماله سطر عدم الرؤية للمجهول فاصلاح فاسد فورد السبح باسائر الخنا عمنه وورد هذا فان قلت يبيح الزكوة
للمسرى الخنا من الفسخ والامضاء لما مر ان الموجود في آخر المجلس كالموجود في اوله فقلت نعم ان الموجود في آخر المجلس كالموجود
في اوله والرضا غير موجود في آخر المجلس حتى يجعل كالموجود في اوله فلهذا كمال الخنا **فصل في انتقال وجوب**
ما ذكر انواع النسيء سريع في بيان حواجز السبح من المسرى قبل الفضل وبعده فما كان المسبح مقبولا او غير مقبول **قوله**
لم يعلم سطر حتى يفسد سد السبح ولم يقل ليرتفع في لفتح المسلم على الاتفاق فان عند محمد بن الحنفية والصدوق قبل الفضل
فكان عدم حواجز السبح على الاتفاق نعم في قوله مما سطر محمول لم سال خلاف ما ذكرنا سوى الطعام فان عند مالك بن عيسى النصفان
من السبح والهبه قبل الفضل سوى الطعام **قوله** وقال محمد بن عيسى جرحوا الى اطلاق الحديث وبه فان في السباح
لان صلى الله عليه وسلم نهي عن سحر ما لم يفيض وهذا عام لم يفتقر خصوص في لا يصح تخصيصه بالفساد ان سحر لم يفيض فلم يصح
سحره كالمسقول وهذا لان السبح لم يسرع الا بالقدرة على التسليم وذا يكون بالقدرة لا بالمشي على المسبح قبل الفضل فلا يقد
على تسليمه عند العقد فلا يصح سحره وهذا لا يجوز للمشرك لرجوع الدار المسراة قبل القبض وهو ما قال ابو حنيفة وابو يوسف
سوهو انفساخ العقد في الهلاك ما هو مقدور التسليم صححه كالمهور وهذا لان الهلاك الحقا راد اذا لم يكن تحييده
يفضرها كالحاكم وانما سطر صفه الهلاك اذا صار محلا وهذا نادرا لكن الاحراز عن الضرر واجبا فانهم عروا انفساخ
فان المانع فسخ العقد بخلاف المسقول فتوهم انفساخ العقد في الهلاك فيمنع ان يباع بالملك فيمكن فيه ضرر وقد نهي النبي صلى
عن سحر فيه ضرر الحديث مخصوص بسحر المهر وبذل المثلج والصلح عروم العهد والمهرات بل الفضل صحيح انما قال ما لا يتوهم انفساخ
العقد بالهلاك فكذلك لا يتوهم هنا على انه لم يمتا والفساخ اذ لا ينافي فيه الفضل الحق في انه يكون العقل فيكون التسليم عليه على
الاخلاق في غصب العتار واحارده العتار قبل الفضل على خلاف السبح ان الاجارة لا تصح اتفاقا وعليه الفتوى لان الاجارة ملكة
المنافع كالمسقول احتمال الهلاك **قوله** اسرى كماله او مورا او موارنه او محدودا عند المجر المشرك منه سحره
واكله حتى يكمل او يرنه او يعبده ولو اسرى مذكروا مدارعه فباعه قبل الذرع فهو واصل في الاموال ليس انواع مقدرات
كالكمالات والموروثات والحدودات المقاربة والمذكروا فان اسرى سائر ما سطر الله مجازوه هو الضرف فيه بعد
بعد القبض لانه معلوم بالاسارة وان اسرى عما منها سطر كل او وزن او عدد او ذرع فان لم يصبه ظل التفرقة فيه
وبعد القبض لم يجر الضرف في المكمل والمعدون قبل الكمل والوزن لانه النبي صلى الله عليه وسلم عسر سحر الطعاج حتى يجر فيه
صاعان صاع البائع وصاع المسرى في النسيء فساد اذ كان معنى في السبح وقد وجد السبح متاوانا في
الكمل والوزن ما هو محمول فلهذا يند ويقتض في كل نفسه او وزن اعتبار المسبح عن غيره فكان المسبح مجزوا بفساد السبح
ولان اصل القبض شرط جواز انصرف في المسبح فكان تمام القبض شرطا ايضا والكمل الوزن فلهذا سحر كماله او وزنه تمام

القبض في القدر معقود عليه فلهذا سحر كماله او وزنه ما هو محمول فلهذا يند ويقتض في كل نفسه او وزن اعتبار المسبح عن غيره فكان المسبح مجزوا بفساد السبح
والقبض غير محمول لتوهم الزيادة والنقصان بخلاف اذا باع محاربه لان الزيادة له اذا سحر وقبح على المسار اليه
لا على مقدار حننه وتصور الزيادة في المجازفة بان يكون لرجل طعام فاكاله ثم باعه مجازفة فاكاله المشري في اذ
على الكمل الاول فالزيادة للمشري بخلاف اذا باع الثوب مزارعه لان الثوب يبيع بصفه حتى لو زاد كاس الزيادة
ولو اسفص لم يرجع شيء فلم يكن فيه جهالة ولا اختلاط المسبح بغيره لكون الزيادة مسحا بزيادة الزيادة هذا للبائع
اذ العذر ليس بوصف والنصف في مال الغنم حرام فحكت الحذر عنه ولا يمكن الحذر عنه الا بالكيل والوزن فبيان
قوله ولا محبر يكمل البائع قبل السبح وان كان بخفة المشري في السطر صاع البائع والمسرى لم يوجد
ولان الكمل لتحسين المسبح ولا سحر هذا فلا يعتبر المحبر قبله **قوله** ولا يكمله بعد السبح بغيره المشري
لان الكمل حرام بالتسليم اذ به مسار المسبح عن غيره ولا تسليم الا بخفة المشري في التسليم حاضرا والتسليم
الى الغائب لا يحق **قوله** والصحيح انه يكفي في علمه المهور رج اذا العرض اعلم المسبح واقراره وداحا حذر
بالكمل من الحديث محمول على المسلم الله اسرى بامثل التسليم فشرط الكمل وكل بالتسليم باصضانه فانه لا يصح
الابصاع في جناس الصفقة بشرط الكمل احد ما كمل المسلم الله واما ما مضى في التسليم لنفسه وهو كالسبح الجديد
فتحتج الصفقة **قوله** وعند محمد والسافعي رج لا يصحان على اعتبار الاتحاق بل على اعتبار الهبة لان الزيادة
لو اختلفت اصل العقد لصارت غنا والصلح لئلا يبايل ملك الغنم والمسبح ملك المشري فلو صححت الزيادة لجعلنا ملكه
مقابلة ملكه وكذا الخط لان القسمة صار مسحا بالعقد فلا يخرج بعضه من كونها انفساخ العقد في ذلك
القدر والنسخ لا يكون في احد العوضين في ذل الا على الراس معقود به ونسخ العقد في المحقود عليه ذل المحقود به
المرى لرجل الكمل برهنا فكذلك الحذف **قوله** ولنا انها بالزيادة او الخط عتق العتد من صفه مسروق الى
وصف مشروع فصح ويجعل كالمذكور في اصل العقد كما لو كان السبح عتار لهما فاسقطا الحازا وخد خازا فسطر الحاز
لها او لا حد فيها وهذا لان السبح سريع راجا وخاسرا وعدلا والزيادة في المسبح او الهبة او الخط فخر الى احد هذه كما وصاف
ولا يرفع اصله كما سطر بانا وعتار والتخبر بغيره وصفه وهذا لان الزيادة في المهر جعل الحاسر عدلا او العدل الى
والخط يجعل الرابع عدلا او العدل خاسرا وما ملكا ان انصرف في اصل العقد بالاقالة فالولي ليس ملكا تغييره وصف
الى وصف لان النصف في صف الشيء ان يكون من النصف في اصله واذا صححت الزيادة والخط الحقا فاصل العقد لان وصف
الشيء لا يقوم بنفسه وانما يقوم بالموصوف بخلاف خط الكمال لا يغير اصل العقد لانه يصير لهبه لا لوصفه فلا يلتحق
ولانه لو الحق باصل للصدق نفس العقد لانه سفي بحال من فكان حصر العقد من صفه مشروع الى صفه غير
مسروع ومضى حوزا الزيادة على اعتبار الاتحاق كاس الزيادة عوضا عن ملك الخنزير ملكه اذا حكم الزيادة حكم الميزن
عليه **قوله** واما كان للفسخ ان اخذ دون الزيادة لان حق السفع مسلق بالعقد الاول فلا يمكن ان يتصرف
فما يرجع اليه من الزيادة فلم يظهر الزيادة في حقه ولم يملكه لم يعلق هذه العقد حتى آخر وطهر من الزيادة **قوله**

اسلام احدها في اسلام الثوب المروي في الثوب المروي لوجود الحنطة في السعير لوجود الكحل فيها واسلام الخبز
 في الرصاص لوجود الوزن فيها ثم رد عليه اسلام النعقد في الرغفران فانه يجوز مع ان الوزن فيها موجود من غير ان يكون نظرا
 الى ذلك الاطلاق اسدي يقول الا انه اعلم ان اسلام الموزونات في الموزونات يجوز عندنا في سلم واحدة وهي اسلام الدراهم
 والدنانير فما يوزن عوز وان جعلها احد الوصفين هو الوزن ثم اختلفت في ذلك فقال بعضهم انها جاز ذلك لان
 صاحب السمع رخص السلم والاصل في راس المال الدراهم والدنانير في ثلثنا ما سماع الجواز لوجود احد الوصفين بسبب باب
 السلم في الموزونات على ما عليه الاصل والعاليق شرع الخصم في الجوز وقال بعضهم ان الوزن في الدراهم والدنانير وسائر الموزونات
 وان اختلفت صورته فقد اختلفت حتى فان الوزن في الدراهم والدنانير واحد يعني يحمل المسكن في الحقد في غيرهما ما اختلفت معنى
 المسكن فان من شري رايهم او دناير موازنه كان له ان يبيع موازنه من غير ان يحد الوزن بل في موازنه لاسمى عرفانا
 موازنه لم يكن له ان يبيع موازنه حتى يحدد الوزن فاذا اختلفت معنى الوزن من هذا الوجه فيقول اذا السع في الوزن من كل وجه
 اسحق النسب الشبهه الربوا لوجود واحد وصفي على الربوا فاذا وجد الانعقاد في وجه دون وجه اختلفت الشبهه الى سبيل شبيهه
 فانها غير معتبرة **قوله** ولو باع بالنعقد بعت باع بسيما بالنعقد بعت بالوزن فبعضها له ان يصر في بعضها قبل الوزن ولو
 استمرى عرفا بشرط الوزن لمسلم ان يصر فيه قبل الوزن فاذا اختلفنا في الوزن صورة ومعنى وحكما لم يحمدهم القدر
 من كل وجه فصار كالوزن مع الكحل فانها استويا قدر او لكن لما اختلفنا في القدر جاز اسلام احدهما في الآخر فكذلك النعقد
 مع سائر الموزونات وهذا لانها اذا اختلفنا في الوزن من كل وجه حرم النسب الشبهه الربوا فاذا اختلفنا من هذا الوجه
 اختلفت الشبهه الى سبيل الشبهه فلا يحد الصحتا تنكرا وروى عن الفراء في السبيل في الصحيح وانكر القتيبي اصلا اعلم انه
 لو اسرى الرغفران بشرط الوزن بان يقول جئت هذا الرغفران على انه من او من واصل المسرى في ذلك ليس للمشركي
 ان يصر فيه بالسع وغيره من غير اعادة الوزن كما في سائر السلع اما لو باع من الرغفران بالنعقد المشار اليها فقال
 المشركي اسرى هذا الرغفران بهذه النعقد المشار اليها بشرط انها خمسة او عشرة دنانير فقبل البايح منه ذلك
 والبايع لم يصر في تلك النعقد فان اسرى بها شيئا او صر في غيرها توجه آخر قبل اعادة الوزن بالنعقد فعلم هذا انهما لم يبعوا
 حكما كالوصف في صورته الوزن فصار كالوزن مع الكحل فانها استويا قدر او لكن لما اختلفنا في القدر جاز اسلام احدهما في الآخر
 فكذلك النعقد مع سائر الموزونات فاذا اختلفنا في صورته ومعنى حكما هذا على طريق الف والشر فان نظر الصور ما ذكر
 اولا وكذا ما فيه الترتيب **قوله** لان الفصل في بيع المصرون الحرف حجة بالنص وهو قوله صلى الله عليه وآله ما رآه المسلمون
 حسنا فهو عند الله حسن ولا يولى لا يركب الا في ذلك لا نصار الى الحرف مع وجود النص **قوله** وما لم يصر عليه فهو محمول
 على عادات الناس على ما لا بد في عدم الاقوى حتى لو سار فوافقه الكحل فهو مكمل موزون وعن ثعلب بن يوسف ج ان المعتبر
 في كل الامسا الحرف فاعتبر الحرف المنصوص على حلاؤه عليه لانه انما يكمل او موزونا في ذلك الوقت للحرف السعير على احدهما
 باعتبارها وقد رخص في هذا الواب البر كحسبه متساويا وراا والذهب كحسبه متساويا وكلاهما لم يحرمهما وان جازوا
 ذلك لان البر مكمل بشرط حوازه المساواة كلا والذهب موزون بشرط جواز المساواة وزا والعكس لا يعرف المساواة

في البيع

في البيع

وهو المحار فيه سرعا فلم يحرك الواب مجازا لانه لو اسلم في البر ونحوه يصح وفي رواية الطحاوي عن اصحابنا راج ان المحاملة لا شرط
 في السلم فيه وانما اعتبر بالعلام على وجه لا يفي بينهما فزاع في التسليم واد احصل بذكر الوزن كما يحصل بذكر الكحل وروى الحسن
 اصحابنا انه لا يجوز لانه كحل النعل القوي على الاول لعمدة الناس **قوله** كل ما سمس الى الرطل فهو موزون الرطل الكسر
 والبيع اخذ قال ابو عبد الرطل وزنا منه درهم وعشرون رها وزن سبعة والاروصه بالشديد راجون رها وهو احوله
 من الموازنه لانها تقي صلحها من الضر وفي كتاب الحر والوفه وزن من وزان الذهب والفضة ساقط كذا في المعر في البيع
 والوفه في الحديث راجون رها **قوله** معناه ما ساع بالواقي كالدهر ونحوه لانه قد يطرطن الوزن حتى يحسب ما ساع بها
 وزنا الا انه سبق من الدهن في سلاله لا مسك في في عا وفي وزن كل عا حرج فاعذت الا وافي لذلك يسيرا خلافا
 سائر المكاسل اذا كان موزونا فلو سوح الدهن بسله مكمل لم يقدر بالوزن كان مجازا فلم يحرم احتمال الربوا وقال الامام الا سراج
 ما روى قوله ما سمس الى الرطل لانه لو باع ما سمس الى الرطل عنده متقا ضل في الكحل متساويا في الوزن وكان لا اعتبار بالوزن
 فيجوز وقوله خلافا سائر المكاسل متصل بقوله لا يافق وزن بطريق الوزن حسب القدر في المكاسل بطريق الوزن فكان اعتبار
 في المكاسل بالكمال كذا في حتى لا يفرق بين حنطة بغير حنطة لا يرى قدر الفدر وزا يجوز ان يصر في ذلك بغيره فانه
 ما سمس الى الرطل ساع بالواقي كالدهر ونحوه هو وزن في الا وافي لوزن بالوزن فصار وزنا وفاد ذلك ساع بالواقي
 اذا سح مكمله بكمال غير الا وافي سواء اسوا او لا يجوز لانه باع الموزون بالكمال الذي لم يقدر بالوزن فيكون مجازا **قوله** في سطل
 وعدا لغير علم ان المعايض شرط في بيع الصر في المجلس لاساني كانه **قوله** هاوهاوزن هاها معناه قوله بحالي
 هاووم اقر واكتا بية اي يقول كل واحد من المتعاضدين لها حبه هاها فساها **قوله** وما سواه اي ما سوى من جنس
 الايمان مما فيه الربوا اي ما سح في الربوا فالحنطة بالحنطة فانه لا يسترط فيه المقايض عندنا وقال السافعي في المقايض
 شرط في بيع الطعام بالطحام لقوله صلى الله عليه وآله المراد به الفضر وانما كمن عنه لانها الله والمراد بالمعدين كذا في غيرهما
 ولانه اذا لم يصر في سحاب الفضر المقبوض مثله على غيره اذ يفرج بالمقبوض لا واسطة بخلاف غير المقبوض صح في شيه
 الربوا وهي حبة كالحسنة كافي الحال الموجل بقدر ما تاله اصحابنا ان باع عننا حنطة في سطل فاسترط فيه المقايض كالباع ثوبا
 بغيره فافترقا عن بعض هذا ان المطلوب من العبد المكن من المصرف ودايرت على المحسن غير ان السح في النعقد
 لا يصر في المقايض فاسترط في المصرف للمحسن نفسه وغير النعقد ببعض المحسن فلا حاجة الى المقايض والمراد بقوله
 صلى الله عليه وسلم يدايد عننا حنطة دالمه بالاحسن كاهو اله الفضر فلم كان حله على الفضل في كل حله على هذا احت
 لما روى عمارة بن الصامت عننا حنطة وحنط الحنط لا يصر بها وافي الما لانه فان الحنط لا يصر بها في المجلس
 والمقبوض بعده بعد ان يكون جالا فلم يصر في احد ما يجوز بخلاف الحال الموجل فان قلت كونه ما سعن بالعض لا يسط
 اسرط المقايض فان من باع انا فضة بانا فضة او انا ذهب بذهب سطر المقايض مع ان انا الفضة او الذهب طاعتين
 بالمحسن لما عرف في الصرف فكان التحليل في اسقاط المقايض مع الطعام بالطعام بانها ما سعن بالعض فلا يحتاج
 الى البض لعل لا ينفق وضابه قلت ليس بمفوض لان انا فضة او ذهب لا يخرى ما سعن بالمحسن بسبب الصفة

في المجلس

واسار الى العلم وهو النقصان عند الحماوي به سن له سوط جوار العقد المماثلة في اعدل الاحوال وهو ما بعد
الجفاف في الاعراف المسماة كذا في الحال لان قدر الرطب بما يصرفه من الحماوي عنقوب باله او حنفه راج قواصل
المرء بالمرسل يحمل الرطب لبقوله عليه السلام حنر الهدي طبا وكل من حنر هكذا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن سوط المرسل
ان يرهق اي يحرق او يصفى فسماء تمرا وهو يسر ولا في التمر اسم جنس لعمرة حارجة من الحمل حين سجد صورته على الارض
وما في ذلك احوال وصفات يعاقب مع احاد الذوات كالادوي يكون صبيام شبا بام كماله سحيا واذا سلس الكل من راعي
وجود المماثلة عند العقد وقد حذر سوط السج لبقوله عليه السلام المرء بالمرسل يحمل الا يجوز بقوله علم اذا اختلف النوعان
فمنحوا كفتيتم بعد ان يكون بياضه فان حوازه لازم امر عذبه ملزومه فيحقون رومه وهذا حسن في المناظره لرفع
الحضم كما قال ابو حنيفة راج اذا دخل خرداد ولكن لا حفر في حكم الحاديه به لحداد قسم بالك الحنطة المعلقة بغير المعلقة
وانه لا يحوز سحها ولا تعال لو كان حنطه لحاز لقوله عليه السلام الحنطة بالحنطة وان لم يكن يجوز بقوله عليه السلام اذا اختلف
النوعان فسحوا كفتيتم ومدار مار وواعلي ندر عياض وهو ضحيف عند المعلقة واستحسن اهل الحديث منه هذا
الطخر حتى قال ابن ابي ارك كفتيتم فقال ابو حنيفة راج لا حفر في الحديث وهو يقول ندر عياض من لا يقبل حنطه علم انه ورد
محالفا للحديث المسهور فنرد لان الصحيح انه سلس سوط الرطب بالمرسا وكذا روي بود او دشت به بقول **قوله**
والرطب بالرطب يحوز بهما لا كمالا عندنا خلافا للساق في راج فان عندنا اعتبار الساق في اعدل الاحوال انه غير معلوم
والاصل الحرمة ولنا قوله علم المرء بالمرسل يحمل الرطب بالمرسل **قوله** وكذا سوط الحنطة الرطبة او المبلولة
مثلها او بالنابسة او المرء المسحج بالمسحج او الرنت المسحج بالمسحج او غير المسحج من السج الرنت في الغاية ونقعه
القاه فيها لينتقل ويخرج حلاوته ويرسب في سحج بالفتح مخففا واسم السج نفع العلم ان انا حنفه وانا يوسف جهم الله
اعبر النساء في حال ادا النساء في سوط صبيح العقد بشرط عند العقد لا حفر فيصع عنده هذه السوج الا ان با
يوسف راج ترك هذا الاصطلاح سوط الرطب بالمرسل تحنر سحج في الما في علم القياس عند محمد راج الاصح في جميع ذلك لانه
بحر المماثلة في اعدل الاحوال ما هو الحال المماثلة الاسارة في حديث محمد وذا لا يوجد في هذه الصور **قوله** وفي الرطب
بالتمر مع نفاة احدها اي يظهر التفاوت مع نفاة احدها على ذلك لا سم يكون بما وانا في غير المحقود عليه فيفسد
الحديث **قوله** خلافا للكفرى حنر سوطه ما ساء من المرء ان يواحد الكفرى يضم الكاذب وفتح الناذل
الراوكم النحل لا يسر ما في حنر وهذا الحكم بناء على ان المرء اسم لما خرج من الحمل حين سجد صورته الى الارض ولا
سجد صورته المرء في الكفرى فلا يكون قمر الكفرى الفارسه غنجه وخرما وهو اول ما يسوق عليه النحل **قوله**
ولا يحوز سوط الرسون بالزيت والسمسم بالسراج الى اخره اعلم المرء بالمرسل في حنر هذه المسائل الى الحاشية من
السني لم يكون باعده ان الحنر راج وباعسار ما في الضمن اخرى وفيما وجدت الحاشية عندنا لا تعتبر ما في الضمن حنر
سوط قنر حنطه علمه بغير حنطه اكلمها السوس لا يحبر ما في الضمن في الحنطه بالزيت حنر الجاشية بما في
الضمن حنطه وان كان سنا اخر حكمه لا يحاشية من الرسون والزيت صون وانا حنر الجاشية بما في الضمن وهو

ان ضح

الزيت الذي الرسون وسح احدها بالاحتمال على البعده او علم انه في الرسون من الزيت الكرم المفصل بعد عقود الفضل
الحالي عن الحوض فلا يجوز السح وكذلك علم انه مسئلة لان نقل الرسون يكون فضلا خالسا عن الحوض لان السح كلف
هو لا يجوز العقد عندنا وقال زفر زح يجوز لان الاصل في مماثلة ما لم يقوم جوار العقد واما العناد لوجود الفضل
الحالي عن الحوض فلم يحلم به لانفسد العقد وعدمه بالفضل الذي يتوهم لوجوده كالحق في باب الرطب الحار وري
انه صلى الله عليه وسلم نهي عن الرطب او الرسة وهو شبهه الرطب او قال من سجد رضى الله عنه كفا نرفع تسعة
اعبار الحلال مخافة الحرام وان علم ان ما في الرسون من الزيت كل من المفصل في السج جائز لان المسل بصره ازا المثل
وانما في حنر الزيت بازاو العقل فلا يظهر الفضل كذا الدهن السمس السمس واما في الاخر في سمنه من ذلك سعة لوجود
الجاشية باعتبار ما في الضمن **قوله** ويحوز سوط النجان المحلقة بعضها سحض مفاضلا والمراد لم البدو والعجم
والابل اما البدو والجواميس جنس كذا الضان الحز والحراب النخالي فان قلت سحج سحج راج الدهن السمس
بالسمسم كلي قلت المقصود من السمس ما في السمس وهو دهنه فكان فيه حنر سوط الجنس الحنر في ذلك ما كان
ما في السمس مقصودا وتجيده ايضا مقصود حتى جعل مماثلة شي من الدهن ينفخ في سحج السمس مفاضلا
لكل جنس اختلفا كما في الصنف قلت ذاك الصنف ناصح في الفصل حنطه حتى امكن اعباره متفصلا او السمس
كان زادا في احد الحاشية كان ما في السمس الزائد من الدهن ايضا زادا على الدهن الذي هو في السمس بمقابلة
والدهن زاني فكان فيه سوط الدهن بالدهن مفاضلا فلا يجوز **قوله** وعن الساق في راج انها جنس واحد اتحاد الاسم
والصورة المقصود ولنا ان اصولها احنا حتى لا يضم العضل في العضل الزكوة وكذا الاسامي بمختلفه باعتبار
الاضافة كدقيق البر مع دقيق الشعير والمقصود بمختلف ايضا محض الناس في غيبه يعطى الكوم والالبان دون البعض
وقد سفعه البعض بغيره البعض فكذا احرازها مما اذ لم يسلل الصنعة حتى اذا سلك الصنعة لا يحبر اعدا الاصل
بل يصدر حنسن بسبب لصنعة وان كان اصلا واحدا كالوذاري الرديعي والبروي مع المروي افا سدت صار
انواعه فيحوز السح كلف ما كان كسح الحنطه او الدقيق الحنر **قوله** وكذا حنر الدقيق هو نوع من ردي السمر
ومدبه لان الحنطه الغالب بحد منه **قوله** ومن لا حنفه رضى الله عنه انه لا حنفه الى الجور على وجه المبالغة
لانه يكره في موضع السح جميع الحنر والعتوى على الاول هو لسحج الحنطه والدقيق جاز **قوله** وكذا السلم
في الحنر حانر في الصحيح وذكر ابن رستم في نوادره ان علي بن ابي حنيفة ومحمد راج الاصح السلم في الحنر وعلى قول ابو يوسف
يصح اذا سوط وزا معلوما وضرا معلوما واخرا المساح راج للعتوى قول ابو يوسف اذا اني بشرطه لحاجة الناس
لكن بعد ركنه وقت القبط حتى يفسد الذي سحج حتى لا يصير استيقلا لا بالمسلم فيه قبل الفرض **قوله** ولا حنر استيقلا
الى اخره بناء على الاستيفاض اصح في المسلي لان شرطه على القدرة على العمل اذ اصل المسقفة في رافق رطبة
الاستيفاض فلا يصح الاستيفاض وعند محمد راج يصح بها للتعامل والقياس بمركان المعامل كما في الاستيفاض **قوله**
ولا روبا من المولى عبده لان العبد وما في يده لسيده فلا يحق له الروبا وهذا اذا كان ماد ونا غنر مدوع فان كان مدونا

لا يصح ان يذبح العبد بغير ملكه ولو كان له عند المولى من ماله ما كان له مطلقا
 صحق الربوا كالحق بغيره ومنه كتابه **قوله** من المسلم الحر في دار الحرب خلافا لابي يوسف والسافعي
 فيما اعتبر المستأمن منهم في اربابنا قوله عليه السلام لا يربوا من المسلم والحر في دار الحرب لان اهل الحرب
 مباح في اربابهم فكان خلافا لما حاط به عند ربه وهو لا يربوا من المسلم والحر في دار الحرب لان اهل الحرب
 الحاسه بخلاف المستأمن منهم لان ماله صار محظورا ما نه فليس له الخذر وهو حرام ولا يربوا من مستأمن في دار الحرب
 ومن مسلم اسلم بغيره عند لي حقه لان مال من اسلم بغيره لا يصح له فصار كالحر في دار الحرب فيجوز احدا من الحر في يرضاه للمسلم
 المستأمن في دار الحرب بغيره من مسلم وهو حرام **باب الحقوق**
 انه ابيع المصنف في رتبته الخامس الصغير فما هو من ماله وهناك هكذا وقع فكذا هنا ولا في المحقوق نكف
 ذكرها بعد ذكر مسائل البيوع **قوله** بكل حق هو لاي الحق الذي للمنز من الطريق الذي في جن الخرج والرجل
قوله فيه اى المنزل مما ينفج به كحق الميراث **قوله** بكل حق هو له او ميراثه او ملكه ليس كسراى ان ذلك
 اللفظ الاول هو قوله بكل حق هو له ولم يقل غيره او قال الماني لم يقل غيره او قال الماني لم يقل غيره لم يقل غيره لم يعلم ان الحقوق
 في العاده بذكرها هو ابيع للمسح والابد للمسح منه ولا يقصر الماله لاجله كالسرب الطريق للارض المرافقه عماره
 رقيقه ويحقق ما هو من التوابيع كالسرب للارض ومسبل الماء وقوله كل ليس كسراى كسراى وجه المبالغة في اسقاط
 حق الباع على المسح وعمارها متصل به جئنا الى حل المتفرق ان العلو لا يدخل شيئا من كل حق هو له ماله بغيره على العلو
 ويشتر ان لا يدخل الا ان يقول بكل حق هو له او غيره من ذكر التوابيع ويشتر الدار يدخل العلو والكسب ان لم يذكر كل حق
 هو لها **قوله** وصل في عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك يعني هذا الجواب على هذا التفسير بناء على عرف اهل الكوفة وفي
 عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل مسكن يسمى خانه سواء كان خيرا او كسراى الا
 دار السلطان فانها اسمى سراى **قوله** ولا يدخل الظله الا بذكر ما ذكرنا وهو كل حق هو لها او ميراثها او ميراثها او ميراثها
 وكسرها هو لها او ميراثها عند لي حقه راجع اعلم ان الظله التي يكون على ظهر الطريق وهي التي احاطت في حيزها على حائط
 الدار المسعده وطرفها الاخر على جانب الجدار المعاكس وعلى الاساطين المصنوعة تجاهي الدار وتقال لها الساطط فلا يدخل
 عند لي حقه الا بذكر الحقوق وعندهما يدخل بلادا كالحقوق ان كان مفتوحا في الدار لانها من توابيع الدار واحرارها فصار
 كالنكسب العلوي والظله باع الدار من حيث ان قرارا حيطت بها علمها وليست ساحة لها من حيث ان قرارا حيطت
 الاخر على شئ اخر او كان قرارا حيطت بها لم يدخل تحت حيزها ساحة بل اذكرها كالتكييف فلو كان قرارا حيطت بها شئ اخر لم يدخل تحت
 حيزها ولم يذكرها اصلا فاذا كان قرارا حيطت بها الدار المسعده وقرارا حيطت بها الاخر شئ اخر لم يدخل تحت المذكر الحقوق
 ودخلت اذا ذكرت علاما للشيء من لانها خارجة عن الحدود ومنه على هو الطريق فصار كالطريق الخارج **قوله**
 في نه خارج الحدود الا ان من التوابيع وهذا لان هذه الاسماء وان كانت للمسح من حيث انه لا يقصد عمارها وانما
 يقصد بها الاستفاد بالمسح الا انها اصل نفسها من حيث انه يصور قمارها دون المسح وكانت باع للمسح من جهة

دون وجه فلا يدخل في مذكر الحقوق والمرافق بخلاف لاجان فان هذه الاسماء تدخل في بلادا كالحقوق لانها سعت للاستفاد
 ولا يحق الاستفاد بهذه الاسماء اذ المستاجر لا يربها عاده ولا يحل المستاجر لو اساجر الطريق الذي لرب الدار
 لم يربها حيزا خالها بحال الجارة عمارها ولا كذلك المسح لانه لم يسرع للاستفاد قال الانسان في السراى ليس في نه
 وقد يشتر به المسح فلا يكون المقصد منه الاستفاد به لانه لم يسرع للاستفاد به كالمسح به كالمسح به كالمسح به كالمسح به
 على انه يمكن الاستفاد به ان يشتر الطريق فلا ضرورة الى دخول الطريق في العقد فلا يدخل في الاستفاد به كالمسح به كالمسح به
 الطريق فسدت خلافا لبيع فانه لو اشترى على المنزل استثنى الطريق صح ان موجب البيع مذكر الرقبه والاستفاد
 من عمارته والجاره سعت لملكك المسعده فتعني محققا ولا استفاد على الطريق **باب الاسحقاق** **قوله** والله اعلم
 اصل الباب هو
 والمعنى في هذه المسألة جهة متعده حتى يظهر في حق كذا الناس الاقرار لا حتى يقتصر على المقر ان المنة بصريحه القضا
 فلقاضيه والله عامه مسجدي في الكل ما الاقرار في حق لا يوجب على العضا ولم يولد له على نفسه دون غيره ومقتضى علمه
 والساقض من دعوى المالك في حق غيره والطلاق والنسب والعضا بملك مطلق على ذي اليد فضا عليه وعلى من يملك
 من حقه دون غيره والقضا بالحيه وفروعهما قضاء على الناس كلهم لان الحيز هو حق له تعالى فحقه الجوز اسد رفاق
 الحيز برضاه والناس كلهم خصوم في ابيات حقوق الله تعالى سانه عنه تعالى لكونهم عبيد فكان حضور الواحد حضور
 الكل العضا على الواحد قضاء على الكل كالورثه لما قاموا مقام المورثه ابيات حقوقه وفي الرفع عنه فام بالبعض منهم
 الكل بخلاف المالك لانه حق الحد على الخلو فلا يصفى الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما لو حلت ايصا به خصما فالقضاء
 عليه لا يكون قضاء على غيره الا ان من يملك المالك من حقه بصريحه القضا انضال المدة القضا لا عداد المالك من حقه
 عليه في جاد به لم يصير مفضاله في ذلك الحادثة **قوله** ومن سري طر به قولن عنده اى ما سئلوا عنه فاسحت
 منة بغيرها ولدها اى حدها وولدها **قوله** وان قوما الرجل لم يصبها اى واحد المقام الامه ولا ماخذ ولدها
 والفرق بين المنة حجة مطلقة ببيتة كاسمها وبيت بها المالك بصل لهذا يرجع المسري على الباع باليمن
 عند الاستحقاق بالمنة والولد كان متصلا بها بتمسكها بها الاستحقاق فيها والافراد حجة قاصرة ببيتة
 المالك المخبر به صروره صحة الخبر اند تحت الضرورة اساسه بعد انضال الولد ولا يظهر الاستحقاق في الولد
 فلا يكون له الولد ولهذا يرجع المسري على الباع ماله عند الاستحقاق في اقرار **قوله** وصل بسبب القضا
 بالولد في فصل المنة كسقي بالقضاء بالامة عند ابعث لانه باع لها فدخل الحكم بها وصل بسبب القضا
 بالولد والله اسرار محمد راجع فقال اذا قضى بالاصل المستحق ولم يعلم بالزواج لم يدخل الزواج في القضا وكذا اذا
 كانت الزوا في داخر وهو غائب لم يدخل الزواج في القضا لان فصل الزوا راجع عن اصل يوم القضا فلم يكن
 يرضى القضا بها **قوله** وعلى يوسف راجع انه لا يرجع فيها شئ على ان ضمان اليمن وجوبه بالمبايعه او بالتكالم
 ولم يوجد واحدة منها وانما الموجود منه الاحصاء كاد ما يكونه عيضا او كذا كوجب ضمان اليمن كذا لو وجد ذلك لرجع

فانه لا يضمن لاجنه ولو كان سببا للضمان لما اضر في الحال من حصر المولى وغلبه غشه مقطعة ولها ان الجبد
ضم للمسرى بسلامه بفساده الممتنع بقدر استيفائه من البائع اذا المسرى ما رغب في سريته منعها
على امر العبد اياه بالشرى على احسان مانه عند بيع الجبد ضامنا بسلامه بسلامه بسلامه بسلامه
للحضور وقد عذر الاستيفاء من البائع اذا غاب غشه مقطعة فخرج المسرى على الجبد حكم الضمان
كالخيار في اقال لاهل السوق على الجبد في هذا فانما في البيع في اية فيا حووه ولحمه دون استحق
الجبد فان ارباب الدون يرجعون على المولى بغيره في اية للتزوير ويجعل كان المولى في ضمهم بسلامه بسلامه بسلامه
عند جبد الاستيفاء من المولى الجبد والسبع معا وضد سبب بسلامه بسلامه بسلامه بسلامه بسلامه
على ما هو موجود في الغرور ولا كذلك الرهن لانه لم يسرع معا وضد بل سرع للملك الجنس من غير عوض بسلامه بسلامه
معافسة استيفاء لغير حقه من غير عوض فلا يمكن له ان يجعل الامر به ضمما بسلامه بسلامه بسلامه بسلامه
او المسلم فيه اذا اهدى يقع الاستيفاء ولو كان معا وضد لكان استيفاء لراس مال المسلم او المسلم فيه ولو حرام
وكذا في بدل الصنف فلم يكن هذا غرورا في عدم معا وضد فلا يضمن للضمان ولهذا اذا اسال غيره عن امر الطريق
فقال شكل هذا الطريق فانه امر فشكله فشكله للصومل امواله لم يضمن لمخبر بشئ لانه غرور فضا لغير معا وضد
علاق لاجنه فانه لا سالى باخاره فلا يضمن الخرو فان قلت قوله فاذا انا حرم مسك على قول حنف لان سوب
الحريم يكون بالعضا والعضا بالسهادة ودعوى الجبد شرط للسهادة العامة على الحريم عده ولا يسمع دعواه
لان الساقط بفساد الدعوى فكيف يثبت الحريم فليست قد عارضت به بعض شاعنا فان الوضع في حريم الاصل والركن
فما ليست شرط عده لانها لا علو عن حريمه فخرج الام اذا السهود بغيره في سهادتهم الى جسد الاجنه اذا
جلب عنها كانت الدعوى سريها والساقط لا يمنع من حيث انه يعدم الدعوى اذا لم يكن دعوى الجبد في حريمه
الاصل شرط عده فلا عده للساقط الصحيح ان دعوى الجبد عند اى حنفه شرط في حريم الاصل في الحق
الحاضر لكن الساقط لا يمنع صحة الدعوى صحة السهادة لانه في حريم الاصل لانه في الحق الحاضر اما في حريمه
الاصل للحكمه حال العلوى فان الولد يملك من ارا الحريم بغيره ولا يعلم عده اسد وامه فتقبل الرق بم علم بربه
اسه وامه فدعى الحريم والساقط في طريقه طريقا لاجنه لا يمنع صحة الدعوى اما الجاهل الحاضر فلان المولى ينفرد
بالاعاق الجبد في حريمه الحنا ايضا في حريمه عفا كما لو اخلقت امراه ما قامت منه على اية
طلبها لما تامل الخلع فانها سمح وانما قضى للمعا في طلبه لا سبب اده به وكما لو اقام المكاتب منه على اعاق
سده قبل الكتابه فانها تعيل لا سبب اده سيده قوله لان المدعى لم يقول دعوى في هذا الباقي لوضوح النطق
فلا مدعى لم يقول دعوى هذا الباقي فلا يثبت حتى الرجوع بالسك **قوله** لان النطق غير ممكن لان الصلح
وقع عن كل الدار على ما به فلا بد من نطق الصلح بغيره ما استحق فخرج على المدعى بسلامه بسلامه بسلامه
قوله ودل المالك على ان الصلح المجرى على معلوم جائزنا وعلى الجاهل في الساقط لا ينعى الى النزاع

سابع

سابع

وعلى ان صحة الدعوى ليست بشرط لصحة الصلح لان دعوى الحق ليست بصحة لهما المدعى لو اقام
السنة عليه لا ينعى له الا اذا ادعى ان المدعى عليه بالحق فحينئذ يصح الدعوى ويعمل السنة **فصل**
في بيع الفضولي مباح هذا الفصل ان الاستحقاق ظاهر لان بيع الفضولي صورة من صور الاستحقاق
يعول عند المدعى هذا المالك وسري على اننا ماعك بخبر ادنى فهو عن بيع الفضولي هو بضم الفاء غير اعلم كل عقد لازم
صدر من الفضولي له بغير حال فوعده العقد موقوف على الاجارة **قوله** وقال السافعي رحمه الله لا ينعى له عده
بضمان الفضولي كلها باطله ولا سوفف على الاجارة لانه اضاف التصرف الى محل لا وله له عليه فيلغواذ الولاية
يكون للملك المطلق للتصرفات وما ذل المالك الذي له ولاية التصرف ولم يوجد التصرف الشرعي كما سوفف على اهل
والحل سوفف على الولاية الشرعية فاذا فاست لا يحقد ولنا ان كمن التصرف صدر من اهل مضافا الى محله ولا ضرر في
احتقاره فصحق موقوف فاهذا لان اهلته بالعقل المسمى والمجلس يكون المال مقوما ودوجر ولا ضرر في الاحتقار
للمالك لانه محرمه فاذا اراى المصلحة فيه نفذوا في حقه بل له بيع حيث يسقط عنه مونه طلب المشتري
وقرار الممنوع فيه بيع العاقد من من حيث صانته كلامها عن الخاء صبت اقدرة الشرع احترازا لهذه
الوجه على ان اذن مات دله لان كل عاقل اض لتحصيل التصرف له اذن يدرك ان ثلث عسار التصرف شرعا
لحكمه ولم يوجد فيلغواذ فلت لا سلم ان الحكم لم يوجد بل اخر ودر اخر حكم العقد عن الحد كما في السج بشرط الخيار
على انه يثبت حكم يلحق به فانه يثبت بالسبب الموقوف ملك موقوف ببيت السبب البان ملك البان ولا يلزم
طلاق العبي العاقل امرانه فانه لا يحقد وان كان اهل الكلام حتى لو طلق امرأه غيره صحيح والمحل يوجد وهو
المنكوحه لانه صدر من غير اهلته لان السريع الحقد من عقل له فها نص والطلاق من المضار لانه ابطال
ملك هو مصلحه فالعق في المحنوز هو ليس حرام اهل الكلام حتى لو طلق الصبي العاقل امرأه غيره بوقوع عذرا
ما لا نص واللمزم طلاق البالغ امرأه الصبي لانه لم يحرم له حال فوعده ولا يلزم شراء الفضولي حيث يحقد
عليه لان السج يحقد ولا محذور كذا السري يحقد ولا محذور **قوله** وله الاجارة اذا كان المحقود عليه
ما انا اعلم انه انما يجوز السج الموقوف على الاجارة اذا ابيع العاقدان والمحقود عليه ومن فوج العقد بنا على
على لير اجارة بقر في العقد فصفى الى صامه وذات صام العاقدان والمحقود عليه اما شرط المحقود له
فلما انا يحد هذا **قوله** واذا احار المالك كان المملوك كالمالك مانه في يد الفضولي ان الاجارة
في بسلامه كالادنى **قوله** هذا اذا كان المملوك كالمملوك والراهم والذنان والفلوس الباقية
والكسبي والوزن الموصوف في الذمة اى غير محسره **قوله** فان كان عرضا محسرا بشرط لصحة الاجارة
تمام ذلك العرض انصاف الاجارة يكون حاره بقدر احواله عقد حتى يكون العرض انصافا كلف الفضولي عليه
مضى السج ان كان سلبا وصحته لسكان من ذوات اليعم لانه سري وجبه وسري الفضولي سوفف على اجاز
الغير لم يحقد عليه محققا ان المملوك كان عرضا كان الفضولي انما مال الحريم بسلامه بسلامه بسلامه

من وجه الشري لا سوف لان المن يلزم في نفسه في الشري فيلزمه بالترامه بخلاف السبع لان صاحبه بالسدج وهو ملك
الخبر وسفر الخبر يلزم الحقد فلنا بالوقوف لانه لا سفر الحزمه فاذا اجاز المالك السبع بالعرض كل خبر
بفد ملكه عوضا عما اشري وصار الفضول مسبقا عن المالك باعده وان كان حيا بالان اسبقا منه يصح
في ضم الشرا وان كان لا يصح قصد لانه بنت مسبقا عن السوي بنبت شروطه والشري مسروق فاني ضمنه يكون
مشروعا ويرجع عليه المالك بعمه واعتبار جالس الشري الحق من السبع لانه موافق الاصل بفاد بصرف العاقد عليه
واعبار جالس السبع للفضلي التوفيق على غيره وهو خلاف الاصل لو هكذا المالك لا سفر باجازه الوارث في الفضل لانه
توفيق على اجاز المورث لنفسه فلا سفر باجازه غيره **قوله** لانه سرى حوجه والشري لا سوف لان ذلك كان
سبع المعاضه سرى حوجه لما ملكه الوكيل السبع لما ان الوكيل السبع لا يكون وكلا الشري لانه ضد وهو ملك في ذلك لا يري
انه اذا وكله سبع الجدي فباع الجدي بالجاريه يصح خصوصا على قول في حقه رج على ما يحق موضعه فليكن في الحقه
تعتبر اطلاق لفظ الوكاله في غير الهبه والوكاله بالسبع بالخلق فاما السبع الذي بالعرض مساو السبع بالقليل
والكثير فلا جله على اطلاق **قوله** والشري لا سوف اي عند الشري وهذا الم نصف الى اخره ووجد الشري
السفاد ولم يسبق التوكيل من احر فاما اذا اذن الامر بخلاف هذا الاشياء السله فالشري سوف وسفاد على الموكل
فانه ذكر في شرح الطحاوي اذا اسرى الرجل لرجل سائر امره كان ما اسرى لنفسه اجاز الذي اشراه ولم يحرمه
وهذا لما ذكرنا ان الشري اذا وجد بعد اذ على العاقد فانه لا سوف واذا لم يجد السفاد على العاقد فانه سوف على اجاز
من اسرى له كالعصبي المحجور والجدي المحجور اذا اسرى بالخمر هما فانه سوف على اجاز وان اجاز له وصرف
عمده الله دون العاقد وهذا اذا اضاف الحقد الى نفسه واما اذا اضاف الى الذي اشراه له بحوان بقول البايح مع غيره
من فله كذا وقبل الاخر لاجل فلان فانه سوف الى اجاز ذلك الرجل واما اذا قال الشري اسرى من هذا العبد
منك بكذا لاجل فلان فقال البايح بعثت منك هذا العبد بكذا لاجل فلان وقال الشري اسرى من
فقد الشري على نفسه ولا سوف هذا اذا لم يسبق التوكيل من فلان والامر ولو سبق فلان التوكيل والامر فاشرك
الوكيل فقد التوكيل وراضا والوكيل الشري الى نفسه بصرف اليه العبد ان كان من اهل الشري لنفسه بصرف
عمده الى الموكل سرح هذا ان قوله السبع لا سوف يحتاج كيو يملكه احدها انه اذا وجد الشري بعدا واما اذا لم يجد
فسوف والساني انه اذا لم يقبض الحقد في طرف البايح والمسر على اخره واما اذا اضاف الى اخره فسوف والساني
اذا لم يسبق التوكيل من آخر في حق الشري اما اذا سبق فالشري عند على الموكل على المسرى في الفضل اي
فما اذا كان المورث او عرضا فلا يجوز باجازه غيره **قوله** وقال محمد بن رج لا يجوز لانه لا يملك اعنقه ومن الملك اعلم ان
حاصل الخلاف راجح الى ان اعناق المسرى من العاصم لا يملك عند محمد بن رج لان الاعناق مختص بملك كامل عند
الاعناق بالحدث ولم يوجب ان الموقوف لا يملك الا بالسفاد ولا يناد مع السوف وعند اجاز ان يملك بطريق
الاستناد فهو باس من وجه دون وجه فلا يصح اذا فضل الشري من العاصم باعهم اجاز العاصم ثم ادى

الضمان بسفاد السبع ولو اغتصب ادى الضمان بسفاد الحق والمكاتب المادون شكلان السبع لا الاعناق وكذا اذا ملك
الخاصب المخصوص بغيره اداء الضمان لا سفر اعناق المسرى من الخاصب فكذا هنا وعند لي حقه وليس بملك
موقوف على بسفاد المسرى اذا ملك المسرى باجازه المالك لعقد لان الملك يمت موقوفه فاسفد مطلق موضوع
لا فاده الملك موقوف لاعناق موقوف الملك وسفاد سفاده لانه من حقوقه والشري اذا اسفد بسفاد موقوف فاذا توفيق
سوف بعد الاعناق حتى اذا اجاز العاصم الوارث بسفاد اعناق على المسرى كاهتا والوارث عند امره لم
مسفقه بالذي فانه موقوف وصار كاعناق المسرى من ابراهن فانه سوف فانه حق اذا اجاز الموقوف السبع بسفاد
الاعناق على الشري كاعناق المسرى من الوارث عند امره لانه موقوف بالذي فانه سوف فانه حق اذا افضى المورث بغيره
بخلاف اعناق الخاصب بنفسه لان الغصب لم يوضع لا فاده الملك لكونه عدوا نا محضا وانما يثبت به ضرر وبه عند
اداء الضمان كذا كمنح في ملك احد لان فلم يكن الغصب في الحال سبب الملك في موقوف الملك وسوف الحق
حكما له بل هو عرض ليرصد سببا عند اداء الضمان والعقود حمله وبخلاف لو كان في السبع خارا البايح لانه
للمسرى مطلق وخارا السرط منج استناده في حق الحكم اصلا فكان الملك محدوما لوجود الخارا المانع منه فلم يصح
الاعناق في ملكه لو كان للمسرى مطلقا وهذا السبع مطلق الاصل في الاسباب المطلقة بعل في الحكم بلا راي والراي
انما في الضرر ودفع الضرر ولا ضرر في يوف المالك الاعناق بوجوب القول باظهار السبب في حقه وبخفي
بسوف الملك لانه موجود في حق الاحكام التي لا سفر المالك بها غير موجود في حق الاحكام التي لا سفر المالك بها
والمسرى من الخاصب اذا اعتوى ملك المخصوص بانه اداء الضمان لا سفر اعناق موقوفه عند البعض لانه يملك ببناء على
ملك الخاصب وملك الخاصب لا يملك لصحة الاعناق فكذا ما ثبت بناء عليه والاصح انه بسفاد ملك المسرى
بمطلقا سبب مطلق وهو الشري فاحتمل الحق عند اجازة بخلاف اعناق الخاصب لانه ملك الخاصب هو سبب
ضروري لا يطلو لما عرف في الملك فصا كملك المكاتب **قوله** وبخلاف المسرى من الخاصب اذا باع الى الشري
من الخاصب باع مخرجهم اجاز المولى السبع الاول لم يجر السبع الثاني لان الاجازة بسبب البايح وهو المسرى ليراول ملك
مات فاد احرى على ملك موقوف لغيره اسفله وهذا لان الشري بسبب مطلق موضوع لا فاده الملك فاذا اجاز المالك السبع
الاول يملك الملك للمسرى با مطلقا لوجود السبب مطلقا فاسفد الملك الموقوف الذي هو باس للشري ضرورة انه لا يجوز
اكتناح عند من فدر في محل واحد على الحال فان ملك الملك لبات للسري ان ملك الموقوف حتى يملك الملك للشري موقفا
فان لا يكون افعالا في السبع اسهل الرجوع فلب السبع او الرجوع اما يكون عند العارض لا عارض في ملك الموقوف لم يظهر
في جزي المالك انا طهر في حق التعاقد لان السبع بها واذا اجاز المالك سح الفضول الملك لبات بسبب للفضول الملك الموقوف
ظاهرا حقه لان حق الفضول في دفع التعارض من الملك في مرجع المال موقوف فلان بسبب الخاصب باع المخصص
م ملكه عند اداء الضمان بسفاد السبع وبطريقه على الملك الموقوف ملكا في مع هذا الاسفله فليكن ملك الخاصب ليس
سان لسويه من وجه دون وجه لان سببه ضروري لا مطلق في اظهار في موضع لا ضرورة فله فلا يظهر في ابطال موقوف السبع

والسرى موقوف لا فاداه الملك وهو سبب مطلق فإذا انظر في ابطال الملك الموقوف لا فاداه هذا السج
 معلق بغير الاول فإذا الاول معلق باخره المالك هو رعايا الحق لا رعايا الجور فإذا اجاز لنا هذا العقد المعلق بالاول
 لا سند معلق بغيره بما فيه حظ فمسخ الجوار خلاف رعايا في لا يورثه الخرز ولهذا يجوز انما في المسح قبل القبض به
 لا يجوز في رعايا غير الرعايا في ابطال المسح قبل القبض فثبت ان رعايا مال الغير على انه روى عن جعفر رحمه الله
 انه سوفف المسح كما شوق لا اعتناق **قوله** فان وطع يد العبد ولم يعتقه المشرى فاذا رثها او اجازا للمولى المسح
 فاداه مضمرة لان الاجارة سبب الملك له من رعايا المشرى فظهر ان القطع كان على ملكه فكان لا يرث له وهذا وجه لها
 على مجرد **قوله** والحد للمولى لحد المالك من وجه كفى لاستحقاق الارسل الى رعايا المطالب اذا قطعت يده واخذ
 الارشى رد في الرق فاما رس ابواه وكذا اذا قطعت يد المشرى في المشرى الحد للمالك فاحذر السج فاداه مضمرة
 خلاف الاعان لا عقاره الى الملك من وجه ولا تصدق انما اذ على نصف المولى لان المسح ان لم يكن بموضوع المشرى فلا يكون
 في ضمانه فكون ربح مالم يضمن ونك في مقبوضه وفيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حصة وقت القطع وانما
 ثبت بطريق استناد وكان ما من وجه دون وجه **قوله** فان لم يسه المشرى في رعايا فاداه او فله ما اجاز
 المولى السج لم يجر اتفاقا لان الاجارة لم يصادف في العقد لغوا محله وهو المحذور عليه اما اذا مان طاهر كذا في اقل
 لانه لا يمكن اجاب لبدل المشرى القليل لحد ثانيا لبقاء البذل فلا ملك للمشرى عند العمل ملكا بغير البذل
 فحق الفوات الى المولى خلاف مسح العصى فاذا اباغ صحاحم صلح في البايح لا يفسخ العقد لموت المالك عند القتلى
 فان كان اجاب لبدل له حد المسح قايما لتمام بده **قوله** ومن باع عده غيره بخبر امره اعلم ان من باع عده رجل فاداه
 المشرى بغيره على اقرار صاحب العبد انه لم يامر بحد او اقام بغيره على اقرار البايح بذلك لا يعل بغيره سلطان عوا
 ما ساقض اذا اقدارها على هذا الحد وهما عاقلان غيرا في ميثاقهما بغيره ونفاده اذ الظاهر من حال العاقل البايح
 السلم ما نشره العقد الصحيح السابق اسرى على عوى عدم المشرى على عدم الامر بعد اقرار الامر فبان ساقضا
 فلم يصح الدعوى في السنة انما سمح اذا ترممت على عوى صححه وهذا سبب كذا في الزادات للمشرى في اصدق
 مدعه والربان العبد للمشرى اذ هو المستحق بغيره على اقرار البايح ما ان العبد المستحق وهو ربح الرجوع بالبر بغير
 مسئة وورث ان العبد في سلم الجامع الصغير في المشرى في سلم الزادات في المشرى في وسط الرجوع بالثمن
 لولا يكون العتق للمشرى اذا كان كذا في موضع دعوى الرجوع بالبر في سلم الزادات لوجود شرطه وفي سلم
 الجامع الصغير لا يصح دعوى الرجوع بالبر لعدم شرطه وصل انما حصل الجواب خلاف الموضوع موضوع الجامع
 الصغير فاما اذا ربح على اقرار البايح قبل المسح واقدامه على المشرى بغير اقرار البايح قبل المسح انه المستحق فصار ساقضا
 والمسا فقض لا يصح دعواه ولا يسمع منه وموضوع الزادات فيما اذا ربح على اقرار البايح بعد المسح انه المستحق فلا
 يصح ساقضا فصل بنته **قوله** ومن باع دار الرجل اذ خلعها المشرى في ماله لم يضمن البايح عند المشرى
 وانى يوسف اذ كان لغيره ولا يضمن البايح وهو قول محمد بن ربح ومثله اسلمه اذا باعها لم اعترف في الخصم كثره

والحد للمولى لحد المالك من وجه كفى لاستحقاق الارسل الى رعايا المطالب اذا قطعت يده واخذ الارشى رد في الرق فاما رس ابواه وكذا اذا قطعت يد المشرى في المشرى الحد للمالك فاحذر السج فاداه مضمرة

بيان

المشرى كذا ذكر في الامام في الجامع الصغير وذكره في الامام السرخسي في المبسوط فان كان غاصب المزارع
 ما عدا وسلمها لم يورث ذلك للمشرى لرب الدار منه واقراره في حق المشرى لعل ان المشرى صار مالكا بالسرى في حث
 الظاهر فلا يعقل قول البايح بعد ذلك في ابطاله لم يضمن على الغاصب لئلا يملك في قول في حثه والى يوسف رحمه الله
 الاخر لانه مقرر على نفسه بالخصب فالسج والتسلم غصب الخصب الموجب للضمان عند المشرى في العتق وذكر
 محو في كتاب الرجوع عن الشهادات انهم اذا شهدوا بان الانسان فسخ البايحهم رجوعوا عنه والمشهدود عليه بعد
 ذلك قول محمد بن لان سببهم المشرى على الدار بالسهادة كالتسليم لخاصية المشرى على الدار بالسج والتسلم اليه
 وصل بل هو قولهم والغرف من الفصل لهما ان الضمان الواجب بالسهادة ضمان للاف فان الاف الملك على المسحود علم
 فحصل سببها منهم حتى لو اقام الدليل على الملك لنفسه لا يعقل بغيره والعتق انما في الاف الملك لم يحصل
 بالسج والتسلم بل هو المالك لان ملكه بالثمن الذي لم لو اقام الدليل على انه ملكه فبطل ما في ملكه لا يكون الا خاضع
 ضامنا **باب** **السلم** لما ذكرنا انواع السجوع التي لا شرط في المجلس في حق العوضين
 او احدهما في منها النوعان ان لا شرط في المجلس في حق احد العوضين وهو السلم والى في شرطه فصل العوضين
 حكما وهو الصنف في سماعهم قدم العقد الذي لا شرط فيه فصاح احد العوضين على العقد الذي لا شرط فيه ففصل
 العوضين الى ان المرفق في ما يكون الاقل الى المالك على العكس فان الواحد قبل الاسن والمفرد قبل المركب اعلم ان السلم
 احد عاقل اجل اختصاص هذا الاسم باختصاصه حكمه بطل الاسم عليه وهو جميل احد البذل في ما قبل السلم
 والسلم في حثي سمي هذا العقد في حثي على وقته فان اوفى السج بعد وجود المحذور غلبت في ملك العاقد والسلم انما
 يكون ماداه بالنسب موجود في ملكه فليكون العقد مجعلا على وقته سمي سلمنا ووهي مشروعة بالكتاب في السنة الرابع
 والعاس ما في جوارزه لان السلم قد سجع وهو معدوم وسجع موجود غير مملوك او مملوك غير مقدور التسليم له وسجع
 المعدوم احسن لمكانه كناه ماد كونا وصح لمعط السج بان يقول السيد منكم كبر صنفه كذا كذا الى كذا على ان يوفيه
 في مكان كذا وقال فرج لا يصح لانه عقد خاص بلفظ خاص بخلاف التماس في لعل عنه ولما ان كل احد منهما
 بملك مال بال السج اسم جنس واصب به كما صاب زيد اسم جنس فالحاصل ان شرطا جواز السلم سبعة
 عسرة في راس المال احدها سال الخنسل في دراهم او دراهم او غيره والساني بان النوع انه دراهم عطفه او غيره
 او دنانير محمودية او مضربة وهذا اذا كان في البلد يعود بمختلفه واما اذا كان في البلد واحد فذكر الخنسل في الثالث
 سال الصنف انه حنسل او ردي او وسط والواحد اعلام راس المال على ما يحى والخامس كون الدراهم والدينامير متشقة
 من شروط الجواز عند سلم حصة الضامح اعلام القدر والسادس تحمل اس المال في حثه قبل الاقرار بالحقاق
 لما في ثمة واما الشرط الاخر في السلم فيه احدها ان حث السلم خطه او سحره والساني بان بوعه خطه سبعة
 او خمسة او حمله او سهلته والثالث بان الصنف خطه حده او رده او وسطه والرابع قدر السلم فيه
 انه كرا وقدر كمل محروقة عند الناس الخامس ان لا يشمل المعدل من احد وصفي عليه الربوا كاسلام الخطه في الشجر

نقد

او المور المهرور في المهرور في نوا اللسا وهو حرام والسادس من يكون المسلم فيه ما يحسن بالحنن حتى
لا يجوز في الدراهم والديان والسر هل يجوز فيه السلم فعلى قياس رواه الصنف لا يجوز لانه الحق بالحق وبما على
قياس رواه كتاب السلم لا يجوز لانه الحق بالحق والحق السابح الاصل في السلم فيه شرط الجواز عندنا على ما عني والاساس
ان يكون العقد بالسر فيه خيار الشرط لهما او واحد منهما حتى لو شرط الخيار فسد العقد السلم ولو ابطال الخيار قبل العقد
سقط جازنا عندنا خلافا لفرج ولو كان راس المال هالك لا يسلم الى الجواز بالاجماع وخياره لانه في راس المال خيار
الحبيب لنفسه السلم لانه لا يمنع ثوب الملك والعاسر ثبات كان الانا فماله حكمه وموته والحادي عسر ان يكون
المسلم فيه ما يصط بالوصف وهو يكون في الاجناس الاربعه المكمل الموزون الحذو وع والمحدود والمتقارب
وحكم السلم هو صور الملك لرب السلم في السلم فيه موهلا متقابلة صور الملك في راس المال المعين الموصوف بمجلا
للمسلم المدم السع والسلم يجلت في بعض الاحكام منها الاستبدال قبل العقد لا يجوز والاستبدال بالتمتع اذا
كان دنيا لا قبله في راس المال شرط والاستبدال بفوت التمتع حقه من حيث المحنى ما مضى من قبل شرط والبدل
يعوم مقامه والاستبدال بالسلم فيه لا يجوز قبل العقد لا يستبدال المسح الحزن بالسلم فيه مسح وان كان فان يكون
مسح المقبول قبل العقد انه لا يجوز بخلاف سائر الدون فانه ليس مسح واما الاستبدال براس المال جازا فالا وجد
انفساخ السلم بأي طريق كل لا يجوز في قولنا انما استحسننا والقياس لم يحوز وهو قول يفرسوا كان راس المال
عنا او دنيا واجمعوا على ان لا يستبدال بدل المصروف جازا قبل العقد لا يجوز ان يضر راس المال جازا فالا
في راس السلم في مجلس الا قاله للسلم شرط لصحة الا قاله واجمعوا السلم اذا كان فاسدا في الاصل
فلا باس بالاستبدال فيه قبل العقد لا يكون حكم السلم كسائر الدون ومنها ان المسلم فيه اذا ابرأ رب السلم عن راس المال
لا يصح بدو قبول رب السلم فاذا ابرأ من راس السلم لانه فان يضر راس المال لانه لا يصح رخصه بوجه
البراء ولو رده او لم يضره بقى عقد السلم صحا ولو ابرأ عن غير المسح صح من غير القبول لانه يرتد بالرد والرق
ان يضر راس المال في المجلس شرط صحة عقد السلم ولو ابرأ من غير قبول لا يضر السلم من غير رضا صاحبه
وهذا لا يجوز بخلاف الميراث يضره لسلم شرط ولو ابرأ عن السلم فيه جاز لان يضره لسلم شرط وهو دين يملك ذلك
ولو ابرأ عن المسح لا يصح لان البراء عن راس السلم لا يصح **قوله** احل السلفا المضمون الى السلم الواجب الدنه
قوله مضمون صفة مقرر لا مقرر فقال هو لسان الحقيقة ان السلم فيه عتق دمتا المسلم اليه لا محالة فكان هو
المقرر لا للمقرر كما قوله تعالى يا ايها النبي الذين آمنوا اذكروا ان الله تعالى وما هن الا آية في الارض والظاير بظهور
بجنا حية وقوله عليه السلام ما اعمد فلا ولي لرجل **قوله** وما جاز في المكيلات والموزونات الاصل
في ذلك قوله عليه السلام من سلم منكم فليسلم في كل محلوم ووزن محلوم الى اجل معلوم **قوله** وفي المعدودات التي
لا متفاوت كالجزر والفضة المتقاربت هو ما لا تفاوت احاده في القممة ونظم المسلم معلوم مضبوط الوصف محلوم
التسليم فصحة السلم فيه عدد اذا الصغار والكبر فيه سواء لان هذا التفاوت ساقط اعبارا فيما بين الناس المتفاوت

من الشئ انما يحبر لمقهم فاذا اهدروا التفاوت صار وجوده وعدمه سواء واذا سقط اعبارا بالتفاوت صار من
ذوات الامثال علفا في المطح او الرمان لتفاوت احاده ونفاذا فاحشا فانك ترى مطحا فليس مطحا فليس من يرى
حوزه بلسن جون بلسن في تفاوت الاحاد في القممة تحرف الحدود في التفاوت فلهذا لا يصح السلم فيه عدد **قوله**
وقال في جزر كمالا لا يبعد في كمال لا يصح كمالا وهذا لانه لا يضر في الكمال والوزن يحبر العرف هو العدد
وعن فرج انه لا يصح عدد ايضا لانه يقع الزرع عند التسليم والتسليم بسبب التفاوت فصار كالسفجل
والعنا فلنا المقدار تحرف الكمال مرة وبالحدا اخرى فيسقط المتنازع بينهما بذكر الكمال **قوله** وكذا
في الفلوس عدد اي يصح السلم فيه عدد اخلافا لمحمد لانه من مادام راجا والمسلم فيه مسح فاذا لم يصح
ان يكون سلم فيه كالمعدود في حد الكساد قطعه صفة موزونه فلا يصح السلم فيه عدد اولها ان يمتنع عارضة
ما صطلح الناس للحاوان ان عرضا عن هذا الاصطلاح حزن عدد السلم فيه وما عرضا عن الاصطلاح على كونه عددا
وليس من ضرر وجهه عن الامتناع في حقهما خروجه عن كونه عددا فالحوز والسلم **قوله** وقال الشافعي
يجوز اى السلم في الحيوانات للاخبار والامار فيه هو انه صلى الله عليه وسلم اسرى بغير اسير من اجل روى عن عمر
اسير في كذا وعصاه راعيا السلم ارب الحيوان من الاستفاد اذا طار لا يستفاد الحيوان بهذا الحديث
حوازل السلم بالطريق الا وروى انه يصح معلوما معان الحسن عو الابل السن عو الجدي عو النخيل والحرى السلم
عو السمك الهزال ينزل كل شئ على اقل الدرجات الجبال العسلية بعدد لا يمنع صحة السلم كما في السائر لانه
اسلم في مجهول فلا يصح كما في الجواهر الكبار وهذا لان حذر كرماد كره الخصم سعيه وخطم في الماله باعبار معاني
آخرها الصباخه والملاخه والعصاحه والحلو الحسن والذهن والكسبه وحسن السير والمطبخ الدواب فانك
يرى معدن او امن من معدن الاوصاف المشروطه ومع ذلك ساوى حد ما بالوفى الاخر بالوفى قال الشافعي لارب
فرد بعد الالف زائدا والالف براهم لا ساور كذا حد وهذا معاني لا يضره بالوصف صفتي جماله فاحشه فقصه
الى المتنازع المافحه من التسليم والتسليم ولا يلزم السائر بما خصت عن القياس بالرعي واسر عمار من رضى ائمتها
فانها اجاز السلم في السائر وروى الا يرد لا يكون ورودها في السائر بغير صنع العباد والعبدان لا يصح بالية
فاذا احدث الصانع والاله بعد المصنوع والتفاوت التسليم بعده لا يعتبر كالتفاوت بين الحد والجهد في البر فاما
الحيوان فصنع الله تعالى كلف وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السلم في الحيوان ونزل
فيه جميع احسانه حتى العصافير فان قلت السلم في الحيوان انما لا يصح لتفاوت حيز الناس فيه والتفاوت
في العصافير غير محبر بينهم ينبغي ليصح السلم فيها قلت الجبر في المنصوص عليه لعن النخيل للمحلى النص
لا يفسد من حيوان وحيوان **قوله** او ما معدود في متفاوت لا مقدار لها قال الشافعي من راس راس كراخ
محبر فيما بين الناس كالمسكون لاجله ولو اسلم فيه زوا اعطى فاقبه **قوله** الكراخ بعن الجهاد في المغرب
الكراخ ما دون الركبة من الدواب وجمعها الكراخ **قوله** ولا في الجلود عدد الا في جلود الابل والبقر الختم

والنوع

وقال مالك فانه يجوز لانه مقدور والتسليم معلوم المقدار بالوزن والصفة بالذكر ولكنما يقول الجلود لا توزن ولا تسمى
وتكنها سائر عدد او في عدد به متفاوت فيها الضعيف والكبير فلا يجوز التسليم في الجلود لانه لا يصدق التسليم على التسليم
في الحيوان وقد بينا انه لا يجوز فكل ذلك اسما فيه فلهذا لا يجوز في من كارج والركوس **قوله** ولا في الرطبة
خذ اجمع الحزبه سبعم الرأ والمهمله على الرأ المحمده وماى المصنف من العت في بعض النسخ كسر الجيم ورائ
جمع جيم وهي حزمه من الرطبة **قوله** ولا يجوز التسليم حتى يكون المسلم فيه موجودا الى اخره اعلم ان هذه
المسلمه على جوه ان كان المسلم فيه موجودا عند الحد منقطعاً عن اليد الماس عند حلول الاجل لا يصح
اساقا وان كان منقطعاً وقت العقد موجودا في اليد الماس عند المحل او كان موجودا عند العقد
وعند المحل منقطعاً فاما بينهما لا يصح عندها خلافاً للساق فيكون موجوداً من وقت العقد الى
وقت المحل يصح اساقا لانه لا يقدور على التسليم انما سطرط حال وجوب التسليم والمسلم فيه مقدور التسليم
عند وجوبه وهو زمان حلول الاجل فصح العقد كما لو كان موجوداً من وقت العقد الى وقت المحل لنا قولهم
لا سلفوا في المارحى بعد صلاحها والحديث دل على ان الوجود من غير وقت العقد الى وقت المحل
لانه اسلم في غير المقدور التسليم فلا يصح وهذا لانه محدود حال العقد والمحدوم لا يقدور على التسليم وانما
يصار مقدور التسليم بالوجود وهو موهوم وبالموهوم لا يثبت العدة على التسليم نعم العدة على التسليم
سقط حال وجوبه ولكنه كلى وقت بعد الحد يجوز ان يكون حال وجوبه لاحتمال الرجوع الى التسليم في محل الاجل
قوله وان كان المسلم فيه موجوداً من وقت العقد الى المحل فلم يخذ بعد المحل حتى انقطع عن يد الماس
حدوث التسليم من نفسه واخذ راس المال ومن لم يسطر وجوده فاضد اسلم فيه وقال فرج سطل العقد
وسترد راس المال للرجوع لتسليمه فصار كما لو هلك المصح في غير التسليم ولنا التسليم بصدق وحذر
سلم العقود عليه عارض على سرفته والى فبحر العاقبة فيه كما لو ابقى المصح في العترة فيه فارق هذا المسح
والمعقود عليه غير ما لا يطلوع الوجود في سوب سماع فيه وان كان يد لوجود في السوب **قوله**
وعلى في حصة رضى انه لا يجوز لغير التسليم في السبل لا يجوز حال عتده لانه لجم فصار كالتسليم في اللحم **قوله**
وقال اذا وصف من اللحم الى اخره حتى جاز التسليم في اللحم ان من حنسه ونوعه وسنه وصفه وموضعه وقدره
كسائه حتى يميز من الجنب مائة من لانه موزون عاده معلوم بسان هذه الاشياء ولهذا يصدق بالمثل
في ضمان الحد وان يصح استقلاضه وربما الاستقراض لا يصح الا في البليات وكان منضبطاً فصح التسليم فيه
كافي الاله والسبح بخلاف لحم الطيور لانه لا يقدور على وصف موضع منه ولا في حصة ان اللحم يقدّر عظم العظم
وبكر عند صغره وكان المسلم فيه مجهولاً وهذا التحليل يفتي صحة التسليم اذا كان منزوع العظم ولان اللحم متفاوت
بساوت السمك الهزال اذا اختلف باختلاف هزال السند فما بعد سمنا في الستة بعد هزال ولا في الصنف هذه
جهاله بمقتضى النزاع وهذا التحليل يفتي صحة التسليم فيه وان كان منزوع العظم وهو الاصح لجواز

ان يكون معلوماً معلوماً وعدم احدهما لا يدل على الجواز والمضمّن بالتسليم ممنوع فاللحم من ذوات القيم في وانه ممنوع
الحامل والاستقراض زنا ممنوع ايضا وليس سلم فالتسليم لانه ماله صورة ومحتوى القيمة لا تملكه صورة
والموجب الاصل في الحد الحن فيهما والمسل او لبا الحن فكان عدل فيهما ولان البعض محسوب من جانب العرض فامكن
اقتناء المصروف ثانياً بالاول التسليم تقع على الموصوف في الذمة وبالوصف عند العقد لا يعرف الموجود عند المحل
قوله ولا يجوز التسليم الا موطاً اعلم انه لا يصح التسليم الا باجل معلوم مادي وناو لان جهالة بعضي النزاع
واجل الاجل شهر الاصح عليه الفتوى لان حلف البقيض حقه عاجلاً فعضاه قبل عام الشهر يروا اذا كان
مادون الشهر حكم العاجل كان الشهر وما فوقه في حكم الاجل قبل سنة امام كالأجل في شرط الحنا وعل الكرم
نصف يوم لان المحل ما يفتى في المجلس والموجب مالم يفتى فيه ولا في المجلس منهما اكثر من نصف يوم عادة
قوله وقال السافحي يجوز اي التسليم حاله وموجله لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عند
الانسان ورخص في التسليم مطلقاً فاستراط الما جيل فيه زيادة على الضرر لانه نفع ما في الذمة فصح طالك
العتق لنا قولهم صلى الله عليه وسلم من سلم منك الحديث وقال صاحب السراية فيه فظاهر حرمة التسليم على
من اراد هذه الاوصاف لمن قال من دخل ادى فليدخل عاشر البصر ومن كلفني بلسان الصوار فقد المطلق
في حديث الرخصة بهذا وفيه اسكال لانه لا يفتى في حصار ما جاز من التسليم في المذكور في الحديث التسليم صح
في المذروع والمحدود فكان الحديث ساكناً من التسليم الحال ما رواه ما لطف فيصح عكس لم يقال الا اصل عدم جواز
التسليم لكونه بيع ما ليس عند الانسان ما ورد النص بجوازه الا موطاً فلا يصح الا موطاً وما رواه حكاه حاله لا غرم
وقد اردت التسليم الموجب لاجل اجماعاً فلم يرد غير كذا سبعم ولا ان القدر على تسليم المعقود عليه شرط صحة العقد فانه
على القدر وطو الاجل الذي به يمكن محصله يكون شرطاً ضرورياً وهذا لان التسليم عقد الما ليس له لا يفتى
عن البيع ما وفر الما بواو كسرها لا يفتى انما سبعم رخصه دفعا لحاجتهم والرخصة ما استباح بخروج
فام المحرم وهو العج عن التسليم ولم يوجد المرخص في على الاصل هو عدم الجواز **قوله** ولا يجوز التسليم
مكسباً رجل بجنسه الى اخره ما على ان القدر على التسليم وقت وجوده شرط وفي المصحق انما عتده
من المكسب والذراع الى وقت المحل وتاوه موهوم فربما يصح قبله ومقتضى النزاع بخلاف العتق فانه يصح
لما مر **قوله** ولا في طعام قرينه بعينه او ثمره عليه ما على ان القدر على التسليم عند وجوبه شرط صحة
العقد ولا قدره الا بوجوب التسليم فيه ووجوده موهوم فربما يحسن به انه يحجر عن التسليم واحتمال الفساد
في هذا العقد لمحتج بحقيقة الفساد المداسار النقي علم الله بقوله ارايت لو اذهب الله عمره لم يسجل احكم
مال اخذ حين سئل عن التسليم في عمر حائط بعينه **قوله** ولو كان من النسب الى قرينه لسان الصنف العجبر
المكان كالحشمة في بخاروا والنسب حتى يفرغانه يصح لان ذكره لسان الجوده **قوله** والاصل فيه ما رواه من
اسلم منك فالتسليم الحديث **قوله** والعقد ما دنا وهذا لانه اذا لم يفتى هذه الاشياء يقع المنازعة

المانحة في التسليم والتسليم من التسليم والمسلم المدة لان المسلم فيه مختلف باختلاف الجنس والنوع والصفة والقدرة
فما يحل المسلم المحدثا او نوعا او قدرا غير ما يطالب به التسليم وليس الرجوع الى قول احدهما حتى من الاخر
لان كل واحد محقق مطلق الاسم فلا بد من بيان هذه الاسماء لمقطع المناقشة **قوله** ومعرفة مقدار راس المال
وان كان مسارا الله فما سعلق الحق على مقداره كما يمكن الموزون المحدود وقال ابو يوسف محمد لا يستترط معرفة
القدر بعد العتق من السارة حتى لو قال لخير اسلمت لك هذه الدراهم في كبر ولم يدر وزن الدرهم او قال سلمت
لك هذا البر في كذا من الزمان ولم يدر قدر البر لا يصح عنده وعندها يصح واجمع ان راس المال لو كان
يوما او حوايا يصير معلوما بالسارة فكان قوله فما سعلق الحق على مقداره احتراز لها كان راس المال يوما او حوايا
فان الحق لا سعلق على مقدار ذرعه فانه لو اسمرى على انه عشرة اذرع فلو وجده اكثر سلم له الزيادة ولو كان النقص
لا يحط شيء من العتق اذا كان الذرع في السوب بمنزلة الصفة فالمسلم فيه لا يفتقر على عدد ذرعان السوب فلا يستترط
اعلامه في راس المال كذا لو كان راس المال حوايا او عدد ما معناه ان كل راس في الاربع والجلود يصير معلوما بالسارة
ولا يحتاج الى اعلام قدره في صحة كونه راس المال اسلام اجماعا ولا في يوسف ومحمد ان المقصود هو الاعلام لمحصل القدرة
على التسليم وسقط النزاع وذا حصل بالسارة الى الحد لا يلحق اسباب التعريف فلا يستترط اعلام القدرة كما في
النم والوجه فانه لا يستترط اعلام ذرعان السوب اذا كان راس المال اجماعا والذرع في المحذور وعان الاعلام كالمدر في المقدور
ولا في حصة ان جهالة قدر راس المال يفتقر الى جهالة المسلم فيه لان المسلم فيه سقر راس المال شيئا شافيا فاما بعد بعضه زنا
لان الدرهم لا معلوم قدره ولا يستبدل المجلس لرد وقد اتفق ما عداه فسطل الحق بقدر مائة فاذا لم يكن راس المال
معلوما لم يدر في كم ينقص السلم وفي كم يفي اذا كان راس المال معلوما بوزن المرد وفي علمه في كم ينقص العتق وما
ينقص الى جهالة المسلم فيه يجب الاحتراز عنه وان كان موقوفا ولا ينافي في نفي العتق العتق عن التسليم المسلم فيه يحتاج
الى رد راس المال الظاهر انه لا يكون تاما فلا يدرى كم يرد وينقص الى السارة او الى الرضا او لا يقال هذا موقوفا وهو المطلوب
لا يصح لان الموضوع في هذا الحق كما يحق لانه يسوع مع المسافر فيكون سعي المحذور وسرط جواز البيع وجود البيع فيكون
انه عليه الم كفا اعتبار الملاك الموضوع في محاربه لعتقه خلافا لو كان راس المال يوما لان الذرع صفة لا سعلق الحق
على مقداره واعلام الوصف بعد السارة ليس بشرط ولهذا لو اسمرى يوما على انه عشرة فوجده اذرع عشر سلم له الزيادة
ولو وجده تسعة لا يحط عنه شيء من التسليم فيه لا ينقص على عدد الذرعان لم يسترط اعلامه لان الاوصاف لا ينافيها شيء
بجهالة قدر الذرعان لا يودي الى جهالة المسلم فيه ونفعا المسلم فيه بمقابلته المقدور ان يهودى الى جهالة المسلم فيه فسد
العتق قال قلت في هذا عسار سببه شبه الشبهة او اكثر وذلك لا وجود بعض راس المال نوافه شبهه واحتمال
لانه لا يفتقر الى عذر رفا وهو الظاهر بعد الوجود الرد محتمل بعد الرد ترك الاستبدال في مجلس الرد محتمل فالاعتبار
ما يوجب شبهة ذوالنازل عنها قلت هذه شبهة واحدة لان كلامنا مبني على وجوده زنا فكان سببه واحدة
معتبر **قوله** وسر فروع الاخرى معرفة مقدار راس المال **قوله** اذا اسلم في جنس ما

اسلم مائة درهم في كبر وكبره ولم يدر راس المال كل واحد منهما لا يصح لان اعلام قدر راس المال سوط ينقسم المائة على البتر
والسحر باعتبار القصة وما يحرر المحرور والظن فلا يكون مدر راس المال كل واحد منهما معلوما حتى لو كانا من جنس واحد يصح
لان راس المال ينقسم على ما على السواء **قوله** او اسلم جنس من لم يدر مقدار احدها فان اسلم دراهم ودنانير في كبر
وعدم وزن احدها ولم يعلم وزن الاخر لا يصح عنده لان اعلام قدر راس المال سوط عنده فاذا لم يعلم احدها بطل العتق
في حصة سوط في حصة الاخر بحاله حصة الاخر او لا عا د الصفة **قوله** ولها في السادة اي في استراط ما كان
الاناء فماله حل وموئنه كالبر ونحوه فان عندها السوط لكن لو سطرها صح وان لم يسترطها صح يمكن العتق للتسليم
لان التسليم وجب الحق في حصة من كان العتق للتسليم كما في السج ولانه انما اجم مكان اخر من ضمنه وكونه كاول اوقات
الامكان في الاوامر المطلقة على قول الكرخي وصار كالقصر في الغصب ولا في حصة ان يحس مكان العتق اما بالنسبة الى
ولم يوجد او ضرر وجوب التسليم عليه في الحال كما في العتق في الغصب لم يوجد اذا التسليم لا يصح الا موقوفا فلا يصح مكان
العتق للاناء فاذا لم يحس لم يحس مكانا اخر من مكان الاناء ونحوه وجب له بعضه في النزاع كجهالة الصفة
لان قيم الانشاء يختلف باختلاف الاماكن فماله حل وموئنه كما يختلف باختلاف الصفة ومن هذا اصل ان الاجتلاف
في مكان الانشاء يوجب الخلاف عنده كما يختلف في الصفة ومن على عكس لان بعض المكان في حصة العتق عندها لا يحتاج
الى ذكر مكان اختلافه في موجب العتق صحا فان كانا لو احلنا في اليمن وراس المال عنده فحصة السوط حتى احساج الى ذكره
فكان كالاختلاف سوط الخمار والاحل **قوله** وعلى هذا الخلاف الحسن بان باع عبدا حاضرا بمن موصوف في الزينة
الى رجل سطر ما كان مكان الايفاء وعندها يحس مكان العتق **قوله** والاجريان استا جردا او دابة
ماله حل وموئنه دناء في الزينة عنده يستترط ان كان الايفاء وعندها يحس مع ضح الدار للابناء وموضع التسليم
الدابة لا موضع العتق **قوله** والسمه بان اقتسما دارا او شرط على صاحبه سالة حمل مكونة لزيادة
عن سارة في بصره فحده يستترط ان كان الاناء لصفة السم في الصحيح وعندها يحس مكان السم
للاناء **قوله** وما لم يكن له حل وموئنه كالمسك الكافور لا يحتاج فيه الى قسمه الى ما كان الاناء عندهم لانه
لا يختلف في حصة باختلاف المكان وذكر في الجامع ونوع الاصل انه يحس مكان العتق للاناء وذكر في الاجازات انه
لا يحس في بصره في اي موضع كان وهو الاصح لا يستواء الاماكن كلها ولا يجب في الحال السحر ضروره باعتباره
ولو عتق مكانا قبل ان يحس لان السوط الذي لا يقدح له يحس ومن لا يقدح له يقدح في السوط عن راس السلم **قوله**
ولا يصح التسليم في بعض راس المال بل اوراقها بالامان وهو سطر نقاء العتق على الصفة وسواء كان راس المال
حالا لم يحس كالقود او ما سحر كالعروض اما اذا كان من القود يكون اوراقه من يد راس السلم عليه السلام
نهي عن الكا الى الكا الى اي نسبة نفسه واما اذا كان من العروض فلو ان السلم اخذ عاجلا قبل التسليم فما قبل فوجب
ان يكون راس المال عاجلا لمكون حكمه على وفق ما يقضيه اسمه كما في الصرف في الكفالة والحواله ولانه لا بد من تسليم
راس المال الى المسلم المده لسفر فيه فقد روي عن التسليم المسلم فيه وقال مالك رحمه الله قد روي عن راس المال يوما او مائة

لانه بعد جلاء عرفاوه ههنا قلنا لا يصح السلم اذا كان فيه سرط الخنازير او لا احد به لانه يمنع عام الفض اذا انما تم اذا كان نيا وعلى الملك خوار السرط منع الملك لانه منع العقد في حق الحكم فمع منع عام الفض والافتراق قبل عامه مبطل للعقد وكذا خوار الركون لانه لا تعداد فانه الرد والمسلم فيه في الزيد فاذا رد المقبوض عا دينا كما كان ولا في اعلام الدين بذكر الصفه اذا لم يصور فيه المعانيه فمما ذكر الوصف على الاستعصاء في المسلم في مقام الركون في سح العنز خلاف خوار العصب لانه منع عام الملك فلا يمنع عام الفض **قوله** ولو اسقط خوار السرط قبل الافتراق اذا كان راس المال تاما في السلم اليه عند اسقاط الخنازير وانفق حتى صار دينا عليه لم يصح العقد باسقاط الخنازير لان اسدوا العقد راس مال هو دوني لا يصح فكذا امامه باسقاط الخنازير وقال زفر لا يصح العقد باسقاط الخنازير وفيه في باب السح الفاسد **قوله** وجعله الشرط وجعلها في قولهم اعلام قدر راس المال المكمل للموزون للحدود والتجديد اعلام المسلم فيه جنسا ونوعا وقدر او صفرا والما جلي ما كان الانفاء فماله جلي يكون والعقد على التخصيص **قوله** فان اسلم ما في درهم في كرجنطه مائة منادى على المسلم اليه وما بعد فالسلم في حصه الدين باطل لقوات الفض يجوز في حصه النقد لا سبعا سراط **قوله** ولا يسع الفساد وهذا لانه اذا اطلق العقد ولم يصف الماتير لادرامهم بعينها ما قال سلمت الكفاية في درهم في كرجنطه مائة وجعل المائة اخرى فصاها بدراهم كان له عليه قبل عقد السلم فظا لانه الفساد طاري في السلم صح نقد اسداء الخلوه عن الشرط المغسود اذا مضى راس المال سرط بقاء العقد على الصحة لا شرط انعقاده صحها اذا العقد لازم قبل مضى راس المال مادام في المجلس لهذا الوان عقد الماتير قبل الافتراق صح وانما يفسد بعض السلم بحد سبب طاري هو الافتراق لا عن قبض حيث لم يقد المائة وحملها فصاها ما عليه والفساد الطاري لا يسع عند الكل كالبواقي عبيد من هلك احد بها قبل التسليم بخلاف ما لو جرح من جرح وعبد لانه الفساد معان في البيع في الكل اما اذا قعد ما قال سلمت الكفاية هذه المائة والمائة التي في عليك كرجنطه مائة لان المقود لا يسع في العقود دنا كانت وعنا حجة لوباع عينا بدراهم صادقا ان لا دن لم يطل السح فكان المقعد سل الاطلاق هم المعاصه بالدين فالحق العقد صحها كلا ما لو ما عينا بدراهم ان لا دن لم يطل السح لانه سح بلا من لا نقال لو قال سلمت الكفاية هذه المائة والمائة التي في عليك لان يطل العقد في الكل وان نقد مائة لان شهره تسليم المهر على غير العاقد يفسد للعقد ونقد فساد مقارن للعقد فلو جرح احد الكل لم يفسد تسليم المهر على غير العاقد وهذا ولو قال سلمت الكفاية هذه العشرة الدراهم العشر العشرة الزايدة التي في عليك كرجنطه مائة في حصه الدنا فمضى اجماع لعدم النقد في المجلس اما في حصه الدراهم عند لي حصة للمجهاله ومضى سلم اعلام قدر راس المال **قوله** ولا يجوز الشرك والنول في السلم في قبل القبض في التصرف في المسح قبل الفض لا يجوز والمسلم فيه مسح وراس المال احد سبها بالمسح لان فيه هوية الفض المستحق بالعقد والشرك ان شارك احده **قوله** فان بطل السلم اي لو اسلم بجل الى جل عشر دراهم في كرجنطه مائة السلم فاذا رد السلم ان سدرى براس المال ساقبل الفض لم يجر

استحسانا وعندهم في حرج مجور قاسا لانه لما بطل السلم بقي راس المال نافي عنه فصح الاستبدال اليه كسائر الديون ولما قوله صلى الله عليه وسلم لا ماخذ الا سلمك وراس مالك اي سلمك حال قيام العقد وراس مالك حال انفساخه اذا لم يملك خذ حال قيامه فقد حصل حق رب المسلم احد المسلم فيه قبل الاقاله واحذر راس المال بعدها ثم قبل الاقاله لا يصح الاستبدال اليه المسلم فيه كذا نص في حقه فكذا بعد براس المال لان راس المال احد سبها لم يمسح فلم يجر انفساخه فيه قبل قبضه وهذا لان الاقاله في حق غير العاقد من سح حديد ولا بد للمسح من المسح ولا يمكن جعل السلم فيه مسحا لسقوطه بالا قاله فيكون راس المال مسحا ولا يجوز ان يمسح قبل الفض يقول لا يمكن جعل السلم فيه مسحا لانه من سقطه وبالسلم يلدن وعاقب راس المال بحمله بجعل راس المال مسحا لانه من يثبت سلمه فله عيب في حقه حكم اسداء السلم ويحرم الاستبدال براس المال ضروره ولا يلزم ان لا يمسح في المجلس لان فض راس المال حجب كحق المسلم فيه لانه لما وجب له كرجنطه مائة بغير قبض ما عليه ولما وجب جليه وجب تحمله الاخر فلما عفاه ولما لم يثبت حكم الابداء في حال السلم فيه لم يثبت فيما حمله وهو يحل فض راس المال **قوله** فاكاله هم اكاله لنفسه جازوا الاصل فيه ما في السعي عليه اللهم عن سح الطعام حتى جرى فيه صاعا ن صاع البايح وصاع المسرى في محل الحديث اجتماع الصدقة بشرط الكيل فدا حتم هذا صنفان سرط الكيل امر المسلم اليه رب السلم ان يخذ لك انكر من البايح ايضا والحقه وصعقه جرت من السلم اليه ومن السلم فلا بد من الكيل من غير منة بصعقه من السلم اليه وبالعقد ومرت بصعقه من السلم اليه ورب السلم فان بطلت سح المسلم اليه مع رب السلم سابق على سري السلم اليه من بعد فلم يكن المسلم اليه ما عا بعد السري فلا بد من تحت التهي فبطلت السلم ولن كان سابقا فبطل السلم فيه لاحق وللبيع في باب السلم حكم عقد جديد فكلما جاز ذلك العقد على المقبوض صححق السح بعد السري وهذا لان العقد ساو ان نافي دمنه والمقبوض عن غير الدين حقيقة وان جعل المقبوض عن ما ساوله العقد في حق حكم خاص فهو حرمه الاستبدال اذ لو جعل غيره لكان استبدال المسلم فيه وهو حرام واما فيما وراه فهو غير حقيقة فصاها ما اسرى ما يله قبل الكيل بطل غلاف العرض لانه اعاره حتى يستعد بلفظ فكان المقبوض عن حقه بقدره او الا يلزم بملك الشئ عنده نفسه فلم يحق الصنفان بشرط الكيل وجب كمل واحد للمشرى عن اوكاله **قوله** ولو كانت الخنطه مشراه اعلم ان حكم البيع في هذا خلاف السلم فان له لو اشترى من اخر خنطه معنده وامره ان يكلها في طرف المشرى ففعل المشرى غايبه فهو مضى لان امره صح لانه ما ول ملك الامر لانه ملك العنز بالسح ولما صح حرج صار البايح وكذا عفا في امساك الطرف صار الطرف بيد المشرى حكما فصاها الواجب فيه واقعا في يد المشرى حكما ولو امر المشرى البايح بالطرف ففعل كان المشرى للمشرى وفي السلم للمسلم اليه لان من مال المشرى يصح في السلم لانه ملا في ملك المسلم اليه فصاها الحال جازا لانه حال بليه وفي الشرع الامر لانه لا في ملك المشرى فان بطلت فصل المشرى عن السلم لا يصح امر ايضا في حق سري القبض لان البايح لا يصح وكذا المشرى في الفض لانه لو كلفه الفض بصله لم يصح بطل امره بالحق لا القبض وانما يثبت الفض

حكما وجارا ان يثبت الشيء كما وان كان لا يثبت قصد **قول** ولقد اكتفى بذلك الكمال في السري في الصحيح لا يثبت
عنه في الكمال المفضل في حصوله في غير المسمى **قول** لانه استعاره في غير المسمى في الاستعارة
طريق الطبع ولم يثبت في العارضة لانه لا يثبت في الاصل في الواقع فيه واقعا في يد المسمى **قول**
اما الحق في صحة الامر فيه واما الدين فلا يثبت في طهارة ماله ومثله يصرف ايضا كمن استقرض آخر كذا من طعام وامر
ان يزرع في ارضه صح وصار رب الارض ايضا لانه ماله ملكه وكذا في دار الى الصايغ وامر ان يزرع عنده
نصف دينار ويحضره خا من ارضه وصار مقرضا وصار الامر ايضا لانه ماله ملكه وان قلت اليس يصلح اذا
صنع المور بالصر المستاجر وهو رب الثوب ايضا باعتبار هذه الاصل فلم صار قاضيا هنا باعتبار ذلك المعقود
عليه من الفعل وهو الصنعة في الحق وهو الصنعة والفعل الجا وز الفاعل لانه عرض لا يصلح لرب المال في محله فلم
يتصل المعقود عليه بالمور فلم يصير به ايضا **قول** واما الحق فلا يثبت في طهارة ماله ملكه قبل التسليم الى المسمى
فصار مستهلكا فيفضل السج فان قلت الخلل حصل في ذن المسمى فيمنع من ان يصدق له جاز ان يكون مراده
البداهة بالحق فلم قلت بان الخلل حصل في ذن المسمى فيمنع من ان يصدق له جاز ان يكون مراده
بعض السج لان الخلل ليس مستهلكا عنده **قول** ولو سألنا بغير هذا الجارية جاز ان يصح لان اقاله بغير تمام العقد لانه
فسخ العقد وفسخه بدونه الكون تمام المعقود عليه وهو المسلم فيه لانه وان كان قد تناهى في حكم الحق لانه يسبح حتى
لم يجز الاستبدال به قبل فسخه وصحت اضافته لاقاله الله بعد موت له ابداء وبقى الباقي عليه بعد موت له ابداء
اذ المقاسم سهل ولا ابتداء واذ افسخ العقد في المسلم فيه يفسخ في الامه وان مات تبعا بحب علم ردها وما عاين
عن ردها لموتها صح عليه رد قيمتها **قول** لان رب المسلم فيمنع لا يكر الصنعة اذا الظاهر في المسلم فيه مع ردا
اكثره يروى على اس المال وكلام المحقق هو سكر ما سفعه مردود في قول صاحب الميعاد **قول** وعكسه
بان ادعى رب المسلم سوط الردى انكر المسلم السوط اصلا القول لرب المسلم عند حقه لانه يدعى كان القول له
وان انكره في الظاهر بها هله لان العقد الفاسد محصيه والظاهر عن حال المسلم الفاسد في عن المحصيه وعندها
القول للمسلم الله لا يثبت **قول** لان المسلم الله محصيه انكاره فعالة وهو الاجل يعني كلام المسلم الله خرج
مخرج التجنب لانه سكر ما سفعه وما حقه وهو الاجل لانه لم يقره المسلم الله فحقن الفساد عن ماله فكان اطلاقا فان قلت
المسلم الله ليس محصيه لانه يدعى الفساد وفيه يعود راس المال الله فقلت الفساد لعدم الاجل محصيه فيه اذا الشايع
يجوز حاله فلا تعبر السج في راس المال بخلاف اذا انكر الوصف لان الفساد عدمه فطحي واذا جعل القول لرب المسلم
رجح في بيان مقدار الاجل ايضا **قول** وفي عكسه بان ادعى المسلم الله الاجل انكره رب المسلم فالقول للمسلم الله عند
في حقه رجح وعندها رب المسلم لانه سكر حقا عليه وهو الاجل كان القول له وان انكر الصنعة كرت المال اذا قال للمضارب
لك نصف الربح وزيادة عسق والمضارب يقول شرط لي نصف الربح مطلقا فان القول لرب المال ان كان فيه فساد العقد
لانه سكر استحقاق الربح ولم يزل بها على عند السلم اتفاقا على شرطه لان شرط الشيء سح له وسور السج سورت الاصل

فصار استحقاقه على الصحة فانكاره الاجل بعده انكاره اقره فلا يحبر في الواضحة في السهادة وايضا على النكاح
فان القول قول من يدعى انه كان سهود غلاف سلم المضاربة لانه لا يثبت لانه اذا صحى كاشف له واذا
فسدت صارت اجازة فلم يثبت على عقد واحد فان اظهر حاله المعادى عن الفساد فلا يثبت على كتمان عقد آخر
فان كان كذلك لم يثبت دعواه في قضي محم ودعوى استحقاق الربح على رب المال وهو سكر فكان القول له اما المسلم
فحتم لا يثبت على يد رب الصنعة والفساد فكان القول لم يدعى الصحة والحاصل ان من خرج كلامه بعناكم
بالله وكان القول لصاحبه عنده وان خرج خصومه بان سكر ما سفعه والبقاء على عقد واحد فان ذلك المنق **قول**
ويجوز في السلم في السلب اذا سئل طول العلم ان السلم يصح في السلب كلها اذا شرط ضرا بمعلوم وطول وعرضها بزيادة
معلوم وصفه معلومة **قول** بعد افعال ربعة هذا الثوب حقه براد غلظه وثخا ثنه وهذا في مقدار الماله
مصر معلوم ان ذلك هذه الاشياء والنفاوت بعدها غير محتملة لانه لا ينعى الى المنازعة من التسليم والتسليم
ولا يستقر الوزن الا اذا سلم في الحرير فانه لا بد من بيان ربه ايضا لان قيمته الحرير يختلف باختلاف الوزن وما لا يضبط
صفته ولا يعرف قدره لا يصح السلم فيه لانه بدون الوصف في مجهول فيمنع من المنازعة المانعة من التسليم
والتسليم وذلك كالحصان **قول** كل ما يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره بناء على ان المسلم فيه من هو يعرف
ما وصف فاذا اسكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه كوز في ميم كرهه ونحوه اعلم انه جاز السلم في كل ما هو من
ذوات الامثال كالقطر والكنان والارسم والحاس والبرقي وانه والحديد والبرص والشمس والشمس والحما
والوسمه والرياح من الما بسبه ومن لا مانع من السلم في الخروع والنفوس والغلظه وكذا الساج والخشب
والقصب والعزل من ذوات الاكل ما كان موزونا مثلي لا باس في السلم في النسي كمد او كلة الحرارة وعلى انه مكمل وقيل
موزون قلت المتعبر به هو التعارف فيه ولا يجوز السلم في ذوات النعم ولا يجوز في الدراهم والذنان لانه انما
لا يضمن المسلم فيه سح فلا بد من كونه ميمنا واذا لم يكن سكر ما سفعه لانه لا يكون اطلاقا عند راس الرجوع وعند الميسر يكون سحا
ممن هو محل حصول المقصود العاوين بقدر الامكان وقد قصد المبادلة بالدراهم الموجهة والاعتبار في المعقود
للمعاني في قول النبي ما ان يصح لرب المعقود عليه المسلم فيه وانما يصح العقد في محل او حال العقد فيه واذا غير ممكن
ولا وجه لتصح في محل آخر لانه لم لو حال العقد فيه **قول** وان استصنع شيئا من ذلك بغير اجل صح استحسانا
للاجتماع صورته ان يقول الخفاف اخبرني عن حاتم بن ابي ذر عن رجله بكذا او يقول للصانع اصنع لي خاتما
من فضك ومن رزبه وصفته بكذا والعاسر لم يصح لانه لا يمكن تحوزه اجماره لانه استحقاقه على العمل ملك
الاجماد الادم ملك الصانع والاسع لانه سح ما ليس عنده والاسع لا يثبت شرطه وجه الاستحسان ما روى انه صلح
استصنع خاتما ومنبر او لاني المسلمين يعاملون من لرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى موهنا هذا الملك فربل
منزل الاجماع وهو كدخول الحمام باحر فانه جاز استحسانا لتعامل الناس ان الى الجاس حوازه لان مقدار الملك
وما نصبه من الماء مجهول وكذا لو قال لسقا اعطني سربة ماء فليس احق بم من جاوره لتعامل الناس ان لم يكن قدر

ما شرب من طهره معلوما والا صفة قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه الملعون حسنا فهو عند الله حسن
وقد رآه الاستسنان حسنا فكان حسنا فكان احكام السبيدرة بقول الاستسنان مواعده وانما استسنانا
اذا جاء به مفروغا عنه ولهذا ثبت الخمار لكل احد منها **قوله** والصحيح انه يجوز سعاله لانه محذور سماء
شراء وذكرفه القياس في استحسانه وفصل بين ما فيه حائل من الامانة فيه والمواعيد فيه عز قاسا واستحسانا
في الكل والمعدوم اعبر بوجود احكام الحاجة كطهارة المستحاضة وعكسه الماء المستحق للحطش وبه عرفت الحاجة هنا
اد كل احد له محددا نوافقه لعله او خافا مما وافق اصبحت وسع المعدوم قد يجوز للجاجة اصله سعي المنافع قال
الوسيد البردعي في العقود عليه العمل ان المستصانع اسفغال من الصنيع وهو العمل بتسمية العقدة دليل
على انه معقود عليه والاهم له العمل الاصح ان المعقود عليه العمل المستصانع فيه ولهذا الوجاهة مفروغا عنه
لا من صنعة او من صنعة من العند واحد جاز وانما سطل بموت اجزها الى له سها بالاجابة ابتداء حيث طلب العمل
واذا عمل الصانع فعمل ان يراه المستصانع باعده من غيره صحيح لان العقد لم يحن فيه فلخساره واذا حضر وراه
المستصانع فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه لانه اشرك في امره وهذا يدل على ان المعقود عليه العمل لا يخار
الرؤية انما عرفت في سعي العتق لا خمار للصانع بل يحرم على العمل لانه لا يملك ما لم يره **قوله** وغنى عنه حصة رضى ان له
الخمار ايضا لانه لا يقدور على تسليم المعقود عليه الا بضرر فانه يحتاج الى شرا الا دم والآق العمل افساد بعضه بالبحر
ما بعد ولا يقال لانه وان كان حراما لكنه رضى به لا ما يقول من الخمار انه اقدم عليه شاعلى عدم العمل بخمار المستصانع
فاذا علم به لا يكون راضيا به غايه ما في الباب ان هذا اعيان الجمل في الاسلام لكن هذا اعيان الجمل في دفع الرضا
لا دفع الحكم فصدقا قلنا في رضاع الكبير الصغرة والصحيح ان المستصانع الخمار والاحبار للصانع **قوله**
لانه لو ضرب الجمل فما فيه معامل يصدر من عند ابي حنيفة خلافا لما والاصل في السعي لما كان دينا امكن بيعه سلا
واسفنا عاكتها ربحا الى سفيناع اعمال للفظ في حقيقته وحمل للتاحيل على السجدة في المدة خلاف الاقوال
فيه لانه لا يمكن بيعه اسفنا عاكتها على السلم ضرورة وابو حنيفة رجع السلم لان جوارزه ما للكب في السنة
المستفيضة واجماع الامم وجواز الاسفنا عاكتها في سببه لان عند ذفر والسافعي لا يجوز بالحديث الغريب
مسائل مسورة قوله وقال المسافعي في العجز عن سعي الكلب صلا التبيير صلح عن سعي الكلب قال سلم
ان من السعي من البغي من الكلب ولا من سؤره خمس محرم سعة كالتزير وعكسه الشاه وهذا من غايه السوراية
ان غايه الحن في نه دليل هو انه وجواز سعة لعل عتبه وما مناسفيا في فلاحتهم ان ولنا ما روى ابن عباس رضى
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن سعي الكلب لا كلب صلا وما سبه وعن ابن عمر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم
فصحي في كلب يارحمن رها فدل سعة طار والافه مضمون لانه ما لم يقوم الله الله للاصطفا فصح سعة كلبا رى
وهذا لا يغير باطون لمصالحنا ويجرى في السعي فكان ما لا واجب الاسفنا عاكتها سعة عاكتها واصطفا فكان سعة
غلاف الامم المودعة لانه لا سفيح به ومرويه محمول على سلا الاسلام من حسن كان عليه الله ما رقت الكلاب في عالمهم

عما آلفوا عن مجامعها فلا تركوا الالف سقط ما سبب حليطا وحاسه عنه ممنوعه اذ كل الاسفنا عاكتها
كامرولن سلم في حرم الاكل ون السعي **قوله** لا سال هذا الحكم داخل في قولنا هذا الحضر وكلاهما محرم لان كل
اصل يخرج منه المسائل فيحوز ان اراد النظار سعة **قوله** ومن قال اخره مع عتبه من ردى الف وريه على ان ضامن
ما جرح اليمن سوى الالف فماع الالف على زيد والماسد على الضامن ان كان لم يزل من اليمن جاز السعي مالف ولا شئ
على الضامن وهذا بناء على ان الزيادة في اليمن والممن من العاوين يصح عندنا ويصح في اصل العتد وكان العتد ورواياه
على الاصل والزيادة لما عرفت في موضع وعلا ان اصل اليمن لم يشرع بغير مال مما له ولهذا لم يصح اجابته على الاجنبى
لانه لا يستفيد بالزيادة ما لا فاما حصول اليمن فسبحي عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبى كما يصح من المسمى واليمن
مساوى السعي بدون الزيادة اذ لا سلم لها شئ لكن من سها لها المقابلة تسميه وصورة حتى يحسب وجوب التبر
بواسطة المقابلة فاذا قال جرح يمد جعل ما له مما له السعي صورة فوحده سعة صحه واذا لم يزل من اليمن لم يجر
المسايله صورة ومعنى فلم يوحده سعة فلا يصح وبقي التزام المال سدا السعي عتبه من غيره ومورسوه وما حرام ولا
مطهر في الحس السعة والمحمدة حتى اذا التبايح الى الامم المشركى لا يحسن السعي لاجل المانه ويراج على الالف في قيام علمه
وماخذ السفيح بالالف لانه انما اخذ به محسب على المسمى وهو الف لو فخر الزيادة ما امر المسمى بغيره في مال المالك ان يحسن
لا سفيحا والزيادة وماخذ السفيح مالف وما له ويراج على الف وما له لول الضامن فقط بالزيادة ورجع ان ادى ان المشركى
مولى من الزيادة قبل السرى صار وكما من حتمته في حتى الزيادة وحقوق العتد رجع الى الوكيل الى الموكل واذا ادى
رجع به على المسمى كالموكل السرى اذا نذر الممرح على نفسه وان سادلا او رد حسب رجع الزيادة وان زاد وجد
السعي بامر بلزم المسمى من و نه لانه بمنزلة الوكيل الى الاضافه كالموكل بالنكاح وان اضاف الى نفسه او ضم
طوبى الضمان ورجع على الامر كالموكل بالنكاح وان راد بلا امر طوبى لوضم او اضاف الى نفسه وان لم يضم لم يضاف
توقف على اجازته **قوله** فالتكاح جائزنا وعلى انها صارت مملوكة بنفس المسمى الملك مطلق للتصرف في كان الناس
جواز سعيها الا انه اسبح للخرز والنكاح لا سطل به ولهذا لا يصح سعي الابوي وهو تزوج الابنة وهو يفيض المشركى
لانه اسفلا على العمل ودخل الزوج في ذلك بسطة المشركى في صا من له فعلا المشركى بنفسه **قوله** ولم يظن
فلنفس بعض الناس لم يصدر قاضا سفيح النكاح لان النكاح لم يصب حتى حقه لو اسرى ادم وحدها اذ وج
له ردها بغيره بالبعض المحسنى وجه الاستحسان ان الرطى فعل حصى والبعض فعل علمه والا ذلك النكاح لانه بغير
حكمي قوله في اليمن في الحسنى اسفلا على المحاك به يصدر قاضا بعضا ليدبر فانه يصدر به قاضا وليس فيه حجة الاسلام
على العمل بحاجته لانه مالف من وجه **قوله** ومن سعى عبدا فاباط فام البائع السنة عند البائع ان هذا الجدي كان له باعه
من فلان وغاب قبل سدا الممر وطالب البائع ان سعة بدنه فان غاب المشركى غنسه معروفة لم يسح الجدي في
الباع لانه سوسل المحقة بدون السعي بالذهاب الى مكان المشركى فلا حاجة الى سعة وفه ابطال جرح المشركى لمرغاب
غنسه لم يرد ان سوسل البائع الجدي في ذن البائع واعطى النما اذا اقام البائع منه على ما ادعى ان ملك المشركى

ظهر بافران فظهر على وجهه و قد اقرت خوة عقد فظهر الملك للناظر فخر الحق الباع والناظر على الباع ان يصل الى
 حقه فاحقح الى حقه احشاء لحقة كالمراهن اذ مات والمشرى اذ مات فمفسا ولم يفضل المسح بخلاف ما بعد القبض
 لانه لم يبق حقه معلنا به **قول** وقال ابو يوسف رد العاين على من فوفه ورجع بالجاء لان حق بلدين برعى
 في صفة ملكه كافي قدره ولهذا لو كان المبيع موقفا لماله ان يردده ورجع مثل حقه ولو بفضوح ورجعه قدر الم سقط حقه في
 المطالبة بالباقي فكذا اذا مضى ورجعه وصفا الا انه يردده بصفته لا بالصفته الموجودة عند المعاملة بحسبها ولا انه
 يودي الى الربوا مضافا الى رد المبيع ورجع المطالبة بالجاء احشاء لحقة في الجردة ولهما ان المبيع من جنس حقه لو كونه
 في الصنفين السلم جاز ولم يكن من جنس حقه لكان اسد الصنفين السلم وهو حرام موقوف الاستيفاء وانما في حقه
 في الجردة لا في حقه لما مر ولا يمكن برادكها ضمان من صلح لان الضمان انما يقع في ما تمتع فان قلت بالضمان
 على العاين بصفته انما يكون بمسح لعدم العادة وهذا اسم على فائدة وصوله الى حقه وهو الجردة الا ترى ان مسح
 مال نفسه لا يصح لعدم العادة ثم لو افاد بان اشترى مال نفسه مع مال غيره صح لوجود الفائدة وهو ملك مال غيره فحتمه
 من اليمن المذكور في السري كذا يجوز لرب المال ان يسري مال المضاربة من المضاربة لانه من الفائدة فقلت لا يصح ولو كان
 فمما فائدة لان الجردة مسح للدرامهم لانها وصف بها ففقضت فخر اصل الدرامهم لاسترداد الجردة جعل ما هو لاسد
 تنحل المسح وهذا بعض الاصول فقلت المحفل بخلاف المسح لانه ليس بملك **قول** لانه مساح سبعت
 يد اى يد اخذ المدة فمال حق ولا بد صدق الله تعالى اليك لو كنتم الله بشئ من الخبيثات لآيدكم وريما حكم بغير
 المسح الفراج وقال عليه السلام الصدق لمن اخذ لهذا الجراء على المحرم بكسر وسية لانه لم يأتى رب الارض ارضه
 للاصطفا اذا الحكم لا يصاف في شئ يصلح سببا الى القصد بل لا يرى من يوجب بملك الجفاء فمحق بها صدق
 صدق الله او وقع ما شئ من السكر والبدواهم في بابه ولم يملك لرب الارض ان لم يحددها لذلك فقلت الفرج والسف
 صدر لانه اسم لما لا يوجب الا حله اما في الحال وفي المال بما هذه الصفة والحصل ليس بملك بل هو من اموال الارض وهو
 صار قايما ارضه فكون باجاءها كشجع بليت في ارضه وطهر ان تراب يجمع في ارضه عريان الماء فانه يكون ملكا لرب
 الارض وان لم يكن الارض حده لذلك **كتاب** **للصرف** **وجه** المناسب من
 في السلم **قول** الصرف هو البيع اي بيع بعض الامان محض من بيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة او احدهما
 بالآخر **قول** من جنس ما انما قاله كذا لان المدة سعة في الحاضر او اية فلا يكون مينا وعقد الصرف يسعمل
 الدين والمضروب **قول** والصرف هو المثل الرد لانه قال الله تعالى ثم انصروا صرف الله قلوبهم اول انه
 عند رجوعه على مال لا يقصد به ذاته بل يمتنع به في الفصل بطريق التوسل الصرف هو الفصل لانه كذا قاله الخليل
 احمد رج منه سمي المطوع صرنا لانه فضل على الفايض قال عليه السلام من اتهمى الى غير ابيه لا يعمل الله منه صرا ولا عدلا
 اى لا تطلعوا ولا افترضا اعلم ان الاموال انواع نوع من كل حال كالعد من حكمة الباء او لا قول بحسبها او غيرهما
 ونوع مسح لكل حال كالسائب الدواب اما ملك نوع من نوع مسح بوجه كالمثل الموزون فانه اذا كان

خياري

معنا مسح وان لم يكن معناه وصحة الباء وفائدة مسح هو من نوع من الاصطلاح وهو مسحه في مراح فان كان
 راجعا كان متنا وان كان كاسدا كان سلحه وهذا لان الممنوع من العربى يكون دينا في الذمة كذا قاله الفقهاء ورجع والعدو
 لا يمسح بالعقد الا دينا في الذمة وكاسد من كل حال الحروف لا يمسح بالعقد الا عساف كانت مسحة والمكمل للمورد
 مسح عن مال العقد ماره ودنا اخرى في كل مينا في حال مسحا في حال من حكم الامن لاسد شرط وجوده في ملك العاين
 عند العقد ولا سطر العقد فوات تسلمه ومع الاستبدال والمسح بخلافه **قول** فان ما عوضه بفضة
 او ذهب بذهب بعينه لو كان سطر الما بل ان احلنا في الجردة وانصبا غيرة لعله عليه السلام الذهب بالذهب
 اخر ما ذكر في اليمن **قول** محققا للمساواة فلا يمسح في الربوا بمعناه كذا لا يمسح في الربوا **قول** ان كان يحسب
 في نفسه بغير عدم التعسف لكونه من جنس الاستحسان الذهب والفضة حلق مينا في مراح فسطر المعاملات الخافا للشيء
 بالمسح في الربوا وكان ينبغي لسطر مقر ومال العقد الا ان حال المجلس مقام العقد فيسبيرا فاد او جدد القبض
 في المجلس جعل كانه وجب عند العقد ولا ينعى المجلس موضع جوسه بالعبور وجود القبض في الربوا **قول** ان كان
 بخلاف الخيرة لانه سطر الا حراض الى المحرم بملك سطر كابدل على الرد والعام دله **قول** هاهنا وهاهنا محض
 ومنه قوله تعالى فما لم يفرقوا اكتبنا بينك وبين كل واحد من المتعاضدين لعل الصاحب فسا نصابا وهو ما كدل لعله اصلح
 براسد كانه قال لا بد من مع العاض **قول** بطل العقد لغوات السطر وهو القبض وهذا اللفظ سطر الى ان
 القبض سطر المعامل على الصبي لاسطر الصحة كانه نعم القبض وهذا الصبر سطر الخنازير في هذا العقد لاسطر الجدل
 لان الخنازير مسح استحقات القبض ما على الخنازير لان اسحقا ونا على الملك الخنازير مسح الملك والجل فقبول القبض
 المسحوق بالحدث شرط الا اذا استقط الخنازير والجل في المجلس يعود الى الخنازير وال المنفسد فقلت **قول**
 خيرة اسرى بها بوبا فالسج في الموقوف سدا ان القبض محض في حقه بدل الصرف لاسد ان يكون القبض المحض
 فان قلت وحب ان لا يفسد السج في الموقوف لان الدرهم لا يفسد في العقود عسافا كاسا ودنا فاقصر في العقد الى مطلق
 الدرهم وهو المقبول عن فخر رج فقلت البيع الصرف مسح اذ السج لا يفسد من المسح ولا شئ سوى القيمة فيجعل كل واحد
 منها مبيعا لعدم الاولوية وسح المسح قبل القبض اصح فان قلت لو كان مسحا لكان مسحا فقلت ليس ضروري
 كونه مسحا ان يكون معناه فالمسلم فيه مسح غير مسح لانه ليس مسح مطلقا بل هو مسح من وجه من وجوه وهو
 كاف لسلط الخنازير اذ السببه كالحقيقة في الحريات **قول** بخلاف حقه بحسبه محاربه حوسع الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة محاربه لاسراط الحيا واة عند الحياش وعند المحاربه موقوف بربوا فاد العرف ما هو سطر الجواز فلا يجوز بالتشكر
قول ومن باع جارية فمينا الف مقابل فضة في غنقا وطوق فضة في الف مقابل فضة وقد من الف
 مقابل ام او قانا الذي من الطوق لا يفسد حصة الطوق ولجبت المجلس شرها ومض حصة الامه غير واجب التسليم مطلق
 فيجعل المقود من حصة الطوق لا يفسد من الواجب غيره والظاهر من حال العاين المسلم ان يودي الى الواجب لعل
قول فالعد من الطوق لان السج حرم الجاء في رد الصرف والطفة في سج الامه والطن المسلم ان لا يميل الى الام

نقد

كتاب المسح
 وان لم يكن معناه وصحة الباء وفائدة مسح هو من نوع من الاصطلاح وهو مسحه في مراح فان كان
 راجعا كان متنا وان كان كاسدا كان سلحه وهذا لان الممنوع من العربى يكون دينا في الذمة كذا قاله الفقهاء ورجع والعدو
 لا يمسح بالعقد الا دينا في الذمة وكاسد من كل حال الحروف لا يمسح بالعقد الا عساف كانت مسحة والمكمل للمورد
 مسح عن مال العقد ماره ودنا اخرى في كل مينا في حال مسحا في حال من حكم الامن لاسد شرط وجوده في ملك العاين
 عند العقد ولا سطر العقد فوات تسلمه ومع الاستبدال والمسح بخلافه **قول** فان ما عوضه بفضة
 او ذهب بذهب بعينه لو كان سطر الما بل ان احلنا في الجردة وانصبا غيرة لعله عليه السلام الذهب بالذهب
 اخر ما ذكر في اليمن **قول** محققا للمساواة فلا يمسح في الربوا بمعناه كذا لا يمسح في الربوا **قول** ان كان يحسب
 في نفسه بغير عدم التعسف لكونه من جنس الاستحسان الذهب والفضة حلق مينا في مراح فسطر المعاملات الخافا للشيء
 بالمسح في الربوا وكان ينبغي لسطر مقر ومال العقد الا ان حال المجلس مقام العقد فيسبيرا فاد او جدد القبض
 في المجلس جعل كانه وجب عند العقد ولا ينعى المجلس موضع جوسه بالعبور وجود القبض في الربوا **قول** ان كان
 بخلاف الخيرة لانه سطر الا حراض الى المحرم بملك سطر كابدل على الرد والعام دله **قول** هاهنا وهاهنا محض
 ومنه قوله تعالى فما لم يفرقوا اكتبنا بينك وبين كل واحد من المتعاضدين لعل الصاحب فسا نصابا وهو ما كدل لعله اصلح
 براسد كانه قال لا بد من مع العاض **قول** بطل العقد لغوات السطر وهو القبض وهذا اللفظ سطر الى ان
 القبض سطر المعامل على الصبي لاسطر الصحة كانه نعم القبض وهذا الصبر سطر الخنازير في هذا العقد لاسطر الجدل
 لان الخنازير مسح استحقات القبض ما على الخنازير لان اسحقا ونا على الملك الخنازير مسح الملك والجل فقبول القبض
 المسحوق بالحدث شرط الا اذا استقط الخنازير والجل في المجلس يعود الى الخنازير وال المنفسد فقلت **قول**
 خيرة اسرى بها بوبا فالسج في الموقوف سدا ان القبض محض في حقه بدل الصرف لاسد ان يكون القبض المحض
 فان قلت وحب ان لا يفسد السج في الموقوف لان الدرهم لا يفسد في العقود عسافا كاسا ودنا فاقصر في العقد الى مطلق
 الدرهم وهو المقبول عن فخر رج فقلت البيع الصرف مسح اذ السج لا يفسد من المسح ولا شئ سوى القيمة فيجعل كل واحد
 منها مبيعا لعدم الاولوية وسح المسح قبل القبض اصح فان قلت لو كان مسحا لكان مسحا فقلت ليس ضروري
 كونه مسحا ان يكون معناه فالمسلم فيه مسح غير مسح لانه ليس مسح مطلقا بل هو مسح من وجه من وجوه وهو
 كاف لسلط الخنازير اذ السببه كالحقيقة في الحريات **قول** بخلاف حقه بحسبه محاربه حوسع الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة محاربه لاسراط الحيا واة عند الحياش وعند المحاربه موقوف بربوا فاد العرف ما هو سطر الجواز فلا يجوز بالتشكر
قول ومن باع جارية فمينا الف مقابل فضة في غنقا وطوق فضة في الف مقابل فضة وقد من الف
 مقابل ام او قانا الذي من الطوق لا يفسد حصة الطوق ولجبت المجلس شرها ومض حصة الامه غير واجب التسليم مطلق
 فيجعل المقود من حصة الطوق لا يفسد من الواجب غيره والظاهر من حال العاين المسلم ان يودي الى الواجب لعل
قول فالعد من الطوق لان السج حرم الجاء في رد الصرف والطفة في سج الامه والطن المسلم ان لا يميل الى الام

فان السج الاول سفسخ ضروري وباللهما ومبينا اذا احل الدين بعد الصرف بالشرع نارا بحسنة جرامهم
ثم باع المشرك من ايمانهم لونا بحسنة جرامهم فان لم يصادم لم يعج المقاصد لانه لو كان الدين موجودا لم يقع منها
احق لم يصادم لا يصح في رواه لانه صرف دين سيجب رواه يصح وهو الاصل لان النفاذ يصح في الصرف الاول
واسما وصرف آخر وكان صرفا دين سيقب قوله **قول** ويجوز بيع جريم صحيح ودرهم على الخلف من الدرهم هي
المقطعة التي في القطعة منها قمر الطسوج او جبهه عن ابي يوسف راج في رسالته وسهد بها ما في الانصاح لكن
ان نقرضه على لرد عليه صحا **قول** اعتبارا بالخالف بناء على ان العبد للخالع السبع والمجلو عنه الالهالك
لما **قول** مساجنا راج لم يقتوا حتى لم يصح مشاخر ارج النفاذ في العدا الى العطار في مئة تسوية الى غط بون
عطا والكندي امر خراسان امام الرسد وماو خال الرشيد لانه اغرا اموال دار حيا في ما رانا مقضي باحه الى
فج باب الربو ام اعلم ان المساوي كغالب البضعة في الساج والاسفل في الصرف كغالب الخش ولو باع خالف
الخش او بفسل في قوصح وان لم يحركه عن الاصطلاح **قول** واذا اسمرى بها اي الدرهم المخبوشه
سلحه فكسدت وبرك الناس لمعامله بها بطل السج عند لي حسمه راج وقال ابو يوسف راج عليه حسمه غالب
الخش يوم السج وقال محمد راج حسمه اخر ما لمعامل الناس به لهما ان الحقد صح وانما عذر التسليم بالاكساد اذا
لا يوجب الفساد لانه صفة عار حقه فالبه للزوال ساعه فساعد بالرواج فصار لو اشرك في الربط في لقطع
اوانه واذا بقي الحقد عند ما ونعذر تسليمه في حقه لکن اما يوسف راج اعتبر يوم السج لانه المضمون
بالسج كالمضروب فانه يحصر فحتمه يوم الخصب لانه مضنون به واعتبر محمد راج يوم الانقطاع لانه
موجب رد ما انحدبه الحقد والاسفال منه الى القمه بالانقطاع فحصر فحتمه يوم الانقطاع ولا لي حسمه راج
ان صفة المنه للمخبوشه ساجراض الاصطلاح فاذا بطلت الاكساد لم يمتد في السج بلا من الى اخر ما في
في المتن **قول** وهو نظير الذي بينا في الدرهم المخبوشه **قول** لانه بطل صفة المنه بحدودها
كما مضى في المخبوشه فلاوس هي من مد بطلت صفة المنه بالاكساد صح رد فتمتها **قول** قول محمد انظر
اي في حق المستقرض ان فتمتها يوم الاستقراض اكثر يوم الانقطاع اول قول لي يوسف اسرنا على ان
فتمتها يوم القبض معلومه ويوم اكساد لا يعرف لا يخرج **قول** وحل سري سنا نصف درهم فلو سري بدين
فلوس بقا فلوس او درهم فلوس او درهم فلوس جاز وعلى السري من الفلوس ما ساع نصف درهم فتمتها
وقال زهر راج لانه في النكاح لان الحقد جازي بالفلوس لا بالدين فلو سري سنا نصف درهم فلو سري بدين
سدي بالحد لا بالدين الدرهم لم يوجد فكان النكاح محمولا ولنا ان المراد به ما ساع بالفلوس بدين او درهم
وهو معلوم عند الناس في الكلام فما كان الدرهم عبارة عن قدر من الفلوس فصحت الحقة وقال محمد راج فما
دون الدرهم لا في الدرهم لان الجواز في العليل العاده ولكن العباس باه ولا علة في الكبر والاصح الجواز في الكل
للعرف **قول** وعلى ما سري قول لي حسمه راج بطل في الكل لان الفساد قوي في كل ما هو مذموم وغندرها

مع السج في الفلوس بطل فيما يبي لان مع نصف درهم بالفلوس صحيح وسع النصف نصف لانه فاسد **قول** والكر
لفظ الاعطاء وان قال المظني نصفه فلوسا واعطيه نصفه نصفا لانه كان حوايه كجواها في الاصل لفسق النصفه
سكرا لفظ الاعطاء وفساد احد السج لا يلزم فساد الآخر **الكفالة**
لما فرغ من احكام الايمان وهو ما يثبت في الدين يسرع في ما ن حوازه ضم الدين الى الدين وعدم الاول لكثر وقوعه
قول الكفالة لحد الضم ومنه قوله تعالى وكنت لها ذكرا اي ضمها الى نفسه وقوله صلح انا وكافل اليتيم الى نفسه سريته
ضم ضمته الى ضمته في المطالبة دون الدين وسلف الدين بقوله السافعي بصر الدين الواحد وليس له الكفيل مطالب
بالنساء والمطالبة بالنساء والدين لادن محال اذا المطالبة فرع الدين لا تصور الفرع بدون الاصل ولهذا ذهب له في حقه
الدين من غير من علمه الدين لا يصح وكذا الاستدراك به شيا يصح والسري للدين من غير من علمه الدين لا يصح فطهر
ان الدين موجب على الكفيل الاول اصح لان الدين يقع في دمة الاصل كما كان خلافا لما لقوله مالك لان الاصل سريته
الدين بالكفالة كما في الحواله فلا تصور وجوبه في دمة الكفيل لان جعل الدين الواحد سريته قلب الحسنة فلا يصح
الدين عند الضرورة ولا ضرورة لان المطالبة بفسد فصل المطالبة به كالوكيل بالسري يكون مطالبا بالدين والدين
الموكل حتى لو ابر الموكل على الممرحاز وهذا لان الثاني الكفالة معية الموقوف جعلنا ما هو الفرع في حق اصل اصلا في
باب الكفالة كما جعلنا الدال الذي هو فرع من فروع الملك اصلا في عهد الرهن هذا اصلا في الوفاق قوله الفرع لاسل
الفصل عن الاصل فلما في الوجوب كذلك كما ما سمعنا فاصعب الفصل على ما لالنساء لاسل الفصل عن العهدة جودا
ولكن بصل الفصل اسحتا قاياما هبه الكفيل واسمى منه او الكفيل ادى الدين من مال نفسه جعلنا الدين
عليه لضرورة وتصح التصرف في كذا لو ادى الدين بنفسه لانه لا يد من نفسه الملك في الدين كذا لو اداه الاصيل بنفسه
ولا يمكن اجازة الملك له ما ادى في الدين الواجب في دمة الاصيل لانه يودي الى ملكه الدين من غير من علمه الدين جعلنا
في حكمه سريته هذه الاحكام للضرورة وصلة الضرورة وكذا في الايضاح **قول** تركها الاجازة القبول بشرط
جوازها كون المكفول به مقدور التسليم الكفيل حتى لا يصح الكفالة بالحدود والقصاص لغوات سريتها او غير
الجانبي لا يوجبها الحان في اهلها اهل السريه ان كان حراما مكلنا فلا يصح من العبد والصبي حكمها وجوب المطالبة
على الكفيل **قول** فالكفالة بالنفس جازية هذا ببيان الكفالة بالنفس لان لا يكون قبل سريته المال غاده ومسا سريته ان
الناس اظهر **قول** والمضمون بها مال ضمن الشيء او اوجعه بحسنة يكون ثقله عليه والمراد بها ضمن الشيء
يكون عهدة عليه يكون بعد احكامها **قول** احضار المكفول به اراد المكفول به المال المكفول عنه المدون **قول**
وقال السافعي لا يجوز اي الكفالة بالنفس لان الكفيل غير قادر على تسليم المكفول به لانه رقبيا عليه لاسناد له بل
ما حذر ويدفعه بخلاف الكفالة بالمال لقد رت على تسليم مال نفسه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم الزعم غارم من غير فصيل
بني الكفالة بالنفس في المال مقضي سريتها وعمل مخن الزعم غارم ان الكفيل ضامن لما الزعم من مال او تسليم
على محني انه مطالب به وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم جوزوا الكفالة بالنفس لانه قادر على تسليمه بمان موضح

للطالب ان الكفيل يكون من حاربه طاهرا والجلد منه وبان الطالب على وجه لا يدر ان يسع عنه ولا يستحانه
ما عوان العاضى على الظاهر انما كفيل مفسح بقدر على تسليمه وسفاده في التسليم وقد يمكن بحسب معنى الكفالة
ومواضعه في المطالبة فوجب له مفسح فالحاجة الماسة الى احياؤه وحقوقه الماسة لهذا حازت الكفالة حتى لو اخذ من حل
كفلا مفسد لم اخذ منه كنيلا اخر فاما كفلا ان كان حكمها استحقاقا لطلبه وما يحتمل التعدد فالزام الاول
لا يمنع الزام الثاني المقصود منها التوق في حد كفيل اخر زيادة في التوق فيصحب العائنه ايضا **قول** وسعد
اذا قال كفيل عنه وما بعد عن الدين حقيقه كفيله وجسده او عرقا كروحه ووجهه ورأسه كما مر في الشارح **قول**
وجزا منه كصفه ولعله ان النفس الواحدة في حق الكفالة لا يجزى ان المسحق بها احضارها واحضار بعض النفس
لا يحق فصار ذكر بعض لا يجزى كذكر كله بخلاف قوله كفيلت سده او برجله فانه لا يصح لانه لا يحبر ما عر الدين
قول لانه تصريح بوجوده كالسج سجد لفظ الملك **قول** او قال على اى انما لم يتم تسليمه لان على
الزام **قول** والى معنى على هنا قال صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلو ربه كمن ترك كلاً او ماله قال اى على
الكامل القيم وهو عيال يعلى صاحب والمثيق الفرد وسر وانه اى مهربه رضى الله عنه فالينا والمعني
من ترك لدا كافي لا كافا فالامره بفروض البناضلح احواله من حيث المال **قول** المقدره على الحماكه فيه اذ
المعسر تسليمه على وجه يمكن من احضاره مجلس الحكم وقد وجد وعندها لا يراه لانه انما يراه بالتسليم الذي التزمه وهو
البر التسليم في مفسر كفله وجاز ان يكون سهوده فيه اذ ذلك الثاني يعرفه فلا يراه بالتسليم في مفسر
فلما ولعل سهوده فاما سلمه او ما والقا ضي بخرطه سد فتعارض له هومات ونفى التسليم سالما عن
المعارض فمرا او هذا اذ الم سترط التسليم في مفسر كفله وان شرط فلا يراه وعندها وعلى قوله رضا حلف
المشاخ فيه **قول** لانه لا يدر على الحماكه وهذا لان المقصود من التسليم احضار مجلس الحكم لم يسمع عليه حقه وذكر
لي ياتي فيما اذا كان محبوبا فهو مقرر له تسليم الطهر في الهواء والسمك في الماء **قول** ومن كفيل مفسر اى لم يسل
اذا دفعت الملك فابركى فدفع الله فهو مقرر لان موجب التسليم البراءة فثبتت مص عليها او اذا انتصرف
ثبتت بلا مصص عليه كالمسعر او الحاصب اذ المستعارة والمخضوب يراه عن ضمان الرق ولا سترط قبول
الطالب بالتسليم لان الكفيل يراه نفسه بقاء ما التزم فلا يوفى له على قبول صاحب الحق كالمدين اذا وصح
الدين يراه الطالب فانه لا سترط قبوله **قول** فان كفيل بنفسه على انه ان لم يوافق الى وقت كذا فهو ضامن
لما عليه وهو الفلم محضه اى المكفول بنفسه لونه ضمان المال لانه علق الكفالة بالمال اخدم الموافاة بنفس
المكفول به وهذا الحلق صحيح لحامل الناس له وان كان الناس بابه والمعامل مقرر القياس في البيع كما
لو اسرى بخلافه ان يجوزوه الناح اناه مع ان ماله اصحق من الكفالة فلا يراه مقرر كنهنا وما بها اوسج اولى **قول**
فاذا وجد السطر لونه المال حتى في الم يوافق نفسه لونه ضمان المال لان الكفالة بالنفس لا سافي من الكفالة
فكلا احدهما للموحي لو كفيل بهما معا صح وقال السافح لا يصح الكفالة لان ما الكفالة بالنفس فليامر اما الكفالة

بالمال فلا ماسب وجوب المال على سبب المال بالاحاطة لا يصح كالسج بعمره ما قاله اصحابنا ان الكفالة بالمال
نسبة المذرا سدا ما عبا والزام المال من غير ريب بله شئ ومسبه السج انتهاء لان الكفيل يرجع على الاصيل بما
ادى عنه فكان ماله المال المال ماله لا يصح حلقها على الشئ كهيون الروح ويحي المطر على نسبة السج ويصح
سوط متعارف كخدم الموافاة في وقت كذا عملا نسبة المذر **قول** ومن كفيل مفسر على قال لم يوافق غدا
فعليه المال الذي للطالب عليه فاما المكفول عنه قبل مضي الغد لم يضمن الكفيل مال لان سوط لزوم المال
عدم الموافاة وقد وجد فان قلت سوط وجوب المال عدم موافاة مستحقة وذا لا يكون اخدمون المكفول عنه لان الكفالة
بالنفس سوط الموته متبجي لولا لونه المال قلت السوط عدم الموافاة مطلقا فلا يصح المفسر موافاة مستحقة
ولان الموت غير موضوع لمفسر الكفالة وانما انفسحت الضرورة العجز عن احضار النفس عن احضار المال
والناس للضرورة وسعد وتقدرها فلا يظهر انفساخ الكفالة بالنفس حتى الكفالة بالمال بخلافه لانه موضوع
للمفسر **قول** ومن ادعى على ائمة ما به دينار ودينارى صفيها اول من حال له رجل دعه فاما كفيل بنفسه فان
لم يوافق به غدا فعليه نفسه فعلى المانه فلم يوافق به غدا فعليه ماله دينار وعند لي حقه ولي يوسف ربح وقال محمد ربح
ان ادعاه ولم يمسح احق كفله ماله دينار م ادعى حقه لك لا يصح دعواه لانه على ما مطلقا كحط حشتم على الله
لك على فله ان فكان هذا رسوة التزمها الكفيل له عند عدم الموافاة وهذا الطريق يوجب له لا يصح الكفالة ولو كان
المال مسنا عند الدعوى لهما ان هذه كفالة امكن يصحها فصيح ما اذا س المال عند الدعوى فلان المال ذكر محروفا
صصرف الجاعل المدعى عليه لان العادة جرت ان بينهم الكفيل ذكر بربا ساولة الدعوى اما اذا لم يكن مسنا
فلان الناس علمون المال المدعى به في غير مجلس القضاء في المعارف لا يسون الا عند القاضي فالحاصل المحصور وصوا
لكلهم الى وقت الحاجة فصحت الدعوى على احتمال السان حرمته فاذا من انصرف فانه الى ابتداء الدعوى فظهر به
صحة الكفالة بالنفس يصح الكفالة بالمال لانها ساء عليها **قول** والعجز الكفالة بالنفس الحد ود الى اخذ الى المحرم
على اعطاء الكفيل عنده وعند ماله على اعطاء الكفيل في حد القذف القصاص بناء على ان الكفالة سرعت للتسليم
وتسليم النفس احب على الاصيل هنا فصحت الكفالة كما في دعوى المال بخلاف الحد والحاص لا بها محض حتى انه تعالى
والكفالة سرعت وسق له اكمل انصرفا والله تعالى عنى عذر انا القصاص فالتغلب فيه حتى العاد وحد القذف
مشتمل على ما وان كان العالب حتى الله تعالى ولاى حقه ربح حوله صلح لا كفالة في حد مطلقا ولا ان الكفالة للاسباق
ومسنى الحدود والقصاص على الدرا فالحبر على اعطاء الكفيل عنها بعضى في ساد الوضع بخلاف ساد الحق وانما لا يسقط
بالسبهان محل الاسباق بها كافي المخبر فانه حتى الجباد والاستقط بالشبهه **قول** ولا يحسب فيها اى العجز
والقصاص حتى شهد ساهدان مستورا ان او ساهد عدل حره العاضى بالعدالة لان الجبس لهما الفساد هب
لا للاحتياط وسهادة المستورين صلح للحكم بصلح لسان التهمه وخبر الواحد حجة في الديانات حسب مسهاده
العدل التهمه وان لم يسل صل الحق والجبس لهما الفساد مسرور فانه على الله وسلم جبس خط التهمه بخلاف دعوى

الحال لان الجبس يوج عقوبه وفي عوى الحدود والقصاص عقوبه اقوى من الجبس فاستفاد انصاره ما به من الجبس
وفي عوى المال اصب العقوبات الجبس فاستفاد من عقوبته في عقابيه وعينها في الجبس الحدود والقصاص واما ان
في روافه جبس في كنفه في روافه عكسه لخصول الاستساق واحدا **قول** والرهق الكفالة جازان في الخراج
لان درن اوجب جبس به ويلزم لاجله ومنع وجوب الزكوة ومطالبه اسد المطالبه فاسببه الدون بخلاف الزكوة حيث
لا يصح الضمان بها وان كان واجبا مطالبا به خصوص اذا كانت في الاموال الطاهرة لان الواجب عليه فعل وهو عبادة
والمال محل الاداء والعبادة ولهذا لا يستوي تركه من علمه بحدوثه الى بوضعه بخلاف سائر الدون وهذا لان الدين
وجوبه على مال بدلا عن شيء آخر والمخرج محققا للمقابل بدلا عن الذب عن حرم الدين المحاطة على نية الاسلام
فكان دينا كاجرة فكذلك المخرج اما الواجب الزكوة فملكه مال من غير ان يكون له شيء آخر **قول** فاخذ به
كفلا آخر فيها كفلا لان حكمها استحقاق المطالبه وهي تحت التحدد فالزام الاول في منع الزمان الثاني المقصود
منها التوفيق احد كنفيل آخر زاده في التوفيق فصحت الهامه اذ هما لا ينافيان **قول** لان مبنى الكفالة على التوسع
لان من ابداء له محاله وعلى الكفالة بالدرك وهو ان يقول المشرع ان اخص من التمن ان استحق المسح اعدا جاعا للمحق
في الدرك وقد رما للحق فيه الدرك محمول وكفى بالاجماع حجة بما اذا كنفيل شحته بان قال مكمل لكما اصابك هذه الشجة
التي ينحك فلان وهي خطأ وصح بطلت النفس ولم يبلغ وعدا ما الزم هذه الكفالة محمول لان لا بد من قدر ما يقع
من ابر السجدة وصل سرى الى السجل ولا سرى الدين الصحيح ان لا يسقط الا لاداء والابراء وفيه احترام
عن بدل الكفالة اذ لا يصح الكفالة به لسهولة فخر منه المكاتب مع المساني لان عبدا يابى علمه درهم والمولى
لا يسو جوب على عبده دنا الا انه لما جته الى احتويب الدين كان ما في حقه لاني حلي الكفالة به **قول**
والكفول له بالخيار ان ساء طال بالدي على الاصل لساء طال بكفله الاصيل بالاحالة والكفيل بالكفالة اذ
الكفالة قسم الدين الى الدين في المطالبه فاستدعى حق المطالبه منها الا اذا سوط بواو الاصيل محمد كونه
بحواله كما ان المحاله بشرط ان لا يراها الاصيل كفالته اذ العدم في الحقوق للمعاني **قول** بخلاف
المالك اذا اخذت قفله من احد الخاصين فانه ليس له ان يرضى لآخر لانه اذا رضى بواو الرضا او القضا فقد ملك
الخصوب منه فلا يملك رجوعه وملكه من الاخر والمطالبه بالكفالة لا يقتضي من المملك ان يوجد حقيقة الاستسقاء
حتى اذا استوفاه من احد ما صار المصنوع هو الدين ملكا فلا يكون له مطالبه الاخر وفي الغصب اذا اخذ
بصم من احدى ما بلا رضاء وقضاه بضم من الاخر ايضا **قول** ويجوز تعليق الكفالة بالشروط مثل ان يقول ما
ياعتق فلانا فخلي ما اذ اب لكر عليه فخلي ما عصى فخلي بخلاف ما لو عصى كل طسا والاصل في قوله تعالى ولم يكن
به جيل يجير وانا به رعيم قال لا بد من دل على رجحان الكفول به لا يمنع صحة الكفالة او حمل جبر جهول وعلى ان
تعطى الكفالة بالسوط جاز حيث علق الكفالة بسوط الجبر بالصواع وسرجه من سلسا لمنا اذا قصر الله تعال
او رسوله بلا انكافا فان لم يكن الكفول مكرضا من هذا العالم كان ضامنا عن نفسه لانه كان مستاجرا اذا المستاجر

ضامن لاجرة سواء كان اصيلا او وكلا واذا كان ضامنا للاجرة حكم العقد له بعبور ان يكون كفلا عن غيره فكان بمنه
فله ان اذعم انا ضامن للاجرة حكم الاجارة لا حكم الكفالة فليت الزعم الكفيل لما مر واما من حمل الية على الكفالة بانكر
المناذير الجبر ان الملك يقول لكم لمن جاء به حمل جبر وانا كفيل بذلك فيكون كفالته عن الملك لا عن نفسه لان المناذير كان
رسولا من جهة الملك الرسول لا استجرا يصح له ان يكون كفلا بالاجر عن المرسل فان قلت فظهر انفسا خذ لان الكفالة
لا يصح مجهول اجماعا والكفول مجهول هنا قلت هذا امر ان جواز الكفالة مع جهالة المكفول له وجوازها مضاف
الى سبب جوب المال في مساخ الاول لا يدل على انفساخ العقد والجماع سخذ على صحة الكفالة بالدرك هي مضاف الى
سبب لوجوبه بخلاف **قول** فاما لا يصح التعليق بمحرد السوط كقوله ارضيت الرجح او جاز المطر لم يدخل
زيد الدار فالكفيل تحق كفالته وجب المال لا وكذا اذا جعل واحدا من هوس الرجح او محي المطر اجلا للكفالة بان قال
كفيلت الى الرجح طر السواء او الرجح سطل فلما الساس من ليجال المعروف من الجار ويصح الكفالة لان ما جاز تعليقته
بالسروط لا سطله السروط الفاسدة كالطلا في العتاق لانه في الحال يملك مطالبه بلا عوض لو كان يملك مال
من غير عوض كحبيبه بالسوط لا يفسد فلهنا اول **قول** لا طلاقا روتا وهو قوله صلح الزعم غارم ولا نه
بصرفه حق نفسه بالزام المطالبه وفيه تقوية الطالب اعاننا المطالب في ضرر عليه بواسطة الرجوع لانه سقد يترام
الكفالة وامر بهاد ليل ضاه به **قول** اما اذا ادى خلافه رجح ما ضام لا ادى حتى لو كنفيل عن رجل يداهم جواد
واعطى الطالب زو فارجع مثل ما ضام اي الحاد على الاصيل لان الكفيل اداء الدين ملكا في ذمته فلو لم يملك الطالب
قول كما ان ملكه ما حبيبه ساء على ان حبيبه الدين يحرم عليه الدين يصح اذا سلطه عليه وهو سلطه عليه في الجملة
او يحل في ذلك ليدل الدين منه بمعنى الحبيبه له فمصرفه الدين ليس عليه الدين هو يمكن له ولا نه فعل الدين له باطاله
الدين عليه فليس في ذلك معنى يصر فاما على ان الدين يصرفه عن الضرورة ولا يصح له حبيبه الاصيل الدين عليه فحبل
الدين عليه للضرورة **قول** او ما لا رثا ليات الطالب فوريه منه الكفيل **قول** وكما اذا ملك المحتال عليه في الحوالة
بما ذكرنا نحن ما ذكرنا من الاستساق ذكرنا ان حال على انسان لم يكن على الحال عليه دين فادى الحال عليه ذمنا وعرضنا
عن الدراهم او وصبه المحتال له الدين او صدق عليه او ورثته فانه يرجع في ذلك كله على المحتال له الدين لانه ملك ما في
ذمته بهذه الاسباب يرجع على المحتال عليه منه **قول** بخلاف المامور اداء الدين حيث يرجع ما ادى لانه لم يحل عليه
شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقرضا يرجع ما ادى **قول** بخلاف ما لو كان صالح الكفيل الطالب عن الاداء على حساب
حيث يرجع بحسبانه لانه استساق لبعض الحق ليس سادله اذ لو جعل سادله لكان دنا واذا كان استساقا فلا يرجع
عليه نقد الساقط ولا نه لوابرا الطالب الكفيل عن الكفيل على المطور شيء فكذا اذا ابراه عن البعض اعتبارا
للمحض بالكل لركنيل غير الرجح بشيء خلا فاما الكفيل لانه مسرع فيما ادى فلا يملك الرجوع **قول** وليس للكفيل
ان يطالب المكفول عنه بالمال بل اداء عنه ساء على ان الطالب يستلزم سيق الكفيل لا لملكه في الدين لا بعد الاداء **قول**
فان لو ذم بالمال اي المكفول له لازم الكفيل للكفيل لان المكفول عنه حتى يحصل المكفول عنه الكفيل لان بواو الاصيل

لم

بوجوب براءة الكفيل وهذا لان الدين على اصله عندنا وعلى الكفيل المطالبة به وعلى احد الدين فكان من ضرور سقوط
الدين سقوط المطالبة اذ المطالبة بالدين لا بد من حال **قول** وسواء الدين على اصله دون المطالبة جانزا والمطالبة
فرع الدين سقوط الفرج لا توجب سقوط الاصل لانهم جعل البيع اصلا والاصل تبعه **قول** بخلافه اذا كفل المال
الحال موجلا الى سهر فانه ما قبل من الاصل هذا لان الاصل متى دار الكفالة صار دخلا في نفس المال لان حال وجود الكفالة
لاحق بعمل الاجل سوى الدين وكان الاجل دخلا في الدين فاجل الدين اذا صار الدين موجلا بظهر الاجل فحقها ضرور
وجنا خلافة لان ما خسر الكفيل بجزء ما كفل جالا ما خسر للمطالبة عن الكفيل اذ الملتزم بالكفالة المطالبة وكان ما خسر الملتزم
فلا يثبت ما خسر في حق الدين لانه لم يذكر في معرض الباعث وعنه ذكر الدين في معرض الباعث **قول** ولو قال للكفيل
ضمير ما لا يدري ان من المال فهو اقرار من الطالب بمشاكله من الكفيل حتى يرجع الكفيل على الاصيل اذ كفل ما لم يدر
اسند البراءة الى الكفيل عماها الى نفسه بقوله الى والبراءة التي ابتداهن الكفيل واسماها الى الطالب لا يكون الا بالبراءة
فكان هذا منه اقرارا بالقبض **قول** وان قال ابرأ بك اي قال الطالب للكفيل ابرأ فمما ابرأ اقرارا منه بالقبض
من الكفيل حتى لا يكون للكفيل الرجوع الى الاصيل لان الطالب اسند البراءة الى نفسه على الخصم حتى البراءة التي خسر
بها الطالب يكون بالاستقاط فلا يكون هذا اقرارا بالقبض فلا يرجع واذا طالب جرح من الاصيل لان ابرأ الكفيل بوجوب
ابراء الاصيل **قول** ولو ثبت اي لم يعل الا في اقراره عند محمد رجلا به فانه لا يثبت براءة الكفيل لان ابرأ الكفيل بوجوب
فرجع ويثبت براءة ابرأ فانه يرجع بالسكوت عند من يوسع هذا اقرارا بالقبض لانه اسند البراءة الى الكفيل على الخصم حتى البراءة
التي خرج الكفيل على الخصم بكونه لا يبرأ فانه اذا حل من الطالب من المال حصل البراءة وان لم يوجد من الطالب صنع وهذا
كلما اذا غاب الطالب فان كان حاضرا يرجع اليه انكره فبفسد اي المال او لم يفسد لصدور الاحتمال منه **قول** ولا يجوز تعليق
البراءة من الكفالة بالسرط لانه البراءة بمعنى التملك كافي في سائر الامارات وهذا على قول من يقول بوجوب الكفيل طاهر
وكذا على قول من لا يثبت فيها ملك المطالبة وعلى كماله لانه وسيلة اليه والمملكة لا يقبل التعليق بالسرط وقيل به لان
الناس على الكفيل المطالبة دون الدين الصحيح فكانا سماعا محضا كالطلاق الحاق لهذا لا يبرأ ابرأ الكفيل بالرد
ومتن ابرأ الاصيل بوجه **قول** وكل حق لا يمكن استئناف من الكفيل لا يصح الكفالة به كالحيد ولو كان عند القدر في القصار
لان الكفالة انما يصح بمضمون محرم في اسماها في انفاها والجرى اسماها في العقوبات لان العرض من غير اقرار الحاجب
وهذا لا يحق اذا اقيم على غير الجاني في هذا الا كفل بفسل محرم ولو كفل بنفسه عليه الحد وسواء **قول** وان كفل
على الباعث بالمسح لم يصح صوت كفالة المسح ان يقول كفلت عنك المسح قصد لانه عن مضمون اخر وهو **قول**
والكفالة بالاعان المضمونة وان كانت مصحح عندنا اعلم ان الاعان المضمونة نوعان مضمونة بحسنها اذ ادا بها اذا
هلكت في يد العاقل لم يكن خيرا وان ائتمار عجب مسلما وان كانت من ذوات القيمة كحمتها كالمسح سحافا سدا
والمعيوض على سبيل الشريك المعصوب بخلاف السافخي فان عنده لا يصح الكفالة بالاعان المضمونة بناء على شرط
صحة الكفالة براءة الكفيل على انفاء من عنده وذا تصور في الدين لا في العارض بل العار ولما ان الكفالة ضم الدية الى

قال

الدية في الزام ما كان مضمونا على الاصيل رد العن مضمونا على الاصيل فصيح الزام من الكفيل **قول** لا يحل
مضمونا اخر حتى لا يصح الكفالة به مضمون بخير كالمهر في المسح مضمون بالدين والتمسك الا يصح ما كان
امانة كالودعة والمستعار ومال المضاربة والسركم والمستاجر وعند من يوسع في العارض بدل الحائز
مضمون يصح الكفالة به عندها **قول** لانه عن مضمون اخر وهذا لانه لو صلح المسح قبل القبض بد الباعث
لا يجب على الباعث شيء وانما يسقط حقه في الدين اذا كان المسح مضمونا على الباعث يسقط حقه في الدين نفسه
لا يمكن بحق معنى الكفالة اذ هي ضم الدية الى الدية في المطالبة ولا يصح في الفهم من المحتمل في ما ثبت في حق
الاصيل يسقط حقه في الدين لا يمكن امانه في حق الكفيل ما امكن امانه على الكفيل كونه مضمونا عليه بالقيمة
لا يمكن امانه على الاصيل للاجتماع لمحمد اسفا وجواز الكفالة لا سفا ولا زنه وبما الفهم عند الكفالة بتسليم المسح
يعني لو كفل بتسليم المسح قبل القبض وتسليم الرهن من قبض الرهن وتسليم المستاجر الى المساجر يصح لان
التسليم مستحق الباعث او المنة من اذ ائتمار او الدين وكذا التسليم مستحق المورث اذا كان كذلك اذ جده المطالبة
صحيح في الضم **قول** لانه عاج عنه وهذا لان المستحق تسليم الدية وهو عاج عنه لانها ملك الخمر **قول** وكانت
خبر عنها جاز الكفالة بناء على ان المستحق هو الحامل ويمكنه الحمل على ابيه الكفيل **قول** ولا يصح الكفالة اي بالنفس
او بالمال لا يقول الطالب بجلس العقد عند ابي حنيفة ومحمد رجلا فلا يولي يوسف احدا فواعلى قوله فعل عنه يجوز
يوصف اليه ويوصف لورضي به الطالب منفذ والاطلاق فعل جانز عنه بوصف المفاد ورضا الطالب ليس شرط عنه
وبما الاصل لانه بصر الزام من الكفيل لا الزام فيه على الخمر فيهم المستلزم وصدور كالاقرار ولهذا لا يصح في الجمال
ومن جعل الخلاف في الوصف جعله فرعاً للقبض على التنازع اذ ابرأ امرأه وليس عنها فابل سوف عنه على اجازتها
وبما وراة المجلس كانه جعل قوله كفلت لفلان عن فلان كذا اعتمادا ما لا كنه بصر في الخمر سوف على ضاه وعنده لا سوف
لانه سطر العقد فلا سوف على ما وراة المجلس وهذا لانه عقد ملك على محلي المطالبة في كل مملوكة له وملكها بحد الكفالة
والملك يعوم بالسرط في كان كلامه الواحد سطر العقد وستر العقد لا سوف على ما وراة المجلس **قول** الا في
مسئلة واحدة وهو ان يقول المريض لورسه او لبعضهم كفلوا عني ما على من الدين احرما في مضمونه مع غيبة
الخرمائه فانه جانز استحسانا وان كان القاسم على قول من يوسع في حقه ان لا يجوز ان الطالب غير حاضر فلا يتم الفهم
الا بقبوله ولا ان يصح لو قال هذا الوارثه او لغيرهم لم يصح اذ ائتمار هذا المريض لانه انما يصح بطريق الوصية
منه لورسه ما لم يصحوا دونه ولهذا يصح وان لم يسم المريض الدين في الجمال لا يمنع صحة الوصية ولهذا قالوا انما
يصح اذا كان له مال لان المريض في هذا الخطاب لورسه فام مقام الطالب لما حاد اليه من خال ذمته بضاء الدين
من تركه وفند فح كالحاضر الطالب نفسه **قول** وانما يصح بهذا اللفظ ولا سطر العقد قبول جواب عن شكل
مقدري هو ان المريض لا يجعل ما اعطاهم الطالب وجب له سطر قبوله بعد قوله كفلت كما سطر قبول الطالب فقال
انما لا سطر قبول المريض بعد قول الوارث كفلت ان كان ما اعطاهم الطالب ان عرضه في حال المريض انما هو تحقيق الكفالة

وكذا ما وطفد الامام على الناس عند الحاجة الى محمد بن الحسن ليعال الشكر ويؤد على المال عن المال واحاج الى قضاء اسارى
المسلمين فوطف على الناس على ان لا يخلو لك فهو واجب فممنون بصل الكفالة وان ارد بها النوايا التي يطلب لاسان خيرون
كالجنان في زماننا لا يصح بها لان الكفالة لا لزوم المطالب بها على الاصيل هنا سماعا فلا يصح الكفالة وقال بعضهم منهم
في الاسلام على الدويج يصح الكفالة بها لا في حق بوجه المطالبة فوق سائر الدون والعروة في باب الكفالة للمطالبة
لانها سماعا لا تراها ولها فلنا ان مرقم سوزج هذه النوايا على المسلمين بالنسبة بوجوه ان كان لا يحد في احد طامنا
ولهذا قلنا ان من قضى له غيره بامر رجح عليه وان لم يستطع الرجوع كالوقضي من غيره بامر فاما العسمة هي
العامة بعضها او حصتها منها والرواية ما وصل اليها الموطعة الدراسة وهي المقاطعات لدواسه في كل شهر
او طلبة اسهر والمراد بالنوايا غير راسل بلحقة احكاما ويحتمل برفع وصل المراد بالعسمة اجرة القسام **قوله** ووجه
العرف ان المعراقر بالدين هو سبب لوجوب المطالبة اذ على نفسه حقا على المقر له وهو باخير المطالبة الى شهر والمقر له
سكروا القول للمكر في السبع والضامن ما اقر بالدين في اذ على نفسه في الاصل واما اقر على المطالبة بعد شهر والمقر له
مدعى عليه حق المطالبة لنفسه في الحال الضامن سكر ذلك والقول للمكر ولا ان الاصل في الدون لم يربح جلا والاصل في من الحواضر
لانه ان وجب مرضا او ائلا فظاهر لوجوب مناه فذلك لانه ما يبرز من ملكه على المسح ناجرا اذ العادل ما عليه
ظاهر حاله في مرضي بوزن الملك ناجرا لا يبدل لاجر ولهذا لا يثبت الاجل لا سبط فكان القول لمن انكر الحواضر كما اذا
ادعى احد المتحاورين خارا السوط وانكر الاخر القول للمكر والاصل في الكفالة بوجع وليس بجارض حتى يثبت الا شرط
فوجب له بغير قول في مانه وقال السافعي في القول للمقر في الفصل ان الزن بوزن حال هو جمل فاذا اقر الموجل
فتد اقر احد بوجع الدين فيكون القول له كافي الكفالة وذكر في المتن السافعي في الحق الثاني بالاول وهو سكر لان الخلاف
مستقل عنه كاحكامنا فحتمل ان يكون له قولان وكان لفظ المصنف والسافعي في الحق الاول الثاني راوي يوسف فامروا
منه الحق الثاني بالاول المحذور وقع من الكتاب **قوله** وكمل له رجل الدرك فاستحق المسح ليس للمسح لرايخذ من الكفالة
الجميع بعضه له به على الباع لان الكفالة بالدرك كفا له بالمر فلا بد من وجوب المصنف على الباع ليعصره ككفالة به ويستحق
والفضا بالمسح المستحق لا يحب التمر على الباع ما لم يفسخ العقد ويحب التمر على الباع اذا قضى العاضع بالمر على الباع
ولهذا الواجاز المستحق السبع جميع الباع فاما نصير ككفالة اذ قضى بالمر على الباع فبيل ذلك الكفالة فلا يكون للمسح
ان ماخذ الممسح الكفيل هذا جواب ظاهر الرواية فان العقد لا يفسخ بمجرد الاستحقاق وحكم العاضع على ظاهر الرواية
ما لم يرض له بالمر على الباع وهو الصحيح فلم يحب على الباع رد التمر على الباع على الكفيل وهذا لان الاستحقاق لا يفسد اداء
السبع فاولى لا يفسد الباعا لا المعصا بالحبة لان السبع سطل بها لعدم المحل فخرج على الباع والكفيل عن وجه حسمه
ان الحضور من المستحق طلب الحكم من العاضع لئلا يفسد مفسد به السبع كما يفسد بصره المفسد حتى لا يفسد
اذا المستحق بعد ذلك وعنه يوسف ان احد العين عكم الحاكم لئلا يفسد مفسد به السبع وعنه ان العقد
بالفضا لا يستحق فخل هذا الرواية للمسح لرايخذ الكفيل لانه اذا قضى عليه بالاستحقاق **قوله** ففضل رجل

بالعقد فالضمان باطل لان العقد اسم مسرر كمدفع على الصك لعدم لانه وسقط عنه ان كابر العدة وهو ملك
الباع في يده وعلى العقد لانها اخذت من العدة والعقد سواء وعلى حقوق العقد لانه من المالك للعقد
وعلى الدرك وعلى خارا السوط في الحدس عهده الرضوخ لانه اى خارا السوط وعذر العدة باصل الضمان
فبطل الضمان للمحالة بخلاف الدرك فان ضمانه صحيح اتفاقا لان ضمان الدرك ضمان الممسح ودوا الاستحقاق
وهو المحذور فتمنا من الناس وكان المصنوع محالوا ما هو فاد على الوفاء ما لم يرض فصح فان قلت ينبغي ان يرض
الى ما يصح الضمان به وهو الدرك يصح للضمان بثلث فروع الدية اصل فلا يثبت السجل اسكوا لاختار
مصل ضمان العدة عند لي يوسف ومخرج ضمان الدرك فكانت على الخلاف على هذا القول **قوله**
ولو ضمن الجمار اصل السبع عند لي حسمه لان ينسب عند حسمه المسح على المسح كسليمه لا محالة وهو باطل لانه
ضمن ما لا يقدر على الوفاء به ولو ضمن حسمه المسح او رد الممسح الضمان لانه ضمن ما يمكنه الوفاء به وهو تسليم
المسح ان احار المسح ورد الممسح على الممسح **قوله** وعند ما يرض الدرك اى صح عند ما لا يرض
الجمام عند ما وهو ضمان الممسح عكم تسليم العدة ورد الاستحقاق وهذا كالدرك ما واد اعلم
باب في احوال المسح ما فرغ من بيان احكام كفا له الواحد سراج في بيان كفا له الاسر
وانما اخر لما ان الواحد مقدم على الاسر **قوله** لا معارضة بين ما عليه من اصاله وعلى الكفالة لان ما عليه
من الدين اصل عكم الدين وما عليه من كفا له المسح والعارضة اصل مفع على الاصل فاذا زاد المودى على البصف
سلمت لانه يادى عن الممسح اذ انما يرضى من الاصل اذ البصف مفع الا اذا حكم الكفالة فخرج جميع ما ادى
فما زاد على البصف محصاه انما هو اصل المالك في حسمه وفما هو كفيل هو مطالب في حسمه غيره المودى
ما لم يكون اتفاقه على علسا جدر وهذا اقتصر لانه لا يحتاج الى الرجوع الى اصد وهذا خلاف ما اذا كانت عسدا الطريق
له على الزجر عكم ان كل احد منهم كفيل على خرس ما ادى احدهم سياتي المودى نفسه فاصد بل يكون عسما
لان هذا لوجعل المودى عن المودى خاصة لكان يحسن اذا ادى مقدار نصيبه بمراده فمعه عا عليه من المبدل
والمولى ما رضى يحسن احد منهم الا وصول جميع المال اليه في جعله من نصيبه بخرم سوط يد كور في العدة نصا
وهذا لا يجوز **قوله** يودى الى الدور سانه انه لرجل المودى على صاحبه واذا ان رجح عليه كان لصاحبه
ان يقول ان ما رضى ادا او ككادائى ولو اذنت بنفسه كان ان جعل المودى عا عليه كفا له على لاجل
ما اذنت كذا لكان جعله عنك فيكون دورا فلا يقدور فمما زاد على البصف لا يودى الى الدور لانه ليس لصاحبه
ان يقول جعل ذلك عا عليه كفا له ان ادا او ككادائى لان صاحبه لم يرض كفا له لانه المودى يرضى عا عليه لاجل
خلاف المسلم التي لم يرض لان فيها كل واحد منها حكم الاصله شئ بل هو كفا له كذا مفع المودى شياعا ورضوه
الرجوع مفسد ما ادى على صاحبه وان الدور وانما بطل لانه لا يملك به بخلص على الدور وهذا ثالث لان المودى لم يرض
جميع ما ادى على المكنول عنه فلا يفسد الدور **قوله** ويخفى المسئلة في الصحيح ان كل واحد من الكفلاء

بل يحتاج الى النقل الخسفي **قول** وهو برضا المحلل الى المدان والمحال عليه اي الذي قبل
الحواله والكل معرر في المتن **قول** لانه لا مرجع عليه اذ لم يكن بامر وهذا لان المحلل كالمكفول عنه وهو
الكناله بل ارضا المكفول عنه فكذا يصح الحواله بل ارضا المحلل **قول** وقال في لادرا المحلل اعسارا بالكناله
لان المقصود بها التوثيق اذ اذا ما المطالنه كما في الكناله لا في سقوط ما كان له من المطالنه ويعبر بها قاله
ان الاحكام السريه يكون على حق المعاني اللغويه ومعنى الكفاله الضم بمعنى لم يكن موجها ضم الدية الى
الذمه ودالا يحقق مع برائة ذمه الاصيل ومعنى الحواله النقل ذالا يحقق الفراغ فتم الاصيل لان
الدين من اسفل عن ذمه لا يبقى فيها والاستساق يحصل باخبار من هو اولى بالمحل احسن منه في النفا **قول**
وانما يجز على الصول ان قد انقل المحلل الى غيره جرات سوال هو ان يقال لو اسفل الدين من ذمه المحلل الى ذمه المحلل
عليه لما احتج بالصول ان قد انقل المحلل الى غيره جرات سوال هو ان يقال لو اسفل الدين من ذمه المحلل الى ذمه المحلل
فلم يكن سريه ما قال قلت هو من ذمه حال ذاء الدين في ذمه في الحال قطعاً وما ذكر من مفهوم فلت السريه
من قصد الاحسان الى الغير غير قصد دفع الضرر عن نفسه اصله وهو هذا الاداء قصد دفع الضرر عن
نفسه حيث سقط من نفسه المطالبه والمحسن حال اعاده الدين عليه بالموت فلا يكون سريه ما **قول** وقال
السافعي لا مرجع وان يوي يحيى لا يعود الدين الى ذمه المحلل ان توي لا ذمه من ائتمت طلقه لانها ربت
بالحواله وهي مطلقه فلا يعود الاستساق حده لان الساقط لا يعود كما لو راء بالبراء ولنا ما روى عن عثمان رضي
موقوفاً ومرفوعاً في المحال عليه اذ امان من فلسا فال يعود الدين الى ذمه المحلل قال لا يوي على مال امرئ مسلم
ولان العرف من سريه الحواله الوصول الى سقاء الحق من المحل الثاني لان النفس العجوب ان الدم لا يحلف الوجوب
وانما يحلف في حق الانفاء فصار السلامه من المحل الثاني كالمسروط في الحق الاول لما انها المطلوب فاذا انحصار
المسروط عاد حقه في الاصل كما كان ولا البراء حصلت بطريق الانتقال فاذا لم يسلم له من المحل الذي اسفل اليه
يعود حقه الى المحل الذي اسفل عنه كما لو اسير من الدين ساء وتصلك قبل العصف فحقه يعود كما كان فكذا
هنا والجامع انها سبب كتمل النفس حتى لو راضا على فسخ الحواله انفس حتى ان ذلك السبب كتمل النفس **قول**
وهذا شأنه على لسان فلا يترى على التحقيق حكم القاضي عند خلافها لان مال الله عاد وراج قد يصح الرجل في ذمه
غساة والعكس وعند التحقيق معر في حق اخراجه من السجن فكذا في حق غيره اعلم انه لو مان المحال عليه مفلساً
وترك كسلا كفل عنه بامر او غير امره لا يعود الدين الى ذمه المحلل لان ذمه مطالب الدين كذمه معات الموت وترك
وهنا ذهبنه غيره بامر او غير امره وسلطه على السج او لم تسلطه يعود الدين الى المحلل لان عذر الزهن لم يسو بعد
موز المحال عليه مفلساً لانه لما مات مفلساً لم يبق الدين والدين بالدين لا ذمه محال **قول** والقول من المكره على
ان الاصل فراغ المديونه **قول** واذا طال المحلل المحال بما حاله به فقال اما احلت بعضه الى كسب وكسب في بعض
ما على فلان ولا شيء كذا على فقال المحال لا بل احلني من ذمه المحلل قاله المحلل لان الفدا في اصله في الدم والمحلل سكر

بالاصل المحال بحيث لعارض فكل اعتبار الاصل احوق من ذلك احواله وعدا او بالدين لان الحواله نقل الدين من ذمه الى
ذمه فلو الحواله بسبب نقل الصرف على طريق السوكل لهذا قال محمد راج اذ اصار مال المضارب من ذمه على الناس وامسح
المضارب عن الدين فماله احول بالمال على الغرماء اي وكله واستعمل في نقل الدين فلم يكن حجه للمحال على المحلل صار
معتزاً بالدين بل كان محملاً كان القول قول من ائتمه حجه بميمنه ووجب القول لادرا ومنه الوكيل **قول** ولا يرجع
وجلا الف درهم واخال بها عليه احوال الحمله في هذا ان الحواله نوعان معده بدر على المحال عليه او يحل يد
نصيباً وودعه او غير ذلك مطلقه بان يرسل الحواله ارسالاً ولا يصد هاهنا من بعضه في حمله على اصل الدين
عليه دين لا في ذمه عن له والحواله المعده كاسطل موت المحال عليه مفلساً سطل بقوات ما صدر الحواله اذا كان
القوات لا الى حلف ما اذا كان القوات الى حلف فلما سطل الحواله لان القوات الى حلف كقوات حل احوال الله
على مدونه لم تحطه من ذمه او وودعه او غصه صح لان الحواله المعده يصح من حارة من غير الانفا وهو
لو كمل المحال بعض الدين والعرض من المحال عليه يسلم ما عنده او عليه الى المحال فكذا عند الجمهور ولا ما ذكره الجليله
من المحال عليه لعلو حق المحال به كالهض فانه الملك الراهن مطالبه لعلو حق الميراث به وليس للمحال عليه ان يدفعها
الى المحل لما ذكرنا فان دفع ضم المحال لانه استهلك ما يتعلق حق المحال فان باق المحل عليه دين فله بعض
المحال من الحواله فالدين الذي للمحل على المحال عليه يسمى بغيره بامه المحلل المحال السورة وعند زهره كان ذلك
للمحال على الخصوص لانه اخبر به في حسونه فكذا احد مانه كالهض في حق الميراث لهذا الملك المحلل ابطاله
بالبراء والهيه ولنا ان الدين في ذمه المحال عليه على ملك المحلل فله المحال لانه لو صار ملكا كان ملكا الذي
من غير من عليه الدين لهذا الوبطاح من المحال بالبراء كان المحلل احوق واداني على ملك المحل صار من غير ما يه
ما يخصر لم يخص المحال به لان اختصاصه بملكه ربه او بدا والدين على الغير لا ينفذ العملك بوجه ما علف
الرهض لانه ملكه بل لانه بعضه صار مسوقاً من وجهه وكان اخص من من سائر الغرماء واذا قسم الدين بين
غرماء المحلل لرجع المحتال حصه الغرماء على المحال عليه في الحواله كانت معده بدر على علم وقد اسحق في كسائل
الحواله لقوات ما صدرت له ولو هلك الودعه او اسحق الخصم في الودعه بطلت الحواله اما اذا هلك الودعه فلا
المحال عليه البرم الاداء من محل الحنف فلا يلزم الاداء من محل آخر فصار له ملكها وكذا لو اسحق الودعه واما اذا
استحق الخصم فلا يلزم وصل الى ملكه ووصول الخصم الى ملكه بوجه براه الخاصب عن الضمان فبان ما صدر
الحواله لا الى طرف سطل الحواله وان هلك الخصم سطل الحواله لانه فان الى طرف هو الضمان والحلف يقوم مقام الاصل
وكان الخصم قائماً مع فلا سطل الحواله بخلاف الودعه لانها هلكت لا الى طرف لان الودعه امانه بالحواله لا يخرج
من كسب ما مان وهذا لان امانه لا يوجب الضمان على امانه في تقديم الحواله فان صورته ومعنى سطل الحواله **قول**
خلاف المطلقه لان من نفسه المطلقه حتى لو احواله حواله مطلقه لا سطل حواله الذي للمحل على المحال عليه ولو بالودعه
او العصب الذي عده بل بديه المحال عليه وحلت المحال عليه اذ او دين المحال من نفسه والمحلل لم يضر من ذمه

ومعصية من المحال عليه ولا يسلط الجواهر ما خذ خلاف الجواهر المقدره لان هناك لو لم يسار كل سدا السار كهم اسهل الجواهر
سلط نفوات البعد فمجرد الدين على المحل فمجرد غير المحل هذا خلافا واذا ادى المحل عليه من الجواهر من مال نفسه
رجع على المحل صار غير محال فصار غير ما و لو كان الجواهر معصية من المحل على المحل فصار غير محال
المحال عليه من الجواهر رجع المحل بدنه على المحل عليه لان منه بعد الجواهر ما على ملكه وانما لم يملك بجهة لانه يعلو
حق المحل فاذا اذ الحق بالبراء فلهذا ان يرجع ولو وصي المحل للمحال عليه و ما من المحل فمورد المحل عليه لا يرجع
المحل على المحل عليه بدنه لان المحل عليه ملك الدين بالهبة والارث لانها من اسباب الملك بخلاف البراء ولا يسلط
لا يملك فلم يملك المحل عليه ما في نفسه بالبراء وان لم يملك المحل عليه من فعي الهبة والارث رجع المحل
عليه على المحل لانه ملك من الجواهر بالهبة والارث لو ملكه بالاداء يرجع احاط المحل عليه من فكي اذا ملكه يمكن
بالهبة والارث في البراء لا يرجع لانه لا يملك سدا فان جسد المودع الودع رادى من مال نفسه لم يكن مبرعا
استحسانا بالحصول المقصود الامر كالوكيل السريع بالاساق على مال الموكل وبعض الدار اعدا والحق
او مضى من مال نفسه وعند مال الموكل فانه لا يكون مبرعا استحصانا **قوله** وبكره السفايح جمع شفيحة
ضم السين وفتح الناء بحرف شفيفة وصورتها ان يرفع الى اجز عشر فترقا لمد فحق الى صدقة لتسعد به
سقوط حظر الطريق فلن لم يكن المسفحة شروط ولا كان فيه عيوب ظاهري لا يكون في الظاهر ان يكون في الظاهر
ما خذ مال الماتق فلا ماس به وانما اوردته في الجواهر لانه احاط الخطر المودع على المستعرض فيكون في محلي الجواهر
باب القاضى وجه المناسبة بين البابين انه لما فرغ من
سان احكام المعاملات اصوله وفروعا وهي ابحاث المنازعات احتاج الى بيان ما يقع به قطع المنازعة وهو
القضاء وسان صنف من يقطع وسان ما يحتاج اليه وهو السهادة الادب اسم يقع على كل باضه محموده
والادب للماضى ما ذكر من سراط السهادة وغيرها والقضاء عبارة عن الاحكام لغة وعمل الازام شرعية
وما هو سر وعه بالكتاب قال الله تعالى ان احكم بينهم بما انزل الله والمسنه فانه صلح وصوى على علينا
ومعاد ارضى الله عنهما والاجماع والمعقول ففي القضاء ما لحق الظاهر العدل به فامت السموات والارض
ودفع الظلم من الجاهل وهو ما يدعو الله على كل عاقل انصاف المظلوم للمظلوم والتمسك بالحق والامر بالمعروف
ونهي عن المنكر والاساءه وكان عليه الخلفاء والعلماء واهل القضاء اهل السهاده لان كل واحد منهما ماس
بان لو لم اذكر احد منهما فبعد القول على الخبر والكل احد منهما الزام فالسهاده **قوله**
والناسق اهل الصلح لانه لو لم يصح الا ان لا يولى لانه لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه
فصحة كافي حكم السهاده فان لا يولى لانه لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه
عدا لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه
ارضى لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه

السافق من الجواهر فصار غير محال فصار غير ما و لو كان الجواهر معصية من المحل على المحل فصار غير محال
المحال عليه من الجواهر رجع المحل بدنه على المحل عليه لان منه بعد الجواهر ما على ملكه وانما لم يملك بجهة لانه يعلو
حق المحل فاذا اذ الحق بالبراء فلهذا ان يرجع ولو وصي المحل للمحال عليه و ما من المحل فمورد المحل عليه لا يرجع
المحل على المحل عليه بدنه لان المحل عليه ملك الدين بالهبة والارث لانها من اسباب الملك بخلاف البراء ولا يسلط
لا يملك فلم يملك المحل عليه ما في نفسه بالبراء وان لم يملك المحل عليه من فعي الهبة والارث رجع المحل
عليه على المحل لانه ملك من الجواهر بالهبة والارث لو ملكه بالاداء يرجع احاط المحل عليه من فكي اذا ملكه يمكن
بالهبة والارث في البراء لا يرجع لانه لا يملك سدا فان جسد المودع الودع رادى من مال نفسه لم يكن مبرعا
استحسانا بالحصول المقصود الامر كالوكيل السريع بالاساق على مال الموكل وبعض الدار اعدا والحق
او مضى من مال نفسه وعند مال الموكل فانه لا يكون مبرعا استحصانا **قوله** وبكره السفايح جمع شفيحة
ضم السين وفتح الناء بحرف شفيفة وصورتها ان يرفع الى اجز عشر فترقا لمد فحق الى صدقة لتسعد به
سقوط حظر الطريق فلن لم يكن المسفحة شروط ولا كان فيه عيوب ظاهري لا يكون في الظاهر ان يكون في الظاهر
ما خذ مال الماتق فلا ماس به وانما اوردته في الجواهر لانه احاط الخطر المودع على المستعرض فيكون في محلي الجواهر
باب القاضى وجه المناسبة بين البابين انه لما فرغ من
سان احكام المعاملات اصوله وفروعا وهي ابحاث المنازعات احتاج الى بيان ما يقع به قطع المنازعة وهو
القضاء وسان صنف من يقطع وسان ما يحتاج اليه وهو السهادة الادب اسم يقع على كل باضه محموده
والادب للماضى ما ذكر من سراط السهادة وغيرها والقضاء عبارة عن الاحكام لغة وعمل الازام شرعية
وما هو سر وعه بالكتاب قال الله تعالى ان احكم بينهم بما انزل الله والمسنه فانه صلح وصوى على علينا
ومعاد ارضى الله عنهما والاجماع والمعقول ففي القضاء ما لحق الظاهر العدل به فامت السموات والارض
ودفع الظلم من الجاهل وهو ما يدعو الله على كل عاقل انصاف المظلوم للمظلوم والتمسك بالحق والامر بالمعروف
ونهي عن المنكر والاساءه وكان عليه الخلفاء والعلماء واهل القضاء اهل السهاده لان كل واحد منهما ماس
بان لو لم اذكر احد منهما فبعد القول على الخبر والكل احد منهما الزام فالسهاده **قوله**
والناسق اهل الصلح لانه لو لم يصح الا ان لا يولى لانه لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه
فصحة كافي حكم السهاده فان لا يولى لانه لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه
عدا لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه
ارضى لا يسلط الناسق لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه لانه لا يولى من علمه

قوله معروف بها أي العروة عادات الناس لأن القياس فترك بالعرف لا يرى إلا مسنعا جودا على العباد
قوله ولا بأس في الدخول في العضاء من سيق نفسه هذا منسوخ من مطلق العضاء فإنه ذكر مطلقا لا بأس من سيق نفسه
فكيف لا بأس في الدخول في العضاء من سيق نفسه هذا منسوخ من مطلق العضاء فإنه ذكر مطلقا لا بأس من سيق نفسه
مركه لأنه في حديث آخر جاء بالقاضي الجدل يوم العمامه ومملكه أخذت من الحديث قال صلح من سيق العضاء فكأنما
يدعي نفسه بغير سكين لهذا المسح كبر من العلماء كالسجني إلى حسنه وغيرهما وقد روي عن الحسن رضي الله عنه
حبس من ضره لاجله مراحيه قال له أبو يوسف لو سئل لعبد الناس من طرأ له شبه المبعوض قال لو امرت أن
أقطع البحر سباحة أكنت قد رعلته وكافي بك فاضا ولا تغرنك ما يولهم الحديث بالعاقبي الجار والاسلاء بالبلاد
الذي هو بوجه فان لك من سائر سلطان المريد وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم توفى بالعاقبي العادل يوم
العهمة لسانه بن جهم بن حنبل من حسان الملوغ يوم كان بمقداره خمسين ألف سنة وهذا محمول على ما يمكنه
العام به ويصح عنه فودي إلى مصحح الأحكام ولا النسي صلح وفي علمنا العضاء ولو كان هذا الوعد على الدخول
فتم على ليل للاق لم يولد أعلم أنه كره السعلاء لغير خاف الخف فيه وإن من منه لا كره ما أصل العضاء فريض عكبه ومنه
مسحه فداشر الصحابة والبايعون ومضى علم الصالحون لكنه فرض كفايه لأنه ما فرض بغيره بل أخره وهو
وطع المنازعات من الجباد ورفع لأسباب الحبس الفساد وهذا يحصل بأفامه البعض فلا معنى للوجوب على الكل لكنه
إنما ساج الدخول في العضاء من سيق نفسه أنه يودي في حقه وبكره الدخول في الخاف والجموعه ولا ما من علم نفسه الخف فيه
وصل كره الدخول في محارم العول صلح من سيق بالعضاء الحديث **قوله** والصحيح في الدخول حصه في العضاء طبعها في
إقامة العدل بالحديث عدل ساعد خبر من عبادة سبه والإسباغ عنه عزمه لأنه ما مور بالعضاء المحي ما بطر إلى ابتداء
أنه بعضه الحق لم لا تدر عليه في الإسباغ ولأنه لا يمكنه العضاء إلا ما عانه غيره ولعل غيره لا حسنه **قوله** وأخلاه
للعالم عن الفساد والحديث محمول على حركة وطالب العضاء **قوله** وبغني لا يطلب الولاء أي بطلبه ولا سلبها
أي لسانه لقوله صلح من سيق العضاء وكله أي تركه إلى نفسه ومن أحمر عليه بل علمه ملك بسده أي يلتزمه الرد
ونوقته الصواب لأن من سيق العضاء فقد اعتد على علمه وورعه ووطنه فصار محجبا فلا يلزمهم الرد وعزم
الوقوف وأجر عليه فقد اعتصم بحبل الله ورتب كل علمه على الله فهو حسنه فلهما الرد ونوقه الصواب **قوله**
لأن الصحابة رضي الله عنهم ساعدوه من معاوية أي حذما أظهر الخلاف مع علي كرم الله وجهه والمحق كان مع علي رضي الله عنه
في يومه **قوله** ومن بعد العضاء ساج نوان العاقبة الذي قبله ودوان العاقبة الخراط التي فيها نسخ السجلات
والصكوك والمخاضة بصلح الأوصياء والعلم في موال الوفاء ومعدر المعصيات هذا لأن العاقبة كانت تحت
أحد من يكون في الخصم والآخر يكون في دوان العاقبة لأنه ربما احتاج إليها المعنى من المخاض وما في الخصم لا يكون
عليه الزيادة والمقصان **قوله** لم يكن الساج الذي كبر عليه العاقبة المحزول هذه النسخ من المال بحجر على الدفع
لأن ذلك كان في يده لعلمه ومداها العمل بخبره فلا يكره يده وكذا أن كان من مال الخصوم في الصحيح لأنه

ما الحدة للقول بل للتدبر كذا الخصوم تركوه ذلك لعلمه وقد يحول العمل بالغيره **قوله** وسعت مسير أي سحت
وطين من ثلثه ليعتصا د نوانه بحضه المعزول آمنه والواحد كفي في الأسان حوط وسائر العاقبة المعزول سنا
فستأ ما كان من نسخ السجلات بمحان خريطه وما كان بصلح الأوصياء وأموال السامح بمحان خريطه وما كان
من معدر المعصيات بمحان خريطه وما كان بنسخه فيم الإوفاف عجلان خريطه وما كان بالصكوك بمحان خريطه
لأن هذه النسخ كان يجب صرفها للقاضي المعزول فلا يستند سيق ذلك حتى احتاج إلى نسخها ما بالاعاقبة المقلد
عستنه لو لم يحتمل كل نوع في خريطه ولو احتاج إلى نوع منها احتاج إلى تنقيش جميعها وأما سائر العاقبة
المعزول وإن لم يكن فوجهه لا يحاط به من الرعا بالسكسنة عليها ما استكمل عليها ومضى مصادك كيمان ذلك
أحمرار عن الزيادة والمقصان **قوله** ونظر في حال المحبوسين لأنه منطبق طرأ للمسلمين في أوجع وانكر
فصامت عليه منه الزمنا به **قوله** حتى نادى عليه أي أمر نادا ما نادى كل يوم إذا طس حرك بطلت فلهذا
فلان المحبوس القلاني يحول فلهذا حتى جمع منه ومنه فان حضره الأقران أي القاضي ان يطلعه سادى كذا كذا
فان حضر خصم واحد منهم جمع منه ومنه فان لم يحضر خصم واحد منهم كفلا ما انفساهم وأطلعهم **قوله** وسط
في الودايح وارضاغ الوقوف أي علمها جعل على ما يقوم به العنة أو الإقرار بكون كل كجه **قوله** والاسد
قول المعزول لا يحاط به من الرعا **قوله** إلا ان يقر أي والبدان المعزول سلمها الله لأنه منقار ان
البدكات للعاقبة كانه في يده في الحال أنه لو كان يده مال ذا الفريد كذا المال لسان يعمل قراره كذا هذا **قوله**
الإاداء بالقرار لغيره أي لا إذا بداء ذوالبداء لقراره فليسلم إلى المقر الأول للسوق حقه ضمير للقاضي
المعزول همه ذلك ومسله ما قراره ان البدكات له فاختار المعزول وسلم إلى الذي قرأ القاضي له **قوله** والمسجد
الجامع أو إلى علم مجلس القاضي بل لا يكون تخفيا على الخراء وأهل البلدة والمسجد الجامع في كل بلدة أسهر المواضع
ولا يحق على أحد **قوله** وهو يحسن المنص هو قوله تعالى أنا المنبر كونه تجس والمناص وهي ممنوعة عن دخول القوم
صلح فاني لا اخل المسجد بالمنص حيث لا يبي لكر الله تعالى للمحبوسات الصادر عن من سنان ولنا قوله صلح
أنما يثبت المسجد لكر الله تعالى الحكم فتسوى بينهما فكان عبادة كالصلوة مقام فيها **قوله** كما إذا كان المحبوس
في حقه فانه يخرج القاضي لسماع الدعوى السبادة من السهود والإساره إليها إلى باب المسجد كذا هذا **قوله**
ولا يعبل هديه لأنه صلح قال هدايا الأمر أغلوا وقال عليه السلام هدايا الولاء رشوة **قوله** الزمني من محرم لأنه
من صلح الرجم أو من خرجت عبادة قبل العضاء بمهاد أنه لأنه لا يصير أكلا بصاد بل بأعسار المقادير عنها **قوله**
وكذا إذا أراد المهدى على المعتاد برد الزيادة لأنه إنما زاد لاجل العضاء **قوله** ولا يصير عومها أي عومها خاصة
لأنها لاجل العضاء فمصدر أكلا بصاد **قوله** إلا ان يكون عامه كالعروس الحان لأنه لا يمدد فيها ولأنه
صلح كان بعضي من الناس بحس الدعوه وكان يقول من يحس الدعوه فقد عصي بالقاسم ولأن الدعوه إذا كاس
عامه لا يكون القاضي معصودا علفا ما إذا كانت خاصة لأن المقصود حينئذ هو القاضي فصار أكلا

بقضائه والصحيح ان المضيف لو علم ان القاضى لا يحضرها لا يحضرها في خاصة وان كان يحضرها في عامة
وان كان من القاضى ومن المضيف فانه محسب وان كانت الدعوة خاصة لان جانه دعوتة صله الرحم لان اجابته
دعوتة صله الرحم فيجوز ليعول هدمه كذا ذكر الحنفية في خلاف قوله صلح للمسلم سنة حقون عدتها
هدم من سمعه العاطس في الاسلام وادار المقسم ونقص المظالم وحول المسلم لا يسقط عنه سعة القضاء لكنه
لا يظن المكث في ذلك المجلس وهذا اذا لم يكن المريض من المخاصمة فان كان فلا ينسب له جرحه **قوله** واذا حضرا
سوى منهما في المجلس والقبول له قوله عليه السلام اذا اولى احدكم بالقضاء فليستسوي بينهما في المجلس والقبول له
عن مساره احدهما واسارته وبلغه حجة وصافيه والضحية وجهه والمزاج معه او مع غيره وبلغه الشهادة
لان ذاكسرا في الاخر وبلغه به مائة المسل في ما يذهب به ترك حجة حذاجوره ومخيه بلفظ الشهادة ان يقول له اسهد
بكذا وكذا لان فيه اعانة لاحد الخصمين في كلفه في الخصم واسمحه ابو يوسف في غير موضع التهمة لان الساهد
قد حضر في المجلس القضاء بهسده وللقاضى حصة وكان يفسد احداً والحق للمسلمين وصانه لها عن التعطيل كالاشجار
والسكنى **فصل في المجلس** فلما فرغ من بيان ما للقباض من الحكم وما ليس شرع في بيان حكم من استج **قوله** وهذا
اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت له من جسد كما سئل في المجلس جزا الظلم وبالمطل يصير ظالمًا لقوله صلح مطل الغنى
قوله فان اسع جسد في كل من لزمه بدلا عن ما حصل فيه كالتهم والقرض والقرعة تحتد كالمهر المعجل والكنالة
لشؤون ما ان غناه في هذين الموضوعين اما في الاول فانه ظهرت مدرته ما دخل في ملكه وزواله تحتد في الثاني فلان الزامه
ما خساره دليل لبيارة اذا الظاهر انه لا يكتسب الا ما يقدر على ادائه واما اذا اطلب المرأة الموجل والمهر بعد ما دخل بها
فالقول للزوج في عسرة لانه لا دلالة له هناك العدة **قوله** ويروي عن يعول من علمه في مسج ذلك اعلم انه ذكر الحنفية
ان القول للزوج في مسج ذلك لانه يمسك الاصل وهو الحقة وان الدان يدعى امرا عارضا **قوله** ويروي عن القول له
ما ليعنى من كل من كان الدين في مسج بدلا عن ما مال بالقول للمدعى فان كان بدلا عن ما ليعنى ان القول للمدعى عليه **قوله** والمستقر
احدهما ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه موسر وادعت بعهدة الموسر في رجم الزوج انه محسر وعليه بعهدة المحسر
فالقول للزوج انه محسر ليمسكه بالاصل وبما هما ان احد السر يكفر في اعتق الجدل المشترك وزعم انه محسر فالقول للمعتق
فما ان المستلتم عال فان القول له وان هو قوله فان اسع جسد في كل من لزمه بدلا عن ما كالتهم وبذلك العرض والقرعة
تحتد كالمهر والكنالة لان فيها الزام ادا وادام على النكاح والاعاقا ما ان مدرته على البعقة والضمان كما في المهر
والكنالة **قوله** القول له خزن هو ان القول للمدعى في مسج ذلك والى القول له الا فيما بدله مال **قوله**
والبحر في معنى مسج هاتين المسلتين على وجه لا بد ان يعضا ما في الكتاب في ظاهر الرواية جسد في كل من لزمه
بدلا عن ما ليعنى ان القول للمدعى في مسج ذلك والى القول له الا فيما بدله مال **قوله** والمستقر
سقط الموت لا ساق كذا ضمن ان الاعتنا غير لي حصة **قوله** فلا بد ان يمتد المدة لسعد هذه الفائدة مقدرة
سهرين وبلغه لهذا وعند لي حصة رج انه قد رتب شهر وعنه ما رجحاه شهر وعنه سنة اسهر والصحيح ان التقدير

لزمه

مفوض الى اى القاضى لان المجلس لا يصحار وذا اختلف فيه احوال الناس **قوله** فان لم يظهر له مال على سبيله بغيره
والمدة لقوله تعالى ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة يجسه بعهدة يكون ظلم **قوله** ولو قامت العدة على اقله
قبل جسد فعل به كان يعنى الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل **قوله** وصل لا سبل وبه كان يعنى عامة المشايخ وملا الصبح
في نهائيه قامت على المعنى فلا يعول بعهدة العسار بعد المجلس لا جاع خلاف ما صله والمرتبة في حود المجلس في نهدة وموخر
سده المجلس مضائقه وذلك في كل عساره ولم يوجد ذلك قبل المجلس اعلم ان لفظ المهر هو قوله لو قامت العدة على اقله
قبل المدة اعلم فانه من قوله قبل جسد لانه يدل على عدم قبول العدة قبل المجلس بعد ما جسد قبل تمام مدة المجلس والى تمام
المجلس من نهدة على عسرة واقام رت الدين منه على لسان من سمعه اليه وانها ليس امرا عارضا **قوله** وفي الجامع الصغير
وانما اورد روابه الجامع لانها عالف روابه القدرى عسرة الظاهر لان هناك قال لم يحل جسد نهدة وانما قال جسد من
ان رواه الجامع محمول على ما هو مطلق عند القاضى بالارادة مع عسرة او عند غيره وعند ظهور المطل بوجه المجلس عليه في الرواس
فلا مخالفة **قوله** لانه ظالم بالامساع والمجلس جزا الظلم **قوله** ولا يجس الدين في نهدة وكذا الجدة والجدة وان علوا في قوله
صلح انت وما لك لا سكر طاهر نور مبه وان بركت حصة والمجلس عسرة شدرى بها ولقوله عليه السلام لا سداد والبوله
وهذا نوع عقوبة فلا تسحقه الولد على ابويه وحده كالحرد والقصاص **قوله** الا اذا امتنع من الاساق عليه اى
بجلس الاب اذا امتنع من اتفاق طهله لان العدة لحاجة الموت فبما امتنع قصدا صلا كانه وان سار الدين لا يسقط تناخر
الا ذاء والعدة يسقط بمضى الموت **باب القاضى في القاضى**
فلما فرغ من بيان طرق اتصال الحق الى المستحق بلسانه سرع في بيان اتصال الحق الى المستحق بلسانه والاول اصل الباق فرغ
والاصل مقدم ومن لم يفرغ من بيان اتصال الحق الى المستحق بالمسافة سرع في بيان اتصاله بالكنانة **قوله** فان شهدوا
على خصم اعلم ان المراد من الخصم وكل المدعى عليه او كلفه وهو غالب **قوله** وهو المدعى على ان يمسك
او كما با حكميا يعنى هكذا انما في مصطلح القضاء فالحاصل من سجل القاضى الى القاضى لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاضى
الى القاضى لا يكون الا قبل الحكم ويستمر طر كونه الكتاب من معلوم الى معلوم والمدعى عليه معلوم والناس من جوار العمل
مكتاب القاضى لان كانه لا يكون اولى من خطابه ولو حضر بنفسه مجلس القاضى المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في الكتاب
لم يعمل به القاضى فكذا اذا كتب اليه ولكننا جوزناه فيما ثبت مع الشهادة ان طاجه الناس اليه قد يكون الساهد للمره
على حصة في لده وخصمه في لده اخرى فيعذر عليه الجمع بينهما ولا يمكن من سهد على سهادها فاكرا اليه سجدون
عن احوال الشهادة على وجهها فيحتاج الى عمل سهادتهم بالكتاب والمجلس في القاضى **قوله** في المحقوق سدرج عنه
الدين النكاح ما ان ادعى رجل نكاحا على امرأه او بالعكس اذ ادا كتاب القاضى بذلك والطلاق لا راجعت طلاقا على زوجها
والسعة والوكالة والوصية والوفاء والرواية والسئل اذا كان موحة المال والنسب المحو والمنع الغصب
والامانة المحجوزة والمضاربة المحجوزة لان ذلك بمنزلة الدين الذي يحرف بالتدروا الوصف لا يحتاج فيه الى اشارة والعبارة
لانه يحرف في المحجوز لا يحتاج فيه الى اشارة **قوله** ولا يسلف الاعيان المستقرة كالساكنات العبد والامان والحاجة

او الاجماع نحو الحكم على متوكل التسمية فاسد فان مخالف لما اتفقوا عليه في المصدر الاول كان مضادا فاما
للاجماع وكذا الحكم بحوازم سج ام الولد **قول** ما يكون مولدا لادليل عليه معناه لادليل على احتد عليه ولم يرد
نفس الدليل **قول** والاصل في الرضا في محلهما فانه ينفذ ولا ينفذ ما جهاد آخر لا يروى في شريكتها
وضا بفساد خالف فيه عمر وعليا فلم يفسد الوعد من فاضلي طراز الحكم فيما استوعق في الاحتاد فمدح عمر رضي الله عنه
لما كبر استغاله فليد الرضا ابا الدرداء فاقتصر اليه الرجلان في شيء يفتي لا حدهما لم يفتي عمر المقتضى عليه فساله
عن حاله فقال فاضلي على فقال عمر يرضه لو كسل ما كان له نصيب لك فقال المقتضى عليه وما منعك عن الرضا فقال عمر
للسهنا نصي والراي مشترك سارا الى الاول ورجح بانصال العصا به فكذا يفسد بالهوى وروى عن عمر رضي الله عنه
انه قضى في حاد به نفسه م قضى في مخالفة في ذلك فصل في ذلك كذا قال بذلك كذا نصنا وهذه كالمقتضى ان لا جهاد
الساني كالأول الاول بان يند انصال العصا به فلا يفسد جهاد لم يند به لانه ذونه والعصا حق السرى على صاها
ومضيا لانه لم يند ولا يرض عليه ولا نالوا فلنا انه لا يفسد الرضا الاول لا يفسد الساني للماثل ليس سطل الرضا الساني يورد
الى ما لا يفسد **قول** وان كان عامدا ففسد رواسا ما واحد عزم النفاذ لانه قضى ما هو خطأ هذه واما وجه
النفاذ فلانه ليس بخطا سديد ويحمل ليركض الحق هذا وعندهما لا يفسد في الوجهين وعليه الفتوى كمال في المتن وفي
الصغرى اذا قضى محل الاجتهاد وهو الذي لكل يركض خلافه فسد عند لي حنفية وعليه الفتوى **قول**
والمجهد في الركون محال لما ذكر اى من الكتاب السنة والاجماع **قول** وفما اجمع عليه الجمهور لا يفسد مخالفه
النص في ذلك خلاف للسنا خلاف وروى عن سعد بن المسيب عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سالت ربي
فما خلف فيه اصحابي من جدي وحي الله تعالى لي ما يجد ان اصحابك عندي منزلة النجوم بعضها اضاء من بعض فمراة
شيء ما هم عليه من خلافهم هو عندك على المهدى ففسد الشيخ الامام ابو بكر رضي الله عنه ما من حرك بطاعة الامراء لا
في المحصنة واما سماع العلماء في الزله والبدعة ولزوم الجماعات الجماعات الا عند الضرورة فهو في الفروع من
اهل الاخلاق الرحمة ومن كسبها منها فهو من اهل الاخلاق البدعة والاختلاف من الزجر والحداف كذا في البدعة
وبذلك يشهد بصاريف اللغز لان لا يفسد حاله راده بكل في به يدل على انه العمل احد من محل العلم ان القول
انما يكون حجة باعسار دليله لان المجهد سح الدليل لا السائل الاجماع من اقوى الدلائل يكون ما يعال به عدما يدل
الاجماع المهدى فيكون مدلوله ضالا فاذا المقصد من الخلاف غير المقصد من الاختلاف الخلاف عبارة عن
قول مجبور معادل للاجماع او قول الجمهور ويغني عن دليل عليه والاختلاف عبارة عن قول نسأ عن دليل مجبر
مسلح ليل معال به فلما اجمع فيها الامصار على شيء يقول احد كالف بولهم يكون خلافا لا اخلافا فان قضى لغير
بقوله لا يفسد لان الرضا ينفذ في موضع الاختلاف في موضع الخلاف به لانه اذا كان القود من رجل امرأة ففتت
عن القود فاطل فاضد كذا قضى بالقود للرجل قال لا يفسد لفسا فانه لا يفسد لعاض آخر ليس يفسد الحق وسطل القود
لان قول من قال في ذلك مجبور مخالف لقول الجمهور والكتاب هو قوله تعالى كفى بالمرء كفرا ان ياتي بعهده فلو ان
الاجماع

لو حكم حاكم مجاز سج روى العصيل فرجع الى حاكم اخر فانه يفسد حكم الاول سطله لان فيه اجماع السلف لان
الخلاف فيه حكمي عن عياض قلنه قال لا يروى الا في النسبة فاصحها بصفحة على حرمه سج الدرهم بالدرهم ولم يفتي
العاضى لهول لا يفسد وروى رجوعه عن هذا القول قال ابو عبد الله الحراني وذكر ان سماعه عن محمد بن يوسف
وليس عليه نص في حكم الحاكم منها ان المرأة اذا روجت على صادق الف درهم بحسد او غير عنه واسر بصرها
نوبام طلقها قبل المدخل بها لم يفسد البتة بصف السور انما يعود بصف المسمى قال مالك في يعود اليه بصف الثوب
قال لو حكم حاكم بغير ما لا يفسد حكمه وكذلك قال في الزوج اذا دخل امراته فالقول قوله انه سلم المهر اليها ولو حكم حاكم
فسخ حكمه وكذلك حكمه المتعة والطلاق البلاء وبروح التسريح وحكم الحاكم بحوازم المتعة او بالطلاق البلاء
لا يفسد او حكم حاكم بكا ح التسريح بفسخ حكمه ومنها اذا مات الرجل وترك ابنه ومولاه الذي اهدى فالميراث بينهما
بصفان فكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يورث مولاه الحاقه في ذى الارحام كمولي المولدة قال محمد بن حاكم
مذهب عبد الله بن مسعود لم يفسد وضاه وروى حكمه قال الشيخ ابو عبد الله الحراني الذي كره محمد بن محمد بن محمد بن محمد
خاصة لان الاختلاف وان كان ساني الصحابة فمدح الاجماع بعد انه لا يورث وكذا الحكم بحوازم سج ام الولد لا يفسد
عند محمد هذا المعنى عند مجوز ولم يعتد بالاجماع الذي جدد الاختلاف لان ذلك الاجماع مختلف في محل محل
حده الواحد فكذا فيما حشره ومجوز ان يفسد بفسخ من سطله فيقول في هذه المسئلة مثل ما قال محمد بن
خلاف ابن مسعود خلاف لما لم يظهر في الصحابة وخلاف الواحد لا يفسد على الجماعة ما لم يستمحوه وسوغوا الاجتهاد
في سج ام الولد فظهر الخلاف استفاض **قول** وكل شيء قضى به العاضى في الظاهر يحرم فهو في الباطن كذلك
عند لي حنفية وكذلك اذا قضى بالاحلال وهذا اذا كان الدعوى بسبب معصية السرى ونحوه وقال ابو يوسف ومحمد
وزفر والشافعي وجههم انه لا يكون في الباطن كذلك لعل المسئلة ان قضى العاضى في العقود كالسج والسرى الاجاق
والنكاح والفسوخ كالأقال والرقبة بطلاق ونحوه يسود الزور بفسد ظاهرها باطنا عند لي حنفية وعند الباقرين
فسد ظاهرها لا باطنا واجموا ان الاملاك المرسله بفسد ظاهرها لا باطنا وفي الهبة والصدقة رواسا عن لي حنفية
ومعنى بفساد ظاهرها ان سلم المرأة الى الرجل بغير سلمى نفسك لانه فاذا زوجك والفساد باطنا ان كل له
وطنها وحل لها التمكن فيما سده ويسر الله تعالى له سعادة الزور بفسد ظاهرها لا باطنا بفسد العضاها طاهرا
لا باطنا لان الرضا انما يفسد بفسد ظاهرها لا باطنا فكيف بفسد باطنا فصار كما لو كان يسود كتارا
او عسدا او محدودا في العقود المسهودة عليه بحالهم والفاضلي يعلم فان قضى بفسد ظاهرها لا باطنا وكما
لوقضى بفساد منكوحة الغر او عند الغر يسود الزور فانه بفسد ظاهرها لا باطنا بالاجماع ولان القضية
اظهار العقد سابق اظهار العقد والاعتد محال وانما العقد لم يسبق في ذلك ان يكون باسطا الى عاب القبول
ولم يوحده الى حنفية ما روى ليرجلا ادعى على امرأة نكاحا من يدى على رضي الله عنه واقام ساهدين في قضى
بالنكاح منها فالت ان لم يكن بينهما امر المؤمنين فزوجني بها على ساهدين زوجا ولم يفسد بينهما

لم

فلا يصح الصلح لان الصلح على الدعوى انما يصح اذا كانت صحيحة اما اذا كانت فاسدة فلا اذا الصلح انما يصح
لا صدق التمسك بالافتراء انما يكون اذا وجهت التمسك بالافتراء انما يكون اذا وجهت الدعوى على ما اذا
كان المدعى معادرا معلوما كالملك ومخوفا يصح الدعوى لئلا يجرى حقا فيها فيجعله على ما اذا ادعى اقرارا صاحب
الدار يخوف فيها حتى يصح الدعوى لا يرى انه لو ادعى على انسان سالا يصح الدعوى لو ادعى عليه انه اقر له بشيء
صح وان الصلح على معلوم عن مجهول خارج عن ذلك لانه جهالة في الساقط فلا يودى الى المنازعة فلا يورث في الفساد
لما عرف **قول** ومن ادعى اقرارا في يد رجل انه وهبها له وسلمها اليه في سائر اقسامه العاضلة اليه فقال انه جرد
في الهبة فاسميتها وادعى ما قبل الوقت الذي ادعى الهبة ويرهن عليه لا يصح لئلا يجرى في وقتا بعد الوقت الذي
ادعى فيه الهبة ويرهن عليه يصح الفرق بين الوجه الاول الموقوف غير ممكن في حق الساقط لا يمكنه ان يقول هبة
مندهم من جرد في اسميتها منه منذ ولان لما قال جرد في الهبة فاسميتها فمداد على شرا لا حقا فاذا اقام البينة
على السرا السابق كان منافضا فلا يصح وهذا معنى قوله ادعوى على الشرا بعد الهبة ومم سهره وزيه قبلها وفي
الوجه الثاني الموقوف ممكن فلا يحق الساقط وهذا لانه يمكن لغيرك الهبة مندهم من جرد في الهبة فاسميتها منذ
اسبوع وهذه المسئلة يدل على الساقط انما يمنع صحة الدعوى اذا لم يمكن الموقوف اما اذا امكن فلا وذكر في رواية ان التوقيف
من المدعى شرط فان قلت منع لئلا يصح في الوجه الاول ايضا لانه ادعى سرا ما ملكه بالهبة قلت اذا جرد الهبة
فقد صحتها اذ جرد ما عدا النكاح من الحقوق فصح له خلاف النكاح لانه لا يحل تملك النفس فاصححت الهبة في حق المدعى
عليه ويوفى النفس في حق المدعى على رضاه فاذا اقدم على التمسك فقد رضى بذلك الفسخ فم النفس فاسميتها ما رضى بها
فاذا اسمرى منه بعد ذلك فقد اسمرى له لا ملكه فصح **قول** ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشرا قبلها اي
لو ادعى الهبة ثم برهن على السري قبله ولم يعمل جرد في الهبة فاسميتها لم يضر لان دعواه الهبة في الوقت اقرارا منه
بملك الواهب في الهبة في ذلك الوقت ثم دعوى السري قبل ذلك يكون رجوعا عن ذلك اقرارا فكان منافضا فلا
يمكن سانه بالبينة فاما دعواه السري بعد ذلك بقراره او اقراره بالملك في ذلك الوقت فيمكن سانه بالبينة **قول**
اذا الفسخ ثبت نه اي المحذور متشابه بين النسخ وهو رفع من الاصل من المحذور وهو انكافا بالعقد من الاصل
فيجعل محاذ عنه ولهذا لو عاهد جعل ذلك في حقها فاذا اجمدا حدها جعل ذلك في حقها في حقه ولكن لا يفسخ
احدها ما لم يعمل الاخر صريحا او دلالا فاذا عزم النسخ على ترك الخصومة فقد رضى بفسخ صاحبه دلالا فم النفس فان
قلت كرف نفسا لفسخ في حق الباع بحجة العزم على النسخ وفسخ في حق الموقوف لا يثبت بحجة العزم الا ترى من له خيار
السرط اذا عزم نقله على نفسه العقد لا يفسخ العقد بحجة عزمه قلت قد اصررت لك ففعله وهو اسماك
المهدة وعلمها وما اسببه ذلك فكان النسخ يعمل اثره به البينة لا بحجة العزم الا ترى من له خياره كرهذه
الدابة يوما كذا اليه كرهها الى مكان كذا فاخذ بها المستاجر وذهب بها وكرهها ان ذلك يكون موجبا كذا ايضا **قول**
ومل قرانه بعض فلان عشر دراهم ثم ادعى انها زون في مهرجه صدق مع نفسه ولو قال سيق له صدق

معل

لان اسم الدرام مع على المحاد والريون والمهرجه دون المسوقه ولهذا يجوز العزم في المهرج والسلم الريون
والمهرجه لا المسوقه والعزم لا يحصر المحاد فلا منافض بين دعوى الرمان والمهرجه وبين الاقرار بعض
الدرامه فصيل **قول** ولو اقر بعض المحاد او بعض حقه او بالاسسفاء ثم ادعى انها زون لم يصدق لانه منافض
اما الاول فظاهر وكذا في غير ذلك حقه في المحاد فكان الاقرار بعض حقه مطلقا او اقرار بعض المحاد والاسسفاء عيان
عن البعض بوصف الباهم فكان عبارة عن بعض حقه ايضا **قول** ومن قال الاخرى على الف درهم فعلى المقر له شيء
على عليك ثم قال مكانه بل عليك الف فلس على المقر له ان المقر له اذا قال لا شيء عليك فمزداد اقراره والمقر له سافر
برد الاقرار فلكل ابطاله بنفسه فاذا ابطال الحق بالعدم فاذا قال جرد لك على عليك الف درهم فمداد منه دعوى لا الف فلا بد
من المحبة او صدق خصمه بخلاف لو قال المقر له انك المقر له ثم عاد الى المصدق فانه يصح لان المقر له اسسفاء
ما ابطال المقر له ثم لان الفسخ اسم اليمين فيها كالسج فاذا انكر المقر له ورواه لم يفسخ لنفسه حتى يساعده صاحب
فاذا رجع الى المصدق فمردجج والاقرار بالسري ثم جعل صدقه وهما خلافا ودكر في المين ههنا ولان امر السرا
لا يفسد بالنسخ كما لا يفسد بالعقد لانه حقا ما في العقد فعمل المصدق عليه وذ كرفله ولان لما عذر اسسفاء التمر
من المسمى في رضى النافع مستقبله ونسخه والوقوف من كلامه صعب **قول** وقال في لا يصح لان النسخ
مسدود عن سوا جرد لانه تسليم على الواجب فمردا انكره فكان منافضا ولما ان الوقوف من الكلامين فمردا لانه
يمكنه ان يعمل لم يكن له على شيء وكذا في سني خصوص ما طله ودعت الملك ما دعه فمردا لانه غير الحق في نفسه
وبرامه ولهذا لا يرضى باطال او يرضى بها لانه لا يرضى به بعض **قول** لان الوقوف سائر الكسرة ليس
لحق الحال فصار كانه قال ليس لك على شيء في الحال لاني قد مضت حنك ولا يملك ابراني الا برانه لو صرح به **قول**
فامر بعض وكلامه ما رصانه الى اخره ودلت هذه المسائل على انه اذا امكن الوقوف من الكلامين مع وقف غير دعوى
الموقوف ذكر في بعض المواضع وسرط ودعوى الوقوف يقول البينة **قول** وغرض يوسف يعمل اعمارا لما ذكرنا
ايه فصل الدين الذي مر الاق وحده الظاهر الوقوف من الكلامين من جرد ادر سرط البراء عن الحب صرفا الحذر
سحره عن ايضا صفة السلامة الى جسرهما وبعبر للعقد من وصف الى وصف لا يعد محال اذا ابطال الوقوف ظهر
الساقط فصح صحة الدعوى كاسمى البينة في حقوق الجهاد ملا دعوى اما الدين بديني ولا يكون اطلاقا مرسولا كذا
هنا **قول** ذكر في اي اذ اكتب رجل اقرارا بدينونة في مثل كسب كسب اخره ومن قال بهذا الذكر الحق فهو ولي الله
ان شاء الله اي حرا خرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك وكسب حبل السري كسب اسفله وما ادرى فلا
من ذلك فقلان خلاص ذلك سلمه ان شاء الله بطل الدين كله بطل الذي ذكر الحق وفسد السري الخلاص في الدين
لا دم والسري حازر وقول ان شاء الله بصرف لي قوله ومن قال بهذا الذكر الحق وعلى الخلاص سحسنا فالحاصل لم يفسد
نصفه في ماله عندهما لان الاصل في الكلام الاسسفاء والصك كسب الاسسفاء فصار ذلك له صرفه فمردا اسسفاء الى ماله
وصرفه عليه وعنده صرفه في جميع ما سدم سطل الكل لان كلام الصك كسب محطوبه بعضها على بعض الكلام محطوبه

معل

بعضها على بعض اذا احتج اخرها اسلينا بغيره الى صوم وصلو وحيث ان الله لا يترك شي
 كنهنا ولو بول فوجه ما لو لا يلحق بالحي سساء بالكل اذا الفرج في الصكوك كالتسكوت النطق ما طلب لماذا انكبت هذا
 ولا يصح التوكيد على هذا الوجه انه يوكد المحمول المحمول لا يصح وكذا قلت الحرف كذا ساقط ولا ماسع المدون
 عن استماع خضوبه لو كفل ان التوكيد بغير رضا الخصم المزمع عند الحجة وعلى يد الرضا ههنا بغير التوكيد لارضا
 انما لم يرد هذا لانه اسقاط واسقاطات يصح مع الجهالة **فصل في القصاص بالمول** **قوله** في حرمات
 العضا في حال الحصة سري في بيان العضا في حال المات واما اخر لوافق الموضع **قوله** وقال في القول لها
 لان الاسلام حادث الاصل فيضا في حوادث الى اقرب الاوقات بعد الموت لنا ان سبب الحرام ما في الحال وهو
 اختلاف الدين في الحال يدل على ما عليها كما في سلة الطاحونة اذا احلت المخرج المستاجر حرام الماء واعطاه فانه حكم
 الحال يستدل بما على الماضي وهذا طاهر بغير الدفع وما ذكره بغيره للاستحقاق سانه اعلم في الحال حجة من حيث
 الطاهر يصلح للدفع والناكذ ووزن له سائر خاصة الورى الى الدفع فصل في الظاهر ساهد الهم وخاصة المرأة الى الاسات
 لا يصلح الظاهر حجة لها ولو مات المسلم ولم امراه نظرنه فجات مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وصلح الورثة
 يعني قالوا اسلمت بعد موته فالقول للورثة انضا لانه يدعي امرا حاد ما والاصل في الحوادث بغيرها وحدوثها
 الى اقرب الاوقات في الحال انها ممسكة هنا بما مسكوا به بعد وهم مسكوا هنا بما فيده ممسكة بعد غير انها في السلتين
 ممسكة بالظاهر لاسات الاستحقاق وهم مسكوا به في السلتين للدفع والظاهر كفي لدفع الاستحقاق لاسات
 الاستحقاق فان قلت الماء اذا كان جاريا في سلة الطاحونة يجعل الحال حجة لصاحب الطاحونة حتى يفضي الى جرحه على
 المستاجر فقد تمسكتم بالحال لاسات استحقاق لاجل قلت بعد انما على سبب الوجوب هو العقد واحلنا في الداي
 والظاهر يصلح حجة للناكذ واسما ما كان على ما كان وفي سلة المرات احلنا في حود السبب وهو الزوجه مع
 اساقما في الدين عند الموت فلا يصلح الظاهر حجة **قوله** فانه يدفع اليه المال لانه اقران ما في يد حق الوارث
 بطريق الخلاف فصار كالمو اقرانه في الموت ومن حق تطرق لاصاله وهذا لان المودع زعم ان المودع مات
 وان هذا في تركه وكونه مودعا لا يدفع خصومه من اودعه فكذا لا يدفع خصومه طرفة عينا لو اقر لول
 انه وكل المودع بعض المودع او انه اسراه منه حيث لا يور بال دفع اليه لان صاحب المديعه يعرف بانه
 ملك الغائب وهو حي في يده في لودعه بد الغائب فلا يملك ابطال يده وملكه ما اراده وفيه يصح اقراره بعد
 اقراره في ملك الغير زعمه وهذا زعم لم يمت لم سق ما لكا وان المالك هو الوارث فلم يكن يصح اقراره
 بعد اقراره في ملك الغير **قوله** لا يور بالدفع اعلم انه لو دفع لغيره ان يسترد قال سبب الاسلام على
 الدين في السلتين ان يسترد لانه يصير سلعيا في بعض ما اوجه وروي عن طهر الدين المرعابي انه
 يرد في ذلك لو لم يدفع حتى هلك في يده قبل ان يضم وكان كغيره لان المنع من كل المودع في حقه
 كما منع من المودع كذا في الفوائد **قوله** وحذر اقر لاني لم تكذب فلم يصح فان قلت منعي ان يضمن

منه

المال للمقر له الثاني لانه اقران بصف ما في يدي حقه حيث قال انه ان المسك ايضا قد سلم الكل الى المقر له
 الاول لانه اقران ان المسك وما اقره بصف ما في يده حقه وليس ضروري كونه اسلمت استحقاق
 الارث **قوله** والمسك فيما اذا اسلم الدين للغير ما وقضى الباطن بدونهما واحتمل ان يكون على المسك من غيره او قامت
 البعنة على الموارث ولم يسهل السهم وانهم لا يعلمون له وارثا غيره فان الباطن ساء في ذلك فان فعل ولم يظهر له وارث
 اخر مضمون في حق المال البه هل باخذ منه كغلا ام لا لهما ان العاضى يصح طر اللحيث الموت يرتفع بغيره ويجوز ان
 يكون للميت وارث غائب وغيره غائب في حق العاضى الى اصحابه بالكتل مبالغة في الاحصاء وسداد ما على الواكح
 اذا وجد آتيا او المدية لفظه وسلم الاتق واللفظة الى صاحبه بالعلامة فانه يحاط بالكتل ضار هذا كالمراة
 تسسقى زوجها عاتبة له عند رجل ودعه والمودع مع المودع والروحة والعاضى بقر لها المدية وماخذ
 كسلا منها ولا يضمنه ان حق الحاضر معلوم وحق الغائب هو المودع لا معارض المعلوم فلا يجوز الباطن والتعطيل
 الى زمان التكفل كالمسك السري في يده بالثبته فانه يضمنه لمدعي السري لا يورثه منه كسلا ليرتفع ظهور مسك في
 مده او قبله او اسلم الدين على العدة فانه ساء في يده وماخذ منه منه ولا يورثه كسلا ليرتفع ظهور من اخر لان
 المكفول لم يجهول اضرار كما لو كفل لحد الغرماء فانه لا يصح للمجهول بحلاف البعنة لان حق الزوج في الودعه مات
 وهو معلوم واما الاتق واللفظة فبغيره واسان والاصح انه على المحل في كل رد في علامة اللقطة واقران العدة
 ككفل اجماعا لان الحق غير ماس وعلامة او قول العدة وان لا يوجب الاستحقاق لهذا كان لم يمنع فكان لم يورث
 الى زمان التكفل حتى لو ظهر الاستحقاق البعنة كان الباطن الى زمان على الخلاف في قوله وهو ظلم اي ساء مسا
 وفيه دليل على ان الحق يند كطي ويصحب على ان با حصره بربى عن يده بغير اعتبار **قوله** لهما ان الحاضر فان فلا
 يترك المال في يده وانه لو ترك يده فبغيره سخرل هذا العاضى وموت فاذا حضر الغائب وذو اليد سكر لمحمة المسفة
 في اماله فكان النظر في بغيره من يده ووضع في يده كذا في حقه ليريد الباطن لا يورث بغيره ولا يورثه لان
 العضا وقع للميت بالكل لان الوارث قال بلامرات ولا ارث الاسوة الملك للمورث احتمال كونه محاربا الميت ثابت
 فلا يفسد يده والاصل في كل ما يملك له المداينة فكل ما فيه الى المخرج المستحق **قوله** وكذا حكم وصي الام
 والاخر والعم على الصخر حجة في مع المنقول حقة الموصى لا يكون له سح مسقول كان ملكا لهم لا حرمهم الموص
 وهذا لان التركة قبل القسمة ملك الموصى ومنه يورث من وجه فانه ساء للموصى السح للفظ باعسار ما في
 للميت حرك الملك في تركه دون مال اخر لان الموصى اذا كان غير الابي الحد لا يملك سح مال الصخر لا الحفظ ولا
 للرج وانما سح المنقول باعسار ما في للميت حرك الملك لا باعسار ما في للمورث من المذكر بخلاف وصي الام لان له
 السح باعسار ما للميت وما للمورث اذا كانوا اصغارا كذا في المبسوط **قوله** وقول في حقه من فيه اظهر
 حاجته الى الحفظ والترك في يد المبلغ في الحفظ لان المال في المضمين اسد خفا ولا تكار صار ضامنا ولو وضع على
 يد عدل كان امنا فيه وانما لا يورثه ككفل لانه انشا خصومه والعاضى يصح لقطع الخصومة ان انسابها

قوله وافاض الغائب لا يحتاج الى عاده السنة اي في الصحيح من الروايات وسلم المصنف انه بذلك
العضلان القضاء وقع للميت احد الورثه بنصب خصما عن سائر الورثه فيما سيجي في المخرج بنا كان او غائبا لان
المعنى لم وعلية في الحصة الميت احد الورثه يصلح حلفه عنه في ذلك لكنه في الاستسقاء عامل بنفسه دون الميت
ولا يصلح ما ساع غيره فلهذا لا يسوي في انصب نفسه وصار كما قلنا السنة بدر ما لم للميت بعض الكل ولا
ما خلا لا نصب لنفسه وذكر في الجامع الكبير انما يكون وصيا على جميع الورثه اذا كان المدعي في الوارثه الحاضر لو كان
المحضر في ثلثه سعد بغيره لان دعوى الحاضر لا سوجه الا على ذى اليد فانما نصب احد الورثه خصما عن الكل اذا
كان المدعي ثلثه وهذا خلاف دعوى الذي كان احد الورثه بنصب خصما عن الميت عن سائر الورثه في دعوى الذي
على الميت وليس يمكن به سعي التركة **قوله** ومن قال مالي وما املك في المساكين صدقه فهو على اسرار التركه ولو اوصى
سلب ماله فهو على كل شيء والعاس من ماله واحد وهو قول زفر لان اسم المال عام فلهذا المصدق على كل حال كما
في الوصيه ولنا ان احاطا بالحد مع ميراثه تعالى ما اوجب الله تعالى من الصدقه ومضافه الى مال مطلق لغيره
خوف من اموالهم صدقة انصرف في الفصول الى المال فكذلك ما نوصيه الحد على نفسه بخلاف الوصيه لا ينافي
الميراث لانها خلافه كالوراثه والارث عرى في جميع الاشياء فكذلك الوصيه في الحصة ما سياتي لان احاط بالحد
انصرف في الفصول في حبوبه والاموال كلها فصول حد وفاته لا سحنانه عنها بالثبوت الا راضى لغيره يدخل غير حصة
لانها سلب الصدقة وهي الحد وقال محمد لا يدخل لانها سلب الميراث وحاصله الى حصة الميراث عابيه عند محمد لان سلبه لا يضر
الناسه كما في المخرج وعن لي يوسف جميع الصدقه عاله ولهذا يفرق بين مصادف المصدق في الارض الخراج لا يدخل
اجماعا الى المخرج مود في معنى الحقويه وليس بحجاده بوجه وفي رواية لو قال ما املك صدقه في المساكين
سواء كل بل لا يملك اعم من المال الذي له ولا يملك غير المال المقصود بالخراج والخروج المخصص بعام السبع وهو مخصص
ملفط المائت الكساف والسنة ولم يوصي المخصص لفظ الملك مسمى عاما والصحيح انها سواء لانها مستعملان
استعمالا واحدا لان الظاهر انه يلزم الصدقة بالعاصل على الحاجه سواء كان لفظ الملك وملفط المائت علاق الوصيه
فانما يقع في حال الاستسقاء فمصرفه الى الكل لان الكل فاصل عند **قوله** كافي في ميراث الورثه ميراثه ان الوصيه
استحقاق لان الوصيه ميراث حد فقط ولا نه الوصيه لا سوف على العلم كصرف الوارثه واما الوكاله فاسات
ولا نه المصروف ماله وليس استحقاق تجا ولا نه المنيوب في الاصح عنه بلا علم من حيث الولاية كما سار الميراث بانك
الملك السبع والهبة **قوله** ومن اعلم الناس بالوكاله يحرفه لان اعلام بالوكاله اسحق للوكيل ليسوفيه
انساؤه وليس فيه الزام لستيرط سراط الزام **قوله** وقال ابو موار والاول سواء يصل فيه خبر الحدك الفاشق
والجحد والمحر وعلى هذا الخلاف السداد احقر بجمانه عند صاحبه او اعتقه لا يصح تحاير اللقداعه اذا اخبره
عزل او مستورا ان خلافا لها والسبع اذا اخبره واحد غير عدل سكت لا يطل سجنه وكذا السكراد اسكت بعد
ما اخبرت بالراجح الوالي السلام الذي لم يهاجر اذا اخبر بالسرايع وكذا الحجر المادون لهما ان هذا من حسن المعاملات فلا

سوف على سراط السباده كالاخاير والوكيل له الحيز بهذه الجملة بسببه الوكيل حيث لم ينصف من حيث ملكه وشبهه
للزامات لما فيه من ربح بلزم الاخر حيث منعه من صرف وجب له سطر سطر السباده وهو الحد والحد لا يفر
على الشبه حيث خطها بخلاف التوكيل لا يلام فيه بوجه وبخلاف الرسول لا يبارته كخياره المرسل فصار كانه **قوله**
وتحل منهن بالحق ضمان وهذا لانهم يحايلون الى اموال هذا في كل يوم مرارا واوارا املوا فلما رجوع الحقوق اليهم لمساعدوا عن
امانها فحملوا على الناس رجوع المصارف على الغرما لانهم عدلوا على العاود بحيث على رفع العقده والسبع
وافتح للغير ما يكون عند علمهم كما لو كان العاود صا محجورا او عدا محجورا وقد كلفا غيرهما ما السبع فان الحقوق رجوع الى الذي
قوله والعاود هو الوصي بانه عن الميت لانه وان نصبه المانع فانما نفسه ليكون بامتناع الميت لكونه عامما للغير
وحقوق الحد يرجع اليه لو ما سار الحد بنفسه في حوته فكذلك يرجع الى سراط مقامه **قوله** لانه عامل لهم وعلى الحد على
ولحقه ضمان يرجع على من جعله العمل **قوله** وان ظهر للميت مال رجح الغريم فيه بدنه لان شمله يصل اليه وقيل
لا يرجع ما غرم للوصي من الغريم لان الضمان حيث علمه بفعله لان فضل الوصي لفضله وفضل الوصي يرجع لانه يرضى في ذلك
وهو كان مضطرا **قوله** والوارث اذا سأل عنه لم يبره الغريم اعلم ان الوارث اذا احتاج الى سعي في التركة وهو صغير
فناعه الوصي بما استحق رجوع المصارف على الوصي الوصي على الوارث لو باع امرا لغيره رجوع المصارف على الوارث
اذا كان اهلا وان لم يكن اهلا نصب لقا فاعنه بعضه **فصل آخر** في ميراث النساء وسرع في بيان الوارث
بامره هل سجع بدون محانه الحجام **قوله** واذا قال العاقبة قد مضت على هذا الرحم اي الرافا خيرا وبالقطع في ميراث
فاقطعه اما الضرب في الحد فاضرب وسجل من فعل عمر محمد انه رجح عن هذا وقال ما حد يقول حتى تعان الحجة وكسر مشا عينا
اخذوا برؤا محمد في هذا وقالوا ما احسن هذا في ما اتانا من النساء فسدوا فلا نومون على نفوس الناس ودمائهم واموالهم
الاي كتاب القاضى في العاضى فانهم اخذوا فيه نظاها لروايه للمضرة وان الخيانة في ذلك كما يقع وجه ظاهر الروايه
ان العاضى من ميراث الوارثه ونحو اسرابطا عه اولي الامر وطاعه في صدقة وقبول قوله فصار قوله بحسب قوله كقول الجماعة
بما لا اعتماد على قوله في كل باب كذا كذا كتاب العاضى الى العاضى حجة لان اخاير سباده ساهدين يصح بطلان كاصح
من السباده بن على سباده ساهدين **قوله** لا يوافقا انه فعل في ذلك فضا نه كان الظاهر سباده اذا العاضى لبعضه
بالجور ظاهر بغيره ان المعنى عليه لما اقرانه فعل في ذلك حال فضا نه صار معه فاسباده الظاهر للقاضى لان فعل العاضى
على سبيل القضاء والوجوب عليه الصمان حال جعل القول قوله ولا يجب على العاضى في ذلك من ان يثبته فعل في ذلك فضا نه
مصادقهما ولا عرى العاضى لانه لو لم يدره الميراث لصار حضا وقضا الخصم لا سند **قوله** ولو زعم المقطوع بده او الماخوذ
منه ماله انه لم يكن فاضا بسند وانما فعل ذلك قبل المقلدا وبعد العزل فالقول قول العاضى ايضا في الصحيح لان معنى
عمر انه كان فاضا حتى اضاف له الاخذ الى حال القضاء لان حال القضاء معهوده وبني منافه للضمان فصار التمسك للاضافه
الى ملك الحاله ينكر الضمان فكان القول كما لو قال طلمت واعصت واما محزون حنونه كان جهودا **قوله** ولو اقر
القاطع والاخذ في هذا الفصل الى الفصل الذي نزع المقطوع او الماخوذ ماله لانه فعل قبل السباده وبعد العزل كما في القاضى

صحتها انما هو اسباب الضمان وانما قلنا قول القاضي في الضمان عن نفسه لا في بطلان الضمان غير مخالف لاول
 لسور حمله في صفة صفاة قها **قول** ولو كان المال قد اذخر ما وادوا في الاخذ بالقرينة العاضة لما خوجبه
 ماله صدق القاضي في انه في فضاها او ادعى حمله في غير فضاها اخذ المضي عليه ذلك منهم لانهم يصدقوا ان الحسن
 كانت في بدلا في وصوله الى الثاني حجة في موثر التسليم له لعادة لما كان لا في العاضة بما قال يرد اسان في
 الثاني للسور هذه الولاية في الحال لانه معزول لا اقرار على نفسه حجة قطعية وضاء القاضي حجة ظاهرة والظاهر
 لا عارض القطع بخلاف لو كان هاتكالا القاضي سكر وجوب الضمان في القول قول المنكر اعلم الاصل في التراضع اذا تراضع
 لغيره في محتمد فيه سفل على الكل لغيره لا يبرأ بهادته له كالا في سلا كان اطلاقا للسور لا في سفل
 لاجماع الامة على انضام لنفسه ولبنة باطل فكان بعد الثاني محتملا للاجماع ولو وقع صورة الفضاة الاجتناب
 لنفسه لا سفل وسوف على الامضاء لانه محتمد فيه فان امضاء بعد الالبابا في رجل مات والعاضة مدونة فسفل
 رجلان لرجل الميت او قضى اليه قضى لوصائه فان ادعى انه الميت يركى لو قضى الدين له لم يصح الوصاء
 لا سفل ولا سرا لانه يريد تصحيح اده فكان فضا لنفسه كالسهادة اي القاضي صلح ساهدا في الفصل الاول دون
 الثاني لو ادعى رجل انه ابر الميت بقضي به وقضى الدين الذي عليه برت منه وند فضاؤه ولو قضى الدين ولا في قضى
 بالبقوة لم سفل ولو غاص ب الدين فادعى رجل انه وكله بفضض منه واقام البينة على ذلك قضى له كاله م ادى
 الدين اليه لا سفل ولا سرا لانه لو سفل بها لا يقبل فادعى الى فاض اخر فامضاء بعد ولم يكن له حدان يرد به بعد لان فضاؤه
 الثاني صاد في محلا ساع فله اجتهاد اذ لو كاله لوصائه لم يحس كل واحد منهما امامه الخبر معام نفسه ولهد الوفا
 ان كل واحد منهما يكون وصاء ولو ادى الدين بم قضى له كاله لا سفل وان بعد غيره لانه لم يصادف محل الاجتهاد فذل
 فضاة لنفسه باطل لاجماع القضاء وعبد وصي كما فرغ على مسلم فانه لا سفل ابدان فضاؤه من حد لعد في باب الاعمى
 بالسفل لانه فضاها محلف في في اول خلاف السافعي وفي الثاني خلاف ما ذكره وكذا الوضى لاسرانه شهادة
 عدل في سفل على السفل لان الفضا محلف فيه كالسهادة وكذا الوضى لاسرانه عدل في سفل على السفل لا خلا
 في نفس البضا فان سركا ربح يجوز شهادة بها في الحدود والقصاص **كما دلت**
 وجه المناسبة انما لما فرغ من بيان انواع القضا سرع في بيان ما ينفي عليه البضا ومن جعلتها الشهادة والافراد
 والكون وغير ذلك والآخر غير انما لا يكون موثره الابه وهو موثر وند منها فكون هو اقوى في مقدم عليها اعلم لاصل
 الشهادة المحذور قال صلح الحميد لم شهد الوضعة اي حضرها وما قال فلان شهد الحرب شهد وصية كذا اي حضرها
 وفي السرع عن الاخبار بالشع مساهدة وعنان العرعر من حسابان الله الانسان العنوة اذ املت سفل السفل شهد
 والافذع والقاسم اني كون الشهادة حجة ملزمة لانه حجة محتملة للصدق والكذب والحتم لا يكون حجة ملزمة ولكن بركنا
 القاسم انصوح قال محالي استشهدوا وشهيد من رجالكم قال استشهدوا وادعى عدل بينكم وقال صلح شاهدك ادع
 لسور اذ ذكر وقال صلح اعلمه وسلم البينة على المدعى اليه الشهادة وبالاجماع وهو ظاهر لان بها احاد حقوق

الناس صون الحقوق عن الواحد وحفظ الاموال على اربابها قال صلح الكروا سهودكم فان الله تعالى سخرهم لحقوق
قول والشهادة فرض اي اداء الشهادة وهذا في كل موضع يعرض عليه اداء الشهادة فاما ما ساع عنها عند
 الحاكم لم حقه المام ومنى لم سحر ذلك حقه لا حقه فانه في المحط قوله تعالى لا تكتموا الشهادة ومن كتمها فانه ان
 قلبه وقوله تعالى لا ياتي الشهدا اذ اذعوا ان النبي صلى الله عليه وسلم عن الاما عند الدعاء امر بالحضور عند الاداء وكذا
 النهي عن الكتمان الشهادة فان ذلك النهي عن النبي لا يكون امر بصدقه عند العقاب ولا يكون الشهادة فضا بالنهي عن الابه
 والكم ان ذلك هذا لا يكون على الاطلاق فان الامر بالشئ ان يكون ناسا عن ضده اذ لم يصد ضده تنهى كالا بالعام في الصلح
 للسور نهى عن العود فصلا اما اذا كان ضده مقصود انتهى كالا بالامان يكون ناسا عن ضده اذ ضده مقصود نهى عن
 وكذا النهي عن الشئ امر بصدقه اذا كان ضده مقصود او فاما قلنا الضد مقصود بالامر لقوله تعالى اقيموا الشهادة لله
 فانه ام لم يصد على الشئ امر بصدقه اذا كان ضده مقصود او فاما قلنا الضد مقصود بالامر لقوله تعالى اقيموا الشهادة لله
 الجسد كله فكانه صلح فمكن الهم في اصله وملك اسرو في منه ولا في حال القلوب اعظم من فعال سائر الجوارح فاصل الحسنة
 والهيستات الامان الكفر هات من فعال القلوب فاذا جعل كمال الشهادة من ام القلوب هات من اعظم الذنوب فكانه
 اما ان كمالا من ان هذا نهى استحباب فان ذلك الامر التي ردت باب الشهادة مطلقه صدق في الجواز كماله وليس كان
 في باب الحدود وما ذكرت في الحديث لا عارض في البض فله قول تعالى لا تكتموا الشهادة وادع في حقوق العباد بدليل
 ساق الابه وقوله كونا قوا ميين بالقسط يحمله عليها انضام دليل قوله تعالى انك لا تدري تحبون ان شيخ الفاحشة الام
قول محرف فيها الساع من السرور والظهار لتردده من حسة السرور وحسة اقامة الحدود **قول** والسرور فاضل
 والاصل في قوله تعالى ان الذين آمنوا لهم عذاب اليم في الدنيا والآخرة وقوله صلح
 من سر علم مسلم الحديث قال صلح للذي شهد عنده لو ستره سوك كان خيرا لذكره بلفظه صلح الذر لقوله لعلك تستها
 او قبلها انه ظاهر على محان السرور **قول** والضمان لا يامح القطع وهذا لان القطع والضمان لا يجتمعان وفي
 سهاد به بالسرقة ابطال حتى العبد وترك السرور وفي سهاد به بالحد رعا به حتى العبد ومحا فطه السرور فيقول
 احد ولا يقول سوك **قول** منها الشهادة في الزنا بعد فيها اي ستر طرفها اذ بعد رجال لقوله تعالى ولا ياتي
 الفاحشة الابه وقوله تعالى لم ياتوا با رة شهدة الاله اعلم انه ليس فيها معن سوك لرا به تعالى عجب السرور
 على عباد ولا رضي ساعه الفاحشة فان ذلك هذا النص صرح جوار العمل بهذا الحد وليس فيها سان في ذلك
 بدون الحد فلهذا المعاد في السرع منع المداة او القصاص او مستحها وهذا العدد لا يمنع الزادة فلولم ند
 منع القصاص لم يكن لهذا المقدر فانه وان هذا قصه مللناه حسم السرع صهي على انما بالابه السرع **قول**
 ولا ما سهد الدليل لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامر اثنان سرع سهاد
 رجل وامرأتين عند عدم سهاد رجلين هذه الدليل فان لم يمس الدليل لقبول سهادتين مع وجود الرجال
 فلا سعاد عن ابراب سهد الدليل وحسنة الدليل بمنح العضاقها سفلت بالسبها في الحدود والقصاص

والفصاح لان منها على الدر **قوله** سعت المسنون الى الصحفة المكتوبة فيها نسبت الساهد وحلته ومصلاته اي
مسحده الذي يصلح فيه ومعنى السؤال في السهل المركزي اذا خرج الساهد بقول القاضي للمدعي هات ساهد اخر ولا تقول
للساهد انك محجور وفي هذا صانته عن هتك ستر المسلم وصانته حال المركزي كمالا نظهر متحد او بمصدا باضرا **قوله**
لا بد من جمع بين المحل في مجلس القضاء لسال المركزي عن السهود وحضة السهود اما لو اؤمروا بقبول السهادة وبكات
العدالة وحدها في الصدر الاول في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله واصحابه رضي الله عنهم لان المعدل كان اسوي عن الخروج ولا
خاف المدعي من السهود لانهم كانوا معادين للحق واعماله بالاذى لو خرجهم **قوله** واذا كان رسول القاضي
الذي يسأل عن السهود الى اخيه اعلم انه كفي الواحد للتركه والرسالة والحمد اي الواحد يصلح لمن يكرم كما
ورسوله من القاضي الى المركزي من جملة الساهد وهذا عند لي حينه ولي يوسف ج واسان افضل وعند
محمد ج لم تكف الا اسان لان السهادة انما يصدر سهاد بهما فشرط لها العدد كما شرطت لتكون في
المركزي في الحدود ولا ان يصل الطعن بالسهادة وكالها بالتركه وقد شرطت الحدالة في هذا السطر شرط في
العدد ايضا اعساا الواحد السطرين والسطرين الاخر ولما انها ليست سهادة حتى لا يسطر فيها
لفظ السهادة ومجلس القضاء فكذا لا يسطر الحد والحد وانما شرطنا العدد في السهادة بالنقض على خلاف الناس
ادرجان حبه الصدق فظهر غير الواحد العدل حتى كان خيرا الواحد العدل محمد في الدمايات كما ليست
علم النقص غير الواحد ليست غير العدد مالم يبلغوا حد التوارف فيقتصر على مورد النص وهذا في تركه السهر
اما في تركه العلانية فالعدد شرط بالاجماع لان معنى السهادة فيها اسفلها تختص بمجلس **فصل** ولما فرغ
من بيان المراتب في الشهادة شرع في بيان ما يتخلل الشاهد وانما قدم بيان المراتب لتقديمه في الاعتبار **فصل**
ما يحمله الشاهد على ضربين اعلم ان يتحمله الشاهد على نوعين نوع ثبت بنفسه بلا اشهاد كالسج والقرار
وحكم الحاكم والغصب الفل فاداسم الساهد السج والقرار وحكم الحاكم او اراي الغصب الفل وسعه
ان يشهد بغير سجده عليه لانه علم بما هو موجب بنفسه عما هو مطلق للاداء لقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم
يعلمون وجه المسك به على قوله وسعه ليس به لاننا طلق اداء السهادة بحج العلم وقد حصل لكل الزو
في المراتب والسماح في المسموعات **قوله** ومنه ما لا يثبت حكمه بنفسه الى قوله انه ان يشهد بغيره
ان سهاد ما لفرع بغيره على سهود الاصل حيث رواه لانه في عهد قوله علم المسهود عليه وازاله الولاية
الثانية للغير ضرر فلا بد من الامانة والحكم **قوله** ولا عمل للساهد اذا ارى خطه ان سهد اعلم انه
لا يعمل ساهد ولا قاض راوا بالخط اد السوا الى الساهد اذا ارى خطه لا عمل له ليس سهدا لان مذكر الشهادة
وكذا القاضي اذا وجد في لوانه افراد رجل لرجل بحق الحقوق سهادة سهود وشهد والرجل على رجل حتى
من الحقوق وهو الذكر ذلك الحكم بذلك لا سقد حتى يذكره وكذا الراوي ان لم تذكر لرجل الرواية لان السهادة
او القضاء او الرواية لا عمل له عن علم ولا علم به لان الخط يشبه الخط فلعلمه كان خط غيره ولما اشبه خطه

[illegible]

وركنه غيره فافلت سهادة لنفسه لا تصح الا بعدلها فكان منها فة فلت العدل لا يسم عملها كما
لا يسم في سهادة نفسه مع احتمال انه سهد لصديق يقول القول ان لم يكن له سهادة **قوله** وان سكتوا
عن بعدلهم جاز ونظر القاضي في حالهم اي في حال سهود الاصل ان يعرف عدالتهم من موافق اهل المكنة
وهذا عند لي يوسف رح وعند محمد لا يعلل لانه لا سهادة الا بالعدالة فاذا لم يعرفوها لم يسئلوا السهادة فلا
يعلل ولا يي يوسف ان الواجب عليهم النقل لا التحليل لانه ربما علم عليهم فاذا فعلوا فالقاضي يحرف
العدالة كما حصرها وانفسهم وسهدوا **قوله** وان انكر سهود الاصل السهادة لم يسئل سهادة سهود
الفرع ومعنى المسئلة انهم قالوا ما سهادة على هذه الحادثة وما نوا او غابوا يوم جاء الفروع وسهدون
على سهادتهم لهذه الحادثة اما مع حصرهم فلا يثبت السهادة الفروع وان لم سكتوا وهذا لان العمل
مروط وودقات للتعارض من الخبرين **قوله** واذا سهد رجلان على سهادة رجلين على فلانة سفلان فلانة
انها اوتت فلان كذا وقالوا انهما اخبرانا انهما عرفانها بحسبها فجاء المرأة وقال اي الفرعان لا ندرى
هي هذه ام لا فالقاضي يقول المدعى ودرست كل الحق على فلانة سفلان فلانة حتى اخبر السهادة وهذا
لانهم نقلوا كلام الاصول كما عملوا فصح النقل قولهم لا ندرى هي هذه ام لا لا يوجب حرجا في السهادة لانهم ان
لم يعرفوها فقد عرفها الاصول اما لم حكم بهذه السهادة لان السهادة كحقت على المعرفة بالنسبة والمدعى
يدعي الحق على الحاضر ويحتمل ان يكون الحاضر عندها فوجب الموقوف حتى يسهد ساهدان منها فلانة بحسبها
وذلك لا لسهود ادا عملوا السهادة منع المحرود بذكر المحرود من غير مغفرة عنه وسهدوا على المبرى
فقال المدعى هان ساهد من سهدان ليعرفه الارض المحرود به هذه المحرود في هذه المدعى عليه لم يصح لعضا
وكذا اذا انكر المدعى علمه ان المحرود المذكور في السهادة حرود ما في يده فلان من ساهد من سهدان
ان المحرود المذكور في السهادة حرود ما في يده **قوله** وكذا كتاب القاضي الى القاضي اي اورد
كتاب القاضي الى القاضي فيه يدعي فلان بن فلان لفلان على فلان كذا من المال انكر ذلك الرجل
لم يكون هو فلان بن فلان فلا يكون الكتاب في حقه حجة ما لم يسهد آخران فلان بن فلان وهذا لان كتاب القاضي
الى القاضي كعمل السهادة على السهادة الا ان القاضي يولاه واما من سهد بالثقل **قوله** ولو قالوا
في سهد من الناس الى السهادة على السهادة وكتاب القاضي الى القاضي فلانة سفلان في المحرم بحجة
نسبها الى محمد وهي العمل الخاصة وهذا لانه لا بد من التعريف وهذا يحصل بالنسبة العامة والنسبة
الى بني عم عامة لانه لا عصي عدهم فلا يحصل التعريف بخلاف النسبة الى الفخذ لانها خاصة فعملوا
في العادة ان يوسط بينهما في النسبة **فصل** امرانه سهد زورا وشهر فقط اعلم ان ساهد الزور
يعزرا جاعا اصل القصاص سهادته اولم يصل لانه اربك حرمته اتصال ضررها بالمسلمين فالصلح
ابها الناس عدلت سهادة الزور بالاسرار لانه تعالى لم يلقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا

قول الزور وساله رجل عن الكبار فقال لا اشراك الله وعقوق الوالدتين وصل نفس بغير حق وقول الزور
وليس فيها حد من قدر وعجز جزاء له ونكته الا انهم اخلفوا في نفسه فقال بوجوه رح بغيره شهدين
فقط وقال يضرب بحبس وهو قول المسافعي لهما ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه ضرب ساهد الزور اربعين سوطا
وسمى وجهه الى اخر ما قرر في المنزل له لم يشرب حار فيه كان سهر ولا يضرب وسجده الى السوق ليركان سوقا
والى قوله ان كان غير سوفي بعد العصر اجمع ما كانوا يقولوا ورواها هذا ساهد زورا فاحذروه وحذروه
الناس وشرح كان فاضا في نزل الصحابة رضى وسئل هذا الشاهد على عني على الصحابة ولم ينكر عليه احد منهم فعمل
عمل الاجماع فكان هذا من احتياجا ما اجماع الصحابة لا يعلل الشرح لانه لا يرى يعلل التابع ولان الضرب
ان صلح زاجرا حتى حرم ما سهر لم يصلح زاجرا حتى ما شرب بل يصده عن الرجوع فوجب المحقق باعتبار وحد
عمر عمو على السياسة لذلك المصلحة الى لا رضى والسبحة الى اخرها قال في المنز و ذكر في المنسوط وشاهد
الزور عندنا المقر على نفسه بذلك لانه لا يمكن كلمة الكذب في امره على نفسه اما لا طريق له اسانه ذلك لانه
لانه في السهادة والسنة حجة للاسات دون السفي **الرجوع عن الشهادة**
اعلم الرهينات سرعت للاسات والرجوع عن السهادة ما يملكه لك من سهادته ولا ان الرجوع عن السهادة
تكون بعدها صخرة عنها ركنه قول الساهد سهدت زورا وسرطه ان يكون عند القاضي حكمه وجوب المحرور
كما بنا والضماني مع الحرير ان رجوع بعد القضاء وكان المسهود به مالا وودا زالا فخر عوض وسرط جواز ان
الرجوع عند القاضي **قوله** مثل الحكم بما سقط لظهور الساقض من كلامهما والقاضي لا يقضي بكلام
مساقض وهذا لانه عند ذلك لا يرجح جانب الصدق على جانب الكذب ويدرون رجحان الصدق لا يصح
ولم يضمننا لانها لم سلفنا سائل على المسهود له ولا على المسهود عليه **قوله** واذا سهد ساهدان مال فحكم
الحاكم بهم رجعا صنفنا المال للشهود عليه ما ائلفنا سهادتهما لا قرارهما على انفسهما سببا لضماني هو السهاد
الباطلة والساقض لا يمنع سور حكم اقراره على نفسه وهذا لان السلب اذا كان بعد ما سهد في المساقض في اجاب
الضماني كحق البئر وودا او بالعدوى السبب الذي كان بينهما وقال المسافعي لا يضمنان لانه لا اعسار للتسبب
عند وجود المباشرة ولا يلزم عليه القصاص على المسهود اذا رجعوا مع وجود المباشرة على اصله لانه لا يما اعتبر
السبب بما احساطا في امر الدماء الذي انه يقول القصاص في باب القسامة ولانه منصوص عليه لانا في
موضع فلنا لا يمكن اجاب الضمان على المباح والحصل ان تلافى بعضا لانه بمنزلة الحجج رجعتا الى العض
فان بعد ظهور عدلتهما وجب عليه القصاص عما صح منه وامر وعزل بحزروا ووجبا الضمان عليه بحسب
الناس على اقامته ولا يمكن استيفاء حرمته لان الحكم ماض وسلط المسهود له على مال المسهود عليه بالقضاء
وسببه سهادة المسهود فاصفنا الحكم الى اصل السبب **قوله** وانا يضمنان اذا قضى المدعى المال ديننا
كان او عسائنا على ان يحق الحسن ان عند تسليم المال الى المعضي له فاما اذا انقضت بدو على ماله فلا يحق

ما كذا بالدخول لا سبها دتاما **قوله** لان الولاء لا يحول اليها لان الحق لا يتحول الى الساهد من يد الضمير
 لانه ما لا يحتمل الغش ولا يحول الولاء ضرور لان الولاء للمعنى بالمض **قوله** قال الشافعي في بعض من
 كالمكر لان كل واحد ما ليس سبها دتاما اولى لان الولاء على التمثل والمكر منع عنه حجة الشريعة فكان معنى
 السببه وهو الاضمار في الشهادة اكبر وقد وجب العصاص على المكر فلا يحبها اولى بغير قولنا ان القصاص
 حرام مبادسة القتل لم يوجد منها القتل مبادسة لانها فعل الولي فالت هذا مسلم ولكن احلنا السبب
 المؤكد بالعمل غير له المبادسة وقد وجد وهو اداء الشهادة على المسهود عليه والمكر مبادسة القتل سبها دتاما
 اذ لو سبها دتاما لما حكم بالقتل لما يمكن من قتله فلت الشهادة ليست بقتل حصة وانما يصير ولا
 نواسطه ليست يد الساهد وهو حكم القاضي اخسار الولي على المسهود عليه والفعل اخسار في طابع النسبة
 الى المسهود كما في لانه سبها دتاما في دفع القصاص خلاف المكر لان المكر صار له للمكر فاصف فعله له لان اخسار
 فاسد اخسار المكر صحيح علم انه لم يفتح النسبة بالكلمة فلا اقل من يوارى السببه ومضى بعد القود خلاف الدية
 لان المال يثبت مع السبها دتاما **قوله** في المكر انما القتل مبادسة لم يوجد وكذا سبها دتاما في السبب بعضي اليه غالباً
 والبعض في هذا لان الحق عن القصاص من يد وليه قال الله تعالى ان تقتلوا اقربا يتقوى خلاف المكر لان ثبوت
 حوته ظاهراً سبها دتاما لان الامر على التمثل لظاهر ان الولي يقدم على التمثل لكونه مباحا له يدرك بانه والظاهر للمكر
 لا يميل لانه لا ما ح له قتله ويحتمل ليردع المكر عنه او باحقه العود **قوله** وان رجع سهود الاصل الى غير القصاص
 وبالواله سبها دتاما والفرع على سبها دتاما فالت مصمونا لانه لم يوجد من سبها دتاما سبب موجب للضمان لانكارهم سبب
 الى خلاف هو السبها دتاما على سبها دتاما ولا يبطل للتعارض من الجزئ فصار كرجوع الساهد خلاف اصل المضامين
 والجمل لا بد منه **قوله** وان قالوا اسبها دتاما غلطنا لم يصمونا عند هذا كما في المتن ومحمد يقول يصمونا بناء
 على الفرع عن قاصم الاصول بل سبها دتاما الى المجلس المضام فاما القضاء حصل سبها دتاما الاصول فكانهم حصروا
 ما بينهم وسبها دتاما رجوعا لفرعهم الضمان **قوله** ولو رجع الاصول الفروع جميعا فغير الفروع لا غير
 عند هذا لان سبب الاطلاق الشهادة العامة في مجلس العاض واذا وجد من الفروع سبب الضمان عليهم عند الرجوع
 وعند محمد رجع المسهود عليه بالخيار ان ساء ضم الفروع وليس ضم الاصول لان القضاء وقع كالشهادة الفروع حسب
 ان العاض غاب سبها دتاما الفروع ووقع سبها دتاما الاصول حيث لم يفرع ما سأل عنهم وقد سألوا سبها دتاما
 الاصول بالمرهم في ضم من اي الفرع ساء والحيثان مغايران لان سبها دتاما الاصول على اصل الحق شبهة
 الفروع على سبها دتاما الاصول لا يجمع منهم في البعض بل على كل فرع كالمسود والمسهود عليه الخمارا لخاصب
 مع غاصب الغاصب بل للخصوب منه الرضام **قوله** وان قال سبها دتاما كذب سهود الاصول
 او غلطوا في سبها دتاما اي قالوا ذلك بعد القضاء فاصمونا لانهم ما رجعوا عن سبها دتاما وانما سبها دتاما على غيرهم
 بالرجوع ولم يلفقت الى قولهم لان القضاء المضى لبعض قولهم كالا بعض رجوعهم **قوله** وان رجع المنزكون

عن التزكده ضمنوا عند لي حسمه رجا على الحكم بضاف الى الشهادة والسبها دتاما انما يصير محمدا بالعدل والعدالة
 انما ثبت التزكده فصار في معنى علة العلة كالرعي فان ثبت لمضى السبهم في الجوهر وذا سبب الوصول الى الرعي وذا
 سبب الخرج وذا سبب براد في الامام وذا سبب الموت ثم الموت اضفا الى الرعي الذي هو العلم الاول حتى يحكم
 التمثل من القصاص والدية والكفارة وعند هذا لا يصح قول انهم انواع السبها دتاما حراما فصار كما لو اسوا على المسهود
 عليه بان سبها دتاما واحصانه ولو سبها دتاما بالاحصان ثم رجعوا لم يصمونا عند هذا خلافا لفرع له للحمية سبها دتاما
 عنده فصار كحصة العلة ولنا في الاحصان في معنى العلامة لان حكم السبها دتاما يمنع اعتقاد العلة لوجوده والربا
 اذا وجد لم يوجب حكمه على احصان يحدث بعده فانه اذا زنى ثم احصن لرجع ولكن لا احصان اذا ثبت كان معترفا
 حكم الزنا فثبت انه علامة لاسرط فلم يعلق به الوجود والوجود الحكم لاضاف المظهر **قوله** واذ اسبها دتاما
 بالمرم من جنه فالتا انه والجد ان دخلت لدار فانت حراما والجماعة ان دخلت لدار فانت طالق وهي غير مدخول
 وسبها دتاما لوجود السرط اي الدخول فرجع الفريان بعد الحكم فالضمان على سهود العمد وبن السرط وهو قومه العبد
 او نصف المهر لانهم سهود العلة اذ المهر ما حصل بالاعتاق المطلق وهم الذين يتوانوا في الكلمة وانما كان السرط
 ما نفا عند وجود السرط اصف المهر الى علمه دون زوال المانع **قوله** رجع سهود السرط وحدهم يصمونا عند
 البعض بناء على السرط اذ اسلم معارضه العلة صلح عليه لان العلة لم يجعل عللا له وانما فاستقام لرغبتها الشرط
 والصحيح لسهود السرط لا يصمونا بحال نصر عليه في الزادات والى هذا ما لسمس الامه السرط خسي و الى الاول في
 الاسلام النزدي ولو سبها دتاما بالمعوض اخر ان بانها طلعت واعق بالمعوض وهو كالسرط والله اعلم
هذا **الوكال** كل عند جازان حقه او انشا ان علم ما جازان حقه نفسه
 مستدابه جازان بوكله بغيره كالبيع والسرط الاجان والتمكاج والطلاق والخلع والامان والاستحارة
 والصدقة والاداع وبغاضى المديون والرهن والارتنان الا وراض الخصوم في سائر الحقوق ثم اعلم الوكال للفظ
 ومنه الوكال في اسم الله معني الحافظ ولعلنا اذا قال كلنك ما لي انه ملك الحفظ فقط وقيل التركب الى علم
 معني المعوض والاعتماد ومنه الموكل في حال الله توكلنا اي فوضنا امورا وسلمنا فالتوكل يعوض التفرغ في الخمر
 وسمى الموكل به لان الموكل وكل اليه القيام بامر اي فوضه اليه فحصل معنى ففعل لانه موكل الله الامر والوكال
 بالكسر المفتوح لغيره وهي سر وعه بالكتاب قال تعالى فاعثوا احكامكم بقركم هذه الى المدينة فاحذر الله تعالى عن
 اصحاب الكهف انهم وكلوا واحدا منهم بسر الطعام وما قصر الله تعالى عن التهم الماضية بل انكار يكون سر حنة
 ما لم يظهرنا سجد السنة وعد وكل رسول الله صلح حكمهم من خرام بسر الاضحة وود وكل عمرو البارقي واجماع
 الامه والمحول فدرج الانسان عن حقه ما له عند خروجه الى السفر ويجوز التصرف ما له العلة هدايه
 او لكره استخاله او لكره ما له يحتاج الى فوض البصر في الخمر بقر الوكال **قوله** كل عند جازان حقه
 الانسان بنفسه جاز لوكله بغيره الذي يحتمل العبد وان كان صبا عاقلا او عبدا محجورا بكل ما يحتمل

قوله ويحوز الوكالة بالخصومة أي بدعوى الصحيح والجواز الصحيح في سائر المحقوق أي في جميع المحقوق قال
عبد الله بن حنبل في حق كذا على من لا يحضر خصومه أبدا وكان يقول للسلطان عرضها جثا وكل عسلا فلما كبر وعمل
واسن وكل عبد الله بن حنبل قال هو وكفى في قضائي عليه فهو علي ما قضيت له فهو ولي له ملك ما شئت الخصومة بنفسه
فملك فهو أيضا إلى غيره لخصومه مقامه وقد يحتاج ذلك لعله هداية أو لخصمته بنفسه عن المدد عند القضاء
والحكام وعلية إجماع أهل الإسلام **قوله** وكذا ما بناها واستغناها في الحدود والقصاص إلى آخره اعلم
أن التوكيل في المحقوق أي ما دأبها واستغناها المحقوق أي بضمها جاز إلا في الحدود والقصاص فإن التوكيل
لا يصح باستغنائها مع غيبة الموكل عن المجلس لأنها ليست بالاستغناء مستوفى ما يقوم مقام الغير فانه نوبت به
وقال الشافعي في مستوفى الحقوق في حال غيبة الموكل بناء على أنه حق الحد ولنا أنه عقوبة يسقط بالسبها بوجه
العقوبة في حال غيبة الموكل لجواز ترك الموكل عقوباته في سبها بل هو الظاهر إذ الحق مندوب قال تعالى
فمن صدق به فهو كائن له ولهذا إذا كان الموكل حاضرا يحوز التوكيل مستوفى لأنه لا يمكن فيه سبها العفو
بحاج الموكل إلى ذلك لعله هداية في الاستغناء أو لأن عليه أن يحمل ذلك الخلاف لاستغناء في غيبة السبها لأن
رجوعهم ناد **قوله** وقال أبو يوسف لا يحوز الوكالة ما سأت الحدود اعلم أنه يحوز التوكيل ما سأت حد السرقة والتوف
والقصاص ما قامه السبها وإذا بقيت التوكيل استغناؤه وقال أبو يوسف رج لا يصح التوكيل ما سأت الحدود
والقصاص ما قامه السبها أيضا وقال محمد بن مسلمة في الظاهر أنه مع أي حصة وقيل هذا الخلاف في حال غيبة
الموكل فاما عند حضرته فهو جاز إجماعا لأن كل كلام يوجد من التوكيل عند حضرته الموكل يعمل بالموكل إذا لم يكن
فيه عهده على التوكيل كالميراث والنجاش والى يوسف التوكيل من غير البذل عن الأصل لا يدخل إلا في هذه الباب
ولهذا لا يستل السبها على السبها في سائر القاضيات العاضية في سبها مع الرجال بالأسان
حر الأخرى التي هي بدو الرجاء ولأن المقصود من الأسان الاستغناء فإذا لم يصح التوكيل بالاستغناء فلا يصح
التوكيل ما سأت أيضا بغير ما قال أبو حنيفة رضي الله عنه ومحمد بن التوكيل ما سأت السبها والقصاص فلا يضاف
إليه الحد وهو الخصومة فصح التوكيل فيه كما في سائر المحقوق وهذا لأن جواز الحد يضاف إلى الخاتمة وظهوره يضاف
إلى السبها والخصومة سبها محض لا يركب في الوجوب الظهور إذ الحكم لا يضاف إلى سبها **قوله** وعلى هذا
الخلاف التوكيل بالحوادث في حاشية عليه الحد والقصاص كلام لم يحن فيه أنه لأن التوكيل وقع هنا بدفع دعوى
القصاص الحدود فقامت مع السبها حتى يستحق الحق من القصاص من السبها وعلى السبها غير أن
أفراد التوكيل لا يعمل عليه لأن فيه عدم المبرر والتوكيل ما سأت حد الزنا وهذا السر لا يصح اتفاقا لأنه لا حق لأحد
فيه وإنما نعم السنة على وجه الحسبة فإذا اجتنب عنه لا يصح توكيله **قوله** قال أبو حنيفة التوكيل بالخصومة
الأيضا الخصم إلا أن يكون الموكل مريضا أو غائبا مسعرا بلبه فصاعدا وقال أبو حنيفة التوكيل بغير رضا الخصم وهو
قول الشافعي ثم قيل الخلاف الصحيح والخلاف في اللزوم فخذوه هي صحيحة غير أنه حتى لا يلزم الخصم

٢٢
قوله وإذا دفع التوكيل إلى غيره من أهله ومثله المسح فله أن يرجع به على الموكل وعلى المباد له الحكم حصلت
من التوكيل الموكل فصار التوكيل كالباع والموكل كالمشترى منه حتى لو أخلفنا في الميراث فإن بردا الموكل بالعيب على
التوكيل سلم المسح للموكل مع التوكيل فرجع عليه **قوله** فله أن يرجع حتى يسوفي الميراث سواء سدا الميراث أو سدا
وعند فرس لم يحل حتى المسح لأن يده كيد الموكل كما لو سلم إليه لا يكون له حق المجلس كذا هنا ولنا أن التوكيل كالباع والموكل
كالمشترى وكان له حق المجلس كالباع واستقط هذا الحق بمجرد الوقوع في يده لأنه لا يمكن الحوز عنه حتى ينقض
للموكل على وجه أن يصير الموكل به فأيضا لا يمكن الحوز عنه للموكل ما لا يستطيع الحوز عنه جعل عفو أو كان حكم
الخدم فلم يكن له ليل سقط حقه في المجلس أن يجعل يده لوكيل كيد الموكل كما في حكم هلاك من مال الموكل
ولم يسقط الميراث في حق عدم ولا له المجلس بالعلية ما يكون موقوف يكون الموكل عند عدم المجلس نفسه
عند المجلس **قوله** فإن حبسه فذلك كان مضمونا ضامنا للمسح عند الحصة وعمره أي يكون مضمونا باليمن
فلت في حاشية أو كبرت لأن التوكيل مع الموكل كالباع مع المشتري يسقط كل الميراث وضمان الخصم عند زوجه
وهو لا يكون مضمونا بالمال كالميراث أو بالخدمة الميراث كمن سلبا لأنه صار غاصبا بحسن ما سلب من حاشية بناء على أصله
لما مر الآن وضمان الرهن عند من يوسن حتى لو كان فيه وفاء بالمسقط والإرجع بالفصل على الموكل لأنه يضمن
بالحسن الاستغناء كالرهن عنه للمسح مضمون على التوكيل بالحسن الاستغناء والميراث كمن مضمونا عليه قبل المجلس
وهذا هو الرهن عند من فالمرهون أنا صار مضمونا على الميراث من إيدار المجلس لاستغناء حقه بخلاف المسح لأنه
مضمون على الميراث من إيدار المجلس لأن المسح نفسه هذا كالمسح ولا يفسخ أصل العقد هنا بل يفتى من الموكل
وما بعد فلا يكون نظير المسح فلنا بفسخ المسح فيما بين التوكيل الموكل كالميراث المورده الموكل بحسب ورضي التوكيل اعلم أن
غير الخلاف يظهر فيما إذا كان الخمس عشرة مالا ووجه المسح عشرة رجوع التوكيل خمسة على الموكل عند من يوسن
الرهن عند من يوسن وضمان الخصم إذا كان الميراث عشرة ووجه المسح خمسة عشرة رجوع التوكيل خمسة على الموكل عند من
يقول وضمان المسح سقط الميراث واليمين **قوله** وإن وكله سراع عشرة أو طالع الميراث عشرة إلى قوله ولا يحن حاشية
ما قاله أن المقصود هو المسح لا الميراث وكله سراع عشرة أو طالع الميراث عشرة فله سبها الزيادة فلم ينفذ عليه الزيادة بل سبها
على التوكيل بخلاف ذلك المسح لأنه واحد فيما هو الأصل لأنه وكله ببيع هذا العبد وهذا العبد فسقط عليه
واليمين بغير فلا يحن الميراث فيه **قوله** ولو وكله بشره أي بعينه ليس له سبها بنفسه ولو أسدرك بنفسه
فمن لا أمر له يقول الموكل له الميراث من ما يوجد سبها له هذا فهو التوكيل وهو أعلم ولو وقع لنفسه لا يصح
إلى حرر الأمر ولأنه بقصد غير نفسه فما وافق أمر الأمر وعزله يكون بخلاف لا بالوافق فلا يعمل بصد **قوله**
حاشية على ما عمل به سريعا أو بغيره عادة هذا التمسك بدلالة العرف والسرعة بعد ذكر المسح من أضافه العقد
إلى راعم أمره وأضافه العقد إلى راعم نفسه والتمسك بدلالة العرف في العادة سائل للسبها في العرف سبها
مصدق العقد إلى راعم نفسه سبها لنفسه والمصدق إلى راعم أمره سبها لأمره فاما التمسك بدلالة السر

انما خرج الى المسئلة الاولى خاصة اذا اشرك لنفسه باضافة العقد الى رايهم غير حرام ولكن السري اخبر باضافه
العقد الى رايه لنفسه لسري **قول** واما راي راجلا سري عند الفاني اخره اعلم ان هذه المسئلة على ما هي اوجه
لانه اما ان يكون ما مور اشرا عند بعده او غير عنه وكل وجه على وجهين اما ان يكون في احد صاحبي خبر الوكيل الشرا
او مضافا كان ما مور اشرا عند بعده فان اخبر بشرا والعقد في القول للمامور اجماعا مفقودا كان المامور غير مفقود
لانه اخبر عن امر ملك استضافه والمخبر به في الحق والسوت يستغنى عن الاسهاد فمصدق له وله المطلقه واحكامه هي
في العدة وكذا في القول له ولهذا وقع القصي على القول في اذ اقول على لسانه بالنكاح حيث لا يستلزم النكاح عند اذ
وان كان العقد مسلحا من احد رعاي هلك عند الشرا وانكره الموكل فان كان المامور غير مفقود فالقول للامران اخبر
عالم الملك استضافه وعرضه الرجوع بالامر ينكر وان كان المامور مفقودا فالقول للمامور مع منعه لان المامور كان مائة
في يده وقد ادعى الخروج عن عهده الا مائة من وجه الذي يريه فكان القول له وان كان العقد غير عنه فان كان حيا
فقال للمامور اسررت لك قال الامر لا بل هو عندك فان كان المامور مفقودا فالقول للمامور لانه اخبر عما ملك استضافه وان
لم يكن مفقودا فالقول للغير عند لي حصة وعند ما القول للمامور لانه اخبر عما ملك استضافه فحقه كما في المحتال له
ان الوكالة لا تساوي الهمم وهذا موضع التهمة فلا يسلط قوله وهذا لانه امر بشرا عند بعده والمامور اشرا
عند غير عنه كما ملك الشرا للامر ملك الشرا لنفسه فله حله اسرا له لنفسه فلما لم يجبه اقال الشرا على الموكل في
هذا ايجاب المامور على الموكل لاجان المحتال فلا يملك الخلاف اذا كان احد حلالا ملك السري لنفسه يملك ذلك المامور حال
غمته بخلاف حال حضرته وخلاف ما اذا كان المامور مفقودا لانه ما صدقناه ما عيبار المامور لا في الخروج عن الامانة
منع حكم المسح والامر في يده هنا وان كان الجرحا فان لم يكن المامور مفقودا فالقول للامران لانه اخبر عما ملك استضافه
وعرضه الرجوع بالامر ما سري وان كان المامور مفقودا فالقول للمامور لانه امر بشرا عند بعده والمامور اشرا
فكون القول **قول** **قول** وقال اخبرني هذا الجرحا فلان ضاعه انكر المامور فيكون قوله ان امره ففان قال
اما امره فان فلانا ما خذ لان قوله حق فلان امره بالوكالة فاذا انكر الامر بعد صار مضافا والمناقص القول له
فكون الموكل قال فلان لم امره به لم يكن له ان اخذ لان امره بالسري يدبره الا ان سلم له واحد الذي
اسري له صار سحالا الذي اخذ من المامور يكون العدة هذه على المامور لان المامور لم لا يجد الامر اوله بطل
او امر المقتل لزم السري للمامور فاذا سلم واحد صار سحالا لتعاطي السري سحالا لغيره بغير امره حتى لزم المامور
فان طلبه المامور لم يسلمه المامور له واحد كان سحالا لتعاطي بغير هذا ان سحالا لتعاطي كل كونه خذ واعطاء
سعدا بالتسليم على جهة السح والملك والحدود اعطاء المامور لغيره من المامور في سوا الوجود
التراضي وهو الاصل في الباب ولا العادة مع كل **قول** واما راي راجلا سري في خبره في السري فوجب له مفقود على
منا فاسري احد ما صح لان التوكيل يطلق فيجوز على الظاهر وقد لا سبق الجمع بينهما في السري فوجب له مفقود على
الموكل ان اسري بعمته او سقضا في بغيره الباشق وهذا بخلاف لو كان سري بغيره ما قال في قسمتها سواء

فاسري احد بها غمته او اقل صح لان يطلق منها الف بالعدد من قسمتها سواء ولا على السري قسمتها بغيره
فصار كانه امر بشرا كل احد غمته بعد وافق السري ما قبل منها فمضافا الى خبره وان اسرا ما كرمها
فقد خالف الى سري فلا يلزم الامر قلت الزادة او كبرت الى السري في الخبر ما في المامور قبل ان يحصيا لان عرضة
العدد في الف وقد حصل فان قلت الخلاف في حقوق السري لا يوقف فكيف يكون كله للموكل قلت العمل بالصرح اقوى
من العمل بالدلالة والموكل صرح ما اكتسب العدد في الف انما علمنا بالدلالة اذا لم يحارضا الصريح فاذا اجماع الصريح
بطل العمل بهما وقال ابو يوسف ومحمد ان اسري احد بها الى اخره ما في المامور **قول** ومن له على اخرا فانه
ان اسري هذا الجرحا بغيره فاسره صح وان امره ان اسري به عند غير عنه فاسري عند اخبر
للمامور حتى للمحتات من مال المامور والالف عليه فان مضى الامر فله وله هذا عند لي حصة وقال هو الامان
للأمره الوجهين وكذا اذا اقال اسلم ما لي عندك في فلان وكذا اقول ان سري فحق الخلاف وكذا اذا امره ان
يصر في ماله واصله للموكل السري ان اصفى الى من على الموكل لا يصح عده اذ لم يكن البايح او المسح
معنا ولها ان الدرامم والديان من اسحاضا في المعاضات غنا كانت او دينا ولهذا لو اسري سري سري سري
على المامور لم يصادق ان الدين لم يكن لم يسلط السري وحيث سئل الدين اذ المامور صرح بالبيع والاطلاق
سواء ولو وكله بان سري عند ما الف لم يصر في الف بل اطلقه صح التوكيل لزم الامر وان لم يكن البايح او المسح
معنا كذا هنا ولا في حصة ان هذا التوكيل حصل للملك الذي خرج غير عنه الدين وهو الملك الذي من غير
من عليه الدين بغيره من غير توكيل بعضه فلا يملك الامر به ايضا ولهذا اصبح ان سري سري سري سري
على غير المامور في المقود سعت في الوكالات حتى لو صد الوكالة بالدين منها بالدين سعت في اسقط الدين وهكذا
الغير عند الوكيل طلت الوكالة وفي الصرف يكون امر اصرف في الملكة لا المقتضيه اذ الدين لا يملك الا البعض
فصار امره بملكه الملك هو باطل كمال اعطى ما لي عندك من الدين سرت الحامع ان كلامه بملك ما هو غير
مملوك بخلاف ما اذا اعطى البايح لان البايح يصب في كماله عن الامر بعض الدين لانه معلوم مقرر البايح باضا
لرب الدين ولا يصرف ايضا لنفسه كما لو وهبته منه على غيره ووكيل الموهوب له بعضه وكذا اذا كان
المسح معنا في بعض المسح بعض البايح كما لو عي البايح ومتى اتم المسح او البايح يكون البايح محمولا
والجمهور لا يصلح وكذا وهذا خلاف ما لو قال اخبرني اطعم غني عشرة مساكين او قال ادركوه فاني فانه يجوز العشر
ببعضه كمالا وان كان محمولا لانه جعل الملك لله تعالى وببعضه الفقير لله تعالى وكذا على الله تعالى في بعضه
وهو معلوم لم يصح التوكيل بعد السري على المامور فله من ماله الا اذا مضى الامر منه مقرر سحالا لتعاطي
قول وما هو معلوم فان قلت سكت على الواح ما ما جرح معلومة وامر المستاجر بالمرمة عن راجه وان كان
هذا يملك الدين من غير ماله الدين وهو الاجبر من غير توكيل بعضه لان لا جرح محمول بوكيل المحمول لا يصح
قلت ذلك قولها وليس كل قول لكل ما جازنا عسارا الضرورة فان المستاجر لا يجد الموجه كل من جعله الحام

فاما مقام الموجبة الفرضية فاضح في **قول** وخرج الى اخرها وامره ان يسرى بها جارية فاشترها
فقال الامر اسيرتها بحسبها وقال المأمور ان لا يقول للمأمور ان كان له مساوي الغلظة اسأل عن الخروج
عن هذه الامانة والامر يدعي لنفسه حق الرجوع على المأمور بحسبها والمأمور سكره والقول المنكر فان كان مساوي
حسبها فالحق قول الامر لا نه خالف اذا الامر يناول منه مساوي الفاء والمأمور يسرى الامه مساوي الغلظة ملك
سراية مساوي حسبها فلهذا الامه المأمور وان لم يدفع الالف المسئلة على الفاء القول للامر ويلزم الامه
المأمور اما اذا كانت قيمة الامه حسبها فلهذا الف وان كانت قيمتها الف فانها مساوية الفان لهما اخلافا
في مقدار ما يحل للوكيل على الموكل وما في معنى البائع والمسرى فقد احلنا في مقدار المبيع المحال فمبيع
العبد الذي جرى بينهما ويلزم الجارية المأمور لا يتقاصر طرلك الامر وفي قوله انها مساوية الفان حرا صحتها فيقول
ان الجارية هنا يلزم الامر لان اشترها بالف وقد وافق امره وان اشترها بحسبها فلهذا الف الى اخره
ما كان يلزم الجارية الامر ومراجه من قوله الجارية للمأمور انها مساوية الفان لا في ذلك بل في المشركي عن ظاهره
الوكيل مع الموكل من البائع مع المشتري كما ان اسراها لنفسه ماعها من موكله فاذا اخلافا في اليمن
سواء كان فاذ اخلافا فمبيع السج التفردي الذي كان بينهما وسفي الجارية للمأمور كذا في **قوله** ولو امره
ان يسرى له هذا العبد ولم يسره لم يمتنا فاسمراه فقال الامر اسيرتها بحسبها وقال المأمور بالف وصدق
البائع المأمور بحال فان لهما اخلافا في مقدار اليمن فان قلت لم قلت انك تملكها ذكرنا لان المأمور من البائع ومن
البائع هي المخصوصة بالخلاف فكان ذلك عار عن التحالف وهو اختصار الشئ الى منصوص واصل التحالف هو
اختصار العقدة الى جعفر وانما فارت ما سبق حيث وجب التحالف ثم رد الامه على المأمور وما اوجب هذا
والرهنها الامر لان البائع هنا حاضر يصدق المأمور بصادقها كما ساء السج فطلب الاختلاف في عاين فاعبر
الاختلاف فلما تصدق البائع لغوان اسو في اليمن لان صار اخذنا بعد استغنايه وان لم يسره فذلك حتى الموكل
لانه لم يجر بينهما عقد فلا يعتبر بصدقه فكانه الاول هو الصحيح **فصل في التوكيل في سر السر**
اخر هذا الفصل لما انه سر من وجه والاو سر من كل وجه **قوله** اذا قال العبد لرجل اسرني بنسبي المولى اي
وكل عبد رجلا اسرا نفسه سرته مالف درهم ودفعه اليه فقال الرجل لسيده اسره له فباعه على هذا
عق وولاوه لسيده كان العبد هو الذي اسره بنفسه فان الخلق لم يرد ذلك لسيده فالعبد للمشتري والالف
لسيده لانه كسبه عبده وعلى المسري الف منه من العبد واصله لرجل نفس العبد من العبد اعناق بشرى
العبد بنفسه في قول الاعتاق بعد ان هذا لانه عذر اعساره مع حقيقة لان السج يوجب الملك للمسرى العبد
للسج اهل له فجعل عار الاعتاق لوجود ازاله الملك فلهذا اذا اسراه للعبد صار البائع بعقا ويلزمه
الولاة واذا اطلق الوكيل يقع العبد للوكيل على الحقيقة اد مطلق السري للمعاوضة خلافه لو كان غير
العبد ان يسره له فانه يصير شرا للامر سواء علم الوكيل البائع انه اسراه لغيره او لم يعلم وهذا المالم يعلم

انه يسرى للعبد ان يصير سيرا للعبد لان العبد من ماله على خط واحد لانه في الحال من سرى في الحال المطالبه بوجهه
على الوكيل لانه يسرى فلما يرجع المحقوق اليه وربما رضى السيد ما دون سره فلم يسر عن البائع **قوله**
ومر قال العبد اسرني بنسبي مولاك الى اخره اصله ان العبد يملك وكلا عن غيره يسر بنفسه من مولا لان
جوار السر باعبار الماله والعبد اجنبي بنفسه في حكم الماله وملك الماله جعل للمالك فمبيع الوكيل لان
البائع اذا اراد ان يحبس العبد حتى يخذله يملك كذا لان العبد في يد نفسه والمسر اذا كان في يد الوكيل
بالشرط حاضرا في مجلس السر الا يكون للبائع حق الحبس لانه نفس العبد يصير مملوكا من السر والمسر في نصا فاقضاه
بنفس الشرط وصادرا لو دعه اذا اسراه المودع لنفسه او لغيره والودعه حاضرا في مجلس السر فانه لا يملك
لرب الودعه حبسها باليمن كذا هنا اذا ثبت هذا فيقول اذا اضاف السري لنفسه ما قال يعني بنسبي في المطلق
بان قال يعني بنسبي لم يملك فلان بنسبي العبد اما لو قال ان السري حسد فيقول العتق لان سر نفس العبد من العبد
اعناق معناه وان كان ساعا لفظ فلم يملك لاسال لان المسحق على الوكيل السراد وان يقول العتق فمصر على العبد
لالم يفرج عن المستحق فان قلت العبد هنا وكذا شراشي بعنه والوكيل يسر اسري بعنه لا يملك لشر لنفسه
قلت نعم لكنه اني محبس بصر في سره سدد على الوكيل اما الثاني فلان المطلق يملك لهذا ولهذا لا يقع الا لاسال
بالسري لنفسه **فصل في السج** والوكيل السج والسري لا يجوز ان يحقد مع اسره وجدا في السر قال المولى في السج
الهمم سبها عن الوكيلات ويؤمنهم بالعقد مع مولا لان كل واحد منهم يملك مال اخر عاده فصار
مال كل واحد مال صاحبه من وجه ولهذا لم يملك السبها فلهذا منهم والسج اخراج وادخل ماله من في السج
مع مولا اخراج لنفسه من وجه فلا يجوز وعلى هذا الخلاف في جاره والصرف والسلم ومواليا ولو ان
رجلا اسرى عناءه معلوم مولا او اراد ان يسره مراحه لم يحل لاسان غيرة خلافا لما ساء على هذا
الاصل **قوله** والوكيل السج يجوز سده بالليل والكسر والعرض غنم له حقه وقله يجوز سده بمصار
لا سخر من ماله ولا يجوز الا بالدرهم او الذنانير وهو قول السافعي لان مطلق الوكيل سدد بالمعاد لان سره
المصرفات لدفع الحاجات بعد مواضع الحاحه والسج يغني فاحش والعرض ليس بمعنا فلا يصرف اليه
الوكيل لهذا سدد الوكيل سرا الاضحية والعجم والحمد لله بالبحر والسماء والصف وان السج يغني فاحش
سج من وجه هبة ووجه حتى لو حصل من الميراث بعض المثلث ولا يملك الا بالوصي وهو وكيل السج دون
العبد والسج بالعرض سج موجه سرامن وجه وهو وكيل السج المطلق فلا يدخل تحت الامر بغير ما قاله
ابو حنيفة انه مأمور ببيع مطلق وقد اتى ببيع مطلق حال من المهرمة فصح وهذا لان المعادله المالك بالمال
وذا موجود في السج بالعرض سج ووجه السج بالقدرة وان يضم هذا السج السج لا يخرج من ملكه معا مطلقا
والسج يغني فاحش سج من كل وجه فاس جز من السج الا ويا له حرمه فلم يفسد السج الكل بالسفحة
ولا سفعه في الهبة ولو حلف لا يبيع محبته وكما لو اعطى الوكيل ان يراعي في الامان ثم جعل هذا ساعا مطلقا

في الممنوع كذا في الوكالة وانما لا يملك الا الوصي مع انه سيج لعدد ان النظر ولا سيما بعد سطر النظر والسج الحظر
او بالغير الفاضل معارف ايضا فالعرف يسري في بيع المهر السبي للمهر منه او لكاحه الى منتهى وفي هذا السالي
سجله المهر وكبريه وعدم المهر عريه وقد سجد للاسراج وعند ذلك سجد بالغير الفاضل والعرض
عاده بعد الاطلاق لا يخرج احد المصود من بلاد ليل ليل حكم الاطلاق المسائل مرويه عن يوسف بن جندب
صحيح فجميع ذلك انه مطلق حتى الوث لا عامه فلم يسأل الا واحدا وصار المتعارف مراد افا ما هذا عام
وله ان يسجد بالثقل النسبه عندنا وعند السافعي في سج الا بالنسبة لان مطلق التوكيل السج صحيح بطايق اعاب
السج ومطلق اعاب السج صرف في المطلق في النسبه وكذا مطلق التوكيل لنا انه امره يسجد مطلقا بالنسبة للمهر
الحال سجد منه الاطلاق السج بالنسبة معاد عند الجار كالسج بالنسبة وهذا مطلق لرب الوصي المضارب **قوله**
وزاده سخا في الناس في سجد هذا في النسبه فمعه معاومه عند اهل البلد فاما ما له فمعه معاومه عندهم كالخبر
والهم اذا زاد التوكيل الشري على ذلك لم يلزم للامر فلت الزاده وان كبرت ثم السري موقوف السري فاما السوف
اذا كان خبر امر الزاري ان لو اوصى له رجل بسري له عند من يثله ويجعله ففعل بالسري لم يثبت في الظاهر
فان ظهر للثبوت في سري السري الوصي كذا هنا **قوله** ان السج في سري الوكيل بالسري انما يثبت بحقه
اعلم ان الوكيل العرف بين السج والسري عند لي هذا ان المهمه يثبت في الوكيل بالسري لجواز انه اسري لنفسه
فلما لم يجبه لغيره ان اراد ان يحول على الامر ولا يمكن من هذه المهمه بالسج حتى لو كان كسلا شرا شي بحسنه والوا
سجد على الامر انه لا يملك سراه لنفسه ولا ان امره بالسري يلا في ملك الخبر لانه في مال الباع ودمه المامور وليس
للانسان ان يملك مطلقه في ذلك الخبر فلا يحذر اطلاق امره في ان الجرح ضروري في العموم في الضرر وريات فاذا
صار السج عارفا مراد الم يكن غيره مراد وامره بالسج في ملك نفسه ولم في ملك نفسه ولا به مطلقه وان لو اعتبر
العموم في الوكيل الشري لا يسري المتناهي بجميع ملك الموطر ونحن نعلم انه لم يقصد ذلك في كل حال على الخصوص
ومدو السري بعد السج **قوله** لان التصرف في ماله وجوده في الاول ان التصرف في ماله وجوده في العرف وبعده
في العقار وفي الحيوان الى امرين وكما ان التصرف في العين لغير الممارسه وكما ان التصرف في العين لغير الممارسه
قوله واذا وكله يسجد بعد بيع نصفه صحت هذه خلافا لما فيها اعيان العاده وسج الاستفاض غير محذور
لان ذب السج المهر في الباني معسا الا ان يسجد ما في ماله من ماله في الضرر عنه وحصل موصوده
فجهر وهذا لان سج المصنف قد يقع وسيله الى المسائل ان الحد من سجد ماله في حاجه الى المهر فاذا باع
الباني قبل سجد السج الاول طهرانه وجع وسيله واذا لم يسجد طهرانه لم يقع وسيله فلم يحرم هو اعتبار مطلق
اللفظ واذا سأل المصنف المحتجج الارائه لو باع الكل المهر الى باع به المصنف جاز فاذا باع المصنف به الى
ان يحوز لانه حصل له ذلك القدر المهر ونفي بعض الجهد على ملكه **قوله** وان وكله بشر عبيد فاسري بصفه الشري
موقوف ولكن الشري لا سوقف لانه انما لا سوقف اذا وجدنا ذاعا على العاقد اما اذا لم يجدنا ذاعا على العاقد فانه

فانه سوقف كالجهد والصبي المحجور اذا اسري سببا لغیره غير امره فانه سوقف على اجازة المسري له
لانه لم يجدنا ذاعا على العاقد وكذا هنا شرا المصنف الاول لم يجدنا ذاعا على الوكيل لانه لم يجدنا ذاعا على العاقد فانه
من كل وجه وعلى الموكل لانه لم يوافق امره من كل وجه فعلمنا ما الموقوف ان اسري ما سجد لم يملك الموكل هذا اصلها باظهار انها
سومان به طر السج والسري سري البعض في دفع وسيله الى المسائل ان كان سجد سوقف سوا حصه البعض بكلف
سري الباني لم سوقف السري حله فاذا اسري الباني قبل سجد المهر طهرانه وكله بعد على امره ان صبي الباني فانه
لما هو موقوف في الاستفسار **قوله** ومن امر رجلا يسجد عبده وباعه وسلمه وفصل المهر لم يضمنه حتى وجد المسري
عسا لا يرد مثله فردد منه او بانه امره ان ما قرار من المامور ولما موران برده على امره وان عسا لا يرد مثله فردد
نفسه او بانه امره ان ما قرار من المامور ولما موران برده على امره وان عسا لا يرد مثله فردد
من حقوق العاقد فان كان العاقد لا يرد مثله كالسجل الزاد او لا يصح الرأيه او لا يرد مثله في هذه المده رده الفاضل
غير منه ولا معنى في الاقرار لعله بمسائل كونه بعد الباع وحتى سطر النسبه والتكول الاقرار ان نسبه على الباني ان
هذا الحب ودم ام لا او علم انه لا يرد في مده سجد ماله ولكن لا يعرف في سج السج فاحاج الى هذا الحظر النارج وان كان
عسا لا يرد مثله او لا يرد في مده سجد ماله ولكن لا يعرف في سج السج فاحاج الى هذا الحظر النارج وان كان
يعولن في هذا الحظر حتى لو كان الباني في سج السج والحب فاحاج الى سج منها وصرود على الموكل
فلا يحتاج الوكيل للرد وخصومه **قوله** وكذا في سج ماله عليه سجد ماله اعلم انه ان رده بالنسبه فهو لازم للموكل لان
النسبه حقه في حق الناس كما في سجد لها فاما الحب عند الموكل فكان الرد على الوكيل واما الموكل وكذا ان ردها بالتكول
لان الوكيل يضطر في التكول لانه لم يمس اسر احوال الجهد فلا يعرف حبس ملك الغير والموكل هو الذي اوجبه فكان الرد عليه
ردا على الموكل ان رده ما قرار من المامور لان المامور ان حجه قاصه ومطهر من حق المقر ومن غيره وهو غير مجس طر المده
لانه يمكنه التكول والتكول لكن ان غاصم الموكل لم يرد منه نفسه او تكول فاقبلت كنه يكون للموكل من الخصومه مع الموكل
وغيره حصل الرد ما قرار الوكيل فكان معا جدي في حق الموكل فلت الرد ما حصل قراره وانما حصل الفاضل على كونه
فلا عمل له يكون عند مسد احد سطره وهو الراضى فحجب سجد ولكن الفسخ اسد الى قاصه هو الاقرار وعلمنا بها
محصل الرد فسخ كان الوكيل لخصامه الموكل من حيث انه اسد الى ليل لاص لزم الوكيل الا ان يعم حجه على الموكل
وان كان الشري رده بنفسه ما قرار الوكيل غير قضاء والحب مما تخيل الحدوث لزم الوكيل التكول لخصامه موكله
عال لان هذا الفسخ الراضى كان له حكم عبيد جدي في حق غيرها والموكل غيرهما وصار في حق الموكل كالوكيل اسري
من المسري لو اسري في ماله لم يكن له حجه الموكل كذا هنا ولو كان الحب لا يرد مثله والرد غير قضاء ما قرار لزم الموكل
بلا خصومه في وانه لانهما فاحا لزم نفسه ما عمله الفاضل لو رافعا لانه لان الرد حق متجس في هذا فاذا
نعم الرد صار سجد لخصم وتسليم الفاضل سوا كسليم السجده وقضاء الدين والرجوع في الهبه وفي علمه الرأيه لسري
ان خصم الموكل بل يلزم الوكيل لان الرد في الراضى فصار كالسج الجدي ولا سجد انها فعلا على ما فعله الفاضل

فله ان يوكله شيء دون شيء والمطلوب غير عليها فلا يملك الوكيل ان يضر او يالطالبي قال ابو يوسف الموكل
اقام الوكيل دعاء نفسه مطلقا فخصني لم يملك ما كان الموكل مالكا والموكل مالكا للاقرار بنفسه في مجلس القضاء
وفي غير مجلس القضاء فكذلك الوكيل والى الوكيل ما وجب له من حقه وان لم يكره ما كان له من اقرار
في مجلس القضاء سمي خصومه مجازا لانه خرج في مقابلته الخصوم فسمي باسمها كما قال بعض اهل جزاء سمي سميته بغيرها
ان لان الخصوم سبب وكان اطلاق اسم السبب على السبب لان مجلس الحكم مجلس الخصوم فخرج في سمي خصومه مجازا
وانما يملك الاقرار من حيث انه حوالت الخصم لا من حيث انه اقرار والجواب صحى عليه وهو موكل به اذ الظاهر سانه المستحق عليه
وذا انحصر مجلس القضاء ولكن اذا اعمت العتمة على اقراره في غير مجلس القضاء عرج الوكيل على الوكالة حتى لا يورث دفع المال
اليه لانه لا يمكن ان يرفع وكلاهما مطلق الجواب لانه لا يملك الا ان كان له صارا من ارضاء في كلامه لو وقع وكلاهما في كماله جواز مفيد
وهو الاقرار وما وكله جواز مفيد وانما وكله بالجواز مطلقا وصار كالان الوكيل في المصالح اقرارا ما على الصبي لا يملك
الخصوم في تلك الحادثة بعد ذلك **قوله** ومن كنه على رجل الى رجل على رجل فكل ان يطلب الكفيل بعض المال
من المطلوب لا يكون وكلاهما في ذلك بدل ان الوكيل يعمل غيره ولو صح الوكالة هنا لصار الوكيل عاملا لنفسه
في ابراء ذمته عن المطالبة اذ الكفيل مطالب بجمع حقه صاحب المال فصار الكفيل بالوكالة ساعدا فلهما يرفع به ببراءة نفسه
عن المطالبة مطلقا الوكالة لعدم ركنها فان قلت الدائن اذا وكل المديون ببراءة نفسه عن الدين صح نص عليه في الجامع
وان كان المديون ببراءة نفسه ساعدا في فكالم ركنه فلهما صح بما لا يملك لانه لو كان في قوله طلع فيفسد ولان
قبول قوله من لوازمه وكالما اذ الوكيل يكون مضافا لو صحها لا يعيل قوله لكونه متما فانه حيث يستفاد به البراءة يستغنى
لاستفاد لزمها وبطريقها ان المولى اذا اعتقه المدينون ضمن من مئة للغيراء وطالب الحد يجمع الدين كان
المولى ككامل الحد ولو وكل المولى بعض المالى عن الحد كان اطلاق المولى حصة نصها مالا في استقاط ضمان القيمة فذمه
قوله وراى على انه وكيل الغائب فخص به وصدة الخريم امر مسلم الدين اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يفضيه
خالص مال المديون اذ الدين بعضى امساها وكذا ان ادعى الخريم للانداء يوم يرضى الدين لان الوكالة سمي لم يثبت
لانداء بمجرد دعواه فلا يخرج حقه ويتبع رب الدين يستحقه ولا يستحق الوكيل لانه ما علم له الطالب هو اسوقى
الدين لان البناية اخرى في الامان بخلاف الوارث حصة خلفا الحق يستحق الوارث فكان الخلف بطريق اصاله دون الساب
قوله الا ان يكون ضمنه عند الدفع صورة التضمين لم يقبل الخريم للوكيل بجمع وكلاهما ولكن لا آمن لخصم الطالب
ومحمد وكاله الوكيل ما خدمني ما ساء ونصرت ذلك سالى عليه بانفاق يبنى منك هذا لا يكفيل عنه ما خدمني فيقبل
صح وصار كمن لا فاذا احضر الطالب ومحمد الوكالة واخذ منه من المديون حلت الكفالة لان زعمها ان الطالب
ضامن وما يفضيه مضمون عليه فكان هذا اضافة الضمان الى ما ان العتمة فصح لانه اضاف الضمان الى سبب الوجوب
وهو العتمة **قوله** ولو كان الخريم لم يصدق على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه على ارحامه فان لم يصدق
الدائن على الوكالة ويرجع على المديون جمع المديون على الوكيل لا يقال ان الدفع اذا كان ارحامه امانه

كان المدفوع اليه مقصودا لافعل المدفوع امانه في يده فلا يكون ضمانا لان المدفوع اليه لا يقصد لكون امانه عنده وحين
المدفوع انما يقصد لكون امانه بوجه الطالب فلا يمكن اعتبار امانه بوجه المدفوع **قوله** وكذا اذا دفعه اليه على
مكذبه اياه في الوكالة يعني لو ادعى انه وكل الناس في قضاء دينه فكدبه او سكت له يوم التسليم لان لم يقر له شيء فحججه
الدعوى لا يوم تسليمه شيء **قوله** وفي الوجه كلها يعني لو دفع المال للملاسر المدفوع سواء صدقه او كذبه او سكت
لان حجب الدين على المدفوع اما اذا صدقه فظاهر وكذا ان لم صدقه لاحتمال انه وكله وان لم وكل فاحتمال انه يحجر
قضيه فمطل حتى الاستدراك الا ترى انه لو دفعه للمولى على حياء الا حاره لم يملك الاستدراك او دفعه لغيره
المال الى الوكيل ثم اقام السفيه انه ليس بوكيل اذ اقام السفيه على اقراره ان الطالب ما وكله لم يملك لو اراد ان يسجله على ذلك
لا يخلف عليه ان كل ذلك يبيح على دعوى صححه ولو وجد لكونه ساعيا في بعض ما اوجه للتأخير فان اقام الغريم السفيه ان
الطالب محمد لو كاله وقض المال لم يملك لانه سكت نفسه ولانه الرجوع على الوكيل بناء على اسباب سبب انقطاع حق
الطالب المدفوع وهو قضاء المال بنفسه فاصيب الحاجض ضا عن الخائب في اثار السبب بحيث قضى الموكل بقضاء
به الوكيل ضرورة وحازا ان سكت الشيء ضمانا وضرورة ولا تبين قصدا **قوله** وان وكله بحيث جاز به يعني لو اشرك
من اخر جاز به وطعن المسري فيها بحجب فوكله جلا لم يخص به مع البائع وغاب حال البائع ان المسري رضى بالحبس
لا يقضي بالرد حتى يحضر المسري ويختلف بخلاف الدين والعرف في سلم الدين التدارك يمكن لو قضى بالتسليم ولم يسقط
عن التماس لانه من حق الطالب ان يسجله فاسترد ما قضى الموكل اذ اظهر الخطا عند كونه اذ العضام استردا
لانه ما قضى لا بمجرد التسليم فكان كالعضا بالاملاك المرسله وهنا غير ممكن لان العضام الفسخ ماض على الصحة لان ايضا
العاض في العقود والفسوخ سفط ظاهر او ما طنا عند رضى حسمه رضى الله عنه ومعنى نفذ العضام الفسخ ظاهر او بالظن
لا يكون للبائع ان يسجله بالمشرى ان احضر على الرضاه لانه لا فائدة في تسجيله لان فائدة ان يسجله فظهر انه كان راضيا بالحبس
وان حو الفسخ لم يكن ما للمشرى من العاضى اخطا في رضاه بالفسخ ولكن عند ظهوره في الخطا في العضام لا يفسخ الفسخ
فالواجب ان يحضر الجواب عند رضى يوسف ومحمد في الفصلين ولا يوجر العضام بالرد لان التدارك يمكن عندهما في هذا كافي
مسلم الدين ان العضام بالرد لا سفد في الماطن عندهما كالعضام بالتسليم ومثل الامح عند رضى يوسف ان يوجر الفصل
اي فصل الرد بالحبس وفصل الدين لان من يهبه ان العاضى بالرد المسح على البائع اذ كان المشرى حاضرا واراد الرد
ما لم يسجله بالنسب راضيه بهذا الحب وان لم يدع البائع فاذا كان المسري غائبا لا يرد عليه ايضا حتى يسجله فانه
للعضام عن البطالان ونظر للبائع والمدفوع فصار عنه روايات في روايه مثل قول محمد وفي روايه يوجر فيها اعتبار النظر
قوله وفي العاض له ذلك بصوتيه عا يعني الوكيل لا يوافق صوته بغيره في اتياف ما لنفسه بغير امر الموكل بل يرد
رد ما قضى اليه ان الروامم بعضه في الوكالات بدليل انها لو هلكت لم يطل الوكاله ومثل الناس في الاستحسان فاضا الدين
لانه ليس بوكيل بالمسري فما الوكيل لا يوافق وكل ما اسلم له فصاره في اتياف المساء ما عا حاج اليه في المفقده والوكاله
بالسري لا يكون منزها قاسا واسمحسا لانه لا يمكنه استصحاب اتم الموكل في الاحوال كلها واما بغيره في السوف شيء

ما عايناه فلم يملك من السرى مقدار من حرامهم نفسه على سبيل الاضاح الموكلة احد راحته حقه لكونها
عبيته ادى الى الاخلال بالغرض المطلوب من التوكيل بهذا الطريق اذ اصبحت الوصي من الصغير على نفسه بغير الرجوع
به في ما كذا في الاوضاع **باب عزل الوكيل** واذا اخذ هذا الباب
لان عزل الوكيل بعد موته لو كان **قول** والموكلة عزل الوكيل اعلم ان للموكلة عزل الوكيل عن الوكالة فان كان الوكيل
حاضرا والمخيم فاسا فادان عزله فان كان وكيل المطالب صحيح عزله لان الطالب العزل مطلق في نفسه اذ خصومه الوكيل
حق الطالب لعمامة مقام الطالب خصومه الطالب بنفسه حقيقة فكذا اخصومه من مقام معامه وان كان المطلوب فان كانت
الوكالة غير المماس الطالب صحيح عزله وان كان التماسه لا يصح عزله حال غيبة الطالب فان التوكيل من نوع حق الطالب بل
الوكيل هو ان يحضر مجلس حكم ومحاميه ويستحقه فلو صح عزله سطل هذا الحق اذ لا يمكن اخصومه مع الوكيل
والمطلوب بهما مع فصل لغير الطالب فلا يمكن اخصومه مع الوكيل ايضا وصار كالوكالة المشروطة في عقد الرهن فان
الواهن لا يمكن عزل الوكيل لما فيه من ابطال حق المتهرب بخلاف اذا كان الطالب حاضرا فان حقه لا سطل اذ لا ان لم يملكه الخصم
مع الوكيل يمكن اخصومه مع المطلوب يمكن لطلب منه وكذا اذ كان الوكيل غير المماس الطالب حيث يصح عزل
حال غيبة الطالب ليركان سطل حق الطالب لانه رضي بطلان حقه حيث لم يملك التوكيل مع علمه ان الموكلة
اخصومه **قول** فان لم يسلخ العزل فهو على وكالة وقال السافحي في سعة ان لم يخلعه الخمر لانه العزل
يسقط حق نفسه لان يعود الوكالة على الموكلة المرء مفرد باستقاطه حق نفسه كالطلاق العاقل وليا ان العزل غير علمه
اضراره لانه ربما سخر في ما على انه وكل لم يظهر انه غير وكيل لحقه عهده وضمان لانه اذا اعد من مال الموكلة او مسلم
المسح بيمينه مضرة به ولا ان العزل يخلط بغيره للموكلة ان مسح حقه في حق المخطأ لا يمسح حق المخطأ بل يعلم
بخطأ المخطأ فلا يمسح حكم العزل حقه ما لم يعلم به دفعا للضرر عنه ويستوى الوكيل النكاح والطلاق لما ذكرنا
قول وسطل الوكالة بموت احد من الموكلة والوكيل جنونا اخصوما مطلقا وبحقوق احد من الموكلة انما يرد
نساء على الموكلة بعد حادثة غير لازم فكان لمقابلة حكم الاسداء فستقر مقام الامر في كل ساعة وهذا العوارض مطلق
امره فستل الوكالة ضرورة **قول** وسرطان يكون الجنون طمعا اى مسوعيا من قولنا طمق العجم السما اى سوعيا من
كثرة الموت وقليلة كالاغفار وحذ الجنون المظنون سحر عدلى بهن لانه يستقط به الصوم وعنده اكثر من يوم وليلة
لانه يستقط به الصلوات الخمس وعنده حركات ممل هو الصبح لان استمراره حركات اختلف فصوله ايا ستم كما
لانه يستقط به جميع الجادات كالصلوات والصوم والزكاة امداد من الحول فلا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون في معنى الموت
قول وان كان الموكلة امرا فلم يردت الوكيل على وكالة حتى يرد الحق بدار الحرب لانه لا يرد بها في عقودها لانها
لست سببا لهلاكها **قول** واذا اكل المكاتب من عجز الى اخره نساء على ربقاء الوكالة بعد تمام الامر ويدر بطلان الوكيل
والعجز والحج واذا اكل التوكيل بالعاقبة وبغضاء الدين لا سطل بالحج والجران وكالة سقى كل شيء سقى مطالبا مطالبا
ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا من حكم العلم سطل العزل المصدا لا للعزل الحكمي كما اذا اعتق العبد الذي وكل بعبده

وكلام

قول وان لم يرد الحرب بمرتب الم بجزء التصرف لانه يعود مسلماته في المبسوط لا يخرج عن الوكالة عند ما جمعا
بالحقاق لم يفسد العاقبة لم يفسد **قول** عند لى يوسف يعود الوكالة ناعطا ان قضى العاقبة لم يفسد العاقبة
وذلك ان ابطال منه الوكالة لا يردى العرفه الواقعة عنه وبما امراته والعنف مدبره وام ولد له لا يردى فكذا الوكالة التي
مطلوب العود وعادة عند مدبره ما على ان صحة الوكالة لم يفسد حقه فام بعد لحاقه بدار الحرب فكذلك عجز عن التصرف سطر
على سرف الزوال فاذا زال صار كأن لم يكن فعلى الوكيل على كماله **قول** ولو عاد الموكل حتى اذا اراد الموكل الحق بدار الحرب
وقضى العاقبة لم يفسد فان عاد مسلماته احد الوكيل على كماله فان يوسف سقى من ردا والوكيل الموكل مجرد في حال
الوكالة بطلت تلك الموكلة ويدر ان ملكه يرد به ولحاظ فطلت الوكالة على السات فاما رده الوكيل فلم يرد ملك الموكل
فكان على تصرف الوكيل باضا ولكنه عجز عن التصرف بحارضا فاذا زال الحارضا صار كأن لم يكن وعجز مدبره انه سقى بينهما
وقال يعود وكلاهما كان فهما لان الموكل اذا عاد مسلماته ما له على قدم ملكه وقد بطلت الوكالة بعد ملكه
معود الموكل على كماله وجه قوله لا يعود الوكالة في الظاهر لانه زالت ولائه ورأه المخلع عن ملكه الى رده ولزوال
ولايه الموكل مع نساء المولى ملكه بطلت الوكالة عن العود وكلاهما لو حل الموكل حونا مطلقا فمخز الى الحل اولى
ان يعود وكلا **قول** سطل وجوها الى اخره وهذا لانه لا يخل الشيء بنفسه بعد رضى الوكيل بدار الحرب فطلت
الوكالة حتى لم يرد الموكلة واحدة والحد فائمة فعلى الوكالة لانه يمكن سقدها وكلية ولوزوجها الوكيل
واما انها حيث يكون لم ان يزوج الموكلة ان الحاصلة **قول** فحل لى يوسف انه ليس للموكل بعبده لانه لما
انزل معه نفسه لا يعود وكلاهما لا يعود الوكالة وجه الظاهر ان الوكالة المخلع انصرف العزل لم يوحده صريحا
واما المسح بحارضا ويدر **قول** بخلاف اذا اوكله بالهبة فذهب بنفسه رجوعه الى الموكل ليرهب لان التوكيل
المسح للحاجة والحاجة لم ينقص ان الرد بغيره لا اضراره فلم يكن ذلك والخاصة فاذا اعد الله قدم ملكه فله
ان ينسحق اما الواهب فمختار في الرجوع ومن رجوعه علم حاقه الى الهبة اذ لو كان محابا لما رجعه فيه وكان للملا
على بعض الوكالة **قال** **الدعوى** وجه المناسبة منها
ومن ما تقدم ان الوكالة بالخصومة سبب ادع الى الدعوى عند العاقبة في المسبب اذ اسلوا السبب اعلم
ان الدعوى في الدعوى اضاف الى السبب نفسه حاله المسالمة والمنازعة وفي الشريعة عبارة عن اضافة الشيء الى
نفسه حاله المنازعة فقال ادعى زيد على عمر وما لا يرد المدعى عمر والمدعى عليه والمال المدعى المدعى به خطا والمصدر
الادعاء افعال المدعى والدعوى على اسم الادعاء والغنا للناسفة فلا يكون يقال ادعى صحبة او بالملء
وجميعها دعوى بغض او لدعوى ومما وى جعلتها اى دعوى الى نفسها او لنفسها والدعوى بالحق المدعى به هي
المادبة والكسبة والنسب والمدعى به دعوى احاب الحق على غيره الا ان اطلاق المدعى عرف اللسان محال لا يجرى
والاساؤل لرجوعه فان العاقبة سببه مدعى فاما المسبة فاما بعد ما قسمته مختارا مدعى وقال للمسلم
لحقه الله عليه مدعى السوء ولا يقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مدعى السوء لانه قد اسبها بالحق فخره فان

ان اطلاق اسم المدعى على امرائه عفا ورثتها اضافة السبي الى نفسه وسرط حوازمها مجلس القضاء فالمدعى في غير
مجلس القضاء لا يصح حتى يستحق المدعى عليه حوائجها وحكمها وحول الجواب على المدعى عليه اعلم ان المدعى من اذ انزل
ترك اي الجبر على الخصومة اذ انزلها والمدعى عليه خلاف اي جبر على الخصومة اذ انزلها وهو حرام **قول** المدعى
من الاستحقاق الجبر والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله غير جرح كذا المدفأة اذا قال هو كذا مستحقا له ما لم يثبت
الخبر استحقاقه **قول** المدعى من تسكف الظاهر والمدعى عليه من تسكف الظاهر كذا اذا ادعى شيئا بوجه من الوجوه
على آخر فانكره فالسنة على المدعى له عواها امره اثارضا وهو سفل فمعه حقة والمدعى عليه هو المنكر لتسكفه بالاصل وهو
ذمته فان امره بالدين قال قد وضعت اياه كان هو المدعى لانه يدعى امره اثارضا **قول** وقال محمد بن في بر اهل البسوط
المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن السال في امر العظام في محروقة والبرجوع بالعمدة عند الحد وانما على
ان الاعتبار للمعاني في الصور فانه يدور في الكلام من شخص صورة الدعوى هو انكاره معني فان المدعى اذا
ادعى رد الودعة فانه مدعى للدفع وهو منكر لوجوب الضمان معني لهذا علقة القاضي اذ ادعى الدفاعة لانه
رد ولا ضمان لا علقة على انه رده لان المهر من يد المكون على السفي فان قلت المدعى يدعى الرد متمسك بالسبب
اد الرد لم يكن باسا وهو يدعيه والمدعى عليه بمسك بما لم يرد فانه كان باسا وهو يدعيه فكان سبب المدعى
مدعى والمدعى عليه مدعى المدعى مدعى فافد منه عن الضمان هو اصل المدعى يدعى سفل فمعه حقة فانه لم يكن باسا
ولهذا قيل بنبذ اذا اقامتها اعيانها للصورة ويحرم على الخصومة ومختلفا عسار المدعى فان قلت سفل على هذا ما اذا
ادعى المدعي براه دمنه يدفع الدين له ويكذب الدين ثم حصد ب الدين وانكر الوكالة قاله قول الرب الدين على
ما مر في بار الوكالة بالخصومة المدعيون في دعوى البراء متمسك بالاصل قلت انكس الحكم هناك في نكاح س
الحل لما ان المدعي يدعي البراء بعد السفل فكان السفل اصلا والبراء عارضا واما ههنا كان البراء امرا اصلا
فما مر في البراء كان متمسكا بالاصل وكان القول له اي للمدعى ان رده المدعى كانت ردة عن السفل في الاصل كان
السفل عارضا لانه في الودعة في انكار الرد مدعى السفل هو امره عارض فلا يكون القول قوله **قول**
ولا قيل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما في جنس ما بال حطه وشعره ودره ما قال عسرة اعزوه وقال في الزخون
وبس نوعه ايضا مثل سبعة او ثمانية وسبعة وخمسة وذكر انها حدة او ردة وهذا بناء على ان الدعوى في غير
صحيحه وفاسدة فالصحيح ما سلق احكامها وهو احضار الخصم ووجوب الخصومة المطالبة بالجواب ووجوب
اليمين اذا انكر والامانة بالسنة ولزوم احضار المدعى الفاسدة ما لا سلق بها هذه الاحكام وفساد الدعوى
باعتد المحسن اما ان يكون ملزمة سئاع الخصم اذا سئل على غيره انه وكله والاني لم يكره المدعى مجهولا في
نفسه لان قايده الدعوى لا التزام بواسطتها فاما السنة والالتزام لا يحق في المجهول لان القاضي لا يتمكن من القضاء
بالمجهول بسم المدعى لانكول المدعى عليه **قول** فان كان غسلي في المدعى عليه الى اخره اعلم ان المشايخ رده قالوا في
في المسفولات التي تعذر نقلها كالرجح ونحوه حفظ الحاكم عندها او جعل منها **قول** وسعلق الدعوى اي بدعوى

صحة مجرد ما وجوب حضور المدعى عليه **قول** وعلى هذا القضاء اي على جرح حضور المدعى عليه القضاء وهو
بالكتاب قال حال اذا ادعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا افرق بينهم بغير ضنون بعد الحق الوعد لمن استع على حضور
بعد ما طوبى به وذلك لئلا يلزم حضور مدعى من آخرهم اي بجمعهم **قول** وذكر في منها لان العن لا يعرف الوصف
والعمدة يعرف ما هي العمدة شي بعرف من العن هذا كان المدعى عليه منكر ان يكون ذلك السبي بده او يكون مقرا
لكي ينفقه بوجه كبر في ذلك بعض القضاء يقولون لا يشرط بان العمدة لان الانسان قد لا يعرف عمدة ملكه مان
ورث حكا كذا في ادب القاضي ومنه قال صاحب الكتاب العن اذا كان مسهلا كحقيقة وحكما مان كان غاسا كانت
الخصومة في المالة والقيمة فلا بد من بيان العمدة قال القاضي في الدن صاحب الدخيرة رده فيها وان كان العن
غاسا اذ ادعى انه في يد المدعى عليه فانكر ان سب المدعى فمعه وصفه بسم دعواه وبعل السنة وان لم سب القيمة
قال غصصه في عم كذا ولا ادرى انه كذا وكذا وقام ولا ادرى كم كانت فمعه ذكر في عامه انكس انه بسم دعواه
لان الانسان ربما لا يعرف فمعه ماله فلو كلف بان العمدة لضرر به **قول** ولو ادعى قارا حدة رده اي ذكر
حده مال حدود الدار احدها حدة والحد يدسله والعقار والعقار الارض والضياع والحد منه قوله ماله
دار ولا عقار كذا في الصحاح **قول** فان ذكر المدعى من الحدود في ما عدا ذلك فالا لفر فرح له ان يعرف
لم يسم له بذكر الحدود والرحمة ولم يوجب لنا اقامة الكبر معام الكل بناء على ان الحكم للخالق كان الرجل
مسيهورا كفي بذكره وفي الدار لا بد من كرا الحد واز كانت مسهورة عند لي حنة وعندهما لا يشرط الا ان السهر
ومعينة عنه فله ليرد رها لا يصح معلوم الا بالحد **قول** فقال له مهمة المواضع اي يحمل نهما
نواضع على ان يصدق المدعى عليه المدعى بان الحقار في يد المدعى عليه ليحكم القاضي بالمدعى حتى يصر فيه
وهو في الواقع في يد الكان ذلك فضا بالصر في مال الغنم او يودي ذلك الى بعض القضاء عده براه في يد
المالك **قول** وانما يطالب به بناء على انه لا بد من طلب حتى يحث على القاضي اعانه **قول** فان اعترف قضى
عليه ما اعلم ان اطلاق لفظ العطا توسع لان امر ارجح بنفسه ولا يوجب على القضاء كان الحكم من القاضي
الزما للخروج عن موجب اقربه بخلاف السنة لانها انما يصححها اتصال القضاء بها **قول** وان انكر
طلب القاضي من المدعى السنة على دعواه لان الاصل في فصل الخصومة السنة ولهذا يداء رسول الله صلح
حت قال للمدعى الكبرية قال لا فقال الكبرية سال ورس اليمين على عدم السنة فلا بد من السؤال عن السنة
لسمك ح كرا سب لا في ان احضر السنة قضى عليه بها لانه يود دعواه بالسنة فهي حلة من انسان لانها لا له
واضح يظهر بها الحق من الباطل ومن لم يستعلم من المبرر د بها مع الفصل بين الصادق والكاذب ان
عجز عن اقامة السنة يستحق القاضي اذا التمس المدعى ذلك ثم اعلم انما جعل من المنكر هو المدعى وانما اعلم
ان المدعى يزعم انه صار مسلما حدة بانكاره فالسريع جعل الحق استحقاقه حتى لو كان الامر كازعم باليمين
الغمو من ملكه المدعى عليه فكون اليمين براه بماله البراء وهو مسرور كالعصا من ان كاعلا فاعزم

اقرار ان الخلف لما وحت فيه كدليل على انه ما دل او معروا يمكن له حمل ولا بدليل للثبوت لغيره المادون
والمكاس وهما لا يمكن ان يحمل في محل مقارن ورواها في اعرى في هذه المسئلة المكنة اقرار في سببه لانه سكوت
والسكوت محتمل فلا يكون حجة فما سقطت بالسبب ان اللعان جد الارواح فاسببه حد العرف يعرف بها قال
ابو حنيفة رجا ان النكول يدل اباحه وهذه الحقوق لا عرى فيها البذل فلم ينض فيهما بالنكول كالفصاح
في النفس عكسها الاموال هذا لا لو حملناه على اقرار انك داه في الانكار ولو حملناه بدلا لقطعنا الخصومة
بلا تكذب فكان هذا اولى صانه للمسلم عن رطب به الكذب البذل لا عرى في هذه الاسماء فلو قال المرأة
لانكاح سني وشك ولكني بدلتك نفسي لاجل بذلها وكذا لو قال يا حرام اصلك لكن ان بذل نفسي لست روني
لا يعمل بذل اصلا بخلاف المال فانه لو قال هذا المال ليس لي ولكنني بذلته لـ لا يخلص عن خصومته صح بدله لما صلا
ان كل عمل يعمل الاباحه بالادان اداء بعضي عليه نكوله وبلا فلا وانما اعبر بالنكول من الجسد المادون المكاس
وان كان النكول بدلا وهما للسامن اصل البذل ناء على البذل منها يصح لخصمته او دفع مضرة النكول منها
بدل لم يدفع مضرة الخصومة فكان كالبضاعة المسيرة لخصمته فان قلت لو كان بدلا لما جرى الدوزان على
الامان لا الدوزان اذ البذل الاعطاء لا حرام في الارواح في الدوزان صف في الدوزان قلت البذل ههنا ترك النكاح
كان المدعى ما حذر فله ناء على عيمانه ما حذر حق نفسه ولا مانع له وامر المال ههنا بخلاف النكاح وغیره
فان هذا التحليل مخالف للحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم على من انكر فله خصمته الحدود واللعان
فما يخصص هذه الصور والعاسر ان العاصي في الدوزان الجاسع الصغير والقوي على قولها وصل
معنى للعاصي لغيره في حال المدعى عليه فان راه معساة عليه وما حذر لعلها وان راه مظلوما لا يعلم احدا
بقوله **قول** والمفوط بقوله ساس ناء على المدعى السرقه بدعي المال الحد و احاب الحد عامعة الشبهة
واحاب المال عامعة الشبهة فثبت بالنكول كما ثبت سها ده رجل امراته فانه لا يثبت القطع ونضم المار **الاول**
واذا ادعى المرأة طلاقا قبل الدخول وقاد به بعد صور المسئلة في الطلاق قبل الدخول هي علمه ان دعوى
المهر لا سفاوت هي ليركول الدعوى كل المهر ونصفه وسواء كان دعوى المهر في ضمن الطلاق او بدون الطلاق
لان ذكر بعد هذا صورة دعوى جميع المهر عند نفاء النكاح بقوله وكذا في النكاح ان ادعت هي الصداق
قول وكذا في النسب ان ادعى رجل على رجل المدعى اخ المدعى عليه ماتت ابوها وبرك مالا في يد المدعى عليه
او طلب من العاصي مرض العقدة على المدعى عليه نسب لـ اخوه فانه يستحق على النسب بالاحكام فان خلف
يركول وان بكل بعضي المال والبعضي بالنسب كذا في الجامع للعاصي فان **قول** والجحيم اللقطة الى اخيه
ما كان صبي في يد رجل اللقطة وهو لا يحضر عن نفسه فادعت امراه حرة الاصل انه اخوها برز قصر بد اللقطة
مالها من حق الحصانة فادان الاستحسان فيمكن من له احق بعمل الصبي الحرة والنسب **قول**
والعقدة اي ادعى رجل العقدة نسب لـ اخوه ما ادعى وهو من انه اخ المدعى عليه وهو موسر وانكر المدعى عليه

مستظهره ولكن لما لم يكن له علم بذلك لم يحكم عنه بما اعت ما ساء ما احدث الله حكمه الا انما كان له العلم
السريع فانها امارات في حق السرع وفي حقنا لها حكم الا انما في هذا وجب الضمان على السهو وعند الرجوع
لان الحكم كالحكم على ساداتهم ايا ما وجدنا الخارج الكراسا بالانه لا يفتنه يستحق على ذي المد الملك العاسله
مطاهره وذو اليد لا يستحق على الخارج عنه سئال انه لا ملك للخارج بوجه فكذلك ولي بالفعول انما على ان
الاسات للاسات فطلب الرجوع او الامر حث السور فان استوما محمد بن عبد الكافي الساج فانها استوما في
الاسات فان كل احد من الناس من اول الملك لصاحبه وكذا العدا ليدل على العاق القدر والاستعداد والاول
فاسون المستان في الاسات يرجع منه ذي المد له والآن الخارج هو المدعي والمدعي عنه المدعي بالخبر والآخر
يدل على حصول البينات في حاش المدعي فوجه لحوال المستحق قولنا ان مدعي الخارج الكراسا ما يخفى علم القاضي
او اطهارا يخفى الواقع فان الخارج لمسه يظهر ما كان يا سا في الواقع **قول** والبرج عن الصادق كفاظه
علمان رضي الله عنه فقال خشيته ان يوافق العذر يسمى فقال انه حلف كاد ما فاصت العمن الكاذبه ولنا
ان العذر احد عليه لعله صلى الله عليه وسلم العمن على انكر ويرك هذا الواض التكلول دليل على انه ما دل
اي على قول الشيخ حنفه او مدعي على قولها ما دل لم يكن كذلك لا قدم على العمن بعضا عن غيره الواجب ودفعنا
للضرر عن نفسه بدل المدعي السرع الزمه المودع عن العمن الكاذبه دون العرف عن الصادق فخرج هذا
الجانف نكول اي حاش كونه ما دل او مدعي على حاش المودع **قول** ما قدنا اساره الى قوله ولا ترد العمن
على المدعي لعله صليح العمن على المدعي **قول** الا علامه بالحكم اي الحكم بالتكلول اذ هو موضع الجمان
عند السافح الحكم بالتكلول بل يرد العمن على المدعي لما علم ان العذر بالثلاث في عرض العمن لانه في المروي
عن لي يوسف ومحمد ج والجمهور على انه لا حاشا حتى لو قضى بالتكلول يرد سلفه فضاء هو الصحيح احقره
عن قول حفصهم انهم قالوا الوضعي بالتكلول يرد لا سلف **قول** من طرس مواهون الصميم وقال هو مولد **قول**
هو الصحيح اي حكم سكوت الحكمي لحكم سكوت الحنف في الصحيح لما عرف **قول** وان كانت الدعوى نكاحا الى
اخره صوره ذلك لان ادعى على امرأه انه تزوجها وانكرت المراه ذلك وادعت المراه النكاح وانكرت الرجل
او ادعى المدعي الرجل بعد الطلاق العضاء الحده انه كان راجعها في الحده وانكرت المراه او ادعت
المراه ذلك انكرت الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الملاء انه كان فاء اليها في المده وانكرت
المراه ذلك وادعت المراه ذلك انكرت الزوج لو ادعى على مجهول انه عنده او ادعى المجهول على ذلك او
اخصما على هذا الوجه في لاء العاقه او لاء الموالاة او ادعى على رجل المدعي عليه ولده او والده
او ادعت المراه امامه ولد لولاي هذا ابني منه او ادعت انها ولدت منه ووديات الولد عند الحي
لا سلفه المنكر في هذه المسائل **قول** ولها تعذر قولها ان هذه حقوق يثبت مع السنهات
ويجوز فيه الاستحلاف كالاموال عكسها الحدود وهذا لان فائدة الحلف ظهور الحق بالتكلول

احد فانه سحلف بالاجماع فان حلف بركي وان نكل بعضي بالحق ولا بعضي بالنسب **قول** واسماع الرجوع
في الهبة بان هب لاشان عنهم اراد الواهب الرجوع فيها فقال الموصو له اما اخوك برده ابطال حقه
في الرجوع فان الواهب سحلف بالاجماع فان نكل به لا مسامح ولا نسب بالنسب كذا في ادب القاضي للمصدر
السهم **قول** في النسب المجرى قد بالنسب المجرى احراز عن دعوى النسب المعروف بدعوى المال تحت
لا يصل الى المال لا بدعوى النسب فحسب تسجل على النسب بالاجماع لما امر ان يانه ان اراد الرجل مصح
بلاز الاثر الزوج والمولى او اراد المرأة مصح في طرد الزوج والمولى الاصح بالان لا في حمل النسب على
الخبر فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابوه او انه ولم يدع ما لا نسبه سحلف عند حاله لو اقر به بعض سحلف
لرجاء التكلول الذي هو امر اراد ادعى انه اخوه او عمه او ما اسبه ذلك لا سحلف المدعى عليه لانه لو اقر به
لم يست لان فيه حمل النسب على الخبر **قول** لومه الارس فيها بغير ما قال ان الفصاح في ما دون النفس عويبه
مدرا بالسبها فلا نسب بالتكلول فالقصاص في النفس وهذا ان التكلول ان كان اراد اغتدما فعنه شبهه لانه
ان امسح عن اليمين تورعاعا عن المصادقة لا يكون ان اراد بل يكون بدلا واذا امسح العود عن الرد علاف
ما اذا اقام على ذلك رجلا وامراتا في السهاده فانه لا بعضي سمي لان اصل المال مشروع فيه اذا اضيف
المعذر الى من عليه اعسارا بالخطا واذا اضيف الى الولي اعلم المال هذا اصنف المعذر الى من عليه حيث
لم يصحح بالاراد فاسببه الخطا وهم اضيف الى الولي الذي قام بذلك النسبه فلم يجب المال نظره اذا اقر بالخطا
والولي بدعي الحد في المال وبكسبه لا يجب المال يحق ما قال ابو حنيفة رج ان الطرف عمل البدل في مسو في التكلول
كالمال وهذا لان الطرف او سلك بها مسلك الاموال لانها حلفت فانه بدال نفس كالمال فيجوز فيها العدل علاف
الانفس لا يرى انه لو قال او طع بدعي قطع لا يصح وهذا اعمال البدل والمالم على الحدم العاده والمال كذلك
اذا لم يضمن الملقه بفعاله اذا كان مفيدا مان وقع في يده اكله فقال لا خرافه يري حل له وطعه ولو قطعه
لم يجب عليه سمي والبدل هنا مفيد لانه يصير به موصوعا عن اليمين المصادقة وهو فرج به خصوصه متعده فصار
كقطع السن للزوج فان قلت لما قطع الطرف عند لي حنيفة بالتكلول اعسارا ان الطرف يسلك بها مسلك الاموال
كان ينبغي ان يحركي لا يستحق في قطع البدل في السرفه ايضا وينساق قطع عند التكلول كافي التكلول في قصاص
الطراف قلت القطع في السرفه خالص حوافه جزاء فلا نسب مع السببه اما القصاص في الطرف في الجبد
الذي يسلك بها مسلك الاموال فيعمل به معامله الاموال في سوبه مع السببه واما الكلام في النفس فاحسنه
يعول النفس ليست بحل للبدل فلا يصح المطافها بالتكلول الذي هو بدل الذي يراها بمصوده وماتر نعم لونا
تبعها ومن قال الاخر اصيلي فعمل لم يهدر دم بل يوصي بالقصاص في روابه وبالبدل في اخرى فعمل عب الدنه
عند علمنا اننا الطمحه رج واذا امسح القود واليمين حتى يمتحن به كافي القسامه اذا امسح واحد من اليمين
عس حتى حلف لان اليمين فيها مسحقه عظمه الاموال لم انها ملكه مكني صالحه للتعظيم سرعا **قول** واذا

على السهاده

قال المدعى سنة حاضره الى اخره اعلم انه اذا قال المدعى سهود حضور في مصر وطلعت خلفه لم يحلف عند لي حنيفة وروى
ولكن يقال لخصمه اعطه كفلا فسكنه بلسه امامه لئلا يحلف سطل حتى المدعى يحلف بكون الكفيل معروفا لدار حتى
عصل فابده الكفيل الاستمساق واذا الكفيل احدا قامه السنه فاسن اسما ان قبل فامتها بجمرة الدعوى اسما
عندنا اذ فيه بطر المدعى حتى لا يحلف فيمكن ان قامه السنه عليه ويمكن القاضي من العضاء واحدا وحق المدعى ليس الكفيل
كسودر بالمدعى عليه لانه لم يكن حقه قصده الاحصاء لا سفره وان كان حقه قصده الاحصاء وكال ما لا فلا سطل فكفيل
احصا طراد الكفاله بعقد الوحوت الحضور حتى عليه مجرد الدعوى ولهذا جاز اعداء الخصم بطلب المدعى بحال
منه وبين اسخاله فصح الكفيل احضاره والسعد بلسه امامه بروى عن لي حنيفة رج هو الصحيح وعن لي يوسف
انه ماخذ كفلا الى جلوس القاضي فجلسا اخر حتى اذا كان مجلس كل اسبوع من ماخذ الكفيل الى سنة امامه وحق هذا
قول والاسمساق وسرفه اليمين اي الاستمساق المذكور بعوله ان يكون مصرف الى الملازمه والكفيل وهذا
المنساق فاعساج السنه على روابه القدر وري لانه لم يذكر هناك عددا لمجلس القاضي في سدر بده الملازمه ولا للتكفيل
بديه واما ههنا ذكر الملازمه ومدها ومده الكفيل فلا احتاج الى قوله والاسمساق وسرفه اليمين **فصل**
في كفنة اليمين والاسمساق **قول** في موضع حلفه ذكر في هذا الفصل صفته لما ان
الصفه بقضي سوي الموصوفه كفنه الشيء صفيه **قول** واليمين بالله بحالي ونفسي والحد والمهلك الرجل
والمرء في اليمين سواء لان المقصود هو القضاء بالتكلول وهو لا في عساده الحزمه في اليمين الكاذبه سواء
الاصل في قوله صلح لا يحلف ما ماكم ولا بالطواغيت فيكم حالها فالحلف بالله او لئذ **قول** الاله عتاط
فلا بد كيرلفط البوا وكسلا سكر عليه اليمين **قول** وان سا القاضي لم يحلف فعول بل الله او والله وهذا
لان المقصود به التكلول احوال الناس في ستي منهم من سمع اذا علف عليه ويحاسبه اذا لم يحلف فكان الراي
في ذلك الى القاضي سواء اكتفى باليمين بالله ولسه علف **قول** وسحلف اليهود الى اخره فحلف على كل
واحد بعقد يحلف اليمين به ليكون ما نعاله علفا على اليمين **قول** ان صور ما بالعصر اسم اعجمي **قول**
وروى عن لي حنيفة رج انه لا سحلف احدا الا بالله فالحصا عدا عن سركل اخر معه في المعظم **قول**
لان الكفنه باسمهم بعقد وول الله تعالى انما بعد وول الاحصام بريا الى الله تعالى عنهم قال الله تعالى انما بعد
الليقير بونا الى الله زلفي فمستحق من الحلف كذا بالله فحصل المقصود وهو التكلول **قول** ولا يحلف على
اليمين على المسلم بزمان ولا مكان قال السافعي لئلا كانت اليمين في مال عظيم مبلغ عشرين مالا يحصن المكان
فمن الركن المقام في ملكه وعند سمر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ومسجد الجامع في غيرهما والمسجدان
لم يكن مع الجامع وبالزمان بعد الحصر يوم الجمعة ولما اطلاق قوله صلح واليمين على من انكره فالتحصن بالمكان
والزمان رماه عليه ولا في تكلف الماضي حضورها حاسا وهو مدفوع بالنقض في العلف بالزمان اخر
حق المدعى في اليمين الى ذلك الزمان ولا ان اليمين سبقت لقطع الحضور به فلا يحصن بها كالفن **قول** وان ادعى

لانه بطالبه ولا مال له وهذا في المسرى اقواها انكار لانه بطالبه ولا مال له فيكون هو العادي لانكاره صدق منه وان
المسرى ما سرقه لانه النكول حتى لا يستوفى النكول ويكول المشرك حتى لا يدرك وهو تسليم الممسوق
الباع ما خرافة لانه تسليم المسج لو خالفنا ان اسفاه العمد لانه انما اسفاه المسج حتى يستوفى الممسوق
سجلا فانه النكول وفي **قوله** خصه بالذكراى الذى صلى الله عليه وسلم جعل العول قول الباع وكان ينبغي ان يكون
بمسره فان عاصره عن فاده ذلك فلا سقا صرعا فاده السدم وصل بقرع عنها وصل سدا بسم الزوج في النكاح
عند لى حصفه ومحمد بن سحلا فاده النكول كما في المسرى **قوله** استواهما اى فاده النكول **قوله** بضم لاسات
الى النفي بالكداسانه لو حلف المسرى بالله ما اسراه بالعمى حلفه يكون راي مسره فلعلة اسراه بالف تسماه
مسطح جوا الباع في الزاده وكذا الباع لو حلف بالله ما اعده بالف وما حلف لوزانه باع بالف درهم فكون صادقا
في مسره انه لم يبع بالف درهم مسطح حق المشرك **قوله** والاصح الاقتصار على السقي لان الزمان قد وضعت على
السقي كما روينا في حديث القسامه ولا عبره بذلك الوجه لان الباع لو كان باعه بالف درهم وتسماه لانه على السقي بالف درهم
لانه ان المسرى حلف على عوايه لاساى الحلف على الفس لانه لا يحلف في مسره **قوله** فصح القاضي البيج
بينهما ان طلبا او طلبا احدهما وصل بفسخ بفسخ الباع الف الصحيح هو الاول لانها لما حلفا لم يمت ما ادعاه كل
واحد منهما سعى محاسن محمول بفسخ القاضي فطحا للمنازعه ولانها اذا حلفا لم يمت الدل المتعارض من
قولهما سعى محاسن لادل هو فاسد في روايه والاد من الفسخ في السع الفاسد واذ لم يفسخاه فلا بد ان يقوم العاض
معاهما في الفسخ **قوله** وان حلفا في الاجل وفي سراط الخمار او في اصل السع او في بعض الموضع مكان دفع
المسلم فبهم بحالف والقول انكر الاجل السراط واصل العقد والفضل لانها انما حلفا على المعقود عليه والمعهود
واحلفا في امر زائد فلا يحالفان كما في الخط والبراء **قوله** بخلاف خلافه وصنفه الممانه حذا وردى وحسنه
دراهم او دنانير حست بحالفان فيها كما في العدرنا وعلى الاضلاف الصفه فيما هو من حلفا المعقود به يحرم
الحالف بينهما وعند فرج اذا احلف الباع والمسرى في الاجل اسامه او احلف العاوان في السلم في دور
الاجل عا لال النصل وجب الحالف عند اخلاف المساعان لم يفصل بين الحالف كما في الوصف فلنا على وجوب
الحالف بخلاف المساعان هو اسم مسعى من البيع مسعلق بحرف الحالف بخلافها فيما سسم السع والسع
بسم السع والتم لا الاجل فكانه قال اذا احلف المساعان المسع او في المم الحالفان قلت الاجل بوجوب بطلانها
في المم فكان في خلافها في المم بطلان الاجل ليس بوصف للمم بل لاجل مصي المم مع حود مسخى ولو كان وصفا لم
لسعه وان اصل المم حق الباع والاجل حق المسرى لو كان وصفا للمم كان باعلا لاصل حلفا **قوله** لهما
اي لمحمد والسافعي رحمه الله صلح اذا احلف المساعان عا لال واد هذا النص مطلق وليس يدرك حال تمام السلعه
بغيره العراد المراد به براد العوض لا رد العمد لانه لا يتصور ذلك فيقول النص بحلول جملته لكل واحد منهما
يدعى عند انقضاء العقد الذي يدعى صاحبه والاخر مكراد السع احلفا بخلاف المم بعد ما الى حال الحال يكون

العواد للعمه لان عمه الشيء يعوم معاه وسد فح الزاده عن المشرك في كل الباع فكان الحالف مقفدا وهو
معنى قوله وانه اى الحالف بعد دفع زاده المم اى عن المشرك لانه يرى انما لو احلفا في جنس المم بعد هلاك
السلعه بحالفان بان يدعى احدهما الدرامم والاخر الدنانير ويلزم المشرك في العمه والى حصفه والى يوسف
قوله صلح اذا احلف المساعان السلعه فامد بعضها عا لال واد قوله والسلعه فامد مذكور على وجه
السراط والمطلوب عمل على القعداد او رد في حارسه واحده في حكم واحد والحالف بعد الفسخ خلافا للمم اى سدى
الى حال هلاك السلعه لان حال هلاك السلعه ليس معنى حال تمام السلعه لان عداها ساد دفع الضرر عن كل
واحد منهما بالحالف فانه يفسخ العقد ويحود كل واحد منهما الى اس ماله بحسنه وبعد هلاكها لا يحصل ذلك العقد بعد
هلاك السلعه لا يحتمل الفسخ بالاقاله والرد بالحب فكذلك الحالف اذا الفسخ لا بد الا ما ورد عليه العقد ولا معنى
ان كل واحد منهما يدعى عمدا اخر لانه لا سالى بالاختلاف السبب بعد حصول المقصود وهو سلامه المسج للمشرك
حتى تسليمه وذلك على ملكه سواء كان الامر على ما زعم هو او الباع فلعاد كذا السبب وصار بمنزله اخلافها في الف
والفسخ لا سبب فيكون المم على مكر لالف الزائد وهذا بخلاف ما لو احلفا في جنس المم لان الباع يدعى عليه الدنانير والمشرك
نكر والمسرى يدعى السرى بالدرامم والباع نكر وان كان صحيح لان المسج لا تسليم للمسرى لانه لم يفسد على من هذا
اسفاه الف وهو كفى للصحة والقائه المرمه ما توجه العقد فاده دفع زاده اليه ليست حرم حارسه بل هو حجب
لكول الباع اذ هو حجب العقد هو ملك المعقود عليه للمشرك فلا يحالفان وهذا اذا كان المم زائدا فان كان ممانه بحالف
بعد هلاك كل واحد لذي اذ كل واحد منهما مسج فكان المسج فاما ما ساهم الدل الاخر فيمن فسخه واذ فسخ برده من المم
ان كان مسلما وجميعه ان لم يكن مسلما **قوله** وان هلك احد العبد من اى اسرى عند بضعه واحده وبضعه بام ملك
احدهما واحلفا في المم فعلى المسرى اسره بهما بالف قال الباع اسره بهما بالف فالحالف اعذ لى حصفه الاول لسا
الباع ان اخلاف الحى لاسى له من اهل الكا صلا حصد بحالفان على ما قالوا ساء على المسج كان هو الباع فحسب
ابن يوسف بحالف الحى وفسخ العقد في الحى والعول للمسرى حصه المالك في المم حصفه ساه على انه لو كان الكا
فاما الباع الحالف في الكا ولو فات الكا بعون الحالف في الكا فاذ اذات البعض وفي البعض سوا الحالف في الباع ولو فات
في الخاسر اسارا البعض بالكل حود او عدما وهذا لان الحكم لا يرد على العله وعدم الحالف للمم لا كصدره
وقال محمد بن الحنفية رحمه الله ما ورد الحى وجميعه المالك وعلى هذا الخلاف ان المشرك عدا فباع بصفه بعد القبض اخذ
الباع الاول مع المسرى لاول من احد فخذ لى حصفه لى الحالف والقول للمسرى مع مسره وعند لى يوسف
بحالفان المصنف الذى يعطى ملك المسرى لى رضى الباع فيقول هذا المصنف عند محمد بن الحنفية الكا واد حلفا
رد المسرى على الباع بصفه العبد ورد المصنف الذى يعطى ملكه لى الباع وان لى حصفه المشرك وجميعه هذا
المصنف ايضا محمد بن عمر على صله فان هلك جميع المسج عنده لا مسج فملاك البعض لى ودرم بقرير ما قال ابو يوسف
لان الوصفه رضى بقول الحالف بعد القبض بصفه المم على خلافا للمم عند تمام السلعه وهو اسم لجميع المسج فاذا

هلك بعضه فعدا بالشرط فالحكم الذي هو **قول** الا ان يرضى البايح ان يترك حصته الها لك لا ياخذ
 من الها لك شيئا اصلا ويجعل الها لك كل لم يكن كان العقد لم يكن الاعلى الهام فيها فان هذا يخرج بعض المشتايخ
 ويصرفه لا يستناء وعندهم الى الخالف قالوا لا المراد بقوله في الجامع الصغير ياخذ الحق لا شيئا لا ياخذ من الها لك
 شيئا اصلا وقال بعض المشتايخ ياخذ من الها لك شيئا ما اقربا للمسري وانما لا ياخذ الزيادة وعلى قول هو لا تصرف
 الاستثناء الى غير المسري لا الى الخالف فيكون القول قول المسري مع مسه الا ان يرضى البايح ان ياخذ الحق الخاصه
 الها لك فحسد الخلف المسري لا المسري انما خلف اذا كان منكرا ما يدعيه البايح فاذا اخذ البايح الحق لصالحه جميع
 ما ادعاه على المسري سقط دعوى البايح فلا حاجة الى علف المسري ونفسر الخالف على قول محمد بن عبد الله المسري
 بالله ما اسرهما بالعرفان بكل قضى عليه وان خلف خلف البايح بالله ما اعها بالعرفان بكل قضى عليه وان خلف
 ولم يفعلا على شيء فادعى احدهما الفسخ او كلاهما بفسخ العقد بينهما وامر القاضي المسري رد البايح وقيمة الها لك
 ونفسره على قول من هو سلف عند البعض ليرى القاضي العام حصته من المردون الها لك لا الى الخالف لنفسه الفسخ
 لا رد على الها لك هذا لا يقول لان المسري لو حلف بالله ما اسرهما العام ما لم يكون صادقا لان المسري سبب في
 رد ميم م حلف انه ما اسرهما ما لم يكون صادقا واذا كان كذلك فلا مسح المسري عن الخلف على العام بعد التأول
 فلا ينفذ الخالف الفسخ على ما قاله الخلف **قول** في سماع الاصل رجل اسري عذراء فمضنها لم يرد احدهما
 بالعتق وذهلك الا فخرج عند المشتري سقط عنه ميم مارد ويحتمل هذا عند اذالم يرد العتق على ميم ميم ميم فان احلنا
 في قيمة الها لك فالقول للبايح مع مسه لانها انعقا على وجوب كل من المشتري يدعوا ان قيمة الها لك كما سفل يدعى
 زاده السقوط من الميم والبايح يسكر فيكون القول للمكر مع مسه وان اقام السنة فمضنه البايح او الى الصلح لا السبب
 سرعت للاسار البايح يدعى زاده في قيمة الها لك فان قلت المشتري يدعى زاده في قيمة العام فوجب له العمل بسنة
 الزيادة فقلت الذي وقع الاختلاف فيه قصدا فمضنه الها لك والاختلاف في قيمة العام سبب للاختلاف في قيمة الها لك في
 البايح فامت على ما وقع الاختلاف فيه قصدا فكانت اجونا لا عسار ولا بعة فيه ان السبب بعير الدعوى حيث الظاهر
 لان السهمود لا يقول الا على الظاهر فاعبر ذلك في حقهم والبايح مظهر فلهذا يعمل بسنة ميم صار سنة اول
 لان بسنة بسنة زيادة في ميم المشتري في الايمان بحبير الحقيقة لا بها سوجه على احد العاقرين وهما يعرفان حقيقة
 الحال في الامر على الحقيقة والبايح منكر فكان القول قوله مع مسه **قول** وراس مسري حارب وعاصوا ومضنها عاملا
 يعني اسري حارب بالف درهم ومضنها عاملا السبع حال تمام الامم احلنا في مقدار الميم بغير الاقالة قال المشتري
 كان الميم الف درهم وقال البايح لم ينفذها ميم ولا بسنة لها سحا فان عود السبع او كان بيعي لا يبيح الا بالقالان
 الخالف بين السبع المطلق بالسنة والاقالة فسخ في حق العاقرين فلم يسا ولها النص الا ان الخالف بين السبع
 سبب تاسا المعنى ليرى كل واحد منهما مدح ومنكر لما عرف هذا موجود هنا لان وضع المسئلة للبايح لم يفسد على علم الاقاله
 فصار الخالف محقولا فوجب القياس على المقصود عليه كما نفسل الاحارة الى اخره ما قال في الميم وعوزان يقول قوله عن

ما استناء الخالف في الاقالة حوار السوا المقدور ان يقال ينبغي ليرى الخالف في الاقالة كما لا يرى فيها الخالف
 اذ اوقع الاختلاف بينهما بعد فسخ البايح المسح بعد الاقالة عندهما خلافا لمحمد بن السوا الخالف بين المساعين السنة
 بخلاف القياس فان عتبه بهذا فان قلت الخالف في هذه الصورة منصوص عليه لقوله صلح اذ اختلف المساعين في القالا
 ويراد اقالته بما واصلها السلعة وعندهما قلت لا بل هي غير منصوص لا هذا المطلق محمول على المسح كما مر فكان
 المراد من هذا المطلق المسح وكذا قوله المراد ان على ما السلعة **قول** نفسل احارة بعق اذ اختلف الموجر
 والمستاجر قبل استثناء المعهود عليه والاجر والعمة على العرفان اذ استهلك المسري استهلك بضم الناعلم
 صنفه بناء المفحول المسري على صنفه اسم المفحول اي بعض ميم المسري المستهلك التي وجبت على المستهلك
 الذي استهلكه في يد البايح على النحر الذي في يد البايح يعني للمساعين اذ احلنا في ميم المسح الذي لم يفسد على الخالف
 منه ما بالنص الذي يوافق القياس فكذا اذ استهلك مسهلك المسح في يد البايح وودعا ميم مقام المسح في بقا
 السبع حتى كان للمشتري احسار السري بان يدفع الميم ياخذ العمة لو اختلف المساعين في ميم المسري المستهلك
 الذي فسد العمة مقام المسري عثر الخالف بينهما بالقياس على حبان الخالف عند نقاء العتق المسري لكون
 النص الذي ورد الخالف حال بعاء العتق محققا للمعنى كفي المبسوط اذ اصل المسح هل البعض العمة هناك
 واجبة على العائد هي فمضنه مقام العتق امكان فسخ العقد بينهما لان العمة الواجبة قبل البعض لما ورد عليها القبر
 المسحى بالعدا كانت في حكم المعهود عليه **قول** ومن اسلم عسرة دراهم في كرجنطه م سارا ام احلنا في مقدار
 راس المال بعد الاقالة فقال المسلم انه كان اسر المال خمسة وقال راس المسلم له بل كان عشرة فالتقول للمسلم اليه
 مع مسه لا راس المسلم يدعى عليه زاده وهو منكر ولا يبيح الفان لا يعود السلم بخلاف السبع والفرف لم يقصود من الخالف
 فسخ العقد حتى يحد وكل واحد منهما الى اسر ماله والله الاسارة السوية بقوله عاقلنا ويراد او الخالف في الاقالة عند
 هذا المقصود وهو فسخ الاقالة لان الاقالة في السلم بعد عداها لا يحتمل الفسخ سارا اسباب الفسخ فانها لو اقالا
 بعضا الاقالة لا يفسد ولا يحتمل الفسخ ايضا الخالف في هذا لان ما ساوله عند الاقالة قد سقط وبلا شيء اذ
 المسلم له ملك ما في ميمه فسقط عنه والسوا لا يحتمل العود فلا يعمل المسلم بعد ما سقط العود الى رب
 السلم فاما الاقالة في السبع مما يحتمل الفسخ سارا اسباب الفسخ حتى لو قال له بعضا الاقالة يفسد فاحتمل الفسخ
 بالخالف ايضا وهذا لان ما ساوله عند الاقالة قائمه حقيقة فممكن تصحيح الفسخ باعتبار عود المعهود على ملك
 المشتري اذا افسحت الاقالة لان ملك العتق مما يحتمل العود لا يرى ليرى اسر المال لو كان عرضا فمضنه المسلم اليه
 م رده بالحبس اي حكم القاضي به وبذلك قبل التسليم الى رب السلم لا يعود السلم بخلاف السبع فانه لو اشترى
 ورده بعيب لم يسلم الى البايح حتى يهلك فلهذا سطل الرد ويعود السبع **قول** فاهما اقام السنة بسبب اما السنة
 لا ينادى على العتق واما سنة الزوج معني لا يعمل لانه منكر لزيادة ما افر كان على المنكر الميم لا السنة وانما ينادى
 بسنة لانه موعود على الميم او ما اقر من الميم وهي مكر وعرف ليرى الدعوى صورة

اور هذا او غصبا واقام على ذلك عنه او اقام ذوالدينه ان ادعى ان له فلان يدحت خصومه المدعى عنه
لانه انما يدعيه انه وصل اليه من جهة فلان ان يدعيه لست بدخومه **قول** وقال ابن شبرمه رجلا يخرج
من خصومه وان اقام الدين على ما قال لا صار خصما منه فصار مضافا في دفع الخصومه عن نفسه وهذا
لان هذه السنة نسل الملك للخاصة هو ليس خصم في سائر الملك اذ لا ولا له لا مدعى عنه في ادخال شيء في ملكه
بلا رضاه وخروج من الخصومه يثبت ضمائر الملك لغيره فاذا لم يثبت له سب ما في صميمه كالوصية
بالحياة اذ ان ثبت ضمير السبع فسطا لان السبع سطل الوصية بغير ما قال اصحابنا ان هذه السنة ثبت امر من الملك
للخاصة الحاضر ليس خصم فيه ودفع خصومه المدعى عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة فيما هو خصم فيه غير مقبولة
فيما ليس خصم فيه وهو ارباب الملك للخاصة وكل وكلا سطل ابرام او امته فاقام السنة ان تطلق ما لها واعقبا
بصل في قصيرها لو كمل عنها فلا يصلح وقوع الطلاق والعاقق المحض الغائب هذا لان المقصود ذكي المدانك
ان يدعيه لا بدخومه لا اساس الملك للخاصة فيما هو المقصود المدعى خصم مقبولة **قول** والاسد دفع الخصومه
يدون اقام السنة وقال ابن ابي ليلى يخرج عن خصومه بحد قوله بغيره بناء على انه لا يهمل فيما هو بغيره
نفسه وثبت ما اقره بحد قراره وتبين له بحد لا بدخومه ولا نكلام ذكي الدار سنة بالملك للخاصة
والقرار نوجب الحوالة لنفسه لقوله تعالى لا تشاغل نفسك بغيره والدليل على صحة هذه القاعدة ان من اقر بحد
لخاصة لم اقر بها الحاضر فخرج الغائب صدقة يومه بالتسليم اليه وكذا الصحيح اذا اقر بحد شيء بحد صدقة
المقر له كان قراره اقرارا لصحة بغير ما قاله اصحابنا ان الخصومه بوجوبه عليه بظاهره ولهذا كان للقاضي احصاء
وبكيفية الجواب هو بدعواه هذه بحد ابطال الخصومه المتوجهة عليه فلا ينصرف الا بحجة كالمواد على حوال الدخول في سنة
الخامسة عشر وكما ان صدق المدعى دعوى الملك لا بحجة **قول** وقال ابو يوسف ان كان في الدخول لاصدق الخصومه
اذا اقام السنة وان كان محروقا بالاحتمال لم يدفع عنه الخصومه باقام السنة رجع ابو يوسف اليه على العضاة في
احوال الناس في حال المحل من الناس قد اخذ ما لسان غصبا لم يدفع سوا الى من يرد ان حجت عن المدعى حتى يودعه سنة
السبود حتى اخذ ما لسان راد ان يثبت ملكه بغير ذوالدينه السنة على ان لا يوافقا او دعه فسطا حقه ويدفع خصومه
الحال كذا اذا اقامه القاضي لا يثبت اعلم ان هذا الذي ذكرنا اذا عرف به هو صاحب المدعى باسمه ونسبه ووجهه
فاما اذا قال سبود ذكي المدعى بحد رجل لا يعرفه اصلا للقاضي لا يثبت به اذ هم والاسد دفع خصومه المدعى عن صاحب المدعى
بالاجماع فلعل ذلك لرجل هو الذي حضره من اعداؤه على هذا المصدر الاسد دفع الخصومه عن ذكي المدعى بحد يكون الدافع عنه
وعلى هذا المصدر يدفع الخصومه عن ذكي المدعى فلا يدفع الخصومه عن ذكي المدعى السبود الاحتمال لان الخصومه انما تدفع عن ذكي
المدعى اذا اقاله الى غيره بالسنة والتحويل انما يحق اذا اقاله على رجل عن مكنة اساعه لخاصة فاذا اقاله على محمول فمكنه
اساعه المحمول كان ذلك ابطالا لا تحولا فلا يثبت المدعى وهذا معنى قول ولان ما اقاله الى غيره **قول** وكذلك الجواب
عند محمد رجلا دفع الخصومه بناء على ان يعرف الخاصة بالسنة وهذا لان الخصومه بوجوبه على ذكي المدعى بظاهره فلا

مدفع الخصومه عنه الا ما اقاله على رجل مكن اساعه لم يكون غويلا لا ابطالا ولم يوجب الحوالة على رجل مكن اساعه وكان هذا
بمنزله قوله او دعه رجل لا يعرفه وهذا لان المدعى بالوجه لم يكون معرفه لانه صليح قال لرجل العرف فلا يثبت له ما لم يثبت له
اخره باسمه قال فقال لا يعرفه وحلف لا يعرفه فلانا وهو يعرفه وجهه دون سنة لم يحس **قول** للوجه الثاني
اسان الى قوله ولان ما اقاله الى غيره **قول** وعند لي حقه مدفع بناء على ان المدعى دفع الخصومه
عن نفسه وانما يدفع ملكه عنه اذا اقامه لانه لست بدخومه ووجد حصل ذلك لانه استأنه لخصم لهذا
المدعى بالعلم ان مودعه لست بهذا المدعى السبود يعرفون المودع بوجهه بخلاف ما قالوا لان يعرفه اصلا وهو الفصل الاول
لما روي بقصود ذكي المدان ان لست بخصم لهذا الحاضر وهذه السنة كافيه لهذا المقصود ان يضر المدعى بالمدعى على
اساعه خصمه فذلك الضرر بالحقيقة من قبل نفسه حيث يسي خصمه او من قبل سبوره بالاحتمال وخصمه لاسم جهة ذكي المد
وحيث يثبت ان المدعى بالوجه لا يكون معرفه بانه ولكن ليس على ذكي المدعى دفع خصم المدعى انما علمه ان سبوره لست بخصم له وهذه
الملك بخمسة كتاب الدعوى لان الخمسة العلماء فيها قولوا مكي عن سبوره بالاحتمال حاصله ان بعد العبد في هذه المسائل
الحوالة الى محروق حتى لا سطل حق المدعى واعين ابو حنيفة وابو يوسف رجلا دفعه الدافع لغيره والوجه واندرج فيما
فلنا فان ثبت ما الفرق بين ما اذا كان العبد في هذه المسائل من ما اذا كان هالكا حيا لا يدفع الخصومه وان اقام
السنة انه او دعه فلان الخاصة واعان او اجرو فثبت الفرق بينهما ان العبد اذا كان باقيا بالدعوى يجرى في العبد المدعى
عليه انما يثبت خصما له في العبد بظاهره فانه يدل على الملك لانه يحتمل ان لست بملك باقيا السنة ان العبد وبعده
بظهور ان يدعيه لست بملك مدفع الخصومه عنه اما اذا كان العبد هالكا فالمدعى يقع في الدخول محله الدخول المدعى
سبوت خصما للمدعى بدمه واما اقام المدعى عليه من السنة ان العبد كان دعه لاسم ان منه لغز فلا يتحول الخصوم عنه
فلذلك قالوا بصور هذه المسائل فيما اذا كان العبد في **قول** انما صار خصما مدعى الفعل عليه الاسد فلا يدفع دعواه
ما حال الملك الى غيره لانه لم يدع الملك عليه واما مدعى عليه الفعل **قول** وبخلاف دعوى الملك المطالب لانه صار خصما بحد حتى
لا يصح دعوى الملك على غيره ذكي المدعى يصح دعوى الفعل وقال محمد رجلا دفع في **قول** سبوره على المدعى الفعل عليه بل
هذا دعوى الفعل على المحمول هي باطلة فالحجت بالعدم في دعوى الملك **قول** وراي محمد سبوره عليه ووصوله الى حقه
وذلك لان المدعى للم اسم السارق كان من قبله بغير صاحب المدعى لاسم سبوره ولو علمه كذلك لاسم لاسد دفع الخصومه عن ذكي المد
وان اقام ذوالدينه السنة على ما ادعى ههنا كذلك ذكي لانا اذا جعلناه سارا فلا يدفع الخصومه عنه ونعفي العاصي
بالدخول المدعى وسلم العبد لاسم فاذا اظهره اسار فجدد ذلك بغيره لا قطع به لانه انما ظهر بحد حقه بحد حصوله المسروق
الى الملك لاسم محله سارا فادفع الخصومه عنه ولا نعفي العاصي بالمدعى لاسم سبوره السارق بحد ذلك بحد سبوره لانه ظهر
من ليرسل العبد الى مالكه وكان محله سارا فاحتمال المدعى **قول** الا ان يعلم السنة ان فلانا وكله بالاسم سبوره بالمدعى
وكله بغيره **ما** ما يدعيه الجحان **ما** ما يدعيه الجحان **ما** ما يدعيه الجحان **ما** ما يدعيه الجحان
ذكر في هذا الباب حكم الاس **قول** اذا ادعى اسان اي ادعى الجحان مناني يدعيه كل احد نهاله وانا ما السنة

[illegible]

والهبة ومساخ عتق القسمة يجوز قبل هذا القول بحصة ربح واما عند لي يوسف ومحمد بن مكي في بعض النسخ
واحد منها بالنصف على ما سجد به الدار لرجل من اصحاب المذكور في المس قولهم معا لما لو فضا الملك احد منها
النصف فاما بعض النسخ التي يحددها يهوده وعند اختلاف الحد من الجوز الهبة لرجل من غيرهم **فصل**
وان ادعى احد الشريكين في الدار او اجتمع امرأتان في الدار وجها لهما استويا فوض الملك احد منهما بالنصف
وهذا عند لي يوسف وقال محمد السري اولى بعضي به لصاحب السري للمرأة على الزوج العمة بناء على ان
النسابة في السري هي العمل بها اما امكن العمل بها بالنسبة ان يجعل السري بناء فانه لو وودنا النكاح
لا يصح السري حده بل يطل اذا لم يحرم المرأة ولو وودنا السري صح العقد ان لما انه يزوج على غير العمة وانه
جائز ويحب حتمه عند جوز تسليمه والى يوسف كل واحد منهما يفتى بنفسه فيحق المساواة بينهما في الاستحقاق
كما دعوى سراسر استثنى الجواز عما قاله محمد بن ابي القاسم من ذلك السبب ملك المعسر والنكاح اذا ما خرم موجب ملك
المسكين كما لو باخر الشريكين ايضا فاما قال محمد بن ابي القاسم في السبب لا يستحق من غير حق
كنا في الاسرار **فصل** وفي العاشر الهبة اولى لان الهبة موجب ملك المعسر الرهن لا موجب فكان السبب المحجب
ملك المعسر اقوى من جبه الاستحقاق ان الرهن عند ضمان والهبة مبرج وعند الضمان اقوى من عند البيع لانه
سنة الدين المرهون الدين فكان كراياها والهبة لا نسب الا بالواحد فصار كالشري مع الهبة بخلاف
الهبة بسراط الحوض لانه يباع بها **فصل** فصاحب المارح الاقدم اولى هذا قول لي حنفية وقول لي يوسف
اخراؤه قال محمد او اوما على قول محمد اخرا بعضي منهما ولا عبرة للمارح واما الوارث احد هما ولم يورث الاخر
عن لي حنفية ربح بعضي منهما لانه لا عبرة للمارح عنده حاله الا في دعوى الملك المطلق وعلى قول لي يوسف
بعضي للذي ارخ وعلى قول محمد بعضي للذي لم يورث **فصل** واما ما التفتة على ما رخص قاله اولى في هذا الحكم
لا تفاوت بين من يكون بائعها واحدا او اسن لان صاحب المارح الاقدم اولى اما تفاوت الحكم بينهما اذا
وفا احدك السنين ولم يورث الاخرى على ما ذكره هذا بقوله بخلاف ما اذا كان الباع واحدا **فصل** انه انما
في وقت لا مازع له فيه يعني انها استحققتها من ذلك الوقت فليس لآخر اسبقا منها غير المالك فكان سراؤه بالمال
اعلم ان الرجلين اذا ادعيا عينا وورثها فلا يحلوا اما ان يدعيا ملكا مطلقا او اربا او سري كل قسم يملكه اقسام
لانه اما ان يكون المدعى بدال او في يد ما او في يد احد هما وكل وجه على يد بعدة اقسام لانه اما ان يكون
مارحا واحدا او اربا ومارح احد هما اسبق وان ارخ احد هما دون الآخر وحله على ذلك سه ويطعون فصلا اما
اذا ادعيا ملكا مطلقا والعين بدال لم يورثا او اربا ومارحا واحدا وورثها بعضي منهما لا يستويا بها في الحق
وان ارخا ومارح احد هما اسبق بعضي للآخر سبب لانه اسبق الملك لنفسه في زمان لا تارخه فيه غير بعضي بالملك
م لا بعضي حده لغيره الا اذا اطلق الملك منه ومن ارخه لا يملك منه فلا بعضي له وان ارخ احد هما ولم يورث
الاخر عند لي حنفية لا غير للمارح وبعضي منهما نصف لان يوسف اصد هما لا يدل على عدم الملك لانه يجوز

ان يكون الاخر اقدم منه ويحمل من يكون ما خرا عنه فحله مدارا رعا له للاعمال في يوسف للذي ارخ لانه
انت لنفسه الملك فذلك الوقت يفسد ومن لم يورث يثبت له الحال يساوي يورث في وقت ربح صاحبه سكر فلا حازه
وعند محمد بعضي المطلق لان دعوى الملك الاصل دعوى المورث بعضي على والبارح ولهذا رجع الساعه بعضهم
على بعض ويستحق التراب والمصلحة والمصلحة كان المطلق اسبقا فان كان اولى وهذا اذا كان المدعى بدال
وان كان في يدهما فكذا الجواز لانه لم يورث احد هما على الاخر بالبدوان كان في يدهما فان ارخا واحدا او لم يورثا
فهو بالخارج لان يسبق كراياها وان ارخا ومارح احد هما اسبق فهو لا سبقها مارحا المارح وعنه ربح انه رجع عن هذا
القول قال لا يعلل منه ذي اليد على الوقت لان المسير فاما على مطلق الملك لم يضرها جهة الملك اسبق في التقدم
والاخر بعضي للخارج ولهما ان السند مع المارح يضمن محي الرفع فان الملك اذا سئل لشخص في وقت يورثه لغيره
بعده لا يكون الا بالملك في يده ويسبق على الرفع بقوله وعلى هذا اذا كان في يدهما صاحب الوقت الا ولعنه
وعنده يكون بينهما وان ارخ احد هما ولم يورث الاخر عند لي يوسف بعضي للمورث لان يسبق اقدم من المطلق لو ادعى
رجلان شر من واحد وارحت بسا احدهما دون صاحبه كان صاحب المارح اولى عند لي حنفية ومحمد بن بعضي للخارج
ولا غير للوقت لان منه ذي اليد انما يعلل اذا كانت بعض منه معنى الرفع وهذا وقع الاحتمال في معنى الرفع لو وقع
السك في حوز الملقى حصة عوارا ان يهود الخارج لو وودوا كان اقدم فاذا وقع السك في يدهما بعضي الرفع فلا يعلل
مع السك الاحتمال الذي على كل احد منهما الارض من له فان كان العين بدال لم يورثا او اربا واحدا
فهو بينهما نصفان لا يستويا بها في الحق وان ارخا واحدا اسبقا فهو لا سبقها مارحا عند لي حنفية والى يوسف
الاخر وكان ابو يوسف يقول ولا يصح بيع بينهما نصيب في الارض والملك المطلق يرجع الى ما قلنا وقال محمد بن في رواية الى
كافا له ابو حنيفة وقال في رواية الى سليمان لا غير للتاريخ في الارض بعضي منهما نصيب في سبب ربح احد هما لانهما
لا يدعيان الملك لا نفسها ابتداء بل المورثها يجرانه الى نفسها ولا يارح ملك المورث فصار كالوحي المورثان ورثها
على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورث يارح بعضي لا سبقها وان ارخا واحدا ولم يورث الاخر بعضي منهما نصيب في اربا
لانهما ادعيا ملكي الملك من قبله لا غير للمارح وصل بعضي للمورث عند لي يوسف ولو كان العين في يدهما فكذا
الجواز ان كان العين في يدهما ولم يورثا او اربا واحدا بعضي للخارج وان ارخا ومارح احد هما اسبق فهو
لا سبقها مارحا عند محمد بن بالخارج لانه لا غير للمارح هنا وان ارخ احد هما ولم يورث الاخر فهو بالخارج اجماعا وسر
عند لي يوسف للمورث وان ادعيا السرا من واحد ولم يورثا او اربا واحدا فهو بينهما نصفان لا يسوا بها
في الحق وان ارخا واحدا اسبقا ربحا بعضي لا سبقها مارحا العاقل بخلاف لو ادعيا السرا من رجلين لانهما سنان
الملك لبايعهما ولا يارح الملك البايع من ربحه للملك لا بعده وصار كبايعهما حضرا واما ما التفتة على ما ربح يكون بينهما
اما ههنا بعد العاقل ان الملك كان هذا الرجل انما حصل في السلم منه وهذا الرجل اسبق السلم لنفسه في وقت ساعه
فيه صاحبه بعضي لم يورث بعضي به لغيره بعده الا اذا اطلق منه وهو لا سلف منه وان ارخ احد هما ولم يورث الاخر

فهو للمورخ الكفا قال انه استسرا في زمان لا نارعه فيه غير معصية حتى يتردد شراؤه غيره
عليه خلاف الوادعي السرا من جليز وقت احدهما ولم يوقت الاخر فانه يعرض بينهما بغير ان كان احد
منهما خصم عن ياحه في ايات الملك له ويوقت احدهما لا يدل على سبب ملك بعده فلهذا ملك الباج الاخر سبق
فلهذا فصلا بينهما وهما انهما على الملك الباج واحد فخاصة كل واحد منهما السبب في ايات سبب الاستفال
المدة الى ايات الملك للباج من سبب الملك حتى من وقت مهوره اسبق فكان هو للمورخ حتى ان كان الحنف اذ هما
فوق بينهما الا اذا ارخا وارخا احدهما اسبق فمستد بعضي لاسبغها ما رجا وان كان فلهذا ما هما فلهذا يولد المد
سواء ارخ اول مورخ الا اذا ارخا وارخا الخارج اسبق فمستد بعضي به الخارج ولو ادعى احدهما السري حتى يجل للآخر
الخصم والعرض من غيره والثالث الميراث من ابيه والراجح الصدفة والعرض حتى يعرض بينهما ارباعا لانهم يلقون
الملك من هولا كقضاء كما لو حضر واوره هو على الملك المطلق وبعده بعضي بينهما ارباعا كذا هذا **قول** نصاحب
البارخ المقديم اولى اعلم ان في هذا الحكم لا سفاوت من سبب يكونا معا واحدا او اسفل الى ان صاحب الباج هو المقديم
اولى انما سفاوت بينهما اذا وقت احدي السبب من لم يوقت الاخرى كما ساني **قول** انه انما في وقت المنازع
فيه يعني انه اسبقهما من ذلك الوقت من غير ان يشارهما من غير المال كان سواهما باطلا **قول** معناه من غير
صاحب الدين كان غنيا في درجل ادعاه وجلا كل واحد منهما مدعى انه اسيراه من صاحب الدين كذا قال ارخا
وارخهما على السواء اول مورخا فالحنف بينهما بصفتان لا سواهما في الدعوى والحق وان ارخا وارخا احدهما
اسبق في واولى انه استسرا في وقت لا نارعه فيه احد وقت شراؤه من ذلك الوقت من غير ان يشارهما
من غير الملك وان ارخ احدهما ولم يورخ الاخر فالمورخ اولى **قول** وان اقام كل واحد منهما السبب على الشرا
من آخر وذكر انهما سواهما اي في كرا ما رجا واحدا او اما لو ذكر انما رجا في السبب اولى الى ايات الملك لياحه
في وقت لا نارعه الاخر فيه ويرجع الاخر الى المورخ على ما بعد الاستحقاق المسح من يد كذا في المبسوط فان قلت بالقرن
لمحدر رج من سبب السرا ومن سبب الميراث فان الخارج من ادعاهما ارباعا من يورهما وارخا وارخا احدهما اقدم
بعضي بينهما فلم يعرضي البارج في الميراث اعرض في الشرا فقلت السري حاد من سبب الملك للمورخ في وقت
ولا سلف له الملك الباج فمستد بعضي الملك في وقت لا نارعه فيه احد كان هو اولى واما ملك الوارث فهو ليس
ملك جديد بل هو من كان باسا للمورث لان الوارث خلافة ولا نارخ في ملك المورث فاسبغها **قول** كانا محفل
اي غير الناعان ادعاهما **قول** كما ذكرنا اساره الى قول لكل واحد منهما ما بالخيار ان ساء احد نصف العبد
مصفى لهم في آخر **قول** لانها انما اخرجت من الباج الواحد على الملك لا سلفي الاخر حصة وانما حاجة كل
منهما الى ايات سبب الاستفال المدة الى ايات الملك وسبب الملك حتى الذي وقت مهوره اسبق فكان هو للمورخ
اولى **قول** لانهم يلقون الملك بلعهم على طر من العبد لا الباج واحد من المملوك حتى ارخ فكان المراد منه
من مملوكهم **قول** وعنه اي غير محدر رج انه لا يقبل بينه ذي المد **قول** رج المدة اي في قول لا يقبل بينه ذي

المد في الصور كلها الا في الساج وروي اس سماعه عن محمد انه رج عن هذا القول **قول** مستضمنه معنى المد
هذا جواب عما سأل عنه صاحب المد على ايات الملك المطلق غير معصية فاحات له من هذه السبب البارج مستضمنه
معنى المد على معنى انه لا يصح ايات الملك حدود لك البارخ الا ما سلفي حتى منته فكان ادعاهما ملك غيره الا ما سلف
منه ويستد على المدع معصية كمنه المراه والجبر والاحنة بالطلاق الحاق على الوكيل عليهم لعصم الوكيل
عنهم **قول** وعلى هذا الخلاف لو كانت المدار في يد سببها معني صاحب الوصل لا ولا في قول السري حتى يور
وعند محدر العصر الوقت فكما اقاما معا مطلق الملك يكون بينهما والمعني ما بينا وهو ما ذكر من الدليل في الظاهر
قول ووقت احدهما دون الاخر في ايات المدع بالموست لان الخارج وذا المد اذا اقاما بينه على ادعاه
في الملك المطلق من غير ذكر البارخ لا يقبل بينه ذي المد بعد علما بنا كلهم وانما وقع اختلاف في علما بنا في دعوى
الملك المطلق من الخارج وذي المد لما **قول** ولا دفع ههنا حيث وضع السبب في الملق حتى منته اي جهة ذي المد
معني للاحتمال والرد دفع في معنى المدع ههنا فلا رجا بينه ذي المد لانه لما اردت بينه ذي المد ولم يورخ
منه الخارج لم يعرض به كسبب الملك للخارج سلفي من جهة ذي المد لانه لما اردت بينه ذي المد ولم يورخ
فادفع الرد والاحتمال في معني المدع لم يقبل بينه ذي المد مع المشك **قول** وعلى هذا اذا كانت
المدار في يد سببها فاقام احدهما بينه على ملك مورخ واقام الاخر على مطلق الملك سقط البارخ عند السري حتى
وما الى ان يورس في الذي من ذلك في ايات المدع **قول** ولو كانت يد الثالث المسئلة الى ايات المدع بينه
احدي الخارج وحرف الملك المطلق وول لاخرى **قول** لهما سواء اي في الخارج جان سواء فصار كانهما اقاما
السنة على ما ادعاه ولم يوقت احدهما **قول** لانه دعوى وليه الملك بدليل استحقاق الزواجر واما في الاد
الاكساب فكان يدعى مطلق الملك كان مدعاه للملك من اصل كان ملك لاصل اولى البارخ **قول** الرجح
بالسبب وكذا اذا ادعاه السري من باع واحد من احدهما دون الاخر فان صاحب البارخ اولى **قول**
بصامه اي بزايدة احتمال عدم التقديم وهذا الى الذي يورخ فكما احتمال لم يكونا معا فانه احتمال لم يكونا
سابقا على بارخ صاحبه او لان البارخ لكل من بعضي السبب فقام من امضاه دلاله لفظ الدعوى على الخارج
بقدم البارخ له دلاله السبب بحسب المحرر كالبحر واذ اوقع المعارض من احتمال السبب انما سار البارخ فصار
كالوا فاما السنة على الملك المطلق **قول** بخلاف السري يعني انهما لما اردت السري بمقتضى الحدوث على يد
المحدر من البارخ ووصاف الى قرب اوقات فخرج جانب صاحب البارخ **قول** فصاحب المد اولى سواء
اقام صاحب المد بينه على دعواه قبل امضاه بالخارج او بعده وهذا جواب الاستحقاق في العاين الخارج
وله اخذ ان دليل بناء على السنة الخارج اكثر استحقاقا من بينه ذي المد لان الخارج بلسنة كما ثبت استحقاق
اولاه الملك بالساج ثبت استحقاق الملك الناس الذي البدن بظاهره وذا المد بلسنة لا ثبت استحقاق
الملك الناس بالخارج بوجه فكانت منه الخارج اولى بالقول كما في دعوى الملك المطلق وجه الاستحقاق الرجح

الساج دعوى اوله الملك وداستونا في اوله الملك فخرج صاحب المدا ليد وهد الان يد ذى المدا ليد
على اوله الملك فهو مستعنته ما لست بان لم يظهره فوجب قبوله منه ثم خرج بعد خلاف الملك المطلق
لانه منه لا يثبت الا ما هو بان لم يظهره وقال عيسى لم يزل الطريق يدعى الساج بها المدا ليد المستعنته
مكرر احد هما لا يتصور ساج دانه من اجب بعضى بها لذي المدا ليد فصار كل لهما المدا ليد وصارا كما هما المدا
المستعنته ولو لم يقم المستعنته بعضى لذي المدا ليد فصار كل حصى خلف ذوال المدا ليد الخارج كذا هنا وهذا ليس صحيح فقد
ذكر في الخارجين اقام كل واحد منهما المستعنته على الساج انه بعضى منهما بصغر لو كان الطريق على ما قال كان
مكرر يد ذى المدا ليد فقام ان القضا لذي المدا ليد فصار اسحقا حتى لا خلف ذوال المدا ليد الخارج كذا في الذخير **قوله**
فصاحب الساج اولى بها كان بناء على مستعنته فامت على اوله الملك صريحا فلا يستلزاما لالتقي منه والحق
لم يلو منه واوله مستعنته لا ولا غيره بها مع الصريح **قوله** وكذا اذا كان الدعوى من خارج مستعنته الساج
اولى حتى اذا ادعى رجل عندا في يد رجل بانه ملكه مطلقا وادعاه اخر انه ملكه ولدى ملكه واقاما على ذلك مستعنته
الساج اولى من بين الملك المطلق لما ذكرنا وهو قوله ان به صاحب الساج فامت على اوله الملك **قوله** ولو وقع
بالساج لصاحب المدا ليد اقام بالثالث المستعنته على الساج بعضى له **قوله** الا ان حدد ذوال المدا ليد المستعنته على الساج
لان منه ذى المدا فامت على هذا المدعى وانما فامت على الاول فلم يصح البالث بعضا عليه سلك القصة **قوله**
وكذا المعنى عليه بالملك المطلق يعني لو ادعى ذوال المدا والخارج الملك المطلق ورضى بعضى على ذى المدا الملك
بما ان ذال المدا المعنى عليه لو اقام المستعنته على الساج بقبول بعضه البعض والاولا لانه غير ان يرضى بغير خلاف
الاختصاص فمقتضى الاحتياط به كذا هنا لا يظهر ان بعضى للمدعى مطلق الملك مع مخرجى المدا بها بغير عنده
والقضاء للمدعى هذه الحالة باطل فمقتضى ضاه كذا لظهر بغير خلاف ودعى الملك المطلق لغير الخارج بانها
المستعنته وقضى له بما اقام ذوال المدا مستعنته ان لم لا يسمح مستعنته لان الخارج مستعنته اسحق على ذى المدا الملك المدا
مظاهره فصار ذوال المدا بعضا عليه فلا يسمح نفسه بعد ذلك في الساج على عكس ذلك لى بقبول منه بعضه
بناء على الساج بدل على اوله الملك صريحا وبعد ما بنت الملك لذي المدا سبب الساج لا يتصور ان يصير الخارج
سبب الساج فانه مما لا سكر رم اعلم ليرجل اذا صار مقتضا عليه في الساج بعد ذلك لا يسمح نفسه وان اعادها
وانضا كما استرط على ذى المدا الاول عاده المستعنته فكذلك يسترط على ذى الباني عند دعوى المدعى الساج
صوره ذلك عند يد يدى البخارى مالا اقام عليه السهم فهدى المستعنته انه عبده ولدى ملكه واقام البخارى المستعنته
انه عبده ولدى ملكه بعضى العاضى بالعبد البخارى ابطال منه السهم فهدى م حضر جندى اقام منه على
البخارى انه عبده ولدى ملكه فانه يستحق منه المدا ليد البخارى على الجندى انه عبده ولدى ملكه ولا يكتفى
بالمستعنته الا ان لم يقدرا البخارى على عاده المستعنته بعضى العاضى بالعبد الجندى م احضر البخارى المستعنته انه
عبده ولدى ملكه بعضى البخارى ان لم يقدرا البخارى المستعنته ولكن حضرا وشى اقام المستعنته انه عبده ولدى ملكه

في ملكه فان العاضى يقول للجندى اعمر سلك على انه ولدك لذى ملك محضر الاوسى فان احضرها كان هو احن
بالعبد من الاوسى فان حضرا وشى هو المدعى بكون اقام المستعنته انه عبده ولدى ملكه لم يقبل مستعنته لانه قد مضى
عليه به من فلا يقبل مستعنته على احد حدد ذلك **قوله** وكذلك التسليم معنى كل سبب الملك لا سكر وهو في معنى
الساج بناء على انه دعوى اوله الملك ذلك التسليم في السات الى لا يسمح المدا ليد التسليم السات القطنه وغزل
العطن وحلب اللوز اى اى احد الحرس واللبد والمرعى وجر الصوف صورة المسلك اذا ادعى رجل ثوبا في يد رجل انه
ملكه فانه تسلم في ملكه واقام منه على ذلك اقام صاحب المدا ليد منه كذلك بعضى بالتوب لصاحب المدا ليد كروى الميسر
هذه على خمسة اوجه احدها ان الدعوى اذا كانت في حيز اقام الخارج وذوال المدا المستعنته على انه حبيب بعضه
في ملكه فهو لذي المدا ليد لا يصح الامر فهو سبب اوله الملك بمنزلة الساج والباني اذا اقام كل واحد
المستعنته ان اللبى المدعى صنع منه هذا الحيز ملكه بعضى به للمدعى لان اصل المنازعه في اللبى بينه كل واحد منهما
فامت على الملك المطلق والبالث لم يفهم كل واحد منهما المستعنته انه طلب اللبى الذى صنع منه هذا الحيز من ساه
في ملكه بعضى به لذي المدا ليد لان الحلب الذى لا سكر فكان معنى الساج والرابع اذا اقام كل واحد منهما المستعنته
ان الساه التى طلب منها هذا اللبى الذى صنع هذا الحيز ملكه بعضى للمدعى لان المنازعه في ملك الساه ومنه
كل واحد منهما فامت على الملك المطلق والخامس لم يفهم كل واحد منهما المستعنته ان الساه التى طلب اللبى منها وضع
الحيز ساهته ولدى ملكه من ساهه والمستعنته منه ذى المدا ليد الجندى فامت على الساج في المشافى التى كانت المنازعه
فيها **قوله** وان كان سكر بعضى للخارج لم يملكه الملك المطلق وهو سبب الحيز وهو اسم دابه ثم سمي التوب المتحد
من بيرة خزا وهو تسليم فاذا ابلى بجزا اخرى ثم تسليم والمعنى فيه التسليم الذى تسليم مرة بعد مرة يجوز
ان يصير لذي المدا ليد التسليم بمقتضى الخارج ومقتضى تسليم مرة اخرى فصار ملكا له هذا السبب بعد كان
ملك لذي المدا ليد فكان معنى دعوى الملك المطلق من هذا الوجه خلاف الفصل الاول فان التوب الذى لا يسمح الامر اذا
صار لذي المدا ليد تسليم لا يتصور ان يصير للخارج تسليم فكان معنى دعوى الساج **قوله** والساهان كالمنفعة
منهما في اروى في يد احد منهما اقام كل واحد منهما المستعنته انما اده ساهها باله بعضى بالخارج لان الساه يكون
مرة بعد اخرى فلم يكن معنى الساج وكذلك في الغرس بعضى للخارج لان السهم يخرس غيره بعد فخرس الباله انسان
ثم يتلعبا غيره ويخرس وكذا الزرع اى ادعى كل واحد منهما ان هذه الحنطة له زرعهما في ارض نفسه بعضى بالخارج لانه
قد يكون الزرع من بعد اخرى لان الحنطة تزرع في الارض بغير التراب من الحنطة منها فزرع مرة اخرى **قوله**
فان اسكل الى ان اسكل الامر في كل واحد من الساهين عدم تكررها وجع الى اهل العلم بذلك فان اسكل بعضى للخارج
لان القضاء منه هو الاصل والعدول عنه بعد الساج وهو ما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ان رجلا ادعى
ما في يد رجل اقام المستعنته بها حتى عنده واقام ذوال المدا المستعنته انها ما به عبده بعضى رسول الله صلى
لدى في يده **قوله** وان اقام كل واحد منهما اى ح الخراج وصاحب المدا المستعنته على الشرى مكرر صورها دار

ربيع اوصالهم

الهرادي لا يثبت لصاحبه على الحائط بل استعمال لان الحائط انما يبنى للسقف وذلك موضع الخروج عليه
لا يوضع النوارى انما يوضع الهرادي والنوارى للاستطلاق الحائط يبنى للاستطلاق وهو ظاهر والظاهر
لا يثبت على الحائط بل يثبت لكونه لا يثبت على غيره ولا يثبت على غيره فانه يثبت لصاحب الجاهل لان له استعمال
ولا يخرج من استعماله الا في اوله الى كدانه سارع فيها اسان احدهما راكبهما والاخر متعلق بهما فالراكب
اولى لان له استعمال انما اعبر استعماله ترجى اذا استوفى في البدان استعماله فانه لا يثبت على غيره
واما اذا كان احدهما مدع واحد ولا شيء للاخر والآخر هرادي هل يثبت لصاحب الجاهل الواحد المذكور في
ظاهر الرواية وقال بعض مساحي لا يثبت لصاحب الجاهل الواحد المذكور في موضع جريح واحد بل
نقصي لصاحب الجاهل الواحد لان نوع استعماله هذا اذا لم يكن الحائط المسارعة متصلا بمساكنها اما اذا كان
متصلا فلا يخلو اما اذا كان لهما اتصال فلا رقة فانه يثبت بينهما نصفين لا يستوفى في الدعوى الاتصال
واما اذا كان احدهما اتصال بربيع وللآخر اتصال ملازم فكان لصاحب الربيع لان نوع استعماله بربيع
اذا كان الحائط من مدرا واجر ان يكون اتصال الحائط المسارعة فيه داخل في المسارعة فيه وان كان الحدار خشب
فالربيع ليس بربيع واحد بل يركبه في الاخرى ما اذا بقي داخل لكون بربيعا فاذا كان كذلك كان لصاحب الربيع
نوع استعماله والاتصال المحاوره مجرد اتصال غير استعماله وكان الكرخي يقول صفة هذا الربيع ان يكون الحائط المسارعة
من الحائض من متصلا بالحائط واحد وما الحائطان متصلان بحائطه بمساكن الحائط المسارعة حتى يصير ريبا شبه
القبة فحينئذ يكون الكرخي حكم شيء واحد فصاحب الاتصال **قوله** ولو كان لكل احدهما عليه جريح عليه
فهو بينهما الاستواء ولا محذورا كرهينها بعد التمسك حتى لو كان احدهما عشر حشبات والاخر ثلث فهو بينهما
نصفين لان لكل احدهما عليه حائط مقصود اعني الحائط لاجله فلا يحضر التفاوت بعد ذلك في العلة والكثرة
عدم النصاب في التمسك قل الجمع كما لو سارعا في اية ولا يثبت على خمسة عشر منها والاخر اية من كانت بينهما خضر
لو كان احدهما عليه عشر حشبات والاخر خمسة فلكل احدهما ما يحجب حشبه ذكر في كتاب الرجوع في العاص
ان بعضي بينهما نصفان وهو رواية عن جريح حشبه لانه لا محذورا لكثرة في نفس الحجة مستوفان ذكر في كتاب
الافرار ان الحائط كله لصاحب عشر حشبات لا موضع الحشبه فانه لصاحبها لان صاحب الحشبه عليه حائط
مقصود اعني الحائط لاجله وليس لصاحب الحشبه الواحد مثل ذلك لان الحائط لا يبنى لاجل حشبه واحد
فكان الظاهر ساهدا لصاحب الحشبه الا انه لا يرفع حشبه لكن يبنى الحق الوضوح لان الاستحقاق صاحب
الحشبات باعتبار الظاهر هو ليس بحجة استحقاق يد ووجه رواية كتاب الدعوى ليس بحجة استحقاق باعتبار وضع
الحشبه فثبت لكل احدهما المالك في حشبه لوجود نسبة استحقاق في ذلك الموضع فاما ما من
الحشبات فلم يذكر في الكتاب انهما بعضي فالنصفين بعضي بينهما المالك على احد عشر منها لصاحب الحشبات
لصاحب الحشبه باعتبار الحشبات ما هو محب كل حشبه من الحائط والكره على انه بعضي بالكل لصاحب

عشر حشبات لان الحائط يبنى لموضع عشر حشبات لا لموضع حشبه الواحدة لضرورة استعمال
صاحبها اذ يده على ذلك العدد اظهر بعضي على سواه لدى الحشبات العاشر بالضرورة وان لم يثبت موضعها
وقيل بعضي على الحشبات منها نصفين لان كل احدهما استعمال الحائط الا ان احدهما اكثر استعمالا ولا يخرج من
العله **قوله** ولو كان احدهما عليه جريح ولا يثبت اتصال فهو لصاحب الجاهل بناء على استعماله وتفرقا
ولصاحب الاتصال يد او التصرف في اقرى انه المقصود باليد وقال الطحاوي في صاحب الاتصال ولو كان الحائط
صار في حكم حائط واحد اتصاله بالحائط بعينه لا يثبت له في اتفاق ومضرون القضاء له بعينه
فكله او يرد المختلف الى المصنف عليه **قوله** فالساحه بينهما نصفان لانها سواء في استعمال الساحة لان استعمالها
بالمرور وما في حق المرور سواء ولعل مرور صاحب القليل الكرم كان ولا يجرأ جاعلا على الثلث فخرج لا يقع كثر
ما هو حشبه حشبه حشبه وصار كالطريق يسوي فيه صاحب الدار والممر في السقف فثبت على هذا مساهلة
اعتبر في بعضها طائفة الكرم والعق حشبه القليل اصلا وفي بعضها اعسر حشبه الكثر على حشبه الكثر وعلى
وجه النصفين لو اقام احد المدعى ساهدا واحدا والاخر شاهدا من اعسر حشبه الكثر فحسب كما لو سارعا في نوب
في هذا احدهما جمع النوب ويد الاخر هدمه بل يبيع صاحب الهدم ولو اخبر عدل بخاسه الماء وعدلان يطهاره بحكم غير
العدلين وكذا في روايه الاخبار على قول المعنف في سارعة استحقاق حائط احدهما عليه حشبه والاخر عشر حشبات
لما مر الآن وفي مسئلة الشرب لو سارعا في مقدار السرير قسم بينهما على قدر الاراضى على ان مسئلة المتفرق وجه
العرف من هذه المسائل فثبت ما السهاده فان الله تعالى لم يجعل ما دون الساهدين حجة في الاملاك لقضاء
القاضي بقوله تعالى استشهدوا شهودا من في النوب ما لم يقضي لصاحب الهدم شيء لما ان الاستحقاق
انما يثبت باعتبار اليد على النوب يد صاحب الهدم اما يثبت على الهدم دون النوب لان النوب اسم لمنسوخ وهو غير
منسوخ وفي الاخبار بخاسه الماء وطهارته فان الجرح بعد زيادة الصدق اما ههنا فتخالف لانها استوفى
في سبب الاستحقاق وهو الدفان بذلك احد على الساحة باعتبار انه بطريقه الى ملكه وبصح اسحقه وغيرهما
وقد استوفى في مستوفان الحكم وفي مسئلة الحشبه لصاحب الجاهل الواحد غير مستعمل للحائط لانه يبنى
لموضع واحد الحشبه واما مسئلة الشرب فان السرير يحتاج اليه الاراضى وان الاراضى فلكم الاراضى كغير الاراضى
الى السرير فمسئله به على كثر حشبه في الشرب اما الساحة شيء يحتاج اليه الاراضى بنفسه وما سواه في الاراضى
فاستوفى في الاستحقاق كذا **قوله** يعني يدعى انها في يد بعضي منها في يد احدهما اما المسألة لان المدعى
مقصود يسمى الانسان بها حائط مقصود او لو ادعى المالك لا يقضي احدهما لانه كذا هذا وان المدعى
مساهد فيها بعد احصاءها وما عاين من علم القاضي في المسألة فثبت وان كان يكون غيرهما فلو قضى لهما
او لاحدهما بالمد لا سئل يد صاحب المد لا يجوز **قوله** وارا فاما المسألة فصي بالمد لهما اعتبار بالمد
بالمالك فان ثبت المسألة جرح على الخصم وليس يثبت في يد الاخر لكون خصما فكيف يقضي بالمد في المد الذي اقام المسألة

فليس هو خصم باعسا زعمه رغبته في المدا لاري انه يمكن من اسباب الدرع عواء ولولم ينافعه الاخر وحرك ان خصما
لخبر باعسا زعمه في سبي سرعا كانت بعبته مقبولة **قول** وان كان احدهما قد ليس باسا وهو فيها
او متي او حفر فيها فهو في يد من حره من الاستعمال سائر لمد كالركوب في الدواب والبس في الساب ماء
دعوى النسب كذا الدعوى في الاموال ما في معناها شرع
في سائر الدعوى النسب ما قدم دعوى الاموال لكثير النصوص من اشياء السديم لان الالهة فيها واشكر
ان الالهة من اسباب السديم **قول** وهو قول فيروا السافعي بغير ما قاله ان الباع ما افرض كلامه ساع
في بعض ايام حرمه وهو السع اذ الاقدام على السج اعراض منه بخوازه والسافعي سطل الدعوى في النسب
بدون الدعوى صار كما لو ادعى بالبيع الولد وكذا المشرى فان نسب النسب محسوب ما قاله ما صمنا
انه يمكن اسائه منه فبيعت وهذا لا ينافي حصول العلوق في ملكه لما ولدت لافلح سبعة اسهر ودا برل
منزله السعة العادلة في اسان النسب منه اذ الظاهر عدم الرنا منها وامر النسب على الحفا وقد رطن المرو
ان العلوق ليس منه بمظهر له انه منه فكان عذرا في استقاط اعسار السافعي كحد كانه مولاه بم برهن الاموال
كان حرا اصل الكتابه بطلان الكتابه ولم يصار السافعي لهما الاعاق في امر العلوق احق في العذر فاقوى **قول**
وبرو الشاع على سلامة الممسقة على سلامة المسح بخلاف بالبيع لانه لم يستحق العلوق على ملكه فكان له
حق التملك على ملكه ولده ووزال ذلك السع **قول** لانها اسموا سبادها الى العلوق واصار
دعوى الحر على الحال ودعوى الباع سابعه معني فكانت وفي فلت للمسرى حقيقة التملك فيها والبيع
حق التملك الحق اعراض الحقيقة كالو حات جارية رجل يولد فالدعاء هو وابن معاسك النسب من المولى
لان حقيقة التملك فيها والدار حوال التملك مسقط اعسار الحق بمقابل الحقيقة فلت دعوى الباع دعوة
استيلاء لما يقر به بخلاف دعوى المولى مع اسه فال شرط صحة دعوى الاب ملك الجارية من وقت العلوق اذ
ليس في مال لده حق ملك لا حقيقة ملك او اذ ان دعوى المولى بدعوى الاب مع حصول هذا الشرط ولا جله
سبب النسب المولى وزان **قول** فلا يستحق حقيقة الحق في الولد ولا حقه اي الم **قول** لانه
لا يحتمل الفضل اعلم لرا عاق صرح طاهرا ولو صح دعوى في حوال الولد اسطل اعاقه والحق بعد وقوعه معها
لا يحتمل البطلان فلم يصح لدعوى في حوال الولد كاسطل غنوا المسرى فلا يصح في حوال ام ايضا ساع ارفع
للسابع هنا حوال النسب انه لا يحتمل الفضل ايضا لكن المايت للمسرى حقيقة الاعاق فقط الحق
لصحة معاملة الحقيقة له **قول** وعنده ملك الممسق هو الصحيح وذكر في المبسوط بر دحضه من
المسرى حصها بالانفاق وقرق من الموت والحق وجهه للهاضي كذا في الباع فيما زعم حيث جعلها معتقة
من المسرى صل عمه ولم يوحى الكذب في فصل الموت مواحد رغبه في سر دحضها ايضا **قول** في يد
غلاما ثومان ولدا عذره وكان علوقها عذره ايضا فاعا احدهما فاعققة المشرى الى اخر تقريره لدعوى الباع

صحت في الولد كذا في عذره لمصادفة العلوق والدعوى ملكه فبيعت سبه واذا استسببه نسبته في سبب الاخر
لا بها حلقا من ماء واحد وبطل غنوا المسرى في المسرى ضرور لان الذي عذره طهرانه حوال اصل فافض
لنكون الاخر حوال اصل فافض لكون احدهما حوال اصل الاخر فافض فافض لكون واحد وكان هذا
بعض الاموال ما موقوفه وهي الحرة الباسه باصل الحلقه **قول** سببها الحرة فتم حرة الاصل اي سبب
بطلان اعناق المسرى بطريق السعة لحرية المسرى الذي كانت الحرة فيه حرة الاصل ذلك لان دعوى الباع
هنا لما كانت دعوى استيلاء اسندت حرتهما الى وقت العلوق لانه لما سببت به حرة الاصل الذي عذره
من ضروريه سور حرة الاصل لانا حلقا من ماء واحد فلت ذلك بطل السع والحق في الذي اشتراه
المسرى واعققة اي ظهر طهرانها فحلي هذا كان اعراض حرة الاصل بخلاف طريق المدعي من حرة **قول**
لان هذه دعوى حريرا لان اصل علوقها المالمه مكن في ملك الباع كانت دعوى دعوى القهر فكان قوله هذا ابجي
لقوله هذا حريرا التويمان بمفصل احدهما من الاخر في الاعاق وليس حرة في روع غنوا دعوى الباع باطل
السع وابطال غنوا المشرى في فليست بالفقير من هذه وبس ما اشترى الرجل احد التويمان في اسرى لوبة
الاخر فالمدعي الذي يدعي انه اسبه سببها منه ويحق المدعي في الاخر ايضا وبيعت في هذا الحق
الذي يدعي في الاخر مع العلوق التويمان لم يكن في ملكه المدعي في فيما عرفه مداسرط الاعاق ما في يد
الاخر كون علوقها في ملك المدعي فليست ما الفرق بينهما لول المدعي كان هو الاب لا من ملك خاه يحق
عليه وان كان المدعي هو الاب فالاب ملك حافده وعق **قول** وان كان لا يحتمل الفضل في ان كان النسب
لا يحتمل الفضل لا يرى انه يعمل فيه بل كراه اي لا كراه يعمل في الافراد بالنسب **قول** يريد بالرد اي حال
اسداء سوية فانه فائد لا اراداد وان كان لا يملكه بعد الموت كود المدون ابراء وبراء لان ابراء
يريد بالرد حال اداء ابراء اما لو لو سكتا لمدون فصيح ابراء من غير قبول محدد لكل لودده
لا يرتد **قول** ثم قال الى المشرى فينا الحقيقة بمحلول الولاء الله الى المسرى فيضار كانه لم يقرب
اصلا ولا في حصة النسب مما لا يحتمل الفضل بعد سوية فلا سطل بالرد والمكذب كرا في حرة عند انسان
وكذا المولى اسطل اثره حتى لو اسرى جدد ذلك يحق عليه فافوضه رج بقول كلامه ساول قرار
لست اجد ما سوز النسب من الاخر ووجه عن دعوى هذا النسب اصلا وكذا في المقابلة انما سطل
ما هو حقيقة فاما ما لا يحق فيه فلا سطل الافراد فيه سكره وخروج المقدم عن دعوى هذا النسب ليس بحق
للمقابلة في الحال على ما كان عليه والدليل عليه لسكره لم سطل لافراد لان النسب مما لا يحتمل الا بطلان
اصلا بل يعني موقوفه على حقه حتى اذا ادعاه سبب سبه منه فلا يملك المولى دعواه لنفسه في حال بوقف سبه
على حوال الاخر **قول** ودور سبهاده لتهمة كالفسق الغرابه بم ادعاه الساهد لنفسه لم يصح دعوى
كجز الولاء من جانب الام الى يوم الاربع مورتبه معسبه بزوجت بعد ولدت منه اولاد اجني الاولاد كان

عمل جمعهم على امر الى الام لان الاب ليس من اهل الولاء فكان الولاء ملحقا بقوم الام فان غلب الحق الجبر
ولاء الولد الى نفسه هكذا عرض رضي الله عنه **قوله** وقد اعترض على الولاء الموقوف وهو الولاء من
جانبا الباع وانما سماه موقفا لانه على غرضه المصدق بعد المكذب **قوله** ما هو اقوى وهو دعوى
المسرى انما كان دعواه اقوى لان الملك فام في الحال طاهر وكان دعوى الولاء الى نفسه بسبب العاق
مضا فاما الى محله لوجود شرطه وهو تمام الملك **قوله** خلاف النسب لما مر وهو قوله ان النسب لا يثبت
الفضل في اخر **قوله** وهذا الصلح يجوز على اصله اي على اصله حتى لا يثبت النسب فلو كان محضا على قول
يفسر المسئلة ليركون صبي في يد رجل في ملكه وهو مدعيه ولا مانع من المسرى ليرد عليه الباع يوما فطلب
صله امر من يفاضل السبع بالدعوى فالحمله في ذلك عند لي حصة ليربط من المانع انه امر غيبه الغائب
فان حدد ذلك لا قرار لا يصح دعوى المانع صدق الحد الباع فيما قال واكثره اولم يدركه صدقة او كذبه
والحمله على قول الكل ليرد الباع ليرد هذا ان فلان المستحق لاني منه المكذب فنكون محضا على قول
الكل **قوله** خلاف الرجل يصدق الرجل في دعوى الولد بدون سهادة الغالبة لمحسن احد ما ذكرنا
ما ورد دعواه دعوى علوق الولد منه وذلك ليرد باطن لا يوقف عليه فمبطل قوله يخرج منه لما ذكرنا واما
دعوى المرأة دعوى الولادة والولادة يمكن اناسا تهاججه والساني ليرد دعوى الرجل اقرارا على نفسه بوجوب
الدعوى والحفظ والبرية اما دعوى المرأة فقرار على الزوج ولا يلزمها شيء من ذلك الدعوى فلا يبعد
الاجابة **قوله** وحاشي من حارب فوطئها فولدت منه ولدا فاستحقها رجل غنم الاب للمولى فمده الولد يوم
خاصم لرجاء المستحق الولد من الاصل فيه ليرد المخور ورجا القامه والمخور من نسبي له او من ملكها
سبب من اسباب الملك لهبه والوصية والصدقة فليست لهما بطهر بالبنية انها ملك الغنم او تزوج
امرأة على انها حرة ثم بطهر بالبنية انها امه فالولد في هذه المسألة هو القامه روي ذلك عن عمر رضي في النكاح وغير
على رضي الله عنه في السر وأما المحض من الصحابة محل محل الإجماع وان النظر من الجاهل من اجل ذلك المخور روي امر
على من صح في السبع فاستوجب النظر والامه ملك المستحق الولد يسرع عن ملكه فاستوجب النظر
انما فوجبه المحض من حرمها بقدر الامكان واما ان مححق المستحق في معنى المملوك مححق المخور في صورة
فمححق من الاصل في حرمه عند في المستحق **قوله** والمال لاسه فان ولد الولد لرجل من الاصل في حرمه المستحق
مهور صوغ حق المستحق فلم كان اعتبارا حاشا لمستولدا حق ولد الولد لو كان حاشا للمستحق بمول من اهل
كله للولد واداموا الولد احق به في حرمه فليكن الولد احق به لانه حله فان ولد له حرمه ليرد
الادب من كاسه ما نظر الجاهل لانه حرم في حق الاب في حق المستحق بل هو حرم الاصل في حق المستحق
انما واما بدر الرق في حرمه لضررون العصا القامه والساني لضررون سدر رعد رها ما وانه اعلم
هذا **الافضل** ذكر كذا بالدعوى مع ذكر ما يعقوه من الكتب من الاقرار والصلح

والمضاربة والودعة ظاهر الساسب وذلك لان دعوى المدعي اذا توجهت الى المدعى عليه فامه لا علو
اما ان يقر او ينكر وان كان سبب الخصومة والمضاربة مستدعيه فانه تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا فاضلحوا ايتهما بعد ما حصل من المال ما بالاقرار او بالصلح فام صاحب المال بما له لا علو اما ان
يسرع منه او لا فان يسرع منه فلا علو اما ان يسرع نفسه او غيره وقد ذكرنا سرياحه بنفسه
في كتاب السبع وذكر هنا اسرياحه بغيره وهو المضاربة وان لم يسرع فلا علو اما ان يحفظه بنفسه او غيره
ولم يذكر حفظه بنفسه لانه ليس من الماحملات مع حفظه بنفسه وهو الولد بعد اعلم للمالك فانه في نفسه
وفي بيان كونه حجه وكيفية كونه حجه ومخبر اقراره ومن لا يجوز وما يقم وما يكون اقرارا وما لا يكون حرجا له
والاسماء ونحوه فالأقرار اخبر من هو حق للغير على نفسه وليس بان الحق حكمه ظهور المقرب لاسويه
اسدوا الامر ان لا يصح الاقرار بالطلاق العناق مع الكراهة والاساءة يصح مع الكراهة ولهذا قاله الواو لا في
بمال والمقرب يعلم انه كاذب اقراره لا على له اخذ عن كرمه فاما بغيره وبما لله تعالى ان يسلمه بطنه
فكون ملكا مسددا منه على سبيل الهبة والملك يستلزم المقرب بلا يصدق قبوله لكن يبطل برده والمقرب اذا
صدقتم رده لا يصح رده اعلم انه يحتاج ههنا الى بيان الاقرار بغيره وسرياحه وسرياحه وركله حكمه
ودليل كونه حجه وعلمه وانواع المقرب وسان العرو من حال الصحة والمرض اما اللغة فتوافق حال الشيء
اي من الاقرار اسات لما كان معتزلا من الاقرار والوجود وفي الشريعة بيان عن اخبار ماله ظاهر الغنم
واما سببه فاراده اسماط الواجب من منته بالخصان لئلا يفتي بعه الواجب اما سرياحه فالحقل والبلوغ
بلا خلاف اما الحية فهي سرياح في بعض الاساءة ووز النقص كذا الرضا والطوع بشرط حتى لا يصح اقرار
المكره واما كونه فالالفاظ المذكورة واما حكمه فليزوم ما اقر به على المقر واما دليل كونه حجه على المقر الكتاب
هو قوله تعالى كونه اقوا امين بالقيسط شهداء لله وكو على انفسكم والسهادة على نفسه هو الاقرار وقا في
بلا لثقتان على نفسه بصيرة اي سهادة بالحق والسنة وهو ما روي انه صلح رحم ما عزا باقراره
على نفسه بالزنا والعامد ما اقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود التي سدا بالسبها فلا يكون حجة
في غيرها اولى عليها اجماع الامه ولانه ليرك من تردد من الصدق والكذب الاصل ولكنه طهر رجلا الصدق
على الكذب لوجود انداع الى الصدق في الصارف عن الكذب لان عمله ودنه على ان الصدق محق
انه عن الكذب نفسه الامانة بالسوء اما محتمل على الكذب حتى انما في حرمه ولا يصار عمله
ودنه وطبعه دواعي الصدق زواج عن الكذب فكان صدقا طاهرا والصدق محق قبوله والعمل به
وانه حجة فاصح خلافه بالبنية لانها تصير حجة بالفضاء واللفاض في الام عامه فسعدى الى الكراهة اما الاقرار
فلا ينفرد في القضاء وله ولانه على نفسه دون غيره فمقتضى علمه حتى لو اقر بمول الاصل والرق ليرد حاشا
ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على اولاده وامه بهم ومديره ومكاسبه لانه قدس حق الحريم واسمها

الحريه فهو لا يصدق عليهم حساب العطف المتراخ الا ان الحار الحافل السالح يحوي صريحه ولا كان اقرب كسبي وحق
وبال ومعلوم فاشراط الحريه لصحة اقراره مطلقا اذ الحد المجرد لا يصح اقراره بالمال لكل من يصدق بالحدود
والقصاص على اقراره عند موجبا لحق الدين بربطه لان منه صحف بالرقب تصمت اليها ماله الرقبه هي
ملك المولى فلا يصح اقراره عليه بخلاف الحدود والقصاص لان سعي على اصل الحريه فيها لانها من خواص
الادنيه وفيها ما سعى على الحريه ولهذا لا يصح اقرار المولى على العبد بالحدود والقصاص بخلاف عدا الماذول
فانه اذا اقر دين لرجل لودعه او عاربه او غصبه صح لان الحق بالاحرار في حق الاقرار لان المولى اذا ادان له
معد رضى بحلق الدين بربطه فكان مسلطا عليه من جهة **قول** والعقل والملوك لان الصبي المحنول
لا سلق باقرارهما حكم وهذا لان نوعه حجه ملزمه لظهور الصدق فيه وظهوره لصدوره عن العقل لانه
حلو ما يلا الى المحاسن اجرا عن القبايح والصدق حسن والكذب قبيح فاذا لم يكن المقر عاقل او قاصر لم يلد
صدق فلا يكون حجه والصبي المحنول يصدق له الحق بالمحنول ولهذا لا يصح اقراره بدين وودعه او غصب
او عاربه او خراجه او حلا وطلاق وكفالة اقراره اذ كان الصبي مادي ونا في التجاره فان اقراره جائز بدين لرجل
او وودعه او عاربه او مضاربه او غصب لانه التحايل من السالح لانه لا يدين على عقله ولا يصح الا بالمر
والحمايه والكفاله لانها غير اخذه تحت الاذن اذ الحان ماله المال والنكاح مبادله مال
بالسكن الى الكفاله ببيع مرفوعه فلم يكن بحان المظلمه والنام والمخيم عليه المحنول لانها الساسن اهل
العرفه والمسرور بهما سلطان الصبي الاقرار واقرار السكران جائزا كحقوق كلهما الا بالحدود والحالفه
والوده عنونه سائر التصرفات بعد من السكران كما بعد من الصالح **قول** محمول كان ما اقربه يعني كايصح
الاقرار بالمعلوم يصح بالمحمول لان الحق بدينه محمول ما لا يدري قيمته او خرج جراحه لا يعلم
وربه لان الواجب الجراحات ليس سالي حوله فلا يعلم في الحال موجبه او سعي عليه ماله حساب لا يحيط به
عليه لان اقراره اقرارا عن موثوق وقد اخبر بهذه الصفة صفت بخلاف الحمايه في المقر له اذ اكان سلطانا
ما قال هذا الحد لواحد من الناس لان المحمول لا يصح مسحا وان لم تكن باقراره غصب هذا الجبد من هذا
او هذا فانه لا يصح هذا الاقرار عند من لا عدل له حتى وان اقراره بالمحمول ان لا ينفذ لان قايده الحريه
على السلب ولا عبر على السان وصل يصح وهو الاصح لانه ينفذ لان قايده وصول الحق الى المستحق وطريق الوصول
ما سلكا انما ادا العاقل اصدقه فلها حق الاخذ وما لغير المحمول لان الاجماع وقع من جهة وسال المحمل
على المحمل وصار كما اذا اعقوب احد عديده فان لم يكن اجبره العاضد على السان ايضا اتصال الحق الى المستحق
قول لعل على شيء او حق لزمه لربطه ماله قيمته لانه وصفه بالوجوب في ذمته لان الاجماع في التام
وما اقمه له لا يصدق بالوجوب المزمه ولو قال لعل ان على حق قال بمعبود لا يعتد به حتى الاسلام لا يصدق
وان قال موصولا يصدق لانه سال بخبر باعتبار العزل لانه لا يرد به في العرف حتى الاسلام وانما يرد به

حقوق ماله **قول** لما عينا اساره الى قوله لانه اخبر عن الوجوب اعلم انه فرق بين هذا وبين الخلع فان خالعه
امر به على ما في يده ما يرضى فاد العسر الست سى كان الخلع محانا ولم يجعل سميته الشئ فيه دللا على الماله بنا
من اسباب الفهم وهي قد يكون بخبر يدك العادة فلا يكون فيما صرح به دللا على الماله في الشئ المذكور واما
الغصب فلا يخلو في العادة والا فانه هو مال **قول** وكذا لو قال غصبت منه سائلا الى اخره اعلم ان الخلع هناك دل
لا بشرط الصحة وحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف باقراره مع الجهالة صحح وذلك كالحصبة الودعه
فان الجهالة لا تمنع حق الغصب فان غصب لرجل بالامحمول في كسب او وودعه مالا محمول في كسب فانه يصدق الغصب
والودعه وبتكلمها وكل يصدق بشرط الصحة وحققه اعلام ما صادفه ذلك التصرف في ذلك السح والاجان فان
من اقراره باع مرفلا ان سائلا او اجره فلان سائلا او اسرى فلان كذا سبي لا يصح اقراره ولا يحرم المعسر على تسليم سبي هذا
لان الساب باقراره كالماله حاسبه ولو عاها انه باع منه سائلا محمول لا يجب تسليمه بحكم هذا السح لكونه فاسدا
فكذا اذا استل اقراره ولو عاها انه غصبت منه سائلا محمول او وودعه سائلا محمول في كسب على الرد فكذا اذا ثبت
بالاقرار واذا صح الاقرار مع الجهالة بحكم المقر على السان حيا للمقر له فاد ان من ماله موقوف صدقة المقر له فما يثبت
ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما به فقط وان صدقه فلما يدين ادعى عليه الزيادة لزمه تسليم ما به لوجود الاقرار
والصدق فيه والقول الزيادة قول المقر حلفه لانه سكر الزيادة وان كزبه فلما يدين ادعى سائلا محمول الاقرار
بالكذب كان القول قول المقر فاد ادعى عليه وان من السان الى صدقه المقر له فلما لم يكن عليه شئ اخر سوا
من ماله صدق الغصب بان قال غصبت منه اسراه او وودعه او ماله بعض الغصب بان قال غصبت منه كذا
من بران وحده سميته او وودعه او ادعى عليه غصبت ماله موقوف لصدقه المقر سوا من ماله بعض الغصب بان قال غصبت
او ماله موقوف لان مطلق اسم الغصب يطلق على احد ماله موقوف في العرف فصار كانه قال غصبت ماله من السان
فلا يكون صدقه لانه رجوع عما اقرب **قول** فانه اسم ماله محمول ولا يوجد في الكل **قول** وان مال عظيم
اي غير الدراهم لم يصدق في اقل مراتبهم لان النصارى عظيم حتى صار صاحب به فسا وهذا مال السوسنة محمد
ورواه عن لي حنفه انه يصدق في عشرة دراهم لانها مال عظيم حتى يقطع بها العضو ويسبى به البضج
قول وفي الابل خمس وعشرين لانه ادنى نصاب يحكم فيه خمسة وكان ينبغي ان يقدّر خمس لانه عظيم فكان
عسا فلنا هو مال عظيم وجه حبي فيه الزكوة وليس عظيم وجه حتى لا يحكم فيه خمسة فاعده ما ذكرنا بالذكول
عظما مطلقا اذ المطلق ينصرف الى الكمال في السان نصيب من من ماله موقوف لصدقه المقر له في الجمع حتى لو قال
من الدراهم كان سمانه درهم ولو ادا دينا لابل يحكم عليه من الابل نفسه وسعرون **قول** ولو قال درهم كثير
الى اخر ما ذكر في المنى لو قال على حنطة كسره فهذا على خمسة او ساق او السوسنة صاعا وهو على قيرها بناء
على ليل النصارى باب العشر بقدر جهدا واما على قول الحنفية فلا نصاب للحنطة فيرجع الى سائر المقر **قول**
لانه اقل الجمع فهو المستقر في عرف اصول النصارى والاعا به لا نصاب فانصرف الى ان في نفسه الا ان من كسبها

لا في اللفظ احتمله وفيه حلفظ على نفسه **قوله** ونسخر في المحاد ما على ان المطلق مصرف الى الخلة
كما في السبع فان دعوى ما اقل من ذلك لم تصدق انه رجوع **قوله** واقل لك المفسر احد وعشرون
ووجوب الاقل في الفصلين لسببانه والا صلح الدم البراة **قوله** وكذا درهما فبؤد درهم لانه
مفسر للمبهم وذكر في فتاوى فاضل خان لو مال كذا دنا عليه دنانير ان كذا حاشاه عن العدد واقل
الحد اثنان ولو قال كذا كذا درهما فبؤد عشر جلا للواحد منها على التكرار لا نظيره سواء **قوله**
ولو ربح ما قال الفلان على كذا وكذا وكذا وكذا درهما لان اقل الحد الذي سلب الواسع يربح لفظ العدد
في المفسر هذا الذي ذكره مع زياده اللفظ في الفلان على الف ومانه واحد وعشرون فكذا في لفظ النكاح
عن الحد **قوله** لان على صحة اجابته على لركيله على خاصه للاخا رعن الواجب الذمه واسمائه
من العلوا اما علوا اذا كان دنا في ذمته وكذا هبلى او اراد الدين لان هذا عبارة عن الموزم الا ترى
المصك الذي هو محجبه الدين سمي مطلقا وان التكنيل سمي مطلقا لانه ضامن للمال **قوله** والاول اصح شأ على
ان استعماله في الدين غلبت اكثر فكان الحمل حرجي احذر **قوله** فثبت اقلها فان ثبتت مشكل على هذا ما
لو قال له بلى مائة درهم ديني دعه او ودعه فهو ديني حيث لم يعل ضمانا لانه مع ان امانته اقلها في
ذكر الدين والامانة صرحا فثبت فيما حقه تنوع اللفظ الى الضمان والامانة اما شامس لفظ واحد وفي تلك
المسئلة من لفظ ما لصح والاصل لرا حلا للفظ من اكان للامانة والاخر للدين فاذا جمع بينهما في القرار
يرجح الدين وهذا لان الاستحسان اللفظ الذي يوجب الدين يوجب للامانة جاز دون العكس فقلنا
في استحقاق لفظ العتق للطلاق بلا عكس **قوله** وانما حصل انما يكون في حق واجب لانه للمرضى والبصا
يحتد سبق الوجوب لانه تسليم مثل الواجب فلا يتصور بدونه **فصل** لانه الدين جلا شأ على
انه افرحق على نفسه حقا فانه بقصد في القرار بلا حجة دون الدعوى كما لو اقر بعد في يده انه لفلان
استاجر منه فصدقه المقر في الملك ون لا جان **قوله** بخلاف القرار بالدهم السود فصدقه
في القرار دون وصف السود فانه لا يلزمه السفل لان السود نوع في الدرهم لانها لا سطح بلا فاش
لكن السود اكثر **قوله** وهو القياس الاول به قال المسافح لانه عطف مفسر على مبهم في الفصلين
والعطف لم يوضح للسان فمعت المانه مبهمة فيها ونحن في ذلك قول ودرهم سائر المانه عادة ودالم
اما من حيث العادة فان الناس يوردون عن طوبى الحارات السصص على الدرهم عيود كركل عدد وكقول
مذكره من وهذا شيء لا يمكن ان كان الا ترى انهم يقولون احد وعشرون درهما فكيف يذكرون الدرهم مرة
ويجملون ذلك نفسا للكل اما من حيث الدلالة فلان المعطوف مع المحطوف عليه بمنزلة المضاف اليه
او كل واحد منهما للمعرفة عند الصداقة وهي موجودة في الكلمات والموزومات لانها ليست بجميع الخلل
حاله وموطله وكذا الاستفراض فيها العموم البلى حلفنا الحطف فيها نفسا بخلاف قوله ونور ساة

لأن الثوب لم يثبت دنساً إلا بمسحاً مسماً به والساء لا يثبت دنساً في الدمة مطلقاً سواء صححها أم لم يمسحها كان
 السان ألبه وروى ابن سماعه عن أبي يوسف قوله ما نه ويورس الكلح الساب كذا ما نه وساء وجهه
 إن السان والحم نعم قسمه واحده بخلاف العذق انه لا يقسم قسمه واحده وما نعم قسمه واحده يحقق
 في عودها المجانسه فممكن لم يحل المفسر لفسر المبهم **قوله** اذا قال ما نه ويوران اي جمع في سأل الله
 الى المفسر **قوله** ما سنا وهو قوله اما الساب وما لا يكال ولا يوزن لا يمسح وحوها **قوله** فانظر اليها
 اي الى العدد من المبهم اي ما نه ولبه **قوله** والقوصة بالشديد والخصيف وعاء النمر بعد قضيت
قوله فكون اقرار اعصت المنوع بناء على المسح لاسداء العاهه فكون اقرارا بان سداء المخصف من
 القوصة **قوله** وحل في لغز حاكم لرمه الحلقة والفصل اخبر اعلم انه اذا اقر الرجل ان هذه الدار لفلان
 اقر هذه الارض لفلان فنه اسما وحل وان هذا الحام لفلان وبه مصرح في المفسر فقام به بعد ذلك ان
 السنا والحل السحر لم يصدق لم يعبل نفسه واما اذا قال هذا الحام لي فنه لكان وقال هذا السنف لي وطنه
 لكر هذه الحبة لي مطاسه لك وقال المفسر الحل بالقول في العربية المقدم بعد ذلك ينظر لم يكن في بيع المقريه حرر
 للمقريه مرفا المنوع والدفع الى المقريه وان كان في النزع ضرر بومر المقريه بطله فنه ما العربية كذا في اللغز جبر
قوله والمصل حد يد السيف والجفن الجهد والحمار جمع الجمال بكسر الحاء وهي غلاف السيف **قوله**
 الحمله صب برين الساب الاسب والحدان برفع النون جمع عود وما لي الحسك ليدان جمع دود **قوله**
 وان قال غصبت بوباني مديله لرمه وكذا قال غصبت بوباني بوب اي لرب قال بوب غصبت ابواب الاصل
 في هذا ان من قال غصبت كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء للاول وطرفا له لرمه بوب بوب منديل بوب
 في بوب بوب في جوارق وسعته وكذا ذلك لان في الطرف خمسة احصر عن الفعل فيه وهو مطرووف الفعل
 في المطرووف فحل في الطرف وهذا انه اخبر عن فعل فعل المطرووف لا يصور حال كونه مطرووف والاستقل طرفه
 فصار اقرار اعصتها ضرورية وان كان الثاني مما لا يكون طرفا وعاء للاول كقولك غصبت جرباني جربهم
 لم يلزمه الثاني لان الدرهم لا يصلح طرفا للدرهم فكان المراد به الضرب الدرهم في الدرهم فربا يكون واحدا
 وان الثاني مما يحتمل يكون طرفا وان لا يكون طرفا يحتمل على الطرف عند محدرج لانه خمسة للطرف متى يمكن
 حمله على خمسة يحتمل عليها كما في قوله غصبت بوباني عشرة ابواب انه يلزمه عند محمد عند عشر بوب لان
 الحش وديكون وعاء للثوب الواحد لانه قد صاف الثوب بنفسه عن من الساب فصار كقوله خطفه في
 جوارق عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة لم يلزمه الثوب لان الثوب الواحد لسان في عشرة ابواب عادة
 فصار ما ان محل المخصوص عشرة ابواب كقوله غصبت كذا فاعلى حمار فانه اقرار غصبت كذا فاعلى فقط
 وذكر الحمار لسان المحل وعصبت الشيء محتمل لا يكون مخصصا غصبت المحل لان الحش لا يكون وعاء اذا الوعاء
 غير الموعى والثوب اذا اقر في سباب فكل بوب يكون بوعى حتى ما واره فكون الوعاء الثوب الذي لا يطاهر

صحيح كون الحقة وعاء للبول الواحد **قول** فلان على خمسة الى قال الزنه خمسة ولو قال على عشرة
في عشرة فجعله عشرة عندها وقال فرج عليه عشرون وقال المحسن من ذلك عليه ثمانية درهم بناء على الحقة
في الحقة عندها الحساب له فافتراره بهذا اللفظ محمول على ما هو معلوم عندها الحساب لكننا نقول بحسب
المصريح بالمسوخات لا في الموروثات مع ان عمل الضرب تكسر الاجزاء لا في زيادة المال وعشرة دراهم وروبا
وان كسر اخراها لا يصير اكثر من عشق ورفرف حرقه معنى مع قال تعالى فادخلني عبادي اي مع عبادي
بمعنى على هذا يصحح الكلام ولكننا نقول حقة حرف للطرف في الدراهم لا يكون طرفا للدراهم واستعمال
في الطرف مجاز والمجاز قد يكون معنى حرف مع وقد يكون معنى حرف على قال تعالى لا تصيبكم في خدج الخ
اي على جذوع الخيل ليس احدهما اولى من الاخر في المحسن حقة كلامه فلزمه عسرة كاول كلامه
وما ذكر في اخره **قول** له على حرف مع الى عسرة الى قال وقال فليزمنه ما منه ولا يدخل الخاص
والقياس ما قاله زفرج فانه جعل الدراهم الاول الاخر جدا ولا يدخل الحد في المحدود كما قال الفلان من هذا
الحائط الى هذا الحائط او ما من هذين الحائطين لا يدخل الحائطان الاقرا وفكره كذا وقال ابو يوسف محمد
قال هذا هو كذا كذا هو قائم نفسه كما في المحسوسات واما ما ليس بهام نفسه فلا لانه انما يحق كونه
حدا اذا كان واحدا فاما ما ليس بواجب فلا يضر جدا لما هو واجب بوصفه يقول الاصل ما قاله زفرج
ان الحد غير المحدود وما لا يقوم بنفسه حد كراوان لم يكن احدا الا ان العادة الاولى لا بد منه من احوالها
لان الدرهم الثاني الثالث واجبة لا يحق الثاني بدون الاول لان الكلام يستدعي ابتداء فاذا اخرجنا
الاول من تركه واحدا الثاني هو الا سدا وصحح هو تركه واجبا الثالث التتابع هكذا بعده فلا
جل هذه الضرورة او قلنا في الغاية الاولى والاضروء في ادخال الغاية الثانية فاحدا فيها بالقياس
فصل في خبر المسائل صوت ومعنى اني فصل على حده الا انما الحق مسئلة الحمار بها اساعا للبيوط
فان فيه هكذا **قول** ومقال الحمل لانه الى اخره فان اقرع او محملا ليس صاحبا لصح الاقرار والاعلم
انه اذا اقرع لانه او حمل شاه لرجل صح اقراره ولزمه بناء على ليه وجبا صحها ما ان وصي رجل لرجل مات
فاقرع به بان هذا الحمل لفلان واذا اقرع فلانه بالف درهم فمذا على ليه او جبا احدها ان سبها
صالحا ما ان وصي له فلان ومات بوجه ثورته فاستهلكته فهذا الاقرار صحيح ولزمه المال لانه سبها
صالحا لو عا ثناء بحكم بوجوب المال عليه فكذا است اقراره لاذ الاقرار صدر من اهل للاهل والاحسن
اهل للملك الوصية والارث ان جازم في مده يعلم انه كان ما ومرة الاقرار لزمه بان صحته
لا على سبها اسهر قد مات المورث الوصي لوضحة لا كبر سبها اسهر لم يستحق الا ان يكون اسره بقتله
محسنا اذا ولد لا قبل سنين حتى حكم بغير النسب كان ذلك حكما بوجوده في الطريق حين مات المورث
والوصي فان لزمه مساقا مال مردود على ورثة المورث لانه اقرار في الحقة للمورث الوصي اذ لم يكن
مقاه

سواء على ملك المست مال نصف الى وارثه او الى وصي له **قول** ولو كانت بولد من جنين فالمال بينهما
فان كان احدهما ذكرا والاخر انا في الوصية تقسم بينهما نصفين في الميراث تقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثى
واما ما سبها مسجلا بان يقول اقرصني الف درهم اباع منه سبها الف درهم فهذا الاقرار باطل اما ما سبها
او الاقرار لا يصح من المحسن ما حقه وظاهره اما كما قلناه ولا ولاية لاحد على المحسن حتى يصير بغيره فكيف
فان قلت هذا رجع عن اقراره وانه لا يجوز وان كان موصولا قلت لا هو بان سبب محتمل لا رجع فمصل منه
وبالبيان ان جهنم الاقرار فانه لم يصح عندني يوسف ومحمد لان هذا اقرار من اهل فادخل اهل الوصي لوجوب
على الارث او الوصية والفساد لوجوب على الاقرار الماسة محتمل على السبب الصالح يصحح الكلام العاقل
واما الاقرار الذي هو حراج ولا يي يوسف ان هذا اقرار احملا للمورث والفساد وقد عذر حمله على المورث بحكم
بالفساد وهذا لان المورث وجه من الوصية والارث الجمع بينهما مسعذر وليس بينهما مانع سبها ما اولى من الاخر
مسعذر الحمل على المورث من الفساد كما لو اسرى عبدا بالف درهم مائة من الباع مع عبدا اخر بالف خمسين ومئتهما
سواء فان السبع نفس في الذي اسره من الباع وان الحمل المورث لان الجواز ان يصرف اليه من الباع الاول والكل الجمع
منهما مسعذر ولا رجحان لاحدهما على الاخر في كتمان الفساد ضرورة بخلاف الواو عمل لان طريق الصحيح معين
بالوصية **قول** ومن اقر رجل بامر على اقرار رجل بامر على اقرار رجل بامر على اقرار رجل بامر على اقرار رجل بامر
المعزومة وبطل الحمار لان الاقرار اقرار ولا مدخل للمحار في الاصل او الحمار لو كان صدقا فهو واجب العمل به احسن
اولم يحسن وان كان كذا فهو واجب الرد فلا سحر باختياره وعدم اختياره وانما ما سبها اسره في الحمار في الحق وسحر
بمن صحه وامضاء **باب الاستثناء في ما في معناه** فاما حكم ما اوجب
موجب الاقرار كما ذكر في هذا الكلام حكم ما سخر به موجب الاقرار والاستثناء لما ان السحر ابدانها يكون بعد عدم
السحر **قول** وراسم مني من اقراره اعلم ان الاستثناء مقصور لا يصح الا على قول من عباس رضي فان عنده
صح استثناء لا يقول صلى الله عليه وسلم والله لا عوز من رسام قال بعد منه ان ساء الله لكننا نقول الاستثناء بغير
لصدار الكلام فصيح موصولا مقصورا كالمتعلق بالسرط وهذا بخلاف الرجوع عن الاقرار فانه لا يصح الرجوع
وان كان موصولا لان رجوعه على ما انسه وكان مافصا والساقض لا يصح موصولا كان ومقصودا اما الاستثناء
فان فيه بعد موصولا فقط اما الحرف قوله بعد من ان ساء الله لم يكن على وجه الاستثناء بل جبا الاستثناء
لما عرفت في ذلك كذا استنبط **قول** سواء استسمى الاقل والاكثر الاعلى قول القراء فانه لا يجوز استسما الاكثر
ما سلك لان العرب لم يسموا بذلك ولكننا يجوز استثناء لا يقول تعالى في القليل الا بفضة او انقص منكم قليلا ولا ان
طريق وجه الاستثناء ان يجعل عيانا عما وراوه ولا فرق بين الاستثناء في تارة او اكثر وما لم يكلم به العرب لم يمنع
صحته اذا كان موافقا لطريقهم **قول** لمحمد بن سبها استسما استسما بعض ما ساء له صدر الكلام على معنى انه لو لا
الاستثناء كان داخل تحت الصدور وهذا لا يصح في خلاف الجنس **قول** وللسا فخر في اعلم ان الكلام بعد ساء

على اختلاف في كنهه على الاستثناء فعند الاستثناء منج الحكم بطريق المحارضة أي غايته اسحق سوي الحكم
في المستثنى لذلك يحارض كدليل الخصوص في العام بعد قوله فلان على عتبة الادب ما فانه ليس على قدم
لزوم الدرهم للدليل المحارض اول كلامه لا لا يصير الاستثناء كأنه لم يكلم به لان اهل اللغة اطعموا الاليتساء
من المعانيات ومن المعانيات في هذا اجماع منهم ان الاستثناء حكما يحارض به حكم الصدر ولا كلمة السهادة
كلمة بوحده لا تنافي لو لم يكن للاستثناء حكم بصددهم الصدر كان هذا نفيًا للضرورة لا بوحده فاذا استبعد هذا
فقال العمل بالدليل المحارض احب حسنا امكان فقد امكن هنا للمحارضة على ما له بعد ما قاله اصحابنا
ان الاستثناء منج الحكم حكمه بعد المستثنى فيصير كالمحكم بما وراى المستثنى ويخرج كلامه في العداست
من لم يكن انما يقول تعالى فليست فيهم ألف سنة الا خمسين عامًا واسماع الحكم لتمام الدليل المحارض
يكون في الاحاطة لا في الاختار وقد قال اهل اللغة قاطعة ان الاستثناء يكلم بالباقي بعد النسخ الصحيح من القولين
ويقول انه استخراج وفكلم بالباقي بوضوح واسماع على ما سارته واخر الاسماء كلمة الواحد اساق والى
مصدرا لانه المقصود ان الكفار يعرفون به الا انهم سركون معه غيره قال تعالى لئن لم تأتكم من خلق السموات
والارض ليقولن الله فاذا است هذا الاصل يقول ناصح استثناء الثوب وغيره اذا تناوله صدر
الكلام ولم يكن الصدر مساويا للثوب فلم يكن استثناء بل كلاما مسددا لسان الف ليس عليه شيء من الثوب ثم
وجوب الثوب عليه لا تناو في صوب الالف والعناصر كذلك انما اذا استثنى مكلا او موزنا او معدودا من خلاف
جنسه لان الصدر لم يساوله ولكن انا صنفه واما بوصف استثناء وقال الاصل في كلام العاقل في صحة
ما يمكن ولهذا يصح بطريق المحارض والاضمار وغيرهما وقد امكن هذا ما جعل الدمار عيان عن الله وفي
الدراميم بالعدالة ناراسه فكانه بالفلان الف درهم الاقيمة الدمار وهذه القفيرة وفي الثوب لا يمكن
لان ماله الثوب بمجمله حماله فاحشة فلا يمكن استثناء هذه الثوب من الالف فلا يمكن بصحة وهذا
لان المعدرات حسنة واحده معنى ان كانت اجناسا صورية لا تنبث في الدمة عنا اما الدمار فظاهر
وكذا غنى لان الكلي والوزني مسج باعسا هما من اوصافهما حتى لو عينا سلق العقد باعسا بها ولو صفا
ولم حسنا صار حكمها كحكم الدمار ولهذا استوى الحد والردى فيها وكانت حكم السوت في الدمة كجنس
واحد معنى الاستثناء استخراج وفكلم بالباقي معنى الصورة لانه يكلم بالالف العدد مات التي
لا متفاوت كالمعدرات في ذلك ما لا ثوب النساء فليس من حسن المعدرات معنى انه لا يصلح عنا فلم
يكن استثناء في استخراج صور ولا معنى فكان باطلا وهذا معنى قوله وما يكون عنا يصلح معدرا الى
آفة قال فليست المماثلة من حيث النسخه معدرة من حيث المماثلة فلم لا يصلح الاستخراج
ما عمارها طلب الامان مقدرا لانه الاستثناء لا ينها معدرة فصله لكون معدرة الدرهم للاستثناء
فكانه المقدرة وكون المقدرة على المقدرة فكان استثناء الدرهم من الدرهم معنى ولا يصلح عنا

ذكره

لا يكون المقدرات فلا يصلح معدرا الدرهم المستثناء لا مقدار المقدرة الى كونه مقدرا معنى المستثنى
الدراميم محمول فلا يصلح الاستثناء لانه استخراج معنى واذا لم يصح الاستخراج معنى بطل **قوله** ومن
اقرعني وقال رسا الله متصلا ما فراره بطل الاستثناء بحسب الله اما بطلان وعلم انما اردت من هذين
اللفظين نفا على الاستثناء بحسب الله مذهبنا اجماعا لابطال الكلام فسطل الكلام مقدم او تاخر الاخر
انه يعلق بالسرط والمعلق بحسب الله تعالى صحيح في المنع من الوقوع كذا ذكره الامام السرخسي وذكر الامام
فاضي خان اختلف ابو يوسف ومحمد في هذه المسئلة فقال ابو يوسف المعلق بحسب الله ابطال قال محمد يعلق
لا يوقف عليه وانما يظهر من الاختلاف فيما اذا تقدم المشتبه فقال ان شاء الله انت طالق عندي يوسف لا يفتح
الطلاق لانه ابطال قال محمد يفتح لانه يعلق فاذا تقدم الشرط ولم يذكر حرف الحر المعلق وفي الطلاق غير شرط
فوقع **قوله** لان الافراد لا يثبت له علقه سرط في وجوده حظر الافراد لا يثبت له علقه لانه يعلق
فقال فلان قد ثبت عند الافراد ابطال لانه علقه سرط في وجوده حظر الافراد لا يثبت له علقه لانه يعلق
بما به حظر عند الافراد اعلق به ولانه اخذ بردد من الصدق والكذب فكان كذا نصير كذا نصير الشرط
وان كان كذا نصير صدقا لوجود الشرط والمعلق المعلق به اصلا وانما المعلق فيما هو ايجاب ليس يعلق
انه ليس باساق عالم بوجد الشرط وكذا قوله ان دخلت الدار وطع السماء وان هبت الريح او ان هضى الله او اراده
او رصنه او احده او قدره او سوره او ان بشرت بذلك او ان اصدت لا او ان كان حقا فهذا كله مبطل لافرادا وحل
بالكلام للمعنى الذي ذكرنا **قوله** فلان على ما به درهم اذا امت فهو عليه مات وعاش لان هذا ليس باستثناء
ولا يعلق حظر لان موبه كان كذا في الاحالة ومراوه ان شهدهم على المال المقرب به حتى لا يبقى منه شيء به بان شهدوا
به عليه بعد موته اذا وجد الوارث واسحق من فضاه فكان اجماعا الى كذا اقراره **قوله** فلان على ما به درهم
اذا جاء واصل الشهرا واذا افطر الناس الى الاضحية في هذا ليس يعلق بل هو دعوى رجل الى الوفاء المذكور
فان الوقت الذي ذكره آت لاحاله فكان اقرارا صحيحا ودعوى لاجل غير مقبول الا ان يقيم السنة او صدق
المقر **قوله** لان السناد اخل في هذا اقرارا معنى الفطحا الى السناد اخل في لفظ اقرارا بالدارسعا
لا مقصود اما اللفظ والدليل على هذا ان هذا لاسج فان السناد في سح الدار يدخل تحت السج معاصي لاسحق
السناد قبل الفرض لا يسقط شيء من اليمين بقا ليله بل عير المشركي بخلاف ما اذا قال لا طمها والامتنانها
حيث يصح الاستثناء ويكون المقر له ماعدا لملك لدارا وما عدا ذلك لان الميت في لفظ الدار يدخل مقصود
حتى لو استحق الميت في سح الدار يسقط حصته من اليم كذا في الذخيرة **قوله** والفرض في الخاتم والخله
في المستان بطر السناد في الدار لانهما يندخلان في السناد والحكم سعا لفظا فلا يصح استثناء ومما **قوله**
هذه الدار في العرصه فلان فهو كما قال لان العرصه عيان عن البقعة الخالصة عن السناد والسحر فكانه قال باض
هذه الارض ومن السناد فلان **قوله** بخلاف ما اذا قال مكان العرصه ارضا ما ن قال بناء هذه الدار وارضها

انه

لقلان كانت برارض النساء لقلان اذ الاقرار بالارض اقرار بالنساء سحاكا لاقرار بالدار اعلم ان من هذا الحسن
مسائل يخرجها على اصلي احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار بعده والدعوى بعد الاقرار
بعضهم في ما دخل تحت اقرار لا يصح والساني لراي اقرار الانسان بحجة على نفسه وليس حجة على غيره اذ اعرفنا هذا فنقول
اذا قال بناء هذه الدار في ارضها لقلان انما كانت لارض النساء لقلان لان يقول النساء الى ادعي البناء ويقول
الارض لقلان او قلان النساء سحاكا لاقرار بالارض الاقرار بعد الدعوى صحيح واذا قال ارضها لي سحاكا
لقلان فهو على ما اقر المقلان يقول ارضها لقلان ادعي البناء لنفسه سحاكا ويقول سحاكا لقلان او النساء لقلان
والاقرار بعد الدعوى صحيح ويومر المقلان بقل النساء من ارضه واذا قال ارض هذه الدار لقلان وبنائها لي
فالارض والنساء للمقلان لان يقول ارضها لقلان او قلان النساء سحاكا ويقول سحاكا لقلان او النساء لقلان
بعد الاقرار في بعض ما ساوله الاقرار لا يصح فاذا قال ارض هذه الدار لقلان وبنائها لقلان او قلان النساء
كلاما للمقلان او لا لان يقول ارض هذه الدار لقلان صار مقرا لقلان بالنساء سحاكا لاقرار بالارض ويقول سحاكا لقلان
اخرصار مقرا على الاول الاقرار على الغير لا يصح واذا قال بناء هذه الدار لقلان وارضها لقلان اقر في ارضه لقلان
لان يقول او لا بناء هذه الدار لقلان صار مقرا بالنساء ويقول وارضها لقلان اقر صار مقرا على الاول والنساء الثاني
واقرار الانسان على غيره باطل **قول** لان البناء مصادفها كالبناء محاسنه ولو عاينا انه استوى منه هذا
الجيد في بده كان عليه الالف كذا ههنا **قول** وانما يحكم غير هذا او قصده ولى الالف منه فانه لم يره القاسم
لانها اخلفا في الجهة التي بها وجب الالف والبناء على الوجوب ما الطالب في كونه ادعى وجوب الالف في سبب
سبح عند اخراشركي منه وقصده وافر بالوجوب بل لا على هذا الجيد وقد سلم له هذا العدد بعد صداد قاعا الوجوب
وفي مثل هذا بعضني بالفرجهم كمالا اقر فقال لقلان على الف درهم غصبه قال قلان من قرض لا سفاوت في هذا
من لم يكون العبد الذي ادعى المقرانه اشتراه في يد المقر او في يد المقر **قول** والسالم يقول العبد عندك
ما نعتك في هذا ايضا لا سفاوت ان يكون العبد المدعى يد المقر او في يد المقر فانه اذا كان في يد المقر ما حد
العدد منه فلا يلزم على المقر شيء من العبد لانها لم تصادق على الوجوب في المقر انما اقر بالف بدلا عن هذا الجيد
فاذا لم يسلم له الجيد لا يسلم للمقر بدله **قول** ولو قال مع ذلك اي مع انكار العبد المقر المدعى لزوم المال مع
عبد آخر واذا حال فابطل اي بطل المال من المقر والعبد سالم لم يره **قول** وان قال من عبيد لم يحسن الالف
ولم يصدق قوله ما مضى عند لي حقه وصل لم فصل لانه رجوع عما اقر به والرجوع عن الاقرار باطل موصولا
او مفصلا وهذا لانه اقر بوجوب المال عليه نظرا الى قوله على اذ هو للزام وانكاره القبيض غير المحبب
سالم الوجوب صلا لا من عبيد غير لا يكون احبا على المستر في لا بعد القبض ان لم يكون حقا فهو في حكم
المستبدل لانه طريق الوصول اليه فانه ما من عبد يحضره الاول والمستر في يقول المسح غير هذا وسلم الم لا يجب
الا احضار المسح فخطم انه في حكم المستبدل فكان اقرار البعض بم رجع عنه **قول** معاربه بان اشركي احد هو من

عبد من على انه بالخيار **قول** وان اقرانه ما عا اى صدق المقر المهر في المحدث قال بانه ما عا ما
ما هو اقر والمقر كركونه في اركاره ففضل المسح فالقول قبل المقر سواء وصل ام فصل عند ما اعلم انها ذهبا
في ذلك الى لم قولها لا اني لم امض من صدقة المدة في المدة سان يحمل مصدق صل ام فصل ما ساعلى ما لو قال
لك على العبد مع هذا المسح الذي لم اتي لم اقبض فانه مصدق وصل ام فصل انما قلنا انه سان
يحمل لان المسح عند تصادقها ودعي امر البعض محلا لانه لم يقر البعض بنصا وهو ظاهر ولا ايضا لانه
لو جعل مقرا للبعض ايضا اما ان جعل البعض اقراره بالسح ولا وجب له لان السح صحيح مفيد حكمه من غير
قبض اما ان جعل البعض اقراره بوجوب الالف ولا وجب له لان الالف تحت ذمة المشرى بنفسه الحقد
من غير قبض فلما لم يكن نصا على امر البعض محلا لم يمتد الى السان فمصدق سان المحل صل ام فصل **قول**
فان واقفة الطالب السبب في صدق المقر المقر في الجهة وفي السح **قول** وبه لا ساكد الوجوب في محرم
وجود السبب وهو السح لا ساكد وجوب السح على المشرى لان الوجوب عليه قبل قبض المسح على طريق الترتل
لانه عسى يملك المسح في يد البايع فيسقط البيع على المشرى ثم المدعى هو المقر المدعى البيع قبل السرور وهو
منكر كان القول قول المنكر مع التماس **قول** بالاجماع لانه لم يقر على نفسه بالوجوب لا بماله لانه لم يسل
لقلان على ولا البعض اقراره بالسح في روق السح وجوب السح على المشرى فان السح في كمال
سرط الجناح للمشرى لا يجب البيع عليه وما خسر المطالبة انما تصور بعد السوت اما فيما تقدم صدق او الوجوب
وادعى ما خسر المطالبة فلا يكون القول قوله **قول** وما لا اذا وصل بالمرنه شيء لان من اقر كلامه انه
اراد به الابطال دون التحقيق اذ الكلام سيم ما خسر فصار كما لو قال في اخر كلامه ان شاء الله ملت هذا
ابطال والابطال لا يكون ما ناهي لم يصح وان كان موصولا وقوله ان سا الله بخلق شرط لا يوقف علمه الطلق
بالشرط من باب العذر موصولا **قول** كالسوط والاسدياء وهذا لان الزنوف من جنس الدراهم محمل
الاستعفاء في الصرف السليم الا ان مطلق الدراهم مبنوا والحساد لان ما عات الناس يكون الجهاد فكان بخرا
للاصل فلهذا شرط الوصل المستوي وسمي راحم فكان مجازا والحق الحقة الى المجاز سانه بغير حصر
صحيح وصار كما لو قال الا انها وزن خمسة او ستة ويقدر لونه وزن سبعة صدق لير وصل وله ان هذا رجوع
عما اقر به ودعوى امر عارض فلا يصدق لير وصل كقوله على الف درهم حرم سح الى سهران دعوى لاجل
لا يسل منه وهذا لان الدراهم المطلقة جباد والراي عت الدراهم ومطلوب العدد بعضي السلاية عن الحب
فاذا ادعى انها زنوف صدق اذ ابطال ما هو المستحق بالحق فلا يصدق ان وصل كما لو ادعى البايع المسح يجب
ومد كان المشرى عا لما به ان يسل **قول** في ذلك اذا انكر المشرى السيرة ليست بمن وهو اقر الم
فكان رجوعا بخلاف قوله الا انها وزن خمسة لانه ليس ثمان للحب بل هو اسديا بخصم القدر لان اول كلامه
مناول القدر واسديا الملقوط صحيح بخلاف الجوده لان اسديا الوصف لا يصح كالبناء في الدار لان الصف

لست بمأوله اسم الدرامه حتى مسخى انما صفة الجوده بمعنى مطلق الحق **قول** لان الرداء نوع
لا عيب له الحبيط لا علوه عنه اصل القطر والبرق يكون رداء في اصل الخلق نوعا وليس مطلق الحق بمعنى
في نوع دون نوع فلم يكن في هذا احد موجب كلامه فصيح موصولا ومفصولا **قول** اذا الفرض موجب
مثل المقبوض وقد يكون رافعا كما في الغصب اي العرض يتم بالقبض والغصب **قول** ووجه الظاهر
ان الاستعراض معاملة بين الناس كالسج وذلك يكون في الجهاد عادة فانظر في ظلم الله بها **قول**
على الفدر من زبوق لم يذكر السج والعرض مثل يصدق جماعا اذا وصل لان صفة الجوده انما يصدر
مسحقة بمعنى عد البجان فاذا لم يصح في كلامه عهد البجان لا يصدر صفة الجوده مسحقة عليه
قول وصل لا يصدق في مطلق الاقرار صرف في الالتزام بطريق البجان لكونها مشروعه لا الى
الاستعداد المحرم فصار كما اذا نسي سبب البجان ثم ادعى الرأيه وعند فرج سطل اقراره اذا قال القول
بجاهد لانه رد اقراره بالبرق مطلق ادعى عليه الجهاد وهو منكر ولنا انها تضاد قاعلي الاصل قوله فلا يفتق
في الجهاد ولم يكن قوله ما في بوف جبر الى اول كلامه بل بيان النوع فصيح موصولا ومفصولا ولهذا الجاراد
المختصوب والودعه بالمعنى ان القول في بناء على الاختلاف متى وقع في صفة المقبوض كان القول
للعارض صمنا كالانسانا وعنى بى يوسف انه اذا قال غصبت القام قال هو زبوق لم يصدق اذا
فصل كما في العرض بناء على المسخ في المختص صمنا بان بالقبض **قول** وان قال هذا كله النافا لانه
سوى كذا سانه ان قال لكان على الفدر من سماع او قال ارضني فلان الفدر هم او قال اودعني
او قال غصبت الفدر من هم قال لانه بعض كذا يصدق في صدر الاله لانه استساء المقدار فصيح موصولا
تخلاف الزمان لانه وصف واللفظ يساوي المقدار دون الوصف والاستساء هو في لفظي فصيح في الملقوط
لا في غيره وان كان الفصل صمنا انقطاع الكلام فهو اصل لانه لا يمكن الاحتراز عنه **قول**
ومر قال لا اخذت منك الفدر من ووجه وقال صاحب المال اخذت ما غصبتا فمقر لانه اقر سبب الضمان
وهو الاحتداد اخذ ما لا يخبر سبب الضمان لقوله صلح على الدماء اخذت حتى تردم ادعى ما يوجب البراءة
عنه والاذن بالاخذ وما خسر منكر وكان القول مع منه ووجب الضمان على المقر اقراره الا ان ينكر الخصم
عن اليمين **قول** وافق قال اعطيتنيها عني قال اعطيتني الفدر من ووجه فملكنت قال صاحب المال
بل اخذته غصبا لم يضمن المقر لانه ما اقر سبب الضمان بل اقر بالاعطاء وهو فصل المقر فلا يكون سبب
الضمان على المقر لانه يدعى عليه سبب الضمان وهو الغصب فكان القول لمنكر مع اليمين لان مكل المقرين
اليمين محسنة لونه المال **قول** اخرج ابني هذه فلانا الى قوله قال القول قول الذي اخذ منه الدابة كله
اذا لم يكن الدابة او الموتى وقال المقر اما لو كان الثوب محرورا فانه للمقر والدابة او الدار وقال غيره فلانا
وصفه فكان القول قول المقر قولهم لان الملك فيه محرور للمقر فلا يكون مجرودا لغيره سبب الاحتقان

علمه كذا في المبسوط **قول** وعلى هذا الاختلاف في الصحيح احراز اعني قول بعضهم فانهم قالوا ان القول قول المقر
بالاجماع فيكون ذلك لانه لا يثبت له ولكن مسامحا قالوا هو على الخلاف ايضا **قول** ووجه العباس ما يفتاه
في الودعه وهو قوله لانه اقر بالدابة وادعى استحقاقها عليه وهو منكر **قول** فيكون القول قول المقر في كفيته
لانه اقر بما في يده ما جاز الدابة فمقبول قول المقر ان الدابة كانت من يده كما لو كان يده عند فقال هذا عندك
نحو من فلان والمسلم الله بعد فقال المقر لانه لم يرد على سبب من كان القول قول المقر ومن المقر لهذا
المعنى لان المقر اقره بالملك محججه نفسه فاذا ادعى للملك له محججه اخرى لا يقبل قوله **قول** ولا كذلك
مسألة الودعه من غير صفة كاللفظه امانه وودعه في يد الملقط وان لم يدفعها اليه صاحبها وكذا التوب
اذا هب بيه الروح والقبض في ارض انسان فانه يكون وودعه عند صاحب الدار وان لم يدفعها اليه صاحبها
وكذا المودع اذا مات صدر الودعه في يد ورثته وودعه وان لم يدفعها اليه صاحبها فبقيت الاقرار
بالودعه بدل على اثار الودعه **قول** وليس مدارا الفرق على اخذ عني ليس مدارا الفرق بين الودعه
والاجارة والاعان والاسكان على ذكر الاخذ في الودعه وعدمه في ملك المسالك على ما هو موضوع الكتاب
لانه ذكر الاخذ في وضع هذه المسالك في كتاب الاقرار من المبسوط بل كان مداره على ما ذكر ان الدابة بالاجارة
والاعان لتبليك المنفعة وانما يمكن المستاجر المستعير من الاستفاد بالمدلح بصور الاستفاد من الدابة
فكان صور المد ضرورا وبسبب طريق الضرورة بقدر رعاها فلهذا في مدافعا وراها وهو استحقاق الدابة
تختلف الودعه لان المدفوعا مقصودا لا يحط للمودع الا المدفوعا لان اقرار الودعه اقرار بالدابة بطلقا
ووجه اخراج الاجارة والاعان والاسكان اثار المد محججه فيكون القول في نفسه ملك المدفوع ارضها ولا
كذلك مسألة الودعه لانه قال فيها كانت وودعه عنده وقد يكون غير راضع منه لامر الاخر حتى قال اودعها
كان على الخلاف ووجه آخر وهو ان الاجارة والاعان لو اخذ المودع والمخبر اقرارها بمسح الناس عن
الاجارة والاعان والا بواحد اقرارها بما استحقا كذا لا يقطع الاجارة والاعان اما الودعه فممنوعة
الاداع يعود الى المالك وما اقراره لا يقطع الاداع وهذا السبق المتوخى من هذا كله ان حشر هذه المسائل
على يمينه انواع ففي نوع منها كان القول للمقر بالاجماع وهو مسألة الودعه والاقرار وامساها في نوع
منها كان القول للمقر بالاجماع وهو مسألة بيع الحد وبيع هذه الارض وبناء هذه الدار وحياطة العيون
ذكر القيمين منها واسماها في نوع منها اصلها فاقه عند لي حصة القول للمقر كما في النوع الثاني وعندنا القول
للمقر كما في النوع الاول هي مسألة الاجارة والاسكان والاعان وطايرها **القول المختص**
لما فرغ من بيان احكام اقرار الصحيح وهو الاصل سريع في بيان احكام اقرار المريض وهو العارض والفرع لان المريض
بعد الصحة واقره من على جده لا اختصاصه باحكام **قول** والذين المعروفوا بالاسباب مقدم صورهم رجل
استعرض ما في مرضه وعان السهود دفع المقرض المال واسمى المريض سنا وعان السهود قبض السمع او سنا

م مانت وصدقته المرأة بعد موته بما رصدها لا اتفاق لان حكم النكاح وهو العدة واجبه بعد الموت فانها
ان من اثار النكاح التي يرى منها بحسبته بعد الموت لعصام النكاح ولم يكن له ان يحسبها بعد موتها فلو كان جاز
تصدقها لبقاء النكاح من وجه **قول** وكذلك يصح تصديق الزوج بعد موته بان اقرت المرأة بالزوج فصدقها
الرجل بعد موته لم يجز **قول** لي حنفية وقالوا لا تصدق بغير لان النكاح يمتنع بالموت ولا سطر كالنكاح على
السوا والتمتعي متعذر في نفسه فصحة التصديق بهذا لان التصديق وجوبه والافراق قائم لان التكذيب
من المقتل لم يوجد بالمقربة وهو النكاح متى بعد موته في حق الميراث لو ثبت النكاح معانته فكذا اذا ثبت
ما اقرها متى بعد موته في حق الميراث ايضا فهو صحيح قولنا ان التصديق بعد الموت وجوبه فاما في الافراق فاما
فمن بعد موته والى لئلا النكاح انقطع بالموت اما الارث في حكمه ببيت بعد الموت النكاح انما يمتنع في حق
حكمه كان قبل الموت فاما في المستقبل فالنكاح معدوم متى صححنا الافراق صححنا الارث ابتداء فلو كان التصديق
واقعا في شيء هو لئلا معدوم من كل وجه وهو النكاح وهذا لا يجوز **قول** ومن اقر بنسب من غير الوالد
الى اخيه وذكره التحفة لا بد منه من النسب **قول** فان كان له وارث معروف في اخيه صورته رجل اقر في مرضه باخ
عزله وامه او اباه من لم يمت له عمه او خاله او مولى مولاة فالمراث للعمه او الخاله والمولى فلا شيء للمقر له
لان النسب لا يثبت اقراره فلا يستحق المقر له وارث معروف ولو لم يكن له وارث من القرابة وغيرها كان له هذا
المقر له لان اقراره بنسب بالنسب واستحقاق ما له بعده وموت في النسب مقر على الغير وفي المال على نفسه فمعتبر فيه
لان غير متمم اذ ملك عابه بطريق الوصية **قول** ولا شيء للمقر له لما كان اقراره منصرفا الى نفسه فلا يكون له
معد ذلك سمي لان الارث لا يضره اقراره بالدين للغير فان الدين بعضه ما مالها صاحب الدين على صاحب الدين
مثل ما لصاحب الدين عليه بمصر وصاحبا ولما انصرف ما اقره على ابيه الى نفسه خاصة ولم يبق له ونصب
الاخر على حاله لانكاره فمضى **باب قول** كما هو المذهب عندنا خلافا لابي ابي ليلى اي هلاك الدين على الغير بسبب
الافراق يحصر عندنا بالنسب وعنده سمي في النصيب اصل المالك ما اذا اقر احد الناس باخ ماله وكذا لم يخبر
المعروف فيه اعطاء المقر نصف ما في يده قال ابن ابي ليلى لم يمت في يده لان المقر له سلب ما في النصيب وقد
اقراره في حصته وبطلان كان في حصته الا ان يكون له ماله في يده ويحسب له في دعوى المقر له مسأله لا يتحقق
فان المنكر ظالم ومحل ما في يده كالهالك فيكون الباقي بينهما بالسوية ولما كان اقراره رجوع الى نصيبه هناك
حتى جعل نصيبا خسه المعروف كالهالك جعل ههنا كذلك لان جعل الخمس الباقي كالهالك رجوعه مسأله المقر
اياه في ذلك لم يبق المقر ههنا شيء لان زعمه كذلك بحسب اقراره الى ما في يده بخلاف اقراره بالمال
حيث لم يقر هناك بكل ما في يده للاح الثالث السوية وذلك انما يكون عند نصف ما في يده **قول** انها ماله
فلا يكون المقبوض مشركا اي على كونه الخمس الناقصة على الغير التي يضمنها الاخر المنكر مسر كما في ارض المقر
والمنكر وذلك لان جميع الدين كان مسر كما عنهما كذلك كل جزء من اجزائه يكون مسر كما عنهما فاهلك يهلك

حنفية

مشركا وما يمتنع مسر كما لكن الاخر الحاحد لما انكرها لكان حتى لم يورث الهلاك في نصيبه ولم يسر الا بشر ان يمتنع
بعد الهلاك وهو الخمس الباقي متى لم يكون ذلك مسر كما عنهما لكن لو وجع المقر على اخيه اخوه على الغير
فدفع الغير على المقر بعد ذلك لا يمتنع له ما في يده من ثمنه ودينه على الميت والدين مقدم على
الارث فيودى الى الوراء **الصلح** مرد ذكرنا وجه المناسبة في اول باب اول
اعلم ان الصلح اسم بمعنى المصالحه وهو خلاف الخصامه اصله الصلاح وهو استئمانه الحال في السيرة عبارة
عن عدم دفع النزاع وركنة الاعجاب القبول بشرط ان يكون المدعى الى المصالح عليه مالا معلوما الى الخصم
والا يستطع معلوم منه فان من ادعى حقا في ارضه او ادعى المدعى عليه حقا في جانبه فصالحا على من يترك
كل احد منهما دعواه صلحا صرح وان لم يترك احد منهما مقدرا حقه لاجماله الساقط لا ينعني الى المصلحة
وحكمه ونوع البراءة عن دعوى المدعى وجوابه بقبول دعواه والصلح خبير عرفة بالالف واللام فمقتضى ان يكون كل
صلح خيرا وكل خير مشروع قوله صلح الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل حراما واعتقد الاجماع
على حوازه ولانه سبب لدفع النزاع المحطور قال الله تعالى لا سازعوا وكان مشروع **قول** وكل ذلك جائز لما لنا
وقال السافعي لا يجوز الباقي الثالث للاستئناس في الحديث هذا بهذه الصفة لان المدعى كان محقا كان احدا المال
حلالا لميل الصلح وحرم بالصلح وان كان مبطلا فقد كان احدا المال على الدعوى الماطلة حراما عليه فكل الصلح وحل
بالصلح وهذا بخلاف الصلح على الافراق لان بدل الصلح ما كان حراما على الاخذ ولو كان خلاف حقيقته بناء على اصله
ان رتب الدين اذ اظهر على مال المدعى له احده وان كان خلاف حقيقته فمقر ما قاله اصحابنا التمسك بالطلاق بالموافاة
اذ ما هو كلام مستقبل بزيادة فلا يربط بسببه وهو محلي بالالف واللام فمصرف الى الخس فان قلت يمتنع ان يصرف الى
المعهود السابق لان المكراد اعد معروفان الباقي غير الاول قلت هو مرجح مرجح التعليل لما سبق ذكره كانه
قال صاحب الاثر الصلح خيره العلة لا سفده محل الحكم الذي على نفسه بل انما وجد العلة بتمتعها حكمها وهذا لا يوجب
على الخس بدخله المعهود وغيره ولو جعل على المعهود ونقص عليه فكان حله على الخس حق واولا ورواه وهو
بعمومه مساو للصلح على الافراق والائتار والسكوت والنقص بحاله الاقرار يكون زيادة على النصيب او بدله اخر
ان محل حراما بالعبادة مثل الصلح على غير ما حرم حلالا لعنه بخوان صلح احدا امراسه على لرايا الاخرى
او صلح امراته على لرايا ائمة وهذا النوع من الصلح باطل عندنا وجملة على هذا حتى لان المحرم المطلق ما هو
لعنه والحلال المطلق ما هو حلال لعنه وما ذكر غير محتمل اذ الصلح مع الافراق لا يعلو عن ذلك فالصلح يقع على
الحق في العادة فاذا ادعى الماخوذ الى تمام الحق كان حلالا للمدعى اذ في صلح وحرم بالصلح وكان حراما
على المدعى عليه قبل الصلح وبعد حل الصلح والان هذا صلح وقع بعد دعوى صححة ولهذا استحلف المدعى
فيحوز الارث المدعى باخذ دعواه حقه البات في زعمه وهو مشروع والمدعى عليه يعطيه فطعا لما زعمه وصوبا
لعرضه وبطلان المال المسلسل هذا العرض مشروع لان المال خلق لصنائه لا يفسد المالك المفسد واذا جاز الاعطاء

والخذ نأء على نعمها والصلح ليس الا هذا فكان صحيحا فان قلت المدعى عليه انما يدل المال المدفع بخصومة
المدعى على نفسه والمدعى انما اخذ لكف عن الخصومة بعد حجة وخصومة بخرجه ظلم بغير ما واخذ المال لكف
عن الظلم رسوة وماى حلام له قوله صلح لعزاليه الراشي المبرشي فلما دفع الرسوة لدفع الظلم امر جائز وانما حرم ان
لورد في الرسوة لنظم غيره على انه انما يكون رسوة اذا اخذ الاضاحية التي يدفعه الدافع المدعو وهو ما اخذ بحصة
الاغراض حقه فلا يكون رسوة **قول** لو وجد معنى السح الى قوله لوجود معنى الاجان الاصل فيه ان الصلح
يجب حمله على اقرار العقود الله تعالى وعلى الاعتبار للمعاني فان لم يجد سوط العوض سيع والكفالة سوطا براه الاصيل
حواله والحواله سوطا بالبر الاصيل كفا له **قول** وسطل الصلح موقتا صديهما اجان ورجح المدعى في دعواه
تقدره بالمسوف المنفعة **قول** كما يختلف حكم الاقالة كافي حق المتعاقدين حتى يجوز ان يختلف حكم المصروف الواحد
بالنسبة الى الاستحسان لمختلف كافي الخلع معاوضة من جالس المرأة وممن طالت الزوج وكذا الجملة الواحدة في حركي
العوام عند استيلاء الصلح عليه في حق شخص والصلح عليه في حق شخص وحكم النكاح حلال حتى امراته عوم يورد
انه امراته وهو كثر النظم **قول** صلح من السفحة باقراة اى اقرار المدعى ان كان المدعى عليه مكره فصار كانه
قال السريرتها من المدعى عليه وهو ينكره في السفحة فيها **قول** رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض
اى حرم الصلح رجع المدعى بالخصومة الى المستحق تام مقام المدعى عليه لان الدار في يد المستحق على غم انما ملكه
قول ورد العوض اى رد المدعى الى الصلح الذي اخذ من المدعى عليه الى المدعى عليه لانه ظهر انه لم يكن له ولاه
اخذ بدل الصلح في يد المدعى غير مستحق على عرض المدعى عليه فان عرضه معا الدار في يده من غم خصومه
خصم وموطر خصم اخر غير المدعى **قول** وان وقع الصلح عن سكون وانكار فاستحق الساع فيه رد المدعى بدل
الصلح على المدعى عليه وضامه المدعى مع المستحق لان ما اخذ عوضه في غم المدعى بالاستحقاق فاق المعوض فكونه
رد العوض وهذا لان المدعى غم انما باق الدار منه مما اخذ من البدل فاذا استحق الدار فقد استحق المسح في غم
المدعى واستحقاق المسح بسبب التمسري ولاه الرجوع على الساع بالعوض المدعى عليه في غم ان ما اعطاه فداؤ
عن الممنوع دفعا لخصومته وبالاستحقاق طهرانه لا من عليه ولا خصومه معه وفي العوض في يده غم مستمرا
على عرضه فليس بده وان استحق بعضه رد حصته اعتبارا للخصم بالكل **قول** وان كان الصلح عن انكار استحق
البدل رجع الى الدعوى في كل او بقدر المستحق اذا استحق بعض البدل لان البدل في الصلح على انكار ومما لا يرد
فاذا استحق البدل جع موما لبدل ومما لا دعوى **قول** بخلافه اذا باع منه اى باع المدعى عليه من المدعى مع
ان كان ساعا معنا اى جرى لفظ السح في مقام الصلح صورته اذا ادعى على اخذ اراملا وانكر المدعى عليه
م صلح هذه الدعوى على عدل قال الحق ملك هذا العهد هذه الدار هم استحق الجسد حث رجع المدعى على المدعى
عليه بالمدعيه ومما لا يرد الدار لا بالدعوى لان لاقدام منه اى المدعى عليه على السح اقراره منه بالخول الحكم
في السح كذا في الفصل اى فصل الاقرار وفصل انكار **قول** فصل على قطعته منها لم يصلح الصلح وهو على

لازم

دعواه في الساقى لان الصلح اذا كان على بعض المدعى كان اسديا لبعض الحق واستقاطا للبعض واستقاطا لغيره على غير
بالخصوص بالدين **قول** والوجه في اى حمله الحوازا ان يرد على بدل الصلح حرمه الكون موقفا بعض حقه
اخذ العوض عن بعض الحق به ذكر البتراء عن دعوى الساقى لان البتراء عن دعوى العوض حاز **فصل** لما ذكر مقتضى
الصلح حرم سراطه وانواعه وذكر في هذا الفصل ما يجوز الصلح وما لا يجوز **قول** والصلح جائز عن دعوى المالك
لانه في معنى السح فاجاز سعه جار صلحه **قول** والمنافع ما جرى عن دعوى المنافع ما زاد عن دار سكنى سنة
وصيه من بدار تجده او اقر به فصالحه الوارث على شئ ما اخذ العوض منها بالاحاق فكذلك الصلح **قول**
فمر غنى له من احد شئ اى على له من احد شئ وذلك بطريق الصلح كذا قاله ابن عباس رضي الله عنه وبدل
الصلح في دم العبد حاز محرم المهر فكل ما له بحلف المهر حله ما منع صحة التسمية سح وجوبه في الصلح
للساكنها حيث لم يالك عتفها اسدا ولا في مباله مال عند فساد التسمية بسقط وجب بدل النفس وهو
الدية نحو ان يصلح على بويك بغير المثل في النكاح الا انها بعد من من وجه وهو انه اذا تزوجها على غير محرم
المثل لو صلح حرم العبد على غير محرم بغير شئ بناء على وجوب المهر في النكاح من ضرورة العقد لانه لم يشرع الا
بالمال فاذا لم يكن المسمى لا لغت التسمية اصلا وصار كانه تزوجها ولم يسمها لا في محرم المثل بناء على وجوب المهر
باعتبار صحة النكاح لا باعتبار صحة التسمية وفي الصلح حرم العبد استحقاق البدل باعتبار التسمية حتى لو لم يسم
سكا كان العفو مجازا وهذا بخلاف الفعل الخطأ حيث كان عليه الدية لو صلح على غير محرم هذا صلح غير محرم
الصلح عن سائر الدون فاذا بطل الصلح بقى المال احسا كما كان وهو الدية **قول** تحت من المثل في الفصل اى فصل
فساد التسمية كما اذا تزوجها على بويك بغير محرم وفي فصل المزوج على غير محرم **قول** بخلاف الصلح حتى اى لو صلح
السفحة من السفحة التي وجبت له على شئ على رسم الدار للتسري بطل وسطل السفحة لانه سطل بالاعراض
والسكون ووقته وبان الصلح حرم العبد والبائت في الموضوع لا صدق البائت للسفحة حتى يسلكه قبل البائت
لا حوز المحل كذا البائت في القصاص حتى يقع الفعل فيقيم العمل لا يظهر في المحل ووجه الفرق في السفحة
حتى يسلكه محلا او مملوكا للغير وسلكه المحل في وجه ما كان صلحا لا من حوايت في المحل فلا يصح فاما
في بار القصاص فالمحل صار مملوكا في حق ما به الفعل حتى اذا وقع الفعل انصف كونه حقا فصالحه بعضا عنه فان
ملت اذا قطع غم انسان لم قطع عمر حرم القصاص للماني كما وحل الاول ولو طهر انرا الاستحقاق في المحل لما
وجب للساقى لان المحل اذا صار سحنا الشخص لا يصير سحنا الشخص غير محرم وملت المحل ما صار مملوكا على
الاطلاق انما صار مملوكا له في حق الفعل الذي يقع فقط وظهور الحق في المحل حتى فعله لا يسمي طهر الحق حتى
آخر **قول** والكفالة بالنفس بمنزلة حق السفحة حتى اذا صلح على مال على سريه من الكفالة فاما مال المحل
واصله الرواه في مطلق الكفالة ففي رواه سطل لان الاقدام على الصلح يضمن المراه عن الكفالة والسقوط
لا سوفي على العوض اذا سقطت لا يعود وفي رواية لا سطل لان الكفالة بالنفس يسلمه الى المالك اخذ حكمة

من هذا الوجه فاذا ارضى بسقوط حقه بعوض لم يسقط بمكانا **قول** واما الثاني وهو حانه الخطا لان موطنه
المال الصالح على المال جانفصار كالمسح فان صالح ولته على ما به بحر او ما بين يقر او الفقيه او ما في حلهما والفق
دسار او عشرة آلاف درهم صرح وصار استنفا لغير الحق والصالح على الكرم من قدر الدية لا يصح لانه زاد على القدر
المشروع فرددت الزادة بخلاف الصلح على القصاص وهو ليس بالحق التقوم بالعقد مستقدم تقديرا واجبه
الصلح قبل وكبر بخلاف ما صلح على اقل من ذلك لانه اسقاط البعض لكونه جانفا وهذا اذا صلح على احد من
الدية فان صلح على غيرهما صلح لانه مبادله ما الا انه يسترد القصاص المجلس يخرج ان يكون في شاذين ولو ضمن
القاضي بانه من الابل فصالحه على الكرم ما في مفر صرح لان الباني عن الوحي في الابل يخرج غير من تركه واجبا
فكان ما عطي عوضا على الواجب صرح الزادة على ما عثر شرعا **قول** ولا يجوز من عوى جدي حتى لا يجوز
الصلح عوى جدي حتى لو احدى زاسا او سارقا او ساربا خمر فصالح على ما لا يراعى الى السلطان
فهو باطل برده على خذانه حتى ان الله تعالى الحق الجبد والاعراض عن حق الغير لا يصح ولهذا قلنا اذا ادعى المظلمة
على زوجها سب ولدها ما نالت لانه منه ما وجد الرجل فصلح بالنسب على شيء فالصلح باطلا لان النسب
سب حقا للولد لا حياحه الله لاحقا لها فلا يمكن الا عساض في سقاطه **قول** واذا ادعى رجل على امراة نكاحا
اعلم ان هذا على وجهين احدهما ان يدعى رجل على امراة نكاحا وهي تحذف فاصحته على ما لا حتى يترك المدعى جارا وكان
في معنى الخلع لان الصلح بحسب اعيان ما قرر العقود والله احبنا للصحة لما لم يكن عمدا راسه واحد المال غير
الصحيح هو الخلع فصار في حق المدعي حتى الخلع شاء على غيره وفي حقه ما يدل المال لرفع السبب والخصومة ويخلص
النفوس عن الوطى الحرام والباقي يدعى امراة نكاحا على رجل فصالحها على ما لا يوجب له نكاحا في مفرها ثم
خالعها على اصل المهر دون الزادة فسقط الاصل هكذا ذكر في بعض نسخ المختصر وفي بعضها قال لم يجز لانه اذا
نكحها المال لم يترك المدعى ان يجعل ترك المدعى منها وفيه فلا عوض في العرق من جانب الزوج اذا اسلم لم شيء
من هذه الفهم وانما المرأة التي تسلم لها نفسها وتخلص عن الزوج فان لم يجعل فرفه فالحال على ما كان عليه
صل المدعى يكون هي على عواها فلا يكون ما احدثه عوضا عن شيء فلا يجوز لانه رشوة محضه من غير دفع
خصومه ويلزمها رده **قول** وادعى على رجل انه عبده اى ادعى على رجل يجهل الحال انه عبده فانكر
المدعى عليه ذلك لم يصح على ما به حرمة فهو جائز ويجعل في حق المدعى عليه بطلان المال لرفع الخصومة
ويخلص النفس عن المدعى في حق المدعى كانه اعسقه على ما لا لهذا الوصاح على حيوان في الذمة الى حان اعلم ان
الاصل الحيوان انما يحل في الذمة اذا كان الذمى مقابله ما للسر بال كفا في النكاح والديان حتى لو كان هذا
عنه لم يبادل له مال بل ما يصح الحيوان في ذمة في الذمة والدليل ايضا على ان هذا الصلح في ذمة المدعى من له
الاعتاق على ما لا انه لو اقام المدعى المسنة بعد ذلك لانه عبده لم يعقل بفسه في ما ان الملك لا يجرى بينهما كان
عنه العتق **قول** وجه الفرق بين العبد والمادون المذون المصروف مال النجاش والعبدة الذي من كسبه مال

مال النجاش ومملك المصروف وبالمثل صار مستحقا فاذا اصلح صار كانه اشتراه فصاح اما بعد الماذون نفسه فليس
بمال النجاش ولهذا لا يمكن المصروف فيه سعا فكذا استخلاصا مال المولى لا يرى انه لا زكوة على ماله في ربه وانما عليه
صدقه الفطر فصار التصرف في ربه الى سيده لا الله **قول** ومن غصب ثوبا اى غصب ثوبا او عبدا فمحمته
عشر دراهم واسهله فضا له منه على ما به حرمة جاز عند لي حصة وعند ما سطل الفصل على قيمته على
سكان الناس ويلزمه رد الزادة لان الواجب لا يملك القيمة ومضى من المقتدر شرعا فصار الزادة عليها
ربوا لعدم ما عليها كما لو وجبت الدراهم بسبب البيع ثم صالحه زادة على ما وجب بخلاف ما لو صالحه على عرض لان
الفصل لا يظهر عند اختلاف الجنس محذور ولا يلزم الغنى البسر لانه ما دخل تحت التقوم فلم يظهر الفصل بغير
ما قاله ابو حنيفة راج ان المصنوع بعد الهلاك في ملك المصنوع منه ما لم يغير حقه في ضمان القيمة بل ليل
انه لو اصابه برك الضمان في الجبدها كما على ملكه حتى يكون الكفر عليه ولو كان ابا فاعاد من ياقه كان مملوكا له
ولو كان مصت مكنه مع عملها صدمه بكونه المصنوع منه وانما على ملكه ان يكتسب مملك الاصل وحقه
في المثل صورة ومعنى اذا الواجب ضمان العدو وان وهو مصدرا للمثل كما نطوى به النص في احوال الحيوان والثوب
في الذمة يمكن كفا في النكاح والدية وانما يسقط الحق منه او المثل لصون ومعنى ان القيمة بقضا العاقبة فسله
اذا ارضى على الاكر كان بدل الصلح عوضا عن ملكه او عن المثل لصون ومعنى ان القيمة فلا يحق الربوا
كما لو كان الحد او الثوب بما الهود قوم من اهل الكتاب بسبب التهم الثوب بمال يوب يهودى حد الثوب
احمر اذ اعرض عصب المثل فان اذ كان لرجل على رجل كرجلته وصالح منها على دراهم او دنانير فالصلح جائز
بالاجماع سواء كانت الدراهم الكرم من ممتها او اقل لكن البعض شرط وان كانت الدراهم باعنا بها حتى لا يقع
الاضرار عوى جدي لان هذا الاستثناء من لا مع من البعض قد يكون هو ولا تعرف قيمته فان عثره لا يجوز
الصلح على قيمته الا بعد ما سحان فيه فلا بد ان يكون الثوب المدعى موصوفا حتى يعرف ثوبا والقيمة **قول** القيمة
في العتق منصوص عليه مال صلح من اعتق موصوفا من غير مكر منه وانه من مكره قوم عليه نصيب مكره وقد
السرع لا يكون ومن بعد القاضى فلا يجوز الزادة عليه بخلاف ما من انها غير موصوفا عليه فلم يفرق بينه وبين
التقدير فان قلت لو صالحه على طعام موصوف في الذمة الى اجل لا يجوز ولو كان يافع عليها الصلح بطلان
العبد لانه لان الطعام الموصوف بمائة العبد يكون مائة القيمة يكون مستعاطا لانه لا يجوز لان
العبد المستهدى لا يوقف على امره وما لا يوقف على امره بل يوقف حكم الذمة والدين حرام فلهذا لم يجز
الصلح على طعام موصوف لان الطعام بدل عن القيمة ولهذا لو صالحه على طعام موصوف في الذمة حلالا ومضاه
في المجلس لو كان يدر عن القيمة لما جاز لانه مع ما ليس عند الانسان **باب التبرع بالصلح**
لما كان تصرف المرأة لنفسها صلا فدية على مفر لغيره وهو المراد بالشرع بالصلح لما ان الانسان في العمل
لغيره مبرع **قول** واما مال لازم للموكل اى على الموكل لا يلزم الوكيل وهذا اذا كان الصلح عزم العبد

ما لا اله الا الله وسعده شرط معروفه فصح فسلطه سلامته وبعوث دعواته كالو ابراء بشرط ان يحطه بالمال في
زفنا او كفلا فلم يحطه فان المال عليه كذا هذا ولهذا انه بدأ بسجل خمسة واد ابرها غدا ولعل له زعبه
في كذا خوفنا من فلاسه لان الانسان قد يحتاج الى الاموال في بعض الاوقات ليجان راحه او غيرها فصح بعض
الذين ليسوا بالمدونين الى بناء الساق في قوله على انكرى خرج مخرج الاعراض ولكنه لا يصلح عوضا فصح على
الشرط عند حذر الحمل على المعاوضه لان على الشرط ما له حاله في شئ يملكه على انكرى لا يشترط ان يملكه شيئا فلم يصح
البراءه مطلقا بالسك كذا هذا هو المتعارف بين الناس ما دنا عن المالحه والبراءه مقدره بالشرط وان لم يتعلق به
كالحواله فانها مقدره بشرط السلامة حتى لو مات المحتال فليس بان يعود الدين لادامه المحل كذا الذي جاز
مقد شرط السلامة وان كان لا يجوز لحلقه بالشرط والفرق بين المحلق والمقيد عدم جيل وجود شرطه كما
لطلاق المحلق بدخول الدار وعدم مله والمقد بالشرط جاز ان يكون موجودا مله كالحواله المقدره بالسلامة
محقق مله عفو السلامة حتى يحول الدين من مخرج ماله الجيل ويرى منه مجي الجواله وما قال ابو يوسف ان المقيد
لا يصلح عوضا على الخط لان المقيد مل الخط كان احصا فلنا كان اجبا في عقد المدائنه وبعد الشرط جعل عوضا
عن الخط معبر واحصا من اخرى اصغر عوضا عن الخط فسلط الخط بقاؤه اذ الما بتم به بعد ما اذا افاد
اعساره بدليل من ظاهر امره مرار اصرح لما ان اسانه مرارا بعد ما وهو وجوب الكفاية فكذلك ههنا
ان المقيد وان كان واجبا على المدائنه مل الصلح لانه بعد ما احصا من اخرى اصغر عوضا فسلط الخط بقاؤه
قوله فصح السك في مقدره بعد ما اطلق البراءه او لان اداء الخمس ما به ان صلح مقدره من حشانه لا يصلح
عوضا فصح السك في المقيد فلا يثبت بالسك بخلاف اداء ما دنا اداء الخمس ما به لان البراءه حصله عند اداء الخمس ما به
وما عساه صلاحه شرط الاعوضا فصح السك في اطلاق البراءه فلا يثبت لاطلاق السك في المسله الرابعه البراءه
مطلق لان اداء الخمس ما به لا يصلح عوضا وكذا لا يصلح عوضا صحا لانه لا مل مقيد للاداء وما مل كل الاداء عرضا له
لوجوبه في مطلق الاداء فان لم مقدره مله عود كذا **قوله** والجواب فيه انه لا يصلح البراءه لمعلقه بالشرط صحا
وعلى البراءه بالشرط ما مل الهوله ان خلت الدار مقدره انكرى البراءه استقاط حتى لا توقف على القبول فيه
معنى المملكه حتى يرد الرد والمملكه كان لا يحتمل المحلق بالشرط والاستقاط عندهم كذا مله معنى المملكه فلنا اذا
صرح بالمعلق بالشرط لم يصح والمعنى الاستقاط اذ لم يصرح بالشرط مقدره عملا بالنسبه من قبل ملك المعنى
في البراءه لا يصح مع العلقه وصرح مع المقيد ان كان فيه ايضا معنى العلقه فصح المعنى فيه هو ان البراءه
معنى الاستقاط ومعنى المملكه اسما معنى الاستقاط فان البراءه عبارة عن زاله حق سرعى له متعلق بالخير
فكان مظهر الطلاق والعناق كذا مله من الحكم فان البراءه لا توقف صحته الى القبول كما في الطلاق والعناق والعنف
عن القصاص وما معنى المملكه فيه فلان الله تعالى سمى البراءه الصدق في قوله تعالى في لركان ذو غشون
فقط الى الميسرة وان صدقوا خير لكم والصدق عنان عن مملكه المال كذا مله من الحكم فان البراءه يرد اذ

بعض ما يدعى من الدين لانه استقاط محض فكان الوكيل فيه سعيه الى اخر ما قال في المترو وما اخرج المسئلة
وهو انه اذا كان بدل الصلح على الاثر فلا يجب بدل الصلح على الوكيل في سعيه في ذلك ولكن في الصلح في المعاوضة
الا ان يصح كذا في المبسوط **قوله** فهو على ربحه اوجه وجه الانحصار للعضو على عند الصلح على المال
لا على ما ان قول بالمال ضمان بنفسه قال قرن فهو الوجه الاول لم يقرن فلا غلوا ما ان اضاف ذلك المال
الى نفسه او لا فان اضاف فهو الوجه الثاني ان لم يضاف ما ان سلم ذلك المال المذكور في الحال ولم يسلم
فان سلم فهو الوجه الثالث الا فهو الوجه الرابع **قوله** ولا يكون لهذا المصالح سعي من المدعي وانما هو
للمدعي بده المدعي ان يصح الصلح بطريق الاستقاط والمستقط يكون متلا سافلا تسليته شئ ولا فرق بين سعي
المدعي سنا والمدعي عليه مقرا او منكر لانه يصير مبرعا عليه بده العقد فصار كما لو تبرع بفضا الدين
علافا لو كان المدعي سنا والمدعي عليه بقرانه يصير سيرا ان كان بخيرا من لا العسرا و من المال لو ان
كان في ذكوره جاز فاما سوا الدين حاصبه لا يجوز لانه يصير مملوكا لدين غير عليه الدين **قوله**
فالعدم موقوف هذا اخيار بعض المشايخ قال بعضهم بل يصح على المصالح كالموقوف الصالحين وانما يوقف قوله
صالح فلا ما على المفرد من مخرج عموال على فلان **ما** **الصلح في الدين**
ما ذكر حكم الصلح عموما الدعوى كذا في هذا الباب حكم الصلح الخاص من الدعوى وهو دعوى الدين لا الحضور
يكون بعد الجموع **قوله** كل شئ وقع عليه الصلح الى اخيه اذا كان بدل الصلح حرجا من صحة المدعي
على المدعي عليه بحقه مداه حرز بينهما كان الصلح اسديا لبعض حقه واستقاط لبعض لا بما وضه
صورته ما عموما مالا عشرة وافر قاسم غير مضى الدوام من غير ذكره لا اجل بمصالحا على خمسة دراهم
فانه يجوز وان افر قاسم غير مضى بدل الصلح الذي خمسة دراهم لان هذا الصلح محمول على انه اسوفى
في بعض حقه واستقط ما فيه وانما ذكر عقد المداهة مع الحكم في الغصب كذلك لانه لا يملك على الصلح
قوله وذلك اعراض الاملاك هو حرام الا ترى انه روى النساء حرام لاسببه مبادله المال لاجل فدان
عمر خمسة اولى **قوله** لان السفي غير مسخنة بحقد المداهة لان حرز السود لا يستحق السفي فمد صالح
على لا يستحق بحقد المداهة فكان معاوضة الالف بحسمائه وزيادة وصف الجوده فكان بوا علافا ما الصلح
على قدر الدين هو اوجود لانه مادل المثل المثل الجوده ساقطة العبر في الاموال الربوثة بالنظر الى انه
سقط البعض في المجلس لانه مرف **قوله** او لان معنى الاستقاط فيه الزم لان الصلح سئ من الخطه
والخط هنا الزم مكلول الاستقاط الزم **قوله** قال ابو يوسف لا يعود عليه سنا على الارز وحصل مطلقا
صفت البراءة مطلقا كما اداء بالابراء وهذا لانه لم تذكر الابراء عوضا سوى النقد في الخد لا صلح عوضا
في الصلح اذ حد المعاوضة ان يسفند كل واحد منهما بالمعاوضة لم يكن اسفندا قبل لكن وجوب المقد كان ما
هنا واذا لم يصلح عوضا صار ذكره والعدم بمنزله فكان لا براء حاصلا مطلقا فلا يعود عدم النقد مبرر

اولم

كما في سائر الملكات ثم التملك المحض فباطل بحلقه بالسلطان كما في حلقه بالسحر والهمه لما فيه من جهة العار والله
 حرام والاسقاط المحض محال بحلقه من كل وجه لحلقه بالطلاق ولما كان البراءة مساهمة بها جميعا قلنا اذا صرح عرف
 المعلق لا يصح اعسار السببه بالملك واذا لم يصح عرف المعلق الذي هو عبارة عن المقصد يصح اعسار السببه
 بالاسقاط عملا بالسببه من بغير الخطا جميعا قلنا لا يمكن ان يكون هذا التصرف هو الماخوذ بالخط
 على رتب الدين اي ما قد ولازم عليه حتى انه لا يمكن مطلقا في الحال في الخط لا يمكن مطلقا البتة بالخط عند البراءة ليس
 يمكن ان يكون من اامة السببه او المعلق لا يمكن كذلك الصلح على البراءة وكان الماخوذ بالخط صادقا عن رتب الدين عن
 طوع واخسا وصح فلهذا موجه عامه ما في الباب من رتب الدين في هذا التصرف من الماخوذ بالخط لانه ان لم
 تفعل ذلك لا يكون التصرف المصطفى بغيره الا ترى ان صاحبه جماعة مباح عن ايمان ماله بطعام لياكله
 كان يصرفه بافدا وان كان مضطرا فلهذا وكذا في الاخرى **فصل في الدين المشترك** اخر ما حكم الدين المشترك
 من حكم الدين المفرد لما ان لا يسلطان الواحد **قول** وان كان الدين مشترك بين اثنين وانما وضع المسئلة في الدين
 لان دعوى شركة الرجلين اذا كان في دار فاصل احدهما على شئ من شركه الاخر وان كان المصالح مشتركة او بقر ذكر في المبسوط
قول فاصل احدهما من نصيبه من المصالح لانه اذا استرى احدهما نصيبه سلعه بمشركه الاخر فلهذا **قول**
 الا ان يصير شركه هذا اسدسا عن رتب الدين فلهذا **قول** اذا كان نصيبه واحده فلهذا لانه اذا كان عدل من طين
 ماع احدهما نصيبه من جل خمس مائة وبيع الاخر نصيبه منه خمسمائة وكسبا عليه صكا واحدا مائة من فضة احدهما منه
 سكا لم يكن للاخر سببا لانه لا نصيبه كل احدهما وجب على المظلم نصيبه من كل واحد منهما
 خمسمائة وكسبا مائة صكا واحدا **قول** اذا عرفنا هذا انه ان سيج الذي عليه الاصل لانه كان عليه ولم يسموه
 فستخرج منه اذا العا بعض نصيبه الا ان حق المساركة له ليسا ركة وليسا ركة واحد نصيبا للشرك
 لان الصلح وقع على نصيب الدين وهو مساع لان سببه الدين حاله كونه في الزمة لا يصح رجوع الشريك متعلق بكل جزء من الدين
 فسوف على اجل رتبة واحد المصنف لانه على حازه العقد فلهذا لانه ان يضم له شركه مع الدين لا حقه في مع
 الدين **قول** ولو استوفى نصيبه في المصنف هو نصيبه من الدين ويقول استوفى نصيبه او يفتقر
 نصيبه من الدين لشركه لشركه فلهذا نصيبه من الدين ثم يرجع على الغريم الباقي لان المصنف اذا اصابه شركه
 عنهما ولا بد ان يكون الباقي على الشريك كما كان **قول** ان الباقي من حقه الا ان رجوع المساركة ولم يساركة قال سلم
 ما مضى ثم تولى الدين على الغريم بان ما من فلسا يعني اذا قال الشريك الساكن للباقي في سلمت لهما نصيب فلما
 ارجع عليك نصف ما مضى لكل رجوع على الغريم بمصديهما بان الغريم فلسا كان له ان يرجع على الشريك الباقي
 في نصف ما مضى وحقته **قول** ولو وقعت المقاصد من كان عليه في الدين كان على الشريك الباقي للدين
 فللدين المساركة لان الواحد الشريك عليه دينه لمدون من الدين المشترك **قول** لم يرجع عليه الشريك لانه
 ماضى اي مود دونه **قول** لا يفتقر اي لا يستوفى منه دينه وانما قلنا ان هذا قضاء لنصيبه من الدين

لا امضا نأ على الخضر الدين نصيبه قضاء عن رتب الدين لانه لا يفتقر اي لا يستوفى الوجوب وانما ساركة الاخر فلهذا
 فاذا لم يصرف هذا الطريق ما مضى لا يكون للاخر سببا لانه كما لو ابراه من نصيبه او وصبه **قول** ولو ابراه من نصيبه
 فكذلك لان البراءة المرافقة ليس من نصيبه لانه لا يبراه فلا يرجع عليه **قول** ولو ابراه من نصيبه كانت قسمه
 الباقي على ما في حال السهام لان الحزب عاد الى هذا العدد **قول** ولو ابراه من نصيبه صحت عند لي يوسف لانه ابراه
 مقدر معتبر بالبراءة المطلق ولها انه يودي الى قسمه الدين من قبل القبض لانه من نصيبه صحت عند لي يوسف لانه ابراه
 وساجل الاخر وقسمه الدين من قبل القبض لا يجوز لان القسمه عنى الملك لان ما صار احدهما نصيبه كان له وبعضه كان
 لشريكه فهو واحد عوضا عما بقي حقه في نصيبه صحت عند لي يوسف لانه ابراه من نصيبه صحت عند لي يوسف لانه ابراه
 لانه لا يفتقر نصيبه بعد البراءة وانما يحق القسمه مع بقاء نصيب كل واحد منهما اعلم ان هذا الذي ذكره من صفة
 الاختلاف المتعلق لما ذكر في عامه روايات الكتب من المبسوط والاسرار والاضاح وغيره فاحتمل فيها
 قول محمد بن علي يوسف فان ثبت له ما حقه لم يجعل لبراءة المطابق على ما مضى من نصيبه الدين من قبل القبض وجعل الاخر
 احدهما نصيبه قسمه الدين من قبل القبض مع ان كل واحد منهما نصيبه لا حد الشريك في نصيبه ثبت فانه لا يلزم
 في ابراه نصيبه قسمه الدين من قبل القبض لانه لا يفتقر نصيبه بعد البراءة اصلا والقسمه انما يكون مع بقاء نصيب
 كل واحد منهما وفي الباقي نصيب كل واحد منهما في اصل الدين على حاله حتى لا يخر اذا قبض كل واحد لاجل كل واحد
 ان ساركة في المقبوض يكون ما بقي من سببه كما ينبغي وانما قلنا ان الباقي قسمه لان نصيبه احدهما نصيبه الباقي نصيب
 الاخر في الوصف الحكم اما في الوصف يقال لا حد النصيب في كل واحد من قبل او اما في الحكم فان للساكن سببا في الدين
 في الحال للموخر والقسمه ليست الا ان يصير احدهما نصيبا للآخر فان لم يستطع المعنى العملي في عدم جواز قسمه
 الدين من قبل القبض قلت انما يجوز لا نعدام حد القسمه لعدم شرطها وهو وجود النصيب حيا وذلك لان القسمه
 مسر وما في الذمة لا يقصور فيها التمسك في الحال القسمه بدون المحصر لا يحصل فانه لو كان بين رجلين صبر طعام
 وقالوا قسمنا على هذا الحان والحان لا يخرى لا يجوز فلهذا فلهذا اولى الا في القسمه عليك كل واحد منهما نصيبه
 نصيبه من شركه عوضا عما ملك عليه وملكك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز لان في ذلك لا للوصف محال في كل
 آخر قصدوا الاتقال على الوصف محال الدين وصف شرعي في الذمة يظهر ابراه عند المطالبة **قول** ولو قضيت
 احدهما عن امانة او اسراة فاسداه هلك في ذمة فهو قبض لان الضمان عند الهلاك يسد الى سببه سبب الملك
 فلهذا نصيبه واستسجرا احدهما الشريك نصيبه قبض صروق المسئلة ما اذا كان له رجلين على رجلين فلهذا نصيبه
 احدهما نصيبه من الف درهمين سببه وسكناها فاذا سببه المستاجر اساعه فان له ذلك لانه اساعه نصيبا
 نصيبه وود قبض ماله حكم المان من كل وجه لان ما عدا ما مع النصيب من المنافع جعل لا من كل وجه عند رتب الدين
 علمها اجماعا **قول** وكذا الاخر في صور المسئلة احرف احد الشريك من مباح المطلوب بان في الباقي على رتب الدين
 فاحقه واما اذا احدث الموبى ثم احرقه فان للشريك الساكن سببا في المحرق لانه اجماع لانه حقه فلهذا الاستسجرا

عند الغصب وذكر حكم الغصب فانه بمنزلة من فسخ حصة من الدين فرجع عليه السرك من بيع اذا كان الثوب مساويا في جنسه
بالجماع وقال جمهورنا بالاحراق صار دافعا متلفا لما لا يخصون فكون ذلك الغصب المدون صار دافعا لنصبه بطريق
المقاصد فيجعل المحرق معضا وقال ابو يوسف عليه شيء لانه يفسد نصيبه ما صنع لا فانضى الاحراق انلاف
فكان بطلان الحسنة فانه لو خشي على فضل المدون حتى سقط نصيبه من الدين لم يكن للاخر ان يرجع عليه شيء فكنا
اذ اجنى على ما له بالاحراق **قوله** والزوج به اطلاق صورته بان يزوح احد السركين المرأة الغريبة على حصة من المال
لا يكون للسالك اساع الزوج فاما لو تزوجها على خمسينه درهم حتى السداسا صا كان لسرك الزوج اساع الزوج
لان دين المرأة احراز الدين فصوره صا لا اول فصور الزوج فانضا ومعضا فلذلك في المنز والزوج به اي
نصيبه من الدين وذكر في الاوضح وعن لي يوسف لسرك الزوج بالدين المشترك فمض لا الزوج وان كان به لفظا
فهو مثله معنى لزوجها خمسينه والفرق على ظاهر الرواية انه متى تزوجها على نصيبه من الدين لم يصح الزوج
مقتضا لنصيبه من الدين لانه يعلق النكاح على الحصة لا ان النكاح متى انضف الى الدين الذمة يعلق النكاح
على المضاف اليه وصار ذلك ليلكا لها بالنكاح ثم سقطت عن فتمتها عن نصيب الزوج فكان بمنزلة الهبة والابراء بخلاف
ما لو تزوجها بخمسينه **قوله** واذا كان السلم من السركين صورته رجلان اسلما الى جلة طعام فصالح احدهما
السلم من السلم السلم على ان اخذ حصة من اس المال نفسه عقد السلم في نصيبه لم يخرج عن حصة من حصة ومحمد بنهما
وعند لي يوسف يجوز فالحاصل انه سوقف الصلح عندهما على اجازة صاحبه فاجاز بعد علمهما كانتا صالحا
وكان ما مضى بينهما وما بقي من السلم بينهما وان رده سطل اطلاق الطعام كله بينهما وعندي يوسف الصلح جائز
على المصالح اجازة صاحبه او لم يجز وصاحبه بالخيار لساو ساركة فيما مضى من المطالب فاحدا من منة ما بقي ان شاء
اسع المطالب حتى يبرر ما كان ابو يوسف انه في مجز وصى عنه كما اذا صالح احد ديني مع المدون عن نصيبه على
بدل فانه مجز ويحرر الاخر من ساركة في المقبوض من ساركة المطالب بكذا هذا وهذا لانه عاقد فذلك الفسخ في نصيبه
كما لو اسدرا عدا فاقال احد ما في نصيبه فانه مجز وذن ضا الاخر بغير قولهما انه لو جاز في نصيبه فقط بقسمه
الدين قبل الفسخ لو جاز في نصيبه بفسخ الى حان الاخر لانه فسح على سركه عقد ففسخ الى رضاه خلاف الاقال في سح
العين لا رخ لكره في الحكم في حال البقاء فله يكن متعديا الى ابطال العقد اذا الحكم في حاله المقاسم حتى عن العقد
وهذا المصنف في ابطاله واقع في العقد وهو منقذ بهما فلا يجوز لسرك احد بهما بالابطال اعسار نصه في حكمه
في حال موته اذ حاله الدين كمال الوجود الى بعض الحكم بعبارة الى العلة سوبا ولانه لو جاز الصلح احدهما بغير
الى بسقط حتى بالسلم عن السلم فيه وبقدر في اس المال ثم يعود في السلم فيه وذا لا يجوز كما لو عدا لا السلم اراد
فسخ الاقاله فانه لم يجز بخلاف مع العين وهذا لان الاخر اذا احراز المساواة في المقبوض مع المصالح بما يبي من علم
السلم مشركا بينهما وقد سقط الصلح حتى الصلح عن السلم فيه وبقدر في اس المال فلا يجوز ان يعود حقه بعد ذلك في
السلم فيه لانه لو عاد بعد بطلان الاقاله والاقاله في السلم لا يحل الا بطلان **قوله** فالوا هذا اي هذا الخلاف

فما اذا اخطا راس المال فبقدر ما مع المسلم السلم عقد السلم فان لم يخطاه فعلى البكس الاول هو قوله ان العقد تام بها
فلا يفسد احد بهما بروجه وفي حصة الدين صل البعض هو على الخلاف ايضا وعلى البكس العائنه وهو قوله لو صار صلح
احدهما على راس المال شاركه الاخر على الاضاف الى حواهما هنا يجوز لي يوسف لان ذلك لما يحق من اعسار مساواة
السالك مع المصالح في المقبوض ليس هو المشاركة هنا اذا لم يكن بينهما سرك فبقدر ما من اس المال الصحيحان
العصلين بان لا ان عدم حوا الصلح لعمه بعلنه من هنا علة واحد **فصل في الحاح** اخر هذا لانه اقل وهو عاقل الناح
الساهد وهو احراج كل واحد من الرفعة بعه على در بعه صاحبه كذا في الصحيح اهل الشرع هو عاقل عن اخراج احد
الوربه عما استحقه من التزم مال يدفع اليه **قوله** لانه اسكن يصححه سعادا ناعا عن السج لجوار وذل ليد عماراد
من نصيبه لا بالولفنا بالانوار ولمن الاراء عن الاعيان غير المضمونه وهو لا يصح فحصل السج **قوله** ابر عمان فان عماراد
صالح بما ضار لا يحسنه امره عبد الرحمن هو في رضوانه على طيبه وبما من الف دينار وكان لاربع نسوة واولاد فوطها
وبع الميرضا لحوها على نصف ذلك وهو جز من ربعة وساس جزا وكان ذلك عضة الصحابة فحصل لجل الجماعة وقدر
طلقها في مرضه فاحلفت الصحابة رضي الله عنه في ميراثها فصار لحوها على ما قلنا **قوله** وان كان جاحدا لم يفي
بذلك الفسخ لانه صار عا حيا لنصيبه ونصيب الخصب موت عن فضل الصلح وان كان بقا غير مانع لنصيبه ولا بد
من تحديد الفسخ وهو ان يرجع الى موضع فيه الحق مضي وقت يمكن فيه نصيبه لانه مضى امانه فلا سوت عن فضل الصلح
والاصل فيه انه متى نحاس الفصلان ما كان حدهما عن الاخر وان احلنا ما المضمون عن غير المضمون **قوله** فلا بد لسكر
ما اعطوه اكر من نصيبه حتى لو كان ما اعطوه اول نصيبه او كان مساويا لنصيبه او اعلم بقدر نصيبه من
الدراهم لم يجز الصلح ما في فضل المساواة لانه متى العروضة عن العروضة في الاول كذلك متى العروضة عن العروضة
خاله عن العروضة حذر بحور هذا الصلح بطريق المفاوضة وبغير نصيحة ابراء وعن المجاني في التزم عن ابراء
عن الاعيان بالجل اما في ضروة عدم العلم بنصيبه ايضا كذلك لم يجز الصلح لان هذا الصلح فسد من جهتين
فما اذا كان الصلح مساويا لنصيبه وفما اذا اجد ما اقل نصيبه وصح من حجه وهو فاما اذا كان ما اخذ اكر
فكنا ساعبره للفساد **قوله** صرا للحسن خلاف المجنس ولكن بسراط المساواة في صرف مال الحاكم انوا الفضل
انما سطل الصلح عن صل نصيبه او اقل من مال الدين في حال المصادق فاما في حال المساواة فالصلح جائز ان يعطى
المال لرفع الحصة فالا يمكن الربوا وصل انه باطل في الوجهين لانه معاوضة في حق المدعي فيمكن فيه الربوا
قوله على من جرح المصالح ويكون لهم فالصلح ما طلل لانه يصير مملكا فنصيبه من الدين من سائر الوربه
ما ما اخذ منهم من العين فملكك لغيره من علمه لدين باطل ولكل من يحوز اذ ابطال حصة الدين بطل في الكل
وهو بدليل لا في حصة في سلسلة الدروع ان احدا الواحد اذ في بعض المعقود عليه فسد في الكل ثم
هذا قوله وعندهما سقي الحد صححنا وراى الدين وصل هو قول الكل والفرق لهما ان سح الدين باطل فاسد
فصار كسح الحر والفن بغير واحد **قوله** ولو لم يكن في السركه دين فاعانها غير معلومة والصلح على الكيل للموزن

فلان يصح لاحمال الركبة مكل او موزون ونصبه من ذلك مثل بدل المصلح فلو كان موزوناً
لانه يحتمل ان يكون الركبة من خمس بدل المصلح وان كان يحتمل ان يكون نصبه اقل من بدل المصلح فكان
القول بعدم الجواز موزوناً الى اعتبار سببه السببه وصل لا يصح لانه من بدل المصلح عنه عن وسخ
الجهول لا يصح والا يصح لانه يصح لان الجمله غير مقصده الى المنازعة لانه لا يحتاج الى التسليم وسخ ما لم يعلم
الساح والمنسرى ان كان الاحتاج فيه الى التسليم صحيح الا ترى انه لو باع فعرض من صير كوز السخ مع الجمله وكذا
لو باع المقصود منه للتخلص من كوز السخ **قوله** لعدم المصلح عنه في بدل المقصود من الوثه
لان المسله موضوعه فيه حتى لو كان بعض التركة في بدل المصلح ولا تحرفون ما مده لا يجوز لانه يحتاج الى
التسليم في مضمون المنازعة كذا في مبسوط مع الاسلام **قوله** وان لم يكن مسدداً لا ينبغي ان يصح الجواز
بعضا وادنه بقدر الحاجة المتى ولو فعلوا قالوا يجوز لان العلم بالدين لا يمنع الا اذا كان تركه ما لا يحل
قليل من ثمن لو اسعج المثل لا يصح في كل التركة في ضرر من الورثه **قوله** وذكرنا ان كوز السخ في كيار القصة
انما لا يجوز استحسانا على انه ما من جرم التركة الا وهو مستعمل بالدين **قوله** ويجوز ما ساء بقا للضرر
عن الورثه لان التركة لا تخلو عن دليل الدين **كما** **المضاربه** قد ذكرنا وجه
المناسبه في اول الاقرار هي معاملة من ضرر في الارض اذا سافر فيها ومنه قوله تعالى آخرون في ضرر في الارض
يبتغون من فضل الله يعني بالضرر السد للنجاة وفي السرع عبارة عن عقد على التركة بما لا يصلح الجاسر والعدل
من الجاهل لاخر والمراد الشكر في الرجح وهو مستحق للمال احد صا والعمل احد صا والمضاربه بدول التركة
في الرجح حتى لو سطر الرجح كله لرب المال كان مضاعف ولو سطر كله للمضاربه كان مضاعف ومضى شرعه بالمعنى
لان الصريح في الارض يكون مال نفسه وقد يكون مال غيره ولا يصلح فهو عليه ما يقرر السي على الله عليه وسلم
بجار زمانه عليها فانه صلح بين الناس سائر زوايا ولو لم يكن مشروعاً لمعهم عنها واجماع الامه ومساس
الحاجه اليها فان الانسان قد يكون غنياً بالمال غنياً بالتجارة فهو قد يكون غنياً بالتجارة ولا مال له يحتاج ان
الى التركة على هذا الوجه ليس هذا ما هذا اذ ذلك واما مال هذا المستطعم يصلحها ويحصل الرجح لهما وركنهما
الاحتاج الى قبول هو ان يقول فعند هذا المال التركة مضاربه او معاملة او قال خذ هذا المال اعلمه على ما رزق الله
من شيء فهو ممتنا بصفان او على لركب بعد او خمسة وحكمها انواع ابداع ووكاله وشركه واجارة وغصب
وهذه احكام يسي عليها تحت نواعي كل حكم منها في وجهه كما قاله في المتن **قوله** ولا يصح الا مال الذي يصح
الشركه اي لكونه راس المال الا ان كان كافر في الشركه **قوله** ولو دفع الله عرضا وقال بعه واعلم مضاربه في غنى
جاز وباع بدارهم او ذنانه وصره صحيح لانه لم يصف المضاربه الى العرض وانما اضاف الى غنى والتمس المضاربه
به والاضافه الى ما في المسجل يجوز لانه وكاله او ودعه واجارة فليس شيء من ذلك يمنع صحة الاضافه الى
المستقبل **قوله** وكذا اذا قال له افضن الى فلان اعلم ان من شرطها ان يكون راس المال غنياً

لان المضاربه من ابتداء فلا يصح ان يكون فيما عدا الدين لان الدين مضمون على المدون ولو كان له دين على الب
فان افضن الى فلان واعلم به مضاربه جاز لانه اضاف المضاربه الى رفا ان البعض في ذلك الحالة صاد الدين
عنا وهو يصلح ان يكون راس المال خلاف ما لو قال اعلم بالدين الذي في ذمتك مضاربه بالصفحت الاصح المضاربه
اجماعاً حتى لو اشترى الدين وباع مجمع ذلك للمسرى الذي دمه بحاله عند لي حقه لعدم صحة التوكيل عند
فوق السرى للمامور وعندهما يكون مشرباً بالامر لصحة التوكيل عندهما كما مر في الوكالة فصر المضاربه بعد ذلك
ما عرض في الاصح **قوله** ومن شرطها ان يكون الرجح بينهما مساعداً لا مستحقاً احدهما اذا هم مساهمة لان هذا قطع
الشركه في الرجح لجواز ان لا يحصل من الرجح الا قدر ما سطر له واذا لم سبق الشركه في الرجح لا يصح المضاربه لانها
حوزت خلاف القياس ان النص بطريق الشركه في الرجح فاذا سطر للمضاربه ما يقطع الشركه لم يكن في معنى ما ورد به النص
فرد الى ما يقصده القياس **قوله** فان سطره بالثأر ومضى للفسد زيادة عشر اى على المسروط كالصفى اللب
فله اجرمه لانه لم يرض بالعمل بما والا سبيل الى المسعى المشروط للفساد فصار الى اجر المصلح موزون والرجح لرب المال
لانه ما ملكه وكذلك الحكم في كل مضاربه لم يصح والاحتاج الى اجر العذر المشروط عند لي يوسف خلافاً للمعتمد والماس
في الشركه وبحسب الاجزاء لم يرجح في المضاربه الفاسدة في رواه الاصل ان الواجب من الاجرة يجب تسليم المقصود
او العمل ودون ذلك لا يجب عند لي يوسف اذ المرجح فلا اجرة له لان المضاربه الفاسدة لا تكون اقوى من الصحيح
فاذا لم يصح ما في المضاربه الصحيحه عند عدم الرجح ففي الفاسد اولى **قوله** والمال في المضاربه الفاسدة غير
ماله الاك اسراراً المضاربه الصحيحه ولانه غير اسرار المضاربه لم يحل له فلا يكون مضاربه عليه كاجر الوحد
قوله وكل شرط يوجب جهالة في الرجح يفسد المضاربه لان الرجح هو المتفق عليه وجهالة المتفق عليه
يوجب فساد العقد وذلك بحسب ان شرط المضاربه ان يسكن رب المال ارضه سنة او يزرع ارضه سنة لا يجد
صفت الرجح عوضاً عن عمله واجرة الدار او الارض فصار حصه العمل بمجمله فلم يصح وغير ذلك من الشروط
الفاسدة لا يفسدها وسطل الشرط كاسراط الوضعة على المضاربه لان الوضعة جزءها كجزء المال
فلا يجوز ان يلزم غير رب المال الا ان هذا سطر زائد لم يوجب قطع الشركه في الرجح ولا جهالة فيه فلا يفسد المضاربه
لانها لا يفسد الشرط الفاسد كوكالة ولا ان صححتها سووف على البعض فلا سطر الشرط كالحبة **قوله**
وان كان يكون المال مسلماً الى المضاربه لا بد لرب المال ان يمانه في يده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالبوعدة
وهذا خلاف المسكه فان يدرى المال تام في عهد الشركه وقد صححت لان المضاربه انما تحدث على راس المال تام في عهد
الشركه من احد الجانبين العمل الجانب الآخر فصح على كل حال المضاربه للمعتمد في العمل في الشركه اعقدت على العمل
حز الجاسر من شرطها اسقاء بذر المال عنه لم يعقد الشركه اصلاً لا سقاء لشرط الشركه وهو سطر العمل
عليها **قوله** وسطر العمل على رب المال يفسد للعقد لان هذا سطر يمنع من تسليم المال الى المضاربه بالحكمة
رب المال المضاربه سطر صحة العقد فاما ما كان يفسد ضرورة **قوله** وسواء كان المال عاقداً او غير

كالات الوصي اذ دفع مال الصغير مضاربة وسرط عمل الصغير لان الصغير اذا كان مالكا كاسره على
 المال عنه الملك كالكبير فيقايده بمنع كونه مسلما الى المضارب **قوله** كالصغير حتى اذا عقد الوصي الصغير
 مضاربة وسرط عمل الصغير لا يجوز لان هذا المال كاسره في المال فلم يوحده التحلية **قوله** وكذا الخطر المتفاوت واحد
 سريكي العنان اذا دفع مال مضاربة وسرط عمل سريكي مع المضارب لان السريكي فيه ملكا فيمنع صاحبه الدفع مع قيام
 هذا الملك **قوله** وان لم يكن له العاقد مالكا وسرط ان يصر في المال مع المضارب فان كان العاقد مملوكا لم يملك المضارب
 في ذلك المال فسرط عمله نفس العقد كالمأذون يدفع ماله مضاربة وسرط عمله مع المضارب لان هذا التصرف
 ماسه له في هذا المال ودهد نفسه ومن لم يملكه المالك فمما يرجع الى التصرف في كان ماله ما بعد لصحة المضاربة
 وان كان العاقد محررا وان اخذ ماله مضاربة لم يفسد المضاربة كالات الوصي اذ دفع مال الصغير مضاربة
 وسرط ان يعمل ماله بنفسه مع المضارب بخلاف من اخرج فهو جائز لانها لو اخذ ماله مضاربة ماله بنفسه ما يفسد
 الرجح صح فكذا اذا سرط عمله مع المضارب بخلاف من اخرج لان كل مال يجوز ان يكون له مضاربة واحدة طارئة كمن
 مضارب مع غيره وهذا لان تصرفه في الوصي واقع للصغير كما طريق السابفة فصار دفعه كدفع الصغير
 وسرطه كسرطه فسرط التحلية من الصغير لانه مال **قوله** كالمأذون فان مال الميسرط المأذون اذا دفع
 مضاربة وسرط ان يعمل مع المضارب لم يحرر لانه لم يكن المأذون العاقد اهلا اما ان يصر في مال المضاربة لم يفسد
 لنفسه فيه حكم انفكاك الحجر فكان كالمالك فلم يكن من اهل المضاربة فيه فكان المالك فلم يكن من اهل المضاربة فيه فكان
 اسرط عمله مفسدا كاسرط عمل المالك بخلاف لاتب الوصي وذكر في الاصل لو دفع المرأة مالا الى عبد الاذول
 مضاربة جاز ولو سرط المأذون عمل ماله مع المضارب لادن عليه لا يجوز وان كان عليه دنج حازر المضاربة
 في قول أبي حنيفة بناء على انه لا حق للمولى فيه عند فساد كالات الوصي اما المكاتب اذا سرط عمل ماله لم يفسد
 المضاربة **قوله** واذا صححت المضاربة مطلقة هو ان لا يكون بعد ايمان ولا مكان وقال في الذخيرة واذا دفع
 مالا مضاربة بالصف ولم يرد على هذا فهد مضاربة مطلقة بناء على المطابق بينا والافان وكلها وله ان
 يعمل ماله على عاقدان يتبع سعد ونسبه ويسافر ويضع ويودع لان غرضه حصول الرجح والانتقال
 ذكر ان مال مملوك جميع انواع التجارة لا يدرج في نوع منها دون نوع فوجب له ان يكون سبيلا لجميع اصناف
 التجارة لم يحصل غرضه والاصناف والادراج من نواع التجارة لان الساجر لا يحددها منها **قوله** وعنه اي
 اني يوسف عني حنفية رجا ان دفع المالك ماله في بلد مملوك لم يفسد لرسا فريه لان فيه بعض المال على
 التوى بلا ضرر وان دفع المال اليه في غير بلده فله رسا فريه لان الظاهر الخالب ليس انسان يجمع الى
 وطنه ولا يستدم الغريم مع امكن الرجوع فلما اعطاه مع عمله انه غريم في هذا الموضع كان ذلك منه دليل
 الرضا بالمساواة بالمال عند رجوعه الى وطنه وحده الظاهر المضاربة في الارض وذلك بالمساواة وان مقصود
 يحصل الرجح وهذا انما يحصل بالسفر عاده فملكه مطلق عند المضاربة لان المودع ان يسافر في مال المودع مع عدم

يمكنه التصرف في المضارب الى اعدده على المصروف فيه **قوله** والظاهر ما ذكر في الكتاب ساره الى قوله والمساواة
 من صبح التجارة فسرط العقد مالم يوصح التجارة **قوله** ان السري لا يدرج ماله في سبب سببه لتساويهما
 في القوة كالوكيل في ملكه ليوكل غيره وهذا بخلاف المستعير والمكاتب لانهما لم يكن لهما اعادة والكتابة لان الكلام
 في التصرف به ماله وبما يصر فان حكم المالك له لا حكم السابفة اذ المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار حرا وبما يصر
 يعمل بطريق السابفة فلا يدر من السبب عليه والسفوف المطلق اليه وصار كالوكيل فانه لا يملك ليوكل غيره **قوله**
 ليس الا ارض منه بناء على العقد فسرط صنف التجارة وما هو صنف التجارة وليس هو صنفهم فلا يحصل
 الغرض وهو الرجح لان المصروف حكم العرض مضمون بمثله فلا يصور فيه زيادة سرط او غيره اما الدفع مضاربة
 فمصرح التجارة وكذا الشريك والحلط ماله بنفسه فدخل تحت قوله اعمل برائك **قوله** وفي التخصيص فانه يخصص
 اعلم ان العادة فيه مخرج واحد هو ان تصد صانته ماله عن شرط الطريق في مال السفر بعرضه السلف والثاني
 انه قصد صانته ماله عن حياض المضاربة فاعلم انه لو قصد الحياض في ماله لم يكن المنع عنها فكان سرط ماله
 والمالك لا يساعده من حيث الخلا والرخص في خلاف البلدان من الجوده والرداءه فكان السرط مفيدا والرابع
 ان المضارب ما دام في المصروف لا يحق العقبة في مال المضاربة والسرط مملوك من ماله اذ كان امام فاض
 خان رجا **قوله** فاسري ضمير يرد به اسداء الضمان بالسري على الضمان احيى لاخراج عنها لكن اراد به اسعار
 الضمان على ما ذكر في المتن **قوله** وهذا بخلاف ما لو قال على سري في سوق الكوفة حتى يصح السعد ولم يعمل
 في غير السوق في الكوفة استحسانا لان الاصل ان مال المضارب سرط ماله عند سعيه وبحال الضمان على
 المضارب متى بركه وان لم يفسد السعد وانضم المضارب بركه في سرط العمل الكوفة فانه لرب المال وهو صانته
 ماله عن شرط الطريق وغير ذلك على ما ذكرنا وان افاقه في بعد بصره بالسوق لان مقصوده سعر الكوفة لا عين
 السوق ابنته الواحدة كالسعد الواحدة فكان التخصيص لخوا **قوله** اذا صرح بالتمني ان قال لا يعمل في غير
 السوق فلو عمل في غيره بصره لان صرح بالتحريم في غير ماله لم يملك الحجر وما يفسد السعد حلالا لافاق سنة فعول دعت
 العكس المالم مضارب على العمل بالكوفة او ليعمله بالكوفة بالحرمان او ليعمل بالرفع او فاعمل الكوفة او قال دعت التكميل مضارب
 بالصف بالكوفة وما لا يفسد ليطان دعت التكميل مضارب او اعمل بالكوفة او قال اعمل بالكوفة والضاطر ان رب المال
 متى ذكر عقبة المضاربة مالا يمكن السلف به اسداء وتكن حمله مساعدا على ما قبله يجعل منها عليه كالات الوصي في
 الالفاظ السنة وان التهام الاسداء لا يفي على ما قبله وعمل سدا لا يدر في الضرورة في المعلق كالات الوصي
 الاخرين حنفية يكون الزيادة مستثناة وكان الرجح ماله بالكوفة وبغيرها ولو قال احد مضارب على السري به
 الطعام او قال احد مضارب بالصف في الطعام فهذا كله مفيد فحصر السعد به ولو قال على السري في
 وسع منه صف السعد وليس للسري ان يسع من غيره لان هذا السعد مفيد لغيره والباقي من العضا والاضا
 ولو قال على السري به من اهل الكوفة او دفع السعد مضاربة في المصروف على السري به من الصارفة وبيع منهم فباع

ما يكون من رجل يسرق أهل الكوفة أو من غير التصارفة طاراً لا مقصوداً في الأول بقصد العمل بالكوفة عفاً ووداً وجد
 وفي الثاني بقصد النوع **قوله** وكذلك في حب المضاربة وقنا غنمه بقصد حتى يطل العقد عضه
 لأن البعد بالزمان بعد كالبعد بالمكان مسوت بما وصفه وكذا الشك بقصد الموت حتى لو قال ما اشترت
 اليوم بل غداً أسري اليوم فهو بينهما وما أسري حتى هذا اليوم فهو للمشتري خاصة وبالمكان حتى لو قال أحد
 الشريكين لصاحبه أخرج إلى نيسابور ولا عا ولا عا وز فهدك جميع حصته سره **قوله** وليس للمضارب
 أن يشري من يحتق عليه المال بمرأته أو بمن لا من المضاربة أذن في الصرف الذي يحصل به الربح وهذا إنما
 يكون سراً وما يمكنه سعه فاما ما لا يمكنه سعه فلا يحصل به العرض فلا يسأله إلا أن لا يحتق هذا فحق
 يحتق على رب المال لحقه ولهذا لا يدخل في المضاربة سراً ما لا يملك البضائع إذا أسري خيراً أو خيراً أو مئة
 أو دماً أو مكابياً أو ام ولد أو أسري يوماً مئة أو دماً لأنها لا يملك البضائع فلم يدخل تحت الإذن بخلاف ما لو اشري
 يوماً أو بعداً خيراً أو خيراً فإنه يكون على المضاربة لأنه يملك البضائع بمكة سعة مئة مئة حتى مقصود العقد
قوله وإن كان في المال ربح لم يجز له أن يسري من يحتق عليه لأنه يحتق عليه بصفه فيفسد بصفه في المال عنده
 وعنده ما يحتق فيسحق الصرف فلا يحصل العتق وهو السعي للاسترباح فإن فعل أي اشري من يحتق عليه
 المال ومن يحتق عليه صار مسيراً بالنفس دون المضاربة بناءً على أن السري متى وجد فبأنه أعلى المشتري مفد
 عليه كالوكيل إذا خالف وهذا لأن المضارب هو الأصل لأن الباع لأن حقوق العقد ترجع إلى الوكيل فوجب
 أن يعد عليه لا يعذر بفاده من رب المال فعلاً للضرر عن الباع وضمير بعد المسمى بالمضاربة **قوله** وإن لم يكن
 في المال ربح جاز أن يسري من يحتق عليه لأنه لا يملك له فيه لم يحتق عليه فلا مانع من أن تصرف في قدره **قوله** فيسحق
 السري على المضاربة **قوله** لم يضمن رب المال سؤالاً لأنه إنما عتق عبد الملك لا يصنع منه كمالاً وورده مع غيره بأن
 أسرت امرأة ابن زوجها ما مات وترك هذا الزوج وأعطى نصيبه للزوج ولا يصير شيئاً لغيرها وسعى العتق
 فنصيب رب المال لا حساس من الله عنده ولو أسري بصفه بمال المضاربة وأفضل فيه وبصفه بماله صحح عليها
 لأن هذا النصف لا ربح فيه فلم يسل العتق حر قبلة وإنما دخل العتق في حكمها ما أسره لنفسه فلم يصح ما ألفا
 والسزوك إلا الوصي كالمضارب حتى إذا أسري له الوصي عند الصغرة والمحتوى وهو ورجم
 محرم الصغرة والمحتوى لا سفد عليها وإنما سفد على الأب الوصي لأنه لا نظرية بخلاف الجدة المأذونة فإنه
 لو أسري أخ محرم من المولى صحح سطران لم يكن عليه دين محط برقبته وكسبه عتق المولى لرب كان عليه
 دين محط لا عتق عنده وعنده ما لأن الدين المستغرق يمنع سون الملك للمولى كسب الجدة عنده وعنده ما لا يمنع
 فإن قلت ما الفرق بين المضارب وبين الوكيل بشر الجدة مطلقاً ما ألف درهم فإنه يملك سراً بعتق على موكلة لولاه
 أو لغيره لا يصح ما ألف ما مع أن أحد أحوال المضارب الوكالة قلت الفرق بينهما ما أن الأب الوكالة أطلق الوكالة
 إطلاقاً وفي المضاربة لم يطلق بل صدها بوصف وهو ما ظهر في الربح ما السعي فإذا أسري لم لا تقدر على السعي فقد

فمنه فكون محالاً فلا يكون على المضاربة **قوله** فان كان مع المضارب الف المصنف فاسم المضارب امه
ومنها الف فوطها المضارب مولد ولد اسما وى الف فاد على المضارب انه امه ثم بلغت فمده العلام الف
وخمسها مضارب موسر ان شاء رب المال استسعى العلام في الف وما من وخمس من ورساء اعنفه فاذا مض
رب المال الف درهم من العلام ضم نصف فمده امه وهذا لا يدعو المضارب احد من صحبه نظاهر حلالا لا على
وجه الصحة فبابه راس النكاح بان زوجها مده ما يحيا وعلفت منه ثم باعها منه لكن لم يفسد لعدم الملك وهو شرط
الصحة لان كل واحد منهما اعني الام والولد مستغول راس المال فلا ينظر الرجح لما عرف من مال المضاربة اذا صار
احاسا بخلافه كل واحد منهما اسر المال يظهر الرجح عندنا خلافا لوزنه لانه ليس بالى من الاخر اذا كان كذلك
فلم يكن للمضارب نصيب في الامه ولا في الولد واما الناس له مجرد حق التصرف فلا سند الدعوة فاذا اراد في صحة
العلام مضارب الف وخمسها يظهر الرجح لان ملك المضارب من الولد نصف الزيادة صدرت الدعوة السابعة بخلاف
ما اذا اشق للظهار الولد لم تظهر الزيادة فانه لم يصح الاعناق لان الاعناق انسا فاذا بطل لعدم الملك فلا سند
بعد عدول الملك فاما هذا احبار فسعد اذا جد الملك يظهرهما كما اذا اوجر به عبد غيره ثم اسبراه واذا قال العبد
الغرات حر ثم اسبراه واذا عدت الدعوة صار للعلام اناله وعق عليه بعد ملكه وفسد الملك السامى عبد
وعق عليه ما ولم يصح حصه راس المال لان العتق هبته بالنسبة للملك الملك اخرهما وجود اعضاء اليه ان
الحكم يضاف الى الوصف الاخير اذا كانت الحله ذات الوصف اصله سله السفينه والعدج الاخير الاخير دليله
ما دوى عن الصدوق صلى الله عليه ان رجلا اقرضه مدينه ماله ثمانية مائة الف فانه المرحه وورثته
للمضارب بغير ضنع منه كصوله بعد السعر ضمان التعدي لا يثبت بغير ضنع وهذا ضمان الاعناق فلا بد من التعدي
لان ضمان سلسلانه يصر في ملكه قصدا واذا لم يجز الضمان قد احتسب ما له عنده تحت السعانه في نصيب
المال ما ولف وما سان وخمسون الف راس المال ما سان وخمسون من الرجح وله الرجح لان المستسعى كالمكاتب
عند لى حصفه رج فكون بان لا الاعناق فاذا مضرب المال فخر كذا الف حسب حرس راس المال لانه مقدم في القسمة
ان كلام كل راجح فملك المضارب بعضها فان قلت لماذا يجعل الامه راس المال جميع الولد عاقلت لانها حث
على الولد من السعانه من حرس راس المال الامه للمستع حرس راس المال كان بعض الف من السعانه لراس
المال ولى اذا ملك نصفها بعدت الدعوة وصارن الامه ام ولده لان الاستعداد اذ اصادف محلا يحتمل الملك
لا يحرم الا حجاج وما حفر فيه كذلك ملك المضارب نصيب المال منها ومضمونه موسر كان ومحصلا الا ضمان
الملك فلا يخلف باليسار والاعسار ولا سوف على الضع الا بدى له رجل لم يورثه امه ما ام ولد احد ما انه
مضمون سريته ومنها موسر كان ومحصلا خلافا ضمان العتق لان ضمان الف لا بد للضعج ولم يوجد والمأم
في الولد مع انه موسر لعدم الضع فلان لا ضم اذا كان حرسا ولى ما واسه اعلم
المضارب مضارب ما ذكره حكم المضاربة الاولى

سرع حكم المضاربة المصاربه المفردة ذكر في هذا حكم المضاربة المركبة والمركب يد اسلو المفرد **قوله** وهو راء
عن نبي يوسف الا ان الدفع على وجه الاداع ملوكه لا على وجه المضاربة فمضمون الدفع لانه ضاربه مخالف
قوله وهذا الدفع على وجه المضاربة لان الكلام فيه مضمون الاول الدفع والثاني بالآخر وكان كل واحد منهما
ضامنا كالمودع اذا اعار الودعه من غيره **قوله** فكان الحال مراعي لحمله اي هل العمل الحال موقوف
على ضمير والا فلا **قوله** اسلمه السركه في الرج والرج ملك وبالحال اسلمه السركه في مال الغنم الضمان
فاما اصل الرج والموجود مجرى التصرف في نفسه لسبب الضمان وهذا لانه انما يصير مضمونا اذا صار مخالفا
وذلك اسرأل الغنم في رج ماله ولهذا لا يضمن اياها او يدع لانه ليس ذلك اشراك الغنم في الرج
قوله وهذا اذا كانت المضاربة صحيحة اي الضمان عليها عند الرج او بالعمل على الاختلاف المذكور
في المتن فيما اذا كانت المضاربة صحيحة بم اطلاق لفظ المضاربة ولم يذكر ان المراد بها المضاربة الاولى والثانية
للساويل كلامهما فان المراد بهما كل واحد منهما سواء كانت الاولى والثانية او كليهما واما اذا كانت فاسدة
من فلا ضمان على احد منهما حتى لو هلك المالك الثاني فلا ضمان لان الضمان على الاول سبب اسرأل الثاني
في الرج فاذا كانت فاسدة من فاسد من فاسد الاول الثاني شركه في الرج بل استأجر الثاني ليعمل في مال المضاربة المظالم
استأجر احدهما ليعمل في مال المضاربة وحمل الاجر فلا ضمان على احد منهما وكذا اذا كانت الاولى جارة والثانية
فاسدة فلا ضمان لان الثانية اذا كانت فاسدة لا يثبت للماني شركه في الرج بل يكون اجرا للمضارب ان
استأجر احدهما ليعمل في مال المضاربة وكذا اذا كانت الاولى فاسدة والثانية جارة لان الاولى اذا كانت فاسدة
مكون المضاربة الثانية فاسدة لانها لا تفسد السركه في الرج لان الرج كله لرب المال اذا كانت الاولى فاسدة فلا
تفسد الثانية سركه في الرج وكل مضاربة لا تفسد السركه في الرج تكون فاسدة فان ثبتت ان الثانية فاسدة
للفساد الاولى الثاني هذا المقسم وهو ما اذا كانت الاولى فاسدة والثانية جارة فثبت المراد من جوارحه
الثانية في هذه الصورت كون المشرط للثاني الرج مقدار ما يحوز به المضاربة في محله فان كان المشرط
للاول من الرج ماله او نصف الرج مع زياده ماله والمشرط للثاني نصف الرج او ثلثه هذا كله من الخلف
قوله ولا يعزى عن نوع حسب كونه ماله من وجه وزوجه **قوله** فصرفه بغيره الى نصيبه وان لم يكن هو
على قدر نصيبه كاحد السركه في الجدا اذا باع ثلثه **قوله** ويطلب له ما دلل على المضاربة الاول الثاني يعني
ولم يعمل المضارب الاول بالتصرف في المال بطريق السدس لانه ما سأل الحق من الرج لم يعمل بنفسه سببا الا ترى انه
لو ابيع المال مع غيره او ابعده ربا لمال حتى يرج كان نصيب المضارب من الرج طسالة وان لم يعمل بنفسه
قوله وان كان قال على السركه في الجدا فهو مضافا لاوله وقال في الرج هذا من شيء او قال على السركه في الرج
من فصل الرج او قال على السركه في الجدا فهو مضافا لاوله وقال في الرج هذا من شيء او قال على السركه في الرج
فهو مضافا لاوله وان قال انه اعلم برأيه في دفعه الاول الى آخره المصنف وليس في الرج او خمسة اسداس

الرج كان ذلك صحيحا والثاني في حال الرج جميع ما سطر له والثاني من الاول رب المال نصف لان رب المال بهذه
اللفاظ ما سطر لنفسه نصف جميع الرج وانما سطر لنفسه نصف ما حصل للاول من الرج لان اضاف المنة
عزى الخياط ماله الكاف التام بخلاف الاول فرب المال هناك سطر نصف الرج جميع المال بنفسه اناضاف
الرج من الرج لرب المال ومن المضارب الاول كذا في المبسوط **فصل** هذه مسند تجانس الاول في حيا سطر
المضارب الرج بخلافه ما سطر حيث حال عند رب المال في استحقاق الرج فلهذا لم يصر لها فصل **قوله** ولحدود
المال ملك الرج فالتسديد عند رب المال للشرط فان الحكم في عند المضارب كذا الحكم انما اذا سطر له الرج بغير
المضارب وبالمال الرب المثل وهو على حوز واحد اذا سطر ذلك لاجنبي في هذا الوجه ان سطر عمل لاجنبي
فالمضاربة جارة والشرط كذلك وبصر رب المال بالخالف الى جلي وان لم سطر عمل لاجنبي فالمضاربة جارة
والسطر باطل يجعل السطر للاجنبي لرب المال والوجه الثاني اذا سطر بعض الرج لرب المضارب لرب الجدد
رب المال فان سطر عمل الجدد مع ذلك فالمضاربة جارة والسطر كذلك على كل حال ان لم سطر عمل الجدد مع ذلك
ان لم يكن على الجدد من صرح السطر سواء كان عند المضارب ورب المال لانه بعد رخصه هذا الشرط في حق
الجد لان الرج انما يستحق ما اسرأل المال والمحمل والضمان للمحل لم يوجد واحد من هذه الاسباب في حق الجدد
وامكن رخصه في حق موأه لان ما سطر للجدد يكون لموأه اذا لم يكن عليه من وان كان على الجدد من فان كان
عند المضارب وعلى قول السركه لا يصح السطر ويكون المشرط لرب المال عمده وعمدهما يصح الشرط ويجب
الوفاء به وان كان عند رب المال المشرط يكون لرب المال بخلاف الوجه الثالث اذا سطر بعض الرج لمن
لا يملك سهاد المضارب ورب المال له نحو الاموال من المراء والمكاتب الجوار في الجوار في مالها اذا سطر بعض الرج
لاجنبي الوجه الرابع انما سطر بعض الرج لفضاء من المضارب او رب المال هو جارة ويكون المشرط لرب المال
قوله ولهذا يجوز بيع المولى من غيره المادون اي اذا كان موطونا على ما يحق في المادون **فصل في العمل**
والقسم لما ذكر حكم المضاربة والرج الى امر الى امر الحكم الذي يوجد بعده وهو عزى المضارب في قسمه
مال المضاربة **قوله** ولما ردت المال عن الاسلام ولحقه ما ربحه من المضاربة لانه كالموت حتى يقتل
من رثته ويحتق مديره وام ولده ومن لم يوف بمضاربه عند رثته حتى ينفذ بالاسلام او بالطلاق
الموت والقتل ان عمده لو صرف في المال بنفسه يكون موقوف فلهذا المضاربة على حالها عند رثته لان عمده
سوف يوفاه لكان الموقوف في الملاكه ولا يملك له نصيب في مال المضاربة وله عماره صححه ولا يوفى في
ملك رب المال نصيب المضاربة **قوله** فان عزل رب المال المضارب لم يعلم بعزله حتى يشترى باع بغير
جائز لانه وكل من حرمه فحزله اذا علم ان يحزله الوكيل لعزل القصدى سوف على علمه لان
العزل نهى الاحكام المتعلقة بالامر لا يورثها النهى بالعدل العلم دلالة او امر السرع ونواصبه **قوله**
لانه صرف في اي ان المضارب بغير اجل رب المال فكان بغير المضارب بعزله بغير ان المال يلو تصرفه في المال

في هذه الصورة كان يصرفه فوفا عند لي حصة لا تزداد. فكذا يصرفه **قول** ولو كان المضارب هو المرد
فالمضارب على حالها اي قولهم جميعا حتى لو اسرى وباع ورجع او وضع ثم قيل على ردة او مات او لحق بالهروب
فان جميع ما فعل في ذلك جازر والرجح بينهما على ما شرط لان يوقف مصرفه عند لي حصة لعلق حتى رثته ماله
او لم يوقف ملكه باعصار يوقف نفسه وهذا المختل يوجب في مصرفه ومال المضاربة لانه باعته عن رب المال
او لم يوقفه في ماله نفسه ولا حق لورثته في ذلك فلهذا يوقف مصرفه والعهد في جميع ما باع واشترى
على رب المال في قول لي حصة **قول** فلان مصحها لا يمنع الغزل من ذلك ففي هذه المسئلة محال المضارب
الوكيل بم المانع الغزل يجوز له السبع والسعد والنسبة واخراج المال الى السفر وان نهى رب المال عن
ذلك بناء على الرجح انصرف اليه فانه يحتاج الى التصرف ليعمل للرجح فاذا انهاء عن ذلك بعد ايجابه في
التصرف فلم يصح **قول** نصت اي صار ورقا بعد ان باعها والناظر عند اصل الحجار والرافهم والذنان كذا
في المغرب **قول** لانه عمله الاجر لانه انما استحق الرجح باثاء عمله فصار الرجح كالاجرة وقد سلم له بذلك
وهو الرجح فيجب على امام العمل استيفاء ما وجب من الدون على اساس **قول** لئلا يصح حقه فان قلت
المضارب يجب عليه رد راس المال على الصفة التي اخذ وجب له بعضه حتى يكون الرد مثل ما اخذ فلو اوجب
عليه دفعه لا التسليم كالمودع فاذا احواله او وكله به فمدان له عند علي هذا كل كمال السبع اذا
امسح من المضارب على المضارب ولكن على العمل رب المال لا على المشتري كذا المستصح وانما الذي
يصح بالاجر كالمساع والسمسار والذى يعمل للعبارة بالاجر بها او سرقى فانه يجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصالحة
حكم العادة ويحرم على المضارب الاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله فهو كالمضارب ان كان في المال **قول**
وما هلك من مال المضاربة فهو من الرجح الى قوله مراد الرجح حتى يستوفي في رب المال صورة هذه المسئلة اذ دفع
الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ورجع الف وافتسما الرجح فاحد كل واحد خمسة له نفسه وبيع اسر المال
في هذا المضارب على حاله حتى هلك وعمل ما فوض فيها او تولى بعد ما عمل بها فان قسمتها ما طله والمحسنة التي
احدها رب المال محسنة راس ماله مغرم المضارب الخمسة التي حدها لنفسه فكون راس المال له وحده
فهو من الرجح لان الرجح لا ينشأ من حصول اسر المال الى رب المال فان عمل به عليه وسلم مثل المودع يحمل الباجر
لا يسلم له رجح حتى يسلم له راس ماله فكل ذلك المودع لا يسلم بوافقه حتى يسلم له عراعه او قال فراضة **قول**
كالودع اليه ماله اذ اقرضه فاعمل بها على المضاربة التي كان يكون هذه مضاربة مسبوقة له ولو هلك
المال في هذا المضارب بعد ذلك لا ينفصل القسمين الا في **فصل في ما يصح للمضارب** ذكر في هذا الفصل
ما لم يذكر في الاول من افعال المضارب في زيادة اللافاه ونسبها على مقصوده **قول** الا اذا باع الى رجل السبع
الحمار الذي لا يملكه الا من الحنادة فيما بينهم دون ما لو خارج عن عادتهم الا ترى ان سري دانه للركوب
وليس له ان يسري عنه للركوب لحرمان العادة في الاول دون الثاني وله ان يسلمه بها لكان العادة **قول**
جاز

حازا لا يباع اما عند لي حصة ومجروح فلان الوكيل السبع ملكه في ذلك فالمضارب باع حتى لا يشترى في الرجح
ان يصرفه بملكه فكان اصلا من وجهه الا ان الوكيل يضمن اخا اخر المرب المضارب لا يضمن لانه ملك له بملك العقد
م يضمنه نفسه والوكيل لا يملك السبع بالنسبة بعد اذ اقاله وان ملك له اقاله عند فاما عند لي يوسف
فلان المضارب يملك له اقاله بم السبع بالنسبة خلاف الوكيل فانه لا يملك له اقاله وقال في المبسوط واذا باع للمضارب
سبع المضاربة بم اخر المرب يضمن ويضمن المضارب والمضارب المضارب بهذا الساخر ساعا على
الوكيل منها ك عند لي يوسف لا يصح ما جعله في المرب وعنده ما يحوز ويضمنه فاما للوكيل لان المضارب يملك
السري ما باع مثل ذلك المرب يضمنه ماله موحلا فلهذا يملك له ماله في ذلك المرب لان ماله في ماله في ماله
صنعه بم اما الوكيل في حق الوكيل لا يملك السري السبع باسا بالنسبة فلهذا يملك له ماله في حق الوكيل لا يصح **قول**
والدليل الوكيل في يضمن اخا اخر المرب لانه لا يملك في ذلك لان الوكيل لا يملك الا اقاله والسبع بالنسبة بعد ما يملك
يضمن الوكيل ما حصل المرب عندها واما عند لي يوسف في يملك الوكيل ما حصل المرب عندها في ماله في ماله في ماله
على قوله اما عند لي يوسف فانه لا يملك له اقاله اي فلان المضارب **قول** فلو احوال المرب اي في المضارب
الحواله على رجل اسر المرب حازا لانه لو اقال العقد في الاول بم ماله مثله على الحال عليه جازر فلهذا اذا
فصل الحواله **قول** حسب بغيره لا يطر وهذا لان بغيره ما يصدق شرط النظر في قبول الحواله على المرب
واما مصرف المضارب في عاده التجار **قول** وهو ما ذكرناه اساءه الى قوله ويحوز المضارب السبع ما
والنسبة الى قوله والاصل في مضاربة **قول** وما اسسه في ذلك اي في نواع الاستدانه وبما يبينه
ايضا ان راس المال لو كان الف درهم فليس له السري في المثل الموزون المحدود لانه اشارى بغير راس
المال فكان هذا استدانه فلا يفسد على المضاربة **قول** لانه يصرف المال زائدا على راس المال ارضى بزيادة
مال المضاربة وان كان فيها دفع مما يملكه ضرر بغيره وهو سحل الذمة بالدين لان الاستدانه على المضارب
مصرف غير راس المال المضاربة والوكيل يضمن راس المال لا يملكها الا المضارب الا بالنسبة عليه
وعند السبع يضمن هذا التصرف في نفسه فصار عنه شركه الوجه والكون مضاربة اذ ليس له احد
فيه راس المال فيكون المشتري منها ما يضمنه الذي عليه ما يضمنه ما يضمنه ما يضمنه ما يضمنه ما يضمنه
وجوه ضمنت الى المضاربة فلم يغير موجب المضاربة **قول** واحد السباع اي يصح احد السباع
لانه استدانه وكذا اعطاه اهلها لانه اراض **قول** والصحيح ان يضمن مال الكفاية والافراض الحقة الصلة
لانها بغير عات مخضه **قول** ولنا ان السوط هو الحقة وقد عرفت الا يصح بوكيل المرب في التصرف
حول المضارب فيحق الوكيل في كل ما يملكه ويملكه وكذا لم يكن اخذه استرداد اذ لم يملك عمل رب المال الى
المضارب صار كان المضارب على نفسه فلم يضمن المضاربة بخلاف لو سوط عمل رب المال استرداد الا ان
الحكمة التي هي شرط صحة المضاربة **قول** بخلاف ما اذا دفع المال الى المضارب حيا يصح الا يصح

المضاربة النافسة ولا يفسد المضاربة الاولى عندنا ويكون الربح بينهما على ما سطرط في المضاربة وقال في شرح
فسخ المضاربة الاولى يرفع المال الى راس المال ما مر ولنا ان المضاربة سبعة اشراك على مال راس المال عمل
المضاربة لا مال المضارب فيها فهو رها يودي الى ثلث الموضوع فاذا لم يصح النافسة بقي عمل راس المال
ما مر المضارب فلا سطرط به المضاربة الاولى **قوله** جزء الاحساس اصل للقيمة انما يحس بالاحساس كالمراة
سوقا للقيمة ما حساسها في منزل الزوج والعاضي مستوجب الكفاية في مال يتقاسم لكونها محبوسا
لمصلحة العامة والمضاربة بلده ساكن بالسكنى لا صلي للمضاربة فلم يكن يفتقر في المال فاما اذا سافر
فقد صار محبوسا بالعمل للمضاربة فوجب القيمة في مال المضاربة لاجل الاحساس به وهذا بخلاف ما جبر
لانه عمل يدل فكان الهدى احصا لجماله فلا ضرر بالانفاق في مال نفسه اما المضاربة مستحق الربح والربح
قد يحصل وقد لا يحصل فاجب القيمة في مال المضاربة كالمضارب بالانفاق في مال نفسه وبخلاف
المضاربة الفاسدة لانه احرر فلا يستوجب القيمة وبخلاف المضاربة لانه متبرع بالعمل فلا يحسب القيمة
وبخلاف الشريك لانه لم يحرر العارف بالشريك العامل فهو على نفسه من الشريك الاخر **قوله** والقيمة
هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو ما ذكرنا من الطعام والشراب والكسوة ومن ذلك عمل الساب
واجتره جبره وعمل دابة تركها والاهن في موضع يحتاج اليه كالحجاز واجتره الحمام فان قلت احرر
الحمام والخلاق مما لا يحتاج اليه وعموم الاوقات القيمة مما لا يدلل الانسان منه في عموم الاوقات يستغنى
ان لا يكون واحدا كاجتر الحمام والفصاد فليتنا اوحسائه في المضاربة لانه من صبيح الحمار فانهم يحلفون
رؤسهم ويطبقون بها هم وانداكهم عزاء لا وساخ ويقصون شواربهم لمراد رعيه الناس المباحه
معهم قال الانسان متى كان طويل السفر ويبغ الساب بعد من الغالسل الصعاليك يعمل معاملوه ومتى كان
طيفا الساب في الاطراف بعد من الماسر في كبر معاملوه فاندراج اجر الحمام والخلاق تحت القيمة هذا الاعتبار
فانما يطوع جميع ذلك المعروف حتى يضم الفصل لرحا وزه اعسارا للمعتاد فيما بين البجار **قوله** حسب
ما اتفق على المباع على الاخر لان اصل كل مبيعونه تعار والجار الحاقها براس المال في بيع المراعي والمضارب
ان يضم ذلك الى راس المال في بيع المباع من الحجة على الكل لا ان كان مبيعونه لم يتعارفوا الحاق براس المال فليس
للمضارب ليرضمها الى راس المال في بيعه وان كان المباع على المباع براس المال ولم يعافوا
الحاق ما اتفقوا على ليرضمها براس المال لان كل ما يرد في غير المبيع كالعبيد ونحوه او في مبيعة كالميراث لان
القيمة مختلفة بخلاف ما كان الحق به والاول بوجوبه في القيمة **قوله** فان كان معه الفاشرك
مبايعا ما قصدها او حملها بما مر عنده وقد فعله اعمل بها انك فهو منقطع لانه اسدانه على المضارب
بعد استغراق راس المال فلم يعد على راس المال اذا لم يصحح بالامر مضاربه مبهرعا وكذا اذا اراد المضارب
من ماله في غير ما اسرى بمال المضاربة فهو منقطع منه ولم يزل الزادة عليه في ماله دون مال المضاربة

لأنه لو لم يمتد إلى المال بعد رضاه وهو لا يملكه لكنه يبيع مراجه على المرحون
الزيادة **قوله** وان صغها احمد فهو سره كما زاد الصنف فيه ولم يصم المباع لأنه حط ماله على المضاربة
اذ الصنف عن مال قائم ولو سح المباع كان محصر فيه الصنف للمضارب ما حصل الموت الا على المضاربة
حتى اذا كانت فيه المباع غير مصوغ العا ومصوغا الفا وما يدرى ان الالف للمضاربة وما سحرهم
للمضارب بذلك وهو الصنف بخلاف القصار والجملة لأنه ليس للمضارب عن مال قائم في المباع حتى
يحصى الميزان فيه فكان جميع الميزان للمضارب لا يرى له الخاص بل هو صنف لم يصح ماله ولو قصر لصاحبه ذلك
واذا صار سره كما في الصنف لم يضمن المباع لان قوله اعلم بانك فيه افاذ له ولا به الحط والسره ولو اذ ذلك
لكان لرب المال نصيب منه والتخصيص بالجزء لان السواد يقصان عند لي حصة فاما سائر الالوان فمثل
الجزء **فصل آخر** في مسائل هذا الفصل مسائل متفرقة تتعلق بمسائل المضاربة التي لا بد للمضاربة منها
قوله فان كان معه الف بالصف شري المضاربة بزاواعة بالغير اسرى بالغير عدا ولم يعد التمسح
ضاع الالف في يده بخلاف المال الف وخمسائه والمضارب خمسائه ويكون ربع العبد للمضارب في يده
ارباعه للمضاربة لان المضارب لما باع البر بالغير طهر الربح بقدر الف درهم فذلك المضارب نصفه ومخمسائه
فاذا اسرى بالغير عدا صار ربع العبد للمضارب في يده اربعه لرب المال اذ اهلك المالك ما عصى الربح
على المضارب ما عصى يده اربعه على المال الربح الذي صار للمضارب يخرج عن المضاربة لأنه صار مضمونا
على المضارب في مال المضاربة يكون ماله وبينهما متافاه وسقط يده اربعه العبد على المضاربة لان ضمان
رب المال لا ينافي المضاربة وصار راس المال الف وخمسائه لان رب المال دفع ماله الف وخمسائه ولا
يبيع العبد سراجه الا على الف لان اسرى بالغير فان باع العبد بربعه اربعه اربعه الف للمضارب
لأنه بذلك ملكه وبيعه اربعه وسقط يده اربعه درهم للمضاربة برفع راس المال ذلك الفان وخمسائه وسقط
ربح من المضارب في المال **قوله** وان كان محمدا الف فاسرى رب المال عدا خمسائه وباعه اياه
رب المضارب بالف يبيعه مراجه على خمسائه وان اسرى المضارب عدا بالف وباعه من رب المال الف وما يدرى
رب المال مراجه ماله اربعة اصله ان يبيع المراهجه عسخ بسببه الحماة كما عسخ بحسبتهما ولهذا سأل المأخوذ
صالحا مراجه لسببه الحط فاذا اسرى رب المال عدا خمسائه فباعه بالف من المضارب فاما اسرى المصاحب
لرب المال لأنه وكله وسخ الانسان بنفسه باطل لكن لما كان حق المضارب كحق المصح السخ عدا خلا فالرفر
ويستببه مطلقا ان السخ فاعدا قبل التمسح المراهجه لما نسبت على الاحباط وفي المسئلة الساسه وقع العذر
ان لرب المال لم يقع للمضارب منه الا قدر ماله فوجب اعساره هذه الماهه وفما وقع لرب المال لم يعسر الربح
لما تم من احتمال طلاق العبد الثاني في رد مقررته في السبع **قوله** فعلى العبد حلا خطا فانها امر بالرجوع
او الفداء فان دنا العبد اسهت المضاربة لان العبد بالرفع زال عن ملكه ما يملك كذا طوطى ما خرج العبد

عن المضاربة اما حصيد المضاربة فلا يقر بملكه فيه بالفداء فصار كالقسمه واما حصه رب المال فلانه
انما سلم له ضمان الفداء وانه ليس بحكم المضاربة والان الفداء بانقسام الفداء عليها قسمين الجيد
منها لان الخطاب بالفداء يوجب سلامه ما ورد في المقادير لاسلامه لا بالقسمه بخلاف ما مر لان كل
التمتع على المضاربة لانه العاقد وان كان له حق الرجوع على رب المال الف وخمسائه فلا حاجة الى القسمه
ولان الجيد بالخانة صار كالرايل عن ملكها اذ الموجب الاصل هو الرجوع والفداء كانها استراة
والفداء عليها ارباعا ربعه على المضاربة لمصارفها على رب المال لان الفداء يؤتي الملك مصدره
ويكون الملك بينهما ارباعا لانه اذا صار المال عن واحد فظهر الرجوع وهو الف بينهما والفار المال
براس ماله بم الجيد لهما لانه المضاربة يحزم المال كله امام والمضارب يوما والمضارب منطوع ان فرك
فان هذا احد ما نصيبه ودفع الاخر لانه كل واحد منهما مال له حصه فصار كالجيد المشترك **قول**
وراس المال جميع ما يدفع بناء على الحال في المضاربة امانه لان من مضاربة على امانه والاستيفاء
انما يكون بمضمون فلو حمل مضمة على الاستيفاء لصار ضمانا وهو مضارب ذابا لطل محله
على جهة الامانة دون الاستيفاء فاذا هلك كان المالك على رب المال بخلاف الوكيل لانه يمكن جعله متوفيا
لان الضمان لا ينافي الوكالة الا ترى ان صاحب اذا تولى بيع المضمون جاز ويكون مضمونا عليه
حتى لو هلك في يده تحت الضمان فاذا اشترى الجيد بالف وجب للبايع على الوكيل الرجوع وجب للوكيل على
الموكل ماله فاذا استوفى حقه من الموكل حمل مضمة على جهة الاستيفاء لا على جهة الامانة فاذا استوفاه
معه لم يبق الحق اذ اهلك المقبوض كل ان المالك عليه لا محالة بم في الوكالة في هذه الصورة يرجع من وفاء
اذا اشترى بم دفع اليه الموكل المقتضى لا يرجع به على الموكل لانه بم من حق الرجوع بنفسه لانه الشري
وجب للموكل حمل مضمة من وفاء بالقض بعد ولا يرجع اما المدفوع اليه قبل الشراء فامانة في يده
وهو دام على امانه بعد لانه لم يوجد بعد الشراء ما وجب له من مضمة من وفاء فصار متوفيا فاذا هلك
رجع عليه من وفاء لا يرجع لوقوع الاستيفاء **قول** في الاختلاف لما شرع احكام مسائل الاعاق
فبان رب المال والمضارب سري في بيان مسائل الاختلاف بينهما لان الاصل هو الاتفاق اذ اصابا كما
مضى على تصادقهما والاصل هو ان يصدق المسمى المسلم **قول** وفي مسألة القول قول القابض بناء
على ان حاصلا خلافا في مقدار المقبوض والقابض حتى يبره مقدار المقبوض لا يرى القول قول
الخاص بمقدار المقبوض فلا يبرر قول المسمى في هذا كان القول لم لو انكر البض صلا فلذا في
مقداره **قول** ولو اختلفا مع ذلك مقدار الرجوع حتى اختلف رب المال والمضارب راس المال
والرجوع فقال رب المال راس المال الفان وسرطنت لرب الرجوع وقال المضارب راس المال الف وسرطنت نصف
الرجوع فالقول للمضارب في قدر راس المال لكونه قاضيا والقول قول رب المال فيما سرطنته من الرجوع لانه يستند

سرطنته وهو منكر للشرط واما اقام الفدية على ما ادعاه فليست به لان المال يدعى مضاربا في راس المال
والمضارب يدعى مضاربا في الرجوع والسياسة سرعت للاسات **قول** قال رب المال هي مضاعفة او دعة
فالقول لرب المال المسمى للمدعى في راس المال لانه يدعى عليه التملك من حقه وهو منكر لكان القول للمضارب
قول ولو ادعى رب المال المضاربة في يوع وقال الاخر يا سميت لي بحان بعثها اعلم انه لو ادعى المضارب
العموم في كل تجارة وادعى رب المال المضمون في يوع فالقول للمضارب لان من مضاربة العموم فكان القول
لمن سلك الاصل في الرجوع على هذا الاصل انه لو قال هذا المال مضاربة بالنصف صح وملك جميع
البيارات لو لم يكن مضمون طلق العقد للعموم لم يصح بدون النصف في القول لرب المال
لان الادب يستند مرجحه فصار كالوكالة فلما الاصل الوكالة المخصوص **قول** ولو ادعى كل واحد
نوعا فالقول لرب المال لانها مضمون فصار قول يستند الاذن من جهة اخرى والبدنه
للمضارب لا حياجه الى بيع الضمان **قول** ولو وصفت بمساق في ما ان قال رب المال في دعوى المضمون
دعت البذلقة المضاربة في يد في ضمان اقام على بدنه قال المضارب دعت الى الفاني سواء في طعام
وامام على بدنه وكل بدنه سددت التوفيت كما هو دعوى المديون كان بدنه المضارب ولي شاع ان
المانى باسحق **قول** هذه الكسبة اعني الودعة والعارية
والهبة والاجارة طاهر الساسي انه يدعى في مال الوديعة لودعه لا يملك شيء بم يرفع منه الى
ملكه منفعه بم الى ملكه من مال المودع الى ملكه منفعه يجوز ومناسبة اتصال الودعة بما فيها
من في اول الاقرار بالوديعة تسلط الغرض على الحفظ اي شيء كان مالا او غير مال لودعه مال او دعة
زبد اما لا واستوى عنه امانه اذ ادفعه اليه لكونه عنده فاما مودع ومستودع بكسر الهمزة فهما
ورندا مودع ومستودع بالفتح فهما والمال مودع وودعة وتسلط الغرض على حفظ المال بركة
وركنها الاجابة للقبول بشرطها كون المالك لا يملك الا ما اودعه عليه وحكمها وجوب الحفظ وصبر ورب المال
امانة عنده وسرعه ما الكتاب قال الله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واداء الامانة
لا يكون الا بجرها والسنة قال النبي صلى الله عليه وسلم كان يودع ويستودع واجماع الامة قاله صاحب
ومرهم الى يومنا يودعون ويستودعون لان قبول الودعة من امانة ومضى منه لوقوله خال
وتعاونوا على البر والتقوى لوقوله صلح ان الله تعالى يعول الجيد مادام العبد في حوز اخيه **قول**
الودعة امانة فان ملك الودعة والامانة كلاهما عاربان عن معتبر واحد فكيف يجوز بينهما المساءلة والخبر
والاجوز ان يطلع القطر المراد من سدا وخبر الاعطى طريق التفسير وليس المراد هنا تفسير الودعة
بالامانة فليست حوازي ذلك ههنا بطريق العموم والمضمون فالودعة حاصلة وحمل العام على الخاص صحيح
عكسه **قول** وليس على المستودع غمرا لمخل ضمان والمعل الخائن لا غل الا لئلا يجره وان الموضع

يرجع في حفظها والبرع لا يوجب ضمانا على المتبرع اذ لو اوجبت لم يمسح الناس عنه وفيه تعطيل بمصالحهم
وان سرت الودعة عند المودع ولم يسرقه مال اخر للمودع لم يضمن عندنا لما لنا وعند مالك
ضمن للبرع **قوله** والمودع يحفظها بنفسه وفيه عمالة في جنه او ولده او اجاره والعصر
في هذا الباب للمسائله لا للثقة حتى لو ادعت المرأة ودعتها الى وجهها لا يضمن فان لم يكن الزوج
في ثقتها لما كان ساكنا معها والا من الكبر اذا كان يسكن مع المودع ولم يكن في ثقتها فخرج وترك المنزل
على الاثر لا يضمن المودع والمراد التمسك بالحاصل الذي يحتاجه مساهرة او مساندة فاما الاجرة فبما
فكسار الاجارة يضمن بالرفع اليه لان المطلوب حفظ الودعة على وجه حفظ مال نفسه والاشنان
يحفظ ماله بنفسه بان وسد في عماله متى اتى بالحفظ المعتاد لم يكن حاسبا ولا يضمن وهذا اذا علم المودع
ان حرق عماله امن في الاخرى بالرفع اليه ولو دفع ضيقه لانه لا يحدد امانه فاذا خرج من داره في طبعه
لا يمكنه ان يحملها مع نفسه فيضطر الى ان يحملها في بيته فاذا جعلها في بيته صارت بداره حكما
وكان هذا مما لا بد له منه فصار ماله وافته **قوله** لان السبي لا يضمن مثله كالوكل لا يضمن
غيره بخلاف المستعير لانه مال له كماله في غيره **قوله** والوضع في حوز غيره اذاعه ساء على ان
الحوز في ذلك الغرض فصار الوضع مسلما اليه الا اذا استاجر الحوز فلو لم يوافق حازر نفسه فلا يضمن
قوله وان حلقها المودع ماله حتى لا يضمن ضمها اعلم ان الحلق على اربعة اوجه خلط بطريق
المجاورة مع نفس المودع كحلق الدراهم السبض بالسود والدرهم بالذنان والحرز باللوز وانه لا يقطع
حق المالك بالاجماع لم يملك المالك الوصول الى غير ملكه بلا حرج وخلط بطريق المجاورة مع نفس المودع
كحلق الخنطه بالسحر وذلك يقطع حق المالك بوجوب الضمان لانه لا يصلح المالك الى غير ملكه الا بحرج
والمعسر كالمعذر ولا ان الخنطه لا تخلو عن حبال السحر والسحر لا تخلو عن حبال الخنطه فتعذر
التعذر حقيقة وحكما وايضا بالقسمه لا بخلاف الجنس لان القسمه عند اخلاف الجنس غير مشروع وقيل
لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل العباس ليس بصير المخلوط ملكا للحالط
عند لي حقه وفي الاستحسان لا يصير خلط الجنس بخلاف الجنس حرجه كخلط الخلط للزبد وكل ما يغير
جنسه وانه يوجب بقطع حق المالك الى الضمان بالاجماع لان هذا الخلط استهلاك حقيقة لانه انجز
المالك ان يصل الى جنسه وكذا حكم المعذر بالقسمه بخلاف خلط الجنس بالجنس حرجه او مجاورته
كخلط دهن اللوز بدهن اللوز او دهن اللوز بدهن اللوز واللبن بالبن والخنطه بالخنطه والسحر بالسحر
او الدراهم السبض بالدراهم السبض بالسود والسود فخذ لي حقه فهو استهلاك مطلق لا سبيل
لصاحبه الا يضمن المودع وصار المخلوط ملكا للحالط وعند مالك المالك الخيار لشرائه ضمن الخاطمه
وان ساء سار له في المخلوط يعبر بقوله ان الخلط استهلاك حرجه ووزجبه ان بعد هذا الخلط ان

يعذر على المالك الوصول الى حقه ماله حقيقة لم يعذر حكما بالقسمه اذ القسمه فيها كالا وبوزل قرارا بحسب
بالاجماع ولهذا لا يملك كل احد من البرك من ساء خد حقه بنفسه بل ارضا وقضاء واذا كان استهلاك
دون وجه فان ساء مال الى جانب الهلاك ضمنه مثله وان شاء مال الى جانب القيام وسار له في الخلط
ويعبر بماله الوحيه انه استهلاك حرجه لان حقه يعذر على المالك الوصول الى حقه من اجزاء
وليس الاستهلاك الى هذا لان اعلام الحيل يتصور منها ولهذا كان له حق التضمن بالاجماع ولو امان الاستهلاك
واما القسمه فلم يست موصلة الى عن حقه ولكن جعلت طريقا للاسقاط بطريق الضرر وبنائه على
صام السركه واذا كانت بناء على الشك لان حكم العلة لا يكون على العلة ومن الخلاف يظهر فيها اذا ابر الخاط
معذري حقه لا يفي على الخلط سبيل لانه لا حق في الضمان ومذنب بالبراء وعند مالك يقطع حرج
الضمان معسر له الشك في الخلط وهذا اذا خلط الدراهم بغير امانه فاما اذا انما حوالت لي حقه
لا يقطع بل يقطع الملك كل حال غير لي يوسف رج انه جعل لفلان بالاكبر وقال بعد رج سركه بكل حال
لان الحسب لا يقطع الحسب عنده كما اذا اشرب صبي لبن امراة من كذا كذا يوسف رج في كل ما يقطع بجنسه
بغير الاكبر والوحده يقول بقطع حق المالك في الكلي محمد بالسركه في الكل **قوله** وان اخلطت ماله
بغير فعله فهو شرك لصاحبه كما اذا اشرب الكيس ضد وقته فاحلقت دراهمه فانه لا يضمن لعدم
التصريح الموجب للضمان منه فسد كان بالانفاق هذه سركه اخلطت حتى لو هلك بعضها هلك من المالك
وتقسم الباقي بينهما على ما كان لكل واحد منهما **قوله** فان اقول المودع بعضها ضمن العاقبة منها ولم يضمن
كلها وعند مالك الساق في حرج مصر ضامنا لكل لانه الحامنه زالت الامانه صحب الغرامه ولنا ان الضمان
بحسب تقدير الحامنه ومذنب في الحضر والكل فان جاء بمثل العاقبة صار ضامنا بحسبها لانه صار
مستهلكا لكل الحالط وهذا لان ما اقول صار ذم في ذمته وهو لا يفرق بفضله الذي يغيره من
صاحبه فكون خلطها ما في ملك نفسه وهو موجب للضمان عليه بعمد المودع كعمد لكن فيما اقول اليه
وهو الحفظ لا في الخلط **قوله** وقال الساق في حرج لا يبرأ عن الضمان لان عقد الودعة قد ارفع
بالخلاف بدلا له صيرورة الحيل بضمنا عليه والضمان والامانه لا يمتحان فاذا صار ضامنا لم يمتح
امنا واذا ارفع العقد لا يعود الى سبب حرجه ولم يوجب فلا يبرأ عن الضمان ولنا ان الودعة مطلق
فكان باقيا بعد الخلاف وهذا لانه ماله حلف ما في هذا اللفظ منها وحسب الحروف ما قبل وما بعده
ولم ينظر بالخلاف لان بطلان الشيء ما وضع لا بطلانه او ما سافر ولا يستعمل اليه موضوع بل بطلان الودعة
وهو لا سافر ولهذا صح الامر بالحفظ مع الاستعمال سواء كان يقول للخاصة ودعك وهو مستعمل
واذا كان الامر بالحفظ ما اقامت دره من كذا التحدى الى ما ملكه ليعني بنفسه فلا يضمن بالهلاك قول العقد
قد ارفع فلنا ارتفاع العقد ما كان باعسا ومعنى صادق الحد بل ضرر وفوات موجب الحقد وهو الحفظ

للمالك اذا كان الفوات ضروريا فقد رتبنا في العقد في قدر ما وجد الخلاف فيها
 وراؤه على ما كان وهو يمكن استاجار رجلا الحفظ منعها فمما في الحفظ في بعض الشهور حفظه
 ما لنا في فان العقد يرفع بعد ما وجد الخلاف فيها وراؤه على ما كان فكذا هنا واما المستاجر المستاجر المستاجر
 اذا تعدي بم ازال التعدي لم يبرأ ومن الضمان خلاف الفرد له الا عسارا بالودعه ولنا ان البراءة بالمكسر
 بالاعادة الى يد المالك حقيقة او بقدر ما وجد المستاجر المستاجر نفسه فانه يستوفي المنافع للملك
 له من المحل المالك فيها بصر في المحل يكون عاملا لنفسه لا غيره فلا يبرأ عن الضمان **قوله** فان طلبها
 صاحبها فحدها ضمنها بغيره ان المالك عزله عن الحفظ حين طلبه بالرد فهو بالاساس بعده غاصب
 فضمن في اعادة الى الاثر بعد تجرده عند المالك لم يبرأ عن الضمان لان العقد يرفع فلا يعود الى المالك
 ولم يوجد فلا يبرأ عن الضمان هذا لان المطالبة بالرد رفع حصة المالك فرفع حصة المودع كجود الوكيل
 الوكالة وجود احد العاود من السبع قسم الرفع منها ولا ان المودع سافر بعزل نفسه عن المالك كالمالك
 على عزله بنفسه عن الموكل اذا استغنى العود بالاعراف لان المستغنى بالعود الى التجدد **قوله**
 خلاف الخلاف اي فعلا لم العود الى لوافق لان العقد باق اذا الخلاف ليس برد للامر لان الامر قول رد
 القول يقول صله اما الجود فهو قول ورد للامر لان الحاح يكون ملكا للعين المالك في ملكه لا يكون ما يبرأ
 بالحفظ وجهه غيره والدليل عليه امر السبع فالحجود فيها رد حتى انكر امر الله بكفر والخلاف لا يكون
 رد احتي لو ترك صوما وصلوة لا تكفر **قوله** ولو جحد بها بعد غير صاحبها لا تضمنها ما قال باحال
 ودعه فلان فقال ليس فلان عندي دعه او جحد بها في وجه المودع من غير شرطه بالرد بان قال
 ما حال ودعني عندك لست على حفظها فحدها وعنده فضمن لان الجود سبب الضمان سواء كان عند المالك
 او عنده غيره كالا ينافي حقيقة ولنا ان الجود عند غنسه المالك الحفظ لانه يقطع به طبع الطامع فلا
 يضمن ولا ان ما عزله عن الحفظ وما ولا على عزله بنفسه فغير محض منه او طلبه لان العقد باق ما به وجده
 وانا فامهما فلا يرفع الا بها ففي العقد عسارا بقاءه يكون بقاء المالك في العين **قوله** وان
 كان له حمل مؤنه الحمل بالحق مصدر حمل الشيء ومنه ماله حمل مؤنه يحمل ماله على عتاج الى
 ظهرا واجره حال كذا في المغرب **قوله** وقال السامعي ليس له ذلك في الوجهين لان المطلوب منه
 الحفظ المتعارف ظل لا كنه والسوت دون المفاوز لان انسان المصانة سببا في المضار
 من كل وجه وفي غيرهما سببا من وجهه من وجهه بل فيها عرض لها على التوكي لقوله صلى الله عليه وسلم
 المسافر ومباغده على قلت الا ما وقاه الله ويؤسب الضمان ولهذا لو استاجر رجلا الحفظ لم يبرأ
 سهر اندرجيم فساويا لالمال يضمن الى يوسف وعمرانه ملزم صاحبها مؤنه الرد فماله حمل مؤنه
 ولا ولاه له في الزام المؤنه عليه لان ضار عليه ولا يضمنه ان الامر بالحفظ صدر مطلقا من غير

نفسه لمكان فلا يستند مكان دون مكان كمالا سعة زمان دون زمان والمفان رجل الحفظ اذا كان
 الطريق امنانا لا يصدده احد غاليا ولم ينهه المودع عنها فاذا كان كذلك كان الحفظ في المفان كالحفظ
 في المصير والكلام فيه حتى لو لم يكن الطريق امنا او حرا ضمن وهذا ملك لا يوصى به مال الصغير مع
 ان ولايتها بطرية وما للحمل المالك من المؤنه فمضرون المسالك امر فلا يعد ذلك ضارا له والمعتاد
 كونهم في المصير لا حفظهم فيه ومن يكون في المفاوز يحفظ ماله فيها كاهل الحماة والاحدس خلاف الاحتياط
 ما حلاله عقد معاوضه فاقصى السلم لم يكن في مكان العقد وهذا الميعاد المالك المصير للحفظ فيه بل
 اطلق الحفظ للاحلاف فان عجز المالك عليه الحفظ في المصير فافرا كان سقار له منه بدضم في مكان سقار
 كان لا بد له منه فان لم يكن الحفظ في المصير مع السفر لان سكنه ان يترك واحدا من عماله مع الودعه في الضمان
 ضمن ولم يمكن ذلك لا تضمن **قوله** بله اسود عوارطلا الفاضل ان ليس للحاضر ان يخرجه
 عند ما لا ذكر المسابح من مال الاختلاف فيما مودع وان لا مسال فيما مودع وان العدم سواء والصحة
 ان الاختلاف فيما مودع وان لا مسال للمكمل المودع وانما عداها من السات الدواب الحسد فليس
 للحاضر ان يخرجه من نصيبه بالاجماع لهما ان كل احد منهما من المودع من نصيبه حقيقة فلا يجوز عليه
 نصيبه بعينه الاخر كما ليس بكن في الدين اذا خسر احد ما كان له شرط بالمديون نصيبه ونصيبه نصيبه وهذا
 لان الحاضر طلب منه تسليم نصيبه فلو لم يخرجه سلمه وهذا كان ان يفرده ما خذ نصيبه مع عسره صاحبه
 فكذا المودع ان يدفع اليه نصيبه ويذهب الى صفة ربح مروي عن علي رضي الله عنه ولانه لو دفع سائلا الى الحاضر
 فاما الميكور المدفوع من نصيبها او نصيب الحاضر خاصة لا وجه الى السائلي لانه لا يكون له نصيبه بغيره وليس
 للمودع ولا له على الغائب القسمة ولهذا لا يقع دونه قسمه بالاجماع حية لو اخذ نصيبه بم هكذا الباني قد
 المودع بم حضرة الغائب له اسرار في المقوض فبالتقسيم ليست ما فده ولا وجه الى الاول لان المودع يصير
 دافعا مال الخبز بخراذنه وانه لا يجوز وبان كان الحاضر لا يخرجه نصيبه لا يكون للمودع ان يدفع حصته الا بئري ان
 رب الدين اذا اطلب مودع المدبون لم يضمنه من الودعه لا يور المودع بغيره لرب الدين لرب الدين اذا
 طفره ويخرج حصة حقه وهذا خلاف المدبون المشركون لان المدبون انما نصيب الدين من ملكه فليس له ان يخرجه
 نصيبه ما لهما لا ما عاينها ودونه نصيب الحاضر اليه بغيره ملكه وليس في قسمه على الغائب ما المودع في دفع
 مال الدين لرب الدين اذا غاب له عند انسان ودعه ودن حارة رجل فقال فلانا وكلني نصيب دونه
 ونصيب ماله عليك من الدين ومودع امر بتسليم الدين ورا الودعه وفي حكاية فان جلس في الحماة
 واودع عند الحامي الفالحج احدهما وطلبه فاعطاه فخرج الاخر وطلبه به فحضر الحامي فذهب الى
 ليحضره فقال له الوصفه فلان كالا اودعنا في فلا اعطاك حتى يحضر صاحبك فاعطاه وطلب الحامي **قوله**
 ولكنهما عتسما نه في حفظ كل احد منهما ما نصيبه ما على المالك رضي في حفظها واحتياها على حفظ النكر

ما كراه العاصي كما **الحاقية** وذكر في الفصاح العارضة
 بالسيد كانهما منسوب الى العار لان طلبها عار اعلم انهما منسوبة الى العار وروى السواب فكانت تجعل للعار
 يوم في الاسفاح ملكة على العود الموبه الممتني شأه ولهذا كما سلا عان في المكمل الموزون مرضا انه لا ينفج
 بما لا ياسبها الا العنق لا يعود اليه في غنمه لكون اعارة حقيقه واما العود الموبه اليه في المكمل وما يملك الاشهر
 الاسفاح به على ان يكون مسئله فهو ما عليه يكون مرضا وسرعه بها بالكتاب هو قوله تعالى اخسبوا وانه نوع احسن
 وارعد ما اتوا العواري هو تعالى يمتحنون الماغنون فقد جاء في التفسير وانه العواري ولما كان المنع مذبذبا
 كان لا يعطى محجورا والسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دروعا من صفوان واجامع الامه **قول** وبني عليك
 المنافع غير عوض كان الكوفي يقول هو اباحه الاسفاح مملك الخبز ولهذا سقته بلفظ الاباحه والاستطراد اعلم
 مقدار المنفعة بثمان المده والمنافع لا يصير معلومه الا بذكر المده والجهالة بمنع صحة مملك المنافع كما في
 الاجارة ولا يمنع صحة الاباحه وبذلك لا يستعير لئلا يواجر ويملك شيئا غير عوض زلة ان ملكه من غير
 عوض كالموهوب له ومطل الاعان بالنهاي فان الاسفاح المستعار من جدر يرفع العارته ولو كان ملكا لما ظلت
 بالنهي كالهبة والاجارة يحقق ما قلنا انها منى عن المملك لانها من العربة وبني العطفه في الممار بالمملك غير عوض
 فالعارية في المنفعة كذلك ولهذا سقته بلفظ المملك ان يقول ملكك منفعه دارك هذه شهرا واحصيت
 بما يملك الاسفاح به مع بقا غنمه وما يجوز عليك عوض فقد اجاز يجوز عليك غير عوض لان المنفعة بحتم
 المملك عوض فعلا كما به يحتمل غير عوض كالعارية فقلت الاعان من الاعارة من المملك في البيع في الاعيان
 واعتقاد الاعان بلفظ الاباحه لانها استعيرت للمملك كما في الاجارة فانه سقته بلفظ الاباحه مع انها ملكك
 المنفعة وانما صحت العار به مع جهالة المده وان لم يصح للملك مع جهالة المده لان هذه الجهالة لا تضي الى
 المنازعة لان للمعير ان يفسخ العقد في كل ساعة لكونها غير لازمة والجهالة التي لا تضي الى المنازعة لا يمنع صحة
 العقد بخلاف المعاوضات لمعوضه اللزوم بها والان للملك انما يست عند اتصال العوض وهو الاسفاح وغيره لبعض
 معلوم فالجهالة فله لا تضي الى المنازعة ولهذا لو علمت المنفعة بالتسمية في الاجارة والاستطراد ما ضرب
 المده كما في الصبح والحصاة والبهى من المملك لا يجعل المنافع على ملكه لكونه دليل الرجوع والاسترداد لا البطال
 للملك جدر يوم وانما لا يملك الاجارة لما فيه الحاق البصر بالمعير فانه ملكها على وجه يمكن من الاسترداد متى ساء ولو صحت
 الاجارة منه لم يمكن من الاسترداد متى ساء لانها لا ترفع جدر لكونه مسلط المعير هو بطر ما لو استاجر ابيه
 او بوالسلسل لو اوجر غيره وكذا لاضرر الموجز **قول** واطعمك هذه الارض ثناء على الر الاطعام اذا اصفى الى ما يطعم
 عسره براد به ملكه غنمه وان اصفى الى ما لا يطعم كالارض براد به اكل غنمها اطلاقا لا اسم الحقل على الحال **قول**
 ومثلك هذا القول وهذا الحار به اذا لم يرد به الهبة لانها ملك العار وعند عدم ارادته الهبة يحل على مملك المنافع
 عوارا فله هذا مشكل حوجه احدها انه قال اذا لم يرد به الهبة وكان ينبغي ان يرد بها دليل التعليق يمكن

منع ص

ان عار غنمه بان الضمير يرجع الى المذكور كقوله تعالى عوان بين ذلك ما به الهبة جعل هدر من المظن حقيقه
 عليك العار وعار العار المملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وملكك على هذه الدار اذ انوى بالحملا الهبة
 وعلل ان المملك هو الاركا حقيقه فكون عارته لكنه غنم الهبة وبالهبة انما كانا المملك العار حقيقه والخصم
 مراد باللفظ بلانته وعند عدم ارادته الهبة لا يحل على مملك المنفعة بل على الهبة **قول** وادري انك سلك لانها وان
 كانت مملك العار ظاهرا فهي مملك مملك المنفعة **قول** سكني مملك في العارته فمملكنا على المحكم فكانت قال سكنها لكر
قول وادري انك سلك مملك في مال اعمم الراي قال له بني لكر مملك العار كاسم منه قصير معناه جعلت
 سكنها لكر مملك **قول** والعار به اما ان هلك من غير تعدل بضمير سوا هلك من استعماله او لا
 حاس استعماله وهو قول عمر وعلي بن ابي سرحود رضي الله عنهم وقال السافعي لم يهلك من استعمال المعتاد لم يفسد
 وان هلك لا في حال الاسفاح بضمير هو قول ابن عباس اني هربت من الهبة فقلت لعل العار به مضمون وان
 ففسد مال الغير لنفسه الا على سبيل عدم فكان مضمون على كالمقوض على سبيل السرى والمستعير خلاف
 المودع لانه ما مضى لنفسه بل المنفعة لما لا هو الحفظ ولهذا لا يلزم على هذا موثقه الرد وكذا لو استاجر ان يفضه
 مستحق وهذا غير الموجز على سبيل الممار ومتى سلم المملك لاسترداد حتى مضى مده الاجارة والموصى في عذر الحد
 فان العبد لا يصير مضمونا عليه وان مضى لنفسه او مضى مستحق ولهذا عذر الورثه على تسليم العبد له والمكرم
 انه ما دون بالقبض لانه انما يسترد من القبض برون الاسفاح اذ لا يمكن الاسفاح الا قبض العار والمايت
 بالضررون سقته بلفظها وطهر حال الاسفاح لا في غير حال الاسفاح فبقي القبض غير حال الاسفاح غير
 ما دون فقه فمضمون لا يضر العار به بوجوب ان الرد حال تمام العار بوجوب فاما القيمة حال هلاك العار لبعض
 الغنم والباقي فله على المستعير غير المخلض انما يار ولس على المخلض حال الاسفاح لكونه بوجوب
 من الجدر من فاعل للتعاوض فله ما دون بوجوب على ضمان الرد وهذا على ضمان العار فلا عارض لانه فمضمون العار بالاسفاح
 ما دون صحيح على المالك فلا يكون مضمونا عليه كالمستاجر وهذا لان الضمان انما يات بالقران بالحق او بغيره متى
 على المالك جدر او العبد برون فلا يكون عند ضمان الهبة فالسقوط جدر لو حود الاذن قوله الاذن بالاسفاح
 فلما الحاجة الى افسار الاذن لكونه له صفة التعدي عن القبض التعدي لا سقي مع الاذن سواء حصل
 القبض بالاسفاح او العار وان الاذن بالقبض جدر مطلقا غير متقد حال الاسفاح فلا يسد حال الاسفاح وهذا
 لان الضررون كما دعت الى طها الاذن بالقبض حال الاسفاح دعت الى طها الاذن بالقبض غير حال
 الاسفاح ايضا لانه انما ينفج مال المعير حسب افعاله مال نفسه ساعة دون ساعة اذ لو اوسع به دايما
 لهلك فكان امساك العار بالاسفاح في الحال ما دون وناضرون فلا تضرون وانما وجوب ضمان الرد مؤنة للقبض وجوب
 الضمان على المستعير ليس بالان لان منفعته التقل حصلت والرد ففسد لذلك السفل فكانت مؤنة على حصلت له
 منفعته التقل فان الجراح بالضمان لهذا كانا المنفعة عليه ايضا ولهذا اوجسا مؤنة الرد على الموصى له بالحذمة

والضمان في المعوض على السرى بالمرم بالمعوض نفسه ولكن القبط حجة الشرى اذا المعوض نفسه الشرى
مضمون الحق فكذلك **قول** وليس للمستجير ان يواجر يعني العارية لا يوجر كمال المرزوم لزوم بالمرزوم
او عدم لزوم بالمرزوم وهذا لان العارة غير لازمة في الاصل فلو ملك المستجير الاجارة من غير فاما ان يفرج
هذه الاجارة لازمة او غير لازمة قال وقت غير لازمة بل عدم لزوم بالمرزوم وهو خلاف موضوع الاجارة
فكان باطلا وان وقت لازمة بل عدم لزوم بالمرزوم لان اذا الرنة الاجارة بصدرا الاعارة لازمة ضرورية لعدم
امكان الاسترداد فكون خلاف موضوع العارية وهو باطل **قول** ولم يلى للمستجير لرجوعه ما استقر
اذا كان لا خلاف في المستجير قال السافري في السفر لرجوعه وهو باطل على ما مر من الاعارة اياها للمنافع
والمناجاة الطعام لا يفرج لرجوعه وهذا لا يسوي غيره كمن نفسه فاما مخرج الحق والخير وانما حجة الواو
في حق نفسه لا في حق الغير وعند مالك للمنافع والمالك ملك العار كالمستاجر ملك الرجوع والموصى
بالخزينة ملك لرجوعه لانه بالمملك من العار مخرج ملك نفسه ويسوي غيره نفسه في حق نفسه وهو صحيح
اعلم ان هذه المسئلة على وجهها ما حصلت الاعارة مطلق في حق المسفح ما ان عاد بوا للمفسد لم يفسد الا بفس
او دابة للركوب لم يفسد اركاب او دابة للحمل لم يفسد الحمل في هذه الوجوه ان يفسد سواها كان المستعار
سنا سنا في التاسع الاسماع كاللبن في الركوب الدابة فان الناس فيها وتوزع اللبن في الركوب
فلبس القصار والدباغ لا يكون كلبس البصر في البراز وركوب الحسرى لا يكون كركوب السوقي ولا سواها
في الاسماع به كالحمل على الدابة عملا باطلاق اللفظ ولكن انما ملك الاعارة من غير ان اذا لم يفسد المستعار ولم يركب
نفسه فان ركب لم يفسد نفسه فان اراد ان يفرج غيره او يفسد غيره او يركب غيره او لا يركب
او يفسد نفسه بعد اذ حصل فانه والصحيح انه لا يملك ذلك لو فعله ضمير لانه لما اطلق فله ان يفرج ويحمله
يكون كغير المالك ولو علم المالك ضمير لانه لما اطلق فله ان يفرج ويحمله او يفسد نفسه
او يركب نفسه او يحمله نفسه فله لرجوعه في الاسماع في التاسع الاسماع كالحمل في اللبن ان يفسد سنا سنا
التاسع الاسماع به كاللبن في الركوب هذا هو الكلام في اعارة المستجير واما الكلام في اسما في المستار
فعلى ربه اوجه كما قاله المان **قول** والمستجير ان يفرج فيها سنا على العارية لا يفرج لازمة فله لرجوع
وكلفه قلع العنار والخرس لانه يستغل بضر الجارية فهو من يفرجها ان لم يكن وقت العارية فلا يفسد
من الخرس في النساء لان الضرر الذي يلحق المستجير انما يحميه معنى فله لرجوعه من ارباب محال كالجدة
حتى الرجوع فيه والمعير لم يصرف عار له ولكن المستجير معتبر بنفسه حتى يطلب العدة ان يركبها في يده
طوله غير ان يستقر منها الوعد وان كان وقت العارية ورجع قبل الوقت كره وجوبه وان حصل في ظرف
الوعد وضمير المعير ما يفسد النساء والخرس بالدباغ للمستجير وقال فرج لا يفسد لان الوقت لا يطلق فيها
سواء لمطلان الباجل في العوارى لانا ان المعير الوقت يصرف عار للمستجير لانه يفسد على ترك الارض من

وراسه او عرسه فيها في المدة التي سمي والمستجير في غير سنا على وعد سابق جرى المعير فادام المرف
ذلك صار عار له ولم يفرج وان يدفع الضرر عن نفسه بالرجوع على العارية فان لم يفرج ربه سنا عقد الضمان
للمعير ان يركب له لو استحق الموصوف بعد هلاكه وضمير الموصوف لا يرجع ما ضمير على الواو لان الضرر
في ضمير المعير المعارة سبب الرجوع لا في غيره والمعير لم يفسد عقد الضمان وان وقت فله كلام العاقل
عمول على الفائدة ما امكن ولا حاجة الى الموصوف في صحيح العارية فلم ان يفسد العقد التزام قيمه النساء والخرس
ان اراد اخراجه فله وصار بعد كلامه كانه قال ان يفرج هذه الارض على سنا في يدها في كذا من المدة فان
لم يركبها فاما ضامن لكره ما يفرج سنا كذا الحالك ربه ان يفسد ربه الارض للمستجير فله ربه سنا وكما ان
الا ان سنا المستجير ان يفرجها فلا يفسد منها فكل ذلك لان النساء والخرس ملكه وانما او ضامن الضمان
على المعير يدفع الضرر على المستجير فاذا رضى بالتمام هذا الضرر كان هو الحق ملكه وهذا اذا لم يكن القلق بضر
بالارض لركب مضارها فالحال لرب الارض لانه صاحب اصل المستجير صاحب سنا فكان الخارضا صاحب الاصل
لرجوعه **قول** وقتا ولم يوقت لان ادراكه وما معلوما فكان في الركوب سنا عار المعير فكان في القلق لان
في قلع الزرع ضرر للمستجير في ابطال ملكه وفي التركة للمستجير ضرر بالمعير من حيث خسرته وضررا
لا يطل فوق ضرر الباحر علة النساء والخرس لانه ليس لاجل فكون الضرر من الخارضا بطل الحق فمرج
صاحب اصل على صاحب السنا **قول** واجرة رد العارية على المستجير والودعة على المودع والمستاجر على
المودع والمخضوع على الغاصب الموهون على المرزوم والاصل لمرزومه الرد على مخرج القبط لان الخارضا الضمان
فاذا سنا سنا في هذه المسائل اما الاول فانه يفسد نفسه والرد واجب عليه والاجرة مؤنة الرد فكون عليه
واما الثاني فلان مفعلة قبض المودع للمودع واما الثالث فلان المفعلة بحقت للمودع معنى حيث سلم الاجرة الرد
غير واجب على المستاجر انما الواجب عليه التحمل والمكسب اما الرابع فلان الرد واجب عليه لقوله صلى الله
ما احدث حتى يرد فكون مؤنة الرد واجبة عليه واما الخامس فلان مفعلة قبض استسقاء مكان فانه يفسد نفسه
قول لان رد العوارى الى ارباب الملاك الى ارباب سنا ومن سنا ربه ان كان المرط خارج الدار لانه ان
الظواهر بها يكون هناك فلا حافط كذا ذكره المبراشي **قول** ودلت المسئلة على ان المستجير لا يملك الاسماع
ومع هذا قال غيره في احد بعض مسائنا وقال مسايخ العراف ان ملك الاسماع وعلى الدعوى لانه لما ملك
الاعارة مع لفرقها بالادعاء وملك المنافع فلا يملك الاسماع وليس في ملك المنافع او لا ولو اهدت المسئلة
فان موضوع المسئلة فيها اذا كانت العارية مؤنة وقد اتمت بفضائها مدتها وحده بضر المستجير رجوعا
ولا يملك المودع الاسماع بالاساق **قول** وبما تكسب كذا عري لان رعا في اللفظة الموضوعه لهذا العقد
والكسابة بالموضوع اولى ككسابه بالمستعار وصار كاعان الثوب الدار فانه لا يملك المستغني واسكنته وله
ان لفظ الطعام ادى على المراد من الاعارة لانها محض الزعامة واعارة الاراضى قد يكون للزراعة وقد يكون

في الارض من الارض ان الموهوب ليس يجوز ان ليس موهوب وقوله مقسومة احراز عن المساع فانه اذا حاز فوض
 التمر الموهوب على الحمل ولكن ذلك التمر يسير من غيره ولا يجوز ايضا لانه غير مقسوم **قول** وقال
 الساع في حوز في الوجه من اي فيما يقسم وفيما لا يقسم بناء على ان الموهوب عقد ملك في المساع كالمسح وهذا
 لان المساع محل لما هو موهوب هذا العقد وهو الملك يكون محلا لهذا العقد اذا شرط في محل الصفه العقد
 ان يكون محلا للمعقود وقد وجد والمرتبة ان الساع لا يصفى الى القبض بخلاف الهبة لان الساع الفاسد لا يوجب الملك
 الا بالقبض بوجه في المساع كما لو جبه في غيره والمساع صلح راسا في السلم وبدل الهبة لان الهبة عقد يبرع
 فكون بمنزلة القرض والوصية والسبوع لا يمنع القرض فانه لو دفع الف درهم الى رجل على ان يكون بصدقه وما
 عليه ويعمل في الصفه الاخرى فانه يجوز ذلك مع ان القبض شرط لوجوب الملك في القرض لا بشرط القسمة
 في الوصية وهو يبرع بعد الموت فكذا البرع في الحيوة والقبض موقوف في المساع كما يصور في المفرد فان المعنى
 بالقبض السلم بناء على تسليم وحمله من الملك اذا تحقق فيه بان هب المحض وسلم الكل فصار المحض سلميا وسلم
 الكل فزوق وصار كالمساع الذي لا يملك القسمة ولنا ان الحلفاء الراشدين وغيرهم يشترطوا القسمة لان
 شرط القبض موقوف على نفعه وجوده على الحمل الهبات كشرط استيفاء القبلة في المصاهرة فاما كان موقوف
 عليه شرط المكالم فحتى لو استعمل الخطيم لا يجوز صلواته مع انه من التمسك بالسنة وهذا لان الساع موجه
 دون وجه ما دام مطلقا ودون الاطلاق لا يثبت الكمال في القبض مع السبوع مباح وجه دون وجه لان
 القبض مباح عن الخمار وهو ان نصير الشيء حراما بالنسبة للمساع في غيره موجه دون وجه لان في موجه موجه
 وفي موجه موجه في تمام الحمان بالقسمة لان القسمة مباح الاحرار المستقره وما لم يمتنع لا يصح حوز على
 الحقيقة في موجه الاخرى وذلك غير موهوب فمباح تمام الحمان لما هو له لان مال الغير غير محزول من طريق العلم
 فاذا لم يتحقق الحمان في حق ملك الغير وحقه لا يصح محزول الا غيره صارت الحمان ماقصه فلا يملكه الا فاده
 الملك لان اسرار اصل القبض معني ذلك المعنى موجود في القسمة وما وان لا يصير عقد البرع بما لوجب
 الضمان للبرع عليه في غير ما يبرع به لانه لو ملك قبل القبض طاله التسليم اليه فكذا لو ملكه قبل القسمة
 لطالته بالقسمة فصار عقد البرع موقفا لزمان القسمة عليه وهو خلاف موضوع البرع بخلاف ما لا يقسم
 لان القبض لا يصور فيه الا ما قصا فكن في ذلك الواعدا بالكمال مسددا للهبة اصلا وفيما لا يملك القسمة تنصير
 سلم حوفه فلا يملك في العاصره ولا لا السبوع حتى المطالبة بالقسمة فلا يلزم مؤنة القسمة فان قلت يستوجب
 بها ما دام فلت الهما ما قسم المستفعة وعقد البرع لا في العن فلم يكن ذلك لزماننا في عين ما يبرع به **قول** والوصية
 ليس من شرطها القبض حتى القبض ليس شرط للوصية والسبع الصحيح والقبض السبع الفاسد والعرض في السلم
 غير موقوف عليه وقوله صلح بدلا لسان الحمان لان السبع في التمسك كغيره من القبض لان القبض شرط في السلم
 والسلم على الصحة لا شرط الاسداء والتقاء اسهل من الاتداء ولا بها عقود ضمان فيجوز ان يحاق بها المقاسمة **قول**

لا يكون

والعرض يبرع حتى العرض يبرع اسداء وعقد ضمان اسما كونه مضمونا بالمثل فلا اسداء ان يحلق ضمان القسمة
 بم شبيهه بالبرع شرطنا فيه القبض لئلا يشترط فيه القسمة علما بالسبب من لان شرط القبض
 فيه غير موقوف عليه لانه في وجوده على الحمل الهبات **قول** ولو وهب شريكه العلم انه لو وهب نصيبه من الدار
 من شيء يحتمل القسمة لشرطه لم يحجز عنه لان الحكم على القبض والقبض الكامل لا يصور في الساع فان قلت القسمة
 في الهبة من غير الشريك باعتبار انه يودي الى ايجاب الضمان على المبرع فليست له عتمة بل ان العتمة قد وجدت العتمة
 الاخرى وما لم يبرع القبض لا يبرع في الجزء الساع فليست له عتمة باعتبار ان الهبة وانما سم به وبغيره وما كان
 مملوكا له وما شرط لتمام العقد فاما بعد ما سافنا وما اوله العقد دون غيره فان هب بمصا شاعا فست
 الهبة لما قلنا فان قسم وتسلم وجه لان تمام القبض السبوع والقبض ولو وهب متقاي يراود ضا في قسم
 لا يصح وان اخرجها وسلمها وكذا السبع الدبر لان العقد يضاف الى المبرع ولو وهب لغيره الواسع في الغائب
 ملكه والعقد ابطال لعدم الحمل لا سلب جائزا بوجود الحمل بل بغيره وجود الحمل الى عتمة العقد بخلاف السبع
 لانه محل اذ هو موجود وقت العقد تنصير القبض فيكون لا على سبيل الكمال اعسار الاعسار في سبب السبوع بالدهن
 للسداد في سبب الربو لان سببه الحقيقة بالحقيقة فيه لانه جعل موجودا للمعرفة **قول** وهبه الدبر الفرج
 والصفوف على ظهر الغنم والزروع والخلق في الارض والبرع على النحل من له المساع لان عدم الجواز الاتصال الموهوب بالنس
 موهوب من ملك الواهب مع امكان الفصل في القبض كالمسح **قول** واذا كان العن في موهوب
 اعلم ان العن اذا كانت في موهوب لم يردعه او عاربه او امانه ملكها بالهبة والصفوف ان لم يرد فيها فمضالا ان
 القبض ما بالهبة غير مضمون فصار اصل القبض اصل القبض موجودا فصار مضمونا للهبة بخلاف ادا باع
 الودعه مع موهوب لان السبع بعضي مضمونا ووض الودعه امانه فلا تنوب عن قبض الضمان بل يخرج الى عتمة
 القبض في امان يرجع الى موضع فيه العين ومضى من يمكن فخر مضمونا وكذا لو كانت مضمونه في يده بالقبض او بالمثل
 كالمقبوض على سبب السبوع المضمون موهوب ليجب وقت الملك مجرد العقد لوجود اصل القبض في يده بخلاف ما اذا
 كان مضمونا بغيره كالموهوب في المسح فانه يحتاج فيها الى عتمة القبض **قول** لان يده كده بناء على رد الودع
 بخلافه رد الودع حكما فيمكن ان يرجع في امانه بالرد التي هي في يده معام يده فان قلت قد علم اذا وهب الودع من
 الودع جاز ولو كانت يده كده الودع لم يكن ايضا لنفسه حكم يده قلت الودع في الحقيقة فاعسار هذه الحقيقة
 جعله فاقصا بنفسه يده فامت فمضمون الودع مادام يه في الحفظ عاملا للمودع وذا قبل المملك ما بعد ذلك فهو
 عامل بنفسه ولو رجع رجل سلمه يده وهبه لانه الصغير لم يجر وكذا لو غصب عنه غاصب فوهبه لانه الصغير لانه
 ليس به الرار والمقبوض منه حقيقة حكما لكونه مضمونا على المبرع والخاصة بالضمان انما يكون موقوف على رد الواعده
 معا فاسد وسلمه يده وهبه لانه الصغير لم يجر لانه خرج عن ملكه وقد وهب لانه لا يملك فلا يجوز ان يرد له غير حقيقة حكما
قول وان وهب له لاجنبي حتى اذا وهب للسلم هبة تمت بغيره وما والا في الجواب لاب عدائه وصفا

لان هؤلاء ولاه وقد يحضر التصرف بحاله وكذا اذا كان في حرامه واجبي فمضيهما له حائل لان محموله فيما يحضر
مفعلة للتعظيم طفر عن لسانه لا يرى انه احق بحفظه وبريدته وهذا من ضرورات الحفظ فكون حكمه حكم الحفظ
وهذا لان الحفظ يحصل بالتصديق لانه لا يكتسب له لانه لا يكتسب له لانه لا يكتسب له لانه لا يكتسب له
في حقه فصار ذلك من ضروراته لا يرى انه لو اريد احتج ان يبرعه لم يكن ذلك لانه ان سلم في علم الاعمال
والخلف يحمل على الاصل **قول** بعد الرافق علم ان يضر روح الصغير بعد الرافق حائل وان كان الولاء عليها
للادب وول الزوج لانه اقام الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ ما لها بعد الرافق ومض الجبهه من الحفظ
فمقوم الزوج في مقام الاب ولكن اذا مضى الاب صح لصام ولانته ويمكن مع حفظ الاب غلاظ يرام ومن يحوله
غيرها فانهم لا يملكونه الا بعد موت الاب وغيبته غيبه مقطعة في الصحيح لانه انما يصح مضيهم عليه للضرور
ولا ضرورة عند حضوره ولانته عليه وولاه الزوج فهو يرضى الارامورها المدة لانه وان لم يرضوا لم يرضوا
لم يرضوا مضى الزوج لها لان اعتبار ذلك حكمه ان يحولها وان لم يرضوا لم يرضوا **قول** في الرافق
في الصحيح المشايخ من سوي الزوج وبسبب الاحتج بلام والجدد يراخ في انه يجوز مضى هؤلاء عن الصغير متى كان
الصغير في عياله وان كان له زوج حاضرا في الزوج ومنهم من يفرق بين الزوج ومنهم فانهم لا يملكون مضى الجبهه للصغير
الا بعد موت الاب وغيبته غيبه مقطعة وفي الانصاف ففضل الزوج انما يجوز اذا لم يكن الاب جبارا **قول** وقال
صحيح بناء على انه يملك احد حصل في كل هذا الشيء منهما الا انه يملك العض منه والعض منه لانه حسن يكون يملك
لا يملك واحد او قصه اضاف العقد لهما اضافة واحدة ان يكون ملكا واحدا وما قد مضىها عمله فلا يسوع ولهذا
لو رهن اده من رجلين هذا واحدا وصح ولو دخل في الشروع لما صح اذا رهن السبع في الرهن اكرهني لصح الرهن
في ساع الاحتمال المقسمه بخلاف الجبهه والاحتمال من ربح ان الملك من على السبع في النصف لهذا في النصف لهذا الاجماع
والبعض لا يحق في المشايخ وهذا لانه لما استل الملك حصل لهما شائعا استل الملك فخرج ساعا اذا الملك حكم الملك
ومتي حكما سون الملك النصف لهذا وفي النصف لهذا فحكمنا انه يملك النصف من هذا وملك النصف هذا
ولهذا لو كان فيهما لا ينقسم فكل واحد منهما صح وان لم يكن يملك النصف فكل واحد منهما صح بخلاف الرهن لان حكمه باس
على المناصف بل يملك على سبيل الكمال حق كل واحد منهما لان حكم الرهن ملك الحسن وصور ان يكون ملك الحسن باسا
لكل واحد منهما على الكمال لا يصح في الحسن وصور ان يكون الرهن الواحد محبوسا على الكمال على هذا في الكمال
بخلاف ملك العين فانه لا يصور باسا له لكل واحد على سبيل الكمال لهذا الوضي من احد ما لا يكون ان يسترد شيئا
من الرهن لم يضر من الاخر بخلاف الاجارة من رجلين فانها جازية بمعنى ان اجارة نصف الدار باطله لان المانع استحقاق
عود المساجل الى يد الموجه مدة الاجارة حكم المماناة ودان لو وحد في الاجارة من اسين ولهذا اجارة احد السركين
من شريكه بخلاف الجبهه لان الواجب هنا البصر عند تحق السبع ومدة التسليم وهو يقع حمله **قول** اذا مضى
على محتاج من عشرة دراهم او وهبها له ما حار ولو مضى في ما على عشرين او وهبها لهما لم يجز ولا يجوز للحسن ايضا

وطاصله انه اذا اثار الصدقة على اسير لم يجز الجبهه لاسيما غير انه جعل الجبهه محازا عن الصدقة اذا اثاره في الفقر
والصدقة محازا عن الجبهه اذا اثاره في الغنى لوجود المجوز اذ كل واحد منهما يملك غير يدان ذكر في الاصل عقب
مسئله الجبهه وكذا في الصدقة وهذا يدل على التصديق على اسير في احتياقه القسمه باطله عند لي حسيه ربح
كالجبهه ويسوي بينهما في الاصل ورفق بينهما في الجامع الصغير ووجه ذلك الرواية ان الصدقة باطله في الشايح
كالجبهه لموقفها على العوض من حيث يسوي في هذا ايضا اذ المفسد واحد وهو السبع ووجه الفرق على رواه
الجامع الصغير ان الصدقة يقع به تعالى لهذا لم يكن فيها ربح وانما يصير للفقر سانه عن الله تعالى حكم الرزق
الموعود والله تعالى احد لا سري له فلا يمكن السبع فيها فصح كالجبهه اذا وضعت لواحد وفيها اسباب
حكم الوكالة عن الموهوب لم فاما الجبهه فانما يقع للموهوب فيمكن السبع عند تحديد الموهوب فيصير الجبهه
ومل المذكور في الجامع الصغير هو الصحيح والمراد بالذكر في الاصل بقوله وكذلك الصدقة على الغنى فحلي هذا
الناويل لا محالة من الروايات فلا يحتاج الى الفرق **قول** وكذا عمداي من على اصله على هذه هبة واحدة
من رجلين نضر على المناصف ولم يضر ان يوصف بمولنا حوزا الجبهه لرجل على سبيل رانه لم يقصد به اسام
في الاصل فاذ اضر على الاعمار على المناصف علمنا ان قصدا سائر الحكم في المحض لهذا والعوض قد اضر فيه
السبع ولهذا جازيا الرهن من اسير عند عدم المعرض للاعاض اذا اضر للاعاض ان كان الرهن كما هذا الشيء
على سبيل يكون المصنف رهنا عند هذا والمصنف عند هذا كان فاسدا لان المصنف سرق العقد كذا هذا واما
اذا اضر على الساصف فقد يمكن بمصنف العقد يجعل هذا محازا عن الموجب ان يطلق العقد بقصده فلم يضر
سبوعا في العقد بخلاف اذا اضر على التنازل لان يطلق العقد لا يقضي وقوع الحكم على المسال فلا يمكن لرجل محازا
عن موجب العقد يقضي سبوعا في العقد ففسد لان الفرق بينهما اذا اضر على الاعاض مساويا ومساويا
ظاهر لان حاله المفضل متى كان لا يخالف حالة الاجمال فالمفضل يقع له وامتى كان بخالف حالة الاجمال فلا بد
من اعتبار المفضل لان كلام العاقل يحمل على المعادة وما يمكن واذا لم يكن مفيدا اعتبر فاذا اضر فيهما فالفضل
لا يخالف الاجمال لان موجب العقد عند الاجمال هو المصنف فلا اعتبر بفضله واذا اضر فيهما فالفضل
خالف الاجمال فلا بد من اعتباره واذا اعتبر سرق العقد ونظر السبع في كلا العقد من هذا خالف الرهن فان
حاله المفضل عه خالف حالة الاجمال في الوجهين لان عند الاجمال يستحق الحسن لكل واحد منهما في الكل وعند المفضل
لا يستحق سواهما كان المفضل متساويا او مفضلا اعلم انه لو وهب ساعا في دار او طعاما في حرات سلمهما
اي الدار والحراب فانها صحت الهبة في الساع والطعام ولو وهبت ارضاها ساع الواهب وسلم الكل الى
الموهوب لم او وهب حرايا وفسطعام الواهب سلم الحرايا لا يصح الهبة والاصل للموهوب اذا كان مستغولا
لا يملك الواهب بيع التسليم معصية الهبة ومتى كان الموهوب مستغلا مع التسليم فصحت الهبة ففي الفصل
الاول الموهوب مستغلا مستغولا في الفصل الثاني الموهوب مستغول يملك الواهب وهذا لان المظنون مشغل

باب في الرجوع في الهبة

الطريق الى الطريق لا يستعمل المطر في باب الرجوع في الهبة
انه لما ذكر ان حكم الهبة سوت للملك للموهوب له غير لازم حتى يصح الرجوع والفسخ احاج الى بيان مواضع
الرجوع ومواجهه **قول** وقال السافعي لا رجوع فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا رجوع الواهبة الا الوالد فيما
بنت كولد وفي رواية لا حل ولا يجوز الاقدام على ربح الحرام سرعا ولا عقد عليك فوجب لزوم كالمسح وهذا
لان الرجوع بصاد المقصود بالملك الحق لا يعقد بوجوب ما انصاف المقصود به وانما يستحق الرجوع
فما من الوالد للولد والولد لان اخرجته عن ملكه لم يملك لان الولد كسبه وبعضه فلم يتم الملك لنا قوله صلى الله عليه وسلم
اخرى ببنته ما لم يمت منها اي لم يعرض المراد حق الرجوع بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم
واضافها الى الواهبة باعتبار انها كانت له كرجل يقول كلنا حمر فلان الحمار وان كان اسداه منه ولانه مدحق
الحق الى وصول العوض اليه وذا في حق الرجوع بعد التسليم ولانه استلوا هبة حقا اغلب من حق الموهوب ولا يحل
الحق في حق الواهبة عليها لا بعد تمام الهبة بالقبض لا حق للموهوب له قبل القبض لان فان المقصود بالقبض
مستل للعاقبة ولانه الفسخ فبالضرر الناشئ من زوال الملك الحالى عن المقصود كالمشترى اذا اوصد المشركى عبا
وهذا لان المقصود بالهبة للاطراف العوض المكافاة عادة ولهذا قال لا يادى عروض ومدايد السبع قال صلى
الله عليه وسلم ما دوا حابوا والمعروف كالمشروط والفاعل بمعنى وجود الفعل من الحاشى المراد بما روى في السفر بالرجوع
من غير رضا ولا رضا الوالد اذا احاج الى ذلك فانه سفر بالاحد الحاجة وسمى ذكر رجوعا باعتبار الظاهر
وان لم يكن رجوعا في الحكم كما روى ان عمر رضي الله عنه عمل جلا على فريسي سبيل الله ثم راي في كفر فريسي ما
فادان سبويه فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتجدي ههنا مع ان الشري لا يكون رجوعا والمراد
لا حل الرجوع ديانة ومروءة لقوله صلى الله عليه وسلم لا حل لرجل يومئذ بالله والنوم الاخران يستعان به الى حصة جامع
الى الملقوق كذا لريانه والحروة وان كان جازا في الحكم اذا لم يكن عليه راحا وهكذا يقول الملقوق بالمرور الرجوع
ويكره الا يرى الى قوله علم العار في هبة كالعائد في شبه وهذا التسليم في معنى الاستسباح والاستسبح
في حرمه الرجوع كما زعم السافعي الا ترى انه قال في رواية كالحل بوصف الفسخ لا المحرم وبه يقول انه
نفسه **قول** ثم للرجوع موانع وما يمتنع معها احدها فسخ العوض لما روي ان حق الرجوع في الهبة كما
يحل في مقصوده وقد عدم ذلك بوصول العوض اليه فهو كالمسرى بعد المسح عسافقروا الحب قبل ان يرد
قول او يرد رزاده متصلة كالغرس في السنا والسمن لان الرجوع انما يصح في الموهوب الرزاده ليست
موهوبه فلم يصح الرجوع فيها وهو معنى قوله لا يرد الا ان كان الى اخره **قول** او يموت احد العاقدين ما اذا
مات الموهوب له فلان الملك فلا يسل الى الورثه فصارت كانه العمل اليه في حال حيوة واماد اما فلان الوارث
لم يوجب الملك له ولا يكون له حق الرجوع والنظر في اوجب حق الرجوع للموهوب له وليس له الهبة لان ربحا عرض
الواهبة لها بالجود والسخاوة ورجوع الوارث بطلان ذلك **قول** او يخرج الهبة عن ملك الموهوب له لانه

حصل بسلطه وسعي الانسان في بعض ما من مودود ولا يرد الملك كقيد العنز وقد بدل الملك بغيره
السلب **قول** وكان ذلك زيادة فيها للسلب ان يرجع في شيء منها اما في موضع البناء والتخليل كالسبا والنخل
زاده متصلة بالموهوب لانها غير متولدة من اصل المعنى الذي لا جله امسح الرجوع في الزيادة المتصلة
المسولة بوجوده في غير المتولدة اذا كانت متصلة بمسح الرجوع واما في الماني فلان البناء والتخليل فاحصة من الارض
بحد زاده في الكل الا يرى انه يرد اد ماله الكل **قول** وكان ذلك زيادة فيها اي هذا اذا بنى ما يحد زاده فان
كان مما لا يحد فصان ما يحد من الرجوع لعدم المانع وهو زيادة ماله الموهوب بزيادة في عسبه حتى لو بنى كافا
صغيرا بحث لا يحد زاده اصلا فلا عسبه به **قول** ولان المقصود بصله الرحم لان الصلة واحدة في المحارم وكل
عقد اذا قد مقصوده بلزوم **قول** وكذلك ما وهب احد الزوجين للآخر ثوبا او غيرها اي الروضة بغير العزم في
التواصل بدل ليل حرمان الموارث بينهما ومطالان السهادة وكل المقصود الصلة وقد حصل انما سطر الى هذا المقصود
وما الهبة حتى لو وهب لمرأته ثم نكحها لم يرجع فيها ولو وهب لمرأته هبة ثم ما بها فليس له الرجوع فيها لان
الهبة لما كانت في حال قيام الزوجية علم انه لم يكن مقصوده العوض بل عسقه ما يحد معنى السكن والازدواج
وفي الرجوع انقاع الحد او فسادها او الفسخ والزوجية لمعنى لا لفه والمودة فلا يجوز احدهما الا فساد
على ما يضافه فكان هذا مانعا من الرجوع كالفراية **قول** وان عوض الموهوب له سبعا فقبض الواهبة
العوض بطل حق الرجوع لان العوض بغير العرض وهو اسقاط حق الرجوع للواهبة بغيره فصحح الاصل في
حق الموهوب له كبدل الخلع والصلح عديم العدة فانه لما كان بدل الا اسقاط حق الرجوع الاصل في **قول**
واذا قال الموهوب له للواهبة خذ هذا عوض ههنا ونوا ما اريد لاعتبارها او مقابلتها او مكانها فقبض الواهبة
سقط حق الرجوع لان السطر في العوض لا في بلفظ بعلم الواهبة انه بقطعة جزء اصغره وقد حصل ذلك
بهذه الالفاظ وانما سلب الحكم على ما هو المقصود فاذا حصل ذلك فالعبارة في سوا ولو وهب للواهبة ما لم يسل
هذا عوض ههنا وما ساكله فللواهبة الرجوع في هبته لانه لم يصف ملكه الى هبته كان فخله هبة مسداة
لا عوضا فلذلك احدهما ان يرجع ولا اسقوط حق الرجوع لحصول مقصود الواهبة وانما علم ذلك اذا ربح انه
عوض برضي به فاما ما روي في ملك المطلق فحمل الاساءة وكحمل المحازاة فلا يسل حق الرجوع بالسك **قول**
وقال في رجوع المصنف حتى اذا اسحق نصف العوض لرجوع نصف الهبة وهذا لان كل احد منهما صار
مقابلة الاخر سح الاخر في العوض فاذا اسحق نصف احد ما يكون المستحق عليه الرجوع على صاحبه ما ساءله وهذا
معنى قوله اعسار انا العوض الاخر فلنا ان المستحق خرج من كونه عوضا وصار كان لم يكن وما يبيع بصله الكل
ابتداء ولو عوضا ابتداء لهذا النصف لم يرجع في شيء من الهبة فكذا انصاف هذا معنى انه بصله عوضا عن الكل
قول الا انه يحبر بعضنا انما يمكن الخلل في رضا الواهبة فكان ما يرد في ما ساءل المحارم فان شاء رده ما يبيع رجع لانه
انما رضى بسقوط حقه في الرجوع لتسلم له كل العوض ولم يسل وان ساءل مسك ما يبيع لم يرجع في شيء وحاصل الفرق

من استحقاق الهبة والهبة وصفها العوض للمعوض ملكه العوض بمقتضى المقابله فاما الواهب فملكه ابتداء غير
ان مقابلته شيء فلم يعتبر في حقه حكم المقابله ثم ما ان العوض في استحقاقه في الرجوع والخروج من العوض ذلك بمنزله
الكل اذ اتم رضاه به ولا للعوض به ابتداء الهبة حيث لم يعرض بمقادير مخرج وسهله المبادله حيث انه ملكه
مضافا الى الهبة فليس به بالمبادله اذا استحق الكل في الهبة وليس به باسداء الهبة اذا استحق النصف لا رجوع
في شيء من الهبة الا ان يرد ما بقي **قوله** لان المانع حصل بالنصف حتى لا يرجع حتى ياتي في كل جزء منه والعوض
مانع فافا وجد المانع في النصف مسج بقدره **قوله** ولا يصح الرجوع الا بتراضها او حكم الحاكم لان الرجوع
في الهبة مختلف من العلماء فمنهم من يرى في اصله وهاء لان الواهب ان كان يملكه بحقه للمعوض
منع ملكه وفي حصول المقصود وعدمه حماه فالحال ان يكون مراده الموات واليحيى وعلى هذا لا يرجع لحصول المقصود
ومن الحائز ان يكون مراده العوض وعلى هذا يرجع فلا يرد الفصل بالرضا والعرض والرجوع ضيق العقد
ولا يصح الا بتراضه ولا بغيره وهو القاضى ومنها لو اشتهر على نفسه بما كالدنيا لعيب بعد القبض
قوله حتى لو كانت الهبة عمدا فاعقده او باعها الموهوب لم قبل القبض به القاضى للواهب فلهما يصح
الموهوب له لانه لا يرد في ملكه الا بالعوض ولو منع بعد الرجوع قبل القبض فلهما يصح للمعوض عليه وهذا دأب
فيه وكذا اذا اهلكه بعد القبض لم يضمن لان اصل قبضه لم يكن موجبا ضمانا للمعوض عليه وهذا دأب
واسداده الشيء معبده باصله الا ان يمنعه بعد القبض وقد طلب منه الواهب لان المنع بعد الطلب
بوجوب الضمان في الاثبات **قوله** يكون ضمانا من اصل معهود الملك لعدم حتى لا يسطر مضى الواهب
لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود الملك لعدم ويصح في الساع لما سئنا وقال في الرجوع
بغير رضاه بمنزله الهبة المسددة لعود الملك اليه بتراضها فلهما يصح عقد احدى في قولنا ان عقد
الهبة وقع حائزا موصيا حتى النسخ فكان النسخ موقفا حقا باسالة فظهر على الاطلاق ان في نظر الفسخ
في الرجوع في الهبة من كل وجه في الصورين وبما الرضا والعرض والرد بالرضا بخلاف الرد بالعيب فانه
لا يكون مستغنيا في الصورين بل يكون مستغنيا في الرد بالعرض لا غير لان استسناء الحق لا يوقف على العوض اختلف
الرد بالعيب بعد القبض اذا كان بغير رضاه فانه يعتبر عقدا حديدا في قولنا لان المسد في الحق له
في النسخ وانما حقه في صفه السلامه فاذا لم يكن سليما واما المسد وكان له ان لا يرضى بسبب الحق النسخ
ضرورته فيوقف لزوم موجب النسخ في حق البائس على العوض **قوله** وادلف المعين الموهوب
واسحقه مستحق وضيم الموهوب لم يرجع على الواهب شيء لانها عقد مبيع فلا يستحق السلامه بخلاف
المعاوضات وهو غير عامل في العوض لا يرجع بخلاف المودع اذا اهلكته لودعه في يده فاستحقها
مستحق فانه يرجع على المودع لان المودع عامل للمودع في الحفظ والخروج وسبب الرجوع في ضمير
المعاوضه لا في البرعات اعلم انهم معوا الموانع كله في مخرج حرقه والمهم موت احدى والآخر العوض

والخاء المخرج عن ملك الموهوب له والزاء الزوجية والقاف القزام والمهاء هلاك الموب **قوله** واذا ذهب
سقط العوض صورته ان يبيع عمده لرجل ان يبيع الموهوب له عمده الى قوله وقال في السافعي بعد خا
ابتداء واسها حتى يبيع الملك مجرد العقد ولا سطله السئوع لان هذا النصف محاوضه معنى لرجل ان
يعرف اللفظا كان سعا كقوله وهبت هذا لك كذا او ملكك كذا وهذا لان سطر العوض ساعا في السع
ويحصر بالمعاوضات والعرض في العقود للمعاني لا للالفاظ الا يرى في الكفايه سطر براءة الاصيل
حواله والحواله شرط مطاله الاصيل فانه لو وهب منه لرجل يكون كاحا ولو وهب لمراته لنفسه يكون كفايه
طلافا ولو وهب عمده لنفسه كالا عفا ولو وهب لغيره لم يملكه كان ابراء فاللفظ واحد واحلف في العقود
لا خلاف المعنى المقصود كحقن ما قاله اصحابنا ان ما استعمل على وجه من الحق من ماله ان يجره ابتداء
اعسار اللفظ وسعا اسها اعسار للمعنى كالهبة في المرض به ابتداء اعسار اللفظ حتى يطل بغيره
وبالسئوع وصته اسها باعسار المعنى حتى يعبر بالهبة وهذا لان اللفظ قالت المعنى فلهذا اعسار
الا اذا عذر المحج للمنافاه كما فناد كرام المسائل فوجب اعسار المعنى وسقط اعسار اللفظ بوجه اللغو
عليه ولا منافاه ههنا فان قلت قد حكمت المنافاه ههنا لان قصه السج اللزوم ويرسل الملك عليه ولا
فصل حكم الهبة على عكسه وساق في اللزوم من سطر لمسا في اللزوم من صحيح المنافاه باللسج والهبة ضرور
قلت السج يكون غير لازم للسج بالخيار وقد استرقت الملك عليه كما في السج الفاسد لموقعه على وجود القبض
فلم يكن اللزوم والبرسح لوازمه ضرور والهبة تفج لازمه كهبه القرب وغيره وقد يرد الملك عليها
بلا فصل كما لو كانت الهبة في يد الموهوب لم يملكه بغير اللزوم وعدم البرسح لوازمها ضرور على السج
الحج من المضاف في حاله واحده فاما اذا جعلناها هبة ابتداء وسعا اسها ولا وهذا بخلاف سجع العدين
نفسه لانه لا يمكن فيه عفو السج والاعفاء لانه لا يمكن في السج بوجه ما اذا جعلنا الصلح بالكالهبة
لانه لا يملك غيره فكيف نفسه **قوله** ذكر هذا الفصل في اخالهبة فاما مقام حوله مسائل مبدية في ما يبر
المواضع **قوله** وحدها حاربه الاجلها صحت الهبة في الام والولد وبطل الاستسناء اعلم ان استسناء
ما في البطر يفسد بطله اقسام في قسم يجوز التصرف وسطل الاستسناء كالهبة والنكاح والخلع والعص
عزوم العدم لان الاستسناء لا يعمل الا في الحال الذي يحل فيه العقد فاذا لم يصح عقد الهبة على ما في البطر لكونه هنا
لما عرفت التبرع اليه لكن محال الاستسناء فكان هذا شرط فاسدا والهبة ونحوها لا سطل في الفاسدة
واما السطر الفاسد موقوف في العقود السريعة لان الحسيات اذا وجدت لا مرد لها فلا يمكن الرجوع عما وصى
قسم يجوز اصل التصرف في السج والاجازة والرهان هذه العقود سطل في السطر الفاسد على ما عرفت فاذا
ما استسناء الحمل في قسم يجوز التصرف والاستسناء جمعا كالموصية لان افراد الحمل بالوصية جائز فكذا استسناؤه
قوله ولود يوما في بطنها م وهبها لم يبر الفرق بينهما ان التبرع لا يملك المذبر والموهوب منصل

عالم ليس هو هوى ملك الواهب فصار كهبه المساع فيما تقسم او كهبه شئ ما هو غول ملك الواهب
فلم يحرفا ما لا اعتاق فميريل ملك المعترف اذ اوهب الام سعد اعتاق المحرف الموهوب غير متصل باليس
موهوب ملك الواهب فهو كما لو وهب رضا وفيها اس الواهب اصف سلمها الى الموهوب فان
الهبه سم كذا هنا **قول** وحرف على اخالف درهم فقال اذا جاء عد فهو كذا واسمه يرى او قال اذا
ادسا الى نصف فلك نصفه او ان يرى من النصف الباقي فهو باطل لان ملكك الذي فيه معنى الاسقاط
وابراء الذي اسقاط فيه معنى الملك فصار كل واحد منهما ملكا من وجه واسقاط من وجه وهذا لان الذين
مال بالنظر الى المال حتى حصه الزكوة ووصف بالنظر الى الحال حتى لا تحت لو حلف لئلا مال بالذين لهذا
يريد الرد وموابة الملك ثم بلا قبول ما يمان اذ اسقاط والتعلق بالسطر مسروق في الاسقاطات
المحضة دون ما فيه معنى الملك **قول** والعمرى طرزه اعلم ان تفسير العمرى يقول جعلت هذه
الدار لكم عمرى فاذا امت فميرى رد على مصحح الهبه لان هذا السطر لا يمنع اصل الملك اعلم ان حاصل الاختلاف
بينهم ارجع الى تفسير الرقي مع اتفاقهم انها من المرافيه فحمل ابو يوسف رج هذا اللفظ على انه ملك للحال
والرجوع الى الواهب مسطر فكون كالعمرى والرافيه في نفس الملك على ما قال المتز فكان هذا تعليق
الملك للحظر وهو موت الملك قبله واد المصحح هبه عندهما يكون عارته **فصل في الصدقة**
لما ساركت الصدقة الهبه في السروط والمحرمات فصارها بعصل المحلها اناها في الحكم وعدم الهبه
لعمومها في حق المسلم والكافر وكمر بغيرها **قول** لما سار في الهبه اذ اده ثوله ولا في كونه الزامه
سالم بل يترمه وما هو القسمة **قول** والارجوع في الصدقة وان كان كالهبه حيا بالاصح الا القبر
والاصح في مساع حيا القسمة انه يبرع كالهبه لان انه الرجوع في الهبه لعدم حصول المقصود وهنا
المطلوب بالصدقة بل السوار وقد حصل فلا يرجع **قول** وكذا اذا صدق على غير اعلم انه لو صدق على
عنى او وهب لفقر لا يرجع اعسار اللفظ في المسئلة الاولى المعنى الناسه وحق الرجوع ضعيف فاذا
وقع السك فلا يرجع وراعى اناس والصدقة على المعنى الهبه سواء انا بقصد العوض ون السوار الارى
ان حق الفقير محل الهبه والصدقة سواء في المقصود وبها السوار فكل ذلك هو المعنى الصدقة والهبه
سواء بقصد العوض ون السوار وكما يقول ذكره لفظه الصدقة ما يدل على انه لم يقصد العوض
وبراعاه لفظه اولى من اعاه حال الملك بم الصدقة على المعنى كونه سخي به ما يكون غنا ملك
النصاب له عمل كبر والناس بصدقون على اصل هذا النسل السوار كذا في المبسوط **قول** وحينئذ ان صدق
عالمه الى اخره الاصل فيه ان كان الحد معصرا كاجار الله تعالى لانه احدا به ولهذا يجوز ايجاز شئ ليس حسيه
مشروعا و اجاز الله الصدقة بغيره الى ما فيه الزكوة فكذا اجابه والتخصيص لفظه الملك فميرى على العموم
والاصح انها سواء سواء على المليونم باللفظين العاقل كالحا صه لعارف ماء واسه اعلم

كتاب الاحكام اعلم لرواى الدين يحق العهود ورواى الدنيا
مصحح العقود والعقود ضايف عقود معاوضات وشرعا وعقود المعاوضات ضايف برود على
الاعمان بالساعات وضرب برود على المنافع كالا حارات والعقود الواردة على الاعمان اقوى الزم الوارده
على المنافع فاسبب الاجاز الهبه من حيث الملك لكن عدم الهبه عليها الوجود المتضمن لان الاعيان مقدم
على المنافع ثم اعلم للاحاز سح منفعة معلومه باجر معلوم سرعها بالكتاب قال تعالى على التاجر في ثمانى
سح وسرعه من ثمانى بالمرئى حتى يقوم الدليل على سح والسنه باذكر في المتن اجماع الامه والعاس ما ي
جوارها ثناء على العقد برود على المحدوم هل المنفعة التي يوجد في هذه الاجاز والمحدوم للسح محل للعقد
لانه ليس شئ مستحيل وصفه بانه معقود عليه ولانه لا بد من ملك المعقود عليه بعد الوجود لا انعقاد
العقد والمحدوم لا يوصف لانه مملوك ولا ملك جعل العقد مضافا الى زمان الوجود لان المعاوضات لا تحتل
الاضافه كالسح وانما جوارها الحاجه الناس اليها فالفقير محتاج الى المال العنى والغنى محتاج الى عمل الفقير
وحاجه الناس اصل في سرح العقود وسرعه ليرفع الحاجه وانما ساعد بلفظين جبرهما على الماضى نحو
ان يقول احدهما احرت ويقول الاخر فقلت لا ساعد بلفظين جبرهما على المستقبل نحو ليقول احدهما يقول
الاخر احرا عسار السح المنفعة سرح العنى محتاج الى ما كان كسفه لا انعقاد بقول العمد عدا ساعد ساعه
فساعه في حق المحل على حسب حدود المنافع والعرض جعلت جلبا عن المنفعة في حق اضافة العقد ووسط الاجاز
بالقول عند الاضافه الى العنى ثم عمل العقد المتعقد بطراره في حق المنفعة ملكا واسحقا فالعقد طال الوجود
المنفعة وهذا كالسليم وانه نعم الزم الذي هو محل المسلم في مقام ملك المعقود عليه في حكم حوازالسليم عند
السافح بجعل المنافع المحدومه موجوده حكما ضرورة تصحيح العقد فان العقد يستند على محلا ساعد
اذا السرح حكم بالانعقاد والرزوم وهو وصف العقد المتعقد محكما بوجود المحل ساعد العقد **قول**
والاصح حيه يكون المنافع معلومه والاجرة معلومه لما روي في الاجرة ويست الحكم في المنفعة دلاله لان
الاستراطيه لقطع المنازعه والمنفعة سار كها في هذا المعنى لان سرع المعوضات لقطع المنازعه
والجها له في العقود عليه والمعقود به بعضه الى المنازعه المتسلمه كالجها له في السح والتم
فسرط اعلامها لقطع المنازعه وبمها للفقار به ما تبال التسليم **قول** وما جاز ان يكون مالى السح العقود
والمكمل والموزون صحيح يكون اجرة في الاجاز سح المنفعة والاجرة المنفعة معصم من السح
قول وما لا يصلح مما يصلح اجرة اصلا كالاعمان من السح والساب **قول** صلا حيه غير اى غير التمر
لان الاجرة عوض مالى فكل ما هو مالى يصلح عوضا لاجرة اما التمر فاعنى الذمه ويخص به الذمه ثم اعلم
الاجرة ان كان حرا بقود سمان العمد وسان الصنفه انه حدا ووسط او ردى ان كان سلا لاجرة مكلا او موزونا
او عدد ما معادرا ما اعلامها سمان العمد والصنفه ويحتاج الى بيان كان لا نقاء اذا كان له حركه مؤنه عند التمر

وان كانت عرضا او مونا سبوط فيه سراط السلم لان جود السراح ساقى الزمة عرف السبع والسبع وورده
بطريق السلم وفي هذا اذا كانت الاجرة عنفا فاعلامه بالاسارة ابلغ اسباب التعريف وان كان الاجر حولا
لا يجوز الا اذا كان عنفا لان الحيوان لا يحس في الزمة بدلا عما هو مال **قول** والمنافع ما تضره وحاوله
اعلم ان اعلام المنفعة فطر وطبعه اما بيان المدة كاستحار الدور واما بيان العمل فاما ان يحمله كمن
استاجر رجلا على صنع ثوب او اما ان يسانه كمن استاجر رجلا ليقبل له هذا الطعام لما عرف عامة في المتن
باب الاجرة متى يستحق لما ذكر ان صحة الاجارة موقوفة الى ان يكون
الاجر معلوما احاج الى بيان وقت وجوبها بذكره وما يتعلق به **قول** الاجر لا يحق العقد حتى الاجر
لا يملك بفصل العقد ولا يحس له به عند انشاؤه او دنيا وانما يملك بالتجمل او غير سراط او سراط التجمل
او باستيفاء المعقود عليه وقال السافعي يملك بفصل العقد ويحس له عند تسليم الدار والادابة
الى المستاجر بغير ما قاله ابن فنجي انها عقد معاوضة مطلقه بوجوب ملك البدل لنفسه العقد السع وهذا
لان المنافع المعدومة صارت موجودة حكما في حق انعقاد العقد لان سراط جواز العقد ان يكون المعقود
عليه موجودا معدورا بالتسليم وللستارح ولانه جعل المعدوم حصة موجودا كما جعل المظنة في الرجم
والاحوة فيها كالحج حكما في حق الارث والحنو الوصية وكما جعل الحصة كالمستحق كما هو المهر للزوجة
بدار الحرج وهذا كالتسليم فانه سعة المعدوم حصة لكن السع جعل العمل المعدوم حصة كالموجود حكما
في حق جواز التسليم فكذا هنا جعل منفعة العائن حكما كملك البدل في العقد الوارد على العائن
من نفسه فكذا في العقد الوارد على المنفعة والدليل على ان المنفعة في حكم العائن هي الاستسجار باجره بوجوب
وما للسع حتى هو دون الدن والدن حرام بغير ما قاله اصحابنا ان هذا عقد معاوضة بمعنى بعض
البدل سعة الملك والتسليم اي يمتد الملك في العوض معا كالسع لان حصة المعاوضة المساواة
م احد البدل في هو المنفعة لم يصير محلوها بنفس العقد بل تراخي حكم العقد فيها الى حين وجودها فلما انشاها
وهذا لانه معدوم في نفسه والملك صفة الموجود فلا يصف المعدوم به وهذا هو ملك المعقود عليه في الحال
فلو ملك البدل ملكا غير عوض في ذلك لفسد المعاوضة وحاول لفسد اعسار المنفعة المعدومة حطت
موجوده حكما وكلف بقال هذا الموجود من المنفعة حصة لا يعلل العقد لانها عرض لا سعة زمان
والتسليم حكم العقد يكون غيبه وفيما لا ينفاء له لا يصور تسليمه حكم العقد لا يكون محلا للعقد المعاوضة
بل باعتبار ان العائن التي يتوكل بوجود المنفعة اتمت مقام المنفعة في حق صحتها لا يحاط بالقبول
ثم انعقاد العقد في حق المعقود عليه في حكم المضاف الى حدوثه وهو معنى قولنا ان عقد الاجارة
في حكم عقود منقولة بحد وانعقادها على حسب حدوث المنافع وانما انما السبب مقام السبب ضرورة
صحة العقد لسراط الاحاط بالقبول بعد رفقها ولا ضرور في ملك البدل بنفس العقد في حق البدل

كالعقد المضاف الى وقت الحدوث فلا يمتد الملك قبله وهذا اولى مما قاله لان ما قاله فليس له ولا حكمه
غير امر سري على يد لعل سري لان قامه السبب مقام السبب اصل السع كاقامة السفر مقام المسنة
والبطوع مقام كمال العقل وعلم حرام المطاوعة وحوازال السلم باعسار المسلم فيه احد حكم العمل وهذا سراط
فمضرا من المال في المجلس كمالا يكون ما يدنو لو كان له حكم العائن الموجود لما وجب مضرا من المال في
المجلس لو ما غرضه بخصمها بدارهم فاذا استوفى المنفعة بملك الملك الاجارة التسوية ومخفف
وكذا اذا غجل او سراط التجمل لان مضاف الملك بفصل العقد لتحقيق المساواة فاذا غجل او سراط التجمل
فقد بطلت المساواة التي يستحقها وهذا خلاف الاجارة المضافه سراط تجمل الاجرة فان الشرط
باطل لان مضاف سعة الملك البدل له ليس بمعنى العقد بل المصريح بالاضافة الى وقت في المستقبل
والمضاف الى وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت ولا سطر هذا المعنى بالسراط **قول** انفس العقد
قال القاضي في حرج الدن في المساواة لانه لا ينفذ الاجارة بالغصب ولكن بسقط الاجرة ما امتنع به
الخاص **قول** واستاجر ان افلا الموجد له بطالبه باجره كل يوم وحاشا باجره بعد الى ملكه فلما لم
ان يطالب باجره كل مرحلة وليس للقصار والخياط ان يطالب باجره حتى يفرغ من العمل الاصل للراية
معاوضه والملك المنافع سعة سوية زمان العقد فكذا الملك الاجر وجب له سعة سوية زمان العقد
ادفعه المعاوضة المساواة وادام المجد باجره بفصل العقد لا يحاط بيقول وجوده ثم قال ابو حنيفة
او لا وما قول زفر في لا يجب انفا شيء من الاجارة لا بعد استيفاء جميع المنفعة سواء كانت الاجارة معقودة
على المدة كما في حاق الدار والارض وعلى قطع المسافة الى ملكه او على العمل كما في القصار
والخياط والصانع ثم رجح عن هذا وقال في وقت الاجارة على المدة او على قطع المسافة يحاط بها بالاجر
حصة ما استوفى من المنافع اذا كان لما استوفى حصة معاوضة من الاجرة لا انفا ورجله في حله ولا يحاط
التي سعة على العمل سعة في العائن كان للعامل احتباسه فانه لا يجب انفا والاجرة لا بعد العمل كله
وان كان حصة ما استوفى من العمل معلوما الا ان يكون عمل العامل في سعة المستاجر فحينئذ يكون الحواف فيه
كالجواز انكر الكذا في الجامع الصغير لم يفتح السلام وغيره وذكر في المتن كذا اذا عملت سعة المستاجر
فلا يستوجب قبل الفراغ وجه قوله الاول للمعقود عليه شيء واحد وهو جملة المنافع في المدة فالم
سليم كله لا يجب تسليم شيء من الاجرة كما في المسح فانه لم يوجع وجوب تسليمه بل هو حصة المسح مبيع
شيء من الاجرة لو كان المعقود عليه العمل وجه قوله الثاني للملك الاجرة وجوب التسليم انما تراخي
عن العقد لضرورة تحقيق المسافات فاذا استوفى المنفعة والعقد في حق المنفعة سعة سوا
فستأجر تسليم ما عايله من الاجرة كان ينبغي ان يسلمه سافشا ولو فظون او سكن ساعه الا
استحسن او دريا سوم ومرحلة لان بعضه لا ان لا يفرغ عنه ويحتاج الى ان يسلم الاجر كل ساعة وفيه

من الخرج ما لا يخفى بعض العمل غير مقصود لانه لا ينفذ سور حطه بعضه او صنف بعضه فكذا الاستحباب
الاجر من الفاعل من العمل المسح في حكم المهرج حيث انه محبوس بالمرهون لا يستحق تسليمه الا بعد
قضاء كل الدين فكذا المسح وهكذا في كل احواله للاجتهاد فيها حتى يراعى **قول** وقال لا يستحقه
حتى يشترط وهذا اذا ضرب الدين في ملك المستاجر فان ضربه في ملك نفسه فلا يحل لاجر عنه الا بالحد عليه بعد
اقامته وعنده ما بالحد عليه بعد المسح بناء على التسريح من عام العمل عطاؤه مع الامتناع عن الفساد فنصار
كالاخراج من السور ولا في حقه رضي الله عنه لاجل عدم الاقامة والاسفاح به يمكن التسريح على ان يدعيه
ولم يلزمه فلا يلزمه كالمثل مكان الى مكان بخلاف الاقامة لانها من مبدء العمل لان صاحبها طهر من نفسه **قول**
وعند لي يوسف ومحمد بن العباس ان يضمنونه قبل الحسن العقد فكذا بعد الجبس لصاحبه الخمار ان يضمنه
فحتمه غير محمول لاجله لانه لم يصير مسلما اليه حصة **قول** وكل صاحب للسجل عمله ان في العين فليس له
ان يجلس العين لاجر كالحال وهذا يروى رواه في الحاء المهملة والجر والهم وهو كما رى الجمل الملاح لان
العين ليست بمقتود عليها والعمل الذي هو مقتود عليه حصة فدراسي واصح من السجل عمله ان في العين
حتى يعمم الامر مقام العمل فلا يكون له ولا الحسن ضرر ولا خلاف لا يبق اذ ارده انسان فانه يحسنه للعمل ولا
ان عمله لانه لا يحسن العمل لكنه لما ارده كان على سبيل الهلاك صار بمنزلة احياء العين فملكه منه فملك جليس
الحد كانه باعه منه فاما هنا فلم يوجد احياء العين لا وصف فام بالعين فملك الجبس اما القصار فان كان
بعضه بالنشاستح او سافر البصر فحق الحسن ان ياصل السور ان لم يكن في الصباح فاما اذا كان ينظر السور
لا غير فقد حصل اجر الحسن لان السافر الذي حدث الموت غير مضاعف لعمله بل السافر كان حاصلا ولكن استمر
بالدرا الوسخ فوان ذلك عمله وطهر السافر فحق الحسن ان يملك السافر صار كالحال كالمساكن بالارباح
فتحق الخسل احدا بالصنف السافر حيث المعنى فكل حق الحسن في الخطه **فصل** **قول** اذا كانوا معون
هذا هو اخسار العقبة الخ حفر لاجل الاجر وما لم يعلم فاذ او في بعض المقتود عليه وراى البعض استحق
الاجر بقدر ما اوفى بطل ما لم يوفى في الفصل في الاستاجر في الخطه من الغريم فذهب لم يجد الخطه فله
ان كان قال الاستاجر منكم المصحة في الخطه من الغريم يصف الاجر بالذهب لانه قال الاستاجر حتى اجمل الغريم
لا يحس شي لان الاجارة اخ كانت بسوط الجمل الا غير فلما في الاول فكان العقد على شتر على الذهب الى ذلك الموضع
والجمل منه الى ههنا وذهب الى ذلك الموضع فافى بعض المقتود عليه في حجب الاجر حصته كذا في الذخيرة
قول لذهب الكتاب بعد الكتاب المسهر الى هذا الحكم فيما اذا استاجر بالذهب شي ليس له حمل مؤنه
حتى لو استاجر بالذهب الطعام والمسئلة كالحال فلا اجر له بالانفاق على ما ذكر في المتن ومدايحي الجواب لانه
لو لم يشرط عليه بالحي الجواب برك الكتاب غير فما اذا كان مسا او غاسا فانه يستحق الاجر كما لو اراد فلا اجر
عند لي حصة ولي يوسف ومحمد بن العباس له اجر الزهارة ومداينه ذهب في الكتاب لانه لو ذهب الى

فلان بالبضة ولم يكن يذهب الكتاب فلا اجر له ومداينه وحدها لانه اذا لم يعد سافر فحق الى فلان اني الجواب
فله الاجر كما لا ريب او في حجب المقتود عليه وان لو كان المكتور اليه غاسا فحق الى اخره دفعه اليه
او دفع الى المكتور اليه ولم يعا ورجه غير جواب لانه اجر الزهارة كان مستاجرا لانتقال الكتاب اليه
ولم يجر الجواب بعد وجره الاتصال بقدر الامكان ولم يوجد المحي الجواب في حجب اجرا لانتقال مديا سببا الرجل
بسلع الكتاب لانه لو استاجر لسلع رسالته الى فلان بالبضة فذهب الرجل لم يعد الرسل اليه او وجد
الا انه لم يسلخه الرساله ورجع فلا اجر له بالاجماع ومداينه رد لانه لو ترك الكتاب لم يرد الى المرسل استحق
اجر الزهارة بالاجماع وهذه القصة استعدت من الذخيرة والجامع الصغير لقاضي خان

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها **قول** **ما**
الاجارة ذكر في هذا الباب ما هو المقصود منها وهو ان اجارة من غيور الاجارة وما لا يجوز **قول**
صحة العقد وان يعمل كل شيء والساس لا يجوز لان المقصود من الدار والكانون لا ينفذ ولا ينفذ ويكون
حيث السكنى ويكون حيث وضع الاستحباب في الجور ما لم يمتد من ذلك وجه الاستحسان المقصود
معلوم بالعرف وهو السكنى فيسقط اليه لان المعلوم عرفا كالمسروط فضا وله ان يسكنها ويسكنها من شاء لانه
لا ينفذ بالسكنى في ذلك لانه ان يعمل كل شيء مما لا يضر البناء ولا اطلاق في ذلك نحو الوضوء وغسل السات كسر
الحطير وضع المتاع ونحو ذلك لانه لا يسكن جدارا او اقصارا ولا طحا لانه لا يضر البناء فليس له ان يقطع
الارض ما لا يملك الحاصل لكل عمل ففسد البناء او يوضعه وله ذلك لا يصح مسحا للمستاجر مطلقا العقد
الا ان يشرطه وما لا يفسد فهو مستحق مطلقا العقد **قول** **ما** **الساحه** وما لا يضر الخ البناء والسكنى **قول**
فان اطلق الركوب قلت ذكر الاطلاق اراد بها المعجم في المسكنين بل على الركوب وليس حرجا على الاطلاق
قول كل ما يحلف بخلاف المستعمل كالفسطاط ونحوه حتى لو استاجر فسطاطا فدفعه الى غيره اجارة او اجارة
فصبه وسكن فيه فمعه عند لي يوسف لينا والسكنى بصبه واحسان مكانه وضرر ومادة وعند محمد
لا يضمن لانه للسكنى **قول** وما لا يحلف بخلاف المستعمل كالدر وبطل بعده لانه لا ينفذ لعدم التفاوت
حتى لو سطر سكنى واحدا ليسكن غيره وما يضر البناء كاسكان الحداد ونحوه خارج بدلا لالحال **قول**
لان المتعارف بناء على مطلق العقد بسفاد الاذن فيما هو معاد والبناء غير فاكالما سطرط والضرر
والكبح بالحام معاد بالسفر وعمالا سفاد كان الاذن ما عا فاولوا ذنضا لم يضمن المستاجر فيه فلذا اذا
سعرها وضررها قال بوجبه انه ضرها فاذن بالكتابة وذا بعد موجب لضمان هذا لان المستحق
بالعقد سر الدابة لا السر بصفة المحررة وهو لا يحتاج الى الضرب للكبح في اصل السر وانما استخرج بها
منها نهاية السر المحررة فيه وسور الاذن مطلق العقد بصفة على المسكن العقد على انه ان يضر الفرب
فسفد شرط السلامة لغير الزوج وزوجه ومسه في الطريق بخلاف ما اذا ان المالك له نصا لانه بعد

الاذن فعله كقول المالك **قوله** كالمرو في الطريق فوجه الاتفاق به من حيث حصول المنفعة بذلك لفعل للفاعل
لا غيره لانما انما يصح للضرر ههنا انما يصح لمنفعة نفسه لا لغيره لان حق المالك في الاجرة يقرر بدونه ومنه
سعد بسط السلاطة كالمرو في المصداق **قوله** وان استاجرها الى الحيرة ومضى منه كان سكنها السحابة
المذرو على اس مسلح الكوفة في اوزها الى القادسية ومضى موصح منه ومن الكوفة خمسة عشر ميلا ردها
الى الحيرة ثم يعقب فهو ضامن وكذا العارته قبل هذا اذا استاجرها واستعارها الى الحيرة ذاهبا لا راجعا
فاما اذا استعارها او استعارها ذاهبا وارجعا او استعارها ذاهبا وارجعا فاما اذا استاجرها لم يضمن العتد
فاذا عاد الى الحيرة عاد والعتد وان المستجير او المستاجر بما مور بالحفظ بمعنى الاجارة والاعارة او لا يمكنها
استيفاء المنفعة الا بالحفظ فاما في العتد سفي لا بالحفظ فاذا عاد الى الوفاق الامر بالحفظ لم يضمن عتدا
امر المالك بدار المامور بدار المامور كالرد الى الامر وهذا هو الطريق في المودع اذا اطلقه عاد
الى الوفاق لم يضمن في الودعة فاما اذا استاجرها واستعارها ذاهبا لا راجعا فالعتد انتهى بالوصول الى الحيرة
واذا انتهى العتد انتهى الامر بالحفظ لان الامر بالحفظ ما يستصحب الاجارة والاعارة فمضى ما يتبع
الاجارة والاعارة فاذا عاد الى الحيرة عاد الامر بالحفظ للسعيام ولا يصح عتدا بدار المالك فلا يجوز استيفاء
المودع لان الامر بالحفظ في الودعة مستصدا وهو مطلق فمسؤول كل من ما قبل الخلاف ما عده فاذا عاد
الى الوفاق عاد الامر بالحفظ فامض عتدا بدار المامور ومن قبل لا يلزم موضوع في الوجه من هذا معنى قوله
والجوارح تجري على الخلاف في الفرق للمودع بما مور بالحفظ من جهة المالك قصد انصاف وهذا امر مطلق مساول
كل زمان فاذا عاد الى الوفاق فقد وجد الراد الى من هو ما مور بالحفظ من جهة المالك فصارا عن الضمان اما المالك
فما امر المستاجر المستعير بالحفظ قصد انصاف وانما امرها بالاستعمال الاسفان فكان لهما لانه الحفظ
ضرورة الاسفان فاذا جاور الحيرة صار غاصبا للذات ودخل في ضمانه والخاصة بدار عن الضمان
الا لرد على المالك وعلى هو ما مور بالحفظ من جهة المالك لم يوجد وهذا اصح ومن الاول اصح **قوله** وقال
مضمين بحسبه اي ضم الزيادة لعدم الاذن في قدر الزيادة وهذا لان الكاف والسرج حسن احد لكون كل واحد
منهما ادوة للركوب فكان الاذن لهذا لا لذلك لانه الاذن اذا كان اصل منه لا يكون اذنا سلك الزيادة وهو
معنى قوله لا سرج بمسلة الخمر ان سرج الخمر سرج البرذون فكان بمنزلة الكاف **قوله** مضمين بحسبه عزير
ما قال يوصفه ان الخلاف في الكاف بين صور ومعنى اخلافها ههنا مضمين جميع العمة اذا عطلت
كما اذا حمل الحديد مكان الخنطة **قوله** سرج بمسلة الخمر فلا ضمان عليه بناء على انه ليس بمخالف بمعنى العرج للمعنى
الا اذا كان رابدا على الوزن محسب الزيادة وان كان لا يسرج بمسلة الخمر مضمين كل الفعنة انه بعد
ان لا للذات به كمن ابد الخنطة بالحديد **قوله** وان حمله في البحر فمأجله الناس من تعشيق الفانول اي الفانول
البحر يلف معدونه للسلف حتى لم يودع ان سافر بالودعة في البر دون البحر وكان التفاوت فاحسانا

البر والنجس في الخطر فاذا امدد بما لا خطر فيه صح العتد واذا التقيد من الخلاف اذا استخلاف وجب الضمان
وان يلج فله الاجر المسمى في المقصود وحصله بالسلطوخ ارتفع التفاوت حتى ارتفع صورة **قوله** وخرج
الى جناب نوبنا المحط فمضاهم فحاطه قنار وافر بالخلاف فطر النور الحمار لشرائه فمضاهم فمضاهم فمضاهم فمضاهم
عليه وان شأنا اخذ العتد واعطاه اجر مسله لا حاوره المسمى قبل راد بالعتد العتد الذي هو ذو طاق
واحد فان هذا القنار نسبه القمص لان بعض الناس سئلوا عن استعمال القمص في كل مواضع من وجه وان شأنا
رضي به ما عساه وجهه الموافقة وان سأل تركه ما عساه وجهه المحالف ومن لم يجرى على الطلاء لانه اطلق انكس القنار
فقد ذلك على الحكم في الكل واحد وقد وجد التفاوت بينهما في المنفعة حصة دفع الحوا والبرد وسائر العتد وكل
واحد كان دليل دخرين وروى الحسن بن سعيد عن حصة رده انما اثار لرب البوت الحطاط ضامن فقه ثوبه لان القنار
حسن اخر غير حسن القمص فكان محالفا من كل وجه كان غاصبا من كل وجه وحكم الغصب من كل وجه هذا وجه ظاهر
الرواية ان الحطاط موافق من وجه ومخالف من وجه فمضاهم كالموافق في خطاطه القمص حصة الطول ان القصر اما
المخلاف وطاهر اما الوفاق فلان القنار نسبه القمص الى امره اذا اسد وسطه فصار بمنزلة العتد صل سماعا
فان مال الى الخلاف ضمنه فمضاهم وكان البوت للحطاط وان مال الى الوفاق سلك المصفاة المضمومة فاذا لم يكن على تلك
الصفاة وجب اجرا مثل الامر به لو خاطه فمضاهم كالموافق لم يمسح لغيره نصف مائة المسمى في هذا الجاني
والاعاوزه المسمى كالموافق في الاجارة الفاسدة **قوله** **الاجارة الفاسدة** لما فرغ
من بيان احكام الاجارة الصحيحة سرع في بيان الاجارة الفاسدة وورد الصحة لانها موجودة ماصلا ووصفا
هي ولي العتد من الفاسدة التي هي موجودة ماصلا ووزن صفها وان اصل عقود اهل الاسلام الصحيحة
فكان اولي العتد **قوله** الاجارة بنفسها السروط من يستاجر حرجي ماء على انه ان انقطع الماء فلا اجر علم
لان هذا السروط مخالف لوجوب العتد فوجب العتد ان الاجارة لا يمكن من استيفاء المعقود عليه وكل شرط
مخالف لوجوب العتد فهو عتد لان الاجارة تستعمل المضائق والمماكسة ففسد السروط كالسراج لان سركه
يكون سببا للمنازعة لا يرى النكاح لما بني على المساحة والمساهلة لا يفسد السروط من سائر عتدا
بماه على انهم ان مرض فيه لرجل بعد ان نام التي مرض فيها من السهر الداخل ففسد عتدا له مدة الاجارة فلا يترك
في اي مقدار من السهر مرض فيه ليدخل العتد بقدر ذلك السهر الداخل هذا السروط بخلاف معنى العتد لان
معضاه اهداه وعضي المدة علم من استيفاء المعقود عليه او التمكن وهذا السروط مخالف **قوله** والواحد
في الاجارة الفاسدة اجر المثل الا حاوره المسمى الى الواجب الا قلح اجر المثل حرجي والمسمى في الزمر والسافح حرجي المثل
الغاما بل في لان المنافع مضمومة عندهما واد اعذر احوال المسمى للفساد كج العتد في بيع الاعمال ولنا
ان المنافع غير مضمومة بنفسها لان يقوم بسند عتد سحر الا سفي كيف حرجي وانما صادف مضمومة شرعا
بالعتد لضرر وزحاجات الناس اليه ولا مال كان يقوم المنافع بالعتد فاذا فسد العتد سفي لا يجرى شيء لان الاجارة
الفاسدة

المعنى بالاجارة الصبي يكونها ساعا لها والسج يستحب سول اصل هذا لان الناسد مشرع باصله
دون وصفه وفي معنى من الصحيح خرج فالمعناه فاذا التحق الناسد بالصحيح معتبر في الاجارة الناسد
ما جعله في الصحيح عادة وما جاز المثل لانه اذا كان المسمى اقل على المسمى لانها على هذا التقدير فلم يظهر
القوم فيما زاد على ذلك اذا انفصل المثل عن المثل الفساد التسمية بخلاف سجع العار فان العار معلوم
في نفسه فلا يحتاج الى اعتبار الحق لاظهار الفقه والموجز الاصل فيها العمدة فان صحى التسمية على عنها اليها ولا
قول لان المدعى معلوم به دون المقسم فصار كاجارة سهر واخر صحيح فان لم يسم فسط كل يوم وحيد ابتداء
المدعى ماسي لم يسم ثانيا فخرج الوقت الذي استاجر به لال الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء وفي صلة سجن
الزمان الذي جعله السبب في الاحال الايمان بان حلف الاكل فلا يشترط اعتدال الصوم فانه اذا اذن ان يصوم
شهر لم سجن الشهر الذي على المذلة لا يحصى السروج فيه بعض الاوقات حتى لا يلبس الاصل لذلك **قول**
لانها مسمى الاصل يعني الاهله اصل في الشهادة قال تعالى شكوتك عن الاهله قل هي متواترة للناس والايام
تدل عن الاهله الا ترى الى قوله صلح صوموا الرؤسة وافطروا الرؤسة فان غم عليكم المظلال فكلوا عدة سبعان
بشرب يوما وانما صار الى الدل اذا عذر اعسار الاصل ان كان في الكفاء الشهر فالكامل الامام عند لي حصة درهم
وهو رواته عن لي يوسف وعند محمد ومور رواته عن لي يوسف بحصة درهم بالامام واحد عشر شهرا بالاهله
لان الاقل الاهله اصل والامام يدل في الشهر الواحد بعد اعسار الاهله وفي احد عشر شهرا اعسار ما هو الاصل
يمكن فلا معنى للمصر الى المبدل ولا يحسنه راجه لما عذر اعتبار الشهر الاول لاهله عذر اعتبار
الثاني والثالث ايضا لان الشهر الاول وجب بكماله من الشهر الثاني لانه متصل به ايضا فوجب بكماله
من الثالث هكذا الى اخر المدعى ونظيره العدة **قول** ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وقد صح انه
صلح دخل حمام محفة وما فيها من الجماله ساقطا لغير ملكا للضرور **قول** واما الحمام فلما دوى انه احيم
واعطى الحمام جرة ولو كان حراما لم يعطها ما لانه كما لا على اكل الحرام لا على اكله لغيره لما كل قوله صلح من
السحت كسب الحمام منسوخ بما روي **قول** ولا يجوز اخذ جرة عسب النسر وهو ان يوجر فحلا النسر وعلى الامان
والانه اسما لا يستفاد العن قصد او لا امر موهوم وهو الاجبال **قول** وعند السافعي صحيح حتى كل ما لا
سعد على الاجرة فامته فلا يستجار عليه صحيح له انما استجار على عمل معلوم غير معين عليه فيجوز كالاستجار
على بناء المسجد ولنا قوله عليه السلام اقرءوا القرآن ولا تاكلوا به وقال صلى الله عليه وسلم العثماني ربح العاص صل
بالقوم صلوة اصغفهم وان احذر مودا فلا ياحل الا ان اجروا لان المبرم حتى وقعت تقع بوابها للفاعلا لغير
ولهذا خبر كونه اهلا للفرقة بشرط منته لانه الامر ولو اسفل فعله الى امر لسطه الامر واهله
كافي الزكوة فكان اخذ الاجر على عمل منته لا للاستجارة فلا يجوز كافي الصوم والصلوة والعقود على ان يجزى الاستجار
على علم القرآن الصوم لان المعنى في ذلك الزمان لرغبة الناس في التعلم ومروءة المتعلمين بخاراه الاحسان

ما احسان بالاسرط وفي زماننا قد زال المعسان في الامساغ عنه مضجع حفظ القرآن ولا سعدان بحفظ الحكم
ما خلا في الاوقات الا ترى الى النساء محررات الجماعات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واي يكره رضي الله عنه حتى
معهن عمر رضي الله عنه عن ذلك كذا انقضى بحواز الاجارة على علم الفقه قال ساجد اخذ الاجر على دفع الاجر
الى الاستاذ وكذا اجبر على الخلق المسمومة وصلح في زماننا يجوز للامام والمؤذن المعلم اخذ الاجر كذا في الروضة
قول لانه اسما لا يستفاد المعصية وهو باطل هذا لان عقد الاجارة يستحق تسليم المعقود عليه سرعا ولا يجوز
ان يستحق على المروءة شي يكون غاصيا به سرعا **قول** ولا يجوز اجارة المساع عند لي حصة وزفرج فيما انقسم
وفما لا ينقسم الامن السهر عند لي يوسف ومحمد والسافعي يجوز وسهاسان فيه ويهران على ذلك صورته
ان يوجر صبيا من اده او صبى من اده مسيركة من غير الشريك ويوجر بصفه عده او بصفه جاب له ان هذا
عقد معاوضة فيجوز في السابح كالسج وهذا لان موجبة الاجارة ملك المنفعة وللجبر الشايع بصفه ولهذا
اذا سكن المستاجر فيها تحت اجر المثل على قول الجحفة ولو كان في عده اصلا لما انعقد كاجارة على منافع الرضيع
والتسليم يمكن بالتحلية او بالهبة في فصار كاجرة سهر بركة ولو كان السج مانعا لما جاز ولو اذن من جلي يجوز
وكل واحد من المستاجر من ملك بصفه سابع او لانه لو اذن بصفه اده سابع بصفه واثر الشيوخ
في منع الدرع الكرم في المنع من المعاوضة كافي لهبة مع السج فاذا اجاز عليك بصفه مصرف الدار بطريق التبرع
فطريق المعاوضة اولى بغيره ما قال بصفه وزفرج انه عذر استنفار المنفعة على الوجه الذي انقضاه العقد
والاصح وهذا لان استنفاء المنفعة من المصنف سابع لا يصور اذا استنفاع المصنف السابح لا يحمله فالكسبي
من الساكن لا يصور في جرح شايخ وانما على جزء غنا وكذا سائر الانفعالات لا يصور في السابح واذا لم يتصور
استنفاء المنفعة من الجزء الشايخ فهو با صافه العقد اليه ملزم تسليم بالاعدد على تسليمه ففسد كالاخر
الا بقر هذا لان شرط صحة العقد ان يكون مقدورا للتسليم في نفسه وتسلم المسابح وحده لا يتصور وانما يتصور
بطريقه انما يتسلم كل الدار في كل المدعى وما هو اقل من العقد لم ينال كل الدار في كل المدعى وهو التسليم كل الدار
في كل المدعى ما خاف ان فيه ضرر عظيم او يتسلم كل الدار في نصف المدعى ان بها سارا ما وهو باطل ايضا لان
النهاي انما يستحق حكم ملك المنفعة وملك المنفعة حكم عقد الاجارة وكونه مقدورا للتسليم شرط العقد
وسرط الشيء بسفقه وحكم الشيء بحقه او بمارنه فلا يصح شرط جوار العقد للتسليم الحكم شرط وهذا
لانه لا وجود للحكم الا بصحة العقد والاصح للعقد لانه من حيث هو شرط فلا يصح ابد او التحلية انما عبرت
تسلما اذا كان في كسار وانما يكون عكسا اذا حصل بها الملك يمكن لا يحصل به فلم يعبر فعله عكسا بخلاف
السج لحصول الملك به واما اذا اجبر من سهر بركة فالكسب عكس على ملكه فلا يظهر معنى السج وانما يظهر الخلاف
في حق السبب فالتسليم حكم الملك البعض حكم الاجارة والاعبره اخلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر
السج مع العقد على انه لا يصح في رواته عن لي حصة لان استنفاء المنفعة التي ساولها العقد لا ساقى

الاغترها وهو منفعة نصيبه وذلك بفسد الاجارة لكن استاجرا حذروا في المقرض لمنفعة قرض الساب
فانه لا يجوز ان يستأجر المعقود عليه لا يمكن ما سواه العقد وان مات احد المستاجر من حق بطل العقد في
نصيبه فعلى من حصة بفسد العقد في حق الآخر لان الاجارة عقد واحد وانما منفعة وكان هذا
كسوء مقترون العقد وفي ظاهر الرواية سقي العقد في حق الآخر لان عقد الاعتقاد في حق المعقود عليه واما
اصل العقد في عقد لازم واعتبار هذا المعنى السوء طاري السوء الطاري لا سطل العقد كما في الجبه
اذا وهب كل الدار وسلمها ثم رجع في نصفها وهذا لان سوط العقد وجد فصح العقد وبقاء الشرط
للس شرط لبقاء العقد ولا ان السوء انما سطل في حق الفقد ولا قدره سطرط في حال النقاء كالعدايق
بعد العقد واما اذا اجوز رجل فلان العقد اصف الى كل الدار ولا سوء فيه واما السوء بطريق العرف
الملك فيما بينهما وهو طاري انما وجب جرم المثل اذا سكن لان الفساد للعجز عن التسليم فلا يمنع الاعتقاد على
الفساد كما اذا ما عيدا انما الف درهم فان العقد ساعد على الفساد حتى اذا مضى الف ملكها حكم العقد
الفاقد ولو استاجر طرما لم يضرها ولم يضر موضعها لم يجر عند لي حصة وموقع اخلافهم في اجارة المشايخ
قول ويجوز استجار الطير ما جرة معلومة لقوله تعالى فان اردت ان ارضيكم فأتوا بقرضهم والجراد بعد
الطلاق بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يحملونه فافهم عليه وان الحاصر ما سواه الله اذ
الصغير لا يدرى ان ليس الا منه فالام قد عجز عن الارضاع لم يرض الموت او حصل فلا يحصل المقصود الا
ما سجد الطير ثم صل للمعقود عليه المنفعة وهو القمام عديم الصبي ما يحتاج اليه واللبس سخي
سعا على مال الصبي في صنع الثوب فصح اذا كانت الاجرة معلومة اعتبارا بالاستحار على الخدمه وقبل العقد
مرد على البس لان المقصود والخدمه مانع ولهذا الوارضة بلسه لاسيما الاجرة وان قامت بمصالحه
فلو كان لللبس بحالم لكن البذل مقابلته لا استوجب الاجر والله ما لم يمسس الامه السر خشي رج والصبي هو
الاول لان عقد الاجارة لا عقد على النفاق قصد كما لو استاجر بقر او ساءه مدو معلومة ليشرب
لبنها **قول** ويجوز طعامها وكسوتها عند لي حصة رضي الله عنه استحسانا وعند ما لا يجوز قناسا
وهو قول السافعي رحمه الله على الاجرة بجهوله لان الطعام محمول الحسب القدر والصفة والكسوة كذلك
فلا يصح كالمستاجر لها الخبز والطبخ طعامها وكسوتها ولا في حصة ان الجمالة انما بفسد العقد لانها
تقتضي الى المنازعة لان العادة الظاهرة من الناس البوسعة على الاطوار والحري على موجب مرادهم لان منفعة
ذلك لا يرجع الى اولادهم فصار كسج وعجز من صبره خلافا لخبز والطبخ وغير ذلك لان الجماله يقتضي الى
المنازعة لحريان الحاقسة والاسفصاء فيها **قول** وليس للمستاجر ربح زرعها من طينها ناء على ان الوطي
حتى يستحق له صل عند الاطارة حكم عقد النكاح وعند النكاح با وجب الاجارة فسقي فان حقا **قول** وعليها
ان يصل طعام الصبي غسل يديه ناء على ان العادة فمما من الناس الخبز على التي تنولى ذلك فصار ذلك

كالشرط وهذا لان هذه الاشياء من بواحي الارضاع والاصل للاجارة اذا وقعت على عمل فما كان من بواحي ذلك العمل
ولم يشرط في الاجارة على الاجرة فالمرجح فيه العرف في طعام الصبي على اسم وعلى الظاهر ان منه للعرف **قول**
وكذا اذا استاجر حمارا يحمل طعاما معتمدا منه او رجلا يحمل طعاما معتمدا منه فانه لا يجوز ان حمله فله اجر مثله
لا حمار ولا اجر معتمدا اما فساد الاجارة فلانه جعل الاجرة بغير ما حذر عمله فكان في معنى فساد الطمان وقد
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قمار الطمان ومما وان يستاجر رجلا او نورا ليطبخ خضه هذه معتمدا من بيعها
ولان المسمى غير مفقود والتسليم بعد العقد وهو بعض المحمول والمستاجر عا جره عن تسليم اسماء فانه يصير
معدور التسليم بفعل الغير فلا عداو اصال حصوله ولانه جعل الاجرة ما لا يمكن تسليمه الا بعمل الاجرة الذي
يسحق عليه حكم العقد وهو العدم من مفعها ففسد العقد على التسليم الذي هي سوط العقد فاعلم حكم العقد
مفسر بمنزلة حكم العقد والسرط الاصل حكما وكذا الاصل حكما واما وجوب جرم المثل فلانه سلم للمعقود
لان العامل لم يصير شركا في العمل لانه انما سطرط له فمضى محمول ليس محمول اسداء التسليم بخلاف اذا استاجر
لعمل طعامه بالنصف لاجر حصة لاجر اصلا لان المستاجر عديم ملك الاجرة الحال المحمل فصار حاملا طعاما
مشركا معها ويحمل طعام مشرك لا يستحق الاجرة لما ساقى لا لغيره ان الاجارة نفا وان صادف لم يغير
مشركا اسداء وقد صادف محلا مشركا اسما لان العمل بهم والمحل مشرك لانه يجب بعض الاجرة ابتداء
العمل لانها لو صادفت محلا غير مشرك اسداء واسما وسعد حازرا ولو صادف محلا مشركا ابتداء واسما
لا يصدق اصلا فاد اصادف محلا غير مشرك ابتداء ومحلا مشركا اسما لم يصدق الاعتقاد وسخ الجواز
ولا حازرا ولا اجر معتمدا لان الاجارة لما فسدت وجب لاقول المسمى وجب اجر المثل لرضاه بحط الزاد وهذا
عكاف ما لو اشركا في الاجرة طرما فانه يجب الاجرة بالغام المبلغ عند عهد لان المسمى غير معلوم عنه فلا يصح الخط
قول وقال ابو يوسف المحدث في الاحارات هو حازر بغير ما قاله ان العقد وقع على عمل معلوم بدل
معلوم فصار كما لو لم يذكر الوقت وهذا لان المعقود عليه هو العمل لانه المقصود في الاحارات وذكر الوقت
محمول على التحمل لا المحلق العقدية يصحها للعقد حتى لو فرغ منه في نصف النهار فله الاجرة كما لا ولو
لم يفرغ في اليوم فعليه ليعمله في الغد لانه صار احرا مشركا ومفقر ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه ان المعقود
عليه محمول جملته المعقود عليه بفسد العقد وهذا لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه المنفعة
اذا الوقت مختص بمقدار المنفعة وذكر العمل يدل على ان المعقود عليه العمل والمخرج بينهما غير ممكن لان
العمل متى صار معقودا عليه لم يجب الاجر الا بالعمل متى صار المعقود عليه المنفعة يجب الاجر تسليم النفس
فاعراض الناس في ذلك فلهذا فلا استحق احداهما معقودا عليه لوجود التعارض وعدم الرجوع اخذ مقصود
المستاجر العمل بالمنفعة فيه ومقصود الاجرة الوقت لان منفعة فيه لانه لا يستحق الاجرة التسليم ولم يجر
وجماله المعقود عليه بمنع الجواز العقد للاقتضاء الى المنازعة فانه اذا فرغ من العمل قبل مضي اليوم

قول وقال لا يجوز بناء على الموقوف عليه وبه جمهور الفقهاء لا جاره وهذا لان الاجر انما يجب تسليمه للدار والدار
من غير عمل لا بدري وقت التسليم ان يستكن فيه حداد او حتى حرم منزل وخالط حتى حرم فكان الاجر
مجهول وقت التسليم بخلاف خطابه الروم والفراسة لان الاجر لا يجب هناك الا بالعمل الجماله لا متى عند
العقد فصار الاصل عندهما ان الاجر متى جب التسليم غير عمل لا بدري وقت التسليم انما يجب نفسه
العقد ولاي حصة رضى عنه ان هذا احد من عند من مختلفين صحيح فوجب القول بصحة كما في
الفراسة والروم وهذا لان السكنى وعمل الحداد من مختلفين وكل احد منهما عند الاقرار صحيح
فلذا عند الجميع والغالب الاجارة الاسماع لا نهامسورة للحاجة والظاهر العلوية الاسماع فاداء
الاسماع زالت الجماله والمكن من غير اسماغ ليس اصل بل هو العوض والاحراز من العوض غير واجب
ولو تحقق كل الاسماغ واحصى الى اجابة الاجر بالمكن تحت المسعر وهو المقابل لادنى العمل ان الفصل لا يجب
بالسكنى بل يجب لكل نصف الفصل وكل نصف كل واحد منهما فلا يمكن الجماله لكل حال فصار الاصل
عنده ان العقد اذا اشتمل على شئ معلوم مدرك معلوم قسم له زيادة ونزاهة البدل ان العقد يقع على
الاصل المعلوم والفصل موقوف خاسار الفصل في الموقوف عليه **باب اجارة الحد**
ما فرغ من اجارة الحد من شرطه في بيان احكام سلع الموقوف بالحداد الجديحط الدرصة عن الموقوف
ذكره عن ذكر الحد **قول** فلما من اسماغ فقلت المستاجر في ملك منافع من منزل المولى في منافع
عبد المولى ليسا فبعد فلما لا يكون لرسا فربى فقلت انما سافر المولى عبده لانه مملوك بنبته وهو
لا يملك ربيته **قول** وحاشا مستاجر عبدا محجورا الى اخره والجواب الصبي المحجور كذلك فان الصبي المحجور اذا اجر
نفسه وسلم العمل كان له الاجر لانه غير محجور عما سفعه ولهذا يملك قبول الهبة وجواز الاجارة بعد الفراغ
محض مفعلة بم فعل الاجر الذي تحت هاهنا الصورة من اج المثل فان اعطى العبد نصف المدة فذرت
الاجارة واخار للعبد فاجرها مضى للمولى وبما سبيل للجدد لاجرة المولى ثم اعطى في نصف المدة للبعد
الخار فان فسخ الاجارة فاجرها مضى للمولى فان احرها بما سبيل للجدد والعرض للمولى لانه هو العائد
ذكره فاضى خان **قول** والعاسر لا يجوز حتى لا يسلم الجدة العمل فرفع عنه الاجر على المستاجر
ما سالا ان المساجر صار عاصا للجدد لا استعمال الاجر لا يجب على الغاصب كما اذا هلك الجدة عنى اذا
هلك العبد وقت استعمال المستاجر ما به غير اذن المولى بحج النقعة وول الاجر بالاساق **قول** ومن
غصب عبدا فاجر الجدة نفسه فمدا جارة الحد نفسه لانه لو اجر الغاصب الجدة كان الاجر له لا للمالك فلا
ضمان عليه بالاساق **قول** وقال ما موضح من انه اكل مال المالك غير اذنه فيكون ضامنا كانه اذنه المتولدة
من الغير المغصوبة اذا املكها الغاصب **قول** على ما مرسان الى قول وجه الاستحسان ان النصف
مافع الى اخره **قول** ولم اى لاى حصة رضى عنه ان الضمان يجب باللاف مال محرز بغيره انه املكه الا غير

مستوفى في حق المثل لا يضمن كمنه السرقه بعد القطع وهذا لان النجوم انما تستل الاجازة انما تست
سد حافظة كند المالك وما به ويد المالك لم يثبت عليه ويد الحد ليست بيد المولى لان العبد في يد الغاصب
حتى كان يضمنون عليه ولا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يكون محزرا ما في يده ولا ان احر بول مفعلة العبد
ولو املك مفعلة بان استعماله في غير الاعمال لا يضمن فكذا اذا استهلك يد لها **قول** وان اصر المولى الى اخر
فاما احسنه اخذ لانه وحده من ماله ولا يلزم من بطلان النجوم بطلان الملك كما في نصاب السرقه بعد القطع
فانه لم يبق موقوفها حتى لا يضمن باللاف وسو الملك **قول** وكوز مضار حرمه من ماله على انه نافع محض
قول عن المحراز وهذا لانه ان لم يصرف السهم المذكور او الى ماله العقد كان الداخل في العقد شهرا
مكرا من سهمه ورعه وهذا فاسد فلا بد من صرفه الى ماله العقد عن المحراز **قول** او بطر الى بحر الحاجة
نار على لرا اقدام على الاجارة دليل بحر الى ملك فمفعلة العبد فوجب صرف السهم المذكور او الى ماله
مضاء للحاجة العاصره **قول** فالقول قول المستاجر لا يجب الاجرة وان جاء به بالحد وهو صحيح فالقول
قول المورج لا يجب الاجرة لانهما احلفنا في امر محتمل فخرج بحكم الحال وهذا المعنى وهو ان الحال معلوم موقوف عليه
فبعد الاسماء مرد المحلف الى الموقوف عليه فان قلت الحال يصلح للدفع لا للاستحقاق لم لو حاشا المستاجر العبد
وهو صحيح فالقول قول المورج حتى يستحق المورج مطالبة المستاجر لاجرة فان الحال غير موصوفة لال المدة ما
ثبت حتى كانت موصوفة للاستحقاق فما وجهه فقلت لم يستل المورج استحقاق لاجرة مجرد الحال ههنا بل يستل
استحقاق الاجرة هذا العقد وتسلم الجدة له في المدة ولكن المستاجر يدعى ما سالى الوجوه فخرضا بعد طهر النسب
الموجب للاستحقاق والظاهر ساهد للمورج ان كان **قول** اصله لا خلاف في حران ماء الطاحونه واقطاعه
فان مستاجر الرحى اخ احلف مع صاحب الرحى في حران الماء في المدة فان القول قول حرسه له الحال فكذا الواقع
جارية ولها ولد فقال المولى اعفك بعد ما ولدك الولد في ملكي قال الجارية لا بد قد اعفني قبل ولاده وقد
اعفوني لري اعفاني فالقول قول من كان الولد في يده واعسار البدل ليس الا حكمه الحال وكذا لو باع سحابة بامر مال
السابع تحت الاسجار وزل البمار والمشمري يقول اسيرت الاسجار مع البمار والواسط لكان البمار في يد البائع
فالقول قوله وان كان في يد المشري فالقول للمشري اعلم ان الحال لم يملك حجه عندنا يصلح مرجحا اذا العرجح ادا
انما يصح بالانصاف حجه الماعرف في الاصول **باب الاختلاف** لما ذكر احكام اعاق
المعاذ من هو الاصل في هذا الباب احكام اختلافها وبما الفرق لان من اختلف انما يكون بامر عارض **قول**
فالقول لصاحب البوبى مع عنه وقال بنى لى رج القول للصانع لانهما اذنا الصانع من البوب
يدعى عليه خلافا للمضمنة او ليست الجارة لنفسه وهو منكر لذكر القول قول المنكر ولكننا نقول ان ادون سنلاد
من جهته كما قال في المن **قول** معناه ما مر من ملكى بسلات الاجارة الفاسدة في مسئلة من دفع الى خاط
لوا الحطة فمضا **قول** وفي بعض النسخ اى سح القدورى **قول** ان كان الرجل حرقه بانه حرقه لرجل حرقه

وقيل جرف الرجل من بينه وبينه معاملته اخذ واعطاء كالحاط عطف لك الموت جرة ففعل خ لك مرارا ونفسه
المستله على قول لمي يوسف اذا كان الرجل يعامل في قضاء اكل يدفع اليه الموت جرة يعاطفه يدفع اليه
لوما في هذه العود ولم يعاطفه فقصه فله اجر من علمه وجعل الدفع المطلق بناء على المعاملة السابقة
ما لم يستل الرجوع عنها وعلى قول محمد ان احد كانا واصيب بحمل الحصان بالاجرة فلا مال
سبح الاسلام وعلى الفتوى في الكافي القول بالنكاح بالاجارة لان المنافع لا تقوم الا بالعقد بخلاف الو
دفع الى اخره بناء على اخذنا فقال المدافع قرض وقال الاخره فبالقول قول من يدعي العرض لان العين
مقوم بنفسه فلا احد يدعي لبراء في ذمته **قول** والجواب عن استحسانها وهو ما قال ابو يوسف رحمه الله
لان سبب ما بينهما الى اخره وما قال محمد لان المنافع الحائز لا طبع الى اخره وجواب من يضمنه رضي الله عنهما
مصلحة الدفع لا للاستحقاق الحاجة هنا الى استحقاق الاجرة **باب فسخ الاجارة**
فاخر هذا الباب ظاهر المناسبه لان الفسخ بعد العقد لا محالة **قول** مضى بالسكنى انما قد يضر
لانه اذا كان لا يضر بالسكنى عموما اذا كان في الدار حاطة للجمال لكن لا يفسخ به في سكنها وسقط ذلك الحاط
للسكنى ولانه الفسخ لان المعقود عليه المنفعة فاذا لم يمكن التخلل فمداهم ببيت الخمار **قول** وانما يوجد
سما فسخا فكان هذا عيبا حاد فاصل البعض موحيا بالخمار كما في السبع فمداهم ببيت الخمار **قول** وانما يوجد
من عاتق السبع وهي سرقة الاجارة عند لازم من ان العيب اذا حدث في السبع بعد ما مضى المسمى لم يرد
فكان يمتنع ليراد به سبب العيب الحاد بعد القبض في الاجارة ايضا والحكم للمستأجر ان يفسخ الاجارة
بسبب العيب الحاد فاجاب عنه بهذا وفسر الجواب هو انها محتملة من صور ولكن يمتنع من حق هو ان
العيب الحادث في الاجارة وان كان احد البصر صور وهو قبل القبض معني لما ان المنافع هي المعقود عليها
بوجود سبب فسخا فكان العيب الحادث فيها وان كان بعد قبض الدار فهو قبل قبض المعقود عليه الذي لم يوجد
بعد فكان هذا عينا حادنا بعد العقد قبل القبض انه موجب للخمار في السبع فكذا في الاجارة **قول** واذا مات
احد المتعاقدين وقد عقد الاجارة لنفسه انفسه قال السافعي لا يفسخ موتهما ولا موت احد منهما شاكرا
على المنافع كالاعمان العامة بم العقد على العمل لا على موت احد العاقدين كذا العقد على المنفعة ولنا
ان العقد يعقد ساعة فباعتبه بحسب ما حدث من المنفعة فاذا مات المورع فالمستحق بالعقد المنافع التي
حدثت على ملكه وقديان ذلك موته فمطل الاجارة لقول المعقود عليه لان رضى الدار يسئل الى الوارث
والمنفعة عند علي ملك صاحب الرية واذا مات المستأجر فلو بيع العقد بعد موته ما سئل على حلفه الوارث
والمنفعة المحررة لا يورث الوارث خلافه فلا يتصور الا ما سئل في من يكون ملك الوارث في الوارث اول
وعلى الوارث منه في الوقت الثاني والمنفعة الموجودة في حقه المستأجر لا سئل لورث الذي حدث بعد موته
لم يكن يملكه له لحلف الوارث منها فالملك لا سبب الوجود واذا مات ساء الوارث عن طلاق العقد فله

باب فسخ الاجارة

كعقد الكايج يرفع بموت الزوج لان واريه لا يحلفه فيه **قول** وان عمد بالخبر لا يفسخ موته كالوكيل
والوالات الوصي المولى الوكيل بقائه المستحق عليه والمستحق قوله ويصح شرط الخمار في الاجارة
ويحبر اول المدة من وقت سقوط الخمار وعند السافعي لا يصح لان شرط الخمار لنفسه ولا يبدل بغيره شيء
من المعقود عليه في مدة الخمار وذلك لان من الفسخ اذ رد كل المعقود عليه بالفسخ مستحق للخمار ولا يقدر
المستأجر على رد المعقود عليه على الحال لو كان الخمار له ولا يقدر المورع على التسليم على الحال انما لو كان الخمار له
خلاف السبع تقدير ما قال اصحابنا انها عقد معاوضة لا يستحق البعض فيه في المجلس ويحمل الفسخ بالاقالة يجوز
شرط الخمار فيه كالسبع وهذا لان شرط الخمار انما است في السبع لرفع العين بالبروى فيه اذا السبع يقع بعده
فالسبع اسل الخمار فيه بعد دفعا لهذا الحاحه والاحسان في هذا كالسبع لا ينافي فيه واما عين فيها فشرع
الخمار فيها دفعا للضرر ومعا للزوم بخلاف الصبر في التسليم لان شرط الخمار بمقتضى تمام القبض المستحق بالعقد
اد القبض بانتم اذا كان بناء على الملك والخمار يمنع الملك فوات المعقود عليه في الاجارة لا يمنع الرد خمار
العيب فكذا لا يمنع الرد خمار السبع بخلاف السبع وهذا لان تسليم الكل يمكن منه فشرط وهما غير ممكن فلا
شرط للصبر وول هذا خبر المستأجر على القبض في اسلم المورع بعد مضى بعض المدة لان الخمار لو سئل بان ثبت
لمفرق المصنف في المعقود عليه والعقد كما لو وقع وقع مفرقا فانه سعة فساعة على ما ينافي اضرار
الجزء الثاني من المنفعة مسحا بعد آخر وما ملك بعد من ميعذرا التسليم في احد العقد من لا يورث في الآخر
وعند السافعي رد للمستأجر حق الفسخ فيما بقي لان المنافع عنده كالاعمان فاذا مات بعض ما ساء العقد
قبل القبض غير فيما بقي لا اتحاد المصنفه كالواستري شئ من فسخ احد ما قبل القبض اما الفسخ بالعيب
فما لا يجوز له لو استأجر دارا فوجد بها عيبا بصر بالسكنى فله ولاية الفسخ لان المعقود عليه في هذا
الاب المنافع وهي بوجد سبب فسخا فلو وجد من العيب بوجد ما قبل القبض فوجب له ان يفسخ بالعيب المستحق
قبل القبض المستأجر اذا استوفى المنفعة مع العيب فقدر رضى العيب فله رضى جميع البدل في السبع وان
فعل ما ازال به العيب فلا خمار للمستأجر لان العيب وذا لم يفسخ العقد والعقد بعد ساعة فساعة فلم
العيب في العقد لا في فسق الخمار **قول** ونفسخ الاجارة بالاعذار عندا وعند السافعي لا يفسخ بالاعذار
وانما يفسخ بالعيب المنافع كالاعمان الموجودة عنده فكان العقد عليها كالعقد على العمل فكذا الفسخ
الاجارة فكذا الاجارة ولنا ان العذر في الاجارة كالعيب حاصل قبل القبض في السبع وهذا لان المعقود عليه وهو
المنافع لا يفسخ بغيره الا لا سبب في الاجارة ففسخ بالعيب حاصل قبل القبض ففسخ بالعذر الحاصل
قبل القبض الجامع بينهما غير العاقد عن المضى فوجب له العقد لا يفسخ رضى رضى ففسخ بالعيب حق
الفسخ دفعا لذلك الضرر وهذا يفسد العذر عندنا الذي لم يفسخ رضى رضى ففسخ بالعيب رضى رضى ففسخ
فسكن الوجع اوله ولعمه فاحلعت منه او مات فلو لم يكن ذلك عذرا رضى رضى ففسخ بالعذر كان صرا رضى رضى

بعضه

قوله فان الاجابة بمقتضى لقوات المعقود عليه وهي بمنعها السكنى ونحوه قبل القبض فصار كهلاك الجسد المستاجر قبل ان يفسخ العقد وهو الاصح لان المنفعة قد ماتت على وجه مهور عودها فبأنه انما العبد المستاجر خال لا يوجب فسخ العقد ونقض الاصل لان الاجابة في الرمي لا يفسخ بانقطاع الماء وروي هشام عن محمد بن حماد انه لو استاجر بنتا فانهم ذم فناء الموهج واراد المستاجر السكنى في نفسه المدة فليس للموخر منعة من التسليم وكذا ليس للمستاجر من غير القبض فمذا لعل على الرمي العقد لم يفسخ ولكنه فسخ ولا اصل الموضوع مسكن جذا نهضام البناء ما في فيه السكنى بفساد الفسطة في العقد ولكن لا اثر على المستاجر لعدم كونه من الاستفاد على الوجه الذي صدر بالاستجار ولو انقطع ماء الرمي المتع مما يفسخ به فغيره لم يفسخ من الاجرة حصته لانه يبيع شئ من المعقود عليه فاذا استوفى لزمته حصته ومن استاجر مكانا في السوق للتخذه فماتت فماتت عذره ولما لم يفسخ الاجابة لانه استاجر به وبما يفسد رافقا العقد بخدا فليس ضررا لم يترمه بنفس العقد وكذا لو اوجرد كانا او دارا ام فليس لزمه دن لحيات او اسنان او اقرار او مال له سواء ولا يفسد على فناء الامن اجمرا فهذا عذر يفسخ به الاجابة لان في ابياء العقد ضررا لم يترمه بالعقد وهو الجبس الى سقوط حق المستاجر عن العنق فان لم يفسخ الجبس القاضى في احوال الحق المستاجر بل باخر الجبس الى ان يفسخ الاجابة فماتت القاضى لا يفسد في الرمي لانه الامن من المسانحة بفساد هذا المجرم الحذر اذا اعمق ففسخ الاجابة ففسخ العذر واحتاج فيه الى التفسير بذكر محمد بن جعفر هذا نصا في شئ من الكتب واسرارنا الكتب متعارضة في بعضها سائر الى انه يفسخ نفس العذر ويباح بعض المشايخ وهو الصحيح اذا اصبحت الى النفس على ما عليه اسرارنا عامة الكتب هل سجد صاحب العذر بالنفس واحتاج فيه واحتاج فيه الى قضاء القاضي او رضا العاقد الاخر ذكر في الزادات انه سترط القضاء او الرضا واسرارنا الجامع الصغير وفي الاصل الى انه لا يسترط القضاء ولا الرضا عامة المشايخ الذين شرطوا القضاء في ذلك فقال بعضهم بل ذكر في الزادات ان يحمل على عذر يفسد الاجابة كما لا يحل الحق الموجد من هو عذر على انه لا يفسد الامن على اجاله لانه لا يكون له وفاء من غير المستاجر محتاج فيه الى القضاء ليردول لاسداء بالقضاء ونظير العذر وما ذكر في الاصل الجامع الصغير يحمل على ما اذا كان العذر واضحا لاسداء فيه فلا يحتاج الى القضاء ومنهم من قال في المسئلة وراسان وجبر رواه الجامع الصغير والاصل ان العذر بعذر له العيب المحاصل قبل القبض الوجه الذي سوي بقرره وفي العيب قبل القبض لا يحتاج في الفسخ الى القضاء والرضا كما في شيخ العنق وجه ما ذكر في الزادات وهو الاصح ان هذا فصل محمد بن يوسف على القضاء والرضا كالرجوع في المحبة وطريق القضاء ان يفسخ الموهج الدار او لافاد اناج وهو لا يفسد على التسليم لخلق حق المستاجر فالمسرى يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه فسخ او تسليم الدار اليه فالقاضي يفسخ البيع ففسد البيع ويفسد الاجابة وانما يفسد القاضى الاجابة قصدا لانه لو فسخها ففسد راسا لا يفسد البيع فكون البيع ابطال الحق المستاجر ففسد وانه لا يجوز وجعل فسخها بفسادها **قوله** ومن استاجر دابة فلهما فروعها ما اراد ان يفسد هذا

فقد اعذر لانه لا يمكنه اسسفا والمعقود عليه الا بالترام ضرره وهو تحت السفه فيسبب له حق الفسخ وهذا الضرر من نفسه ولانه عسى لم يفسد عليه السفه بملك اسبابه او لقوات مقصوده فيما يكون مقصوده الحج او طلب الغريم او التجار فذهب فيه واحضر غيره او حصلت ملك التجار هذا ولو اراد المكاري لم يفسد فليس عذره لانه يمكنه انفساء المعقود عليه من غير الترام ضررا ان يقيم غير مقام نفسه في الخروج مع دوابه ففسد غلامه او يفسد مع دوابه وان مرض الموهج ففسد عذره على رايه الاصل لانه يمكنه ان يرسل بيسولا سحر الدابة وروي الكرخي انه عذر لانه اذا مرض عذره ووجه باخسان وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر ففسد عذره الضرر من خلاف ما اذا اراد ان يفسد لانه يمكنه الخروج فاذا ابرك باخسان ففعله ان يقيم غيره مقامه ومن اجر عذرا بماعه فليس عذره لانه لا يفسد الضرر بالمضي على موجب العذر وانما يقوم به لا يفسد وهو امر زائد ولو فسخ الاجابة به لما سكت الاجابة انما او بطلت حواج الناس **قوله** فاس ما له الخيط والخيط الى اخره فان قلت الخياط سوصل الى الخياط بالمحط والمفروض ان العجز عن اكتسابها فكيف يحق افلاسها قلت بل المسئلة في الخياط يعمل بفسد في سائر نفسه ثم يبيع السابك هو عذر في اهل الكوفة الخياط الذي يحمل للناس فربما عجز عن ذلك ان يظهر خرابته عند الناس فتكاملون عن معاملته وتسليم العمل اليه **قوله** لان الواحد لا يمكنه الجمع الى اخره بخلاف ما لو استاجر دابة كانا لفسخ فيه الطعام فماتت له ان يفسد في سوق الصغار فمات عذره لان النجاسة الاولى بما لحقت فيها خسران العمل لانه من نفسه متعذر فمات عذرا ما

مسائل منشورة حصد الزرع حقة وجصايد الزرع حقة حصد حصد وفيما الزرع المحصود واردها ما سقى الارض من اصول القصب المحصود كذا في المغرب **قوله** فلا ضمان عليه بنا على هذا السبب وليس عليه ضمان بطريق السبب عند التعدي في السبب الا ترى من حصد بمرافق اده فوقع فيها انسان فمات ذلك الانسان فانه غير متعذر ولو رمى بهما في ملكه فاحصا به سببا او مالا فمات ذلك فماتت له ما شئت فلم يوقف على التعدي هذا لان المباشرة عليه فلا سطل حكمها فخر اما التسبب فليس عليه فلا يدرى من صفه العذر وان لم يفسد بالخلعة واحرق الحصان دهنها مباح وليس يفسد في الاضاق واللفظ اليه قال سمس السبب حصد حصد هذا اذا كانت الرياح هاديه بالنور فخر هذا اي سكر في سكره هاديه من هدايا الهام اي سكر حيد او د النار فخر لانه لا يفسد في غير الرياح فاما اذا كانت الرياح مضطربة يفسد في سكره لانه يفسد النار في اليوم والريح يعلم ان النار لا تستعمل ارضه ولكن الريح يذهب بها الى الارض الحيران فصار كانه القاهها في ارضهم **قوله** من طرح عليه العمل الصفي صبرة المسئلة اذا كان للفصا او للصباغ دكان معروف وهو رجل مسهور عند الناس له وجاهة ولكنه غير خادق فماتت في كانه رجلا حادقا لفسد الفصا والعمل من الناس ويعمل ذلك الرجل على ان ما اصابا من شئ فهو منها بصفا في الناس انه فاسد لان راس مال صاحب الدكان المسفحة ومضى لاصول راس مال السرة ولان السبيل للعمل كان صاحب الدكان فالحامل احمده بالنصف وهو يحمل لان الاجرة اذا كانت

بالكسب وبما لا يمكن من الإلزام إلا بالخروج من بلد إلى بلد **قوله** ولأنه عقد معاوضة فمقتضى المساواة
 بين العاقد من أصل البدل للمولى فمقتضى العقد ولكنه صحف لأنهم ملكه فيه إلا ما بعض لانه سوتة
 في دمه مع المتأخر في المولى لاستوجبه على عبده ونا ولهذا لا يصح الكفالة به فثبت للعبد بماله ما ملكه
 صحفه ايضا فاذا اتم الملك للمولى بالقبض يتم المالكية للعبد ايضا وبما المالكية لا تكون إلا بالاعتق فحق
 لغيره وان اتم المالكية **قوله** لانه العقر لانه لا يمكن احوال الحد لبقاء الملك وقته مع العقر ويكون
 العقر لها لانها صارت اخص بكنسها واحرازها للسوسل الى المقصود بالعقد وهو الحرة ماداء البدل منها في
 المضج لمحققة بالحر والاعمان ولهذا لو اسحق لانه عزم المسرى العقر وقته الولد وللمنفعة
 ولو كان حكم المنفعة لما عزم **قوله** وان جنى المولى عليها الرمة الحنار وان تلف بالاله اغرم لانها لما
 صارت اخص بنفسها واحرازها وكنسها صار للمولى كالجنى في حياها معزم كالجنى **فصل في المكاتبه**
الفاسدة احرازها عنه عن الصحة لان الفاسدة ناقصة عن الصحة وصفا فكانت محطه عزمه
 الصحة اصل لم يصح مراه في النكاح صلح بدلا في الكتابه لانها مبادله مال بالدين في حال تبادل
 نقل الحجر وهو ليس كالنكاح **قوله** واذا كانا المسلم عبده على غمرا وخبره او على قهقهه نفسه فالكتابه
 فاسده لانه ماله لهما في حقا فلا صلحان بدلا كما لا صلحان مراه ففسد العقد لان اسمه ماله ليس بمقوم في عقد
 يحتاج الى تسمية البدل كالسعي وانما لا يفسد النكاح لان تسميه ماله لا يصلح مراه جعل كعدمه وعدم التسمية يفسد
 النكاح وانما القمه فلا نها محمول على حسا لانها ما تكون من الدارهم وطورا يكون من الدارهم وقد رآه بحلف
 مقدارها ما خلا في المقومين وصفا فصارت الحاله فاحسبه وصارت كالموكاسه على يوت ودائه وانما لا يجوز
 لان الثوب الدايه احنا من حلفه وما هو محمول الجس لانه في الذمه كافي النكاح والان موجب الكتابه
 الفاسده القمه فكون ذكرها صصا على موجب العقد الفاسد فكان يصصا على الفاسد فان قلب لوكاسه
 على عمد وسط او عمد مطلق يجوز ان كانت القمه بح هذه التسميه حتى لو اتى بقمه عمد وسط عبر على
 العهل فلت القمه فمما عن بصدده في صلا لا حكم المكان التصريح بالقمه ويحتمل حكما لا قصد لانه صرح بالعبد
 وقد ثبت الشيء حكما وضمنا لغيره وان كان لا يثبت قصد كسج الاجنه **قوله** وقال زفر لا يعتق الا اذا فقه
 نفسه ان البدل الكتابه النابدة هو القمه فانما يعتق المكاتب ماداء البدل ماداء غير البدل الداني
 المبسوط **قوله** لا يفسد المسمى بزاد عليه لا يصور في الكتابه بالقمه وكذا انما الحجر والحرة لانه لا يفسد
 المسمى لا تصور القصان الزيادة قال بعض المسر عن هذه المسله مسانعه غير متصله بالاول وهذا
 كمر كعبه على الف درهم ورطل خر فاذا ادى ذلك غنى سواء قال اذا ادت الى فاسد حرا ولم يقل وجب
 عليه الزيادة ان كانت القمه اكثر وان كانت فممنه اقل مراه لاسير الفصل وقال عامتهم مسل ما من
 في المقتل اعلم فقه العبد انما تعرف ما حد الامر من امان ان يصادق على انما ادى في عهد العبد وسقوم المقتول

وان اختلف المقومين في ذلك فلا يعتق لم يود اقصى العمد لانها لم تقو المسفر وفاد ونه سكر هذا اختلفان
 ما لوكاسه على يوت نه لا يعتق ماداء يوت لانه لا يوفى على اداء المسر وط حقه فاسم الموكاسه سائل
 مادى سائل غيره فان قلت المسمى يوت هذا الذي ادى يوت حقه فمستحق ليعتق كالموكاسه على غم فادى
 قلت نعم المسمى يوت لكن الساب منقوله نفا وانا فاحشا فلا وجه ليعتق هذا الموكاسه سائل **قوله**
 مسلم ما يصلح له او العمد يصلح به لا ولهذا كان بدلا في العقد الفاسد اما الموكاسه فلا يصلح بدلا **قوله**
 وكذلك كاسبه على شيء بعينه لعدم جبر لانه لا يقد على تسليمه والمراد به شيء سحر بالعباد كالموكاسه
 والعبد والمكمل الموفى حتى لو قال كاسبك على هذا الف درهم وهي لغيره جاز ان لا يقد لاسع
 في عقود المعاوضات فانما عقد العمد بالف هو دين فممنه يجوز وروى الحسن بن حنفه رضي الله عنه ما انه
 جبر حتى ملك هذا العبد واداه الى المولى عن ربح عزم اذائه رده المولى في الرق الى المولى ما لم يسمو ويدريته
 على التسليم بما عذر له من الملك فمهمه فصح التسميه كما في الصداق فانه اذا سمي عبدا غيره بغير التسميه
 وجه ظاهر الروايه ان العبد في المعاوضات محفود عليها والعبد على تسليم المعفود عليه شرط صحة العقد
 في العقود التي تحت الفسخ وملك العبد ليس مقدور للعقد فلا يصح تسميته ككاتب اذا كان البديل غير عزم لانه
 محفود به فلا يسترط القدر عليه ولهذا حوزا الكتابه الحاله وعلافا النكاح فسترط صحة التسميه على كسب
 مالا مسموما لان يكون مقدور التسليم اذ القدر على تسليم ما هو المقصود بالنكاح وهو النضج ليست بشرط
 لصحة العقد حتى لو بزوج بسمه يجوز وان كانت المقدرة معدومه فعلا ليس بمقصود اولى **قوله** ولو ابار
 صاحب العبد لكان عزمه انما يجوز لانه لو اسرى سائما لغيره واجازة الغريم مع انه منى على المصافه بالكتابه
 وهي منته على المساعده اولى **قوله** وعن لي حنفه رضي الله عنه انه لا يجوز ان اجاز لانه لا يفسد ملك المكاتب هو
 المقصود بالعقد لانه سويه صرون حاحه الى اداء البدل منها واذا كان البدل سائما مقصود **قوله** ولو ملك
 المكاتب في تلك العزم وروى ابو يوسف من لي حنفه فادى لم يعتق الا ان يكون المولى قال له اذا كانت في فاسد حر
 محسنة حكم المعلنون وروى اصحاب الاملا عن لي يوسف انه يعتق ماداء المولى في ذلك ولم يقل لان العقد
 مستعده مع الفساد لكون المسمى مالا مسموما وقد وجد ماداء فمستحق كالموكاسه على غم فادى فانه يعتق وجه قول الحنفية
 انه ملك التصريح بغيره في هذا العقد سمي لانه غير مقدور التسليم فلم يعتق العقد اصلا فانما يكون العبد
 ما عسار المعلن بالسطر واذا لم يصح بالعتق لا يعتق كالموكاسه على يوت ومنه **قوله** وان كاسبه على غم فادى
 المكاتب هو من كسبه ما كان مادا في النجاة نفسه رواه اسان في رواية يجوز لانه كاسبه على يد معلوم مقدور التسليم
 وفي رواية لا يجوز لانه كاسبه على مال نفسه اذ الكلام في عين النسبه من قبل لوكاسه على جرمه في يده العبد
 من كسبه يجوز اذ ان الروايات **قوله** وان كاسبه على ما نه دنا وعلى المولى عبد احد غسه فالكاتبه
 فاسده عند لي حنفه وجرهما الله وقال ابو يوسف جازته ويقسم المائه على قمه المكاتب وقمه عمد وسط

لا يعتق الا اذا فقه نفسه

مستطابها حصه الجرد ويكون مكاسبها على هذا المظن يصلح لكونه كمالا في الكتابه وسيفر في الوسط فكذا يصلح
ان يكون مستثنى من بدل الكتابه وهكذا في بدل كل عقد وهذا لان المستثنى منه انما يصدر عن موافقه الجهل المستثنى
وهنا جهل المستثنى جهله وصفه فكذا جهل المستثنى منه وهذا جهله لا يمنع صحة الكتابه كما لو كانه على
وصف ولا يفي حقه وعقد ان بدل الكتابه مجهول المندرفه فلا يصح كما لو كانه على وجهه الوصف وهذا لان
العقد لا يمكن استثنائه من الدنا منه وانما يستثنى من صحة والعقد لا يصلح ان يكون بدل الكتابه لجهله بقدر ان كان
لا يصلح ان يكون مستثنى من بدل الكتابه فالحاصل في هذا العقد اسمع على سبب وكما به لان ما كان من الدنا منه ما زاء
العقد الذي يرد المولى هو سبب وما كان منها ما زاء رقيه المكاتب فهو مكاسبه والسبب في بطلان جهل المستثنى
عليه فلو حارث الكتابه فحازت ما يحضر الرقيه من الماله والكتاب به الحصة كتابه بالقيمة فيكون سبب **قول** وان كتابه
على حوان غير موصوفه من جنسه لا نوعه وصفه كالعقد والوصف في الكتابه حانم وسيفر في الوسط وغير
على قبول القمه كالمكاتب وطال السافح في يجوز لانه مجهول انصار كما لو لم يسم جنسه بان كانه على ابيه او دارا وبوب
وصار كالسج والجامع انما لا يصح التسميه البذل في كتابه حاو ضمه كالسج ولما نادى عن اسر عجزه في ابيه عنها
انه اجاز الكتابه على الوصف ولا يفي حقه المستأجر والمساهله فلا يفسد بالجهله المستثنى في البذل كالمساهله
في الاجل فانه لو كانه على الف درهم الى الخطا والى الحصاد او الى الداي من خود لكان حوزا مستحسا تاخلاف السج لانه
منه على المصاعه والمماكسه وهو معاوضه بالمال من كل وجه وهذا في الابتداء معاوضه بالخير ما لا ان البذل
في الابتداء مقابل فكل الجرم منه وهو ليس بان في الابتداء وان كانت معاوضه بالمال لانه في الانتهاء يعادل الرقيه
ولكن على وجه سقط الملك فاد العبد لا يمكن ان يفسد نفسه فسا به النكاح ودرم في النكاح وخلاف لو كانه على ابيه
وخوفا لان جهله متفاحسفه والحاصل جهله البذل اذا كانت جهله حلت من حيث صحة التسميه في العقود
كلها سواء كان معاوضه بالمال كالسج والاجان وامبالها او معاوضه بالمال كالمسك والخلج والكتابه وكتابها
وجماله البذل كانت جهله وحقق من حيث صحة التسميه في معاوضه بالمال في معاوضه بالمال كالمسك **قول**
واذا كانت النصرا الى اخره اعلم انه اذا كانت في عقد معاوضه من الخمر في حازه لان الخمر انما تقوم في
العصر والخلج حقا وانما اسلم للمولى في حقه الخمر لان المسلم ممنوع عن ملك الخمر وملكها وفي تسليمه عن الخمر ملكها
او ملكها من المسلم لان العقد ورد على غير المعنى المعنى غير فكون منزله ابتداء العبد كالعبد العجبي وقع
عن تسليم بدل الكتابه بحسب سلمه فممنوع لقوم القمه مقامه وهذا خلاف ما لو اسرى الذي من الذي عند الخمر
ثم اسلم احد بهما بل الفضل يفسد السج عند البعض والفروق العقد انما سقي على ما يصلح بدلا في الجملة والعقد يصلح
بدلا في الكتابه في الجملة فانه اذا كانه على وصف كان ذكر كتابه على وجهه الوصف في الحصة حتى اذا جاء بعهده عر
على القبول فمضى حازا ان سجد الكتابه على وجهه الشيء ابتداء حازا ان سقي على القمه اما السج فلا يفسد صحها على
القمه اصلا فلا يمكن انفاق عليها **قول** واذا مضى بها اي فقه الخمر حتى لان الكتابه عقد معاوضه وسلامه

احد العوضين لا يحد بها بوجبه سلامه العوض الاخر الاخر واما العوض اذا ادى الخمر عنوا بهذا الصبر الكتابه
مطلوب الخمر اذ البذل المذكور وصار كما لو كان المسامحه على فخر فادى المكاتب الخمر فانه يعقوب كذا ذكره بعض
المساح في سرح الحاكم وفي سرح الطحاوي والهمراشي كوادى الخمر العيق ووادى العبد حتى لان الكتابه
اسلب الى العقه ولم يبق الخمر بدل هذا العقد اذ العقد صحها على الخمر ابتداء ونفي على القمه صحها
بعد الاسلام ولا يصور بها وصحها والخمر بدل في سماع وصحها دليل على الخمر لم يبق بدلا فلا يعقوب اذ عر
العقد وقع فاسد اسبب الخمر ونفي فاسد كذلك حتى الخمر بدلا ونفت بدلا حتى ما دأ بها

باب ما يجوز للمكاتب له ففعله

الكتاب الصبي والفاسد سرع في بيان ما يجوز للمكاتب له ففعله **قول** فلما ان خرج فان قلت
لا ملائمة من المخلل علته لان هذه العله يفسد العقد كما اذا شرط في السج ما عالف يفسد العقد
على ما عرفت في كان الاسدال بها علما ادعاء من الحكم عكس يفسد عله فلت هذا التعليل لسان في هذا
السرط باطل في نفسه وليس يصح مع السرط الباطل عقد الكتابه على نوع من احد ما هو الممكن في صلح العقد
فهو مفسد العقد الكتابه والما في ما هو غير ممكن في صلحه فهو ليس يفسد وهذا السرط الذي ذكره وهو لا
يخرج من الكوفه ليس ممكن في صلح العقد فلا يفسد ولما لم يفسد كان على المكاتب له ففعله على موجب كتابه وهو حرار
السفر **قول** لان الكتابه تسبب السج من حيث انها حلت التفسخ في ابتداء وتسبب النكاح من حيث انها
لا تعمل التفسخ بعد تمام المقصود بالاداء فهو شرطها عليها فليس بها ما السج سطل السرط الفاسد اذا يمكن
في صلحها كما لو شرط احد من جهله بان قال كابدك على الخمر فمضى في البذل ليس بها ما السج فاسط الشط
الفاسد اذا لم يمكن صلحها لان الكتابه في جانب العبد تسبب الاعاق لانها اسقاط الملك وفك الحج والطلاق
الذي يترتبه الاعاق وهذا السرط يحص عاها العبد فاعاها في حق هذا السرط والاعاق لا سطل السرط
الفاسد كالأعاق على انه ساسه فان السرط باطل الاعاق صح **قول** والزوج ليس سطل السرط بل في الترام
المهر والسفه وحكم المالكه انما يفسد السج لان ابدل الكتابه وكل عقد الوصله اليه ابقت له حكم المالكه فيه
بل يكون كالقرفه ويحوزا من المولى لان الملك **قول** انه عند التسا به للمان فيملكها كالسج وربما يكون الكتابه
انفع له من السج اذا السج من الملك نفسه والكتابه لان الملك المملوك لا يجد وصول البذل اليه ولهذا ملكه
الاب والوصي لان توجب ماله ما هو ماله وهذا صحيح كالحق يعقوب ماله بخلاف الاعاق على انه توجب غيره
فوق ما لا يفي حقه فممنوع نفس القبول **قول** ما فاسه على المكاتب واحده ما لا جان اي ابو يوسف قال المادون
على المكاتب فان المكاتب يحوزا ان يزوج امته فكذا المادون وكذلك اعبر التزوج بالاجان فان المادون يواجر
امته وعنده فكذا يحوزا ان يزوج امته **قول** وهذا السج ان اسان الى يزوج الامه لان النجان
اسم لمبادله المال بالمال وتزوج الامه ليس كذلك فاما ملك المادون لم يعلوا المكاتب فانه ملكه لان المكاتب ملك

الاكتساب بهذا اكتساب لان اكتساب اسم لما وصل به الى المال وروح الامه موصل الى المهر وكان اكتسابا وانما
كان هكذا لان المكتاب يلحق بالحرار في اسباده في التصرف اكتساب نفسه والاصل في هذا ان كل من كان فيه
عاما في الحاقه وغيرهما ملك بروح الامه في حق الخبر كالب الوصي والحد والمعاوض والمكاتب العاضى وكل
من كان نصيبه حاصلا في التجارة كالمضارب وسيرك العنان والمادون لا يملك بروح الامه عند ذى حقه ومحمد
كذا ذكره قاضي خان رحمه الله **فصل** لما ذكر مسائل من هو داخل في الكتاب بطريق الاصل ذكر في هذا الفصل
مسائل من دخل فيها بطريق السعة وما معها والسبع سلوا الاصل **قوله** يجعل كساعة عتقا للصله
اعلم الاقرب في الدخول في كتابه سعا الولد المولود في كتابه م الولد المسمى م الوالدان فعلى هذا الدرب ظهرت
الاحكام حتى لو ولد المولود في كتابه بطريق حقه حتى احكام الكتاب بطريق السعة فانه يحرم سعة حال حوته
ويصل منه بدل الكتاب على عجوم الاب كذلك لو ولد المسمى في حرمه السبع حال حرمه المكتاب ولكن يفيل منه
بدل الكتاب بعد موت الاب لا يمكن حرمه السعة على عجوم الاب لظهور نقصان حاله عن حال المولود في السعة
م الاب ومن المسمى حتى انه يحرم سعة حال حرمه المكتاب ولم يصل منه بدل الكتاب بعد موته لاحالة ولا موطلا
لظهور نقصان سعة في السعة عن الولد المسمى وعن الولد المولود في الكتاب وانما كان هكذا لان السعة
للولد المولود في الكتاب باسمه بالملك والمعضة السعة حقيقة وقت موت العتق وانما الولد المسمى في سعة
بالملك والمعضة بينهما في حق العتق من حيث الحكم لا من حيث الحقيقة لان حد الاتصال لا يعضه بينهما حيث
الحقيقة وانما الوالدان فانما سعا الولد باعسار الملك باعسار المعضة فانها بالسعا يحضر الولد فذلك
اعطت سعة ما عن سعة الولد المسمى عن سعة الوالد المولود في الكتاب انما قد يقول خلق كساعة ولم يعل
صار دكا ساله لو كان مكاسا اصله لسعة كتابه بعد عتق المكاتب اصله ليس كذلك **قوله** ان المكاتب كسالا ملكا
والدليل على انه لا يملك المكاتب على الحقيقة ان الصدقة على له وان اصاب كبرا ولا يملك الهبة ولا نفقة كساعة امراته
اذا اسرها كذا في الاسرار **قوله** ولا سلع ولا يحتمل الفسخ وهذا لان حقيقة امه الولد ليست لها في حال
الكتاب الا ترى انه لو عجل المكاتب كساعة في حق المولى عرفنا ان اسباع السبع فيها انما است سعا لونه في الولد
لصبر ورما م ولد فاذا لم يست الولد ان لم يكن الولد معها لا يثبت لها لونه لو است سعة سدا ولا يثبت الحكم في السبع
بدون المسوع بخلاف الحرفان حقيقة امه الولد هالك الى الولد سدا على الرضا في الحكم السعة في الامهات سري
الى الاولاد كالنبي والاسلام **قوله** لان سعة الام لا تلحق لسعة ما منه جزءا خلافا حانه ولهذا لم يمتها في الرق
والحرية فكذا في الكتابه فلو وصل الولد رجل يكون مضمومة للام دون الاب **قوله** وقال محمد بن اولادها احرار القيمة
ويود بها اد اعنى ان الجسد سارل الحر سبب موت هذا الحق وهو الغرور فيسارل في الحكم وهذا لان انما حكم
حرية ولد الحر لانه سكا الحرة وعنت حره الاولاد حكم حرهم بطرالم ودفع اللعور وعنه والجسد سارا في هذا الحق
فلساويه في موجه ولها انه ولد ولد من مضمون فيكون وصفا كما لو كان عالما حالها والعاس في الحر كذلك الولد

مع الام في الرق الحره الا انما تركنا العاس م باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في معناه لان الحكم
عنه حره الولد مع مراعاة حق المستحق باجماع القمه في الحال فقالوا وحصل القمه لنا خربت الى عمه لانه ضمير
قولي لا تعال به مال فصار بطريقه ان كفا له فسلطت راحها من جالس السبعي مطلقا **قوله** اخذ العتق
في المكاتبه ولو وطئها بالنكاح بغير اذن المولى لم يوجب المهر حتى يفتق الفروع ليدن ظهر في حق المولى الفصل
الاول لان نواحي الحاقه داخله على الكتابه وان كانت سعة كالمصافه السعة والحصه للسعة وهذا
العتق من نواحي الحاقه ويستند الى الحاقه لانه لو لا السرا لوجب الحد فصار لمخالفه من الحاقه وان كان
مبايلا بغير مال لم يظهر في الفصل الثاني لان دخول الحقة ما عسار سعة النكاح وهو ليس في الحاقه
والاكتساب باجماع القمه كذا في الكفا **فصل** مسائل هذا الفصل نوع اخر من مسائل الفصل الاول
فلذلك فصلها بفصل وصلها بالذكر **قوله** صارت ام ولد سواء صدقته المكاتبه او كذبه لان المولى في حقها
حقيقة الملك والمكاتب حق الملك مخرج الحقيقة على الحق فثبت من غير صدق **قوله** ولو ولدت ولدا
اخر لم يلزم المولى لان يدعى لا يقال سعي لم يلزم المولى هذا الولد يدون لدعوه لانه ولد ام الولد ولد ام
الولد يلزم المولى يدون الدعوه لانه قول ذاك ام الولد التي لا يحرم وطئها واما هذه محرمه الوطئ باعتبار
سواء الكتابه فلذلك لا يلزمه بسبب لدها الا بالدعوه **قوله** واذا كان المولى ام ولد جاز فان قلت معنى
ان لا يجوز على قول ابي حنيفة لان ام الولد غير مقومه عتقه وما ليس بمقوم كنف بوجه عتقه بل
الكتابه وهو مقوم فقلت لم يكن مقومه عتقه لكن هي موكفه للمولى عتقه الكتابه برده على المملوك ليس له
الى ملك اليد والمكاتب في المالك الحره في ما في الحال طاحه ام الولد الى هذا كاحه غارها **قوله** غير انه
سلم لها الاكساب الاولاد اي عنق اولاد وعلم لها الاكساب لان الكتابه انفسحت حق الرضى سقط
الولد من المكاتبه كما اذا انفسحت عتق الكتابه عن المكاتب **قوله** سلم لها الاولاد والاكساب فقلت
فلما داسلم لها الاكساب الاولاد فقلت لانها عتقت هي كما سلم لها الاولاد والاكساب هذا لان الكتابه
منفسخ في حق البدن سفي في حق الاولاد والاكساب لانه الفسخ لظهورها والنظر في انفساخها في حق سقوط البذل
لا في حق الاكساب الاولاد **قوله** وان كانت مدبره جاز ساء على انه يحتاج الى سباده العتق قبل موت
السيد وذا ما الكتابه ولا نافي بينهما لانه يلزمها جميعا عنق عاجل بعد اجل لا بدل **قوله** اما الخمار اعلم ان
الكلام في الخمار ليس في حقه وصاحبه هم امه ساء على عتق لا عتاق عتقه وعدم العتق عندها فخذ
لما حرى في موارثا الملك عتقه وعتق الكتابه فيه كما كانت قبل عتق الثلث تصدى حقيقة حسان بدلت حقه
كاتبه موجه وجهه سعادته معمله ومحرر للمفان من الامر عندها لما هو كلفه عنق لانه لا عتاق الاخرى
عند ما طلبت الكتابه وبطل الاجل لانه من خصا بصل لكتابته وبقي اصل المال عليه غير موجه لان عتق المكاتب
انما حصل بطريق الوصه لكون المدبر وصه وعق بعض المكاتب بطريق الوصه الاستقطاعه بدل الكتابه

كالواثق الحارث في مرض موته ولا مال له سواه فانه بحق كله عندهما ولا تسقط عنه كل بدل الكتابه وانما
سقط الثلث واذا بقي عليه بدل الكتابه حاله ووجب عليه ما لم يكن له من الحق من مقتدا
فلم يبق اقل المالكين بلا خيار كما لو اعتق عبده على الفاء وعلى الفين فله من المالكين اقل بالخيار عندهم كذا هنا
قوله فليندرج انه قابل البذل الخ اخره ان عبده سطل ببدل الكتابه لان الكتابه صاد وكنه لانه وان كان
مكون بدل الكتابه معا لا مال لكل فعدت عليه بالبدل من سطل انما من البذل لا يرى انه لو اعتق كله
بالبدل بان كان يخرج من الثلث بطل البذل فكذا اذا اعتق عليه به تسقط عليه عنه اعسار الدخض بالكل
ولهذا لو ادعى كل البذل في حوته بحق كله ولو كان ثلثه مسجونا بالبدل ولم يرد عليه عقد الكتابه لما عتق
كله بالاداء وصار كما لو بعد من الكتابه بغير موافا قال بوجهه وان يوسف رحمه الله ان المال قول ما يصح
معامله وبما لا يصح فانصرف كل ما الى ما يصح كرجل طلق امراته لم يمس بم طلقها بالف لزم الالف كله مقابل
ما بقي هو الواحد وهذا لان موجب الكتابه موت ما لم يكن باسا للمكاتب والبذل معايله ذلك الكتابه
ما هو باب والبدل ما وجب استحقاق ثلث رقبه لا محاله فلا تصور استحقاقه بالكتابه لكون البذل معايله
فكان البذل معايله ما وراه واذا استبان بدل الكتابه معايله ما وراه والمسحق بالبدل ولم يسلم شيء من العبد
موت المولى فلا تسقط شيء منه من بدل الكتابه وهذا بخلاف لو دبر مكاتبه لان البذل عه فويل بكل الرقبه اذ لم يحق
شيء من رقبه عند الكتابه فاذا عتق بعض الرقبه بعد ذلك لتدبر سقط حصته من بدل الكتابه اما هنا
فالكتابته ووجت بعد التدبر مساو لت ما لم يساوله التدبر وما له الثلث في سقطت حتى لو ابلغه
اشنان لان قيمه التدبر كان البذل زاء التدبر ضررون وليس كما اذا ادى في حوته لان استحقاق الثلث
في بطل بطل التدبر الذي قلنا **قوله** وان دبر مكاتبته صح التدبر بناء على انه يملك عتق العتق فيملك
المعتق شرط الموت انما اوله الخنازق ان عجز نفسه بقي مديرا لان الكتابه ليست بلائيه في جانب العبد
قوله وسقط عنه بدل الكتابه لانه انما التزم فيه لم يحصل العتق به وقد حصل العتق بونه والكتابته وان
كانت لازمه جانب المولى لكنها انفسح بالتراضي وقد وجد الرضا من المولى لاقدام على الاعناق وكذا من العبد
لحصول العتق مع مصلحه الاكساب لان الحكم بانفساخ الكتابه في حق سقوط البذل للنظر والنظر في انفاها
في حق مصلحه الاكساب **قوله** وفي القياس لا يجوز ان اعساض عن الاجل عسما من بدل الكتابه والاجل
للس مال جسمانه مال لا اعساض عن غير المال ربوا ولهذا لو كان له دين موجب على الخوازم مكان
الغير فصالحه على بصفه معجلا لم يجر وجه الاستحسان ان الفساده في الخوازم الربوا اذ الاجل ليس مال مقوم
فلم يجر مقابله الخطيه وقد وجدنا سبيلا الى الاحتراز عن الربوا هنا وما وجدنا في ذلك مستحسانا للكتابته السليمه
وعقد العقد على جسمانه حاله لان بدل الكتابه له بسنه بالاموال لانه لا يقدّر على اداء البذل لا بالاجل فاعطى له
حكم المال وبذل الكتابه له بسنه المحقوق التي ليست مال بدلا لانه لا يصح نصا للزكوه ولا توصف بالزكوه جمعه

ولا يصح الكفاله به فكان كل واحد منهما مالا من وجه دون وجه فاعدا لا فلا يحق الربوا واما الدين الذي على
الحق فيصالح نصا للزكوه ويوصف بالزكوه حصه ويصح الكفاله به والاجل في حصه لا بسنه المال لانه قادر بدونه
سطل الاعساض من الاجل الاعساض عن الاجل ربوا من وجه وعقد مع المكاتبه عقد من وجه دون وجه بناء على
ان القياس في هذا العقد ولا يبرح وجه لانه يخلط العتق باء البذل كما كانت سببه السببه لانه طهر
العقضاء في الموضوع اعني كونه عقدا وكونه مضافا لكان العقضاء احد الموضوعات كان سببه ولما طهر
في الموضوعات حصار سببه السببه او يقول الربوا بعضه المجانسه اذ هي جد وصف الربوا والمجانسه
بالمجانسه وبما الاجل المالك في عقد هو عقد من وجه دون وجه وكان ذلك سببه السببه فالمعبر هو سببه
دون الباقي عنها **قوله** وقال محمد بن حريز يولي ثلثي الا لفاي القمه حاله والباقي المراهجه لان ما اراد على القمه
ملك المريض بركة بان يكاتبه على قيمته فملك باجله بالطريق الاولى لان العاجل اهل من الاطلاق صار كالواثق
امرته في مرض موته على الف الى سته فانه يصير من كل المال لانه لو بركة صح بان يملكها بالبدل صح ما جله
بغير موته انما ان بدل الكتابه فويل على المقوم قصير بدلا عنه ولهذا كان غنقه مطلقا ما داء الكل حق الورثه كان
معتقا صح المبدل كصير معتقا صح البذل كدبر ع ما جله فلا يصح في يد الثلث من خلاف بدل الخلع
لانه لا ما بل المال بوجه من الوجوه ولم يكن حق الورثه معلقا بالمسك هو المضع فلا يصح معلقا بالبذل
واصله ان المريض اخ ابا ع دارا فممنها الف درهم بلسه الا في ستم مات والمال له غيرها ولم يجر الورثه
عندهما بالالمسك اذ ان يجعل يولي جميع المم والثلث على كل اجله والا فاعطى السحر وحاصله للمجانسه بالاجل
بغير جميع المم وصير المم عند هال ان العاجل يبرع من المريض بغير ماله جميع المم هال ان الربيه بدل ان يبت فيه
العاجل كما يصير ممنوعا سفس المم ويبرع المريض بغير ماله جميع المم هال ان الربيه بدل ان يبت فيه
احكام البذل حتى يبرع مراهجه على جميع المم وياخذ السفسج بكل المم وعندهم الاجل فيما زاد على القمه صح من راس
وبغير في يد القمه من الثلث ولو كان على العكس بان كاتبه على الف الى سته وضمنه الفان ولم يجر الورثه قبل اذ
فممكن حاله اذ اوت حر ولا شيء عليه غير ذلك لانه ادى المسروط وراده والاردون في الرق عديم لان المجانسه
في العدر والاجل وجب اعسار الكاتبه ماله **قوله** **وتكاتب ع العبد** لما فرغ
من كراهكم معلق بالاجل سرع في بيان احكامها سعلق بالباب **قوله** لا عتق ما سنا على العبد موقوف
والموقوف لا حكم له ولم يوجد المعلق ولا ضرر للعبد الغائب وهذا لان المولى ينفرد بالحقوق والاجابة الى قبول
المكاتبه لاجل البذل فاد ابرع العضو اداء البذل بغير العضو ما قد في حوله حكم لنفسه صرروا لاضرر عليه في
عبد يبرع العبد اداء البذل عنه فسفد الكتابه في حق هذا الحكم وسوق في حق لزوم الالف على العبد **قوله** **والراجح**
على العبد لانه سرع وهل يرجع على المولى سرع منه ما ادى الى اداء بصان سرع دافضانه كان باطلا لانه ضمير
الواحد لا يرى انه لو ضمير المالك الكتابه الصحة فادى يرجع ما ادى في ماله من اولى للاداء بغير ضمان لا يرجع

لانه يدرج به لحصل الحق وقد حصل فيه اذ ان قول **قوله** وصل هذه بغير صورة من الكتاب ما اذا لم يعمل
ان اذ ان الكتاب لا يفرق بل قال له كانه عدل على الف درهم وقبل القضي على العبد والحكم فيه انه ان اذ عني
عقوب ان يلج العبد فعلى بصر مكاتبه وصل هذا الجواب الى الحق ما اذا القضي فيما اذا كان المسئلة بصورة
بصورة الحلق فان قال القضي على ان اذ عني فهو جرح على ما قال في المتن **قوله** وجه الاستحسان لهذا
العبد في حق الخاسر عدس فدره المولى فوجب له يصح بلا توفيق لو كانت الحاضر الفم قال له اذا ادته فلان
حرفانه يصح من غير قول الخاسر هذا لان المولى جاحظ الحاضر قصدا وجعل الخاسر حاله والكتابة على هذا الوجه
مشروعه كالا مة اذ اكون بيت دخل ولادها في كتابها سحاحة عقوباتها وليس عليهم من البدل شي فاما ان
ان يجعل بها استعنى سحر الرضا وسفره الحاضر وطال الحاضر بكل البدل لان المال كله عليه وايضا اذ عني
وغير المولى على القبول بما الحاضر فلان البدل عليه وهو اصل فيه واما الخاسر فلانه سأل به سر والحرية فحرم المولى على
القبول لان كل البدل عليه كغير الرضا اذ ادى لورن الى الميراث من على القبول منه خاصة الى استخلاص
عنه وان لم يكن البدل عليه وايضا اذ ادى لرجوع على صاحبه شي فاما الحاضر فلانه قضى دنا عليه وذلك كما كان اولد
في الكتابة فانه اذ لم يرجع على ولده شي واما الخاسر فلانه اذ عني خيرا مة وليس يصطبر من حمنة بل طلب نفعها
مسدا لخلاف حرم الرهن لانه مضطرفه لانه يفتقر ملكه الثامن وان وهب المولى لكتابته للحاضر عملا لان الكل
عليه فنزل ذلك منزله اذ انه وان هبها للخاسر لم يحتمل ان شي عليه فلا يصح له **قوله** وليس للمولى
ان ماخذ الخاسر شي من البدل لانه لم يدر من سابل هو سح في العقد لولد الحاضر لا يولد لولد المكاتب شي كذا هذا
قوله وكاتب الامه عن نفسها وعن ابني صغيرين لها فهو حائر وليس جواز العقد منها على ابنيها بطريق الولاء
اذ لا ولاته للام الحرة على ولدها فكيف للامه ولكن الامه جعلت نفسها اصلا في الكتابة فيجوز عليها قصدا وعظما
سعا استحسنات في كتابته الحاضر على عبد للمولى خاسر اذ لم يرجع على صاحبه شي لئلا يامر وعبد المولى على القبول
لما سئل ان المودى مسفع بالودى بحقوق المام وان كان عده كتابه صححه فاداه عنه غيره بلا امر وضمان
عقوب لا يرجع لانه مسفع ولو ادى ضمان امر العبد رجوع على العبد لاداه مام او على سببه لفساد ما سئل على
الاداء وهو الضمان **باب كتابته العبد المشترك** ذكر كتابه وطهر بعد
كانه رجلا لان الاسر بعد الواحد **قوله** واصل ان الكتابه بحري عده خلافا لما اى اصل قوله ان المال للبدن
عبد ليج مسفر رضاه عنه وما لا يوافقها واذ لكان لا يحري الكتابه عند هالك كتابه احدها نصه كله
مكاتبه اذ ان كتابته نصه اذ ان كتابته الكل فصار البدل لهما جميعا كما لو كانا جميعا يكون مكاتبتهما بوجع
وفي بده اكسابك لا اكساب منهما فكذا ههنا ومن اصل ليج مسفر رضاه عنه ان الكتابه بحري كالا عاوان اذا
كان احدهما القصر الكتابه على نصيب المكاتبه ليس الاخر حق البضايه فعل يادنه والاذن البضايه للمكاتب
بالاداء قصدا لاسر بكذا اذ من نصه من اكسب حالكه قصدا لكتابته حق به فاذا اذ عني بغيره القاض

او يدرج لما اذ ان احدهما صاحبه كتابته نصبه صار نصيب المكاتب مكاتبه وفي نصيب الاذن عدا كما كان يحس اكسب كان
هذا اكسب مملوك بعضه مكاتب بعضه عدا كما كان من اكسب المكاتب فهو المكاتب ما كان من اكسب العبد فهو العبد
متى اذ ان الذي لم يكاتب سر بكة بعضه لكتابته بعد اذ واحد بعضا دنه من اكسب الذي يكون له قصدا
الاذن مسرعا نصيب نفسه من اكسب على العدم على السر بكذا اذ ام يدرعه بعض السر بكم لم يرجع وبصر بمنزله
ماله وهب من كتابته سنام المكاتب ملكه بغيره بغيره وان قلت المبرع له ان يرجع ما يدرعه اذ الم حصل مقصود
من السر بكم مبرع اذ اء التمر على السر بكم هلك المسح قبل البضايه واسحق رجوع ما يدرعه لان المقصود من السر بكم
سلامه المسح للسر بكم لم يحصل وكذا لو مبرع المبرع عن الزوج بم جات الفقه من قبلها قبل الدخول رجوع ما يدرعه لان المقصود
المبرع سلامه مسفعة البضايه للزوج ولم يحصل فنهنا انضاض مقصود الاذن بالسر بكم ان سلم للمكاتب رخصة بالعق
ولم يحصل العجز سفي لرجوع بكت السر بكم عليه ههنا هو المكاتب رجوع من حيث لم المقصود للاذن عنقه بعد العجز صار
مرفوقا له من كل وجه والمولى لا يسو حجب على عده دنا ولا عفا خصوصا اذ اخرج عن بده بالتسليم الى المكاتب خلاف
الزوجيه والمال العزل دمه بما محل صالح للوجود من المبرع صفت لرجوع اذ الم حصل مقصود كذا ذكره باطن
قوله فكون مسرعا نصيبه عليه كبر الودعه اذ امر المودع بعضا دنه من الودعه مقضى لم يسق لورن الودعه
عليه سبيل فكذا هذا الا اذا انها قبل الاداء فصصحه نية لانه لم يرجع لم يتم ولو اذن وهو مرفوض اذ من اكسب حرك كتابه
صحيح كل ماله لان اكسب اذ الم يكن موجودا حاله الاذن لم يرجع بشي من مال حرم السر بكم انما يرجع العبد
حسب اذ لم يصرف في اذ اء بدل لكتابته ويدرع المرفوض المتنازع ليجب من البضايه من جميع المال لان حرم الودعه سعلق
ما عسان الاموال المتنازع وان كان قد اكسب من لكتابته فاذن له في لكتابته والبضايه بغيره من البضايه لانه يدرع لعل
لانه حرم الاذن كان اكسب فاما سعلق الودعه **قوله** واذا كان حاربه من جلين اعلم انه اذا كان كتابته بغيره بغيره
كاساها فوطها احد ما لولده لدا فاداه فوطها الاخر فاداه فوطها الاخر فاداه فوطها الاخر فاداه فوطها الاخر فاداه فوطها الاخر
ولدها يكون انه واسها دفع الحق الى المكاتبه صحه وهذا قول ليج مسفر رضاه عنه وعند ما يام ولد للاوان في
مكاتبه كلها له وعليه نصف وممنها السر بكم عند ليج يوسف وعند محمد رحمهما الله عليه لاقول نصف القمه وممنه نصف
ما نفع من لكتابته ولا سبب لولد من الاخر ولا يكون لولد له بالقمه ونفهم لها وهذا الاختلاف صبي على الاختلاف
في عرى استيلاذ المكاتبه وعده بحري وعند ما لا يحري واستيلاذ القمه لا يحري اجماعا واستيلاذ المديرة يحري اجماعا
فاذا عرفنا هذا فصول اذ ادعى احد ما الولد لولده وصحت دعوته لانه استولدها ولم في نصفها ملك وهو يكتفي نصحه
الاستيلاذ وصار نصسه ام ولده ولم يملك نصيب صاحبه وفي نصيب الاخر مكاتبه على حصة وقال لعل نصيب صاحبه
وصار كلها ام ولده لان ملك الاستيلاذ واجبت امكن الا ترى انه لو استولدها مة مشركه بصر كلها للاستولدها لكان
الملك لهما فانه لعل فادامر ضا لان لكتابته بغيره القمه والاستيلاذ لا يحريه وحسب الاستيلاذ وكما انه وضحا
الكتابته في حق الملك ومي لا يصوره والكتابته بغيره وسفي لكتابته فاداه خلافا للاستولدها بغيره

ملكك الجبر في عصب المديرة فلم اسرط ههنا وهو فيما اعتقه احد السركين والام لا يدرى الاخر ملكك العن
في حق النظمين بل كان ينبغي ان يصر المديرة المعنى ان المعتوق يلف ما ليه العبد بالاعناق كما اذا قدم المديرة
على اعناق قلت اعلم ان المديرة اذا كان قابلا للنقل من ملك الى ملك فمصلحة ولا ياب النظمين بسرط النقل فاذا
دبره معذر النقل فمعذر النظمين لان حق النظمين من مديرة هذا السرط وهو بطر ما لو غصب الرجل عدا
المولى ثم اتى او مات لا يكون له حق النظمين لان حق النظمين من مديرة الملك فاذا فاق السرط معذر النظمين
اما لو غصب مديرا فاقبى ومات ضمن الخاصية لان حق النظمين من مديرة الملك فاذا فاق السرط معذر النظمين
النصب فانه فاضى فان رحمه الله فحصل هذا كله ان الضمان يعلق بالملك اذا كان المحل عتق الملك كما
اذا سبق منه الاعناق وغصب القرفان وابو فها وما اذا كان المحل عتق الملك فعلق الضمان بحقه في الجمل
بل الملك المملوك لا يملك كما اذا غصب فاقبى وابو اما اذا علق الضمان في اصله بالملك ثم اعترض فيه ضمان
الجمل لم يربى الضمان بضمين الملك عن ضمانه لان سرط النظمين لم يبق وهو فيما اذا غصب الخاصية القرف من
الملك لم يبق الخاصية ضامنا لان ضمانه في الاسد اعد سرط الملك فلم يبق في ذلك السرط فلا يبق السرط
وهو الضمان بخلاف ما اذا غصب المديرة اعدا رحت بضمين ضامنا لان التديرة لا يجزى في ذلك احد ما او كان الملك
مديرة ضامنا فاعتقد بالسرط الملك فبقى في ذلك اعلم ان هذا الذي ذكرنا كله قول من يفسر رضى الله عنه واما على
قولهما التديرة لا يجزى فاذا ادبر احد ما او لا كان الكل مديرة له وهو ضامن لسرطه مديرة اكان ومجسلا لانه ملك
مصيب صاحبه واعناق الاخر باطل ان اعتنى احد ما او لا فهو حركه ويريد الاخر بعد ذلك باطل

فان **موت الملك كانه عجز وموت المولى** ما خيره هذا الباب ظاهر
السياسة لان هذه الاسماء متافرة عن عهد الكتابة اعلم ان المكاتب اذا مات مال عليه من ارضائه وله اولاد احرارا
واولاد ولد في الكفاية من امته او اولاد اسراهم يدى بالدين هم بالحفاية هم بالكتابة لان الحقوق قد اجتمعت
في العن وبعاء وبع الفقه سدا لا تقوى الاقوى كما في البركة بالجهل من يدى بالدين هم بالوصية اصله قوله بخار
ويؤت كل ذي فضل فضله والدين اقوى من الحفاية لانه كان مالا ميسرا في ذمته في جنونه والحفاية العلق
بدمته الا بقضاء الفاضى هم بالحفاية اقوى من الكتابة لان الكتابة ليس يدى مستدقانه يمكن من استيفائها
فلاجله ومن الحفاية هم بعهدها الكتابة واذا ادست الكتابة حكم عهده في جنونه وجريه من كان معاله في الكتابة
ولهذا كان الباقي مديرا من ربه الحكم هو الطالع ثم سمي بالمضرب ثم سمي بما يورث في من الوطن **قول**
ضربت لانا اى لاهار الاعذار كما مال الخصم للدفح فان المدعى عليه اذا توجه عليه الحكم فادعى الدفح بفسنه
خاضع انه يخرج يوما او يومين او بئنه لا نراد عليه وحلوا هذا السعد من بن النجاش ومن النجاش والاصل
فسم قصه موسى عليه السلام مع معلمه عليه السلام حسد قال العالمه هذا فراق بيني وبينك كذلك قد رصا خب السماع
صلى الله عليه وسلم الحفاية بئنه ايام للاخيار **قول** اذا اتوا الى على المكاتب عمن ان في الرق علقه بالسرط والمعلق

والمعلق بالسرط عدم قبول جود السرط وهذا امر لا يعرف ما سافنا المروى عنه كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وان الفسخ للعجز والحق في العجز لا يوافق الحق في الفسخ قبل موت المله وهذا لانه لما مضى ثم صار
حالا والعجز عن العمل لا يوجب الفسخ ولا يوجب الابدية من الامهال الا لئلا العذر واحى برجال ما اجتمع
عليه الحافدان فاذا مضى النظم يحق العجز وحق الفسخ ولما ماري عن عمر بن الخطاب عجز عن فرده في الرق
وليس في حديث علي رضي الله عنه انه اذا كسر كما حكمه فهو مسكوت عنه على ما عرفت من ههنا ولا ان المقصود العذر
في جانب المولى بحسب المسمى عند القضاء بالجم الاول انه وفاد فوجب بحسب كالمولى على علمه بحال هذا لان الكتابة
قابلة للفسخ والاخلال بالجم الواحد اخلال بما هو عرض المولى في الكتابة فوجب له حق الفسخ فعلا للضرر عنه كفوان
وصف السلامة في المسح ولانه لما مضى النظم صار كانه كان على ذلك القدر حالا ولو كان كذلك لعل له اما ان يجعل
واما ان يرد في الرق لم يوجب الا ان يكون مال خاضعا وغائب يرجى قرومه ولم يرد على بئنه ايام كذا ههنا واما النجاش
الى بئنه ايام امضى لوجب العتق لان الاداء انما سوجه بعد القضاء ومدة النجم والابد للاداء من زمان فاسمحنا
هذا القدر على تركه من باب النجاش وفي النجاش بطر الهما واولا للعذر لما كمل المدعى عليه للدفح اى ادائه
عليه الحكم وادعى لرفح منه حاضره فانه مهمل بئنه ايام وامهال المديرة للقضاء فانه اذا اريد من نبال المدعى عليه
بئنه ايام لمحض المال او سجع عشا في بئنه ايامه الى ذلك لم يكن يد لك حصة عشا في بئنه ايامه ولم يحسنه **قول** عند
غير السلطان اى عند غير القاضي **قول** وقال السافى رضى الله عنه سطل الكتابة وهو عدا وما يربى المولاه
وامامه في ذلك يورث بئنه ايام رضى الله عنه بئنه ايامه لانه لو لم يورث ليعمل الحق بالاداء وقد عذر اسانه
فستل هذا لانه لا يحلوا اما ان يستحق الحق بئنه ايام او مستدق او وجه الى الاول لعدم سرطه وهو
الاداء والشئ لا يبق سرطه ولا الى الثاني لان المسك ليس محل سبوت الحق لما فيه من احوال قوة المالكه وذلك لا يتصور
في المسك ولا الى الثالث لانه لما عذر اسانه في الحال عذر اسانه ضرور لان الشئ يثبت بفسنه ايامه اسناده
الى حال حيوتها سات الحق قبل وجود سرطه وهو الاداء وهذا بخلاف ما اذا مات المولى فانه سقى بئنه ايامه وحق
بالاداء الى ورثه وصار المولى معقلا لان المسك مجبور ان يكون معقلا لانه لو قال لبيد انه جرد مولى
كان صحيحا ولو قال بئنه ايامه كان اخوانه بئنه ايامه اصحابا ان الكتابة بئنه ايامه لا يفسخ بئنه ايامه لانه لو قال
وما المولى فلا يفسخ بئنه ايامه وهو العبد كالسج وهذا لان نصيبه المعافضة المساواه من المعافضة فاذا جاز
اباء العتق بعد موت المولى لم يحسن الله لهصل الى مقصوده وما هو الولاء فكذلك اخوار ابياء العتق بعد موت المكاتب
لحاحه الله لهصل الى مقصوده وهو سرور الحر بل اولى لان الذي استحق المولى قبله ليس بلام حتى او عجز نفسه
عن اد الابد اسطل والذي استحق المكاتب قبل المولى لازم حتى لو اراد ان يطله ليس له ذلك فاذا لم يطله جمع عوته
لحق المكاتب وانه الرثم اولى لا اسطل لان الموت انى للمالكه منه للمملوكه عمن عن المقذورين والمالكه عمن عن
العددية والقاهرة ولهذا توصف الحاد بكونه مملوكا ولا توصف بكونه مملوكا والموت انى للقادرين والقاهرة

منه المقدور به والمفهوم به فاذا اجاز ابناء العتد مع اقوى المساقفة لادنى الحاجة فلا ينفي العتد مع ادنى
المساقفة اعلى الحاجة من ادنى اخرى اما ما ذكر من التردد فيقول انه يفتقر بعد الموت عند البعض الى
مقدور حيا فاما لا للعتق كقدر المولى حيا وما كانا ومعتق في فصل موت المولى لهذا قدرنا الميت بعد موته حيا
ما كانا لواله فيما احتاج الى قضاء دينه وسفد وصفته والجهل به وعلينا ان نعنى في اخر جزء من اجزاء حيوة اما لان
سبب الاداء موجود قبل الموت فمسند الاداء الله وحمل الاداء حطه كاد انه بنفسه فان قلت الاداء فعال
حتى الاسناد انما يكون في الصرافات السرعة فليس نعم ولكن فعل العاقل يضاف الى المصور هذه الاضافات سرعته
الامر لحرر مخرج صيد فان قيل يصيبهم اصابه صار ملكا له وورثه عنه الميت ليس بملك للملك لكن لا يوجب
والمالك يجب بعد تمام السبب بتمامه لا يضافه وهو ليس بملك له يستلزم الملك من حال الامكان وهو اخر جزء من اجزاء
حيوته فكذلك هذا لما كان السبب مستقدا وهو عند الكتابة والحق موقوف على الاداء والاداء جاز بعد
الموت الحكم وهو وقوع العتق ما يمكن اياه من حين الموت كالمالك ثم حكمنا بحقيقة في اخر جزء من اجزاء حيوته
اما ما سناد الاداء الى سببه واما ما بان تمام التركة الموجودة منه في اخر جزء من اجزاء حيوته بتمام الحكمه
بين المال وبين المالك وهو الاداء المستحق عليه كذا في الاوصاف **قول** ولم يترك فادى ما لا يبيد ملكا **قول**
وعند ما يورثه الى اجله نأه على انه نكاح عليه فسخ على عجمه كالمولود في كتابه وهذا لان صار بمنزلة حي ملك
المولى اعناؤه كالمالك بغير خلاف سائر اسباب المكاتب فانه لا يملك اعناؤه ولا يفسد رضى الله عنه ان الاجل
عند سطره في العتد فليس في حق دخل العتد والمسرى لم يدخل تحت العتد لانه لم يصف له العتد ولم يفسد
حكمه لانه لم يورثه مفعلا او مفعلا لانه لم يورثه فكل ما يورثه فكل ما يورثه فكل ما يورثه فكل ما يورثه
عن فاء خلاف المولود في كتابه لانه سوى الله حكمه لانه ماؤه قد دخل حكمه فسخ على عجمه **قول**
وان كان كسرا جعله كسرا في احد الاحاد عتد الكتاب به فها هو هذا لان الكتاب له ما كان احده وحكمها واحد
فانما يحتمل ان يقال ان ما وراوان معاني الرق لم يورثه ما وعد عتق العتد في اخر جزء من اجزاء حيوته فمعنى الان
معنى في ملك الحال ايضا **قول** واذا مات المكاتب ولم يدرج في السخرة بعد هذا الفرق بين هذه المسئلة
وبين التي يملكها ومضى مولى وان اختص مولى الام الى اخر صورته مكاتب ماله ولم يدرج من امراه حرة وبرك نسا
على الناس فاء مكاتبه فان لا ولده لمولى الام اما ساء الكتاب به فلما لم يورثه لان الرق ماله باعتبار ماله ولكن
لا حكم بحقيقة العتد الاداء بدل الكتاب به وما لم يحكم بحقيقة لا يظهر لولده ولا في حاشا لان يكون مولى لمولى
الام واذا ادى بدل الكتاب به ظهر له ولا في حاشا لان يكون مولى لمولى الام اما ساء الكتاب به فلما لم يورثه لان الرق ماله باعتبار ماله ولكن
حتى قضى العاقل لوجوب الحناء على عاقلة الام لم يكن ذلك وصاحب المكاتب فسخ الكتاب وان اختص مولى الام
ومولى الاربع ولا الولد وسرا به بعد موت الولد فمضى العاقل بالولاء لمولى الام يكون ذلك قضاء بعجز المكاتب
وفسخ الكتاب والفرق بين القضاء في المسئلة الاولى بعز حكيم الكتاب به لان قصه تمام الكتاب به ان يكون مولى لمولى الام

والعمل عليهم مع احتمال الحق لا يوجب الوفاء الى مولى الاربع فلم يكن القضاء بما يرضى حكم الكتاب فسخا للكتابة
وفي المسئلة الناكه وقع الاختلاف في الوفاء مقصودا ودانسي على تمام الكتابه واستعاضها لان الكتاب به
ان استغنى بمالك زندها ساء الوفاء على مولى الام وما من عبد وان يست كما قال علي بن مسعود رضي الله
عنوا لان الاداء واسئل الوفاء الى مولى الاربع استغنى عنهم فاذا قضى العاقل بالولاء لمولى الام فكان قضاء
في فصل فخمته فسفد وقضاه وكان يتحيز **قول** وما ادى المكاتب من الصدقات الى مولاة ثم عجز وهو طيب
لستة لانه سدل الملك لان الصدقة كانت ملكا للمكاتب ثم صارت للمولى الاداء وسدل الملك كسدل المعسر في
السرعة فعد روى لم يدره رضى الله عنها كان يصدق عليها ومضى يهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمنها ومنها فعد روى لم يدره رضى الله عنها كان يصدق عليها ومضى يهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمر ما اخذ من اموال الزكوة من الطعام فانه لا يحل لان الملك لم يبدل لان المباح له مساو على كل ملك الميراث وهذا اذا
عجز بعد الاداء **قول** وهذا عند محمد طاهر ان المذهب عند ان المكاتب اذا عجز ملك المولى اكسابه ملكا مسدا
فسد الملك اما عند لي وسفد فكل ذلك الصحيح وان كان من مذهب بعضي لا يحل لانه لا يبدل الملك
ما لم يدره بل ساء ملك المولى العجز وصار كان الصدقة وقعت حرجا اصل للمولى لو كان كذلك لم يورثه عليه كذا هذا
لانه لا يورث الصدقة واما الحنفية الفعل لا يورثه ادلال به لان الصدقة سقطت بالبركة وليس لم
ان يورث نفسه الا عند الحاجة فلهذا حل للفقير والحل للمهاجر وان كان محتاجا الى الله لان زاده حريمه وسرق
غيره ولا اخذها من المولى وصار كان السبيل الى اصل الى طنة والفقير اذا استغنى المكاتب اذا استغنى
لطيب لهم ما يعنى الصدقات اندمهم **قول** وكان يقول ولا سابع فيه وان عجز قبل القضاء وهو قول فرج حاطمه
ان جناية المكاتب عند ما لا يصير مالا بغير ارضاء او بموت عن فاء وعند فرج حاطمه ان الله يصير مالا في الحال ان
المنافع من الرضخ قائم والحجابه وهو الكتاب به فوجب له يصير موجه للخدمة بنفسه فمضى كمنه المدير وام الولد
ان الاصل حاشا مات الحسد وحول الدفع الا ان عجز التسليم لوجود المانع عن الاستعانة بملك الى ملك فاما المانع فها بل
للفسخ والزوال فلما كان المانع متروكا لم يثبت الاستعانة من المولى الا بالرضا او الرضا كالعبد المسع اذا اتى
بيل القبط لا يفسد السع الا بالقضاء لم يورثه واحتمال عوده عتق التدين والاستعداد لان المانع ما يستمر بعد
الزوال فوجب القمى بلا نوب **قول** فان اعلم احد الورثة لم يفسد عتقه وقال السافعي عتقه صحيح لان المكاتب
مورث لانه مملوك يورثه كالعبد والكل ولنا انما اضاف التصرف الى ماله ملكه فلهذا كذا السرقة اذا اتى
بصبت سرقة فانه لم يورثه لان المكاتب لا يورث لانه سبي ملك لا يملك سبب الا سبب الورثة
والناسخ اعاق الكل لا يفسد عتقهم ولا يفسد حقتهم في بدل الكتاب به لضافهم التصرف الى العتق عليهم وانما حكمنا
عتق استحيانا لان اعاق كل مسقط لبدل الكتاب به عتقه فيمكن ان يجعل اعاقهم اسقاطا منهم لبدل الكتاب به
ادم حقتهم ودرجى في الارث صوابا للكل من الاعاق وبرا به عتق الكتاب به سبب حقيقة كالمواثيق المولى كالمولود

وأيما نسبته غيره إليه فغير مانع والناظر أن لا يكون له ولا عناق وولاؤه موالاته والناظر أن يكون غيرها وأما الحكم
فهي أنه إذا جنى الأسفل خضاه فحقه على عاقلة المولى الأعلى ولما كان الأسفل من رتبة الأعلى وإن مات لا يورثه
الأسفل منه إلا إذا شرط مبرر المولى الأعلى لنفسه ويدخل في هذا العقد ولأده ومن يولد له بعد ذلك فإن بعض
الأولاد وإذا دفسح العقد لم يكن له أن يغفل عن أحدهم إلا رضا المولى قبل أن يغفل عنه لم يفسح وليس
كذلك سائر العقود الذي يليه في الرتبة على الصغير لأنه بعد ضمان الاست هذه الأحكام بمجرد الإسلام بدون
عقد الموالاته **قوله** قال المسافر حتى يرجع الموالاته ليست سبب لأثر صلاحه لأن الأثر يتعلق
بالقابة أو الرزقة والنظر بالحق والحدوث ولم يوجد واحد منها ولا في الولاء ولا في الكفالة لأن رتبة المالك
وكان بصرفا قصد به عبور وضع السر في هذا الصبح وهذا الصبح على الورثة فكذلك على المالك لأنه بمنزلة الورثة
عند عدمهم ولهذا لا يصح الوصية بكل المال عند وان لم يكن للموصي رتبة في المال إنما يصح في الثلث
ولما قولنا نحن الذين عقدت أيمانكم فأنوهم نصيبهم أي نصيبهم من الميراث والمراد به الموالاته لكس المراد
بعبوله عند بل ما لكم القسم بل المراد الصبي أو المتعاقد من أحد كل واحد منهما من صاحبه
إذا عاقبه وقد سأل عن الذي رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أسلم على رجل ولأده فما كان سؤالا
أحوال الناس به محناه ومجناه أي يحفل عنه حاله المحن ويرى به بعد الممانعة عن غيرهم وعلى ابن مسعود وابن عباس
رضي الله عنهم قالوا بالموالاته ولم يرو عن غيرهم خلافاً لأنه متى استعنى غم ماله صوفى إلى أقرب
الناس إليه ما أحسان والصرف إلى المالك لأنه متى سحى بل الضرورة عدم المستحق لم يستحق هذا وهو آخر ذكي
المراد منه لو كان له وارث فهو أولى **قوله** ولا بد من شرط الأثر في شرط الخائن كأن ذكر سواربان
في الخائن على خلاف لواء العناق فانه برأ على الأسفل لأن سببه الإحسان وأوجب من الأعلى
حق الأسفل لم يوجد من الأسفل حق الأعلى وهذا السبب هو العقد والشرط على الوجه الذي وجد الشرط بين
الحكم **قوله** والمولى لا يغفل عنه بولائه إلى غيره ما لم يغفل عنه لأن العقد غير لازم كالوصية ثم الوصية لا تخفى
الفسخ فكذلك هذا ولكن لا يغفل عن العقد عصبه لأن العقد ممتنع مما فلا يفسخ أحدهما إلا بحضور صاحبه كالسك
والمضاربة والوكالة وكذا الأعلى ليس سواربان ولا الأسفل إذا كان محض منه لأن العقد غير لازم من الجانبين فكل
واحد منهما إن سافر ففسخه بغير رضا صاحبه بعد أن يكون محض منه كما في عزل الوكيل فصار وإن إلى الأسفل رجلا
آخر كان ذلك بعضا للعقد مع الأول لم يكن محض منه لأن بعضا من العقد في حق الأول يستحق لصحة العقد مع
الباني فصار كالعزل الحكم في الوكالة بأن أغنى العبد الذي كل سبعة فلهذا إذا جعل صحة العقد مع الباني موجبا
فسخ العقد لأول فلهذا لا لولاء كالنسب والنسب مادام ما بين من إنسان لا يصور سوية من غير فلهذا لولاء
معرفا أن ضروري صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الأول إذا غفل عنه لم يكن يتحول بولائه إلى غيره لأنه ما أكد
سحاق حق غيره والحصول المقصود به الاتصال العناق ولأن لواء التحول بل يغفل عنه باعتبار أنه عقد

ببرع من حسنة بالعام بصره وبجعل خضاه فاذا اعتقل عنه صار كالعوض في الجهد وكذا لا يجوز له بعد عمل
الحسنة من رتبته وكذا إذا غفل عنه ولم يكن لكل واحد منهما أن يتحول لأن الأب مع ولده كشخص واحد حكمه الولاء **قوله**
وليس للمولى العتاقه أن يوالي أحد لولائه لو سئل لواء الموالاته فاما أن يطل لواء العتاقه وأنه لا يجوز أو لا سئل فإنه يجوز
أيضا لأن ولأه الموالاته أدنى فلا يظهر مع الأقوى لا يرى لواء العتاقه وولاء الموالاته لو كان في شخصين يعدم
ولاء العتاقه في الأثر فدل أنه لا حكم له مع وجود ولأه العتاقه **قوله** كذا **قوله** كذا
المسألة من الناس كل واحد منهما من العوارض قدم الولاء لكونه مندوبا وإن كان أحد من الموالاته والأكرام
فغير خال المحاطب الأكرام في اللغة مصدر أكرم هذا أحمله على أسرله وولاءه والكراهة بالفتح اسم منه
وفي السر على اسم لفعل بعله المر بغيره فلهذا في بعضه ما يفسده أحسان أن كان لمحمدا وألا لنفسه والأثر في
أصله المكره ولا يفسد عنه الخطاب لأن المكره مسلم ولا يفسد عنه الخطاب لا يرى أنه متردد في فرض وخط
ورخصه وبأنه مرقع ويوجب لغيره هو أنه الخطاب شرطه قدره المكره على حفظ ما هدد به سلطانا كان ولما
كما ورد في المتن علم أن صفات المكره كلها قول لا متعدد عندنا إلا أن ما يحتمل الفسخ منه كالسج والإجارة ففسخ وما
لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق العناق والتكاح والتدبير والاستملاذ والنذر فهو لازم فادع في هذا فيقول إذا
أكره على سجن ماله أو على سوارب سلعته أو على الرق لرجل إلى آخره **قوله** وعند زفر رحمه الله لا يستملك الملك أن يفاد السج
موقوف على الإجارة حتى لو أجاز ركان في السج الفاسد لا يرفع الفساد بالإجارة فلا يستملك قبل الإجارة وإن
أصل الفسخ به كما لو باع شرط الخمار وسلم إلى المشتري فإنه لا يملكه بالفسخ وإنما السج وهو الإيجاب
والقبول صدر من أهله لكونه مكلنا في محل وأبلى له إذا الكلام فيه الفساد لعدم شرطه وهو القراض إذا ما بغيره
شرط الجواز في فساد العقد كما في الرمي أو في المساواة في أموال الرتبة شرطه إذا جاز العقد فادع من المساواة بفسد
الملك للمشتري بالقبض وهذا مسلمة فلو قبضه وأعطاه أو دبره أو كاساه فاسم له ما ذكركه عنه ولم يرقم القيمة
كما في سائر المبيع الفاسد بخلاف السج بشرط الخمار لأن شرط الخمار مع أسدا والحكم فلا يمكن القول بأن الملك
وهنا العقد وقع مطلقا وقصده طلق العقد من الملك لأنه لما كان فاسدا بوفقه على الفسخ بولائه سجد الإجارة
فلما الفادع أسار سقوط المنسدة وما عديم الرضا سبب الأكرام فإذا أرفق بوجود الرضا بعد العقد لا يرى أنه لو أجاز
سعا بأسره غير سجد طاربه فإذا أجاز بعبادته بنفسه أولى **قوله** بخلاف سائر الساعات الفاسدة فإنه إذا
أسرى فأسدا باجل أو خمار مجهول ما عمن آخر لم يكن للبائع الأول حق الفسخ لأن وجود الفسخ على السج فإذا أسرى
غيره يعلق به حق المشتري بعد اجتماع حقان حق السج وحق العقد فقدم حق الجدة لما جده وغنى السج فاما ههنا فالرد
لحق الجدة فادع أسما فانه فلا سئل حق الأول الحق الثاني ولأن السج الثاني فانه حصل بسلطان البائع الأول وهذا ما حصل
بسلطان المكره **قوله** ومن جعل السج الحار المعهود ومن السج الحار المعهود سمي فلهذا ونواحيها أي مع الوفاء
وهو أن يقول البائع للمشتري بعت منك هذا المالك على الدين على أي متى قضيت الدين فهو لي من مشايخ بخار من جعله

عاف على نفسه او على عضو من اعضائه وخص له ذلك لان حرمة النفس فوق حرمة المال فاستقام ان
يحل وقابله له ولكن صدم بالخير والاف ظلم وعظمه صاحبه فمافيه فحق ما في نفسه لمعاد له
فالرجحنا مستباح بعد ربح صدام المحرم فاذا اصاب حتى قبل بعدد نفسه لرفع الظلم والاف حق
محرم فصار مستباحا **قوله** لان من المسلم لاسباب الضرورة ما وهذا لان ليل الرخصة خوف
الملك المكرم والمكرم عليه في ذلك سواء تسقط الكرم في حق ما وادى المكرم عليه للتعارض **قوله** القصاص
على المكرم بكسر الراء وهو الامران كان عدما ان اكره على القتل بالخرجه سواء كان عاقلا بالغا او محتوها
او غلاما غير بالغ فالقود على الامر **قوله** ولو فرضه الله تعالى ما قاله ان القصاص يحل على العاقل العاقل
ما هو المكرم حقيقة لان القتل فعل محسوب وهو يحق للمكرم والعباد سهد هذا ومن اكره فقد اكره الحسن فاذا
حققته الفعل بواحد فعله الا اذا سقط حكم فعله واصف غيره سرعا كما في الاكراه على الافعال الغير
فانه سقط حكمه وهو الامم واصف الى غيره ومنها لم يسقط حكم فعله بل قد السرع حكمه عليه دليل
انه ما لم اتم العمل اتم العمل على كل من القتل قال السافعي رحمه الله تعالى علمها ما علم المكرم فلما باله ذر
واما على المكرم فكذلك السبب الى القتل منه حسا حذره معن كان حاملا له على القتل والبسبب التام
يرى من له المباشرة في حق حوال القصاص غيره وهذا حكم توجب القصاص على سبب القصاص اوجعوا
وهذا لان القصاص سري حكمه للرجوع والرجوع والبطلان ما منع بالاكراه من المغلبة والاكابر ولو لم يوجب
القصاص لاسدابه في موضع يكون الحاجة الى اعانه لسانه الدم وقال ابو يوسف رجة لا يجب القصاص
على واحد منهما لان القتل في مقتور على المكرم من وجه حتى لم اتم العمل واصف الى المكرم من وجه حيث انه
حل المكرم عليه وصار مدفوعا الى القتل بوجبه طبعه وان المكرم فليل حقيقة الحكم والمكرم بالعكس فكيف
السببه في الحاشية فلا يجب القصاص **قوله** ولما ان المكرم ملحق الى هذا الفعل فصار المملوك فيها
يصلح ان يكون له فلا يلزم الا انه شيء من الضمان كما في اطلاق المال بان الضمان يجب على المكرم ومصر المكرم اليه
حتى لا يكون عليه شيء من حكم الاطلاق المكرم يصلح ان يكون له المكرم في القتل ان اخذ منه مع السيف وصل
به غيره وبفسد الحياء انه صار محمولا على ذلك الفعل بالتهديد بالقتل لانه حل على جميعه نفسه
واصابها على جميعه غيره وبفسد اخساره فالحق بالاله التي لا اخبار لها وبفسد الفعل الى من انفسد
احسان وحمله على هذا الفعل لا الى الاله فلا يكون على المكرم قصاص لادبه ولا كفارة الا ترى الى قولنا
يؤتى اثنا ثم قد نسبت الفعل الى اللعين وهو ما كان باشره صوره ولكنه كان بامر به وامره اكره ولا
يصلح ان يكون له في حق الام لان القتل محرم بوجبه المأمم حيا به على من العاقل لانه انما اكرهه ليجنى
على دنه ولو اضف اليه لصاحبه على دن المكرم وفيه بطلان الاكراه في الفعل حيث كونه حيا به على
الدين بمقتور على المكرم وحيث اطلاق مقتولا الى المكرم لانه يصلح له فيه كما في الاكراه على الاعاق ليعقل

الفعل الى المكرم من حيث اطلاق حتى يجب الضمان على المكرم **قوله** من خست الاعاق في مقتور على المكرم حتى
يكون الاول له وصار كما لو اكره بمقتور على ذبح ساة الغنم فانه مصر له من حيث اطلاق لم يصير له حث
الذبح حتى لا يحل ما و له فان قلت لو كان المكرم الامر بمنزلة المباشرة في الفعل المكرم المأمور له لم يوجب الا يجب
القصاص على الامر فيها اذا كان صبيا او محتوها لان انتقال فعل المكرم اليه لا يكون اقوى من مباشرته بنفسه
وانه لا يوجب القصاص لما عرفت في موضعه قلت لما استقل فعل المأمور الى الامر المكرم استقل فعل المأمور
الى الامر المكرم استقل مع وصفه من العقل والبلوغ فضاو ذلك بمنزلة حيا بالامر بنفسه سدا المأمور في احكام
القتل فكذلك المصير على الامر ولو غلبه خلافها اذا ابا المصير القتل بنفسه لانه لا واسطة هناك احد يوصف
بالعقل والبلوغ ليعقل فعله الله تعالى ذلك الوصف وكان ذلك فضلا حاصلا من المصير الغير والاعباد
لغير المصير في القتل ايجاب القصاص **قوله** ولم يوجد واحد منهما الا الحق بعد فيه من جهة ما لكانه ولا
حق احده ما له خلاف المبرض اذا اعتق غيره وعلمه من ان السعابه يحل بحق الغير ما يحل في الراجح
اذا اعتق المبرض وهو معصية فانه يجب السعابه لحق المبرض والراجح المكرم على العبد بالضمان لان الضمان
وجب عليه بالاف فلا يرجع على غيره **قوله** جاز استحسانا والاعاق لا يصلح لو كاله مع الاكراه لان اصل
ان كل عقد يورثه المهرل يورثه الاكراه وما لا يورثه الاكراه لا يورثه الاكراه والوكاله لا يورث الاكراه
مع الاكراه وجه الاستحسان لان الاكراه يوجب فساد العقد والوكاله لا يوجب فساد العقد لانها من
الاستطافان اذ الموكل سقط حقه بالقبول فبطلت له فاذا لم يطل بغيره الوكيل **قوله** بعد الوكيل جاز
استحسانا والاعاق لا يرجع عليه لان الاكراه وقع على الوكيل وزال المانع لا سببه اذ الوكيل قد فعل
وقد انفعلا فلا يضاف اليه ان الاكراه كانا واكل يورثه فاعنفه الوكيل من رجعا
فاهما لا يضمنان وجه الاستحسان ان عرض المكرم زوال ملكه اذ انما هو الوكيل في الزوال بقصود افسد
والضمان على الوكيل لانه لا يوجد منه الاكراه **قوله** والنذر لا يعمل فيه الاكراه حتى لو اكره بوعده بلفظ على ان
على نفسه صدقة او صوما او حجا او سنا سقر به الى الله تعالى بفعل لزمه ذلك كذا لو اكرهه على شيء
من ذلك لان النذر مما لا يلحقه الفسخ لانه من قول الله صلى الله عليه وسلم النذر من هي مما لا يلحق الفسخ
وما لا يورثه الفسخ بعد وقوعه لا يورثه الاكراه من حيث منع الصحة كالا عاق وهذا لان الاكراه في قولنا
الرضا او اكره في عدم اللزوم وانه في سبب من يفسخ مما لا يلحق الفسخ لا سبب الاكراه والراجح على المكرم
ما لا يلزمه من ذلك لانه اوجب عليه حكما طالبيه في الاخوة والظهار به في الدنيا من حيث الاكراه فلو اوجبت
عليه الضمان لاختل الحاكم وحسنه فيكون زائدا على ما اوجبه وهذا لا يجوز وكذا لو اكرهه على ان يظهر
من امراته كان مظاهرا ولا يقر بها حتى يكره لان الظاهر من اسباب التحريم كالطلاق يستوي في المهر والاكراه
والطهر وكذا الرجعة لانه اسداه للنكاح فكانت ملحقه به **قوله** والانداء اي لو اكرهه بوعده بلفظ حتى الى

من امراته فهو مولى لان من في الحال طلاق المال الا كراه لا يمنع كل احد منها **قول** وقال لا يلزمه المحرم
في الحدود **قول** معلوم لا اعتقاد الا ترى انه لو نوى ان يكفر بصره كافرا وان لم يكفر به والا كراه والى على
عدم تغير الاعتقاد فلم علم بالردة فلم يمس امراته منه **قول** قاله لول استحسننا وهذا لان من كفر في
قول علف الا كراه على الاسلام يعني لو اكره الكافر على الاسلام فانه يصير مسلما لانه وجد احد الركبتين في
الغاي احتمال رجحنا حاننا لوجود احتياط فاما الرده فتحت محض اعتقاد وقد وقع السك في اعتقاد الكفر
فلا نسب السك احسا طافرجنا الاسلام في الحالين لانه معلوم والى **قول** ولو قال الذي كره على اجزاء
كلمة الكفر احمرت عن امر ما فكننا ولم اكن فعله ذلك فيما مضى بامر الله حكما ولم يمس فيما مضى وبما
انه احمر اي خسر ما كره عليه فصار في ذلك طاعا ومن اقر الكفر فيما مضى طاعا لم يمس في ذلك طاعا
الفاضي لانه خلاف الظاهر ويصدق فيما مضى وبما كره لانه نوى ما يحتمل لفظة كذا وهذا معنى قوله وحكم
هذا الطالع ما ذكرناه **قول** ولو قال اردت ما طلبت مني يعني في الخطر ما لي الاحاد عما مضى وما اردت المحرم
اردت به النساء كما طلبت مني جدا اقر الكفر حقيقة لانه بعد ما خطر هذا بباله فعله كمن حرم الجرح عما اسلم به
فاذا لم يفعل النساء الكفر كان بمنزلة من اقر الكفر طاعا من امراته في القضاء وفيما مضى وبما كره
قول علم بنفسه محلا يعني يمكن التحاكم على كره عليه ما قبل ما كره عليه وهو الاخبار عن الكفر في الماضي كذا
دون الاشياء لان الاشياء كفرة في القضاء وفيما مضى وبما كره عليه بقا الاخبار عن الكفر كذا في الماضي كفرة في القضاء
واما فيما مضى وبما كره عليه تعالى ليس كفرة ومتى يمكن للمكره دفع ما كره عليه ما قبل ما كره فاني الزيادة بحمل
طاعا في الزيادة لانه لا حاجة له الى الزيادة بعد انشا كفر طاعا كما يحكم كفرة في القضاء وفيما مضى وبما كره
قول اكرهه على الصلوة للصلاة في السجدة لهذا الصلوة وسب محمد صلى الله عليه وسلم ففعل قال خطر
سالى الصلوة وسب رجل خرو قال يوجب ذلك ان كانت منكوبة في الحكم ولم يمس فيما مضى وبما كره فاني الزيادة بحمل
به الصلوة لله بعد ان ما وحدثه لم يكن هو مكرها فله ولا الا كراه وافق عليه فصار بمنزلة ما اذا صلى
من يدري الصلوة بدول الا كراه من احد وقال عيب الصلوة لله بصدق بانه لا فضا كذا هذا وقال المبسوط
وهذه المسئلة تدل على ان السجود لغرضه على وجه التعظيم كقر ان لم يحط به الى سبي وصلى الصلوة وسب
محمد صلى الله عليه وسلم وطلبه مطعون بالامان لم يمس امراته لا قضاء ولا دانه لانه فعل مكرها لانه بعد ما كره
عليه ولم يمكنه دفعه عن نفسه اذا لم يحط به الى غير **قول** وحط به الى الصلوة لله وسب غير النبي صلى
الى خرو لانه يمكنه دفع ما كره عليه عن نفسه فان المكره اذا اجابهم الى ذلك سم محمد صلى الله عليه وسلم ولم يحط
سالى سبي لم يمس امراته فان خطر ساليه رجل من الضاري ساليه محمدا فانه شتم محمدا ويريد به ذلك الرجل
فلا يمس امراته فان ترك ما خطر ساليه ويوجد يخرج جاعا اسلم به فاذا لم يفعل كان كافرا فان سم النبي صلى
في غير موضع الضرورة كفرة وكراهته عليه لا ينفعه شاكها **الحج**

او رد الحج عسك الا كراه لان ذلك منها سلبا لولاه المحرم عن المحرم على موجب احسان الا ان الاكراه اقوى بما
في سلب لولاه لانه رد على الاخبار الصحيحة والراي الكامل علفا ليجوز ان يكون ما حق بالعدم لقوله الحج في
المنع المنع ومنه سمي الخطم لانه منع من الكعبه وسمي الجمل لانه منع عن الصباغ قال تعالى على ذلك
قسم لذي جزاي لذي عقل في السرع منع عن التصرف بول الصغر ورق جنون فانه خلق البوي من
منهم في الحج يجعل بعضهم ذوى النية منهم اعلام الهدى مصابيح الدجى جعل بعضهم سلبى بحض اسباب
الردى كالحوان وعدم العقل المحتوى الذي هو ما قبل العقل الصبي اعلم بالحج يست الكتاب السنه واجماع
الامة اما الكتاب فعوله تعالى ابتكروا ليلتي حتى اذا ابتكروا النكاح فان استتم منهم رشدا فادفعوا
اليهم اموالهم منع الله تعالى دفع المال لا بعد البلوغ وانما سار الرسد وهذا السرط مدفود في الصغر
والمجنون واما السنه وقوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن بلع عن الصبي حتى يحلم وعن المجنون حتى
يفسوخ ظاهره بمعنى لا يكون له فيها حكم واما اجماع فظاهر بمقول الصبي يعرف صبي الا ما ذل له لعدم
علمه او لم يصانه اذا صار ممنا غير انه ما ذل لولي يحرم المصان فالحكم بالحج ولا تصرف عبد الا ما ذل
سده وعماه لحي سده كمالا يحطل منافع مما لو كره ولا يملك ربيته معلوم لانه ربيته ملك المولى لكنه
اذا اقره التصرف جاز لانه رضى لغوات حقه ولا تصرف المجنون المملوك بحال الى الذي لا ينفق اصلا العقيد
ان الاهله لانها بالعقل المسمى بحال العبد فانه اهله بنفسه وانما المنع لحق المولى بخلاف الصبي فانه
مستطرا اهله فلماذا سدد بفرها ما ذل المولى والى تصرف المجنون المملوك لا ينفذ اصلا لانه عدم العقل فلا
يقتدى الى الاضافة عادة **قول** ومن باع من هو لا سنا او اسمرى المراد هو الصبي الجذ المجنون
الذي يحجب بنفسه وهو المعتوه الذي يصلح وكيل اعرض عنه وهو بعقل السع وبفسده وان كان لا يرجح المصلحة
على المفسدة لا الذي هب عقله فان تصرفه لا يصلح وان كسبه لاجان لعدم الاعتقاد وهو بعقل السع الى
يعرف السع حاله للمسلم السع والسرا عكسه وقوله وبفسده ان يفسد اسات حكمه وفيه احراز
عن المهازل فانه لا يفسد حكمه وهذا لان الموقوف تصرف الجذ لحي المولى في الصبي المجنون لحقه ما يصح
المصلحة في تصرف هو لا ولا ابدان بعقل السع لحي المولى في الصبي المجنون لحقه ما يصح
الموقوف يستقيم في السع اما السرا فلا سوف بل يفسد على الماسه فليس السري اذا وجد فاذ اعلم المبتس
سفر كالفضولي اذا اسمرى الى انسان اخر فانه يفسد عليه والسوف ما اذا لم يجد فاذ العدم الاهله
كما في الصبي المجنون ولضر المولى في الجذ فسوف وهذا لان السري يلزم العاقد سفل وجهته الى الاقر
اذا وجد الاخر كما عرف لول كمال السري بصره كالمملوك بملكه فاذا كان يفسد على العاقد ولا يفسد
الى الغرم **قول** لوجودها حاسا ومساهده فانه اذا صل اسما او قطع يده او اوار سنا لم يمكن جعل
العقل القطع والاراقه كالعدم لانه يودي الى لا يكون الموقوف المخطوع والمراق معقولا ومطوعا

وهو جواز السفسطة واسكان الحقائق بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالسرع اما الاسماء فظاهر
البتلق الاعناق السبع والحبه ونحوها لا يورث المحل حسا وانما صار المحل محرما ومحررا ومملوكا بالسرع
واما الاضرار كالاقارب والسهادان فموجبه ما عرفت بالسرع لا يهدد الا ان على المحرر عنه وعوزان يقع
دلالة انها كمال الصدق والكذب بداهة وان القصد سرطا اعتبار القول ذالكلام المصدر ما يكون موجودا
بصوره ومعناه ومعنى الكلام لا يوجد الا بالقصد وهو ان يكون العقل الاعقل للصبي المحنون فلا يكون
لها قصد واعا العقل لا سوف على القصد فالسليم اذا اقبل على انسان الفقه بغير علم عدم القصد الا
مذا كان فعلا سلق به حكم ينقطع بالسبب كالحدود والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك سببه في حق الصبي
والمحنون حتى لا يحد بينهما الحد الزنا والسرقه وسر الخمر وقطع الطريق والقصاص العقل **قول** ولا يقع
طلاقها ولا عاقبتها الى اخره اعلم ان هذين المصنفين لا يوافقان على ايمان الولي لا اسد ان عباسه الولي انهما
من المضار ولا يوهلان ولا يوفون للولي على مصلحة في الطلاق لان في اعتد العلم بغير اخطاها وسافر
طباهما اذا بلغ الصغير حد السهو واعلم للولي بذلك بخلاف سائر العقود لا مكان في نوعه على المصلحة **قول**
فاما العبد في امره في حق نفسه لعمام اهلته لكونه مكلفا غير ما قد في حق سده وهذا لا ينافي في حقه
لا علو عن خلق الدين برحمه او كسبه وكلاما بالسده فلا يستحق اقراره لان اراد الانسان لا يعقل على غير
الاولاد والاولاد للعبد على الولي **قول** لانه متى علم اصل الحرية في حق الحد والقصاص لانها من خواص
الانسان وهوليس بمملوك من حيث انه ادعى اذا كان مملوكا من حيث انه مال لهذا لا يصح اقرار المولى عليه
بها واذا بقي على اصل الحرية فهما سدا اقراره فهما لانه اقربا موحقه وبطلان حق المولى ضمنى فان قلت قوله
لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق بمعنى لا يملك اقرار الحد والقصاص قلت لان على اصل الحرية
فهما يكون هذا اقرارا لحرية العبد ولان قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة بعضى لصح وانما
انه خصص عنه الاقرار بالمال لان النص صاولة اقراره بالمال بلا في حق الخير والنص صاولة اقراره على نفسه
فان قلت عمل النص على الحد فعلا للتعارض قلت عمل لا يرعى غير هذه الصورة دفعا للتعارض **قول** ولانه
عارف وجه المصلحة فنه فكان اهلا ولا يخصص بالانسانه وكان كالحرفه **باب** **الحج للنفس**
لما ذكر الحج من حيث الصغير والروق والمحنون سرع في بيان الحج من حيث الفساد لكونه له وديم الاول لان الصغير
والروق المحنون حر العواض السيامر ومضى مقدمه على العواض الكسبه ولان الاول صديق عليه والثاني مختلف
فيه بم اعلم ان مسائل هذا الباب كلها منته على قول لى يوسف ومحمد جميعا الله لا على قول لى حنفى رضى الله عنه
فانه لا يرى الحج للفساد والسفه **قول** قال ابو حنيفة راجع الحج الى اخره اعلم ان الحج عند لى حنفى على الحر
العاقل البالغ الاجور سبب السفه والدين والفسق العقله وعند ما يجوز لغير الفسق عند السافعي
يجوز في الكل انما يصح الحج عند ما في تصرفات لا يصح مع الهزل الاكراه كالسحر والاجاره والحبه والصدقه

وما يحتمل الفسق وكل مصرف يحتمل الفسق كالطلاق والعتاق النكاح لا يجوز والحرفه اجماعا وكذا الاسباب الموجبه
للعقوبه كالحدود والقصاص والسفه من العمل بخلاف موجب السرع واساخ الهوى ترك ما يدل عليه الحج
والسفه من عاده السذير والاسراف في النفقه وان مصرف تصرفات لا تعرض ولا عرض لاعتد العقله
من اهل الديانه عرضا مسلح دفع المال الى المحسن والعتاق وسرا والحامه الطمان بصر على العقل المجازم
واصل المسامحه في التصرفات والبر والاحسان مشروعا لان الاسراف حرام كالاسراف في الطعام والسلب
وقال الله تعالى الذين اذا أنفقوا لم ينسوا ولم يندموا وما اصابهم الحرج في الحج على السفه والمنع عن التصرف
في ماله فله انه سدر ماله مصرفه لا على وجه يفضله العقل الحكيم فحج عليه بطلان له سفه
كالصبي بل والى ان الصبي انما يحج عليه ليوهم السذير منه وهذا يدعى السذير واعلمه منع المال فان
منع المال عنه بطريق النظر فكذا الحج عن التصرف وهذا لان منع المال عنه مقصود لحسه بل لا يباع ملكه
ولا يحصل هذا المقصود متى لم يملك التصرف لا يصره لغيره ويمنعه بغيره فاحش وبامر الولي بالتسليم
الله بقر ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه انه حر مخاطب كان مطلق التصرف في ماله كالرشد وهذا لان الحرمة
امان المالكه والخطا ما من العذر على التصرفات لانه دليل اعتبار عقله وهو دليل العذر على التصرفات
فانه كلام ملزم واعتبار ان الكلام بالهيم والنزوم بالخطا في ابطال لانه اهدار ادمه والحافه المحاسن
والهيام فلما يكون فيه بطريق الضرر فنه اعظم من ضرر السذير لان الانسان لما كان سائر الحيوانات باعتبار قوله
في التصرفات والاحتياط لا على الدفع الادنى بل يدفع الاعمال بالادنى حتى روى عن لى حنفى رضى الله عنه انه يجوز
الحج على المفق الما جن الذي يعلم الناس المحل المسطح الجاهل الكارى المفلس لان فيه دفع ضرر العام
فالمنع الما جن يفسد على الناس منهم والمسطح الجاهل يفسد اديانهم والمكارى المفلس يفسد اموالهم
فانه اذا ساد دابته في الطريق وليس له اخرى لا يمكنه سراء اخرى لا استجار فعودى الى بلاد اموال
الناس فندفع الاعمال بالادنى في الاعتبار منع المال اطل لانه يفسد محمول المعنى لانه منع المال عن المالك والمالك
هو المطلق الخارج ومنع المالك عن التصرف فيه ويحور مصرفه فيه غير معقول لانه معلوم شرعا حرام
عن السذير فلا يحتمل المفااسه ولان السذير لادى على المال حمة زائده والطلاق للسان في التصرفات بحمة
اصلية فلا يماسى طال على المعتمد على ادمها وكذا للصبي انه لما كان عاجزا عن النظر لنفسه احتج
الى حيدرون الخير ولما له فصار مولا عليه ضرره والمولى عليه لا يملك التصرف السفه فاد على النظر
لنفسه كما لعقله وان كان جرحا عن سبب العقل بهواه **قول** لان المحرم منه سوى ليس بضا حتى يقال
مضى فصل محمد فيه فسف وضاق لان العضا لا يبدله من مفضى له ومضى عليه لانه لقطع المنارعه
فلا بد من منارعه حتى يقطع بيع محمد فيه كما كان ولانه لم يفسد هذا العضا ما لم يكن باسما لم يفسد
ما كان على ما كان وهذا حد الهوى لا يصار المحل فيه مفعلا عليه **قول** ولو كان قضاء ومفسر

على السفينة مجتهد في فاته بالحل عند لي حصة رضي الله عنه ونفس المصافي كان مجتهدا فيه بوقف على المضاء
غيره في كتاب القضاء **قول** ولا يعمل البعض بعد ذلك بطريق القاضي إذا قضى بحواضن أم الولد والولد
قبل وجود المضمومة في ذلك لا يصير موقفا عليه لأنه موقوف بعد المضمومة صار موقفا عليه **قول** ولا
لا يدفع الله ماله إلا ما حصى بوسن شدة لقوله تعالى أن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم أمر يدفع
المال إليهم عند انقاس الرشد فلا يجوز دفعه فيه قبله لأن المعلق بالشرط عدم فعل وجوده ولا يمنع المال قبل
لعله السفينة موقفا على العلة وزوال العلة إذا العلة لقيام العلة وزوالها لا للزمان لا في حصة
قوله تعالى وأنتم أيتها النعماء أتوا إليكم والمراة بعد البلوغ فهو موقوف على وجود دفع المال بعد البلوغ إلا أنه منع
عنه ماله قبل البلوغ والوجه بالإجماع ولا إجماع هنا في دفع المال بالنقص المعلق بالشرط لا بوجوب عدم عند
العدم عندنا على أن الشرط رشدا في موضع الإنبات فتراد به الفرد الحاضر وليس منه نوع رسد حيث
كان مصلحة الماله فمناولة النكاح المطلقة فإذا صار الشرط في حكم الوجود بوجه وحيث حراوه وأول حوال البلوغ
قد انقضى السعة فاعتبار الصبي بها وأمره كقضاء عنه فإذا أسد الزمان ظهرت الخيرة والحرية لم يبق إلا
الصبي وحده من الرشد لا حاله لأنه حال كماله بعد روي عمر رضي الله عنه أنه قال يهيئ لي الرجل إذا
بلغ خمسا وعشرين سنة وقال أهل الطبائع من بلغ خمسا وعشرين سنة فقد بلغ رشده لا يرى أنه يصير حرا أصحها
في هذا السن لأن ما علم الإنسان أي عشرين سنة ولهذا قال بوجوه رضي الله عنه لو بلغ رسدا صار سفيا
لم يمنع منه المال لأن هذا السن هو الصبي فلا يعجز في منع المال عنه ولا يمنع المال عنه على سبيل البادئ الاشتغال
بالمادة عند رخا المادة فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة فقد انقطع رخا المادة فلا معنى لمنع المال عنه بعد
قول أنه سلق بمجرأ عنه بناء على أنه المجتهد في السفينة وهو موقوف على الحال من حيث علمه بوجه بدول حجر القاضي
كالصبي المجنون وقال أبو يوسف رحمه الله السفينة على أسبقا في الحجر على الحجر واستحقاق الحجر والنجار
لا يكون إلا في القاضي عليه وهذا لأن الحجر عليه متردد بين الصبر والبطر في بناء الملك له نظروا في هذا قوله
ضرر فلا بد من القاضي ليس هو أحد الجاسين على الآخر **قول** وإن علق عبد بقد علقه عندهما وعند السافعي
رسد وهذا الاختلاف بناء على كسفة الحجر عندهما الحجر عليه بسبب السفينة في التصرفات كالهزال فإن الهزال يخرج
كلامه على غير وجه كلام العقلاء لقصد اللعب به ووزن ما وضع الكلام له لا لفصاحة علمه وكذا السفينة
مخرج كلامه في التصرفات على غير وجه العقلاء لا سائر الهوى مكان العقل المقتضيان عقله وكل هوى لا يورث
الهزل لا يورث السفينة وكل هوى يورث الهزل وما يحتمل النسخ بورقة السفينة والعقل لا يورث الهزل فيمنع
وعند السافعي رد الحجر عندهما بسبب الرق حتى يفسد الحجر حتى يفسد الرق في سوي الطلاق كما أن الرق لا يفسد حتى
من يفرأه سوي الطلاق العاق لا يفسد الرق فكذلك من السفينة **قول** ونظرة إذا ادعى الميراث لغيره
أي المريض إذا قال لعمري وليس معها ولد هذه أم ولري هذا لأنه إذا كان معها ولد يورث سبب الولد غير الشاهد في

ما هو

لها في إبطال حتى الغفر فذلك دفع حكم الحجر عن نفسه ما إذا لم يكن معها ولد فانه لا شاهد له هنا فإقراره لها
على الصبي ميراثه إقراره بحصة الحريم فلا يرد على سببها عدد ذلك نسبي في حصة ميراثها بعد موتها كالأولاد عليها
قول وإن مرضى وأضى إلى أخيه أعلم أن يفسد الوصية بعد الموت في كسفاوتها يكون الوصية
حالة المرض وحالة الصحة والذي يفسد مفسدا إذا أوصى بوصايا ما فالفاسق فيها إنما ما طلع عمره في عاقبة
في حيوته ولكن يستحسن لها وأحق الحق ما سرت إلى الله تعالى وما يكون على غيره وجه النفس من الوصية
للغير مثل الصدقة للمفقير والمسكين أبواب الحجر مثل بناء المساجد والحائز العترة وكل ما لا
يستحقه المسلمون أنه يفسد ذلك كله من حيث أنه لأن الحجر عليه معني النظر كالمسلم ماله فسق كالأعلى
الناس وإذا فيما يعنى جميع ماله في حيوته لا يفسد الثلث بعد ماله وهذا لأن وإن حو بها بعد موته
وبعد ما وقع الاستعانة عن المال في امرئناه فإذا حصلت وصاياه على وجه يكون سببا للدواب الحرة في آخره
أو اكتساب الثناء الحسن بعد موته كان النظر في مفسدها ما أعلم أن الذي يفسد سفها والصبي الذي لم يبلغ
سواء عبدا أو أبا في مواضع أحدها أنه يجوز للأب الوصي لأب صغير في كسفه في ماله ولا يمنع
ولا يجوز ذلك على البالغ السفينة إلا ما أمر الحاكم والمالي أنه يجوز كاحد ولا يجوز للصبي الحافل الثالث
أنه يجوز طلاقه وعناقه بخلاف الصبي كذا يجوز زواجه وز نكاحه الصبي **قول** وقال السافعي يجوز علم
رحاله بناء على الحجر على السفينة بطريق الرحر والعقوبة عنه والفاسق مستحق للعقوبة ولهذا لم يجعل
الفاسق أهلا للولاية والسبابة وعندنا بطريق النظر صانته ماله ولا نظر هنا لأن إبطال آدسته
والحاقه بالبهام مع الصانته ماله والفاسق عندنا أهلا للولاية والإمان والعصاة فكون أهلا للتصرف
في ماله ضرورة وقد علق الدفع ما ناس رسد واحد لأنه في إنبات الرشدا في المال مراد فلا يكون الرشدا
في الدين مراد لأنه حسد يكون معلقا برسد من **قول** بسبب العفلة أعلم أن الحجر بسبب العفلة وما كان
مفسدا ولكنه سلم القلب لا يندى إلى الصفات الراحة ويحذف إليها إرات ولا يصير عنها فان القاضي
يجز على هذا المحفل عندهما وما هو قول السافعي لمساكنة السفينة في خلاف المال في حجر نظره **فصل**
في حد البلوغ لما كان حد أسباب الحجر الصحر لم يكن بد من أن أسها حد الصغر **قول** وعنه في الغلام
أي من لي حصة رضي الله عنه في الغلام تسعة عشر وفصل المراد أن طعن في التاسع عشر ونه لم يباشر
فلا يكون فيه اختلاف الرواية **قول** فلهم العاد العاسمة أي العادة الغالبة أن العلامات بطر في هذه
المدد فعملنا المدد علامة في حرم لم يظهر له العلامة وهذا الم يوجد علاما للبلوغ نحو الإحمال الإحلال الإزال
في الغلام أو الحضر الإحلال والحمل في الحارة فإن وجدت إحدى هذه العلامات علم بالبلوغ والأصل للبلوغ
يكون الإزال الحصة ولكن الحمل الإحمال لا يكون إلا مع الإزال كذا الحضر لا يمنع حمل إذا لم يكن حد الإزال الحمل
كل واحد علاما للبلوغ وهذا لأن البلوغ عما من بلوغ الإنسان كمال الحال في ذلك كمال القوة حصة لا سبب

والامارات ما سيعال الجوارح وارباع الموانع وذلك لا يحق على الكمال الا عند الاحكام **قوله** وله اولاي حصة
قوله تعالى لا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى تبلغ اشد واسد الصبي ثمان عشرة كذا قاله
ابن عباس رضي الله عنهما وقل بان وعشرون سنة وقل خمس وعشرون سنة وقل ما قالوا ما في عشرة
فوجب له على الحكم عليه للاحتياط ولا بد من سبق به غير ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فمقتضى هذا
سنة لا سيما ما على الوصول لا ربه فربما يوافق فصل منها ما راجحها **قوله** واذا اراهوا الغلام يقاتل
راهداى نامنه رها ومنه اذا صلى احدكم الى سره فليدفعها صبي سراهن هذا ان الحكم **قوله**
باب **الحج سبب الدين** اعلم ان الدين يصان من اسباب الحج عند
لبي يوسف ومحمد هما الله فذلك كذا في كتاب الحج وانما اخبر لان هذا الحج موقوف الى طلب الغنى ومع ان
الاصل في الدم الدماء عن الدين كال اصل هو التردد في لسنه فكان في هذا الحج وصف زائد سوف الله
الحج بعد ما وقعت المساركة بينهما في اصاله عدم الحج وكما في الفرقة ما في هذا الجهاد المرند فرج على المرند عليه
والفرج يوجب الاصل اعلم ان الحج سبب الدين له سراط اذ اها ان العاقبة اذا اجمع عليه سبب الدين
انه قد حج عليه من ماله والاسماء ليس شرط لصحة الحج وانما اجمع الله لانه متعلق بهذا الحكم وورما يقع كذا
فيه محتاج الى ما به فسد ليقع الامر على الواحد والاسباب ما سبب الحج وقول حج عليه سبب الدين
لان الحج على قول من يقول عواره بخلاف اسبابه وهو ما خلا في سببه كخلف في نفسه لان الحج سبب السيف نعم
الاموال كلها والحج سبب الدين من ماله الموجود في الحال فاما ما حدث لغير المال الكسب وغيره فلا يوجب الحج
فيه وسفد فيه فيه والى الله انه من صاحب الدين الذي وقع الحج لاجله باسمه وقول حج عليه سبب الدين الذي
لفلان فلا ان عليه لان الحج يرفع ما راء رب الدين المحجور ويوصل الدين الله محتاج الى معرفة **قوله** قال ابو جعفر
لا الحج في الدين ما الكلام في الحج سبب الدين في موضع واحد ما ان من ركنه الدين اذ احضار الحج بماله
مطريقا لافرا وطول الغنى من القاضي الحج عليه فعندى حنفى رضي الله عنه لا الحج عليه القاضي لان الحج
اخذوا امواله والحقا بهاء ولا يجوز لدفع ضرر خاص وعندهما حج عليه ومنع من السج والتصرف في اقرار
حتى لا يصير العباء بطالبهم كالحج على السيف بطراله وهذا لا يري ما لم يباله فموت حقه وانما منع السج
اذا كان اقل من المثل اما السج يحمل المثل فلا يخل حتى الغنى فلا يمنع عنه لان المنع لحقهم والى الله انه
لا مانع على المدين ماله في قول لبي حنفى رضي الله عنه العروض والعقار فيسواء لان نوع حج والى سح
المال على المدين بخبر رضاه ليس بحاج عن تراض فيكون اطلاق القول تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالمال
الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقال عليه السلام لا يخل بال امر مسلم الا بطيبه نفس منه ونفسه لا يخل
منع القاضي ماله عليه فلا ينبغي ان يفعل **قوله** وما ماله ان اسبح المفسر عن سببه وسميه بان
غنى ماله المحصر عن ماله حديث معاد رضي الله عنه فانه ركنه الدين فباع النبي صلى الله عليه وسلم

ماله وقسمه من غنى ماله المحصر لان سح المال قضاء الدين عن مستحق عليه بدليل انه يحل من
وهو ما يجري فيه النيابة والاصل من سح ماله حق مستحق عليه وهو ما يجري فيه النيابة ما بال القاضي ماله
كالدين في الاسلام عده فالى سببه ما على القاضي عليه وكما هو بعد مضي المدة اذا الى سارق امراته بالقاض
مسا به في الميزان منها وكما يجوز فلنا حوال المحكمة وهو موهوم فلا يجعل كالمحقق في الضرر عليه في اصدار قوله
قوله الضرر في حقه ولا يستدل بغيره لادنى على سون لا على سح المال ليس بطريق مع حل قضاء الدين
فقد يمكن قضاء الدين لا سيما بان لا سقراض واحد الصدقة من الناس على ان الحث العنة ليعين الطريق
بالفرق لما عقق عجزه عن الامساك بالمعروف اذا اصر الدين على البر كاخراج العبد المسلم ملكه مستحق عليه
بعبه فيسور القاضي ماله والحسن ليس لاجل السج بل لقضاء الدين ما احبارة من طريق القضاء اي طريق ساء
واجار للقاضي سح ماله لما استغل عسرة في الحسن من الاصرار به والغنى ما سخره وما خرجهم فلا
معنى للمصدر اليه بدون الحاجة فانفاق العلماء على حبه في الدين دليل على انه ليس للقاضي ولا له سح ماله
في حقه حسا الى حل لفظ المن **قوله** ما ماله اي عندهما ما ع القاضي ماله المحجور **قوله** حتى يحسن الدين
لان هذا الحكم ما ليس حفي هذه للعانة **قوله** لا يجل الى اجل السج **قوله** والسج ليس بطريق مع حل ذلك
لان يمكنه بالاسقراض لان **قوله** بخلاف الحب والعنة فان المرفوع متعين هناك اما ههنا فخلا لانه لان السج
غير مع حل قضاء الدين على ما ذكرنا فلا تصور القاضي ماله كالمدين اذا كان مسعرا فان القاضي لا يوجب له
الدين من اجرة بالانفاق كذا لا يمنع ما عليه من ساء به وكذا اذا اوجب الدين على امرأة فان القاضي لا يوجبها
للعقبة الدين من صدقها لعدم عبه لقضاء الدين **قوله** والحسن لقضاء الدين لما كان من الطريق جواب
قوله لان السج سح لا يفاد منه فعال بوحسنة رضي الله عنه الحسن الذي كرم ليس لاجل السج لقضاء الدين
لانهما وكان هذا من رادى القليح حيث جعل ليل المضرم ليل نفسه عليهم **قوله** ما عها القاضي دينه وهذا
عند لبي حنفى رضي الله عنه استحسانا وهذا لا يجمع وانما خسران حنفى رضي الله عنه لان البهيم رديا قوله
لانه كان لا يجوز سح القاضي على المدين في العروض وكان ينبغي ان يجوز في المقدن ايضا لان ذلك نوع سح وهو
سح الصرف **قوله** وحسن استحسان اعلم ان الدرهم والدينار حنسان صون وحنس واحد معنى لهذا انضم
احدهما الى الاخر في حكم الزكوة ولو كان ماله من جنس الدين صون كان للقاضي ليعضيه به دينه فكان اذا كان ماله
من جنسه معنى فان قلت فعل هذا سح لانه لا يكون لرب الدين والى الاخذ من غير قضاء كما لو طفر عمن حقه
وبالاجماع ليس كذلك مما حنسان صون وحنس واحد كما قلنا لعدم المحانسة صون لا سحر در الدين ناخذ
لان فيه معنى المبادله من وجه ولو وجود المحانسة معنى للقاضي ليعضيه دينه وانما لا يعكس حيث لم يجعل
للغرم ولا لانه لا يحد الى الحد لانه لم يرد حنفى برك العمل بالسمه لان لاه القاضي اعلم واقرى فلو ثبت
للغرم ولا لانه لا يحد مع صون ليس للقاضي ايضا لونه **قوله** بخلاف العروض الحقا لان للناس الامانة اعلم

فلا يجوز للقاضي ليطر لغيره عليه وجه يلحق الضرر به اما بالقود فوسايل لا عرض في اعانها بل في ما لها وسدا
القاضي في السج بالبقودم بالعروض م العتاد عند ما لا يخلك اسرع لعضا الدين واما المدون لان
الاول احد المدينين وم **قول** وقيل سنان لئلا يعتد في شبه ملو ما محسورا اذ غسل يانه **قول**
علافة لا سيما لانه فعل حسي في الحق الحسي لانه لا مرد له **قول** بقا قراره فيه سنا على ان
الحج انما كان لصانته على خلق حق الزيادة وحققه على المال القائم في يده لا بعد المال لخدمته وقت الحج **قول**
وسقوا والمفعول **قول** على المتكسب في المتكسب المدون المحجور **قول** ولو مرض الحسب سعيه الى قوله
وان لم يكن ارحامه محروما عن هلاكه لانه لا يجوز الاصلاح لكان الدين لا يرى انه لو بوجه الهلاك لانه بالخصه
كان له ان يدفعه بالغير فكيف يجوز اهلاكه لاجل مال الغنى **قول** ولا يمكن من الاستغفار بعلمه هو الصحيح
وهذا احتراز عن قول بعضهم فانهم قالوا لا يمنع عن الاكتساب السعي لان في بطر القياس في الحائز المدون
لانه سعي على نفسه وعلى عماله ولرب الدين فانه اذا فضل منه مصرفا له وقال بعضهم يمنع عن ذلك ما هو الاصح
سنا وعلى المقصود من الجبس ان يصح منسارح الى قضاء الدين **قول** ولا يجوز منه وما من غيره اى البصر
الحاكم حائلا وما سنان المدون غيره من وجه من الجبس طال منها حاله حولا وحلوله **قول** ولا يجوز منه
من مصرف السفر لانه لا يمنع من اكتساب بقدره على قضاء دينهم **قول** اساره الى ان يسهل المسارح على نفسه
الا عسارا لانه يقوم على الاسات منه الا عسارا على النفي ان قالوا انه كسر الحال صق منه البسار الكراسا
لان الاصل هو العسق والديارات سرعة للاسات فما كان اكرا اسانا كان اولى **قول** لانه المدخ في حصول المقصود
اى ان يكون الخمار الى الطالب **قول** لا ضمان الاصول عليه اذ على المطلوب اسد من جيبه فكانت هي الكراساء
الى الضمور وسدا العج عليه الى قضاء الدين هو المقصود **قول** ومن فلسف بعده اى عند المتكسب سارح لرحله
اساعه منه الى سري في ذلك السارح هذا المتكسب في ذلك الرجل وقال الباقى حمد الله على القاضي على المشركي طلب
السارح ويكون للسارح خارا الفسخ لان المشركي عن تسليم احد الى العقد وهو المسمى في بيت حق الفسخ للسارح
كما لو عجز السارح عن تسليم المسح بالاقا ونحوه والجامع بينهما انه بعد معاوضه ومعضى المساواه وصار كالسليم فانه
اذا انقطع التسليم في مست خارا الفسخ لانه التسليم كذا هنا ولنا ان حق الفسخ بالبيع تسليم المسح وما هو اصل
حتى سوط وجوده حال السج لانه على سوط حق الفسخ بالبيع عن تسليم المسح حتى لا يستلزم وجوده وان الباع
يجوز عن تسليم ما بهو المسح حتى احد مست حق الفسخ باعتباره والمسمى في بيع عن تسليم شي هو غير مستحق العقد
فلا مستحق الفسخ باعتباره وهذا لان المسح بالعدد في الذمة وما عجز عن تسليم العجز عن تسليم الحاصل حتى
منها ما ساد له الاعدا العجز كما في التسليم لزم الاستدال فاعطى العجز حكم الدين وصار العجز مستحقا بالعقد كالدين
وكان العجز عن العجز عن تسليم شي هو مستحق احد فكون العجز عن تسليم المسح **كتاب المدينين**
مذكرات الخرافة الساسه اذا لادن بعض الخرافة هكذا وجودا ورواها هكذا ذكر **قول** الاذن للاعلام

لغته ونكالحج الناس الرق سرعا ورفق المانح من التصرف حكما واسات المدين للعقد في كسبه بمنزلة انكابه الا انها لا ارفع
لانها حوض وهذا لا يكون لانها مخلوقه عن الحوض كل ملك المستفاد بالهبة مع المستفاد بالسج وهذا لا اهل
للتصرف جدا الرق لان ركن التصرف كلام معسر سرعا الصدور عن عجز من وجب التصرف منه صالحه لا لزوم
الحقوق مما لا يخبر ان الرق فصلا حقه الذمة للاتزام من كرامات المسر والرق لا يخرج من يكون سرا الا
ان ذمته صحت الرق فلا يجب المال فيها الا ساغلا لما له الرقه وما جى حق المولى من الحج عن التصرف حتى المولى
كما لا سطل حقه بلارضاه فاذا اذن المولى بعد استقطاقه فماد احد من تصرفا لما ملكه الاصله واهله لنفسه
وهذا لا يرجع بالحقه من الجهد على المولى كما لا يصح التصرف في حكمه ولو كان باسا الرجوع كالوكيل **قول**
ولهذا لا يعقل السات الى اسوقه لادن لو اذن لعمده يوما او سهر كان ماد ونا اذ الى ان يحرق عليه عند لادن
الاستقاطات اسوقه كالطلاق العاقب باحصل الدرس باخر المطالبه لا اسقاط فلهذا اسوقه **قول** خلافا
لرفر والسافى في جميعها الله على ان اذن عند طار عسان امانه وموكل لانه تصرف للمولى اذنه فلا يملك التصرف فيها
اذن له فمسا لوكيل المضارب والسهرى هذا لان الرق موجب للحج عن التصرف في الرق جدا لادن قائم ككاهن
فله فكون مصرفه بطريق السات عن المولى لانه يستفد الولاءه من حقه وما هو المقصود بالتصرف في مال الملك
عصل للمولى في الجهد لانه بالرق خرج عن ملكه لملكه لهذا ملك حججه ولا يملك حج المكاتب لو كان كالمكاتب
لما ملك حججه محض ما قاله اصحابنا ان اذن فكل الحجج عليه كما بنا واستقاط الحق احد جدا لادن مصرفه لنفسه
لانفكا كالحج عنه كالمكاتب فلا يصح بحصل المولى في ما وقع الفكا عنه قياسا على الكسابه وهذا لان مصرف الجهد
ملا في محلا هو ملكه والمصرف في ملكه لا يكون باسا عن غيره سانه ان اول التصرف جدا لادن السرا لانه لا يملك شيئا
لسمعه وبالسرا المزمع المخرج ذمته وما هو لوله ولهذا لا يملك المولى السرا به محبة ذمته ولوكاتب
جملوه للمولى الملك ولم مصرف الجهد في ذمة المولى حتى يجعل باسا عن المولى يكون اصلا في التصرف في ملكه لوكاتب
لانه تصرف في مال غيره او في ذمته لانه يثبت للوكيل السرا حتى الرجوع عليه ولم يكن للوكيل قبل التوكيل
هذه الولاءه وانما استنادها بالانفصال باسا وحكم التصرف في مال ملكه لادن رافع للجهد ولهذا كان لادن مصرفه
الى قضاء ذمته ونفعه وما اسعنى عنه يثبت للمولى على سبيل الخلاف عنه فاد كان اذن من المولى اسقاطا
لحقه لانا له للعقد ميات لنفسه في مصرفه لا يعتبر بقدره وسوع دون نوع كما اذ رضى المستاجر ببيع عبده
الذي استاجر من نذر ونوعه او سلم السارح المسح الى المشركي قبل بعد التمسك على ان مصرفه نوعا من التصرف
دون نوع فانه لا يصح السنفاد ان ذلك منه اسقاطا حتى المسح فان قلنا لا يصح الاستدال على عدم الخصص
والسوسن ان اذن عيان عن فكر الحج والاطلاق ملكا لادن لا يرى بملكه القضاء اطلاق اسات الولاءه هو باطل
للخصص فيكون لادن لذلك يثبت الفرق ظاهر منها انما في بملكه القضاء فان الباقى العمل بنفسه فبما بعض
بل هو باس عن المسلمين ولهذا يرجع بالحقه في مال المسلمين فكيف يكون عابلا لنفسه وما هو في العمل لا يصح

ان يكون فاضلا على الحد فان غلبت راي المولى اما المستعبر او المساجرة فانه تصرف في محل هو ملك الغير
ما كان صاحبا الملك واغايه في ملك نفسه بصل الخصص فما العبد لا تصرف في احوال المولى لما عرف ان تصرف
غير ملوك المولى في دمنه فكيف يوجب الا ملكه كذا في المبسوط **قول** ولو لم يكن المولى راضيا لمخذه دفعا
للضرر عنهم وهذا لان العادة حرمان من الارضى بمصرف غيره عنه فاذا لم ينهه جعل سكونه اذا دالة
دفعا للضرر وعن الناس فانهم يعتقدون اطلاقا منه فساعون به جلا لفضله على ما يفضله السرخ والعرف
كما في سكون النبي صلى الله عليه وسلم عند امره بانه عن العبد وسكون الكفر السفح قال قلت اسأل اباي
للعبد في التجار عند سكون المولى اذا راي عده يسرع ويستري حواء من السببه احدها ان هذا المصنف الذي
ناسر العبد من السج لا يصح في حقه الاذن حتى لم يصح ذلك السج فلما لم يصح الاذن في غير ذلك المصنف فكيف
يسرع غيره وكذا ان اراى احدا يسرع عسانا له فسك لا يصير باد وبالسج ذلك الحين كذا في المتن
اذا راي الراعي يسرع المهر من فسك ولم ينهه عن السج لا يصير اذ ناله في السج وكذا ان اراى عده يزوج
او راي امه يزوج نفسها فسك ولم ينهه بما غر في ذلك لا يصير اذ ناله بالانكاح ففي هذه المسائل الكون السكوت
اذا ناله في نفس ذلك المصنف في غير ما سوى المسائل الاولى يكون السكوت اذ ناله في غير ذلك المصنف من احصاها الى
الفرق لان سكوت محتمل قد يكون للرضا وقد يكون لعل لا لسان الى صرفه لعله ان يحجور عن ذلك على المختار
لا يكون حجه قلت الجواب عن الاول في انما لم يحذر ذلك التصرف فسكون المولى ان تصرفه في ذلك الحين الذي لا يقع
على طريق الوكالة والموكل لا يسكوت ولكن مضطرا في انواع كلها وهذا منزه ما اذا راي عده
المسلم يسرع شيئا من الجمل والخير بفسك مصرا العبد باد ونا في التجار وان كان لا يجوز هذا التصرف كذا هنا
ولان في جواز هذا المصنف ازاله ملك المولى فيه الضرر محقق فلا يسكوت وسكوتة وليس مع سون الاذن ضرر على المولى
محموق في الحال لكونه محتمل كذا الجواب فيما اذا راي احدا يسرع ماله فسك لما ان ضررا للمالك يسرق فانه
نزول ملكه عن العن في الحال وان ملك الانسان ضرر وان كان حوض حتى لا يملك عليه احد ذلك حال الاحصاء والبا
الرهق فالو لم يسك الاذن حتى يبطل المهر السج سطل ملك الراعي على المملوك كما موقوف فان سجع المهر من يوفى
ولو انسا الاحان على المهر من اطلبنا ملك المهر من عن المملوك ما ما وعسى لا يصل الى يده من محل اخر فكان ضرر المهر
اقوى فلهذا لم يسك الاحان بالسكوت واما تزوج منسك العبد فالو انسا مصرا المرأة نوال ملكها عن
منافع مضعها لئلا يفي حكم العن ولو لم يسك الاذن للضرر الحد ضرر ام هو ما فان ضرر العبد يكون على
حسان ان المالك احان وانه موقوف وكذا لم يجعل السكوت وضيا في اطلاق المال لان الضرر هناك محقق في الحال
وسكونه لا يكون دليل التزام الضرر حقيقة واما قوله السكوت محتمل فلما سمع كذا في المتن لعل يرجح جانب
الرضا فالعادة ان من الارضى بمصرف غيره بظهور النهي اذ اراه تصرف يورده على ذلك مما يستحق عليه ذلك شرعا
لضرر فنهذا الدليل يحتاج الى رضا كما في سكوت الكفر والسفح **قول** لم يحذر الاحراز عنه كما جعل غفرا

قول وكذا ما لفا حشر عند يدي حشر رضى الله عنه وما لا يجوز لان العن الفاحش حازم على المهر الى ان يرى انه
عبد المهر من الملك المهر عن غيره اخل على الاذن لهذا لم ينفذ في الاب الوصي العاضى بال الصبي
بالعبد الفاحش لا يبي حشر رضى الله عنه ان السج بالعبد الفاحش حازم على المهر الى ان يرى انه
في ضم الشئ لم يحكم ذلك الشئ المادون في حق الحيان لمحق بالاحراز انه يتصرف بنفسه باهله لا يحكم الا برفض
منه كما يصح من الحر واما الاب الوصي العاضى بمهر فبالعبد فسد بالنظر وعلى هذا الخلاف المالك والصبي الماذون
قول ولا وارث للعبد لان المولى بمنزلة الوارث لانه رضى سقط حقه بالاذن فصار كالوارث اسقط
حقه في المولى فانه يتصرف في المهر بضم الكل **قول** وله ان يسلم ويبطل السلم اذ كل ذلك من التجار ولم يربو كل
ماله والسري لانهم لو اسلم التجار في مال لا يفرج ماخر بنفسه فحاج الى الربو كله **قول** ما يقول لملك الحد
على نفسه بقرره ان الاذن بالتصرف في غير نفسه ولهذا لا يملك سجع نفسه فلا يملك الحد على منافعها بها انما لها
بقرره ما قاله اصحابنا ان الاحان بجانه فملكها وهو تصرف في غير نفسه فانه سجع المنافع لا سجع النفس اما يجوز
سجع نفسه لانه سطل الاذن لصلاته في سحبه وكذا ان يرض نفسه لانه انما من وجه كان سجع نفسه من وجه لا يحج
بالاحان ويحصل بها المقصود وهو الرج فملكها وما ذكره بعض الجرافه لا يملك سجع نفسه وملك سجع منافعها
قول ولنا انه اسقاط الحق فقلت لو كان اسقاطا لما كان للمولى لانه لا يحج بغيره لانه اسقط حقه والساقط
لا يعود فقلت ما ولا به الجواب ببقاء الرق كان الجواب ساع عن اسقاطا فيما سبيل انما مضى لان
الاسقاط لا يعود **قول** وقال زهر والساقط في جميعها الله لا ساع رضى في من التجار ما على ان رضى ليست
مركبته فلا ساع في رضى كسائر اموال المولى لان مملوك المولى في اسحق الدين بها المصلحة والمولى عمن
الكسب المتعلق به وول الرقبه لان رضى من رضى يحصل ما لم يكن لا يعوت بال اذ ان ادا الدين التجار
مركب التجار فاما ان يحل بالرقبة اسفاه فلا فان حصل منه شيء الدين بغير المولى كذا في من اسحقا فان
فانه ساع فسلان لا يحل له بالاذن فان وجوده بالخيار وقيل الاذن ساع بغير الاستهلاك فكذا اذ ولنا ان هذا
دين ظهر وجوده في حق المولى لانه سبب التجار واذنه وظهر في حق التجار ساع رقبه الحد منه كذا في استهلاك
دفعا للضرر عن الناس وهذا لانه لا بد من محل يسوى منه وارث الحال له نفسه لانه وجب عليه وهو مال
وعلى الدين بريقته استفاء حامل للضرر على المعاملة معه فسلح رضا للمولى في هذا الوجه ويعتبر الضرر
في حق المولى يدخل بها امه في ملكه ولا ياتي من حلقه بالكسب ويعلقه بالرقبة فسلح بها ولكن سدا الاستفاء
من الكسب لانه امكن بوفى رجوعها وما تمح يحصل بمقصود المولى فان لم توجد الكسب يستوفى من الرقبه
قول ونبهنا اعلم ان اطلاق لفظ الدين يتناول بنا وجب التجار او بما موقوف حناها كالسج بطور الجمع
محبيا وودا مسج رده او باستحقاقه والتمسك بذكره والنشر الاجاز بان يستحل الاجرم هلك المستاجر
قبل تمام المدة والاستسجار وضمان المقصود والودا بيع والامان اذ احمده لانه يصير مضمونا على الفهم

ملك المضمون وصار من مصل ضما الى الحارات **قول** وان محرم عليه لم ينجح حتى يطرحه من اهل سوقه وقال
السافعي يصح المحرم عليه بغير علم العبد واهل السوق لوجود المحرم على ذلك لانه لو صح المحرم عليه لم يصح رواه
لان ان الكسب بالمولى باخذ وان لم يجره من يجره ان كان محرم عليه فصار حقه من اهل الحق والبر الى
ام لا وسرط علم الكرام اهل سوقه لان اعلام الكل ليس في وسعه مقام الاكرام مقام الكل الاصل ان المحرم انما يصح
اذا كان مصل الاذن والاصح دون حتى لو جرح السوق ليس في الاصل او جرحان لا يجره لو جرح في نفسه لم يحضر
من اهل سوقه حتى لان المقصود ليس من السوق حتى الى السوق لئلا يجره عليه لا يجره بل المحرم بوجع المحرم
واسمه ان لا يجره في سجن المولى مقام ذلك مقام علم جميع اهل السوق بل يجره الخطا بالسلاح فان الذي اذا سلم
ولم يعلم بوجع الصلوة والصوم حتى قضى في ما لم يجره القضاء لا يستأجر حكم الخطا في دار الاسلام والحرم اذا سلم
في دار الحرب لم يلزمه القضاء لم يعلم لان حكم الخطا غير مستغرق في دار الحرب **قول** فان لا ما في ابداء
الاذن فان المحرم عليه لو اوفى اذن المولى في الحارة وعلم به العبد صار ما ذنا فلان لا يمنع بقاء وهو دون
اوى وصار كالغصن فانه اذا اذن العبد صرح ولو غصب المادون لا سطل الاذن به ولنا ان ذلك
الحج كالنصر بغير المحرم ووجوده لا لما لا يحل اذا الظاهر ان المولى لا يرضى بصرف الاذن المتجر وانما يرضى بصرفه ما يجره
طاعته لئلا يمنع قضاء دينه بكسبه والامان عند ما يمنع اذنا الاذن كذا ذكره شيخ الاسلام حواشي راده
في مبسوطه فلنا ان منع حله التسليم قال له ساقط الغرض عند التصريح بخلافها وانما ابراع المضمون
ومكاسبه من يد الغاصب مستر بالمراعاة الى الاحكام وعمل الجال على الامام **قول** خلافا لرواية الله
هو بغير البقاء بالابداء فانه لو اذن لها بعد الاستعداد يصح فاستعدادها لا يحرمها كالتدبير ولنا ان اسم
محصر ام لا في العادة والارضى بغيرها لانه يصرف في اسالة بمرحلة المنكوحات فصار ذلك حراما لا بدليل
الحج كصر بغيره كذا اذا اذن لام ولده في الحارة لا يصرح بغيره بخلاف المعتاد وانما بعد المعتاد عند عدم
التصرح بخلافها فاما مع التصريح بخلاف العادة فلا لعدم المائدة من يد الانسان جعل اذنا في السائل
عادة الا اذا صرح وقال لا ماكل فان قلت كيف سطل اذنا صريحا باله الحجر والشئ لا يفسد ما هو دون
قلت لا نسلم بانه اذن لها صريحا بل هذا من مصلح لئلا يفسد بقاء الاذن بالاستصحاب فلا يكون باسناد ليد
وهذا الحج بغيره كذا اذا اذن اقوى **قول** ولها ان المصحح لا قراره الى اخيه اعلم ان صح اقراره على وجه
يطالب به في الرق كانت باعسار الاذن من زواله وان كانت باعسار التدبير بطلت المحرم فصار كالمو
اينع المولى حره الكسب فانه لم يصح اقراره بالدين في حق ذلك الكسب فكذا اذا جرح عليه وبعد الحج بملك
سجل الكسب لئلا يجره صار كالو سب حرمه في ضمير ما باع المادون من غير ما فيه لا يفسد اقراره ولا كسبه
ورقسه كاتساؤا في حق اخذ الدين حال الاذن بالحج بطل الاقرار في حق احد الرقبة فكلنا سطل في حق
الكسب بغير ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان اقراره في هذا المال الخاص في حال اذنه باعسار بغيره على المال العام

الاذن ولهذا الواحد المال منه ولم يحرم عليه لم يصح اقراره فيه لعدم التدبير فانه بعد المحرم عليه ما لم يخذ
المال منه لان شرطه مبسوطها ما لم يحرم ما في يده اذ هو المولى من يده مصل اقراره لانه لم يبق هناك شئ
من امار ذلك الاذن وبدا المولى عليه ما به حقيقه وحكما فلا سطل اقراره بخلاف قسمه فانها لا باع من
اقره حله لانها ليست من كسبه وملكه بالرقبة ظاهر مصل اقراره فيه وبدا فلا سطل اقراره الجبر بخلاف
ما اذا باع المولى احد المادون وفي يده كسبه فابا به لا يصح لانه صار كعبد اخذ من المالك في علم ما عرفه بغير
بغيره شخص آخر حكمه بدل المالك فلا سطل ما سطل في ذلك المالك انما ملك العبد كسبه حكم ذلك المالك لا يجره الا بغيره
حقوق عقدا مشروعة عند الاول ان كان يسوقها بعد الحج مصل السبع **قول** واما لا يملك ما في يده ويحتج عليه وهذا
لان سبب موت ملك الكسب ملك الرقبة لان ملكه لا يصل على ملك الفروع وهو ملك الرقبة حتى يملك العبد
المادون ووطي المادونه وهذه امان كمال ملكه لان الوطى لا يحل بدونه ويحلوا الغنما واستسقاء لا يمنع ملك المولى
كرقبة بخلاف الوارث اذا اعتق من التركة وما يمسحوله كلها ماله من حيث لا يشق لان الملك انما يسقط الى الوارث
عند استحقاق المستعنة نظرا له ولهذا تقدم الاورث لا اقر لا ان يعرف الى اقر لا يفرج ومعه كان على المسددين
تقديم حق العزم على الوارث لان النظر بغيره لان قضاء الدين فرض عليه وهو جليل عنه وبغيره المولى لا يملك
كسبه بغيره ما عدا النظر للعبد بل لانه ليس باهل للملكه مع قيام ربه وهذا المعنى قائم بعد موت الاذن وبعد قيام
الدين ايضا فملك كسابه وبغيره ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان العبد يرضى لنفسه وقصده ان يفرج كسبه
وانما وقع للمولى على سطل الخلاف عنه وكان شرطه فراغه عن حاحه العبد ولهذا لو ابيع عن الاتفاق على
عبد لا يملك ما لا كسبه الاتفاق على نفسه وود ما فصل حاجته على سده والمحيط به الدين مستغول حاجته فلا
خلفه المولى بعد شرطه كالاصل للوارث الملك الذي اذا كان على المسددين محط فان قلت كيف يتلقى الملك
من العبد بغيره الخلاف والعبد ليس باهل للملك المال شرط الخلاف بغيره الاصل بليت العبد ليس باهل للملك مسفر
لكن باهل للملك يسقط الى غيره اذا فرغ عن حاجته وهذا لان العبد من حيث اذني من الحرة من حيث مال يملك
كالهبة ولو كان حراما لم يكن للملك المال ملكا مستقلا ولو كان مملوكا مطلقا كالهبة لم يملك اصلا فملك
ملكه مستقلا على السبب من اذ اعرفه صور الملك وعدمه عرفه فنادى العتق وعدمه لانه فرعه ثم اذا فرغ من
ضمير ربه للغنما لم يعلق حقه به وكذا لو قال احده المادون هذا ابني وهو مجهول النسب لا نسب فبسه
عنده وعندهما نسب بحق وضمير ربه للغنما لا يبطال حقه وكذا لو صل عبد عبد المادون للمدبون فخرم
ضمير ربه في ملكه لانه لا يملكه فهو كقتل عبد اجني كان ضمانا جنانه وعند ما يمتنع للمال لانه ملكه فهو بالخلاف
كسب بغيره ولكن في حق الغنما فضمير ربه للمال **قول** وان باع من المولى الى اخيه اعلم ان العبد المادون اذا
باع غنما من مولاه عمل فمته حازا لانه غنمه في ذلك فانه ليس بغيره ابطال حق الغنما عن شئ يحل به
حقه بخلاف ما اذا باع المريض ما من وارثه عمل فمته فانه لا يجوز عند أبي حنيفة رضي الله عنه حتى يسار الوارثه

لان حقهم متعلق بحسن ما الحق كان لاصحابهم استحلال العبيد ما دأوا فعمته الى الغنى واولاد بعض هؤلاء
 شئ نفسه واداء العمة الى الاخر ليس له ذلك هذا المنف لحوا الغنى وحقهم في الماله دون العبيد حتى
 للمولى ان يستخلص كنسائه لنفسه المانع بعضا الدين من موضع اخر ليس في السج على العبد بطلان حقهم من
 شئ في الماله ويجوز وان اعاد المولى بعضا لم يحرقا حشا كان العبد ليسر اعند لي حقه ورضي له عنه لانه منهم
 في حقه خلافا اذا اجاز من الاجنبي عند لي حقه لانه لا يملكه فيه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان اعاد المولى
 جاز السج فاحشا كالعبد ليسر ولكن عجز المولى عن بيعه العبد من ان يفصل في المحامه ابطال حوا الغنى
 عن شئ من الماله وفيه اضرابهم والعبد في ذلك متهتم في حق المولى لهذا يدفع الضرر عنهم وهذا خلافا للسج
 من الاجنبي بالغنى المسرحت محوز ولا يورث المشرى ما زاله الغنى وهذا يورث المولى ما زاله الغنى عند مالان
 الغنى ليسر دار ما في الوجود والعدم لدخوله تحت مفهوم المقوم في العبد ما موجود في حق المولى للتمتمة
 ومعدوما الحق الاجنبي لعدمها عملا بالسبب من خلافها اذا باع من الاجنبي بالغنى الفاحش حيث يجوز عندهما
 اصلا وخر المولى محوز ويورث ما زاله العبد لان ما كان من المعدل ما دون لاصح عندهما الا باذ المولى المولى
 اذن له ذلك السج من نفسه بل لانه الاقدام عليه ولم ياذن له في السج بغنى فاحش من الاجنبي فافرقا وهذا الذي
 ذكرنا قول بعض المساج وحصل الصحيح ان قوله كقولنا مالان المولى سبيل في سبيل كسبه لنفسه العبد دون
 السج فلان يكون له ذلك السج اولى صار العبد في مفرقه مع مولاه كالميراث لم يدون في مفرقه مع الاجنبي **قوله**
 واذا اعطى المولى المادون وعليه دون صح اعطاه لان ملكا لذات قائم وفاد الحق ينبغي عليه وضم المولى
 للغنى فعمته اذا كان يملك الدين واولا لانه بالاعاق يورث عليه محلهما خلقه حقهم سعا واستغناء من عه والوجه
 لود الحق عمته الملك فاحشا الضمان دفن للضرر عن الغنى **قوله** خلافا اذا اعطى المولى في عالم
 انه اذا اذن للمدير وام الولد في الهبة فله الحق بكل احد منهما دون فاعطى المولى فلهما ان عليه من الدين لا من جهة
 المدير وام الولد لان حق الغنى لم يتعلق برقبتهما استغناء بالسج ليعذر بهما فلم يكن المولى لا عتقا وبطلا
 محل حقهم فلا يضمن **قوله** كما في الموهون حتى كما اذا ماخ الرضيم اجاز الميراث من السج خلافا ما اذا كفل
 عن غنى وغنى امرهم اجاز لانها وصحت عنه موجه للرجوع ولم يوفى بفاد الكفالة ولزمها على الاجاز ولا
 كذلك هنا ولم يعبر المولى بحمارا بعضا ما عليه نسخة مما صار محتارا للنفاء وسج الحاني جدا العلم بالحماه لان
 وحق الدين عني في ماله المولى في دمه فاذا فعل سببا مسج به الدفح صبر محتارا والدين ههنا واضح على
 العبد وامكن استغناء منه بتقدير الحق فلا يصبر محتارا للنفاء **قوله** لا يبي يوسف انه يدعى الملك
 لنفسه يعني لزوج التديع على الملك لنفسه في هذا المعنى فيكون خصا لم يذاعه فيما في يد كماله او ادعوا ملك العبد
 لا نفسهم ولهما ان الدعوى مضمرة العقد وهو قائم بالسج والمسرور فيكون النفس مضافا على الغائب الخاص
 ليس حقهم عنه **قوله** ومن قدم مصر اعلم ان المسئلة على وجهين احدهما ان مولاه اذن لاقصد واستحسانا

عدا كانا وغفر عدل القاسم لا يصدق انه مجرد دعوى منه فلا يصدق الا بحجة لقوله صلى الله عليه وسلم
السنة على المدعى وجه الاستحسان ان القاسم معاملة من ذلك اجماع المسلمين حجة محض على الامر وبذلك
بما القاسم الا في ذلك ضرر ولا يلو في ان الاذن امر لا بد منه لصحة مصلحته وامامه الحجة عند كل عقد غير
ممكن والاصل في تناقض على الناس استسج امر محكم وما عمت بليته سقطت قضيه وكذلك هذا العاكر
والاستحسان دعوى الوكالة والمضاربة والشركة والمضاعة وما اسبغها وما بهما ان مسح
وسرى الاحمر شي والقاسم فيه ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل في الاستحسان يثبت لان
الظاهر انه ما دون لان امور المسلمين محمولة على الصلاح ما يمكن لا يثبت الجواز الا الاذن موجب يحمل
عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات فبالضرر والقاسم ان يسترط عدل المأخوذ لان الحجة
العدل في الاستحسان لا تسترط للضرر والى ما لا يلو في اذنته ما دون صحته مصلحته ولو نسى الدون
مستوفى في كسبه فان لم يكن في الكسب فاد لم يمسح رخصة حتى يحضر مولاه لان لم يصدق على مولاه وليس ضرر
الاذن مع الرعية والمدبر المأذون لا يمسح رخصة فان حضر مولاه وامر بالاذن مع في الدين لان الاذن في التجارة
رضاء مع رعية المأذون وان قال هو محجور فالقول له لتسكه بالاصل على الغرماء السنة فان قاموا السنة
ان مولاه اذن له في التجارة حينئذ يمسح لان السنة كالتاسع **فصل** في احكام العبد في التجارة
سرع في بيان احكام اذن الصغار انه مبرر لان اذن في التجارة الا انه قد اذن العبد للكرم وقوعه ولكونه
محتمل عليه في جواره **قول** وقال السافعي رحمه الله لا يفسد وبطلان له لانه محجور عليه شرعا بالصاه وهو
ما مع الاذن وسعى المحرمات كاصل الحفل لانه مولى عليه في هذا التصرف فانه يصح ان يكون لثلاث
الاول سعة العبد والثاني به العدم وبما صاد ان فلا يثبت ان صار كالطلاق العناق فاما لا يفسد
منه الا اذن خلاف الصوم والصلوة والوصية واحيانا احد الوصي على اذن الولي لا يفسد الا اذن
مولاه عليه فيها وصحتها ما منه اما السج والبسرى فالولي مولى بها فلا يفسد ضرره على هذا الاصل
قال احمد صحى اسلامه بمقتضى ما قاله ابا حنيفة ان التصرف في المبرور عسر من اهله مضاعفا الى محله عن لانه
سرعه فوجها القول بفاوه كالعبد المأذون والحقا في سرعه التصرف المحله وكذا في اهله لان
الاهله للتصرف في التكلم عن مبرور وان لا عن يلقين هدايان والكلام فيه مثبت الولاية صوابا لكلامه
عن الغاء والصبي يجب المحرم هداية الى التصرفات لانه مولى بسد على سور هداية
في التصرفات لان الظاهر انه لا اذن له عرف هداية فيها واما الولي بطر الصبي لسويع طريق النسل الاصاب
فيسو في المصلحة بطريق مباشر الصبي بمباشرة الولي ومكسبه محجور لا خصال عدل حاله من هداية الى غيرها
ومني جعلناه ولنا ما عصار اصل الاهله لم يحمله في مولاه عليه ومتي جعلنا مولاه عليه ما عصار قصور الاهله
لم يحمله ولنا فيه والحاصل الرصبي مستحق النظر مضمون عن الضرر والتصرفات بليته انواع ضار محض كالطلاق

والعاقب الهبة والصدقة فلا يملكه الصبي فان اذن الوالي نافع محض كقبول الهبة والصدقة فملكه
مغذاته ودانته من النفع والضرر كالسبع والشمس في الاجارة والتكاح فملكه بالاذن ولا يملكه بدونه
لان الصبي العاقل بسببه البالغ من حيث انه عاقل بمنزلة سببه الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم يوجبه
عليه الخطا في عقله وصورة ولغيره عليه ولا له فالحق انه البالغ في النافع المحض والضرر في الضرر المحض
وفيما هو داني بينهما بالطفل عند عدم الاذن والبالغ عند الاذن لو جئنا به المفعول على الضرر فلا يملك الاذن
ولكن يملك الاذن معقد امور فاعلم ان الوالي لان له فيه منفعة لصهر مهوره الى جوه البجارات
عارنا انواع المعاملات ممتازا عن الحيوانات غير النافعة حتى لو بلغ فاحا في نفعه عند اخذ الرقعة لله
لان له يوفق على اجازة ولله وقد صار ولنا نفسه ولله ابوه وصي الابن الجار بالابن وصيه من الوالي
او العاصي او وصي العاصي فاما الام او وصي الام فلا يصح منها الاذن له في النكاح وكذا امر السوط فوضي
امر خاص لا يملكه العصاة فلا يملك البجارات على الناس السوط ان يعقل السوط سالب للسبع والشاة حالب يعرف
الغير المستبر من الفاحش لا يفسد الجارية لان كل صبي اذ قل السوط والسرا سكتهم والبسمة بالعبد المادي
بعد ان يثبت في العبد المادي من الاحكام يثبت في حقه لان الاذن في كل الجرائم وهذا في الصبي طهر لكونه اهلا
للملك المستبر والعبد ليس باهل له والمادون يصفون هله نفسه عند كان او صبيا ولا يصفون في الصبي
سوء دون نوع وبصير ماد وما بالسكون **قول** وكذا موروثه في ظاهر الرواية وعن لي حنفه رضي الله عنه
انه لا يصح اقراره فيما ورثه عن ابنته بناء على ان صح اقراره في كسبه لحاجته الى ذلك في البجارات والاحاد في الورث
عن ابنته وجه الظاهر انه بانضمام راي الوالي التحق بالبالغ ولهذا بعد اوجسفة رضي الله عنه بصفه بعد الاذن بالغير
الفاحش كل مال لا يملكه فارجع عن حاجته الغير مصح اقراره فيها **قول** بصير ماد وما باذن الاب الوصي الجدي
دون الاب والعم وحكمه حكم الصبي لو اسرى اب او وصي امه للصغير والمعتوه وبما في ات حرم من الصغير
او المعتوه لا ينفذ عليه ما وانما ينفذ على الاب والوصي لانه لا ينفذ في هذا ما والله اعلم
كتاب الغصب ابراج الغصب بعد الاذن في التجارة لان
الغصب من ابراج النكاح حتى ان اقرار المادي في صح يدون النكاح دون غيره صاحبه يدون الغصب
ايضا ولم يصح يدون المهر لكونه الاول من النكاح دون الثاني فكان ذكر النوع بعد ذكر الجنس المناسب
في اللغة اخذ الشيء طما وقهره على عصب على الرجل وعصبه منه وعصبه اياه عصبه او يعال للخصم
غصبه بسببه بالمصدر وفي السرقة اخذ مال بمقوم غير اذن المالك على وجه تنزيل يده **قول** في اللغة
اخذ الشيء ولم يصد به المال لانه يستعمل اخذه في كل مال او غير مال به الغصب وجه فلان وولده
كذا في المبسوط **قول** حرم احراز غصب مال الخزي في دار الحرب **قول** على وجه تنزيل يده اي يد المالك
هذا الحد على قولنا فاعلم ان هذا الحد يخرج مسائل اصحابنا منها ان الرجل اذا غصب الجمار ومعه

حشش فاكل الذئب المحشش لم يعرض الخاصب المحشش ولم يسعه بل سجع المحشش به فلا يخاف عليه في المحشش
ولو ساق مع امه ضمن المحشش ايضا ومنها لو منع اصحاب المواشي عن المواشي حتى ضاعت فلا ضمان عليه
وكذا الواخرج صاحب الدار عن ارضه حتى انهدم لا ضمان عليه وكذا لو حبس جلا حتى ضاع ماله لم يضمن
ولو حبس المال منه ضمن **قول** حتى كان استعمال العبد وحمل الدابة غصبا لانه بالاستحرام والحمل است
بالصرف عليه وذلك بوجوب صير المالك عنه **قول** دول الجلوس اي لو حبس على سباط غيره او فراش
غيره لم يكن غاصبا لانه لم يوجد منه العقل التحويل والبسط فعمل المالك وبقى ابرفعه في الاستعمال
فلم يكن الخاصب من زلادته وسرطه ان يكون الماخوذ مالا مقبوما وحكمة المايم والمخزم عند العلم وان كان
بدون العلم بان طن الماخوذ ماله او اسرى عنان طهر الاستحقاق فالمخزم لان الضمان ناهي حرم الحق
سقوطه وحقه سرعي ان كان لا حذر محذور الجملة وعدم قصد ودون المايم لان الامم مرفوع عن العبد
حاله الخطا لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان والمراد المايم ويدل على ان ليس عليكم
جناح فيما اخطاكم به ولكن ما تعذرت فلو كنتم **قول** لان الواجب هو المثل لقوله تعالى فما اعتدى عليكم فاعتدوا
عليه بمثل ما اعتدى عليكم ونسمة الفحل الثاني عدا وطريق المعاملة كقوله تعالى جزاء نسيئة نسيئة
مثلهما والمخاراة لا يكون سه ولا ان الواجب ضمان الجمر والحمر انما يحق ما عاب المثل لان حو المستحق مرائي
في الصورة والمعنى فيه اعسارهما فكان عدل من القيمة التي فيها سرعا المعنى هو المايم **قول**
ولا في يوسف رحمه الله ان المثل لما انقطع الحق لا يملك له وجوب اعسار القيمة والحلف بما يجب بالنسب
الذي يجب به الاصل هو الغصب فحرم قيمته يوم الغصب **قول** ولحمد رحمه الله ان الغصب وجب المثل
حليا عن رد العنق انما يصاد الى القيمة للجزع عن اداء المثل ذلك لا يقطع من ايدي الناس من حرم قيمته
الا يقطع **قول** ولا في حنفه رضي الله عنه ان المثل بوعان كامل وهو المثل بصورة ومعنى وهو الاصل
في ضمان العذر وان حتى صار مبرله الاصل فاصره وهو المثل محض وهو القصة والقاصر المكون سرعا
مع احتمال الاصل لانه طرقت عن المثل الكامل ولا يقطع الاحتمال الا يقطع ولكن بالخصومة القضاء
وهذا الوصير الى محي وان كان له ان يطالبه المثل فحرم قيمته يوم الخصومة والقضاء **قول** وبالمثل
كالعدديات المسفاوته والدواب حلبة قيمة غصبه وقال مالك رضي الله عنه بضمير حرس ذلك
لما لم يوا ولما روى عن سرج رضي الله عنه كسر عصا في له وعليه قيمتها وهو المراد بالمثل المذكور
في النص فلان قيمة الشيء معني ذلك الشيء المعنى هو الاصل والصورة ناهية فاذا حذر اعسار الصورة
للمساوت فيما اعمرنا المعنى فاعل للضرر بالقدر الممكن **قول** واما العددي المسفاوت كالجوز والنض
والفلس كالمثل حتى يحل المثل عدنا لان احادها لا مسفاوت عند زور رضي الله عنه القيمة لانها ليست بمسال
مساوية ولهذا لا يجري الربو فيها **قول** وعلى الخاصب رد العنق على المالك لقوله صلى الله عليه وسلم

يوم صم

على المدا اخذت حتى يرد وقال صلى الله عليه وسلم لا حل لاحل ولا حرام احرام الا على ما احل الله
احد فله رد عليه والرواية في المصالح لا على احاد اي لا يرد سرقته ولكن يرد اذ حال المحط على اخيه فهو
لا على من هب السرقه حاد في دخال الغيبه على اخيه وفي الجسوه لا على احاد او معناه ظاهره قال صل
من وجد عن مال فهو احق به ومن ضررون كونه احق بالعن وجوب الرد على الآخذ ولا يرد عليه بغيره بالآخذ
والد لصاحب المال في ماله مقصود بها وصول الى التصرف لا ابتغاء وحصل بمران الملك فله تسخير فعله
دفع الصبره وانم وجوهه رد عنه فهو موجب لاصلي على ما قالوا ودد القمه فخلص حلتها عنه لانها قافرة
والكمال رد الصبره والمعنى صل الموجب لاصلي القمه ورد العن مخلص لهذا لو اراء عن الضمان
حال تمام العن يصح لو هلكت منه لا على الضمان ولو لا ان الموجب لاصلي القمه فاصح الا براء لان
البراء عن العن لا يصح ولو كفل المخصوص يصح ولو لم يكن الضمان احبا لكان كفاؤه بالعن وعدم وجوب
الزكوة قال الخاصب اذ كان له صاع ملكه وقد عصب ساء وهو قائم في يده فلا يجب عليه الزكوة اذ انصرف
النصاب بمقابله قومه المخصوص هو معنى قوله ويظهر ذلك في بعض الاحكام **قوله** ثم قضى عليه بدل
سأول الحق معاقب العن للناس اغراض الاعيان فلا يقبل **قوله** بالهلاك حتى يحصل له غلبه الظن
بمضي يده او اقامه يده وهذا كما اذ ادعى الا فلا من علمه من مباع فانه يحسن الى ان يعلم ما يدعيه
من الا فلا من يده السوم مو كوال في العاض لان يصيب المقادير ماله الى يكون واذا علم الهلاك سقط رد فعله
رد بدم وهو القمه وهذه المسئلة تدل على ان الموجب لاصلي العن لو برهن المالك انه مات عند الخاصب
ولت العاصب فبمنه الخاصب احق عند محمد رحمه الله لان جوار الضمان الغصب ببطاها واسان الرد عاقر
والسنة لمن يدعى خلاف الظاهر وقال ابو يوسف رحمه الله بانه لما كان احق لان جاصل اختلافهما في الضمان
وفي يمينه اسائه **قوله** والغصب فيما سئل بحوالا ان الغصب لا مال من يد المالك من المدا عليه
فلا يمكن عصفه الا فيما سئل في العقار الذي لا يستطيع عليه وكوبله وعصب عقارا وهلك في يده مان
عليه السيل على الارض تحت حمل الماء وعصب دارا صهروا فنه سماويه او جاسيل فذهب بالبناء
لم يضم عن ذلي حشفه والى يوسف رضي الله عنها وقال محمد وزفر والسافعي رحمه الله وما قول الخي وصف
اولا ضم لانها اسيد بن عليه على وجه ضم فهو بدم المالك صحت سببا للضم كما في المسقول وهذا لان
الغصب هو اسات بدم المخلت على مال مقوم محترم بازاله بدم المالك عنه او ما يقوم مقامها من يعوت
ملكه الاخذ لجموده مواد واستعمال لفظ الغصب سريعا وقد حقق هذه الامور الثلاثة في الحقار صحت
عصبه اما الاول وهو اسات بدم المخلت فظاهر اما الثاني وهو كون المخل لا مقوما محترما فذلك ظاهر
واما الثالث وهو ازاله بدم المالك عنه فلا يثبت بدم عليه باصفي بصور وجوده في الحقار لمنه زوال
بدم المالك عنه لاستحالة اجتماع المدين على احدى حاله واحده واذا تحقق الغصب ضم الخاصب

كما في المسقول مجود الودعه محقق قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله ان الغصب في اللغز اخذ الشيء على
ما ساطف به مصفايا ربا للغة ولو اودعه عليه مجموعا لهم وفي السرقه هو عيان من اسات بدم المخلت
على المال المقوم المحترم بازاله بدم المالك عنه او قام مقامها كسوقه كنهه الاخذ بفعل المخل مورفها
فعل جعل المخل محتمل سمي مفعولا به عن ذلك الفعل المعتبر كماله بدون معاونه الحرف اجمارا اما الاول الثاني والثالث
فلا سلم الخصم واما الرابع فلا نه من اجزاء معناه اللغوي اذ لا يخلو السائل لبراهم او ما يقوم مقامها والمخل
الماخوذ محطه فعل الاخذ محتمل سمي مفعولا به عن الاخذ المعتبر كماله بدون معاونه الحرف اجمارا اذ كان هذا المعنى
داخلا في معناه اللغوي وجب تركه خلا في معناه السري الثاني لزيادة العبر وهذا لان الثاني للمعتبر كان
ما في المعبر كان آيبا المعبر الحاصل باخراج هذا المعنى الذي هو داخل في معناه اللغوي عن معناه السري وهذا
لو جلس على بساط غيره فخراد نه لا يصدر عاصا وان وجد منها اسات بدم المخلت على مال مقوم محترم على وجه
زوال بدم المالك عنه لانه لم يحمله ولم يسفله عن موضعه ولم يحرق منه في المساط فحل مورفها معنى الذي
فلما فعل المالك الغصب لا يحرق العقار فلا يضم المثلوى عليه بالمخلت سفا وسببه وهو اسات يد
السلب عليه ما زال بدم المالك عنه بفعل المخل مورفها فان ثبت بسمه الناس اياه غاصبا وفعله
عصا من ادل الدلائل على حقيقه في العقار فلت انما بدل على ذلك لو كانت التسمية بطريق الحقيقه اما اذا
كانت بطريق المجاز فلا وعبدا بالملك التسمية بطريق المجاز اذ المساهمه الماننه من اسسلا على العقار
بالملك من غصب المسقول جوز لهم بسمه غاصبا وفعله عصبا وهذا كسمه السح في قولهم نهى
النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الحرم اجمعه السح فيه لا تصور فان ثبت بسمه كنهه الاسفاع على
المالك فحل فله في المخل بيت حكم الغصب بدليل وجوب الضمان على المودع بالامناع عن تسليم الودعه
اذا اطلبها المالك مع القدر على التسليم فوجب ان يست حكم الغصب فها كما في مجود المودع لانه وجد
من المخلت يعوت كنهه الاسفاع بالعقار على ما لكه فلت طار ان يست حكم الغصب يعوت كنهه الاسفاع
على المالك المسقول لانه تصور ان يوجد المسقول فحل بصبره الفاعل غاصبا للمسقول فجاز ان يلحق بذلك
الفعل يعوت كنهه الاسفاع على المالك مجود الودعه ونحوه سد الباب للعدوان اما العقار فلا تصور فيه
فحل بصبره الفاعل غاصبا على ما مر فكيف يلحق به غيره على ان كنهه الاسفاع بالدار ليست لا يمكن من الاسفاع
سكني دخولا وما عدا ذلك فهو شئ حكمي لا يدرج في بيع المخلت يعوت على المالك هذا يمكن لم يفت
على المالك بدخول المخلت سكناه فنه بالان المانع لا يفتح في المكن السه وما حصل من ربا بدم المالك عن الدار
انما حصل باخراج المخلت عن الدار ومنع اياه من الدخول السكني فنهما وذلك جعل المالك في المخل ولا
عقبه الضمان كما لو منع المالك عن الاسفاع بمقوله بسعده اياه عنه فان ثبت لو اخرج محمد والسافعي
بقوله صلى الله عليه وسلم من غصب براء من ارض طوبى والله تعالى يوم القيمة من سبيح ارضه فطابق لفظ الغصب

على العتار ولنت فان النبي صلى الله عليه وسلم من جزاء غاصب العتار الوعد في الاخر ولم يذكر الضمان في الدنيا
وكذا قيل على المذكور جميع جزائه ولو كان الضمان اجبا لكان الواجب عليه ان يضمن الضمان لان الحاجة اليه اس
فتراد عليه الضمان كان سجا ودا العتار بالقصاص **قول** وما ينقص فعله وسكناءه بان يهدم سنا او يهدم سكناءه
ضمنه عندهم لانه مفسد لما انهدم فعله والعتار يضمن بالملق لان الملحق يضمن فيه لانه فعل العتار
وجاز ان لا يضمن الغصب بضم بالملق **قول** اذا انهدم الدار وسكناءه وعلمه بان كان علمه الحداده
او العصاره فهو حداد الدار بسبب نقصاره وانهدم كان يضمنه ما عليه ومما لا يندم بسبب سكناءه وعلمه
في الضمان لانه اذا انهدمت الدار والسكناء وعلمه لا ضمان عليه عندهما **قول** واذا استغنى الزاعه خرم
المقصان لانه انك العتار يضمن بالملق ما خد الغاصب راسه الى العتار وما اتفق وما غرم من
المقصان ويصدق الفضل وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وصورت اذا غصب ارضا وزرع فيها
كبر فخرحت اربعة اكرار ونقصها الزاعه ما سلخ قمه كرو الحقة من الموان ما سلخ كوا فاختاره ضمان فانه
مصدق بكر لانه زرع كوا والحقة مؤنه كرو وضمة كرو ففضل الخارج عن راسه لانه مكر مصدق به لانه زرع ما لم
ملك قال ابو يوسف لا يصدق به لان المنهى عنه زرع ما لم يضمن وهو قد يضمن وقد اختلفوا في ما يضمن ان
الارض بالضمير بن محي انه سطر نك هذه الارض على استعمالها وتكم سبى جدار استعمالها فاعاوت ما بينهما
نقصان الارض ومن جاع محمد بن سلمه الى قول الضمير **قول** واذا هلك الغصب المفقول فهو الماراد لما مر
ان الغصب فيما سئل هذا لان العتار طلب في ضمانه بالغصب لانه السبب للضمان وعند العتار عتار به بكن القيمة
على قول من جعل الموجب الاصلي العتار ومقر القيمة بذلك السبب على قول من جعل الموجب الاصلي القيمة لهذا
عبر بجمته يوم الغصب **قول** وبخلاف المسح معطوف على خلاف تراجع السحرة سلقا بقوله بعد رد
عنه بجمته فان المسح لو اورد في يد المبيع لا يحب شي في ماله ولكن يحرم المشرى من ما جاز به بكم
التم اوج برك لانه ضمان عقد والعقد يرد على الاعيان لا على الاوصاف اما ضمان الغصب متعلق بالفعل الفاعل
حل الذات بجميع الاجزاء والاوصاف فكما يضمنونه **قول** ومما رده غير الربوي ما في الربوي عتار حصه
حنطه وغصب عتار او ما قضيه فبهم في يده او يكسر الدرام او الدنانير فضا حبه بالخيار ان سارا خذ ذلك
بعنه ولا شيء له غيره وان شاء تركه وضمنه مسلم بعد ما عتار الربوي وقال السافعي رحمه الله ان يضمنه المقصان
سنا وعلى اصله ان لا يضمنه والضمة في اموال الربوية قيمة وعندنا لا قيمة لها عند المتقابل بحسبها فلو اوجبا
سل يضمنها من جنسها ادى الى الربوي ولو اوجبا مسل زنها كان فيه ابطال حق المقتصر منه على الجوده
والصغره فلم لا يما حقه والحوز عن الربوي اقلنا يضمن القيمة من الذهب مصوغا ولهذا ملنا لو استهلك
فلن يضمنه غيره فعليه قيمته من الذهب مصوغا عندنا **قول** لانه يودي الى الربوي ان يضمن المقصان
مع استرداد الاصل كان اعساخا عن صفة الجوده والصغره والقيمة لهما في اموال الربوية **قول**

قول ومن غصب عتارا فاستغله اى آخره واحد عليه فقصه الغلة ضمن المقصان المار ومصدق
بالغلة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف لا يصدق على هذا الخلاف اذا اجر المستعير
المستعار واصله ان الغلة للغاصب عندنا خلافا للسافعي رحمه الله لان المنافع لا تقوم الا
بالعقد والعقد هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العتار بعقده مالا وكان هو اولى سدا لها وبور
ان يصدق بها الا انها مسفاهه له بسبب خبثه وهو التضرع في مال الخير والحكم ببيت ضاها
الى سببه فلا بد من يور الحسب فيها حكم ذلك السبب وسئل ماله بالتصدق نعم الملك ببيت فيها
ملا مسفاد لكن الاستناد ما من وجه دون ولهذا انطوى في القيام في العتار فلا يور له الحسب
والى يوسف ربحان هذا ربح حصل في ضمانه وملكه فطبط لم كالمسح اذا اكتسب بعد القبض انا
الضمان فلان المقصوب دخل في ضمان الغاصب واما الملك فلا يور له عتار حتى اذا ضمن
طريق الاستناد **قول** لان الحسب لامل المالك وهذا جواب سوال هو ان مال القيمة دون في ذاته
وهذه العتار ملكه ولكن هو اجبا للصدق لجبته ومن قضى منه مال الصدقة كان عليه ان يصدق
عمله فلت نعم ولكن الصدق هذا لم يكن حتما عليه الا يرى انه لو سلم العتار الى المالك مع العتار كان
للمالك ربحا واخ ذلك ليس على الغاصب سى اخر فهو بما صنع يصير مسلما الى المالك ثم يصير للملك
مرا عتار في ذلك المقدار من القيمة بما يرضه من زول الحسب بهذا الطريق فلان القيمة الصدق عوضه
قول وهذا ظاهر فيما سعى بالاسان الله كالعرض لان العقد متعلق حتى لو هلك كل الفض
سطل السح فمسفد الرقة والبدن في المسح ملك حصة صدق به **قول** وقال ساجنا رحمهم الله
لا يطبق مثل ان يضمن وكذا بعد الضمان لا يطبق الرجح بكل حال ان يماول من المسرى قبل يضمن ويحد الضمان
لا يطبق الرجح بكل حال هو المختار وحاصله انه متى استغنى بالحرام ملكا من طريق الحقة والسببه
سبب الحب والاسبب الدرام الا السببه لانه اذا اشار ولم سقد استغنى بالاسان حواز العتار عرف
العتار والمقدار واذا انهدم لم يسبب استغنى بها سلامة المسرى فاما ان يضمن عنها عوضا فلا يثبت
الا السببه وقد استوت الوجوه في السببه فاستوت الحب **قول** لان الحب في الغلة كان الحق
المسرى فلان زول الوصول الى يد الا اذا كان لا يحد اى الغاصب اذا كان يقرر لا يحد غيره اى غير العتار ما وبل
الاجر او مال الغلة او الحاصل لا يستطال انه يحتاج اليه فلما كان هو محتاجا صار هو كسائر الفقهاء
او حاصبه في ملكه الذي هو مستحق الصرف في العقل **قول** لم يصدق شي هو قوله جعله لال الرجح لا بد من
الا عند اى احاد الحسن ان الرجح فصل والفضل انما يكون بعد المساواة والمساواة انما يحق عند الحاش
ولا يانق فلا ينادى فلا فضل لان الحب يعمل في الصدق لا في الضمير اخ الانسان لا يضمن بالادى ملك
نفسه ولا يمكن الصدق هنا الا بواسطة الضمير فلا يسبب الى الضمير سقط اصلا ما واسد اعلم

فصل فيما يتغير لعل الخاص لما ذكر مبديات الغصب من بيان معناه لغه وشرعا ومن
احكام الضمان وما يتحقق فيه الغصب وما لا يتحقق ذكر في هذا الفصل كيفية سوت الملك للخاص عند اداء
الضمان وما يتعلق بها **قول** حية زال اسمها احرازها عن غصب شيء غيره ودعها حيث لم يزل ملكا لكنها
منها مجرد الذبح في ظاهر الرواية لانه لم يزل اسمها لانه تعالى ساءه مذبوحه وشاه حيه **قول** وقال
السافعي لا يقطع حق المالك وهو رواية عن علي بن يوسف اذا اخذ احد الدقيق لا يقطع له الضمان عند
علي بن يوسف لانه يودي الى الربوا وعند السافعي بضمه وعن علي بن يوسف انه يزل ملكه عنه لكنه ساق وسير
حظها من حطه فان مات الغاصب بالمختص من حق به من حواله الخرافة لانه زال ملكه وبه سبب لم يرضه
ولو زال ملكه بسبب هو راض به كالسج لا يقطع حقه اذا ارسلت به بغير رضاه بان يرضى المشرى السج
بغير اذن البائع ههنا اولى لا يقطع حقه للسافعي ليعين بامه فسقي على ملكه ويسعه صنعة لان
المالك صاحب اصل والخاص صاحب صفة والصفة قائمة بالاصل لا بوجه الموصوف فيخرج صاحب الأصل
على صاحب السج وهذا لان الدقيق حظه فرق اجزائها وتبقى اجزاءه لا يوجب انقطاع حق المالك كالقطع
في الثوب الذبح والسليخ والسأوت الساء ولانه فعله عدلان لا يصلح سببا للملك بل لغيره والحق
بالخدم وصار كالحظية وفعت في الظاهره وصارت متقافا فانها تكون للمالك عمنها قاله اصحابنا
انه اسم ملك الحظية وحصل عنها اخر سمي متقافا فكون المستهلك ضامونا عليه مثله والمحصل لانه
كسبه والكاسب حق كسبه وان كان في محل مملوك للغير لان الحكم بضاف الى العلة لا الى المحل هذا لا يبدل
الاسم والهبة والمقصود وكل موجود من الجواهر في صورته ومعناه فتبدل الهبة والاسم دليل
على المعايير صون وسد الحكم المقصود دليل على المعايير معنى اذا استل المخارة منها وما يورث بها يكون
الاول مستهلكا وهو في الشيء الواحد يستعمل فيكون سجن اذا اهلك الاول بفعله صار ضامنا مثله
والدقيق جاز في فعله فكون ملكا والصحة قائمه بها من كل وجه والعين بها لك من وجه نصارت
الصحة راجحة في الوجود وبرحمته يرجع الى الحال الرجحان في الدان حق من الحال لانها ما بعد للدار وفعله
انما صار محظورا من حيث هو بملك المالك من المحل من حيث احدث الصنعة ورحمته محظورا لا يوجب الملك
والذبح لا يثبت اسم العين بقاء ساءه مذبوحه وشاه حيه والسليخ والبار لا يثبت بالهوا المقصود بالذبح
بل يحق ذلك المقصود فلا يكون ذلك بديل العين فثبت مملوكه لصاحبها وهذا الوجه سائل للفصول
المذكورة وسفره عليه غيرهما معنى وجه الاستدلال بقاء الاسم على عدم انقطاع حق المالك سائل العامة
فصول مسائل الغصب فانه اذا غصب متقافا من او غير انفسج او وطنا فخر له او سمسما فخره بقطع
حق المالك فكان هو الحنا على ما في **قول** والقاس لم يزل في ذلك يجوز قبل ان يودي الضمان ساء
على ان ملكه في هذا العين حدث كسبه لان هذا الدقيق غير الحظية فكون غير المختص لان المختص

الحظية والدقيق غيرهما دليل بخلافهما اسما وهبه ومقصودا وحكما وسد الاسم والهبة دليل
على المخاير صون وسد الحكم المقصود دليل على المخاير معنى فثبت المخارة منها ما صون ومعنى
على وجه لا يوجب والها المعذرة اعاده الدقيق حظه ومن ضروره سوت الثاني اسفا الاول لا يستقاله
ان يكون الشيء الواحد سجن فاذا استقال الاول بفعله صار ضامنا مثله وملكه بوجوب الضمان
ضرور اسفا حق المالك عن الاول الى الضمان لهذا السجل سبيل على الثاني بوجه من الوجوه
فكونه خاصه بفعل الخاص وحله سبب صالح لا فاده المالك في الثاني بضاف اليه الملك الثاني
في الثاني لانه ليس لغيره بالاجماع فكون له بهذا السبب فكون كسبه محله ان اكله وسفره به لغوا صالح
ان اطلب ما اكل الرجل كسبه وهذا معنى قوله ووجبت سوت الملك المطلق للتصرف فيه الاستحسان
للسجل لا يرفع به ماله لودي الضمان بالراضى او بعضا القاضى وبعضا القاضى عليه بالضمان لان
الشيء على الله وسلم كان في صافه رجل من الانصار فقدم اليه ساءه مصلية فاحد لقمه بلوكها
ولا سمعها فقال انها لغيري بها دى بغير حق فقال الانصارى كاستغناه اخي ولو كانتا غزمتها لم نفس
على بها وسارضية بما هو خير منها اذا رجع فقال صلى الله عليه وسلم اطعموها الاسارى فامر بالتصدق
بها فان منها ان الغاصب قد ملكها لان مال الغير كحظه عليه عنه اذا امكر ومنه بعد السج اذا عذر عليه
حظية عنه فان قلت انما تصدق عندكم بالرجح لا باصل المضمون فيكون الحديث متروكا لظاهره فلا يصح الا
الحجاج به قلت روى عن محمد بن ابيه مصدق لا يصل قبل اداء الضمان على ما يقول الحديث لملك الاول
قد انقطع وانه مصدق لا يصل الا انما كسا احد الحكمين بدليل وهو التصديق لا يصل في الثاني على ظاهره وهو
حرمة الاسماع فان قلت سكت على هذا المصدق باللفظ ولا شك انها مال الغير مع انه امر الملقط
بالتصدق اذا كان غسافا قلت انما تصدق بها بعد التعريف للمع من اصابه المالك من صباه المالك ههنا
المالك معلوم فلا يجوز التصديق اذا لم يزل ملك المالك انه لا ساج السائل الخاص قبل الارضا وانما سنى
احنا الاسماع به قبل برضه كان في الباب والموال الناس بالملك محرم قبل الارضا حسب المادة بعد
وناد سعه وههنا سوت ملكه لم يمحظون كالمقبوض بالسج الفاسد واذا ادى المالك ساج له السائل لان
حق المالك صار موقفي المذل فثبتت عنهما سادله بالراضى وكذا اذا ابراه لان حقه يسقط بالبراه وكذا
اذا ادى القضاء او ضمنه المالك وحكم الحاكم بالضمان لوجود الرضا منه لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه وكان
راضيا به عن علي بن يوسف فيما اذا غصب حظه فزرعها وبواه وغرسها ساج الاسماع قبل اداء الضمان لوجود
الاستهلاك من كل وجه ولم يبق من ساق به حق المختص منه ساج الاسماع به بخلاف غيرهما لقيام العين
فمن وجه **قول** وقاله ملكها الغاصب وعليه ساءه لسد الاسم بالصحة والمقصود بالتبر والنقم لا يصلح
واسا الشكر والمضاربة والمضروب يصلح لذلك فصار كالمسائل المسطحة وانما زاد فيه الصنعة ملك

الخاصة بحصوله ففعله والاصل ملك المصنوعين ولا يمكن مراعاتها جميعا فحقت قطع احد الحقين بالآخر لكننا
لو قطعنا حق الخاصية سقطت بلائيل لان ما زاد فيه زاد بفعل الخاصية ففعله لا يقوم الا بالحق
ولم نوجد ولو قطعنا حق المالك عنه سقطت سدك وهو الضمان لان ما له فيه مقوم في ذاته وكان حق المالك
اولى لا يقطع لانه اقل ضررا وصارا كمن غصب صفا او خاسا ففعله آتية او سنا اخر سقطت حق المالك عنه
بالضمان بغير ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه ان اسم العين لم يبدل لان اسم العين الذهب والفضة وهو باق
بحد الصنعة ومعناه الاصل في المصنوع وكونه موزونا لا يسلك عن الذات حتى جرى فيه الرنوا ما عسار الوزن وصلاحه
لراس مال السرقة والمضاربة من حكم الصنعة العين الصنعة فيها غير مقومة مطلقا الا ترى انه لا يملكها
عند المعاملة بحسبها وفما مقومة مطلقا وبقي الاسم والمعنى الاصل في تبدل على بناء العين المصنوعة
ولان الذي ادعى مصنع الخاصية جوده وماي غير مرعية في الاموال الربوية ولهذا لو غصب حلسا فكسره
فاسترده الى المالك فكسور السيل ان تضمنه الجوده وحق المالك مقوم من كل وجه فكان مراعاة اولى لانه
حق مرعي في الاموال الربوية وغيرها وحق الخاصية الصنعة حق غير مرعية في الاموال الربوية عند المقابلة
بحسبها وكان مرعا من وجه دون وجه وكان مراعاة ما هو مقوم من كل وجه اولى بخلاف الخاس اذا علم انه
لان الجوده بعد مرعية سواء قوبل بحسبه او بخلاف حنيفة **قول** وحق غصب ساجه بالحجم وهي الخشبية
الخطية جدا او حنيفة المصنوعة للمساهة للاساس كذا في المغرب **قول** فني علمها زال ملكها انكها اعلم
ان هذا الحكم الذي ذكر في الساجه من مال ملكها انكها اذ ابي على الساجه فما اذا كانت قيمة الساجه اكثر من قيمه
الساجه اما اذا كانت قيمه الساجه اكثر من قيمه البناء فلم يزل ملكها انكها ذكر في الدخلة **قول** والوجه الثاني
قدماء في اول هذا الفصل **قول** واخرنا فيه اي لعل **قول** فباد هب اليه اصرار الخاصية الى
اخره يعني لا بد من الجوار الصريح باطرهما اما في حق الخاصية فكما قال السافعي في مال يهدم بناؤه ورد الساجه
الى صاحبهها واما في حق المالك كذا في فيما قلنا الا ان اصرار الخاصية هذا حقه في العين مع رعايته الماله
باجار الضمان على الخاصية اما في اضرار المالك هذا حقه في العين والماله وكان التزام اقل الاضرار
اولى **قول** اذا دخل اللوح المخصوص سفينه فصوره المجمع عليها في هذا اذا كانت السفينه
مع عليها في لمح البحر ليس للمالك ان يبيع لوجه منها لان فيه تلف الناس في خوف التلف فله ان يغصب
حتى ان السفينه اذا كانت واقفه كان له البيع عند السافعي كذا في الاسرار **قول** اما اذا ابيع على الساجه
الى اخره لكن هذا ضعف فانه لو غصب نقره واخذ منها عروة مترادة انقطع حق المالك عنها وهو في هذا
العمل سعد هال ان علم في ملك الغير فذلك انه لا فرق بين ملكه عليه في ملك الغير او في ملك نفسه وهو الصحيح
قول وحق حرق يور غير لفظ النور كماله ليس كالبس كالبس كالبس **قول** وحق حرق
نور غير حر قافا حشا فصاحبه بالخيار ان يساخره الخاصية كل قيمة يوبه وكان الثوب الخاصية لا يستهلك

والمصنوع

من وجه فانه لا يصلح جمع ما كان صالحا لماله فان ساء النور فتمت المقصان لانه بحسب حوجه لكونه قائما
حقيقه وكذا بعض المناقح قائم وان حرقه حرقا ساء اضر المصنوع الخاصية نقصانه واحذر الثوب يوب لان
العين قائم من كل وجه فهذا القدر من الحرق لا يخرج من ملكه صالحا لما كان صالحا لماله وانما يمكن المقصان في قيمته
فصنعت ذلك المقصان والصحيح ان الناحية لا يورث بعض الحرق حلس المصنوعه وسقي بعض بعض
المصنوعه والسرير لا يورث به سقي حرق المصنوعه وانما دخل فيه المقصان لان حرقا حرقا الله جعل الاصل قطع
الثوب صانا فاحشا والقاسم بعض المناقح **قول** وحق غصب رضا الى اخره لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس لحرق طالم حق يورث عرق على حبه الصنف والموصوف كذا في المغرب الى كذا في عرق طالم وان الارض الغصب
فستحق حق المالك كما كان والخاصية جعلها مستغولة فهو مستغرها **قول** فلما ملكك بضمير قيمه البناء
والخرس معلوما ويكون له ومعناه قيمه بناء وسجي يوم يملعه **الوجه** حقه فيه مقوم الارض يدور الشجر
او البناء ويقوم وبها سجي وبناء اير يملعه فمضمون اصلها ان لا يورثه رعايته للمحاسن ثم في وضع المشك
اسكال لا مانع ان الغصب لا يورث في الحرق والجوارب الغصب الموجب للضمان لا يتصور فيه لا اصل الغصب
الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم من غصب برار ارض لا يطويه الله تعالى يوم القيامة من سحر ارضه وان الجار
ساج في كلام العرب محو زان يستعمل فيها مجازا التصور بصوره الغصب **قول** وان ساء احدهما وغرم ما زاد
الصبيح بالرفع والسمن بالنصب اي يخرم السمن لانه مملوك وانما يملكه والصبيح لم يورثها قبل
انصالة ملكه لا مناجه الماء **قول** بخلاف الساجه الجاه والمهمله جواب عن قوله عسار ان فصل الساجه
معنى فصل الساجه يوم القلح اذا لم يكن الارض بعض القلح بغير اسان الجوار **قول** لان الفصل كمال
من بناء المقوم كالحسب الاجر الى الخاصية **قول** قال ابو حنيفة في اصل الملك اي قوله وحق غصب يوبا
فصنعه اجرا حرق ريد القدر من يورثهم ان هذا الحكم الذي ذكره ابو حنيفة وغيره متصله بما عليه من مشك
الانصاف وان كان حكمه كذا كما في مال المتبرع لسائر الثوب باع الثوب ضربت بالثوب بعمه يورث برب
الصبيح بعمه الصبيح وهذا حسن لانه طريق اتصال حق كل واحد منهما الى صاحبه معني وبالي قول النبي
رحم الله فيما اذا اصبح الثوب بنفسه ايضا والجوارب السمن كالجوارب الصبيح الا انه يورث السمن
لانه من ذوات الاموال والثوب من ذوات القيم **قول** ومن هذا اخلاف عصر زمان فانه اجاز على ما ساعد
في عصره من عاده سايامه فانهم كانوا يحولون عن لبس السواد وبما احاطا على ما ساعد في عصرهم من عاده في
العباس بلبس السواد **قول** ومنه لكان يورث بعمه السواد اي لو كان يريد في قيمه بعض السواد وسقي
من قيمه بعض السواد كالفصل ونحوه فان كان المصنوع يورث بعمه السواد من قيمته فالجوارب ما لم يورث
وان كان يورث بعمه السواد في قيمته فالجوارب ما لم يورث بعمه السواد من قيمته **قول** وان كان يورث بعمه
الحرق ما كان في قيمته بعمه السواد من قيمته **قول** وان كان يورث بعمه السواد من قيمته

بريد في الحق فان كانت الريادة خمسة ما خدر الثوب موده وخمس دراهم من الخاصب ان صاحب
البوب اسوج عليه بقصان قيمه ثوبه عشر دراهم واسوج البصباغ عليه قيمه الصبح خمسة
فالخمس بالخمسة قصاص ورجع عليه بما بقي من القصان وهو خمسة اعلم صبح البوب اعلموا ان
يكون بالسواد او غيره وكل احد منهم لا يخلو اما ان يوجب الزادة او القصان ثم كل واحد من القصان
وغیره ان كان بفعل احد او غير فعل احد ولو كان بفعل احد فاعلموا ان كان ذلك الفاعل صاحب البوب
او صاحب الصبح او غيرهما وذلك الخبر اما ان كان حاضرا او غائبا وهذه الاقسام كلها مذكورة في
الاصحاح ثم ذكر في الممنوع هو الذي كرهناه فلا يحتاج الى عادته واما الذي لم يذكر في الممنوع فهو ان صاحب
غصب العصفه وصبح به ثوبه فهو ضامن لمسل ما احل له ان يمسكه فمضمون المثال ان قدر عليه
وان لم يقدّر فهو على الاختلاف الذي ذكرناه فانه يقطع من يدك الناس ليس لصاحب العصفه ان يحبس
البوب شي خذ لك ان البوب اصل وصار الصبح فيه كالمالك السواد في هذا الوجه بمنزلة العصفه
على قول الحق في الممنوع ايضا لان المالك البوب سمسك السواد فلما فرق بين الممنوع وبين المالك البوب
ولو وقع الممنوع صبح احد في الصبح فقد ذكرناه ولو غصب انسان ثوبا من رجل صبحه بعصفه اخر
ثم ذهب الفاعل في القول فيه كما اخلط بغير فعل احد سمسكنا والقاسل لم يكون لصاحب الثوب على
ما في البوب بل لانه وجب الضمان على الخاصب ان يقطع حقه في الصبح وجب الاستمسكان هو انه اذا لم يحرف
الفاعل بعد الزام الحكم عليه صار كانه حصل من غير فعل احد **فصل** لما ذكر مدانات الغصب
وذكر ايضا لنفسه ما وجب للملك للغاصب الضمان ذكر في هذا الفصل مسائل مفترقه بصل مسائل
الغصب كما ما وجدنا المصنفين **قوله** وقال السافعي لا يملكها ساءا على ان الغصب عدوان
مخض فلا يكون موجبا للملك لانه حكم مشروع فليس تدعى سببا مشروعيا والمعدى يكون مسروعا
لان ادنى درجته ان يكون مباحا والتعدى لا يكون مباحا وصار كغصب المدين بغير ما قاله اصحابنا
ان المالك ملك بدل المغمضوب كما له اي رقبه ويدفع وجب ان يزول ملكه عن المبدل الى ملك من وجب
عليه البدل اذا كان المبدل محملا للبدل عن ملكه في ملكه فاعل للضرر عنه ومحملا للعدول كما في سائر
المبادلات وهذا لان الضمان بدل العجز حتى يقدّر قيمته العجز والاصل الضمان بحسب قدر ما فوق
لان العدول انما يحقق بحسب البات فاذا سلب الملك البدل بدلا او اذا ما جعلناه متبايناً
بالاصل بدلا او اذا ما يزول ملكه عن المغمضوب بمرط الحكم سرعى هو الضمان لانه سرع حرام واخر
مع بقاء الاصل على ملكه اذا حصر به الفوات وسرط الفضي باع له فصار حسيبا عن نفسه وانما
فصح لو كان للملك ست بالغصب مقصودا فان قلت لو كان شرط القضا بالقيمة زوال ملكه عن العجز
او كان الضمان بدلا عن العجز لزوال الملك به عن المدين كما لو مضى بجواز سح المدين فقلت نعم يزول

المدين عن ملك المولى لكونه مالا مملوكا كحفظ المدين معاملة الفارس وهو اليد والرقبة لانه غير قابل
للمقتل وهذا طريق حازر ولكن لا يصار اليه عن المتباينة بالرقبة الا عند العجز لان فيه اجتماع البدل المبدل
في ملك احد وهو عدول عن احد **قوله** نعم حرام ما سأل لا نسلم بان المدين غير قابل للمقتل بل ملك الى
ملك بل هو ما بل فان مولاه لوباعه وحكم القاضي بجواز سح السبع ونسب التدين فاحار عنه وقال نعم
كذلك الا ان هناك انفسح المدين في ضم قضاء القاضي الفصل المجتهد فيه محض ذلك ان السبع مضاف للفر
قوله خلافا لما قال الكرخي رحمه الله فانه يقول اضرار له لانه يورثه عليه ذلك ملكه بكاله وجه الاصح ان الخار
لفوت الرضا ورضاه لم يتم حيث لم يحط ما يدعيه وجاز ان يكون قيمته مثل ما ضمنه عند المقيمين ان يكون
مطلبه غيره فلا يرضى به وقد ارضى الانسان بزوال العجز عن ملكه بعهدة فاذا احسار المالك احد
المغمضوب للغاصب ان يحسبه حتى يحد القيمة التي رجاها الله لانها ما يملك به خلاف المدين لانه ليس له
قوله وانما عهده ثم ضم القيمة لم يجز عهده والفرق بين الملك البات للغاصب في اصل لسو به مستدرا والبات
بمطرق الاستناد بات وجه دون وجه او ضرر او دليل ياتي بغير الملك الغصب لكونه عدوانا والمالك
نعمه واما سمسك الملك لم ضرر من القضاء والضمان كما لا يخفى على المبدل ملك احد والبات ضرر من
بات وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق الكسب دون الاولاد لان الملك يستمرط للقضا بالقيمة
والولد غير مضمون عليه بالقيمة ولو وجد الاتصال بالسرقة فلا يستحق هذا الحكم فيه بخلاف الكسب لانه
بدل المسفحة فيكون معا محضا وسور الحكم في السح بسوته في المبيع سواء بيب المبيع مقصودا بسببه
او سحر الفخر ولا ان ملك الكسب اسرع بعدد ما من ملك الولد بل لعل ان الخاصب اذا اجر المغمضوب
ملك لا جبر ولو اولد لا يملك الملك البات فصر كمي لفساد السح والاكفي للعدوان كما في ملك السح وان
ملك الحق لم يضمن ملكه **قوله** ولذا المغمضوبه اعلم زوايد الغصب بانه متصله كات السمين
والجمال او منفصلة كولد المغمضوبه ومن النسيان فان هلك بدل الغاصب لا يضمن الا ان سحر فيهما
او بطلها ما لهما فممنوعها اياه وقال السافعي رحمه الله زوايد الغصب مضمونه متصله كانت
او منفصلة ساءا على انها حدثت من اصل مضمون عليه بالمعدى فيكون مضمونه كقطعه اخرى
من الجسم فولدت منه لان ضمان الاصل بالرقبة باسباب بد مطلة عليه وهذه الداراه بعينها على الريادة
لحدوثها في ملك مضمون مضمونه ضرر من بغير ما قاله اصحابنا ان الزوايد ليست مضمونه فلا
يكون مضمونه ضمان الغصب لا يكون بدونه استقالة الحكم بالاستسب وهذا لان الغصب اصل البدل على
مال الغير لنفسه على وجه بقوت بدل المالك والم يوجد في الولد لان الصوت زاله عما كان فيه
او بازاله يمكنه من احد ما لم يكن بدله ولم يكن الولد في بدل المالك قط ولم يزل ملكه واحده كحمله في دار
الخاصب لم يمنحه الخاصب منه فلا يكون مضمونا عليه حتى لو منع الولد بدله مضمونه لحق في بقوت

بعضه عنه بالمنع **قوله** وفي لد الظنه اذا هلك قبل ملكه من الرد الى الحرم لانهم لعديم المنع
وانما يصح منه اذا هلك بعده لان الحق في صدق الحرم للسعي وهو بطلان رد الاصل مع ولده الى ما
منه فوجد المنع منه بعد الطلب هو سبب الضمان والان الضمان في صدق الحرم ضمانا للاف معنى الصدرة انه
الحرم آمن صدرا ود كذا في سفره وبعده عن ابدان فاسات لند عليه يكون ابدانا لمعنى الصدرة حكما
وقد عرفت ذلك في الولد باسناد المدفاه اما الاموال المحبولة بالادري فانما يحل الضمان فيها فهو لا يدرك
لما سالت لند عليها **قوله** ولهذا سكر راي الحرام سكرها اي سكر هذه الحنانية فانه لو ادرك الضمان سبب حراج
المصدر عن الحرم ثم ارسله في الحرم ثم اخراج ذلك المصدر الحرم بحضمان آخر وكذا ان يكون مخاضه سكر وجوب
الرد سكر هذه الحنانية التي هي لا يخرج من الحرم وهذا اولي لانه موافق رواية المبسوط حيث جعل
هناك اتصال صدق الحرم الى الحرم بمنزلة اتصال المخصوص الى المخصوص منه وفي العصب اذ اوصل
المعصوم الى المالك كما غصب لا يحل على الغاصب سبي لكن سكر وجوب الرد الى المالك سكر الغصب وهذا
الذي ذكرنا كله في الزوائد المتصلة اما الزوائد المتصلة كالسمن والحمال فهي امانة ايضا في هذا الغاصب
عند حاجته لو هلكت الحاربه بعد الزيادة ضممتها وقت الغصب والاضم الزيادة وعند السافح
مى مضمونه كما في المفصلة على هذا الاختلاف لو ازدادت ممتها من غير زيادة في بدنها هلكت
الحاربه لم يضم الغاصب لافمتها وقت الغصب عندنا وعند السافح رحمه الله ضممتها يوم الهلاك
لان حراصله ان سبب الضمان سالت المد والند مستدامة وعند سبب حوز الضمان فهو يد المالك
وذلك باسناد الغصب حصر ممتها عند ذلك ما لو مانع الحاربه بعد ما ازدادت قيمتها بالزيادة المتصلة
او غصب حنونا واذا دات في بدنها فاعاد الغاصب سلمه الى المسمى فان كان قائما اخذ حليته
وان كان هالكا فهو الحنار ان شاء ضم الغاصب ممتة يوم غصبه وساء ضم المسمى ممتة يوم الغصب
وليس له ان يضم الباقي ممتة الزيادة بالسعي والتسليم وقاله لضم الباقي ممتة الزيادة ساء على
ان الزيادة امانة فضم بالسعي والتسليم كالزيادة المفصلة ولاي حصر رحمه الله انه لا يمكن ضم
الزيادة مع الاصل لان ضمان الاصل احب لغصبه لا يصور احابه بالتسليم لان اسباب التمسك
ولا يمكن بضمها بدون الاصل لان مع الاصل فلا يرد عن الاصل ضمان الغصب فامسح الصمن
ضروقه **قوله** وقال في السافح رحمه الله لا يحل ان يرد الاصل بالولد لان الغائب ملكه والولد
وملكه لا يكون جابرا للملك لان الضمان لغير ما فات عليه فصار كولد الظنه المحرجه من الحرم فان بقصر
الام بالولادة لا يحل كالمهلك الولد قبل الرد او هلكت الام وبالولد وفاء وكما لو خرس وفاء غيره
فصل آخر وقطع سبي غيره فمكانه او حصي عند غيره او عمله الحرف فانه يضمنها واذا دات
ممتة فانه يضمن النقصان ولا يحل من ان سبب الزيادة والنقصان يحل بغير ما قاله اصحابنا

ان سبب الزيادة والنقصان احد وهو الولادة لانه اذا حوت جوار من ماله الاصل وحذرت ماله
الولد لانه وان كان موجودا قبل الانفصال فلم يكن ما لا حجة لم يحرسه وهسته وانما صار مالا مقصودا
مالا لعلها ان ادا احد سبب الزيادة والنقصان مسجع ظهور النقصان فامسح الضمان كالسعي فانه يرد
المسح عن ملكه من قبل الميراث ملكه فلا بعد ان يمسح ظهور النقصان فامسح الضمان كالسعي فانه يرد
ساو صان كالو غصب ممتة فصار ممتة من زوله ثم سمنت او سقطت منها فثبت مكانها اخرى وقطع
مدها واحد الغاصب ان يشاء فورها من الارض فانه يحسب عن نقصان القطع وولد الظنه ممنوع وليس له
فهد الولد لا يصلح ان يكون حليها عن الجوار لكانت لانه مضمون بنفسه فلم يحل ان يودي به ضمان غيره بخلاف مسلمنا
واما اذا مات الامه وبالولد وفاء بمتها ففي وانه عن لي حصر رضي الله عنه انه يرد الولد في وانه
لا يحل ان الولادة في الخالب ليست سبب موت الام فلم يحل سبب الزيادة والنقصان واما اذا مات
الولد قبل الرد فلا نه سبب لبراءة الاصل به فكذا لا بد من دخله فاذا لم يرد الولد الذي هو حلف
عن النقصان لا سرا والحصي احد زاده في الماله لانها اما يحق برغبة الناس ملى ليست مرغوبة عند
العامة وانما رغبه بعض الجاهل منهم ان الحصي كالحرم ولم يحل السبي الباقي كما قاله الميراث قول ان ملكه
لا يحل ملكه فلما نحن نسعي منع ظهور النقصان فلا يحل حاج الى المحر **قوله** ومن غصب امة فزنى بها تجلت
عند الغاصب فردها فملكك بالولادة ضم الغاصب يوم علفه ولا الاضم الا بقضان الجبل لان
الرد قد صح مع الحمل لكنها ممتة بعث وذلك بموجب ضمان النقصان عليه وهلاكها بعد الرد
سبب حادث كما حقق الميراث ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه انه غصبها فارغها وردها
غير فارغها اي غصبها وليس باسباب الهلاك ردها وبذلك فلم يصح الرد لان الرد بقض الاصل وانما
يكون بقضاله ان لو كان المردود وقت الرد على ما كان عليه وقت الاصل كالحوت عند الغاصب فردها
على المالك جعلت في يد سلك الحنانية فصا صا رجوع على الغاصب بمتها وانما قلنا ذلك لان الجبل
يوجب اتصال الولد والاتصال سبب الآثم والآثم سبب الموت وكان الموت مضافا الى الجبل بخلاف
ذلك المسائل اما في الحرفي لان الهلاك ممتة بضعف النفس وبغيا الطسعة عن فح اما الحرفي المتواله وذلك
لم يحصل بالحرفي الا في التي كانت عند الغاصب لانها غير ممتة لما بعدها وبخلاف الجبل لان الزنا يوجب
ضمانا لغير حارج ولا مملوك وملة المسع ممنوعة رجوع بحصر الممتة بخلاف الحرة اذا زنى
رجل بمرهه تجلت ومات في نفاسها لان الحرف لا يضم بالخذ والعصب لسعي الضمان عند الهلاك كذا
ذكر في باضي جان رحمه الله **قوله** ولا فرق في المذهب بينهما اي في الحكم وهو عدم وجوب الضمان عندنا
والوجوب عندنا اذا عطلها او سكنها وقال مالك رحمه الله ان سكنها تحت اجر الممل ان عطلها الاشئ عليه
سواء على ان المنافع يضمن بالاداف والسكنى بالاداف والتعطيل غصب لا يضم الغصب صورة غصب المنافع

ان غصب العبد والدار ومسكه شهره واستعمله ثم برده على سدة وصوره ائلاف المنافع ان يستعمل
العبد شهره او سكن الدار ثم برده على المالك عند السافعي بضمها فيجوز احرار المسلم سواء عطلها
او استعملها محققا له السافعي ان المنافع اموال يقوم بها الحقوق فكذا للمنفعة كالاعيان
وهذا لان المال اسم لما هو غير ماحول وصالحا والمنافع هذه الصفة ولهذا يصح صدقها
والمنفعة ما هو الاستغناء بالمال لا يرى الا اجارة من الحيوان ومضى مبادله بالمال المادون
او المستر بملك الاجارة ولا يملك مبادله بالمال بالنسبة الى الاعيان كما كانت اموال الاعيان ما يعلق
بها من المنافع ولهذا قيل له العن اذا قل الاستغناء به فاذا كانت الاعيان اموال اعسان منها فبها
فلا يكون المنافع اموال لنفسها او في ما هي مقومة / ان المقوم عبارة عن العزم والمنافع عزم
عند الناس لهذا سئلون الاعيان لا يملكها الا ترى انها تقوم بنوم الاعيان فاستحال ان يكون مقوم
ولانه اعسان المال عن المنفعة صحح سرعا والاعسان عن النفس مقوم لا يجوز كالحجر وجهه سمسم ولنا
ما روي عن عمر وعليا رضي الله عنهما حكما في ولد المغرور انه حر بالقمة واوجاعا على المغرور رد الجارية
مع عقرها ولم يوجعها قيمته الخصة مع علمهما ان المغرور كان مستحدا بها وفتح طلب المدعي بحج حقه
فلو كان ذلك واجاله لما حل لهما السكنون عن يمانه ولا ان المنافع حدثت على ملك الخاص فلا يكون
مضمون عليه لان الانسان لا يضمن ملك نفسه وهذا لانها حدثت بفعله وكسبه وفي يده وانكسب للكاتب
لقوله صلى الله عليه وسلم كل الناس اخو كسبه وليس سلمي احدها على ملك المالك فلا تصور غصبها
واسمها لاكمها فلا يحل عليه ضمان الغصب الاسم لاكل انها اعراض لا يفي ما لا يفي لا تصور غصبها الا لانه
لان ائلاف الشيء او غصبه امانا في حال يمانية فاذا لم يكن المنافع ما فيه اسحق الا لافها وغصبها
ولانه امانا ان يرد عليها الا لاف قبل الوجود او في حال الوجود لا يجوز الاول لان ائلاف المعدوم محال
ولا الثاني لانه اذا اعرض عن الوجود روجه فادار به محذور وفي الا لاف بطل الوجود
لا المنع من الوجود ولا الثالث لانها معدومة في ملك الحال ولا تصور ائلاف المعدوم وليس سلمي تصور
غصبها فلا يمكن بضمها لانها لو صادرت مضمونة على الخاصب فاما ان يضمن بالمنافع وما هو اطلاقه
نه احد فان الجحيم المسبب على قطع واحد بوجه واحد / انضم من منعة اخذ الجحيم الاخرى والاعيان
وما هو اطلاقها ايضا لانها لا يملك الاعيان لان المنافع اعراض لا يفي في العن سفي او فاتا وما لا يفي في سوا
عظم وضمان الحدود ان يبيع على المالك بالنسبة الى الجحيم والردى والسعدا الذين يمانه
السني انما سئل بالعمول وهو صانته السي وادخاره للحاجة وهذا لا تصور فيها وكيف يكون مقومة المقوم
لا سبق الوجود والاراز والاراز لا تصور فيها لا سفي مانر / انما سئل حكم المقوم للمنفعة سرعا عند
ورود الحق عليها ما عسانا فامة العن مقام المنفعة للضرورة والحاجة ويطلب الممانسة لان

لرضا ايرافي بحاج الاصول والعصول جميعا فالما لا يملك طسعا لا يحرم مال ويجوز بيعه عند صحة الف
بالوف شيء اخر ذلك لا يثبت العداوان وكل ما سئل يقوم الا بوصف به تقع الفرق بين الفرق والاصل في نظر
الاما انقص باستعماله مضمون عليه لانه ائلاف احرار العن **قول** عداوانا في مكانا في بصره وورده
على وجه صرفها الى حاصه دون غيره **قول** لا يملك الاعيان لسرعة فسادها وبعاء الاعيان الى الاعيان خير
من المنافع لسرعة فسادها والمنافع وبعاء الاعيان المماثلة بشرطه وفي ضمان العداوان **قول** واذا ائلاف للم
خير الذمي وخبر به ضمير فمتمها وان ائلافها المسلم بضمير وقال السافعي رحمه الله لا يضمنها الذمي ايضا وعلى
هذا الخلاف ائلافها ذمي وابعها ذمي في حق من خذها بضمير السج وعنده لا يصح له ان يضمنها لانه لا يضمنها
في حق المسلم فوجب ان يكون مقوم من حق الذمي ايضا لانهم اساءوا في الاحكام قال صلح فاد اصابوا اعتد
الذمي فاعلمهم ان لهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين من حق كل حكم يستحق حق المسلم بيب في حق
الذمي لان عدا الدية حلف عن الاسلام وكل حكم يثبت الاسلام بيب بعقد الدية واذا سقط فهو مباح في
الذمي وقد ورد الا لاف على ما ليس مقوم فلا يكون سببا لوجوب الضمان وكذا الوارد عليه لا يصح لانه
لم يصادف محله وهو المال المقوم فصار كالمواضع مسلم من مسلم خيرا ولنا انه ائلاف لا مقوم في حق المليف
عليه فوجب ان يضمن كل ائلاف به او ظه وهذا لان الجحيم لا مقوم في حق اهل الدية لانها مقوم في مخرج
من مملنا وفي صدر سرحننا والاصل انما يست سفي الى روح المزيل وهو قوله تعالى رجس خسر الشيطان
فاجتنبوه وحدث جحنا ليل الساق مقوم في حق من يخل بعت هذا الخطاب على ما كان من قبل لان حرمه
الحرم فساد المقوم بسخا خطاب السج وقد امرنا من كهم وما يدسون لكان عقد الرمة فقط الخطا حيث
لم يحقد وارساله المبلغ وانطعت ولله الامام بالسيف او المحاجة لكان عقد الرمة فصار كالخطاب
غير بازل في حقه فحق الحكم على ما كان **قول** خلاف من روك التسمية عامدا على المسحوى فان لانه لا ارام
المحاجة والدلائل بانه وحدث لنا بالنسبة لمر روك التسمية حرام للنسب الى فلهم لا يصح اعتقادهم
في اعيان الضمان اعلم انه لو ائلاف ذمي حر ذمي ثم اسلم المليف فخذ لي يوسف وهور وانه عن جح
بما عن الضمان لانه حين ائلاف كان حيا مضمنا عليه وحيا اسلم لا يجوز له ملك الجحيم الذي لا يمكن
اعاب قيمه الجحيم عليه لانه حين ائلاف لم يكن اياه سببا لا يحاب قيمه الجحيم عليه ولم يوجد ذلك
سبب للوجوب وعند محمد وهور وانه عن لي حنيفة رضي الله عنه عليه قيمة الجحيم لانه لا يمكن اعاب الجحيم
لانه ولا يمكن ايرائه عن الضمان لان المليف عليه ذمي الجحيم حقه مقوم وقد امكن احياء القيمة فيجب
وفي الخبر يفي الضمان باسلامها او اسلام احداهما لان الواجب بعصب الجحيم من القيمة والاسلام لاسانها
قول والفرق بين هذا التحليل بطرله فلا يضاف اليه النجوم والماله لان عاسة الجحيم لانه لا زال
لانها باعسان الجحيم وقد زالت فصار التحليل كخسل الثوب الخس في غصب بوا عسا وطهر

في اعيان الجحيم المسلم

والخلط في حق السج وبارك ذكره على عكسه من السجعة يستحق على من ارباب ولا يستحق بالسكة في غير السجعة
م بالسكة في حقوق الملك الطريق السرب سم سحقي بالحوا وصوره من سكة غير نافذة كبايع احد الشريك
نفسه من المنزل فالسكة احق بالسفحة فان سلم فاهل السكة فان سلموا فالحا والملاصق هو الذي على طهر هذا
المنزل وبارك داره في سكة اخرى من السفحة عندنا على اربع مراتب مائة بنت في حارة في سكة غير نافذة والبيت
لا يسر الدار لقوم فباع احد صاحب البيت نصيبه من البيت فبالسفحة او لا للسكة في البيت سم للسكة في الدار
م لا همل السكة كلهم على السواء سم للحا والملاصق هو الذي على طهر هذا المنزل باب داره في سكة اخرى **قوله**
حارة الدار احق بالدار الحارة بعضي استحقاق السفحة بالجوار لان الجوار اسم موصوف ومعنى من سكة الحكم على اسم موصوف
مدل على علمه ذلك المعنى لئلا الحكم كما في الراني السارق وهذا المعنى هو ان حق احد السفحة يدفع الضرر
من البادي بسوء المجاورة والصوره مدفوع لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فان قلت
المراد ما حق ما على السفحة السج الا ترى انه في غير هذا الحديث منطوقها اذا كان على السفحة ان السج على الله عليه وسلم
جعل احق على الاطلاق فيكون احق بها قبل السج ووجه وقوله منطوقها بعض ما سئل عليه احق لان يادى
عن عمر بن البرد عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل من ارض سبت للسك احد فباعها سكة كمال صلى الله عليه وسلم الحارة احق
بسفحة بدل على استحقاق السفحة بالجوار **قوله** اذا كان طرفها واحد والمراد به جاره هو سكة في الطريق
وسئل الحكم في الشرب لانه لان السفحة انما سكت بالسكة في الطريق بالمسار والخلط وقد وجدت في الشرب قوله صلى
الجوار احق بسفحة فلما رسول الله ما سفة فالسفحة وروى الجوار احق بسفحة قال المطرركي السفت
العرى الصاد لخدمه وروى بسفحة ومعنى الحديث الجوار احق بالسفحة اذا كان جارا ملاصقا والبارك صلى
احق للسفحة **قوله** وقال السافعي السفحة بالجوار اي السفحة الا بالسكة في البفحة لقوله صلى الله عليه وسلم
فما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرف الطرق للسفحة وهذا بعضي ان جالس السفحة فماله يقسم اذ لا
واللام للمحسن لعدم المعهود والدليل قوله صلى الله عليه وسلم انه قال في وراثة انما السفحة فماله يقسم
فاما للسكة الحكم في المذكور ونفذه عما عداه وقوله صرف الطرق اي جعل لكل قسم طريق على حده ولان القناس
ما في سور حق السفحة لانه يملك على المشرك بغير رضاه وهذا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا عمل مال امرء مسلم الا بطيبه
من نفسه الا انما كنا القناس بالسفة ونفي فماله يقسم وهذا ليس بمعناه لان حق الاخذ به يدفع ضرر
مونه القسمة اذ لو لم يأخذ لطالبه المسكن القسمة فالحققة مؤنة القسمة وهذا لا يوجد في حق الجوار ولما
ما رونا وفما روى ما ان للسكة سفحة ويخصص الشيء بالذكر لانه على الحكم فيما عداه وانما بعضي بالعد
المذكور ولا في غير المذكور قال تعالى انما انت منذر واخر الحديث ليس هناك ولما روى المراد به لحق الاخذ
بالسفحة عند وجود معاوضه المالك للسكة وهذا لان الاتصال على هذا الوجه انما صار سببا لدفع
ضرر البادي بسوء المجاورة على الدوام حتى لا يفت للمستاجر المستعير اذ هو مادة المصادر من حيث ان الدار

واعلا الحدار ومنع ضوء النهار وامان العباد والاندفع ذلك لا الملك احد ما على الاخر فحق الاصل على
الرجل ان يدفع ضرره في تحويل السفحة الى نفسه اذ لا ضرر للرجل ان يعود الى راس ماله وانما عدم ركنه
ولان سبيل الاصل باعجابه من حظه الماء اسد ضررا من ترك الحادث وقوله المعنى في الاصل ضرر القسمة
فلما عجز ان يكون الاصل محلولا بجليل من على ضرر القسمة ضرر مستحق عليه سريعا وما وجب دعا وصار حقا
على الاصل على الحق ضرر المشرك يملك ماله بغير رضاه وانما المدفوع ضرر لنس مستحق عليه سريعا
فان قلت ضرر المشرك مسفنة وضرر السفحة موهوم لا احتمال ان يكون المشرك جارا من البايح قلت
لا اعتبار لهذا وظهور السارح لان الجوار مادة المضار والضرر امر باطن مقام السبب الظاهر مقام الضرر
الباطن كاعرف **قوله** وضرر القسمة مشرووع الى اخره هذا جواب ما قاله الحضم ان علمه استحقاق السفحة
دفع ضرر مؤنه القسمة فان تحمل ضرر مؤنه القسمة في المشرك شروع فلما صلح عليه لا ضرر للمشرك
ما بطل ملكه ولا ان احدا السفحة لو كان يدفع ضرر مؤنه القسمة لحرقت السفحة في المنفولان ايضا لان
ذلك يحتاج اليه فيها على انه اذا باع احد السكة والمسلمه نصيبه فانه يثبت حق السفحة لكل احد من اهل
وان لم يكن سوت حق السفحة لكل احد منهما اذا فاضر مؤنه القسمة عنه ولهذا سئل ان المراد بقوله
صلى الله عليه وسلم السفحة فماله يقسم فسرهما في اخره وهو ان لا سفي بينهما احد مشرك اتصال
موجه بوفوع الحدود وصرف الطرق لا يرى انه على ان سفاء السفحة لشرك في عند السافعي الله تعالى
ما حد ما يكون اخر الحديث محمد لنا او المراد ما ان انه مع الشريك الذي لم يقسم لانه امر احد السفحة
وبه يقول على ان السفحة على الشيء لا بد على التخصيص في الحكم عما عداه **قوله** واما البريد عن ابن
هو لا فالحديث الذي ذكر في الميراث انما ساس استحقاق الاتصال ذاتي حق الشريك في نقل المسج
اخرى لوجود الاتصال لكل جزء من المسج كس ملكه سم بعده في الحقوق لانه شرك الشريك مرافق الملك حتى
سم بعده الجار وقوة السبب موجه للتجوز لان الضرر في حق الشريك بسوء الجوار ومونه القسمة ان لم يصلح
عليه صلح مرجح لان الرجحان انما لا يكون علمه ضرره اجتماع مولا او شرك مشرك من اهل داره في يقوم في سلم
غير نافذة اذا باع احد السكة من نصيبه من المنزل فالسكة احق بالسفحة من السكة في الدار لانه سكة من
المسج فان سلم فالسكة في الدار احق بالسفحة من الشريك في السكة لانه سكة في الطريق لا حص فان سلموا
فالحا والملاصق هو الذي على طهر هذا المنزل باب داره في سكة اخرى قبل السفحة عندنا على اربع مراتب مائة
سكة داره في سكة غير نافذة والبيت لا يسر الدار لقوم فباع احد صاحب البيت نصيبه من البيت فبالسفحة او لا
للسكة في البيت سم للسكة في الدار م لا همل السكة كلهم على السواء سم للحا والملاصق هو الذي على طهر هذا المنزل
وبارك داره في سكة اخرى **قوله** فان سلم اي الخلط فبالسفحة للسكة في الطريق فان سلم احدها الحارة علم ان
في كل موضع سلم من كان مقدما في اخذ السفحة انما يثبت لمن كان حده اذا اطلب السفحة حتى يسمع السج وان لم يكن

المورث فكيف يورث عنه **قول** في العاقبة ومي اذا ما عداه المسحوق بها السفعة لان سبب الاخذ بالسفعة
احبال ملك السفعة بالدار المستوعبة وقد زال ملكه عما سمي به السفعة فلم يبق السبب قبل ان يستحكم **قول**
ولا استحقاقا في العاقبة ومي اذا استعدت دار عتبت الدار المشفوعة لانه لم يملك المشفوعة فكيف يملك بها
غيرها **باب طلب الشفعة والمقصود** فيها ما لم يست
السفعة بدون الطلب سريع في مائة وكفنته **وقوله** طلب الموائمة سمي به كماله في الحديث
السفعة لمن اسهاى طلبها على وجه والمادة معاملة من الوتور لانه اذا استكت من الطلب فذلك
دليل الرضا بما واه الحار الحاد ودليل الرضا كغيره **قول** والعاقبة اخذ الكرخي حده انه لان السبع
اوجب له حتى يملك بدل اوجب البائع ذلك باعاب البائع كان له خاد الفبول ما دام في مجلسه فهذا
مسله وعلى هذه الرواية اذا علم بالسبع وقال الحمد لله او لا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحان الله فهو
على سعته كما قال في المتن ذكر في المبسوط واذا علم بالسبع وهو يحضر المسري بطلب الشفعة وهو
ظاهر وكذا اذا كان محض السهم ودفعي سهمه على طلبه وكذا لو لم يكن محضه احد من سهمي
ان بطلب الشفعة والطلب صحيح غير اسهاد والاسهاد كخافه الحق ودفعي له بطلب حتى لو طنه
المسري امكنه ان يملك بطلبها كما سمع وذكر في سرح الاوطح وانما بطلب وان لم يكن عنده احد
للاستقطاق السفعة فيما بينه وبينه تعالى قال اني لم يلبس الى طلبها ما فله الشفعة
لانه يحتاج الى النظر والسامل كمال السرط وقال سبحان الله لانه لم يملكه يوم من سهمي وقال سري
ما على سعته ما لم يطلها صريحا او لا لم كسار المحروق ذكر في المعنى فاذا سمع السفعة من الدار
فسكت لا يطلب سعته ما لم يعلم المسري ان كان كذا السور من فسكت مع علمت في الارز وحبها وورث
صعودها فقلت لو اردت الصغرة وسب لها خاد البلوغ والسفعة ولو وردت احبار نفسها
بطل سعته ولو وردت بطلت السفعة بطل احبار نفسها ما الحيلة لها في لاسطل كلامها فلت
الحيلة فيه هي يقول حق في السفعة والخار صحيح كلامها ذكر في ماوي فاضي **قول** وصح الطلب
كل لفظ يفهم منه طلب السفعة لان الاعسار للمعنى في العرف مراد هذه الالفاظ الطلب للحال لا للخبر
عن امر ما من ومسجل حتى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع ببيع ارض عند رضة فقال
سعة سفعة كان ذلك منه طلبا **قول** واخواته اذا ما خواته المولى اذ احرقها به عند والسفعة
والكر والمسلم الذي لم يهاجر **قول** بخلاف المحرق اذ احرقه عند لي حصة رضى الله عنه ان روجها حرقها
في نفسها صارت محقرة سواء كان المحرق عدلا او غير عدل **قول** لانه ليس الزام حكم بل هو اداء ما كان
على ما كان وفي حق السفعة الزام حيث لم يفرسوه الجوار **قول** يحتاج بعد ذلك الى طلب الشفعة
والمقرر حتى لو سمع السري غير البائع او المسري والدار بطلب طلبا الواثبة واسهده على ذلك كنه

ويعوم ذلك معام الظلمين كذا في العا وكى الظهير **قول** فاذا سلم البائع لم يصح البائع ما دخله
لخرجه من يكرهه ما وذكروا في الاصل ان حواها زاده وجهه انه يصح اسحقا ما لا سهاد حصل على الخالد
فصحيح كما يصح على المشتري **قول** معناه اذ ابركنا من غير عذر كالمرض والحسن وغيرهما **قول** ولا فرق بين
المسري في الاوقاف لزوم الضرر على المسري بل يكره الشفعة حاضرا او قاسا لم يحضره فيها اذا كان
السفعة غا سا حث لم يطل حتى السفعة ما خذ هذا الطلب لانفاق في حق لا يطل فيها اذا كان خافرا
واخر هذا الطلب **قول** اذا عدم العلم انه اذا عدم السفعة الى العاقبة فادعى السرا وطلب السفعة وسال
العاقبة المدعى علمه فان اقر بملكه الذي يسفح به والا كفاه فاقامه البينة لان البينة لم يكره ملك فذلك
والمعتمد الاصل ان يكون حجة للالزام على الغير وقال في رده الله والسافعي اسحق السفعة بظاهر الملك باعبار
المدعى واعتناج الى قامة البينة وهو رواه عن لي يوسف رحمه الله لان المدعى دليل الملك لا يرى ان ادعى شيئا يد
انسان حل السهم بالملك بناء على البينة وسفي لرسال العاقبة المدعى قبل ان يسل على المدعى علمه عن موضع الدار
المشفوعة وحدها لانه يدعي فيها حقها فصار كما ادعى فيها ومعه سرط الحرد لان الدعوى انما يصح بعد اعلام
المدعى به واعلامه بذكر الحدود فاذا من ذلك سأل على السبب الذي يدعي السفعة لاختلاف اسماها فاما في البان
لظهور ان ما جعله سباهل هو سبب ام لا فان قال الناسفها بدار لي بلاصتها ومردوها انصام ودعواه الان
قول بالحسن المزبذها معا اسم كتاب للصنف الفنا وكى فان عفا السفعة عن البينة اسحقا المشتري بالله
ما علم انه مال الدار التي بطلت الشفعة بها معناه بطلب السفعة لانه حقه وهذا لانه ادعى علمه امر الواتر
لمرته فاذا انكر اسحقا وانما خلف على العلم لانه استخلاف على ما في رده فان لكل واقام السفعة بكنه
سب ملكه الدار التي سفح بها وسال الجوار بعده سأل العاقبة المدعى علمه هل اسري ام لا فان انكر السري قال
للسفحة ام البينة لان السفعة لا يجب الا بعد السبع وسويه يكون الحجة فان عجز عن قامة البينة اسحقا المشتري
بانه ما اسري به هذه الدار او والله ما اسحقى هذه الدار السفعة من الوجه الذي ذكره فالاول علمي
السبب الثاني على الحاصل وهو مائة في الدعوى **قول** عساه لكونه ينسب استوى بالمشري وبقا
صلى الله عليه وسلم لا يوى على مال امرى مسلم وجه الظاهر ان الم قبل القضا غير واجبه علمه فلا يجب احضان
وهذا لان الاحضان للتسلم ولا يجب تسليم قبل القضاء **قول** فله الرجاء في السفعة ان غاصم البائع
اذا كان المسري يد لان البائع كصير سحفا عليه بدو كانت الخصومة بانه فله كماله **قول** والقاضي
يعضى بها للسفحة فسرط حضورها ولا ارضه من يد البائع فوجب انفساخ السبع من البائع والمشتري
وذا لانه لا يحضر المشتري فسرط حضورها لذلك **قول** ان يسفح في حق الاضافة الى المشتري لانه اذا اخذ
بالشفعة فان اخذوا البعض المسحق بالحق في حق المشتري في الانوحي انفساخ السبع كالمو هلك المسحوق قبل القفر
الا انه يبقى اصل السبع لان قول البائع المشتري تحت اعلم للسبع وقوله منك اضافته اليه فاذا اخذ الشفعة

وبل هذه الضرورة لا ياتي في مسئلة البت لان اخذ البت بمنع محال وممكن للسفح في جوار سقوطها على الجبال
لضرورتها لاندل على جوار سقوط الجبال بغير ضرورتها كذا في الخبر **قوله** وليس له ان يخذها في الحال
بمنع موجب قال زفر رحمه الله ذلك هو قول السافعي في القديم وبالك رحمه الله بناء على ان للسفح حق الاخذ
بالتم الذي يملك به المشرى بصفه كالأول اسرها بالف ويؤخذ الاجل منه للذين يبالون من موجب ودس حال
ولنا ان الساجل بصفه سوطا لفضله العند فيما بين السفح والبائع او المشرى فلا يستحق السفح
كالخيار والرهانه في حق المشرى لا يكون رضا في حق السفح لسقوط الناس في الملاءه والاجل ليس بصفه
للمر لا في البيع للبائع والجل في حق المشرى على البائع فكيف يكون صفه للمر **قوله** ولما لم يزل اراد به
قوله لا يمسح مفضل المشرى لا اخذ بالسفح وهو موجب الفسخ الى آخره **قوله** وسفحها حتى اخذها مثل
الحجر فبعض الخبر لان السج بالحجر والخبر صحيح فبما بينهما فثبت للسفح حق السفح في السفح باخذ
بمثل ما يملك المشرى بصفه ومعنى فبما له مثل الحجر هذه الصفه وبالمثل معنى فبما لا مثل لم يمسح الخبر
هذه الصفه لانه حيوان ليس من ذوات الاموال قد يقول وسفحها حتى لانه لو كان مريدا الاستحقاق السفح
سواء وصل ردبه او مات او لحق به دار الحرب لا لورينه لان السفحه لا تورث بم اعلم ان طريق معرفه قيمه الخبر
والخبر برهون الرجوع فيها الى اصله من اهل الذمه او من ماله من سفح المسلمين فان وقع الاختلاف في ذلك فالقول
للمشرى بمنزله ما اذا اختلفا السفح والمشرى في مقدار التمسك **فصل** المسائل في هذا الفصل كلها مسنده
على غير السفح اما الزيادة او النقصان بنفسه او بفعل الغير فكان المغير فباع على غير المغير فله ذكرها
بعد المسائل المسنده على عدم المغير لان الفسخ منى على الاصل **قوله** اخذها باليمن وقيمة البناء والغرس
اي مقلوب عن **قوله** وان شاء كلف المشرى قلعه الا اذا كانت القلعه بقصان اراد السفح ان اخذ
مع البناء والاغراس بصفته بامتناعه غير بابه فله ذلك **قوله** وعن لي يوسف رحمه الله انه لا يكف
القلع ويجبر السفح من رباخذ باليمن وقيمة البناء والغرس اي قائم على الارض غير مقلوب عن ومن
ان تترك **قوله** وفيه قال السافعي رحمه الله اي بالحجر الذي ذكره ابو يوسف الا ان عند السافعي في حق هذا
الحجر الذي ذكره ابو يوسف معه ولكن للشافعي قول اخر وهو ان يقلع السفح البناء ويعطي قيمه البناء
بعد القلع **قوله** وصار كالموهور لم اي الموهر لم اي اذ يبيع في الارض الموهوره ليس للواهب ان يقلع بناءه
ويرجع في الارض لانه بناء في ملكه وكذلك المشرى بصفه فاسد **قوله** وكذا اذا زرع المشرى بصفه اذ زرع
المشرى في الارض المسداه من حفر السفح وطالبه بالسفح لم يكن للسفح ان يقلع الزرع بالاساق فيجب
ان يكون البناء لذلك لان الضرر الواقع على المشرى بقلع الزرع والبناء واحد **قوله** وهذا اي هذا المدعى
الذي يملكه وهو ان يكلف المشرى بقلع البناء لان احوال الاخذ بالقيمة دفع على الضرر من يحمل الادب في سانه
ان فعنا احتج بضرر ان احد به على السفح وهو ضرر زيادة التمسك السفح في قولنا اخذها السفح بالتم

وقيمة البناء والعالي على المشرى هو ضرر قلح سانه من غير شيء بماله بناءه وهو بما قاله ابو حنيفة رحمه الله
رضي الله عنه بناء الضرر الذي يلزم السفح اهون من ضرر المشرى لانه لو لم يزل على السفح زاده على المشرى
الذي اسرى لكن يدخل في ملك المشرى عوض بماله ملك الزاده وهو البناء والغرس اما على قولكم
سقط ملك المشرى بالقلع من غير شيء بماله فكان ضرر السفح اهون من ضرر المشرى فكان القول
اولى بهذا الطريق **قوله** ووجه ظاهر الرواية انه متى وغرس فيما بعده فله حق ما كرهه وتسليطه على
الحق فله الامر بصفه كالخاصب اذ ان في الدار المغصونه وكالواهي اذ ابيح في المرحون وهذا لان
حق السفح اقوى من حق المشرى لعدمه ولهذا يقتصر بصفه وهبته وسلمته واخارته وجعله مسجدا
او معبده وجعل في ذلك التصر في ملك السفح في حق البعض فكذا بصفه بناءه وغرسه لانه بضرر السفح من
حرف انه يلزمه زيادة في اليمن ولم يرض به بخلاف الموهوب لم اذ ابيح الموهوبه او المشرى بصفه
فاسد اذ اني على قول لي حنيفة رضي الله عنه لم يمسح له الحق وهو الواهب في البائع
ولا اسلطة هنا ولا في حق الاسترداد للبائع والواهب بصفه لا يمسح له البناء وهذا الحق قوي حتى
سقى بصفه فلا يحب القيمة كما في الاستحقاق وهذا لان السفح بمنزله المشرى الما يبيع في غرس ثم
استحق بوجه المشرى على البائع باليمن وقيمة البناء والغرس لا على المسحق فكذا هنا لا يرجع على السفح
فان قلت في بطلان المشرى بالقلع بحقه ضرر لا طائل له ولو اوجنا قيمة البناء او الغرس على السفح عند
اختيار الاخذ بصفه ضرر زاده التمسك لان لم يجر الا ان يدخل في مقابله في ملكه عوض وهو البناء والضرر
سدل هوون من الضرر بغير بدل فيجب في حق البائع الضرر من يحمل الادب في قلت الرجوع انما يكون بعد المساواه
في اصل الحق والمساواه هنا التقدم حق السفح ودرمالا توافقه لو اخذ فيحتاج الى قلعه بصفه ضرر
زائد وانما اذا زرع المشرى بم جاء السفح فله ان اخذها بالسفح ويقلع الزرع فاسا على البناء
لما بنا وفي الاستحقاق لا ما خذها بالسفح حتى يدرك الزرع لان الزرع له بناءه معلومه فلو ابدى الحق
القلع في الحال لا دى الى الاضرار المشرى لو احرا الى يدرك الزرع ساخر حق السفح وضرر الباخر دون
ضرر الباخر لان كان على الحق **قوله** وعن لي يوسف رحمه الله انه يرجع الى السفح بوجه قيمة البناء
والغرس على البائع ان اخذ منه او على المشرى ان اخذ منه لان السفح مملوك عليه من الاى السفح مع
حرف اخذ الدار منه بمنزله البائع والمشرى **قوله** والفرق بين اخذ المسحق من المسحق وبين اخذ من
السفح فان المشرى عند ظهور الاستحقاق يرجع على البائع والسفح لا يرجع بناء على ان الرجوع بصفه
البناء انما ثبت لدفع الغرور والبائع الذم السلامه للمشرى على الاستحقاق فصار المشرى معزولا
من جهة البائع ولا غرور في حق السفح لانه ملك على صاحب اليد جبر اخرا منه فلا يرجع على احد
ولان البائع باحبار السج سلط المشرى على البناء والماخوذ منه بالسفح لم يسلط السفح على البناء

بأنه يوجب على تسليمها إليه فالرجع بقسمه عليه كما ربه أسرها الكفار وأحرزوها بدارهم ثم أخذها
المسلمون فوعدت في سهم غاز فأخذها المالك القديم بالقيمة واستولوها فجاءت حتى وأقام السنة
أنها أمته ونرها قبل الأسر ودفع عليه لأنها لا ملك بالحرار وضمير الحق قيمة الولد للمشتري يرجع
المشتري على الخاري قيمتها التي دفعها إليه لأنه دفع القيمة للسلم له الأمه ولم يسلم والرجع عليه
بالحق وقيمة الولد إذا ما خرد منه غير على الدفع إليه فلا يصح عارا إياه وكذا روي في سائر مني
أحد ما تم استحققت حصته لا يرجع على سركه قيمة السناو لأن كل واحد منهما محرم على القسمة بخلاف الدائر
فأما لو اقتسمها وأخذ كل واحد منها دارا ونفي أحدهما ثم استحققت فانه يرجع على سركه بنصف قيمة
السناو لأنه بمنزلة السج **قول** فالسفيح بالخيار أن يثاء أخذها جميع الثمن والساقي في ماله في قول
أخذها بالحصص وأصله أن الميرى قبل الإصل من الأوصاف عندنا حتى لا يورث الوصف في هذا البيع في
سقط سائر الميرى عنده بسقط م السناو وصف وسج ولهذا دخل في سعة الأرض من غير ذكر وهذا لأن
قوام السناو بالأرض كقوام الوصف بالموصوف فإذا أقال السناو فقد فاق ما موصج ووصف ولا يسقط شيء من
الميرى لهذا كان لم يسمعها مراعى لكل الميرى **قول** مثل للسفيح أن شئت فخذ العصة حصتها من الثمن
إذا قسم على قيمة الأرض وقيمة السناو وقت العقد لأنه بالإسهلاك صار مقصودا فأخذ وسطا من الميرى **قول**
وليس للسفيح أن يأخذ العصة لأنه مذكور وإنما كان يأخذ مثل العصة حصة السعة ووزن السعة
قول وجه الاستحسان أنه سيج ما دام متظلا فعلى حكم النخل للسفيح حق أخذ النخل فكذا
حق أحد ما كان معاله **قول** وما كان مراكبه كالأنوار السرا المراكبه **قول** على ما عرفت وللمسج
بعضي لحرارية المسج إذا ولدت ولدا قبل فضل المسري سراج حكم السج إلى الولد حتى يكون الولد
ملك المشتري أيضا كأمه **قول** في الفصل جميعا يعني فضل ما إذا كان النخل ميرى حتى وقع الشرا
ثم حده المشتري في الفصل الثاني ما إذا لم يكن النخل ميرى حتى وقع الشري ثم أمر النخل ثم حده
المسري ثم جاء السفيح ليس للسفيح حق في الثمن في الفصلين لأنه لم يقع حالان معهما إنما كانت
بالإتصال بالنخل لم يقع متصلا **قول** قال في الكتاب أي يختص القدر في قوله فإن حده المسري سقط
عن السفيح حصته بأن يقسم الميرى على قيمة الأرض وعلى قيمة الميرى فأخذ الأرض حصتها **قول** وهذا
حوال الفصل الأول وما وما إذا أساع أرضا وعلى محلها **قول** في الفصل الثاني ما وما إذا أساع
وليس في النخل مير فاعرف هذا الذي ذكره هو جواب ظاهر الرواية خلافا لابي يوسف جهاته في قوله
الأول كذا في المبسوط أسري أرضا فيها نخل ليس فيها مير فاعرف في هذا البيع فأكلمنا سناو جاء السفيح
لأخذها بجميع الميرى ثاء وكان أبو يوسف يقول ولا يحط من الميرى حصته ما أكل المشتري من الميرى لأن
حال المشتري مع السفيح كحال البايع مع المسري قبل التسليم الميرى ولو أكل البايع الميرى الحاديه بعد

العقد عطف على المسري حصتها من الميرى كحط حصه الميرى الموجوده عند العقد فلهذا في السفيح
بوصحبه أن يؤول الميرى الحاديه مع المسري من ميرها مراجه حتى يبين متى ذلك كالميرى الموجوده
فكذلك في حوال السفيح وجه ظاهر الرواية وهو الذي صحح أبو بكر أبو يوسف رحمه الله أن المشتري
عند ذلك الأرض النخل بجميع الميرى والسفيح إنما يأخذها بعمل ما يملكه المسري وهذا لأن الحادث من الميرى
بعد القبض لا حصه له من الميرى فانه لم يكن بوجوده عند العقد ولا عند القبض انقسام الميرى بين البايع
فهما ولو كان فاما في يد المشتري كان يصم إلى الأصل ويصح الكل مراجه فاداسا وان لك أن يسجد مراجه
من غير بيان إلا أن يكون الميرى عليه مثلها كذا هذا بخلاف الميرى الموجوده عند العقد إذا أخذها
فالميرى الموجوده مخصص من الميرى لا حق للسفيح فيها بعد الحداد ويطرح عن السفيح حصتها من الميرى
وذكر في الإيضاح لو كانت الميرى قائمه فبعض المسري واستهلك أو هلك في يده سقط عن السفيح حصته
من الميرى لأن العقد ورد عليه بمقصود أن يرفع حصتها عن السفيح ولو أمر في يد المسري فبالسفيح
والميرى في النخل قلما يأخذ الميرى الأول لأن ادعاء عليه فإن خربها المشتري ثم جاء السفيح والميرى قائمه
أو مسهله ملكه أخذ الأرض النخل بجميع الميرى ثاء بخلاف ما إذا حدث في يد البايع قبل القبض فأنلفه
البايع أنه يرفع عنها الحصه لأن الحادث قبل القبض له حصه على عسار صدر من ثم مقصودا بالقبض
أو باللاف البايع والزناؤه الحاديه بعقل القبض لا حصه لها من الميرى لأنه لم يرد عليها العقد ولا القبض
الذي لم يسهل بالعقد فهو أربا لا يوجب سقوط شيء من الميرى **باب ما يجب في السفيح**
وقال في الحاشية ذكر في الفصل ما يجب فيه السفيحه وما لا يجب حدد كر نفس الوجوه محملا لأن الفصل إنما يحتاج
إليه إذا سوي كذا الإجمال **قول** السفيحه واجبه أي ناسه العقد وكل ماله أصل مدرا وأرضه **قول**
وان كان مالا تقسم أي ولو كان في النخل القسمة أي لو قسم قسمه حسيه لا سفيحه به كالحمام والرجل خلاف
الأرض **قول** وقال السافعي لا سفيحه فيه إلا تقسيم والحلاف على السفيحه عنده كذا في موضع ضرر مؤنه
المقاسمه فيما لا تقسم لا يحق فيه هذا المعنى وعند مالك جهاته لا سفيحه في الأبار لا في النص
ورد بها في العقار ولنا قوله صلى الله عليه وسلم السفيحه في كل شيء عسار أو ربح أي أرو عن ذلك
من العمومات التي دونها لأن السفيحه إنما يجب لرفع ضرر الباذي بعسار اتصال ملكه بملكه وهذا
المعنى موجود فيما تقسم وفيما لا تقسم **قول** والرجل أي يمتد إلى **قول** ولا سفيحه في العروض
والسفيح قال مالك جهاته ليست السفيح أيضا لأنها مسكن كالعقار ولنا قوله صلى الله عليه وسلم
لا سفيحه إلا في ربح أو حايطة أو مسكن أصله ما أحاط به ولا أن السفيحه إنما سريعت كالأشياء
في العقار لرفع ضرر سوء الجوار على الزوام وباسقط تحول فالبازي فيه لا يدوم لأن الملك المنقول
لا يدوم كما يدوم في العقار لأنه لا سري عاده للمسج بل المصلحة المعاسر بخلاف المنقول

فلا يلحق به لا سفعة في البناء والتحمل اذا سعت دون الحصة بناء على انما هي الارض
التي يملك رافها حتى لو سعت دار تحت دار الوصف فلا سفعة للوقوف لا باخرها المتولى كذلك
اذا كان هذا الدار وما على جبل لا يكون للموقوف عليه حق السفعة بسبب هذه الدار كما في النجاشي
قوله اذا لم يكن طريق الجوف في اي السفلى بل اذا كان له طريق في السفلى كان استحقاق صاحب
العلو السفعة بسبب المسكن في الطريق لا بسبب الجوار حتى انه يكون معه ما على الجار من الاصاح
قوله والمسلم والذمي السفعة سواء بناء على ان النصوص لا يوصل لانهم استووا في ملك الاستحقاق
وفي دفع ضرر الناذي بسور الجوار فمسكون في الاستحقاق **قوله** والحد اذا كان مادونا او مكابا
اي استحقاق السفعة فان قلت انما هي السفعة على الملك في الارض لو سعت دار تحت دار الوصف
لا سفعة للوقوف وكذا قوله في المتجر لان السفعة سببها الاصاح الملك وليس للحد والمكان يملك
دفعه الارض فلم يستحقان السفعة قلت ان استحقاقها المصروف في الارض السج والسري قام مقام ملك
الرببة كما قال ابو حنيفة رضي الله عنه باستحقاق السفعة للمشي على الحد اذا سعت دار تحت ملك
الدار المسراة مع انه لا يقول الملك للماعرف **قوله** وعند السافعي رحمه الله في السفعة لان
هذه الاعراض مضمومة عنه بغير ما قاله ان المقوم حكمه في السرعة جعل هذه الاسماء مضمونة
بهذه الاعراض وضمان الشيء فمما ذلك الشيء الذي لا يبرى السرعة جعل المهر فمما المضج وكذا المنافع غير
مضمومة كالاعيان واذا جعل الدار عوضا عن المضج وكحوه ويرى على السفعة اخذ به فله
ان يأخذ بمقتضى معناه في الخلع باصل السفعة بمهر الملك في الاحارة فمما السفعة وبني احرام المسكن في التزوج
بمهر المسكن في الصلح عن دم العبد الذي وفي الحق فمما الجدة كالواحدة **قوله** سألني
اذا جعل حضاسن ارمها او احدها او بدله خلع ونحوها للماعرف وبغير ما قاله اصحابنا ان المال ليس
مسلكا لمسكني بحد الملك لا صورة ولا معنى فلم يصلح فله لان قيمة الشيء ما تقوم مقامه لا اتحادها
في المعنى الخاص وهذا المعنى لا يحق للمالك بين المسكني بحد النكاح غير ان السرعة جعل ملك النكاح
مضمونا للمهر اياه لخطره واعظمها القدره وصونها لهذا الحد عن النسبة لا باجده على ما في النكاح
فظهر بهوم في حق هذا المعنى خاصة على خلاف القياس لما كان الضرون فلا يظهر معنى المقوم في حق
السفعة وكذا المنافع ليست باموال عندنا وهذا لا يضمن بالخصص لانطلاق الماعرف انما يظهر بهومها
للصوره فلا يظهر في غيرها وكذا الدم والعنق غير مضموم لان قيمة الشيء ما تقوم مقام غيره في المعنى الخاص
المطلوب بهوم معدوم فمما وانما وجبت الدم صانته للدم عن الحد والاعناق ازاله المالك واستقامها
فالي بهوم مقام المال عامة **قوله** وعلى هذا اذا رويها غير مضموم فرضها داره مهر الم يكن فيها سفعة
لانه يحسن لمهر المسكن وهو مقابل للمضج **قوله** خلا في ما لو باعها بمهر مثلها او بالمسكن ازاله المسكن

سادله مال مال فالسفعة على لفظ السج دليل على انه ملكها الدار عوضا عن مهر المسكن او المسكن في هذا
سادله مال مال **قوله** ولا يلحق حصلا لا لفاي عندهما تقسيم الدار على مهر مثلها والقدرة مضمومة ما اصاب
الا لفي حجب فيها السفعة اعسار الدار بغير الكل لا يفسد رضي الله عنه ان السج سج النكاح هذا لان العقد
حصل بلفظ النكاح ولو كان السج اخلا كان هذا نكاحا في سج ففسد السج وبما حارسا له سج ولا سفعة
في الاصل فكذا في التبج وهذا لان السفعة انما سعت في المعاوضة المائلة المقصودة **قوله** حتى ان
المضارب اذا باع الى اخيه صورته اذا كان راس المال النافعا بغير المضارب وبيع النابم اشترى الفرج انا
في حوار رب المال بمعاها بالان عن فان رب المال استحق السفعة في حصه المضارب من الربح باعتبار ان الربح
سج لراس المال وليس معاملة راس المال سفعة لرب المال لان السج كان لرب المال اذا المضارب وكل لرب المال
وكل من سج له لا يجب له السفعة فيه فلا يجب السج ايضا **قوله** وكذا في كسر شرط المحتصر والصحيح ان يصلح
عنها ما نكاحا يعني يطف في المحتصر قوله او يصلح عليها ما نكاحا على الصور التي اسفحة فيها اذا ذكره
وهو قوله ولا سفعة في الدار يزوج الرجل عليها الى رجل او يصلح عليها ما نكاحا على هذه الصور
بالصوره التي لا يحجبها السفعة وليس كذلك بل انما كان عدم وجوب السفعة في الصلح على النكاح فيها
اذا كان الدار مصالحا عليه لان الصلح اذا وقع على الدار وجب السفعة في الاحوال التي لا ينفك عن النكاح ولو كان
والفصل بين الاقرار والازكار فيما اذا وقع الصلح على الدار من غير الدار اعلم انه لا سفعة فيما اذا صلح عن دار
ما نكاحا او سكوت لانه مكر سادله المال المال ويرغم انه يبيع على يد ملكه وانما بدل المال عند المسكنه ووطع السفعة
وان صلح عنها ما اقرار او صلح عليها ما اقرار او سكوت وانكار او حجب السفعة اما في الاول فوجود سادله المال
بالمال لانه اعترف بالملك للدمعي انما اسفاده بالصلح واما في غيره فلانه اخذها عوضا عن حق فلا يكون معاوضة
قوله عوضا عن حقه في عهدها من حق المدعي زعم المدعي **قوله** اذا لم يكن حنيفة اي اذا لم يكن العوض حنيفة
حنه واما قدره لانه اذا كان حنيفة يكون خدعة فلا يكون معاوضة فلا يجب السفعة **قوله** ولا شفعة
في حبه لانه ليست معاوضة مال بالفضار كذا في **قوله** الا ان يكون عوضا عن حقه لانه يتبع اتمها ولكن
يستمرط العاين عن عدم السور في الموهوب عوضه لانه هبة ابتداء لما مر في الهبة **قوله** اذا لم يكن العوض
مشروطا في العقد فلا سفعة فيها خلافا لما ذكره الله له انه معاوضة فاسبب السج ولنا ان العوض اذا
لم يكن مشروطا في العقد لم يكن معاوضة بل الهبة ببيع والعوض ببيع ولا سفعة في البيعات واسما
الرجوع لمكان المحو بغيره ورتبها ساعا **قوله** وبيع شرط الحاد فلا سفعة للسفحة لان خيار البائع
منع خروج المسكن عن ملكه وبيعها حيا ببيع منع سور حق السفعة منها ملكه اولى **قوله** فان سقط الخيار
وجبت السفعة لزوال النافعة عن خروج المسكن عن ملكه فساد كان السج وقع لارنا من الاصل فكما لو ان
طلب السفعة يستمرط عند السج ام عند سقوط الخيار والاصح انه شرط عند سقوط الخيار لان السج

انما صار سببا لا مادته الحكم حينئذ لان حق السفعة ينشئ على انتطاع حق البائع وحقه انما انقطع عنده
قول نسي عليه اي على ان الملك للبائع على ما يرى او ابدل كتابا بالسفعة في قوله والسفعة يجب عند
السف **قول** واذا اخذها في الثلث اي اذا اخذت السفعة الدار في مدة الخمار التي هي الثلث وانما قدنا
لثبث لكون الملك على الاتفاق **قول** وجب السع اي يقرر ويحقق السع الذي جرى من البائع والمشتري
شرط الخمار وانما ذكر هذا لان المشتري عندها الشرط لورود السع بحكم خمار الشرط قبل طلب السفعة
السفعة لم يجب السع ولم يثبت بل انفسه من الاصل في حقه لا يمكن السفعة من طلب السفعة لان هذا ليس
ما قاله بل انفسه من الاصل في حقه من الاصل **قول** واذا اخذت السفعة اي خمار
الشرط الذي كان ماسا للمشتري لا يكون ماسا للسفعة وان كان فيه استقال اضافة الصفعة من المشتري
الى السفعة لان الشرط انما ثبت لمن شرطه والخمار انما شرط للمشتري لا للسفعة واستقال للصفعة
انما كان في نفس السع لا في شرطه **قول** والخمار لا يحددهما اي لا يحد المعاهد من البائع والمشتري **قول** فله الاخذ
بالسفعة اي فله الخمار لاخذ السفعة **قول** اما البائع فظاهر اي الخمار اذا كان للبائع فاحذره بالسفعة
ظاهر لان ملكه لم يزل معه بخمار الشرط فاما كان ملكه باقيا فاما كان له واليه الاخذ بالسفعة فاذا اخذها
كان ذلك للبائع بصفعة لا نه من ملكه واقدام البائع على ما يقرر ملكه في مدة الخمار يكون بصفعة للسع
وهذا لانه لو لم يجعل باقيا لكان اذا اطار السع فاما ملكها المشتري حوزة العقد فبما يدرك انما اخذها
بالسفعة من غير حق له **قول** وكذا ان كان الخمار للمشتري قال له السفعة اما عندهما فظاهر وكذا
عند لي صفعة رضني الله عنه لانه ضارا احق بهما مع خماره وذلك في حق السفعة كالماد وول اذا
معت دار حسد اراه فان قلت لما كان من اصل لي حصة رضني الله عنه انه لا يملك السع في مدة الخمار
واستحقاق السفعة باعسار الملك لهذا الاستحقاق المستأجر المستعير فكيف يثبت للمشتري السفعة
في هذه هلكت صار لخصم لا تصرف فيها فاعتباره بحقوق الضرر المحجج الى الدفع عن نفسه وصار
كالملك لا يجوز ان يخرجه من خمار الشرط **قول** وفيه اسكال او صحته في السوء وهذه الحواشي في حق
الاسكال غير راجحة بل فيه جواب اسكال وهو قوله ومشتري ارا على انه بالخمار وصحت دار الى حصة
فاخذها بالسفعة فقد رضني لان طلب السفعة يدلفها احسانا للملك الى حوزة بل الاسكال انه يدعي بهذا
الفصل المساقصة على لي حصة وهذا مقول اذا كان من اصله ان المشتري بخمار الشرط لا يملك السع
في مدة الخمار واستحقاق السفعة باعسار الملك فكيف يثبت له السفعة في هذه الدار ولكن عذره ان المشتري
صار احق بهما مع خماره لانه لا يملك **قول** وحاصل ما عذر ارا انه فاسد فلا سفعة فيها اما قبل القبض
فليق بالملك البائع واما بعد القبض فلا احتمال للنسبة لان كل واحد من المتعاهدين يثبت حصة التقير
من حق حقه تعالى وفي امان السفعة استقال حق الفسخ وفيه تقرير الفساد فلا يجوز لاحصائه

الى السوء خلاف ما اذا كان الخمار للمشتري في السع الصحيح لما انما خصص به فافهمنا بفتح العين فان قلت
لم يجعل ههنا كما جعل في السع شرط الخمار لئلا يلزم تقرير الفساد وهو ان يسقط الفساد في حق السفعة كما
يسقط الخمار البائع للمشتري قلت لا وجهنا لذلك لما لو اوجنا كذلك يلزم فساد اخر فلا فائدة في دفع الفسخ
الاول وذلك لان فساد السع انما يستتبعني اجمع الى الحوض اما بالشرط في حقه او لفساده في نفسه كجعل الخمر بها
فلو اسقطنا الحوض لفساد فيه يبقى السع بلا عوض وهو فاسد ايضا فلا يثبت السفعة هناك ايضا فلا فائدة
واما الخمار انما يثبت للمشتري لم يثبتني اجمع خارج عن الحوض بل هو البائع والشرط ان لا يلزم من اسقاط
خمار البائع للمشتري اسقاط السفعة فلا يثبت الخمار في حق السفعة لذلك **قول** فان سقط حق الفسخ
ما نال المشتري من اخر حصة السفعة لان مساهة حصة السفعة انما كان لسوء حق الفسخ فاذا سقط حق الفسخ
وحقت السفعة كما لو كان في السع خمار البائع فسقطت ولم يثبت ان ما خذ بالسع البائع للمشتري او اسقط
السع البائع وما خذ بالسع الاول فعمته لانه اتمح سببان فله ان اخذها بها سواء فان اخذ البائع احد البعير
لان السع البائع في صحيح فقد يملك المشتري البعير وان اخذ الاول اخذ بالقيمة لان السع في السع الفاسد مضمون بالقيمة
فان قلت اذا بضر السع البائع لم يضره حق البائع في الاسرار او وحدها لاسم السفعة السفعة قلت
اسما في السع البائع مع صحة حق السفعة بمعنى الملك بالسفعة فلا يجوز ان يكون مطلقا حق السفعة لئلا يحد
على موصوغة بالقبض **قول** وما في يد البائع اي للبائع السفعة **قول** وان سلمها الى المشتري فهو على
اي المشتري بصفعة لا البائع لان الملك للمشتري فان قلت ليس يلزم ههنا تقرير الفاسد في حق المشتري
حيث اخذ الدار المسعة بسبب الدار المسيرة بالشعوى الباطل وقد ذكرنا قبل هذا السفعة في السع الفاسد
لئلا يلزم تقرير الفاسد قلت لا يلزم لان المشتري ههنا اخذ الدار المسعة بحسب اراء التي اسرارها
بالسعي الفاسد مما يمكن فسخه سواء بسبب السعي الفاسد والفساد في الدار التي اخذها بطريق السفعة اما
هناك لو قلنا ان المشتري بالسعي الفاسد لوصف الفساد فكان تقرير الفساد **قول** وان سلمها اي
سلم البائع الدار المسعة بالسع الفاسد الى المشتري **قول** فلما حكم بالسفعة اي للبائع بطلت صفعة
لان لم يبق له ملك ما سفح به **قول** خلافا لما اذا سلمه بطلت الحكم بالسفعة حيث لا سطل بصفعة وكذا
اذا اخذت السفعة بالبراضني سلم الدار الى المشتري **قول** وان اسردوها البائع والمشتري فلما حكم
بالسفعة لم اي للمشتري لانه رال جواره فلما اخذها بالسفعة وصام السبب للسفحة الى ما اخذ
بالسفحة شرط للقبض لا اخذ ان ههنا كما لا يثبت السفعة للمشتري فكذلك لا يثبت للبائع الذي اسرد
الدار التي سفح بها ايضا اما لا يثبت للمشتري فلما انقطع ملكه عن الدار التي سفح بها قبل ما اخذها
السفحة وبما ملكه الى وقت اخذ شرط واما في حق البائع فانه اذا لم يكن جارا حتى بحت هذه الدار فكان
البائع والمشتري ههنا بمنزلة ما لو باع السفحة داره التي بطلت بها السفعة قبل ان يحصيه بالسفحة

نزول موته وهو ملكه وصام السبب الى وقت الاخذ شرط وهذا لو ملكه قبل ان يخذ المشترى لم يكن له
ان يخذ السفحة فكذا اذا اراد موته والسبب للوارث حوازيه حادثة بعد السج فلا سيجي مع السفحة
قول ولا ساع في حق المشتري ووصه اى لا يجعل من المشتري وصيه بعد ما عاى السفحة بناء على ان حق
السفحة مقدم على حق المشتري يكون بعد ما عاى من قبله وهو الغريم والموصى له فلا سفحة ان
سطل السج وما خذها بالسفحة كالوابعها المشتري حيوته وهذا لان سعة تضم ابطال حقه فلا يكون سبيل منه
وكذا لو اوصى المشتري فيها بوصه اخذها السفحة وسطل الوصية كالوصية بها في حيوته بالهبة **قول** وكل
المشتري اذا ساع او اوصى له او اجاز السج فله السفحة لان السفحة انما سطل باطها السفحة الرعية عن الدار
لما طهار الرعية فيها والشرائط الرعية في المشتري فلا يكون ابطالاً للسفحة فاما السج فاطهار الرعية عنه
فكون ابطالاً لحق السفحة **قول** والاصل ان ساع الى اخره سانه هو ان صاحب الدار وكل سفحة الدار بالسج
فابعها فله السفحة لانه هو الذي ساع ولو ان مضارباً لرجل ساع داراً من المضاربة ورب المال سعة ما دار له
اخرى فلا سفحة له لانه ساع له وان كان لا يملك نفسه عن السج ولو ان المشتري وكل سفحة الدار سراً بها
فاسرها فله السفحة الا ترى انه لو اشترى داراً لنفسه وهو سفحة ما كان له السفحة حتى انه لو باع سفحة
ملكه اخذ نصف الدار ان اخذ الدار منه ولو باع سفحة وارثه فلا سفحة له وكذا لو اشترى المضارب بمال
المضاربة داراً ورب المال سفحة ما كان له ان اخذها السفحة لانه اشترى له **قول** ولو ضم الدار هو التبعة
سكن ويحرك ناديه بهما تبعة الاستحقاق يعني ان المشتري لو شرط على الرضخ السفحة الدار فضم له كل
سفحة لان علم السج كان بضمانه فلا سيم السج الا ان يضم هو الدار ومرتج السج به لم يكن له ان يخذ السفحة
بناء على ان السج مزيل للملك فاقدمه عليه يد على اخذ زوال الملك وذلك من رعية عن اخذ لانه فلا
سفحة له **قول** فامضى المشرط له الخمار السج وهو السفحة فلا سفحة له بخلاف المشرط له الخمار من
جانب المشتري هذا بناء على ان السفحة انما سطل باطها الرعية عن الدار لا باطها الرعية فيها
قول واذا لمع السفحة اربا سعت بالحق الى اخره والاصل فيه ان الغرض في السفحة بخلاف خلاف
قدرا الم وجنسه والمشتري فاذا علم على بعض الوجوه من سعة خلافه بعت السفحة بخلافه الا التسليم
لم يوجب على الوجه الذي استحقه سانه اذا اخذ الدار سعة الف درهم فسلم السفحة بم علم انها سعت ما كبر
والتسليم صحيح لانه انما سلم لا سكران الم فاذا كان الكرخ في ذلك كان ارضى بالتسليم وان علم انها سعت ما قل
او عظم او سعة ومنه بالفا واكر فهو على سعة لان التسليم عند كره الم لا يدل على تسليمه عند العلة وكذا
تسليمه في حد الحسن لا يكون تسليمه في اخره فربما سهل عليه اخذها وسعد عليه الاخر **قول** وقال فروج
له السفحة لا خلاف الحسن ولهذا حل المصايل منها فصار كانه قال سلمت السفحة ان كان الم الف درهم فاذا
سكن الم من دنانير فهو على سعة كافي الملبات الموزونات ولنا انها كالحسن المخذ في حق المصة ولا بنا

في الم وهذا جعل الحسن واحداً في كبر الامكانات حتى يحكم بحداتها احدها بالآخر والمكر على السج بالدرهم كره
على السج بالدينار واذا باع سائر الدرهم اسرى ما قل مما باع بالدينار لا يجوز ورب الدين اطفئ بالكر
المديون وحقه في الدرهم ان اخذ ومال المضاربة اذا صار دنانير على رب المال فيه كالوصار درهم
وانما اعبر احسنه في حق الربوا فخرج ما يوجب المحاسبة بالكر والحقا بالاعم الاعلى وكان التسليم الدرهم
مسلم بالدينار اذا كانت مائة ما سوا **قول** وفي مكسبه لا سفحة في ظاهر الرواية والفرق انه اذا سلم
في النصف بعد ما عاى عن ضرر السج فاذ اسرانه لا شره بفتح حقه فاما اذا سلم في الملك فندما وسلم في عام
وتسليمه بدول العيب تسليمه مع العيب بالطريق الاول وروى على ضد هذا لانه اذا سلم الكل لا يكون تسليمه
لنصف المحزان ان يكون تسليم الكل لعدم قدرته على التمر ودره يمكن من النصف فاما اذا سلم في النصف بعد عجز عن اداء
من النصف فيكون عاجزاً عن الكل الطريق الاول **فصل** لما كانت السفحة مستقط في بعض الاحوال علم ملك
في هذا الفصل لانه يمكن ان يكون الخمار فاستقام ادى به وفي استعمال الحيلة لا سقاط السفحة بحصل الخمار
من قبل هذا الخمار فاصح الى سانه **قول** لما بنا اسان الى قوله لا يقطع الجوار **قول** لان السفحة حازها
الا ان المشتري سرك في الثاني فقدم عليه ما ويل المسئلة اذا لمع السفحة سح سهم منها فده اما اذا بلغه
السعان فله السفحة فيها **قول** اساع السهم بالمع الادب ما بان باع عسار الدار تسعة اعسار الثمن
بما ع تسعة اعسار الدار بعد الم ولا بدعت السفحة في احد العشر بكون الم والحق في الباقي لا المشتري
سرك في الباقي لو ان المشتري في هذه الصورة خاف انه ان سرك عشر الدار وتسعة اعسار الم لم يسع الباقي
بعسر الم فالحيلة في ذلك المشتري ان يسرك في الاخير بالسرط لانه انما حقه لو ان الباقي ان يسع الباقي بعض
علم الخمار ولو ان الباقي خاف في هذه الصورة انه ان باع الباقي بعسر الم فبعض الم يسر الم السج الاول فالحيلة
للباقي ان يسع الباقي بغير الخمار لنفسه بله انما يحزن السج من خاف كل احد انه ان اجار الم بحر
صاحبه فالحيلة في ذلك بكون احد منهم وكلما باحان السج وسرط على الوكيل ان يحزن بشطآن عجز
صاحبه ولا يحزن ان لم يحزم **قول** والوجه الى اخره وذكره ما وى قاضي خان في حله انه اذا اراد ان يسع
الدار بعشر الاف درهم سعة بعشر من الفاهم بعض تسعة الاف خمس مائه وتبعض الباقي عشرة دنانير
او اقل واكر ولو اراد السفحة ان يخذها ما حدها بعشر من الفاهم على السفحة ولو اسحقت الدار
على المشتري لا يوجب المشتري حزن من الفاهم او انما يوجب ما عطي لانه اذا اسحقت الدار ظهر انه لم يكن عليه من
الدار فسطل الصرف **قول** ولا كره الحيلة في سقاط السفحة الى اخره اعلم ان الحيل في هذا الباب على نوعين
نوع لا سقاطها بعد الوجوب وذلك يقول المشتري للسفحة اني سعتها منك احدث فلا فائدة لك في اخذ
فيقول السفحة نعم او يقول المشتري للسفحة اسروني في احدث فيقول السفحة نعم او يقول المشتري سطل
به سفحة وانه مكره بالاجماع ونوع منع وجوبه وقد اختلف المساج فيه بعضهم على قول الميوسف فانه

لا يكره وقول محمد رحمه الله بكونه وهذا القابل من فصل السفعة على فصل الزكوة ومنه من قال في السفعة
لا يكره الحمله بمنع وجوبها لا خلافاً إنما الخلاف في الزكوة ثم الحمل يرجع الى منعه وجوبها وبعضها يرجع
الى بطلانها وحر الحمله ايضا ان استاجر صاحب الدار من المشرى ثوبا للباسه يوما الى الليل كخر من ثوبه جزء
منه فلا يكون للحار السفعة في الجزء الاول لانه ملكه بعد الاجارة ولا في الجزء الثاني لان المشرى يملك
في الدار وقت والسريك يقدم على الحار ومنها ان يضم الثمن للبائع فاذا ضمت بطلت سفعة وكذا لو سعى بها
سوط الحار للسفحة بلبه ايام فلا سفعة له قبل اسقاط الحار واذا اسقط بطلت سفعة وهذه
الوجوه نعم الحار والسريك بينهما ان يسع البناء من الدار من المشرى ليقطعه بمن قبل وسع البناء
بمن كبر فلا يجب للسفحة في البناء لانه يعلم ولا يرتفع الساحة لكن المالك في الدخيرة **قوله**
وعلى هذا الخلاف الحمله في اسقاط الزكوة وذلك بان يسدك صاحب الساحة بغيرها في آخر الحول فرار
على جوار الزكوة **مسائل متفرقة** اخرا مسائل المشرى كما هو دأب المصنفين **قوله** واذا اشترى
خمسه بغيره الاخر ولم يذكر محمد رحمه الله في الجامع من مسائل السفعة الا مسله واحده وهي **قوله**
فضرره زباده الضرر ان يضر المشرى بغيره في السفعة عليه وهو ضرر وسفحة ملكه عليه
والشره عيب فضرره المشرى في السفعة سرعت لدفع ضرر الدخيل فلا يسرع على وجه
ضرره الدخيل ضررا زائدا سوى خذ الدار منه اما في الوجه الاول فقد وقع السفعة منفردة على
كل واحد منهما فاذا اخذ نصيبا حدهم فقد ملك جميع ما اشترى فلا ضرره المشرى بغيره في السفعة
حتى لو كان ذلك قبل تقدير المشرى او اذ السفحة ان اخذ نصيبا حدهم حصتها من المملك لا يملك ذلك لانه
من يبيع السفحة على البائع ذكره فاضى فان وانه لا يجوز له ان اخذ نصيبا حدهم بعد القبض لا يملك
حدهم بغيره المشرى قد اخذ منه جميع ملكه **قوله** وان اسداهما رجل خمسة احدها كلها او بعضها
وليس ان اخذ حصصا حدهم وقال السافعي رحمه الله ان اخذ نصيبا حدهم كما في فصل الاول لئلا فيه
اضرار المشرى بغيره في السفعة ووجه السفعة منفردة ولا فرق بينهما قبل فخر المشرى في المسح او بعده
وما هو الصحيح وروي الحسن بن علي حنفه رضي الله عنه انه فصل فقال ان اخذ نصيبا حدهم
للسريك ذلك وبعد القبض له ذلك لانه اخذ نصيبا حدهم من يد البائع بغيره في الدخيل
ما بعد القبض لانه لم يسبق يد البائع ولكننا نقول قبل القبض لا يمكن اخذ نصيبا حدهم اذ اسداهما عليه
ما لم يسد الاخذ حصته كذا لو ذى الى بغيره في الدخيل البائع كاحد المشرى في مسئلة المقتن فيما منقودا
او معنى قوله باخذ نصيبا حدهم اشترى نصف دار فقام البائع فله السفحة ان اخذ الذي صار للمشرى
او بغيره وليس ان يفسح القسم لان القسم من محمد الفضل لا الفضل للاسفاغ ولا يتم الاسفاغ في الساع

السفحة

الا بالقسم ولقد اتم المصنف في الساع في المحبة الا بالقسم وليس للسفحة ان يفسح قبل قبض حدهم
على البائع وان كان فيه فائدة فكذلك يفسح القسم المحبة للبصيص لا بد في هذا الفصل من ان السفحة
اعلم ان اتحاد السفحة وحددها في السع بلبه اسفاغ او غيره من فاذ احدى الكلا احدى السفحة وان بعد العائد
بان كان البائع او المشرى من احدى العقد والتميز بان المشرى من تحت منكما او قالا انهما من كفا السفحة
متحد ولو تعدد الميزان قال البائع هذا لك وهذا لك او قال المشرى في كذا العقد والعائد واحد فذلك
ولو تعدد العقد وذلك لا يتصور مع اتحاد الميزان بعد العقد ان يقول هذا لك وهذا لك وهذا لك
فسعد المشرى وحدد السفحة كما لو تعدد الاشياء الملبه ولو احدى العقد وحدد العائد والمشرى اسعد
وسل اوجه بغيره متى يفرق العقد بغيره الميزان في السفحة لرحمته الفرق متى احدى العقد يجوز
ان يحد العائد كذلك في متى احدى السفحة واذا اشترى اخرها باكل ثوب يد ربه على ربه في هذه القضية
حال وحر الباقى موجب لملك المشرى في سفحة حاسب حتى يوفى جميع الميزان لان السفحة متحد **قوله**
ولا سفحة لمن سعى له ولو اسداه فلم يوايه السفحة لانه لا يبيع له **قوله** لمحمد وزرعهما الله بغيره ما فاداه هذا الجاك
لحق الصبي فلا يصح كاعاق وعده وارباعه وابطال له وقوده وهذا لان بغيره ما فاداه الله بغيره ما فاداه
اسقاط حق الصبي معني النظر له بل في اضراره بغيره ما فاداه الله بغيره ما فاداه الله بغيره ما فاداه
فصح من ملك النجاة كما قال جل تحت هذا العبد فلان الصبي يملكه افرده الاب الوصي صح وان هذا بغيره
من السفحة والصبر وروى المكون البطر في مكره انقا للمسلم على ملكه وسكون من ملك المسلم عن الطلب بمنزله
التسليم فكان سكنها كما يطالبها بغيره لانه دليل على اعلاض **قوله** ولا ربه عن لي يوسف رحمه الله وذكر في
المعصر والمخلف اذ اسلم الاب سفحة الصبي والسريك اقل من قيمة عاياه كمن وفى لي حنفه رضي الله عنه لانه
حوز ايضا لانه اسفاغ غرضه في ملكه فلم يكن يبرع او عن محمد رحمه الله انه لا يجوز له ان يملكه السر مال ولا رايته
عن لي يوسف ووجه التسليم للبائع والمشرى الوكيل الاجنبي لطلب من السفحة ان تسلم سفحة هذه
الدار بخلاف ما اذا اسداه لاول لاصل لابطال الحق مني اصف الى ح هو سبيل منه بوجه الاطراف الا في
القسم **القسم** ارادها غيب السفحة اما ان كلامها من يباح النصب
الساع لما ان اقوى اسباب السفحة السريكة في نفس المسح واصل السريكة ان اراد الاضراق مع ثناء ملكه وعوضه
فلا يجوز من احد وجهين ان يقدم على السع في السفحة او على اقرار نصيبه في القسم اعلم ان القسم جميع
النصيب الساع في محض وجوارها بالكتاب قال تعالى فيهم ان الماء قسمه بينهم وقال تعالى لها شرب
ولكم شرب يوم معاويم والسنة فقد اسرها النبي صلى الله عليه وسلم في العبايم والموارث اجماع الامة وركنها
الفعل الذي يجر به الاقرار كالكل والورث والعدو والزرع في التملك الوزني والعدوى والزرع وشرطها ان
لا يسدك السفحة بالقسم ولا ينفوت لانها لا قرار ما كان لكل احد قبل القسم من الملك المسفحة وانما هي من

هذا اذا لم يفر على ما كان قبل الاقرار باصله ومناوذه **قوله** ثم ما اى القسمة لا تحرى عن معنى المبادله
لانه في حقه معنى لا وهو مشترك على النصفين وكان ما انا حقه كل واحد منهما نصف ملكه ولم يستفد من
صاحبه فكان اقرارا والنصف الاخر كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادله **قوله**
والاقرار هو الظاهر في المكملات والموزونات المسماة لعدم التفاوت بين افعال المكملات الموزونة
لما انا حقه مسلح حقه صورة ومعنى فاما ان يجعل عن حقه ولهد جعل عن حقه في العرض فضاء الدين
قوله ومعنى المبادله هو الظاهر في الحيوانات العرض لوجود التفاوت بين افعالها فلا يمكن ان يجعل
عن حقه كانه احد عن حقه ولهذا لا تقدر احدهما ان احد نفسه عند عسا الاخر الى اخره فان قلت لو كان
الرجحان في هذه القسمة للمبايعه لا يحل الا في علمها وبالايجاب غير وكذا لا يحل العلم الغرور فيها حتى ان
السهم كل اذا اقسما دارا او ارضا سهما وبنى احدهما في نفسه سواء سمى سمى واستحق الطائفة التي بنى فيها
وبعض البناء لا يرجع على صاحبه بقية البناء ولو كان الرجحان بحاصل المبايعه بنسب الخرورج كما لو اشترى
فلت الحرج على هذه المبايعه لقطع ارضها الى ملك صاحبه وموزان غير على المبايعه باعتبار حق مسحق
بالعمر الا ترى ان المشرى يحرم على تسليم الدار الى السفيع وان كان التسليم اليه مبايعه اياها على السفيع
الا ترى ان المدون يحسن حتى يسحق ماله ويقضي الدين بغير ان الجبر عليه لا يفي لكونها مبايعه واما الثاني فلما
انما لا يثبت الخرورج لان كل واحد منهما مضطر في هذه المبايعه لانه يحتاج الى علم حقه ومنع صاحبه عن
الارضاق ملكه ولا يمكن ذلك لانه هذه المبايعه فكون مضطرا الى هذه المبايعه كحاجة والحرج كما ثبت
بالاكرام ثبت الجاحه الى احاء الحق **قوله** وان كانتا خاسا مختلفا في ان كانت الاعيان المشرى كاحناسا
مختلفة لا يحرم القاضى على قسمتها واصل ذلك الاعيان المشرى كاحناسا اما ان كانت حرجين واحد من
اجناس مختلفه فان كانت من جنس واحد فلا يحل ما ان كانت جماعية في الربوا كالملك والموزون ولا يحرم
كالحيوانات فيحرم القاضى عند طلب احد السهمين القسمة في هذين الوجهين بعد ذلك ان من جنس واحد حتى
لو كان يبيع عنهما او يفر او يبل وسات من جنس واحد وطلب حدهما قسمتها واني لا اخذ ذلك القاضى غير
الا في منها على القسمة لان لا في معنت لان المساع ما وصل المنفعة والمقسوم وافر المنفعة فلا يلتفت
القاضى الى عسره وهذا اذا كانت المنفعة تبقى بعد القسمة واما اذا لم يبق المنفعة بل يضر بكل واحد
منها لا تقسمه كما اذا كان حماما او متناضعا او حياطينا منها واما اسبب ذلك ما يحتاج في سببته الى الشق
والقطع فلا يسم ذلك حتى يراضا عليه ولا يقسم برضا احدهما دون الاخر وعند التراضى على القسمة روايان
في روايه لا بأس للقاضى ان يبيع كل بنفسه ويقطعه ما بينهما وفي رواية اخرى لا يبيع لكل بنفسه بل يقوض
ذلك اليهما فاما فاعلاننا وهذا كله من اموال الربوا فان كان فلا اعسار لتراضيهما عند فصل احدهما
على الاخر قد راوا الاصل في التراضى في القسمة على الضرر حائرا كما ذكرنا والراضى على الربوا لا يجوز لقوله تعالى

وَحَرَّمَ الرِّبَا حَتَّىٰ أَنَّهُ لَوْ كَانَ خِطْبَةٌ بَيْنَ جُلَيْنِ بَصْفَةٍ لِّبَشَرٍ مَّخِيٍّ بِمَا مَهَارَدَتْهُ فَمِمَّا عَشَقَتْ دِرَاهِمَهُ وَعَسَقَتْ خَلْقَهُ
مِنْهَا حِدَةً فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ فَمِمَّا عَشَقَتْ
لانه ربوا او بد من فضة زائدة في الكرم ازا الجوده ولا يجوز ذلك **قوله** وقال على قدر الانصاف وهو قول
السافعي رحمه الله لان هذه موزنه لمحقهم بسبب الملك فيكون بينهم على قدر الملك كسعة المملوك المشرى كاجرة الكمال
والوزان وحذا البئر المشرى كهذا لان المقصود بالقسمة ان يوصل كل واحد منهما الى الاصفاف بنفسه
ومسغفه نصيب صاحب الكثير اكثر من مسغفه نصيب صاحب القليل ان الغرم يعادل العزم ولا يحسنه في الغرم
ان الحقود علمه ما هو المشرى والاجرة مقابل له ولا ساوت فيه فيكون الاخر علمه بالسوية كما اذا اسوت الانصاف
وهذا لان مبدل كل من الاكثر كسيرا الاكثر والاقل كما يكون عمله في نصيب صاحب القليل اكثر لان الحساب
يدور على بعض الانصاف وورد بعض مبدل صاحب الكثير لكسور ووقع فيه فلما عارض البوهران ان العزم بانفس
المشرى بخلاف حقه المشرى لان الاجرة مقابل عمل المشرى ما وسفاوت ببلد النصيب كبرته واما النفقة
فانما لا سواة الملك وجاحه صاحب الكثير الى ذلك اكثر من جاحه صاحب القليل اما احوال الكمال والوزان بعد
بعض مساحنا مواعيل الخلاف لان القسمة والكمال الوزان بمنزلة القسام اذا الملك والموزون يتقسم
بدلك ان لم يكن للقسمة واما اقراره لانه انما يسو حيل الاجرة بعمله في الكمال والموزون عمله في ذلك صاحب
الكثير اكثر فلماذا كانت الاجرة علمه ما يقدر الملك بخلاف القسام وهو العذر لما حرم المسئلة على الخلاف لم
يفصل في روى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنهما ان الاجرة على الطالب للقسمة دون الممتنع وقالوا علمه ما بناه
على انه يترتب نصيب كل واحد منهما ولا يبيح جعفر رضي الله عنه ان الطالب للقسمة انما يطلبها بالمسغفه بنفسه
والممتنع انما يمنع لضرر الحق بها فلا معنى لاجاب الاخر على ما مسغفه له **قوله** ولهما ان العدد ليل الملك
يعني ان الذي عد لهم ومضى ليل الملك ودا حرجا واما الارث حرجا منهم والاصل في الاضار والمسلم الصدوق لا
منازع لهم فيها احروا به فثبت الحرجه فاذا سألوا القاضى ان يقسم بينهم ملكهم فحمله عليهم الى ذلك
ونقسم بينهم في حقه يمكننا الكمال احدهما من الاصفاف مسغفه كما في السقول المورث والعقار المشرى
والسنة انما يكون على المنكر ولا منكر هنا ولا منارع لهم فلا ينفذ السنة وانما ذكر في ملك القسمة ان قسمها
ما فرامه لسد ذكر بالسطر ان حكم القسمة مقصور عليهم غير مسدود الى غيرهم حتى يكون ذلك على سبيل الام
اخر ولا على ما لك لها بغير قوله ان الميت يصير مضافا عليه بقسمة القاضى او قوله ليس يحج فلا يلزم
من اقامة السنة لثبت بها القضاء على الميت وهذا لان البركة قبل القسمة مساه على حكم ملك الميت بدليل
ان حقه ثبت في الزوايد التي يثبت حتى يرضى منها ما يوبه وسفد وصاهاه وبالقسمة يقطع حق الميت عن
التركه حتى لا يثبت فيما حدث بعد ذلك الزوايد وكان هذا قضاء عن الميت بقطع حقه فلا بد من السنة
مصدر بعضهم حينئذ يدعيها البعض خصما عنه وان كان مفرقا فان قلت كيف يجعل خصما عنه والمقرر

لا يصلح خصما قلت لما بعد اقراره عليه جعل كالعدم كما لو ادعى رجل ساعا على الميت وقدم وارثا من
ورثته الى القاضي فاقوله الوارث بحقه فاذا اراد ان يقيم الطالب السنة عند القاضي على حقه لكون حقه
في جميع مال الميت ولم يزم ذلك جميع الورثة فان القاضي يميل منه ويحكم له بدنه في جميع مال الميت والدفن
بحسب ما الى سائر الدين حقه وحق غيره وهذا معنى قوله ولا يمنع ذلك اقراره كما في الوارث وكذا الوصي اذا
اقر بالدين بمثل السنة عليه مع اقراره لطلاق اقراره وهذا معنى قوله او الوصي المقر بالدين **قوله** فانه
مبطل السنة عليه مع اقراره فانه اقامه السنة مع اقرار الوارث او الوارث اقراره وصار له في مسعفه
بالدين المواريث اقامه السنة على الوارث بدله على المورث فالعمدة على المورث لكونه مسرعا فادفع
هذا الفساد تمام السنة مع اقراره بخلاف الموقوف لان عمره في التوى واللفف فكما في القسمة للخصم
والحفظ فاما العقار المحض بنفسه لا يحسب عليه التلف فلم يكن مسمة للحفظ بل كانت سنة قضاء على الميت
نقطه حصه عنه ولا في العروضا ما خذوه كل واحد منهم بعد القسمة مصر ومضمونا عليه بالضرر وفيه نظر
للميت وذا لا يوجد في العقار لانه لا يصير مضمونا عليه على ارضه بدنه عند لي حصة رضى ابيه عنه لان
غصب العقار لا يوجب عقوبة **قوله** بخلاف المسرى فانه روى عن لي حصة في غنائه الاصول للرافع
لا تقسمها بينهم فسوى بين المسرى والآثر الفرق على الظاهر قضاء بالقسمة في المشرك لا يضمن قطر حتى
الناج لان بعد السع والتسليم لا يبقى المسعى على حكمه ملك ابابح وان لم يقسم فلا يكون القسمة قضاء على الغير
بخلاف الآثر بخلاف المسرى معطوف على قوله بخلاف الموقوف اي تقسم العقار القاضي بينهم اذا اعموا
المسرى **قوله** ولم يذكر الكف انقل اي سبب الميراث وسبب المشرك وغيرهما **قوله** وما هو الا مع قرره
ان القسمة ضرر ان حق الملك كسلا للمنفعة وحق الدين يتبعها للحفظ وامتنع الاول من عدم الملك
وكذا الثاني للاستغناء عنه لانه محفوظ بنفسه **قوله** فامسح الحوازل قلت ينبغي ان يصح القسمة
لان الضرر يلزم على الملك قلت البات بظاهر اليد يصلح للدفع لا للاستحقاق على الخارج حتى لم يستحق
دوا ليد السفحة على المسرى بظاهره سي اكر المشرك حتى يقيم السنة على الملك **قوله** والدار
في اديهم سبها وما اول بان المرادهم المحصور لانه ذكر بعد هذا لان سائر العقار اذا كان في يد الغائب
لم يقسم **قوله** ولا بد من اقامه السنة في هذه الصور عنده ايضا لان هذه القسمة قضاء على الغائب
والصغير يعوهم وغنمهم ما تقسم بينهم باقرارهم وعزل حق الغائب الصغير وسبب دانه قسمها باقراره
الكبار المحصور وان الغائب والصغير على حجة بناء على اليك اكلها في يد الكبار المحصور وليس في هذه قضا
على الغائب والصغير باخراج شيء من اديهم بالظن بل بالظهور نصيبها مما في يد الغير فانه بالقسمة
يعزل نصيب الغائب والصغير فكان هذا محض ظن فيهما **قوله** وكذا لو كان في يد الغائب صبي
رفع صبي على انه اسم كان **قوله** كما ذكرنا من قبل اذ ادعاه **قوله** لم يقسمها القاضي عند لي حصة رضى ابيه عنه

حتى يعموا السنة على موته وعدد سنة **قوله** وان كان مسرى لم يقسم مع عسره احدهم يعني ان الجواب
منه على المشرك حتى يحضر الغائب والفرق بين ملك الوارث ملك خلافه حتى يرد بالعيب على بائع المورث
ويرد عليه بالعيب مصر وغرور بائع المورث حتى لو وطئ امه باسرها موربه فولدت فاستحيت
رجع الوارث على بائع موربه بغيرها وقمعه الولد للغرور من حصة **قوله** فاستصدا حدما خصما على الميت
فما في يده والاخر عن نفسه فصادت القسمة وقضاء وحضه المتقاسمين من مال الملك لباي المشرك لكل احد
فملك حد من سبب باسره في نفسه ولهذا ارد بالعيب على بائع امه فلا نصيب الحاضر حصه من الغائب
واذا لم يجعل الحاضر حصه من الغائب كانت السنة في حق الغائب فامه بلا خصم فلا يميل **قوله**
وان كان العقار في يد الوارث الغائب وشي منه لم يقسم وكذا اذا كان في يد مورعه وكذا اذا كان
في يد الصغير الغائب فمده لئلا يرد عليه مسئلة اخر الفصل اوسى منه لم يقسم باقرار المحصور
لان هذه القسمة وقضاء على الغائب والصغير باخراج شيء مما كان في يده من غير خصم حاضر عندهما
والمودع امين فلا يكون خصما يستحق عليه ولا يجوز للقاضي ان يعرض على الغائب بحضور امه **قوله**
ولا فرق هذا الفصل اشارة الى قوله وان كان العقار في يد الغائب وسى منه لم يقسم **قوله** كما اطلق
في الكتاب وما وقع لم يقسم غير ذكر اقامه السنة **قوله** وان كان الحاضر كبيرا وصغيرا نصيب الغائب
عن الصغير وصدا وقسم اذا اتمت السنة علم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها وما هي القاضي انما نصيب
وصا عن الصغير اذا كان حاضرا مستصفا الوصي لجل الجواب ضرور لان الدعوى وصحت على الصبي
لكونه حاضرا الا انه عجز عن الجواب نصيب عنه وصدا لخصم خصمه واما اذا كان غاسا لم يصح الدعوى عليه
ولم يوجب الجواب لم يقع الضرر ولا نصيب الوصي الى هذا اشارة في آخر **قوله** وكذا اذا حضر
وارث كبير وموصى له بالثلث في الدار وطلب القسمة واقام البينة على الميراث والوصي فان القاضي
سهم يستهم ويقسم الدار بينهم لان حصص من الورثة ينتص بخصم من الميت من سائر الورثة والموصى
من نفسه فصادر كالموجود وان **فصل فيما يقسم وما لا يقسم** لما سويت مسائل القسمة على
هدر النوعين سريع في بيانها **قوله** فباي عملها اي عمل القسمة على ما بينا من قبل اساره الى قوله اذا كانت
من جنس واحد احبب القاضي على القسمة عند طلب احد السكا والى آخر **قوله** قسم بطلب احدهم
لان القسمة تملك بالمنفعة فكانت حقا لان ما يوجبها اذا طلب احدهم **قوله** لان الاول يستفج به وهذا
لان الاول يطلب من القاضي ان يحصه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره من الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الانتفاع
فعلى القاضي ان يحسم الى ذكره العجز بضرر الآخر انه يريد ان ينتفع بملكه شره وله ان يمنع غيره من الانتفاع
بملكه واما الثاني فتمتعت في طلب القسمة والقاضي يحكم المتعنت بالرد ونقد الانتفاع بنفسه لقلته
لا معنى من جهة صاحبه الا **قوله** وذكر الحاضر على قلب هذا لان صاحب الكثير يطلب الاضراء

والاخر راض بغير نفسه **قول** وذكر الحاكم في مختصره ان اهلها طلبت القسمة بنفسه القاضي لان صاحب
القليل رضى بالضرر حتى طلبت القسمة وصاحبها لكسر وسفح بالقسمة وما ذكره الخضاف اصح لان رضاء
بالغرام الضرر لا يلزم القاضي سريعا وانما الملزم طلبه من القاضي لئلا يضره ملكه وهذا لا يوجد
عند طلب صاحب القليل **قول** وفي هذا يعوتها مع وجود على موضوعه بالمقصود **قول** ونفسه في
اي حيز اذا كان حصصا **قول** والاصل ان نصيبه لا يحفظ فيقسم القاضي كل موزون في بعض النسخ
والاكثر هو مناسبت لما قبله وذكر الابل مناسبتا بعد **قول** ولا يقسم ساه وبعثا او برودا وجمارا
اي انقسم جميعا في هذه الاسماء وجميع ما يجمع نصيبا لورثته في الساه ونصيبا لآخر في البحار
خاصة بل يقسم الساه بينهم جميعا على ما سيجي قول منها وكذا في البحر وغيره لان الاحسان اذا اختلف
كانت القسمة بطريق الجمع وطعا لبعض المنفعة لا تكسلا فالاحسان في القاضي لا يقسم الاحسان لمجملته
اذا اى ذلك بعض السركا وان كان من جملته بل لا يرد غنم وطلب احد من القاضي ان يجمع نصيبه في الابل
او البقر لا تقسم القاضي على هذا الوجه **قول** ولا تقسم الاواني الى اخرى اى ان كان اصل واحد الاواني
والقيمة والطشت المخذ من الصف فلا يوزن ذلك الاواني المتخذ من الططن اذا اختلفت بالصفة
كالعباءة والحمية والفم لا تقسم القاضي بعضها في بعض **قول** بخلافه ابواب اذا جعل بوب
ثوبين او بوب وربع ثوب وثلثه ارباع ثوب بان يكون قسمه احد الابواب ثابرا وفيه الاخر دينار
وربع دينار والاخر ثوبا قيمته دينار وثلثه ارباع دينار وصفي الثوب الذي قيمته دينار ومشر كالينها
وجه للمذكي خذ الثوب الذي قيمته دينار وثلثه ارباع دينار وثلثه ارباع دينار وهذا لا يضر قسمه
بعض المشترك وان بعضه لا يكل احد منها سافر ثوب سقى السرك في ثوب في ذلك جازا اذا لم يكن غير
مسل ليقسم الصفة ويترك الباقي على السرك وهو قسمه بعض الملك وان بعض **قول** ولا يقسم
الرمق لا اتحاد الحنك انما التفاوت في القيمة وهذا لا يمنع صحة القسمة كما في الابل الغنم ولهذا تقسم
الرمق في القسمة كسائر الاموال فكذلك في القسمة من الشراك ولا يحسنه رضى الله عنه ان التفاوت في الرق
فاحسن بخلاف الاخر ارض المعاصد والمعالي الساطنة كالذهب الكاسية مسقدا عيار المعادله
في القسمة فليكن بالاحسان لمختلفة بخلاف سائر الحيوان لعله التفاوت معه عند اتحاد الحنك والليل
على الفرق بين الرق وسائر الحيوان المذكور والاشيخ سائر الحيوان حسن احد وفي الرق حنسان
حتى اذا اسرى سحفا على انه عيب فاذا ما واه لم يجر الشراك بخلاف سائر الحيوان **قول** بخلاف قسمه
المغانم وانما يحرك الاحسان لمختلفة وهذا لان حق الخاف في الماله دون الحنك حتى كان للامام من الغنم
وقسمه اليها سائر اهلها مقدار من الماله الى كل واحد منهم فاما في شركة الملك فحق الشراك معه في العين
والماله وللأمام حق التمسك بالقسمة على طريق المعادله وليس له ولاية المعاوضة فاذا عذر اعتبار

المعادله هنا بطريق التمسك لا بغيره لان له الاحار على القسمة وذكر في ماوى قاضي خان ان كان مع
الرمق وابت او عرو من وسى اخر قسم القاضي الكل بينهم في ثوبهم جميعا وان لم يكن مع الرق شيء اخر
لا يقسم الارض بينهم عند لي حنك رضى الله عنه والاطهر ان يقسم الحنك على عري ههنا عذره باعتبار الحنك
الاخر الذي هو مع الرق محل اصلا في القسمة وحكم القسمة استقر فثبت في الرق ايضا سعا
و قد سلك الحنف في الشيء بجعا وان كان لا يجوز قصد كالتشريك الطريق السج والمنقولات في الوصف
كذا في المبسوط **قول** بخلاف التراضي لا يناسبه الى قوله في ابل هذا الفصل ان كان كل واحد حصص
لصخر لم يقسمها الا براضها **قول** الاوجه جمع العراج من الارض كما مر ذكره في المبسوط واذا كانت
الدور بين قوم فارد احدهم ان يجمع نصيبه منها في دار واحدة وادى ذلك بعضهم قسم القاضي كل دار
منهم على حدة ولم يضم بعض النصيبهم الى بعض الا ان صطحا الى ذلك قول النبي حنك رضى الله عنه
وقال ابو يوسف ومحمد جميعا السد الراى في ذلك القاضي يعني بسط في ذلك فان كل واحد احدهم اذا
جمعت في دار كان عدل للقسمة جميع ذلك لان المعبر في القسمة المعادله في المنفعة والماله المقصود
دفع الضرر واذا قسم دار على حدة رما بضرر كل واحد منهم لفرق نصيبه واذا قسم الكل قسمة واحدة
يجمع نصيب كل واحد منهم في دار وسفح بذلك القاضي نصيب باطرافهم في دار على وجه يرى النظر
فيه وهو من المرح الى القاضي اى الراى اليه في ذلك ان اى النظر في تقسيم كل دار على حدة فعل الى
راى لقسمة حلة فعل **قول** بسد الوصع في الكتاب ساره الى الدار من اذا كان في مصر على عجمان
في القسمة عندهما كما هو مذهب كذا روى ههنا عندهما وعن محمد بن ابي انه يقسم احدهما في الاخرى
بم ههنا بغيره فصوره الدور والسنون المنازل في الدور لا تقسم عنده قسمة واحدة الارض الشراك سوا
كانت مساكنه او مسلاوقه والسنون يقسم قسمة واحدة سوا كانت مساكنه او مسلاوقه لا يباينان
في معنى السكنى لهذا الوجه واحد في كل حيلة والمساكن المسلاوقه كالسنون يقسم قسمة واحدة
والمساكنه كالدور لا تقسم قسمة واحدة لان المنزل فوق البيت ودور الدار فالحقت المنازل بالبيوت
اذا كانت مسلاوقه والدور اذا كانت مساكنه وقال في الفصول كلها سطر القاضي الى عدل الوجوه
ومضى القسمة على ذلك **قول** وان كانت دارا وضعا او دارا وجانوا تقسم كل واحد على حدة
بالاجماع لا خلاف الحنك بهذا لدليل على الدار والحيوان حنسان وذكر في احاديث الاصل لاجازة منافع
الدار بالحيوان لا يجوز وهذا دليل على انها حنك احد فقتل الماشية رواه ابن عباس ومحمد بن ابي حنك
رواه واحدة والفساد بمشبهه الحانسة باعتبار احوال مسقطها وهو السكنى كذا ذكر في الخبر هو
مسكك لانه يودي الى اعتبار سببه السببه والشبهه من الجبرين دور المنازل عنهما قال سمس الامه
الحلوى حده الله اما ان يكون في المسله روايات او يكون في مسكلات هذا الكتاب **قول** اوسى حريز

فصل في كيفية التقسيم المأخوذ من بيان ما يقسم وما لا يقسم احياء
الى بيان كيفية التقسيم فيما يقسم لان الكيفية صفة متحدة حوازا اصل التقسيم الذي هو الموضوع **قوله**
ويستغنى للتقسيم ان يصور ما يقسمه على قسماين لرفع ذلك القاسم الى القاضية حتى يتولى الارواح بينهم
بنفسه ويعبر كل مضرب لتقسيم المنازعة بينهم **قوله** ويستغنى للتقسيم ان يصور ما يقسمه الى
اخره بان ذلك رضى من جماعة مشتركة لا حرج عليهم من قسمة الارض خمسة ولا خسرهم فآرادوا صيتها
صمت على قدر سهامهم عشرة وخمسة وواحد وكيفية ذلك ان يجعل الارض على عدد سهامهم بعد
ان سوت وعدلت بمجعل بناء قدر سهامهم على عدد سهامهم ويقع بينهم فالاول سندوه بحرج موضع
على طرف ارض السهم وهو اول السهم من طرف فان كانت لصاحب العشرة اعطاء
ذلك السهم وسبعة اسهم متصلة بالسهم الذي صحبه السندوه عليه لكون سهام صاحبها على الاقل
م يرفع من التقية كذلك فالاول سندوه بحرج موضع على طرف ارض السهم السبعة الى السندوه من فان
كانت لصاحب الخمسة اعطاء القاضية في كل السهم واربعة اسهم متصلة بذلك السهم ويستغنى السهم الواحد
لصاحبه وان كانت السندوه لصاحب واحد كان له الطرف الذي وضعت عليه السندوه ويكون الخمسة
السبعة لصاحب الخمسة ونفس السندوه ان يكتب القاضية سماء السندوه في بطاقات بطوى كل بطاقة بعضها
ويجعلها فطحة من طين ثم يدلكها بان كفة حتى يكون مسدودا ويكون شبه السندوه وما يطينه يدون
بومى بها **قوله** ثم يحرج القرعة الى اخره فان قلت الارواح تعلو الاسحقاق لمخرج القرعة فيكون في
معنى القار وان حرام فلهذا السبع معنى القار في القار اصل الاسحقاق سحلق باستعمله وهذا
اصل الاسحقاق لكل واحد منهم لاسحقاق لمخرج القرعة حتى يوعى الناس لكل واحد منهم نصيبا من غير
افراغ جاز لان معنى القضا فلكل لالزام الا انه ربما بهم في ذلك يستعمل القرعة فطوى فلو الشرا
واذا حده همه المسئل عن نفسه وذلك جاز لا يرى لى نوس عليه للم استعمال القرعة في مثل هذا مع اصحاب
النفس كما قال تعالى فسأهم فكان من المتدحضين وهذا لانه عالم انه هو المقصود ولكن لو اتى
نفسه في الماء ربما نسب الى لا يلقى الماء فاستعمل القرعة لذلك وكذا ذكر ما عليه للم استعمال القرعة
مع الاختار في فهم مرم رضى الله عنه الى نفسه وقل كان على انه احق باثنين لان لهما كانت عنده ولكنه
استعمل القرعة بطسا لعلوهم قال تعالى اذ يلقون اقلاتهم ايتهم يكفل مريم وكان النبي صلى الله عليه وسلم
اذا سافر اقرع بين نسائه لاقولهم في التقسيم حاليه السيف بطسا لعلوهم **قوله** والادخل في القسمة الارلام
الارضاهم صورته دارين جماعة فآرادوا صيتها وفي احد الحاسن حصل بناء فآرادوا احد الشرا وان يكون
عوض البناء الكساحم من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد نادا والسنا من الدراهم
الا اذا عذر محمد للقاضي ذلك لان التقسيم من حقوق الملك المسرك والسكة بينهم في الدار لا في

الدراهم فلا يجوز قسمه ما ليس بمشرك **قوله** ودراهم اخرى ذمته اي وقت التقسيم **قوله** لانه يمكن
عقود معنى التقسيم وهو قطع الشك وتكميل المنفعة بلا ضرر **قوله** وان لم يمكن فمحت التقسيم لان
المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل بنفسه وبسائر على وجه يمكن لكل واحد منها ان يجعل لنفسه مسلا وطنا
وحاصلا انه ان امكن صرف الطريق المسئل فلا يكون ان خ ك الحقوق لم يذكر فان لم يذكر الحقوق لا يدخل
الحقوق لا نفس التقسيم وان لم يذكر الحقوق لا يدخل الحقوق بنفس صورته دارين حلين وفيها صفة فيها
نبت وبان البنت في الصفة ونسبها البنت على لهما الصفة فانقسمت واصاب الصفة احدهما وقطعة من
الساحة واصاب البنت احدهما وقطعة من الساحة ولم يذكر والطريق لا مسئل ما وصاحب البنت عذر
ان يفتح بانه فيما اذن من الساحة ومسئل ما في ذلك فان راوان مرفى في الصفة على حاله وسبيل ما على ما كان
فليس له ذلك سواء استرط كل احد ان له ما اصابه بحج حق او لم يسترط ذلك التقسيم في هذا خلاف السبع
فانه لو باع البنت وذكر في السبع الحقوق المرافقة في ذلك الطريق فمسئل الماء وان لم يذكر الحقوق المرافقة في ذلك
والفرق المقصود بالسبع اعجاب الملك قصد المشرك لم يمكن من الاستفاد وهذا انما يتم بالطريق المسئل الا
ان ذلك خارج حرج المحدث فلا يدخل في السبع ملك شمة البنت الا ذكر الحقوق المرافقة فاما المقصود بالتقسيم
فمن واحد الملكين من الاخر وان ينصر كل واحد منهما من الاستفاد نصيبه على وجه ولا يشارك الاخر فيه وانما يتم
هذا المقصود اذا لم يدخل الطريق المسئل ليعلم من نصيب احدهما من الاخر من كل وجه فلهذا يدخل مع ذكر
الحقوق المرافقة ولو لم يكن لم يفتح للطريق ولا مسئل ما فان كانا ذكرا في التقسيم ان لكل واحد منهما ما اصابه
كل حق هو له حازن التقسيم وكان طريقة في الصفة ومسئل ما في السطح كما كان قبل التقسيم وان لم يذكر
الحقوق المرافقة فالقسمة فاسدة بخلاف السبع فانه يكون صحيحا وان لم يذكر الحقوق المرافقة لا المقصود
بالسبع ملك العان وهذا المقصود يتم للمشركى ليرجى رعله الاستفاد لعدم الطريق والمسئل للمشركى
مهر اصغرا او ارضا سخنة فانه يجوز ان كان لا يفتح بالمشركى فاما في التقسيم فاما المقصود اتصال
كل واحد منهما الى الاستفاد بنفسه فاذا لم يكن لم يفتح الى الطريق ولا مسئل ما فلهذا قسمه وقعت
على الضرر فلا يجوز الا ان يذكر الحقوق المرافقة فيستدل به على انها مقصودا داخل الطريق والمسئل
لتصحح القسمة لعلمها ان القسمة لا يصح بدونها في هذا الموضوع بخلاف ما سبق وهذا لان المعبر في
التقسيم المعادله في المنفعة فاذا لم يكن له طريق ولا مسئل لم يحصل معنى المعادله في المنفعة فلا يصح
التقسيم كما لو اساجرهم ارضه او ضا سخة لا يصلح للزوجه لم يجز لغوان ما هو المقصود وهو المنفعة
فان قلت فعلى هذا يستغنى ليدخل الطريق والمسئل ان لم يذكر الحقوق المرافقة لتصحح القسمة كما لو اساجر
ارضا دخل الشريك الطريق ان لم يذكر الحقوق المرافقة لم يحصل المنفعة فلهذا موضع الشرب
والطريق ليس من تناول الا حاره ولكنه وسيله الى الاستفاد المستاجر الاجرا نا حبا اذا امكن المستاجر الاستفاد

ففي ادخال التبريد والطريق يوفر السفحة عليها فاما هنا فوضع الطريق المسفل داخل القسم
وموجب القسمة احتصاص كل احد منها بما هو نصيبه فلو انما احدهما حقا في نصيب الاخر لضرر به
الاخر ولا يجوز الحاق الضرر به ندون رضاه ودليل الرضا استراط الحقوق المرافق فلهذا لا بد لان
بلا ذكر الحقوق وذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في مختصرها بما يدخلان من غير ذكر فلهذا لا يحتاج الى
الفق **قول** ولو اختلفوا الى الوزنة قبل القسمة في رفع الطريق بينهم في القسمة فقال بعض
الشركاء برفع طريقنا معا وقال بعضهم لا يرفع والمراد من الرفع ان لا يدخل في القسمة حتى يمتدح
كما كان نظر الحاكم فيه فان كان نسقهم لكل احد منهم طريق يرفع في نصيبه قسمة بينهم غير طريق يرفع
لجاعتهم لحقوا بالقرار بالكلية وهو المقصود **قول** ولو اختلفوا في مقدار الطريق الى سبعة
وصفقه جعل الطريق بينهم على عرض الدار وطول الدار فيكون الدار مسقوقة عليه والمختلف فيه مرد
الى المسقوقة عليه ولانه اذا التقى بذلك المدخل فكذا في السلوك اعلم ان المراد من طول الطريق هو الطول
من حيث الاعلى الى الطول من حيث المنهى هكذا ذكر في المبسوط ولم يرد محمد رحمه الله بذكر الطول الطول
الذي هو العرض لان ذلك الطول انما يكون الى حيث ينتهي بها الى الطريق لا عظم وفائدة قسمة
ما وراء طول الباب من الاعلى وبني احد الشركاء اذا اراد ان يخرج حيا حيا في نصيبه ان كان فوق طول
الباقي كان له ذلك لان الهواء ما زاد على طول الباب مقسوم بينهم فصار ما على خالص حقه وان كان فيما
دون طول الباب خرج من ذلك لان طول الباب مقسوم بينهم والبناء على الهواء المسير لا يجوز من غير
رضاء الشركاء وان كان راضا برفع مقدار ما يترفع بوزنه لا بد لذلك من الدراع ولا يجعل مقدار الطريق
مقدار ما يترفع ثوران حاله كما يحتاج الى ذلك فكذا يحتاج الى الجمله فيودى الى ما لا يسمي كذا في الرفع
قول وقسم بالقسمه ولا يخبر بخبر ذلك عند محمد رحمه الله لان السفيل يصلح بالاصح له العلو كالبر
والسرداب والاصطبل وغير ذلك فصار كالحسن فلا يمكن التعديل الا بالقسمه وقال ابو حنيفة وابو يوسف
نقسم بالدرج لان الشريك في المذرع وبني القسمة بالدرج وبني الاصل فيه ولا احد اعنه ما لم يكن **قول** قبل
اجاب كل منهم عادة اهل عصوة يعني لرا حنفه رحمه الله اجاب بناء على ما شاهد من عادة اهل
الكوفة وفصل السفيل على العلو وابو يوسف اجاب بناء على ما شاهد اختلاف الجادات والبلد
ان فرق نك فقال لانا نقسم بالقسمه **قول** وجه قولنا في حنفه رضي الله عنه ان سفحه السفيل ضعف
سفحه العلو لانهما في بعد فوات العلو ومنفعة العلو لا سقي بعد فناء السفيل للسفيل منفعه السكنى
ومنفعة البناء عليه فانه لو اريد ان يحفره سفله سر جالم يكن لصاحب العلو ومنفعة من ذلك للعلو ومنفعه
واحدة فانهم منعت السكنى فانه لو اريد ان يبنى على علوه علو اخر كان لصاحب السفيل منفعه غير ذلك المعبر
في القسمة المعادلة في المنفعة فلهذا جعل مقابله ذراع من السفيل ذراع من العلو وجه قولنا في غير

ان المعصود اصل السكنى قد اسويافه ولكل احد منهما ان يتصرف ملكه على وجه لا يلحق الضرر
لصاحبه فان لصاحب العلو ان يبنى على علوه اذا كان لارض السفيل ان لصاحب السفيل ان يحفر سر جالم
في السفيل اذا كان لارض لصاحب العلو فاسويافه في المنفعة فجعل ذراع من السفيل ذراع من العلو وجه قول
محمد رحمه الله ان بعض البلدان يكون قننه اكبر من قننه السفيل كما في ملكه ومصر وفي بعضها يكون بالعكس كما في
الكوفة وفي كل موضع كثر الذي عمار العلو على السفيل في كل موضع بسد البرد وبكر الريح عمار السفيل
على العلو وبما يختلف ذلك خلافا لافوات فلا يمكن اعسار المعادلة الا بالقسمه والقنن في اليوم على قول
محمد رحمه الله **قول** نفس قولنا في حنفه رضي الله عنه ان يجعل مقابله مائة ذراع من العلو الجرد عليه
ولم يرد مائة ذراع من البنت الكامل المسفل على السفيل العلو لان العلو عند منسل نصف السفيل عليه
ولم يرد مائة ذراع من علو البنت الكامل يكون مقابله مائة ذراع من العلو الجرد عليه ولم يرد مائة ذراع من البنت الكامل
مقابله مائة ذراع من علو الجرد ويجعل مقابله مائة ذراع من البنت الجرد من البنت الكامل مائة
ولم يرد مائة ذراع من علوه منسل نصف سفله فكان العلو والسفيل مائة ذراع من السفيل مائة ذراع من البنت
قولنا في يوسف رحمه الله ان يجعل مائة ذراع من البنت الكامل مائة ذراع من البنت الجرد او مائة
ذراع من العلو الجرد لان العلو والسفيل عند سوار الخمسون ذراع من البنت الكامل مائة ذراع
خمسون ذراع من البنت الجرد فان قلت كيف تقسم العلو مع السفيل قسمه واحدة عند لي حنفه
ومر مذهب السور المسمى لا تقسم قسمه واحدة اذا لم يكن في دار واحدة قلت موضوع المسئلة انما كان في دار
واحدة والبنتان في دار واحدة عند لي حنفه تقسم جميعا ولا يكون في دارين فهو محمول على ما اذا ارضاعا على
القسمه لكن طلبوا من القاضي المعادلة فها منهم عند لي حنفه رضي الله عنه يجوز القسمة على هذا الوجه حاله
التراضي في ذكره فاضح فان حنفه رضي الله عنه جعل مقابله مائة ذراع من العلو الجرد عليه ولم يرد مائة ذراع من البنت
الكامل فكان الذراع الواحد من البنت الكامل مقابله مائة ذراع من العلو الجرد وذلك لان الذراع الواحد
من البنت الكامل انما كان في عدد ذراع واحد من السفيل الا حرج العلو لان للذراع الواحد من سفيل
البنت الكامل ذراع واحد مقابله مائة ذراع من علوه ولذلك لا ذراع الواحد من علو البنت الكامل ذراع واحد
مقابله من سفله لان الذراع الواحد من سفيل البنت الكامل ذراع واحد من السفيل حنفه ولكن هو ايضا في تقدير
الذراع الواحد من علو البنت الكامل ان الذراع الواحد من سفيل البنت الكامل في عدد ذراع واحد من
في خاتمه والماني هو ما فوقه وكذلك لو اريد من البنت الكامل ان في عدد ذراع واحد من البنت الكامل
ذراع واحد من علو البنت الكامل حنفه ايضا ذراع واحد من سفيل البنت الكامل فصح قولنا ان الذراع
الواحد من البنت الكامل حرجي موضع احده فهو في عدد ذراع واحد من البنت الكامل من البنت الكامل انما كان
ذراع واحد من العلو فكان مقابله ذراع من البنت الكامل مائة ذراع من العلو الجرد لا محالة واحد ذراع

السنة من العلو المجرد مقابلته الذراع الواحد من سفلى البنت الكامل فلما سلك الواحد من البنت الكامل مقابلته
بلته من العلو المجرد كان بلته وثلثون وثلث ذراع من البنت الكامل مقابلته ما به ذراع من العلو المجرد لانه
لان السنة والبلتين والبنتين المائتين **قوله** فلهن وثلثون من السفلى من سفلى البنت الكامل هذا ان
يوضح ما ذكره من السنة من العلو المجرد مقابلته واحد من البنت الكامل لكن وضع ذلك الواحد في سفلى البنت
العاقل يكون ما ذكره من السنة من العلو المجرد مقابلته الواحد من البنت الكامل يكون اظهر في البنت
عنى السنة وثلثون من سفلى البنت الكامل ما به من السنة وثلثون من السفلى مع تلك السنة وثلثون من السفلى
لهن وثلثون وثلث ذراع من العلو المجرد فلهن وثلثون من السفلى مع السنة والثلثون من البنت
وضوح ما قاله ان ما به ذراع من العلو المجرد مقابلته وثلثون وثلث ذراع من البنت الكامل كان
هذا السنين من البنت الكامل العلو المجرد لم يذكر مقابل البنت الكامل السفلى المجرد فقال جعل مقابلته
ما به ذراع من السفلى المجرد سنة وثلثون وثلث ذراع من البنت الكامل فلهن ما به ذراع من البنت
مقدور من البنت الكامل مقابلته ذراع من سفلى المجرد فلهن المائة لانه لما اخذ من البنت الكامل سنة وثلثون
ولما ذراع مقابلته من السفلى المجرد لم يذكر على هذا الحد ومصفى وثلثون وثلث ذراع
لان هذا الحد من البنت الكامل عنى سنة وثلثون وثلث ذراع علوا وهو مقدار نصف هذا وهو ثلثون وثلث
وثلثون المجرد ما به فكانت هذه المائة من البنت الكامل مقابلته ما به من السفلى المجرد لما ذكرناه

دعوى الخلط في القسمة والاستحقاق فيها

لما كان وقوع الخلط والاستحقاق من العواضل العسى يكون عسى لا يكون خرد كونه **قوله** وقد اشتهر
على نفسه بالاستسقاء اى اقر بالاستسقاء هكذا فسر هذا اللفظ في المبسوط **قوله** لم يصدق على ذلك اى
على عمه ان ما اصابه شئ في بدنه **قوله** لم يصدق على ذلك لانه لا يصدق على عمه ان ما اصابه عده لازم
فقد عى الخلط لنفسه حق الشئ بخلاف سبب لزوم العقد فلا يصدق منه لان الظاهر عدم وقوع الخلط
فقد لكان يصدق على ما ادعى من الخلط لا يحج كالمسعى اذا ادعى لنفسه خسارة السطح **قوله** استحقاق
السكك لانهم لو اقر واحد لكل منهم فاذا انكروا اطلقوا عليه لرجاء النكول في حلفهم لم يكن له عليه سبل
وكل من العلى من جميع من يصبى المال والمدعى في قسم ذلك منها على قدر نصيبها لان المال كله لغيره اقران
حج عليه دون غيره فالواو ينبغي لا يصدق عواه اصلا لانه مساو لانه اسبق على نفسه بالاستسقاء
م ادعى شئ في بدنه يكون مساو لانه بالاستسقاء عان عن من جميع الحق فانه او بعض جميع حقه
م قال بعد ذلك لم يصدق الساسار من حد وهو قوله وان قال اصانى الى موضع كذا فلم يصدق الى ولم
سهره على نفسه بالاستسقاء بحال فافى هذا اسان الى لا يصدق عواه فاما اذا اشتهر على نفسه لان عدم الكالف
عند الاستسقاء على الاستسقاء لم يكن لعنى الا ان المناقض مانع لصحة دعواه ولا يحالف عند عدم صحته

لوجود موجب الحالف هو الاختلاف في مقدار ما حصل له بالقسمة فكان ظاهرا الاختلاف في مقدار المسح
قوله ولو اختلفنا في المصوم اعلم ان دعوى الخلط في المصوم على نوعين صحيح وغير صحيح فالذى
لا يصح ان يدعى احد المتقاسمين من الخلط في المصوم خاص بغيره ان كان ما يدعى من الخلط يدخل تحت بقول المصوم
وهذه الدعوى لا يصح سواء حصلت القسمة بعضا القاضى او بغيرها منهم لوجوب احدى اركان الاختصاص
عن صلبه غير ممكن والى انى انه يودى الى ما لا يتناهى لانه يمكن ان يدعى من هذا في القسمة المائة والمائة
والذى يصح ان يدعى احدهما الخلط في المصوم بعضا حاشا ان كان ما يدعى من مقدار الخلط لا يدخل
تحت بقول المصوم وانه صحيح ان حصلت القسمة بعضا القاضى لانه لو سمعنا هذه الدعوى بعضا
هذه القسمة لا يودى الى ما لا يتناهى لانه ما دور وان حصلت القسمة بالراضى لم يذكر مجرد احد الله فذكر
وحكى القسمة الى جعفر الهندوانى رحمه الله انه قال لا يصح هذه الدعوى لان القسمة في معنى البيع
ودعوى العنى في البيع من المالك لا يصح لانه لا فائدة فيه فان البيع من المالك لا يفسد العنى بالراضى ما في غير
المالك بعضا من الغير بالراضى كبيع الارض الوصى القابل ان يقول بغيره لبيع هذه الدعوى لان المعاملة
سقط في القسمة والتعديل في الاسماء المتفاوتة يكون حصة القسمة فاذا ظهر في القسمة غير فاحش كان
سقط جواز القسمة فاما حصة بعض الصدقات السهول حسان الدين رحمه الله كان احد القول الاول وبعض
مشايخ عصره كانوا ما حذرون بالقول المانى من ماوى خافى فان جعل القول الاخر اولى قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل سمع دعواه الخلط والعنى اى بعد ما قسمت التركة بالراضى كما لو كانت بعضا القاض
وما والاخص **فصل في الاستحقاق** اعلم انما اذا استحق بعض سابع من حصة رجع بقسطه
من نصيبه بركه وانفسح لقسمة عند لى جعفر رحمه الله عنه في الصحيح ولو استحق بعض من نصيب
القسمة اجماعا ولو استحق بعض سابع في الكل ففسخ اتفاقا وصور المسئلة ان يكون دار بين رجلين نصيب
فانقسمها فاحدا حصصا البنت منه معد بها وقسمه ساما واخر الاخر البنت من مخرها وقسمه ثمانية وهي
مدان بينهما او سائرهم استحق نصف ما في يدى صاحب المقدم مساو ما عند لى جعفر رضى الله عنه اسطر
القسمة ولكن ليس ارجح صاحب المقدم على صاحب المخر ربع ما في يده وذلك لانه وقسمون درهما وان
سأ بعض القسمة دفعا لحب السعصع قال ابو يوسف رحمه الله بعض القسمة وما يقع ادهما
يكون بينهما نصفان وقال محمد رحمه الله مضطرب الاصح انه مع لى جعفر رضى الله عنه لاني يوسف روم
ان ما استحقاق نصف ما في يدى صاحب المقدم مساو ما ظهر له مما سلك في الدار والدار المشترك بينهما
اذا انقسمها اسان فبهم كانت القسمة باطله وصار كما لو استحق ربع الدار ساعا وهذا لان استحقاقه
وان كان نصيب صاحب المقدم خاصة فذا يودى الى المصوم في الكل ففسخ معنى القسمة ولو اقر
لانه اذا اخذ المستحق نصف ما في يدى صاحب المقدم ورجع حصه ذلك فبما في يدى صاحب المخر يكون له كغيره

ما لو استحق جزءا من شئ في الكل بخلاف المعنى لان ما وراء المستحق بقى من زائدها وليس لثالث فيه نصيب
سابع ولها ان معنى القسمة المنزلة الافراز وهذا المعنى لا يثبت لا بقوت استحقاق بعض سابع من
نصيب احد منها وهذا لان ما سبى الاستحقاق اسدا والقسمة فانه لو كان موجرا الدارين الشريكين
ولها ان شريك النصف المقدم نصفه فاقسمه على ثلثا احداهما مالهما من النصف المقدم وهو النصف ربع
الموخر واخذ الاخر ما بقى وهو ثلثا رابع من النصف للموخر فيكون لكل واحد منهما ثلثا امان جميع الدارين اجمعا بعد
نصيب الثالث لساو باع جميع الدارين وكوز وما لا يمنع اسدا والقسمة لا يمنع بها الطريق الاولى صار استحقاق
من بعض المقدم بخلاف ما اذا استحق جزءا سابع في جميع الدارين لان معنى الاقرار والتمسك لم يحق لهذا الوكا
استحقاق في كل ظاهر المجرى القسمة بينهما ابتداء فلذا لا يبقى له لو وقعت لصدر الثالث سبعة نصيبه
في النصفين لا ضرر هذا المستحق فخرج الفرق انما يرجع صاحب المقدم على سريته ربع ما في يده اذا اخار
امضاء القسمة لانه لو استحق نصف المقدم يرجع على سريته نصف ما في يده فاذا استحق نصفه يرجع عليه
نصف ما في يده وهو الربع اعشار النصفين الكل في الحاصل فقسمة الدارين والتمسك بهما واستحقاق نصف
المقدم ينسب للمسك بينهما اسما به محو كل واحد منهما في اربع مائة وخمسين الذي بقى ما في يده صاحب المقدم
ساوي لهما به وما في يده صاحب الموخر مساوي تمامه فخرج عليه ربع ما في يده وثمان مائة وخمسون
حتى يسلم لكل واحد مساوي اربع مائة وخمسين **قوله** ولو باع صاحب المقدم نصف ما في يده فاستحق
النصف الباقي يرجع عند لي حصة رضي الله عنه على صاحبه ربع ما في يده وسقط خزانة في بعض القسمة
بالسج وسعت حصة في الرجوع بعوض المستحق وهو ما في يده صاحب الموخر وعند لي سبعة ما في يده صاحب
من الدارين منها نصفان ومضمون نصف قيمة ما باع لصاحبه لانه بالاستحقاق ينسب القسمة كانت فاستحق
والمقبوض بالقسمة الفاسدة مملوك بهذا السج فله بالمقبوض الشريك الفاسد ويكون مضمونا بالقسمة
فلماذا انضم قيمته كل ما باع سريته وما في يده صاحب الموخر بينهما نصفان وقول محمد مضطرب **قوله** ولو وقعت
في القسمة ثم ظهر في التركة ونزح خط ردت القسمة كان حقه ان يقول في جواب المسئلة وطول النورده ما اذا الدارين
فان لم يردت القسمة لان الدارين غير مانع لصحة القسمة اذا ادى المتقاسمون من المتع ما لهم لان حق
رب الدارين مال له التركة لا في عندها والى هذا اشار من يحد في المتن بقوله ولو ابراءه الغرماء بعد القسمة او اداة
النورده من مالهم والدارين محط او غير محط وكذا الوظهر الموصى له بالالف لم يرسله لو ادى النورده الالف لم يرسل
جازت القسمة فان قلت بالفرق بين هذا وبين ما ظهر الوارث او الموصى له بالثلث والرابع بعد القسمة فالت
النورده عن بعضي حق الموصى له بالثلث وحق الوارث الذي ظهر من مالنا ولا يعض القسمة ليس لهم ذلك الا
ان يرضى الوارث الذي والموصى له بالثلث بخلاف الغرم والموصى له بالالف لم يرسله فله الفرق بينهما ما وانما يصار
الاسما في المسئلة من جنسها بالاسدا وفي الاسدا القسمة اذا اراد وان يسموا التركة فمما بينهما وعطوا حق

حق الوارث والموصى له بالثلث من مالهم ليس لهم ذلك لا يرضوا الوارث والموصى له بالثلث لان حقهما في عين
التركة لا يسل الى مال اخر الا بوضاهما فكذا في الاسماء واما لو اراد وان يسموا التركة وعطوا حق الغرم
والموصى له بالالف لم يرسله من مالهم كان لهم ذلك لان حقهما في المعنى وهو المال لا في عين التركة وهذا يرجع الى
المال لا التركة ومال الوارث سواء فكذا في الاسماء وعرض هذا فالو اذا كان الميت مال اخر لم يدخل القسمة
ليس للغرم ولا للموصى له بالالف لم يرسله حتى يعزل القسمة بل يعطى حقهما من المال الذي لم يدخل تحت القسمة كذا في الغرم
قوله ولو ادى احد المتقاسمين في التركة اى لو ادى احد الورثة بعد ما قسمت التركة فمما بينهما ليس على الميت
دنيا كذا وكذا بنا واصح بخلاف ما اذا ادى عن غنى من اعمال التركة فانه كان كالت اسرته حال حيوة لا يصح
دعواه والفرق هو انه في دعواه العن مناصفة لان اقامه على قسمة هذه او اقامه على هذه القسمة
في هذا العن لا يصح فخرج الورثة لو كان ملكا لهذا الوارث فكان لا يقدام على القسمة او اقامه ان هذا
العن ليس له بعد ذلك دعواه انه له نصيبا وصا واما في دعوى الدين فخرج مناصفة لان القسمة
صحيحة مع قيام الدين لان حق الغرم في مال التركة لا في غنى عنها الا ان للغرم حق بعض القسمة فاذا لم يكن
منافضا كان دعواه صحيحة لم ان بعض القسمة وان يسهل لان ما شتره القسمة لا يكون اعلى طامن
اجازة القسمة فصا والغرم اذا اثار القسمة لم ابراد بعضها فله ذلك **قوله** **المهايا** ما لا يرفع
من بيان احكام قسمة الاعيان سرع في بيان احكام قسمة الاعراض وهي المهايا لانهما قسمة المنافع وهي
اعراض فدل ان الاعيان تكونها اصولا لان الاعيان قائمة بنفسها والمنافع فرع عليها لانها تقوم بالغير
فقدّم الاصول على الفروع انما حقهما يحتاج ههنا الى تنسيق المهايا له لغد وسريته وحكمها اما
فسرها لغد فانها مسند من الصلة وهي الحالة الظاهرة للتمتع الشئ التي تؤول على منها وهو
ان سوا ضجوا على امر فمناضوا به وحسبته ان كلامهم رضي بحاله وعقارها او ان السريته الباني
سيفع العن على الهبة التي اسفح بها السريته الاولى اما سريته فاني عيان عن قسمة المنافع واما حكمها
فهو الجواز اسحسا ما على ما ذكر في المتن العباس على جوازها لانها مبادى للمنفعة بحسبها كل واحد
من السريتين في نوبته وللكتاب كذا القناس حوزاها بالكتاب وهو قوله تعالى لها شرب ولكم شرب
يؤم متعاون وهذا هو المهايا والسنة لما دوى انه صلى الله عليه وسلم قسم في غزوة بدر كل جحر
لنفسه فمروا كانوا سوا ونون في الركوب لان الاعيان لا ينفاع بها وما يستحق لها كذا متى كان الملك
مسير كما كان حق الانفاق مسير كما وقد يكون المحل كالحمل لا تحت القسمة عينا ولا اعتبارا لانها اشراك
في زمان واحد ويحتاج الى التماس وهي قسمة المنافع فهو كالقسمة في الاعيان اعلم ان المهايا على
وجوه فانه يكون في الدارين الواحد او الدارين في البعد الواحد او البعد في الدارين الواحد او الدارين
من حيث المنفعة او حيث الاستعمال فلو كانا في غلة دار او دارين او خدمة عبدا او عبدين او سكنى

داراود ارضين يصح اساقا ولو بها سا في غلة عدا وغلة بخل لا يصح اساقا ولو بها سا في غلة عدا
او غلة بخلان وركوب بخل او بخلان لا يصح عند لي حصة رضي الله عنه خلافا لما في غلة عدا
نفسه في بخل لا يصح اساقا وفي ستة يصح اساقا وفي ربعة خلاف لما في غلة عدا في بخلان
في خدمتهما يصح فكلنا في بخل خدمتهما اساقا بالدارين بخلاف غلة عدا واحد لان الاعتدال لا يمكن
في عدا واحد لان لا سا في الا في ما بين صاحبهما اساقا احد منهما غلة الاخر فبذلك اسباب البخل في حق
احدهما عدا انا عدا فلهذا التفاوت في الغلة دون الخدمة لان العبد يخدم نفسه فلا يحق له العتق عادة
وفي الكسب لحقة العتق عادة سبب البخل لان الظاهر هو المساواة في الخدمة والاستعصاء في الاستقلال
فلا اساقا في ولاي حصة رضي الله عنه انه متى عسا ما التفاوت عند اختلاف الزمان فلان بخل عدا خلاف
المحل والي في العبد الاستعصاء عادة في محل العتق بل سقوا وان عند التفاوت في عمل العتق فان الاعتدال
والتما في الخدمة حوز ضرور لعدم امكان قسمتها ولا ضرور في الخلقة لانه يمكن قسمتها لان العلة من
مال بخلاف الدارين لان الظاهر عدم التفاوت في العتق ولو بها في ركوب البخل والغلة في غلة البخلان في التوافق
مقسم الحيوان بينهما حيزا فكلنا مسافعة ويدلها بخلاف غلة البخل في لا يحمي رضي الله عنه ان الركوب
سقاوت سقاوت الركوب فانهم في حاد في اخرف فلا يحق في التسوية فلا يحق التفاضل عليه وحكم العلة
حكم الركوب لانها بدله **قوله** ولو بها سا في دار واحدة الى قوله يجوز لان القسمة على هذا المثال يجوز
فكلنا الماهاه التي هي قسمة المصنعة والتما في غلة هذا الوجها فكلنا اساقا له قد يقول هذا الوجه
وهو ان يسكن هذا في جانب الدار ويسكن هذا في جانب اخرى في ما ان احد لانه اذا احدى زمان الاستسقاء
يجعل اقرارا لامباد له للامكان من اقرار لانها اذا بها سا مكان في زمان واحد يحق معنى الاقرار
واما اذا كان التما في الزمان في مكان واحد لا يمكن جعله اقرارا بل جعل كل واحد منهما كاستنقض
عن الاخر في نوبته فكان مبادله لا اقرارا **قوله** لا يجوز التما اصلا بالحرا عسا انا القسمة وكذا المراضى
لانه يصير سح السكني بالسكني بخلاف قسمة رقبتهما المراضى لان سح احدهما بالآخر في **قوله** والداية
تعملها على صفة نساء المفعول **قوله** ولو زادت الغلة في نوبة احدهما في اذت الغلة في الدار
الواحدة في نوبة احدهما غلة في نوبة الاخر يسر كان الزيادة حقيقة للتعدد بخلاف لو كان
الما في النافع فاستغلل احدهما في نوبة زائدة لان التما في نوبة في النافع مع صحة مراعاة
المعادلة فيها والتفاوت في الغلة لا يفسد قوت المعادلة في النافع فان التما في يستويان
محلان في البذل عند العقد **قوله** ولو وصل عليها حديها لا يسر كان فيه بناء على المعنى
الاقرار راجح في الدارين لا اتحاد زمان الاستسقاء فان كل واحد منهما يصل الى الغلة في الوقت الذي
يصل اليه صاحبه في الواحدة سقاوت الوصول فاعتبر قرضا كانه افرض نفسه

من على هذا التمهيد الثاني في جعل كل واحد منهما وكلما غلة صاحبه في حارة نصيب صاحبه فاذا استوفى
قدرا القرض كان الثاني في مسير **قوله** وسيرت الدار بها لا يجوز الى اخره فان قلت يسكن على هذا الماهاه
في الثاني الحار سحر وهو ان يكون الحار سا من رجلين ولهما لير بها سا التما كان على بوضع هذا من هذا
سنتن في هذه لير هذا سنتن كل جانب ارجح ان التما انما ايضا اعسان ولم يجوز الماهاه في الثاني المصير عليه
انها اعسان قلت لان التما في ادم لا قسم لها الا عند العقد بطريق البعثة لما مر في الاجازة في محرم في النافع
والماهاه انما يكون في المنافع فكل ذلك جارضا للماهاه واما الثاني البذل والابد الغنم فلها قسمة وكانت عدا
على حصتها فانها يحرقها الماهاه **قوله** **المزاد**
لما كان الخارج في عقد المزارعة من انواع تقع فيه القسمة ذكر المزارعة بعدها في جميع الصور عند سكر
ملفظ الحديث فانه روي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحارمة وصل
وما المحارمة قال المزارعة بالثلث والربع وانما خص الحديث بذلك لكان العادة في ذلك الوقت بذلك
النسبة **قوله** وبلا جارية لانه صلى الله عليه وسلم دفع عمل جارية الى اهله بالمعاملة وادانها بمزارعة
على نصف ما خرج من زرع وبذلك عمل الصحابة التابعين والصالحين الى يومنا هذا لا يكرهون لان
العقد وما سرت الحاجة الناس والعاسر طاعة الماهاه فان الانسان قد يكون له ارض لا يملك في المزارعة
وقد يكون مزارعا او لا يكون له ارض مستحاجة الى اعتدالها السطح مصلحتها وحصل بمصودها
من الربح كما في المضاربة فانه يكون العمل فيهما من اجرها والمال من الاخر وما حصل من الربح ساقا على العمل والمال
عنهما الحاجة الى ذلك بخلاف دفع الغنم والربح ودود العز معاملته نصف الاولاد والاربعين فان ذلك
الزوايد سول من العز والاربعين لا العمل المزارعة والحافوظ فيها وانما حصل الزيادة بالعلف والسقي والحيوان بلانها
ما خسران فلم يحق شريك مع انفسه في ذلك العقد عرف طاهرا فاما هذا فلهذا المزارعة مائة في يحصل الخارج
والعرف طاهرا في عامة البلدان **قوله** ولم ياروي الى حصة رضي الله عنه حديث افجع رجع
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحارمة وفي مزارعة الارض على الثلث والربع ولما سلم النبي صلى الله عليه وسلم
اهل خيبر كان خراج مقياسه يعلم ان الخراج على نوعين وظننه وخراج مقياسه الوطنية هي لير طوف
الامام كل سنة على ما كان حاله النبي صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر على ان يردوا كل سنة القادوماني حلة ستمام
في محرم وسنماه في رجب والمقياس هو تقسيم الامام ما خرج من الارض صالح النبي صلى الله عليه وسلم
ما اهل خيبر على ان ما خرج من ارضهم نصف النبي صلى الله عليه وسلم ونصف اهلهما ونصف هذا الحديث محرم حوز
المزارعة لان ذلك كان على سبيل المصاحبة فانه صلى الله عليه وسلم لو احدا الكل جاز فانه ملكه غنمه وكان
ما ركب اديهم وصلا لانهم ضلح لم يردوا معلومة وقد اجمعوا على ان عتق المزارعة لا يصلح الانسان
المدة ولم يصح الاستدلال بعقد المضاربة لاشراط المدة فيها **قوله** في معنى تقدير الطمان قد روي في

عن ذلك هو ان يساجر جلا النظر له كذا من حنطة بعد من قسما والحنطة لجواز المعاملة والمزارعة
 عنه ان يساجر العامل بجر معلوم الى مدة معلومة فاذا مضت المدة تسوجب الاجرة سواء حصل الخارج
 او لا ثم يراضا عن بعض الخارج فيكون ذلك القنوى على قولها الحاجة الناس اليها ولطهور التعاملا
 وان كان القياس ما به كالاقتضاء فان قلت العامل على خلاف النص لجل بلب النص من الوارحة في
 المجتهدات صور النص من الالاعل لاحد الخلاف فيها او يحلها على ما اذا سطر طاسدا اصدروى انهم
 كانوا اشهر وطون فيها سنا معلوما من الخارج لرب الارض نحو ذلك ما نفسه ها عندنا وقال المحصر على قوله
 وابرجسفة رضى الله عنه ما وقع هذه المسائل على اصوله العلمية ان الناس لا يأخذون بقوله **قوله**
 لانه مما ملكه فان قلت ما وجه الفرق بين هذا وبين مثل العصب ماى اذا غصب رجل من انسان
 بذرا فزرعه ان الزرع يكون للزرايع مع الخارج ايج ناء ملك صاحب البذر قلت الفرق بينهما هو
 ان الخاصب هناك عامل لنفسه فاضافه الحادث الى علمها ولى الاضافه الى البذر لانه في العمل يختار
 وهو المكسب والمحصل هنا عامل بذرا الغرما من معبر لا يريد جعل العمل مضافا الى امر فبقى
 البذر اصلا فاضاف اليها الله **قوله** كما فصلنا وهو قوله وهذا اذا كان البذر من قبل صاحب الارض
 الى اخره **قوله** والثالث بان المدة ما يؤول الى سنها وسمن ما سبه ذلك ان يزرع فيمكن فيها
 حرا لزرعه لا يجوز وان يزرع لا يحسن او لا يحسن احد ما الى تلك المدة لا يجوز لانه في معنى اشترط بقا
 العقد الى ما بعد الموت **قوله** لانه اى لا زرع المزارعة **قوله** عقد على منافع الارض اى اذا كان
 البذر من قبل العامل **قوله** او منافع العامل اى اذا كان البذر من قبل رب الارض المدة ماى المعيار
 اى للمنافع ليعلم بها اى ليعلم العقد المدة **قوله** واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض اذا كان
 البذر من قبل العامل او منافع العامل اذا كان البذر من قبل رب الارض قطعنا للمنازعة وهذا لان الحق
 عليه مختلف باختلافه فان البذر ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الارض وان كان من قبل رب الارض
 فالمعقود عليه منفعة العامل لا بد من بيان المعقود عليه لان جهالة بودة الى المنازعة منها **قوله**
 ما من حسن البذر وهذا لانه لا بد من اتمام حسن الاجرة والاصح ذلك معلوما الانسان حسن البذر **قوله**
 وماى عندهما على اربعة اوجه فان قلت هذا اللفظ مشكل لانه ان اراد به ما من جميع المزارعات صحى
 كانت او فاسدة فغير جازم لوجود الوجهين الاخرين احد ما ان يكون البذر لاحد ما والارض البذر العمل
 الاخر والثاني لجمع بين البذر والبقر ان اراد به ما من انواع المزارعات لصحة فخر جاز ايضا لان
 الوجه الوجه الثالث لقلت لانه ان اراد به انواع المزارعات المعادة صحى كانت او فاسدة
 وكانت العادة على هذه الاقسام الاربعة وان اراد به انواع الصحى والوجه الثالث صحى ايضا
 على ما هو المردى عن لى يوسف رحمه الله اما العثمان لاخران فلم يحرا العادة لهما ولم يحد احد عوا وجه

الذى

المعصار على هذه الاربعة فانه اما مع به المزارعة اربعة اشياء وهى الارض والبذر والعمل والبقر
 وهذا امر محسوس لا حاجة الى الدليل ثم هذه الاربعة من السبعة من المزارعة لا يحلو اما ان كان
 كلها لاحد ما دون الاخر او لهما فالاول نصف لانه عقد المزارعة سركه اسماء والشركة يصح لخط
 فى السى من السركه بل ولم يكن من احد الحائش ولا يصور الشركة ولو كان لهما فلا يحلو اما ان يكون
 بينهما بالنصف في هذه الاربعة او اساسات الاكبر وهو البذر لاحد ما فان كان بالنصف فهو على وجه
 احدهما ان يكون الارض والبذر لواحده والعمل والبقر لآخر وهو الوجه الاول الباقى لى لى الارض والبقر
 لواحده والثاني لآخر وان كان اساسات الاكبر لاحد ما فهو على وجهين ايضا احدهما ان يكون الارض لواحده والثاني
 لآخر وهو الوجه الثاني والثالث لى لى العمل لاحد ما والثاني لآخر وهو الوجه الثالث وانما يصح عندهما
 اذا كانت الارض والبذر لواحده والعمل والبقر لآخر لان رب الارض يستاجر العامل للعمل البذر للعلم
 بخار سطر عليه كالواستاجر خطا لخط باين نفسه او ضاعا على تصبغ يصنع نفسه او يكون الارض
 لواحده والثاني لآخر لان البذر اساسا لارض محتر معلوم من الخارج ولو اساسا جرها ما جرم معلوم من الدرايم
 صح فكذا اذا اساسا جرها محتر مسجى الخارج ان يكون العمل لواحده والثاني لآخر لان رب الارض يستاجر العامل
 ليعمل لانه نصص كالواستاجر خطا لخط باين رب الثوب وطما ما يجعل له طما **قوله** ان
 كانت الارض والبذر لواحده والعمل لآخر فمى ما طلة في ظاهر الرواية وعن لى يوسف انه يجوز ايضا
 للعرف لانه لما حاز ان يكون البقر مع البذر مشروطا برب الارض فكذا يجوز لرب البذر ان يكون البذر
 مشروطا علمه كفى جانب العمل فانه لما حاز ان يكون البذر مع البقر مشروطا على العمل جاز ان يكون البقر
 مشروطا علمه بدون البذر وجه الظاهر ان رب البذر استاجر الارض والبقر واستجار البقر فخر الخارج
 مقصود الاصح وهذا لانه منفعة البقر ليست حتم من منفعة الارض فان منفعة الارض قوى في طبعها
 يحصل بها الخارج ومنفعة البقر جدا لانه تمام بها العمل لعدم المجانسة لا يمكن جعل البقر بمنفعة
 الارض لا يجوز استحقاق منفعة البقر مقصودا المزارعة كما كان البقر مشروطا لاحد ما فقط خلاف
 جانب العمل لان البقر الى العمل جعلت بابعة لمنفعة العامل **قوله** وان يكون البذر لاحد ما والارض
 والبقر لآخر فمى فمى سدة لان السرعة لم يرد به وعن لى يوسف انه يجوز للتعامل بم اعلم ان هذه المسئلة
 فى الجواز والفساد مستندة على اصل وهو ان المزارعة بعقد احاره وبهم سركه واما سعدة احاره على منفعة
 الارض وعلى منفعة العامل لا يجوز على منفعة غيرها من منفعة البقر والبذر لان السرعة لم يرد به فاخذ
 فامه القياس لان الاستسجار بعض الخارج لا يجوز فاما ما فى استسجار الارض واستسجار العامل فمى رده
 السرعة فمى استسجار الارض اربعة اوجه رضى الله عنها وفى استسجار العامل اربعة اوجه رضى الله عنها
 مع اهل خير لان الناس يعاملوا اشراط البذر على المزارع ومضى كل البذر على المزارع واستاجر

للأرض بعض الجارح وكذا تعاملوا أسرارها البذر على رب الأرض وإذا سرت البذر على رب الأرض فمصر رب الأرض
مستحقا للتعامل بعض الجارح وأما السجى وغيرها بعض الجارح لا يجوز لأن القياس لا يجوز استحقاق التعامل
والأرض أيضا بعض الجارح لأن الأجر محدود وليس بمسار الله ولا واجبة الذمة لكن حوزاه مصاعلا
القياس والنص ورد في استحقاق التعامل الأرض فمصر ما ورثه على أصل القياس لما كان كذلك كان ما وجد من موقوف
غيره الجواز فهو قسما السجى وغيرها الأرض العامل بعض الجارح أو كان المسدوط على أحدهما سمس غير متخاضر
فلم يكن أحدهما سعالا لآخر ولكن المطور فيه هو استحقاقه للأرض وغيرها العامل بعض الجارح وما وجد من موقوف
الجواز فهو قسما السجى والأرض العامل أو كان المسدوط على أحدهما سمس متخاضر لكن المطور فيه هو
استحقاق الأرض العامل بعض الجارح وفيه ورد الأمر وهذا هو الأصل الذي يرد عليه مسائل المزارعة فاحتمل
قوله وصار كما إذا سرت رفع الجارح والأرض خراجيه وهذا إذا كان جراج موقوف لأنه عسلى لا يخرج إلا
لذلك القدر فاما إذا كان جراج مقاسمة بغير الملك والربح يجوز كما لو سرت ربح العسلى والأرض عشره **قوله**
لأنه معنى أى معلوم **قوله** المادمان جمع ما ذاب وهو أصغر من النهر وأعظم من الجدول فربما سعى معرب وصل
بما يخرج فيه ماء السيل ثم سقى منه الأرض لسوائى ومضى فوق الجدول ومن النهر **قوله** اعتبارا
للعرف فيما لم نص عليه المتعاقدان فإن العرف عندهم أن الحق ليس بكنهية بينهما بصفته وحكمه العرف عند الاستسقاء
واجب **قوله** والسجى يقوم سرت الأصل معنى لما كان الأصل هو الحق مسدودا كمنها ما سرتا فانه نصا كان
السجى وهو الحق مسدودا كمنها النصا سعالا لصل أن لم يذكر فيه الشك فكان معنى قوله والسجى يقوم سرت
الأصل أى بصفته السجى بصفته الأصل كالأمام إذا دخل المصر وبوئى الأمامه مصر الجندى مقبلا وإن لم يكن فى
موضع الإقامة وكذا المولى مع العبد **قوله** لأنه حكم العقد إذا صار عليه فلا سعة به وصف العبد **قوله**
وأن سرت البنى أى غير صاحب البذر واستحقاق غير صاحب البذر بالسرت معنى لم يصح هذا العقد أى
إلى أن يستحق أحدهما سرتا الجارح بالسرت دون صاحبه فمما إذا حصل التبرج والحب عكاف الأول فإن
استحقاق رب البذر ليس بالسرت بل لأنه نأى ملكه **قوله** فلا سعى للعامل لأنها كانت أمانة فلو أوجب العقد
القصص المسمى وهو محدود فلا يستحق غيره وإن كانت شركة فالشركة فى الجارح لا فى غيره فلا يستحق غيره **قوله**
علافا ما إذا فسد المزراعته ولم يحز سقا فانه يجب أجر المثل للذمة وقوات الجارح لا يمنع وجوبه في اليوم
قوله ولو كان البذر من رب الأرض فله العامل أجره عليه لأننا إذا على مقدار ما سرت له في المزارعة لرضا سرت
الزيادة وعند محمد رحمه الله أجره عليه بالغاما بلخ وقد مر في الشركة **قوله** ولو جمع بين الأرض والبذر أى
على العامل أجره على الأرض والبذر لأنه استوفى منفعة أرضه وبقره حكم عقد فاسد وصل بغيره له أجره على
الأرض بكونه فاما البذر فلا يجوز أن يستحق جند المزارعة بحال فلا سعى العقد عليه صحى ولا فاسد
وجوب أجره على المثل لا يكون بدون اعتداد العقد والمنافع لا تقوم إلا بالعقد والأصح أن عند المزارعة

من جنس الإيجان لما عرف منافع البذر يجوز استحقاقها للعقد الإيجان فستحق عليه ما غنم المزارعة
منفعة الفساد ويجب أجره على الجارح **قوله** فاب له جمعه أى جميع الجارح وأصح
شئى من ذلك أنه نأى ملكه حصل من أرضه كالأمان ما إذا كان البذر من قبل العامل فعلى العامل أجره على الأرض
ويرفع عن الجارح ودر بذر وما انعق وما عزم أجرا لأرضه بصفته الفصل لأنه فضل ربح خرج من أرض
غيره ما جاز فاسد وإن هلك الجارح في هذه الصور أو لم ينبت لأرضه سقا فله العامل أجره على الأرض
في الدخيرة وذكر سعى الإسلام خواهر زاده في الفرق بين الفصلين فقال وجب المصدق بالهواة
منى تكن الحصة منفعة الأرض لم يوجب منى يمكن فعل العامل لا العمل وهو البذر وهو السقى لم يصل
المزروع حقيقة لأن البذر لما وجد بعض السقى إنما يكون بعض الجدول وذلك معنى أى بعض فصل
حقيقة وإن اتصل حكمها والحكم المسمى بسبب الفساد في منفعة الأرض اتصل بالجارح حقيقة وحكمه لأن
منفعة الأرض متصله بالجارح من أن استأجر إلى فله إذا راك **قوله** وإذا عتد المزارعة فامنع
صاحب البذر من العمل بحكمه عليه أعلم هذه المسئلة من أن منفعة المزارعة فانه لا زمة من قبل البذر له
رحمته حتى لا يملك السجى إلا بعد ربحه من قبل البذر من قبل البذر حتى يملك السجى
من غير عذر ووجوب البذر فى الأرض بغيره لا زمة حاكم **قوله** ولو استأجر رب الأرض البذر
فله ومذكر المزارع الأرض فلا شئى له في عمل الكراب لأن عمله إنما يقوم بالعقد فمصر الجارح
ولا خارج بعد الوأ هذا الجواب الحكم فاما فيما بينه وبين ربه فله من أن يعطى العامل أجره على ما عمله
لأنه إنما استغل فانه هذه الأعمال يحصل لنفسه الجارح فإذا أخذ الأرض منه بعد غيره والخبر ورد
مدفوعه بصفته بأن يطلب رضاء **قوله** لأنه إبقاء العقد في السنة الأولى مراعاة الحد من حق المزارع
وحق البوربه وفى الملج أبطل الحق العامل أصلا وكان الإبقاء أولى أما في السنة الثانية والثالثة فلا حاجة
إلى الإبقاء لأنه لم يبق الحق للمزارع سوى بقدر عملنا القياس **قوله** ومدره الوجه فى الإيجان وهو قوله
لأنه لو بقى العقد بغير المنفعة المملوكة لأجر المملوكة لغير العاقد إلى آخره **قوله** لما سعى وهو قوله
لأن المنافع إنما تقوم بالعقد إلى آخره **قوله** فادح أى يصل مرفوعة الأمر عليه **قوله** وليس للعامل
أن يطالبه بما كورب لأرضه وحفا لأنها شئى لأنه لا يجوز أن يطالبه المسمى وهو الجارح لأنه محدود ولا يجوز
أن يطالبه بأجره المثل لأنه إنما يجب عند فساد العقد ولم يفسد **قوله** وإذا انصت منه المزارعة
والربح لم يدر ككان على المزارع أمر مثل نصف الأرض لصاحب الأرض إلى السجى فله لأنه استوفى منفعة
نصف الأرض لربحه حصته فمما إلى وقت الادراك وهذا لأن المداد انصت فله السجى العقد لا
أن فى ملحه ضررا فمما العتد لأجره كالأمان **قوله** والسقة سعى الجارح السقى والحفظ والسقى
والعلف وغير ذلك على المزروع عليه ما على مقدار حصة حصة لأنه على مال مشترك

حقت اسمي العقد باسمها المدون واشتقاق العمل على العامل بما كان في اليد بالعقد ولم ينق **قول** خلاف
ما اذا كانت قد بالموت لانه اذا كان يورث مسئلة على خلاف المصلحة الاولى في وقت الانقضاء فان يفسخ عقد
المزارعة قبل وفاته وهو في الموت لان الانقضاء في المزارعة قبل المدة لا يكون الا في صورة الموت ثم هي
مخالفة لمصلحة انقضاء المدة في احكام بلته وهي حوب لا خرا لارض والاشراك في السعة والاشراك في العمل
حسب ما يجب اجر من نفسه من الارض على العامل لان العقد في صورة الموت يعني بينهما سقاء المدة ومسفعة
الارض كانت مسفعة له في المدة **قول** وان انفق جدها فبها من اذن صاحبها وامر القاضي فهو منطوق فان
قلت هو مصطر في هذا الاتفاق لا نه محي حتى نفسه فلا نوصف بالتبرع قلت هو غير مصطر في ذلك لانه
يمكنه الاتفاق بالباقي لانه غير محي على الاتفاق وكان منطوقا **قول** ولو اراد المزارع ان اخذ يدي
الى اخره فان قلت كان في هذا اصرار المزارع وفي طبع المزارع الرزق لا اصرار لرب الارض ايضا فهو بنفسه
من الخارج ومع ذلك جاز له قلعه قلت انما اخلف حكم قلعهما لاختلاف المعنى وهو ان المزارع لو لم يطلع الزرع
سلم لرب الارض حرم من نصف الارض ثم هو مع ذلك كان المطالبة بالفلح منعها فاصدا الى اصرار المزارع
فقد عد عليه مقصده فاما المزارع فهو ان الزرع انما كان يترك للرفع الضرر عنه وقد رضى بالتزام الضرر ولا نه نظر
لنفسه وفي هذا من وجه فانه معسح طر التزام اجر من نصف الارض محامه الى لا يبي خصه بذلك الاخر فذلك
قول هذه الحمايان وهو قوله اطلع الزرع او اعطه فتمه نفسه او انفق **قول** لما ساء وهو قول لان
المزارع لما اسبح الى اخره **قول** المحصا بفتح الحاء وكسرها الخاف في معنى قولنا نغالي في اتوا حقه يوم
جصاد **قول** هو ان يرفع الزرع الى السدر والكسرة **قول** والرباس الطعام ان يوطا لغوام الرباس
او يترك عليه المدوس حتى يجر حتى يصير ثيابا **قول** فان سراطا في المزارعة على العامل فسد في الاصل
في هذا النوع انما اذا سراط في المزارعة على المزارع او على رب الارض بالسح اعمال المزارعة بنفسه لانه سراط
لا يفضله المزارعة وفيه مسفعة لا خرا وما سله بوجب فساد العقد لان المزارعة سعة حارة والاطر
بفسد به واذا سراط فيها ما كان من اعمال المزارعة لانفسد المزارعة لانه سراط يفضله المزارعة وميله
بوكلا العقد والفاضل بين عمل المزارعة وغير عمل المزارعة ان كل عمل ليس بمعنى ويريد في الخارج فهو
من عمل المزارعة وكل عمل لا يمت في الخارج فهو ليس من اعمال المزارعة **قول** وعن لي يوسف
انه يجوز وروي اصحاب الاما لي يوسف ان المزارعة مع سراط الحصاد والرباس البذر على
المزارع جاز له قال القصة او يترك البليح كان محرم من سله وغيره مساعج بلح رجم الله يقتول بخوار المزارعة
مع هذه السراط لا بها معامل فيها من الناس لو سراط الحصاد في الزرع على رب الارض لم يجز اجماعا
لانه لا عرف **قول** لانه ما لاشراك بينهما مسر كما بعد القسمة باعتبار ما كان ثاء والله اعلم

المساقاة كان من حق المساقاة

ان يعدم على المزارعة لكسره فابلهما ما يجوز ولورث الاحداث في معاملته التي على ابيه عليه ريل ما هل خير
الا ان شدة الاحراج الى ان احكام المزارعة للمعاد لكسره وقوعها في البلد ان يوجب بغيرها المساقاة مساعل
من السقي وهي المعاملة في الاشجار بعض الخارج منها وذكر في صاوي فاضي خان رحمه الله وسراطها اربعة منها
سان نصيب العامل وان سكتا عن نصيب الدافع حاراسا حسنا لما مر في المزارعة ومنها الشربة في الخارج كما في المزارعة
ومنها النخلة من الاشجار والعامل منها سان الوقت فان سكتا عن الوقت حاراسا حسنا **قول** والكلام في
الكلام في المزارعة وسراط سمة الجرساعا وسراط جزع من سوط السربة وقال السافعي مالك جميعا للمصلحة
جائز ولا يجوز المزارعة الاسعا للمعاملة وسراط السعة عند مالك رحمه الله لا يكون الا من اصل حقا السح لان به يحق
السعة والمعاملة انما يصح عند اذا سراط السقات كلها على العامل لانه سرام العمل لهما ان الاصل في هذا المزارعة
والمعاملة اسسه بالمضاربة من المزارعة فان في المعاملة السربة في الزيادة دون الاصل وهو العمل كما في المضاربة
الشربة في الربح دون راس المال في المزارعة لو سراط في الفصل ون اصل المدة زمان سراط رفع البذر من الخارج
لم بحر العقد صحوزا للمعاملة مقصود او لم يحوزا للمزارعة الاسعا في ضمير المعاملة وورصح العقد في السقي
وان كان لا يصح مقصودا كالوقوف في المسقول بجا لوقف الحقاد وسح السربة بمالسح الارض **قول** يقع
على اول عمر محرج اي في هذه السنة لان لا درال انتم وما معلوما عاده والمان عاده كالبات سراط فاصوات
المدن معلومة وان يعدم او يخرق ذلك سمر لا تقع سسبه المنازعة عاده ومسا ما ان العقد يناول او لا
وفما رواه ذلك سكر فلا سسل لا بالمسفن حتى اذا لم يحرج الهم في تلك السنة انصت للمعاملة لان العقد سمول
الا ذلك القدر من المدون فكانها ناضاع ذلك خلاف المزارعة فان اخر المدون محمول لهما لانه لا يبرور
في الحرف بدرك اخر الربح وما نزرع في الربح بدرك اخر الصنف وما نزرع في الصنف بدرك اخر
الحرف فلجها له وقت ابتدا عمل المزارعة يصير وقتها به محمول وهذه كجها له بعضه الى الثاني
فلهد الا حوز العقد لا يبار المدة **قول** خلاف ما دفع المفسر في المدون ولم يسلح الهم بمعاملة على
ان يقوم عليه وسسبه فمخرج فهو بينهما اصنافا في فاسده الا ان يتنا المدة لان السقي سفاوت ذلك
سفاوت الاراضى والهوى والضعف فان يتنا مد معلومة صار معدا المعهود عليه من عمل العامل
معلوما محوز وان لم يتنا مد لم يجز **قول** وعلاقا اذا دفع بخلا او اصولا طبية على الربيع عليها
وسقها حتى يذهب اصولها ويسقط ثمرها على ان الخارج منها في فاسده لانه لا يقطعها بهانه
معلومة عاده وجهاله المدون في المعاملة بفسد المعاملة **قول** او اطلق اي دفع اصولا طبية
ولم يعمل حتى يذهب اصولها فسقط المعاملة في النخل على اول عمر محرج وفي الرطبة على اول عمر محرج
اذا كان للرطبة جزء معلومة واما اذا لم يكن للرطبة جزء معلومة فلا يجوز **قول** ويجوز المساقاة
في النخل والسقي والكرم والرطب اصول البادجان وقال السافعي رحمه الله لا يجوز المعاملة الا في الكرم

كانت راعية هي تحصل للمقصود وهو الاستغفار بالخارج في المال مع انلاف الموقوف في الحال هو بعد الحظنة
الموجودة الذبايح جميع دسحة وهي اسم ما ذبح كالذبح والذبح مصدر دسح اذا قطع او داج والذكاة الذبح
اسم من ذكر الذبيحة تدليه اذا ذبحها **قوله** الذكاة سوط حل الذبيحة اي الذبح سوط حل اكلها ولو كل
لحم من الجوان لقوله تعالى لا تأذكيته وحكم ما بعد الاستغفار بحالف ما قبله ولا ان الذكاة سوط الدم
النحس من اللحم الظاهر **قوله** سبب به الطهارة في المأكول اي الذكاة كما يوجب حل الذبيحة بوجوب
طهارتها وان لم يكن مأكول اللحم لانها سبب عن الطهارة منه قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الارض ينسبها
اي ما اذا منست من طوبى النجاسة طهرت طاب كما بالذكاة بطهر الذبيحة وبطبت لذات الصالح
قوله وهي اي الذكاة على نوعين احسارى حال القدر فمعبر في محل مخصوص وهي ما من البنية النجس
واضطرابي حال عدم القدر وهو الحرج في اي موضع كان من البدن والساني كالبدن في الاول المقصود
عنه في المعنى المطلوب من الذكاة وهو انهار الدم ولهذا يوجب المصير الى الساني على عذر المصير عن
الاول هذه اماره البدلته **قوله** ومن شرط ان يكون الذبايح صاحب له التوحيد اعتقادا او دعوى
وان يكون حلالا خارج الحرم في حق الصدق حل ذبحه المسلم لانه على ملة التوحيد اعتقادا او الكفاي لا بدعي
التوحيد **قوله** ودسحه المسلم والكفاي حلال الاصل فيه قوله تعالى لا تأذكيته وما وعام بينا والمسلم
والكفاي والاولى في التمسك حل ذبيحة الكفاي لقوله تعالى طعموا الذين اوتوا الكتاب بجلالكلم والمراد
الذبايح اذ لو حل على ما سواها من الاطعمة لم يكن ليخصص اهل الكتاب بالذكر معني انما قلنا ذلك
اولى لان عموم قوله تعالى لا تأذكيته كما بينا والمسلم والكفاي فكل ذك من اهل الدين واليهود والنصارى
فلا حل ذبيحتهم بالاتفاق وقوله تعالى طعموا الذين اوتوا الكتاب حل لكم يعني ذبايح اليهود والنصارى
ومر دخل ذنبهم من سائر الامم صل المتبع اما من دخل ذنبهم بعد المتبع فلا حل ذبيحتهم فاذا سمع
احدهم غير الله عند الذبح مسل قول النصارى باسم المسيح فاحتلفوا فيه قال بعضهم ذابحهم حلال
وان ذكوا باسم المسيح او غير اسم الله وقال بعضهم اذا ذكوا باسم المسيح او غير اسم الله لم يحل اكله
وكرة **قوله** يعقل التسمية اي يعلم ان حل الذبيحة معلق بالتسمية **قوله** والذبيحة اي شرائط الذبح
من اقرى او داج والخلقوم والمرى وفي بعض النسخ والذبيحة اي يذبح على الروح ويصطاي بضبط
فان قلت فعلى هذا كيف يصح قوله او يحنوا اذا قصده لان القصود انما يكون العقل قلت فان
يريد بالحنون المحتوى كما ذكر في الجرح قال وراعى من هؤلاء الى سرفان وهو المعنوية **قوله** والذبح في الحرم
يستوي فيه الحلال الحرم بناء على حل الصدق حرام على الحرم لقوله تعالى لا تقتلوا النفس وانتم خرم
والذكاة فعل شريع فلم يكن ذكاة وكذا لا حل ما ذبح في الحرم من الصدق سواء كان الذبايح حلالا او حراما
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفسد صدقها والذبح اقوى من النحر فاوى بالنحر وهذا خلاف اذا

ذبح الحرم غير الصدق وذبح في الحرم غير الصدق لانه فعل مشروع اذ الحرم لا يورس الساة وكذا ذبحها
لا يحرم على الحرم وهذا لان الاصل حل الذبح والحرمه بسبب النص وهو مخصوص بالصدق فلا سعة **قوله**
له اي للسافعي رحمه الله قوله صلى الله عليه وسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي او لم يسم وراه البراءة عاب
وابو هريرة رضي الله عنه ولان التسمية ليست بشرط اذ لو كان شرطاً للحل لما سقطت بعد التسميان
كالطهارة في باب الصلوة وكما السهادة في النكاح وقطع الخلقوم والاداج ولئن كان شرطاً فالله
اقامت مقامها كما في الماسي البطاسار النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل عن ذبح وكر التسمية باسم
فقال كلوا فان سميته الله في قلب كل امرئ مسلم ولنا قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وبطابق
الذي يعضي الحرم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت عليكم كل بكاء المعلم وذكر اسم الله تعالى عليه فكذلك ان
سار كل بكاء اخر فلا مأكلا فانك انما سميت على كلك لم يسم على كلك غيرك فعلى الحرمه بانه لم يسم على
كلية غيره فهو ذليل الحرمه اذ لم يسم على كلك نفسه وبطاهرها ذكرنا محصنا كلك حده الله ولا فضل فيه صد
الحرمه كحاله العذر زاده على النص فحرمي السبع وكذا يقول اعسار ذلك حرج عظيم اذ الانسان محمول
على التسميان وهو مدفوع بالنص والليل السمع غير محرم على ظاهره لان ذبيحة الناسي محلف في الصدر
الاول لم عرا الاحتجاج بنهم بطاهر النص لم ارده طاهره لحرط المحاصرينهم وطهر الانفا ومن
المحال يدق ارفع الخلاف بينهم فان قلت الناسي مخصوص من النص فخص العام بالناسي قلت
الناسي غير مخصوص منه لانه ذكر بعد القيام المله مقام الذكوان قلت فليقم المله مقام الذكوان في حق
العام ايضا قلت اما المله مقام التسمية في حق الناسي بالحدث وهو معذور ومسحق للخط والتعديف
لانك على فامتها مقامها في حق العام وهو غير معذور ولان الناسي لا يكون من اهل الذبح او لم يكن
فان كان مراد الان يكون مخصوصا وحديثه يلزم اراده العام بالطريق الاولى وان لم يكن مراد الملزم اراده العام
ضوء للنص من المعطلة فان قلت النص محمول فانه لا يدرك انه ارده حال الذبح او حال الطبخ او حال اكل
والاحتجاج بالحمل الاصح قلت اجمع السلف ان المراده حال الذبح لا سائر الاحوال فلا يكون محمولا فان قلت
لو تمسك الجرح حديث عاصم رضي الله عنه فانها سالت النبي صلى الله عليه وسلم سالت ان لا غراب
ما يورنا الحرم فلا يدرك اسمها عليه او لا فقال صلح سموا انتم فكلوا ولو كانت التسمية بشرط الحلال
امر بها الاكل عند وقوع السكك قلت هذا الحديث دليلنا فانها سالت عن الاكل عند وقوع السكك التسمية
فذلك دليل على انه كان معروفا عندهم ان التسمية من شرط الحل انما امرها بالاكل بناء على الظاهر ان المسلم
لا يدع التسمية عند اكله اسرى فسوف السكك السائل بناء على الظاهر ان كان يتوهم انه ذبيحة الجوسى
قوله التسمية في ذكاة الاخيار بشرط عند الذبح وهي على المذبح في الصدق بشرط عند ارسال الرمي
وهي على الاكل لان المكلف بحسب التوسع والمعدور في الاول الذبح وفي الثاني الرمي والارسال وان لم يصبه بشرط

ساجد لم ص

عند مقدور علمه **قوله** ودع ما حرم على نفسه احدى كل لان التسمية على الذبيحة لا على الاله
والله لم يبدل حتى اذا اصبحت ساءه وسمى بركها وذبح ساءه اخرى ترك التسمية عليها لئلا
ولورى ساءها الى صدر وسمى فاصاب حينئذ اخر او احد سكنا وسمى بركه واحد سكنا اخر او اكل
كله الى صدر وسمى بركه الى صدر وذلك الصدو اخذ عنه حل لوضوح ملك الساءه ذبح اخرى
بعدها وظهر لملك التسمية بكفه لا على لوسم على ساهم رمى بغيره صدق لئلا **قوله** احدها
ان يذكر موصولا لا معطوفا ففكره ولا يحرم الذبيحة بحران يقول اسم الله محمد رسول الله ويقول اللهم
يعمل من فله لان السركه لم يوجد فلم يكن الذبح واقع له ولكنه بركه لوجود الوصل صون كذا القرآن
ظاهر وذلك موصو وصون الحرام ففكره وباسها ان يذكر موصولا على سبيل العطف والشركة
بحران يقول اسم الله واسم فلان او لسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله محمد محمد لم يركه
لانه اهل به لغير الله وقال تعالى فما اهل به لغير الله قال صلى الله عليه وسلم موطن لا اذكر منها
عند العطاء من عند الذبح وبالله ان يقول موصولا عنه صون ومعنى ان يقول في التسمية ان يصح
الذبيحة او بعده وهذا لا بأس به لانه علم الله كان يقول هذا الذبح اللهم يعمل هذه عن اسم محمد من بعد ذلك
ما لوجدانه وفي السلاخ والسرط هو الذكر الى الصل المحرر لقول ابن مسعود رضي الله عنه خذوا التسمية
عند الذبح **قوله** والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذكاه ما بين اللبى والخصى وما بينهما هو الخلق
كله ولان المقصود اخراج الدم المستفوح من المذبح واما ما يكون منه بالقطع في هذا المجلد لانه
مجموع العروق المحرقة فصار حكم الكل احدا والعروق التي يقطع في الذكاه اربعة الخلقوم والمرى
والودجان لقوله صلى الله عليه وسلم افرى لا واداج عاستت وهي عروق الخلقوم في المذبح فساو
الكل لان هذه العروق معهوده فانصرف اليها لان الحمل على الخلقوم ليعذر صفة الى المعهود وقيل هي
جميع صفة الى الثلث سناول الودجين والمرى بطريق المغلب بل من ذلك لا يقطع الخلقوم
امضاء ليعذر قطع هذه اللبى بدو قطع الخلقوم والمالت امضاء كالباست صا وظاهر حجه
على السافعي رحمه الله حسب ما يقطع الخلقوم والمرى وكل ان لم يقطع الودجان لانه لا يحرم
مقطع الخلقوم والمرى وما لكان حجه الله حيث شرط قطع الكل لاطلاق الحديث عندنا ان يقطعها
حل وان يقطع الثلث منها اي يترك ما كان عند لى حشفه رضي الله عنه حل وهو قول لى يوسف ولا وعنه
انه سارط قطع الخلقوم وعنه انه سارط قطع الخلقوم والمرى واحدى الودجين عن محمد رحمه الله
انه لا بد من قطع الكركل احد من هذه الاربعة وهو رواه عن لى حشفه رضي الله عنه لا يكل واحد
اصل نفسه لورود الامر بقطعه مع الكركل احد منها ليعذر اعسار الكل من كل منها ولها ان
الاباح لم يعلق بقطع هذه الاربعة بعضها لى يقطع الكل بل لغيرها وهي اسالة دماء المستفوح

على سبيل السعة وهذا المعنى حصل بقطع الاكر فوجب لى يوم مقام الكل كما قام في كبر من الاحكام
مما دماغ الرزاقه العبد لال ما حشفه رضي الله عنه يقول اذا قطع الثلث اي يترك ما كان يحل
هذا المعنى فلا حاجة الى اسرار غيره وهكذا قال يوسف في رواه وسرط الخلقوم في رواه لانه اعظم
فكان صلا فلا بد منه والخلقوم والمرى واحد لوجود ساني رواه لان الخلقوم محرر النفس والمرى
الطعام والماء فلا سوي احدها منات لاخر والودجان محرر الدنيا فسوي احدهما عن الاخر وفي
المبسوط الذكاه ما بين اللبى والخصى وهكذا لفظ الحديث رواه ابن المسيب المراد محل الذكاه
عند الاخصار وقيل على لى لى الخلق او وسطه واسفله في ذلك سواء لان الكل المعنى المطلوب
في الذكاه سواء وقوله وفي الجامع الصغير ما بين الذبح الى اخره واما اعاد لفظ الجامع الصغير لان
منه وبين رواه المبسوط اخلافا من حيث الظاهر فان رواه المبسوط بمعنى الخلق فيما اذا وقع الخلق
صل الحقه لانه وان كان صل العبد فهو بين اللبى والخصى فحل رواه الجامع الصغير بمعنى
ان لا يحل لان على رواه محل الذبح الخلق فلما وقع الذبح صل العبد لم يكن الخلق محل الذبح فلا يجوز فكاتب
رواية الجامع الصغير معناه لاطلاق رواه المبسوط فكان المراد من اطلاق رواه المبسوط بان
الذكاه ما بين اللبى والخصى المعنى وهو ان يقع الذكاه في الخلق بعد ان يكون ما بين اللبى والخصى وقد صرح
في الخبر بان الذبح اذا وقع على الخلق لم يحل في ذكاه ما بين اللبى والخصى وقد صرح
اعلى الخلقوم او اسفله منه لا يحل اكلها لانه ذبح في غير المذبح لان المذبح هو الخلقوم ولكن ما ذكر من رواية
بعض الامة عايف هذه الرواية حسب ما قال سبيل عمر ذبح ساءه بعث عنه الخلقوم مما يلي الصدر وكان يحسب
ان سبي مما يلي الراس او كل ام لا قال العوام من الناس ليس هو صدره وحوا اكلها سواء بعث العبد مما يلي
الرأس وما يلي الصدر لان الصدر عندنا قطع الكركل او واداج وودج و كان يفتي بعض الامة بهذه الرواية
فان قلت هذا النوع من المسكر يحالف رواه الاصول السعي والاسات فان الجمع المحلى بالالف واللام حكمه حكم
المفرد والاسعي حكمه الجمع كما في قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد وكذا في الاسعي العبد وكذا في الام
حرفه صلى الله عليه وسلم ساءه النساء حارة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه براديه الحسن فساو
الاول هو الواحد قلت نعم كذا لانه واداج الجمع على حشفه كما في قول المراه خالعتي على ما يدى الرام
براديه الجمع مره وبراديه الاول هو الواحد مره وهما على الجمع للاحصاء في موضع الحرمة وفي
موضع السفى من اليمين وغيره الاحصاء في العمل الجمع بالاول اما ههنا الاحصاء في العمل فلان هذا الجمع وهو
الادراج على طريق المغلب للخلقوم والمرى الودجين لم يكن بطريق المجموع من الحد والنساء لما ان افرادها
لست بمحرم **قوله** اما الخلقوم عايف المرى فمحرر العلف والماء والمرى محرر النفس مثل هذا عاكس بل
الخلقوم محرر النفس والمرى محرر العلف هكذا في الاصحاح وذكر في المغرب المرى محرر الطعام والسرط

للمنفرد **قوله** بخلاف ما اذا قطع النصف لان الكبرياق حتى الاكثر من الثلث العام مقام الاربع ما وفاته اذا ركب
الاسن غير مقطوع فيكون الثاني اكثر من شرط قطعه للحل وهو الثلث فان لم يقطع ايضا الكبرياق شرط
قطعه للحل فلت اعسار الاكثر في المبروك وولي من عسار الاكثر في المقطوع ترجيح المحرم ويمكن ان يقال المراد الاكثر
من الواحد اياق فمحرم لان المرخص برك الواحد لا غير وقوله في المتن فانه لم يقطع مسا احصاها لحاصل المحرم كانه
حواب لهذا الاسكال **قوله** ولانه يعني ان ذكاه فعل مشروع وهذا غير مشروع فلا يكون ذكاه كالودج غير
المبروع ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان الدم ما سئت وكل المراد ما روى غير المبروع فان الحسنة يستعملون
في ذلك سبهم وطفور سبهم صل النزوع لان النزوع اله يحصل به اسهل الدم النجس فصار كالجزء والجزء كالحل لا غير
النزوع لانه يصل بالصل فيكون في معنى المحقة وانما لم يكره لان الدم غير الدراج وطفور وسنه منه ولا في
زاده بعدت على الحيوان وهذا ما لا احسان في الدم فكل صلى الله عليه وسلم اذا حتم فاحسنوا الدم **قوله**
لقد اردت ان يمتها موات فان قلت اما سبها اما يكون عند احوال السفر اذا علم المقصود بالذبح مانه اما احد
السفر للذبح فالشاه او المقرب فما نحن فيه لا يعلم انه يدعيها لانه لا يعمل لها فكيف يكون هذا موات قلت نعم كذلك
الا انه ذكر في المبسوط في هذه المسئلة ان الحيوان يحرق ما اراد بها كما جاء في الخبر اتمت النماذج الاعز ربيعة
خالها وادارها وحماها وسفادها فاذا كانت تعرف ذلك هو عند السفر من يد بها كان فيه زاده الملامم يحتاج
النية **قوله** النماذج اسفل في حرق عظم الرقبة عند المصلح الفصح والضم لغيره في الكسر **قوله** على ما مر
اي في اول الذبح وهو قوله والثاني كالذبح الاول الى اخره **قوله** وكذا يردى في يديه العروق الخارج امضا **قوله**
لما بنا وهو قوله لان ذكاه الاضطرارا انما يصار اليه عند العجز وهذا الذي كره فما اذا علم ان المتردى موات
عرقه وخرجه **قوله** وفي الوجهين هما المبروح والمتردى **قوله** وفي الكتاب اي لقد روى **قوله**
والمستحب في الابل النحر وهو قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق في اعلى العنق على الجنب
قوله فالسحاب لواقفه السنة المتواترة فانه صلى الله عليه وسلم عر الا برك ذبح البقرة قال تعالى فضل الذبيحة
والخرى الجود وقال تعالى يا ايها الذين آمنوا ان تدعوا اليه فاقبلوه وقال في ذبيحة عظيم وهو الكبش لان موضع النحر
من العنق لا يحل عليه وما سوى حلقه عليه لم يسلط ولا نحر وقها عجم في النحر فكان النحر في الابل اسهل فاما في
البقرة والعنق فالذبح اسهل لاجتماع العروق في المذبح **قوله** فوجد في طهنا حسنا مستالم بولك اسعرا ولم يشعر
عند ذبحه حنقه وزفر والحسن من ذبحهم الله وقال ابو يوسف ومحمد والسافعي رحمهم الله اذا تم خلقه اكل ان
لم يتم خلقه لم ياكل بولك بقوله صلى الله عليه وسلم ذكاه الجنب ذكاه امه اي ذكوه الام مانه عن ذكاه الجنب التمسك ان
صل هذا البرك بذكر ما لسان ان الاول يعمل على الثاني ويقوم مقامه كما في قوله صلى الله عليه وسلم علم الرجل جليله
وعقله وزره ان علمه على جليله ويقوم مقامه وعقله على ذكاه وزره ويقوم مقامه واما ان الثاني يعمل على الاول
ويقوم مقامه كقول العاقل في وصف علم المذبح لعل الاغني العاقل انعامه يعني لعل الله تعالى يعطي

في الحاق المكان والمضار باعداده وتعمل على غسل الصافي في الحاق الملامم والمساواة والاول غير ملزم
لان ذكاه المحسن لا يعمل على ذكاه الام ولا يقوم مقامها بالاجماع معني الثاني مراد بالضرورة وهو ان يحل ذكاه
الام على ذكاه الجنب في افاده حله ويقوم مقامها ولا في حقه قوله صلى الله عليه وسلم ان ذكاه ما من الالبه والجنس
من صلى الله عليه وسلم ان جنس الذكاه مخصص فيما من الالبه والجنس لانه ذكرها لتمام التعريف ولا معها وهذا كان
لتعريف الجنس بالضرور ولعل حل الجنب مع ان ذكاهه لنسب ما من الالبه والجنس لا يكون جنسها مخصصا فيه
بسطر في الحلق الى كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانه محال وقوله ان صل هذا التركيب ما لسان المعنى الثاني
فلنا لسان المعنى الثاني فلنا اول لسان حتى نلحق هو سببه الاول الثاني كقولهم او حناك عنها واحد
حدها سوي لغير علم لسان منك فبما قولها لانه حر متصل بها فلنا نعم لكنه يفرج بالحجوه فوجبان
سفر ذكاهه علقا في سائر الاجزاء فاربها المالم سفر ذكاهه لانه ما هو المقصود وهو اتصال الدم
المسفوح في سائر الاجزاء وحصل ذكاه الام اما في الجنب من الدم المسفوح فلا يصل عنه ذكاه الام فلا
سدي ذكاهها بالضرور فان قلت روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قلت يا رسول الله اما
يحيى الناقه ويذبح البقرة والنساء وحرق طينها الجنب ليقفه ام ياكله فقال صلى الله عليه وسلم كلوه فان سئتم
فان ذكاهه ذكاه امه وهذه الرواية لا ياتي فيها ما احسب في حقه رضي الله عنه عن رواه جابر وهذا
قال الامام ابو زيد لعل هذا الحديث لم يسلح اما حنقه فان قلت لا ما ولى له فنه قلت هذا معارض له قوله تعالى
او ذكاه ما مسفوحا فانه رخص وفي الجنب دم مسفوح بالاجماع فانه لو حرج حيا ولم يصل عنه ماضيه من الدم
مالذكاه حتى مات لا يوكل فاذا انجذ الدم الرجس في اعضائه مبرحانه وجب لاحترار الاحصاء عن جميع
اجزائه لان الاحصاء واجب عن ماضيه من الدم المسفوح لانه محرم ورجس لا يكتفي بذلك الا بالاحصاء عن كل
جزء منه فحرم سائر كل جزء منه لا سائر امة ساوول الدم المسفوح الرجس المحرم بالضرور من بقول احتمال
ما خلا لانه عن الحديث ما لم يكون حكم الحديث مسددا لايه وطعا حسنا لا كذا كذا سدر ان يكون الحديث متاخرا
لان في اسها حكم لانه حكم الاله بالحديث اخلافا **قوله** علقا في المذبح في الصدر يعني ادا في الصدر فادماه
حب على سائرله وان لم يحصل الفصل من الطاهر والنجس على العام لان اصل المذبح يدرج ويؤتى في الحلقه سبب
لا فصل كل الرطوبات فاقم السبب مقام المستب عند العجز وهذا اصل السبب لم يوجد ولن قلت
لما اكفي اصل المذبح الذي هو سبب سبب الرطوبات النجسة للعجز وحيث ان سقط اعشاره اصلا فهو باطل
لان اصل المذبح لا سقط بالعدوكا لو فصل الكلب الصدغ **قوله** فصل في ما حل الكلب وما لا حل لما ذكر احكام
الذبايح وما سألوا به في هذا الفصل فصل المأكول عن غير المأكول المقصود الاصل من غير عيشه
الذبح ما هو الوسيل الى الاكل وقدم الذبايح لانه سبب حل السائل فيما حل الحيوان والسرط مقدم على المشروط
قوله فمساول سباع الطيور والبهائم لا كل ما له حلق او ايات الحمامة لها حلقه البقرة ما في السرك ذلك

وقالوا المراد بالسائر الخلق ما هو سلاح منها ما ينصدها والسبع كل يحط إلى أخيه وقد والى من
السباع الأسد والذئب والهمرة والقند والتعلب والصبح والكلب السنور البري الأهل والكلب
من الطير الصقر والنازي والنسرة الحفان الساهن المور في الحرمة الأنداء وهو طور يكون بالنار بان
يكون بالليل والحب هو أن يكون حلقه كما في الحشرات والهوام وقد يكون معارض كما في الجلالة ومعنى الحريم
كرامة بيدي دم كلال بعد وسى هذه الصفات لدمهم بالأكلة وهو الحلق الفيل في نه دواب **قوله**
الرخم مخ رخم وهي طائر أبيض نسيه النسرة الحلقه العباب بالانصاف من صغار الطير كالعصفور وقال
السامعي حمره بول الضبح والصب السحاب فلوله تعالى قل جديما أوجي إلى محرمنا الله وليس فيها
هذه السلبه وغن حار رضي الله عنه أنه سئل عن الصبح أصدها فقال نعم فعمل بول كل لحم فقال نعم ولنا
ما وكننا والضح والصلب من المسار على ما فسره وأما الصب فلما روى عن عاصبه رضي الله عنها أنه
أهدى لها صب فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكله فكرهه فحاشا لئلا تاراد أن تطعم إياه
فقال صلى الله عليه وسلم اطعمي من أكلنا من الرصور من المودات والسمكيات من حبات الحنظل والار
الله تعالى في محرم عليهم الخائض **قوله** لحديث حاربان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي يوم خسار
عن لحوم الجمر الأهلية وأذن في الحنظل ولأن سون طاهر على الإطلاق وبول كبول ما بول كل لحم فدل أنه
ما كوك لا نعام ولا في حنظل رضي الله عنه قوله تعالى والحنظل البغال والخيول ليركبوها وزينة الله سميت
لسان المنه وسمى عليها بالركوب لم ينزل الأكل ولو كان ما كولا لكان الأولى بأن ينفعه الأكل لأنه أعظم
وجوه المنافع فيه بقاء النفوس لا يسحق حكم الحكيم العدو من بيان أعظم المنافع إلى بيان الأدنى عند
إظهار المنه وهذا الاستدلال مقبول من ابن عباس رضي الله عنهما فإن قلت لم يذكر أنه نفهم الأعلى بذكر
الأدنى في الطريق الأولى قلت قال إنما يصح إذا كان لسان بطريق الكفاية وما يحصر صدق مثل النمانه الأثرى
إلى قوله تعالى فما سبغوا لأنعام خلقها لكم فيها رفقا ومنافع وثمنها تاكلون ثم عطف عليه والحل البغال
والخيول ولو كان المراد ما ذكره لا يكفي بقوله والحنظل البغال والخيول الجمر من غير ذكر سبي المنافع فلما قال ليركبوها
سب لركبكم في المعطوف عليه غير الحكم في المعطوف لأن الغل حرام وإن ولدت رملته ولو حلت الرملته
حل ولها لولد الساه إن حلت من ساء وولد الأنازل ليريه من الحمار **قوله** وهذا عدم من صاحبه ودل
على باحته ولا في موده لا بد من يكون سبب فاحرق الأصل بركي العاشر كحل من فصل السمك إذا خشيته
الماء مصدر حراد إذا دام في البر بعد مات في غير موضع أصله وأدامات في الماء بعد مات في غير موضع معناه
وذلك سبب لموته وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما سالت لما هشا وروى الحاراد ومحم رضي الله عنه كان
مولعا ماكل الحاراد والأصاغ السمك عندنا أن مات منه سبب فهو حلال كما لا يخبر منه ومات منه بغير سبب
لا حل كالطافي إلى الذي مات في الماء خد منه من غير سبب وكذا إذا وجد في بطنها سمكة أخرى لا يجوز

الكان سبب لموتها وكذا ان سلمها شيء من طير الماء أو غيره وكذا ان مات في جمل الماء أو جمعها في حطير استطاع
الخروج منها وهو بقدر على أحدها بغير صدقات فيها لأن صق المكان سبب لموتها وإذا مات في السمكة
وهي لا تدر على الحياض منها أو أكل سائر النقاء في الماء كله فمات منه أو ربطها في الماء فمات أو أخذ الماء فمات
من الجهد ومات بول كل فان مات بحر الماء أو برده بول كل في دوابه لوجود السبب بموتها وفي أخرى لا بول كل لأن الماء
لا يسئل السمك حارا أو دا العلم أنه دج ساء أو بغيره فمات بعد الأكل أو خرج منها دم محل أن لم يحرك ولم يخرج
الدم لا محل وهذا إذا لم يدر حوته وقت الأكل فان علم حل أن لم يحرك لم يخرج الدم كالحرج أي بول كل في الحقيقة
أو الموقوفة أو المبردة أو المطبوخة والذي يبرد من طينها وما حوته حل طاهر لا يذهب لغيره بحال إلا ما ذكرتم
ولا يفسد في طاهر الرواة وغن على حنظل رضي الله عنه أنه إذا كان في حال يحسن يوما لا لوالدج لأنه
إذا كان في حال يحسن يوما لا يدرى أن مات بدمه أو ما أصابه فدخل السمكة الحل من لبي يوسف رحمه الله
أنه إذا كان في حال يحسن يوما لا يدرى أن مات بدمه أو ما أصابه فدخل السمكة الحل من لبي يوسف رحمه الله
بقي حوته الكرم حوته المقطوع أو داجه حل **الأحكام**

الأضحية

أورد الأضحية عقيب الذبائح لأن كلامها متعلق بالذبح خلا أو حلا وحوا عن العدد إلا أن الأولى أهم في الأوقات
كلها والناشئة أخضر إذا لم يكن مخصوص بحد العزم الأضحية ما يضحى بها أي يذبح وجمعها الأصاحي يقال أضحية
وصحاحا كهدية وهذا ما أعلم أن العرب المالة نوعان نوع بطريق التملك كالصدقات ونوع بطريق الامتلاف
كالاعتاق وفي الأضحية اجتمع المصالح فاما بغير رافة الدم وهو امتلاف ثم بالصدق بالحكم وهو تملك ثم
بحاج هبنا إلى بيان الأضحية لغة وسرطها وركبتها وسندها وسائر وصف القدره فيها وحكمها
واما بيان وقتها وما يحوز وما لا يحوز فمذكور في المتن أما لغة الأضحية اسم ساء ونحوها يذبح يوم الأضحية
واما سرطها فالأضحية اسم حيوان مخصوص وهو الأبل والبقر والضأن والماعز تسن مخصوص وهو التني
فصاعدا من هذه الأربعة والجدر من الضأن يذبح منه القرية في يوم مخصوص أما سرطها فتشوعان سرط
الوحوش سرط الأداة وأما سرط الوحوش المسار الذي يتعلق به وحوش صدقة الفطر والوقت وهو أيام
النحر وأما سرط الأداة فالوقت مخصوص حتى لو ذهب الوقت سقط وأما ركنها فذبح ما يحوز ذبح
في الأضحية منه الأصح وأما سببها فعني سبب وجوب الأضحية الوقت لأنها تصان الله وسكر سكره
ويقال يوم الأضحية كقائل يوم الجمعة علم أن الأضحية واجب في الأصح عند الأصحاب وعند السامعي في
سنه لم يولد صلى الله عليه وسلم إلا وأن يضحى بسمك فلما أخذ من شعره وأطافه سائر العاطق بالإرادة ساني
الوجوه قوله صلى الله عليه وسلم بلف كلب على لم يكتب عليكم البور والأضحية وضكوه الضحية وقوله صلى الله عليه وسلم
ضكوا فانها سندا سكم رهم عليه الله ولا اله الا الله على المسافر فلا يجب على القتم كالعتمر وهذا لا ينه الأرفق بأن
المسافر والمقيم في العبادات المالة كالزكوة وصدق الفطر لا ينه استوائ في ملك المال وإنما يفتقر فإن

في المدعى المسافر المحقق المسعة في الاداء بالبدن مبرر ما قال اصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم من وجد
سعة ولم يصح فلا يعرف من صلاته واجا ومن هذا الوعد لا يكون الا بترك الواجب وقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى من الصلوة فليعد اضعف من الواجب قوله ضحكوا دليلنا انه امر بهذا الوجوب
قوله فانها سنة اسمك لا على الوجوب لان السنة هي الطريقة في الدين واجبة كانت او غير واجبة وهي غير
مكتوبة بل هي واجبة فالمكتوب ما يكون فرضا كفر واجبه وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مخصوصا
بكون الاضحية مكتوبة عليه ولان هذه قرينة لضاف اليها ومنها يقال يوم الاضحية فيكون واجبة فيه
كالجمعة وهذا لان الاضحية بدل على الاحتصاص واما لو حذفتها واما لو حذفتها اذا كانت
واجبة فيه لان الوجوب يفتى الى الوجوب بالنظر الى جنس المكلف لحراز ان يمتنعوا على ترك الواجب
ولا يصح الاضحية ما عدا حراز الاداء فيه فالصوم يحوز في سائر السهورة والمسيح يصوم السهر رمضان
وانما يجب على المسافر لان الاداء يختص بالساعات على المسافر استصحابها في السفر ويعتبر بعض الوقت
ولقد دفع المسئلة لانه كالمجمعة بخلاف سائر العبادات المألفة وجاز ان يكون المراد بالاداء في احدى العباد
التي هو ضد السهورة وكان معنى قوله علم من راد ان يفتى اي من هذا النسخة التي هي واجبة كقول من
اداد مسك الجماعة فليغتسل الا الحيرة لانه غير محذور اجماعا وهذا لان في الوجوب العبرة بنسخة الجماعة
ومضى في مدح في حب كانت في صدر الاسلام ولا دليل على نسخ الاضحية **قوله** الاضحية واجبة عند
ان يراد بها النسخة الاضحية على حذف المضاف كقوله تعالى الحج اشهر تعالونات اذا الافعال بوصف
بالوجوب ويكتفى لبراد حصة بها اذا الاعيان بوصف بالحج فبوصف الوجوب ايضا ومن سبب الاضحية
الراس من قبل الوقت كما مر في الحجة لانها قرينة ماله بمسعة الى الملك الاسلام اذ لا قرينة الا من المسلم
والا فامه والسائر لما بالان **قوله** وهو ظاهر الرواية والفتوى على ظاهر الرواية كذا في فتاوى فاضل خان
قوله ولا يجوز عن ثمة بناء على ان يورد السيرة منع البعوض في ساقا بمنع الزيادة كسائر ما عن الفائد
قوله ولو لم يسموا حرا فالاجور بناء على ان في القسمة معنى التملك فلم يحد ذلك محاذة عند وجود الجنس
والوزن ولا يجوز التحليل لانه في معنى الهبة وهبه المساع فيما تقسم لا يجوز **قوله** والاسرار هذه
صفته اي السبع بطريق المول **قوله** وبكره الاشارة الى السرية لما بنا اذ ادبه قوله لانه اعداه للقرية مع
غيره **قوله** وما رواه محمد بن علي ما لكان السافر في وجه الله في نفي الجوار بعد الصلوة صل غير الامام اراد به
قوله صلى الله عليه وسلم ومن خرج بعد الصلوة فقدم نسك وهو عموه يسا واليا قبل غير الامام وبان
قوله احراز استحسانا قد بدله لانه لا يحرم فاسا وذلك لان عسار حانت اهل الحاشية مع الجوار وانما
حان اهل المسجد يجوز ذلك في العبادات بوجوب الاحتياط **قوله** وصل هو حازر فاسا واستحسانا قوله
اساره الى العكس يعني لو فتح يجر ما صلى اهل الحاشية حوز فاسا واستحسانا وان لم يصل اهل المسجد والفرق

منها ما وان المستوفى الحمد المروح الى الحاشية واهل الحاشية منهم الاصول وقد صلوا ويجوز فاسا واستحسانا
ولو كانت البلد لم تكن لا تصل فيهما صلوا الحمد ما لعدم السلطان او لحله العنة فانهم يصحون
في اليوم الاول حد الزوال لان صلح ذلك الصلوة مرجوة وان كانت الصلوة اما سهوا او عدا حازر لم ينسخه
في اليوم الاول حد الزوال خرج الامام الى الصلوة من الجوار بعد الزوال في التوقيت المستوفى والصلوة
في الثاني الثالث على وجه العشاء **قوله** وبني طرزة في طمس امام يوم الاضحية وهو العاشرة في الحج والحادي عشر
والثاني عشر فدخل في رطل الفجر من يوم النحر لانه سترط عدم الصلوة على النسخة في حق اهل البصر
قوله وكور النسخ على النسخ في الثاني امام النحر اراد به ليلتان متوسطتان لا غير فلا يدخل الليلة الاولى
وهو ليلة العاشرة في الحج والليله الرابع من يوم النحر **قوله** من المصدق من الاضحية لانه يقع
واجبه وهو على ظاهر الرواية او سنة اي على غير الطاهر **قوله** كالمجمعة بعضي بعد فواتها طهر او الجامع بينهما
من حيث القضاء وجب عليه عتس غير جلس الاداء **قوله** ولا يصح الجمع الى اخره لما ذكرنا حوز به الاضحية
شيخ في بيان ما لحوز به الاضحية والاصل في هذا ان العيب الناحض مانع لقوله تعالى لا يتمموا الحج منكم
تفقون والعس من الحب مانع لان الحوزان فلما يكون من الحب المسير والسيرة لا اثر له في الجملة **قوله** والفق
الحج ومنه نهي ان يفتى الخفاء التي لا تسمى ليس لها معنى عند محمد **قوله** ويرى عنه الريح يعني اذا كان الزايب
على لرح لا يجوز لان للرح حكم الكمال **قوله** ويرى البليث يعني اذا كان الزايب البليث لا يجوز وان كان اقل من البليث
عوزنا على ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي البليث **قوله** وصل معناه قولي حرم فويل الى قولي الذي هو
القول الاول وهو الاكثر من البليث مانع ما دونه كان قريبا الى قوله اني يوسف الذي هو ان لا اكثر من البليث
اذا نعى احراز بالنسبة الى قول من قبل الرابع او البليث مانع **قوله** ولو صل او سرت الى الرضا على الموسر وح
احدهما وعلى العذر ذكرا لان الوجوب على الفقير بالسري هو ويعدد وسعد الوجوب الوجوب على
الغني باحراز السري والسري لم يوجب الاضحية واحده **قوله** ومالك الورية اي انكبا ومنهم **قوله** لانه منع
بالا لاف فلا يجوز عن غيره كالا عناق عالت **قوله** حازان بوطر غسا وهذا الذي ذكره في اضعه الغني بدون البير
اما في الاضحية المبدور وسواء كان الغني الكالفقر فليس لصاحبه ان ياكل لا ياكل الغني لان سلبها التصرف
قوله والاطعام بطرف على قول الاكل الاداء اراي الجمال البليث لان الاسر من الحديث السالمة وهو الطعام
ما لكان الغني السائل من الصلوة لغير العناء والمعتز الذي يحضر للسؤال لا سائل **قوله** كافي الصوف اي كلوا
الاصناف بصرفها وهذا لان الله يتولى رعايتها وقد جعلها للبرية فلا تصرف في حاشيتها اي منفعه صل ان يطلع
عليها ولكنه يضرع عنها بالمال الماد لم يعرف **قوله** والاصل ان يدعى اضعه بد وان امر غيره لم يصح لما روي
انه علمه الم ساق ما به بدنه فضرع عنها بد وسما اعطى الحجة علماء رضوا عنه فبحر الثاني ولان النسخ عبادة
فكان ما سرت به نفسه افضل فانه يحذر ان يوطر حوز بها كحرف وبام الحديث اما انه عاود بها ولم يجعل

في ميراثك وسبعون صنفاً قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه هذا لآل محمد خاصة لا لغيرهم المسلمين
فقال صلى الله عليه وسلم لا هلك من هلك عن عامة **قوله** وكذا إن بدل لها غيرها أي نيا إذا كان
عنا **قوله** فصار كما لو باع أصحته يعني لو باع أصحته وأسرى بمنها غيره أو بعض من الأول صدق بما
فضل على الناس ولو لم يسر حتى مضى إمام النجاشي صدق بمها كنه **قوله** ومن بدل لم يضمن غيره هذا
نصل لما قبله يعني عند شراها عن التحليل كان كل واحد منهما مسلماً لم يضمن أصحته صاحبه ومن بدل لم يضمن غيره
كان لصاحب النجاشي أن يضمن المثلف فمعه لم يضمن صدق بذلك القصد فكذلك هنا **قوله** كان الحكم ما ذكرناه إرادته
وأن ساقها وكل منهما أن يضمن صاحبه فمعه لم يضمن **مسائل الأصل** أن دم السكر سادى الأراقة كالأصحية
ودم المسكر والقان لأنها الواجب دون الصدق لهذا الحل أكله وأن يوكفه عسا ولا يضمن سفوسه إلا إذا
اعترض عند يمينه ويحب الصدق بيمينته لأن السرا حرم القول فإذا اعترض ضميرهم وحكم الجهر لا نادى بالأراقة
كدم الخلق والإحصار وجزاء الصدق بحكم الصدق لأجل أكله وأن يوكفه عسا ولا يضمن سفوسه وإن فات
لا يضمنه لا يضمن رجل ذهب لرجل ساء أو بدنه فبعضها وعينها لأصحية أو متخه أو جوا وصدرا وإحصار
أو عسها وقلدها للتطوع فلو لو أهاب أن يرجع فيها عند لي حصة وعمرهما الله وغن لي يوسف أنه ليس
أن يرجع لأنه لما جعله الله تعالى بطل ملك نفسه والملك بالمسجد والوقف وجه ظاهر الرواية أن عاب العبد حار
ما عاب الله وذات المنع رجوع الواهب كذا لو ذهب الموهوب له شيء من هذه الدماء فلو أهاب أن يرجع فيها
عندها خلافاً لابي يوسف لأن الذبح نقصان والنقصان لا يمنع الرجوع وإذا رجع لم يطل بإحصار الموهوب
حصل بالأراقة م أن كان دمه للتطوع أو للفران أو للمنفعة أو لأصحية للمزمنة شيء لأن الواجب عليه
هنا الأراقة دون الصدق وقد وجدت فلا للمزمنة شيء آخر وإن كان لجزاء الصدق ولم يطل بإحصار أو الخلق يضمن
ممنها لأن الواجب هذه الأشياء والأراقة والصدق لو سرق منه أو أحرق سار لا يضمن لأنه فاب لا يضمنه
فلم يوجد سبب الضمان يرض عليه من عطل ماله وذهب بدنه لرجل ليس له مال غيرها فنجوها الموهوب له
لشي ما ذكرنا من مات الواهب فإنه يضمن الجبة لأن هبة المريض حصة ولا وصية مع الدين والغريم بالخيار إن ساء
ضمنه القيمة ويرك المذبح عليه ويمتد القربة لحصول البراءة عن العمة ودر المذبح وإن لم يكن عليه فله القربة
أن يضمنه فمعه المثل من أرباب وأحاره القربة وإن ساء أخذ والمثل المذبح وممنه نقصان الرجوع ويضمن
الموهوب له سلمي قيمة المذبح أسرى ساء بعضها لأصحية وحسن عليه وإن كان حسمه لا لبرامه فإن صدق
بما حقه في إمام النجاشي فمعه أخرى كما هنا لأن الواجب هو الأراقة ولم يوجد والمفوق هو يضمن ماله وإن ساء حتى
خرج وقت النجاشي صدق بممنها ولو يفسد الساء حتى خرج وقت صدق بمها حقه لأن الأراقة لم تقم لم يخرج
إمامها ولم يحل الذبح إلا إذا صدق بضمنه نقصان وإن بدعها حتى جاء العام العاقل قد عمها لم يخرج الزمان لم يحول
الوجوب من الأراقة إلى الصدق **قوله** **الكراهية**

أو جال كراهية بعد لأصحية لأن عامة مسائل كل واحد منهما لم يحل من أصل ووقع بدونه الكراهية الأولى
إنه وقت لأصحية من ليا إلى الخروف في التصرف لأصحية عن الصوف حلب اللبن في إمامته غيره مقامه
كما في ذبح الكسائي وغيرها من المسائل كقصة الكراهية وفي كتاب الكراهية أيضاً كذا **قوله**
إلا أنه لم يحرمه مضافاً لخاصة إشارته أن الحكم بفساد ما كان الخطاب ما أن يضمن النجاشي حارماً
كأنه مو الصلوة وهو الإحباب وغير حارم كوا فحل الخمر وهو الذبح والترك حارماً كوا لا يضمن النفس
إلا أنه وهو المحرم أو غير حارم كوا فحل الدواب كراسي وهو الكراهية وأما لا يضمنها كذا أطلت باطلها واد
وهو المحرم والإباحة **قوله** سئل أي على من يضمن فصول اللبن متولد من اللحم فأجابه أي فمالم يحلف
ما هو المطلوب من كل واحد منهما فلا بد من ذكر هذه الزيادة وإلا لم يضمنه مضافاً لهذا الأصل إلى الخلل على قول
لي حصة رضي الله عنه وفي رواية هذا الكتاب حلف سرب لينة حلالاً ما لا بأس به وأكل المحرم حراماً مع
أن ليس الخلل بمتولد من لحمه أيضاً فلم يخل منه حكم لحمه لما أن المقصود من حريم لحمه عدم تقلد اللحم للحل
ولا يؤخذ ذلك في اللبن وكان سره مما لا بأس به كذا **قوله** وأما محر حرم في بطنه نار جهنم هكذا محفوظاً
من البعات سبب الرأى في الفاء معناه يرددها من جوار الخلل إذا اردد صوته في حجته **قوله** وعن جعفر
أنه يرد عند دهان بالمداس إيا فصفه فلم يسل وقال هنا ما الذي صلى الله عليه وسلم ثم نزل به في المقام
الأخر بعد من الله سبحانه في ما فصفه أيضاً فكره حرقه على إسه **قوله** لأنه في معناه أي لأن إلهادها من إسه
الذهب يعني السر من هنا لأن كل واحد منهما استعمال للذهب المحرم فهو استعمال أصل صوره الإلهاد
المحرم هو أن يأخذ منه الذهب والفضة ويضرب الذهب على الرأس ما إذا دخل به واحد الإهني حصة
على الرأس من اليد لا يكره **قوله** وسعه أكله أصله أن جوار الكافر في المعاملات مقبول لا حاجة لصدور
عن عقله ومن مانع من الكذب بمسائل الحاجة إلى قبوله كبره المعاملات وكونه من أهل الشهادة
في الجملة ولأنه لا يمكنه المعاملة في داراً إلا بالمعاملات ولا تقدر على المعاملة إلا بعد قبول قوله فيها
مقبول قوله صوره **قوله** ويحوز أن يسل الهدية والإذن قول الهداية أن يحل للمولى عند
ما ذونا في التحاق **قوله** لما قلنا راجع إلى قوله لأن الهدايا سمعت عادة على أيدي هؤلاء **قوله** على
على مذهبه أنه يحوز القضاء به فإن المسور في هذا المحرم كالجدة عده وهو والناسق سواء وهو الأصح
لأنه لا بد من عسار أحد شرطى الشهادة وقد سقط عسار العدد فحصر العدة **قوله** وصل فيها
أي الدانات **قوله** الحد والحرم والإمه لأن في أمور الدين حصر الحد كحصر الحر كما في رواية الإحصار وهذا
لمن نفسه ثم سجد من غيره فلا يكون هذا من باب الأول أنه على الخبر والوقف يخرج من لم يجر أهلاً للولاية
أما ما فيه الزام مستوى العبد والحر لكونه محاطاً ورأيه الدماء من الصحا به كانت مقبولة كروايه
الرجال قال صلى الله عليه وسلم أنتم باخرون لم يلى منكم من عساه رضي الله عنها كذا في المبسوط **قوله**

لما قلنا اسرار الى قوله اما البحرى مجرد طين وكان ضاحكاً الى الخلف **قوله** ومنها اي من الدلمات الخ والحرمة
 اذا لم يكن روال الملك اي يصل خبر الواحد العدل الخ والحرمة اذا لم يكن ما اخره بالحرمة مستمرا زوال
 الملك واما اذا ضمنه فلا يصلح ما الذي ضمنه فكما اذا اخبر رجل عدل وامراه للزواج بينهما ارضع
 من امراه واحده حسب لا يتصل في اسات هذه الحرمة اخبرنا حتى يسهل رجلان او رجل وامراه في الحكم لان
 سور هذه الحرمة مضمين روال الملك فلا يصلح خبر الواحد واما الاضمار بالحرمة الذي لا يضمن روال الملك
 فيلزم الاضمار بحرمة الطعام والشراب حيث يصل فيه خبره وفي ما روى القاضي خان رجل تزوج امراه فاخبر
 مسلمة بعد رجل وامراه انهما ارضعا من امراه واحده قال في الكتاب اوجب الى ان يترى بان يظنها ويعطها
 نصف المهران لم يكن دخلها ولا نصف الحرمة عندنا ما لم يسهل به رجلان او رجل وامراه ان علي قول السامعي
 سبب حرمة الرضا سبب اربعة من النساء فاما سبب احصاها لما كان حرمة الوطى بطلانها كذا في
 معلقه وان لم يظنها ولم يسهل به وسبب ذلك ان النكاح لا سبب هذه السبب فلو ان سببها اسرى بها
 وقضيه فاخبره مسلمة بعد انه دحكه الجوسكى للشكرى ان كل ما يطعم غيره لان المخبر اخره بحرمه العن وطلان
 الملك وحرمة الحنف حتى ان الله تعالى منسجرا الواحد واما بطلان الملك لا يثبت لئلا يفسد خبره وروى عن
 بطلان الملك فيسبب الحرمة مع بقا الملك بخلاف ما يعدم لان معا النكاح لا يصح مع سبب الحرمة المؤبد فاذا
 لم سبب النكاح خبر الواحد لا يثبت الحرمة واذا ثبت الحرمة مع بقاء ملك النكاح لم يثبت الحرمة الرد على ما به
قوله ليرجح حائلا الكثر البحرى فان قلت ينبغي ان يسمي ايضا احصاها للتعاضد من الحر من كافي سوا الحمار
 جمع بين البوضي والسمي لعارض لا دل عليه قلت انص حكم التوفيق في ما بالناسق الامراه السمي هذا عمل بخبر
 من رجه فكان خلافا للخص والماست التوفيق في خبره على اصل الظاهر الماء فلا حاجة الى ضم السمي اليه وصل
 هذا جوار الحكم فاما في احصاها سمي بعد الرضوخ لما قلنا وان اخبرنا بحاشية الماء ذمي او صبي لم يعمل بحرمه وبوضا
 لان ما اخبر به لا يترى فيها فمقصودا ان كان من ارباب الزام وليس لها ولا الزام **قوله** كصالح
 الجنان فان قلت كيف فاسر السنة على الواجب الواجب لو لم يترك له قوته لما ادرى به من المعصية لا يلزم
 ان لا يترك السنة بسبب ما ادرى به من المعصية لصحتها طلق نعم كذلك لان هذه سنة ورد الوعيد
 على ما ذكرها وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يحب لدعوة الحديث فكانت هذه السنة في قول الواجب من الحكم
 فيها على ما في ما است في الواجب بطريق الدلالة **قوله** ودلت اي المسئلة على الملاهي كلها حرام حتى السعني
 مضرت القضي كذا قول اي خبره صلى الله عليه وسلم لا ان اسد ما المحرم يكون قال ابن معود رضي الله عنه
 ان صوت اللهب والغناء سبب لتفريق القلب كما ثبت في النبات الماء وقال ساجنا السماع الغناء الخان
 معصية والى السامعي آذان وروى الصدور السهم في كراهية الواحدة من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال استماع الملاهي معصية والخلوس عليها فسوق والتذذ بها من الكفر انما قال ذلك على وجه التشديد

يسمع

فصل في اللبس لما ذكره من مسائل الكراهية

فصل في اللبس لما ذكره من مسائل الكراهية ذكر ما سوار على الانسان مما يحتاج اليه بالفضل
 مدم هذا انما على الاحتياج الى اللبس اسد منه الى الوطى وغيره **قوله** هذا حرامان اي هذا من جسد حرامان
 فاعلم بطريق العباد وفي غيره من جنسه بطريق الدلالة **قوله** بالملعوف بالحرر يعني ما يلي برهنا وعبر
قوله لهما الجمومات وفي ما ذكر من قوله عليه السلام في من لبس الحرير وقوله انما يلبس من خلاف له
 في الاخر وما روى عن عمر رضي الله عنه انه استقبل جيشا من العزاة رجوا عناءهم ولبسوا الحرير فلما وقع
 بصره عليهم اعرض عنهم فقالوا له ما عرضت عنا قال لا في ركي عليكم ثياب اهل النار ولا في جسد رضي الله عنه
 ما روى انه صلح جلس على من حرره وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه كان على ساطع مرفقه حرير
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه جلس على من حرره وكذا عن الحسن والاما احمد بن حنبل ان العليل من الجلبوس حال
 وهو الاعلام فكذا العليل من اللبس استعمال الحامج انه المودج لعنم الاخره فاعلم ان الاخره لا يفسد
 اعلم ان الحرام لئول سدا حرير ولحمته صوف وجوان الماء والدراسج اسم لئول سدا وحكمه ابرسم وصل
 اسم للنفقس والتوسد جعل العوب وساده قال في الصحاح وسدت السبي فتوسدا اذا جعلت راسه فان
 قلت ان الجلبوس على كرسى العضة لا يحل ولا حل افراسه وقد حل العليل منه وهو ليس الخاتم فليت ما اطلقنا
 العليل لا يكون مودجا فاذا اقبلت مقصودا في حراما كالحمر وهذا لان الحرير ليس اهل الحنة قال تعالى وبائس
 فيها حرير فوجب طلاق العليل منه وهو العلم والليل ليس به وهو الا فراسه لئول يكون مودجا اي في ذلك الكثر
 الكامل فاما العضة فلا يكون لها ساق في الدار الاخره وانما يكون معها الكراسي وكوها ما واظلفها لئول عسها
 مطلقا وغير السبي الصالح مودجا المودج بالفق والاعوذج بالضم **قوله** وقد انفقت العضة وفي ادنى
 لان استعمال العضة للرجال الصوف حتى جاز لا التحيم بالعضة ذون الذهب **قوله** وكذا عسها لها
 الوضوء اي يكره انضاد كوضع المساح المتأخر من المسلمين استعمالها هذا في عامة البلدان من ادنى
 الوضوء والحق ليرفع الادنى عن الساب حاصله ان رجل سافر من كثر كراهته ومكرهه ومن فعل ذلك
 حاجة ضرورية لم يكره وبطوره اليرج في الجلبوس الاتكاء فان فعله بكثر او غيره لم يكره وان فعله خاصة وضرورية
 فلا يكره **قوله** والدم والرسم خط المذكرة بعد الاصبغ ولانه لو كره فاما لكونه عينا وقد علق به عرض
 صحه وهو المذكور عند النسيان فلا يكون عينا **فصل في الوطى والنظر والمستحبات** اعلم ان مسائل النظر
 اربعة اقسام بطر الرجل الى المرأة وطر الرجل الى الرجل وطر المرأة الى الرجل وطر المرأة الى المرأة والقسما اول
 اربعة اقسام بطر الرجل الى وجهه ومما لو كنه الى ذوات محارمه والى الماء الغر والى الحرم المحضيه وهذه
 الاقسام مذكرة في الممن **قوله** ولا يجوز ان يطر الرجل الى الاخته الا الى حرمها وكفها لقوله تعالى
 ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها قال علي ابن عباس رضي الله عنهما ما ظهر منها الكحل والحاتم اي موضعها وهو
 الوجه والكف وكذا الرسة المذكرة ان يكون موضعها اطلاقا لا اسم الحال على الخلفها وانما قد يقول على ابن عباس

موضع

لان عاصمه رضي الله عنها قول المراد من قوله ما ظهر احدى عصبها ولا نها يحتاج الى ابداء وجهها
 في المعاملة مع الرجال والى ابداء كفها في الاخذ والاعطاء ومواضع الضرورة مستثناة عن قواعد
 السريع وعن لبي يوسف رحمه الله انه ساج النظر الى ذراعها ايضا لانها في الحرم والطهر وغسل السبب
 مضطر الى ابداء ذراعها وهذا اذا لم يكن النظر عن سهوه فان كان يعلم انه ان استبهم لم يحل النظر الى شيء
 منها لقوله صلى الله عليه وسلم من نظر الى محاسن الحديث محاسن جمع الحسن على غير قياس **قوله**
 فاذا خاف السهوه لم ينظر من غير حاحه محررا عن الحرم لقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا يبيع
 المظن النظر فان الاول كذا الساسه عليك يعني لو كانت الساسه عن سهوه **قوله** او كان كبره انه
 ذلك الى الاستبراء احتياطا **قوله** للحاحه الى احاء حقوق الناس بالعضاء واداء السنهاده والضرورة
 مع المخطوبات **قوله** وان علم ان نسبه للماروي لم يبرح صلى الله عليه وسلم قال المغيرة اذا اردت
 ان تنزوح امرأه ابصرها فانه اخرى ان يودم بدينكم وعن محمد بن سلمه رحمه الله انه قال سمعت رسول الله
 يقول اذا التقى الله خطبتا امرأه في ذلك حل حل لم ينظر اليها ولا يقصود ما فامة السنه الاضواء السباق
 صحتها هو المقصود لا ما تكون بها **قوله** لان نظرا الحنسل الحنسل حلف الا يرى لمرأه تخسل المرأه
 بعد موتها دون الرجل فان لم يجدوا امرأه تدرك المرأه ولم يقدروا على امرأه تعلم ذلك فافوا ان يترك
 او يصحبها بلاء او وجع لا يتحمل الا بالناس يسير منها كل شيء سوى موضع المرض يم يدرك او يجلد بعض
 بصور ما استطاع الا عن ذلك الموضع لان نظرا الحنسل الى غير الحنسل غلط وكان المعصية بحق الضرورة
 وذلك بحقوق الهلاك عليها وعبد ذلك لا ساج الا بعد ما يرفع به الضرورة وضار لم ينظر الحافطة اي
 حمانه النساء والخنا الى ختان الرجال في ذلك لما كان الرجل مطر من مجاربه الى مواضع الرينة
 سفي لم ينظر الى طهرها ايضا لان طهرها موضع الغراميل كافي مواضع الرينة قلت منظر الى الغراميل ولكن
 لا ينظر الى طهرها بدون حائل خلافا لساير اللواحي لان امر الغراميل على خلاف ساير الحائل لان الغراميل لا يفتح
 الا فوق اللباس ومحوز النظر الى السوب الواقع على الطهر والمظن للاحتياط فضلا عن هؤلاء الا اذا كان نصف
 لرفعه محسنا لا يحل النظر اليه فلا يحل النظر الى الغراميل الواقع عليه **قوله** لوجود المعصية فيهما
 الضرورة وفلم الرغبة **قوله** فيه اي المحرم وهذا اساره الى ما ذكر بقوله فلو حرم النظر الى هذه
 المواضع ادى الى الحرج وكذا فعل الرغبة والسهوة للحرمه المؤبد **قوله** لا يسافر المرأه فوق
 لباسها ويحكمه فوقه مناصلة فان حرمه المسافر بانه في ثيابه انما ايضا كما في قوله تعالى فان كنتم
 فوق اثنتين فليكن ثلثا ما ترك **قوله** وفي المحارم محرم الحاجة اعسر نفس الحاجة لا الضرورة **قوله**
 والاسنان من ذلك اي مواضع التي محوز النظر اليها **قوله** الخصي مثله تعالى حصاه اي برع حقيقته
قوله وكذا المحنت في الردى من الافعال الردى وهو ان يكتن غير من نفسه احترازا عن المحنت

مظن

ما

امر

الذي في اعضائه لمن في لسانه بكسرة باصل الحلقه ولا سبرك النساء **قوله** ويؤخذ حكم كتاب الله تعالى
 وهو قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم **قوله** والطفل الصغير مستثنى من الغض وهو قوله تعالى
 قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم الى قوله او الطفل الذي لم يظهر واعلى عورتا النساء **قوله** والمراد
 بالنظر الى بصره تعالى وما ملكك انما انتم في الاماء دون الغلمان فكان الغلمان مخاطبين بقوله تعالى قل
 للمؤمنين يغضوا من ابصارهم فذلك لم يجر للمباين ان سطر الى سدره فان قلت لا يصح حمل ما ملكك انما انتم على
 الاماء لوجهين احدهما ان لباحه نظرا لاما الى سدره من اسفله قوله تعالى تلك الاماء او نساها من
 هم لوجهين هذه الاماء على الاماء بلزم تكرار محض الثاني ان الامام لو لم يكن مراده من قوله تعالى ونساها من
 وجب ان لا يكون مراده من قوله او ما ملكك انما انتم ايضا وذلك ان نسا الحكم انما يكون في موضع الاشكال
 لا يسكن لاحد ان الامام ان ينظر من لا يملك الاحسان المملك ان لم يزد توسعه من غير ان لا يزد بصفا ملت
 اما الوجه الاول فلما ليس كذلك فان المراد من قوله تعالى ونساها من الجرام المسلمات لانه ليس للمؤمن ان يحد من
 يرى سبركه او كياسه كذا عن ابن عباس رضي الله عنه والظاهر انه عن نساء من صحبه من الجرام والنساء
 كلهن سواء في حل محضهن الى قوله والمراد من الاماء ما ملكك انما انتم الاماء قال سعيد بن المسيب وسعيد بن الجهم
 رضي الله عنهما لا يحرم سبره النور فاربها في الاماء دون المذكور والموضع موضع اشكال لان حاله
 الاماء تعبر حال الرجال حتى يسافر غير محرم فانسك ان ساج لها الكسيف بن يرى امتهام ولم يزل هذا
 الاشكال بقوله او نساها من لان طلق هذا اللفظ سنا والحرار دون الاماء **فصل في الاستبراء**
وعين اخرا الاستبراء عن مطلق الوطى لان الاستبراء احراز عن طي سدا فالمعتمد بمنزلة المركب المطلق
 بمنزلة المفرد والمركب مخرج عن المفرد **قوله** والاصل فيه الى اخره اعلم ان الحديث وان ورد في المسسه
 لكن السند جرد الملك المدان الموحود في المنصوص عليه وهذا لان الاستبراء حقيقة التعريف
 عن براءه الرحم كيدلا على ماؤه ماء الغيرة ذلول وطهر باقل يسر عرف براءه رحمها فحات بولد فلا يدري
 انه منه او من غيره فوجب التعريف عن براءه الوهم فخصانه للمساء عن الاختلاط والانسابة عن الاستلا
 والولد عن الهلاك لانه عند الانسباء لا يدعى الولد فيه ملك لعدم من يقوم له ربه وسرطه نوهم شغل
 الرحم وصفة السبغ لان الصبغة انما يحث على المسير على ابساع كما قال مالك رحمه الله لان العلة المحسنة اراده
 لعدم ملك الخمر في المحل وانما يحث على المسير على ابساع كما قال مالك رحمه الله لان العلة المحسنة اراده
 الوطى فانه اذا اراد الوطى والاعلى لا في محل فارغ يحث على التعريف عن براءه الرحم كيدلا على ماؤه
 زرع غيره والمسير هو الذي يرددون السابح يحث عليه غير ان لاداه الوطى لا يوقف عليه فاقم الملك
 مقام اراده الوطى وهذا انما يحث على الملك البداد بالملك مطلق الفعل بالمدعى على الوطى وادراكه علمه سبرا
 او سجد الحكم الى سبرا ساب الملك كالمسرا وغيره **قوله** وكذا يحث على المشير من مال الصبي بان عبا ابوه

او من امراه او مملوك او محرلا ليه وطها با المحرمه او رضاع او اسراها وهي بكر لوجود العله الموجبه
والسرط وعن لي يوسف رحمه الله انه اذا سقى فراخ وجهها ماء الباع فليس عليه الاستبراء لانه
لتبني فراخ الرحم وهو حاصل في هذه الصور كما في المطلعه قبل الدخول الى العده ولنا ان هذه حكمه
الاستبراء والحكم متعلق بالعله لا بالحكمه ليعطونها مسرا للامر على الناس فان قلت لا بد من يوم السفل
قلت يوم السفل انما اذا المعاصر التوهم سواء كان من المالك ومن غيره وكذا في البكر التوهم بان
لان السفل تصور بدون زوال العده ولا احتراء بالحضه التي اسبرها في بانها لان الواجب
عليه الحضه التي اسبرها في اسائها لان الواجب عليه الحضه وهي اسم للكامله وعن لي يوسف
كما ظهرت مره هذه الحضه فله ان يطأها ليس فراخ الرحم ولا بالحضه التي طأها بعد السفل وغيره
من اسباب الملك قبل الفسخ خلافا لابي يوسف له ان سقى فراخ وجهها حصل حصه وحدث بدل الباع
كما حصل حصه بوجد في يد المشرى لانا انما وجدت قبل علمها اذ هي حصل الملك والبدل فلا يعتبر
ولا بالولاده الحاصله بعدها قبل الفسخ لانا بالحضه التي توجد قبل الاجان في سقى الفصول ان
كانت في يد المشرى الحاصل قبل الفسخ السرى قبل السرى بها شرعا وصحها وبجها امه للمشرى
فيها سققت فملك الباقي بوجه من الوجوه لان حدوث ملك الحبل بسبب ملك الرقبه فيكون بعد ملكه
جميع رقبها وملك بعض الرقبه بمنزله بعض العله وسوت الحكم عند تمام العله فصوره **قول**
لو اسراها من رجل لا يحل له وطها ما اذا اسرى جارية من باع ورعا من اسره الذي اسمح بها
او اسراها من باع كانت الحريم احصا له من الرضاع **قول** لانعدام السبب وما استحدث
الملك البدل لانقال هذا استدلال بعدم الحكم لعدم العله وهو فاسد لما عرفت في الاصول لان السبب معان
فقدار الحكم عليه وجودا وعدما وانما فسد الاستدلال بحسن فساد حكمه ليعطى محرمه الله في ولد الغصب
قول ولها طاهر كسره مثل ما اذا كانت امه عمجرت وردت في الرق لا يلزم الاستبراء وكذا لو باع
جارية على انه الحمار لمسا نام وسلم الى المسلم لم يسترد لها من المشرى قبل الوطى وان اسردها بعد
الوطى لم يزمه الاستبراء وهذا الذي كرم في الامايق فما اذا اصب ولم يخرج من دار الاسلام اما لو دخلت
دار الحرب ثم اخرجت الى دار الاسلام لخصمه او سري واخذها المولى قال ابو حنيفة رضي الله عنه انما
عليه الاستبراء خلافا لصاحبه كذا في ماوى باضي خان **قول** واذا اسره حوثا لاستبراء وحرم
الوطى حرم الدواغى لا يقضاه الله وهذا عندنا وقال بعض الفقهاء لا يحرم لان النص ورد في الوطى
وهو معلول بحوف الخلط ماء غيره وسقى رزق غيره بانه وذلك عدم في الدواغى فلم يستدل بالحرم
الله لان الدواغى اعلم في المسئيه وهو المنصور من الاصل في الباب هذه فترعه فاسحا الى عاقله الفروع
احله ولنا ان الدواغى معني الوطى فوجب الحاقها به كما في الطهارة وهذا لان الوطى باعزم لاحتمال

الوقوع في غير الملك ان يكون قد حلت من المالك الاول محمد بن نصر مضافا رزق غيره/ انه سري انه وطى
ام ولد غيره وهذا المعنى الدواغى موجود لانها ان كانت حاملا من المالك فادعى الولد فصارت
ام ولده فظهر ان الدواغى حصلت في ملك غيره وذلك حرام **قول** فوضع لما روي ان العده
بعضى موضع الحبل فلان بعضى بها مده الاستبراء **قول** وفي رواية الاستبراء يعني لو كان الحريم
لا يختص من صعب او كسر فاستبراء اوها سبها لان السبها مقام الحيض في العده فكذا في الاستبراء واذا
حاضت في اسائه بطل الاستبراء بالانام لان القدرة على الاصل من حصول المقصود بالمدسطل حكم البدل
كالعده بالاستبراء اذا حاضت وان دفع حاضها بان صارت محرمه الطهر وهي محرمه من كذا حتى
اذا اسبل بها ليست على ملق وقع عليها ليس فيه بعد رزق طاهر لرواه الا ان ساقنا فالواحد في كسر
اوليه اسبره وكان عهد يقول سبها اربعة اسبره وعشره انما اعسار اما كرمه العده وهي عهد الوفاء
في الحريم رجوع وقال سبها سبها من خمسة انام والفتوى عليه لانه متى صلت هذه المدة للعرفه سفل
توهم بالنكاح في الاما فلان يصلح للعرفه من سفل توهم ملك المهر وهو دونه اولى عن رزق حرمه الله سبها
حولن وهو رواه عن لي حنيفة رضي الله عنه لانه اكرمه سقى الولد في البطن وسفل سبها سبها سبها
مده الجماع النساء عاده وعن لي يوسف رضي الله عنه انه دوره مله اسبره **قول** ولا مانع من الاصل في سقاط
الاسبراء عند لي يوسف رضي الله عنه لانه مسج من الترام حكم محاضه ان لا يمكن من الوفاء به اذ الزمه وافر
محرمه الله بكونه ان الفراق من الاحكام السريعه ليس اخلاق المؤمن فكره له النساء سبب الفراق
وهو ظاهر السفحه وقد مرت والمأخوذ قول لي يوسف رضي الله عنه فيما اذا علم ان النافع لم يبق
في طهرها ذلك وقول محمد فيما اذا فرما **قول** ولا سطر الى فرجا سبهوه حتى تكفينا وعلى ان الحريم قبل
الكفر انما نسبت للمسيه بالانام فانما سفل على الوجه الذي نسبت في الامم بمسفل والمسح حرام في الام
فكذا في من سبها بالانام لان الاصل حرم الدواغى عند حرمه الوطى لانها بعضى الله وسبب الحرام حرام كما
في الاعتكاف الاحرام بخلاف حاله الحضه والصوم حس لا يحرم الدواغى فيها لانها هذا الاصل فيها
انفرد معد ووي انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل بعض نساكه وهو صائم وبعاثق بساؤه وهو حاض
فالت ام سلمه كبت في فراش النبي صلى الله عليه وسلم فحضت فاسللت من الفراش فقال المالك انفسيت
قلت نعم قال اني روي في حدودي الى مصبحك ففعلت ففان في طول الليل ولان الحضه سكر في كل سهر
ومدسخلت ثمرها والصوم فرضه محرمه سبها ونفله عند الفراق المحرم الدواغى هنا بعضى الى
الحرج لانهم يخرجون من المساجع عن الدواغى اما الطهارة فانه يكون في وقت وكذا الاحرام يكون في وقت
حاض وكذا الاعتكاف فلو حرمت الدواغى لم يقعوا في الحرج **قول** وروى ايمان احسان فيعبد بها بسبهوه
فانه عامج واحد منها قد يقول فلهما لانه اذا لم يعلمها اصلا كان له ان يعلم بطاقتها ساء سواء

اسرارها معا وعلى النعابة ان يصل احد منها كان له ان يطاها المعصية ون الاخرى اما اذا قلها فانما كان
 ما ذكر في المتن صدق قوله سبحانه لا يسئلها اذالم يكن عيسى به صارا كان لم يسئلها اصلا **قوله** حتى ملك
 فرج الاخرى غيره ملكا ونكاح او عتقا والاصل الجمع بين الاخيرين يجوز وطبا وعدا لاطلاق قوله حال
 وان نحو ما بين الاخيرين لا ما قد سلف والمراد به الجمع بينهما بعدا او وطبا لانه معطوف على قوله حال
 حرمت عليكم امهاتكم والمراد بحرم العتق والوطى بالاجماع والمعطوف سائر المعطوف عليه في خبره يجب
 ان يكون المراد من المعطوف هذا عتقا لقصة العطف وعن علي كرم الله وجهه سئل عن حرم الجمع بين الاخيرين
 وطبا فقال عليه السلام انه اي قوله تعالى ما ملكت ايمانهم وحرمتها الله اي قوله وان نحو ما بين الاخيرين
 اولى **قوله** وكل امرئ الى اخوز الجمع بينهما كان كانت احدهما عمدا الاخرى وخالها ما بين الاخيرين
 فيما ذكرنا **قوله** قال ابو يوسف رحمه الله بالنفس والمعاينة لان النبي صلى الله عليه وسلم عانق
 حفصا احسن قدم من الجلوس وقبل ما بين عنقه وذلك عند فتح خضر فقال النبي صلى الله عليه وسلم يقولون
 ذلك كان لا عراب يقولون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم ولاى حسنة ومحمد رحمه الله حديثنا قال فلما
 ما رسول الله صلى الله عليه وسلم عانق بعضنا البعض فقال لا فعلنا الصالح بعضنا بعضا
 قال نعم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن المكامعة وهي المضاجعة والمعاينة وعن المكامعة وهي
 التسل وما رواه عن علي بن ابي طالب التجرى والسجود المنصور الماتريدي رحمه الله وفق بين الاحاديث فقال المكره
 ما كان على وجه السهوة فاما على وجه البر والكرامة فجاز وانما الخلاف كما اذا لم يكن عليها غمرا زارا ما اذا
 كان عليه قميص جبه فلا بأس به بالاجماع وما هو الصحيح وخص بعض المتأخرين بتسل يد العالم او المتورع
 على سبيل التبرك وعن سعدان فقال بتسل يد العالم سنة وتسل يد غي لا يخصص فيه وما يقولون بتسل
 الارض يد يد العالم غرام والباعل الراضى به ايمان لانه نسبة عبادة الوتر وذكر الصدق السجدة لانه لا كفر
 بهذا السجود لانه يريد به التخمير دون العبادة وقال سمس الامم السجدة حرم الله السجود لغير الله
 على وجه المعظم **قوله** ولما من المصاحفة للحدوث المذكور في المتن لانها سنة قديمة متواترة وقال
 صلى الله عليه وسلم ما من مسلم من طيعان وبصافى ان لا يغفر له ما قبله من سيئاته وانما العمام لتعظم الغفر
 وعن السجدة الى الناس الحكم انه اذا دخل عليه اخ من الاعضاء يقوم له ويعظم ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم
 فعليه ذلك فقال لراى الاعضاء وسويعون من المعظم فلوركن تعظمهم لتضرروا ولا يطهر الفقراء
 وطلبة العلم مني ذلك انما يطهر مني جوار السلام والكلم معهم في العلم ونحوه فلا يضر وون ترك العمام
 كذا في جامع تلامها بالمحمولي رحمه الله **فصل في البيع** اخو السبع عن فضل الاكل الشرب اللبس الخ
 ان اربك الانحال متصل بهذا الانسان وهذا لان ما كان الكرا ايضا كان احق بالعدم من غيره **قوله** وكبر
 مع العذرة وهي جمع الادعي قال السافعي رحمه الله لا يجوز مع السرقة ايضا لانها نجس العاني فلم يكن الا لم يحرم

لا بأس به

كالعذرة وجلد المسته قبل الدبح ولما انه مال في حوز سعة وهذا لان المال ما ينفق به ويحول المسلمون
 السرقة من اسفحوا به فانهم يلقون في الاراضي لا يسكنوا الدبح مرغبر بكر من احد من السلف على العذرة
 لان العادة في الاستفاعة ما لم توجد وما ينفق بها في الحلو طهر برما د اوبراب عالم عليها بالعامها في الاراضي
 والمخلوط به مال بمقوم حوز سعة والاستفاعة به في الصحيح وعن علي بن الحسين رضي الله عنه انه لا بأس بالاستفاعة
 بالخذن الخالص **قوله** قول الواحد في المعاملات مقبول على اي وصف كان اي لركان فاستقا وكافرا
 او عبد الما راى في مسلة من رسل احمر الى نحو سنا **قوله** وان كان الكبر راءه انه كاذب لا يسع له ان يحرض
 سعي من ذلك لان الكبر الذي بهام مقام المتقين قال صلى الله عليه وسلم لو انصه من محد ضحك يدك على صدرك
 واستفت فلنك فاحك صدرك فدرعه وان اسأل الناس به **قوله** وكذا اذا لم يعلم بها الغلمان ولعن اجبره
 صاحب البدا بها لغلمان وانه وكله سبحانه او وهبها له او استرها منه لان اقراره للملك للخبر حجة في حق
 المقوسر عا فهدا في حق الناس مع غيره ما لو علم بملك لغيره ان غاسه في يده فان كان المجترقة صدقة فها
 احمره وكذا ان كان غير رقة والكبر راءه انه صادق فيه صدقة ايضا وان كان الكبر راءه انه كاذب
 لم يسل ذلك منه وان لم يحمره صاحب المدسي لكان غرورها الاول لم يسرها وان كان خ والبد فاستقا لان البد
 دليل الملك سرعا والناسق والعدول هذا سواء حتى دامارعه غيره فالقول لا يجعل لمنزاه في يده ان يسهله
 بالملك ولا يحمره بالكر الراي عند وجود الدليل الظاهر كما لا عبرة بالقاس عند وجود النص لان يكون مسله
 لا يملك صلح ذلك لم يسلح سحره ان سهره عنه ولا يسره به وذلك كبره راءها في يد فقير لا يملك سنا او راى
 كمانا في يد جاهل لم يكن امانه من اهل ذلك مضر كل احدا نه سارق لذلك العن فكان السهر عن شرابه
 افضل ومع ذلك لو اسرها لرجل لم يسلح سحره من ذلك لانه اعمد لئلا سرعا وان كان الذي ما به ما عدا اوانه
 لم يسع له السرير بها حتى تساله لانه عالم انها لغره والمد في حق المملوك ليس بطلون للتضرر لوجود الرق المنافي بذلك
 ما لم يوجد الاذن فان اخبره ان مولاه اذ له وهو ينفق ولا بأس بالسرقة منه وان كان غير رقة فان كان الكبر راءه
 انه صادق فيما قال صدقة وان كان الكبر راءه انه كاذب لم يكن راى سررها لان العا حرض عن التضرر ظاهر
 فلا يكون له ان يضره منه مخدر خمره ما لم يبرح حان الصدقة فيه يوجب ذلك لم يوجد وهذا كان سمحا الامام
 سمس الامم الخواوي رحمه الله يقول الصبي اذا الى ما لا يعلو سرقة منه واحمر ان امرائه بذلك ان طلب
 الصابون ونحوه فلا بأس بتسعه منه وان طلب الرينة ما مأكله الصبيان عادة فتغني لا تسعه منه لان
 الظاهر انه كاذب فيما يقوله ويدطر على يلو سرقة منه يبردان سرقة بها حجة نفسه **قوله** ولو اسرها اجبرها
 نعه الى قوله فلا بأس بالخدم بروج وهذا في الاحار واما في السهارة فلا يصح وان كان الساهدا من حب
 لا يرضى العا في اخبر لانه قضاء على الغائب لو كان الزوج حاضرا يسل السهارة وان لم يوجد دعوى الزنا
 بطريق الحسنة **قوله** بخلاف ما اذا كانت المنكوبة صغيرة فاحبر الزوج انها ارضعت من امه او اخنه

حسب قول الواحد فيه لأن العاطف طاري لا بد من إحداهما فلم يثبت المسارع فالحاصل بالعدل
خير الواحد في موضع المنفعة لما حثنا إلى الالتزام وفصلنا في موضع المسألة لعدم **قول** ما عدم إرادته
قوله لو قالت حاربه كتب حاربه لفلان فاعني وقال لفلان له رجل ظمفني فوجي انقصت عدتي فلا بأس
بأن يزوجها لأن العاطف طاري **قول** وكرو الاحتكاك إلى آخره اعلم أن الكلام في الاحتكاك في خمسة مواضع الأول
في نفسه لغيره وهو امتثال من حكر أي حبس على كسر الشئ أي حبسه فاحتكاك الطعام حبسه من ريبها الغلاء
والناس في شأن محل الاحتكاك حرام وهو الخطه والشعر والسرى وما هو من قول لا بأس في الدواب السالفة لنفسه
الاحتكاك فاشترطه الرجل من ماله المسلم من حبسه عنهم فهو حرام لأن ما احتكره المسلم من ماله حرام فإذا
أراد واحد أن يحبس ماله فقد قصد إبطال حق العامة فممنوع منه فاما ما حله من أرضه وحبسه لآمن به والرابع
ما في الملة وقد قالوا إذا حقوا الاحتكاك ما لم يمتدوا المسارع من السبع أو كبر لأن لا يمتد لأضرار ووجدوا
بحر ما لم يمتد لأن التضرع عند أطهار الحثانته وذلك بعد المدة الكسرة واحتلفوا في تلك المدة على ما ذكر في المتن
والحاصل من هذا السبع ولا يجوز التسحر على ما عي والسادس في شأن الحقوق المتعلقة به فلهذا قال مشايخنا
أن العاضد أرفح الله هذا الأمر بالاحتكاك سبع ما فضل من ماله وقوت أهله **قول** كراهية الاحتكاك قوله صلح
الجانب موقوف المحتكر ملعون قول صلى الله عليه وسلم حكر على الناس الطعام زمانه الله الحرام والافلاس في رواية حكر
الطعام أربعين يوما يطلب الخط فلهذا لعنه الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا
فالهدف النفل العدل النقص لأن حق العامة يتعلق ما حله إلى المصير فالمحتكر يريد إبطال حقه ومضيق
الامر عليهم فيكون إذا كان يضربهم بأن كان البلد صغيرا حلالا ما إذا لم يضر كان البلد كبيرا لأنه حبس ملكه
ولم يضر غيره وكذا البيع على هذا الفصل وصوره السلق أن يخرج من البلد إلى العاقلة التي جاءت
بالطعام وأسراها خارج البلد وهو يريد حبسها ويمنع عن غيرها ولم يضر حتى يدخل العاقلة البلد
والأصل في كراهية حبسها صلى الله عليه وسلم عن يلقى الجلب وعن يلقى الركان فالواحد الخ المملوك
المسلم يسحر البلد على الكفار فإن لم يضر في مكره في الوجهين أي في الأضرار وعدم الأضرار لأنه عدوهم
بما احتكاك المنه في الأسنا التي هي موت الناس والهائم كالبر والشعر والحبس والسر والحبس قول
لبي حنفية ومحمد رضي الله عنهما وعلمه القوي قال أبو يوسف كل ما أضره العامة حبسه فهو احتكاك وإن كان
ذهبا أو فضة أو ثوبا فاعبر الضرر بما هو صدد لم يكن معهودا وبما أضره الضرر المعهود الغالب المدة
إذا قصرت لتكون احتكاك الخدم الضرر وإن طالب يكون احتكاك أسكرها لوجود الضرر والعاصل أن يكون
يوما للحدث وصل السهر لأنه كسر أجل ما دونه فليس عاجل الماعرف الإيمان والسلام **قول** ومن المدة
للعقوبة لأن الحثانته لا تظهر عند هلول المدة فلا يحاوي إذا امتدت المدة ظهرت الحثانته معاونة في حكم
الأيام فلا يشترط الإمتداد فسام وإن قلت المدة لمحقق الضرر **قول** ولا ينبغي للسلطان أن يسخر على الناس

لغيره صلى الله عليه وسلم لا يسخر والحدث وروى أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسخر
ما رسول الله قال بل ادعوا لغيره يسخر يا رسول الله فقال بل الله يحضر ويرفع لا رجوان في الله لو ليس لأحد
مكم عدي مظلمة ولا أن المرحف البائع فالبه بغيره ولا ينبغي للأمام أن يسخر من حقه إلا إذا أعلن دفع الضرر
العامة بأن يسخر فبما علمه جرمهم وهو سرى عشرين ممنوع منه دفع الضرر عن المسلمين وقال مالك رحمه الله
لمنم التسحر عام الغلاء بنظر الحامه وإذا رفع إلى القاضي هذا الأمر بما احتكر يسخر ما فضل عن ماله وقوت
أهله على أسرار السبعة في توليه وقوت أهله وينهاه عن الاحتكاك ويرجعه عنه فإن رفع الله سره أخرى
وهو مصر على عادته وعطه وهدره فإن رفع سره أخرى حبسه وعززه على ما يرى حتى يسخر عن سؤ عمله
لأنه أدرك ما لا على للسبب عدم قدره وعززه **قول** لأنه لا يرى الاحتكاك في الجور في إبطال حقه بوجع حجر
عليه وكذا عند ما لا أنه حكر على مجهول من فلا يصح إلا أن يكون باعناهم **قول** وكرو مع السلاح في أيام الفقه
من يعرفه من أهل الفقه لكونه سببا إلى الفقه وبعبارة لها والفقه باعه لعنه الله من يقطر
قول لا بأس ببيع العصاة من يعلم أنه يحذره خيرا لأنه يصلح لا يورث في مضاف الفساد إلى إحصان وهو
بحسب للسبب إلى الفساد وإنما يكون بحد بغيره خلاف مع السلاح في أيام الفقه لأن عسبه إلى السر بل لا يحرم
قول لأنه إغائه على المعصية وروى أن يقال تغاوتوا على البر والتقوى لا تغاوتوا على الأثم والخذلان
قول وروى عن الزهري أنه نبط للآجر عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا يكره وعلى هذا الخلاف الاستلزام
من مسلم دانه أو سفسه لسفل علمها غملا واستاجر له على له حارر لها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعنه
في الخمر عشرة أو عده منها حراما ولا يبيع حنفية رضي الله عنه أن يبيع فلهذا ليس حصه وليس سبب لبلد أو المصصة
عصل من حد مغل على عمار ولعل يشرب خمر من الحمل لأن الشرب يوجد من الحمل لا الحمل من الشرب
الشرب لأن الحمل يوجد للأزواج وللصبي في الحمل فليس يمكن المعصية من لوازم الحمل بل المعصية عصل
بأفساد الناعل فلم يوجب كراهية الحمل فصار كالأستاجر لعصر العنب أو لقطع **قول** ولا بأس
ببيع شوت مكره وهذا بالإجماع لأنها على من يراها الأثرى حر مني على أرض الوصف جازعه هذا كذلك
وكرو مع أرضها عند أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما وهو أحد الروايتين عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأن
المراضي لا يراها الظهور الإحصان من سر عايم وقوله صلى الله عليه وسلم وهل ير كل الناعل من بيع دليل على
أن عمار مكره في عرضه المملوك والمملوك قد عارف الناس مع الأراضي الدورية مكره غير مكره منكر ولا يبي حنفية
ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يبيد تعالى حرم مكره حرام مع زاعها وكل منها وروى عن عمر رضي الله عنه أنه صلى
قال ليك مساح لا بأس ببيعها ولا تجزئوها ولا يوضح الحرم وفع المثل صلوات الله عليه **قول** ووضع عبد
المعال جرمه ما عني المسلم بغيره جرمه عاف لروكان في يده مملوك وتصرف في حاحه لكن حاحه إلى المعاملة مع
المعال ليس من غيرهما كافي سرى السوابد المله والكبريت ليس له فلم يحر حتى يسرى بها ما سبحت له من الحاجة

كل ساعة يعطى الدرهم فقال لان ما اخذتموه ما يحتاج اليه مما ذكرنا بحسبه حرا حق سبوا في ما عاين
الدرهم وهذا الفعل منه مكره لان حاصل هذا الفعل اجح الى لكونه مكره فانه خسر بعه وهو مكره
وانما ذكر لان ما وضع الدرهم عنده لهذا المقصود كان هو مكره اياه درهم لوجوده على الدرهم
وانتداه ما عاينه في الحال مع سرطان باخذه منه ما ساء حاله في الرمان الثاني وهو غير العرف كان
المقرض فيه ربع مكره **مسائل مفرقة** قالوا في زنا ما لا يد للعجم من لاله فماله ليعسر حفظ الاي
لنقط حفظ الاغراب فكما حسن **قول** وقد ذكرناه اي كيان الصلوة **قول** وقال السافعي رحمه
مكره اذ كان في المسجد الحرام لقوله تعالى انما المشركون نجس فكيف يكونوا المستجير الحرام بجزع عليهم هذا ولا كفارة
مخاطبون بالحرمات ولان الكافر لا يخلو عن الحاشية فوجب بزه المساجد عنه وعندنا مكره ان كان في كل
مسجد لعموم العلة وهي النجاسة لان المساجد من عن النجاسة ولنا ما روي في ما سبنا من دخل مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال كفره وانزل في مسجد في مسجد وبهم كفارة وضرب لهم خمرة فعالت
الصحة به هم قوم اخاف من حال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على الارض ما خافهم شي انما النجاسة على
انفسهم وهذا لان النجاسة في اعيانهم فلا ينفى الي مسجد والاه محمول على منعم لئلا يظنوها
طاعة عن اهل او مسئولين على اهل الاسلام مستعملين حسب الدين والاعمال لعنان المسجد لان
فصل الصلوات والولاية والاسعلاء لهم ولم ينفى ذلك بعد الفصح **قول** وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم
عاد يهود ما مرض جواره فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه قوموا بنا نفود حارنا اليهودي فعاده
وحدث عن راسه وقال له قل لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فظفر المريض الى ابيه فقال له ابوه
احبه فاحابه واسمها ان لا الله وان محمدا رسول الله ثم مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي
اعد لي نسمة من النار ولان العيادة سرعت بر او موافقه ولا بأس بها اهل الكتاب قال لا ينهاكم الله
عن الذين لم يقاتلوكم في الدين لانه مكره ان يبداء الكافر بالسلام ولا يكره رد الجواب ولكن لا يرد على قوله
وعليكم وان كان للمسلم حاجة اليه فلا بأس بالسلام عليه **قول** ومكره ان يقول الرجل في دعائه ساكنك
معتقد الحزم من عرشك للمسلمة عماران هذه ومعتد العز ولا سلك كراهة النانية لانه من القعود وهو
الممكن على العرس وهو قول الجسمة وهو قول اطلق كذا الاولي مكره لانه يوهم بخلق العدم لم يزل موصوفه ولا
نزال موصوفه **قول** وحد الا على اي عظمك الاعلى **قول** ومكره اللعب بالسطح والنفذ والاربعه عشر
وكل له لانه ان قام بها فهو حرام بالاجماع لانه مبسر وهو اسم لكل قار وقد قال الله تعالى انما الخمر والميتسر
الافنة ونوارت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمها والجماع المسلمين ان جلا عن القمار
فمحرمان ايضا لانه عيب وقد قال تعالى انما خلقناكم عبثا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كل لعب
ابله دم باطل الحديث وابعاح السافعي رحمه الله السطح لان لم يسجد الحاله بذلكه الافهام قال سبيل ان

محمد الصلواتي رسول الله اذا سلمت اليه من الحسنات والصلوة من النسيان
والنسيان من الهدايا في فوارب من الخلال ولنا الحديث المذكور في المتن وراس عمر رضي الله عنه
يقوم بلعنون بالسطح فلم يسلم عليهم وقال ما هذه النمازل التي اسم لها عاكفون ولانه لعب يصعد
صاحبه عن الجمع والجماعات وذكر الله عالمها يكون ملووها واما مسجده فمحلوه بالعبث والتعبث
للعالب في الحرم الا ترى الى قوله تعالى والمهم الكبر من يفرها فاعبر الغالب التحريم وهل راس صاحب
سطح يصلي فضلا عن الجماعة وان صلى عليه متعلق به فلي باصداعانه الشيطان على الاسلام والسلم
م ان قام بالسطح سقطت عدالة وردت بهادته وان لم يمارسه فكان مياولا فنه فلتت بهادته
ونعت عدالة ولم يراو حنف رضي الله عنه بالسلام عليهم باساستعلمهم عامهم فمكره ان يوسف
ومحمد رحمه الله عمرهم حث عن ربه التسليم وروي لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يقوم بلعنون بالسطح
فلم يسلم عليهم فمكره في ذلك وقال كيف اسلم على قوم يلعنون على الاصنام وروي انه ضرب ذلك على رؤسهم
قول لعنط لا ابره اعلم لقوله لا ابره ليس لسطح لانه في حق هذا الحكم لانه لما كان يلعن محضاً كان محض
معناه في صحاب الاصابه من كل وجه احق **قول** ونوع اخر ما كان من ضرورات حال الصغار وهو سري
ما لا بد للصغير منه وسعه واجان الصغار وذلك جائز من يحول الى السرايا والمليق فان هذه الرواية
مما قصه للرواية التي بعدها اوصي قوله ولا يجوز للمليق ان يواجهه حسب محوز هذا كاجاره للمليق للمليق
واجاز هذا وهو ظاهر السافعي رحمه الله فمكره لوجه واحد من هاهنا الرواس محمول على حاله
محور اذ احان للمليق محمول على ما اذا حقت الضرورة بدليل وقوعه في النوع الذي فيه تدار الضرورة وعدم حوارها
محمول على ما اذ لم يكن فيه ضرورة دفعا للسافعي الثاني في كل واحد منها ما راس في انه ذكر في كل واحد من المليق
والام رواه جواب لاجاره في الجامع الصغير للامام الترمذي في ذكر في القدر والى للمليق ان يسلمه في صناعه
ومواجهه والما لا يرضى قوله واجان الصغار تسلمهم في الصناعات حتى يكون من حسن ما لا بد منه للصغار ولما اتيهم
الموفق بين الرواسين بعضهم غير والفظ الكتاب بقوله واجان الاطوار والاول اصح لانه موافق لرواية الجامع الصغير
الامام المختار في لفظه فخر الاسلام البودوي وجه دفع السافعي ما ذكرنا **قول** ومكره ان يجعل الرجل في عني عني
الراية وهو طوق الخرد يسمن اسماء عظم يمنع من لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معاد من الطامس وهو حرام لانه محدث
وشرا لوم ومحمد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل محدث بدعه وكل بدعه ضلالة وكل ضلالة في النار ولانه
عموبه الكفار فكذلك كالحرافع لانه قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعدوا عذاب الله **قول** ولا بأس بالحفنة للبيضا
اصلي للاستعمال المدو ارجا نزال صلى الله عليه وسلم داووا فان الله ما خلق داء الا وضع له دواء الا السام والحرم
وقد نوارت به السنة واعتقد عليه اجماع ولا يجوز استعمال الحرم في الحفنة كالحرم ونحوها لان التدوي بالحرم
حرام والمذهب عند اهل السنة والجماعة ان الموكل بما يورثه بعد كسب الاسباب التوكل بعده على خالق اسباب

استقطمهم

دون الاسباب في المذهب يجوز للعليل سريان البول والدم والمسه للتداوي اذا احمره طيبه وسلم ان شفاء
فيه ولم يحد من المباح ما نفوم مقامه وان قال طيبه سيجل سناء كل به فيه وجهان وهل يجوز سريان العليل الى الحيوان
للتداوي فيه وجهان ذكر في الجامع الصغير للامام النجاشي ذكره في الذخيرة وما قاله الصدر الشهيد
فان الاستشفاء بالحرام حرام غير محرم على اطلاقه وان الاستشفاء بالمحرم انما لا يجوز اذا لم يعلم فيه سفاء اها اذا
للم علم ان فيه سفاء فليس له دواء اخر غير يجوز الاستشفاء به ومعنى قول من سيجو درضى الله عنه ان الله لم يجعل
سفاءكم فيما حرم عليكم محتمل لرب عبد الله قال في ذلك ما عرف لم دواء غير المحرم لانه يستعني بالحلال **قوله** ولا بأس
بزوق العاضى اعلم ان هذا على وجهين اما ان يكون سريانها وبعاودة كحدا لاجان او يكون كفاية وموته كالمعقة
اما الاول فحرام لان القطعنا اعظم الطاعات فاذا بطل الاستحباب على سائر الطاعات فعلى هذه الحق لهذا لا سفاء
العضاء بالرسوخ وان كان لا سعال بالعسق والنجور والارتشاء عند اخلافا للعبارة واما الثاني فلا بأس به
للمحدث المذكور في المتن كذا فرض النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد وكان ابو بكر وعمر رضي الله عنهما باحزان
كما تهما من بيت المال وعلى ذلك اجماع الامه ولانه يجوز بيع حقوق المسلمين والحسن اسباب المعقة كما في النكاح
والعده والوصي المضارب اذا سافر بما للمضارب فيكون بعهقه العاضى مال المسلمين وهو مال بيت المال
وهذا اذا كان مال بيت المال حلالا جرح على فان كان حراما جرح على سبيل الحرام والعصه ده
على اهلها وليس ذلك مال عامه المسلمين انفعوا ان القاضى اذا كان محتا ما فاضل له بل الواجب عليه ان يأخذ
ورقه وكفايه لانه لا يتوصل الى قامه ما عليه الا بذلك الاستعمال الكسب بعهقه عن قامه ما عليه
فلما كان العضاء فضا عليه افترض علمه ما لا يتوصل اليه وان كان عسافا كان بعضهم احده حلالا لان العسى
لا تقوم للمعقة الدار مع السعل عن الكسب ويركز الفصل فيما لبيت المال والاصح ان احده افضل صانه
للمحكم من لم يرهون عند الامراء ونظرا لمن يولى بعده من المحتاجين **باب اجبا الموات**
اعلم ان الموات ارض يحد ردها لا تقطاع الماء عنه او لعله الماء عليه وما اسبه ذلك ان صادت
سبحه مما منع الرعايه سمي بالظلال الاسفاج به سسمها بالحيوان اخامات وبطل الاسفاج به **قوله**
فا كان منها عا دما اى يدم حرايه في عهد عاد لا ما كان لعاد لان جميع الموات لم يكن لعاد والمراد جميع ارض
الموات كمنى عما قد عاد لان عاد كان في قدم الامام **قوله** اذا وقف انسان اى انسان جمهورى الصوت
من اقصى العام اراد به عمران الصوت فصاح لم يسمع الصوت فموات قال القاضى في الدرر جده الله
واصح ما قيل فيه ان بعض الرجل على طرف عمران العربيه فادى على صوته فالى اى موضع يذهب صوته
يكون رساء العيران لان اهل القرية يحا حوز الى ذلك الموضع لدعى المواشى وغيره وما وراء ذلك يكون من الموات
اذا لم يحرف لها ما لك لا لبعده عن القرية على ما سطره اوسف رحمه الله لان الظاهر ان ارضها واهلها غلبه
اذا كان قريبا وعبد محمد رحمه الله يحصر اقطاع ارضها واهل القرية عنها حقيقة وان كان قريبا من القرية

وهذا لانه صلى الله عليه وسلم ذكر المسه على الاطلاق فالملقوفه من الى الكامل في المسي والكامل في مال
يكون مملوكا للمسلم او ذمى قال المتن قال حاصل لغندلى يوسف رحمه الله مدار الحكم على القرب والبعد وعنده
محمد رحمه الله مدار الحكم على جسد الاربعاء وسمس الامه السرخسي رحمه الله اعتمد على ما اخاوه اوسف رحمه الله
قوله وارجاهه الى قولهم وقال الملك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن في ذلك ملكها من احيائها
حب قال صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا منتهى ليه ولانه مباح سفت لله الله فكان حق به كمال واحد صيدا
او خطبا او حسنا او وجوده معدنا او ركاذا في موضع ارضي احد فيه ولم قوله صلى الله عليه وسلم ليس للمرا لا ما
طابت نفس ما مده ومروها يجوز على انه اذن لقوم مخصوصا انه نصب لبيع كانه في قوله عليه السلام من قبل
مسلا فله سلبه وان هذه الاراضى كانت ايدى المسلمين كمن صادت بد المسلمين باعوا الخيل والركاب ملكهم
لهذه الصفة لا يخص شي منه بغير اذن الامام كالغنم **قوله** فلو احياها هم بركها فزرها غيره فالان
اخرى بها والاصح ان الاول بغيرها من الهان لان الاول ملكها بالاحياء لانه صلى الله عليه وسلم قال فيمى له والامام
للملك والملك لا يزول بركه **قوله** حتى الاستيلاء على اصلنا يعني ما كان من اسباب الملك يستوي فيه الكافر
والمسلم حتى ان استيلاء الكافر على مال المسلم سبب للملك على اصلنا كاستيلاء بنار على اهلهم **قوله** ويجز
ارضاء لم يجرها لست من الى قوله ولان النجى ليس باحياء في الصحيح لملكه به لان الاحياء ان يحياها صالحه
للزراعه والنجى لا اعلام مسس الحجر المنع فان ما علم في موضع من الموات علامه فكانه منع الغجر احياء
ذلك الموضع تنقي غير مملوك كان انما ترك لست من لعل عمر رضي الله عنه ليس محمد بعد لست من حتى لانه
اذا اعلمه بحاج الى الرجوع الى طنه ونهى اسبابه ثم رجع الى ذلك الموضع فحسبه فجع لست من المدة للرجوع الى
وطنه بنه ولان دار الاسلام من ارضها الى اقصاها انقطع في سنة فلعلة انما يحى في اقصى طرف دار الاسلام
وطنه في الطرف الاخر من دار الاسلام والاصلاح اموره في طنه سنة وللرجوع الى ذلك الموضع سنة فلا ينبغي استعمال
ما حاذ ذلك الموضع غيره الى لست من ولكن ينظم لرجوع واحد مضى هذه المدة الظاهر انه يريد ان لا يريد
الرجوع اليها فحز لغيره احياءه وهذا من طريق الديانة فاما في الحكم اذا احياها انسان فله مضى هذه المدة في
لحق احياها منه دون الاول صار كالاسنام فانه كره ولكنه لو فعل فعل العقد النجى بركه يكون موضع الاجار
عليه وديكون بغير الحج بان عرجوها اعضاها باسمه او نقى الارض احرق ما فيها من السواك وحصد ما فيها من
الحشيش او الشوك جعلها حولا وجعل الدواب عليها من عمران ثم المستفاء لمنع الناس من الدخول وحفر
خراعا او ذراعا من قال صلى الله عليه وسلم حفر بركا مقدار ذراع فهو نجى لور كها او ضرب عليها بالمستفاء شق
لها نهارا فهو احياء كذا ذكر في المبسوط وذكر في المتن في كوكبه ما وسفهاها مع محمد رحمه الله انه احياء ولو فعل
احدها لم يكن محمولا وحفر نهارها ولم يسفهاها لم يكن محمولا وان سفهاها مع حفرة نهارا كان احياء لوجود الفعلين
وارحوظها ونسبها محسب بصر الماء يكون احياء لانه محل البناء وكذا ايدى **قوله** ولا يجوز احياء ما قرب الخاير

وسيرى اهل القرية وبطرح الحصادهم لحقوق اجتماعهم الناحية عند محمد اود لعل عند لي يوسف
فضاوا كانهرو الطريق **قول** لا يجوز ان يقطع الامام هذا السد لان ما افسد اليه الناس كل المالح
والاباد التي يستفي الناس فيها لا يجوز قطع مساحتهم بالاقطاع من احد فكل لا يجوز احداً يتعلق به حق
العامة كما في النهر الطريق **قول** ورحمته اني بركة ما ذرا الامام عبده او غيره اذ نه عندهما فله
حرمها لا يجوز البئر احداً فان كان للخص في التي يزرع الماء منها بالسد فحرمها اربعون ذراعا ليقول صلح
مرحمة بركة ما حولها اربعون ذراعا وان جاز البئر لا يمكن حرمان الاسراع بئر الا حولها فانه يحتاج الى
ان ينفذ على سفيرة البئر للسفيرة الماء والى الرعي على سفيرة البئر ما ركب عليه البكرة والى الرعي موضعاً
عتمتع فيه الماء والى موضع ينفذ فيه مواسمه عند الشرب والى موضع تمام فيه مواسمه بعد الشرب
فاستحق الحرم لذلك ودره السبع مائة رعين ثم اربعون ذراعا من الجوانب الاربعه من كل جانب عشر
اذرع لان طاهر اللفظ جمع جوانب الاربعه والصحيح ان المراد به اربعون ذراعا من كل جانب لان المقصود
دفع الضرر عن صاحب البئر الاول كالبئر احدى حرمه بئر اخرى يسيروا اليها ما يتره وهذا الضرر اذرع
عشرة اذرع من كل جانب فان الاراضي مجتمعة صلابه ورواق فرما على ارضه وحفر بئر اخرى بقرية وتحول
ما السرا والى الله فستعطى عليه مسعده بئر وفي مقدار اربعين ذراعا من كل جانب لندفع هذا
الضرر رعين **قول** وان كانت الناضح وهي التي يزرع الماء منها بالبئر فكله عند لي حرمه
اربعون ذراعا وعند حرمها ستون ذراعا لقوله صلى الله عليه وسلم وحرم العين خمسمائة ذراع وحرم
بئر العطن اربعون ذراعا وحرم بئر الناضح ستون ذراعا ولا ان استحقاق الحرم باعتبار الحاجة وحاجة صاحب
بئر الناضح اكثر لانه يحتاج الى موضع سيرة الناضح لسفيرة الماء من البئر ودر بطول البئر وفي بئر العطن
انما يستقي منه فله الحاجة فلا بد من البناوت وله ما رونا ولا فصل فيه بئر الناضح فهو عليه ما واصله
ان العام المصنف على قوله والعلم به بترج على الخاص المختلف في قوله والعمل به ولهذا رجع قوله ما خرجت
الارض منه العشر على قوله للس فمادون خمسة او ستون صدقة وعلى قوله للس في الحضرة وان صدقة
ورجح اصحابنا قوله صلى الله عليه وسلم البئر بالمرسل على حرم العرايا ولا ان استحقاق الحرم يستلزم النص
على ان القياس لا ان الاستحقاق باعتبار عمله وعلمه في موضع البئر خاصة فكان ينبغي ان لا يستحق بئر الحرم
ولكن ان كان هذا القياس بالنص بعد ما انفق عليه الا ما رسل الاستحقاق ما زاد على ذلك ما اختلف فيه الامر
علما بالقياس لم يثبت الاستحقاق بالشك ولانه قد يستحق بئر العطن بالناضح ومن بئر الناضح بالمرسل فاستوت
الحاجة فلهما ويمكن ان يريد المعجول المراد فلا يحتاج الى زيادة منسابة وحرم العين خمسمائة ذراع ما رونا
ولانه يحتاج فيها الى زيادة المسافة اذ العين انما يستحق للزراعة فلا بد من موضع يحرق فيه الماء ومن موضع يجمع
فيه الماء ومن موضع يحرق فيه الى المزراع فلهذا قدر الزيادة والوصف ورد خمسمائة فاسعناه اذ لا مدخل للبئر

في المعاد بريم عند بعضهم خمسمائة من الجوانب الاربعه من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاصح انه
خمسمائة ذراع من كل جانب والذراع هو المكسره وهو ستة قصبات وكان الذراع الملك سبع قصبات فكس
منه فمضه **قول** فمن اراد ان يحفر حرمها منع من الحفر بها على ان حرم البئر صار مملوكا لصاحب البئر ضرورة
يمكنه من الاستفاد بها فكان الثاني معناه صفة في ملكه **قول** وذكر طريق محسرة المعصاة اذ ان القاض
للمعصاة حرمه الله **قول** وان حفر الثاني بئر او ارض حرمه الاولى هي حرمه منه فذهب ماء البئر الاولى عرف
ان ذهابه يحفر الثاني فلا ضمان عليه لانه غير متعدي فاصنع والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان
خاصه في تحويل ماء بئر والى بئر الثاني كالبئر اذا كان له حانون فاحذر اخر حنونه حانونا لميل ملك التجار فكسرت
بجاء الاولى بل لئلا يمكن له ان يحاصم الثاني **قول** وبه ورد الحديث وقد صح ان رجلا غرس شجرة في ارض فله
بجاء اخر ان يظن ان شجرة اخرى حرمها فاختصا الى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل له من الحرم خمسة اذرع
واطلق الاخر فماد ذلك **قول** ومن كان له بئر في ارض غيره فليس له حرم عند لي حرمه رضي الله عنه
الا ان يقيم البئر على ذلك قال له مسناه مشي عليها ويلقي عليها طمسه واصل هذه المسئلة ان حفر
نهر في ارض بوات ما ذرا الامام في موضع لا حق لاحد فيه لا يسمي له حرمها عنده وعند حرمها من
الحائس لان استحقاق الحرم للحاجة وصاحب البئر يحتاج اليه كصاحب البئر والعين وهذا لانه يحتاج الى
المشي على حاشي النهر ليعبر الماء في النهر اذا احسن شيء وقع في النهر اذ لا يمكنه المشي في وسط النهر وكذا
يحتاج الى موضع يلقي عليه الطين عند الكرى لما في المنفل الى سفله من الحج ما لا يخفى وله ان استحقاق الحرم
فيها بالنظر في القياس فلا يجوز ما ليس من حرمها من كل جهة والنهر ليس من حرمها لان الحاجة يسمي
في الحال وهذا الحاجة هو هو باعتبار الكرى وقد يحتاج الى ذلك وقد لا يحتاج والاسفان لا ياتي بالمرددون
الحرم وهذا سألنا لانه الحق في ذلك بعض الحج في فعل الطين او المسح في وسط النهر فاذا فيه اصل
القياس لا يرى حرمه في مكان لا يسمي بئر حرمها وان كان يحتاج الى ذلك لعل الكفاية فله حرم
ورود النص فاذا ثبت اصلها ان صاحب البئر يستحق الحرم فعند المنازعة الظاهر ساهله وعند
لما لم يستحق للنهر حرمها فالظاهر ساهله لصاحب الارض لما ذكره والوجه لها في هذه المسئلة على سبيل البداية
انما القول الذي البدع المنازعة وصاحب البئر يستحق حرمه النهر لا يستحق الماء في النهر والقاض
عليه بالاستعمال دفاعا عن سائرانه في بئر جعل القول قوله كما سارعا في بئر احدهما لا يسه ولم ان الحرم سبه
بالارض صون لا يستواها ومعنى صلاحيتها للزراعة والظاهر ساهله لمن يزرع ما هو اسبه به كما
لونا زعا في مصالح باب بدها والمصراع للآخر يتعلق على باب احدهما بقصى لمن يزرع ما هو اسبه بالمسناج
فه والقضاء في موضع النزاع قضاء ترك العلم ان القضاء على نوع من قضاء ترك قضاء استحقاق الفرق
بينهما ان في قضاء الاستحقاق اذا ادعى الثالث واقام البينة لا يسمع بسمه الا بالعلم فيه لما مر في الدعوى

غلاف مضاد التربة فانه يعزل تدون التربة منه ولا يمتزج بها الماء انما المنافع منها وراؤه
ما يصلح للغير على انه ان كان صاحب النهر يملك النهر فمضاج الارض يدفع الماء المحرم على ارضه
وقد استويا في استعمال الحرم ويخرج صاحب الارض من الوجه الذي يراه ولكن ليس له ان يهدم لان
لصاحب النهر حق استعمال الماء في نهره فلا يكون لصاحب الارض ان يقطع حقه بغيره كما ان
وان كان يملكه كانه رعايه لحق صاحب المذوق **قوله** فنكسف هذا اللفظ موضع الخلاف وهو ان يكون
الحرم مواردا للارض لا فاضل بينهما وان لا يكون الحرم مشغولا بالحق اجمعا اما اذا كان لاحد ما علمه ذلك
فصاحب السفل والى الاجماع لانه صاحب تدوير الخلاف يظهر في موضعين احدهما انه اذا كان على
المستأجر اسما لرب الارض عنده وعند المالك النهر **فصل في مسائل الشرب** السهر بالسكر حفظ
حر الماء وفي غير الفقهاء موعبارة عن بوبه الاسفاج بالماء سحبا للمزارع والدواب **قوله** ثم اعلم
ان الماء انواع الاول ماء الحار ولكل الناس فيه حق السفة وسعي الاراضي حتى ان من اراد ان يكرى منها
نهر الى ارضه لم يمنع من ذلك لان الاسفاج بماء البحر كاسفاج بالسمسم القمح والقمح والطرق العامة
فان الماء ليس لاحد فحق على المضمون ان لا يكون موضع غيره داخل تحت مباحد ان الماء مع غيره
فلا يمنع من الاسفاج به على اى وجه ساء والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء
والكلأ والنار اما الماء فلانه صار موجودا ما احاد الله تعالى في مكانه فحق على اى باعه حتى يحرق فاذا
احد وجعله في رعايه صار احق به وجار كما لصدر مصر مملوكا بالاستقلاء واما الكلأ فهو الخشيش
الذي يستخرج منه احد فلا يملكه صاحبه بكونه في ارضه فان قطعه غيره واحرقه ملكه فصار ارضيه
واما النار فحقى اسات الشربة فيها الاسفاج بغيرها والاصطلاء وليس لمن اوقدها ان يمنع غيره
من اوقاس منها فاما من اراد ان يخذ من ذلك الجرة فليس له ذلك لانه ملك صاحبه لا يجوز لاحد
اخذ الا ما دونه والماء في ماء الوديه الحظام كبحون نهر نومد وحواروم وسحون نهر التورج وجله
يخرج من العريف نهر عداذ والفوات نهر الكوفة فلهذا من حق السفة على الاطلاق سعي راض
بان احدا ارضامته وكري منه نهر السفة ان كان لا يضر المعامه ولا يكون النهر في ملك احد لكونها
مباحة في الاصل فقهر الماء يدفع قهر غيره وان كان العامة فلا يكون ذلك دفعا للضرر عنهم وذلك
ان يميل الى هذا الحان اذا انكسر صفه فحري العري الاراضي على هذا اذا نصب الرمح عليه
سقى النهر للرحى كشفة للسقي الماء اذا دخل الماء في المقاسم كالا نهار المملوكه والمار والعون
حق السفة باب الماء ونا فانه ينادى بالشربة السرب خص من الشربة سقى السربة لان
النهر ونحوها لم يوضع للاحراز والمباح للملك بغير الاحراز كالطبي اذا انكسر ارضه وان
الحاجة الى الماء محد في كل وقت ومن سافر لا يمكنه ان يستصحب الماء من وطنه بدهاه وابانه

سعد
غرم

فحتاج الى احد الماء من النهار والليل ان يكون على طريقه لنفسه ودوايه ففي المنع من ذلك حرج من وان
اراد رجل ان يسقى ارضه بذلك جاء فلا همل النهر منعه عنه اضربهم او لمضرا لا حق خاص له ولا ضرر
فيه وفي باعه ذلك بطلان منعه الشرب والرايع الماء المحرز في الاواني وهو مملوك له بالاحراز وان يقطع
حق غيره عنه كالضد لما خوذ ولكن بهت فيه شبهه الشربة لظاهره ما روينا فعمل ما سقطه بالشربة
حتى لو سرقه انسان في موضع بحر وجوده وهو سائر ايضا ما لم يقطع حقه **قوله** ولو كان النهر والعاني
او الحوض والنهر ملك رجل فله ان يمنع من تدبير السفة من الدخول ملكه اذا كان عديما وآخر يقرب هذا
الماء في غير ملك حد لانه مضر ربه فان كان لا يجد ذلك يقال لصاحب النهر اما ان يخرج الماء اليه او يتركه
ان ما خذ بنفسه لسطر ان لا يكسر صفه لان حق السفة في الماء الذي حوضه عند الحاجة وصل هذا
اذا احضر ارض مملوكه له اما اذا احضرها في ارض موات فليس له منعه لان الموات كان مسركا والحفرة احصاء
حق مشترك وهو العسر والحراج فلا يقطع الشربة في السفة ولو منعه عن ذلك فهو يخاف على نفسه ودونه
العطش له ان يعالجه بالسلاح ما روى عن ابي عبد الله ولانه قصد بالاف منعه السفة وهو حقه لان الماء
في النهر مباح غير مملوك ان كان الماء محرز في الاواني فليس للذي يخاف الهلاك من العطش ان يعال صاحب الماء
بالسلاح على المنع ولكن بهاليله على ذلك بغير سلاح لانه ملك المحرز ولهذا كان لا خضا مناله وكذا الطعام عند
الاصابة المخصصة وملك النهر ونحوها الا في ملكه بغير سلاح بعضا لانه اركب معصية فصار ذلك بمنزلة
التعزير له **قوله** والسفة اذا كان ما على الماء كله فان كان حذوا لصحرا او فناد من الابل والمواشي كثير
يقطع الماء سريها اختلفوا في هذا الفصل ان بعضهم لا يمنع منه الاطلاق ما روينا لانه من السفة وقال الكشي
ان يمنع لان السفة ما لا يقطع حق صاحب النهر وهذا يقطع حقه فصار كسقي الاراضي والتحليل لهم ان اخذوا الماء
منه للوضوء وغسل السابا الاصغر وقال بعضهم بوضو في النهر يغسل السابا فيه فلما فيه من الحرج ما لا يحق
قوله وان اراد ان يسقي سحرا او حصرا في ارضه يحل الماء اليه بالحره له وذلك قال بعض ائمه بلح ليس له ذلك
الا ما ذن صاحب النهر والاول اصح لان الناس يسعون فيه ويعدون المنع من الدوايه وقد قال صلى الله عليه وسلم
ان الله يحب معالي الامور ويبغض سفاسفها اي ردها **قوله** وليس يسقى ارضه ويحمله وسحرا من نهر
هذا الرجل ونهره وصاحبه الا ما ذن بصا ولا يمنع من ذلك لان الماء متى دخل المقاسم يقطع سربة الشرب
بالكلية فلو نصب يقطع سرب صاحبه ولانه اذا حفر نهر من هذا النهر الى ارضه ينكسر صفه نهره وليس له
ان يكسر صفه نهره الغير وكذا في النهر يحتاج الى ان يسقى نهر من النهر الى ارضه وما حول النهر هو صاحب النهر
فليس لغيره ان يحد من ذلك كذا اذا كان يريد ان يحرك ما في هذا النهر مع صاحب النهر ليس في ارضه
لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له ان يمنع ملك الغير الا ما ذن فان ذن له صاحبه في ذلك واعاذه فلا بأس
لان المنع لحقه فاذا ارضى به عدل زال المانع **فصل في كسري النهر** اعلم ان الانهار ليس نهر غير مملوك

لاخذ ولم يدخل آؤه في المقاسم بعد كالفوات ودجله والنيل فكرهه على السلطان ان احياج الله من
المال للمسلمين لان ذلك حرجه عامه المسلمين وما لبثت المال بعد للصرف الى مصالحهم فان لم يكن
في مال بيت المال شيء فللامام ان يحرم الناس على كونه لانه نصب طرا وفي بركة ضرر عام والحوام فل
ما سيقول من غير احبار وفي نظره قال عمر رضي الله عنه لو تركتم ليعلم اولادكم لانه يخرج له من كان
بطنه ويحمل موسى على الماسير الذين لا يطيقونه بانفسهم كما في حجره الجيوش وفيهم مملوك دخل بوجه
عنه التسمية الا انه عام ونهر مملوك دخل بآؤه تحت التسمية وهو خاص والعاصل بينهما ان ما سيقول صاحبه
به السنفه كما مر به فهو خاص ولا يستحق به السنفه فهو عام فكم بهما على اهلها ما لا على بيت المال لان السنفه
يعود اليهم على الخصوص فيكون مونه الكرى عليهم على الخصوص لان الغرم بالغنم **قوله** ومن انى منهم في
النهر الثاني يحرم على كره لان فيه دفع الضرر العام وهو ضرر رقيقه الشراكه يحمل الضرر الخاص مع ان في
مقابلته عوضا **قوله** ولو ارادوا ان يحسنوه حنفه لا يبتاع وفيه ضرر عام كحرف الاراضي وبسلا
الطرف يحرم على كره لان فيه تركه لاحبارها بها نفسا وتسكن القصة اذ لم يسرعوا وان لم يكن فيه
ضرر عام لا عبر الا على ان التدبير الى الملك المملوك اذ لم يكن فيه ضرر عام كالرأى في ذلك من العجل
والساخر وما لا يمكن منه في كل وقت ولا سرفه لذلك بخلاف الكرى فانه يحرم عليه مطلقا اذا اظلم بعض
الشراكه لان حاجه النهر الى الكرى في كل وقت معلومه عادو وهم التمسوه عادو والكرى في الكرى يرد قطع منع
الماء عن نفسه وعن شركائه وليس له ذلك لهذا اجبر عليه فاما الانفاق فهو موهوم غير معلوم الوقوع فاذا
لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الممسح عنه ذلك لحوق موهوم وفي النهر الثالث اي النهر الخاص على الكرى
كما في الثاني لما سئل الاجبر لان كل واحد من الضررين خاص هنا ويمكن دفع ضرر الشراكه عنهم بالرجوع على
الادب حصه ما انفقوا فيه اذا كان امرا العاصي فاستوى جانبان بخلاف النهر الثاني لان حصه ما انفقوا فيه
وما لا يقبل والتقسيم على الجميع العظم لئلا يكون له فانه في كرى النهر الخاص احياج اصحاب الشنفه
فيكون في بركة ضرر عام فلت اجبر لاجل حق السنفه **قوله** ولا يجبر لحق السنفه جواب عما سئل الخاف
الضرر الخاص لدفع الضرر العام جائز فوجب اجبر الادب كما في الثاني في دفع الضرر ابطال حق السنفه وانه عام
فاجاب انه لا يجبر لحق السنفه لان هذا اساع عن سون الحق لهم كالحبله في اساع حق السنفه والركوب
وامساع الولي في قبول القصة للمسلم لا ابطال حق باساعهم ولا جبر في ذلك كما اذا اسعوا جميعا فانهم الجبرون
فكذا اذا اسعوا واحدا منهم كما لو اسعوا جميعا عن الكرى فانه لا يجبرهم الامام على ذلك لانهم اسعوا عامه
اراضهم ودرهمهم **قوله** ولا يابى عليهم جميعا من اوله الى اخره حصص الشرب الاراضى سانه ان الشراكه
في النهر كانه عشر مونه الكرى من اول النهر على كل واحد منهم عشرة الى ربع ارض اديم محمد يكون
مونه الكرى على الباين اساعا الى اخره ارض اخرى يمكن على الباين ان اساع هذا المصطلح الى اخره النهر

وعنده المونه عليهم باعتبار من اول النهر الى اخره لان صاحب الاعلى حقا في اسفل النهر لحاجه الى تسهيل العاصل الماء
فانه اذا شدد ذلك فاض الماء على ارضه فافسد زرعه فبسن ان كل واحد منهم يسدع بالنهر حرا الى اخره ولهذا
يسحق السنفه على هذا النهر وحق اهل الاعلى اهل الاسفل في ذلك على السوا فاذا اسعوا في الغنم يستوفون
في الغنم وهو مونه الكرى معبر ما لا ابو حنيفة رضي الله عنه ان مونه الكرى على من يسدع بالنهر يسقي الارض
فيه فاذا احاد الكرى رضى رجل فليس له في كرى ما يبيع سنفه يسقي الارض فلا يلزمه شيء من مونه الكرى م سنفه
في اسفل النهر حرا فصل الماء فيه وصاحب المسفل لا يلزمه شيء من عماره ذلك الموضع باعتبار تسهيل
الماء فيه الا يرى له من حق تسهيل ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عماره سطح هذا الحق م مونه الكرى من
دفع الضرر عن نفسه بدون كرى اسفل النهر بان يسدقونه النهر من اعلاه اذا اسعوا عن الماء وزرع بعض
مساحنا ان الكرى اذا اسعوا الى مونه ارضه من النهر فليس عليه شيء من المونه والاصح ان علمه مونه الكرى الى اخره
حدارنه كما اشار الله في الاصل ان له راما في احدى العهود من اعلاه واسفله فهو يسدع الكرى سنفه يسقي
الارض من اعلاه وارضه **قوله** مثل ذلك لان الكرى قد اسعوا في حقه حيث سقط عنه مونه وصل السيل ذلك
ما لم يفرع سكا من الكرى فبما اخت صاحبه بالاسناع بالماء دون شركائه وللخروج عن هذا الخلاف جرك الرسم ان
يوجد في الكرى اسفل النهر ويركض النهر من اعلاه حتى يفرغ من اسفله **قوله** ولا يلزم اساع والمونه على
الاصوات وزل لا ساع **فصل في الدعوى في الاختلاف في البصر فيه قوله** ويصح دعوى
السرب خيرا راضا مسحسانا والعاسل لا يصح شأ على شط طاحه الدعوى اعلام المدعى في الدعوى والسرب
والسرب بمجمل جهاله لا يقبل اعلام وجهه المسحسان ان السرب قد ملك خيرا راضا نا وصيته ووديعه لا يضر
بدون السرب في السرب وحده وهو مدعور فيه يسدع به تصح الدعوى فيه **قوله** واذا كان نهر لرجل
عوى ارض غير فاراد رب الارض ان لا يجرى النهر في ارضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله لان موضع النهر
في بذر النهر لانه مسجل له باحرار مانه فيه وهذا لا خلاف القول له في انه ملكه فان لم يكن مانه لم يكن له
علامه من الطير وغيره ولم يكن حاريا ساله السنفه ان هذا النهر له فان جابسه فضي له لاسانه بالحق ملكا له
فان لم يكن له سنفه على اصل النهر حاريا ساله السنفه انه فلان كان خيرا في هذا النهر يسويه الى ارضه حتى يستقيم مانه
فضي له ايضا لانهم سددوا حق مسحق في هذا النهر وهو المجرى **قوله** واذا كان نهر بين قوم واختصموا
في السرب كل من السرب منهم على قدر ارضهم لان المقصود بالشرب سفل الاراضي والحاجه الى ذلك على ملكه
الاراضي وكربها والطاهر حق كل واحد منهم من السرب بعد ارضه وبعد حاجته **قوله** خلاف الطريق
اذا اختصم فيه الشراكه فانهم يستوفون في ملك رقه الطريق لا يعبرون لك سعه الدار رضى بها لا المقصود
بها الطريق وهو في الدار الواسعة والضيقه نصفه واحد كما في الشرب **قوله** وان كان اهل الشرب
حتى يسكنوا لم يكن لهم ان يسكنوا النهر على اسفل الكنه بشرح حصه لانه في السكر قطع سنفه الماء عن اهل

الاسفل في بعض المدن ولا في السكرا أحداث سبي في وسط النهر ورتبة النهر مشترك بينهم فلا يجوز ذلك
لحفظ السكرا وبدون اذن السكرا **قول** فان برضا على ان يسكنوا على النهر حتى يسرع عصته او اصطفا
على ان يسكن كل واحد منهم في نوبته جاز لان المانع قد زال برضاهم ولكن ان يمكن من ان يسكنوا في ابواب
فليس لهم ان يسكنوا بالطن والتراتيب فليس النهر عادة وفيه اضرار بالسكرا والا ان برضا على ذلك **قول**
وليس لاحد منهم ان يكرى منه نهرا او يصب عليه رجم ماء الا برضا اصحابه لان فيه كسر صفة النهر المشترك
وسئل ملك مسترل بالنساء الا ان يكون الرجم لاصحاب الماء ولا بالنهر ويكون موضعها في ارض صاحبها فانه يجوز
لان ما أحدثه احدته في خالص ملكه وبسبب الرجم لا يفسد الماء بل يفتح صاحب الرجم الماء بقاء الماء عاله
ومعنى الضرر بالنهر والماء ما ذكر في المتن ومحيى كون موضعها في ملك صاحبها ان يكون الصفة من الحاصل التي
هي موضع الطاحونة ملكا لصاحب الطاحونة وفي الاوصاف وفيه نظر لان طاحونة النهر اذا كان ملكا لمجلة السكرا
او كان لهم حتى احراز المالك ان هو ان يصار ملكا او حقا وكان وضع الطاحونة سغلا هو اشهر
قول ولا يحد عليه حبل وهو اسم ما يوضع ويرفع مما يحسب من الخشب **الاول** **قول** والا فظن وتبليسم
لما يحسب من الحجر والحج ويكون مصنوعا لرفع **قول** بخلاف ما اذا كان لواحد يعني اذا كان نهر خاص لرجل
ما حد من نهر خاص من قوم فاراد ان يسطر عليه او يسبقه منه ذلك لانه يرفع خالص ملكه وان كان
مقنطرا مسبوقا فاراد ان يرفع نهره او يرفع عليه فان كان لا يريد ذلك في ارض الماء فله ذلك لانه يرفع
سواء هو خالص ملكه وان كان يربد في ارض الماء منع منه حتى السكرا **قول** ومنع من توسع في النهر يعني
لو اراد ان يوسع في النهر منع منه لانه يكسر صفة النهر ويرد على قدر حقه في ارض الماء اما في الموضع الذي
لا يكون القسمة بالكوي فظاهر كذا في الموضع الذي يكون الكوي لانه اذا ووسع في النهر يحبس الماء في ذلك
الموضع فدخل كونه اكر ما يدخل اذ لم يوسع في النهر وكذا اذا اراد ان يوسع الكوي عن فم النهر فحجبها
في ربعه اذ رجع من فم النهر الى اسفل فليس له ذلك لان الماء يحبس في ذلك الموضع ويرد ادخل الماء ولو اراد
ان يستغل كواه او يرفعها يكون له في الاصل لان قسمة الماء في الاصل باعسا سعبا الكوه ووضعت من غير اعسا
المسفل والرفع هو العادة فاما منع من ان يوسع الكوه ولا يمنع من ان يستغلها او يرفعها لانه ليس فيه
حصري ما ودعت القسمة عليه **قول** فاراد احدهم ان يقسم الامام ليس له ذلك لان الاصل لهما واحد وبارك
على حاله ولا اعتبار بالحقبة فسر الامور بمحذاتها **قول** بخلاف ما اذا كان الكوي بالنهر الا عظم فزاد في ملكه لونه او كثر
ولا يضرب اهل النهر فله ذلك لان الماء في النهر الا عظم لم يدخل في القسمة بعد فم على اصل الاباحة كما كان زيادة
كوه او كونه في خالص ملكه لا يكون اقوى من سبق النهر اسدا من هذا النهر الا عظم وهو غير ممنوع عنه وهذا
مسألة **قول** وليس لاحد السكرا في النهر ان يسوق سربه الى ارضه اخرى لم يكن لها في ذلك النهر سرب فبما
لانه اذا فعل ذلك يعاد العمداد على هذه الارض من هذا النهر مع الاول اسيد على ذلك النهر المعد

حفظهم

لا حوالا فيه من ذلك النهر الى هذه الارض **قول** وهو بطريقين مشترك بين قوم فاراد احدهم ان يوسع
فيه ما ياتي اذ اخرى ساكن ملك الارض ساكن هذه الدار التي يقعها في هذا الطريق فهو ممنوع
من ذلك بخلاف ما اذا كان ساكن الدار واحد حدث لا يمنع لان المانع لا يرداد ولم يجرى المروء والمصرف في
خالص ملكه وهو الحد **قول** ولو اراد افعلى السرب كان يمانه من بين طين له خمس كوي من النهر
الا عظم واحد الرطين ارضه في افعلى هذا النهر والارض ارضه في اسفل النهر فما صاحب نهر افعلى ان يرد
ان اسد بعض هذه الكوي لان ماء النهر يكثر في بعض ارضه وتزمنه فليس له ذلك لانه يقصد الاضار
لسربه سد بعض الكوي ولانه يحد ذلك بعض مبعثه وليس لاحد السرب ان يوسع في المشترك
على وجه يلحق الضرر بسربه **قول** وكذا اذا اراد ان يقسم السرب مئاضفة بينهما يعني لو قال احدهما
اجعل لي نصف السرب ذلك نصفه فاذا كان حصتي سددت منها ما بدا لي وانت في حصتي فبما كلنا
فليس له ذلك لان القسمة قدمت بينهما من الكوي فلا يكون لاحد ان يطالب بقسمة اخرى والاسماع بالماء
في القسمة الاولى اكل واحد منها مسددا لافنا يطالب هذا فان برضا على ذلك فلها ما اراد ارضا عليه
فان ارضا على هذا الرضا زما ما يملك لصاحب السرب ان يوسع فله ذلك لان كل واحد منهما معبر لصاحبه
مقصود من السرب والمعبر ان يروح متى شاء وكذا لو رده بعد موته لانه خلفاؤه في ذلك وهذا لانه
لا يمكن ما اراد ارضا عليه مبادله ما يوسع السرب السرب واحاذه السرب باطل لانه مع الحسب
او ماء الحد ليس موجود في اليوم فصار كسح القوي بالهوي فستأولان معاوضه الماء بالبحر لا يجوز لهما
السرب والغرفلان لا يجوز معاوضه السرب السرب **قول** والسرب مما يورث بوصى بالاسماع
بحسبه لانه يملك الارث بالملك سائر اسباب الملك كالقصاص والدين فالحج فانه يملك الارث
فكذلك السرب الوصية اخت الميراث بخلاف السح والهبة والصدقة والوصية بذلك حيث لا يجوز للغرر
او للجبراله او لخدم الملك فله الحال اولانه ليس له ان يوسع حتى لو املف سربا انسان بان سقى ارضه سرب
غيره لا يضمن على وانه الاصل ان احراز في الاسلام وجه الله انه يضمن واذا بطل الحقود فالوصية
بالباطل باطله **قول** وكذا لا يصلح سمي النكاح يعني لو روج امرأة على سرب غير ارض النكاح
حازر وليس لها من السرب شيء لان الشر يردون الارض لا يملك عقد المعاوضة ولانه ليس مال
مقوم حتى لا يضمن بعقد ولا يضمن ويحب من السرب لانه محمول على ما له مساحته فلم يصح تسميه **قول**
وكذا الواحلت امرأة من زوجها على سرب غير ارض صحت الخلع وعليها ان يرد المهر الذي احدث
لها اطاعت الزوج بهذه التسمية ما هو مرغوب فيه فصرح ان له بهذه التسمية والغرر والخلع
لكن مبادر ما مضى لو اخلعت بما في سربها من المباح وليس فيها شيء **قول** ولا يصلح بدل
الصلح يعني الصلح من الرعي على السرب باطل لانه لا يملك شيء من الحقود وما لا يملك شيء من الحقود

والدم لانها سميت رجسا بالنقل القطعي وتكفر بتحلها لاجلها فطعمها لسوءها بالكتاب السنن المتواتر
واجماع الامة **قول** وسقوط نفوسها في حق المسلم حتى لا يضر من نفها وغاصبها ولا تصح سبها الا لاصحاب
السرع مع غشها فداهاها فاستحل نفوسها صرورة اذ نفوسها من غير ما والسبع يفتي على السقوط كذا
الضمان ولم يوجدوا حلفوا في سقوط ما لهما والصحة انها مال الحران السبع والصحة فيها ومن كان على
دين فافاه عن غير حل له احذ ولا للمدين ان يورده لانه من بيع غير معتقد وهي عصبته وادوا امانه على
حسبنا احلفوا فيه كما في بيع المسته ولو كان الدين على من يورده من من الحر المسلم الطالب يسوفه
لانها مال منقوض في حق الكافر وسعها حار عنده وقد مر في الكراهية وحرم الاسفاج بها لانه لما كان رجسا
بحسب العرف احبب لاصحاب حرم الاسفاج به صرورة وحذرانها وان لم يسكر منها القول صلى الله عليه وسلم
من سكر الخمر فاجلده وعلقه اجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا نور الطبع فيها لان الطبع في السرع المنع
من سكر الخمر لا لابطالها بعد سوتها وهذا لان الطبع ابره في زاله صفة الاسكار وبعد ما صار خرا لا نور فيها
م فحل لا يحذفه ما لم يسكر منه لان الحد بالليل مخصوص في التي وهذا مطبوع وقال سمس الامة السرع حتى اجرام
عذر سكر من قبله لا كان او كثيرا اعلم ان ما يحد من السكر هو السكر وهو الذي من ماء الهمر والبسر المذنب في
من ماء البسر وحكمها في حكم النادق السد وهو الذي من ماء الهمر والبسر المذنب اذ اطلع اذ في طبعه وحكمها
حكم المثلث **قول** وكل في حرام اذا غلا واسد وورق الزندى دناه واداله فاكسفت عنه وسكر **قول**
لانه مشروب طيب ليس بحرام كان حلالا كالمثلث لانا انه في معنى الخمر لانه رفس سكر مطرب يدعوق ليله الى
كثير ويخرج الفساق على شره كما يمتعون على شر الخمر فكان حل ما كان الخمر لاف المثلث لانه غلط **قول**
في حرام سكره وقال سكره كسركم عداه وهو حلال لقوله تعالى خمر الخيل والاعقاب يتخذون منه سكرا
ورزقا حسنا ذكر في موضع المنة وما لا يحد في الحرام فاحبب باحته ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم
على ذلك وقال صلى الله عليه وسلم الخمر هي التي يسكر بها الناس والنفس تحول على ما قبل الحريم وصل هو دال على التحريم
على وجه التوضيح اي يحذرون منه سكر او يدعون ردقا فاحسنا **قول** وحرم هذه الاسربة دون الخمر اى حرمه
النادق المصنف والسكر ونقع الرتب شاء على ان حرمه هذه الاسربة بصره الاحهاد **قول** ولا
تكفر بتحلها وانما اضلل خلاف الخمر لان حرمها فطعمها لا يضر من نفها اي سلف سوى
الخمر الاسربة ناهى على انها كانت اموالا منسوبة ولم يوجد دليل قطعي لسقوط نفوسها بخلاف الخمر **قول**
غير ان عده تحت ممتها لاسلها لان المسلم ممنوع عن التصرف في الحرام فلا يكون مامورا باعطاء المثل **قول**
وفي الجامع الصغير وما سوى ذلك اى ما سوى النادق المصنف والسكر ونقع الرتب من الاسربة
فلا ناس به وهذا الجواز على هذا العموم نص على ان يحد من الخنطة والسعير والحسل الذرة حلال عند
حسنة رضي الله عنه حتى لا يحب الحد وان سكر منه عنده والسكران منه اذا طلق امرانه لم يقع عند لي حسم

معه طلاق التام والمغني عليه ومن خصب عقله بالصح ولنا الرماك وعند محمد رحمه الله هو احرام وكذا ساربه
اذا سكر منه ممره السكران من الاسربة المحرمة وعن ابن عباس رضي الله عنه في كل يذ نفسه عند الله
فلا ناس به وكل يذ يرد اذ حوده على طول الترك فلا خرفه اذ اذبه التي من ماء الرتب في الهمر اذ اقام
حلوا ولم يصح حقا فهو محبت نفسه عند امانه فلا ناس بسربة واذا صار معتقانا غلا واستد وورق
بالرند فهو يرد اذ حوده على طول الترك فلا خرفه وبه كان يقول يوسف رحمه الله في الاسد في الطبخ
من ماء الرتب التمر اذا صار معتقانا حل بسربة وان كان محبت نفسه اذ ترك عشه امان فلا ناس بسربة
م رجح الى قول لي حسمه رضي الله عنه فالحاصل ان يوسف رحمه الله كان يقول ولا مثل قول محمد رحمه الله
ان كل سكر حرام لكنه وحك سرطان انفسه بعد ما سلح عشرة امان فها ان سلتنا احدهما ان كل سكر
حرام عند محمد ولي يوسف رحمه الله او لاهم رجح ابو يوسف الى قول لي حسمه رضي الله عنها والاسامة ان الاسربة
عوا السكر ونقع الرتب اذا غلا واسد حرام عندنا وعند لي يوسف رحمه الله كذلك لكن سرطان سقي
بعد عشرة امان لا يفسد اى يحضن م رجح الى قولها **قول** لما روى عن يزيد انه قال سقاني ابن عمر رضي الله عنهما
سربة ما كذب اهتدي الى منزلي وعدوت عليه من العذاف خبره فقال اذ مال على عجو ورتب وارسع رطابا عنهما
كان معروفا بالرهدة والقعة من الصحابة فلا رطب به انه كان سقي غيره ما لا سربة او سرت كان حراما وهذا
سعدان المتخذ من العجو والرتب حرام ان اسد وصار سكر الا الذي سكر الا الذي سكر الا الذي سكر الا الذي سكر
اهتدي الى اهلي وكان مطبوخا لان المروي عنه حرمه نفع الرتب وهو الذي من ماء الرتب وفسد رطله اصحاب الظواهر
انه لا حل سربة الخنطة وان كان حلوا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمع بين الهمر والرتب والرتب الرطب
والبسر فلما كان في زمان الحذر فكر للاعتناء بالجمع بين البسر **قول** وهذا الحسل التمر الى لرفا
وخص العجم بها والمراد سان الحكم لان صلى الله عليه وسلم معور لاجله فكون ما وراها ما باحاما النصوص العامة
م في ظاهر الرواية لاسر بسربة مطبوخا او غير مطبوخ وفي النوادر عن محمد رحمه الله ان سربة التي منه
بعد ما اسد لا حل وجه ظاهر الرواية ان الحسل الشعير والذرة حلالا لانتا ولتعدرا كان او غير معتر
فكذا ما يتخذ من الاسربة لان هذا في معنى الطعام والمغتر في الطعام لا نور فكذا انفس الاسد لا نوجا لمره فند
لكن في بعض الادوية كالسبع في بعض الاسربة كاللبن والشوك في فم فموساد فها بعير السلو في فرد
قول وصل لا يحد يعني لا حد على شره من الحسل والبر والسعير والذرة والسكر والنور والكبري
وغر ذلك سكر او لم يسكر لان النقص رد الخمر في الخمر هذا السبع بعناها فلو وجب الحد في كان بطريق القياس وذا
محور ولا ان الحد سكر للزجر عن ارتكاب حسمه ودعا الطبع الى هذه الاسربة لا يكون كدعا الطبع الى المتخذ من
رتب العنب والهمر فلا يسرع في الزجر كذا في المبسوط لسمس الامة السرع حتى حدمه وذكر في المدن مبسوط
سعه الاسلام رحمه الله الاصح انه حد لان الفساق يمتعون في زماننا على سربة كما يمتعون على سائر الاسربة

قول وعصر العبد اذا طلع حتى يذهب بلباءه ونفى بلبه حلال وان غلا واشتد وسكن من الغلبان وهذا
عند لي حنفية رضي الله عنه وقال محمد واللك السافعي رحمه الله فلبه وكسر حرام سئل ابو حفص الكندي
رحمه الله فقال لكل سرية فعل خالفنا ما حنفية واما يوسف رضي الله عنه فما فعل لانها محال لان الاستمرار
والناس في زمانا سرية بول للجور والتلوي فاعلم ان الخلاف فيما اذا قصد به المعوى فما اذا قصد به التلوي
فلا على الاتفاق عن محمد رحمه الله صلى الله عليه وسلم قولها وغيره ذلك عن يوسف فاعلم ان الحريم ولا احرم ولا احكم
بقوله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وفي رواية ما اسكر كبره فلبه حرام وفي رواية ما اسكر الحرة فلبه
منه حرام والآن الكندي من هذه الاسرية مساو للسكر في الحرة وفي حرمته ووجوب الحد فكذلك القليل وهذا لان
القليل منه لو كان مباحا لما وجب الحد وان سكر منه لان السكر انما حصل بسبب الحلال الحرام حنفيا عسا واتب
الحلال يمنع وجوب الحد واذا اجتمع الموجب للحد والمسقط له برجح المسقط على الموجب في غير قولها قوله
صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لجنها والسكر من كل شراب خمر السكر بالتحريم في غير الخمر لان العطيف بعضه في الخمر
والسكر هو العجج الا حرم عندنا وانما حرم القليل من الخمر لان القليل يدعوا الى الكسر للزهر واللطفاه
وكان القليل سببا للفساد كالسكر وكان حراما وهذه الاسرية غلطة ولا يدعوا قسما لها الى كسرها فكان قسما لها
ساحا مع وصف السرة والسكر منها عاها او يطعن برهم النجس في اصبه عنه في الاحاد والاختلاف في ذلك
معهود من الصحابة رضي الله عنهم عصبها احد فلو كانت عصبها لا يحكمها ولا انها لما تفرقت تسلك القياس
وهو ساهد لنا ويحل على العجج الاخذ هو المسكر حنفية او على الاسداء لكون طامالم عن الخمر لما وقع العظام
اباح ذلك **قول** ولو طوى العجب كما يوم بعصر كفي في اذني طيحه كذا روى الحسن عن لي حنفية رضي الله عنهما
وروى يوسف رحمه الله انه لا على لم يدع بلباءه بالطح وهو الاصح لان العصب فيه فام بلا اخر يستوي
اعسار الطح في بعد العصر وقبله **قول** محصر جانب العجب احصا طاعلسا للموجب للحرمة **قول** كما اذا
صب المطبوع قنح من قنح يعني مطبوع وصفت المطبوع قنح من القنح لم يحل سره اذا اشتد
ونخل موجب للحرمة على موجب للحل فهذا مثله **قول** ولا حد في سره يعني شربه متى من ذلك
ما لم يسكر لان سوت الحرمة للاصطاط وفي الحد بحال للدر والاستقاط **قول** في حديثه طول وهو قول
صليح نبيكم عن زيادة القبول في زوروا فعدا من الحد في بانه فبراه ولا يقولوا اهر او عن لحم
الاضاحي ان يسكوه فوق بلبه انام فاسكوا ابا ذالك وترو ذوله فاما حينئذ لم يوسع يوسف رحمه الله عليه
وعن السند في الباء والحسم والمزقت فاسر بوا في كل طرف فانه لا حل سببا ولا حرمة ولا تسر لو اسكر في
الحديث دليل جواز تسر السند بالسند فعذا في هذه الاسساء البلبه حد ما كان في عنها وما لا دل
حكم النهي **قول** وان كان الوعا عسما يغسل بلبا وطهر كالو يحسن الظرف بالبول الدم فانه بطهر بالخير
لبا وان كان جديلا بطهر عند محمد رحمه الله ليس له الخمر في وعاء لي يوسف في كلفه في كلفه في الطهارات

فما لا يصغر بالعصر ومن غلب لي يوسف بلبا ومرة بعد اخرى حتى اذا خرج الماء صافا غير مكر وعلم طهارته
قال السافعي رضي الله عنه بكرة بلبا يعني الصلابة حرام ان كان البلبا شئ في الخمر من ملح او طر فلا يحل
ذلك الحل قول واحد وان كان التحليل بغير الماء شئ فيه ما كان بالسفل من الطل الى السمس او بابتاد النار
في الدرع منه فله قولان في ابا صا وان كان الحل له ان النصر واجب احصا عنها واذا كان التحليل حرام فلا
يكون موقرا في الحل كدخ السلة في غير مدحها ولنا قوله صلى الله عليه وسلم انما احصا دمع صدره كالحمار
خلا وروى كالحمار في الحل في الروايات كالحمار في قوله صلى الله عليه وسلم انما احصا دمع صدره كالحمار
الحل لم يصل وقوله صلى الله عليه وسلم خمر ظلم غفر كره وان التحليل اصلاح لخره فاسد وكان حلالا كدخ الجدر
وهذا لانه انما الصفة الاسكار والحريم واسار صفة الصلاح من حيث سكر الصفة وكسر السهر والعبد
نه والاصلاح مباح بالاجماع كالديار وكذا الصالح للمصالح مباح كالو يحل نفسه والادراب انطال صفة
الحريم فكان بطر الادراب للاراه فان قلت هي غرس العين محرم النصف فيها فاسا على المسر والدم والبول
قلت ليس كذلك فذا هذا ان العصر وهو طاهر من الخمر والنجاسة عسا والشدة وما في بعض ما بل هو ومنها
وهو سبيل التبدل كالصبي في الصبي **قول** لا يحد الخمر خلا فنه لا يستعمل الخمر استعمال الحل في الاضغها
على المواد كوضع الحل **قول** وبكره سرب دردي الخمر الى اخره على ان دردي كل شئ بمنزلة صافه والاسناع
الخمر حرام فكذا ان دردي اجزاء الخمر ولو وقع قطره من خمر في ماء لم يجر شربه والاسناع به
فالدردي ولي واما الاستساق ولانه تصح بعض النساء لانه يرد في من السحر وروى عن عائشة
رضي الله عنها انها كانت يهي النساء عن ذلك سدا للهي وكذا لا يجوز ان يراوى حريمه دانه لانه نوع واصناع
الخمر وادراب على قصد الممول محرما سر عا من كل وجه وكذا لا يحل ان يسفخ سا او صبا للندوى لان الله تعالى
لم يجعل في رجس سفاه والام على من سواه لان الصبي غير مخاطب بالام على مخاطب قوله **قول** وكذا
لا تسفها الذواب لانه نوع اسناع بالخمر وادراب على قصد الممول في لا يحل في الدواب ما اذا قدرت
الى العجز فلا باس به كالا يحل المسنة الى الكلب ولو قويت الكلب الى المسنة محوز وكذا القارة لا يحل الى الفهر
ولكن الفهر يحل الى القارة لانه يصير حاملا للنجاسة من غير ضرورة **قول** ولو اتقى الدردي الحل
لا باس به لانه يصير خلاف طبع الخمر ان يصير جدا ان ترك لذلك فاذا غلب عليها الحل دلي ان
يصير خلا ولكن سباح حل الحل الله لا عكسه لما قلنا **قول** قال السافعي رحمه الله بعد شار الدردي
من الحل وان لم يسكر لان الحد بغير شربه قطره من الخمر في الدردي طر من الخمر ولنا ان وجوب الحد للرجز
يسرع الزواجر فاما عمل الله الطبايع والطبايع لا عمل الى سره لدردي بل حيا وشرب الخمر جاف
لطف الدردي فلبه لا يدعوا الى كسره بخلاف الخمر فصار كغير الخمر من الاسرية ولا حد فيها الا بالسكر
وان العايب على الدردي السعل لو كان العايب هو الماء لم يحل سره فكذا اذا كان العايب على العجب

قول ويذكره الاصحاح بالخمر واقتطرها في الاصل انه اسفاغ بالمحرم وهو حرام ولا حد عليه لانه معاق
بالسرا لم يوصد ولانه للرجز والطبع لا يسل السرا **قول** ولو جعل الخمر مرقه لم يطحن لا يוכל لانها
تختص بها والطبخ في الخمر لا يحلها ولا يغير الحكم السابق فيها كما لو طحنت في غير المرقه **قول** ولا حد
مالم يسكر منه لانه مطبوخ وان الغالب علمها غير الخمر والمجرب هو الغالب في حكم الحد **قول** ويذكره اكل
خمر عجمي عجمي الخمر لان الدقيق ينضم بالخمر العجمي لا يظهر بالخمر **فصل في الطبخ والعصير**
قول الاصل ان ياد هب بخله ما له النار وقدره بالزبد جعل كان لم يكن وعصر ذهاب بلقي ماني بخل
ملك الساقى ما له عشه دوارق من عصر صب في قديم طهر فذهب دوارق بالزبد فانه يطهر الباقى
حتى يبقى له دوارق فحل لان ما اخذه من الزبد اسحق من اصل العصر فسقط اعساره في الحساب فظان
تسعه دوارق فانما يطهر اذا طهر حتى يذهب لمياه وسقى منه دوارق واصل اخر ان العصر اذا صب عليه
ماء قبل الطبخ لم يطهر بانه ان كان الماء اسرع دها بالمرويه ولطافه بطهر الباقى بعد ما ذهب مقدار ما صب
فيه من المار حتى يذهب لمياه لان الماء يذهب اولام العصر فلا بد من ذهاب بلي العصر وان كانا ذهبان
معاً على الجملة حتى يذهب لمياه وسقى الثلث فحل لانه ذهب للمياه ماء وعصره والثلث الباقي ماء وعصره
فصار كالوصب الماء فيه بعدما ذهب من العصر بالطبخ لمياه وساده عشه دوارق من عصر وعشرون
دوارق من الماء ففي الوجه الاول هو ما اذا كان الماء اسرع دها ما فطهر حتى يبقى سبع الكال وهو لم يملك
لانه ملك العصر وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان يذهب معاً طهر حتى يذهب ملك الكال الغلي يدفعه ويملك
سواء اذا حصل صل العصر محرم الاسرا الكال المقصود وهو الحلقه المقلد لصل الطبخ المانع من دعاء
التسليم الى الكبر **قول** اصل احراق الطبخ بذهب بعضه اربوعه كمل بطهر حتى يذهب الثلثان فالسبيل
فيه ان يخذ يملك الكال عصره فيما بقي بعدما انصب منه ثم يقسمه على ما بقي بعدما ذهب بالطبخ قبل ان يصب
منه شئ فاخرج من القسمة فهو حلال ما له عشرة ابطال عصر طهر حتى يذهب بطل م اربوعه منه بلسه
ارطال ما حد يملك العصر كله بلسه ولم يضره فيما بقي بعدما انصب منه شئ وذلك تسعة واد اصمت
عشرون على تسعة وكل جزء من ذلك اسان وسحان فخرها ان حلال ما بقي رطلان وتسحار طل هذا الاصل
الذي ذهب بالطبخ ليس يذهب جميعه بل هو قائم ولكن يداخل اجزاء في اجزاء الباقي ولهذا علط الباقي فراجع
اجزاء الرطل الى اجزاء النصفه وهو تسعة ابطال فيكون مع كل طل سبع فاذا انصب منه بلسه ابطال فقد
انصب بلسه ابطال ولسه اسباع رطل فيكون الباقي منه سبعة ابطال وسبعة اسباع رطل ولو كان هكذا جميعه
السن ان يطهر حتى يبقى رطلان وسبع ابطال وتسحار طل كذا هذا واما اخر وهو ان الذي ذهب بالطبخ ذاهب
من الحرام لانه انما يطهر لذهب حرامه وسقى جلاله لمياه عشرة ابطال حرام وهو ستة ابطال ولما اطل بلسه طال ليس
منها لسه ابطال ملك رطل الحرام خمسة ابطال ولما اطل فاد اربوعه منه فهذا من الحلال الحرام جميعه لانه لا يخلق

لله اذهب حسا الحلال والحرام فكان لذهاب منها على السوا فذهب من الحلال لسه وهو رطل وسبع رطل
فصلى لمياه رطلان وسبع اطل ان ردت راده الانكساف فاجعل اطل تسعة طاجتنا الى حساب له
ملك ولسه ملك فصار اطل الحلال ليس منها واد اربوعه منه وهو ستة فسقى عشره وهو رطلان تسعا
رطل **قول** وما خرج بالقسمة فهو حلال اي ما بقي وجه ذلك ان هناك تدار راحة مساسيه
الاولى منها وهو ما نوى الحلال الى الباقي وهو الباقي من العصر من لسه المالك وهو حلال الى الرابع
وهو حلال العصر بعد الطبخ والاولى منها المحمول فخرها الباقي منها وهو ستة اطل الى الثالث وهو لسه اطل
وملك رطل فصار عشره من سبعة العصر من على الرابع وهو تسعة اطل فخرج من القسمة رطلان تسعا
رطل فهو الاول الذي يرد منه **قال** **الفتيل** اعلم ان الله تعالى
عم احسانه وعظم على خلقه احسانه ووسع دعوتكم الى ان سب ارزاق الحاد ونذرت من سبها الى الاصطفا
فعال واذا خلتم فاصطادوا فلهذا اسداء المصنف رحمه الله مسائل الاصطفا **قول** الصدا الاصطفا
اي لغه وقد سمي المصدا بانه المصدر والاصطفا مباح لغز المحرم في غير المحرم لقوله تعالى واذا طلتم
فاصطادوا واد في درجات الامر الاجاه قوله تعالى وحرمت عليكم ميتة الميتة فخرها وقوله صلى الله عليه وسلم
الصدا لما خذوا الاجاج ولا نه نوح الكسباب والاسفاغ مما هو محمول لذلك فكان مباحا كالاخطاب
عكسا للمكلف ما راعاه المكلف ثم اعلم ان سوط موت الملك في كون الصدا غير مملوك وسب موت الملك
الاخذ وحكم الاصطفا موت الملك لا الحلال حكم الذكوة **فصل في الجوارح** **قول** يجوز الاصطفا
بالكلب المعلم والغنم والبارى وسائر الجوارح المعلمة كالشاهدين والناشوق **قول** فلا حد فيه
اذا صله الا ان يدرك ذكونه اعلم ان حل تناول الاصطفا مختص بسراط منها ان يكون الصاد من اهل
الذكوة واما ان يحل الذبح والسمه حتى يוכל صدا الصبي والمجنون اذا لم يعقل الذبح والسمه وان
يكون له على الاسلام دعوى اعتقاد الاسلام او دعوى الاعتقاد الكفاي كما نرى في الدجاج وان يكون
ما اصطفا به معلما وان جازح لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون من مما علمكم الله
وهو عطف على الطسات اي حل لكم الطسات وصدا علمهم وفي معنى الجوارح قولان احدهما ان
يكون جازح حقيقه بانه او محله فكون من الجرح بمعنى الجراحه والباقي الكواسب لقوله تعالى وتعلم ما جرحتم
بالبهارا اي كسبتم ولكن حمله عليه ما فسر طان يكون من الكواسب التي يجرح لسجل الجرح سبب المكاتب
معلم الكلاب ومودها وكل حراد ب خارجة سببه كانت وطائر او معنى قوله يملك من معلمها بها
الصدا يعلمون من يودون من لطلب الصيد ويعلمون من حال بانه والسباع كلها جوارح **قول** وان
نذر الباري الى اخره اعلم ان نذر الكلب عتق الضرب فيمكن ان يضر حتى يربح الاكل ونذر الباري لا يملك الضرب
عقيق هذا السبب فيه واصل مقامه ما يدل عليه وهو الا با حده عند الدعاء وان الكلب الوف وعلمه عليه

ان ياتي بما يخالق طبعه واحابه صاحبه اذ ادعاه غير مخالف لطبعه فلما يكون ذلك علامة علمه بل علامه
علمه ترك الاكل مع صاحبه لانه لا يفراس للساو لطبع الكلاث السماع والتعلم يدبر الطبع
بالنقل الى غيره ليصير اكتسابا بعد ان كان اسما ما واد في ترك السد بل هو مقصود في طبعه بضده
والباري مسد بطبعه فاحابه صاحبه اذ ادعاه خلاف طبعه فيكون ذلك علامة دون الاكل ولكن
هذا الفرق لا ياتي في الفيد فانه مسد للباري الحكيم فيه وفي الكلب سواء فالمتعدد هو الاول **قوله**
وهذا عندهما يعني سبط ترك الاكل بل عايد لي يوسف ومحمد وهوزايد عن لي حنفه رضي الله عنهم
لان المعلم يسكن الصد على صاحبه ويركه الاكل يدركون حتملا للمسمع وقد يكون للاستعمال على صاحب
فاد انكر سرار اعلم انه معلم يسكن على صاحبه وانما قدر بالثلث لانه حسن للاخبار كافي قصه الاخبار
الامر الى قول صاحب موسى علم الله في السلب هذا فراق بيني وبينك بعد مرده الخبر وامر بالمرئى
وقال صلى الله عليه وسلم اذا استاذن احدكم ليليا فلم يودع لم يدرج وقال عمر رضي الله عنه اذا لم يدرج
احدكم في البجان قلت مرات فليحول الى غيرها ولا ان الكثر انما هو على العلم لا القليل والكثرة انما هي بالجمع
والسلب اقله معدديه واما الوجوه رضي الله عنه فلم يوفق فيه وقا ولكنه فوض الى اجتهاد صاحبه
فان كان اكثر رايه انه صار معلما فهو معلم لان نصب المعاد لا يكون بالرأي اذ لا مدخل للنفس في معرفته
معوذ الى راي السليبي لما عرف حاصله في جسد هذه المسائل على الرواية التي قد رويها رضي الله عنه
بالسلب موكل الصد الثالث عنده وعند ما لا توكل بالثلاثة لانه انما حكم بكونه معلما حتى ترك الاكل بالثلاث
فكان الثالث صد غير معلم فيحكم كالف في السماع فيكون المولى فانه لا ينفذ لانه حصل الاذن لا
في حنفه رضي الله عنه ان الحكم بكونه معلما عند امساك الثالث على صاحبه وقد امسكه على صاحبه بعد رسال
صاحبه وكان حينئذ حكمه في السماع منه كالرابع خلافا ذكره لان الاذن اعلم فلا يكون غير علم الحدوث
بعد ما سبته وسكون سبته وان يرسله وان سمي عنه حتى ارسل كلبه المعلم او ماله ود كر اسم الله عند
ارساله فاجد الصد فوجه فوات حمل كله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم رضي الله عنه اذا ارسلت
كلبك المعلم وذكر اسم الله تعالى كل فان اكل منه فلا اكل ان سار كلبك المعلم كلب اخر فلا اكل فانك سميت
على كلبك لم سم كلب غيرك لان التذكير انما يكون بوجه الحمل اذ حصل الاذن في فلا بد من جعل الية الصد بانه
من الادنى يحصل بفعله وذا لا يكون الا بالارسال واسم الله بكونه معلما لحيث ارسل انزل منه الرمي
وامر السكينة فلا بد من التسمية عنده بوجه قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم واذا ذكروا الله فاعلموا ان الله عليه
والامر للوجوب لا وجوب عند الاكل فدل المراد به عند الارسال **قوله** يسر الى اسباط الحج اذا
اسم الجوارح مسبوحة الحج معنى الجارحة في ما ريل هذا لان الحمل باكان يصرون الكلب اليه للمرسل بالذكون
الاضطراره والذكون يدور الحج لا يكون على الخارج الكاسب سبانه ومخلبه اذ لا منافاة بين المحسن

وفيه احد المعنى **قوله** وعن لي يوسف رحمه الله ان الحرج لا يسترط فاول الخارج الكاسب
قوله فان اكل منه الكلب قال مالك السافعي رضي الله عنه في التقديم لا يحرم اعسار انما السافعي فانه
لو اكل منه الباري لا يحرم ولنا قوله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم وحسن كل من سبانه امسكه على نفسه
لا على صاحبه والله اسرار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لعدي رضي الله عنه وان اكل منه فلا اكل
فانما امسكه على نفسه وكان الباري كذلك وهو اخذ قول السافعي رضي الله عنه ولكن سركناه ما بران
عنا رضي الله عنه ولان الباري لا يمكن تعليمه بترك العمل المضرب فالتكفي بالاجابة اذ ادعاه خلاف الكلب
قوله ولو صاد صود او لم ياكل منها اكل حصيد لا وكل هذا الصد لان علامة العلم فيه ترك الاكل وكان
الكله علامة الحمل واما نصد بعد حتى يصير معلما عنده ما جهاد الكلاب عندهما ترك الاكل عما كثر في الابد
واما الصود التي اخذها من قبل فما اكل منها فلا يظهر الحزم فيه لعدم المحل ومالست بحرم في منه محرم
عنده وعند هذا لا يحرم لها اما حكمنا بالحكم في الصود الماخوذ واكله من هذا الصود يحل ويترك في لفظ الجوع
مع كونه معلما وقد يكون لا مساهة على نفسه وكونه غير معلم وما صاد صار محكوما به فلا يجوز ابطاله بالسك
ولا افعال وحكمنا بكونه جاهلا حتى جرمنا هذا الصد الذي اكل منه والذي اخذ بعد ما لم يصير معلما لا احكمنا
تدرك نوع اجتهاد مع بقاء الاحتمال الاجتهاد دليل يصلح العمل في المستقبل ليس بدليل في بعض امته
ما لاجتهاد خلاف غير المحرر لسانه صد من وجه بواسطه عدم الاحراز فخرم احتياطوا الى حنفه رضي الله عنه
انه آية محله من الابتداء ساء على ان الحرف لا ينسب اصلها ويحتل لرسن في فانهما بالرك ما ناك الحاشية ونحوها
في الادنى لما وجب الحكم بكونه جاهلا في الحال التي لم يكن معلما وانه انما ترك الاكل للشبح حتى لم يترك حين كان جاهلا
وهذا الاكل ان كان محتملا ولكنه تعذر انه لكونه غير معلم بدليل شرعي محرم ما ول هذا الصد اسان الى قوله
وان اكل منه فلا اكل الحدس بترك الاجتهاد قبل حصول المقصود لان المقصود الاكل فصار كترك الاجتهاد
العاضى قبل القضاء **قوله** لانه يفتنه حبه الصد به اي اعسار عدم الاحراز **قوله** وعن لي حنفه
ولي يوسف رضي الله عنه وهو قول السافعي رحمه الله انه على كونه الاضطرار يدل على كونه الاضطرار وما لم ينفذ
على الاصل لا يسطر حكم البطل وهذا لم يقد على الاصل صار كالمس اذ ارضى الماء منه وبان الماء سبع او عدد ووجه
الظاهر في كونه الاضطرار انما بعد اخذ ما يقع في يد حفا فسقط اعسار ذكره الاضطرار فيه وصار كشاه سقطت
ولم يمكن من خرج حاجته مات بخلاف ما لو وقع في الحين مثل ما سقي في المذبح لانه مستحكما وهذا لو وقع في الماء
وهو بهذه الحالة لا يحرم كالموقع وموت واذا كان مساحك لا يكون محالا للذبح وقال بعض المشايخ ان لم يكن
لنفذ الاله لم يوكل لان المقصود من حكمه حث المحتمل الى الذكون مع نفسه **قوله** ولم يمكن لضيق الوقت
لم يوكل عندهما وقال الحسن بن زياد رحمه الله على اسحسانا وهو قول السافعي رضي الله عنه لانه لم يقد
على الاصل لضيق وقت ذكوة الاضطرار بوجه الحمل لا اسحسانا احد في الدنيا فاني حاسبه ولنا انه بالوج

في يذلم سق صدقكم حكمة كوة الاضطرار فيه وهذا اذا كان موهم بما وجه حيا من الحج الذي حرمه الكلب
اما اذا سبق بطنه واخرج ما فيه ثم وقع في يده حيا فان حل ساوله لانه اسد فيه فعمل الذكوة فصل وقوعه
في يده وما يبيع فيه اضطرار بالذبح فلا يذبح ذلك كخرجه ساه فاضطرر فوقع في الماء بعد قطع الاوج
والحلقوم لم يجرى ذلك كذا هذا وصل هذا قول لبي يوسف محمد رحمه الله واما عند ابي حنيفة رضي الله عنه
فلا يحل وهو القياس لانه وقع في يده حيا فلا يحل له ذكوة الاضطرار كالمترد فيه هذا اذا ذكرك
الذكاة فلو ذكاه حل عند لبي حنيفة رضي الله عنه لانه ان كانت فيه حياة مستقرة فعند لبي حنيفة رضي الله عنه
ذكوة الذبح وورد وجد وعندهما حل بلا ذبح **قوله** لقول تعالى الا ما ذكيتتم اسدناه مطلقا من غير
فضل ولا ان المقصود بسبل الدم النجس بفعل الذكوة وقد حصل **قوله** وذكر الكلب اذا اعاد عاده
فمعه من له الفهد وقال يمسس الاعمى الشرعي بالاعين حرمه الله لله فخال يمسس لكل عاقل ان يحد ذلك
منها انه يمكن للصديق يستكر منه وهذا جليل منه للصديق للعاقل لا يحاظره الخ لا يفرغ عدوه ولكن
بطله له من حقه حتى يحصل مقصوده من غير ابحاث نفسه ومنها انه لا يعلم بالضرب لكن يضرب الكلب
من يذبحه اذا اكل من الصدق يحل بذلك وهكذا للعاقل يروح بخلاف السعد وعظ غنمه ومنها
انه لا يناول الحنبل واما مطلق صاحب اللحم الطيب وهكذا يمسس للعاقل ان لا يناول الا الطيب
ومنها انه يمسس بلانا او خسافا يمكن من الصدق والاركة وهو لا يمسس نفسه فاما اهل الخمرى هكذا افسح
لكل عاقل **قوله** ثم عليه طونلا من **قوله** ولو ارسل ياربه المعلم على صدقه فوقع على سبي ثم اسع الصد
فاخذ مقتله اكل لان عاده الباري ان يقع على شيء وبطرا الى صدق لم يكن حرا حقه وهذا لم يكت زمانا طويلا
للاستراحة كما مر في الحنوم واما ملك ساعه للكل في الفهد والكل **قوله** ولا يدرى رسله انسان ولا
لا يוכל لان الاجابة لا يثبت بدون ارسال ووقع السكك ارسال **قوله** وان جعل الكلب لم يحرمه لم يוכל
ناه على ان الحج سربط في ظاهر الرواية وهذا سار الى انه لا يحل الكسرة لان المعبر هو الحج الذي سبب لانه الدم
ولم يوجد ذلك الكسرة فصار كالتحقق **قوله** ومن لبي حنيفة رضي الله عنه رواه ابو يوسف رحمه الله انه اذا كسر
عضوا فقتله حل لان الكسرة حرامه طاهرة فهي كالحرامه الطاهرة **قوله** ولانه اجتمع المحرم والمباح الى اخر
اي لصدق صار ما خذ انا الكلب والاصل انه متى اجتمع موجب الحل وموجب الحريم يغلب موجب الحريم
لقوله صلى الله عليه وسلم ما احل الحلال الحرام في شيء الا غلب الحرام الحلال لان الحرام واجب الترك والحلال
حائز الترك وكان الاحتياط في الترك **قوله** بكرة الكلب لوجود المسادة في الاغذية وعدمها في الحج ثم سئل كراهه
بكرهه وقيل كراهه عجم وهو اخسار سمس لاعمه اكلوا اي حرم الله **قوله** وهذا الخلاف ما اذا اورد المجوس
سفسه بخي رد الصدق على الكلب مجوس حتى اخذ فلا ماس بالكله الذي رسله المسلم فكان حلالا فاما فعل
الكلب الذي صاحبه من حسن فعل الكلب الذي رسله مسحق به المسادة وبجتم في الصدق موجب

والموجب للمجوس **قوله** واذا ارسل المسلم كلبه فخرج المجوس فان خرجوا علم ان الرجود وان لا ارسال لانه ناه
عليه والسي انما يرفع ما هو مسله او قوعه كما عرفت في النسخ في اصول الفقه في مسله ارسال المجوس محرم
فلا يرفع رجلا المسلم لانه دونه وفي المانته ارسال المسلم موجب للحل فلا يرفع رجلا المجوس لانه دونه
وكل من لا يجوز ذكاته كالمير والمحم وما ذك التسمية عند ابنه المجوس حتى لو ارسل صدقا وسمى ثم ذبح من لم يسم
فكله ونكسه لا يוכל في هذا وعلى هذا غيره **قوله** وان لم يرسل احد ولكن اسحب الكلب او البازي
على يد الصدق بغير ارسال فخرج المسلم فان خرجوا خذ الصدق والقياس ان لا يحل لان ذكوة ليس ارسال
و بدون ارسال لا يحل لانه سربط وجه الاسم حسان انه الرجود حقه جعل ذلك بمنزلة اسداء ارسال فلان قلت
الرجونا على ارسالات فكان الرجود من الاعمال والشيء لا يرفع ما هو دونه كما مر في ارسال الرجود
قلت الرجود من الاعمال لانه موقوف بحسب السبب وورد منه من حيث انه فعل غير المكلف فاستوفى ما فعله
ناسخا اما ارسال فمربوب فحل المكلف الرجود لا حق ان كان فعل المكلف فكان دونه فلا يرفع به **قوله**
ولو ارسل رجلا ان كلابه ما كلفا فوقعه كلبا حراما فله كلبا اخر يוכל ما يشاء ان حرم الكلب بعد الحج
ما لا يمكن الاحتراز عنه فصار كانه حصل بفعل واحد والملك الاول لانه اخرجه من كونه صدقا عاده
ما في الباب ان ضرب الماني حصل بعد الخروج عن الصدقة الا ان ارسال الماني حصل على الصيد والمعتبر
في الا باحده والحمة حال ارسال فلهذا لا يحرم حتى لو كان ارسال الماني بعد الخروج من الصدقة بحرج الاول
مخرجه الماني ومات لا يحل لو ارسل كلبه على صدق فلهما خذ واحد عن رجل لان المسرط بالنقل ارسال
دونا السعد والزيادة على النقص شح و قال ما كان السافعي رضي الله عنه لا يحل له لانه لم ياحذ ما ارسل عليه
واحد ما لم يرسل عليه فكان ما خذ ابخر ارسال ذالت عن سربط غنمه فلما لم يكن يعلمه على وجه
فاخذ ما عساه فسقط استسقاطه **فصل في الرعي** العلم ان الاصطاد كاعوز بالحواجر المعلمة بحوز
ما لم يلاق قول له حال فاصطاد واذا سمي الرجل عند الرمي كل ما اصاب ذاجح السهم فاته لانه بالرمي
فصدركا اذ السهم الة له فمسرط التسمية عند الرمي كل المذل محل لهذا النوع من الزهارة والاد من الحج
لحقق الزكوة الاضطرار له لما مر **قوله** ولو سمع حسانا بطنه صدقا فارسل كلبه او ياربه علمه ورياه
لسهم فاصار صدق من الرمي موع حسة كان صدقا ما كولا او غير ما كولا اصابه وعن ابي يوسف
ان كان حسانا سمع سوى الحنبر اكل الصدق ان كان حسانا لم يוכל لا يוכל لانه معلق الحريم حتى لا يجوز الاتباع به
بوجه فسقط حكم فعله خلاف سائر السباع لان الاستفاد بها مطلق الا من حرمه الاكل فكان الفعل معتبرا
وقال ذفر رضي الله عنه ان كان حسانا يוכל السباع ويكوهها لم يוכל لان ارسال على السبع لا يتعلق به
حكم باحده المكل فصار هو الاد مبيح ذلك سواء ولنا ان الاصطاد لا يختص بالكل بل بالشيء والصد
الما كولا اذ انت وتعالى اذا اذكت فصدى الاطال وكان ارسال اصطاد بم سون لانه سلب على الحل

علافاً بشراً وان فضله ما قل للضمان لان يكون موجبا للضمان ابتداءً والاول اصل لان
حقيقة الاستسقاء ليست الحكمة فالقبض الموجب لهذا الاستسقاء انما سببت بالعلمة **قوله** قال الراهن
الخيار ان شاء سلمته وان شاء رجع عن الرهن لما مر ان الغزو القبط اذ المصمود اضحار الراهن ليساج
الى قضاء الدين ذال حصل الاستسقاء بالمرتب على الرهن منع الراهن عنه **قوله** فاذا سلمته اليه
دخل ضمانه وقال السافعي رضي الله عنه امانته ولا يستقط شي من الدين بهلاكه وبه قال مالك رحمه الله
بقوله صلى الله عليه وسلم لا يعلق الرهن لصاحبه غنمه وعلمه غنمه وزعم ان معنى قوله لا يعلق الرهن
لا يصير مضموناً للدين قوله لصاحبه غنمه اي وان يكون له وعلمه غنمه اي لو هلك بملك على الراهن
ولان الرهن وسقته بالدين فيملاكه لا يستقط الدين كما لا يستقط بملك الصك وموت السهم وهذا
لان بعد الوضوء بردا ومعنى المصانة فلو قلنا بانه يستقط دين المرتب بهلاكه لكان صدقاً لقضاء
العقد لان الحق به يصار عرض السوي ذلك ضد معنى المصانة الا ترى لربما زاد على قدر الدين امانته
في المهرين القبط في الكل احد فلا عوز ان ثبت حكم الضد بهذا القبط في البعض وانا المعنى لئلا يصلح
رجل ان يمس في سائر على آخر فملك عنده ذهب حنك ولا يجوز ان يرا ديه ذهب حنك الحسن لا يجوز لاجاج
الى السان ولانه ذكر الحق معرباً بالاضافة ورا ديه المكر الذي سبق كره لقوله تعالى فخصني فيكون
الرئيسون وقوله صلى الله عليه وسلم اذ اعني الرهن فهو بانه اي اذا اسهمت قيمة الرهن بعد ما هلك
بان قال الراهن لا ادري كم كانت قيمته وقال المهرين كذلك مما فهم من الدين واجماع الصحابة السابعة
رضوان الله عليهم على الرهن مضمون لرجل جلفوا في كنفه فقال ابو بكر وعلي رضي الله عنهما مضمون
بالقيمة وقال عمر وابو جحود رضي الله عنهما مضموناً قل قيمته وحر الدين قال ابن عباس رضي
به مضموناً للدين قل وكبر وهو قول شريح رضي الله عنه فالقول بامانة حرف الاجماع ولم يفهم احد
ما هذا اللغة وقوله لا يعلق الرهن نعم الضمان عن المهرين ذكر الكرخي عن السلف كطائفة ابوهم وغيرهم
ومهم الله انهم استقوا على ان المراد به لا يجلس الرهن على المهرين احساساً لا يمكن فكاه بان يصير مملوكاً
للمهرين والدليل ما روي عن الرهن من انه ان اهل الحاهلية يرمون ويسرقون على اهرانه ان
لم يعضل الدين الى وقت كذا فالرهن مملوك للمهرين فابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله لا يعلق
الرهن فحل لسعد بن المسيب رضي الله عنه ما هو قول الرجل لم يمان بالدين الى وقت كذا فالرهن يسع
بالدين وما روي **قوله** ولان الناس للمهرين بالاستسقاء وهو ملك المد والحسن لانه متى عن الجبس العام
قال الساعر وفارقه رهن لا فكاك له يوم الوداع فامسى الرهن فعلقا اي ادرى من قبله
فذهب به واحبس عليه عيدها على وجه الفكاك له فدل انه موجب جسر الرهن بالدين اياها وانما يكون
ملك الجبس المد والاكلول الا بالضمان وهذا كالكفالة والحالة فاهما للضم والمقل اخذ

ويضم الدين الى الدين في المطالبة وعلى الدين من ذمة من سرقه لمطابق السري اللغوي اذ هو الاصل
لان الرهن وسقته لجاناً لا استسقاء حتى احتج على كمن استسقاء الدين منه وما هو المال المقوم واخص
عق من استسقاء من الرهن وهو الدين حتى لا يصح الرهن بالاعيان والالعقوبات كالقصاص الحدود
وكان لصاحب الحق قبله حقا وجوب هو عتق كرم واستسقاء وهو عتق الاموال وعقد الرهن عتق
المال دون الدين فعلم انه وسقته لجاناً لا استسقاء وهو الوضوء بالسي ما يكون من اذمة من حنسه فعلم
ان حكم الرهن موت ملك المد والحسن كونه مضموناً على التاثير على اسوق في به كما في حقيقة الاستسقاء فان
المستوفى به يكون مضمون على المستوفى فله على الموفى مثل ذلك فصار قصاصاً به فكذا اذا مضى رهنه وصار
مضموناً عليه هذه المد فاذا هلك حب على المهرين للرهن مثل ما كان للمهرين على الراهن فصار قصاصاً
في المعاصم اذ لا يمس كونه قضاء عن وانما يكون المهرين مستوفوا حقه ولهذا ثبت الضمان بقدر
الدين لان الاستسقاء به يحقق فكان الراهن جعل قدر الدين وعاء وسلمه الى رب الدين المستوفى ختم
منه بعد هلاكه في يده يتم استسقاءه في مقدار حقه ولهذا كان الفصل امانته كما لو جعل خمسة عشر رهنها
في كسر دفعه لرب الدين لسوق في دينه منه عشر فيكون امانته في الزيادة ولهذا جعلنا العاني امانته
في المهرين لان الاستسقاء يحصل من الماله دون العنق فالاستسقاء والعنق فيكون استسقاء المهرين
عندنا مستوفى لا مستبدل وانما يحقق الاستسقاء بحسن الحق والمجانسة بين الاموال باعتبار صفاتها
دون العنق فكان امانته في العنق كالدين في حقيقة الاستسقاء ولهذا كانت بعقة الرهن على الراهن
في حنونه وكفاه بعد مانه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم علمه غنمه امانته وهذا التقدير بان
ان معنى المصانة يحقق اذا صار المهرين مستوفوا حقه وانما يموت ذلك اذا روي عنه بالاستسقاء
للسان اراد الحق بوجهاً احد يوفى بالاستسقاء وفيه معنى المصانة فانه يقع الامن من وجود الدين مخافة
وجود المهرين الرهن ويحرم الاسماع بالرهن فيسارع الى قضاء الدين وحضر ورثة فراع ذمة الواهر
عند هلاك الرهن تمام الاستسقاء وداناً في كونه وسقته لمصانة حق المهرين كالحالة فانها وجب
الدين ذمة المحتال عليه صانته لحق الطالب لرب كان حضر ورثة فراع ذمة المحتال به لا يروى عن الوضوء
وبه فارق هلاك السهمود والصك لان سقوط الدين عند ما عاين سوره بالاستسقاء اذ ام ذلك بملك
الرهن وذا لا يوجد في الصك السهمود وانما لا يصير المهرين فاضاً بنفس الشرا لان الشراء بلا في العهر
وقد مر ان العان امانته وقبض امانته دون قبض السرا فلا يورث عنه فاذا استال استسقاء روجه
وم بالهلال فلو اسفوا ما ساءلوا الى الربوا والحز عن الربوا واجب لادلك لان الحز عن استسقاء
الدين يجب التحرز عن استسقاء الدين لان لا يوسل الى الواجب لانه يح كوجوبه خلاف حاله القلم
لانه يمكن بعض هذا الاستسقاء بالرد على الراهن فلا يترك الاستسقاء ولا يمكن هنا استسقاء الصون لا ينقص

الاستغناء الذي سبق ولا يمكنه ذلك كان الهلاك في صورة ذهاب الدين ضرورة فان قلت لو كانت
بد استغناء لا وجب للملك المستوفى قلت لم يعل انه بد استغناء بل بد وسفه الاستغناء والاستغناء
حققة بنت الملك وهو متاخر الهلاك فالحاصل ان حكم الرهن عندنا ان يصار الرهن محبوسا بالدين
ويصرف مستوفى منه من وجه تقيضه وسعير ذلك بالهلاك فيسقط ويسرى هذا الحكم الى الولد
لانه ملك ملك الاصل ليس للرهن استرداد وركوبه وشربه لبسته لانه متاخر في وجهه وهو ملك
الحبس للمرتبة على الدوام ورهن المساع لا يصح لان قبضه على الدوام لا يوجد فيه اذ في الهبات يموت
حينئذ يوم قبض الرهن عنده صيرت المرتبة حق به سعادته وعند السع هو احق بممنه فلما
هلك لا يسقط الدين لانه امانة عنده ولا يسرى الى الولد لان بعض السع لا يقضي حتى ياتي
للسع ووجه رهن المساع لانه يجوز بيعه والمرهن استرداده وركوبه وشربه لبسته لعقائه على ملكه
ولا ينافي في وجهه وهو محبوس للسع **قوله** وهو مضمون اي الرهن مضمون في وجهه وحر الدين
فلو هلك بد المرتبة ووجهه مسلح منه صار المرتبة مستوفى الدين وان كانت قيمة الدين اكثر منه
فالفضل امانة وبعد الدين صار مستوفى لان الضمان اعتبار الاستغناء والاستغناء بقدر الدين وان
كان اقل صار مستوفى بقدره ورجع المرتبة بالفضل بانه اذا رهن بوجهه عشرة وعشرة فذلك
عند المرتبة يسقط دينه وان كانت قيمة الثوب خمسة ورجع المرتبة على الراهن خمسة اخرى وان
كانت خمسة عشر فالفضل امانة عنده وعند رجوع الراهن على المرتبة خمسة لان الرهن عند مضمون
بالقيمة لقول علي رضي الله عنه مراد ان الفصل في الرهن وان الزيادة على الرهن موهونة لكونه محبوسا
فكون مضمونه بعد الدين ومنهجه يامري عن ابن عمر بن عبد ربه رضي الله عنهما وان الرهن
مقبوض للاستغناء والمقبوض لوجه الشيء كالمقبوض بحقيقة في حكم الضمان كالمقبوض على رسوم
الشري محل بحقيقة في حكم الضمان والزيادة موهونة ضرورية اسباع حسن لاصل بد رهنه حتى
لو عجز الزيادة من الاصل ان رهنه عند اتمه القادر قيم بالفم صل خطأ واحد المرتبة التي رهنه لم يكن
له حبس الكل على ان السات ضرورية بقدر قدرها ولا ضرر في حق الضمان لصحة الرهن مع عدم الضمان
كما اذا استعار الراهن الرهن المراد بالبراد في البرحالة السع اخذ باع الرهن براد ما ان ادعى الدين
ولو كان الدين ابد ابد الراهن وعلى رضي الله عنه وان ثبت التبراد على الاطلاق من غير فصل بين
الهلاك والسع الا ان حملناه على حاله السع نقول للمعاذ من هذا الحديث ومن ياروي محمد بن الحنفية
عن علي رضي الله عنهما ايضا انه قال المرتبة من الرهن في الفصل **قوله** وللمرتبة رهنه بالبراد
وعنده به لساعة بعد الرهن وانما الرهن لزيادة الصيانة ولا يسع به المطالبة فاذا ظهر بطله
عند القاضي خمسة لانه جزاء الظلم وقد مر بانه في كتاب القضاء **قوله** واذا طلب المرتبة دينه حتى

معنى اطلب المرتبة الراهن الدين امر المرتبة احضار الرهن بناء على ان قبض الرهن قبض استغناء فلو امر
بضمان الدين قبل احضار الرهن وما يملك الرهن بعد ذلك او يكون حاله قبل ذلك مضمون فبانه
مرتبة **قوله** واذا احضر امر الراهن يتسلم دينه او السع حقه كما عين حتى الراهن يحسب له التسوية
كما في تسليم المسع والتمسح المسع بمسلم الممن **قوله** وان طالب الدين غير المملد اي طالب الدين غير
بلد الرهن ولا حمل له ولا مؤنه الا يرى انه لا شرط فيه ما كان المكان في السلم بالاجماع فهو رهن احضار
وان كان له عمل مؤنه لا خذ منه ولا تكلف المرتبة على احضار الرهن لان المرتبة عاجز عن احضار التسليم
غير واجب عليه في بلد لم يعرفه العقدة ولا ان هذا نقل الواجب عليه التسليم بمعنى التحمل لا النقل ومكان الى
مكان لان العن امانة ولكن للراهن ان يملكه بانه ماله فضا وكالراهن رهنه وهو دين اي الممن والاعمال بانه
لورهنه اسداء لا يصح لانه وان لم يكن محلا لذلك في الابتداء ولكن يثبت حكم الرهن في الدين لكونه بد اعن المقبوض
وهو قد كان صالحا لذلك يثبت هذا الحكم في حلقته سعلا مقصودا فان قلت لما استعمل حكم الرهن الى الممن صار
حلقته وجب ان يكلف المرتبة احضار الرهن كالكف باحضار الرهن من قبل السع فقلت السع طرف في حكمه فصح
لا يطرق انتقال حكم الرهن اليه وهذا لانه لما باع اذن الراهن خرج المسع من رهنه وضا ضررون خروجه عن ملك
الراهن فصار كأنها ما ساسخا الرهن وضا الرهن رهنه اسداء لكن الممن انما يصير محلا للرهن لكونه بد لا
عن الرهن المقبوض الا يرى انه لو باع الرهن باع الرهن كان النقصان على الراهن ولا سطل شيء من المرتبة
علم ان الاول خرج عن الرهن بطريق التسع وضا الرهن رهنه اسداء لا يطرق انتقال اذ لو كان بطريق الاستعانة
ان سطل الممن بعده وسقط قدر النقصان عن المرتبة **قوله** يكلف الاستغناء بدول لانه لا ضرر في
الاحضار وانه فراغ قلت الراهن عن توهم الهلاك لكن لا يسلم الى ان يقض جميع الدين **قوله** لان القيمة
حلف عن الرهن فلا بد من احضار كل ما كالا بد من احضار كل الرهن وما صار الحد لنا مسلط من جهة الرهن كان
السع لانه صار لنا تسلط بحقيقة فان الراهن لما امر المرتبة معهما كانا مضافا عند الرهن فراضا يكون
الممن هذا متاخر في حقه المسرى فلم يصير كونه وهذا بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فاباها ما صار الرهن
فمنه بفعل الراهن بل بفعل العامل فاذا لم يصير بفعله صار كونه وهذا بطريق انتقال حكم الرهن الاول اليه فصار
حلقته والحلف نصف نصف **قوله** ولو وضع الرهن بد العدل امره ان يودعه عنده ففعله
والعدل لم جاء المرتبة بطلب منه لا تكلف المرتبة احضار الرهن امر الراهن لتسلم الدين لان الراهن
لم يرض بد المرتبة فلا ترضه احضار ما ليس في الامر المرتبة لو اخذ من العدل يكون عاصيا ما تكلف
لمرضه احضار شيء لو اخذ بصره عاصيا **قوله** او دعي فلان ولا ادري لم يردوا العدل فابى الرهن
ولم يردوا هو لا تكلف المرتبة احضار الرهن غير الراهن على رضا الدين لان المرتبة عاجز عن التسليم **قوله**
لانه صار مستوفى اي صار المرتبة مستوفى عند هلاك الرهن منه بقضه السابق فكان الباقي استغناء

هذا استسقاء فليس في الثاني بعد ما غلب الرهن **قوله** ما لم يرض الرهن ويره وهذا لان الرهن لا يرض
 مقصودا بالباقيصة بالعدل حتى يكون للرهن حق الاخذ غير رضى المدين بعد المناقصة المناقصة كما
 قبل فصار وجود هذه المناقصة وعدمها بمنزلة فمضمونا ما بقي العرض الذي ادى الرهن بانست التفتد
 والعرض فمضى ما بقي العرض لورده (على وجه الفسخ على وجه العادة اسفل الرهن فلو هلك بده سقط
 اذا كان به وفاء بالدين لبقاء الرهن **قوله** وليس للرهن ان يرضع بالرهن استعدا ما وسكننا ونسالا
 ان ما ذن له المالك لان الناس له حق الجسد وان الاستسقاء يكون بالرهن وهو ما يرجع الى الصورة اما ان يرضع
 ان يرضع ان يرضع من الرهن لان عقد الرهن لا يرضع السبع فلا يملكه الا ان كان له من قبل المالك **قوله** ولا يرضع
 ان يحفظ الرهن الى قوله والاصل في سبب جليبه اعلم الاصل ان ما يرجع الى النقاء فهو على الراهن سواء كان الرهن
 فضيل او لم يكن لان العنصر يست على ملكه وكذا منافع حمله له ويكون اباؤه عليه لانه مؤتملكه كافي الودعه
 وذلك مثل المنفعة في ملكه ومشوبه واجرا الراعي لانه يحتاج اليه بخلق الحيوان فهو كالطعام والشراب من هذا
 الجنس كسوء الرضوخ اجرة الظفر وكذا الرهن يسمى بالسيان فيلحق بحمله وحداده والقيام لصالحه ما يرجع
 الى حفظه فهو على الراهن وذلك مثل احر الحافظ لان الحافظ واجب عليه والمساكن حتى لا يكون بذهله عليه وكذا
 اجرا لست الذي يحفظ فيه الرهن الروايات المشهوره ولان الحفظ على الراهن الساكن الحفظ الا في منزله
 فهو بكون ذلك على الراهن هذا لانه في الحفظ عامل لنفسه لانه يقصد به اضرار الراهن وعرضه وسيف
 ان كوى الماوى على الراهن لانه يرضع السبق لكونه سحبا في نفسه وما يرضع له والعرض فهو على الراهن وذلك
 كجمل الايقان بدلا لاستسقاء كانت ماسة على المحل يحتاج الى اعادة بدلا لاستسقاء لردده على المالك فيكون مونه
 الرد فكون عليه وهذا اذا كانت قيمة الرهن بقدر امانه لانه في ذرا امانه بمنزلة المودع وهذا بخلاف ما بينت
 فانه يجب الكل على الراهن وان كان في قيمة الرهن فضل لان ذلك انما يرضع بسبب الجسد حتى الجسد الكلي سله فاما الجوار
 فاما الرهن لاجل الضمان فيقدر بقدر المصنع **قوله** وما ذاه الحرج والفرج ومعالجة الامراض والنفاء
 حرجا لانه يرضع بقدر امانه والضمان لانها لا اصلاح ولا اصلاح يرضع الراهن المضمون والراهن الا امانه
 والحراج على الراهن حاصره لان مونه المالك يكون عليه كالسنة **قوله** والعرض فيما حرج مقدم على حق المالك
 ماخذ الامام لان العرض يعاقب العنصر فيكون مقدم على حق المالك ولا اسفل الرهن الثاني بخلاف ما اذا استحق
 بعض الرهن شيئا لانه لا يخلق العنصر بالحراج لا حرجه عن ملكه ولهذا يجوز سعه ولما لا اداه حرجا اخر بخلاف
 الاستسقاء **قوله** وما ذاه احداهما يعني كل ما وجب على الراهن فاداه الراهن بخلافه لو وجب على الراهن
 فاداه الراهن بخلافه فهو متطوع لانه قضى من غير غنى وبما ابقى احداهما على الاخر فاما التامع
 رجع عليه لان للتامع لانه عامه فكان صاحبه امره **قوله** فوج مسله المحل على المودع لحي حنفه رجا به
 لو بعد عليه امر التامع في حال حضوره بصره يجوز اذ عليه ولا ملك يحجزه بخلاف حال غيبه وعند ماله ملك المحر عليه

ما يجوز من الرهن **قوله** ولا يجوز من الرهن المساع فيما تقسم وفيما لا تقسم وقال السامعي رحمه الله يجوز لانه موجب استسقاء السبع الذين
 والمساع يجوز سعه ويجوز رهنه كالمسوم بغير ما قاله اصحابنا ان موجب الرهن موت بدلا لاستسقاء الراهن
 وبدلا لاستسقاء في الجزء الشائع لا يحق لان المدحمة لا يثبت الا على جزء معين فان ثبت كلف يسقم هذا
 والسبوع لا يمنع الاستسقاء حنفه فان حرك في له على غيره عشرة فدفع اليه المدون كساقه عشرة ونحوها
 للسبوع في حنفه منه بصره وسوف باحقه من البصر سابعوا واذ لم يمنع السبوع حنفه الاستسقاء فكيف يمنع
 موت بدلا لاستسقاء وثبت موجب حنفه الاستسقاء بملك عن المستوفى السبوع لا يمنع المالك موجب الرهن
 بدلا لاستسقاء فقط وخلا لا يحق في الجزء السامعي لان موجب عقد الرهن وادام بدله من غير علمه ووثق العقد الى
 وقت الدك كالعقود في حال فرها من مضمونه هذا يعني لانه لا يكون مرهونا الا في حال يكون مضمونه ولا ان
 المقصود بالرهن صيانة حق الراهن عن التوكل بالحدود او اضرار الراهن لفساد ربحه الى قضاء الدين انما يحصل
 هذا المقصود بدوام بدله من غير علمه ويعني به استسقاء وادام المدد وجود بدله من غير حساب ولا اعان حرج الراهن
 او الغصب لا نفوت الاستسقاء فلهذا لا يسقط الرهن وذلك لا يحق مع السبوع لانه يحتاج الى المباشرة
 مع المالك الامساك يمنع المالك به يوما حكم المالك يحفظه الراهن في نوبه يوما حكم الرهن فهو بمنزلة قوله رهنك
 يوما يوما لانه لا يجوز لانه نفوت استسقاء البدل للرهن في نوبه الراهن فمدد اقرن بالعقد باسبح موجب
 فلا يصح العقد ولهذا سويما في الرهن بن ما يحل القسمة ومن لا يحل القسمة يحل الجبة حيث يجوز فيما
 لا يحل القسمة لان المانع في الهبة عراية القسمة وبني فيما تقسم وفيما لا تقسم وموجب المالك والمساع
 بعلمه والعرض شرط بامام ذلك العقد فراجع وجوده في كل محل عسب لا مكان موجب الرهن موت بد
 الاستسقاء والمساع لا بعلمه وان كان لا يحل القسمة ولهذا لم يحرم الرهن المساع من السر بل ايضا لان موجب
 العقد لا يحق فيما اضيف العقد سواء كان العقد مع السر بل ومع الاجني وعلى الوجه الثاني فسكن يوما
 حكم المالك وبما حكم الرهن فصار كانه رهنك يوما وبما لا فان ثبت الد المدحمة غير معصية فان الرهن يتم بالحكمة
 طلت الاصل ليرجع الحنفه لان الرهن عبارة عن الجسد من حيث ايمان الجسد فاصح ما صور وهو الحنفه
 الا ان المالك من الجسد اقيم مقامه فلا بد من ايمان المالك في ايمان المدحمة غير ما في الشائع فلم
 يكن بالحكمة عسبا ولا لانه لو ثبت حكم الرهن انما يثبت عند المحل بجميع العنصر او عند محل حصته فاذا كان موجب
 العقد لا يحق الا باعسار المالك معقود عليه لا بعقد العقد كما لو استأجر احد زوجي المراض لم يفسد رضى
 اسباب **قوله** والسبوع الظاري ان رهن جميع العنصر ثم يباينها العقد في المصنف ورده المهر للمعاذ
 في انه مطلق الصنف حتى ولو اوفى العقد اسلطة على رهن كلف سابع نصفه بطل الرهن المصنف
 الباقي عن لي يوسف الراسوع الظاري لا يمنع بقاء حكم الرهن كما لا يمنع بقاء الهبة لان البقاء اسهل

ما يجوز من الرهن **قوله** ولا يجوز من الرهن المساع فيما تقسم وفيما لا تقسم

منه لا ينداء الا ترى صرون المرهون في ما في منه غير المرهون يمنع اسداء الرهن في منع بقاء حتى اذا المظ
المرهون اسان او سجع المرهون بمن يكون القيمه او الممنه هنا في منه عليه واسداء عقد الرهن مضافا الى
دين في الدية لا يجوز وجه الاول في الكلام وقع في محل الرهن وما رجع الى المحل فالقاء والاسداء فيه سواء كان في
في الكاح فان قلت اذا زوج الاب امته من مكاسبه حاز ولا سطل بموت الاب وان تزوجت مكاسبها ابتداء
لا يجوز قلت لان المكاتب لا يملك سبب من لا سباب فكذا ما لورانه فيما اذا تزوجت مكاسبها لا يجوز لان الملك
ما سلبها من وجه ويكاف المملوك من وجه او من كل وجه لا يجوز بخلاف الهبة لان المتناع محل الحكم الهبة فان حكمها
الملك والمتناع يملك في العوض انما اعترض في ابتداء لغيره على ما مر ولا حاجة الى اعتبار هذا
المعنى في حاله القاء الا ترى ان الواجب لو رجع في بعض الهبة بقيت الهبة في الباقي لا يجوز في العقد
في بعض الرهن قوله فصار الاصل لمرهون اذا كان مضافا الى سجع مرهون لم يجر الرهن كرهن المتناع اذ
لا يمكن فصل المرهون وحده وروى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه رهن لارض بدون الاسجار يصح لان
اسم السج يرفع على السابغ على الارض لهذا سمي بعد القطع جدا لا سجا فكان اسديا لا سجارا مواضعها
من براض كان عقد الرهن مساويا ما سوى ذلك الموضوع وهو معنى معلوم بخلاف ما لورهن الدار دون البناء
حتى لا يصح لان البناء اسم للمشي ومن مكانه من الارض فصارا هنا جميع الارض وما يمسحول ملك الراهن
قوله ولو رهن الخيل مواضعها ما رانه رهن بمعنه ومعناه رته لغرض لا يمنع صحة الرهن ولو كان
في ذلك مودخل الرهن لانه مانع للمرهون لا يصاله فاذا سرج في العقد ولا يصح له الا بعد دخول المسن
في العقد فدخل سجا يصح للعقد بخلاف ما اذا باع الخيل حيث لا يدخل فيه لان سجع الخيل دون التمر يصح
فلم يكن بنا حازه الى دخول التمر فيه بخير تسميه ولو كان في الدار مبيع فليس او كذا من البناء المحبوس وغير
ذلك مما سجع به لم يتم الرهن حتى يفرغ لان الدار مستغولة بما فيها فيمنع من التسليم ولو رهن الدار وما
فيها وحلي عنه ويمنع ذلك وما راجع منها من الرهن لان الملك مرهون يتم القبض في الكل فان قلت هذا دخل
المساع في الرهن ان لم يسم بصحى للعقد كالمركب فليس مانع للخيل لان هذه السجعة ليست بالارضة
لانها للقطر فجاز ان يدخل في الرهن فاما المبيع فليس مانع بوجه ما فلا يدخل فيه تسميه **قوله** ولو رهن
الدار بما فيها حاز ولو استحق بعضه بغير الباقي فان كان يجوز اسداء الرهن عليه وحده بقي هنا حصصه
والا سطل الكل لان المسحق لم يدخل في الرهن فكان الرهن واردا على الباقي **قوله** ومنع التسليم كون الرهن
او متاعه في الدار المرهونه وكذا متاعه في الوعاء المرهون ومنع تسليم الدابة المرهونه المحل عليه فلا يتم
حتى يلقى المحل لانها مستغولة بالمحل كسفل الدار المساع ولو رهن المحل في الدابة ودفعها اليه كان رهنا
او ملكه لا المحل لان الرهن ليس مسعول غير ولا هو مانع له فلما حصل له لا يتم تسليم المسعول الراهن او ملكه الى اياه
السواهل بخلاف اذا كان الرهن ساعلا لا مستغولا حيث يتم تسليمه كما اذا رهن المحل في ابيه او المتناع في دار

او وعاء دون الدابة والدار والوعاء حيث يتم التسليم قبل سقاط المحل اخراج المتناع عن الوعاء والدار
لان المرهون فيها ساعل وليس مسعول بخلاف ما اذا رهن سرجا على دابة او لحاما في راسها ودفع الدابة
مع السرج في الدابة حيث لا يتم الرهن حتى يفرغه منها ثم يسلمه لانه سجع للدابة بمنزلة التمر للمحل حتى قالوا
يدخل في السجع من غير ذلك **قوله** ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعوارض المضاربات وما
السركه بناء على كونه موجب الرهن بكونه الاستسقاء التمره فان كان بعض الرهن مضمونا ولا بد من ضمان باستحقاق
المضن مضمونا ويحق استسقاء الدين منه **قوله** والرهن بالدرك المحل يصح الكفالة بالدرك الذي
ان الرهن مسرج للاستسقاء والاستسقاء قبل الجوب لان الواجب هو الذي يتوفى ضمان الدرك هو ضمان
التمتع واستحقاق المسع فلا يجب قبل استحقاق المسع فلا يجب قبل استحقاق **قوله** واذنفة المملك الى
زمانه المسعيل لا يجوز يعني لا يصح الرهن مضافا الى حال وجود الدين لان الاستسقاء معاوضة فلا يحتل
الاضافه لان اضافه المملك الى زمان المسعيل لا يجوز اما الكفالة فمشرورة لا لتمام المطالبة لا لانها
اصل الدين والتمام الافعال يصح مضافا الى زمان المسعيل كالتزام الصدقات والصامات باليد
ولهذا لو كفله ما ذاب له على فلان يجوز ولو رهن ما لا يندرجل ما يندوب لم عليه لا يجوز وينسب الرهن بالدرك
ان يبيع رجل سلعة ويبيع عنها وسلمها وخاف المشتري ان لا يسحقا فخذها لتمرر السابغ رهنا فاصل الدرك
فانه بالحل حتى لا يملك حسن الرهن حل الدرك او لم يحل اذا هلك الرهن عنده كان امانه حل الدرك او لم يحل
لانه عقد حب وقع بالاطلاق **قوله** بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان يقول رجل هذا الفرضني الف درهم
فيعرض الرهن وهذا في المنة من قبل الرهن فانه يملك مضمونا على المنة حتى يحل على المرهون تسليم الف
الى الراهن كحد الهلاك لان الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة فكان الرهن حاصلا بعد الفرض حكما
اد الظاهر في الحلف في الوعد فكان مضمونا الى الوجود غا لا بخلاف الرهن بالدرك لان الدرك لا يكون موعودا
تعالى اذ الظاهر ان المسلم يبيع ما لنفسه ولانه مبيع بوجه الرهن الذي يصح على اعسار وجوده فاعطى
حكمه كالمقبوض على سبوم الشري مضمون على القابض لا مبيع بوجه السري فحجج كالمقبوض بحقه
في عاب الضمان غير ان المقبوض على سبوم مضمون للعمه بالغه ما بلغت الامسحح اليمن والمقبوض على سبوم
الرهن مضمون بما سمي بالعمه لان ضمان الرهن ضمان استسقاء الرهن وليس ضمان سبوا فسد الدين في رهن
و ضمان السجع ضمان سبوا كالحق والدين ليس للباسح على السري حتى قبل السجع فيجعل مضمونا بالقيمة عند حذر
اجاز المسح كضمان الخصم يبيع الرهن الى من مال السلم ومن الصرف المسلم فيه وما لا يفرجه الله الجور بناء
على انه لو مضمون لصار مستوفاه وهو استبدال ادم الجائسه والاستبدال بما لا يجوز ولنا انه رهن مضمون
بمضمون يصح انما يصح مستوفاه باعسار بالعمه والجائسه باسمه من حيث المالكه صححق الاستسقاء **قوله** لغوات
القبوض حقه وحكما اما حقه فظاهر وكذا حكمه لانه يكون كالحال فلا يثبت قبله **قوله** وان هلك الرهن

[illegible]

لا يصح عند لي حنفى رضى الله عنه وقال اصح لان قدر عليه وقت الامساك له ان امرأه وقع لغوا لعدم
اهلية المأمور فان شرط الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن لي عزل الوكيل والرضى لم يعزل لانها
لما شرطت عقد الرهن صارت اوصافه وحقوقه فليزيم كاصله لان حكم السجل لا يفارق حكم الاصل والرهن
الزيم فكذلك ما هو متعلق به لانه يتعلق به حق المهر وفي العزل ابطال الحق فكون اضرا دابه فلا يجوز كالوكيل
المخصوص المدعى عليه بالما من المدعى فانه اذا اراد الموكل عزله بغير محضر الخصم لم يصح ذلك
دفعاً للضرر عنه لانه يتعلق به حق المدعى ولو وكله بالسج مطلقاً حتى ملك السج بالسج والنسبة
ثم نهاه عن السج بنسبه لا يعمل بنسبه لان السج ابطال لو اراد ابطال الوكالة لم يملك فكذلك لا يملك
التقيد وكذا العزله المهر لا يعزل لانه لم يوكله وانما وكله غيره **قوله** وان مات الراهن لم يعزل
لان المهر ليس حق بالرهن بحدوث الراهن كما كان في حوته فكان للعزل بسجعه لحق المهر ولو وكل
ان يسج بحدوث الراهن بغير محضر من ورثة الراهن على سجعه في حوته بغير محضر منه لانه لما است
وكاله بحدوثه لم يسرط حضر ورثه ورصامه وان مات المهر فلو وكل على كاله لان الوكيل متى
صار لا ريباً سأل للرهن لم يعزل بحدوث الراهن لان موت المهر لا يموتها كما لا يسقط الراهن بموت احداهما
ولا يموتها وان مات الوكيل استعصت الوكالة ولا تقوم وارده ولا وصيه مقامه لان الموكل لم يرض
برأى غيره فلم يعم غيره مقامه فلا بد من نظرها وعن لي يوسف ان وصى الوكيل بملك سجعه لان الوكالة
لا ريباً فلا يسقط بموته واذا لم يسقط يقوم وصيه مقامه كالمضارب اذ امانات بعد ما صار راس المال عروضا
فانه يقوم وصيه مقامه في صحيح العروضا لانها صار لا ريباً بعد ما صار راس المال اعاناً فليكن المضارب
ولانه الوكيل في حوته محار ان يقوم وصيه مقامه بحدوثه كالاش مال الصغير والوكيل ليس له
حق الوكيل في حوته ولا يقوم غيره مقامه بعد ممانته والوكالة حق على الوكيل فلا يورث عنه لان
الوراثه اما محرم وباله لا فيما عليه فوجب القول بسطانها على خلاف المضارب لانها حق للمضارب **قوله**
وليس للمهر يسج الا برضا الراهن وليس للراهن يسجعه الا برضا المهر لان كل احد منهما وحق
للمر فلا يملك سراً بخا بطله سجعه **قوله** فان حل لاجل ابي الوكيل الذي يده الرهن ان يسجعه الراهن
عاب عن الوكيل على سجعه لمرء الوجهان في لزومه وكيفية الاجار ان يجسه القاضي ايا ما يسج
فان لم يجد الحبس ايا ما فالقاضي يسج عليه وهذا على اصحابها طاهر ايا ما على اصل لي حنفى رضى الله عنه
فكذلك عند البعض لانه يعني جهة السج لعضاء الدين بها وصل لا يسج كالسج مال المديون
عنده لعضاء الدين لا نفس السج بهذا الاجبار لانه اجبار بحق فصاركلا احاداً وكذلك جلان بينهما
خصوصاً فلو كل المدعى عليه رجلاً المخصوصة بطل المدعى عار الموكل ابي الوكيل في خاصه فانه يحل على
المخصوصه لان المدعى باحتل سبل الخصم اعتماداً على لروكاه محاصمه فلا يكون للوكيل يسجعه متى لم يخط

السه على طرانه من ملوك الراهن فاذا لم يوجع في نفسه من ضرره وان ارجع عليه واستصفيه
عاده حقه في الدين على الراهن كما كان فوجع به على الراهن ولو لم يسلم الى الميراث لم يرجع عليه لانه في البيع مل
لراهن وانما يرجع عليه اذا انقضى ذالم يفسد في الضمان على الموكل ذكر في المتن وتوان المسري سلم الثمن
الى الميراث لم يرجع على العدل لانه في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه اذا انقضى ذالم يفسد في الضمان على الموكل
والمراد بالموكل الميراث وسماه موكلا لان البيع وقع لاجله والضمان للميراث والموكل الراهن والضمان للميراث **قوله**
ولو كان الموكل البيع بعد عقد الراهن لم يسطر في العقد فهو وكل للراهن في ملك العدل من العبد ويرجع على الراهن
مضى الميراث للميراث لان الموكل اذا كان بعد العقد لم يسطر في حق الميراث فلا يرجع عليه كما في الوكالة المذمومة
عن الراهن لان وكل انسانا ان يسرع وساه في حقه فمعه عدمه لم يرجع به على العاقل علاف
الوكالة المشروطة في العقد لانه تعالى بها حق الميراث وكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزم الضمان
ويؤيد قول من لا يرى بغير هذا الوكيل على البيع **قوله** ولو مات العبد الميراث في يد الميراث ثم استحق رجل
فلم يستحق الجنان ساء فمضى الراهن ان ساء فمضى الميراث لان كل واحد منهما غاصب حقه لما ظهر لا سحاق
بالنسبة فان ضمير الراهن فمضى مديان العبد بالدين لانه ملكه بالضمان فوجب الضمان وهو الغصب غصبه
كان قبل الراهن فاذا انسلخه يوم مضى الراهن لانه ظهر اليه رهن ملك نفسه فصار الميراث من موفادته بهذا
الرهن وان ضمير الميراث فمضى بوجه الميراث على الراهن فمضى الميراث لانه ظهر ورهن فانه رهن على انه ملكه
ومضى الميراث من مفعلة للراهن فوجه لانه يستفد به براءة الذمة عند هلاك الراهن المخرور ويرجع غل الغار بما
لحمه الضمان كما يرجع المشتاجر على الموجه والمودع على المودع ويرجع بالدين عليه لانه اسقط افضا وفعاد
حقه كما كان طال او حارم رضي ابيه عنه هذا على لانه لما رجح بالضمان القيمة على الراهن استقر الضمان عليه
والملك المضمون يقع كمن استقر عليه الضمان فاذا استقر الملك للراهن فمضى الميراث رهن ملك نفسه فصار كالموكل المستحق
الراهن سواء الخواص من ان الميراث يرجع بالضمان على الراهن بسبب الخور والخور وانما حصل التسليم الى
الميراث فاما ملك العبد من هذا الوقت وعقد الراهن سابقا عليه فلا يكون رهن ملكا ههنا ملكه نفسه فاما
المتحق فاما ضمير الراهن باعسا فمضى السابق بالتسليم فملكه في ذلك الوقت وعقد الراهن كان جده ولان
الراهن انما سلم الملك الراهن فوجه الميراث فمضى ملكه او لام يفسد الله كما في الوكيل السار كانه استزاده من
المستحق ثم باع من الراهن وهذا لان الميراث غاصب في حق المستحق فاذا ضمير ملك المضمون ضرور ولكن لما كان
قمار الضمان على الراهن يفسد الله حقه الميراث فمضى ملكه من وقت القبض لانه بالقبض صار غاصبا فملكه
الراهن بعد من جهته فمضى ملك الراهن مساجرا عن عقد الراهن **باب** **المصرف**
في الرهن والحجانه عليه وجناته على غيره قوله واذا باع الراهن الرهن بغير ان الميراث فاسرع
موقوف على يوسف رحمه الله انه ما يدك لا عاق لانه يصرف خالص ملكه ولما انه يعلق حق الميراث في موقوف

موقوف على اثاره وان صرف الراهن ملكه كالوصية موقوف فناد بما فيها زاد على الملك على اثار الوث
سجلهم به **قوله** فان اثار الميراث جاز لان المانع من النفاذ حقه وندرا لا اجازة وان نصاه الراهن
دينه جاز ايضا لان المقتضى لنفاذ البيع موجود وهو المصروف الصادر من اهل المحل وعدم النفاذ للمانع
ونذال واداء البيع اجازة الميراث يسجل حقه الى الميراث الصحيح وعن يوسف رحمه الله
ان الميراث اذا اسطر عند الاحاز ان الثمن يكون رهنا فهو رهن الا لا يكون رهنا لانه اذا اجاز هذا الرهن
فارضى سطران حقه عن العن الا ان يكون معلنا بالبدل اما اذا اسطر بعد سقوط حقه عن الميراث الم
للس موقوف فلا يعلق حقه به وجه الطاهر ان خروجه عن الرهن البيع والسج او حيا الزوال الى يد
معلق حقه بالبدل سواء اسطر ام لا كما لو استهلكه انسان فانه سعلق حقه بالقيمة وهذا لان حقه سعلق
بالمال له وهو باق لتمام البدل مقام البدل لا يرى ان العبد المذموم اذا سجع رضا الغريم يسقط حقه
الى البدل لوضامه بالانتقال الى السقوط اصله فكذا هذا **قوله** وان لم يجر الميراث البيع فمضى
في رانه ان ساء عن محمد رضي الله عنه باع لو افك الراهن لا يسجل للمسري عليه لانه ملك الاجارة فملك
النفس كمالا لان حقه نصا هي الملك في اصح الروايات لا يفسد بفسخه والله اسار الى الجامع الكبر لان
الموقوف مع المقتضى للنفاذ انما كان لصانته حقه وحقه نصا ما بعد هذا العقد موقوفنا واذا بقي
موقوف فاقا ساء المسري صرحه بغير الراهن الرهن فمضى البيع لان المانع على شرف الزوال ان ساء
الى الميراث القاضى لنفسه القاضى للعقد عكم العجز عن التسليم وولاه النفس للنفاذ لا الله وصار كما اذا اثنى العبد
المسري قبل القبض فان المسري الحفار ان ساء صرحه بغير كذا في ان شاء دفع الامر الى القاضي لفسخ
العقد عكم العجز عن التسليم **قوله** ولو باع الراهن من رجل ثم باعه ساعا ما من غير قبل لغيره الميراث
فالباي موقوف ايضا على اثاره لان اول موقوف الموقوف لا يمنع بوقف الباي فجاز البيع الاول الاجازة وجاز البيع
الباي ان اجاره ولو باع الراهن من اجرو رهن او وهب من غيره واهاز الميراث الاجارة او الرهن او الهبة
فجاز البيع السابق اصله يصرف الراهن الرهن اذا كان سطر حق الميراث لا يفسد الاجازة الميراث اذا اجاز
الميراث موقوفه سطره فان كان يصر فاصل حقه الميراث موقفا حازه الميراث المصروف الذي لم يفسد الاجازة فان كان
يصر فاصل حقه الميراث ما الاجازة سطر حق الميراث النفاذ يكون حقه الراهن فمضى السابق موقوفات
الراهن ان كان الميراث حاد الا حق فاذا انت هذا فمضى الميراث وحط من البيع الباي لانه يحول حقه
الى الميراث ان الميراث رهنا بعينه ويكون الميراث احص منه من الغريم اذا مات الراهن فمضى حقه لعلاق
النابذ به ولا حق للميراث في هذه العقود اد لا بدك الهبة والرهن بالبدل الاجازة في ماله المقتضى حقه
في ماله العن لا في المنفعة فكما ساء حازه اسقاطا لحقه الزوال المانع من النفاذ فمضى البيع السابق كالميراث
المستقار من ساء حازه المساجر البيع الباي فمضى حقه لانه لا حق له في الميراث لا اجازة اسقاطا

فاما اذا كان الدين جالا فالقضاء واجب من مال الراهن وكسبه ملكه فمستوفى الكل منه **قوله** ولو
انفق الراهن المدين ويؤدى على السجانة او لم يقض لم يسح الا في مقدار خمسة لان كسبه بعد
الحق ملكه فكان لا بد من كسبه بملوك له فصار كما لو اشفقه وما اداه قبل الحق لم يرجعه على المولى
لانه اداه من ملك المولى **قوله** وكذا لو استهلك الراهن الرهن بالجواب فيه كالجواب فيما انفق الراهن
لانه حتى يجبر مضمون عليه بالانفاق الضمان رهنه بداره من لان للدين حكم المبدل الا في السجانة
لاستحالة وجوب السجانة على المستهلك **قوله** فان استهلك الجاني المهرن هو المضمون في تضمينه
فاخذ القمعة منه ويكون رهنا في يده لانه احق بالمبدل فيكون احق بالمبدل وما يخصومه في السر لا اد
والواجب على المستهلك خمسة يوم هلك فان كانت قمعة يوم الرهن النافذ يوم استهلكه خمسة عشر
المسبوك خمسة عشر يوما وكانت رهنا وسقطت خمسة من الدين فصار الحكم في الخمسة الزائدة كأنها
هلكت ما في المحصر في ضمان الراهن القمعة يوم القبض لا يوم العكال لان الفضل السابق مضمون عليه
فاذا هلك اخذ رهنه بوجوب الفضل السابق ولو استهلك المهرن من الدين موجب غرم القمعة لانه انفق ملك الغير
فكان مضمونا عليه وكانت رهنا في يده حتى يحل الدين لان للمدين حكم المبدل اذا حل الدين وهو على صفة العمة
اسبق في المهرن منها قدر حقه لانه من جنسه ورد الفضل على الراهن لانه بذلك وودع عن حقه **قوله**
وان نصبت القمعة عن الدين يراجع السجرات خمسة عشر يوما وكانت قمعة يوم الرهن النافذ واجب عليه
بالاستهلاك خمسة عشر يوما وسقطت من الدين خمسة لان ما انفصل كالمسقط من الدين بقدره وبغير قمعة يوم
القبض وهو مضمون الفضل السابق يراجع السجرات لان يراجع السجرات لا يستطعن حل الدين كما لو رد على
الراهن وجهه عليه بالانفاق في يوم ائتمنه **قوله** واذا اعاد المهرن الراهن لخدمته او لغيره فلا
قبضه خرج من ضمان المهرن لان الضمان باعتبار قبضه وهذا لا بد الراهن وهو غير مضمون لانه لا يكون بد
المهرن وهو مضمون لما فاه منها فان هلك في يد الراهن هلك بخبر شيء لعموان الفضل الموجب للضمان
وللمهرن يسترد الى يده لان غنم الراهن بالانفاق حكم الضمان في الحال لهذا لو هلك الراهن قبل الرد على المهرن
كان المهرن احق من سائر الغرهار وهذا لان العادة ليست بالارن والضمان ليس له ازم الرهن فلو رد
الرهن مضمون وليس مضمون بالهلاك اذا اعاد الراهن كان له اسر داه واذا استرد عاده مضمونا
لانه عاده الفضل على الراهن يعود بصفه وما الضمان كذا لو اعاد احداهما اجنبيا باذن الآخر خرج عن كسبه
مضمونا ونفي مضمونا لما سنا ولكل اصدقه ان يرد رهنا كما كان لان كل اصدقه باحتمال محتمل وهذا اعلان
ما اذا اجرة او اعاد احداهما من اجني اذن الآخر خرج عن الرهن لا يعود رهنا لا يفتد بصدقه ولو مات
الراهن قبل الرد الى المهرن يكون المهرن لسوء الغرهار لان هذه التصرفات او حجت حنا لانا للغير في المهرن
فستل به حكم الراهن لم يتعلق بالعادة حتى لا يزم فاصرف **قوله** واذا استعار المهرن الراهن

ليعمل به فذلك قبل الرهن في العمل هلك على ضمان الراهن لبقاء الرهن في ضمانه وكذا ان هلك بعد
الفراغ من العمل في يد العاربه ارجعت فظهر الضمان ان هلك حاله العمل هلك بخبر ضمان لان يد العاربه
خالف يد المهرن لان يد العاربه غير مضمون وفضل الراهن مضمون فاذا استبد العاربه بالاستعمال
اسعى الضمان وكذا اذا اذن الراهن للمهرن بالاستعمال **قوله** ومن استعار من غيره مولا لم يهرن
فارهنه به من قبل او كسبه فهو حائر لان الساب للمهرن الراهن بعض ما يستعقده الاستفاء وهو ملك
الدين فاذا اعار ان يست له ملك المدين والعين ما ينفذ غير المهرن حراله بطريق السر يجوز ان يست له ملك
المهرن ايضا ولما جاز ان يستصل ملك المدين العين للبايع والاحراز ان يستصل ملك المدين ملك العين
للمهرن سواء انا انا انا الرهن بالفضل والكسب لان المعبر اطلاقا لا يقتضي كون زاده عليه فلا يجوز وهذا
الاطلاق لا يمنع صحة الاعارة لانه لا يقتضي المنازعة غير ان الاعارة للاسناد مطلقا ولو سلم شيئا
فرهنه باقل منه او ما كثر من الرهن لا يقتضي تعدد في المنع من الزيادة والمقصود وهذا لان اذا رهنه بالكره فما
رضي المعاري ان يكون ملكه محسوبا لا ينسب عليه او على المستعير فضاؤه دون ما يستعير عليها واذا رهنه
باقل فما رضى المعاري ان يصير المهرن عند الهلاك يسوفنا للاكره ليرجع مولا على المعير ذلك فاذا رهنه باقل
معدا الهلاك انما يرجع المعير على المستعير بذلك القدر فلم يحصل عرضه وكذا اسمي جنسنا لم يحران برهنه
عن جنس اعلان القصد فقد عسر على المعير اذ احسن دون جنس كذا الوامر ان برهنه من جنس فرهنه غيره
لان القصد معدا بالناس مضافا وتون الحفظ واذا الامانة ولذا لو قال رهنه بالكوفة فرهنه بالبصرة لان
القصد معدا قد رضى الانسان ان يكون حاله في بلد دون بلد لان ما كن مضافا في الحفظ مني صار
حيث النافذ كان ضمانا وممنه لانه يصر ويخبر اذ نه فصار عاصبا والمهرن الحنا راسا ضم المستعير يوم عقد
الرهن منه ومن المهرن ان ملكه ما اذا الضمان يظهر انه رهن ملك نفسه وان المهرن رجع ما ضم والدين
على الراهن وينفذ ذلك الاستحقاق **قوله** وان وافق ما رهنه مقدار ما امره ان كان في قمعة مثل
الدين او اكثر فهدك عند المهرن بطل المال الى الدين عن الراهن لان الاستفاء قد تم بهلاك الرهن وضم
الراهن للمهرن قد رما سقط عنه بهلاك الرهن لانه صار فاضلا منه هذا القدر حراله ورضي عنه مال
الغير يضمن له مثل ذلك المال لان الواجب للرجوع وهو قضاء الدين ونال الفضل نفسه لانه قبضه
برضاه **قوله** وكذلك لو اصاب غيب ذهب الدين بحسابه ووجب بيله لرب الثوب على الراهن لانه
صار فاضلا لهذا القدر من الدين ماله والجواب غير بالكل ان قمعة اقل من الدين يصعب تقدير القمعة وعلى
الراهن بقية دينه للمهرن لانه لم يقع الاستفاء بل الزيادة على قمعة وعلى الراهن لرب الثوب صار موفيا لما امر
قوله ولو كانت قمعة مثل الدين فارد المعير ان يبله حرا اخر رضى الراهن ليس للمهرن من المنع اذا
قضى دينه لان المعير احق بالقضاء لما فيه على حصول ملكه ولهذا يرجع على الراهن ما ادى في يده كان مضمونا على الراهن

ما اذا ابرع احبب الدين فله الدين لا يعيله منه لانه لا يبرع في ملكه او يفرج
دمه ولو هلك بول العاربه عند الراهن قبل ان يبرعه او بعد ما افكته فلا ضمان عليه لان حفظ العار
في الحال باذن المالك في الهلاك قبل الرهن بعد الفكاك لم يضر فاضلا سائما من به بالسنة والضمان انما
يخلق باعسا واستنفا الدين منه ولم يسوف ان احلف الراهن في المعبر ودهلك الرهن في المالك هلك
في المهرين قال المستعبر هلك قبل الرهن او بعد ما افكته فالقول للراهن مع منعه لان الضمان انما
على المستعبر باناء الدين منه وهو سكر الانفا فان قلت ودارضه فاعلم بالرهن مع مودعي سقوط
الضمان بالافكاك فلا يعمل قولهم في ذلك لا يحج كالاخص بغيره المعصور فقلت السهر في ان كان اربك
والاستنفا ولكن جفته الاستنفا بالهلاك فاذا ابرك الهلاك في المهرين فقد ابرك الانفا وحسنه والضمان
منشاء منه فكان منكر الضمان **قول** ولو احلفنا في مقدار ما امره بالرهن به فالقول للمعبر لان الادن
لستنا ومن جهته ولو انكر اصله كان القول له فلذا اذا انكر وصفه **قول** ولو رهنه بدين موعود وهو
ان يبرهنه لغرضه كذا فذلك عند المهرين قبل الاضطر المسمى العتمة سواء الى الغرض المسمى عشرة ووجه
الموعود عشرة نصيب المهرين للراهن القدر الموعود وهو عشرة لان الدين الموعود كالدن المستحق رجوع
المعبر على الراهن مثله لان سلامة هذا القدر له من مال الراهن باستنفا المهرين كسلامته له بداهه ذمته
عنه **قول** ولو كان العاربه عند فاقض المعبر حاز غنمه ليام ملكه في المعبر بعد الرهن كما في اعيان الافر
وللمهرين يرجع بالدين على الراهن لرسا لان من يابى ذمته وان شاء رجوعه على رب المعبر سمي لان
حق المهرين يعلق بالسهر رضا المعبر فقد استهلكه ما عساه فمضى في ذمته وكون القمه رهنا في يده
حتى يبرع منه من الراهن يرد هاهنا على المعبر لان اسرداد القمه كاسرداد العن **قول** ولو استعار
عند او دابه لبرهنه فاستخدم العبد وركب الدابة قبل ان يبرعها لم يبرعها مال اسلم فمتهام نصيب المال
ولم يضره ما حتى يهلكا عند المهرين فلا ضمان في الراهن لانه قد برى عن الضمان حين رهنها وان كان استألف
م عاد الى الوفاق يبرأ عن الضمان قال قلت السان المستعبر اذا خالف لهما وزه المكان لم يبرأ عن الضمان
فل حصول المال الى صاحبه فقلت هم بالمستعبر يذنبه فاما العود الى المكان المشروط لا يبرأ بالعبير
لا حشنة ولا حكا علفا لودع فان يده كذا المالك في العود الى الوفاق يبرأ وادحا وما عر بضده بظن
مته الودعه لان سلمته الى المهرين يرجع الى محض مقصود المعبر حتى لو هلك بعد ذلك بصره
مقبضا فليس وجب المعبر الرجوع على الراهن ملكه فكان ذلك من الراد عليه حكما فلهذا يرى به عن الضمان
ولو افك الراهن فبضمه استخدم العبد وركب الدابة فهو ضامن لاستعماله ملك الغير من غير ان
لم يعط في الحذنه والركوب ثم عطف بعد ذلك على صناعه فلا ضمان عليه بعد الفكاك بمنزلة المودع لان
المستعبر قد انتهت الاستعانة بالافكاك والمودع اذا خالف لم يبرك الخلاف يرى والضمان المعبر

اد اراد اسرداد المهرين بعد ما مات المستعبر المالك فكذلك المودع من العرم وهو المهرين كما في حال حو المستعبر
كذا في الجامع الصغير لسمس الامد السبحي خشي وجه الله ولومات مستعبر الرهن فليس بابرع رهنه ولم يبرع
الرهن لان رضا المعبر لان ملكه قائم فان اراد المعبر السج واهي المهرين به وفاء سجع بلاء رضاه لان حقه في استنفا
وود سلمه وان لم يكن فيه وفاء سوط رضاه لان له في الحبس مفعه فعدحتاج المعبر الى الرهن فمضى ذمته
او بعد السهر فلو مات المعبر مفلسا وعليه دين من المستعبر امره رهنه بفضاء ذمته وورد رهنه لصل
كله حتى الى حقه وان عجز حشرته فالرهن على كماله لو كان خيا ولورديا المعبر اخذ ان يضره ذمته لانهم يبر
المودع فان طلب غرماء المعبر ورهه بعد ان كان فيه وفاء باعوه والا لا يبر وسوط رضا الغرماء ان لم ينف
برهنهم ما فضل وان بقي لم يبرع رضا الغرماء لو صول حشرهم اليهم وكذا لومات المعبر والمستعبر **قول**
وحاشه الراهن المهرين على الرهن فمضمونه اما الاول فلانه يعلق بحق المهرين وعلق حق العبر بالمال يجعل
المالك كالاخص في حق الضمان الا يرى لعلق حق الورثه بالرهن من غير موعود بغيره فها زاد على الملب وكذا
الورثه اذا ابلغوا العبد الموصي بدمته فمضمونا فمته فمضى بها عند دعوم مقامه واما الثاني فلان العن
ملك المالك وقد عدى على المهرين فمضمونه ماله وسقط من ذمته بقدر الضمان اذا كان الضمان بصفة
قول وحاشه الراهن على الراهن المهرين على المهرين هدر وهذا عند لي حشنة رضاه عن غنمه وقال احاشه
على المهرين حشنة والمراد بالحاشه على النفس ما يوجب المال ما كانت الحاشه خطا في النفس وفاد وها اما
الاول هو الاتفاق فلا يباحاشه المملوك على المالك فما يوجب المال وهذا خلاف الحاشه الموجهه للمقتضين لان
المسحق يناديه والمولى من ذمه كالاخصي لاخر وهذا علفه المعصور على المعصور منته فانها عاشر
اي حشنة رضاه عن غنمه مع ان المعصور مضمون على العاصب كما ان المهرين مضمون على المهرين لان المالك
عند اداء الضمان ثبت للعاصب استنداحت كون الكفر غلبه فمضى الرهن حتى على قدر ماله فاعبر
فاما ضمان الرهن وان يبرع على المهرين فلا يوجب الملك له في العن لهذا لومات كان الكفر على الراهن
فلا ساس به ان حشاه كانت على غنم ماله ولهذا كانت هدر افا لاصل المهرين من حيث انه مضمون الماله
كالمعصور من حيث لغنمه امانه كالودعه فاعسار انه كالا مانه موجه فجل حشاه على الماله هدر او ما عاشر
انه كالمعصور عجل حشاه على الضمان هدر او اما الثاني فلهما ان هذه حشاه حصلت على غنم ماله
والاصل حشاه بني آدم ان يبرع اذا كانت اعسارها فاديه وفي اعسارها هاشا فاديه لان موجب اعتبار
الحشاه الدفع والمهرين عرض صحيح في ملك الضمان لا يسقط ذمته فوجب ان يعتبر بم ان شاء المهرين
والراهن اطلاق الرهن ودفعه بالحاشه الى المهرين فان سلمه المهرين صار عند الله وبطل الدين وان قال للمهرين
لا اطلق الحاشه فمهر رهن على حاله وهو نظير المعصور فان حشاه على العاصب حشر عند هاشا وعنده لا يعبر
وله امانتي اعتبرنا حكم هذه الحاشه للمهرين كان على المهرين المهرين الحاشه لانها حصلت ضمانه فاذا

او حنا الضمان له واوحنا عليه المطهر التخليص لم يكن في اعسارها فانه ولا يمكن اعتبار خصاصة المنفعة
ببوت الملك له في العبد فان ذلك لا يكون الا باضار الراهن والراهن لا يختار ذلك خصوصاً اذا لم يكن عليه من
الفداء شيء واما اذا احتج على مال المرتهن فلا يملك الا بعد الاتفاق اذا كانت قيمته والدين سواء لانه لا يقاين
في اعسارها لانه لا يملك العبد وهو الفاني واذا كانت القيمة اكثر من الدين فعلى حنيفة رضي الله عنه
انها بعد تقرر الامانة لان ذلك الفصل ليس في ضمانه عند الوديعه اذا احتج على المسودع
فانها بعد وعنه انها لا تحصر لان الفصل ان لم يكن مضموناً في حكم الرهن فيه ما هو الحسن بالدين
فصار عتله المضمون وحاشا له الرهن على ان الراهن او ان المرتهن كالحثابة على الاجبي في الصحيح لان
المعنى الذي شدد على اهدار موجب الحثابة وقوعها من المملوك على المالك او كون العبد الحثابة في ضمانه
وقد عد في حق من كانت الحثابة عليه وعلى الاجنبي سواء فدفعت بها او بقدر **قول** رهن عبداً
فمنه الف باللف فعمله عند قيمته مائة ودفعت به او راجع سحر العبد حتى صار ساوياً مائة فكل الدين
خلافاً لفرجه الله ولو رهن عبداً ساوياً لفا الف الى الكل فخص حرة الى مائة فعمله حرة وغرم قيمته
ما به ثم حل الاجل فاحل المرتهن ما به بحقه ولا يرجع بتسليمه على الراهن ولو امر الراهن المرتهن بعهده
اذا حل الاجل فلما حل ما به فانه بعض المائة فصاحقه ورجع لخل الراهن بتسليمه فله فصول
اربعة فالفضل الثالث الرابع على الاتفاق الاصل لالتقصان من حيث السحر لا وجب سقوط الدين
عند ما احتج لو رهن عبداً قيمته الف فخص السحر حتى صار ساوياً مائة لم يسقط شيء من الدين وعند
فرجه الله يسقط تسع مائة من الدين لتقصان المائة سحر السحر كما لو اسقطت المائة سحر
في الدين وهذا لان الضمان ثابت بالرهن باعسار المائة دون العتق فانه ضمان الاستثناء والمائة يسقط
بتقصان السحر كما يسقط بتقصان العتق لئلا يقع نقصان السحر عساره عن صور رعيان العتق فيه وذا
عن معبر في شيء من العتق ولهذا لا يثبت الخمار للمشتري بقصان السحر فلا يسقط سائر المير ولو
اسقط سحر المخصوص لا يضم الغاصب كما خلاف بقصان الدين لان دينه يرد الاستثناء ويقران
جزاء منه سحر الاستثناء فانه اذا لم يسقط شيء من الدين بتقصان السحر في الفصل الثالث ففي موهونا
فكل الدين فاذا اصله حرة ثم قيمته مائة لان التلف بعينه قيمته يوم الاتفاق اذا لم يقرر القات فخص
المرتهن المائة فصاحبه من الدين انظر كيف خفف في ذلك القدر والارجح على الراهن شيء من ضمان
ولان الفصل على المائة يوجب ضمان المرتهن فصاحبه كما بالدين وهذا لان المرتهن بعد استثناء وبالبلا
سفر الاستثناء وقد كانت قيمته في الابداء الفاصلة سوف الكمال لا يبدى او صار كما لو هلك المرتهن
فانه يسقط كل الدين واما الفصل الرابع ونهوما اذا ابعده مائة فانه يصح لانه ان كان موضوع المسلم انه
لم يسقط السحر ايضا عند حنيفة رضي الله عنه وصح عند ما ان كان قال يعي ما شئت اذا ارجح

صار المرتهن وكل الراهن لما به مائة وصادق باده وصار كالمراهن استردده وما به نفسه ولو كان
كذلك سطل الرهن وسعى الدين لا يرد ما استوفى كذا هذا واما الفصل الاو هو ما اذا رهن عبداً
فمنه الف باللف فعمله عند قيمته مائة ودفعت به افكته بجميع حرة او لا حثابة به ليرسله او يدعه
فكل الدين عند حنيفة رضي الله عنه وولي يوسف وعند محمد ان شاء الراهن حرة وادى كل الدين ليرسله وسلم
العبد المدفوع الى المرتهن يدنه وقال فرجه الله بغيره مائة ويسقط ما زاد على ذلك لان التقصان
حصل في ضمان المرتهن وكان محسوباً عليه كما راجع سحر الاول الحثابة ثم فله حرة ثم قيمته مائة فانه يسقط
من الدين تسع مائة واخذ المرتهن المائة فصار مائة كما امرنا فلو ان العبد المدفوع قام مقام الاول لم يجر
ووجه لانه يملكه فصار كان المضمون فراجع سحره ولو كان الاول ما راجع سحره لاسقط شيء من الدين
عندنا لما سئلنا اذا قام المدفوع بمائة واحضر حرة الله بالناسي ان قام مقام الاول فبعد عن
اصله لانه غير في الحثابة والعبد لا يرد ليرحب الحثابة لانه في ضمان المرتهن كما لو سئل المسعر عبداً يد
البائع فدفعت به فانه حرة المشتري كذا اذا سئل المخصوص فمنه الف عند قيمته مائة فدفعت به
فالمقصود منه بالخمار ليركب على الغاصب به ليركب على الغاصب به ليركب على الغاصب به ليركب على الغاصب به
لم يخر كذا هذا وعن الراهن مائة فلف كحوز ملكه منه بغير رضاه وملك الراهن بالدين حكم حاه في فصار
باطلاً واذا ابطال المملك بعض الفكاك خلاف الغصب لان ملكه مائة الضمان مسرور وعلاف السبع لان حكم
الخمار فله الف وهو شذوذ في اما جعل الدين لنفسه **قول** ولو كان العبد راجع سحره حتى صار
ساوياً مائة ثم فله عبداً ساوياً مائة فدفعت به فهو على هذا الخلاف ويدر بقره **قول** واذا سئل العبد
الرهن فصار له خطا فصار الخانة على المشتري لان العبد في ضمانه تعالى للمرتهن اذا العبد من الخانة والنس
للمرتهن ليرفع العبد لان الدفع عليه وهو لا يملك المملك فاذا فراه طهر المحل ونق الدين على اجماله والارجح على
الراهن شيء من الفدا لان الخانة حصلت في ضمانه وكان عليه اصلاحها وان الى المرتهن ان يفتدي
فصل للراهن اذ دفع العبد او اقره ماله لان ملك الرقبة للراهن واما يدى المرتهن بالفداء لتقام حقه فان
الى عن الفداء وطولب الراهن على الخانة وحكم بها التحسين في الدفع والفداء فان اخار الدفع سقط
الدين لان العبد استحق من ضمان المرتهن فصار كالحلال كذا ان فدى لانه استحق لنفسه بالفداء
وكان على المرتهن فصار العبد كالحاصل بعوضه كذا اشراه من الى الخانة **قول** خلاف لدره حتى
اذا ولدت الموهوبة ولداً فعمل في ذلك الولد انسا نا خطا او استبدك بالافاضة على المرتهن بل يحاطب الراهن
بالدفع او الفداء في الابداء لانه غير ما لكر انما سوجه عليه الخطاب بحاشا له الرهن لان المحل مضمون عليه
والولد غير مضمون على المرتهن فان دفع المولى حرج من الرهن ولم يسقط شيء من الدين كما لو هلك فان
فهو رهن مع امره على حالها **قول** ولو اسهيك العبد الموهون بالاسغر في قيمته فان ادى المرتهن

ولقد يسري الى بدل العن الا انه لا حصه له من الضمان لان الاصل لا يقسط لها ما سابل الاصل لانها لم تدخل
تحت العقد مقصودا الا اذا صار مقصودا بالبيع كالمالك لو لم يستحق لا قسط له من الضمان الا اذا صار مقصودا
بالقبض **قوله** فان هلك ونفى النماء اصله الرهن حصته تقسم الدين على قيمه النماء يوم الفكاك وقيمته اصله
يوم القبض كما تقسم على قيمه الزيادة العصبه يوم القبض لان الاصل الزيادة دخلا في ضمانه بالقبض
فحصرت منها يوم القبض النماء اما صار له حصه من الضمان بالفكاك فانه لو هلك قبله هلك بغير شيء
فحصرت منه حينئذ فما اصاب الاصل قبل سقوط من الضمان ما اصاب النماء اصله الرهن حصته **قوله**
ولو رهن سواه عصبه وقيمته ما عصبه وقال الرازي للزهر بن حبيب الساءة فاحلت فهو لك جلا للخلب
وشرب لا ضمان عليه في شيء من ذلك ما الا با حقه فصح جعلها بالسرق والحط لانها الحلاق ليس
بملك كقصص مع الحظر ولا يستقطب من الدين لانه المالك فان لم يسكن الساءة حتى هلك عند
الموت تقسم على قيمه النماء وقيمته الدين فيسقط حصه الساءة وبعض حصه الدين لان اتلاف الزهر
اسهل الى الرهن لما كان باده فصار الرهن مسددا لما تلفه الزهر في فصار له قسط من الدين في حصته
وكذا حكم الولد وجميع النماء ولو فعله الرهن بنفسه او اخفى بامر من ضمير يكون الضمان رهنا لان الزهر
ما رضى بالانفاق فضمن لحقه **قوله** وعجز الزيادة في الرهن بان رهن بواحدة فضمنه عشرة ثم زاد الاهر
ربوا اخرا لم يكون رهنا ما عجز الاول بحقه **قوله** ولا عجز الزيادة في الدين عند لي حقه وعجز ربهما الله وهو
القياس يعني اذا رهن عبد المالك بمحدث للمهر من ثمن خراف المسركى والاستفراض فحله ان الرهن بالدين القديم
رهنا فالدين الحادث فانه لا يصير الرهن لاول رهنا بالدين الحادث عجز ما يبل يكون كل الرهن بماله الدين
السابق قال ابو يوسف رحمه الله عجز الزيادة في الدين ايضا وقال فرو السافعي رحمه الله لا عجز
فيها فالخلاص معهما في الرهن الممسح والمهر والمنكوحه بان زوج امته من قبل مهر محض ثم رجه امه
اخرى بهذا المهر سواء وقد رزاه في السوء ولا يي يوسف رحمه الله ان الدين مع الرهن محض او كان مجازاه المسح
مع الدين حتى يكون محسوسا بالدين بمهره كالمسح بالدين في الزيادة في الرهن ملحقه باصل فكذا الزيادة في الرهن
كالزيادة في المسح والدين وهذا لان الحاجة تقضي الزيادة في الرهن بان يكون ماله الرهن على الدين محتاج
الرهن الى مال اخر يحل له رهنا بهما ولها ان الزيادة في الدين يودي الى السبوع في الرهن لان بعض الرهن
ينزع من الدين الاول ليشبه ضمان الرهن فسعى حكم الاول في القبض فصار عا وبيت فاما الزيادة مشاء
والسبوع في الرهن منع صحه الرهن واما الزيادة الرهن فودي الى السبوع في الدين لان بعض الدين يحول
فيما نه من الرهن الاول الى الثاني والسبوع في الدين لا يضر كما لو رهنه نصف الدين رهنا والباقي الزيادة مست
على سبيل الايمان باصل فلا يودي الى السبوع فلهذا لا يمان باصل العقد في المعقود عليه او المعقود به
والدين ليس بمعقود عليه ولا بمعقود به لان المعقود به ما يكون حويه الحق للدين كان اصابا قبل عقد

الدين

الرهن بسببه وشق بعد فسخ الرهن ولا يمكن اسات الزيادة فيه ملحقه باصل العقد واما الرهن بمعقود عليه
لان لم يكن محسوسا قبل عقد الرهن فملحق باصل العقد والتمسح بالعقد فكون حقه وادبه فوضعه الفراق اما
صحته الزيادة في الرهن وسمي هذه الزيادة قصده تقسم الدين على قيمه اول يوم القبض وعلى قيمه الزيادة
يوم قبض لان حكم الرهن في الزيادة انما است بعض الرهن من بعض قيمتها حتى يست حكم الرهن منها كما
حصرت ذلك في قيمه الاصل يوم قبض حتى لو كانت قيمه الاصل يوم قبض الفاء وقيمته الزيادة يوم قبض
خمسائه والدين الف تقسم الدين بلانا في الزيادة بلسا الدين وفي الاصل بلسا الدين الولد لا يستحق الزيادة
حال بقاء اصله لان الولد بيع فلا يستحق غيره حتى يقسم الدين ولا على الام والزادة ثم اصاب لم تقسم بينهما
ومنى ولد هاعلى قدر قيمته فان حصلت الزيادة بعد هلاك الام يكون رهنا بلسا الولد لان الولد صار اصلا
حتى تقسم الدين ولا على الام والولد ما اصابا لولد تقسم بينه وبين الزادة تسد بقاء الولد الى وقت الفكاك **قوله**
واذا ولد للموتيرة ولد اعني رهن امه بالف قيمتها الف تولدت لدا ساوي القام زاد الرهن مع الولد عدا
ساوي القام وهو رهن مع الولد خاصة فقسمة ما في الولد عليه وعلى الحد الزيادة ولا يدخل الزيادة مع الام لان
الرهن انما ثبت فيه اسات الرهن وهو قد جعله زادة مع الولد ون الام فثبت على هذا الوجه منطوق
قيمته الولد يوم الفكاك وعلى قيمه الام يوم العقد فما اصاب الولد تقسم على قيمه يوم الفكاك وعلى قيمه الزيادة يوم
قبض فان مات الولد بعد الزيادة بطلت الزيادة لان الولد اذا هلك خرج عن العقد فصار كالم يكن بطل الحكم في الزيادة
ولو كانت الزيادة مع الام ثبتت الحكم على الوجه المشروط فقسمة الدين على قيمه الام يوم العقد وعلى قيمه الزيادة
يوم القبض فما اصاب لم تقسم عليها على ولد هاعلى لان الزيادة اذا حلت على الام كانا كانت اصل العقد فكون الولد
داخل في حصه الام خاصة فان مات الام بعد الزيادة ذهب ما كان فيها ونفى الولد والزادة بما فيها لان هلاك
الام بغير الضمان فلا سطل الزيادة بخلاف الزيادة في الولد ولو مات الولد بعد الزيادة ذهب بغير شيء وكان الجبد
زادة الام ولا ولد معها **قوله** فان رهن عدا ساوي القام الف ثم اعطاه عدا اخر قيمته الف مكان الاول
رهن بركة على الرهن والمره في الاحرام من حتى يحل له كان الاول لان الضمان في الاول معاق بالقبض والدين
سعى بايق القبض الذي فاذا لم يوجد الردي في الاول هاعلى يد من ضررون بقائه ان لم يثبت لما كان الرهن
لم يرضى بعلمها رهنا وانما رضى احد هاعلى المخرج الاول ضمان لم الرهن لم يتعلق بالساني ضمان فاذا ارد ان
اسحق الرهن فيه وقام الثاني مقام الاول **قوله** ثم قبل بشرط عدا القبض يعني فام القبض الثاني فصارا نفا
لم يصح بموت الاول ان القبض الاول لم يوجب الضمان لان يد المهر على ثمانية ويدا الرهن اسسفا وضمان فلا سوب
الاد في عن الاعلى لمن له على احواد فاسوف في ثروا طنها احاد ام علم بالرافة وطالته المحاد فاحدها فالحاد
انما في يد مالم يرد الزوف ويحدد القبض قبل الاستوطى بوا القبض لان يد الامانة سوب عن يد الرهن لان
الرهن يبرع كالجبهه وقض الامانة سوب عن قض الجبهه لانه لان عن الرهن امانه للمنا والقبض يبرع

على العن سوب فض الامانة عن فضل الحسن **قول** ولو ابرأ المدين من الرهن عن الدين او وهبه منه ثم هلك
الرهن في يد المدين ولم يحدث من خا بعد ابراء هلك جهر شئ ولا ضمان على المدين استحيانا او قال في رد المحتار
ضم في حجة المرافعة وهو القياس لان العوض وقع بضمه فاستحق الضمان تابعي الفضل لانا ان الضمان الرهن باعتبار
الفضل الذي لانه ضمان استغناء وذا لا يحق في الامانة الدين الرهن والبراء احدهما وما والدين الحكم
الناس بعلمه ذات وصفين من زوال احداهما ولهذا لورد الرهن سقط الضمان لعدم الفضل ولو بقي الدين
فكنا اذا ابراء عن الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي الفضل اما اذا المدين جرد المرأة منعا
م بلف في يده ضم في حجة لان حق المتع لم يتصور عاصيا من غير القيمة **قول** وكذا اذا ابراء من ملك المرأة
وهنا بعد من ابراءه من ابراءه وهبت له او اردت قبل الدخول او اخلفت منه على صداقها ثم هلك
الرهن في يدها بملك غير شئ في هذا كله ولم يضمن شيئا لسقوط الصداق فصار كالبراء عن الدين كما روي
استوفى المدين من الرهن بقاء الرهن او بقاءه متطوعا ثم هلك الرهن في يده بملك الدين في حقه عليه رد ما
استوفى الى من استوفى منه وما وعلمه الدين والمتطوع علف البراء والفرق للبراء سقط الدين لوجود
المسقط وبالا استغناء لا يسقط الدين بل يسقط لكنه بعد المطالبة لحاوها عن التاخير لانه يعقب مطالبة
ملكه فاذا هلك بعد الاستغناء الاول ضمانا استوفى من غير مسقط الاستغناء الثاني وكذا اذا اشرك
بالدين عسا او صالحا عن من على ان لا يستغناء وكذا اذا احال الرهن المدين على غيره ثم هلك الرهن
مطلبا لحواله وبذلك الدين لان ما حواله لا يسقط الدين ولكن حواله الحاله عليه يقوم مقام الحيل ولهذا
يعود الى ذمه الحيل اذا امانت الحاله عليه مغلسا وكذا الوصا قاعلا للدين ثم هلك الرهن بملك الدين
كذا قال المتن ووجهه ان الرهن يضمن بالدين او حقه عند قوعم الوجود كما في الدين الموعود وقد ثبت
الحكمة لانه يحتمل ان يصاد قاعلا قيام الدين بعد ان يصاد قاعلا للدين غلافا لبراءه لانه مستطوع وذكر شئ
الامنة السرخسي حقه الله في المبسوط واذا تصاد قاعلا للدين بقي ضمان الرهن اذا كان يصاد قاعلا بعد هلاك
الرهن لان الرهن كان واحدا ظاهر احسن هلك الرهن وجوب الدين ظاهر ان يضمن الرهن فصار مستوفيا فلما
اذ تصاد قاعلا للدين الرهن فامم هلك فان هناك بملك ماله لان تصاد قاعلا ليعني الدين في المصلح ضم
الرهن استوفى من الدين ذكره في اسلام الاستحسان في حقه انه اذا تصاد قاعلا لهلك ثم هلك الرهن
اخلف متعاضا عنه والصواب انه لا يملك مضمونا **مسائل متفرقة** اعلم انه لو دفع رجل مائة من ثوبه
مطلقة المرأة قبل الدخول وجع المتطوع نصف ما ادى وكذا لو اشرك عدا وطوع رجل اداء عنه ثم رد العبد
بحسب وجع المتطوع ما ادى وهذا عندنا وقال في رد المحتار والمسمى برجاء في رد المحتار لان المتطوع
تضمن عنها فصار كضمانها ولو ابراءها ما ادى ان يضمن امرها رجع عليه ما ادى في ملكه بالضمان في ملكه
وقفي على ملك المتطوع ولو ابراء ربا الدين المدبول من الدين بعد اداءه يمكن المدبول من سداد ما ادى

لم سبق

كذا في المبسوط **كما** **الحناطة الحيا** ما عساه من شراعي
ونكسبه وما في الاصل مصدر حيا عليه شرا حيا وهو عام في كل ما يقع وسواء علم الحيا اسم لفعل
محم سريعا سواء حل به او نفس لان في اصطلاح الفقهاء مطلق اسم الحيا به يقع على الفعل في الموقوف لان
فانهم حصوا الفعل في المال باسم الغصب والسبق والقتل اسم محرج موقوف في رهاق الروح **قول** القتل على
خمسة اوجه عدا وسبب عدا وخطا وما اجرى مجرى الخطا وذكر في المبسوط القتل على خمسة اوجه عدا وخطا
وسبب عدا وكان ابو بكر الرازي رحمه الله القتل على خمسة اوجه كما قال في المتع في الحاصل المراد به بان انواع
القتل يخرج حق فيما ساق به الاحكام والافعال تفرع كسرها الرجم وقيل المجزئ القتل صلحا في حق
قطاع الطريق **قول** فالعهد ما بعد صر به سلاح او ما اجرى مجرى السلاح في يعرف بارجاء كالحج ودين
الحشب الحج وليطه القصب والقار لان المراد بالعهد البعد الى القتل وهو مطلق يعرف باليد ليدل عليه
استعماله فالبعد عادة يعرف عند ذلك كونه معتدا للقتل هذا المام لعوله تعالى ومن قتل مؤمنا متحدا
الامة والسنة في هذا الباب كمن يرضى عصى واظهر من رضى في اجتمعت الامة عليه **قول** والعود لعوله تمام
كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمل لانه اوجب الخطا والدية بقوله ومن قتل مؤمنا متحدا
العهود واي وجه القود وان نفس العدا لا يكون قودا لان القصاص عقوبة محضة والعهود المحض لا يجب
الاعتناء محضة وهذا انما يكون في العمل لان فعل الخطا ليس عناية محضة لان جهته في الاباحة لان عفو الاولياء
او مصالحا او المحل لهم القود واجبة عينا وليس للمولى احدى الدية الا رضا العاقل للساق في حقه انه لو ان
احد من ان موجب القصاص لان المولى يحرم احد الرية بغير رضا العاقل لان احد المال عيسى بالدفق
الهلاك كمن يردون رضاه كمن صابته محضه عدل ان انسان طعنا ما يضمن المسلم لونه الشمل لانه ملك
ماحي به نفسه يعرض بحدله وباسها ان وجب العمد القصاص والدية وسع في ذلك احضا والولي ان وجب
المال اصل الفل محرج في القتل فيما كان عليه ولانه قتل حوا ما يصحها في حق المال كقتل
الانسان خطا وقيل سائر الحيوانات مطلقا وهذا لان اطلاق الحيوان بوجبه القيمة لان الحيوان ليس حيا
المال وقيل القتل الدية والدليل عليه حاله الخطا فان الاطلاق الوضوح على غلط واحد اذ الدية انما يجب
بالاطلاق لا بصفة الخطا فهو مسقط والمكلف في العمد ما هو المسلف في الخطا الا ان السرا او حب القصاص
في العمد يعني الاسام وسقي الصدور ولا يعال الحيوة بخلاف القصاص لانه اطلاق الاطلاق المحب بما يملك الاطلاق
فسره عساه لاسي الضمان الاصل بل ما كان كل واحد منها عواضا عن النفس الكمال ولم يملك الجمع بينهما محتر صاحب
الحج عساه بويده قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فاهله مائة من اهل حرم من اهل حرم او اهل حرم او اهل حرم
وناقول تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فاعلم ان المال اداة عليه وقوله صلى الله عليه وسلم العمد قود وحرق التعريف
للحس لعدم المعهود وفيه مصص على امر موجب نفس العمد القود فاعلم ان المال مع القود زاده عليه ولان

الدم ليست مثل المثلث فلا يصلح موحداً والقصاص من مثل منعت موحداً وهذا لا يملكه من الادبي
والحال لا صورة ولا معنى الادبي بل هو كمال امانه الله تعالى والاستغفار لعباده والمال خلق لا اقامه مصلحة
وهو مملوك للادبي والادبي ما لكة فاني بنسابة ان وانما التماثل في القصاص من النفس بالنفس والنفس بالنفس
وفيه مصلحة الاضواء كما قال تعالى ولكم في القصاص حكمة فانه حكمة بطريق الاجزان من قتل من عدوه فاذا
مفكر في عاقبة امره انه اذا قتل قتلته انزح عن قتلته وكان جنونه لها الى ان ياتى بها على الحيوة ولا ينادى اصله وسلم
حيوة للادبيات فان العامل بمصر حريته او لواء النسل خوفاً على نفسه منهم فهو يقصد اصابهم لانه الخوف
من نفسه فالسيرة يمكنهم من قتلهم فصا صا دفعا لشدة عن انفسهم واحداً المحمي دفع سبب الهلاك عنه
ولما كان فيه جنونه من الوجه الذي لنا صلح حاز ان السارط للنسل حواء الحاصل ان القصاص حواء من الاول انما يجز
ضمان الجرم بقدر المكان ولا يمكن ان حواء الحق بالكرم هذا واما المال فليس فيه معنى الحيوة شيء وانما حواء
الذمة في الخطا على القصاص لان النسل اعظم العفووات والحاظي معذور ومعدو ايجاب النسل عليه ونفس المقتول
محرم ولا يستطرح حرمته بعد الخطا فيوجب المال صانته للدم عن الحد ومنه على العاقل ان سلمت نفسه للنسل
ان يهدر دمه ويشتري المال عند عدم الامكان لذلك على من عهده الامكان ولا ينفق بعد قتل المولى
بعد اخذ المال فما سيجى الضعيف ويحكمه العدو على ان يتركه في ملكه وان لم يكن ذلك سراً فاعلم بعض من يتبع
للهلاك واما قوله صلى الله عليه وسلم من قتل مسلماً فاهله من جرم من الحدث ولنا وظاهره على الكتاب
عبود او يحمل على وجه لا يحال فيقول معناه ان احواصلها اساء العاقل او اى وان احواخذ الله اذا
وجد منه الرضا وهذا القول صلى الله عليه وسلم لا ما حد الا سلمك رضى المسلم اليه او اى وراى بالكتاب اذا وجد
منه الرضى **قوله** ولا كفارة فيه اى لا كفارة في العهدة عندنا وقال السافعي رضى الله عنه بحب الكفان لانها
سرعت ما جبه للام والام في العهدة كبر وكان ادعى الى ايجاب الكفان لانها وجبت بالنظر في الخطا من القتل
مع تمام العذر فكان دله على جوبها العهدة بطريق الاول في قضا كسبته العهدة بمررها قال اصحابنا ان
الكفان هو اربعة من العادة والعقوبة كما مر في بعض النصوص فلا يحل ان يسبب دونه من الخطا والاماحة كالمخطا
فانه بالنظر الى اصل الفعل مباح والنظر الى المحل الذي اصابه محذور وسببه العذر فان المقصود من العادة
لا يستعمله الا بقصد بها العادة والنظر في الخطا من الخطا انصف بقدره من الاباحة
والعادة مباح والفعل العهدة كسرة كالزنا والسرقه قلم يصلح سببها كالمباح المحض وهو الفعل بحق
لا يصلح سببها مع رجحان معنى العادة في الكفان ولان الكفان من المعاد بدو وسرعت لدفع الذمة ودين
العهد اعلى من غيرها لادنى لانه على سرعه الدفع الاعلى ولان ايجاب الكفان في العهدة انما ينشأ من وجوب
قوله صلى الله عليه وسلم حسن الكفارة لا كفارة فمن الحدث ورجحان الميراث الحديث **قوله** وثبم العهدة
عند السافعي رضى الله عنه ان سببه الضرب بالسيف والاسلح ولا ما اخرى محرم السيف والاسلح وقال ابو يوسف في العهدة

ومجد والسافعي رضى الله عنهم ما وان سببه الضرب بالهراقل لا يصلح سببها في العاقل كالعصا والسوط والحج
والمد ولو ضرب به حجر عظيم او حصى عظيم فهو عهدة عندهم خلافاً له ولو ضربه بسوط صغير او بالحق الضربات
حتى مات بعض عند السافعي خلافاً لنا وانا سيجى العهدة لان هذا الفعل سببه العهدة باعتبار فقد
الفاعل الى الضربات معنى الخطا ما عدا عدم قصد الفاعل الى الفاعل لان الاله التي استعمالها للسبب لا يصلح
والعاقل انما يقصد الى فعل باله فاستعمال غيره الى الفاعل لعل على انه غير قاصد الى الفاعل فكان ذلك خطأ
سببه العهدة ان معنى العهدة ما عدا استعماله صغره يستعمل للبادب دون النسل لا استقام استعمال
اله لا يملك لانها لا تستعمل الا للنسل كان السبب في القصاص الى النسل فيجب القصاص بمثل السافعي رضى الله
تعالى السوط بالمواله يقصد به العادة فاما المواله بالسوط الى الموت فليس الموت على سبيل القصد
ولا يجرى رضى الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم لان سلاح العهدة السوط والعصا ولم يصلح الصخر والكبر
فهو عليه اعلا بالاطلاق ولا بالنسبة في العهدة كما سببه الاله وهذه الاله لم يوضع للنسل ولا يستعمل
فيه غالباً وانما الجرم موضوع مستعمل في غالباً لان حرائر اسلحه المملوك انما يكون من الحد والحشمت موضوع
للسنا والاحراق ونحوهما من المناظر لا للنسل الحد بعض الرقة طاهر او باطن او ما سواه من مظهر او قوام
المنه بالظاهر الباطن فصحت سببه عدم القصد بطريق الاصل ما عدا الحال وبالسبب القصد فكان سببه العهدة
وهذا منه اسبباً في ذمة العقوبة لان السرور جعل القصاص موجب العهدة المطبق فاذا مكنت الشبهة
فيه لم يكن عهدة على الاطلاق فلا يجب القصاص الذي يسقط بالسهر باب والمواله تستعمل للبادب وموجبه
على القولين للام لانه قاصد الى الضرب والى ركب ما هو محرم عليه سرعاً والكفان لانه خطا على الاله
ودخل عهدة قوله ومن قبل موينا خطا الاله وقال صاحب التصانيع وحديث لبث اصحابنا رضى الله عنهم ان
الكفان في سببه العهدة ليس بسبب رضى الله عنه لان الاله ما لم يمساه وبما هي من سرع الكفان لان ذلك من
باب الحشمت والسبب انما يورث في سقوط القصاص الذي يسقط لا في ما وراء ذلك لهذا محرم عن الميراث
والصحيح هو الاول بعد ذكر الطحاوي الجصاص وغيرهما رضى الله عنهم ان الكفان واجب عند السافعي رضى الله عنهم
وكما روى عن رقة مؤمنة فان لم يجد فصام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قبل موينا خطا فحقير رقة
مؤمنة الاله والاطعام غير مشروع فيه لانه غير منصوب عليه واسات ليدل على ان لا يجوز وجوبه بوضع
احد ابويه مسلم اسجد خير ابوين دناء والسلفه ماسه في الاطراف طاهر وبالمال لا يحرم ما في البطر لانه
عضو من جبه فلم يدخل تحت مطلق اسم الرقة ولم يعرف جنونه وسلامته ودينه مغلظه على العاقلة والاصل ان
كل من يخطى الفاعل اسداً لا معنى لحدث من بعد كالمو صلح على الذمة في على العاقلة لان الاصل وجوب الذمة لغير
حاله الخطا والاحكام غير الخطا المحض محتمره فمقتول السرور واجب على العاقل مع القصاص ما في ذلك عسفاً لما
فكرى الحد في فعله ودينه يمكن العذر في سببه العهدة من الوجه الذي طهر الجلد في قصده على ما مر فان كان النظر فيجب

على العاقلة ويحب في ذلك سبيل ليعصم عن رضى الله عنه عظم العكابه ورضه واخلفوا في صفه البخله وسحب في باب
الدين **قوله** وما لك ان انكر معرفه سببه القيد والى اولى ما سببه القيد والى القيد نوعان عهد وحظا اذ لا
واسطة بينهما في سائر الافعال فكذلك هذا الفعل لنا ان هذه قسم ضروريه وقد ورد به السببه واجتمعت
الصحابه عليه مع اختلافهم في صفه البخله لما عني في باب الدين ان ساء الله تعالى **قوله** البخله وهو ما اصابته
وقد عذرت غيره وهو على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمى شخصاً بغيره صدراً او حرماً فاذا ما وسلم وخطأ
في العمل وهو ان يرمى عرضاً فاصاب ادماً فالحاصل لرمي الاول هو قاصده وصول الرمي الى المحل الذي اصابته لكنه
مخطأ بالمعنى لاقصده لان قصد للصداء والخزي في الثاني لم يقصد الرمي الى ذلك المحل الذي اصاب انما قصد
الرمي الى محل اخر وهو العرض فكان في كونه خطأ اقوى لانه اذ وقع في الفعل في القصد ايضا **قوله** وما اجرى في
الخطا فهو مثل التام سقبت على جل فعله وهذا ليس بعد ولا خطأ لانه لا يتصور القصد من التام حتى يصير
مركب القصد او ترك التحريم ولكن لا يظن ان الموجب للخطا ما اصاب عليه حتى يفرق بين الخطا في جميع
الاحكام وموجبها الكفارة لانه خطأ ويجري الخطا قلت اراد به انه ما بالخطا سدا والدين على العاقلة فيك
سني لقوله تعالى **وَدِينُهُ مَثَلُ** الى قوله ومي يات من اجل ما ياتي في الدين **قوله** واما القتل سبب في اخر
البئر وواضح الحجة غير ملكه وموحده اذ ائلف به آدمي لربه على العاقلة لانه سبب للتلد متعباً بقصار
كالموثق والدافع فوجب لربه على عاقلة الحاجة الى صيانة النفس لئلا يهدر ولا سلقه الكفارة ولا
حربان المراث هذا وقال السافعي الحق الخطا في احكامه لان السيرة جعله ما لا يهدر هذا الفعل فهو فعله
احكام القتل لنا انه ليس مما سبب للقتل لان ما سبب القتل اتصال فعل من العاتل المقتول ولم يوجب
وانما اتصل فعله بالادب انما الحق السبب كما نشأ في عاب الضمان ملانته للدم عن الهدر على خلاف الاصل
فتق في حق الكفارة وحرمان الادب على الاصل نعم فهو ما بالخطا في ملك غيره ولكن لا يات بالموثق على ما قالوا وهذا
كفارة ذنب القتل كذا الحرمان سببه فان قلت الكفارة والدين سببان بالقتل ما يوجب الدين يسلغي
ان يكون قابلاً في حق الكفارة انما جلت الكفارة حزا القتل القتل معدوم وجعفة لان بصره لم يحصل للحمه
وانما وجد في محل اخر والدين بدل المحل وضمان المحل بغيره فوات المحل قد وجد وان حصل للسبب **قوله**
وما يكون سببه العهد في النفس فهو عهد فيما سواها يعني لا يكون فيما دون النفس منه عهد فاجعل سببه عهد في النفس
فهو عهد فيما دون النفس لان ما دون النفس لا يحصل بالافه باله دون له وانما القتل عيشه لانه في حيل حكم
الطلاق النفس بالطلاق الا ان ما ما دون النفس فلا **باب ما يوجب القصاص**
وبما لا يوجهه قوله القصاص واجب على كل محقق الدم الحق الخطا ولم يذكر العصمة لانهما اشده
من الخطا وذكر الحق ليس لاسلم والدمى ذكر البائت ليجرح المستأجر قوله تعالى **وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا فَتَدَّ جُلُودَهَا**
سلكنا اى سلكنا على العالم لا قصاص منه فلا سرك في اولى لا يتل غير العالم **باب ما يوجب القصاص** احد

كعادة الجاهلية وقيل لا سرك في المثل ولا في سببه الا ما حده فلا يحق المساواة **قوله** ويسل
الحياجر والحياجر العهد للجمومات منها قوله وكسنا علمهم فيها الا انه وقوله تعالى **كَيْتَ عَلَيْهِمُ الْقِيَاسُ**
في القتلى وقوله عليه السلام الحمد لله وقال السافعي لا يسئل الحياجر العهد لقوله تعالى **وَالْحَيَاةُ الْحَيَاةُ** العهد
فهذا بمعنى جنس الاحرار وما لا يحسن لاجرار فصا صايل يكون بعضهم مساوياً بالحد ولا بالقصاص
بعهد المساواة ولا مساواة من الجرح العهد العهد لملوك الحياجر كذا المالك كذا ما ان القدر والمملوك
سمة الحجر ولا مساواة من العادز والعاهر ولا من الحر حره والرق موت حكمه سبب المعنى
الولاء الى المعنى لانه احياه بالاعاق حكمه ولا يقطع طرف الجرح طرف العهد مع حره الطرف دون
حره النفس فالطرف باعده للنفس وان لا يسئل الحياجر العهد مع عظم حره النفس اولى انما يسئل
العهد بالعهد لانها مساواة وانما يسئل العهد بالحياجر لان التفاوت الى نقصان ولما ما ملونا ورونا ولا
تعارض بما تلا لان فيه معابله معين وما ملونا مساوياً مطلقه والمطلق لا يحل على المصداق انه ليس
معايله الحياجر الحياجر في معايله الحياجر لان فيه ذكر بعض ما سببه العموم على موافقه حكمه فلا يوجب عصم
ما في الاثرى انه كما قابل العهد بالعهد لا ياتي الا بشي ثم لا يمنع ذلك معايله الذكر الا بشي فانه هذا
المعايله ما قال سفيان رضي الله عنه كانت المعايله من بني النضر ومن بني فريضة كانت بنو النضر
اسرف وكانوا يعدون بني فريضة على النصف منهم فمواضعوا على ان العهد من بني النضر بمعايله الحياجر
فريضة والاثرى منهم معايله الذكر من بني فريضة فريضة لانه رد اعلمهم وما على ان الحياجر بمعايله الحياجر
معايله العهد والاثرى معايله الاثرى من المسلمين من جنسها وكان اللام لعرف الحسن لان القصاص من جنس
المساواة في العصمة وقد اسويها فيها لا سواها في سبب سويها وهو الدين والدار والمال ان
الرق بر الكفر وهو مسح فكان سببه الاباحة من جهة لان حرمان القصاص من العهد من سبب سبب
سببه الاباحة **قوله** والمسلم بالذمي اي مثل المسلم بالذمي خلافاً للسافعي في قوله صلى الله عليه وسلم
لا يسئل مسلم بكا فرائه لا مساواة بينهما وقت الحنايه لقوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ** وايضاً ان
الحنة وان الكفر من عظم النفاق كذا الكافر كما تمت لقوله تعالى **وَمَنْ كَانَ مُتِيئًا فَاجِنَا** ولا مساواة
بما المستان وجه وبما الحى حرك وجه والقصاص من سبب على المساواة فاذا اسفت المساواة منها لا يجب
القصاص بخلاف الذمي اذ اصل ذمهم اسلم العالم فعليه القصاص بها لو وجد المساواة منها وقت
الحنايه لان الكفر مسح للقتل لانه من عظم الحنايات فكان مورد في اسدغاء القتل الذي هو بها القبول
فاذا وجد لم يجر معارضة عند الذم او رث سببه كالمالك فانه مسح للوطى فاذا وجد اخذ رضاء
ولم يجر صا سببه في دار الحد ولنا عمومات الكتاب والسنة وروى النبي صلى الله عليه وسلم فاذا
مسلمان ذمي قال ما احق من في دينه ولا ان القصاص من عهد المساواة في العصمة وقد وجدت نظراً الى دار

وانا كني بالسيف عن السلاح ولانه قيل شحقت شرعا فتستوفي بالسيف كميل المرتد وهذا لانه انما تستوفي
المستحق بالطريق الذي يستحق له وحر الرقيب يبيع بانه طريق استنفاء القتل فاما قطع اليد فاما قطع
اليدين فلا يكون طريقا الاستنفاء وهو موهوم وما يتعلق بالسيف لا يكون باصل السيف فصل السراية
هذا الفعل غير العمل فلا يكون مشروعا فضلا عن كون مستحكما به او عسارا المعادله بفتح ظلماء انباء لانه
اذا امرت بدو حركيته والي فعل الثاني زاده على ما كان منه وهو حرام بحسب الحد وعنه كما في كسر العظم عهدا
فانه لا يجب القصاص اصلا الا في التوضيح الزادة **قوله** واذا فعل المكاتب عهدا وليس له وارث الا المولى وترك
وفاء فله القصاص عند لي حنفية واي يوسف رضي الله عنه او قال محمد رحمه الله لا قصاص فيه لاسباب سبب
الاستنفاء فصار كاخلاق المسيحي وهذا لان سببه الولاء ان مات حرا او المالك لم يرب عبدا ولها ان ماله الاستنفاء
معلوم لان حق الاستنفاء للمولى على المذنبين ولا غيره ولا خلاف في السبب مع اتحاد الحكم لان السبب لا يراد له
وانما يراد بالحكم **قوله** وان لم يترك وفاء وله ورثه احرارا ولا وحب القصاص للمولى عديم لانه مات رقيقا
بالاجماع لا يفسخ الكتاب بموته عاجزا فانما فعل هو عذله وهذا خلاف حق البعض اذ مات رقيقا
فانه لا قصاص لان الحق في البعض لا يفسخ بموته **قوله** ولو ترك وفاء وله وارث حرا غير المولى في قصاص
وان اجتمع الاستنفاء من له الحق لانه ان مات حرا كما قال علي بن ابي طالب يسجد رضي الله عنه فالقصاص للموارث
وان مات عبدا كما قال زيد بن ثابت رضي الله عنه فالقصاص للمولى **قوله** واذا فعل عبد الرهن لم يحل القصاص
جميع محتج الراهن والمرتهن لان المرتهن ليس له الرقبة فلا يستوفيه ولو افسد فاه الراهن يسقط حق
المرتهن في الدين لانه يصرفها لكا وليس له الرقبة فيسقط حق الخمر بابل فاذا اجتمع كان للراهن ان
يسوي في القصاص لان المرتهن رضي بسقوط حقه وذكر في الحنون والجامع الصغير لم يفرق في السلام وغيرها
انه لا نسب لهما القصاص ان اجتمع لما سبق **قوله** واذا فعل في المحتوة فلا بد ان يعمل ان يصلح
وليس له الرجوع اما القتل فلان القصاص مشروع للسبي وذكر البار وذلك راجع الى النفس والاب
ولانه على نفسه عليه كالاكساج واما الصلح فلانه ابيع للمحتوة ومن الاستنفاء فلما ملك الاستنفاء
فلان ملك الصلح والى اما العفو فلانه ابطال الحق **قوله** وله ان يترك مقتله بد المحتوة عند المائتة وذكر
الوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك لا العمل فانه ليس له ان يعقل لانه من باب الولاء على النفس وليس له ولانه
على نفسه وسدح في هذا الاطلاق الصلح عن النفس استنفاء القصاص الطريق فانه لم يستثنى الا العمل
وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يملك الصلح في النفس لان الصلح بمنزلة الاستنفاء فلما كان الاستنفاء مضافا في النفس
كان الاعراض عنه ملحقا به وجه المذكور في الجامع الصغير ان استنفاء القصاص ليس باستنفاء المال
بل المقصود به ذلك لان العمل استنفاء فطقت لفوات المقصود فاما المقصود بالصلح فمستقيم
المال وذلك حاصل حقه كما يحصل بقتل الاب بوجوب القول صحيح ولا يملك العفو لان الاب لا يملك لانه

من لا يبطال فلان لا يملكه الوصي والى القصاص ليس لاي ملك الوصي الاستنفاء في الطريق كالا يملكه في النفس لانه
عمومه مثل النفس المقصود وهو المستنفى بقتل في الاستنفاء ملكه لان الطريق يملك المال لانه يبيع
ووفاء له كالمال فكان استنفاء بمنزلة المصروف في المال الصبي بمنزلة المحتوة في هذا والصبي هو العاقبة
مثل الاب الذي لم يرب عبدا ولا ولي له فللمستنفاء ان يعقل فله وله ان يصلح والماضي بمنزلة **قوله**
ومن فعل له اوليا وصغار وكما فعل المكارا ان يصلحوا القابل مثل بلوغ الصغار عند لي حنفية رضي الله عنه
وقال ليس لهم ذلك بل بلوغ الصغار لان القصاص حق مشترك بين الصغار والكبار فكان للكبار بعض
الحق والمفضل لا يصلح للاستنفاء لان القتل غير متجدي لانه تصرف في الروح ودال انتقال الوصف بالتجدي وفي
الاستنفاء الكل ابطال حتى الصغار لانه لا يملكه الكبار على الصغار في استنفاء حقهم اذ الخلاف فيه موجر
الى بلوغهم كالوكان من الكثيرين اصدوا غائب وكا ناس المولى من له ان القصاص حتى لا يتجدي لسوء سبب
لا يتجدي وهو العراية واحتمال العفو من الصغار معدوم والاصل لم يات بالتجدي من الحقوق اذ وجد سببه كمالا
سبب لكل احد على الكمال كونه الانكاح وولاه الامان واذا كان كذلك لم يرد ذلك احدا باستنفاء خلاف
الكثيرين لان احتمال العفو من الغائب حال استنفاء القصاص فام فلا يستوفي لكان استنفاء مع السببه
وذا لم يجوز مسئلة المولى من ممنوعه ولن يسلم بالسبب تجدي هذا الملك خلاف القراءه **قوله** ومن ضرب
رجلا من يملكه فان اصابه الحد فعله القصاص لراصا به العفو فعلم له ليد واما اذا اصابه الحد فبان
اصابه بحد وجرحه فلا يسقط لانه بمنزلة السيف وكذا اذا اصابه طهر الجريد عندها وهو رواقه عن لي حنفية
وانما احاد اخرج كذا ذكر الطحاوي في جبهه ظاهر الرواية ان الحد يترك كونه اليه للقتل منصوص على سبب
بعض النصوص لا يعرف بالمعنى حتى لو عزر في مقتله بامر لم يرم القصاص فاما في غير المنصوص عليه فيسقط
بالمعنى فحسب كونه محددا كالمروءة ولطمة القصب فحسبها وعلى هذا اذ اصابه بحد وابتدأ استنفاء المهر ان
وجه رواة الطحاوي عنه ان الحد اذا اخرج لم يكن عاملا بمعناه الموضوع له وهو يفرق بين ارجاء فصار
كالحد العظيم واما اذا ضرب بالحد فغلبه الدم ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولكنه ان كان عظمه المثلث
فهو كالسيف عندها وعند لي حنفية رضي الله عنه كالسوط الصغير وقد مر **قوله** وجرع صبي
او بالغ في ماء او خنق جلا فاف فلان القصاص فيه عند لي حنفية رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد والسافعي
رحمهم الله عليه القصاص غير ان عندهما يستوفي جزا وعند عروة بن ربيعة وعلى هذا الخلاف اذ اطرجه في بئر القدر
بالسيف وهذا لان القصد من عمل الملب هو ما ظهر من سبب المظاهر وهو الاله العالمه عالما وقد وجد
وله ان وجوب القصاص من شخص يعمل هو غير محصور بان يات سائر القتل اليه واليه القتل هي الاله الحارجه
لان الحج يعمل بعض المنة ظاهرا وباطنا وغيره بعضه باطنا ظاهرا وقوامها بالظاهر الباطن القصاص
يستوفي بالسيف لما حنفية وفيه خرج الظاهر والباطن فلا يملكه لان وسر عسره للرحم وذا فاما نعت وهو القدر

الى موضع اصل السن **قول** وليس فيما دون النفس شبهة عندنا هو هذا خطأ وسنة العهد فنادون النفس عن ان
اسكن القصاص فيه تحت الاحتياط لا شر في المتن اعلم ان موجب شبهة العهد فنادون النفس في مال الجاني
ان بلغ منه كماله كذا في شرح القدر **قول** ولا قصاص من الرجل المرأة فنادون النفس لا من الرجل
والعبد ولا من العبد من خلافا للساق في عهد الله في محرم ذلك لا في المحرم قطع طرف العبد له الاطراف فاعنه
للا نفس وسرع القصاص فيها من حيث الاطراف لا النفس في كل موضع يجري القصاص في النفس الاطراف ولنا
ان الاطراف يشترك مسلك الاموال انها وقاية للانفس كمال اموال ولا مالم يمتد منها التفاوت في القيمة يقوم
المسروق فاستغنى القصاص عن تفاوت النفس في التفاوت في البطش لانه ليس له حد معلوم فاعنه في اصل السلف
وسقط اعتبار التفاوت فيه بخلاف القصاص في النفس ان التفاوت في القيمة لا يمنع القصاص لانه متعلق بدارها في الروح
ولا تفاوت فيه **قول** ولان السلف معدوم لان السلف المتعلق بدارها في الروح ولا تفاوت فيه او لان السلف
المتعلق للقصاص سبب الارهاق في الروح ولا تفاوت فيه ودارها في الروح عار عن السلف **قول** وقطع يد رجل
من نصف الساعد الى اخوه طاهر عانة الطاهر **قول** واذا كان نذ المقطوع صحيحا ودارها طاهر شفاء او لم يصح
الاصابة فالمقطوع بالخيار ان شاء وقطع اليد المغنونة ولا شيء له غيرها وان شاء احد الاربعين كمالا لا استثناء
الحق كما لم يحدد فله ان يحرمه وحقه وله ان يعمل في الدية لمن يفسد على انسان فان قطع عن احدى الناس
بعد الاتفاق لم يسق منه الا ما قصر الضيف فانه يحرم من اخذ ما قصا ومن لم يحد الى القيمة كذا انصاهم اذا استوفوا
باقصا بعد رضاه فسد سقط حقه كما لو رضى بالودي مكان الحد وقال الساق في وجه الله بضمه النقصان
لانه قد رضى على استيفاء البعض فستوفى ما قدر عليه وما عذر استغناء نصيبه ولنا انه رضى استغناء
الحق باقصا والفاصل كما لو وصف والوصف مفرد اعني الاصل غير مضموم سقط حقه في الوصف ولو ذهب
المعصية حصل اختيار المحرم على ما طهرت ظاهرا على المحرم على غدا لا في حقه معصية في القصاص امران
العبد القود وله ان يحد الى الحد كذا استغناء الوصف ولكن اطلق في القصاص قبل الحد ولنا ان الحد
يطلق الحق بخلاف ما اذا قطع يحرم عليه من مودا وسبق فانه يجب عليه ارضاء المظنوعة قال المساق في عهد الله
يجب لارسخ الموضوع لان غداه المال ضمان اصلي كلقود فاذا عذر استغناء القود بعد الاخذ لانا ان القصاص
ضمان اصلي في العهد وانما يجب المال حال الخطا فكل موضع يجرى الخطا الحق في الجاني المال وانما يجب المال في الخطا
لانه عذر استغناء القصاص يعني العالم مع سلامة المحل فاذا وطعت يد محرم في هذا الطريق
حتما سخطا عليه فصار سالما لمعنى فشابه الخطا وان قطع ظاهرا فله حقا فصار سالما فصار سالما
وقوان محل القصاص سقط القصاص **قول** ومن حرم رجل فاستوفى السجدة ما في فيه وهي استغنى
ما في من السجدة فالمسجود بالخيار ان شاء اقتصر مقدار سجدة من كل السجدة وان شاء اخذ الاربعين
الى اخرها في المتن **قول** ولا قصاص في اللسان ولا في الذراع عن لى يوسف انه اذا قطع من اصلها

عن القصاص لان كان رعاية المماثلة ولنا انها معصان وينسب ان تعذر رعاية المماثلة فيها الا ان يقطع
الحشف وبعضه لا يترك فلا قصاص لانه لا يعلم مقدار المعصية بخلاف ذلك ان قطع كلمة او بعضه لا يترك بعض
ولا ينسب ولا يعرف ليعرف رعاية المماثلة والسفينة ان اسقطها بالقطع يحيا القصاص لان كان رعاية
المماثلة بخلاف ما لو قطع بعضها المعذر اعصار المماثلة ويجب القصاص في الاطراف من المسلم والكافر المسلم
في الارش **فصل قول** واذا اصاب العاقل او لنا المفعول على مال وجب المال جلا وسقط القود والاصل
فيه قوله تعالى فمغفلة من اخيه شئ قال ابن عباس رضي الله عنه بركت لانه في الصلح العفو البدل الاسقاط
عفي عنه اي سقط عنه وعفي له اي لم يلحقه فمغفلة له اي حرم اخذه المفعول من المال فاساغ بالمعروف
اي فعلى الولي ان يندوب لولي القتل لم يعمل ذلك لئلا يودي القاتل حسان وقوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قاهله برحمته من ان اجوا مملوا واحوا اخذ الدية والمراد والله اعلم الاخذ برضا العالم هو الصلح
معنه ولا نه حتى يثبت الموت فعلى الاسقاط عفو امحى في الدعوى لا في حياض الولي احياء العاقل العبد
من المال الكسر سواء لانه ليس فيه من قدر وفوض الى اصطلاحها كالحلج والكسابة والافتاق ولنا ان
جلا ولا موجب لانه لو حال لان الحلول هو الاصل في مال وجب العتق كالمهر فانه حال الاصل كالمهر عتق الدية لانها
لم يجب العتق **قول** ولو كان العاقل حرا وعبد فامر الحرة ومولى العبد رجلا ان يصالح عن ماله انما انفع
فالا لفعلى الحرة والمولى ضمان لانه قاتل القصاص والقصاص عليها سواء **قول** واذا عفي احد الشريكين الدم
او صالح من نفسه على عوض او عفي سقط حق الباقي عن القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية فلو قبله غير
العافي جاهلا لعفو الشريك فعلى الدية عندنا وقال زفر رحمه الله عليه القصاص لانه فله عذر اخر حق
ولنا انه اذا لم يعلم بالعفو كان القود واجبا في حقه طاهر اقصا شريكة في دما سقطت بالسبب والاصل
ان القصاص حتى كمال الروية وكذا الدم وقال مالك والساق في حياض الزوجان من الدية شالا ان
وجوبها بعد الموت بطريق الخلافة مست بالنسب دون الزوجية لانها سقطت بالموت ولنا انه صلى الله عليه وسلم
ورث امرأة اسم الصباي من مده زوجها اشيم ولا ان الدية من البركة حتى يعرض منها دية وسقط فيها وصلاها
فترت منه جميع ورثته كسائر امواله وكذا ثبت حق الزوج والزوجة في القصاص عند اخلافنا لاني لم اجد
ان المقصود من القصاص ردك النار واد احتصن لا قارب ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من ترك مالا او حيا
فلورثه والقصاص حقه ولا نه حتى يجري فيه الارش حتى يصل الى ما كان فبات احداهما من القصاص
الصلي وابلان ثبت لسائر ورثته والزوجة سقي حكما بعد الموت حتى الارث واداسب لكل من
يمكن استغناءه واسقاطه صلى الله عليه وسلم من ضرر سقط حق النقص في القصاص سقوط حق الباقي
فيه لانه كما لا يجري جوا لا يجري سقوطا وهذا بخلاف ما لو قتل رجل عفي احد الولدين لان الواجب من القصاص فلا
سببه لاختلاف القتل المقتول هنا القصاص من احد لا من احدى القاتل المقتول واذا سقط القصاص من احدى

الباقين بالاولى بعد استيفاء معنى العليل وهو سور عصمه العليل بعفو البعض عن القصاص في
المال كما في الخط فان العجز عن القصاص لعني من العليل هو كونه خاطيا ولا يجب للعاني سبي من المال الاستطاع
حقه بعقله وروضاه واذا كان القصاص من رجل من جنس واحد مما فلا خلاف ان نصف الدية في مال العليل يجب
سببه قال زفر رحمه الله تعالى في سببه لا نه وجب الاخر نصف الدية ونصف الدية يكون موجبا في سببه وانما يجب
في ماله لانه **قوله** واذا اصل جماعة واحد بعد استيفاء الجماعة بالواحد لاجتماع الصيانة ورضي الله عنهم
وروي بسبعه صلوا او احد يصنعهم فصلهم عمر رضي الله عنه وقال لو تمالا لعله اهل صنعنا لقتلهم ولان
القتل بطريق التعاقب والعالب والقصاص من سببه حكمه الرجم ويجعل كل واحد منهم كالمفرد بهذا الفعل يجب
القصاص بحقه المعنى لاجتماع مقتضيهما اذا وجد من كل واحد منهم حرج صالح لازهاق الزوج فاما اذا
كانوا ابطان او معبر او مغيرين لا مساك والاحد لا قصاص عليهم **قوله** وان قتل احد جماعة فقتلوا لبيك
المقتول من كل جمعة على سبيل الكفاية ولا شيء لهم من المال فان قتلوا احد من رجل وسقط حق الدية وقال الساجي
ان قتلهم على التعاقب بصل ما ولهم وبمقتضى الدية من حد الاول ذكره وان قتلهم معا فقتلهم وبمقتضى القود
لمن حرجت قريته وبالدية للباقي في قولنا منهم وصحت الدية منهم له للموجود من الواحد فكل الذي
عصى احقه صل واحد ولا ماله بينهم والعصاة من الفصل الاول كذلك وانما كناه بالاجماع ولنا ان الجماعة
اذا اصلوا واحد اعتبر كل واحد منهم فالاصل الكمال فلو اهل هذا لما وجب القصاص فكذلك اذا وقع القتل من رجل
واحد منهم مستوفى حقه على الكمال **قوله** ومن وجب عليه القصاص في امان سقط القصاص لغيره من رجل
الاستيفاء فانسه موت العبد الجاني فيه خلاف الساجي لان الواجب احدهما عند فاذا قاتل احدهما قاتل
الاخر كما قال لامرته اخذ كما طالق فمات احدهما **قوله** واذا قطع رجلان يد رجل واحد ولا قصاص على
واحد منهما وعليهما نصف الدية وقال الساجي في قطع يد ماله والمعرض اذا سكن من جانب واحد
وامراه على يد حقه انقطعت اما لو وضع احدهما السكن من جانب الاخر من جانب واحد اجب القتل السكنان
لا يجب القصاص عنده وهو بعد الطرف بنفس الجماعة اذا اصلوا واحد وجب القصاص على كل واحد كان
كل واحد منهم من سد الباب العدوان والاطراف ملحقه النفوس لنا ان كل واحد منهما قاطع بعض
اليد لان ما يقطع يقطع احدهما لم يقطع يقطع الاخر ولا يجوز ان يقطع كل واحد منهما يقطع بعض اليد لاشارة
التمثيل القصاص بنفسه هكذا وانما كناه بالاجماع وهذا ليس معناه ما مع الحق بها لان الفعل
لا يوصف بالحركة لانه صفة الروح والاصور بارهاق بعضه دون البعض فاضيف الى كل واحد منهما لانه
الحركة ما الفعل الطرف فوصف بالحركة لانه يوصف بعضه باليد ويترك ما يوصف كل واحد منهما
قاطع للبعض وعليهما نصف الدية لانه دية الواحد منهما وطاع **قوله** وان قطع واحد من رجلين فقتل احدهما
ان يقطع عصبه واجامته نصف الدية بقتل من نصفه سواء قطعها معا او على التعاقب قال الساجي رحمه الله

ان يقطعها على التعاقب يقطع بالاولى يغرم الارض للباقي لان يد واحدة مسخقة فصاها للاولى اذا قطع الباقي من
مسخقة للاولى لم مسخقتها الباقي كمن رهن ثمان من انسان وسلمه النعم رهنه من اخر لم يصح الباقي ان
قطعها معا رهنه بينهما ويكون القصاص لمن حرجت قريته والارس للاولى لان المد الواحد لا يفي بالحقين
وجعنا مخرج القصة ولنا ان المساواة في سبب الاستحقاق بوجوب المساواة في الاستحقاق كالخبر في التركة
وهذا لان حرك كل واحد منهما في كل المد لغير السبب في حرك كل واحد منهما وهو القطع المحسوب وكونه مستوفى بحق
الاول لا يمنع بغير السبب حق الباقي لان حقه في يد بطر في حق الفعل لا في غير فضا والمحل جالبا عنه فلا يمنع بغير
الباقي بخلاف الرهن لانه يسوت بالاستيفاء كما فاذا استوفى الاول استوفى الباقي لانه في الاستيفاء المحقق في صار
كما لو قطع احد منهن على التعاقب فانه يستحق نفسه لهما **قوله** وان قتل واحد منهن ما دون صاحبه فقطع يده
فلما اخرج عليه الدية لان الحد الحاضر يستوفي حقه ويرد حق الباقي فلو اخرج استيفاء المعلوم لمكان الموهوم كاحد
السبعة من احدى الاخر غاب فانه يقضي له بكل المسح وللآخر دية اذا حلف انه اوفى به مسخقا عليه ولو
ما القصاص من يدهما على احدهما اصل استيفاء الدية فلما اخرج القود عند لي حقه ولي يوسف وعند محمد الارض
لان القاضي اذا قضى القصاص من ارس يدهما بعد استيفاء السبب فعاد حق كل واحد الى الشخص فاذا قضى احدهما لم يمكن للاخر
من استيفاء الكل لهما ان الاضياء من القضاء في العقوبات ولو عصى احدهما بصل القضاء لهما فلا خلاف القصاص
لرؤا المزاوجة كذا هنا ولو قطع احدهما يد القاطع من المرفق فلهما دية لانه قاتل المحل لظلم لانه لم يوضع السكن
بوضعه فصار كما لو سقطت ماله فاذا سقطت حقه في القصاص من في الدية والقاطع الاول والحاد ثان سواء قطع
ذراع القاطع وان ساء صمته دية اليد وحلومه الخذاع الذراع الى المرفق **قوله** فاذا اقر العبد بصل
العبد لربه القود وقال زفر اصح اقراره لانه يودي الى ابطال حق المولى فلا يصح منه كالاقرار بالمال لنا ان العبد
مستحق على اصل الحرية في حق الحدود والقصاص ويطلق حق المولى ضمنى فلا يملك له وانما اقراره بالمال لانه
منهم منه ولا يملك هذا بصل **قوله** ومن مضى جلا بعد اصف السهم منه الى اخرها ما فعله القصاص للاول
والدية للباقي على قلبه لان الاول بعد حقه القصاص والباقي خطأ في الفعل كانه رضى عن ضا فاصاب ارمسا ورمسه
وان كان سببا واحدا الا ان الحلفين مختلفان فير القصاص على الواحد من رجلين مختلفين لحد الاثر وسقط كل واحد
حكمه **فصل ثوب** ومن قطع يد رجل خطا فقتل احدهما سواء كانا عذرا او خطا من رجلين مختلفين
مختلفين لولا في خطا من لم يخطئ بينهما برفقته دية واحدة اعلم انه لا يلحق القاطع والقتل من رجلين مختلفين
برأوا لان كل واحد منهما راعى كل فعل بوضوح الفعل لان موجب الاول ويرى بالبرء فلا يدخل احدهما
عقوبة الاخر حتى لو كانا عذرا فلو لم يخطئ القاطع والقتل ان كانا خطا من رجلين مختلفين وان كانا عذرا لم يخطئ
خطا فان كان القاطع عذرا والقتل خطا في الدية القود وفي النفس الدية وان كان القاطع خطا والقتل عذرا
في الدية نصف الدية وفي النفس القود وان لم يخطئ بينهما برفقته فان كانا عذرا ولا خلاف في كل فعل

على حده من حيث الخطا الذي وفي العهد القوي وان كانا خطا من غير الكل ختانه واحدة انما فاصحة به واحدة
وان كانا عهد من عند لي يوسف ومحمد ربهما الله فبطلت لا تقطع وعند لي خستم رضى الله عنه للولى الحاد
ان ساء قطعه وصل ان شاء قتل العبد اى اتحاد الجاسم وحدوه هو الطاهر لهما ان الجمع بين الجراحات
واجب ما انكن لان الفعل يقع بغير انما البناء واعسا كل مريم يودى الى المخرج الا ان لا يمكن الجمع بان علف
حكم الفعلين او تحلل النكاح فاطع للسلالة وقد امكن الجمع بهذا الجاسم الفعلين وعدم تحلل النكاح فصار كما
لو كانا خطا من هذا لان الفعل بعد القطع قبل النكاح الا ان فصار كسلبه الاول وله الجمع مع سائر
اما لان جراحه فبمنع سلالة القطع حتى لو صدر من شخصين فبما اذا فصار كتحلل النكاح والاختلاف بين
الفعلين اذ الطريق يسلك به يسلك الاموال بخلاف النفس العاصم بغير المساواة في الفعل لانه حدة
الفعل في ذلك ان يكون الفعل بالفعل القطع بالقطع ليس له المماثلة صورة ومعنى في الفعل دون
القطع المساو للمماثلة معنى لا صورة بخلاف الخطا لان موجبه الدية وبى بطل المحل المقتول واحد يجب بدل
واحد بدل العشر لو سئلوا رجل اخطأ على عليم دية واحدة وان تعدد الفعل اتحاد المحل لو قتلوا رجلا
عند اولوا جمعها لان القصاص جاز الفعل متعدد وسعد الفعل ان اتحاد المحل لان رضى الله عنه
انما يجب عند المجراناه وقت استحكام ابر الفعل لا يسئل الله لان المخرج به النفس معتمدا على الكل والجبر
في حال واحدة ومما لا يخفى انما العقل العاصم معتمدا على خلاف ما اذا قطع وسرى حيث كفى بالفعل
لا اتحاد الفعل **قول** ومن ضرب رجلا مائة سوط او من سجن من مائة من عشرة بعلية حبه واحدة وليس
بضر السبعين لان الضربات يسمي بالعدم عند اتصال الضر بها وكان لم يضرب الا عشرة فبما طاهر الجوارح
في كل خراصة اندملت ولم يسق لها ان لا تسى فيها وعن لي يوسف رضى الله عنه او جرحه جرحا لا يعدل
وعن محمد انه او جرحه الطنب وعمر الادوية ويحكم له هذا اسمه الاول فالوا هذا الجرح على ما اذا ابر
من سجن لم يسق ان لا يلقى ابر سجن ليحيى عليه حكومة العدل بقائه **القول** ومن قطع رجل عذرا
معها المقطوع عن القطع بمات من ذلك فعلى القاطع الدية في ماله وان غفل عن القطع وما حدث منه
او عن الجنان بمات من ذلك فهو عفو عن النفس ايضا على النكاح وهذا عند لي يوسف رضى الله عنه
وقالا اذا غفل عن القطع فهو عفو عن النفس ايضا على هذا الخلاف في اغفاء الشجر بمسوى النفس وان لهما
ان العفو منى اصف الى القطع ويحكمه فاما لو ادم وجهه لان نفس الفعل لا يحتمل العفو وموجه احد
سمن ضمان الطرف لا يفسد وضمان النفس ليسرى فوجهه يساوى لهما وجد كما في الجنان فانها يساوى
الجنان الساربه والمقتصر وان اسم القطع يساوى الساربه المقتصر بل لعل انما نساها فبطل
بده وقطع وسرى الى النفس لا على شيء وكان العفو عن القطع عفو عن نفسه ولا يجمعان هذا عفو عن غيره
فسئل كما لو قال لا قطع لي فلان فانه لا توجب البراءة عن النفس وهذا لان موجب القطع ما ستر في ضمان

الطرف ما الواجب النفس فليس موجب القطع بل هو موجب الفعل بالسراية انه سئل ان حقه في موجب
النفس من موجب الطرف طهرانه عفا عن غير حقه بطل عفو اذ اغنا استقاط الحق بسطل اذ اصادق
ما ليس بحقه وبجاء العاصم ما سالا من قبل نفسه معصومه عدا لانه يحل الدية استحسانا في ماله لوجود
اضافة العفو الى حقه من حيث الطاهر فصار شبيهه والساربه من لاند لا قطع والفعل ليس
موجب القطع فلا يساوى العفو عن القطع بخلاف العفو عن الجنان لانه اسم حش من مطلق على الكل بخلاف
العفو عن الشجر وما حدث منها لكونه صريحا في العفو عن السراية **القول** ولو كان القطع خطا فهو
كالعهد في هذا الوجه وقاما بخلافه لانه كان خطا فهو من البت لان موجبه المال قد علق حتى الورثة
صغير من البت وان كان عدا فهو من كل المال لان موجبه القود وحق الورث لم سعلق به لانه ليس بالحد صار
كما لو اعدا رضى في موضع موته واسفج بها المستعبر مات المعبر كان ذلك من كل المال حتى يكون للورث
حق طاله البدن من المنفعة لان حق الورثة في المرض ما سعلق على بقى عنها بعد موت المورث دون المنافع
قول واذا قطعت يد رجل عدا او خطا فكما على يد مات منها فلهما مهر مسلمات لكان القطع عدا
فالدية في ماله وان كان خطا فالدية على عاقبتها وهذا عند لي يوسف رضى الله عنه لان العفو عن الدية او القطع
اذا لم يكن عنده عفو عما حدث والزوج على الدية لا يكون بزواج ما حدث به م القطع اذا كان عدا لكون
هذا الزوج على القصاص في الطرف وهو ليس بالاحال الموت في حال السقوط اولى فلا يصلح مهر ايج
مهر المبل عليه الدية في ماله لان الزوج وان بضر العفو ولكن عن القصاص في الطرف اذا سرى من
انه صل النفس لم يساوى العفو في الدية وانما يحق في ماله لانه عهد والعوامل العقل العهد العاصم
لرحم القصاص على ما سوا واذا وجب لهما مهر مثل علقها وفعل المقاصه ان ان سوا وان وصلت الدية
برده على الورثة وان فعل المهر برده الورثة عليها وان كان القطع خطا يكون هذا الزوج على ارش
البد واذا سرى الى النفس طهرانه لا ارش للبد وان المسمى معدوم ويجب مهر المثل كما لو تزوجها على ما
في البد ولا شيء فيها ولا يقع المقاصه لان المهر لهما والدية على العاقلة ولو نكحها على البد وما حدث منها او ط
الجنان بمات من ذلك فانه كان القطع عدا فلهما مهر مسلمات لان هذا الزوج على القصاص وهو ليس بالاحال
مهر مرفج بمهر المثل كما لو تزوجها على غير ما سى عليها لانه اذا جعل القصاص من مهر افسد رضى
سقوط القصاص عهد المهر وسقط اصلا كما لو اسقط سوطا لم يصير الا فانه يسقط اصلا وان كان
القطع خطا رفع عن العاقلة مهر مسلمات ولهم بثلث مائة كوصه لان الزوج على البدن زوج على موهبا وجوبا
الدية وهي يصلح مهر اخرانه بعد مقدار مهر المثل من كل المال لانه مريض مريض الموت والتزوج من الجاه
الاصلة وما زاد على مهر المثل يكون وصية للعاقلة ويكون الواجب لهما مقدار مهر المثل من الدية فان كان
مهر مسلمات والدية مسوا والعاقلة لا تخرمون من مائة من ذلك لهما انهم انما يحلون عليها بسبب جناسهم

منها ما كان منهم على صاحبها ان قد عفي عنها ما طله لانها محران محنما الى انفسها شهداءتها وهو
 يمكنها من سكتها ونصتها من الدين وهو عفي عنها لانها رغبنا ان القود وسقط ورحمها بعد في حقها
 فان صدقها القابل ولم يصدقها المشهود عليه فعله كمال الدية ويكون منها ما لا تاله انه صدقها ما قد
 اقر لها سكتي الدين الا انه يدعى بطلان حق المشهود عليه وهو نكر فلا يصدق في حق نفسه ما لا وان كذبها
 القاتل المشهود عليه فلا شيء للمشاهد من انهما يسي شهدا لا يخفون قد اقر سلطان حقه في القصاص
 اقرارها وادعاءها بصلها ما لا فلا يصدق ان الاستدلال المشهود عليه بثلث الدية لا شهداءتها بالعفو
 منزله اسداء العفو منها في حق المشهود عليه لان سقوط القود اضعف له ما فان صدقها المشهود عليه
 وحده غرم العاتل ليدل عليه وهو نصيب المشهود لكنه يصر في المساهدين لان من علم انه قد عفي لشيء على
 العاتل ولما على العاتل ثلث الدين وما في يد بثلث الدية ما في القاتل من جنس حقه ما يصر في الدية والقاس
 ان لا يفرق شيء لانها ادعى المال على العاتل العاتل شكرو فلم يثبت وما اقر المشهود عليه قد بطل كذبه
 وجه الاستحسان للعاتل كذبه الساهدين فقد اقر المشهود عليه بثلث الدين لزمه ان القصاص وسقط
 بسهادتها بالعفو كما بسدا العفو منها والمشهد له ما كذب العاتل حقه بل اضاف الوجوه الى عفو وهي
 لا يرد الاظهار لمن قال القاتل على ما به فقال المقر للدين ولكن القاتل فان المال للمقر الساني كذا هنا **قوله**
 واذا شهد اليهود انه ضربه فلم يزل صاحب فراش حتى مات الى اخره ظاهر **قوله** واذا اختلف ساهدا القتل
 في الامام بان شهدا احدهما ان القتل كان في يوم الخميس وسهد الاخر انه كان يوم الجمعة او في البلد بان شهدا احدهما
 ان القتل في بلد كذا وسهد الاخر انه كان في بلد اخر او فيما به القتل الى احلنا في الاله فهو باطل لان القتل في الاسر
 والقتل في زمان او مكان غير القتل في زمان او مكان اخر فكل واحد على قتل على حدة فلا يثبت
 احدهما وكذا القتل في العضاء غير القتل في السلاح لان الثاني عند الاول شبهة عند الحكماء بخلافه كما هو وكان
 على كل قتل شهادة فرد فلا يثبت كذا لو شهدا احدهما انه ضربه فعصا وسهد الاخر انه ضربه لا ادري ما في شيء
 فعله وهو باطل لان الذي شهدا العضاء شبهة عند الاول شبهة عند الحكماء بخلافه كما هو وكان
 محتمل ان يكون شهدا محتمل ان يكون خطأ فلم يثبت لانفاق المشهود به والافاق سوط **قوله** وان شهدا انه قتله
 وقال لا ادري ما في شيء فعله فبطلت الدية استحسانا والظاهر ان لا يثبت هذا الشهادة لانها شهدا محتمل
 لانه اذ جهلت جهلة الاله فقد جهل القتل لان القتل على حكمه ما خلا في الاله ولا هذا غفله عن الساهدين
 وجه الاستحسان انما شهدا بقتل مطلق والمطلق ليس محتمل لهذا وجه المطلق باب التكرار فيجب اقل
 من جنس هو الدين ولا عمل قولها لا يدري على الحفلة بل علمنا ما سجد للدين المندوب الله في العقوبات
 احسانا للظن بها واذ لك ما كان كذا لان الشريعة اطلق الكذب في اصلاح ذات البين في اصله عليه وسبب
 بكذا من اصله من استعمل اخترا او ما خيرا وهذا حق من ذلك فلا يثبت خلاف الاله بالسك كحج الدين في الم

ان يطلق الفعل عمدة الاصل فلا يثبت الخطا بالشك **قوله** واذا اخرج كل واحد منهما من قبله فلا يثبت
 الولى فليتما جمعاهما ليرتفع لهما كل واحد منهما او اقرارا به بكل القتل بان عليه القصاص المقر له صدق
 في وجوب القتل عليه ايضا ولكنه كذب في اقراره بالقتل وكذب المقر له المقر له بعض اقراره لا سطل اقراره في الاله
 لان ذلك يوجب عسقه ومسوق المقر لا يخرج صحة الاقرار ولو شهد ساهدا بان فلا يثبت له وشهدا حرا على
 اخرانه قتله وقال الولى فليتما جمعاهما بطل كذبه لان كذبه المشهود له الساهدين بعضا سطل سهادته
 لان التكرار يمسو الساهدين بوجوب رد السهاد الا ترى لرجلا لو اقر لرجل بالقتل وصره فصدق المقر له في النصف
 وكذبه في النصف فان الاقرار صحيح فما صدق وان كان في السهاد سطل السهادة كلها ولو شهدا على رجل
 بقتله خطأ وحكم بالدين فجاء المشهود بقتله حاشا فليتما ان يضموا الولى لانه يضر الدين بخروج السهود
 في بلف سهادتهم ثم يرجعون على الولى لانهم ملكوا المضمون وهو ما في يد الولى كالتأصيص غاصب الغاصب
 والعهد كالحظ الا في الرجوع ان كان عدا فقتله ثم جاحيا بخبر الولى من ضمير الولى الدين والسهود وان ضمنا
 المشهود لم يرجعوا على الولى عند لي حنفه رضي الله عنه لانهم اوجبوا هذا الولى باليسر بل هو القصاص فلا يستقيم
 ان يرجعوا على الولى بال لانه لا يملكه من المال غير المال عندهما بخبر الولى كما في الخطا **قوله** والله اعلم
باب في عسانة القتل الاصل للرجل لو توفت
 الرجوع حق الضمان والحل لان الضمان انما يحل بالحنابة وانما مصدر الشخص حاشا بفعل يدخل تحت احسان وهو
 الرمي وزن الاصابة **قوله** ومن رمى مسلما فارتد المرمى الله ثم وقع به السهم فمات فعلى الراى الدين لوردة
 المردة عند لي حنفه رضي الله عنه وقال لا شيء على الراى لان السلف حصل في محل الاصل له واما في المحصور
 هدر كما لو خرج ثم ارتد ثم مات ولم ير الراى انما يصره فاما الراى لانه انما يصره فاما الراى لانه انما يصره فاما الراى
 وفعله الرمي لا غير المرمى الله وقت الرمي مقوم الا ترى انه لو رمى الى الصد وهو مسلم ثم ارتد فاصابه السهم هو
 مرتد فخرج الصد فمات حل كله ولكن لم يجب القصاص لعسار حاله البلف لانه يصره سبه في سقوط العفو
 فيجوز الدين **قوله** ولو رمى الله وهو مرتد فاسلم فوق السهم عليه فلا شيء على الراى عندهم وكذا اذا رمى حرمسا
 فاسلم لان الرمي لم يصبه موجبا للضمان لان المرمى غير مقوم فلا يجب الضمان وان صار مقوما بعد **قوله**
 وان رمى عدا فاعقبه مولاه ثم اصابه السهم فمات فعلى الراى فتمتة للمولى عند لي حنفه رضي الله عنه **قوله**
 وقال محمد عليه فضل ما من قتل مرمسا الى غير مرمى لان بوجبه السهم عليه او جلا سرفه على المصلا كضار ذلك
 كالحرج الواقع به ولو خرج ثم اعقبه مولاه لا يصبحت سرا به خاسه ولم يضر دينه ولا قيمته ولكن يضر ضمانه
 لم يقصان فتمتة بالاصابة الى اصل الرمي كذا هنا وقال في وجهه الله عليه الدين لان الراى انما يصره على عدا الاصابة
 اذا الملاقاة لا يصره على غير مرمى بصله وقد يلف به الحول لما ان الراى يصره فاما المرمى في الرمي المرمى وقت
 الرمي المرمى عند المرمى فتمتة للمولى بخلاف ما لو قطع يد عدا انسان خطا ثم اعقبه مولاه ثم مات لا يجب عليه النفس

ولادته وانما يجزئ من المذبح النقصان الذي يقصه القطع الى الرقعة لان الخبز يخرج او القطع الى بعض
الحل وانما توجب الضمان للموت بعد السراية لو وجب لوجب للجد فصار الانباء فالحال لا يبداء انصار
ذلك كسند الحل عند سدل الحل الصحيح في السراية كذا هنا اما الرمي ببل الاصابه فليس بان لا شيء منه اذ
لا اثر له في الحل اما قبل الرغبات فيه فلم يحال في الانباء الاسداء فوجب منه للموت **قوله** ومن مضى عليه
بالرحم فربما رجل محرف جرح اصد السهم ودم اصابه الحرف فلا شيء على الرامي لان حرم رمي مباح القتل والمقتول حالة
الرمي ورمي سهم الى صدم ارتد حل الصدم وان رمي الجوسى صدام اسلم ام اصابه السهم لم يوكل لان المقتول حال
الرمي في الحل والحرمة اذ الرمي هو المذكور معبر الا لهله وعدم ما بعده ولو رمي الجوسى صدم حل اصابه السهم
فعله الجواز وان جلال صدام احرم فلا شيء عليه لان الجواز انما يجتنب الحنايه ورميه في حال الاحرام حناه على احواله
فلزم ما الجواز ولا يصح بالاحلال ورميه قبل الاحرام ليس بحناه ولا يصح له في اصابه فلا يرميه شيء وان اصابه
بعد الاحرام **كتاب** **الذبايح** الذبيحة بالاداء لا بالاداء
في معاملة النفس لم يسم قومه لان قومه اسم لما قام مقام الفات وفي قومه مقام الفات في صور لعدم الحمله
منها كذا في المبسوط وقال المظفر في هذا المستعسف من الاداء بل هو مصدر روي القاتل المقتول اذا عطي
ولنه المال الذي هو بدل النفس فقتل لذلك المال الذبيحة تسمى بالمصدر والاداء اسم لما جاز على ما دون النفس
قوله وكفارة عنق فيه مومنة فان بوله ودينه اي دية شبهه الجرم مغلطه على العاقلة على ما ذكرنا من فضيلة
عمر رضي الله عنه اعلم انهم اختلفوا في صفة العلقه فعند لي حنفه ولي يوسف رضي الله عنهما ما نه من الابل
اربعا كما بين في المتن وقال محمد والسافعي رحمه الله يلقون خبذه ويلتوثون حقه واربعون شبهه حلقه في نظرها
اولادها والجلف الحامل لها قوله صلى الله عليه وسلم الا ان يسل خطا العمد من السوط والعصا وقم مائة من الابل
اربعون منها في بطونها واولادها ولانه لا خلاف في العلقه واجبة بسببه بالعمد ومعنى العلقه ان يوجب
فيه لا توجه في الخطا ولها ان النبي صلى الله عليه وسلم مضى الذبيحة مائة من الابل رباعا ومعلوم انه لم يرد به
الخطا لانها في الخطا اجناسا فلم يرد به سببه العمد ولا في الخلاف في الواجب مقدار مائة من الابل بعد قال صلح
في نفس المومنة مائة من الابل ولو اوجنا الحلقاء لردنا على المائة من وجهه ولم يرضه الا بفضا ذلك الجواب
الزيادة على ما قدره السرخ وهو باطل وما رواه ساغر باب ان الصبي رضي الله عنه اختلف في صفة العلقه فان
يسعود رضي الله عنه يقول العلقه اربعا كما قلنا وعلى رضي الله عنه يقول بلام الله ويلتوثون حقه ويلتوثون
جذعه واربعة واربعون حلقه وعيان رضي الله عنه يقول بلام الله ان لسان من كل سنبلية ويلتوثون حقه وعمر
ويزيد بن بك المغميرة وابو موسى الاشعري رضي الله عنهما يقولون كانا لا اى محمد والسافعي رحمه الله ولم يجر الحماحه
بما روي بالوكان صبي لما اختلفوا في هذا النص لاجل به بعضهم على بعض **قوله** ولا يست العلقه الا في الابل
لان السرخ ورد به فان مضى الذبيحة في غير الابل لم يحل سخطا لما ساقا **قوله** والذبيحة في الخطا مائة من الابل اجناسا

الى اخرها قرر في المتن **قوله** غير ان عند السافعي رحمه بعضي يحرم من ابن لهن مكان ابن محاض ليعول على رضي الله عنه
والحجة عليه ما ذكرنا من قول من يسعود رضي الله عنه لكونه مرفوعا وقول على رضي الله عنه موقوف **قوله** ومن
العين الف دينار وما روى في رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل له كل ذي عهد في عهد الف دينار وعليه
الاجماع وعشرة آلاف درهم وقال مالك السافعي رضي الله عنهما اساعس الف درهم في كتاب عمر بن حنبل
الى النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدين من الدرهم اربع عشرة الف ولانه لا خلاف انها من الدنيا الف دينار وكانت
قيمة كل دينار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع مائة درهم وروى عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى
مضى الدين في قتل بحسرة الف درهم وما روى محمد بن ابي حنبل انه قضى حرام كان وزنه مائة فانه ابتداء عهد رسول الله
كان وزنه المديانم وزن سنة م صا وزن سبعة وثمانين درهم من الابل قضى بالدين في مائة درهم ووزن
الاخبار اذا تناقضت فلا اخذ بالمسقل **قوله** ولا يثبت الذبيحة الا من هذه الاثنا عشر السلسلة عند لي حنفه رضي الله عنه
وقال منها ومن المقر ما تقره حقة كل يقر خمسون درهما ومن الغنم الفاشاة قيمة كل ساة خمسة دراهم ومن
الحلل ما ساطله والحله بومان اراد ودا وفيه كل حلة خمسون درهما كذا في شرح الطحاوي وغيره ولها مقصود
عمر رضي الله عنه فانه جعل الذبيحة على اهل الابل مائة من الابل على اهل الورد عشرة الاف درهم وعلى
اهل الذبيحة الف دينار وعلى اهل الساة الف ساة منسنة وعلى اهل البقر مائة من الابل وعلى اهل الجمل مائة من الابل
ولا يجر حنفه رضي الله عنه ان المقدرا ما استعمل شيء معلوم الماله شيء مجهول ماله هذه الاشياء مجهولة
ولذا لا تقدر هذه الاشياء في ضمان ما فلا يصلح هنا الضمان كان القياس في الابل هكذا الا ان لا يادى اسهت
فهو عن النبي صلى الله عليه وسلم فركنا القياس في الابل حاقته ومحمد بن حنفه رضي الله عنه انما قضى بذلك
بطريق الصلح لمقد ما قضى بالدرهم او الدنانير اذا صلح من الذبيحة على مال اخر جائز فان قلت الذبيحة ذكورة
في المعامل لو صلح الولي من الذبيحة على الكبر من الف ساة او على الكبر من مائة من الابل او الكبر من حقة لا يجوز الصلح
وهذا يدل على انها هذه الاثنا عشر الذبيحة اصول مقدرة عندكم كما هو عندكم اذ لو كان بدلا لمار كما لو صلح على بدل
اخر قلت قد قلنا ان قول الكل فارفع الخلاف قل هو قولها اما عند لي حنفه رضي الله عنه بنعي لم يسعود **قوله**
ودره المرأة على النصف من ذبه الرجل لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال ذبه المرأة على النصف من ذبه الرجل
في النفس فيما دون النفس حتى عتقت من المرأة خطا خمسة الاف درهم وفي طرح يدها الفان وخمسة اية وعنده
باب رضي الله عنه بلام الله وما هو هذا النصف وما ذبه الا نصف ذبه اخذ السافعي رحمه الله وروى
رشدته رحمه الله دخل على سعد بن المسيب وكان يحقد يدها فذكر رضي الله عنه فساله عن قطع اصبع امرأة ما اوجب
قال عشرة من الابل ثم قال لو قطع اصبع من يدها قال عتق شرون فقال لو قطع يدها اصابع منها قال عتق شرون
فقال لو قطع اربعة اصابع فقال عتق شرون فقال مع سبحان الله كلما كبر المها فقتل عتقها قال له هكذا السنة
قلنا اراد به سنة زيد بن ابي ابي روى عن علي رضي الله عنه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ذبه المرأة

على البصيرة من جهة الرجل والآن حالها انقص حركته وسعتهما اقل من سعته وقد ظهر ان نقصها في النفس
فكذا في اطرافها اعتبارا بها وبالثلث وما فوقه **قول** ووجه المسلم والذي سواه وقال السافعي دية
الكسائي ربعة الاف درهم ودينار المجوسي ما بين مائة درهم لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية النصارى في
واليهودى ربعة الاف درهم ودينار المجوسي مائة درهم وقال مالك رحمه الله دية الكسائي ستة الاف درهم وهو
احد قول السافعي رحمه الله لقوله صلى الله عليه وسلم جعل الكافر نصف عقل المسلم والكل عتبه ما عدا النصارى
ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في عتبه الف دينار او عشرة الاف درهم وعرض بكر وعمر رضي الله عنهما قال
دية الذي سلب دية الحر المسلم وماروسا اسير مجاروباه لظهوره على الصحابة به رضي الله عنهم **فصل في**
تحفة الدية وجب الدية في النفس الارف والمارن للسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر
والسمع والذوق واللحم لم ينبت وسحر الراس لم ينبت اللحية انقص لا تحت شيء في الحروف في الجدة بحكومة
الحدن والاصلاح وجوب الدية في النفس قوله تعالى ذرية تسلمة الى اهله وقوله صلى الله عليه وسلم
في النفس المؤمنة مائة من الابل مالا ياتي له في البدن من اعضا او معان مقصوده ما لا ياتيها كاللاف النفس
انه يحس بها كمال الدية وذلك ما عدناه والاصل فيه اذا قوت حسن منفعته على الكمال وازال جمالا مقصودا
في الادنى على الكمال بحسب كل الدية لان فيه اتلاف النفس ووجها النفس اسقى مسعها بها من ذلك الوجه
واتلاف النفس وجبة على الاتلاف من كل وجه في الادنى بحسب ما له اصله فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم
الدية كلها في اللسان والارف فعتسنا عليه غيره اذا كان في معناه فقوله الارف الدية لانه ازال جمالا
على الكمال لان كل الوجه به فصارت النفس عسار كانهما لك من وجه وكذا لو قطع المارن والارف
لان بقوسا الجمال نه حصل لو قطع المارن مع العصبه لانه ازاله واصله لان المجموع عضو واحد وكذا
في اللسان الدية انه مخلق به منفعته مقصوده وهو التكلم فالادنى ما اسار عن سائر الحيوان ليعبر
وبه من الله تعالى علينا قال الله تعالى خلق الانسان على اللسان ولانه لا يقدح على اقامه فصاحة الا في فهم
اغراضه لا غباره ودانور يقطع اللسان فكذا في قطع بعض اللسان اذا سحر الكلام الدية لان الدية انما يحس
بقوسا منفعته لا بقوسا صوته الا له وهو من المنفعة عصل يقطع بعض اللسان اذا سحر الكلام ولو قدر
على التكلم سحط الحروف فيل تقسم على عدد الحروف فيل على عدد حروف وتعلق باللسان فيقدر بالانذار يجب
فان الهاء والعين والحاء لا تعمل اللسان فيها فلا تحسب ذلك في التقسيم وصل في قدر على اداء الحروف يجب
فيحسب به عدل لانه حصل الفهم به مع ضرب جلد لرغم عراة الا كبرى كل الدية لان الظاهر انه لا يحصل
به منفعته الكلام **قول** وكذا الذكرا في الذكر الدية لان قطعته فهو منفعته مقصوده من الادنى وهو
الايلاد والامساك النبوة الذي به عند الحاجة والابلاج هو طريق الاعلاق عادة وفي الحشفة كمال الدية
لانها الاصل في منفعته الابلاج والذوق به والعصه في معنى الساج **قول** وفي العقل والسمع والبصر

والسمع والذوق كمال الدية في كل واحد منها ثم في كل واحد منها منفعته مقصوده وعدروى من عمر رضي الله عنه
انه قضى لرجل على رجل اربع دنانير بصره واحد على الراس يصب بها عقله وسمعته وبصره ومنفعته
دوقه والآن العقل من اعظم ما يخص به الادنى فيه يدرك الاشياء ويمتاز من الهائم وكذا غيره منفعته
مقصوده وقوسها الموت لنفسه **قول** وفي اللحية اذا حلفت فلم ينبت الدية لانه ازال جمالا على الكمال
قول وفي شعر الراس الدية بعد اذ اخلق لم ينبت لما عناه وقال مالك النصارى في جميعها الله عتبه ما عتبه
عدل لانه شعره من اهل البدن بعد كمال الحلقة فلا سحاق علقه كمال الدية كسعر الصدر والساق وهذا لانه
زاد في الادنى لهذا خلق شعر الراس كله وبعض اللحية في بعض البلاد ولو كان مقصودا لما خلق في شعر
بقوسا منفعته كماله ووجوب كمال الدية بعينه بقوسا منفعته كماله والدليل عليه ان ما نوحى الحكا كمال الدية
نوحى الجدة كمال القيمة ولو خلق لحيته عند المرنه كمال القيمة بالانفاق والافسد المنبت وانما لم ينقص
القيمة فكذا في حق الحروف لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال في الراس اذا خلق فلم ينبت لانه كماله
والمنقول عنه في هذا الباب كالمرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يستدرك له الراى لانه قوت
عليه جمالا على الكمال لان اللحية في وانها جاك كذا في شعر الراس كمال الادنى لا اقرب من سكر في ستر
فليكونه كمال الدية كما لو قطع الاذن من الساج صبر في الاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الله ملائكة مسحهم سبحان من رزق الرجال اللحي والنساء العروق والذوايب علفا في شعر الصدر والساق
لانه لا يتعلق به الجمال والما لحيه الحد فغيرها وسان روى الحسن عن ابي جعفر رضي الله عنه انه عجب كمال
القيمة وفي ظاهرها رواية انه عجب لقصان القيمة لان المقصود في الحد الاستدراك دون الجمال وخلق
اللحية ليعرف بهذا المقصود فاما الجمال المقصود في الاحرار مقصوده نوحى كمال الدية وفي النساء حكومة
عدل في الصحيح لانه باع اللحية فصار كطرف حرا فافها ويكلموا في لحيته لكونه والاصح انه اذا كان على دية
سعرات محدودة فليس خلقها شيء لان حودها بسببه والارينة وان كان كبرى في ذلك كان على الدفن
والحد جمعها ولكنه غير متصل فحكومة عدل لان في هذا بعض الجمال ولكنه ليس كمال هذا كله اذا
افسد المنبت فان سحتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق فحل الجاني ارضه من لحيته التي اسقى
ارها في البدن ولكنه يودع على ذلك لاد مكانه ما لا عمل له وان نبت سبضا ذكر في النوادر انه لا يلزم شيء
عند ابي جعفر رضي الله عنه في الحر لان الجمال يزود بلبا من شعر اللحية وعند صاحب حكومة عدل انما يصح
الشعر جمال اوانه لا في غير اوانه فحكومة الحد بغيره وفي الحد يحسب حكومة عدل عندهم لانه مقص
فمنه وليسوى الحد والخطا في خلق الشعر واللحية لان القصاص لا يجب شيء من الشعور لانه عقوبة
فلا يستعاضا وانما يستعاضا او لا بالنفس انما ورد في الخراجات قال الله تعالى الحروف حقتا من هذا
ليس بعناها لانه لا يحتاج في خلقها الى ايلام فلا سهر فيها السرايه كما في الخراجات وانما ما يكون وما في البدن

العدل علم انهم اختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك لم يفرق لو كان مملوكا لا وزن
هذا الامر ويعوم مع هذا الامر لم ينظر الى تفاوت ما بين اليمين من فان كان فصف عشرين القصة بحسب عشر الدية
وان كان بقدر ربع الحسب ربع العشر من الدية وعليه الفتوى قال الكوفي رضي الله عنه بطريقه مقدار
هذه السجدة من الموضحة فحسب بقدر ذلك من نصف عشرين الدية لان وجوب نصف عشر الدية في الموضحة
بالنظر ما لا ينفصل فيه يرد الى المنصوص عليه باعتبار المعنى قبل تفسير قول الكوفي رحمه الله بحسب الحاشية عشر
الموضحة وفي الدامعة سبعان من انش الموضحة وفي الدامعة ثلثة سبعاة وفي الباضعة اربعة سبعاة وفي
المثلاحة اربعة سبعاة وفي السحياق ستة سبعاة وصل السبع غورها عسارم يجعل علامة على ذلك ثم ينظر الى
الحاج الى السبع ما ارس من قدر لكل غورها مائة مائة مائة مائة ذلك ففسر على هذا كذا قاله سحى رحمه الله
فصل قوله وفي اصابع اليد نصف الدية بناء على ان كل اصبع عشر الدية على ما روينا وكان الجنس نصف
الدية ضرورية **قوله** فاذا قطعها مع الكف ففيها ايضا نصف الدية لقوله عليه السلام في اليد من الدية وفي
اخذها نصف الدية ولان الكف مع الاصابع لان قوام اليدين **قوله** وان قطعها مع نصف الساعد في
الاصابع واللف نصف الدية وفي الزيادة حكومة عن ذلك هذا قول لي حنفية ومحمد رحمهما الله وهو رواية
عن لي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع والرجل فهو تبع الى المكث والى المحدث انه صلى الله عليه وسلم قضى
على قاطع اليد نصف الدية خمسة الاف البدن اس الاصابع الى الاطراف فلم يحسن الزيادة على يد السبع ولان
الساعد ليس له ارس من قدر كاليد ولها ان ارس اليد ما يجب باعتبارها ما طشها والاصابع اليدين
الاصابع والكف مع لها اما الساعد فلا يسعها لانه غير متصل بها فلم يجعل محلها في حق التضمين
ولانه اما ان يجعل مع الاصابع او الكف ولا يمكن جعله مع الاصابع لان الكف جليل منه وبني الاصابع والنبع يكون
متصلا بالاصابع فلا يمكن جعله مع الكف لان الكف في نفسه مع الاصابع واسع للسع فاذا سجد جعله سعا وبهذا
اهداره وليس فيه ارس من قدر في حكومة العدل ولا حجة له في الحديث لان الساعد اذا كرت في موضع القطع
فالمراد به من الزيد بل لئلا يسهل **قوله** وان قطع الكف من المفصل فيها اصبع واحد ففيه عشرين الدية
وان كانت اصبعان فخمسة دية اليد والاشبع الكف وهذا عند لي حنفية رضي الله عنه ولا ينظر الى ان الكف
وهو حكومة عدل والى ارس ما بقي من الاصابع فيكون عليه الاكبر ويدخل في ذلك الاكبر لهما الحسب من ارس الاصبع
وارش الكف ختم اصبع مع الفاق لان ضمان الاصابع هو ضمان الكف هو ضمان الاصابع وهو شيء واحد
ولم يسم ابطال احد من كل احد منها اصل من حجة فيجوز بالكثر ولا الاصل والى ارس من ارس من اعتبار
من المقدار المستند مع البصيرة والاصابع اصل حنفية لان يقوم بالاصابع وهي المنفعة المطلوبة وحكما فارش
الاصبع مقدور شرعا ولهذا جعل الكف تبعاً لجميع الاصابع فالدرج من حيث المراتب احق من الدرج مقدار الواجب
قوله ولو كان في الكف ثلثة اصابع محب ارس الاصابع والاشبع الكف لا يجمع لان الاكبر الاصابع لما كانت قاعة

البطش

جعل كقيام كلها فيكون الكف باعاليها لان قاعة الاكبر مقام الكل اصل في السبع **قوله** وفي الاصابع الزائدة
والسن الزائدة حكومة عدل لانه لا منفعة فيه ولا رنة ولا عيب من قدر ولكنه جزء من الايدي فلم يكن
اهداره وفي حكومة عدل لانه لا منفعة فيه ولا رنة ولا عيب من قدر ولكنه جزء من الايدي فلم يكن
وقال السافعي عت دية كاملة لان الاصل هو الصحة فاسمه قطع وما ان الصبي الاذن منه ولنا ان السلامة ليست
بالدليل انما است بناء على الظاهر وهو الاصل فلا لزوم بخلاف الماردن والاذن الشاخص لان المقصود هو
الجمال والارنة وذو الاعتدال من البائع والصبي لا يلزم حواجر من عن الكفاة لانه ما مور بحر الرقية والظاهر
سلامتها في حق الامساك بحرية الرصع فلا يجب غيرها بالشك فاما الظاهر هنا الاصل حجة لا على القصاص
والدية ولا ضمان الشك على انه قال في الاسلام ما اول بحر من البندرة انه اعقب عيش حتى ظهر سلامة حتى
لومات قبل ان يظهر سبلا اطلاقه لم يادى به والقطع هو هنا بحسب حدوث السلامة ويعرفها في هذا المتع
القصاص والدية وفي ذكر الحنفية العت حكومة عدل وقال الشافعي عت دية كاملة لاطلاقه في صلح الله عليه وسلم
وفي الذكر الدية من غير فصل ولنا المنفعة الاصلية من غير هذا العضو والاراك الاحكام فاذا عدت هذه
المنفعة فلا يجب دية كاملة كالعضو القاعة التي ذهب نورها والبدن الشلاء والرجل المسلول **قوله**
ومن سجد وجلا فذهبت عقله او سحر راسه دخل ارش الموضحة في الدية وان فرجه الله لا يدخل لانها حاشية
محللنا ان فساد ون النفس فلا سدا خلا ان قاسه على ما اذا ذهب سمعة او بصر او كلامه فان هناك عليه
ارس الموضحة مع الدية لافاقا ولنا ان يموت العقل بحر كى هذا لانه فانه يموت به منفعة سائر الاعضاء
فصار كالموضحة موضحة فوات ووجب ارس الموضحة باعتبار دية الشجر لهذا السبع على ذلك واستوى
لا يجب شيء واذا وجب كمال بدل النفس باعتبار دية فاق الشجر لا يمتد منه ما عساه ايضا وصار كالموضحة
اصبع رجل سلبه والاصل فيه ان ضمان الحوا يدخل ضمان الكل كما اذا اصبحت فوات نفوات العقل يموت
منفعة جميع الاعضاء فصار كالروح في الجسد **قوله** وان ذهب سمعة او بصر او كلامه فخله ارس الموضحة
مع الدية عند لي حنفية ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف يدخل دية السمع والكلام ولا يدخل في دية البصيرة
ظاهر فلا يلحق العقل اما السمع والكلام مسطران على العقل لهما ان كل واحد من هذه المنافع اصل
منفسها ساعد حكم الحنا به ساعد ابر الفعل لم يسبح واحد من ذلكا سواء على العقل لان
سمعة يعود الى كل الاعضاء اما سمعة السمع والبصر فمخصصة فلا تدخل حصة ما في بعض الاعضاء
المختلفة **قوله** ومن سجد وجلا موضحة فلا يذهب عنها فلا اقتصاص في ذلك عند لي حنفية رضي الله عنه وفي الدية
فيها وقال في الموضحة العضو من الدية في البصر وروى سبعاة عن محمد انه يحسب القصاص من الموضحة والعضو
وان قطع اصبع غيره عدا فشد اصبع اخرى حرمها لم يحسب القصاص فيها عند لي حنفية رضي الله عنه وهو
قول اقره الحسن رحمها الله وان قطع اصبع رجل من المفصل لا يجمع فشد ما بقي من الاصابع او كل اليد فلا

مصاص في شيء من ذلك اجماعا ونسب في المفضل لا يجمع بينهما في حكمه عدل لو كسر من رجل ناسود
ما بين اواصفه واحمر او اخضر فلا تصابح شيء من ذلك اجماعا ونسب في المفضل لا يجمع بينهما في حكمه عدل لو قال
افطع المفضل اترك ما بين اواصفه واحمر او اخضر فلا تصابح شيء من ذلك اجماعا ونسب في المفضل لا يجمع بينهما في حكمه عدل لو قال
موجع اللقود نصار كما لو سجد من قبله فقال السجدة موضحة وانزل الزيادة والاصل في الحنابلة عني ومعت على
معلمين متباينين خمسة فوجب المال في احداهما لا تسخ وجوب القود في الاخر ومعت على محل وانكفت
شيئا من احدى الوجوب القود والاخر فوجب المال في الكل اجماعا قال الحنابلة ومعت على محلين متباينين
لان منهما ما لا فاحكم فعمل من كل احد منها يستدل بعد الشبهة من احدى ما الى الاخرى كالورى سها
الى انسان فاصابه ونسب منه الى غير فعله القود في الاولى في الدية في البانته ولكن قطع اصبعها فاضطربت
السكن في صايت اصبعها اخرى خطا منه فانه يهبط في الاولى ون البانته عكاف المسن اذ السود ما بقي
او الاصبع اذ اشل ما بقي منها او سلت اليد كلها لا يحاد المحل لان ذلك غير شيء واحد ولا في حيزه رضي ابره
ان الجرا، بالمثل الحرج الاول سار ولست في وسعها الساري فيجب المال لان سار الفعل مع ابتداء الفعل شيء
واحد فان السارية لا تفصل عن الحنابلة وواجب المحل من وجهه بواسطة اتصال احدى ما لا خفا ذالم يكن
اخر الفعل موجبا للقود لا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى ابتداء السار كان عندنا النظر الى الاتمة ما خطا فصار
خطا من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للقود للشبهة بخلاف النفس لان احدى ما ليس سارية الاخر اذ
تصور سارية الفعل مع محض المحض انما تصور ذلك في شخص واحد بخلاف السكنى اذ اتصل الى موضع اوى
لان القطع في الاصبع الاخرى ليس اثر الفعل الاول بل الفعل كله مقصود افعرد حكمه ووجه رواه ابن سلع
عن محمد بن كسر سارية الفعل مسبب الى الفعل من عما في محل الفاعل مباشرة للسارية فهو حديد كالوسرى الى
المفسر فانه يجب القصاص في وجهه ولا يطرق مباشرة بخلاف ما لو قطع اصبعها فسلت عنها اخرى لانه اتفاقا
في الشلل ما اذ هاب البصر في وجهه القصاص فيصاير الاصل عند محمد بن علي هذه الرواية ان سارية ما في وجهه
القصاص بوجوب كالوسرى الى النفس وقد وقع الاول ظلم ووجه المسهور ان ذهاب البصر حصل بطرق
النسب فان الفعل في سيرة على ما كانت والاصل في سارية الافعال انها اذا حيد لم يبق سيرة اول القطع
اذا سري الى النفس صار قولا ولم يبق سيرة هذا الشبهة لم يزل ذهاب البصر فكان الفعل مسببا الى فوات
البصر كحجر البئر والنسب بوجوب القصاص **قول** لو كسر عض السن سقطت فيها القصاص على رواية
ابن سماعه وعلى الرواية المسهورة لا قصاص بوجوبه بعضها فاضحه ثم ضربه اخرى الى حنابلة ما كان
صارا واحدا فيما موضعان في الرواية المسهورة لا قصاص من بعض من على قول محمد بن علي ولو قطع سن رجل
فقتل مكانا اخرى سقط الارش عند لي حنابلة رضي الله عنه وقال عليه الارش كما ملأ لان الحنابلة وقعت في
والذي ثبت بعد مبتداءه من الله تعالى صاير كما لو اختلف مال انسان فحصل السلف عليه مال اخر فماله ان

الحنابلة عدالت معنى ولهذا الوقع سن صبي بنت مكانه لا يحب الارش اجماعا ولهذا ان الوجبة صاير
المنبت ولم يفسد حث بنت مكانها اخرى وما فات عليه منفعته ولا ربه فلا يحب الارش عن لي حنابلة
انه يجب حكمه عدل لوجود المالم الحاصل **قول** ولو قطع سن غيره فرد صاحبها الى مكانها
وسب عليها المحرم في القال حرام الاوس لان هذا السوت غير معدية والحروف لا تعود وكذا الوقع في
فالصقها فالجنت لانها لا تعود الى ما كانت عليه **قول** ففعل الذي بنت سنه لصاحبه حنابلة وروى
واصل هذا ان القصاص واجب السن منعت او كسرت وانما يجب القصاص لانه لو بنت مكانا
مبل القصاص من بطل القصاص ففساد المنبت لا يسن لا معنى الزمان ووجع لانه حولا لان الحول
حسن للاسظار في معنى كشف الحال كما في اجل الحنابلة فاذا استوى حولا فلم يستوجب سنها القود في
لو وفساء بالناس بطل القصاص من غير مضمح الحقوق فصار الحول لا يعل النابض غالبا فاقم مقامه
فاذا است من حولا بطل الحكم الحول فبما انه استوفى القود وليس له حق الاستسقاء فضمنه كانه نزع عنه
ظلماء انما لم يلزمه القود لان فعله حتى الظاهر فصار شبهه فيجب المال **قول** ولو ضرب انسان سنه
محوكت مساقى حولا المنظر برفع فان القاضى حولا لم جاء المضروب قد سقطت سنه فاحلنا قبل الحول
فمال المضروب سقطت من ضربك قال الضارب لا من ضرب رجل اخر فالقول للمضروب لان الظاهر سهد له
وهذا بخلاف ما لو سجد موضحة فجاو وصارت معلة فاحلنا يجب يكون القول للضارب لان الموضحة
لا يور في المعلة فلا يضاف اليها اما الضربة للحكم للسن فموتوه في السقوط مضاف اليها وان جاء بعد
السنه واخلفنا القول للضارب لان الباحل ما كان لا ينظر ارفع في ذلك المدة وكان مضروبون اعبار
الاجل ليعتبر قول المضروب اذ لو لم يغيب لم يكن مبداءا فاما بعد مضي الحول فبداية في وقت طور الاشر
فالمضروب يدعى على الضارب سلك السقوط من ارفع فعله وهو مضمون عليه ويؤتى في كان القول قوله ولو لم سقط
لا شيء على الضارب عن لي يوسف رجب حكمه بمرالم وسبجي الوجهان لشيء الله تعالى ولو لم سقط
ولكنها بالسودت عجب لا ادرى في الخطا على الحاقلة وفي العهد في ماله ولا يحب القود لانه لا يمكن عاير المالمه
اذ لست وسعجه ان يضرب ضربه بالسودت سنه فان اصغرت وي غير حنابلة رضي الله عنه من حكمه
عدل ذكر هشام في نوادره عن محمد بن علي حنابلة رضي الله عنها قال في الحول عني شيء وفي المملوك حكم عدل
وعند محمد بن علي حكم عدل وهو قول في سب رجه الله لان الحال على الحال في ناض السن فما لصفه بعض محي الخ
فيها ولهذا عني المملوك حكم عدل فكذلك في الحول ولا يصفه رضي الله عنه لان الصفر من الوان السن فلا يكون
دليل قوت السن عكاف السواد فانه دليل قوته والمطلوب السن الاحرار المنفعة وهي تامة بعد ما اصغرت
وفي المملوك المالمه وقد يصف المالمه بالاصفر وكذلك اقره في البسوط **قول** ومن سجد رجلا فالجنت
ولم سق لها ابروست الشعر او ضرب رجلا اخر فمروا وذهب اثره لا يجب عليه ادر عن لي حنابلة رضي الله عنه

عليه السلام وهو حكمة باعتبار الالام الحققة وقال محمد عليه السلام في معاملة الحق الى السر والعلانية انما الالام
اجرا لطيب وعمر الدوام ففعله فصار كانه اخذ ذلك من ماله فخرج عليه ولا في حقه رضي الله عنه
ان الموجب هو السنن وهذا في خلافه مجرد الالام ولهذا الوجه ضرب من الالام بها ولم يورثه لا حبس
وان ضربه بغيره فبما ونفى انما الضرب فعليه ارسا الضرب **قوله** ومن جرح وجلا احدا لم يعض منه
حتى يبرأ وقال السافعي رحمه بعض من في الحال كما في القود في النفس وهذا لان الموجب ودست فلا يخرج
لامر وهو موقوف ولنا قوله صلح تساوى في الحاحات سنة ولان المعتبر في الحاحات ماله ادا حكمه في الحال
غير معلوم فربما سري الى النفس من انه صلح فالم يستقر حكمه على شيء بالبراء والمصالح لم يدر انما
انه حاشية فلا يمكن برئ من وجهها عليها **قوله** وكل عهد سقط القضاة فيه لم يفسد الا بالانه
عما قد ستر في مال القائل كذا كل ارسا حجة على اقرار اوله بكن مصف عشر الدية والاصل فيه
حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوف عليه وموقوف على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل العاقلة هذا
ولا عدا ولا صلح ولا اعترافا ولا مادون ارسا الموضحة ثم ما وجب يعقل الا ان يبرأ في ماله في ثلث
سنين قال السافعي رحمه بحسب الدية جالا لان القود سقطت بها الى ذلك تكون البذل جالا لا لسقط
الصلح على مال هذا لان اصل الضمان المثل في ماله جالا كسائر المثلات وانما جعل الدية عند الخطا
عقوبة على الخاطي وعلى عاقلة العاقل لا يصح ذلك الصنف فيكون الواجب عليه جالا لا يرى للزوج
على العاقلة لما كان للصنف على القائل لم يثبت ذلك في العذر لان وجوب الضمان لمعنى الحران الحق
في نفسه حال فلا يصح حقه الاسد هو حال لانا ان هذا مال حيث يفسد العقل فيكون موجبا كالموجب
يعقل الخطا وسببه المثل وهذا المثل ليس كال مال ليس كال انصر الى المال اصل وانما عرفنا بقول ابي
المال سر عا والسريع انما قومه فله موجبه في ثلث سنين فاجاب المال جالا زيادة على ماله اوجه الشرع معنى
وكما لا يجوز باعتبار صفة العذر الزيادة في الدية قد رافقنا لا يجوز ايات الزيادة فيه وصفا على ما وجب
بالصلح لانه وجه العقاب اذا فكون جالا كالتمسك المسح وما وجب اقرار الخاطي في فعله خطا فهو في مال
ولا يصدر على عاقلة لان العاقلة لا يعقل ما وجب الاعترا والارضاء ولا ان له ولاه على نفسه في الترام
قولا دون عاقلة ويحب ثلث سنين لان بدل الدم سريع موجلا ولا يعقل العاقلة قل مصف عشر الدية
فيكون ذلك مال الخاني خلا قال السافعي رحمه وسبجي بعده لرسا الله تعالى **قوله** وعدا الصبي المحنون
خطا وفي الدية على القائل اذا لمعت خمسمائة فان كان اقل من خمسمائة ففي اموالها لان ما دون خمسمائة
في معنى ضمان المال والمعتوه المحنون وقال السافعي رحمه عذر حتى يحمد الدية في ماله لان العذر لا يقتضي
وموضوع الخطا في حق من الخطا في حق من العذر لهذا يورث جزوا والبخر اما يكون على فعل يقع
عذر الخطا الا انه منى على هذا القصد حكما في القود والدية في ماله جالا والصبي ليس من اهل الحد الحكمان

اهل

ولهو الحقوقه لانها ينبغي على الخطاب هو غير محاط وهو من حكم الاخر وهو وجوب الضمان في ماله كما في
علامات الاموال فلو لم يدر ذلك من له السرقة فانه سحاق بها حكام القطع وهو عفو عنه وليس اهل
والضمان وهو اهل فلو لم يدر ذلك ولنا ان محننا سر على رجل يسقط ضربه ورفح ذلك الى على ضربه عنه
يجعل عقلة على عاقلة وقال غيره وخطاه سواء ولان الصبي مطلق الرحمة وقال صلى الله عليه وسلم من لم يرحم
صغيرنا ولم يوف كبرنا فليس منا وخطا البالغ انما يكون على عاقلة لمع النظر والخصف على القائل الصبي
ادعى الى الخصف فكان اولى الوجور على العاقلة وهذا لان العذر لا يقتضي على العلم وهو العقل
ولا يعقل المحنون وفي عقل الصبي قصور فلا يحق من ماله القصد فصار كالنائم وسعى على هذا التكفير وجوز
الارت فعدده فنه كفور وحرمان برار لانها من ماله على العقل قد يحق منها ولنا ان حرمان الارث شرع
عقوبة على فعله والكفان داره من العادة والعقوبة لا يرفع الدية سرها وما للسنان من اهل العقوبة
لان فعلها لا توصف بالخانة لانها اسم لفعل محذور والمخطئ يتقلى الخطا وهو موضوع عنها **فصل**
في الجنين قوله واذا ضربت بطن امرأة فالتقت جنينا مستاقفة غير مصف عشر دية الرجل فهذا
في الذكر وفي الانثى عشر دية المرأة وكل منهما خمسمائة درهم والعناس في الجنين لا يعرف شيء لانه لم يعرف
حيوته ولا يحق العقل الا في حق الضمان السك لا يجب نعم الظاهر حيوته ولكن الظاهر حجة لرفع الاحتقاق
دون الاحتقاق به اوجب كمال الدية لان الضارب منع حدوث منعة الحيوة فيه فيكون كالمرفق للحيوة فيما
لمنه من البدل كولد المخرد وهو حرة القيمة منع حدوث الرقة ولان الماء في الرحم معد للحيوة فيجعل
كالحي في اجال الضمان باللاف كما يجعل بعض الصدف في حق الحريم كالصدف في اجال الجنان عليه كسرة ولكننا
ركنا القياس على ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غير عدا وامه وممته خمسمائة ويرى
او خمسمائة وهو وجه على ما لك السافعي رحمه الله حب ودرها خمسمائة وما على العاقلة عندنا اذا كانت
خمسمائة درهم لانه خطا وقال مالك ماله لانه بدل الجرا ولنا انه صلى الله عليه وسلم قضى الدية على العاقلة
وسماه دية وهي بدل النفس فان امرأة ضربت بطن صاحبها نحو وضطاط فالتقت جنينا مستاقفا فقتلهم
او لباوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اولياء الضارب دية وقال اخوه ان ذى من الاصح ولا اسير ولا
شرب الا الكل مثل دية بطل فقال صلى الله عليه وسلم اسير كسبح الكمان فوموا وروى عن العاقلة العقل
ما دون خمسمائة ويحب سنة وقال السافعي رحمه الله في ثلث سنين لانه بدل النفس بدل النفس في ثلث
سنين بل وكبر ما بدل الطرف فهو الذي ما جعل سنة ولنا انه صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة
ولانه ليس في بدل النفس حيث ان نفس مودعة في الالام حتى ينفصل عنها حية فالحانة غلته قبل الانفصال اعتبر
الحانة عليه بعد الانفصال فهو بدل العضو من حيث الانفصال لانه فلا يثبت الباجل الى القدر المستحق
قوله ونسوي في الذكر والانثى لانه صلى الله عليه وسلم قضى بالغن ولم ينفصل فلان ينفصل بدل الذكر

على بدل الاثنى عسار تفاضل بينهما في المالكه فان الذكر بالاك والاُنثى بالاكه فاما لاملولة فكانا
فكان التفاوت بينهما فاما مورخا فصلا لادمه متواترا في التفاوت في البدل لانفاوت الجنين اذا لم يتواترا
استويا في البدل **قوله** فان الفت حاتم مان فمنا الدية الكاملة لانها بلغت بمساحية بالضرب لسائق
وقبل النفس المومنة بوحى الدية **قوله** والفت مستام مات الام فعليه دية بقتل الام وغرة الجنين
والاصل فيه حديث بخبر من سجد رضى الله عنه قال كنت من حارسى فصرت احدهما الاخرى يعود
منسج فالتفت حننا مستام ومات فعضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقه الضاربة بالدية وبغرة الجنين
قوله وان مات الام في الضربة مخرج الجنين بعد ذلك حاتم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين لانه
فصل شخصين **قوله** وان مات بم الفت مستام فعليه دية في الام ولا شيء الجنين عندنا وقال السافعي رحمه الله
عجل الغرة في الجنين لان الظاهر انسان من ضربته وفي الخلاف افرق بين من قتل مستامها او مستمة فمدها بانه يلف
نفسه فله دية بدلا من كل احد منهما ولنا انه يمكن الاستيلاء في هلاكه اذا انفصل احد منهما فاما كان ذلك بالضربة
ورما كان باخصاس نفسه هلاكها بالدية بنفسه يسحب الام فادامت الام بسقط الجنين مع اسبابه السبب
لايجب الضمان لان وجوبه سكا **قوله** وما عتق الجنين موروثة عنه لورده وقال السافعي رضي الله عنه يكون
لامه لانه في حكم حرها حتى يعرض بالمقارص فيكون تدلها كسائر اجارها ولنا انه يدل بنفسه لما ينفق به ربه
كالدية ولا يرث الضارب حتى لو ضرب رجل بطن امراة والفت انه مستام فعليه عاقلة الاب غرة والاراب غرة
متناسا لانه قابل بخبر حق مباشرة ولا يرث العاقل **قوله** وفي جنس الامه لو كان ذكر اصف غرة ومتمه لو كان
حاو ومتمه لو كان انثى والال سافعي رحمه الله عتق غرة ومتمه لانه ذكر اكان وانثى لانه جرم من وجه وضهر
الاطراف بوجه مقدارها من اصل لانا ان الضمان انما يجت من حيث كونه اصلها وهذا في نفسه لانه من حيث كونه
جزا فان ضمان الجزا انما يجت عند ظهور النقصان في الاصل هناك لانه اذا كان بدل نفسه فكان بقدرها
او لى لان الضمان يجب جزا للثبات والمعتول هو الجنين فكان عسار ومتمه او لى من اعتبار قيمته غرة
انا وحنا عشر القيمة او نصف عشر القيمة عسار الجنين لانه قايه بمخرج نصف عشر الدية ان كان ذكرا
او عشر الدية ان كان انثى وهو مستماتة والقيمة في المالكه كالدية في الاحرار وجب عسار القيمة بالدية
مبذرة الى هذا ضرور موروثة له لو كان قيمة الجنين المذكور لو كان حيا عشره وانا من نصفه دينار ولو كان
انثى وقيمة عشرة دنانير ايضا بحجة نادر كمال فان قلت فيه بمقتضى الاثنى على الذكر لان عشر قيمته اذا
كان انثى اكثر من نصف عشر قيمته اذا كان ذكرا وفي الديات بفضل الذكر على الانثى لان فضل الانثى
على الذكر قلت هذا سنة في الحقيقة والتسوية حازرة هنا بالاتفاق هذا لان القيمة هنا كالدية ودية
الاثنى على النصف من دية الذكر فصار العشر من هذا مثل نصف العشر من المذكور والعصا انما يجت عند تفاوت
الحال سفاوت المالكه وهذا يكون في المقتضى لان في الاحكام لانا المالكه في الجنين وانما يجب ضمان الجنين عسار

الجنين

عسار النسوة والانبغ المعنى السوسناوى الزكر ربما يكون انثى اسرع سوا كما بعدا لافصال فلهذا جوزنا
بمقتضى الاثنى على الذكر لو تصور م وجوب البدل جنس الامه قول السافعي رحمه الله وهو
الظاهر قول السافعي رحمه الله وعنه لا يجب جنس الامه سى وانما يجب نقصان الامه لم يكن فيها نقصان
وان لم يمكن لا يجب شيء كما في جنس المهرمة نأويا اخلافا في ضمان الحنات على المالكه عند السافعي
مورخه ضمان المالكه حتى يمتد بها المهرمة وعند همدان النفس لهذا المراد على مقدار الدية **قوله** فان
ضربت مطن امه فاعق المولى ما يظنها ثم العتق حاتم مان فمنا الدية حاتم مان فمنا الدية وان مان بعد
العتق لان الوجوب بالضرب صادف وهو موقوف فلهذا يجب العتق ودية الدية ويجب قيمته حال لانه
صار قابلا اياه وبقي فاعق ما حاله السبب البلف وقبل هذا قوله ما فاما عند محمد بن حبيب فمتمه ما لم يوف
مضره والى كونه غير مضره يكون الاعتاق ما لم يمتد به عند **قوله** ولا كفارة في الجنين وعند
السافعي يجب الكفارة لانه نفس من وجه قابلا النفس من حيث الكفارة فاما احباطا لما فيها من معنى العباد
ولنا ان الشريعة انا ودما جاز الكفارة في النفوس المطلقة وهو حر من وجه فلم يكن موروثة النفس ليس
بمعناه من كل وجه ولهذا لم يجب فيه دية كاملة فلا يلحق به ولا اله الا ان يسرع بها احباطا لادراكه بخطر
فموا **قوله** والجنين الذي اسبى بعض خلقه كالطفرة والشعر غير كمال الجنين الباقى في جميع هذه الاحكام
لا خلاف ما رويناه ولنا انه ولد في حق النفا من معنى العتق وامومه الزكر في وجوب الغرة والمراء اذا ضربت
بطن نفسها او سبته وادخل طرج ولدها معجزة او عالجته فوجها حتى اسقطت الولد ضمير عاقلة الغرة
ان فعل غير اذن الزوج وان جعلت دية الجنين **قوله** ما يجب الرجل الذي
قوله ومن اخرج الى الطريق الا عظم كسفا او ميرا با او حرضا احلف في نفسه من الجرح قبل الدية
وبل محرم ما وركت في الحائط وعن البزدي رحمه الله جرح الانسان من الحائط ليس عليه قتل بل جرح من جرح
الناس الى احدى الناس ليس به شيء ذلك لانه ان طريق المسلمين حق عامتهم فاذا اسعاه بالناس على كان
لكل احد من اهل الطريق وجه كما في الملك المشترك فان لكل احد حق البعض لو احضر غرة فمتمه شاكلا في حق
المشترك ولصاحب هذه الاشياء ان يصفج به اذا لم يضر المسلمين فان اضر المسلمين كره ذلك لان الامتناع
بالطريق سلم ايضا الا ان هذا امتناع بالموضع له الطريق فان كان لاضر فمتمه الحق بحسب حقه وهو الموروث
كان فيه ضرر يقي على اصله فلهذا لا السبيل استسقاء والمناج ان لا يضر ضررا واحدا فاذا ضمنه كره القوم طم
لا ضرر ولا اضرار في الاسلام **قوله** وليس لاحد من اهل الدية الذي يبا ودا ان يسرع كسفا ولا ميرا با الا انهم
لانه ملك مشترك بينهم ولهذا وجبت التسوية لهم بكل حال انصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع
لا ملك الا اذا كان الكل اضرهم او لم يضرهم وفي الطريق الباقية المصروف اذا اضره لانه ليس فيه ملك فمناج الاستسقاء
ما لم يضر ربه غيره **قوله** واذا اسرع في الطريق وشنا اي المهر على العلو مثل الرواقين

او نحوه فسقط على انسان فخطب فالدرة على عاقلة لانه منسب مالا كان يملك ما احببه وهو سعد في هذا
النسب فانه احب في الطريق ما ضرره المارة تسفل هو الطريق ويحول بينهم وبين الطريق الذي
هو حقهم وكذا اذا مسقط شي مما ذكرنا في اول الباب **قول** وكذا اذا عسر بعضه انسان وعطبت به
دابة لكن ضمان الهنم في ماله لان عمل العاقلة سريع بخلاف القاس في النفس معسر عليها وان عسر ما
في الطريق جل وقوعه على اخر فان كان لضمان على الذي حذره فيها لانه ما عثر بها احدته وكان دفعه من
على غيره ولا ضمان على الذي عثر به لانه مدفوع اليه في هذه الحالة فصار كالا له وان سقط المزارب نظير
فاصاب كان منه في الحارط رجلا ماله فلا ضمان عليه لان له وضوح ذلك الطرف من المزارب ملكه واحد
شي لا يكون ملكه تعدا وان اصابه ما كان خارجا من الحارط فلا ضمان على الذي وضعه لانه منعدي ذلك
الطرف ولا تسفل هو الطريق المسلمين ولا كفارة عليه ولا عزم عن المزارب **قول** وان اصابه
الطرفان جنعا وعلم ذلك حلا نصفه هدر البصف كما حرمه سبع وانسان وان لم يعلم الى الطرف اصابه
فعلى القاس لا شيء عليه لانه ان اصابه الطرف لداخل لم يضره والى اصابه الطرف الخارج ضمير الضمان لا يح
بالسك لان فراغ خفته ما يستحق في السفل سكر في الاستحسان بضمير البصف لانه في حال هو ضامن لكل
وفي حال لا يضمن شيئا بصف **قول** ولو اسرع صاحبا الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الحجاج رجلا فقتله
او وضع خسيه في الطريق ثم باع الخمسة ويرى المشتري البايع من ضمان وضع الخمسة فذكرها المشتري
حتى عطبت بها انسان فالضمان على البايع لانه كان جانيا بوضع الخمسة او اسرع الحجاج فاصاب نفسه
حكم فعله ولا شيء على المشتري لانه ما احدث في الطريق شيئا واذا وضع في الطريق حجر فاحرق ما فيه وضامن
لانه منعدي احدث النار في الطريق فان حركته الرجح الى موضع اخر ثم احدثت فلا ضمان عليه لان حكم فعله
قد ابيض التحول في ذلك الموضع الى موضع اخر وهذا اذا لم يكن النوبت عا فان كان رجلا فوضامن ايضا لانه
كان عالما بحرق النار الى الرجح بذهب به من موضع الى موضع اخر فلو انشج حكم فعله بذلك بل جعل كالماسر
قول ولو استاجر رب الدار العجلة لاجرا الحجاج او الظلة فوقع قبل ان يوصلها من العمل فاصاب
عليهم دون رب الدار لانه لم يلف فعلهم لان السقوط بعصرهم في الامساك فكانهم القوادك
وكانوا مالمين مباشرة بعلومهم للدم والكفان وجرموا عن اذنه ان سقط ذلك فحذر اعلمهم من العمل
فالضمان على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالا لول لانهم باسروا احدث ذلك الطريق فصاحب
الدار ممنوع من احدثه وانما يحرم امره فيما لم يفعل بنفسه وجه الاستحسان انهم علموا بالرجح استجوبوا
الاجر عليه وقد صار عليهم يسلا الله بالفراغ منه فكانه عملك لك بصفة خلاف ما قبل الفراغ فان علمهم لم يضر
مسلا الله بعد **قول** وكذا اذا صبت الماء في الطريق فخطب به انسان ودابة او رس الماء في الطريق او صا
في الطريق فخطب بذلك الموضع انسان فهو ضامن لانه منعدي احدث في الطريق الحاق الضرر بالمارة وهذا حكم

في طريق العامة فان كان في سبكه غير باذنه والذي فعل ذلك فغن اهل السك او فعدا ووضعت متاعه لم يضمن لان
ذلك الموضع منسبك منهم شركه خاصة واخذ السك اذا احدثت شئ من ذلك الملك السك لم يضمن قالوا
هذا اذا رس ماء كثر راحب رلق به عادة فان رس ماء قلما لا كما هو المعتاد والظاهر انه لا يرق به لا يضر
قول ولو بعد المرو وفي موضع صبت الماء لا يضمن الواس لان صاحب علمه لان السقوط من فعله فصار كالحافر
مع الراجع ومن هذا اذا رس بعض الطريق لانه يحد موضع الضرر ولم يكن ابر الماء فيه فاذا اتهم المروور على موضع صبت الماء
بيع علمه فذلك لم يضمن الواس لرس كل الطريق يضمن لانه مضطر في المروور وكذا الحكم في الخمسة الموضوعة في الطريق
في عمدها كذا وبعضه او رس في حائط من فاحصه فصان ما عطبت على الامر لاسي **قول** وان استاجر اجيرا
لنسي في مياه حانوته وجعل به انسان بعد فراغه فان يضره لا استحسانا ولو امر النساء في سبط الطريق
ضمير الاجير لفساد الامر بخلاف النساء لانه مساح له فيما بينه وبين ابيه احدث مسلح لك فصابه اذا كان لا يضره
غيره وقد جرت العادة بذلك بلاد المسلمين فاعبر امره في ذلك لكن لما كان النساء غير مملوك له سعد بشرط
السلامة **قول** ومن جفر يرا في طريق المسلمين او وضع حجر اصف بذلك انسان فدرته على عاقلة وان
ملقت به يمه فمعي ماله لانه منعدي في هذا النسب ما احدثه في الطريق ما يضر به المارة الا ان العاقلة يحمل
البنفس و ان المال لما عرف **قول** والقاء الدراب في الطريق او احماد الطين فيه بمنزلة القاء الحج والخشب
لما يضر به المارة ولا يودهم الدراب فلا يكون منعدي في هذا النسب لو جمع الكناسه في الطريق وتعدي
انسان فضمن لانه لا تسفله كان منعديا **قول** ولو وضع حجرا فاجاء غيره عن موضع فخطب انسان فالضمان
على الذي عا و حرج الاول الضمان لان حكم فعله قد اسفح فراغ الموضع الذي سفل وانا اسفل فعله الباني
موضع اخر فهو كالحرف لذكره نقلا الموضع **قول** وان جفر رجل الوعة في الطريق لا يضمن من ذلك
لانه لا يخلو على الضرر فان امره السلطان بذلك واخبره عليه لم يضمن لان السلطان ولاه على الطريق الاعظم
وان كان بعمر امره ضمير لانه منعدي **قول** وكذا الحجاب على هذا الفضل جميع ذلك فاذا كبرنا كاسراع الحجاج
والكسيف والمغزاب والبروسن لكان امر السلطان لم يضمن ولم يكن بغير امره ضمير وكذا ان جفر فملك لم يضمن لانه
غير منعدي في النسب كذا الوجه في فناء داره لان النساء في تصرفه وله ذلك المصلحة دارة ومن هذا اذا كان
النساء مملوكا له او كان له حق الحرفة لانه غير منعدي واما اذا كان الجماعة المسلمين ان كان مشركا كان في سبكه
غير باذنه يضمن لانه منسب متعدد وهذا صحيح **قول** ولو حفر في طريق يرا ويات الواقع فيه جوعا او غما سبب
السقوط لم يضمن على الحافر بعد لحي حفره رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان مات جوعا فذكر
وان مات غما فالحافر ضامن لانه لا يجوز معني حفره حتى لم يبق شيء في حفره من مواد الطعام وليس له
فعل الحافر فلا يضاف اليه فاما النجم فانه جعل الارض عسقا وهو مثل بار حفره فضاؤه الله وقال محمد هو ضامن
في الوجوه كلها لان كل ذلك ما احدث بسبب الوجوه في البئر او لولا ان كان الطعام فضاؤه والحكم بالية

مضاف الى السبب بعرو واسطه وبار بواسطه ولا في حقه رضي الله عنه ان موته انما مضاف الى المعزلة
ما تسمى الوقوع لمحل الحافز كالدافع من حيث ازاله المسبكه فاد اطل عليه سبب خراجه لاله الاصح
فيه الحافز فلا مضاف اليه **قوله** واني استاجر حرا حفر وهاله في غير زمانه فذلك على المستاجر ولا شيء على
الاجراء ان لم يعلموا انها في غير زمانه لان الاجراء يعلمون علمه الاجراء وقصارا ومغرو
من حقه حتى يعلم ان ذلك ليس بزمانه وانما حفر واعتما على امره وعلى ان ذلك زمانه فلهذا ضرر الغرور
بعل تعلمهم الى الامر مضار كانه حفر نفسه وجار كما لو امر احد بخر هذه النساء فذبحها من سائر الزمان كانت
لغيره الا انه مضمحل ما يورم ترجع على الامر ان الزمان مباشر لا من سبب الاول احق الضمان ثم يرجع
للغرور وهذا الضمان بحسب المستاجر ابتداء لان كل واحد منهما بسبب من الاجراء غير متعدي والمستاجر
متعدي فكان احق الضمان وان علموا انها في غير زمانه فالضمان على الاجراء لانه جفاء في الحفر وامر
ايامهم بالحفر غير معتبر سرعا لانه غير مال للحفر بنفسه في هذا الموضع مستقط اعسا وامره وكان
الضمان على المباشر من الحفر وان قال لهم هذا امر ليس لي فحق الحفر حفر واجازت فيه انسان فالضمان
على الاجراء في القياس لعلمهم بفساد الامر فلم يوجد الغرور وفي الاستحسان الضمان على المستاجر لان امر
في زمانه معتبر فان عدلى يوسف ومحمد لم يحفر في زمانه اذا كان لا يضر بالمان وليس احد متعدي في ذلك
وعند لي حقه رضي الله عنه على ذلك فها ينه ويمن به ما لم يمنع مانع وهذا لان القياس لم يمنع
اختصاص صاحب الملك لا سماع به من كسر الخطب اتفاق الروايات الباء الطعن في الكياسه فيه وبنها الركز
فكان امره معتبرا في الحل اسفل الاجراء اليه هذا الامر فكانه فعله في نفسه ومن وضع خشيته في طريق
فمجرد رجل المرو عليه متعديا فوق فخطب فلا ضمان على صاحبها الذي صحتها وكذا الرجل فخطب على من
غيره اذن الامام فمرو عليه رجل متعديا فوق فخطب فلا ضمان على الذي ينظر لانا لما رسله صاحب على
ولكنه لم يصح نسبه الحكم اليه لكونه مبنا فاذ بعد المروور بان كان مصرا وى موضعا اخر للمروور وصار
متعديا فنسب اليه المردون المسبب وجار كانه انفسه فاما اذا لم يتعد بان كان اعلى او مر لبل
بضم ا ح ا ر ضعه غير اذن الامام فاما اذا وضعه باذن الامام فلا يضمن **قوله** ومن حمل سائر هو عني الطريق
مستقط على انسان فعطبت بضم الحامل كذا اذا سقط معتبر بانسان وان كان رد او هو لايستقط
عنه فعطبت بانسان لم يضمن وهذا لللفظ يستعمل الوجه من العمود والسقوط والعرق بينهما ان حامل الشيء
يقتضي حفظه فلا حرج في العمد بوصف السلامة اما اللانفس فلا يصدق حفظ ما يليه بل الحفظ فيه مع
فخرج في التقيد بوصف السلامة فيجعل ما جاما مطلقا ومن عجزه ان اذا ليس بواراده على قدر الحاجة
بضم ا اذا سقط منه وعطبت بانسان لانه لا يجره البلوى **قوله** واذا كان المسجد للعشرة اي
مسجد لعشرة وعطبت رجل من غير العشرة فيه فبدلا او جعل فيه نواى او حصاه فعطبت به رجل ضمن

ولو جعل ذلك رجل منهم لضمن وهذا عند لي حقه رضي الله عنه وما لا يضمن في الواحد من لان هذه قرية سا عليها
العامل فلا يضمن فاهل المسجد وكما لو كان ما منهم وهذا لان سبط المحصر فيه ونصب العمدل من باب
التكليف من قامة الصاوة فيه فغير اهل المسجد كاهل المسجد ولا له فعل بالنسبة ولا انه كالحفر به
بنا في المسجد كاهل المسجد ولا انه فعل بالنسبة ولا انه كالحفر به بنا في المسجد كاهل المسجد
فها انسان او حيوان فانه يضمن وهذا لان الراى والدير فها سعلق المسجد اهله كنصب الامام المودن
واخبار المتولى في صوابه واغلافة دون غيره ولهذا الوصلى غير اهل المسجد جماعة كان لاهل المسجد
ان يحدوها ولو صلى اهل المحلة لا يكون لغيرهم ان يصلوا للمسا جماعة فكان فعلهم مباحا مطلقا وفعل
غيرهم مباحا مقيدا بسراط السلامة وقصد القربة لاسا في الغرامه اذا اخطا الطريق كالحفر في السهله
بالزنا والطريق فيها يحصدده الاستدلال من عتق بربه **قوله** واذا اجلس فيه رجل منهم فعطبت به رجل
ان كان في غير الصلوة ضم ولو كان في الصلوة لا يضمن وهذا عند لي حقه رضي الله عنه وما لا يضمن كل حال
ولو كان جالسا للقاء القرآن وللتعلم او للصلوة او امام فيه في خلال الصلوة او في غير الصلوة او في
او مذهب لم يضمن فهو على هذا الاختلاف **قوله** واما المعكف فعد قتل على هذا الخلاف قتل لا يضمن لان
لها ان المساجد انما بنت للصلوة والذكر وقرآه القرآن والاعكاف وكان الخاوس لها مباحا والمسطر
للصلوة في الصلوة تحكما لعموله صلى الله عليه وسلم المسطر للصلوة في الصلوة ماذا مسطرا او المصلى
لا يضمن فكذا المسطر وان اذ الصلوة بالجماعة لا يكون الا لاطلاق فكان من ضرر ورائها فالحق بما اوله المسجد
بني للصلوة وهذه الاشياء مباحة لها فكان الخاوس للصلوة مباحا مطلقا والخاوس للتواضع مباحا مقيدا
بسراط السلامة لظهور الفوارق من الاصل والناج وحاز ليركون الفعل مباحا او مندوبا وهو مقتضى سراط
السلامة كمن وقف في الطريق لصلح من مرس فان يضمن ما عطبت به وكذا الرمي الى الكافرا او الى الضيد
مندوب ومباح ومع ذلك اذا اصاب مسلم اخر ولا خلاف انه اذا اشيع الطريق او في المسجد فاطاعه
او امام فيه فاعطبت على غيره انه يضمن **قوله** وان جلس رجل من غير العشرة في الصلوة فمكث بها انسان
لا يضمن في الصحيح لان المساجد اعدت للصلوة العامة من غير خصوص فكل لكل احد ان يصاحبه وحده وانما
المفوض الى اهل المسجد امر الصلوة بالجماعة **فصل في الحائط المائل قوله** واذا مال الحائط الى طريق
المسلمين وطالب مسلم او ذمي صاحب به فمضه فلم يضمنه في مدة بقدره على نفسه حتى سقط فضمن ما يلف به من نفس
او مال العباس لا يضمن وهو قول السافعي حهاه لانه لم يوجد منه صنع هو معد وهذا لانه بني الحائط في ملكه
والسقوط والميلان ليس من صنع ولا يضمن كل حال لانه سبها ووجه الاستحسان انه اذا مال الى الطريق فقد اسفل
هو لانه الطريق عايطه ووقع في يده هو اء المسلم في رفعه في يده فاذا طول به بعضه فخرج الهواء عن هذا الشغل
لزمه ذلك فاذ لم يفرغ مع التمكن صار حاسا وجعل كانه سقطه ابتداء ما خسان كمن وقع في يده ثوب انسان فانه

لا يكون متعذرا في مسائل الشورى لكن لو طوّل الرد صار متعذرا في امساكه بعد ذلك كذا هنا على ما قل
الاسهاد لانه لم يطالب بالسفر في حق من نظر الموت في اهلك فخرج من الزمان صاحبه الردم ما لم يلف به
من النفوس بحسب الله على العاقله لانه ذوق الخطا في الجنان فاولى السبحى المحض وما لدف من الاموال
والعروض بحسب ثمنه في ماله لان العاقله لا تغفل المال والسرى المطلب الاسهاد للسبحى طرحة لو طوّل
فالسفر من غير اشهاد ولم يفرض مع العلم حتى سقط ولف به شئ وهو من الطلب ضمير فانه الاسهاد
امكان اسات الطلب عند الحجر وكما في السفسح فالمعترف في حقه طلب السفسح ولكن بوسيلة الاسهاد احتاطا
لهذا ودوام المكنة على السفسح ملكة من وث الاسهاد الى وقت السقوط سري لان لا بد من مكنة البعض
لصحة جانيه كونه وصورة الطلب كقول خاتك هذا ما يلف هدمه وصورة الاسهاد كقول الرجل اشهدوا
اني قد عدت الى هذا الرجل هدم حائطه ما لا الى الطريق هذا واصح الاسهاد اصل في الحائط
لعدم التعدي ولو بني الحائط ما لا الى الطريق في الاسداء فوضا من اسقط عليه من غير اسهاد لانه متعذ
في سفل الهواء الطريق مانه وهذا كاسراع الكسف والقاء الحجر والخشب في الطريق فان هذا احكام نفسه
بدون الطلب الاسهاد **قول** وسيل سهاد رجل ابراهيم على القدم لان الباب بهذا القدم بالاستط
بالشبهة والمال لا ينقل **قول** ويستوى ان يطالبه بمسألة او ذى رجل او امرأه حرا
او مكاتب لان الناس في البرور سكا والقدم الله صحح عند السلطان عند غير السلطان لانه مطالبه
ما لم يرفع ولكل احد حق الطريق فينفرد بالمطالبة سرحه **قول** وان مال الى ادر رجل المطالبة الى
مالك البادرا خاصة لان الحول دون غيره وان كان فيها سكان فلهم لربط بيوه لان المطالبة بازاله ما سفل
الذات فكذا ازاله ما سفل الهواء ولو اجله رب الدار او ابراه منها او فخل لك مكانها صح ولا
ضمان عليه فيما يلف بالحائط لان الحق لهم بخلاف اذا مال الطريق فاجله القاضي او من اشهد عليه
خشت لا يصح ان الحق لكل الناس فلا يكون لهما ابطال حقهم **قول** واذا باع الدار بعدنا اشهد
عليه وضمنها المشركى ولا يرى من ضمانه لانه انما كان خاسا من كالهدم مع مكنة منه بالسبح زال
مكنة من هدم الحائط فخرج من لكون حائلا خلاف اسراع الحاج لانه كان جانيا ماضى الوضوح ولم
يسفح السبح فلا يراى كانه ولا ضمان على المشركى لانه لم يشهد عليه في الهدم فحاله كحال البائع قبل
الاسهاد فان اشهد على المشركى بعد شرايه فهو ضامن من تركه برفع الطريق بعد طول به مع مكنة
من ترك الاصل لاسهاد على الحائط اسهاد على مكنة وليس عدم وضعه الى كل من يجرى نفس الحائط
ويخرج الهواء حر لا يمكن منه لا يصح التقدم اليه كالمهر من المشتاج والمودع وسائر الدار
لانهم لا يمكنون من مكنة ومن يصح التقدم اليه الراهن لغدرته على مكنة بواسطة الفكاك والى
الوصى والابن حتى لو مال على حائط الضيق فاشهد على اسه او وصته فسقط وان لدف شافا لضمان

في مال الصبي لان الاسهاد على الاب الوصى لهما معا وبملاك هدم الحائط فصار التقدم اليها كالقدم
الله بعد بلوغه وهما في ترك الهدم بعلمان للصبي فلم يذاك ان الضمان عليه ومنها وصح على امه ايضا **قول**
ولو سقط الحائط المائل على انسان بعد الاسهاد فعليه مكنة مكنة القبل غيره فخطب لصحة صاحب الحائط
لانه ليس له ولا لانه رفع القبل بل لانه رفع القبل لولى القبل لا لرب الحائط ان عطف بالانقص
لان البعض ملكه وكان السرح الله **قول** ولو عطف بجزء احد لك انت الحق لغرض صاحب الحائط لا لغيره احد
اما صاحب الحائط فلان الاسهاد عليه لا يكون اسهاد اعلى الحق واما صاحب الحق فلا لم يوجد الاسهاد
عليه حتى كانت الحق لصاحب الحائط ضمير بعد ربه على رفعها **قول** واذا كان الحائط من خمسة رجال فاشهد
على ادم فسقط على رجل بصله ضمير الذي اسهد عليه خمس الدية ولو لم يلف على ادم وان كانت من خمسة فخير لهم
فيها ثلثا او بنى حائط بغير اذن صاحبه فعطف به انسان فغلبه بليا الدية على عاقلة وهذا عدل حتى يبرأ
وقا له نصف الدية في المسئلة لان ما لدف نصيب من اسهد عليه معتبر لانه صار حائلا وما لدف
نصيب من لم يسهد عليه هدر فلما هدر البصر اعبر البعض حولا فسمي كخرج رجل او لربعة غريب
ولم يشبه حنة وعبر كل فوات من تركه فانه ضمير الحارج المصف كذا هنا وفي مسلة المكنة النفس
ملف بالحفرة ملكه وفي ملكه من فانتقم بضمير ولم للجله بعل مقدور وعمق مقدور لان اصله لك ليس عليه
اد البطل السرا والحق السرا لوجب السلف بحال حتى يعتبر كل حرا على محمد بفتح العدل واذا كان كذلك
اعتبر الكل على واحد ونضاف الحكم اليها ب تقسم على ايامها بقدر الملك بخلاف الجراحات وان كل حجة
مصلح على انفاذها صغرت وكبرت الا عند المراجعة اصف الى الكل لعدم رجحان البعض على البعض

باب جنات البهيمية والجنانية عليها

قول الراكب ضامن للراكب الاصل السيرة على الدابة في طريق المسلمين يباح مقدر سراط السلامة
سيرة المسي لان الحق الطريق مسر كاهن الناس فهو بصر في حقه من وجه وفي غير من جهة فحكما مقدا
سراط السلامة لتعدل النظر من الجانبين وانما سراط السلامة فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن
التحرز لا ما لو سراطنا عليه اللامه عما لا يمكن التحرز عنه بعد راسنا وخفة لانه يمنع عن المشي السيرة
على الدابة مخافة ان يسلي لا يمكن لسرح عنه والحرز عن الوطى بها سكاكه في وسع الراكب اذا اتهم النظر
في ترك مقدره سراط السلامة عنه وليس وسعة التحرز عن السيرة بالرجل لان وجه الراكب امام الدابة
لا خلفها فلم يقدره حجة لو اوقفها في الطريق ضمير الفحة ايضا لانه يمكن التحرز عن اهاب الدابة ان لم يمكنه
عن النفخ فصار متعذرا في الاتفاق سفل الطريق به والمعدى المستبب ضامن **قول** وان اصل
سرها او رجلها حصة او نواه او انا وغبارا او حرا فغبارا عن انسان او فسد ثوبه لم يضمن في هذه الاماكن
التحرز عنه فسد الدواب لا يحري عنه وان كان جارا كبيرا يضمن لانه ما استطاع الامساع عنه فسد الدواب

لا يعجز عنه وان كان حرا كراضم لان ما استطاع الاسباع عنه فسر الدواب سلك عنه وانما يكون لحرق
منه في السر والراكب والردف والقائد والسائق الضمان سواء لان الدابة في يد سيم وسرورها
وبصر فونها كنف شاء كذا في المبسوط **قوله** فان اب او ابنت الطريق هو سيم فخطب انسان
لا يضم لان لا يمكن الحرز عنه فهو حر ورات السر وكذا اذا او معها لذكر لان من الدواب لا يفعل ذلك
حتى ينفذ وهذا لا استطاع الاسباع منه واولفها لغير ذلك فخطب انسان بربها او بولها ضم لان
متعد في هذا السبب فهو ممنوع من اساق الدابة خصوصا اذا كان ذلك بصر المان **قوله** وفي
الحاج الصغير كل شيء ضمته لراكب ضمته السابق القائد لانها مسدان سيم الدابة الى مكان الحنا
مصدرا سبطا لسلامة فاما يمكن الحرز عنه كالراكب لان على الراكب الكفارة فاما او طابه الدابة سدها
او رجلها ولا كفارة عليها ولا على الراكب فيها واولفها لان القبل ما حصل سبله جرحه كان هو على
الدابة التي او طات وبعل الصل القبل فضا واما سيمه لراكب في ما السابق والقائد فلم يصل
او جعلها بالقتل بل جعلها سبب القتل كذا الراكب غير الباطل بسبب الكفارة جزاء مباشرة
القتل فلا يحسن السبب كذا سائق الباطل في حق الراكب حرمان الارث والوصية دون السابق والقائد
لان محض المباينة وذكر العدو وكذا المحضر السابق ضار حرا اصاب سدها او رجلها والقائد ضمان
لما اصاب سدها دون رجلها والمراد النسخ لان النسخ عمراى على السابق فمكنه الضرر عنه وغاب
عن نظر القائد فلا يمكنه الحرز عنه والصحيح السابق لا يضم النسخ ايضا وان كانت عمراى عنه لانه
لنسخ على رجلها ما معها به فلا يمكنه الاجتزاع عنه بخلاف الدم لانه يمكنه كسرها لهما وكذا السافعي وركبه
كلهم يضمنون النسخ لان فعلها مضاف اليهم ولنا قول صلى الله عليه وسلم الرجل حمارا والمراد بفحار الرجل فان
قلت هي مدفوعة الى ذلك الفعل بخوفه فابطل فعله لانه كما في المكروه قلت استقال به بخوف القتل وبوت
العضو وهذا بخوف الضرر ببله لا يسقط الفعل **قوله** ولو كان ركب سابق فعل الضمان عليه لان
كل واحد منها سبب الضمان وبطل انضم السابق او طات الدابة لان الراكب سبب واغبره للسبب مع
وجود المباينة كما في الخافض الملبى **قوله** واذا اصطدم فارسان فاما فاعلى عاقلة كل واحد به الاخر لحياتهما
اعلم ان هذا اذا وقع كل واحد منهما على فناء واما اذا وقع على وجهها فلا شيء واذ وقع احدهما على وجه
والاخر على فناء فدية الذي وقع على وجهه هدر ودية الاخر على صاحبه وهذا اذا كانا حرن كان الاصطدام خطأ
وقال قزو السافعي وجهها الله بحيث على كل واحد منهما نصف دية الاخر ويؤلف الياس لهما ان كل واحد منهما مات
فعله وبطل صاحبه لان الاصطدام فعل يقوم بهما فهد ونصفه ونصفه كالحرج كل واحد منهما نفسه
وصاحبه خراجا او كان الاصطدام بعد او حلف الطريق برفاها عليها فانه على كل واحد منهما النصف كذا
هنا ولنا ما روي عن علي بن ابي عبد الله انه جعل عاقلة كل واحد منهما اي حرم المظدم من دية كانه لان كل واحد منهما

مدفوع لصاحبه وكان وقتئذ من الدابة بدن وهذا لان دفع صاحبه اياه عليه مصدر المرافة في الحكم فاما فعل
المصدوم فلا يصلح عليه معارضة دفع الصادم لان فعله مباح لانه مشي الطريق فهو بمنزلة من وقع
بمرا حفرها وجعل الطريق فان الضمان بحسب على الخافض وان كان لولا مسه وسبله لما سقط في السر مع فعل
صاحبه مباح ايضا ولكن المباح في غير سبب الضمان كالتأيم اذا اسلب على غيره والفعلان محذوران فاما
ذكر من المسائل في صور الفرق هذا اذا كانا حرن في العمد والخطا ولو كانا معدن يهدر الدم في العمد لانه
هلك كل واحد بعد صاحبه فلا حلف كذا في الخطا لان الاصل ضمانات العمد اذا كانت خطا الدفء والنفاء
والعمد اذا هلك سقط عنه موجد الحماة وقد فات هنا من علمه فلا يجب على المولى الدفع لعدم المحل ولا
النفاء لانه بعد ثبوت المحل لم يوجد ولو كان احدهما حرا والاخر عبدا ففي الخطا يجب على عاقلة الحرام المقتول
قيمة العمد فاعدها واما المقتول الحر لان اصله حي حنفه رضي الله عنه ومحمد بن القمي على العاقلة لانه
ضمان الادعي عندها فقد حلف بدلا لهذا القدر فاحذره وره المقتول وسقط ما اراد عليه لعدم
الحلف وفي العمد يجب على عاقلة الموصف العمد لان المضمون في العمد الموصف وهذا القدر واحد ولو
المقتول وما على العمد في قبته وهو مصنف دية الموصف مائة او قدر ما حلف من البدل هو نصف القيمة
قوله ومن ساق ابيه فوقع السراج على رجله فقتله وكذا على هذا ساق ابيه كالتجاء وخو وكذا ما عمل عليها
لانها يمكن الحرز عنه وانما سقط لانه لم يسد عليها او لم يحكم فكله فكانت عاقلة ساقه على الطريق **قوله**
ومن قاذ قطارا فوضا من لما او طافان وطاء بعد منه انسانا فقتله فعلى عاقلة القائد الدية لان القطار كله
في يده ومن اولى الى اخيه فضاف اليه ذلك فخصم في الحكم كانه قتل خطأ فكل من ضامن النفس على عاقلة وضامن
المال في ماله فان كان معه سابق فلضمان عليه لا استواءهما في السبب وهذا اذا كان السابق بجانب من
الابل وان توسطها او اخذ من مام واحد ضمير ما عبط ما هو عليه ويضمنان ما عبط على يده لان القائد
لا تقود ما حلف السابق لا يقطع الزمام والسابق يسوق ما كانا مامه **قوله** وان ربط رجل القطر والقائد
لا يعلم فوطي المربوط وحلفا فقتله فعلى عاقلة القائد الدية لانه قائد لكل فكل من فاد الدية البعير والقود يجب
لوجود الضمان ومع حلف الضمان منه لا يسقط الضمان من عمله ثم يرجعون بها على عاقلة الربط لان الربط
هو الذي وقع في هذا الضمان حيث ربطه بالقطر وهو مستعد فضا في القدر بربطه الحامي
فلهذا وجب جوع على عاقلة ولم يجب الضمان عليه لم يبداء وان كان كل منهما مسددا لان الربط من البعير
كالسبب من المباينة لان السلف انصرف بالقود دون الربط والواحد اذا ربط في حال السير القطر
لان ما روى بالقود كذا وان لم يعلم به كان قرار الضمان على الربط اما اذا ربط في حال الوقوف لا بد من قاذ صحت
القطر ضمن القائد لانه قاذ بعير غير غير امره فلا يرجع عليه بالحكم من الضمان **قوله** وان سبل بديهة اي كلبا
وكان ينادي ساقا اي كان حلفها فاصاب شاة من فون ضمير لانه محمول عليه حرمة فاضى فقتله كالمكره مضان

فعله الى المكره فيما يصلح له **قوله** ولو ارسل طيرا الى ذبا وساقه فاصاب في قون لم يضم والرق
ان الكلب يملك السوق فاعتبر سوقه والطير لا يملك السوق فصار وجود السوق عدله سواء **قوله**
وكذا لو ارسل كلبا ولم يكن له سابق لم يضم ولو ارسله الى صيد ولم يكن له سابق فاذا الصيد وصل الى الفرس
للكلب غايلا خساره الا انه ينسب الى المرسلي في حق اية الصيد للضرورة لان الناس طرجه الى الاصطفا
والطريق له سواء ولا ضرر في حق الضمان وعن لحن يوسف انه اوجب الضمان في هذا كله احتاطا
لاموال الناس **قوله** اذا ارسل رجل ابيه في طريق المسلمين فاصابت فورها فالمرسل ضامن على سترها
مضاف الى ما دامت سيرة على سيرة رساله فان عدلت عينا وشمالا فلا ضمان عليه لايضا عرفت عن حالها
واساس سيرا واختارها وكاس كالمصلحة الا ان يكون لها طريقا غير الذي خدته فمحمض يكون ضامنا
قوله وكذا اذا اوغرت سارت بنفسها فلا ضمان عليه لان حكم فعله قد انقطع بالوقوف في هي اسات
السراخسارها بعد ذلك فلا يضاف اليه بخلاف ما اذا وفت بعد الارسال الاصطفا لم ساد فاذا الصيد
لان ذلك الوقوع لم يملكه من الصيد وان لم يحمق مقصود المرسل هذه الوقوع ساعى مقصود منقطع حكم
الارسال بخلاف ما اذا ارسله الى صيد فاصاب بنفسها او مالا في فورها حيث انضم المرسل في الارسال في الطريق
فضمته لان ارساله في الطريق اذ لم يقع الدابة وان كان الساعى تعدي صاحبه عرفا بخلاف الارسال
للاصطفا فانه مباح لانه لا يمكن الا ساعى والمسند انضم اخذ **قوله** ولو ارسل سائمة فافسد
ذرعها فورها ضم المرسل فان مالها من شاة وشمالا ولم يطرأ اخر لا يضمن لان سمرها مضاف اليها دون
صاحبها ولو اعلنت الدابة فاصابت مالا او ارحيا لئلا او سارا لانضم صاحبها لقوله صل عليه وسلم خرج
الحمار وخار وصى المصلحة ولا ان الفعل لم يصف له لانه لم يوجد ما يوجب التسبب له من الارسال
والسوق يحومها اعلم من خرج باب فمصر طار الطير وارباصطبل فخرجت الدابة وضلت لا يضم الفاتح
لانه اعترض على النسب ففعل فاعل محتار فلم يصف لللف اليه وقال محمد يضم لان طيرا ان الطير هدره
وكذا فعل كل سائمة كانه خرج بلا اخسار فضم كل لو شق في قانسال ما فيه فلنا فعل السائمة الحمار والكلب
حكم عليها او على صاحبها فاما لقطع الضمان فمعتبر كالدابة حول الارسال **قوله** ساء لعصا عشت
عصا فمضها ما مضها لان المقود لا يملك الا العصا في غير الحمار وحروره بيع العمة كذا
في غير الحمار والنخل والنفس قال النسا في حقه انه المقضا ايضا اعسار اما الشاة ولنا ما روي في الصحيح
مضمين ما ذكرنا وهكذا اوصى عمر رضي الله عنه ولان الشاة لا تعمل لم يضمن بها كما سمع بالاسعة فضمن
النقصان من غير تقدير فاما ما عدناه من الهام في عامل كني دم ولكنها لا تعمل الا غيرها فان شبهه
الانسان من وجه والنساء من وجه فوجب صرف التقدير الواجب في الانسان فلا يملكها ولا يملك الا
ما تبعه اعني عساها وعسا من يستعملها فكانها ذات اربعة اعني من يجب الرجوع بقولنا **قوله**

ومن سار على دابة في الطريق فصرها رجل ونحسها فمضت رجلا او ضربه سدها او ضربت سدها فمضت
كان ذلك على الناحية من الراكب ليعتد ذلك على من رضي الله عنه وان سحره رضي الله عنه ولا ان الناس
منزل الواقع للدابة الحامل لها على ما فعلت والراكب كل لم يفر مع الدابة بالنحس فاضف فعل الدابة
اليه ولان الناحية من غير في سنده والراكب غير متعدي فمضمون المتعدي حتى لو كان واقفا دابة على
الطريق كان الضمان على الراكب الناحية من غير لكونه متعديا في الاتفاق ايضا وان يفت الناحية كانه
هدر الدابة بمنزلة الحامل في علم نفسه بخس **قوله** وان اعلنت الراكب من ملك الناحية فمضت ودته على
عاقلة الناحية لانه في محسب الدابة سبب القاء الراكب وهو متعدي في ذلك السبب فمضمون لو ردت عن غيره
على رجل فمضت او اوطات رجلا فمضت كان على الناحية من الراكب لانه متعدي في السبب فيجعل كالبشر
في حكم الضمان **قوله** والواقف في ملكه والذي سمر في ذلك سواء ورواين سمره عن لحن يوسف فمضها ايه
انه اذا اوطات رجلا فالدابة على الراكب الناحية من غير لانه انما يملك فعل الراكب ووطي الدابة مضاف
الى الناحية فمضمون **قوله** وان نحسها باذن الراكب كان بمنزلة فعل الراكب او نحسها ولا
ضمان عليه في فمضها لان الراكب لم يملك فعل الدابة فمضها فاذ امر غيره بما يملك سمره جعل فعل المأمور
كفعل الامر ولو نحسها بنفسه لم يكن عليه ضمان في فمضها بالرجل في الدابة لان ذلك لا يستطاع الا سماع غيره
فهذا سله **قوله** ولو وطئت رجلا في سمرها ونحسها بالناحية من الراكب لانه عليه علمها اذا كانت
في فورها الذي نحسها لان سمرها في تلك الحالة مضاف اليها فحدث ذلك كونه ضامنا عليها وهذا لان
الناحية من غير له السامو للدابة باذن الراكب وضمان ما اوطات على السامو الراكب بصفته فان ثبت
انه مني نحس دابة يضمن لانه لم يفر مع دابة حتى يفت فعله الى الراكب فلنا اذ انما مضى من حيث
انه سوف لا يرجع انما ابلان فمضمون عليه وكان معديا فان قلت الراكب صاحب علمه اذ الركوب على الوطى
والناحية صاحب شرط في حق فعل الوطى اضافة الحكم الى العلم اولى اضافة الى الشرط فقلت انما يفرح العلم
على الشرط اذا كان شرط ملك العلم فاما اذا كان شرط علمه افرح فلا يرجح صاحب العلم الا في الرجوع
اشياء م سقط المخرج في يفرحها غيره على الطريق فان حب الدابة عليها وان كان احدها صاحب علم
والاخر صاحب شرط لان الجز شرط علمه افرح من الرجوع فكذا هذا الراكب وان كان علمه للوطى فان نحس
للسرط لانه العلم اى الركوب بل شرط السمر او علمه والسرط على الوطى فصار غير محصل العلم
والحكم لا يسمع اضافة الى علم العلم مع كونه مضافا الى حقيقة العلم فلهذا يجب الدابة على عاقلة تمام فعل
رجع الناحية على الراكب بما ضم في الاطباء لانه فعل امر فمخرج ما حقه من العمد عليه وفي الرجوع
الناحية هو الاصح لانه لم يامر الاطباء والنحس يوصل عنه والسلفا بما حصل الوطى صار كالمواضيع
سمره على الدابة سمرها فوطئت اشياء ما مات حتى يضمن عاقلة البصير فانهم يرجعون على الامر لانه امر

بالسوء والاطاء منفصل عنه وكذا لو ناله سلاحا ففعل به ما اخرجت يده عن يده لا يرجع على الا يرمي الناحس
انما يضمم اخا كان لوطي فور الخس فان لم يكن في ثوبها فالضمان على الراكب دون الناحس لان
ارفعه فلا يطلع مضمون لك الفور فحادث الى ما كانت قبل الخس **قوله** وقراد دابة فخصها
بجل فاعلمت من هذا القاد فاصابت ثوبها سنا فضمناه على الناحس هو سوط التلف وكذا اذا كسر
لها سابق فخصها غيره لانه مضاف اليه وان كان الناحس عدا فالضمان في رقبته الجدد فخرج او نفذ
لانه كجناسته وان كان الناحس صديقا فهو كالرجل في ضمانه لا يوجب عليه عاقلة لانه لو اصابه فاعاله
كالسابق في سروج المسقوط وقوله في المتن اذا كان صديقا في ماله عتق ليراد به اذا كانت الحنانية
على المال او فساد دون ارس الموضحة وان سرت لدايه شئ بد بصلط الطريق فخصها بذلك الشئ بحيث
انسانا فصلته فالضمان على من نصبه ذلك الشئ لانه متعدد في نصب ذلك الشئ في الطريق فكان غشه
كنصبه نصبه **باب حنانه المملوك والحنانه عليه**
الاصل ان حنانه المملوك وان كسر لا يوجب لادفعه واحدا وكان محلا للدفع ولا يوجب لادفعه
واحدة **قوله** واذا جنى العبد حنانه خطا فبجواه بالخيار لشرائه دفعه بها فذلك في الحنانه وليس له
نفذ لا يرش امسك عده عندنا وقال السافعي حنانه يكون دنا في رقبته سابع فيه الا ان بعضي
المولى لا يرش فانه الحلاق اساع الحاني بعد الحق عندنا اذا اعتق المولى بعد العلم بالحنانه كان مجارا
للفداء وعده لا يطالب المولى بعد العتق بل يطالب العبد والمسئله مختلفة من الصحابة رضي الله عنهم
وعن ابي حنيفة رضي الله عنه مسلم مذهبنا وعقبي على رضي الله عنه ما من مذهب له الرضا اصل ان
ضمان الا بداف عجب على المولى لانه الجاني الا ان العاقلة تجعل عنه عسفا واعاقلة للعبد ان القدر
عبد كالعالم ولا قرابة بين العبد وسيد فوجب ذمته كما في الذمي لان ضمان الحنانه في حق من اعاقله
متم له ضمان المالك فيكون واجبا في ذمته ثم الذم ذم العبد يكون ساغلا بملكه رقبته فساع فيه
الا ان بعضي المولى دنا كذا هذا ولنا المسحق الحنانه على المولى الحاني اذا امكن كما في العبد الا
ان اسحقا النفس يكون بطريق لا بداف عقوبة وقد يكون بطريق المالك كسر او الحرج هل ان
استحق نفسه عقوبة لا يطالب المولى العبد من اهل الرضا حق نفسه بالطريق فخصه بنفسه مستحق
عليه عسفا للضمانه عن الحد والاعثار المولى الفداء فيكون له ذلك لان مقصود الخناني عليه يحصل
لوصول المولى لانه كماله خلاف ابداف المالك فانه لا يستحق به نفس المولى كماله لان الاصل في موجب
الحنانه الخطا ان يساعد عن الجاني كونه مقدورا وكون الخطا موضوعا سماعا وعلوقا والباس اليه
وهو العاقلة عسفا على الخطي فنادى بافلا الاحاف به الا ان عاقلة العبد بولاه وان المملوك مستتر
بمولاه ويراد دفعه وجراة له كما ان الحنانه عاقلة عندنا المنصر حتى عجب على اهل

الدون فوجب ضمان خبائه على المولى بخلاف الذمي لانهم لا يعاقلون فبما منهم فلا عاقلة له فوجب ضمانه
صانه للدم عن الحد وخلاف الحنانه على المالك لان العاقلة لا تعقل المال الا انه لا يضمنه حتما فبما لا يقدر
على ذلك لانه واحد كالجاني كماله العاقلة لكنهم فخرت من الدفع والفداء بحسبها وصانه عن الاستصال
ثم الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح حتى يسقط الموجب بموت العبد لغوات محل الواجب لمكان الحق
المسل الى الفداء كما في مال الزكوة بخلاف موت الجاني لانه الواجب لا يتعلق بالحسبها فسادا وكالعبد
في صدقة الفطر فانه لا يسقط صدقة الفطر عن المولى بموته لانه لم يتعلق بالحسبها به **قوله** فان دفعه
بملكه وفي الحنانه اذا المعنى الدفع بموت العبد بموت المملوك لرفده فداء ما رتبها لان حقه فيه وكل ذلك
ملزمه حالا اما الدفع فلان الجاني لا يصح لانه للمحصل الحنانه حاصل اما الفداء ولانه
بدل عن العبد وان كان مقدرا بالمسلف حتى سمي فداء فكان حالا لان للملك حكم المملوك ايها احار ومعلم
لا شئ لولي الحنانه اما الدفع ولا حقه يتعلق به فاذا اخطى منه ومن الرقبه سقط واما الفداء فلان
حقه في الارش فاذا اوفاه سلم العبد له فان لم يحضر حاجته مات العبد بطل حتى الجاني عليه لان حقه يتعلق
برقبته ودفات فبطل الحق لغوات محله كما هو وان مات بعد اخطار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد
لان الحق قد يحول من رقبته الى ذمته المولى فلا سطر بموت العبد **قوله** فان عاقب حتى كان حكم الحنانه بالانه
حكم الحنانه الاولي اي بعد الفداء لانه لما ظهر عن الحنانه بالفداء صار ان كان لم يكن وهذا اسداء الحنانه
قوله فان جنى حنانه من قبل المولى اما ليرد دفعه الى الحنانه بنفسه عليه قدر ارس حنانهما واما ان
نفذه ما رتبها لان يتعلق الحنانه الاولي برقبته لا يمنع بعلق المالك كالدون الملاحظة الاولي لم يملك المولى
لا يمنع بعلق الحنانه الحق في الحنانه وهو ادي الى الرضا لا يمنع واما ان تقسم بينهما على قدر ارس حنانهما لان
المسحق انما يستحقه عوضا عما فات عليه فلا بد من تقسيم على قدر المعوض **قوله** فان كانوا جماعة ففرض
العبد المدفوع قدر حصصهم وان فداءه يردى بجميع اروسهم للمسا **قوله** ولو فعل انسانا ففرض
اخر دفع العبد للمالك لان الاستحقاق بقدر ارس المعنى نصف ارس النفس وعلى هذا حكم الساق فذم البهم
وتقسم بينهم بقدر جبايتهم والمولى ليرد على بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدار ما تعاون به حق من العبد
لان الحق لكل احدا مقدار حنانه ولا يتعلق للمولى بخلاف العبد اذا فعل جلا ولم ولما ان فاحار المولى
الفداء من حدتها والدفع الى اخر بقدر حقه حيث لم يكن له ذلك لان الحق متجاوذا عا دسببه وفي الحنانه
المتحد والحق على المقتول ولا للملوك للوارث بطريق خلافه عنه فلا يملك المقتول الحنانه المتحد من جبا
وهنا الحنانات مختلفة لاختلاف سببها **قوله** فان عسفة المولى هو لا يعلم بالحماية ضمن الاقل فتمت
وجراة لانه فور علمه الدفع فمضمونه واما ضمن الاقل لان حقه في اقلها ولم يصح مجارا للفداء لان
الاحسار بدون العلة لا يكون وان عسفة بعد العلم بالحماية وجب عليه الارش لانه فوت الدفع باعاقفه

فصار محاربا للنفذ وضرون الاقدام عليه وعلى هذا السمع والهميم والتدبير والاستعداد لان ذلك منج
الدفع له والملك وكذا لو كانت الحنانه فمادون النفس فان كان يعلم بعد صارت محاربا للنفذ وان كان
لا يعلم فعليه الاقل من الارش من القيمة **قوله** خلافا لافراد اعلم لرفع الجاني لو اقر بعد العلم بالحياه
ان الجند لمكان فهو اخسار للنفذ وعند زفر جده انه لان الجند كان ملكه في الظاهر وقد استخفى بالفرار
فصار كالموابعه منه وعندنا لا يكون محاربا لانه لم يفت على صاحب الحق الدفع اليه لانه لم يفر من الملك
بطل قراره وخبر من الدفع والغذاء لعتاقه على ملكه وان صدقه واخذ خبر المقل من الدفع والغذاء لان
الحنانه من عنده والطلاق السع ينظم السع سطر الحنانه للمسرى وهو اخسار لان قوت الدفع يكون لزوال ملك
البيع وقد وجد بالاجماع وان اختلفوا في موت الملك للمسرى لو كان الحنانه للباسع فمقتضى السع لم يكن
اخذ لان الدفع لم يفت ولو عرض على البليغ او اجبر او رهنه لم يكن اخسارا لان الدفع ممكن اما في العرض
فظاهر وكذا في غرضه مفسر الاجان وفك الرهن وقال زفر جده انه هو اخسار للنفذ لان هذا الاسناد لانه
اخذ الامساك **قوله** ولو باعه سعا فاسد لم يصح اختياره تسليمه لان زوال الملك متعلق به ولو كان
كناه فاسده فهو مختار بنفس الحنانه لان موصل الكناه الناسه يفت بفسل العقد وكانت سطر السع الناسه
بعد البعض **قوله** ولو باعه المولى من المجني عليه فهو مختار بخلاف الوهب لان المجني عليه له اخذ بغير عرض
وهو مستحق للجهه فوقع موقع الدفع بخلاف السع **قوله** واعاق المجني عليه بغير لو امر المولى المجني عليه
بان يعمه فاعسقه صار المولى مختارا لكان عالما بالحنانه لان فعل المأمور مضاف الى الامر **قوله** ولو ضربه
مقبضه بغيره بضر الرضه ونقصه وهو تعلم بالحنانه فهو مختار لانه حبس عنه جزء من الجند فصار كالموابعه
الكل وهذا لان حق الحي الحنانه يفت كل جزء منه وهو لا يحمل المحرك الدفع بالحنانه فامساعه في حرمانه
كالمساعه في كماله لان دفع الكل مع حبس البعض يتصور فان كان لا يعلم فعله الاقل من قيمته **قوله**
ومن قال الجند وان قتل لاما او رسته او سجنه فانت حر ففعل من في كثر شيئا فهو مختار للنفذ اي على المولى
دنه العسل قال زفر جده انه لا يصح اختياره او عليه قيمه الجند لانه لا حنانه وقت العلق وبعد الحنانه لم يجر
من المولى قبل على الاخذ فلا يرد حكم الاخذ ولكنه ابلغ باله الجند بعلق حق المجني عليه فله
القيمة ولنا ان المعلق الشيط كالمرسل عند وجود السيط وقد علق علقه بالحنانه فصار كالموابعه
بعد الحنانه ولهذا قال امراته في صحته ان مرضت فاستطاعت ان تطلق نفسها فمضت منه لثا وصار فاد كان
تطلقها بعد المرض وكذا لو قال لامراته ان حلت الدار فوالله لا اقبلك صار مولدا من وقت الدخول
بخلاف ما لو علق الطلاق والعصا والشطيم طلق لا يطلق او يحرق وجد الشيط وفتحت العتق الطلاق
فانه لا يثبت في مسنه لان عرضه طلاقا علق يمكنه الامتناع منه اذ الممنع للمنع او للمحال لا يمكنه
الامتناع عنه لا يدخل حنانه ولانه متى علق عنه بالحنانه مع علمه بالحنانه لم يثبت الجند ويتسارع

الى غصن السيط لسيل محبوه ونحوه من دفع عند ذلك يكون اخسار للنفذ منه ضررون فان كانت حياه الجند
مما يتعلق به القصاص بان قال زفر جده بالسيف فاستحق المولى لا القيمة والدنه لان الواجب
هو القصاص على الجند لا الحلف بالرف والحرية فلم يصح المولى الحق فهو باحق في الحنانه فلهذا لا يلزمه
شيء **قوله** واذا قطع عند رجل جرحه او دفع الجند بضا او بغير ضار فاعسقه المدفوع اليه من مائت
من الدن فالجند صلح بالحنانه وان لم يعسقه رد الجند على سيده وسال الاوليا اما ان يقتلوا اما ان يحرقوا
ووجهه انه اذا لم يعسقه وسرى ظهر الصلح كان باطلا لان الصلح وقع على المال الذي عده الداد القصاص لا على
من الجرح والجند في الطرف بالسرايه ظهر اليه غير واجبه وان الواجب هو القود وكان الصلح باطلا لان الصلح
لا يدل من صلح عنه والمصلح عنه لما لم يوجد بطل الصلح والباطل لا يورث سيده كالموابعه المطلقة بلما
في عدمها مع العلم بحنانه عليه فانه لا يصح سيده في ذره الخد فوجب القصاص اما اذا عسقه بعد صدقه
الا عاق ضررون لان العاقل بقصد بصره وصحته فلا يصح له الا الصلح عن الحنانه وما يرد منها
وكان مصلحا لجمعه عن الحنانه وما يحدث منها ابتداء على الجند معسقى الاقدام على الاعاق المولى ايضا مصلح عنه
على العذر في ذلك لانه اذا كان مصلحا على الجند عن الحنانه فلا يلزم مصلحا لجمعه على الجند عن الحنانه وما يحدث
منها او في بعد منها مصلح عن الحنانه وما يحدث منها ابتداء معسقى الاعاق اذا لم يعسقه لم يوجد الصلح
اسد لانه لم يوجد لانه والصلح الاول وقع باطلا فردد الجند على المولى للاوليا والعسل والعنود وذكر
في بعض نسخ الجامع الصغير جرح قطع يد رجل عدا وصار المقتول غريمه على عده ودفعه اليه فاعسقه المقتول
دنه من مائت من ذلك فالجند صلح بالحنانه وان لم يعسقه رد على مولاه وسال الاوليا اما ان يقتلوا اما ان يحرقوا
فان علق الجواب واحلف السؤال فان قلت ليطال الدفع في الوضع الاول الصلح في الوضع الثاني بالسرايه
فلم لا يورث المصون والظاهر سيده في رد القود قلت الدفع ليس بصرف مبتداء بل هو تسليم للواحد
بطل الواجب بطل التسليم اصلا فاستحق ما صلح به به في القود واما مسئلة الصلح فمسئله على قولين
فانه اذا عني عن الدم سري الى النفس مات حيث لا يحل القصاص عنه وهذا قال عجب مثل ما ذكره من جواب
القياس وما ذكر في مسئلة القود جواب لا يستحسن فيكون الوضعان على القياس من قبل لانهما في راد وجهه
ان الصلح عن الحنانه على مال يعرف بالحنانه ولا سلطان لان الصلح استينافا للحياه بمعنى انه استينافا بدلها
واذا عسقت الحياه تنوب عليها العقوبه ومو القصاص واما العفو فهو ممدد للحياه والعفو القتل
فان بطل السرايه الى النفس ولكن يستحب له لوجود صور العفو اذ البصيرة بعد علمه على الحقيقة في رد العفو
قوله واذا جني الجند المادون له جناية الى اذ جني الجند المادون المدنون جناية خطا فاعسقه سيده
ولم يعلم بالحنانه فعليه قيمه لرب الدن وقيمة لولي الحياه لانه ان دفع جند كل واحد منها مضمون بكل
القيمة على الافراد لان حق الحي الحنانه في نفس الجند بان يدفع الجند اليهم وحق المدين تسعة بدنه فكذا

عبد لا يباع ويمكن الجمع بين الحقين باعتبار الرقبة الواحدة بان تدفع الى الخيانة ثم يباع للغير فافضلها
بالايدى لوقيل اجنى هذا الجحد خطا لا يخرم الاقامة واحدة للمالك ثم يدفعها المولى الى الغنم لان ملك المولى
في ذنبه باق البتة ايضا فافضل اجنى للمولى حكم المالك وقته فلا ينظر حق الغنم في التسليم الى ملك المالك
لانه دون الملك فصار كان ليس فيه حق ثم العزم احق بملك الغنم من الخيانة لان الغنم ماله الحد والعزم
مقدم على الخيانة فتمالان الواجب ليرد دفع المولى ثم يباع له وكان مقدما معناه والعزم على المعنى فيسلم الله
وفي الفصل الاول التبعاض من الحقين الختان مستويان فيظن ان مضمونها **قوله** واذا اسدانت الامة
اي ذوت مدونه ولدت سمعت مع ولدها في لدرن لحيث جنابهم ولدت دفعت ولم يدفع ولدها للزوق
لنرا لدرن متعلق برقبته لان الدين عليها ووصف حكمي يسرى الى الولد لان الصفات السبع على الناحية بالامهات
يسرى الى الاولاد كالمالك الزوق كما لا يدفع بالحياة فواضح ذمه المولى في ذمتها وانما يملكها المولى الفعل
الجمعي وهو الدفع ففصل الدفع كانت رقبته خالده غرض في الخيانة فلهذا لم يحجب القول بالسلم او السلام
في الاوصاف السبعه وفي الاوصاف الخمسة **قوله** واذا كان يخدم ربه رجل لم يملكه ماله اعنفه لم يملكه البتة
فان لهما هذا الزاعم خطا فلا شيء لانه متى زعم ان ماله اعنفه مصادق في ذنبه على عاقلة واما والعبد المولى
فلهذا ما اقر به ولم يصدق على العاقلة بالاجماع **قوله** واذا اعتق العبد فقال لرجل صلت خال انا عبد
وقال الاخر صلت وانت حر فالقول قول العبد لا لاجماع لانه انكر وجوب الضمان لما اسداه الى حاله معهوده
مناقبه للضمان وهذا لان الوجوب جناب العبد على المولى فعاود قد اؤلا تصور وجوب الضمان في فصل
الخطا على العبد في حاله وفي حال **قوله** ومن اعتق جارية او عبدا الى اخره اعلم من قال لصفياء والحر في اذن
مالك او قطعت يدك وانت حرني او عدي قال المقر له كنت مسلما او معتقا حسنة فالقول للمقر ومضمون
المقر عند لصي حسنة ولي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد رحمه الله القول للمقر ولا يصح الاشياء بحسنة فانه
يؤمر بمرده الى المقر وهذا لانه منكر للضمان لا سناد الفاعل الى حاله معهوده منافيه للضمان فكان القول
كافي الوطى العلم بان قال لصفياء وطسك واخذ منك كذا من الحلة فانت امي بمالت لانه لم يخلت ذكرا بعد
العتق فان القول قول المولى ولا يصح كذا هذا علقا في الشيء العام في المقر لانه متى اقرانه اذنه فداقر
سدهم ادعى المملك عليه وهو منكر فكان القول للمقر فلهذا امر بالرد ولها انه اقر بسبب الضمان وهو الاخذ
والقطع ولم يسند الى حاله ما في الضمان لان حاله لان قطع يد عبده بنفسه او اخذ ماله سبب الضمان على المولى
في الجملة بان قطع يد عبده في حال الرهن اخذ ماله حال كونه مديونا وكذا ان يضمن في الخيانة او اخذ وهو مستأجر
بل صار مديونا بانه نفسه عن الضمان بعد الاقرار بسبب فلا يصدق الا بجمعه كافي في معنى العزم كما في خبر
علاء الوطى العلم لان ذلك لا يضمن في حاله الرق فان طي المولى امته المديونة او المرفوعة لا يوجب الحق لان
حق الغنم لم يتعلق بمناقبه بانه لا يملك ببال وكذا اخذ من علمها وان كانت مديونة لا يوجب الضمان

عليه فحصل الاستناد الى حاله معهوده منافيه للضمان فكان منكرا بالاسناد اليها كالوكيل المعزول اذا باع بعه
فصل العزم سلمته وقال المولى لا يملك ببال حته وسلمته بعد العزم يكون القول للوكيل كذا الوصي اذا قال بعد
بلوع الصبي بعيت عليك من مالك بعتك المصل قال الصبي لا يملك ببال اسلمته ما لي قال القول للوصي لما قلنا الى اخر
ما قال في المتن طاهر رجل امريص احرا بعتك جل صنته فدينه على عاقلة الصبي بلك منس لو حرد الما بابق
منه غيره وخطاوه سواء في تصور في عقله وقصد من عاقلة يرجعون على عاقلة الامر بما عقلاوه لوجود المسند
من الامر بوصف التعدي د لولا امر لما عاين الصبي على القتل لصغر قلبه وكذا لو كان الامر عبد المحجور
او صبا او مكاتبا وهو صغير او كسرا لانه لا يجوز على الصبي لا امر ايد القصور اهلته ويرجعون على
العبد لا امر بعد عتقه بكمال اهليته وعلى المكاتب قتل من قمته ومن الدية لان هذا حكم جنابة المكاتب
كما لو كان المأمور بها عبد المحجور **قوله** وكذا نكر ليس امريصا معناه ليس يكون الامر عبدا او المأمور عبدا محجورا
عليها حوط سد العاقل الدفع او الفداء بجمع بعد العتق في الحال لان الامر قول قول المحجور غير معتبر فلا
يؤخذ في الحال لكن يؤخذ به بعد العتق لئلا زال الحاشية وهو حق المولى انما يرجع بعد العتق على قول الفداء
وقد علم العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر وهذا اذا كان الامر كسرا فان كان الامر صغيرا او اواخذ
العتق ايضا لان قول الصغير غير ملزم بحال هذا اذا كان العمل خطا وكذا لو كان عبدا او العبد العاقل
صغيرا لان عمره خطا فان كان كسرا يحجب القصاص لو كان الامر والمأمور مكاسا على الضمان على السائل ولا
يرجع على الامر **قوله** واذا قيل العبد رجلين عدا والكل واحد منهما ولما في معنى احد ولي كل واحد منهما
قال المولى يدفع نصفه الى الاخرين او يدره عشرة آلاف حرهم لان الرقبة حكم القود صارت بينهم لكل واحد
ربعة فاذا عفا اثنان بطل حقهما وبقي حق الاخرين في النصف فلهذا فصل في ادفع نصفه واما الفداء فقد
عسرنا فلما عفا اثنان بطل حقهما وبقي حق كل واحد من السابقين خمسة آلاف فلهذا فداء بعشرة الاف اشا
قوله فان كان مسل احدهما عبدا والاخر خطا فعني احد ولي العبد فان هذا المولى فذا خمسة عشر الفاعتر
الاف لولي الخطا وخمسة الاف لولي العبد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعتق في النصف فيصار
ما لا يكون خمسة الاف لم يطل شيء من حق في الخطا وكان حقها في كل الدية عشرة الاف فان دفعه دفعهم
الدا ما يملكه لولي الخطا وملكه الذي لم يعف من العبد الذي لم يعف لان نصف الحق بطل بالعتق في النصف فيصار
بالكل وذا ما نصف لان حقه في النصف وحقها في الكل فصار كل نصف منهما فصار حق في الخطا في سهمين
وحق غير العاقل في سهمين فصار لهما اربعة ارباعا بطريق المنازعة بلسه اربعة ارباع لولي الخطا وربعة
لأحد ولي العبد لان النصف سلم لولي الخطا بل المنازعة واسبق من رغبة المقر في النصف فلهذا انقسم
اربعا **قوله** واذا كان عبدا من رجلين مسل مولى لهما عدا فعني احد منهما عتبه بطل الدم كله عند لصي حسنة
وقلا يدفع العاقل نصفه الى الاخر او يدره بربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد بن علي حسنة رضي

والاسهرانه مع لي يوسف ولو قيل عبد مولاه عدا ولم ابا ان نجنا اخذها بطل اليوم كله عند لي حرم
ومحمد رضي الله عنهما وقول لي يوسف هنا كقوله عنه لي يوسف في المسئلة ان نصب من لم يعرف
لما اقبلت ما لا يعرف صاحبها رصفه في ملكه رصفه في ملك صاحبها فاصاب ملك صاحبها بسقط
وهو الرجع وما اصاب ملك نفسه سقط ولها ان العاصم واجب لكل احد منهما في النصف من غير حين
فاذا اصاب ما لا احتمل الوجوب من كل وجه ما ان حثرت معلنا سبب صاحبها واحتمل السقوط من
كل وجه ما ان يعتبر معلنا سبب نفسه واحتمل البصيرة ان حثرت معلنا بها سببا فلا يجب المال بالسك
والاحتمال والاصل في هذه المسئلة ان المولى لا يستوجب على عبده دنا والمال لا يجب بالسك **فصل قوله**
ومن قبل عبد احظا فعله فمته وان زاد على عشرة الى قوله ولو عصب عبد فمته عشرة في القاف فذلك
في مته مته بالخاء ما بلغت الاجماع لها ان المبلغ ما لم يمتد مته بالخاء ما بلغت كسائر الاموال
وكافي فليس القيمة وكالغصب وهذا لان الضمان يجب للمولى هو المالك الامن حيث المالة فالضمان
الواجب له يكون ضمان المال ضروري لان ضمان المال بالاصل وضمان المالك بالمال بخلاف اصلهما المكن
اذا بالضمان على موافقة القياس لا يصار الى تحايه بخلاف القياس ولهذا اذ اصل المبيع قبل القبض
ينبغي السع ساء القيمة وانما في السع اذا فات المعقود عليه واختلف في ان يكون الضمان بول المالة لما
في العقد عساه لان السع ساء المالة ولنا قوله تعالى من قبل موثنا خطا الا ان جعل الواجب على
المؤمن دية وهذا موثنا يكون المال الواجب بعينه دية والدية بدل الادمي ذال ان زاد على عشرة درهم
كدم الحرج وقول لرسع عود رضي الله عنه لا يبلغ بقمه العبد دية الحرج وسع منه عشر دراهم وهذا
كالمرعى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف القياس انما طريق معرفتها السماع من صاحب
المحرم والان فيه معنى المالة كما سنا ومعنى الادمي حتى كان بطلا ومعنى المالة سع لان تمام المالة
بالنفسية ولهذا انزل مع تمام النفس لاننا استق لان المالة تعارض الرق بواسطة الاستيفاف
فكان عساه هو الاصل لا يجب الضمان بمال بل بالدية او في هذا الحيث القصاص العمد والقصاص لا يجب
بما لا مال والمكلف في حال الخطا ما هو المكلف في حال العمد فعلم انه مضمون بكونه دينا وضمان
الغصب بمال المالة لان الغصب ينافي على المالك بقاء الحق قد سرح فانه ولهذا بقي بعد صله
عدها ولم يكن القود بدلا عن المالة اجماعا فكذا امر الدية وفي فليس العمد الواجب بمال بل بالدية
لا بمقابلة المالة الا انه غير مقدر لان القياس بعضه لا يكون الدية بمقدون بل مكلفنا بخلاف
سافح الحال كالقيم وانما قدرنا بها في الاحرار بالنصوص الفصل الواحد في الاحرار لا يكون واردا في العمد
لنقصان حالهم من الاحرار فقدرنا بغيرهم دنا بخلاف كبر القيمة لان قيمة الحرة مقدرة بحسرة الاف
ولا يجد عدا الا في الاحرار من هو اصل منه فوجب الخط من دية لحيطة ربه عن الاحرار وقد رد ذلك

نفسه دنا ملامد ونا من ابراهيم معود رضي الله عنه ولانه ادنى مال له خطر في المشرق ولهذا
نستحق به الطرف في المضجع وكل ما يبدد من دية الحرج هو مقدار من قيمة العبد لان قيمة
العبد كالمدة في الحرج لانها بدل الدم **قوله** في يد العبد نصف قيمته بالخاء ما بلغت في الصبح
من الجواب لا في رواية عن محمد رجا انه يجب قطع يد العبد خمسة الاف اخيه كذا في البسيط
لمحمد الرد من الادمي بصفه فمته ريكلة وينقص لهذا القدر لحيطة ربه وجه الظاهر
ان المحصر في المالة فقط ولهذا لا يضم بالقصاص الكفار **قوله** ومن قطع يد عبد فاعقبة
المولى بمات من ذلك فان كان له ورثة غير المولى فلا قصاص فيه والا اقتصر منه وهذا عند لي حرم
ولي يوسف رضي الله عنهما وقال محمد اصاص مع ذلك على العاطع ارسا اليد وبما بصفة ذلك
الى لرا عمة وسطل الفصل حتى لو كانت فمته مائة دينار وقت القطع وعادت الى خمس دينار
فالقطة مصادرة فمته ينقص سبب ضناه الصعف والالم فحادث فمته وقت الاعتاق
الى بلدي دينار او على العاطع سبعون دينار ارسا اليد عسرون دينار وضمان ما ينقص عشر دينار
وما بيع من قيمته وما يولدون سقط بالاعتاق وهذا الاختلاف مطرا باختلاف فيما اذ اصل المكاس
عدا عن فاء واديه مولاه حيث لا يجب القصاص عند محمد للتردد في المسوق في وجه حق المن
غايه بالحق **قوله** ومن قال لعده احدكم حرم سحا وقع الحق على احد هما فادسهما للمولى
لان العتي اضفعا الى احدهما فلم يكن بازا في المعنى السجى صادف المعنى بحيث رسل احدهما وجب
ادسهما للمولى لو قبلها رجل احدهما حرم وقيمة عدد الفرق للسان اسما من وجه اطهار من وجه
م احلف المسارح حرم لرا الاجاب اليهم في الطلاق الحاق هل نزل المحل ام لا واللسان ضامها معبر
غير نازل المحل على روايه الاصل نزل في المنكر قبل الاول قول لي حرم رضي الله عنه والماني في قولها
وعامهم على لرا الاجاب اليهم بازل من وجه دون وجه م احلفوا فقال احضهم هو اسما في محل
الهممة واظهار في غير محل التهمة لان قول احدهما كايهم لكنه معتم من وجه لانه فيها لا يحدوها
فخرجت انهم مبهم كان السان اسما ومن حيث انه لا بعد واما كان اطهارا فاعبر باجهه النساء في موضع
الهممة وجه الاطهار عند عدمها فاحفظه ثم بعد السجى في محل اللسان فاعبر انشاء في حقها وبعد
الموت لم يسق محل اللسان فاعبر اطهارا واحدهما حرم سقا فاملاها فاملا اللجى بمعنى فمته
دية خروجه عند ومحققة لرا القتل بل في محل الحق فاما الطرف فليس محل الحق فاما ساقه
حكمه ساقا فلا ينسب لموته في العين من كل وجه فصار مشجوعا على حكم الرق هذا اختلاف اذا
صل كل واحد منهما رجل فانه يجب قيمة العبد من لان كل واحد منهما سكر قبل **قوله** ومن فاعني
عند فان شال للمولى احد من العاق في قيمة العبد اعطاء العبد وان شال امسكه ولا شيء له من التقتصر

عند لي حصة رضي الله عنه وقال ان شاء الله فمتممة واعطاه رقبته وان شاء الله فمتممة
ما نقصه وقال السافعي رحمه الله بمسكه وبأخذ العينة لان الواجب ضمان العيني العاسي وقد
قد رخصنا بها بكل القيمة وفي الماني على ملكه كما لو فقا عيني حر فانه ما ذكر كل القيمة وحده له
وكما لو قطع احدى يديه او فقا احدى عينيه فانه يضم نصف القيمة وسعى الماني على ملكه ولنا
ان الواجب ضمان كل النفس لان فقا العيني الماني النفس حتى يعوق حصيل المنفعة ولهذا تعدد بالنسبة
الحد فوجب له من كل ملكه كحصة للمعاد له اذ هو موقوف على العمل كماله لا يمتنع البدل المبدل
في ملكه رجل واحد بخلاف ما لو فقا عيني حر لانه لا مال له فيه وهذا المال له قامة في الذات اطراف
لان اعسار الماله في حق الذات فصار عليه ساقط وبخلاف عيني المدير لانه لا يعمل العقل من ملك الى ملك
وفي قطع احدى المدير فقا احدى العيني لم يوجد يعوق حصيل المنفعة ولها ان العبد في حكم الحانة
على اطرافه بمنزلة المالك حتى لا يعلو القود بالحانة على اطرافه حال ولا يعلو العاقلة وبخلاف ما لم ينفذ
وفي الحانة على المال للمالك خاد كما لو حرق بوب حرقا فاحشا او قطع بعض قوائم ذاب عنه فان المالك الخمار
الحمار من ضمنه كل القيمة وسلم العيني له وبني لمسكه ومضمونه النقصان له ان العبد مال من وجه
واذى من وجه لانه مال الحانة على طرفه من وجه بمنزلة الحانة على المال ومن وجه بمنزلة الحانة على الادنى
ولهذا يحجج بدل النفس لو قطع يد عذره بوب المولى بالدفع او الفداء وهذا من احكام الادمة اذ
هو موجب الحانة على المال كالباع رقبته من احكام الادمة لانه لا يورث كمال بدل النفس على النفس الطرف
والفانت والملك حده بل يكون ما زاء الفانت فقط كما في فقا عيني الحر من احكام الماله لانه لا يورث
فوق ما على السهمين حكمها من الحكم فقلنا حكمه انه وجب حنانه على الادنى لا يجب موزعا وحكمه انه بدل مال لم يكن له
ان يأخذ كل بدل العيني مع امسكه العيني بل من شرط استيفائه هذا الضمان لانه لا يكون ملكه بولا
فالسهمين **فصل في حنانه المدير وام الولد قول** واذا جنى المدير وام الولد حنانه ضم
السيد الاقل من قيمته ومن ارش الحانة للماري لانه عسره رضي الله عنه وصح حنانه المدير على مولاه وكان اميرا
الشام وكان القضاء يحضر من الحانة رضي الله عنهم فصار اجماعا ولا بد من المدير او الاستئذان فصار ما ينادى دفع
الرقبة عند الحانة ولم يصح ما راند لك الادمة لانه عند المدير او الاستئذان ما كان يعلم انه عني فصار كما لو فعل
ذلك بعد الحانة ومولا يعلم انه عني انما يجب الاقل من قيمته وحر الارش لان اصل جوار الدفع بالحانة وقد
تعدر الدفع بسبب من المولى فيجب القيمة عليه عنده منه ولا يمنع من المولى اكثر من القيمة ولا حق لولي البنانه
في اكثر من الارش فلا يعمل بخلاف من الاقل الاكثر لان المحرم لا يقدر في الحنن المتحد لانه حننا ولا يقل الاحالة بخلاف
الحنن حنن من الدفع والفداء لان المحرم في الحنن الحلف منه ولا يلزمه الاقيمة واحدة وان كبر بحانة
من المدير لانه ما منع الارقبه واحدة ولان قيمة المدير بدل منزله على العدم العدا اذا جنى حنانات

لا يجد دفعه الاثم كذا هنا ولكن القيمة مشتركة بين اولياء الحانة مقدار الحصص بعينه ومما المدير لكل واحد
منهم في حال الحانة عليه ولا يصير يوم الدين لان موجب الحانة لا يستحق الحانة حتى لا يجل انسا ما خطا وقيمة الف
هم صارت قيمة الناف وخسامة هم فعل اخذ خطا فلاحق لولي الحانة الاولي في هذه الرابضة وبني للماني لما سئل ان
دفع المولى القيمة الى الحانة بفضاء فحق اخرى سائر الاول ان كان بغير فضاء قال الماني الحان لشرائه
اسحق المولى لشرائه اسحق وولي الحانة عند لي حصة رضي الله عنه ولا لاسي على المولى مسحق الاول سواء كان
بفضاء او بغير فضاء لانه جنى دفع الى الاول لم يكل الحانة اليه سواء كان الدفع اليه صحيحا وهو
الحانة لم يوجد فقا بغيره لانه لم يكل الحانة اليه انما يجب على المولى اعسار منيع الرقبة وانما منعها بالدين السابق
وذلك حتى اولياء الحنات من سواء فيجعل حتى وليا الحنات من كل دفع القيمة من المولى كان بغير وجود الحان
وهناك رد دفع الى احد ما كل القيمة بفضاء لم يضم للماني شيئا وان دفع بغير فضاء كان للماني الحان فهدا مسله
ولهذا كان للماني حتى المساركة مع الاول ملك القيمة ولا يكون ذلك الا ان يحل حانه على مال واحد
قول واذا اعنى المولى المدير ووجبت حنانات لم يلزمه الاقيمة واحدة لان الضمان وجب على المولى بالبيع
فصار وجود الاعناق غنمه من حده سواء وام الولد بمنزلة المدير في جميع ما ذكرنا لان الاستئذان لا يمنع الدفع
كالمدير **قول** واذا اراد المدير بحانة لم يجز افرازه ولم يلزمه شيء عسى ام الا ان موجب حنانه الخطا من على
السيد وافراره لا ينفذ على السيد فان سارعا في قيمته يوم جنى فالقول للسيد مع مضمونه لانه نكر الزيادة فان جنى
اخرى فالقيمة الماثرة فان جنى اخرى فارباع **باب في غصب العبد والمدير**
والحنانة في ذلك قول ومن قطع يد عذره غصبه رجل مان العبد من القطع ضم منه اقطع وان
غصبه رجل هو الصحيح ثم قطع المولى يد عذره الغاصب بم مان من يد عذره الغاصب فلا شيء على الغاصب
اما المسلم الاولي فلا ان الغصب على سائر الضمان والمالك في المضمون يقطع السلانة كالسبع فصار كانه حاكم
بافيه ما ونة لا مال يقطع ويحب قيمته اقطع ولم يوجد العاطف في السلانة فاصبحت السلانة الى المدة
فصار المولى مملوكا وصار له مسرودا للعبد لان ما يصير به المشرك فاضا للسبع يصير به المغضوب منه
مسرودا للغصب فصار الغاصب غرا الضمان **قول** واذا غصب العبد المحرور عليه عبد المحرور فافترق
فهو ضامن في الحال لان المحرور عليه مواحد بافعاله فان لم يكن مواحد باقران لما مر في المحرور **قول** وغصب
مديرا فجنى عذره حنانه ثم رده على المولى فجنى عذره حنانه اخرى فعلى المولى قيمة من يلى الحنات من يضمن
لانه بالدين السابق لم يمنع الارقبه واحدة لم يجب على الاقيمة واحدة ويكون بينهما نصفين لاستوائهما ورجوع
المولى بعد ما ادعى قيمة العبد اليهما نصف قيمة على الغاصب لان نصف القيمة استحق عليه بسبب كان عند
الغاصب فوجب على الغاصب اليه ويدفعه الى الحانة الاولي ثم يرجع يدك على الغاصب مرة اخرى وهذا
عند لي حصة ولي يوسف رحمه الله وقال محمد يرجع نصف قيمة مسلم لم لان المولى يرجع على الغاصب

بالنصف الذي حذو والى الحانة الاولى فيصير هذا الذي جبر به عوضا عما سلم لولى الحانة الاولى
 فاداسلم له اصله لم يستحق عوضه لئلا سكر الاستحقاق شي واحد وكلما اجتمع المدل المبذل
 في ملك واحد ولها ان حوى الى الحانة الاولى في كل القيمة حتى في حق لا يراجه احد فاعتدت الحانة
 موحدة استحقاق الكل انما التفتت ان يحارض مزاجه الثاني فوجدنا من القيمة فادغا في يد المولى
 اخذ حتى سكا مل حقه لانه مقدم على المولى اذا اخذ منه رجع المولى بما اخذ على الخاص في قولهم لانه
 انما استحق عليه سبب كان عنده ولا يرجع به على غيره **قوله** ومن غضب عند الخ من عنده ثم رده على
 المولى فحى حنانه اخر في المولى يدفعه الى الحانة ثم يرجع على الخاص بصف القيمة فندفعه الى
 الاولى ويرجع به على الخاص بهذا عند لي حقه ولي يوسف رضى الله عنها وقال محمد رحمه الله يرجع
 بصف القيمة فسلم له ولرحى عبد المولى فخصه رجل فحى عنده فامولى يدفعه بصفه بوجه قيمة
 فندفعه الى الحانة الاولى ولا يرجع به فالحجاب الفنى كالجواب المدبر الا ان المولى يدفع الحدة هنا وبعده يرفع
 القيمة **قوله** ومن غضب مديرا فحى حنانه ثم رده على المولى ثم غضبه ثم حنى عند حنانه فعلى
 مولى المدبر فحى حنانه ثم الى الحانة من بصفه ثم يرجع بصفته على الخاص فندفع بصفه الى الحانة
 الاولى ثم يرجع بصف القيمة على الخاص يدفعه الى الحانة الاولى ولا الى الحانة الثانية
 وهذا لان حنانه المدبر على ماله فخر المولى فحى حقه ويرجع بالقيمة كلها على الخاص لانها انما حى
 بسبب ضمانه فاذا رجع بهاد فحى بصفه الى الحانة الاولى لان حقه في كل القيمة لولا مزاجه الثاني
 وقد قدر على يد المولى اخذ والى الحانة الثانية فرجع به فحى حقه ثم يرجع المولى بذلك النصف على الخاص
 لانه استحق عليه سبب ضمانه فاذا رجع سلم له ولم يسلم له الى الحانة الثانية لان حقه لم يحى الاول والاربع
 قاعة فلم يحى الا فى النصف وقد سلم له ثم قبل هذه المسئلة على الاختلاف كالأولى قبل على الاتفاق الفرق
 لمحمد رضى الله عنه في الاولى ما يرجع به عوض ما سلم لولى الحانة الاولى والثانية وحدث بدل المالك
 فلم يرفع اليه ما سكر الاستحقاق يمكن هنا ان يجعل عوضا عن الحانة الثانية لخصولها في يد الخاص
 فلا سكر الاستحقاق **قوله** ومن غضب حسدا لا يحبر عن نفسه فارتد في جلاء او عفى فراضا من علمه وان
 اصابه صاعقه او بهشبه حبه فعلى عاقلة الخاص الذي استحسنه او العاقل لا يرضى في الوجهين وهو
 قول من والسافعي رضى الله عنها لان غضب الحر لا يحق لهذا لو كان مكاتا صغيرا لا يرضى مع انه حر
 فاولى لا يرضى ان كان حرا وقيمة ويدا ولنا انه يضمن باللاف لانا الغصب لان نقله الى ارض مبيعة او الى
 مكان الصواعق بسبب التلف لانها لا تكون في كل مكان ولو لا نقله الى ذلك المكان لما اصابه صاعقة
 او بهشبه حبه وهو فيه متعد فضمن باللاف كما لو حفرها في الطريق بخلاف الموت فجاءه او بالحي لان يكون
 في كل الاماكن حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الحي والارض يضمن ويحب الله على العاقلة لما عرفت في المكاتب

الصغير لانه في نفسه صغيرا كان او كبرا خلافا للحا الصغير لا يرى لى المكاتب الصغير اوجه احد والى
 الصغير بوجه ولله خلاف اذا كان احبر عن نفسه لانه معارضة بلسانه فلا يثبت به حكما صاقد صا
 في يده فلا معارضة يده ولسانه كذا في الاستسار **قوله** واذا اودع صبي عبدا فبطلت عاقلته
 الدية تحتل ان اراد به القيمة وانما ابر لفظا ليدل لانها ما زاء الا دية والقيمة ما زاء الماله والواجب
 في الحسد ما زاء الدية عند لي حقه ومحمد رضى الله عنها وقال ابو يوسف السافعي حى الله بضم
 في الوجهين على هذا اذا اودع العبد المحرم بالافاسه ملكه لا يواخذ بالضمان الى حال عند لي حقه ومحمد رضى
 ويواخذ به بعد العتق وعند لي يوسف والسافعي رضى الله عنها بوجه الحال على هذا الخلاف الا في
 والاعارة والسج والتسليم والعبد والصبي العاقل الصحيح حتى يضمن غير العاقل لا جاز لان سلطه
 هدر وعلى معصيتها انه انك مال الغير بغير اذنه فضمنه لان المحرم يواخذ بضمان الفعل كما لو وجد
 صل الفعل هذا لان الايقاع امر بالحفظ والامر بالحفظ ضدا لامر بالنقض فان لم يولد عليه حرمة لا يملك
 فلا يرفعها الا ترى لى الودعه لو كانت عبدا او امه يكون مضمونا وكذا الوالدة غير الصبي في الصبي
 ولا في حقه ومحمد رضى الله عنها انه اسهل ما حصل على سلطه صحيح وسوط باطل فلا يضمن كل لو نض عليه
 وهذا لان التسليم لله وابان يده عليه سئلط عرفا او عاده الصبيان اطلاق المال لعلهم يطمعون في العيوب
 فهو لما ملكه في ذلك مع علمه بحاله صار كالادنى في الافلاف وقوله احفظ بسلطه باطل لانه خاطب به
 من لا يحفظ ولا يقدر عليه ولا للصبي على نفسه فهو كقدم السحر يرمى يدي الحمار وقال احفظه
 خلاف العبد والامه لان اسات الدى عليه في حوته باطل لانه في حق الدم مع على اصل الحرية وعلاف
 ما اذا ادم غير الصبي يده لانه لا سئلط في حقه وان اسهل ما لا يرضى عن ادمه فحى حقه فانه يواخذ
 ما فعله لما مر في المحرم **باب القسامة**
 اعلم ان القسامة هي الايمان بقسم على اهل المجلة التي وجد القتل فيها **قوله** فان خلفوا قضى على اهل
 المجلة بالدية ولا يخلفوا لولى وقال السافعي رضى الله عنه اذا كان هناك لولى استخلف الاوليا الخمسين
 فان خلفوا قضى للديه على المدعى عليه عدا كان الدعوى او خطا في قول في قول بصفه بالقود اذا كانت
 الدعوى العدى وهو قول مالك رضى الله عنه والى كل المدعى عن النضر خلف المدعى عليهم فان خلفوا برؤا ولا
 شئ عليهم ولا يكلوا فاعلمهم القصاص في قول الله في قول اللور عندهما فترسه حال يوضع في العلي بصف
 المدعى بان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه كالدم او طاهر يسد المدعى من عداوه طاهرة او سببه
 عدل او جماعة غير عدول لان اهل المجلة ملو وان كان الظاهر ساهدا له طفل اهل المجلة على ما قلنا
 فالأخلاق موضع على خلف المدعى او لاولى في رواية اهل المجلة باليمين للسافعي رضى الله عنه في المداه
 بيمين الولى قوله صلى الله عليه وسلم للاولياء فقسمن منكم فقسوا انهم ملو ولا ان اليمين حجة لمن سهد له

الظاهر في سائر الدعوى والظاهر بسبب المدعى عليه لان الاصل في الدم البراءة والظاهر بشهد المدعى
عند قيام اللوث وحيث العهد يكون الممنوع له ولكن في هذه الحجة ضربت به والقصاص عيوبه
سقط بالسبب ان خلاف المال لهذا وحسب الدية في الحد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم السنة على المدعى
والممنوع على المدعى عليه وروى بن المسيب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم براء باليهود بالنسبة
وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين اظهرهم ولا ان الدم ليس يستحق صالحة لا سيقاق بل ليس يكف بصلح
حجة لا سيقاق بنفس خصوصاً في موضع يتقن ان الخلف على ما لم يحاشه بامر يحلل فهو اللوث وانما سرعت
اليمين لانها ما كان على ما كان فلا يستحق بها ما لم يكن مستحقاً وقوله بغيرهم الولي سائر الخيارات حتى
الجنسين الى الولي لان اليمين حق فالتعريض هو في حقه وله اعتراض السنان والعسفة لان اليمين العسل
عليهم اظهر ولم ان يحذر المشايخ والصلحاء منهم لا هم يحبرون من اليمين المكاذبة اكر ما يحذر العسفة
فاذا علموا العاتك فيهم اظهروه ولم يحلفوا ولو اخاروا في القسامة اعني ومحدودا في مدفح جاز لان هذه
سهادة صحتها اهله اليمين بخلاف اللعان لانه شهادة وما للسما اهل الشهادة **قوله** فاذا حلفوا
فرضي على اهل المحلة بالدية وقال السافعي يرفعون الدية لما روى سهل بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن سهل
وعبد الوهم بن سهل وروى جوصه ومحصه جوصه في الحان الى حمزة وروى جوصه واحد ابي عبد الله بن سهل
في قوله من لم يمسكه كمثل طير في فم فدا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه فاذا راد عند الرجم وهو اخ
القتل لم يكلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر فكم احدي جوصه او محصه واخبر
بذلك قال من قبله قالوا ومن قبله سوى اليهود قال بغيركم اليهود ما بها ولا ان الخلف بغيركم سائر الدعوى
فلذا هذا يكون موافقاً للاصول ولنا ما روى عن عمار بن رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى
اهل خيبر ليرسلوا قبيل جدي اظهركم فالذي عرجه عنكم فكتبوا الله ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني
اسرائيل فانزل الله تعالى على موسى عليه السلام ان كنت نسا فاسال الله مثل ذلك فكتبوا الله ان الله تعالى
اراني ليراجع منكم خمسة من جلا محلفون بالله ما فعلناه ولا علمنا له قال لا لم يرمون الدية قالوا لقد
قضيت نسا ما لنا موسى بن الوحي روى خفيف ضم الخاء عن ابي عبد الله بن ابي مريم انه جاء رجل الى النبي صلى الله
فقال اني وجدت اخي قتيلاً في بني فلان فقال اخبرني من تخم خمسة من جلا محلفون بالله ما فعلنا ولا علمنا
قالا فقال الرجل ليس من اخي لاهذا قال نعم وما به من لا بد روى سهل بن ابي حمزة عن ابي عبد الله بن ابي
فكان الى ابيه اذ اقره بعضي علمهم عن رضي الله عنه القسامة والدية فقال ادعي ابي المومنين
انما يدفع اموالنا والاموالنا يدفع عن ما لنا فقال انما حقهم دماؤكم يا اباكم وانما افرمكم الدية لوجود
القتل بين اظهركم وقوله بغيركم اليهود محمول على البراءة عن القصاص الجبس كذا اليمين مبررة عما وجب
اليمين وما سرعت القسامة لحيث الدية اذا انكروا من غير اظهر الباطل سعادتهم عن اليمين المكاذبة

المهلكة بقدر ما بالقتل فاذا حلفوا ببراءة عن القصاص بيم الدية عليهم صانته لدم المقتول عن الهدر ولا انهم
لما قصروا في صانته المحلة صاروا كالسفيان في القتل فانه لو لم يقصرهم لما وقع هذا الامر والتسبب
بوجوب الدية وذكر في المسبوط وفي ظاهر الرواية القسامة على اهل المحلة والدية على عواقبهم
وما وقع في اكثر النسخ فاذا حلفوا قضى على اهل المحلة بالدية ويحمل لكون المار به على عاقلة اهل
المحلة **قوله** ومراة منهم اليمين حتى يحلف لان اليمين القسامة حق مقصود لتعظيم امر الدم
ومن لزمه حق مقصود لا يحرم السان في ابغائه بحسب اذا امسح منه يستوفي في كل كلمات اللعان لا يرى
انه عجز عنه ومن الدية وهذا خلاف السكون في المال لان اليمين بدم من اصل حقه ولهذا سقط بدل
المدعى هنا لا سقط بدل الدية وهذا اذا ادعى الولي القتل على كل اهل المحلة او ادعى على البعض
لا تعاقبهم والدعوى العداوة في الخط لا تهم لا يميزون عن الباقي ما لو ادعى على البعض باعنائهم فليوا
وليه عداوة او خطا كما مر في المتن **قوله** وان لم يكمل اهل المحلة كدرت لايمان عليهم جمع بكل حسن عنان
روى لير البرجاء الى عمر رضي الله عنه من ادعى كانوا تسعة واربعين جلا فحلفهم ابا عبد الله بن ابي حمزة
فكروا على اليمين في مسله عن شرح والتخمي رضي الله عنها ولا ان عدا اليمين القسامة مقصود عليه
ولا يجوز الاحلال للحد والمنصوص عليه وان كان الحد كاملاً فاذا راد الولي ليكره على عددهم لم يكن له
لانه انما صار الى التكرار لضرورة الاكمال ولا ضرورة هنا **قوله** والقسامة على صبي لا تخون وامرأة
وعبد لانهم اساء لا تقوم المصرونهم واليمين على اهل البصر **قوله** وان وجوبت الدية فلا قسامة
ولا دية لان القتل من دية جوفته بسبب ما سبق حتى هاده والقسامة سرعت في المقتول وهو
انما يابن الميت حصة بغيره بالبرغلا اربعة فهو ميت فلا حاجة بنا الى صانته دمه عن الهدر ومن لم
ير فهو مقتول وساحاجة الى صانته دمه عن الهدر وذابان يكون به جراحه او ارضه وجنى كذا
اذا خرج الدم من عنقه وادنه لان الدم لا يخرج منها عادة الاعرج في النابض بخلاف ما اذا خرج من
انفه او فمه او دبره او ذكره لان الدم يخرج من هذه الحار في عماده بغير فعل احد ويدبر في الشهيد **قوله**
واذا وجد بدن القتل او اكبر من نصف البدن او نصف البدن ومعه الراس مع محله فله اهلها القسامة
والدية لان هذا قتل وجدة محلة فلا كبر حكم الكل **قوله** وان وجد نصفه مسعواً بالطول او وجد
اقل من النصف ومعه الراس او وجد راسه او راسه فلا شيء عليهم فيه لان الموجود ليس بقتل
اذا اقل النكاح لكل ولا هذا يودي الى تكرار القسامة والدية في قتل احد او ابا الما وجبنا لوجود النصف
في هذه المحلة القسامة والدية على اهلها لم يجد راس ليرجى اذا وجد النصف الاخر في محلة اخرى
القسامة والدية على اهلها وتكرار القسامة والدية في قتل احد غير مشروع والاصل في الوجود الاول
وان كان حال لوجود الباقي في غير القسامة والدية لا يحسنه ولكن كان حال لوجود الباقي لا يجري فيه

المسألة والدية مح والمعنى ما بيننا وصلوة الختان مبينة على هذا الأصل لا ينال أسكرا **قوله**
وأذا وجد القبل على دابة سوقها رجل أو يهودها أو أن وجد فيهم جنين وسقط إلى آخره ظاهر **قوله**
وأذا وجد القبل على دابة سوقها رجل أو يهودها أو أن وجد فيهم جنين وسقط إلى آخره ظاهر **قوله**
فصار كالوكان في حارة وأن اجتمعوا فعلمهم لأن النسل في اندمهم فصار كالووجد فيهم **قوله** وإن مرت
دابة من قريش أو غيرها فقبل فعل أقرهما القسامة والدية لأن قسلا وجد من قريش على عبد النبي صلعم
فأمر من سبوا فوجدوا إلى حد القريش أو غيره فقبل على القسامة والدية وقد روي عن عمر رضي الله عنه
سله وقل هذا محمول على ما إذا كان تحت صلح أهلها الصوت ما إذا كان تحت الصلح المصون فلا يسمي
لأنه إذا كان تحت صلح المصون لم يحد الغوث فحكمهم بالنصر وقد قصر أو إذا كان في موضع لا يسمعون
صوته لا يلزمه نصرته فلا ينسبون إلى المقصر فلا يحدون ما لم يقر **قوله** وإذا وجد القبل في دار
إنسان فالقسامة عليه لأن المديون في حفظ المالك الخاص لا المالك الدية على عاقلة لأن نصرته وتوابعه
بهم **قوله** ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك علم القسامة والدية على أهل الخطه دون السكان
والمسرى في هذا فصول خبرها أنه لا يدخل السكان مع الملاك في القسامة عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما
وقال أبو يوسف أهل الخطه والمشارين السكان سواء في القسامة والدية لأنه صلعم في القسامة
والدية على أهل خبر وقد كانوا سكانا خبره وإن وجوبها عليهم بالنزاهم الحفظ أو لوجود القبل بينهم
والكل في ذلك سواء ولهما أن التدبير في حفظ المحلة إلى الملاك وإن السكان يسلمون في كل وقت
من محلة إلى محلة دون الملاك ولأن ما يكون من الغنم والسفحة مختص بالملاك فكذا لا يكون من الغنم وأهل
خبر كانوا مملوكا وبأنها إنما على أهل الخطه دون المسرى قال أبو يوسف الكل مشركون لأن ما حب
بالمالك لا يختلف باختلاف أسباب الملك كالسفحة ولما أن صاحب الخطه هو المختص بتدبير المحلة والمحلة
بمسبأ له دون المسرى في النزاهم المسرى في التدبير والقيام بحفظ المحلة وكان هو المختص بالقسامة
والدية دون المسرى وقبلنا ما أحاط أبو حنيفة رضي الله عنه بهذا بناء على ما ساهد من عادة أهل الكوفة
في زمانه أن أصحاب الخطه في كل محلة يقومون بتدبير المحلة وساد كون مسرى في ذلك **قوله** وإن بقي واحد
من الخطه لأن المسرى من أساع لا صاحب الخطه فبقي شيء لا أصل كقولكم له دون المسرى وبأنها أنه إذا لم يبق
واحد من أهل الخطه ما أعواكلهم فهو على المسرى لأنه زال معدم عندهما أو نزاهم عنده فاسقطت أو طفت
لهم **قوله** وإذا وجد قبل في دار إنسان فالقسامة على رب الدار وقومه ويدخل لعاقلة في القسامة أن كانوا
حضرًا وإن كانوا غيبًا فالقسامة على رب الدار وإن رب الدار خص بها من غيره فلا ساد ركه غيره في القسامة كاهل
المحلة لا ساد ركه عواقلهم فيها ولها أن الحضور لزمهم خبره الموضع كاللزم رب الدار وساد كونهم في القسامة
قوله وإن وجد قبل في دار مسرى كصفتها لرجل وعسرها لرجل لا خبرا في الحقل على راس الرمال لأن الحكم بغير

إلى لانه الحفظ وعند المقصر منه بنت أحكام الفصل بدلالة الملك ولا لانه الحفظ بانه لهم سواء والدلالة
واحدة لا يختلف أربها سفاوت الملك كان على عذر الروي كالسفحة **قوله** ومن سرق دارا
فلم يصفها بغير وجهها قبل وتسرع السرى خنار فالدية على عاقلة النابح وإن كان في السرح خنار
فهو على عاقلة دى اليد وهذا عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقال لا أن لم يكن في السرى خنار الدية على عالم
السرى لكان منه فالدية على عاقلة دى صر الدار الله لهما أن الحفظ في السرى ملك الملك الوقاب
فكون المالك هو المصير مقرر وقا لا يقدرا والمالك للسرى قبل السفحة البسج السات وفي الدية
الخنار صر دار الملك كافي صدقة الفطر ولم للحفظ أنما يكون لا يدى لانه يحد على الحفظ باليد الملك
ولا يحد بالملك باليد فالحاصل أنه اعتبر اليد وبما اعتبر الملك ليرجى والاصوف على قرار الملك واليد لم يحد
لوجود الدية على العامة حتى لو كان في يده دار فوجد فيها قبل لم يحمله العاقلة حتى يسجد السهود
أما الذي يدعيه إذا انكسرت العاقلة لم يكون الدار له وما لو أدمى دية في يده وهذا لما عرف لربطها بحجة
للدفع لا للاسحقاق وقد احتجوا إلى الاحتجاق هنا فوجب بانه بالسنة كمثل سفحة بالجوارح أرست
فالمكرو المسترى لم يكون الدار له في يد السفحة بذكره فانه لا يسحق السفحة بذكره على سنة السنة على
الملك ولا يلزم لربا حنيفة رضي الله عنه بحسن اليد في اسحقاق الدية كذا ذكرنا الفألة خبره يد الملك لا خبره
اليد ولم يست هنا يد الملك إلا بالسنة **قوله** وإن وجد قبل سفحة فالتقسامة على من فيها من الركاب
والملاحين الذين عليهم وعلى هذا اللفظ سئل أربابها حجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكان كذا
على خبرها الملاك غير المالك سواء وكذا المحلة وهذا على مذهب أبي يوسف رحمه الله ظاهر لانه يحمل
السكان والملاك في القبل الموجود في المحلة سواء فكذا في النسل الموجود في السفحة وأما عند أبي حنيفة
السكان لا ساد كون الملاك لا التدبير في المحلة إلى الملاك دون السكان وفي السفحة الطاهر انهم في تدبيرها
سواء إذا خبرهم أمر وهذا لأن السفحة ينقل فكون المعبر فيه المدد والملك فانهما مركب كاللذات فكأن
المعتبر في القبل الموجود على الدية هو المدد ون الملك فكذا في النسل الموجود في السفحة وهم في المد عليها
سواء علاف المحلة أو الدار لا ينال استقلال **قوله** ولو وجد في المسجد الجامع أو السارح فلا قسامة فيه والدية
عانت المال لأن المقصود بالقسامة في هذه القتل وهذا لا يحقق العامة وكذا الحضور للعامة وما ل
عت المال بعد ذلك **قوله** ولو وجد سوق إلى آخره ظاهر **قوله** ولو وجد في السجق الدية على سائر
عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وعند أبي يوسف رضي الله عنه الدية والقسامة على أهل السجق لأنهم
سكان وهم الذين يقومون بتدبير ذلك الموضع ما ذابوا فيه فالظاهر أن السجق حصل منهم ولها أن
أهل السجق يقومون في السكون في ذلك الموضع فقلما يقومون بخدمة التدبير فيه ثم ذلك الموضع
محدث سفحة المسلمين بالواو وهذا بناء على مسلة الملاك والسكان وقد مر الاختلاف **قوله**

وان وجد في بئرته لتسبب ما غاب فهو هذا ونفس القرب ما من من انما في الصوت لانه اذا كان يعمى اليه
الصوت يكون فينا النيران وهم اخوان في الدنيا فمضى مواسمهم الا ترى ان له ليس احد ان يحج ذلك الموضع غير
رضاهم فاما قد اذ ذلك فهو حجة القوان فلا تخفى شي وهذا اذا لم يكن مملوكا لا خذافا اذا كانت القسامة
والدية على غايتها **قوله** وان وجد في وسط القرات بئرته الماء فهو هذا لانه ليس في واحد ولا في ملكه
وقال في زجره انه على اقرب القري القسامة والدية كما لو كان بجوسا ما الساطي فلما انه يسفل حركا الى مكان
ونعم لا تسفل **قوله** ولو كان يحسن الشاطي فهو على اقرب القري من ذلك المكان على نفس الذي يتردد لان
الحسن الشاطي كالمتقي على الشاطي الذي لم تقرب ذلك الموضع احق بالندبة فيها لانهم يسفل الماء ويستول
ذواتهم الى ذلك الموضع لتسقي **قوله** علفا في النهر الصغير حتى لو كان نهر صغيرا القوم يحرقون
فالقسامة والدية عليهم لانهم احق الناس لا ينفذ ما به سقلا وارضهم في التدبير في كبره واجرا الماء فيه
وكان بمنزلة المحلة والنهر الصغير ما ينبغي في الشريعة فهو نهر عظيم كالقوان يحرقون **قوله**
وان ادعى الولي على احد من اهل المحلة سقط عنهم القسامة والدية لانه يعلل عنهم وهم اما يعرفون اذا
كان القابل منهم **قوله** وان ادعى على واحد من اهل المحلة نعمة لم يسقط القسامة والدية عنهم لانه ذكر
ما كان تمامه لو كان هو القابل احد من اهل المحلة ولكن لا تعلم ذلك حصة ويدعوى الولي على احد منهم
نعمة لا يضر وعلموا بالتحقيق انه ما قالوا ان اذا لم يسفد هذه الدعوى شيئا لا يغتر الحكم بصفته
والدية على اهل المحلة كما كانا **قوله** واذا التقى قوم بالسوق فاحلوا عن فعل من اهل المحلة لا يخط
المحلة عن مثل ذلك احب عليهم فاذا لم يعرف من يسهل جعل عليهم القسامة والدية الا ان يدعى اولاء على
اولئك او على جل منهم نعمة فلم يكن على اهل المحلة شيء حتى يقيموا السنة اما على اهل المحلة فلا في هذه الدعوى
بخصت براءة اهل المحلة عن القسامة واما على اولئك فكان يحرق الدعوى لا يثبت شيء قال السبيعي انه يعلم
لما اعطى الناس دعواهم لا ادعى قوم دما قوم واما لهم لكن البينة على المدعي البينة على منكر ولكن يسقط
الحق عن اهل المحلة لان قولهم حجة عليهم **قوله** ولو وجد في مخرجك اموالا من الارض لا يملك احد
فيها فان وجد في حيا او فسقطا فعلى من سبك الدية والقسامة وان كان خارجا من الفسطة فاعلى
اقرب اخذ لان المعنى هو الذي في الموضع لا يملك احد فيه **قوله** وان كان القوم لقوا مسلما او وجد
فصل من اظهرهم فلا قسامة ولا دية لان الظاهر انه سلم الاعداء اذا انظر الى الانسان احدا لا لبقا اما قبل
من عاينه لان من عاينه واما اوحنا القسامة والدية على اهل المحلة ناعسا نوعا من الظاهر وندعهم
قوله وان كان للارض ملك فعلى عاقله رب الارض القسامة والدية لان الملك هو المحقق انه رب ملكه وانه
حفظ ملكه اليه ووجد ان لا غنى للسكان مع الملك فليس فاسد من الذي يوسف رحمه الله يمتحن في كونه على
البار ليس في ذلك الموضع لان عندو السكان المحلة كما لملك **قوله** واذا قال المستخلف بملء فلال الى احوط طاهر

قوله وان شهدا من اهل المحلة على من اصدقهم او غيرهم لغت الشهادة اعلم ان النسل اذا وجد في محلة
والولي ادعى عليه على غيرهم وشهدا من اهل المحلة لم يسفل عند لي حصة رضي الله عنه وعندنا تسفل
والكلام فيه يرجع الى اصل محج عليه وهو كل من اصبحت خصما في حادهم خرج من بين يدي خصما لم يسفل سهادته
ولا كان له عرصه ان يصير خصما لم يطلت هذه العرصه فسد بعل سهادته والتحرر على هذين الاصليين
فاما الثالث حتى اهل المحلة عرصه ليرصد خصما لو ادعى الولي عليهم بعد بطلت هذه العرصه بالدعوى على
غيرهم يسفل سهادتهم كالوكيل المخصوص اذا عزل من اخصه لم يسفل في ملك الحادثة وله ان اصل المحلة
صاروا خصما في هذه الحادثة لوجود النسل بين اظهروهم ومن صار خصما في حادثة لا يسفل سهادته فيها وان اخرج
من المخصوص كالوكيل المخصوص اذا اخصه في مجلس الحكم لم يسفل سهادته وكالوصي اذا اخرج من الوصاية بعد ما قبلها
لم يسفل سهادته على هذين الاصليين كخرج كثير من المسائل من هذا الجنس **قوله** ولو ادعى على احد من اهل المحلة
نعمة فسد سهادته من اهل المحلة لم يسفل الشهادة لان المخصوص قاعد مع الكل لما مرانهم خصما في هذه
الحادثة فالساهد يقطع المخصوص عن نفسه فكان منها في هذه الشهادة فاذا لم يسفل سهادتها قال ابو يوسف
ان اخذنا الولي الساهد من محله لم يحلنم بملء ما الله ما قبلنا فقط لانها عا انما علمنا ان العاقل لا يخط
لا يسفل فيهم على العلم وانما يسفل ان على الساب الله ما قبلنا وقال ابو محمد يحلن ان بانه ما قبلنا ولا علمنا قال ابو اسود
فلان لان ما هو المقصود يحصل هذه الاشياء فلا عذر اسفلط الدم على العلم في حجة ما لا يجوز في حق غيرها
قوله وخرج في نسبه يسفل الى اهله فان ملك الحارجه فان كان صاحب فراش حتى مات بالقسامة والدية
على النسبة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه والقسامة وقال ابو يوسف رحمه الله اضمن فيه والقسامة
في الواحد من لان القسامة والدية في النسل الموجود والمخرج ليس يسفل فصار كما لو لم يكن صاحب فراش لبا ان
اذا كان صاحب فراش فهو يرضى المرض اذا اتصل به الموت يجعل كالمست حراول سنة في حكم النصفان كذا في
القسامة والدية يجعل كانه مات حتى خرج في ذلك الموضع فاما اذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم النصفان
كالصبي وكذا في حكم النسبة والدية وعلى هذا يخرج اذا وجد على ظهر انسان عمله الى ميتة فان بعد يوم او يومين
فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان عمله وان كان كدهب ويحي فلا شيء على محله وفيه خلاف
لبي يوسف وهذا لان وجوده حيا في بئر كوجوده حيا في المحلة وهو كالمست حراول سنة في حكم النسبة **قوله**
ولو وجد الرجل قسلا في ارضه فاعلى عاقله دية لوربته عند لي حصة رضي الله عنه وما لا شيء عليهم لانه
لو وجد غيره قسلا في هذه الارض جعل كالمسافر بعمله في حكم الدية فاذا وجد هو قسلا فاعلى عاقله دية على نفسه
ومن قبل نفسه بعد دية وله انه وجد قسلا في موضع لو وجد غيره قسلا في ذلك الموضع كانت الدية على عاقله
فاذا وجد هو قسلا كانت الدية على عاقله وهذا لان النسب وجود النسل في ذلك المكان كان نصيبه على غيره
واما اخر في حكم الدية لوجود النسل بين اظهروهم الامرى من من كان قبل ذلك لا يدخل الدية وحدها قسلا

الدار مملوكة لورثه لانه ينظر الى طهر كماله لا ينظر الى ذلك لا يدخل في الدية من حيث هو بل من حيث هو
فكون الدية عليهم وهذا خلاف المكاتب اذا وجد مثلاً في دار من كسبه فانه لا يحس بشئ لان حال طهره
نعت الدار على حكم ملكه لبقاء عقد الكفاية بعد ما هو وحده فلا يفتقر الى كونه من نفسه فلهذا رده
واختلف المتأخر في وجوب القسامة على عاقلة على قوله واحداً من سنن الامم السرخسي رحمه الله الرأى
القسامة هنا لانه لو وجد من فيه قسماً لا يكون القسامة عليه دون عاقلة فاذا وجد هو مثلاً اسعد الرأى
القسامة بخلاف الدية **قوله** ولو ان رجلين كانا في بيت وليس بينهما مال وطاير بينهما نوحا وقال
ابو يوسف رحمه الله يضم الدية وقال محمد لا يضمه لانه محتمل ان يكون من نفسه ويحتمل ان يكون من الآخر
فلا يجزئ الضمان في الشك ولا في يوسف الظاهر ان الانسان لا يقبل نفسه فلا يضمن ذلك التوهم كالوجود
قبلاً في محله لم يثبت الى هذا التوهم **قوله** ولو وجد قتل قريبه لا يراه بعد لي جنة ومحمد رضي الله عنهما
عليها القسامة بذكر الايمان عليها وعلى عاقلة الدية وعاقلة اقرابها في المال في النسب لا فيها
لنست من اهل البصير والدون وقال ابو يوسف القسامة على العاقلة انما لان القسامة انما يحس على
من كان من اهل البصير والماله ليست من اهل البصير فصار ذلك لصبي ولها ان القتل في الملك باعسار الملك
بما للمهمة القتل المرأة في الملك وسهم العسل كالرجل فكانت كالرجل في القسامة وقال المتأخرون
من اصحابنا رضي الله عنهم ان المرأة تدخل مع العاقلة في الملك هذه المسئلة لا ما حملناها فانه العالم
مبادىء العاقلة لانه لما وجب على غير الماسر في الماسر والى الماسر من هذا **قوله** وصدر رجل
قتل في ارض رجل حاسبه قربة ليس صاحب ارض من اهل القربة فهو على صاحب ارض ان التمس في حفظ الملك
الحاصل في المالك ومن غيره فيجعل كان المالك هو العاقل **كتاب المعاقلة**
والدية في شبهة العمد والخطا وكل دية تحت بنفس العقل على العاقلة خلاف ما لو وجب الصلح والاقرار
فدبر في الديات العاقلة الذين يحملون الجتل اى يودون الدية وسبوا القتل او محقه لانهما يتقار
الدما من نفسك اى يسكن جميع المعقله المعاقلة الاصل في احاب الدية على العاقلة في الخطا وشبه العمد
قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لواء الضار به فهو موافقه ولا ان الخاطي معذور وعذره لا يسقط حرمه
نفس المعقول لكن بمنع وجوب العقوبة وقد سقطت العقوبة عنه للعذر وضم السر على الدية العاقلة لدفع
معنى العقوبة وكذا في شبه الجوارح والاله للباد سلك يمكن فعله بخلاف احضار صاحب الجوارح عليه القود
فلا يكون جميع الدية عليه في ماله دفعا للعقوبة عنه ولكن الدية هنا معطاة لانه لمعنى العمد ووجبت
على العاقلة دفعا للعقوبة عن الماتل وانما خصوا بالضم لان من هذا العقل لا يكون الا بضره اسبابه وقوله
مسألة ونقصه في الجوز اذا انما يكون بموهو الجوز المرء في نفسه يكثر اغوانه وانما خصه عاقلة
مخصوبه وان لم يكنوا احصوا للتعاون انما **قوله** والعاقلة اهل الدون ان كان العاقل من اهل

الدون ان يوجد من اعطاهم في ملك من اهل الدون ان اهل الدون ان اهل الدون ان اهل الدون ان اهل الدون
وهذا عندنا وقال السافى رضي الله عنه الدية على اهل الغنم لانه كان عليهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يسخر بعده لانه لا يكون الا لوجي على الانسان يمتد ولا يمتد ولا يمتد ولا يمتد ولا يمتد ولا يمتد ولا يمتد
ولما ان عمر رضي الله عنه فوض العمل على اهل الدون ان يحضره الصبيانه ولم يسكن عليه منكر وكان في كل اجماعا
منهم فان قلت من اجماع على خلاف ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا اجماع على وفاق
ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انا قضى على العشرة ما عسار القصر
وقد كان في قوه المراء ونصره يومئذ بحسبهم لما دون محمد رضي الله عنه الدون ان صادق القوه والنصر
بالدون ان فلان افضوا الدية على اهل الدون ان كان العاقل من قوم سنا صرون العباد بحسب ذلك
وان كانوا سنا صرون بالحرف وعاقلة اهل حرفة وان كانوا سنا صرون بالحرف فاهله لان المعنى معي
في الحكم السري يتعدى بذلك المعنى الى الفروع والوجوه عليهم بطريق الصلة كما قال ابا يافا فاهله
وما العطا اولى من ايجابها في اصول اموالهم وبعد بيلك بنى من قول النبي صلى الله عليه وسلم وعمر رضي
ولان الاحد من العطاء للمحصف والعطاء يخرج في كل سنة **قوله** فان خرجت العطا ما في الدية
من ملك او اقل اخذ منها وهذا اذا كانت العطا ما بالسنين المستعبد بعد العطاء بالدية حتى لو اجتمع
في السنين الماضية من النصارى ثم خرجت بعد القضا لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضا لان من عليه
غير معلوم لان العاقلة كالا فلا سجن الا بالعضاء **قوله** ولو خرج للعاقلة عطا ما في سنة واحدة
معناه في المستعبد يؤخذ منها كالدية لوجود محل الدية فلا فائدة في الباخر **قوله** واذا كان جميع
الدية في ملك سنين الاخوة طاهر **قوله** وما وجب على العاقلة من الدية او على العاقل ان قبل الابن
عدا فهو في ماله في ملك سنين فلعنا اساعه وقال السافى رضي الله عنه ما وجب ماله فهو حال لانه يجعل الساجد
للمحصف فلا يحار على العاقلة فلا يمتد ذلك اذا كان الفعل عدا **قوله** ولو وصل عشرة رجال اخطا
فعل كل واحد عشر الدية في ملك سنين لا يحس كل واحد منها بالذات لنفسه بل لفسن يكون موجبا في ملك سنين
فمعذر الجوار ومنه بالكل انما يعتبر مدة ملك سنين من وقت العطاء بالدية لان موت اهل بيتي على وجوب
المال المال ما يجب بالقضاء او الواجب اى يمل لنفسه نفس الا انه اذا اضرع الى القاضي
عق الجوارح اسسنا النفس فيقول الحق بقضاء الى المار معذر ابتداء هاتين وقت القضاء كما في الدية
المعذور فان قصده انما يجب على المعذور والقضاء وان كان ودعته معذرا فيل القضاء ولكن الحكم
يجعل الواجب رد العين الى المرحوم القاضي الى القيمة بالقضاء وهذا هو هذا لولا قبل العضل
شأن **قوله** ومن لم يكن من اهل الدون في عاقلة فسلته اى عساره واقدبه لان بصره بالنسبة
وهي المحبته في العاقلة وضاب حاله حال من كان على عهد رسول النبي صلى الله عليه وسلم وديننا ان

مضى العقل على الاقارب **قوله** قسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم وثلث
درهم فلان زاد على كل واحد من كل سنة في ثلث سنين على ثلثه او اربعة كذا ذكر في المبسوط وذكر اللزوم
في مختصر بقسم عليهم في ثلث سنين لا زاد الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وسقط منها وهذا سيرا الى
انه زاد على اربعة من كل سنة والصحيح هو الاول **قوله** فان لم يتسع الفسلة لذلك ضم اليهم اقرب
التنازل شيئا حقيقا للمصنف وبعد ما عالج الاحاقق بضم الاقرب لا قرب على ترتيب العصبات
الاخوة ثم بنوهم الامام ثم بنوهم اما الاماء والاشقاء فليس يدخلون لانهم اقرب من قبل لا بدخول لان الضم
لبي المخرج حتى لا يصيب كل واحد اكثر من ثلثه او اربعة وهذا المعنى انما يكون عند الكثرة والاماء والاشقاء
لا يكونون **قوله** وعلى هذا حكم الزمان اذ لم يتسع لذلك اهل رايه ضم اليهم اقرب الزمان فصرة
اذا حرمهم امر الاقرب لا قرب وذلك يفرض في الامام وهذا عندنا وعند السافعي ما مضى به على كل
واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار لثبته صله واحده سريعا فحبر الزكوة وادنى ما يجب الزكوة نصف
دينار او خمسة دراهم ولنا في الايجاب عليهم للمصنف على التنازل واذ في العسل ووزن الكبر وهذه صله
امر واما انما على وجه السيرة فلا يسلخ بعد رها ممدار الواجب من الزكوة بل يقتصر في ذلك لا يرى انما
لا يجب اصول اموالهم وانما يجب فيها موصلة وهو العطا حقيقا للمصنف **قوله** ولو كان بماله الرجل اقل
الرزق مضى بالدين عليهم في اوراقهم في ثلث سنين كل سنة الثلث من الرزق حقيقا فام معام العطاء والعطاء
انما يكون محلا لقضاء الدية منه لانه صله خرج لهم من ثلث المال وهذا موجود في الرزق من سطر فان كانت
اوراقهم خرج في كل سنة فكلما خرج رزق يؤخذ منه الثلث ويخرج في كل سنة اشهر وخرج بعد قضاء
يؤخذ منهم سدس من ثلثه وان كانت خرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق حصته من الشهر حتى يكون المسبق
في كل سنة مقدار الثلث ولخرج الرزق بعد قضاء الباقي يوم او اكثر احد من رزق ذلك السائر
بحصته السهر ولرب كانت لهم اوراق كل سهر واعطيه في كل سنة فحصلت لهم الدية في اعطائهم دون
اوراقهم لان اوراقهم انما هو كان محلا لطلب الاعطيات ولا اعتبار بالخلف مع وجود الاصل وهذا ان
الارفاق بكتابه الوقت فاخذ من كل سنة من ثلثه يودي الى الامر درهم ومقاتلهم فاما الاعطيات ليست
لكنها الوقت ولكن لبقا لهم حتى يكونوا محتاجين الى الدوان فاعرض الله في ثلث سنين عليهم الاداء **قوله**
وادخل العاقل مع العاقل فكون فيما يودي من اهل اصداهم وقال السافعي رحمه الله ليس على العاقل من
الدية شيء لان الخطاء مرفوعة بالحديث المعروف انما يحمق في ذلك اذ لم يكن شيء من الدين عليه واعتبر الخو
بالكل المعنى الذي يوجب سائر الاجزاء على العاقل من نفسه او صله بوجوب هذا الحق عليهم ايضا وكذا
الجن الذي يوجب سائر الاجزاء عنه بعضه في هذا الحق عنه ولنا في الايجاب على العاقل لرفع الاحاقق
وذا في الكل لا في الجزء ولان الواجب عليهم باعتماد النص ولا سكرانه نصه نفسه كما نص عنه وغيره الخ

وغيره الخ من احد من الواجب من الجاني المعذور فاذا اوجب على كل واحد من العاقل جزء من الدية
مع انه يرى وقد قال تعالى ولا تروا زرة ودر اخرى فلان يجب عليه وهو جاني او يوجب على النساء
والذرية من له عطا في الدوان عقل ليعول بهم رضي الله عنه لا عقل مع العاقل صبي لا امرأة
ولان العقل بما يجب على اهل النص لم يصيرهم في مراقبه وكفه عن مثل هذا العقل لا اساس
بالصبيان والنساء وانما سطر من اهل العطاء بمعونه لهما لا للنص كما فرض عمر رضي الله عنه ازوج
النبي صلح العطاء في الدوان وكان يوصل اليهم في كل سنة وعلى هذا لو كان العاقل صبا او امرأة
لا يبي عليهم من الدية كذا في المبسوط وقد مر في العاقله سناد كل العاقله عند المتأخرين **قوله**
ولا عقل مصر الى اخره كما هو **قوله** ومن كان منزله بالنصر ودوانه بالكوفة عنه عبد اهل الكوفة
لانه انما سطر به اهل دوانه لا محض انما يرى في القربى السكنى لا يكون اقرب من القربى ولو ان
اخون الاب ام واحد صبا دوانه بالكوفة ودوانه الاخر بالنصر لم يفعل احدهما عن الاخر وانما عقل
عن كل واحد اهل دوانه والاصل في البصائر بالدوان اطهر فلا يظهر منه حكم النص بالقربى والنسب
والاولاد والقربى السكنى عنه وبعد الدوان النص بالنسب من وعلى هذا يخرج المسائل **قوله**
وجرحني جنبه من اهل مصر ليس له عطا في الدوان واصل البادية اقرب اليه ومسكنه مصر عقلا
غنيه اهل الدوان من في ذلك النص وان لم يكن له فيه عطاء لم يقل عقلا عنه سواء كان قريبا لهم ولم يكن
لان اذ كان يسطر انهم صاروا كالبعد والحلف لهم لانهم الذين يعومون بمصر اهل مصر والذين
عنهم ولا يحصون بذلك كل من في مصر عطا وكانوا عاقله جميع اهل مصر فيل اذ كان قريبا
لهم فالسائلان في قوله واهل البادية اقرب اليهم وكان الوجوب عليهم باعتبار القربى وان كان البادية
اقرب اليهم كان الوجوب عليهم باعتبار القربى وان كان البادية اقرب اليهم كان الوجوب عليهم باعتبار القربى
او راعى النص وصار كصغيره كبا وبيان احدهما اقرب من غايته مسقطه فان لانه الابتكاج الى
الابعد الحاضر لانه اقامه مصالحيها ولو كان الدواني في مصر وليس له مسكن في مصر اعتبر
عنه اهل العطاء لان اهل العطاء بالنصر ولا مسكن له فيه كما ان اهل البادية لا عقل اهل مصر
السائل منهم لانهم لا ينصرون اذ لم يكن مسكنه فيهم **قوله** لانهم الذين هموا احكام الاسلام في العاقل
ومعنى البصائر الذي يبي عليه عقل العقل بوصفهم كما وجدنا **قوله** كما في حق المسلم وهذا لان
اصل الوجوب الوجور على التنازل وانما يتحول عنه الى العاقله اذا وجدت فاذا لم توجد نص عليه لم
مسلم في الحرب بل مسلم خطا ومما باجران فيها فانه بعضه بالدين عليه في ماله لان من يوجب في الحرب
فاصله اذ الاسلام لا يعقلون عنه ويمكنه من هذا العقل لم يكن نصهم **قوله** ولا عقل مسلم عن كافر
ولا كافر عن مسلم والكفار سباعا فكون فيما بينهم وان حلفت عليهم لان العاقل ليس على الموالاة والسافر

وإذا لم يكن عند أخلاف الملة وإنما يكون عند أخادها والكفر كله ملة واحدة قالوا وهذا الخالم يكن
المعاداه منهم طاهرة أما إذا كانت طاهرة كالنصارى والنصارى يعطونهم عن بعض
وهكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو كان العالم كله بالكوفة وليس له عطاء
فلم يصح عليه جنة حول دوانه إلى البصرة فانه يعطى بالدين على عاقلة من أهل البصرة وقال فرد عليه
بعض على عاقلة من أهل الكوفة وهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المولى جنة وقد حصت منه
وعاقلة أهل الكوفة وبعد ما تحول إلى دوان البصرة لم يوجد منه جنة وصار الكوفة يعطى الدين على عاقلة
بالكوفة ثم تحول إلى دوان البصرة من أسسها شيء فان الدين يكون على عاقلة من أهل الكوفة ولنا ان
المال لا يحب العقل إنما يحب القضاء على ما قررنا بالواجب المثل إنما ينقل إلى المال القضاء وأصل
الوجوب على العاقل وبعد ما وجب عليه جنة عاقلة وإذا كان كذلك لم يحل عنه من يكون عاقلة عند القضاء
بخلاف ما بعد القضاء لأن الوجوب عليه قد تغير عليهم فلا تحول إلى غيرهم بعد ذلك إذ تحول بعد
القضاء فوجد جنة العاقل عاقلة بالدين لا بالدين فوجد من العطاء وعطاءه بالدين ولو قلت
العاقل بعد القضاء عليهم وبعد أخذ البعض منهم فيهم إقرار القائل بالنسب حتى جعلوا بينهم
دفعاً لا محاف عنهم ولا نسبة فله العاقلة بعد القضاء وتحول الرجل بقطابه من بلد إلى بلد حيث
بحر الحاق قومهم بخدا القضاء عليهم بخلية العلة ولا يجوز العقل بعد القضاء من بلد إلى بلد والفرق
أن العقل ينقل حكم الأول إلى الجور بحال في الشيء كغير المتحمل من القضاء الواجب عليهم فكان فيه مورد
حكم الأول لا بطل **قوله** ولو كان العالم كله بالكوفة وليس له عطاء فلم يصح عليه جنة استوطن البصرة
فانه يعطى بالدين على عاقلة بالبصرة ولو كان يعطى بها على عاقلة بالكوفة لم ينقل عنهم لأن العطاء له
إذا كان ينقل من أهل البصرة إلى دوان في ذلك الموضع من له عطاء وكذا البصرة إذا التحق بالدين
بعد العقل من القضاء يعطى الدين على أهل البصرة ولو كان كذلك بعد القضاء على عاقلة بالهامة
لم يتحول عنهم لأن الجاني هو العاقل وإنما يكون على عاقلة إذا قضى ما عليهم **قوله** وهذا
علاق ما إذا كان قوم يعطون من أهل البصرة يعطى عليهم بالدين في أموالهم في بلد من بلاد
الملك أو التملك ولم يودوا شيئاً جعلهم إمام في العطاء صارت الدين عليهم في أعطياتهم ولو كان
يعطى بها أول مرة لأنه ليس جعل الدين في أعطياتهم بعض القضاء الأول لأنه يعطى الدين عليهم في أموالهم
وأعطياتهم أموالهم إلا أنهم يودون الدين من أسرار أموالهم والاداء من العطاء في حال صاروا من
أهل البطانة وهذا إذا كان مال العطاء من جنس ما يعطى عليهم بالدرامهم والعطاء دراهم أما إذا لم يكن
من جنس ما يعطى بالدين العطاء دراهم لم يتحول رايهم بالدين لولا جنة هاد رايهم يودى إلى بطل القضاء
الأول ولكن يودى في ذلك مال العطاء لأن الاداء منه **قوله** وعاقلة المحقق قبله مولاة لأن البصرة

بهم يودى قوله صلى الله عليه وسلم هو إلى القوم منهم ومولى المولاة وفلسفة إلى ما صرح بهم وفيه خلاف السافعي
وقد روي الولاة **قوله** ولا أصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم
الحوافل عهد أو العهد أو الأصل ولا اعترافاً ولا مادون أو من الموضحة وأرسل الموضحة وصفه عشر دول
النفوس لأن العاقل على العاقلة يدفع الإجحاف عن الجاني وذلك الكثرة من التملك فلهذا أوجبنا الكثير
والعاقل بينهما أرسل الموضحة بالنص ما دون ذلك مال الجاني العاقل فيه أحد الشئ إلى التسوية
بين القليل والكثير في الجاني الكليل على العاقلة كما ذهب السافعي رحمه الله أو التسوية بينهما في الجاني شيء
على العاقلة كما في هذا المال ولكننا كنا العاقل من المسبب وإنما جازت السنة في أرسل الجاني العاقل على العاقلة
وأرسل الجاني عشر دول الرجل يعطى بذلك على العاقلة وفما دونه فوجد القياس **قوله** ولا عقل العاقلة
جنازة العهد إلى آخره طاهر **قوله** ولو صادف العاقل والى الجاني على الرضا في بلد كذا قضى بالدين على عاقلة
بالكوفة بالسنة وكذا هما العاقلة فلا يسي على العاقلة لأن مصادقها ليس يحج على العاقلة ولم يكن عليه في مال
شيء لأنها صادف على الواجب قضاء العاقل في مقرر على العاقلة وبعد نقرر على العاقلة لا سقى عليه وتصلها
جبه في جفها إلا أن يكون له عطاء معهم تحسب لمرقة فقد حصته لأنه في مقدار حصته مقرر على نفسه
وفي حصته العاقلة مقرر عليهم فوجد ما أقر على نفسه **قوله** وإذا احتج الجاني على العاقل في مقرر على نفسه
على عاقلة لأنه ضمان لا أدى محج على العاقلة إذا كان العقل خطا قبا ساع على الجاني وقال السافعي في قول عب
على العاقل لأنه بدل المال عند حتى أوجب ممة بالغة ما بلغت ولا خلاف في أطراف الجاني منها يوجب
على العاقلة لأنه يسلك بها يسلك الأموال **قوله** ولا عقل العاقل بل جنة العبد الآخر لأن المولى كونه
مخاطبة عبادة العبد من له العاقلة فلا يتحمل عن العاقلة عواقلهم فكذلك التحمل جنة العبد على عاقلة مولاة
والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا عقل العاقل عهد أو العهد أو الأصل ولا اعترافاً ولا مادون أو من الموضحة وصفه عشر دول
على حره وقال السافعي رضي الله عنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو كان المحقق على ما قال
لوحسنه رضي الله عنه كان الكلام لا عقل العاقلة عن غيره ولم يكن الكلام ولا عقل عهد أو العهد أو الأصل
إذا لم يكن له عاقلة فإن كان له عاقلة أو غيره فالدين في هذا المال لأن جماعة المسلمين بهم أهل بصره لا يرى أنه
إذا مات كان ماله له لست المال فكذا غيره يكون في هذا المال لأن الغريم بالغريم ومن لم يحنه رضي الله عنه
أن الدين في ماله لأن لا ملاف منه وكان بدل عليه وأما يحل العاقلة بمقتضاها فإلا لم يكن له عاقلة يعطى على أن
الملا عنه جعل عنه عاقلة له لأن نسبة بابت منها فكان عاقلة قوم الأم فإن عاقلوا عنه بم ادعاء لآب
رجعت عاقلة الأم ما أدت على عاقلة الأب لم تكن من حرمه بعض الفاضل لعاقلة الأم على عاقلة الأب لأنه من
أن الدين واجبه عليهم لأنه عهد الكذا الأب نفسه طهر بالنسب لم يزل كان ما من يزل لأن النسب مست من
من وقت العلوق لأن وقت الدعوة مسمى به لعل حاسه كان على عاقلة أمه وإن قوم الأم يحملوا قوم أم

مضطرب في ذلك الزمان العاضه فموجون علمهم فصار حالهم مع عاقلة الاب كحال في الجنابة ودمر
ان الناجل بعد وقت القضاء لا يخرج من الجنابة فكذا ايضا وانما يرجعون في ملك من انهم اذوا
هكذا **قوله** وكذلك انما الملكات في قوله ولو لم يولد فم يولد كذا حتى حثه الله عز وجل في قوله ليس عيم والمكاتب
رجل حر هذا ان جعل عنه قوم امه اذ ملكا به فان عاقلة الام رجول على عاقلة الاب عتق المكاتب عند
اذا البذل بسند الى حال صوته فم يولد كان للولد ولا من جانب الاب حتى في قوله فم يولد كذا حتى حثه الله عز وجل في قوله ليس عيم والمكاتب
مولى الى الله وقد عقل عنهم قوم الام فرجول عليهم بالمودي **قوله** وكذلك رجل امر صبي بالبيع رجلا فم يولد
صحت عاقلة الصبي الدية رحت بها على عاقلة الام ليركان لا يورث السنة وان كان بنتا لا تفرار
فانهم يرجعون علمه في ماله في ملك من قوم بعضه العاضه بها على الام او على عاقلة الاب ليركان عتق مكاتب
والاصل الذي خرج علمها عدة مسائل هو ان حال الجاني اذا سئل حكما واسئل ولا الى الا سبب حادث
لم يسئل جناسه على الا في قضى بها اوله بعض لوط طهرت حاله حقه مسلح عوه ولذا لا اعنه جوار الجنابة
الى الاخرى وقع القضاء بها اوله لم يقع ولو لم يحلف حال الجاني لكن العاقلة مدت الى عاقلة اخرى كان الاعتبار
في ذلك لوقت القضاء الى اخر ما قدر في المتن **كتاب الوصايا**
ان ركن الوصية **قوله** اوصت هكذا اما لا تملك لعل لعل ان وسرطها كون الموصي اهلا للملك
والموصي له اهلا للملك الموصي به بعد موت الموصي بالان لا للملك وكلها ان ملكه الموصي لم يملك
حينما كان ملكه مالهية **باب في صحة الوصية ما يجوز من كل ما يستحب منه**
وبما يكون رجوعا **قوله** الوصية غير واجبة اعلم ان الوصية اربعة اقسام واجبة كالوصية
ترد الودعة والديون المحبولة وتستحب كالوصية بالكفارات ودية البصائات والصلوات
وعقوبها ومباحة كالوصية للاعتسار من الاضامه او رماء وبكر ودية كالوصية لاهل العسق
والمحاصي ومدار المصنف رحمه الله المستحب منها هي حاله **قوله** وهي في الوصية مستحبة وبطل
بعض الباسر اجبه على كل من له سائر لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الية ولما اتينا
مسر وعه لنا لا علمنا وما يسرع لنا يكون مندونا وما يسرع احد الوفاة فم يولد كذا حتى حثه الله عز وجل في قوله ليس عيم والمكاتب
ومالوا منشوخ والقياس ان في جوارها لا يملك مضاف الى حال زوال المالكه ولو كان مضافا الى
حال قيام المالكه لان قال ملكك عدا سئل او غير بدل الاصح فهذا اولى لانها لو حازق ما ان يزول
عن ملك الموصي فيدخل في ملك الموصي له بطل القبول كالادب هو باطل لانه لا قدره للجد على اذ ملكه
الى غيره بخبر رضاه او بطلان ملك الموصي ولا يدخل في ملك الموصي له ما لم يبعده في جعل كونه مملوكا
لما ملكه او لا يزول عن ملك الموصي لكن ينقل على حكم ملكه الى اصيل هو باطل ايضا لان الملك ليس باهل
للملك الا انا اسحبنا حواذها بالكتاب هو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين السنة

فم يولد كذا حتى حثه الله عز وجل في قوله ليس عيم والمكاتب
ار قال احتموا اجهامه الامه وجاحة بعض الناس اليها وهذا لان من يورثه يصير له كمن نظر الى سائر الية
والانفصاء والى اعتباري الملوذ والمعار الى ماله في حوته السواء للمحسني مثلا للزنجي من جعل على السطح وامسك
عن الانفاق خشية اللحاق لا تفارق له عن نفسه وان يوارى الى رمية ورس في عصبه ليرحم ولم يزل
نساها الاولين سيدان يسفح ماله هذه الحقبة ثم بعد موته يورث الى الخيرات المبررات الى صرف يحوي
هذا العرض فلم يدر استعنت الوصية في المرض ويدفع المالكه بعد الموت باعسار الحاجة كافي وقد انقهرت الكفر
والدين استخلاف غيره في ماله من العبد فجوز استخلاف السرة **قوله** ثم يصح في الملك للمراجه
غير ايجان الورثة كادونا **قوله** ولا يجوز ما زاد على الثلث لان سعدا قال للتي صلى الله عليه وسلم اوصى من
ما في قال لا قال اوصى نصف ما في قال صلبه لا قال اوصى بثلثي قال الثلث كثر اري اوصى الثلث والثلث ولا ينفذ
سبب زوال ملكه عنه لان المرض سبب الموت بالموت يزول ملكه لا يستأنه عنه ويحقق السبب لزال كل وجه
فاذا انقضى شرط حق وكان القياس لير ملك المريض ايضا كما قلنا الا ان السنة حوز بقدر الثلث
بما جاز نظر السلف في ما فرط منه من الفرق في اللورثة كذا لنادي بعض الورثة ما سار البعض ودجاني الجرح
الحرف في الوصية من اكل الكبار وفسر و الزيادة على الثلث بالوصية للورثة **قوله** الا ان يحضر الورثة
معدونه ومم كيان لان عدم الجوار يحقهم وقد اسقطوا **قوله** ولا يصير لغيرهم في حصوة الوصية لان اسقاط
الحق قبل وجوب السبب لا يجوز وهذا لان نفس الموصي ليس سبب لمعان الحق بل اسبب مرض الموت مرض
بما يصل به الموت فسل اتصال الموت به لا يكون سببا قال لهم ان يردوه معدونه وقال مالك رحمه الله ليس لهم
ان يردوه معدونه لانهم يدان طوا حقه بطل لا يعود لان الساقط يعود ولنا ان ابطالهم لا يعود لما جاز
بما اذا اطاروا بعد الموت فانه ليس لهم ان يرجعوا عنه لانه بعد موت الحق بغير بسند الى اول الموصي كان باسا
بعد الاحان ولكن الاستناد لا يعمل الا العام وتصر فيه حين وقع اجاره ومع لغوا لانه لا حق لهم حشر ولا
بثلث لهم حكم الاحان وليس طهرانه كان ما سار لكن ذلك الحق معلق بصفة عند الموت فلو اعملنا اجارته
لا بطلنا الحصة بعد الموت والرضا سطران محرو الحق لاندل على الرضا سطران حصة بطلان حشره وهذا
معنى قوله وعامة الامر ان الملك للوارث بثلث بعد الموت مستند الى ال السبب وهو المرض طهر للاحان
لوقت ملكه فوجب اسفكا بعد الموت لكن الجواب عن الاسناد انما يظهر في العام دون الفات الاحان كما وحده
بلا سبب فلا يظهر في حقها الاسناد **قوله** كذلك ليركان الوصية للوارث واخاذه المقتضى ان اجازة الوارث
للس لير رجوعا عنها وان اجازوا في حال الحنة فلم يورث رجوعا بعد الموت **قوله** كل ما جاز ما جاز الوارث
فانه بملكه الحازله من قبل الموصي بعد ما حقه ثم بغيره فم يولد كذا حتى حثه الله عز وجل في قوله ليس عيم والمكاتب
ان ترجع فيه وعند السافعي رحمه الله بملكه من الوارث طهر للاحان حتى لا يتم الا بالقبض عند زوال قدر الملك من

صادقاً لوارثه من قبل الموت لأن الميراث ينت بعد قبول الوارث ولا يرتد الرد فاجازته تكون
أخيراً للمال بغير عوض وهو هبة فلا يتم إلا بالنقض ولنا أن يرث الموصي صادقاً ملكه وأمسح يهوده
لصانته حتى أخبرته فكانت الحازة استأطاً للحقة لم ينفذ النص في الوصية الذي يمسح المستطرف كراهة
بمسح المهرول بغير المهرين **قول** ولا يجوز للمعايل عهداً كان أو خطاً بعد ذلك مباشرة وبما ملك
والسنا فمضى وصي الله عنهما بغير أنهما يملك المال لقولنا العمل لا سيطرة كالمملك المصنف ولنا قوله صل
لا وصية للمعايل لأنه قصد الاستعجال بفعل محظور وموت الحرمان كالميراث وعلى هذا الخلاف إذا وصي
لورث لم يرث الموصي بطل الوصية عندنا وعندنا لا سيطرة **قول** وإن صادفها الورثة خذت
عندنا حتى جنت ومحمد رضي الله عنهما وعندنا لا يجوز أن الوصية أحسن الميراث ولا ميراث للمعايل
وإن رضي به الورثة فكذا الوصية ولأن الحرمان يشرح عقوبته على صانته وهي باقية ولها أن عدم الحرمان
لحق الورثة لأنهم لا يرضونها للمعايل كالأرضونها لأحد منهم ولأن نفع بطلانها بقود الهم كنعج بطلان
الأرض وقد استقطوا حقهم بجوز **قول** ولا يجوز لورثة لقولنا صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث
الأرض من الورثة ولأن وصية لبعض الورثة إنارة على سائر الورثة وفيه قطع الرجوع وهو خالف
لما روينا وبعض كونه وأما أو غير وارث وموت الوصية لأن الوصية بعد مضاف إلى ما بعد الموت
فإنما يستجرك بعد الموت ولأن المانع صفة الوارث لا تعرف لك لا بعد الموت فلو وصي لرجل وهو وارث
يوم أوصى ثم صار غير وارث وكان عروا يوم أوصى ثم صار واداً مات الموصي سطر إلى يوم موته الموصي
فإن كان الموصي له وارث لم يجز الوصية فإن لم يكن وارثه جاز الوصية له والهبة في المرض للوارث بطل الوصية
لأنها وصية حكمها بمنزلة الميراث حتى لا يصح للوارث صلاح **قول** وأقرار المرض لو ارثته
على مكنته أي بغير كونه وأما أو غير وارث وقت الأقرار حتى لو صار وارثاً سبب بعد الأقرار أي
وارث سبب كان فاما وقت الأقرار لا يصح الأقرار لأنه تصرف في الحال لهذا الملك المقابلة المقربة في الحال معص
دوه في الحال معصرت ذلك وقت الأقرار إلا أن عمرها الورثة لما روينا ولا عدم الجوارح لهم وقد استقطوا حقهم
بجوز ولو أجاز المحض رد المحض عوز على الجبر بغير حصته وبطلان حق غيره لأن له ولاية على نفسه
دون غيره **قول** ويجوز أن يوصي المسلم للذمي بالعكس فالأول لقوله تعالى لا يثبت لكم الله يقر الدين
لم يثبت لكم في الدين الله والساني لأنه بعد الذمة ساوى المسلم في الحكماء حتى جاز من الجاهل في حال
الحياة فكذلك بعد المات وفي الجامع الصغير الوصية للذمي هو في حقهم باطله لأنها برود وصله وقد بينا
عن مومن ما لنا بقوله تعالى لا يثبت لكم الله يقر الدين فأنكم في الدين الله وفي السيرة الكبر ما يدل على الجواز
ووجه التوفيق أنه لا ينبغي له فعله في حال حياته **قول** وقبول الوصية بعد الموت فإن قبلها الموصي في حال
الحياة أو ردّها فهو باطل حتى لو قال الحياة الموصي لا قبل ثم قبل بعد موته صح قبوله عندنا وعندنا فزوج

إذا ردّه في حياته لم يجز قبوله بعد موته لأن إيجابه كان في الحياة وقد ردّه فسطل لنا أن أو أن يموت حكمه بعد
الموت لأنه يملك مضاف إلى ما بعد الموت بغير قبول الوصية لا قبل الموت لا قبله كما لا يبعد قبل العقد
الذي يرى أنه لو قال لأميرته أنت طالق عند علي الف فالقبول الرد منها بغير عتق **قول** ويجب
أن يوصي الإنسان بوزن الملك لا بوزن النصف من الملك القريب من كماله عليهم خلاف استكمال الملك
لأنه لا صلة لأنه استوفى ما يحقه وأما ترك الوصية بما زاد على الثلث المحذور عن سنده سرعاً فالصلة لهم أن يكون
إذا ترك لهم ما يملك صرفه أي عن **قول** ثم الوصية ما قبل من الملك ولو لم يكن لها إذا كانت الوصية ما قبل
يستحقون نصيبهم لأنه رد من الصدقة على الأجنبي في الهبة للقريب الأولي لأن ما يبعث به ما رضا الله خير
وميل غير أن أحدتها صدقة وأخرى صلة فاستدل كل واحد منهما بما عليه فضله فبغير الجبر من أن كان الورثة
فقراء ولا يستعملون ما يربون فالمراد أن ترك الوصية صدقة على القريب والوصية صدقة على الأجنبي
والأول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة على ذوي الرحم الكاسح ولا فقهه وعلمه حتى الفقراء والقراء
قول والموصي به يملك القول فإن قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي له بين الملك بقبضه أو لم يقبضه
وإن رد الموصي له الوصية بطل ردّه عندنا وعندنا ردّه في ردائه والسنا فمضى قولنا لا سيطرة لأن الملك
بالوصية بمنزلة الملك للأرض على الرعي كل واحد منهما خلافه ثبتت بعد مضاف الموت ثم الأرض ببيت من غير
قبول ولا رد رد الوارث فكذا الوصية ولنا أن هذه ملك للمال بعينه فلا يثبت إلا ما قبله وما يقوم
مقامه كالمملك سائر العفود وهذا لأن الملك ينت لموصي له أسداً ولقد لا رد ما لخصب ولا رد علمته
بالعيب والمملك المحدث وسد عي ساسداً لا ملكاً أحد سائر الملك غيره إلا بقوله خلاف الميراث فإنه
سقى للوارث الملك الذي كان سائر الموت حتى برد بالعيب ورد علمته والتمس أسد عي سباباً **قول** لا
في سائر واحدة وهو لم يموت الموصي ثم يموت الموصي له قبل الميراث فدخل الموصي به في ملكه ربه استخساناً
والعاس ليس بطل الوصية لأن الملك موقوف على قبول وقد أمسح القول لموت فقصار كالأول واجب البائع
السعر فأن المسعى قبل قوله وجه الاستحسان للوصية تمت مرافعة الموصي لموت بامال المحقة الشجر
وأما الموقوف على الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كالمسح المسترد ولو أجاز للمسعى إذا مات قبل الأجاز
قول ومن أوصى علمه ومن عظم عالم لم يجز الوصية لأن رضا الدين في من الوصية ببيع والفرق مقدم
على البيع إلا أن يبرره الغرما وأنه لم ينفذ الدين بغير الوصية **قول** ولا يصح وصية الصبي سواء
ما قبل لأدراك أو بعد الإدراك قال السنا فمضى ما زاد على الثلث المحذور عن سنده سرعاً فالصلة لهم أن يكون
غلام يتأخر أيا فزع وهو الذي يارب الملوغ ولم يسلخ بعد ولأنه لا يصح تصرفه في جنونه نظر الأجنبي سقى
المال مصرفه إلى جوارحه ومعنى النظر أي ينفذ وصيته ولأنه يكتسب به الزلع الذي رجه العليا بعد
ما استعفى عن المال ولأن الوصية اخت الميراث والصبي الأولي عنه بعد موته مشا والمال فكذا

في الوصية ولنا انها ما يقع فلا يصح التصريح بالهبة والصدقة وهذا لان اعتبار فعله فيما سفعه دون
ما يصح الامر به لا يعتبر فعله في حق الطلاق الخلاق لان ذلك فيه ما عساه اصل فكذلك ان الملك بطريق
الاستعارة يفسر باعسار اصل الوضع وان كان معنى ما عساه الحال المعبر في النسخ والضرر والنظر الى اوضاع
التصرفات الا انما يتفق حكم الحال لا يرى للطلاق قد سفعه في بعض الاحوال ان يطلق امراته المعسرة ويروج
ما ختمها الموصي ومنع هذا لا يملكه ولا وصية وما وبل لا يرى انه كان قريبا العهد الى الموصي وسيله تسمى نافعا
مطريق الحجاز او كاتب وصية في جهنم وامر دفة وهذا حارة عندنا وهو محرر الموانع على ربه **قوله**
وكذا اذا قال اذ ذكرك صلي فلان حين لو قال الصبي اذ ذكرك صلي فلان حين لو قال الصبي اذ ذكرك صلي
ما لي فلان وصية لان قول الصبي هدر في التبرعات لغيره اهلية كما هو هدر في الطلاق والعاقب لم لا يصح منه
اضافه العناق الطلاق الى ما بعد البلوغ كما لا يصح محررها فكذلك اضافه التبرع وهذا خلاف العهد والمكاتب
اذا قال اذ اعطيت صلي ما لي وصية فلان لانها مخالطة وان لم يلقها لم يلقها في حق اسمها فصح منها اضافة التبرع
الى حال خسة الملك زوال المانع **قوله** ولا يصح وصية المكاتب وان برك فاء لانه ليس باهل البعق وقيل
لا يصح عند لي خسة رضي الله عنه وعندنا يصح وهو بطريق لو قال للمكاتب كل ما لو املكه فما استقبله
فتوحيه عن حق ملكه لو كافه الخلاف فان عند لي خسة رضي الله عنه ولا يعنى لهما ان المعاقب السوط عندنا
كالمرسل عند وجود السوط فصح كانه قال حين ملك عند الحرة انت حر معنك لو قال كل ما لو املكه اذ اعطيت
فتوحيه عن حق ملكه عند فانه معنك فكذا هذا ولا في خسة رضي الله عنه للمكاتب نوع ملك محاري هو الملك
في الحال وصفتي وهو ما نشت بعد العنق والمجاري هي ما صار ان اراد ان اللفظ يرسل غير معنك سوط العنق
فالمرسل لا يحمل المعنق لسان معنك ما وصل اصل فيه ان كل من لا توصل العنق لم يوصل المعنق **قوله**
ومحور الوصية للمالك ولدت لافل حرة اسمها من وقت الوصية اما الاول فلان الوصية احد الميراث
لانها استخلاف من جهة الموصي له خلفه في بعض ما له كالارث لهدمها حال الى القبض المحس صلح طيف
في الارث فكذلك في الوصية لانها تدر بالارث لما فيها معنى الملك خلاف الارث لانه استخلاف مطلق وهذا
خلاف الهبة للمحل حيث لا يصح انما يملك محض الا نقول تضرع الموت فضا لا بوبوله عنه لان اذا
لا يكون الا نولاه ولا ولاءه الا على الجمل استعانة عنما فان قلت الوصية تحتاج الى القبول وهو ليس اهل
القبول بل الوصية تسنة الميراث وسببا الهبة لما فيها فلسفه بها الهبة اذ اطلعت من تصور القبول
منه يستلزم القبول وليس بها بالارث الشتر القبول اذ اطلعت من تصور منه القبول لا الشبهان
واما الثاني فلانه يجري فيه الوصية كالميراث في الوصية اما ان الوصية احد الميراث وقد عساه بوجوده يوم
الموت من غير ان يولد لافل حرة اسمها من يوم الموت **قوله** وما وصي جاربه الاحكام بصحة الوصية
والاستثناء لان اسم الجاربه لا ينال الجمل لفظا ولكنه يستحق تطلاق اللفظ معا لها فاذا افرد ما الوصية

مع افرادها فان قلت اذا لم ينال اللفظ مستحقا لا يصح الاستثناء لانه بصرف اللفظ مطلق كمن تصح التبرك
نزهه كما في استثناء الميراث عن الوصية لا يقتضي السواء اللفظي بل على صحة استثناءه مع جملته من الميراث لان
الاصل من ما يصح افراد به بالعدد يصح استثناءه وما لا يصح افراد به بالعقد لا يصح استثناءه لما مر في البيوع
وصح افراد الجمل الوصية مع استثناءه **قوله** ومحور للموصي الموقوف عن الوصية لانها ما يقع من مضاف
الى ما بعد الموت والسرع السابغ ما لا يلزم الرجوع والمضاف الى ما بعد الموت اولى لان القبول هو وقف على الموت وهو
انطال الحجاب قبل القبول كما في السع **قوله** واذا صرح بالرجوع اعلم للرجوع قد يستصحبها وصية لانه
فالاول ان يقول جئت او نحو والى ان يفعل فاعلم ان الرجوع لانها جعل على الصريح مقوم مقامه وهذا
كالسعي سوط الحنار فانه سطل بان يصح الابطال وهو راد لانه لم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغنم يقطع
به حق المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا لانه لما اراد في قطع الملك فمما انور للمنع اولى وكذا كل فعل يوجب زيادة
في الموصي به فلا يمكن تسليمه الا ما هو رجوع اذ فعله وكذا كل مضاف الى زوال الموصي به رجوع واذا
سب هذا فمما ان اوصي بوقف قطعه وخاطبه او بطن محله او بغيره فصح او يدعى فاما ما هو رجوع لان العنق
تعلمت بها الوصية ما رغبنا آخره سوط ملك الموصي ومنه هذه التصرفات لو اوصي بسوق فله تسعين
او بدار فني فيها او بطن محساة او سوطه سطن بها ما او بطنها من مظهر بها ما بالملك الوصية لان سلمه
وحده متخذ ويكلف بعض ما صنع فمما ان حصل في ملك الموصي حرة فكان رجوعا خلاف بعض
الدار الموصي بها وهدم بناها لان التخصيص ليس بصرف في نفس ما وصفت الوصية به لانه تصرف في البناء
والبناء مع والتصرف في السع لا يدل على استقاط الحق من اصل لانه اهدم البناء وتصرف في البناء ولو باع العين
الموصي بها ام اسرها او وهبها لم يرجع فيها بطلب الوصية لانه بالسع والهبة زال الملك والعائد اليه
في حكم ملك جديد وزج الساء الموصي بها رجوع لان ذلك الفعل يدل على انه اناذ في تصرف الى حاشية فصار هذا
اصلا ايضا وغسل النوب الموصي به لا يكون رجوعا لان غسل النوب لان الال الدون فلو امان بغير الوصية لا يدل
الرجوع لان من اراد ان يعطي انسانا ما يوافقه عادة **قوله** ومحور الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع
الكبير وذكر في المبسوط انه رجوع فيل ما ذكر في الجامع محمول على ان المحرود كان عند الموصي له وهذا يكون
رجوعا على الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على المحرود كان عند الموصي له والموصي له ومعد حصته يكون
رجوعا وقيل في المسئلة واسان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمد رحمه الله وما ذكر في المبسوط قول لي بن يوسف
وهو الوجه الاي يوسف للرجوع في الوصية في الحال المحرود نفية الماضي والحال فاولى ان يكون رجوعا الا ترى ان
محرود النوكيل غير محرود المسابغ اقاله والمحرور الرجوع عن الشيء يقتضي سقوط جوده فيكون الشيء محرودا الشيء
سقوطه وماذا المحرود في اصل العقد ولو كان المحرود رجوعا لافضل جوده الوصية وعدمها فاستحق وهو محار
او يقال لعدم في السابق من لوازم المحرود والوجود في السابق من لوازم الرجوع وناف في الارز من سلمه ما

نصيب الابن لان قبل الشئ غيره وان كان بعد ربه **قول** ولو اوصى سهم من ماله او جزء من ماله
قتل للورثة اعطوه ما سئتم لانه يشاؤ القليل والكثير لكن الموصي به لا يمنع صح الوصية والورثة
فامون مقام الموصي فاليهم البان وهذا الذي ذكرنا اخبار المسامحة بناء على ما عرفنا ان السهم كالجزء اما
اصل الورثة وفي خلافه ذكر في المبسوط اذا اوصى لرجل سهم من ماله فله اخس سهمهم الورثة وهو سهمهم
المراء الا ان يكون اخس السهم اكبر من السدس فلا يزداد عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقال في الجامع
الصغير اخس سهمهم الورثة الا ان يكون اقل من السدس فيعطي له السدس وعلى ورثة الجماعة الصغير جزء الزيادة
ابو حنيفة رضي الله عنه العصفان من السدس لم يجوز الزيادة على السدس وعلى ورثة الجماعة الصغير جزء الزيادة
على السدس لم يجوز العصفان من السدس ولا يعطى للموصي له اخس سهمهم الورثة الا ان يرد على الثلث فله
له الثلث كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله في مبسوطه لهما ان السهم اسم لمقدور مجهول كالجزء فلا
يعطى لمقدوره بالسدس انما جعلناه عماره عن نصيب خذ الورثة لان ما نصيب خذ السدس وعند القسمة
تسمى سبهما وانما صرف في الاخر لانه منقش الا اذا زاد على الثلث فهو دال على ان الوصية بالكرس الثلث
لا يصح عند عدم الاحاق وله ما روى في مسند جود رضي الله عنه من اجل عاويص سهم من ماله وقال له
السدس في روى لرجل اوصى سهم ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذكر السدس في احد ابو حنيفة
بهذا وصرف مطلقا لفظ السهم في الوصية والاقرار الى السدس وقد قال جماعة من اهل اللغة منهم اناس من
معاونة لرسولهم السدس ويرد كورثا به سهم من سهمهم الورثة ايضا فعطى اقلها ما **قول** ومن قال
سدس مالي لفلان لم قال ذلك المجلس اخر سدس مالي لفلان فلم سدس احد لانه عرف السدس بالاضافة لمعاودة
فكان هو الاول لان المعرفة اذا اعيدت معرفة كاساسا من الاول يقول جاني بدم يقول كرمك زيد
اي ذلك **قوله** ومن اوصى بثلث دراهمه او بثلث غنمه فله الثلث لانه في ثلثه وهو يخرج بثلث
ما بقي من ماله فله كل ما بقي قال في رد المحتار لعل له بثلث ما بقي ولو اوصى بثلث بثلث من رقبته فان باق لم يكن
له الا ثلث الباقي عند أبي حنيفة رضي الله عنه وعندهما لعل كل هذا العبد بناء على مسله قسمه الرقب
ولو اوصى بثلث ماله فملك بثلثها وبقي لغيرها وهو يخرج بثلث ما بقي من ماله لم يستحق الا بثلث ما بقي
من البان فالواحد اذا كانت البان من اجناس مختلفة فان كانت البان جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم
وكذا المكمل الموزون بمنزلة البان بجمعي القسمة خيرا فيها والدر والمختلفة كالسائر المختلفة عند أبي حنيفة
لان لا يرى الجهر على القسمة فيها الزعفران في الخلاف ان المال كان مستركا بين الورثة والموصي له بالمال والاصل
للمال المشترك اذا اهلك سني منه بملك على السرك وما بقي سني على السرك فصار كالرقيق والدور والساكن
والزفر لعلنا ان ما عتد القسمة تسمية الجهر من الجملة وتسمية قدر منه بأسوأ كالخمس عشرة اقفر
حظها والعتد منها أسوأ ولو لا ذلك لم يكن للمعاضة حق الجهر في القسمة ولم يكن لغيره حق احد

السرك في درهمين في درهم واحد ولما صار للمعاضة هذه الولاية بثلث الجهر من الجملة بمنزلة قدر منها
ولو سمي صاير لغيره درهم لو حبس لم يبق له درهم ما سمي في المال المشترك اذا اهلك بملك على السرك اذا استوى
الحمان فاما اذا اعدم احدنا على الاخر فالملك بثلث الموصي حقيقة كما لو كان في العرك دون وصايا
وورثه بملك بعض الركبة بثلث الموصي حقيقة وما واصلها الموصي بالورثة لان الذي يقدم على الكل
وهنا الوصية مقدمة على الارث فصار في الهلاك الى الارث اما الرقب والسائر المختلفة والدور وكلا الدراهم
في احتمال القسمة حرام فلم يكن لسمي البان وسمي العن سواء فصار الحق في كل احد على الانفراد فاما
هناك البان بثلث فيهما وبقي الباقي فلهما في الرقب والدور لعل أبي حنيفة رضي الله عنه والبن
لا يصح لان عندهما للمعاضة لغيره درهم ودون ذلك بعد الرجوع والاول اشبه للعتد الذي سبنا
قول ومن اوصى لرجل الف درهم وله مال غير ذلك فاذ اخرج الالف من ملك العن دفع الى الموصي له
لان ما كان اتصال كل مستحق الحق بثلث ما احسن فصار الالف وان لم يخرج دفع اليه بملك العن كما اخرج شيخ
من الذين احدثوا حتى يستوي الالف لا الموصي له بثلث الورثة فلو خصصناه بالعن لم يحسب في حق
الورثة لان للعن مائة على الدين اذا العن مال مطلقا والدين مال في المال في الحال فكان بعد النظر
من الجاهل في مالها **قول** ومن اوصى لزيد وعمر بثلث ماله فاذا اجمروا ميت وهو علم او لا علم
او قال لزيد وبكر لكان حيا وهو ميت فله ولمن كان في هذا الميت وليس فيه احد اوله فاحصا اوله ولولد
بكر فوات ولده قبل موت الموصي اوله ولعقل اولاده اصغر ولده وفات شرطه عند موته فله بركله
في هذه الصورة لان المعدوم او الميت لا يصح سحقا فلم يثبت المراجعة لزيد وصار كما لو اوصى لزيد
وحدا وكذا العطف لان العن بثلثه بعد موته فكون معدوما في الحال عن أبي يوسف
انه اذا لم يعلم موته فله نصف الميت لانه اذا لم يعلم موته فلم يرض للمحي لا نصف الميت بخلاف
ما علم موته لان الوصية وقعت لغوا وكان راضيا بالميت كماله **قول** وان قال بثلث مالي في
زيد وعمر وزيد ميت وموحي او فوات وهو ميت او غني اوله والبكر ان كان في الميت ولم يكن
فيه اوله ولولد بكر فحدث له او كان فان حدث غيره اوله ولولد فلان لرافق واقله بغيره واحتى
ناب الموصي اوله ولو اريد اوله او لا ساوئد وله ابن امد في هذه الصورة نصف الميت ما الاول فلان
كله يبي بوجاهة نصف فلما كامل بعدم المراجعة بخلاف قوله فلان لان العطف يقتضيه
المساواة في الحكم المذكور والمذكور وصية بكل الميت والنصف بثلث المراجعة فاذا زالت المراجعة بكامل
الارزى لم يبق بثلث مالي لفلان وتسلت وكان له كل الميت لو قال بثلث مالي في فلان وسكت لم يستحق
الثلث واما الباقي والثالث فلان الوصية صحت لهما وبقيت المراجعة لان كل ما علم قد دخل تحت
الوصية وموات الاستحقاق لعدد الميت فلا كامل وصية الاخر واما الرابع فلان الولد غير تحت

معان وجوده عند الموت فكان الثلث منه ومنه الذكر واما الحاشية صحت لهم وانما فاق سطره في
فلا سكال وصية الاخر واما السادس فهو لوصي لا حتى لو ارثه فلا حتى تصف الوصية ونظمت
للوارث فلان الوصية اصبحت الى ما يملك الى ما يملك فصحت فيما يملك بطلت فيما لا يملك بخلاف ما اذا
او لم يوصى مستحق كون الكل للميت لان الثلث للميت من اهل الوصية فلا نزاع المحي فان كان الكل للميت اما الوارث
فما اهل الوصية حتى لو اجازت الورثة حازت من اهل الوصية على هذا اذا وصى لغيره لا لغيره وهذا خلاف
ما اذا ارث الميراث لوارثه ولا حتى حتى ولو كان باطل كونه عند لي ختمه رضي الله عنه ولي يوصي
بكل حال لان الوصية انشاء تصرف في البشرية يستحق كماله فمصرف في حق من يوصي بها ولا يصح في حق
من لا يستحق منها ولا يلزم من بطلان حكم بطلان الوصية كما اذا وصى لرجلين وواحدة منهن او لم
الاخر اما الوارث فاذا ارث من كان قد اوصى بوصية الشرعية فما مضى فلو سدد من هذا الوصف
لمست على خلاف ما احرته فتكون الزاوية الميراثية ما اقرته ما اطل اما السامع فلان هذا الاسم لا
مطلق على الواحد فانه قال من فلان وفلان احد ما تمت **قوله** ومن وصى بثلث ماله واما له
او اوصى بثلثه فمهلك لعدم فعل موهبة او لم يكن له عتق في الاصل الى اخرها فقرر في المتن طاهر **قوله**
ولو قال له ساه من مالي لغيره عتق بغيره ساه لانه لما قال من مالي دل لغيره وصية الوصية بالدية
السناء اذ ما للميت ما يوصي في مطلق المال لو اوصى بشاه ولم يفعل من مالي لا عتق له قبل الاصل لانه لما علم
من مالي دل لغيره صورة النساء ومعتاقها وقبل يصح لانه لما ذكر النساء والاشياء لا ترع صلاته
ولو قال شاه من غنمي اعتم له بطلت الوصية لانه لما قال غنمي دل لغيره عتق النساء تحت جعلها جز
من الغنم وعلى هذا خرج كسر المسائل **قوله** ومن بثلث ماله لامهات اولاده ومن بثلث لغيره
والمساكن فلان بثلث من غنم اسنهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند لي ختمه ولي يوصي
رضي الله عنه ما وعند محمد يقسم على سبعة اسهم للفقراء سهران للمساكين سهران ولا نهات اولاد
بثلث اسهم اصله للوصية للفقراء او للمساكين بثلث او الواحد منهم عند لي ختمه ولي يوصي بثلث
لان اسم الجنس بثلث او الواحد ويحمل الكل قال تعالى لا يحل لكم النساء من بعد وقد عذر صرفه الى الكل
فمنع عن الواحد وعند محمد رجح بثلث الجمع واداه انما في فصاعدا في الوصايا والوصية لامهات اولاد
خارجة لانها احاب مضاف الى ما بعد الموت ومن بعد الموت حرار واهلها اي الفقراء والمساكين جنتهم
على ليل عطف خدمها على الاخر في النضر معطاء المغيرة فمصرف عدد المسحوقين ختمه عند لها وعنده
قوله ولو اوصى بثلثه لفلان وللمساكن لانه اخر طاهر المتن **قوله** ومن وصى لرجل بمائة
درهم والاخر بمائة درهم قال لا فرق بينهما وان اوصى بمائة لرجل والاخر
بمائة ثم قال لا فرق بينهما فانه لا فرق في الشريعة للمساواة والاية تعالى فمصرف في الثلث

وعدا يمكن فيما قلنا اما في الاول فظاهر وكذا في الثاني لانه نصب كل بثلث ماله **قوله** ومن قال
لفلان علي بن صدق فوه يعني من حضر الموت فقال لورثته لفلان علي بن صدق فوه فيما قال ثم بثلث
فانه يصدق لثلث اي اذا ادعى الدين لغيره من الثلث وكثير المورث وهذا اسحق بن القبار
ان لا يصدق لانه لم يرهم كلا في حكم السرقة وهو يصدق المدعي بلا حجة فلان قوله لفلان علي بن اقرار
بالجهول والاقرار بالجهول لرجل صحيحا ولكنه لا يحكم به الا بالبيان وفات وجه المسحوق ان
سلطه على ماله بما اوصى هو ملك هذا السلطه بمقدار الثلث بان يوجه له اسدا فمصرف سلطه
انما بالافراد له بدنه مجهول المردود يحتاج الى ان يكون له عرف اصل الحق عليه ولا يعرف قدره فيسحق
في فكاك رقبته بهذا الطريق فيجعل وصيته في حق السبق وان كان في حق المسحق وجعل السبق
فيها الى الموصي له فلهذا يصدق الثلث في الزيادة **قوله** وان اوصى بوصايا غير ذلك اي ان
اوصى بوصايا غير ذلك غير الثلث لا يصح ابدا بصدقه فيما سئتم ومن لورثته صدقه فيما
سئتم وما بقي من الثلث فهو لصاحب الوصايا لا يسار كهم فيه صاحب الدين انما غزل الثلث والبيان
لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث الميراث معلوم في البيان وهذا ليس بدنه معلوم ولا وصيه
معلومة فلا نزاع المعلوم بعد من غزل المعلوم وفي الافراد فائدة اخرى هي اذ الفرقان قد
يكون اعرف بمقدار هذا الحق وبصره والاخر لا خصا ما ويرى اختلاف في الفصل اذا ادعاه
الخصم فاذا اقر باقراره انما التركة منها ما عا في كل التركة فلو امر اصحاب الوصايا بالورثه
بثباته فاذا ائتموا سئنا اذ اصحاب الثلث بثلث ما اقر والورثه بثلث ما اقر والسبق اقرار
كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهم التمس على العلم لراي على المقر له زيادة على ذلك لانه
يختلف على ما جرى بينه وبين غيره **قوله** ومن وصى لا حتى لو ارثه الى اخره مرمع معارجه
قوله ومن كان له ثلث ابواب فقال اوصى بثلث لفلان بهذا الباب الحمد ولفلان بهذا الباب
الوسط ولفلان بهذا الباب الردى ثم ما ان الموصي بمضارع يورث لم يدركها فهو ومحمد الورثه
بطلت الوصية مع وجودهم ان يقولوا لكل واحد حصه اذا طلت بويه البوت الذي هو حرك قد
هلك فصار الموصي له مجهولا لم يدركها وهو وجهه الموصي له يمنع صحة الوصية كما لو اوصى لآخر
هذين الرجلين فكذا هذا بان قال لورثته سائنا لكم بعد من البوتين فاقسموها بثلثكم صحت
لان الوصية بدكانت صحيحة وانما بطلت لجهالة طارئة بوجه للمنازعة وهي حمل الزوال
بالسليم لهم فاذا سلموا صحت الوصايا فكان لصاحب الحمد ولصاحب الردى لصاحب
الوسط بثلث الحمد وثلث الردى لانه انما يقسم البوتان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان اخذ
كل واحد منهم بثلث البوت انما حتى حق صاحب الحمد في الحمد لانه لا حق له في الردى معان يحتمل

فصل القسمة منسأة على حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه ويقضي بونه دخل الوصية كانه اوجب
فيها الوصية فكانا للموصي له وان لم يحرك من الثلث تنفذ وصيته او الامن الام من الولد وعند ما نفذ
منها على السواء وصورة رجل له ستمائة درهم وامه تساوى مائة درهم فاقضى لرجل الامه مائة درهم ولدت
الامه ولدا تساوى مائة درهم قبل القسمة فلموصي له الامه وثلث لدها عند وعند ما ملك لانه ولدا
الولد لال الوصية شري الزواني الحادثة قبل القسمة بالاجماع لكون الزكوة مائة على ملك الميت واذا
نسب الشراية صار كان الوصية وصحت بها فوجب عند الوصية في ملكه ان احد منها ولا يجرى على غيره
ان الام اصل الولد باع ولا يجوز بعض الاصل بالسعر وفي جعل الولد سري كما تباع بعض الوصية في الام
فلا يجوز خلاف الشرح والعقول ان ينفذ الشرح والشرع الولد لا ينفذ في الاصل بل سعى ما جعلها الا انه
يخط بعض المهر من الاصل ضروره معاملة بالولد اذا انضمت به القبض ذلك جائز لا بأس به لان المهر مع
حتى لا يسهل وجوده عند الشرح وينفذ الشرح بدون كره وان كان فاستداه هذا اولدت قبل القسمة
وقبل قبول الموصي له فان ولدت بعد القبول بعد القسمة فهو للموصي له لان الزكوة بالقسمة خرجت
عن حكم ملك الميت فحدث الزيادة على الأصل ملك الموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة ذكر القدر
انه لا يصير موصي به ولا يصير خروجه من الثلث وكان للموصي من جميع المال كما ولدت بعد القسمة
وتساعنا فالواصب موصي به حتى يخرج خروجه من الثلث كما ولدت قبل القبول وان ولدت قبل موت
الموصي لم يدخل تحت الوصية ونفى على حكم ملك الميت لانه لم يدخل تحت الوصية فصدا ولا شراية والسبب
كالولد في جميع ما ذكرنا **فصل في اعتبار جارية الوصية** الاصل في هذا الفصل ان يكون
الموصي له واردا او غير وارث يوم الافراز يوم الموت واليوم الوصية في الافراز غير
كون المقر واردا او غير وارث يوم الافراز يوم الموت واليوم الوصية في الافراز غير
لها شيء او وهب ثم تزوجها بمات جازا لافراز عند خلاف فرج الله وبطل الوصية والجهة لا تعتبر
في الافراز كون المقر واردا او غير وارث يوم الافراز وهي اجنبية عنه وهذا لان الافراز لم ينسب نفسه
وصح على سبيل النكاح دون الوصايا والاشووف على الموت فلم يورثه النكاح الحادثة ولهذا اعتبر
من كل المال ولا يخل بالدين اذا كان في حال الصحة وفي حال المرض لان الثاني يورثه والمعتبر في الوصية
يوم الموت لا هذا احوال مضاف الى ما بعد الموت وهي ارادة جسد الوصية للوارث باطله واما الهبة
وان كانت بمنحة صورية فهي كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لانها وقعت بوضع الوصايا لا الهبة مع شتر
حكمه عند الموت لا يرى ان كان وهب عبدا في مرض موته لا حتى هو كمال ماله وسلم صحته وصار ملكا
للموتهوب لم يتم اذا مات من ذلك المرض وجب النسخ في النسخ في التورث وفي الكلي جفا للخرم ما وصار
كالمتعلق بالموت **قوله** واذا افراز المرض لانه تدنس وانتهى بصراني او مرضه او وهبه وسلم او اوصاه

فاسلم الامن او اعقب قبل موته بطلان تلك ما الوصية والوصية فلما سئل المعتبر فيها حال الموت فاما الافراز
وان كان لم ينسب نفسه ولكن سببا لوصيه وهو السوء فام وحاشا لافراز فهو ريمه الاسار قصاص
باغباء الله بهما محققا الوصايا ودلك كما قرأه وله ان يملك الامن ثم هلك المهر فلاخ المقتل
واثبت انه المثل لما قلنا وهذا خلاف النكاح لان سبب الارث لم يوجد في الافراز لو كانت الزوجه
قائمة وقت الافراز والمرأة نصرانية فانسدت قبل موته لا يصح الافراز لوجود السبب زمان الافراز
وكذا لو كان الامن مكافا لما سئل **قوله** ذكر في كتاب الافراز انه يمكن عليه دين يصح لانه يصير كانه اقربوا
وهو احب عنه وان كان عليه دين لا يصح لان الافراز له وهو انه والوصية باطله لما سئل المعتبر فيها موت
الموت واما الهبة فصحة في وانه لا يملك في الحال هو وصق الحال في عامة الروايات لا يصح لانها
في مرض الموت بمنزلة الوصية **قوله** والمعتد والمفوض والاسل والمسؤول اذا تطاول في ذلك فصار
حال لا يخاف لكنه الموت فهو كالصحيح حتى يصح هبة من جميع المال اذا تطاول وقدره سنة صار غير
طبع من طباعه وخرج عن احكام المرض حتى لا يسجل المداوى وهذا لان مرض الموت ما يكون سبب الموت
وانما يكون اذا كان تحت بردا حلا في الا الى ان يكون اخره الموت فاما اذا استحكم وصار تحت لاند اذ بعد
فلا يكون سببا للموت وصار صاحبه في التصر في منزله الصحيح فلو صار صاحبه من غير ابرج حرو
المرض فاما في اول ما اصابت اذ مات من ذلك تلك الامام وقد صار له صاحب فراس فهو مرض عاونه الهلاك
ولهذا يدعى فكان مرض الموت معتبره من الثلث **باب في الحق في المرض**
قوله ومن اعقب عبدا في مرضه او باع وحاشى او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث بغير
بعض اصحاب الوصايا وفي بعض النسخ فهو وصية والمراد انه وصية في حق اعيان من الثلث في مزاجه
اصحاب الوصايا وهذا هو قبل الموت واعباره من الثلث لخلق حق الورثه وكذا ما اسدء المرض اعياه
على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية لانه يبرع ابتداء كالهبة وكل ما اوجه بعد الموت من الثلث فهو
وان اوجه في حال صحته اذا المعسر حال الاضافه لا حال العتد وما ينفذ من البصر في الاعاق والهبة لا تعتبر
فيه حال العتد وان كان صحها فهو من كل المال لكان يرضى فهو من الثلث وكل مرض صح منه فهو
كحال الصحة لان حق الوارث والغرم انما سخلق ماله في مرض الموت وفي الابداء طهرانه ليس بمرض الموت
ولم يسع العبدان اجازت الورثه حتى لو ترك الامن ومائة درهم وعيد اتمته مائة وود كان اعقبه في
مرضه فاجاز الوارثان الحق لم يسع في شيء لان الحق في مرض الموت وصية وقد وصحت بالبر من الثلث
ولكنها محروجا حاز الورثه لان المنع لم يمت **قوله** فان جازى ثم اعقب مضافا الى الثلث بها فالحامه اولى عند
لبي صفر رضي الله عنه وان اعقب ثم جازى فيها سواء وبالا الحق اولى في المسئلة قال في ترجمه ابيه الاول
اولى فيها والاصل لال الوصايا اذ الم يمكن فيها ما طارز الثلث فكل واحد من اصحابها يضر بحج وصيته

في البت لا يعدم البعض على البعض الا الحق الموقع في المرض والعق المعلق من الوصي كالتدبير
علافا ما لو قال بتحرير عبد مولى يوم فانه ليس من الحق الذي يداء به والحاماه في السبع اذا رقت
في المرض ذلك لان الوصايا قد تساوت والتساوي سبب الاستحقاق بموجب التساوي في نفس الحق
وانما قدم الحق الذي ذكرناه لانه الحق الفسخ من جهة الوصي في غير الحق الفسخ وكان الحق اقوى
وكذا الحاماه لا يحقها الفسخ من جهة الوصي لانها ليست في ضم المجاوزة ومقصود المعاقبة للزوم
فلزمت الوصية التي في ضمها فصار ثمره الحق اقدم ذلك فمات في الثلث بعد ذلك بسوء
سواء ما من اهل الوصايا وما تقدم بعضهم على بعض ليرضى الله عنه ان لكل منهما نوع قوه فالحق لا يحل
الفسخ حال الحاماه حاره فسادا ما داه ولهما ان الحق لا يحل الفسخ حال الحاماه لا يحقها الفسخ فكان
الحق اقوى فسادا به ولا يعتبر بالقدم في الذكر لان القدم في الذكر لا يوجب تقدما في الفسخ لان ما من
القدم بعد الموت والكل يعرف معا ولا يوجب من جهة الله عنه ان الحاماه اقوى من الحق لانها ليست
في ضم المجاوزة فكانت بمر عامني الاضعف والاعناق من وضعه ومعنى فاذا وجدت الحاماه او لا
دعت للاضعف واذا وجد الحق او لا يستدعي الحق للرفع كان حظه من المزاولة وعلى هذا الامر
قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اعتق ثم حاي ثم اعتق ثم المثلث من العتق الاول والحاماه فاصاب
العتق قسم منه ومن الحق الباقي ولو حاي ثم اعتق ثم حاي ثم المثلث من العتق الثاني والمساوي للمساوي
في الجهة ثم اصاب الحاماه فلا حرج قسم منها ومن الحق مقدم عليها فاستنوا وعندهما العتق في كل حال كان
قلت ينبغي ان يكون مام المثلث للحاماه الاولى عند لان الحاماه الثانية مساوية للعتق والحاماه الاولى
راجحة على العتق المساوي للزوج مزوج وكذا في المسئلة التي عليها ينبغي ان لا يشارك الحق الثاني الحق
الاول عند لان العتق الاول مساوي للحاماه والحاماه راجحة على العتق الثاني والمساوي للزوج راجح
لا يبرح العتق على العتق الحاماه على الحاماه اجماع اذا لم يكن العتق متحلا لا فكذا اذا اخلل العتق **قوله**
ومن اوصى ان يعتق عنه هذه المائة عنه فذلك منها درهم لم يعتق عنه ما بقي عند لي حصة وفيه
وقال لا يعتق عنه ما بقي ولو اوصى ان يسير بكل ماله عند فحق عنه ولم يجر الورثه بطلت عنه ايضا
وقال لا يسير في المثلث لو اوصى ان يسير له عبد بالف ورا د الا فاعلى المثلث بطلت عنه وقال لا يسير
في المثلث عند يعتق ان اوصى ان يعتق هذه المائة فذلك منها درهم حج عنه ما بقي حصة مبلغ
وان لم يملك شي حج بها فان بقي شيء منه رد على الورثه لهما انه وصيه بنوع فريه وهو العتق فسد ما
يمكن كالمواصية ان حج عنه ماله ولم يجر الورثه او قال بانه بطلت ماله لا يبلغ ماله ولم يجر
وله ان الوصية اذا وصيت لم يفسد بها العتق وهذا اوصى العتق لغيره يسير باسمي
فلم يفسد بها في عبد يسير باقل منه لانه غير الاول كان فسد الوصية لغير الوصي له وهذا الجوز

علافا الوصية ما حج لان المصحح للحج لم يبدل لهما من محضه هي حوائبه فلم يطل الوصية كالمواصية
لو بطل ما به فذلك حصتها بدفع الباقي اليه واصلة ان العتق عبده حتى المماوك حتى لم يفسد السهارة
على العتق لغير دعوى واحلفا المصحح ضررون وعندهما العتق حوائبه تخالي حتى لم يفسد السهارة
على العتق لغير دعوى فلم يفسد العتق الموصي له بل اعتبر صاحب السيرة موصي له فلم يفسد المصحح
فان بقي شيء رد على الورثه لان البركة حتى الورثه اما استعمل على الوصية ولو اوصى ان حج عنه
من ماله ففعل له ليرتب ماله لاني به فقال استنوا به في الحج بحاربه به في الحج على الفداء لان اللفظ
بدل عليه لان اعانه انما يكون للعتق والمحتاج **قوله** ومن اوصى بعتق عبده ثم مات فحق العتد
حياته ودمع بها بطلت الوصية وان فداء الورثه كان الفداء في مالههم وانصوا الوصية والاصل
ان الانصاء لا ينافي لاسط ملك الورثه فان صاوا دفعوه وان شادوا فدوه فان دفعوه صح الرفع
لان حق اولياء الحياه مقدم على المالك فكذا سقدم على ماله المالك من المالك هو الموصي لم يطل
الوصية لان الدفع سطل حتى المالك لو كان حيا فكذا سطل حتى ماله حتى حجه الموصي لو اوصى بعتق
او بعت بعد موته بسبب الدين سطل الوصية فكذا هنا وان اخاروا الفداء كانه لم يعتق فسد
الوصية **قوله** ومن اوصى بعتق ماله لا خرا علم انه لو اوصى بعتق ماله لم يزد ماله بعتق عبدا مالا
ووارثا فقال الموصي له اعتقه في صحته وقال الوارث اعتقه في مرضه فالقول للوارث ولاسي للموصي
الا ان يفضل من المثلث سي او يعوم له منه ان الحق في الصحة لان الوارث لم يورث من الوصية له لا يقول
العتق في المرض هو وصيه والعتق في المرض يقوم في السعد على الوصية بملك المال والموصي له ندعى كحاق
ثبت ما بقي من التركة بعد العتق والارفاق لم يكن وصيه لان العتق في الصحة لا يكون وصيه حتى ينفذ
من كل المال والقول المنكر مع الدين لان الحق من الجواز يحكم عبده من اورث لا واثق للعتق بها
وارث لا واثق هنا وقت المرض وكان الظاهر ساهدا للوارث كان القول قوله مع الصانع الا ان
يفضل من المثلث سي على فقه الجدة لانه لا مزاج له او يعوم له السنة ان العتق في الصحة اذا كانت
بالسنة عزله المات بالمعاشة مع السنة انما يفسد خصم والعتق من الجدة عند ولكنه خصم
في اقامتها لا ساه حجه **قوله** ومن ترك عبدا اعلم لمر مات وترك ابنا وعبدا فقال رجل لعل اسكن
الف درهم وقال الجدة اعتقني ابوك في صحته فقال الابن صدقها مع الجدة في صحته ودفعت الفقه
الى الخرم وهذا عند لي حصة رضي الله عنه ولا يعتق ولا سيح في شيء لان العتق والدين طهرهما
صدوق الوارث في كل شيء فاحذفها كانهما ساه بالسنة ومن اعتق عبدا في صحته ثم مات عليه دين
لم يسخ العتق في شيء فهذا مثله والى حصة رضي الله عنه ليرث الوارث بالدين اوى لهذا عند من كل المال
في جميع الاحوال هو ليس بوصيه من المرض الا واثق العتق في المرض عزله الوصية حجه عند المثلث

والأقوى يدفع الإدنى فعليه أن سطل العتق فلا إلا أن العتق بعد الوضوء لا يحتمل إلا سائر
 بمصاهه معني بأعقاب السعانة لأن أسناد العتق إلى الصحة إنما يصح إذا لم يوجد سعل الدين
 وقد قارنه سفل الدين هنا فتح الإسناد فتوجب رده بالسعانة **قوله** وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل
 وترك أبنا والفقير درهم فقال الرجل لي على الميت ألف درهم وقال رجل آخر هذا ألف الذي تركه
 أبوك كان وودعه لي عبد أسير وقال الآخر صدقتهما بعد ألف بينهما بصفان لأنه لم يظهر الودعة
 إلا والدين ظاهرهما فحقا صان كما لو أقر الدين م بالودعة وقال الودعة حق لأنها سبقت على الألف
 والدين سبقت في الدفعة أو لم يسبق إلى العتق فكانت أسبق وكان صاحبها حق كما لو كان المورث
 حيا وقال صدقتهما بعد ما قالنا إلا أن من الوارث بالدين ساول للزكاة لا الزمة فقد وقعا معا
 خلاف المورث وذكر في الممنوعه الودعة أقوى وعندها سواء والأصح ما ذكرنا أو لا وجه
 بطريق سروج الجامع الصغير وسروج المخطوبة **فصل قوله** ومن وصي بوصي ما يحق بوقاية حال
 قدمت القراض منها قد نفي الموصي أو آخرها من الحج والزكوة والكفارات لأن الأصل لرسد بالاهم
 والفرصة أهم من الغنى وإن ساءت في القوة يدعى ما يدا به الموصي إذا ضاق عنها السلب لأن الظاهر
 من حال الإنسان أنه سدا ما هو الأهم عنده والمال لا يظهر كالمال في الضيق ويقتصر على عدم ما يدا
 به له من بقية كذا أيضا وأخلف الرواية عن أبي يوسف في الحج والزكوة فقال أحدي الروايات
 سدا بالحج والآخر لأن الحج ساد على الدين والمال الزكوة المال فكان الحج أقوى صداء به روى عنه
 تقدم عليه الزكوة بكل حال لأن الفقر في البصر يات وكان حجة ما للحديث الحج بمحض حياته تعالى
 فكانت الزكوة أقوى ثم عدم الزكوة والحج على الكفارات لو جازها بما عليها فقد جاء فيها الوعد بالم
 في الكفارة قال الله تعالى فمكة فإنا أنبئ غنى عن العالمين وقال الذين يملكون الذهب
 والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بخذاب آليم وعند ذلك من الأحاديث الواردة فيها
 وكان العمل بالطهار والتمن من مقدمه على صدقة الفطر لسوئها بالكتاب ومن صدق الفطر
 وصدقة الفطر مقدمه على الإضحية للأساق وجوبها والأخلاق وجوب الإضحية وعلى هذا
 القياس عدم بعض الواجبات على البعض كالتقدم على الإضحية لأن التدرجات بالكتاب وثنا
 وبالسبب بواجب عدم منه ما قدمه الموصي لما ساء وان كان مع من من هذه الوصايا بالناس
 حقا لله تعالى وصية الإدمى بأن قال الميت ما لي في الحج والزكوة والكفارات ولو قسم على أربعة
 استهم بعدوا القرب ولا يجعل الجمع كوصية واحدة بما أصاب القرب صرف البنا على الترتيب الذي
 ذكرنا لأن كل جسد من هذه غير الجسد الأخرى المقصود وإن كان متحدا وهو القرب ولكن كل قربة
 في نفسها مقصودة منفردة كما سجد وصايا الأدمى **قوله** ومن وصي بحج الإسلام أجزأ عنه

رجل من بلد الحج راكبا لأن الواجب لله تعالى الحج من بلده ولهذا جبر فيه المال ما يكفيه من المال والوصية
 لآدم ما كان أجنبيا عليه والحج راكبا لأنه لا يلزمه الحج ما سافق فأنفق له على الوجه الذي يجب عليه
 فإن لم يسلح الوضوء المصقة أجزأ عنه حيث سلح وفي القياس لا حج عنه لأنه وصي الحج بصفة وحدث
 وجه الاستحسان بأن يعلم أن عرسه بصدقة الوضوء بصدقة ما يمكن **قوله** ومن خرج من بلده حاجا
 فأتى الطريق والراضي للحج عنه حج من بلده عند أبي حنيفة وروى رضي الله عنها وعند أبي يوسف
 ومحمد رضي الله عنهما حج عنه حيث سلح استحسانا وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج غرضه في الطريق
 لم يزل السفر به الحج وكمع فيه وقد وقع إجماع على أنه لو نزل من الحج خرج من بلده مناجرا إلى الله إلا أنه
 ولم يقطع نمونه بل كتب له حج مبرور من صدق ذلك المكان كان من أهل ذلك المكان خلاف ما إذا خرج
 عنه النجان لأنه لم يقع فيه فحج عنه من بلده وله أن يقطع نمونه لعله صلى الله عليه وسلم كل عمل آدم
 يقطع نمونه إلا لله والخروج إلى الحج ليس بالهبة وإنما عا المصطفى وطهر نمونه أسير كان سفر الموت أسير
 الحج فكان هذا في المعنى وخروج النجان نسوا وعنه حج عنه من بلده وهذا كل ذلك **قوله** والله اعلم

الوصية للأقارب

قوله وأوصى بحجهم فهم الملائمون بأن عبد لي حنيفة وروى رضي الله عنها وهذا قياس لأن
 الحار عند الإطلاق إنما سفل على الجار الملائق لأنه الجار المجاور وبما الملاصقة خصة قال النبي صلح
 الجار أحق بسفقه والمراد هو الملائق لأنه بعد وصية إلى الجميع إلا يرى أنه لا يدخل فيه جار المحلة وجار
 الأرض وجار القرية صرف الماخض خصوص وهو الملاصق في الاستحسان هو قولها الوضوء لكل من سكن
 محله الموصي بجميعهم محله لأن لكل سبي حرا ناعرا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجلو لجار السبي إلا في المشجر
 وفنن لكل سبي من الدنيا ولأن المقصود بالجار المحض الملائق بل يراد بالمل مقصود كبير الملائق
 أنه لا بد من نوع الاختلاف فإذا أحبههم مسجد واحد بعد وجد الاختلاف إلا أن علماء رضي الله عنه فسن الحديث من
 جميعهم مسجد واحد وقال السافعي في الجار إلى أربعين إذا بقوله صلح حق الجار أربعين إذا أهكذا وهكذا
 فلنا هذا الخبر ضعيف ويطعن في روايته وسوى فيه الساكن والمالك والذكر والأنثى المسلم والذمي
 والصغير والكبير لا خلاف فيهم الجار ولا يدخل فيه العبد والإماء والمأذون والعميات لبرهانه لاجوارهم
 لأنهم أساق في السكنى والمكاتب تدخل كذا ذكر في الرادات والمحيط غير ذكر الخلاف في ذكر في الميت من خل
 العبد الساكن عنده أي عند أبي حنيفة رضي الله عنه لا يخل في الوضوء وصلة لولاه
 وهو غير ساكن **قوله** وأوصى لأصهاره قال الوضوء لكل ذي رحم محرم من أمة لأنه صلح لما نزع صفة
 اعتق كل من ملكه في محرم منها الزما لها وكانوا سبيون أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير
 اختار محمد وأبي حنيفة وكذا دخل في كل ذي رحم محرم من رجلاه ووجه أمة ووجه كل ذي رحم محرم منه

لان الكل صهار **قوله** ولو مات الموصي اعلم انه اذا دخل تحت الوصية من كل وجه الموصي يوم موته بان كانت
المرأة منكوبة لم يقصد الموت ومعه غيرة مطلقا حتى لان المصير حاله الموت حتى لو مات الموصي المرأة
في نكاحه او في غيره من مطلق حتى في المصير حتى الوصية لان الطلاق الرحي لا يقطع النكاح وان كانت غيرة
حظا لا يملكه لا سمحها لان انقطاع النكاح يوجب انقطاع الوصية **قوله** ومن اوصى حرا حياه
فالوصية لكل زوج ذات وجه محرم منه كزواج السات والاحرات والعمات والحالات وكذا كل ذي رحم
محرم من اذواج هؤلاء كذا ذكر محمد بن لان الكل سمح حيا من هذا في غيرهم وفي غيرنا لا ينعى والاذواج
الحرام ونسب في المحر والجد والاب والابن لان اللفظ يشمل الكل **قوله** ومن اوصى قاربه اعلم انه
لو اوصى قاربه او كزوى قاربه او لذي رحمته او لذي سببه فهو عند لي حنفية رضي الله عنه الا قرب
فالاقرب من كل وجه محرم منه ويدخل فيه الجد والجد وولد الولد في ظاهر الزواجه وعن لي حنفية ولي يحرر
ان الحد وولد الولد لا يدخل في الحد والولد والولد والولد والولد والولد والولد والولد والولد
ونسب في الصغير والكبير والمحرم والعبد والذكر والانثى المسلم والكافر وغيرهما يدخل في الوصية
كل مرتبة نسب الله عز وجل لان وصي الاقربى في الاسلام مستوفى في الاقرب والاب والجد والجد
والجد والمسلم والكافر وهل يستقر اسلام الى اقصى الارض يستقر الاسلام وهل يستقر ولكن
يستقر اذ رآه الاسلام حتى لو اوصى على ابنته فشرط الاسلام بصرف الوصية الى اولاد علي
لا الى اولاد ابي طالب حرا بشرط تصرفه الى اولاد لي طالب فدخل فيه اولاد علي وحنفية رضي الله عنها
ولا يدخل اولاد عند المطلب لاجتماع لانه لم يرد في الاسلام منها غير حقيقة اللفظ لان اسم القريب يتناول
الكل في الوصية اجمالا في الميراث بعد الاقرب كزواجهما والجمع المذكور في الميراث اجمالا
فكذا في الوصية واما عند المحرم لان المقصود من الوصية صلة القريب فيحصر بها من سمي المسلم من قاربه
ولا يدخل الوالد والولد لانه لا يطلق عليها اسم القريب من سمي الذر فسا كان غاوا وهذا لان القرب
في العرف سمي الى غير بواسطة ونسب الوالد والولد بنفسها لا بغيرها والدليل عليه قوله تعالى
الوصية للوالدين والاقربين من بعدهم عطف على الوالد والوالدة وغير المعطوف عليه صرح بها الاحتجاج
بظاهر اللفظ وقد اجماع على ذلك فعندنا بعد ما سنا وعندنا ما اقصى في الاسلام وعند السافعي
الا قرب لاد في الحاصل انهم لا يفرقوا بين اسرار القاربه وعدم الزواجه وان لا يكون الداد ولدا واختلفوا
في اسرار المحرم والمحرم والاقرب في كل وجه يختلف كذا في الزنا دات والمبسوط والاصحح والاسير
والمتن ذكر في المبسوط اسم الشخص وسرور المنطوقه لان الاختلاف في المحرمه واعتبار الاقرب
فالاقرب محسب غيره من الاوصاف حرا لاجتماع **قوله** واذا اوصى بامرته وله غان وخالان فالوصية
لعمه عند لي حنفية رضي الله عنه لانه بعد الاقرب في الارز وعندنا تقسيمهم اراعا لان اسم

العرب سنا ولهم ولا يعتبر ان الاقرب لو ترك غاوا خالين فليع بصف الوصية والوصف للمحالين لانه لا يدخل اعتبار
معنى الجمع واقله اسان الوصية والارز فيكون للواحد الوصية ونفي الوصية لآخر لا يمتنع له اربح الخ
وكان لها ولو كان له عم واحد فله بصف الوصية لانه لو ترك غاوا وعمه وخاله فالوصية للعم والعمه على
السواء لا استوار قاربهما وقاربه العمومة اقوى من قاربه الحول والعمه وان لم يكن وارده فهي مسندة للوصية
كما كان العرب رصفا وكافرا **قوله** ولو اعدم المحرم رطلت الوصية في هذه المسألة عند لي حنفية رضي الله عنه
لان الوصية عند لذي الرحم المحرم فاذا لم يكن للموصي وورث محرم كانت الوصية للمعدوم والوصية
للمعدوم باطله ولو اوصى لذي قاربه لا سبب فيه الجمع لا سببا في النكاح حتى لو كان له عم وخالان فله كله للعم
عنده لان اللفظ للفرق في حر والعم كلها لانه اقرب **قوله** ومن اوصى لغير الوصية لزوجته لانه المارده
لعمه وعرفا قال الله تعالى قال لا تفضلوا اي امراته وسال اهل ابي مروح وعندهما مكر في عماله ومقتد اعتبارا
للعرف قال الله تعالى فيحييها واهله الا امراته والمراد من كان في عماله **قوله** ولو اوصى لاهل نسبه او لنفسه
او لاهل بيته او لاله يدخل فيه كل من نسب اليه من قبل امه الى قضى اليه في الاسلام الاقرب الا بعد الذكر والارز
والمسلم والكافر والصغير والكبير سواء ولا يدخل فيه اولاد البنات او اولاد الاخوات ولا احد من قاربه ام
الموصي لانهم لا يسمون الى بالموصي الاكبر وانما يسمون الى ابايهم فكانوا من جنس اخر ومن اهل بيت اخر لان
النسب يعتبر من ابناء والارز الاكبر لو كان حيا لا يدخل تحت الوصية لان هذه الوصية للمضاف للمضاف اليه
ولو اوصت المرأة لنفسها او لاهل بيتها لا يدخل في ذلك لان ولدها نسب الى ابيها لا الى سبها الاكبر لان يكون
ابوه من يومها **قوله** ومن اوصى لتمام بني فلان اعلم انه لو اوصى لسامي بني فلان او لاراملهم ولجنانهم
او لومنانهم ان كانوا اوصوا بمحصون فالوصية لفقراهم وانفسائهم وذكرهم واما بهم لان الوصية ملكت امكن
عصق معنى الملكت احقهم وان كانوا اعصون فالوصية للفقراء منهم والاصل في الوصية اذ اوقعت باسم
شيء غير الحاجة كانت واقعة لله تعالى فيصير ان كانوا اعصون لانه معلوم وان كان لا يبي عن الحاجة فان كانوا
عصون تحت الوصية والاصلت في هذه الاسامي في غير الحاجة اما لعدم والعري والارامل فظاهر وكذا الارامل
لانها جمع الارامل وبني المراه التي مات زوجها وهي مقبرة فامكن حكمها على الفقراء بصحة الوصية
قوله خلاف ما اذا اوصى بسامي بني فلان او لتمام بني فلان او لساميهم ولا يكرهم لان كانوا اعصون
والاصح لان هذه الاسامي لا معنى عن الحاجة فلا يمكن صرفها الى الفقراء ولا يمكن بصحة ما يملكه كافي في كل
لنا حشر الجماله **قوله** ولو اوصى لبني فلان فهو للذكر واغتر عبد لي يوسف وهو قول لي حنفية رضي الله عنها
رضي الله عنها احرا اعسار الحنفية وقال محمد بن دخل في الامان هو قول لي حنفية او لان اسم سنا والكل
قال تعالى ولزكوا اخوة رجالا ونساء **قوله** خلاف ما اذا كانوا بنوا فلان اسم قبيلة او محمد دخل فيه
الذكور والامان ومولى العاقبة والموا لانه المراد حينئذ عجز الاسباب كما في بني ادم **قوله** ومن اوصى

لولد فلان فالوصية للذكر والابن سواء لان الولد سبط الكل **قوله** ومن ارصى لورثه فلان فالوصية
لهم للذكر مثل حظ الانثيين كافي لارث **قوله** ولو ارصى لوالده وله من عقوبته بعد قول الوصية
ما طله الا ان يخرج لك حيوته وقال السافعي رحمه الله الوصية لهم جميعا وهو رواية عن ابي حنيفة ولي يوسف
وهو قول فرضى الله عليهم لان اسمهم يشارك في الوصية لولدهم ولولدهم ولولدهم ولولدهم ولولدهم ولولدهم
لهم وهم في ذلك على السواء ولما ان هذا اسم مشترك سطر على الاعمال لانه منعهم وعلى الاستقلال لانه منعهم عليه
فلا عموم له لان العام ما سهل جميعا المعنى والحد بطل البعض لاختلاف مقاصد الناس منهم من يقصد الاعمال
مجازا وشكرا لانعام ومنهم من يقصد الاستقلال لزيادة الانعام فوجب الموت حتى يهون السان ولم يجد
السان فسطر ضروره وهذا بخلاف ما لو قال لا تكلموا لي فلان حيث ساء ولا على الاستقلال بحيث تكلم
انما وجد لانه في مقام المعنى الاسم المشترك مع في اسمي لانه لا ينافي فيه وهذا بخلاف الاخوة لان اسم
سواهم سطر على كل واحد حتى واحد هو الميراث على اصله فصار الاسم عام مشترك وعن ابي يوسف جاز الوصية
وصرفها الى المعقود لان سكو الانعام واجب فصل الانعام مدد وب وصار صرف الوصية الى اداء الواجب اول
وعن محمد انه اذا اطلق الى المعقود المعقود على الاخذ صح لان الجماله نزول به كافي مسلة الاقرار الاهد من
ويدخل الوصية للموالي من عتق في الصبي والمرضى الذي يدخل الميراث وامهات الاولاد لان عتق هؤلاء
ثبت بعد الموت والوصية مضافه الى حال الموت فلا بد من عتق اسم قبله لست الاسم فاق عن
ابي يوسف انهم يدخلون الوصية لان سبيل الخفاف لازم في حق هؤلاء فسطر اسم الموالي عليهم **قوله**
ويدخل فيه عند قاله مولا ان لم اضربك فانت حر فان ضربه بناء على العتق ثبت اخرجه من اجراء
حرته للعقود التي عند قسمة اسم الولاء قبل الموت ولو كان الموالي جلا من الميراث فادعى لموالبه سلفه
بالماله صححت الوصية لان العرياس سرق في سبي فلا يكون له الا المولى الاستقلال الاسرا كصحت الوصية
ويدخل فيه الاستقلال مع ولده ولا يدخل فيه مولى المولاه ومعنى المعقود لان الحقيقة مراده بطل المجاز وعن
ابي يوسف رحمه الله مولى المولاه يدخل الكل سرقة لان الاسم يشاركهم على السواء ولما سبب موت احدهما
الاغنياء وسبب الاخر العتق وما مضافا محققان وانما حمل على الاحتياط لان السبب فيه لازم فكان
الاسم له احق بخلاف له المعقود لانه نسب له باعنا وخدمه فان الحكم في العريسة ثبت للمحرمة فصار كالاصل
بخلاف مولى الموالي لوجود السبب المقصود من العتق فهم مولا ولد الولد مع ولد الصلب **قوله**
بخلاف ما لم يكن له مولى الا اولاد الموالي فالسبب لموالبه لان الاسم يشاركهم بطريق المجاز فصار له
عند تعدد اعسار الحقيقة **قوله** ولو كان له مولى واحد ومواليا الى النصف لمعقود وما بقي
للورثة لعذر الجمع من الحقيقة والمجاز والحقيقة مراده فصحي المجاز بخلاف ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه فقل
وصى لافاربه وله عم وبخلاف ذلك لم ينفذ النصف لان اسم الافار بطل على الكل على

نسبت الحقيقة الا انه اعسر الدريث النوع فصحي الجمع **قوله** ولا يدخل فيه مولى اعقدهم يعني لا يدخل
مولى اعقدهم ابيه او ابوه لانهم ليسوا بموالبه لا حقيقة ولا مجازا وانما عتقهم مولاهم بسبب العتق **قوله**
بخلاف معقود البعض يعني معقود المعقود لانه نسب اليه المولاه وقال فرج يدخل في الوصية مع موالده ومولى
اسم له لم يسمون موالده وقال ابو يوسف رحمه الله اذا ارصى لوالده وله مولى اب وامهات ابوه وورث ولا هم بالوصية
لهم موالدهم حكما **باب الوصية بالسكنى والخدمة والتمتع**
قوله وعجز الوصية بخدمه عبده وسكنى داره سنين معلومه ويجوز بذلك لان المسفحة بمنزلة المملوك
بعد الممان كالاعنان في الحاجة وهذا لان الموصي سقى العبد على ملكه حتى يجعله مولا او اسفحة مولا على حاجته
فانما عجز المسفحة على ملكه كاسفحة الموقوف عليه مسفحة الوصية على حكم ملك الموصي **قوله** ويجوز موتها
وموتها كالعارية وهذا بخلاف الميراث فالارث لا عرى في الخدمة بدول الوصية لان الوارثه خلافه ويقسمها ان
يقوم الميراث مقام الميراث فيما كل من ملك الميراث وهذا انما يصور قهرا سقى في من المسفحة لا سقى في ماله الوصية
فانما عجز ملك العتق كالايجان والاعارة وكذا الوصية بخلاف العتق والداره نهان المسفحة فاحد حكمها والمعنى
ومى حاجه الموصي سبيلها فان خرجت بخدمه العبد من الثلث سلم الله لخدمه لان حق الموصي له في الثلث لانها
للورثه في ذلك فان كان له مال غير مخدم للورثه فوصى له بخدمه الموصي له بخدمه سبيل الوصية له مقدار ما
عنه الموصي من الزمان لان الوصية لا تنفذ في التركة المثلث وحقهم في الثلث من العتق والعتق القسمة
في نفسه فتكون القسمة بطريق المماناه في الخدمة انما للحقين وصار في الثلث من العتق والعتق القسمة
الوصية بالخدمة ماله سبب الوصية له كالحق من ثلث الوصية بالرفقة فان ماله الموصي له عاد الى ورثه
الموصي لان الموصي وجب الحق للموصي له لتسوية المنافع على حكم ملكه فلو استقل الميراث الموصي له استحقها
اسداء من ملك الموصي بغير رضاه وهذا يجوز وان مات الموصي له في حق الموصي بطلت الوصية لانها كالحق
مضاف الى ما بعد الموت ولو ارصى بسكنى داره سنين واماله له غير ما تقسم الدار انما ما سكن بثلث
سنه وسكن الورثه الثلث من ان الدار يمكن قسمتها بالاجزاء وهذا النوع من القسم اقرب الى المعاد له
لان كل واحد يسوي في نصيبه من السكنى في الوقت الذي يسوفه صاحبه بخلاف اذا ماله ساعا على الزمان
فان هناك يستوي حدهما بالاسفقاء **قوله** ولو اقسما الدار منها ماله من حيث الزمان يجوز ايضا لان
الحق لهم الا ان الاول اولى لانه اعد له **قوله** وليس للورثه ان يمتدوا الى ابدتهم في ملكي الدار وعن
ابي يوسف رحمه الله ان لهم ذلك لان حقهم على الخلو من سفد سقم فيه وجه الطاهر لرجح حق الموصي له
بالسكنى باقية جميع الدار دليل انه لو ظهر للثلاث على اخرج الميراث من ملكه كان احق بسكنى جميعها
ولو خرج ما في يده من الدار كان له الميراث الورثه فيما في ابدتهم وفي السخ ابطال احقه فمتعوا **قوله** ولو
ارصى بخدمه عبده او داره فاستخدمه بنفسه او سلكها بنفسه فقل عجز ذلك لان هذه المنافع سلك عنها

مولى اعقدهم
مولى اعقدهم

العامة في الكرم لا ما يحدث بعد فلا يتناول المعدوم الا بدلالة فائدة مثل التخصيص على الابد لانه
لا يتناول المعدوم فاما الغلبة فاسم لما يوجد وما يحدث ومنه غلبة الدار والجان فكذا
استغنى فيها عن ذكر التاميد بل يتناول الموجود وما هو بعرض الموجود من غير ان يوقف على قرينة اخرى
قوله وما روي في رجل يصفو غنمه او يولد لها او يلبسها مات قلبه ما في بطونها من الولد وما في فروعها
من اللبن وما ظهورها من الصوف يوم مات الموصي سواء قال ابد او لم يقل لانها امار عند الموت فيعتبر
فان هذا هو الشئ الذي يمتد والفرق بينهما ومن ما تقدم ان الصوف واللبن والولد الموجود بطونها فحقها
ما العقود فانها ملك بمالك عقده وملك قصدا بالخلق فكذلك الوصية فاما المعدوم منها فلم يسرع في حقها
بشيء من العقود فلم يصح اسحقا فحقها بعد الوصية وهي اوسع العقود او الى الوصية سبي للمسجد اعز
الان يقول بسبق على المسجد لانه ليس اهل الملك والوصية عليك السبق منزله الوقف على مصلحة وال
محمد رحمه الله يصح لانه يحمل على الامر بالصرف الى مصلحة مصحها الكلام **باب**
وصية الذمي قوله واذا صنع يهودي او نصراني يعة او كنيسة او بيتا رفي صحبة مات
فهو يورث عند لي حصة رضي الله عنه فانه بمنزلة الوقف ووقف المسلم عليه يورث بهذا اولى اما
عندها فلانه لا يجوز من اهل الدمة ما يرجع الى القرية وان كان وصية بهذا اولى **قوله** ولو اوصى
ان يبنى داره سعة او كنيسة ليعوم مسجدا فهو جائز من الملك لان الوصية معنى الملك معنى
الملك لا في له ولانه كلما تجرد على الاعسارين وان اوصى بداره كنيسة ليعوم غير مسجدا حان
الوصية عند لي حصة رضي الله عنه وعندها باطله الا ان يكون ليعوم باعنائهم والحاصل ان وصيا
الذمي على اربعة اوجه احدها ان يوصي بداره معصية عند اوصيه كالموصية للمخيمات والنايات
فهذه لا يصح اجماعا الا ان يكون ليعوم باعنائهم فصح على كل من الملك فان كانوا لا يصح على كل
لان الملك من الجاهل لا يصح والمكن يصحها فيه لانها معصية عند الملك ما فيها ان يوصي كاهن
معصية عندهم فربما كان اوصي ان يجعل داره مسجدا او سرحا في المساجد او اوصي الخ في الملك
بالاجماع اعسارا لاعتقادهم لا ما جعل معهم يدانهم الا ان يكون ليعوم باعنائهم فصح على كل منهم وذكر
طريقه مسجدا وانها ان يوصي بداره عندنا وعندهم كالموصي بملك ماله على الفقراء والمساكين
او يعقوبه الرقاب ويحوي به البرك وهو من اهل الروم او سرح في بيت المقدس في صحبة اهلها
عترت قوما او لم يحترق لان الدانة بسبقه من الكل على ذلك ورايتها ان يوصي بداره عندهم معصية
عندنا كالموصي ان يجعل داره سعة او كنيسة او بيتا او سرح في ذلك او يبيع الخنازير ويطبخ لحم الخنزير
في صحبة عند لي حصة رضي الله عنه سمي مما اول سمي قال باطله لان يوصي ليعوم باعنائهم
لها ان هذه وصية المعصية وفي بقدها بعد المعصية والسبيل في المعصية ردها لا يعزب

وذكره

فوجب القول بطلانها وله المعتبر ما سمي في حقه لانا امرنا ان نذكرهم وما يدعون وهي فيهم عندهم فصح
الابوي انه لو اوصى بما هو موصي به حصته عندهم لا يجوز الوصية اعسارا بدانهم بلذا عكسه وروى
ابو حنيفة رضي الله عنه من ثناء السعة او الكنيسة وبنى الوصية به ووجهه ان البناء نفسه ليس سبب
لرؤاى الملك الثاني وانما يورث ملكه بان يصير محررا حال الصلابة تعالى كساجد المسلمين في السعة والكنيسة
لم يصير محرره لله تعالى حصته فصحت ملكا للثاني يورث عنه ولا يورث من فيها الخراب وسكونها فلم يصير
خالصا لله تعالى لسانا لخلق حق الجهاد بها وفي هذه الصورة يورث المسجد ايضا لانه لم يصير خالصا لله تعالى
علافا الوصية لانها وضعت لزاله الملك لانه لم يستعصاه وهو زوال الملك عن ماله فربما يورثه عندهم
بشيء مما هو قرينه على معصاه قال الملك ولم يورث **قوله** واذا دخل الخزني دارا ما ان فادوى ماله
كله ليس له ولذي حاز لان البصر على الثلث سر على الحق البور حتى يندبوا جازهم وليس لوصية حق ميراث
لانهم في دار الحرب هم اموات في حنا والحج ما على حق معصوم لا يصلح دليلا على الحق غير معصوم اذ
حقوق اهل الحرب غير معصومة حتى لو كانت ورثة في دار الاسلام ما كان او دمه سدد بغير الثلث
لحرمتهم ولو كان اوصي اقل من الثلث لكان الوصية ورثا الباقي على ورثة لان رد ماله الى ورثة من حق المسلمين
ايضا ولو اغتصبه عند الموت ودبر بعده في دار الاسلام صح منه من غير اعسار الثلث **قوله** ولو اوصى
بمسلم او ذمي بوصية خازنه ما دام في دارنا فله حكم اهل الذمة في المعاملات حتى يصح منه عقود الملك
في حال الحياة ويصح بغيره في خواتمه فكذلك اعداؤه وعن لي حصة ولي يوسف رضي الله عنه انه لا يجوز
لان اهل الحرب لا يوصون بالرجوع ويمكن منه خلاف الذي **قوله** ولو اوصى الذمي بالملك لبعض
ورثته لم يصح كالمسلم لانه الزم احكامنا فصار حرا في المعاملات ولو اوصى بالملك لصاحب دار
ملك الكفر واحد **قوله** ولو اوصى لجزئي غير مستأمن لا يصح لان اوصي بالملك لصاحب دار
احد المبرات وصاحب الهوى ليس كل لا يكتفون في حق الوصية عبرة المسلم لانه يدعي الاسلام طائفا والكل
كفري فهو بمنزلة المذنب فكون الخلاء المعروف بن لي حصة وصاحبه رضي الله عنهم في غير داره وصاحب
المرتدة نافذ بالاجماع كالدمة لانها سقي على الردة ولا يصلح عندها **باب**
الوصي في مال الذمي قوله ومن اوصى بالمال قبل
الوصي وجه الموصي ووجهه في حقه فلو رد لانه سري في ذلك فان ساء او عليه وان ساء رجعت اذ ليس
للوصي لانه الزام التصرف على الغير وليس الرجوع بحرية لانه يمكنه ان يوصي غيره وان ردها في غيره
وجهه فليس مرد لان لما قبل وجهه عند الموصي على قبوله فلم يوص بالغير فلو جوزنا رده في حقه
او جوزناه لصار المستخررا وذلك باطل لا يرى لولا كذا اذا اخرج نفسه من الوكالة لا يصح الا يعلم
الكل فغا للغير ورواها عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغرور والغرور عن الميت وهو احق بالنظر اولى

فان لم يسل ولم يردج ما للموصي فهو الجار ان ينفق على ورثته لان ما لم يردج في التصرف فلا يورثه ذلك
بدون قبوله كالوكالة ولا غرور هنا في رد ما للموصي هو الذي اخرجت لم تعرفه حاله انه قبل الوصية
ام لا **قول** فان ما في سباني تركه بعد موته فقد تركه الوصية لوجود دليل القبول في التصرف
هو المقصود وهو بعد الموت لان فان ولاه بعد الموت وسفد السج ففقد وروى عن الوصي سواء
اعلم بالوصية او لم يعلم حتى ما في خلاف الوكيل بل السج ففقد سباني ما عده وهو لا يعلم بالوكالة حيث
لا يفسد لان الامانة خلاف لسونه او ان السج ففقد وروى عن الوصي سواء اعلم بالوصية او لم يعلم حتى ما في خلاف الوكيل بل السج ففقد سباني ما عده وهو لا يعلم بالوكالة حيث
فاما التوكيل فاسات الوكالة وليس استحقاق لسونه في حال تمام ولاه الموكل فلا يصح غير علم من سب
عليه كاسات الملك بطريق السج والحب **قول** لانه محتمل فبالرد صحيح عند زوجه انه دفعا للفر
عن الوصي للقاضي لانه دفع الضرر عن الناس فقد مضاه وطل الازعاج ولا يصح القبول بعد **قول**
ومن اوصى الى عبده وكافرا فاسق اخرجهم القاضي عن الوصية وبقيت غيرهم وهذا اللفظ يسير الى
صحة الوصية لان ما اخرج عن الوصية انما يكون بعد الوصية وذكر في اصل الوصية ما طله قبل معناه
سقط في جميع هذه الصور وفي الكافر ايضا لانه لا ولاية للكافر على المسلم ووجبة الصحة
م اخرج الرضا الى الغير ما عدا سرقا لم يمت به نظر الموصي لنفسه ولا اولاده وبما لا يصح الى هو
لا يمتع النظر وان وجد اصل السج ففقد لكونه بعد اهل التصرف ليس مولى عليه رحمه صرف عليه
ولكن الفاسق من اهل الولاية والحل اذ ما يصرف فاصح لو صرف بعد صرفه وليس في الكافر
في الجملة حتى يفسد سراوه عند امسلا لتوقف لانه بعد على احازة سده ومكنة من جرح جرحها واستحال
عنده سده فتوقف البصير في سباني وحقوق لمت لوهم الحماة من الكافر للمعادا بالدينه
ومن الفاسق لفسقه منها محمدا عليه في المال وهذا عند ظاهره سده بغيره **قول** ومن اوصى
الى عبده نفسه اعلم انه لو اوصى الى عبده وورثه كلهم فصار صحيح وان كانت الولاية كبارا او صغارا
وكبارا لم يصح وهذا عند لي حنفى رضي الله عنه وعند ما لا يصح في الوجهين لانه في اسات الولاية
للمملوك على المالك هو طيب المشوع ولا ان لا يصح اسات الولاية وما وليس باهل لها لان الرق ما فيها
ولان الولاية للموصي قبل الولاية للموصي ولا لانه لا يصح في اعشانه نصيب محرم لانه كان بالكا
سج وقنه والحد حكم الامانة ملكه وكان فيه بعض الموضوع ولم انه اوصى الى من هو اهله فصح كالواو
الى مكانة نفسه غيره وهذا لانه مكلف سدا بالتصرف وليس احد عليه ولاه فان الصغار وان كانوا
ملاكا فليس لهم ولاه المتع فكان اهل الامانة كالحج والظاهر ان سباني عليهم اكر سباني
الاخشي هذا اخاره للاصا علاق عندا لغيره لانه مولى عليه وخلاف ما اذا كان فيهم كبر لانه سباني نفسه
او منعه صجر الرق فافقه فاستحق الجواز والاصا لغيره لانه مولى عليه وخلاف ما اذا كان فيهم كبر لانه سباني نفسه

اوصى الى احد في الدين والى اخيه العتق كان كما قال لا يكون كل واحد منهما وصفا فلهما اوصار الى
عمرى لا يصح الا بولي الى ابطال اصله اذ يصح الوصف بصحة المصلح لو كان الرق مع الاوصاء
لم عمرى لا يصح الى المكاتب وصل قول محمد مضطرب يورث مع كل واحد منهما **قول** ومن عمر عن النعام
بالوصية ضم اليه العاقبة غيره اذ لو لم يفعل ذلك لمصر الوصي عجز عن التصرف والورثة يتركه المتصرف **قول**
ولو سلكي الله الوصي في ذلك لا يحسه حتى يعرف لك حصة فيما يكون السالك كذا ما ورد في الحنفية على نفسه ولو
ظهر عند القاضي عجزه اصلا استبدل به وغايه للنظر وان كان قادرا على التصرف استأنف القاضي له عجزه
لانه لو اجار غيره لكان في وجه لانه مختارا لمت وغيره لا وكان انفاؤه او الى الاثر لانه قد علم على اب لمت
مع كل سباني فلان تقدم على غيره احق **قول** وكذا اذا سلكي لورثته او بعضهم الوصي الى القاضي فانه
لا يصح له التحريك حتى يدوله مبه حيا لانه الوصي احب اليه والساكن فيكون طالما في سباني فالم سن
حناسه لا يحتاج القاضي الى الاستبدال به **قول** ومن اوصى الى ابن لم يكن لاحد منها ان يصرف عند الحنفية
وعمر رضي الله عنهما دون صاحبه الا في سباني معدوده وقال ابو يوسف ربه سفره كل واحد منهما بالتصرف مع
الاسماء لان الامانة من باب الولاية والولاية اذ است سباني سباني سباني كل واحد كلا على انفراد كالاخوين
في ولاية النكاح فكذا اذا است سباني وهذا لان الولاية لا يمتلح البحر لا يمتلحها عن العدة والعدة
لا يصح ولها ما ان هذه الولاية ليست بالتعويض فلا بد من مراعاة صفه التعويض وانما تفضل الولاية اليها قبل
وهذا السطر مفيد لم يست دون ذلك السطر وهذا لان الوصي يرضى برأي الابن راي الواحد لكون
كواهما خلاف الاخوين في النكاح لان السبب عند الاخوة وهي باعده ركن احدهما على النكاح السبب هما الاوصاء
وهو اليها الا الى كل واحد منهما ولان النكاح حتى يحق لها على الولي حتى لو طال به ان كانا من كفوا طالت عليه
وصاح الوصي بالتصرف في هذا حتى لو اوصى الى خنساء صاحبها فصيح وفي الثاني استوفى حقا
لصاحبه فطل الدين الذي عليها ولها ما عني الدين اذا كان عليها فلا احد منها ولاه الا اذا كان لها المكنون
احدهما حق الاستيفاء علاق الاستاء العذرة لان من باب الضرر وفي مواضع الضرر من سباني من قواعد
السج وهي العجز وسرا الكس لانه لا يصح على الولاية وروى ما يكون احدهما عا سباني اسما طاجما فساد لمت
ولو فعله حراما عند الضرر من صح وسرا ما لا بد للصغار من الطعام والكسوة دفعا لحاجتهم في التحريم
خوف هلاكهم جوعا وعرا والاهاب لهم لانه من باب الولاية وهذا ملك الام ومن غلبه وان كان احسبا وروى عنه
معينه ورد الغصير في المساري سرا فاسد وحفظ الاموال قضاء الدين وسفد وصه معنه وعق عبد
عنه لانها لا يحتاج الى الراي سباني سباني الفساد وجمع الاموال الصانع لان ضرره وخصومه
في حقوق لمت لانه لا يمكن احصاها عليه فانها وان حصر لم يكلم احدهما ولهذا سباني لوكيل الخصومة
فاحد الوصيين او في ما السج والرهق والاجارة والكفارة والقاضي الى القضاء وما سباني ذلك على الخلاف

لأنها عسى على الراي والولاية اما غير العاقل فظاهر وكذا العاقل لا يرضى بامانه في العاقل بامانه
احدها ولا يرضى في حق المبادله خصوصاً عند اختلاف الجنس ولو اوصى الى كل واحد منها على انفراد قال كثير
من محسنا سفره كل واحد منهما بالنصف كالوكيلين اذ اوكل كل واحد منهما على انفراد لانه اذا اقر وقد رضى
راي الواحد والاخر لاختلاف الفصلين لان حوب الوصية يكون عند الموت وعند الموت يستلزم الوصية
لها مع اختلاف الوكيلين لان عرضة امانه كل واحد منهما بامانه وان مات احدهما وبنا وصي
الحي لانه لا يرضى في حق في ظاهر الرواية كما اذا اوصى الى شخص آخر ولا يحتاج القاضي الى نصب وصي آخر
لان راى المت است بينهما ما حكما راى من حلفه وروي الحسن عن علي بن حنيفة ان المحي لا يرضى لان القاضي
لم يرض بصرفه وحده فلا يكون الوصي ليرضى على تعليم الوصي لم يرض به بخلاف اذا اوصى الى غيره لان للولي
رضي برأي المتى وودود والاضم القاضي اليه غيره اما عند علي بن حنيفة ومحمد رضي الله عنهما فلا ان المحي اجاز عن
السفر بالنصف في العاقل في مقام المت في البطلان والغير ليس بضم الموصى وصدا اخر نظر له واما عند
فلان المحي بينهما وان ود على النصف الا ان الوصي صد ان حلفه بمقتضى في جملة وقد يمكن تحقيق مقصوده
سبب وصي آخر مكان المت **قول** واذا مات الوصي او وصي الى اخره فهو وصي بركة المت الاول عندنا
وعند السافعي رضي الله عنه لا يكون الثاني وصي في بركة المت الاول لان الوصي كالوكيل لانه فوضي اليه
النصف بعد المات والوكيل فوض اليه النصف حال الحيوة ثم الوكيل لا يملك بركة من وكلا عن وكذا الوصي والفقيه
ان الوصي في بركته لا يراى غيره والثاني سعاد تون في الراي لنا ان الوصي بصرف بولاية مستقلة اليه
فيملك الايضاً الى الغير كالحدا ليري الوكيل اليه التي كانت ماله الوصي يعمل المال الى الوصي الى الحد في الفرض
ثم الحد فيما استقل اليه فام مقام الاب فكذا الوصي فيما استقل اليه لانه حلف بمن الاول والصادر هذه الخلافة قبل
الاول لان الحكماء والحلف يعمل عمل الاصل عند عدم الاصل وقد كانت له ولاية في الميركة من عند الموت فام الثاني
معانته فيها وانه لما استعان بمقي ذلك مع علمه انه غيره اليه فام مقصوده وهو ان يرد اكل بركته
ما رط فيه بنفسه صادر ارضاء ما صانه الى الغير في ذلك لما فيه يحصل مقصوده وبه فارق الوكيل لان الوكيل
بعد فام بركته لا يحصل مقصوده بنفسه فلا يصح تركه اليه اياه الرضا بكونه غيره او الايضاً الى غيره عند موته وكذا
لو قال جعله وصي ما ابرك ما روى في بركته بركته بوصيه في ظاهر الرواية لان بركته بوصيه بركته ايضا عند
لي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما بغير وصي في بركة الوصي فمط لانه نص عليه **قول** ومما سمي الوصي
عن الورثة يعني قسمه الوصي على الورثة الغيب مع الوصي له ولا يصح قسمه مع الوصي عن الوصي
الغائب والفرق بين الوصي حلفه المت والوارث حلفه عن المت ايضا في رد العيب وود عليه
وتصريحه وراى الورثة حتى يكون الولد حلفه الوصي فضا عن الوارث ثمانية عنه لان من كان حلفه
لا حد كان حلفه لمن قام مقامه فصار بركته لغيره اذا كان غاسا صحت قسمته عليه حتى لو حضر وورثه

ما في يد الوصي لا يساؤه الوصي له لان الهلاك بعد عام الغيبة على وقوع الهلاك في قسمته اما الوصي له وليس
عليه عن المت من كل وجه لان الوصي له ملكه بعد الا ان يبقى له ما كان من الملك الميت ولهذا لا يرد العيب
ولا يرد عليه ولا يصح بيعه ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره
واذا لم يصح القسمه هنا لعدم ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره ولا يرضى بغيره
لان القسمه لم يرض عليه فاهلك بمالك على السرقة وما يرضى على السرقة لانه هلك قبل القسمه غير ان
الوصي لا يرضى لانه اذا لم يرض على العاقل الاول فكان امتنا فيه فصار كالموكل بركته قبل القسمه وذكر
في الجامع الكافي الوصي له بالمت اذا كان غاسا فخرج الورثة المال الى العاقل يجوز قسمته لان له ولاية
على الغائب وكان قسمته كقسمه الغائب الواحد الجواب فيما كان بوزن لان القسمه فيه غير وليس
بمبادله حتى سفره فصار احد السرقة من غير مضا ولا يرضى بخزان مع نصه بركته على ما قام عليه من الفقر
وفما عداها لا يجوز لان القسمه فيه مع المبادلة كالسبع وسع مال الغائب لا يجوز فكذا القسمه وهذا اختلاف
الوصي لانه لا يرضى له على الغائب ولا على الوصي له **قول** وكذا اذا دفع الى رجل بركة فضا من يد
الى اخره ما روى في المنز طاهر **قول** ومن اوصى الى ما في يده وصديق عنه على المساكين فضا الوصي فضا
فصله بدهم اسحق العبد الوصي العبد ليس له ان يبايعه بل يرضى له العبد على نفسه وهذه عمدة
لان المسيرى منه لم يرض يدفع اليه السلم له المسير ولم سلمه فصار احد الوصي مال الغير بغير رضاه فضا عليه
وده **قول** ورجع فيما بركة المت لانه عامل الميت في سفره وصيته فارجع عليه كالوكيل كان اوجبه
يعول لارجع لانه ضم فاعلم وهو الضم فارجع على غيره وم يرجع الى ما ذكرنا ورجع في جميع البركة وم يرجع
في السلب لان الرجوع حكم الوصية لانه لسفدها فصار كالموكل وعمل الوصية وجه الظاهر انه انا رجع
عليه لانه صار مغروراً من جهة المت وكان الضمان دنا على المت ومحل قضاء الدين كل التركيب على العاقل
او امنه اذا اتى الى السبع فانه لا عمدة لان الزام العدة على العاقل يعطل العاقل لفاذكي الناس
عن بطلان القضاء خوفاً من لزوم الضمان وفي عطله يعطل مصالح الناس من العاقل في سفره عنه
كالرسول ولا كذلك الوصي لانه كالوكيل وقد مر في كتاب العلق **قول** فان كانت البركة قد هلك
او لم يكن لها واما لم يرجع شيء لان السبع وقع الميت لا للورثة وصار كسائر الدين التي يكون على الاموات
المتا ليس **قول** وان قسم الوصي الى ارباب فصار غير من الميركة بعد فضا الوصي له وقصر العبد
فذلك في يده ما اسحق رجع على المسير على الوصي رجع الوصي مال الطفل لانه ما عله ورجع الطفل
على الورثة عصب لطلان القسمه باسحق ما اصابه **قول** ولا يجوز بيع الوصي ولا سرقه الا بما
مغاني الناس بجمع مع الوصي باسحق ما سرقه ولا يصح ما لا سرقه من سرقه ما عله ان يرضى
بعد بالسرقه قال تعالى لا تفرقوا مال اليتيم الا التي هي أحسن ولا تفرقوا العاقل علف العاقل

لان في اعناده تعطيل مصالحه لعدم امكان الاحتراز عنه **قوله** والصبي المادون والمعدة المادون
والمكاتب معهم وسراؤهم بالغنى الفاحش عند لي حنفه رضي الله عنه لان بصرفهم حكم المالكة
اذ الاذن فكل الحجة اما الوصي بصرفه حكم السامه السعته نظر مقتدر موضع النظر وعند هذا يجوز
بالغنى الفاحش لان العقد الذي فيه غنى فاحش عزله الهبة حرجه فلا يملكه ولا يملك الهبة وبغض العاقل
مال النعم لا ابوه ووصيه **قوله** واذا كتب كتاب السرا على وصي كس كتاب السرا على حده وسهد
عليه وكتب كتاب الوصية على حده وسهد عليه لانه لو كتب كتابا واحدا بان كتب اسرى فلان فلان وصي
فلان واسهد عليه قوما وفهم من لم يسهد على الايضاء فاما يسهد بالكل فيكون جلا على الكذب وهذا لانه
فلما يفتق لم يكون اليهود على الامرين من رقوا واحدا **قوله** وسع الوصي على الكس الغالب جاز في كل
شيء الا في الغنار لانه قائم مقام الموصي الموصي وهو الاب لا ولانه له على ابنه الكس فكذا وصيه الا ان
سعى المقتول جاز في الحفظ لانه يتولى اسباب التوى كان السعي حفظا او حفظ التمسر الاب يملك
حفظ ماله فكذا وصيه وسع العمد للسعي الحفظ لانه محفوظ نفسه اذ لا يرد عليه اسباب التوى
حتى لو خفف هلاك الحقاير وهلاك ماله صلى على كل من جعل في السعي في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه
لا يملك **قوله** ولا يجوز في المال لان المعوض الله دون الحان لانها من مال الولاء **قوله** وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله وصي الاخ في الصغير والكبير العاص بمنزله وصي الاب في الكس العاص كذا وصي الام
وصي العم وهذا الجواب بركة هو لا لان وصيهم يقوم مقامهم بكون ما كان جاز في الحفظ فكذا وصيهم
وذكر الامام الاسعاف في حقه انه لا خلاف في هذه المسئلة لانه روى عنهما ذلك لم يرويه في الاصل
في هذه المسئلة ان اصعق الوصية في اقوى الحالات كاقوى الوصية في اصعق الحالات اصعق الوصية
وصي الاخ والام واقوى الحالات حال صغر الوصية واقوى الوصية في الابن الجدد واصعق الحالات حال
كبر الوصية **قوله** والوصي اقوى في الصغير من الجد اي وصي الاب اقوى في الطفل من الجد وقال الشافعي
الجد اقوى في الطفل لان السرع اقام الجد مقام الاب عند عدمه في الارث بعدد علي وصيه كالارثا ان
الاب مقدم على الجد ووصيه قائم مقامه وفي عدمه تعدم الاب معني وهذا لان العبرة بالنظر لما احاد
الوصي مع علمه بمقام الجد ولان الجد لم يصفه انظر لينة من نص في لينة وان لم يوص الاب الى احد فالجد بمنزلة
الاب لانه اقرب الناس لله ولهذا يملك الانكاح دون الوصي **فصل في الشهادة قوله**
واذا اسهد الوصيان علم انه اذ اسهدا يتان ان اياهما اوصي اياهم لو وصيان لراست اوصي لمارند
بهما بطلت الشهادة لانها منتهان اما الانسان فيجران الى انفسهما نعتما نصت حافظ للترك واما
الوصيان فيسار لانتسهما الى انفسهما معسالا ان يدعي المسهود له فيقبل استسحا لان للخاصة ثلاثة
مصيا الوصي اسدا وولاءه ضم اخرا اليها منها اسقطا موته العين عن العاقل وليس سها ديمها

انما حق فعل **قوله** وان سهد الوصيان لو ارث صغير سعى من مال الميت لم يقبل وشي من غير مال الميت
يقبل وهذا عند لي حنفه رضي الله عنه وقال القس في الوجهين لانهما احسان عن المسهود به ادلتسها
ولانه الصنف اذا كانت الورثة كما اراد حلت السهادة على المتهم فيقبل له ان الوصيان منتهان في هذه
السهادة لانها موحان لانفسهما حق الحفظ وولاءه سعي المقتول عند عسدا الوارث وحفظ مال الميت
المنها في حق الكسرا طاعا موهم عود الولاية بالحنول وكما سها من خلاف ما دتما في غير التركة لان
الميت اقام مقام نفسه وبركه لا في غيرها **قوله** واذا سهد الرجلان لو طين السرا على الميت لفا
وسهد الاخران الاولين على الميت الفاحر سها دة العرف من التكايت شهادة كل فريق للاخر بوصيه الف
لم يجر وهذا عند لي حنفه ومحمد رضي الله عنهما وقال ابو يوسف لا يقبل في الدين ايضا وذكر الحضا في ان على
قول لي حنفه ولي يوسف لا يقبل على قول محمد يقبل اية الردان الدين بعد الموت يتعلق بالتركة طرا
الدين بالموت ولهذا الواسع في احدها حنفه من التركة ساركة الاخرية فكانت السهادة بسببه حق السركة
صحيح في الهممة بخلاف حال حيوة المدنون وصحة حنفه لا في الدين ولا سركه في ذلك اصلا واستسنا
من سها دة موفقت السهادة لعنرا السها دة يقبل لهذا الواسع اجتنى مضاد من احد ما لا سها دة الاخر
واما سها دة الاخر اذا اسعوا في حرا التركة فنرون لسوق التركة حتى لو كان في التركة سعة لا سها دة الاخر
فيه وهذا خلاف الوصية لان الحق بالوصية لا يست في الذمة وانما يست العين بدار مال سها دة سها دة
فاوربهم **كتاب الخنثى** اعلم ان الله تعالى
خلق بني آدم ذكرورا وامالكا قال تعالى وبث منهن ما رجلا كثيرا ونسأا وقال يثب لمن يشاء انا ثاويثب
لمن يشاء الذكور وورس حكم كل احد منهما في كتابه وباتس حكم شخص هو ذكر او انثى فدل على عتق
الوصيان في شخص واحد وكف عيمجان ومنهما مخاير على سسل المصا دة وحعل علامة للمعاير
بينهما الاله م ودرع الاسنا هان يوحد الالان ولا يوحد الاله العيسر ونركس بدل على اللان الكس
معال حسا لسها فابحث اي بناء فابدى منه المحس فالحسح له فرج وذكر فان كان سول من الذكر فهو غلام
وبرت سها دة الغلام وسكان سول فرج هو انثى وبرت سها دة الانثى لان النبي صلى الله عليه وسلم سسل
عن مولود في يوم وليلة بالمرأة وما للرجل كيف يورث فقال صلى الله عليه وسلم حنس سول وعن علي رضي الله عنه
ان الحس يورث حنس سول ولان البول من اي موضع كان دليل على انه موال العضو الاصل في الاخرية
الحس لان المنفعة الاصلية للذكر خرج البول ولركل سول منها فالحكم لا سبغها خروجا لانه حين وجد
وحد لا معارض الاخرية حين وجد وجرح المعارض بدل سبي خروجه على العضو الاصل في الاخرية
وان اسسوا في السبق فوحي مشكل عند لي حنفه رضي الله عنه وقال الشافعي الكسرا بول لانه دلاله
في ذلك العضو انه عضو اصلي لان الكسرا حكم الكسرا فسد به الرجح ولا في حنفه رضي الله عنه

ان كره الخوارج لا يدل على القوة وربما يكون لزمانه اشباع في حديثه واصقوا لاجل الشئ لا يخرج
 بالكره من جنس احتراد عن خلط الدين بالرواء والمأذ واحد ما غالب وقال ابو حنيفة رضي الله عنه
 لما احتره ابو يوسف رحمه الله عواده هل دانت فاصبا بكمل البول الا وافي ولو كان يخرج منها على
 السواء فهو مسكول لا يطاق لانه لم يوجد المخرج واذا بلغ الحنثي وحرث له لحد او وصل الى النساء
 او احل له كالحل لم الرجل او كان له يدى مسومة ورجل لان هذه الامور من علامات الذكور وان ظهر له
 يدى كيدى المرأة او بر له ليس بديه او احل اوصل واما من الوصول اليه من الفرج فهو امره لانه من
 خصائص النساء وان لم يظهر احدي هذه العلامات فهو حنثي مشكك كالحبر لانه حمله حبرا ولا يصير
 المذكور فالناتج الحنثي ولا يسهل لو انه يكون حسبا لحد لا يبر من غير انه قال فهو حنثي مشكك بنا وعلى
 ان المذكور هو الاصل في الخطاب لا على النص في ذكره في الفتاوى واما ما في الاسكال ما دام صغيرا فلذا
 بلغ نزول الاسكال لوجود العلامة من خروج اللحية وكثرة الجمل وهذا سيرا الى الاسكال لا يفي
 بعد البلوغ وما ذكر في المتن وغيره سيرا الى انه نفي **فصل في احكامه قول** الاصل في الحنث المشكك
 ان لو خذ فيه بالاحوط والايمن في امور الدين وان لا يحكم بغير حكم وقع السك في سبوه **قول** بعد ذلك
 وهو جازي في الجملة اي عند الحد **قول** لانه اعدل لو استمسك من هذا من ثواب المسكين **قول** وبهم
 بالصحة لان المصير الى السيم عند حد الغسل جازي ومن سيم سوا كان ذكر او انثى **قول** ولو مات بوه
 وحشى وحلف ثا المال بينهما عند لي حنثه رضي الله عنه للان سيمها للحنثي سيمهم وهو اي عند في الميراث
 اعلم ان حكم ميراثه للحنثي المشكك اقل النصيب يعني اسوا الحالين عند لي حنثه واصحابه وهو قول
 عامة الصحابة رضي الله عنهم وعلمه الفتوى حتى لو مات رجل ترك ثا وحشى مسكلا فالمال بينهما
 ابلا ما وسيمها للان سيمهم للحنثي وهو نصيب انت وعند الشعبي وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما
 له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول ابو يوسف اخر لان حاله مبرر ود والاصل في المسائل
 اعسار الاجل عند التردد ويزوج المسك على الاحوال كما في الطلاق بينهم والعباقم احل لابي يوسف
 ومحمد رضي الله عنهما في ماس قول الشعبي رضي الله عنه في القسمة الحنثي والان المعروف قال ابو يوسف
 ماس قوله ان يكون المال بينهما على سبعة بل للحنثي واربعه للان المعروف لانا نعلم بصله للان
 وهو سيم لانه اقل وهو مسكن للحنثي لو كان ذكر كان له سيم ايضا ولو كان بها كان له نصف سيم
 صحطه نصف النصيب ذلك لانه اربع سيم لان نصف نصيب الذكر نصف سيمهم ونصف نصيب
 الانثى ربع سيمهم او صحطه نصف النصيب مع نصف المسكول فصار له ثلثه اربع سيمهم وبعد البسط
 وهو جعل الصحة من جنس الكسرة الصحيح وهو سيمه كالسهمها صحها نصير للان اربعة
 وللحنثي ثلثه لا يخلل كل ربع سيمها فاصول الجوز سبعة وقال محمد رضي الله عنه ماس قوله ان يكون

المال سيمها على اني سيمها للان المعروف سبعة وللحنثي خمسة لانه لو كان ذكر كان له نصف المال
 ولو كان انثى كان نصف الف ونصف نصف الثلث الباقي للاخر فحتاج الى حساب له نصف ونصف
 وثلث وثلثه نصف واوله اني سيمها على حال نصف نصف وثلثه وفي حال نصف ثلثه اسان يكون خمسة
 والباقي وهو سبعة للاخر ولما لخاصة الى اسان المال اسدا واول سبعة فمنا زاد عليه سيمه فمنا سيمه
 واجبت المسكول حتى لو اصابه الاقل لو ذكر الحنثي حتى يصيب الابن ملك الصورة لكونه سيمنا مان
 يكون الورثة رجا واما واخا لان ام هي حنثي او امراه واخون لام واخا لاب ام هي حنثي وعدي في الاول
 للزوج النصف وللأم الثلث الباقي للحنثي وفي البانث للمرأة الربع وللأخوين لام الثلث الباقي للحنثي
 لانه اقل النصيب منها فمنا جعل ذكر انهما لانه لو كان انثى المسئلة الاولى في حوال الحساب الى ثلثه لانه يكون
 صاحب فرضة ففرضها لثمة سبعة للزوج ثلثه وللأم سيمها ولو كان ذكرا يكون له الباقي سيمهم وسيم حنثي
 اقل من ثلثه من ثلثه ولو كان انثى المسئلة الثانية لكان له نصف المال سيمه اي عسر وحول الى ثلثه لانه لو كان
 ذكر كان للمرأة الربع وللأخوين للام الثلث حنثي عسر وللحنثي خمسة وخمسة عسر اقل من ثلثه
 عسره لانه نصيب نصف المال نصف سيمهم وواستهم ولو ماتت امرأة وترك زوجا واخا لاب ام وحشى لان
 فلزوج النصف وللأخت لام النصف والاسن للحنثي لان اسوا حال يكون ذكر الانثى لو جعل ذكر سيم
 لا نصيبه شئ ولو جعل انثى كان له سدس حوال المسئلة فجعل ذكر **مايل شئ** اعلم ان اعماء
 الاخرين وكما ساه كالسان في الوصية والنكاح والطلاق والبيع والسر والقبول في الحد خلاف
 محصل اللسان **قول** اذا فرغ من على الاخر من كتاب وصية فقبل له اسيد عليك هذا الكتاب فلا ي
 ير اسيد اي نعم او كتب نعم فاذا جاء من ذكر ما يعرف انه اقرار فهو طائر ولو اعطى لسان الرجل فعرف علم
 وصية فاسا بر اسيد اي نعم او كتب فهو طائر لان الساقع مع ماس سوا وحوزمته كما حوز من الاخرين
 لان علم الحواز الحج وموسمها والفرق بين الاصل والعارض كالاهلي اذ ادقانه في الزكوة مثل الوحي
 ولم يفضل من الاصل والعارض فكذا هنا والفرق لينا ان الاسارة انما تقوم مقام العادة اذ اصادت حمود
 وذال ان يفتي العوارض انما يفتي فيها اذا كان اصلها كالآخر حتى لو اعطى لسان المريض امدا وصار
 اسادات معلومة بحكم به كافي الاخرين كذا قالوا ولان الصرون في الاصل لانه وفي العارض على شرف
 الزوال فلا سفا سان كالصغير مع المحدث طرها والامه حنثي على خلاف الناس فالصلح ان لها
 او ابد الوحي فكذا اسوى الوحي والموحي **قول** واذا كان الاخر من كتب كما او يوحى بما يعرف فانه
 عوز نكاحها وطلاقة وسعة وسراوه ونقص منه وله ولا يحد ولا يعلل اما الكتاب فانه من الغائب عن الخطاب
 حرا فانه صلح ما يورس بسلخ الرسالة ويدلخ من العان وطورا لكتابا الى العيب المحور في حق الغائب
 والتجربنا اسد لفهم ارتفاع الغيبة وعدم توهم ارتفاع هذا فصار به احق في الكتاب على ثلثه سيمهم

اي يحوي هو محرم النطق بالحرف الغائب على ما قالوا وسحق غير منسوب كالكتابة على الجدار وادوار
 الاسجار وهو ليس بحجة الا بالثبوت والبيان لان من لم يسمع من الصريح فلا يصح حجة من الاخرين وغير مستبين
 كالكتابة على الهواء والماء وهو غير كلام غير مستمع فلا يستلزم الحكم **قول** واما الاسارة فهي حجة من
 الاخرين في هذه الاحكام للضرورة لانها من حقوق العباد ولا يختص هذه المصروفات بلفظ خاص بل يثبت
 بالفاظ كثيرة وليس بفعل يدل على القول كذا يجب لربيت باسادة طاحنة الى ذكر الغائب في القصاص
 حتى العبد والحد وحق الله ومضى سقط بالسبب ولعله كان مصداقاً للحدوف فلا يعد للشبهة ولا حد
 ايضا بالاسارة في العذر لعدم القدر صراحة هو السطر لما مر في الحدود والفرق بين الحد والقصاص
 ان الحد لا يسمي الا بالبيان لا سبهه فيه الا ترى ان السبادة بالوحي الحرام والافراد به لا يوجب الحد وان كان يطلق
 الحمد بصر في الزنا والقصاص بهام بالسبادة او الاقرار بطلاق العسل ان لم يوجد النص صريح بالعبد
 والحاصل ان القصاص عوف لا يصرح جازا ان ثبت مع الشبهة كسائر الاعراض التي هي حق العبد اما
 الحدود ومشرع عذره عذره معني العوضه فلا يثبت مع الشبهة لعدم الحاجة **قول** وذكر في الكتاب
 الاقرار ان الكتاب من الغائب ليس بحجة في القصاص الذي يجب عليه عمل لم يكون الجواب هناك لكن يفتكر
 ان يكون هذا معناه قاله ذلك لانه يكون الكتاب بالاسان وهو لا يثبت لانه لا يمكن الوصول الى النطق ضالا لانه
 المانع عنه وامكن الوصول الى نطق الغائب في الجملة لتمام اهله ودل هذه المسألة ان الاسارة معتبرة
 وان كان قادرا على الكتابة عداق ما يقول بعض ساعنا انه لا اعتبار بالاسان مع العذر على الكتاب
 لان الاسارة حجة ضرورية ولا ضرورة مع وجود الكتاب لانه حجة بينهما في الاسارة او كبت واما استواء
 لان كل واحد منهما حجة ضرورية الا ان الكتاب زاده بيان لم يوجد في الاسارة لانه ففهم المقصود
 منها لا سبهه كلاف الاسان ففيها نوع ابهام وفي الاسارة زاده امر لم يوجد في الكتاب لان
 الاسارة اقرب الى النطق من اثار الاقلام فابعد **قول** وكذلك الذي صحت يوما او يومين بعارض
 فكتب او اساد سعي في ذلك بعد ذلك منه في سعي المصروفات لان اللفظ محبة فاعنه فهو كمن اعتقل
 لسانه بسبب المرض وصل هو نفس معتقل للسان **قول** عنهم مذ بوجه وفيها مسة فان كانت
 المذ بوجه اكثر عرى فيها والكل ان كانت المسة اكثر او كانا نصفين لم يوكلا وهذا في حال الاختار وان
 عذركه نفس اما في حال الضرورة والكل سواء كانت المذ بوجه اكثر او كانا سواء او كانت المسة
 اكثر لان المسة محل عند الضرورة والمخلط او في ذلك مع هذا غير محرم لان المحرم في كل بوجه الى الخلال
 في الجملة فلا يصح تركه بلا ضرورة وقال السامعي لا محل للاكل في حال الاختار وان كانت المذ بوجه اكثر
 لان المحرم في كل ضروري فلا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرور اذ الحال حال الاختار ولنا ان الخلية
 تقوم مقام الضرورة في اسات لا باحة لانا نعلم ان اسواق المسلمين لا يعلو الحرام ومع هذا جاز السائل

بالسر وغيره اعيان الغالب وهذا لان العبد لا يمكن المحرم عنه وسعد والامساك عنه فصار عفو
 دفعا ليحج كالحاجة العلية والاكتشاف العليل علفا ما اذا احلظ الاواني والافل طاهر فانه
 لا يصح سيم عندنا خلافا للسامعي وجدا لانه لا يرب يقوم مقام الماء فلا ضرر الى المحرم

كذا مر في المتن
 ثم شرح الهداية عذرا به بحاي وحسن يوسف
 على يد العبد الصنف المدين المحتاج الى رحمة ربه الغفور
 رمضان حجة الحافظ الاصم
 في نصف صفر حرم الله المحرم والبطنة
 سنة ١٢٠٠ وبلغت سنة ١٢٠١
 والله اعلم بالصواب المرحوم



100
L

$$\frac{100}{L} = \frac{100}{100} = 1$$